

The Islamic University of Gaza  
Deanship of Research and Graduate Studies  
Faculty of Arts  
PhD of Arabic Language



الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا  
كلية الآداب  
دكتوراة اللغة العربية

اسْتِدْرَاكَاتُ أَبِي حَيَّانٍ وَتَلَامِيذِهِ شَارِحِي التَّسْهِيلِ  
عَلَى كِتَابِ التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ لِابْنِ مَالِكٍ  
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

**The Remarks of Abi –Hiayyn and his Students  
on the Tasheel and Sharhoh "by Ibn Malek "  
A descriptive Analytical Study**

إِعْدَادُ الْبَاحِثِ

أحمد عاطف محمد كُلاب

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود محمد أحمد العامودي

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ إِسْتِكْمَالًا لِمَتَطَلِبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاةِ  
فِي النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

أكتوبر/2017م - صفر/1439هـ

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

### استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك دراسة وصفية تحليلية

## The Remarks of Abi –Hiayyn and his Students on the Tasheel and Sharhoh "by Ibn Malek " A descriptive Analytical Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أحمد عاطف كُلاب	اسم الطالب:
Signature:	أحمد كُلاب	التوقيع:
Date:	2017/10/25م	التاريخ:



## نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ أحمد عاطف محمد كلاب لنيل درجة الدكتوراة في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية، وموضوعها:

### استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك - دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 05 صفر 1439 هـ، الموافق 2017/10/25م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. محمود محمد العامودي
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. كمال أحمد غنيم
.....	مناقشاً داخلياً	د. فوزي ابراهيم أبو فياض
.....	مناقشاً خارجياً	د. محمد مصطفى القطاوي
.....	مناقشاً خارجياً	د. حسين موسى أبو جزر

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية



## ملخص الرسالة باللغة العربية

يتناول هذا البحث الحديث عن "استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك: دراسةً وصفيّةً تحليليّةً" حيث سيتم الحديث عن مدرسة نحوية بقيادة أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل من خلال جهودهم العظيمة في استدراك مسائل كثيرة قد أضفوها بمجهوداتهم النحوية والصرفية البارعة، وقد بلغت (858) مسألة، وهي مليئة بالشرح والتفصيل. وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، تناولت في المقدمة أهمية البحث وأهدافه، وسبب اختيار هذه الدراسة، وأهم الصعوبات التي واجهتني في البحث، إضافة إلى الدراسات السابقة والمنهج العلمي المتبع.

بدأت التمهيد بالتعريف بابن مالك وكتابه التسهيل وشرحه، وذكر أهم شروح التسهيل، والتعريف بالاستدراكات وعرض أهميتها البارزة في اللغة العربية. ثم انتقلت إلى الفصل الأول متحدثاً فيه عن شروح أبي حيان وتلاميذه على تسهيل ابن مالك - دراسة موازنة، فقسمته إلى مبحثين، الأول: ترجمة لشارحي التسهيل والتعريف بالشروح، والثاني يشتمل على الموازنة بين الشروح من حيث المنهج والأصول والشواهد والمصادر. ثم تناولت في الفصل الثاني مسائل الاستدراك بحسب تبويب التسهيل مبيناً رأي الشراح في كل مسألة، وقسمته إلى ستة مباحث، الأول: مسائل في مقدمات النحو، والثاني: مسائل في المرفوعات، والثالث: مسائل في المنصوبات. والرابع: مسائل في المجرورات. والخامس: مسائل في توابع النحو. والسادس: مسائل في الصرف.

ثم وصلت إلى الفصل الثالث والأخير، فقمْتُ بتقديم معلومات إحصائية لمسائل الاستدراك، وأتبعتها بتحليل قواعد البيانات الإحصائية مقدماً موازنة بين مناهج الشراح في الاستدراك على التسهيل وشرحه، ومدى تأثير كل شارح بغيره من الشراح. مبيناً أيضاً أنواع هذه الاستدراكات والتي تعددت إلى ( آراء نحوية وصرفية - وشواهد - وأصول - ومسائل خلافية - وأوزان صرفية، وغيرها).

وختمت البحث بذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، مع التذييل بقائمة المصادر والمراجع، والفهارس الفنية.



## **Abstract**

**This research considers the curriculum of the The remarks of Abi – Hiayyn and his Students on " The Tasheel and Sharhoh " - by Ibn Malek descriptive An Analytical study.**

**Where he will talk about the school Nahhiyyah led by Abi Hayyan and his students, who facilitated the facilitation through their great efforts in solving the many issues they have added with their grammatical and clever efforts, and reached (858) question, and is full of explanation and detail.**

**The research was divided into an introduction, a preface, three chapters and a conclusion, which dealt with the importance of the research and its objectives, the reason for choosing this study, the most important difficulties encountered in the research, in addition to the previous studies and the scientific method followed.**

**The introduction began with the introduction of Ibn Malik and his book facilitation and its explanation, and mentioned the most important explanations of the facilitation, and the definition of astrology and presentation of its importance in Arabic. Then I moved to the first chapter, where I spoke about the explanations of Abu Hayyan and his disciples on facilitating the son of Malik, a study of the budget. He divided it into two sections: the first is a translation of the facilitators and the introduction of the explanations; the second includes the balance between the explanations in terms of curriculum, assets.**

**Then, in the second chapter, it dealt with the questions of reasoning according to the classification of the facilitation, indicating the opinion of the shariah on each issue, and divided it into six topics. First: issues in the introduction to grammar, and second: matters in arrays. Fourth: Issues in fraud. V: Issues in grammar. Sixth: Issues in exchange.**

**Then I came to the third and final chapter, so I provided statistical information to the questions of recovery, followed by the analysis of the statistical databases in advance, a balance between the approaches of the commentators in understanding the facilitation and explain it, and the extent of the impact of each of the other commentators. He also pointed out the types of these astrology, which have varied to "grammatical and morphological views," "evidence," "origins", "controversial" issues.**

**The research concluded by mentioning the main findings and recommendations of the research, with the appendix in the list of sources and references, and technical indexes.**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى

روح

والدي الشهيد

اللهم أدخله جنات الفردوس الأعلى

وإلى

أمي

الحبيبة

لكِ

خالص

البر

وإلى

أختي

العزيزة

الغالية

## شكر وتقدير

### ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ (1)

وانطلاقاً من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ" (2). فإنني أجد لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور محمود محمد أحمد العامودي أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية بغزة الذي أفاض عليّ من علمه الكثير، وكان خير سند وعون في إنجاز هذا البحث وكان لي حظ وافر من أخلاقه الرفيعة فقد فتح لي قلبه، وعقله، ومكتبته فله مني كل الحب والوفاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس قسم اللغة العربية الدكتور/ أسامة خالد حماد في الجامعة الإسلامية، وأشكر أيضاً عميد كلية الآداب الدكتور/ رائد أحمد صالح، والشكر موصول أيضاً إلى عميد البحث العلمي والدراسات العليا الأستاذ الدكتور/ مازن إسماعيل هنية، على جهودهم المبذولة في خدمة مسيرة البحث العلمي ودعمها.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة المناقشين الأفاضل/ الأستاذ الدكتور كمال أحمد غنيم، والدكتور فوزي إبراهيم أبو فياض، والأستاذ الدكتور حسين موسى أبو جزر، والأستاذ الدكتور محمد مصطفى القطاوي على تشريفهم لي بالمناقشة وعلى جهودهم في قراءة هذه الرسالة العلمية، وإثرائها من فيض خبرتهم، فحفظهم الله ورعاهم، كما أتقدم بعظيم امتناني وخالص شكري وعرفاني لأساتذتي في الجامعة الإسلامية، الذين درست على أيديهم مساقات الدكتوراه في قسم اللغة العربية، وأخص منهم :

الأستاذ الدكتور نبيل أبو علي، والأستاذ الدكتور كمال غنيم، والأستاذ الدكتور جهاد العرجا، والأستاذ الدكتور محمد علوان، والأستاذ الدكتور محمد البع، والدكتور أحمد الجدبة، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر موظفي مكتبة الجامعة الإسلامية، على جهودهم المبذولة في خدمة طلاب العلم، وتوفير سبل الراحة للباحثين، فحفظهم الله جميعاً ورعاهم.

(1) [إبراهيم: 7].

(2) [ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل 322/13: رقم الحديث 7939].

## فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب .....	ملخص الرسالة باللغة العربية
ت .....	Abstract
ث.....	صفحة اقتباس (الآية القرآنية)
ج.....	الإهداء
ح .....	شكر وتقدير
خ .....	فهرس المحتويات
1.....	المقدمة
2.....	موضوع الدراسة
2.....	أهمية البحث وأهدافه
3.....	سبب اختيار الموضوع
3.....	الصعوبات التي واجهت الباحث
3.....	الدراسات السابقة
4.....	منهج البحث
4.....	خطة البحث
6.....	<b>الفصل التمهيدي</b>
7.....	أولاً- حياة ابن مالك وسيرته
17 .....	ثانياً- كتاب التسهيل لابن مالك
19 .....	ثالثاً- كتاب شرح التسهيل لابن مالك
20 .....	رابعاً- شروح التسهيل
26 .....	خامساً- أهمية الاستدراك في اللغة العربية

29	الفصل الأول: شروح تسهيل ابن مالك : دراسة موازنة.....
30	المبحث الأول- ترجمة شراح التسهيل .....
30	أولاً- التعريف بأبي حيان النحوي .....
39	ثانياً- التعريف بابن أم قاسم المرادي .....
43	ثالثاً- التعريف بابن هشام .....
49	رابعاً- التعريف بابن عقيل .....
53	خامساً- التعريف بالسلسلي .....
56	سادساً- التعريف بناظر الجيش .....
59	المبحث الثاني- مناهج شراح التسهيل .....
59	أولاً- منهج أبو حيان .....
66	ثانياً- منهج المرادي .....
71	ثالثاً- منهج ابن هشام .....
75	رابعاً- منهج ابن عقيل .....
79	خامساً- منهج السلسلي .....
84	سادساً- منهج ناظر الجيش .....
90	المبحث الثالث- موازنة بين الشروح .....
97	الفصل الثاني: استدراقات أبي حيان وتلاميذه على التسهيل وشرحه .....
98	المبحث الأول- مسائل في مقدمات النحو .....
315	المبحث الثاني- مسائل في المرفوعات .....
522	المبحث الثالث- مسائل في المنصوبات .....
731	المبحث الرابع- مسائل في المجرورات .....
753	المبحث الخامس- مسائل في توابع النحو .....



811.....	المبحث السادس- مسائل في الصرف
889.....	<b>الفصل الثالث: الموازنة بين استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه</b>
890.....	المبحث الأول- تحليل مسائل الاستدراك
892.....	المطلب الأول- ما اتفق فيه أغلب الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه
894.....	المطلب الثاني- ما اتفق فيه بعض الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه
895.....	المطلب الثالث- ما انفرد فيه كل شارح في استدراكاته على التسهيل وشرحه
900.....	المبحث الثاني- منهج الاستدراك : منهج الشراح في الاستدراك - كل شارح وبيان أثره
906.....	المبحث الثالث- أنواع استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه
907.....	أولاً- الاستدراكات النحوية
921.....	ثانياً- الاستدراكات الصرفية
934.....	نتائج البحث:
937.....	التوصيات:
939.....	المصادر والمراجع
978.....	<b>الفهارس العامة:</b>
979.....	1- فهرس الآيات القرآنية
992.....	2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
993.....	3- فهرس الشواهد الشعرية
1015.....	4- فهرس المسائل الاستدراكية النحوية والصرفية

## المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوحى إليه أن اقرأ، فقرأ، وهو خير من قرأ ونطق وأفصح. اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

فلقد شرف الله سبحانه وتعالى اللغة العربية وأهلها عندما أنزل بهذه اللغة المباركة كتابه العزيز فقال: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾<sup>(1)</sup>، وكفل لها الحفظ والخلود ما دام هذا القرآن يُتلى فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾<sup>(2)</sup>، ومما لا شك فيه أن الحفاظ على اللغة العربية من اللحن له أهمية بالغة في رفعتها في حياة الأمة حتى صارت لغة التواصل والحوار الرسمية بين الشعوب، ليتعرف الأجيال على تراث علمائها ولينتفع به الناس.

ولقد حظيت علوم اللغة بعناية كثير من العلماء، فألفوا فيها مؤلفات جمة، ومن أولئك العلماء جمال الدين ابن مالك الأندلسي (ت672هـ) - رحمه الله - ذلك الإمام الذي عكف العلماء من بعده على كتبه ناهلين من فيض علمه، وحسن تأليفه، فمنهم من شرح، ومنهم من اختصر، ومنهم من وضع حواشي على كتبه.

ويأتي كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) من أهم مؤلفاته - رحمه الله - إذ هو متن نحوي صاغه ابن مالك وفق رؤيته، وباح فيه بمكنون فكره وصريح رأيه، غير مقلد لرأي سابقه معلناً فيه بالاجتهاد، وبلغت شروح هذا الكتاب أكثر من ستين شرحاً.

والذي سيكون بعضٌ من شروحه محور عمل هذه الدراسة، فهي بعنوان: (استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك: دراسة وصفية تحليلية)، وذلك لما لمستته من عمقٍ في طريقة عرض استدراكات شارح التسهيل على ابن مالك من خلال تناولهم شرح كتاب (التسهيل)، حيث استطاعوا بكل ثقة أن يبرزوا الدور الوظيفي للنحو العربي.

ولا شك أن مثل هذه الاستدراكات جديرة بالدراسة والبحث؛ لأنها تمثل لبنة جديدة في طريقة تناول أصحاب هذه الشروح آراء ابن مالك في كتابه (التسهيل) من خلال شروحهم، مجسدة موقفهم النحوي حول هذه الآراء.

(1) [يوسف: 2].

(2) [الحجر: 9].

وسوف أتناول في هذه الدراسة حياة الإمام ابن مالك من خلال التعرف على عصره، ونسبه، ومولده، وصفاته وأخلاقه، ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه وشعره، ووفاته، وأهم مؤلفاته التي أثرى بها علوم العربية. مبيناً كتابه التسهيل مبرزاً قيمته العلمية وأهم شروحه، وسأعرض لمحة عن أهمية الاستدراك على ابن مالك.

وسوف أتعرض إلى التعريف بشرح التسهيل من حيث حياتهم وشروحهم ومناهجهم وسوف أتعرض أيضاً إلى دراسة شروح تسهيل ابن مالك دراسة موازنة من حيث المنهج والأصول والشواهد والمصادر.

وسأتطرق أيضاً إلى توضيح مسائل الاستدراك مسألة مسألة بالدراسة والتحليل مرتبة على حسب ترتيب التسهيل، وكذلك سأطرق إلى منهج شرح التسهيل في استدركاتهم على ابن مالك، وسأتعرض أيضاً إلى عرض أنواع استدركات شرح التسهيل. سائلاً الله العلي القدير أن يوفقني إلى ذلك وأن أصل إلى نتائج مرضية في هذا السبيل والله الحمد أولاً وآخراً.

#### أولاً : موضوع الدراسة:

وسأتناول في هذا البحث استدركات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، والشروح التي سأقف عليها وستكون مجال الدراسة هي :

- 1- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان (ت745هـ)
- 2- شرح التسهيل للمراي (ت749هـ)
- 3- شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)
- 4- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت769هـ)
- 5- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسلي (ت770هـ)
- 6- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت778هـ)

#### ثانياً : أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي :

- 1- أنه يغوص في أعماق النحو وأصوله، ليبين لنا الآراء النحوية التي تتعلق بعلماء النحو.
- 2- أنه يناقش استدركات شرح التسهيل قوة، أو ضعفاً، أو أصالة، أو تأثراً، وبيان مصادرها، وأسبابها، وأساليبها، وتقويمها إبرازاً للاتجاه النقدي في الدراسات النحوية.
- 3- أنه يشمل على أهم الشراح الذين قاموا بشرح تسهيل ابن مالك.
- 4- أنه يدرس حياة ابن مالك - صاحب التسهيل - وجهوده العلمية.

- 5- أنه يشتمل على دراسة حياة شراح التسهيل، ممن عثرت على شروحيهم المطبوعة ووقفت عليها، والتعرف على مناهجهم وأساليبهم من خلال شروحيهم.
- 6- الموازنة بين شروح تسهيل ابن مالك، والوقوف على أهمية كل شرح منها.
- 7- أنه يرفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة.

### ثالثاً : سبب اختيار الموضوع:

- 1- الوقوف على أهم الدراسات التي درست التسهيل في القرن الثامن الهجري وهم أبو حيان وتلاميذه شراح التسهيل.
- 2- التعرف على أساليب شراح التسهيل، وآرائهم، والنهل من معين علمهم، والاستفادة من آثارهم العلمية.
- 3- التعرف على أصحاب الشروح المشهورة للتسهيل، والاستفادة من مناهجهم وآرائهم النحوية.
- 4- جمع مسائل استدراك بعض شراح التسهيل للتسهيل.
- 5- الموازنة بين الاستدراكات من خلال التعرف على سمات مناهج شراح التسهيل في استدراكاتهم على ابن مالك في شروحيهم أمثال أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسلسلي، وناظر الجيش.

### رابعاً : الصعوبات التي واجهت الباحث:

- 1- عدم وجود دراسة نحوية شاملة لشراح التسهيل الذين وقفت على شروحيهم.
- 2- فقر مكتباتنا في قطاع غزة إلى كثير من الكتب المتعلقة بشروح التسهيل، وكتب النحو الأخرى.
- 3- البحث في الكتب القديمة يحتاج إلى جهد ومشقة.

### خامساً : الدراسات السابقة:

لم تكن هنالك دراسات سابقة حول هذا الموضوع في حدود اطلاع الباحث؛ ولكن وجدت دراسات تتعلق بموضوع الاستدراك على الشبكة العنكبوتية، ولكن لم أستطع الوقوف عليها، وهي:

- 1- استدراكات الشيخ خالد الأزهرى في كتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل على ابن مالك - عرض ودراسة - رسالة دكتوراه للباحث: عبد العزيز بن عيد بن عبد الله الأحمدى، لم تناقش حتى الآن.

- 2- استدرارك شُراح الألفية على ابن مالك حتى القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير - للباحث: علي بن حمد الريامي عُمان (مسقط)-2013م.
- 3- استدراقات أبي حيان اللغوية والنحوية في تفسيره (البحر المحيط) على ابن عطية، رسالة ماجستير - للباحثة: نور علي عزيز عبد - كلية الآداب بجامعة البصرة - 2014م.
- 4- استدراقات أبي حيان في التفسير وعلوم القرآن في البحر المحيط على ابن عطية في المحرر الوجيز - عرض ودراسة - رسالة دكتوراه في التفسير للباحث علي بن ابراهيم طوهري - السعودية 2010م.
- 5- استدراقات ابن النحاس الحلبي النحوية والتصريفية في كتابه التعليقة على المقرب على ابن عصفور الإشبيلي - رسالة ماجستير - للباحثة: سائرة بنت ناصر العجمي - السعودية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - 1432هـ.
- 6- استدراقات البغدادي على الرضي في خزنة الأدب - عرض ودراسة - رسالة ماجستير - للباحثة: أمل بنت محمد بن عبد المجيد تلمساني - السعودية - جامعة أم القرى-1429هـ. هذه الدراسة لقد وقفت عليها.
- 7- مأخذ شراح ألفية ابن مالك على الألفية: دراسة تحليلية موازنة- رسالة دكتوراه (جامعة الجنان)- للدكتور: باسم عبد الرحمن البابلي- ط1- دار الكتب العلمية- بيروت- 2014م.

#### سادساً : منهج البحث:

تبعاً لطبيعة الموضوع فإنني سأتبع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة التعامل مع الاستدراقات عند شراح التسهيل ممن وقفت على شروحهم.

#### سابعاً : خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

•المقدمة : وسيتم الحديث فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

تمهيد : ويشتمل على :

التعريف بابن مالك وكتابه التسهيل وشرحه، وذكر أهم شروح التسهيل، وعرض أهمية الاستدرارك.

## الفصل الأول

شرح أبي حيان وتلاميذه على تسهيل ابن مالك - دراسة موازنة

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : ترجمة لشارحي التسهيل والتعريف بالشروح.

المبحث الثاني : الموازنة بين الشروح. المنهج والأصول والشواهد والمصادر.

## الفصل الثاني

استدراكات أبي حيان وتلاميذه على التسهيل وشرحه

ويشتمل على استدراكات أبي حيان وتلاميذه حسب ترتيب كتاب التسهيل وقد

تضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول : مسائل في مقدمات النحو.

المبحث الثاني : مسائل في المرفوعات.

المبحث الثالث : مسائل في المنصوبات.

المبحث الرابع : مسائل في المجرورات.

المبحث الخامس : مسائل في توابع النحو.

المبحث السادس : مسائل في الصرف.

## الفصل الثالث

استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه ويشتمل على المباحث

الآتية:

المبحث الأول : يشتمل التحليل :

المطلب الأول : ما اتفق فيه أغلب الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه.

المطلب الثاني : ما اتفق فيه بعض الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه.

المطلب الثالث : ما انفرد فيه كل شارح في استدراكاته على التسهيل وشرحه.

المبحث الثاني : منهج الاستدراك : منهج الشراح في الاستدراك - كل شارح وبيان أثره .

المبحث الثالث : أنواع استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه ( شواهد - أصول -

مسائل خلافية - آراء نحوية وصرفية... ) .

• الخاتمة : وفيها نتائج البحث، ثم التوصيات.



# الفصل التمهيدي

## الفصل التمهيدي

### أولاً : حياة ابن مالك وسيرته :

- اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة الأوحى كبير النحاة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى نسباً، الجياني المنشأ، النحوي اللغوي المقرئ المحدث الفقيه الشافعي حجة العرب، وواحد عصره، وإمام زمانه في علم العربية<sup>(1)</sup>.

- مولده:

وُلد ابن مالك في مدينة جيان<sup>(2)</sup> نحو سنة ستمائة للهجرة (600هـ) أو إحدى وستمائة (601هـ)<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص320) والذهبي، تذكرة الحفاظ (ج4/188) والذهبي، تاريخ الإسلام (ج50/108-109) والذهبي، العبر في خبر من غير (ج3/326) والكتبي، فوات الوفيات (ج3/407) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/285-286) والسبكي، طبقات الشافعية (ج8/67) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والإبناسي، الدرّة المضية في شرح الألفية (ق1ب) والجزري، غاية النهاية (ج2/180) وابن كثير، البداية والنهاية (ج13/312) والفيروزآبادي، البلغة (ص269) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج2/149) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص133) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج7/243-244) وابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ج8/390) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/130) والمقرئ، نفح الطيب (ج2/222) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/590) والغزوي، ديوان الإسلام (ج4/239) والقنوجي، التاج المكلل (ص162) والزركلي، الأعلام (ج6/233) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج10/234).

(2) جَيَان: مدينة أندلسية جميلة شرقي قرطبة، كانت من أعظم مدن الأندلس منعة وخصبة وخضرة، وقد لقبت بجَيَان الحرير لكثرة فيها، وهي معروفة بالمحارث والأخشاب، وهي بين غرناطة وطليلطة ومرسية، انظر: السمعاني، الأنساب (ج3/450) وياقوت الحموي، معجم البلدان (ج2/195) وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب (ص320) وابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب (ج2/49).

(3) انظر: والذهبي، تاريخ الإسلام (ج50/109) والكتبي، فوات الوفيات (ج3/407) والسبكي، طبقات الشافعية (ج8/67) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والإبناسي، الدرّة المضية في شرح الألفية (ق1ب) والجزري، غاية النهاية (ج2/180) وابن كثير، البداية والنهاية (ج13/312) والفيروزآبادي، البلغة (ص270) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج2/149) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص133) وابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ج8/390) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/130) والمقرئ، نفح الطيب (ج2/222) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/591) والقنوجي، التاج المكلل (ص162) والزركلي، الأعلام (ج6/233).

## - نشأته وطلبه للعلم:

نشأ ابن مالك في مدينة جيان مُكباً على طلب العلم منذ نعومة أظفاره، فأخذ القراءات والحديث والنحو على يد كبار علماء عصره أمثال ثابت بن خيار، وأبي علي الشلوبين، ثم هاجر إلى بلاد المشرق الإسلامي لمتابعة تحصيله العلمي فتنقل في بلاد الشام، واتصل بعلمائها وشيوخها فأخذ عنهم علوم العربية، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل، ثم توقف في مصر، وأقام في حلب فترة لازم فيها مجلس ابن يعيش وغيره، ثم انتقل إلى حماة، ثم استقر بدمشق مدرساً للعربية والقراءات، فتصدر حلقات العلم في الجامع الأموي، وعُيّن إماماً في المدرسة العادلية الكبرى، وولي مشيختها<sup>(1)</sup>.

## - صفاته وأخلاقه:

لقد اتسم ابن مالك مع سعة علمه بصفات حميدة لا تتبو إلا عن عالم ذو أخلاق قويمية والتي تجسدت في تدينه المتين، وحسن الخلق، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمات، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة، والورع والديانة، والحفظ، والذكاء والفطنة، والصبر، والأمانة العلمية التي تجلت في التحري لما ينقله والتحرير فيه، والجود والكرم، وهو مالكي المذهب حين كان بالمغرب، شافعي حين انتقل إلى المشرق الإسلامي<sup>(2)</sup>.

## - مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

يُعدُّ الإمام ابن مالك من أبرز علماء عصره لما اشتهر به من العلم والفضل والتصنيف والتأليف، ويتضح ذلك من خلال ثناء العلماء عليه بأقوال كثيرة، منها:  
قال اليماني<sup>(3)</sup>: "إمامٌ في العربية واللغة طالع الكثير، وضبط الشواهد، مع ديانة وخير، وقرأ القراءات، وكان مبرزاً في صناعة العربية".

وقال الذهبي<sup>(4)</sup>: "صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأرى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعلماً... وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيه بجزاً لا يُجارى، وخبراً لا يُبارى. وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنحو فكانت

(1) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/130).

(2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/134) والمقري، نفع الطيب (ج2/223).

(3) عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص320).

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج50/109-110).

الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه، رجزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك".

وكذلك يقول تاج الدين السبكي<sup>(1)</sup> : "الأستاذ المقدم في النحو واللغة جمال الدين أبو عبد الله صاحب التصانيف السائرة... مسير الشمس ومقدمها الذي تصغي له الحواس الخمس وكان إماماً في اللغة إماماً في حفظ الشواهد وضبطها".

وقال ابن الجزري<sup>(2)</sup> : "وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف وبذلك يصير أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه".

وقال الإبناسي<sup>(3)</sup> : "هو الشيخ الإمام العلامة البحر النحوي إمام أهل العربية واللغة حجة الأدباء بقية السلف طراز الخلف... سادت بتصانيفه الركبان وخضع له العلماء الأعيان".

وذكر المقرئ<sup>(4)</sup> أنه قد "حاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب".

#### - شيوخه:

تلقى ابن مالك العلم علي يد مجموعة من كبار علماء عصره من التقى بهم في الأندلس وبلاد المشرق الإسلامي، وأخذ عنهم القراءات، والحديث، والنحو، والصرف، واللغة، ومن أشهر شيوخه<sup>(5)</sup>:

1- أبو الحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي اللبلي الجباني، توفي بغرناطة سنة (628هـ)<sup>(6)</sup>.

2- أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري الكاتب، كان أديباً صالحاً فاضلاً جليلاً

---

(1) السبكي، طبقات الشافعية (ج8/67).

(2) الجزري، غاية النهاية (ج2/181).

(3) الإبناسي، الدرر المضية في شرح الألفية (ق1ب).

(4) المقرئ، نفع الطيب (ج2/228).

(5) السخاوي، جمال القراء (ج1/35-36) والذهبي، تاريخ الإسلام (ج50/109) والسبكي، طبقات الشافعية (ج8/67)

وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والإبناسي، الدرر المضية في شرح الألفية (ق1ب) والجزري، غاية النهاية

(ج2/180) وابن قاضي شعبة، طبقات النحاة واللغويين (ص133) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/130) والمقرئ،

نفع الطيب (ج2/222-223).

(6) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص72) والفيروزآبادي، البلغة (ص99-100).

توفي بدمشق سنة (632هـ).<sup>(1)</sup>.

3- أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، النحوي المقرئ الشافعي، كان عالماً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة والتفسير، ومن مؤلفاته: (شرح المفصل)، و(سفر السعادة)، وتوفي بدمشق سنة (643هـ).<sup>(2)</sup>.

4- أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي من أهل إشبيلية المعروف بالشلوبين، ولد سنة (562هـ)، وهو من كبار العلماء باللغة والنحو، ومن مؤلفاته: (شرح المقدمة الجزولية)، و(شرح كتاب سيبويه) توفي بإشبيلية سنة (645هـ).<sup>(3)</sup>.

5- أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد النحوي الحلبي المولد والموصلي المنشأ، من كبار أئمة العربية، كان ماهراً في النحو والتصريف، ولد بحلب سنة (553هـ)، ومن مؤلفاته: (شرح كتاب المفصل)، و(شرح التصريف الملوكي لابن جني)، وتوفي سنة (643هـ).<sup>(4)</sup>.

6- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو الحلبي النحوي، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدر لإقراءه وتخرج به جماعة، وشرح المفصل، وتوفي سنة (649هـ).<sup>(5)</sup>.

#### - تلاميذه:

كان ابن مالك محباً للعلم وطلابه، وخير دليل على ذلك أنه كان يحث الطلاب على العلم من خلال تفقده من يحضر حلقة في المدرسة العادلية، وينتظر من يحضر ليأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية، ثم يدعو ويذهب

---

(1) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/260).

(2) انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج2/311-312) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/192) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/385-386).

(3) انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج2/332-333) وعبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص241) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/402).

(4) انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج4/45-50) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/351) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/394-395).

(5) انظر: الذهبي، تهذيب سير أعلام النبلاء (ج3/288) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج1/161).

ويقول: "أنا لا أرى ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أنني جالسٌ في هذا المكان لذلك"<sup>(1)</sup>،  
فانتفع به كثير من الطلاب والعلماء، ومن تلاميذه<sup>(2)</sup> :

1- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن جمعة النووي، إمام أهل اللغة والأدب وفقه الأئمة، وعلم الأئمة وأحد الأعلام المبرزين، من مؤلفاته: (تهذيب الأسماء واللغات)، و(رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين)، توفي سنة (676هـ)<sup>(3)</sup>.

2- شمس الدين محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان الحافظ، كان من كبار أصحابه، وهو إمام في اللغة والنحو، وكان حسن البزة، مليح الشكل، حسن العشرة، توفي وهو شاب سنة (682هـ)<sup>(4)</sup>.

3- ابنه بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك المعروف والمشهور بـ(ابن الناظم) أو (ابن المصنف) الإمام البليغ النحوي، تتلمذ على أبيه الناظم للألفية، فشرح الألفية وبعض كتبه، وتوفي سنة (686هـ)<sup>(5)</sup>.

4- بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الأصل المعروف بابن النحاس شيخ الديار المصرية في علم اللسان، وهو مشهور بالدين والصدق والعدالة، ومن مصنفاته: (إملاء على كتاب المقرب لابن عصفور) توفي سنة (698هـ)<sup>(6)</sup>.

5- أبو عبد الله شمس الدين بن أبي الفتح البجلي الفقيه الحنبلي المحدث النحوي اللغوي، صنف عدة تصانيف منها: (شرح ألفية ابن مالك)، و(كتاب المطلع على أبواب المقنع في غريب ألفاظه ولغاته)، توفي بالقاهرة سنة (709هـ)<sup>(7)</sup>.

- 
- (1) الجزري، غاية النهاية (ج2/181).
- (2) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج50/110) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/130) والمقري، نفع الطيب (ج2/225).
- (3) انظر: السبكي، طبقات الشافعية (ج8/395) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/618-621) والزركلي، الأعلام (ج8/149).
- (4) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/224).
- (5) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج1/165) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/225) والزركلي، الأعلام (ج7/31).
- (6) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص286-287) والصفدي، فوات الوفيات (ج3/294-295) والجزري، غاية النهاية (ج2/46) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/13-14).
- (7) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/207-208) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/38-39) والزركلي، الأعلام (ج6/326).



6- علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعي، كتب الكثير من المصنفات المفيدة، توفي في دمشق سنة (724هـ)<sup>(1)</sup>.

7- زين الدين أبو بكر بن يوسف المزي بن الحريري الشافعي، كان عالماً متواضعاً ومقرئاً توفي في دمشق سنة (726هـ)<sup>(2)</sup>.

8- ناصر الدين شافع بن علي بن عباس العسقلاني المصري، كان إماماً أديباً فاضلاً كثير النظم والنثر، من مصنفاته: (قلائد الفرائد فيما للعصر من الفوائد)، توفي سنة (730هـ)<sup>(3)</sup>.

### - شعره:

تميز ابن مالك ببراعته الفائقة في نظم الشعر قصيده ورجزه، والتي تجسدت من خلال توظيفه للشعر في وضع المتون النحوية والصرفية واللغوية كالألفية (الخلاصة)، والكافية الشافية، ولامية الأفعال، وغيرها، خدمة لتعليم الطلاب علوم العربية. ولكن لم يتعد هذا النظم إلى أغراض الشعر الأخرى، إذ لم تذكر كتب التراث والتراجم بوجود ديوان شعر له، أو قصائد شعرية، والذي وجد من هذا اللون الشعري لا يتعدى ثمانية أبيات، وهي:

قوله في أسماء الذهب:

نَضْرُ نَضِيرٌ نَضَارٌ زَبْرُجٌ سِيرَا      وَرُخْرُفٌ عَسَجْدٌ عَفْيَانُ الدَّهْبُ  
والتَّبِيرُ مَا لَمْ يُدَبَّ وَأَشْرَكُوا دَهْبًا      وَفِضَّةً فِي نَسِيكِ هَكَذَا الْعَرَبُ<sup>(4)</sup>

وقوله أيضاً:

إِذَا رَمَدَتْ عَيْنِي تَدَاوَيْتُ مِنْكُمْ      بِنَظْرَةِ حُسْنٍ، أَوْ بِسَمْعِ كَلَامٍ  
فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَاءً تَيَمَّمْتُ بِاسْمِكُمْ      وَصَلَّيْتُ فَرَضِي، وَالِدِّيَّارُ إِمَامِي

(1) انظر: وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/114-115) والزركلي، الأعلام (ج4/251).

(2) انظر: وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/127).

(3) انظر: الصفدي، فوات الوفيات (ج2/93) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/334-337) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج9/284-285) والزركلي، الأعلام (ج3/152).

(4) السبكي، طبقات الشافعية (ج8/68).

وَأَخْلَصْتُ تَكْبِيرِي عَنِ الْغَيْرِ مُعْرِضاً  
وَلَمْ أَرِ إِلَّا نُورَ ذَاتِكَ لِإِحْسَاً  
وَقَوْلُهُ أَيْضاً فِي الْحَلْبَةِ:

حَيْلُ السَّبَّاقِ الْمُجَلِّي يِقْتَفِيهِ مُصَّ  
وَعَاظِفٌ وَحَظِيٍّ وَالْمُؤَمَّلُ وَال  
لِ وَالْمُسَلِّي وَتَعَالٍ قَبْلَ مُرْتَّاحِ  
لَطِيمٍ وَالْفَسْكَلُ السُّكَيْتُ يَا صَاحِ (2)

### - مؤلفاته:

رزق الله ابن مالك عمراً طويلاً، وصبراً جميلاً، وعقلاً راجحاً، وقدرة فائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فعاش طيلة عمره معلماً، ومصنفاً التصانيف المفيدة في علوم العربية وغيرها، فجاء إنتاجه غزيراً، وميراثاً ضخماً، أثرى المكتبة العربية بما سطره من العلوم المفيدة في شتى العلوم والمعارف المختلفة، كالقراءات القرآنية، والتفسير، والحديث الشريف، والنحو، والصرف، واللغة، وغيرها، فمؤلفاته قد بلغت ستة وأربعين كتاباً، وردت في منظومة شعرية لتاج الدين بن مكتوم، منها:

سَقَى اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ قَبْرَ ابْنِ مَالِكٍ  
فَقَدْ ضَمَّ شَمْلَ النَّحْوِ مِنْ بَعْدِ شَتِّهِ  
بِالْفَيْيَةِ تُسَمَّى الْخُلَاصَةَ قَدْ حَوَتْ  
وَكَافِيَةَ مَشْرُوحَةٍ أَصْبَحَتْ تَقَى  
وَمُخْتَصِرَ سَمَاءِ عُمْدَةِ لَاقِطِ  
وَبَيْنَ مَعْنَاهُ بِشْرَحٍ مُنْفَعِ  
وَأَخْرَجَ سَمَاءَهُ بِإِكْمَالِ عُمْدَةِ  
وَصَنَّفَ لِلْإِكْمَالِ شَرْحاً مُبِيناً  
وَلَا سَيْمًا التَّنْهِيلَ لَوْ تَمَّ شَرْحُهُ

سَحَابِيبُ عُفْرَانَ تُعَادِيهِ هُطْلَا  
وَبَيِّنَ أَقْوَالَ النُّحَاةِ وَقَصَّلا  
خُلَاصَةَ عِلْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ مُكْمِلا  
لَعَمْرِي بِالْعِلْمَيْنِ فِيهَا تَسَهَّلَا  
يَضُمُّ أَصُولَ النَّحْوِ لَا غَيْرَ مُحْمِلا  
أَفَادَ بِهِ مَا كَانَ لَوْلَاهُ مُهْمِلا  
فَزَادَ عَلَيْهَا فِي الْبُحُوثِ وَعَلَّلا  
مَعَانِيهِ حَتَّى غَدَتْ رِيَّةَ أَنْجِلا  
لَكَانَ كَبْخَرِ مَاجٍ عَذْبًا وَسَلْسَلَا (3)

(1) المقرئ، نفع الطيب (ج2/226).

(2) المرجع السابق، ص225.

(3) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/131-132).

ومن مؤلفاته التي شكلت ثروة ضخمة لمجالس العلم والعلماء بمختلف موضوعاتها<sup>(1)</sup>:

- 1- الخلاصة المشهورة بالألفية .
- 2- الكافية الشافية.
- 3- شرح الكافية الشافية.
- 4- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
- 5- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ولم يتمه، وقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي، وذكرت كتب التراجم أن ابنه بدر الدين قد أكمله من بعده.
- 6- المقدمة الأسدية.
- 7- عمدة الحافظ وعدة اللافظ.
- 8- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.
- 9- إكمال العدة وشرحها.
- 10- لامية الأفعال.
- 11- شرح لامية الأفعال.
- 12- الاعتقاد في نظائر الظاء والضاد.
- 13- الإعلام بمثلث الكلام ( المثلث المنظوم أو المثلث في اللغة ).

---

(1) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص321) والذهبي، تاريخ الإسلام (ج50/110) والكتبي، فوات الوفيات (ج3/408) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/286) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والجزري، غاية النهاية (ج2/180) وابن كثير، البداية والنهاية (ج13/312) والفيروزآبادي، البلغة (ص270) وابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية (ج2/151) وابن قاضي شهبه، طبقات النحاة واللغويين (ص134-135) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/132-134) والسيوطي، تحفة الأديب في نُحاة معني اللبيب (ج2/755) والمقري، نفح الطيب (ج2/225) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/591) والقنوجي، التاج المكلل (ص162) والزركلي، الأعلام (ج6/233).

- 14- إكمال الأعلام بتثليث الكلام.
- 15- فعل وأفعل.
- 16- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز.
- 17- تحفة المودود في المقصور والممدود.
- 18- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.
- 19- الضرب في معرفة لسان العرب.
- 20- الموصل في نظم المفصل ( سبك المنظوم وفك المختوم ).
- 21- شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح.
- 22- إيجاز التعريف في علم التصريف.
- 23- العروض.
- 24- إعراب مشكل البخاري.
- 25- نظم الفوائد.
- وفاته:

توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثاني عشر من شعبان، سنة اثنتين وسبعين وستمائة (672هـ)<sup>(1)</sup>، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح جبل قاسيون، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقد نيف على السبعين<sup>(2)</sup>.

وقد رثاه شرف الدين الحصري بقوله:

(1) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص321) والذهبي، العبر (ج3/326) والصفدي، فوات الوفيات (ج3/408) والسبكي، طبقات الشافعية (ج8/67) والفيروزآبادي، البلغة (ص270) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص135) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج2/150) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/134).

(2) انظر: وابن كثير، البداية والنهاية (ج13/313) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص135) والمقري، نفح الطيب (ج2/226).

يَا شَتَاتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ      بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمِفْضَالِ  
وَأَحْرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ      مِنْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ وَالِاتِّصَالِ<sup>(1)</sup>

---

(1) الصفدي، فوات الوفيات (ج3/408).

## ثانياً: كتاب التسهيل لابن مالك:

ويعد ابن مالك من علماء العربية الذين بارك الله في جهودهم وطاقتهم. فقد ترك لأبناء العربية، ثروة ضخمة من المؤلفات المفيدة القيمة، عرف العلماء المتعلمون قيمتها، فأقبلوا عليها دارسين شارحين؛ ليسهل فهمها وتناولها من الجميع. ومن أهم مؤلفاته - رحمه الله - كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) الذي وضع فيه خلاصة علمه ودراساته وخبراته في هذا الفن، ولا غرابة، فهو إمام زمانه في العربية، ووحيد دهره في هذا المجال.

وكتابه (التسهيل) من أهم كتبه لاشتماله على اجتهادات كثيرة في هذا العلم، وقد دلت ابن مالك<sup>(1)</sup> على ذلك، بقوله في مقدمة التسهيل: "هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله، مستولياً على أبوابه، وفصوله؛ فسميته لذلك: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فهو جدير بأن يلبي دعوته الأبناء، ويجتنب مناذته النجباء، ويعرف العارفون برشد المغزى بتحصيله، وتألف قلوبهم على تقديمه وتفضيله، فليثق متأمله ببلوغ أمله، وليتلق بالقبول، ما يرد من قبله، وهآنا ذا شارحٍ فيما انتدبتُ إليه، مستعيناً بالله عليه، ختم الله لي ولقارئه بالحسنى، وختم لي ولهم الحظَّ الأوفى في المقرِّ الأسنى، بمنه وكرمه". لهذا وجد أن أصحاب هذا الفن يكتفون به عن المطولات التي يصعب فيها جمع القواعد وحصرها.

ومن العلماء الذين أشادوا بهذا الكتاب: أبو حيان<sup>(2)</sup>، فقد قال في تفسيره البحر المحيط: "أحسن كتاب موضوع في علم النحو وأجله، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام، كتاب: تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجبائي الطائي المقيم في دمشق".

ويقول أيضاً في كتابه التذليل والتكميل في شرح التسهيل: "إن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي مقيم دمشق - رحمه الله - أبدع كتاب في فنه ألف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف"<sup>(3)</sup>. ويمدحه أيضاً قائلاً:

أَلَا إِنَّ تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ فِي النَّحْوِ كِتَابٌ غَرِيبٌ كُلُّ نَادِرَةٍ يَخْوِي

(1) ابن مالك، التسهيل (ص1-2).

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/6).

(3) المرجع السابق، ص6.



هَلْ الْكُتُبُ إِلَّا أَنْجُمٌ وَهِيَ شَمْسُهَا      سَنَاهُنَّ يُمَخِّي إِنْ بَدَتْ أَيَّ مَخَوٍ (1)

وقال السلسيلي (2) : "فإن كتاب التسهيل الذي صنفه الشيخ الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجبائي، أعظم كتاب في هذا العلم صنف، ولم يصل غوره في زمن من الأزمان مؤلف...".

ويقرر ناظر الجيش (3) أن ابن مالك في كتابه (تمهيد القواعد) بأن كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك "جامع مفيد ومختصر سعيد، قل أن تسمح بمثله القرائح أو تطمح إلى النسج على منواله المطامح، بهر مصنفه به الألباب، وأتى فيه بالعجب العجاب، وأبرز مخبات المسائل بيض الوجوه كريمة الأحساب، أبدع فيه التأليف، ووشاه بحسن الترصيع والترصيف، وجمع فيه متفرقات علم النحو الشريف؛ فرتب قواعده، وأحكم معاقده، وأوضح مراشده، وسهل مصادره وموارده، وأودع المعاني الغزيرة الألفاظ الوجيزة، وقرب المقاصد البعيدة بالأقوال السديدة؛ فهو يساجل المطولات على صغر حجمه، ويباهل المختصرات؛ لغزارة علمه، ويطلع كالقمر سناً، ويشرق كالشمس بهجةً وضياءً، جزى الله مؤلفه عن صنيعة جزءاً موفوراً وجعل عمله متقبلاً وسعيه مشكوراً"، ويؤكد ابن خلدون (4) - أيضاً - أن كتاب (التسهيل): استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد. وهذا أيضاً ما قرره تاج الدين بن مکتوم بقوله:

أَلَا إِنَّ التَّسْهِيلَ رَوْضٌ لِذِي الْعِلْمِ      وَمَنْثُورُهُ يُرَبِّي عَلَى اللُّؤْلُؤِ النَّظْمِ  
حَوَى كُلَّ حَسَنَاءٍ مِنَ النَّحْوِ زِينَتِ      بِجَوْدَةٍ تَأَلِّفُ تَرُوقَ أَخَا الْفَهْمِ  
لَبِنٌ قَلَّ حَجْمًا فَالْغِنَى بِصَغِيرِهِ      أَوْ إِعْتَاصَ لُفْظًا فَالزُّلْالَ مِنَ الصَّمِّ (5)

وحقاً يعد كتاب التسهيل من أهم مؤلفات ابن مالك، إذ بلغ فيه الذروة التي وصل إليها في دراساته النحوية، وتتبع أهميته في كونه يمثل خلاصة تجربته النحوية العميقة الخصبة التي وقف عليها ابن مالك طوال حياته واهباً لها كل جهده ووقته حتى يجعلها السراج المنير الذي يهتدي به العلماء الدارسون في بناء قواعدهم النحوية على أكمل وجه.

(1) السيوطي، تحفة الأديب (ج2/757).

(2) السلسيلي، شفاء الغليل في إيضاح التسهيل (ج1/94).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/108).

(4) انظر: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون (ج2/369).

(5) السيوطي، تحفة الأديب (ج2/757).

### ثالثاً: كتاب شرح التسهيل لابن مالك:

يعد كتاب شرح التسهيل لابن مالك من أبرز المؤلفات وأشهرها في تراثنا النحوي بعد كتابيه الألفية المشهورة ب(الخلاصة)، والتسهيل؛ لكونه شرح يجمع بين طياته آراء نحوية وصرفية، ومسائل خلافية مدعماً لها بالشواهد القرآنية والحديث الشريف والشعر العربي والأمثال والأقوال العربية، واللغات المتعددة، كما ويشمل المدارس النحوية بمختلف أطيافها من البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والمغاربة، والأندلسيين، وغيرهم معزلاً ومفنداً أقوالهم بالحجج والبراهين.

إذ ألقه استجابة لطلب بعض الفضلاء بشرحه لإيضاح مشكله، وتبيين غامضه، وتبنيه ما أهمله، وهذا ما نلاحظه تماماً في مقدمة شرحه عند ذكره سبب تأليفه هذا الشرح، فيقول: "أما بعد، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغني فيه بالخبر عن العيان، فأحدث ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتزم بعون الله هين، وإسعاف ذوي الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتبصيره..."<sup>(1)</sup>. وبذلك يكون ابن مالك هو أول من تصدى لشرح هذا الكتاب، ولكن القدر حال دون إتمامه شرح كتابه، فأتى شرح أبوابه الأخيرة ولده بدر الدين المعروف بابن الناظم (ت686هـ).

ويصف ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شرح ابن مالك، بقوله: "ولقد أرفه بشرح كشف منه المعنى وجلا المعنى، وفتح به مقفل أبوابه، ويسر لطالبيه سلوك شعابه، وضمنه ما يملأ الأسماع والنواظر ولم يسمع مقال القائل: كم ترك الأول للآخر؟ إلا أن القدر لم يساعده على إتمامه وعاقه عن ذلك المقضي من محتوم حمامه".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/3).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/108-109).

## رابعاً: شرح التسهيل:

يحظى كتاب التسهيل لابن مالك بعناية العلماء، واهتمام الدارسين، فتناولوه بالدراسة والتعليق والشرح، وقد استولى على اهتمامهم على مر السنين حتى نضج عندهم على سوقه، وهذا ما يتضح في كتب النحاة والتراجم من سجل شروحه التي بلغت حوالي ستة وستين شرحاً، ومنها:

- 1- شرح ابن مالك نفسه الذي وصل فيه إلى باب (مصادر الفعل) (ت672هـ)، ثم كمل هذا الشرح ابنه بدر الدين (ت686هـ)، وكمله أيضاً صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)<sup>(1)</sup>، وهو كتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون.
- 2- شرح التسهيل لمحمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي (ت733هـ)<sup>(2)</sup>.
- 3- شرح تسهيل الفوائد لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي (ت744هـ)<sup>(3)</sup>.
- 4- التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأثير الدين أبي حيان (ت745هـ)<sup>(4)</sup> وهو كتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور حسن هندأوي- دار القلم- دمشق، ودار كنوز إشبيلية- الرياض.
- 5- التكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان<sup>(5)</sup>.
- 6- التخييل الملخص من شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين لأبي حيان<sup>(6)</sup>.
- 7- شرح التسهيل لحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت749هـ)<sup>(7)</sup>. وهو كتاب مطبوع.

- 
- (1) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).
  - (2) انظر: ابن الخطيب الغرناطي، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج3/109) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/192) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/378).
  - (3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/62) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/29) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/83) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).
  - (4) انظر: أبو الفداء الأيوبي، المختصر في أخبار البشر 4/143 والصفدي، أعيان العصر (ج5/346) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/279) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج3/69) والسيوطي، الأشباه والنظائر (ص50) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).
  - (5) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/253).
  - (6) انظر: الصفدي، نكت الهميان (ص269) والصفدي، أعيان العصر (ج5/346) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/254) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/290) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).
  - (7) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج1/227) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/32) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/275) والداودي، طبقات المفسرين (ج1/143) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

- 8- شرح التسهيل لمحمد بن محمد بن محارب الصريمي المالقي المعروف بابن أبي الجيش (ت750هـ)<sup>(1)</sup>.
- 9- شرح تسهيل الفوائد في النحو لأبي العباس سنان الدين أحمد بن سعد الله بن أحمد العسكري الأندلسي الأندلسي الدمشقي النحوي (ت751هـ)<sup>(2)</sup>.
- 10- حاشية على شرح التسهيل لبدر الدين محمد بن علي بن أحمد الإربلي الموصلية الشافعي أبي المعالي ابن الخطيب (ت755هـ)<sup>(3)</sup>.
- 11- شرح التسهيل لزين الدين علي بن الحسين بن القاسم بن علي الموصلية المعروف بابن شيخ العوينة (ت755هـ)<sup>(4)</sup>.
- 12- شرح التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)<sup>(5)</sup>.
- 13- شرح التسهيل لمحمد بن محمد بن المقري الجد (ت759هـ)<sup>(6)</sup>.
- 14- التقييد الجليل على التسهيل لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسيني الشريف السبتي قاضي الجماعة (ت760هـ)<sup>(7)</sup>.
- 15- التحصيل والتفصيل لكتاب التذليل والتكميل لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت762هـ)<sup>(8)</sup>.
- 16- شرح التسهيل لابن هشام الأنصاري<sup>(9)</sup>.

---

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/519) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/286).

(2) انظر: الصفدي، أعيان العصر (ج1/216) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج1/157) والداودي، طبقات المفسرين (ج1/42) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/309) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(4) انظر: الصفدي، أعيان العصر (ج3/345) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج4/52) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(5) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج1/403) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والداودي، طبقات المفسرين (ج1/102) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(6) انظر: المقري، نفع الطيب (ج5/310).

(7) انظر: ابن الخطيب الغرناطي، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج2/113) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(8) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/94) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(9) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/94).

- 17- حواشي على التسهيل لابن هشام الأنصاري<sup>(1)</sup>.
- 18- شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري. وهو مطبوع.
- 19- شرح التسهيل لأبي أمامة محمد بن علي عبد الواحد المغربي الدكالي المعروف بابن النقاش (ت763هـ)<sup>(2)</sup>.
- 20- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل القرشي الهاشمي (ت769هـ)<sup>(3)</sup>. وهو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات - دار الفكر - دمشق 1400هـ - 1980م.
- 21- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت770هـ)، وهو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي - المكتبة الفيصلية - الطبعة الأولى - مكة المكرمة 1406هـ - 1986م.
- 22- شرح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد المالقي (ت771هـ)<sup>(4)</sup>.
- 23- شرح التسهيل لأبي الوليد إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله بن هانئ اللخمي الغرناطي (ت771هـ)<sup>(5)</sup>.
- 24- شرح التسهيل شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد الأصبحي العناني (ت776هـ)<sup>(6)</sup>.
- 25- شرح التسهيل لجمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري النقرة كار المعروف بالشريف (ت776هـ)<sup>(7)</sup>.

(1) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/325) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج3/132) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/203) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/339) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(3) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج2/328) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج3/97) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والداودي، طبقات المفسرين (ج1/241) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/368) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج1/453) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/87) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(5) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج2/352) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/456).

(6) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج1/128) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج3/83) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/414) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(7) انظر: ابن فرحون، الدباج المذهب (ج2/268) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/69) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

- 26- شرح التسهيل لعماد الدين محمد بن الحسن الأسنوي (ت777هـ)<sup>(1)</sup>.
- 27- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي (ت778هـ)<sup>(2)</sup>، وهو كتاب مطبوع حققه مجموعة من المحققين وهم: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر والأستاذ الدكتور جابر محمد البراجة والأستاذ الدكتور جابر السيد مبارك والأستاذ الدكتور علي السنوسي محمد والأستاذ الدكتور محمد راغب نزال - دار السلام- الطبعة الأولى - القاهرة 1428هـ - 2007م.
- 28- شرح تصريف التسهيل لأبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي (ت782هـ)<sup>(3)</sup>.
- 29- شرح التسهيل لناصر الدين أحمد بن محمد الزبيري الإسكندراني المالكي المعروف بابن عطاء الله التنسي (ت801هـ)<sup>(4)</sup>، وقد حقق هذا الشرح في رسالتين علميتين هما: رسالة دكتوراة للباحثة فريدة معاجيني، وأخرى للباحث: ماهر بن دخيل الله بن دخيل الصاعدي.
- 30- مختصر التسهيل المسمى بالقوانين لعز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن سعد الله بن جماعة (ت819هـ)<sup>(5)</sup>.
- 31- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن سليمان الإسكندري المالكي المعروف بالدماميني (ت827هـ)<sup>(6)</sup>. وهو كتاب مطبوع.
- 32- نظم التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي الحنفي المعروف بالطرابلسي (ت820هـ)<sup>(7)</sup>.
- 33- شرح التسهيل لأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هشام وهو حفيد ابن هشام المشهور (ت835هـ)<sup>(8)</sup>.

---

(1) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة (ج1/430) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(2) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/281) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/446) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(3) انظر: ابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص359) ومخولوف، شجرة النور الزكية (ج1/332).

(4) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج2/192) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(5) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/97) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(6) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/97) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج9/263) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(7) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج2/246) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج9/212) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(8) انظر: إسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج1/124).

- 34- شرح التسهيل لشهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الله الدلجي (ت838هـ)<sup>(1)</sup>.
- 35- شرح التسهيل لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت842هـ)<sup>(2)</sup>.
- 36- جلاب الموائد في شرح تسهيل الفوائد لشمس الدين محمد بن عمار بن محمد بن أحمد القاهري المالكي المعروف بابن عمار (ت844هـ)<sup>(3)</sup>.
- 37- مختصر شرح التسهيل لأبي حيان لأبي عبد الله محمد الشريف التلمساني (ت847هـ)<sup>(4)</sup>.
- 38- شرح التسهيل لجلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المحلي المصري (ت864هـ)<sup>(5)</sup>.
- 39- شرح التسهيل (مطول) لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)<sup>(6)</sup>.
- 40- شرح التسهيل (مختصر) للبدر العيني أيضاً<sup>(7)</sup>.
- 41- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل لمحبي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن عبد المعطي الأنصاري الخزرجي العبادي المالكي المكي (ت880هـ)<sup>(8)</sup>. وهو كتاب مطبوع.
- 42- النبيل إلى نحو التسهيل لزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت905هـ). وهو كتاب مطبوع.
- 43- شرح التسهيل لشمس الدين محمد بن علي بن هلال الحلبي العرضي (ت933هـ)<sup>(9)</sup>.
- 44- نتائج التحصيل في شرح التسهيل لأبي عبد الله محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر المغربي الفشتالي الدلائي (ت1089هـ). وهو كتاب مطبوع.

---

(1) انظر: الزركلي، الأعلام (ج1/177).

(2) انظر: ابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص504) والشوكاني، البدر الطالع (ج2/120).

(3) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/204) وابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص519) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406). والزركلي، الأعلام (ج6/311).

(4) انظر: ابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص526).

(5) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/85) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج9/448) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(6) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج9/419).

(7) انظر: المرجع السابق، ص419.

(8) انظر: المرجع السابق، ص493 وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1/406).

(9) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج11/69).

- 45- حاشية على التسهيل في النحو لمحمد بن محمد بن سليمان الروداني السوسي المغربي (ت1094هـ)<sup>(1)</sup>.
- 46- شرح التسهيل لأبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل الشاوي الملياني الجزائري (ت1096هـ)<sup>(2)</sup>.
- 47- حاشية على التسهيل لمحمد بن إسماعيل المكناسي (ت1116هـ)<sup>(3)</sup>.
- 48- دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل لعلي باشا الأول بن محمد بن علي بن تركي من أمراء تونس (ت1169هـ)<sup>(4)</sup>.
- 49- الجامع بين التسهيل والخلاصة والمانع من الحشو والخصاصة للمختار بن بونه الشنقيطي (ت1230هـ)<sup>(5)</sup>.
- 50- التكميل لخاتمة التسهيل لعبد الله بن محمد بن حامد بن عمر السقاف<sup>(6)</sup> وهو شرح لمنظومة محمد بن أحمد باكثير (ت1355هـ) وقد طبع هذا الكتاب بمصر في مطبعة حجازي سنة 1350هـ.

(1) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج11/221).

(2) انظر: الزركلي، الأعلام (ج8/169).

(3) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج11/118).

(4) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج7/215).

(5) انظر: إسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج2/423).

(6) انظر: الزركلي، الأعلام (ج7/81).



## خامساً: أهمية الاستدراك في اللغة العربية:

### ● مفهوم الاستدراك لغةً:

للاستدراك عدة معانٍ منها، قول الجوهري<sup>(1)</sup> : "الإدراك: اللُحوقُ. يقال: مشيت حتى أدركتُهُ... واستدركت ما فات وتداركتهُ. بمعنى. وتدارك القومُ، أي تلاحقوا، أي لحق آخرهم أولهم".

وقول ابن فارس<sup>(2)</sup> : "درك الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه. يقال أدركت الشيء أدركه إدراكاً. ويقال: فرس درك الطريدة، إذا كانت لا تفوته طريدة. ويقال: أدرك الغلام والجارية، إذا بلغا. وتدارك القوم: لحق آخرهم أولهم".

وقول الزمخشري<sup>(3)</sup> : "وتدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه. واستدرك عليه قوله".

وقول ابن منظور<sup>(4)</sup> : "وتدارك القوم: تلاحقوا، أي: لحق آخرهم أولهم. وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آدَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾<sup>(5)</sup>".

وجاء في المعجم الوسيط<sup>(6)</sup> : "استدرك ما فات تداركه والشئ بالشيء تداركه به وعليه القول أصلح خطأه أو أكمل نقصه أو أزال عنه لبساً".

### ● مفهوم الاستدراك اصطلاحاً:

فقد عرفه الشريف الجرجاني<sup>(7)</sup> تعريفاً علمياً بقوله: "رفع توهمٍ تولد من كلام سابق... وأن الاستدراك: هو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالإستثناء"، يتضح من تعريف الجرجاني أن الاستدراك عبارة عن وهم ينشأ عنه فهم خاطئ، ولكنه لم يحدد هل الفهم الخاطئ من السامع اللاحق أم المتحدث السابق، وهل هو خطأ في ترتيب الكلام الحادث، أو من خطأ حاصل من الفهم، أو من خطأ نشأ في قصور التعبير أو قصر فيه.

(1) الجوهري، الصحاح (ج4/1582).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/269).

(3) الزمخشري، أساس البلاغة (ج1/285).

(4) ابن منظور، لسان العرب (ج10/419).

(5) [الأعراف: 38].

(6) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (ج1/281).

(7) الجرجاني، التعريفات (ص21) وانظر: الكفوي، الكليات (ص115).

ومن هنا تبين لنا أن الاستدراك مفهومه أوسع من الاعتراض فالثاني جزء من الأول، فالاستدراك لا يحتمل الخطأ في الكلام فربما كان شيء فات المتكلم، أما الاعتراض فهو نقض لكلام السابق وليس هذا في الاستدراك. فالاعتراض يحمل معنى التضاد، أما الاستدراك فأوسع من التضاد، فهو أعم من الاعتراض.

إذاً فالاستدراكات هي إضافة أو زيادة إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها، لعدم علم المصنف بها.

### ● قيمة الاستدراك العلمية:

لا شك أن للاستدراك قيمة علمية في إثراء العلوم عموماً، ولطالما كانت الاستدراكات دافعة لتطور العلم ووضع المصنفات، فطبيعة تلك العصور كثرة الجدل والمناظرات فيها وأيضاً إذا نظرنا إلى تاريخ العلماء، فإننا نجد أن كل واحد منهم يسدد الآخر ويصوبه ويرد خطأه، فما من عالم كتب مصنفاً إلا وتعقب على كلامه واستدرك عليه، وقد قيل قديماً : "من ألف فقد استهدف فإن أحسن فقد استشرف، وإن أساء فقد استقذف"<sup>(1)</sup>. في حين أصبحت كثير من القضايا موضوعاً للنقاش سبباً لوضع كثير من المؤلفات، وفي تراثنا العربي ألف العلماء كثير من الكتب التي استدرك اللاحق على السابق منها:

استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، لأبي بكر الزبيدي.

الاستدراك لما أغفله الخليل لابن المراغي.

الاستدراك على الخليل لأبي تراب.

الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقلوي.

القول المأنوس في الاستدراك على القاموس، لزين الدين المناوي.

استدراكات ابن الخشاب على مقامات الحريري

استدراك الزبيدي على سيبويه في الأبنية والزيادات.

لا شك أن تلك النقاشات المستدركة لها أهمية كبيرة منها :

1- تصويب خطأ إما في التعريف أو الاصطلاح أو التقسيم أو التمثيل.

2- تكميل نقص.

---

(1) الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج1/61).

- 3- توسيع لمفهوم.
- 4- توضيح لرأي استغلق فهمه.
- 5- كثرة التمثيل لتقريب الرأي.
- 6- بيان مجمل.
- 7- تخصيص عام أو تعميم خاص.
- 8- إطلاق مقيد أو تقيد مطلق.

وقد حدد أبو حيان أنواع الاستدراكات التي وقف عليها في شرحه لكتاب التسهيل يقول:  
 "قدونك - أيها السائل - من هذا الشرح كتاباً غريب المثل، قريب المنال، هبت عليه النفحات  
 اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية، التي يُصنّفُ فيها العلماء، ويتطلبها من التأليف  
 الفهماء: معدوم قد اخترع، ومفترق قد جمع، وناقص قد كمل، ومجمل قد فصل، ومسهب قد  
 هذب، ومخلط قد رتب، ومبهم قد عين، وخطأ قد بين"<sup>(1)</sup>.

وبما أن الاستدراكات أوسع مفهوماً من الاعتراضات فتأتي لاحتتمالية وجود آراء أخرى  
 صحيحة، وهي سنة كونية لحكمة أرادها الله عز وجل، فقال في كتابه العزيز: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ  
 لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾<sup>(2)</sup>.

(1) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج1/11).

(2) [هود: 118].

الفصل الأول  
شرح تسهيل ابن مالك  
دراسة موازنة

## الفصل الأول: شروح تسهيل ابن مالك - دراسة موازنة -

### المبحث الأول : ترجمة شراح التسهيل:

أولاً: التعريف بأبي حيان النحوي:

- اسمه ونسبه ولقبه:

هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي النفزي الإمام الحافظ العلامة المحدث البارع فريد عصره وشيخ زمانه وإمام النحاة وحجة العرب ولسان أهل الأدب<sup>(1)</sup>.

- مولده:

ولد أبو حيان في مطشخارش وهي مدينة مسورة من حواضر غرناطة في أواخر شهر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة<sup>(2)</sup>.

- نشأته وطلبه للعلم:

نشأ أبو حيان بغرناطة مقصد العلماء وحاضرة العلم والفكر والأدب، فأقبل على طلب العلم منذ مقتبل عمره بجد ونشاط بهمة عالية، ونفس طامحة إلى نيل العلا، كما يصف ذلك بقوله : "وَمَا زِلْتُ مِنْ لَدُنْ مَيِّزْتُ أَتَلَمَدُ لِلْعُلَمَاءِ، وَأَنْحَازُ لِلْفُهَمَاءِ، وَأَزْعَبُ فِي مَجَالِسِهِمْ، وَأُنَافِسُ فِي نَفَائِسِهِمْ، وَأَسْلُكُ طَرِيقَهُمْ، وَأَتَّبِعُ فَرِيقَهُمْ، فَلَا أُنْتَقِلُ إِلَّا مِنْ إِمَامٍ إِلَى إِمَامٍ، وَلَا أَتَوَقَّلُ إِلَّا ذِرْوَةَ عَلَامٍ. فَكَمْ صَدْرٍ أَوْدَعَتْ عِلْمَهُ صَدْرِي، وَحَبْرٍ أَفْنَيْتُ فِي فَوَائِدِهِ حَبْرِي، وَإِمَامٍ أَكْثَرْتُ بِهِ الْإِلْمَامَ، وَعَلَامٍ أَطَلْتُ مَعَهُ الْإِسْتِعْلَامَ"<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: الصفدي، نكت الهميان (ص266) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/175) والصفدي، أعيان العصر (ج5/325) والعز بن جماعة، منتخب نزهة الألباء (ص147) والفيروزآبادي، البلغة (ص251) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص289) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج4/302) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/111-115) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/280-285) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/462) والمقري، نفع الطيب (ج2/535-584) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/287) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/145) والشوكاني، البدر الطالع (ج2/288-289) والزركلي، الأعلام (ج7/152) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج12/130) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/1107).

(2) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/185) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/277) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/145).

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/11).

واجتهد أبو حيان في طلبه وتحصيله للعلوم المختلفة على شيوخ عصره ، وعلماء بلده، حتى ظهرت نباهته، وذاع صيته بين أقرانه ، وكثر ثناء شيوخه عليه، وهذا ما أكداه الصفدي<sup>(1)</sup>: "واجتهد وطلب وحصل وكتب وقيد ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه؛ لأني لم أره إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب ولم يكتب ولم أره على غير ذلك".

وقال لسان الدين بن الخطيب<sup>(2)</sup> : "كان أثير الدين أبو حيان نسيج وحده في ثقوب الذهن، وصحة الإدراك، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية".

وقد عنى أبو حيان - رحمه الله - بطلب الحديث، والفقه، والتفسير، واللغة، والنحو، ورحل في سبيل ذلك، فقرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد إفريقية، وبلاد مصر، والحجاز، وحصل الإجازات من الشام، والعراق، وغير ذلك<sup>(3)</sup>.

وكان من أسباب رحيله عن غرناطة غير غاية طلب العلم هو أنه نشأ بينه وبين شيخه أحمد بن علي الطباع شر وحزاة، فألف أبو حيان كتاباً أسماه (الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع) فرجع ابن الطباع أمره إلى السلطان، فأمر بإحضاره وتكيله، فاخنتى، ثم ركب البحر ولحق بالمشرق<sup>(4)</sup>.

وقد أفاد أبو حيان من رحلاته الشيء الكثير؛ حيث تعددت شيوخه، وغزر علمه، مما كان له الأثر الكبير في مسيرته العلمية، حتى حط رحاله بالقاهرة فذاع صيته، وعلت مكانته ومنزلته بين الناس، وليس هذا فحسب بل زادت براعته في إتقان لغات أخرى غير العربية، فيقول: "وقد اطلعت على جملة الألسن: كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحبش، وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغتها، ونحوها، وتصريفها، واستنقت منها غرائب"<sup>(5)</sup>.

---

(1) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/175).

(2) المقري، نفع الطيب (ج2/580).

(3) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/175) والكتبي، فوات الوفيات (ج4/72) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/112).

(4) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/288) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/281) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/146).

(5) أبو حيان الأندلسي، منهج السالك (ص230).

## — صفاته وأخلاقه:

كان معتدل القامة، ليس بالطويل، ولا بالقصير، وجهه مستدير، مليح، ظاهر اللون مشرباً بحمرة، كبير اللحية، حسن العمة، طلق اللسان، فصيح الكلام بلغة أهل الأندلس، جهوري الصوت، مليح الحديث<sup>(1)</sup>.

له من الصفات ما يكشف عن رقة نفسه، وجمال أخلاقه، فلقد كان حسن اللقاء، جميل الموانسة، بعيداً عن الانقباض، وكان طيب النفس، كثير الخشوع والتلاوة والعبادة، وكان متواضعاً، وكان يداعب ويلطف تلاميذه وأصدقائه، وكان مقتصداً مع نفسه، ومع هذه الصفات الرقيقة كان مهيباً ذا وقار ورزانة، وكان رقيق النفس، يبكي إذا سمع القرآن الكريم، وتؤثر فيه أشعار الغزل والحماسة، ولقد كان أبو حيان يميل إلى العزلة، ويحب الانفراد بنفسه بعيداً عن الناس<sup>(2)</sup>.

## — مذهبه واعتقاده:

كان أبو حيان ظاهري المذهب في الأندلس لكونه المذهب الشائع فيها، ولما قدم مصر اعتنق مذهب الإمام الشافعي، إلا أنه ظل متأثراً بالمذهب الظاهري، وفي هذا الشأن يقول الصفدي<sup>(3)</sup>: "وكان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثم إنه تمذهب للشافعي رضي الله عنه، وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية والإقراء بالجامع الأحمر"، ويذكر ابن حجر العسقلاني<sup>(4)</sup> "أن أبا البقاء كان يقول: إنه لم يزل ظاهرياً، وانتمى إلى الشافعية"، كما أنه كان ثبناً قيماً عارفاً باللغة صدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية، ومال إلى محبة الإمام علي رضي الله عنه وكان يتأول قوله: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق، وكان كثير الخشوع عند قراءة القرآن<sup>(5)</sup>، وينقل ابن حجر العسقلاني<sup>(6)</sup> قوله: "كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه".

---

(1) انظر: الصفدي، نكت الهميان (ص267) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/145) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/280-285) والمقري، نفع الطيب (ج2/535-584).

(2) انظر: المقري، نفع الطيب (ج2/584-535) والشوكاني، البدر الطالع (ج2/291).

(3) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/176) وانظر: والشوكاني، البدر الطالع (ج2/290).

(4) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج4/307).

(5) انظر: المرجع السابق، ص306-307.

(6) المرجع السابق، ص304 وانظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/281) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/253).

## — مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

وقد أثنى على أبي حيان الكثير من العلماء ثناء عظيمًا ينبئ عن منزلته العظيمة، ومكانته الرفيعة، وسعة علمه، وفضله، ورجاحة عقله، وصدق قوله، ومدى تأثيره بالحركة العلمية، وسأعرض جانباً من أقوال العلماء فيه، لنستبين هذه المنزلة العالية: فهو "تحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه"<sup>(1)</sup>.

قال ابن الجزري<sup>(2)</sup>: "الإمام الحافظ الأستاذ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة".

وهو "الحافظ المُفسِّر النَّحْوِيُّ اللَّغَوِيُّ فَرِيدُ الدَّهْرِ وَشَيْخُ النُّحَاةِ فِي عَصْرِهِ وَإِمَامُ الْمُفَسِّرِينَ فِي وَقْتِهِ وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي سَارَتْ شَرْقاً وَغَرْباً"<sup>(3)</sup>.

قال الصفدي<sup>(4)</sup>: "هُوَ نَبَتْ فِيمَا يَنْقُلُهُ مُحَرَّرٌ لِمَا يَقُولُهُ عَارِفٌ بِاللُّغَةِ صَابِطٌ لِأَفْظَانِهَا وَأَمَّا النَّحْوُ وَالتَّصْرِيفُ فَهُوَ إِمَامُ الدُّنْيَا فِيهِمَا لَمْ يَذْكَرْ مَعَهُ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ غَيْرُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَلَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى فِي التَّفْسِيرِ وَالحَدِيثِ وَالشُّرُوطِ وَالْفُرُوعِ وَتَرَاجُمِ النَّاسِ وَطَبَقَاتِهِمْ وَتَوَارِيخِهِمْ وَحَوَادِثِهِمْ خُصُوصًا الْمَغَارِبَةَ وَتَقْيِيدِ أَسْمَائِهِمْ عَلَى مَا يَتَلَفُظُونَ بِهِ".

وقال الذهبي<sup>(5)</sup>: "ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الفقه والآثار والقراءات واللغات، وله مصنفات في القراءات والنحو وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم".

وَقَالَ الْأَسْنَوِيُّ<sup>(6)</sup>: "كَانَ إِمَامَ رَمَانِهِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ إِمَامًا فِي اللُّغَةِ عَارِفًا بِالْقِرَاءَاتِ وَالْحَدِيثِ شَاعِرًا مَجِيدًا صَادِقَ اللَّهْجَةِ كَثِيرَ الْإِتْقَانِ وَالِاسْتِحْضَارِ".

وقال الشوكاني<sup>(7)</sup>: "تبحر في اللُّغَةِ وَالعَرَبِيَّةِ وَالتَّفْسِيرِ وَفَاقَ الْأَقْرَانَ وَتَفَرَّدَ بِذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَقْطَارِ الدُّنْيَا وَلَمْ يَكُنْ بَعْصَرِهِ مِنْ يَمَائِلِهِ".

(1) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/280).

(2) الجزري، غاية النهاية (ج2/285).

(3) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج3/67).

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/175).

(5) الجزري، غاية النهاية (ج2/286).

(6) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/65).

(7) الشوكاني، البدر الطالع (ج2/288).



## – شيوخه:

كان أبو حيان جاداً في طلب العلم ومجتهداً في تحصيله من أجل ذلك بذل جُلّ وقته في تلقى علوم اللغة والحديث والقراءات والنحو على مجموعة كبيرة من العلماء والشيوخ حتى بلغوا أربعمائة وخمسين شيخاً<sup>(1)</sup>، فمن أشهرهم:

- 1- علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتابي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في النحو، وله فهم لكتاب سيبويه وتصرف لم يُسبق إليه، وله مع مشكلاته عجائب، من مصنفاته: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، (ت680هـ)<sup>(2)</sup>.
- 2- علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبندي، كان نحوياً حافظاً لعلوم العربية، يُعدُّ من أعراف أهل عصره بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه (ت680هـ)<sup>(3)</sup>.
- 3- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو جعفر الفهري اللبلي المقرئ، كان إماماً فاضلاً نحوياً لغوياً، روى عنه أبو حيان كتاب سيبويه (ت691هـ)<sup>(4)</sup>.
- 4- محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، أبو عبد الله، بهاء الدين بن النحاس الشافعي، كان شيخ العربية والأدب بالديار المصرية (ت698هـ)<sup>(5)</sup>.
- 5- أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي الغرناطي، أحد نحاة الأندلس ومحدثيها، وكان علامة عصره في الحديث والقراءة، له عدة تصانيف (ت708هـ)<sup>(6)</sup>.

## – تلاميذه:

فقد كثر تلاميذ أبي حيان، وأخذ عنه أكابر عصره، وذاع صيتهم، وتقدموا في حياته، ومن أشهرهم:

- 
- (1) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج12/130).
  - (2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/204).
  - (3) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج2/10) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/13).
  - (4) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/280) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/402).
  - (5) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/199).
  - (6) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج1/32-33) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/16) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/291-292).

1- الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي النحوي اللغوي، بدر الدين الشهير بابن أم قاسم المرادي، كان إماماً في العربية والقراءات، من مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح الألفية، وشرح التسهيل (ت749هـ)<sup>(1)</sup>.

2- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي، شهاب الدين أبو العباس، المعروف بالسمين الحلبي، كان فقيهاً بارعاً في النحو والتفسير وعلم القراءات (ت756هـ)<sup>(2)</sup>.

3- خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، أديب ومؤرخ، أخذ النحو عن أبي حيان، وحصل منه على إجازة بمروياته وشيوخه وتصانيفه، من مؤلفاته: الوافي بالوفيات، وأعيان العصر وأعوان النصر (ت764هـ)<sup>(3)</sup>.

4- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي، قاضي القضاة نحوي الديار المصرية، كان إماماً في العربية والبيان (ت769هـ)<sup>(4)</sup>.

5- محمد بن عيسى بن عبد الله السلسلي، شمس الدين أبو عبد الله، كان عالماً نحويماً ماهراً (ت770هـ)<sup>(5)</sup>.

6- محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، محب الدين المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)<sup>(6)</sup>.

#### - مؤلفاته:

لقد قدم أبو حيان للمكتبة العربية تصانيف كثيرة في أنواع من العلوم، واللغة والنحو، أبدى فيها تحقيقات جيدة، وفوائد بديعة، ومن تصانيفه حسب العلوم<sup>(7)</sup>:

#### : التفسير

1- البَحرُ المُحيطُ في تفسِيرِ القُرْآنِ العَظيمِ.

2- إتحاف الأريب بما في القُرْآنِ من العَرَبِيبِ.

(1) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج1/277) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517).

(2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/402) والداودي، طبقات المفسرين (ج1/101) والزركلي، الأعلام (ج1/274).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/207) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/243).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/42).

(5) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/205) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/223).

(6) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/275).

(7) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/184-185) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج4/304-305)

والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/282) وابن العماد الحنبلي، شدرات الذهب (ج8/254).

3- النهر الماد من البحر المحيط.

#### القرئات:

- 4- النافع في قراءة نافع.
- 5- الأثير في قراءة ابن كثير.
- 6- المورد الغمر في قراءة أبي عمرو.
- 7- الرّوض الباسم في قراءة عاصم.
- 8- المزن الهامر في قراءة ابن عامر.
- 9- الرمزة في قراءة حمزة.
- 10- تقريب النائي في قراءة الكسائي.
- 11- غاية المطلوب في قراءة يعقوب.
- 12- المطلوب في قراءة يعقوب.
- 13- قصيدة النير الجلي في قراءة زيد بن علي.
- 14- الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالوية.

#### الحديث:

15- فهرست مسموعاتي.

16- جزء في الحديث.

#### الفقه وأصوله:

- 17- الوهاج في اختصار المنهاج.
- 18- الأنوار الأجلي في اختصار المجلي.
- 19- منلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد.

#### اللغة:

- 20- الارتضاء في الفرق بين الصاد والظاء.
- 21- الأبيات الوافية في علم القافية.
- 22- الإدراك للسان الأترك.
- 23- زهو الملك في نحو التترك.
- 24- نفحة المسك في سيرة التترك.

- 25- الأَفْعَالُ فِي لِسَانِ التَّرْكِ.
- 26- منطوق الخرس في لسان الفرس.
- 27- نوافث السحر في دمائث الشعر.
- 28- الشذرة.
- 29- رجز نور الغبش في لسان الحبش.
- 30- المخبور في لسان اليخمر.

### النحو والصرف والبلاغة :

- 31- الأسفار الملخص من كتاب الصفار شرحاً لكتاب سيبويه.
- 32- التجريد لأحكام سيبويه.
- 33- التذليل والتكميل في شرح التسهيل.
- 34- كتاب التنخيل الملخص من شرح التسهيل.
- 35- ارتشاف الضرب من لسان العرب.
- 36- إعراب القرآن.
- 37- التذكرة.
- 38- المبدع في التصريف.
- 39- الموفور في شرح ابن عصفور.
- 40- التّقریب.
- 41- التدريب.
- 42- كتاب غاية الإحسان.
- 43- النكت الحسان.
- 44- الشذا في مسألة كذا.
- 45- الفصل في أحكام الفصل.
- 46- اللحة البدرية في علم العربية.
- 47- عقد اللائي.
- 48- نكت الأمالي.
- 49- كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.
- 50- نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب.
- 51- خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان.

## كتب عامة:

- 52- الإِغْلَامُ بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.  
53- نثر الزهر ونظم الزهر.  
54- قطر الحبي في جَوَابِ أَسْئَلَةِ الذَّهَبِيِّ.  
55- تحفة الندس في نحاة الأندلس.  
56- مشيخة ابن أبي مَنْصُور.  
57- مجاني الهصر في آداب وتواريخ لأهل الْعَصْرِ.  
58- النَّضَارُ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْ نُضَارِ.  
59- نقبة الظمان من فوائد أبي حيان.

## - وفاته:

عاش أبو حيان سنوات طويلة امتدت قرابة تسعين عاماً حافلة بالجد والنشاط والتحصيل، والعطاء في سبيل طلب العلم، وتدريسه وتصنيفه، أكثرًا من التنقل والترحال في البلدان، حتى انتهى به المقام في القاهرة حيث توفي بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من شهر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة (745هـ)، ودفن خارج باب النصر بترية الصوفية<sup>(1)</sup>.

وقد رثاه تلميذه صلاح الدين الصفدي بقصيدة قال فيها:

مَاتَ أَتَيْرُ الدِّينِ شَيْخِ الْوَرَى      فَاسْتَعَرَ الْبَارِقُ وَأَسْتَعْبَرَا  
وَرَقَ مَنْ حَزَنَ نَسِيمُ الصِّبَا      وَأَعْتَلَ فِي الْأَسْحَارِ لَمَّا سَرَى  
وَصَادِحَاتُ الْأَيْكِ فِي نُوجِهَا      رَتَّتُهُ فِي السَّجَعِ عَلَى حَرْفِ رَا  
يَا عَيْنُ جُودِي بِالْأَدْمُوعِ الَّتِي      يَرُوي بِهٍ مَا ضَمَّهُ مَنْ ثَرَى<sup>(2)</sup>

(1) انظر: ابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص292) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/282) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/462) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/254) والشوكاني، البدر الطالع (ج2/291) والزركلي، الأعلام (ج7/152).

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/185).

## ثانياً: التعريف بابن أم قاسم المرادي:

— اسمه ونسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري المولد، المراكشي الأسفي المغربي، الفقيه البارع المالكي النحوي اللغوي<sup>(1)</sup>.

— نشأته وطلبه للعلم:

نشأ المرادي في بيت علم وفضل، شديد العناية بتثنية أبنائه على هدي الإسلام ومكارم الأخلاق، وحب العلم، ألا وهو بيت جدته أم أبيه، وكانت امرأة ورعة تقيّة، وأنه لما استوى عوده، واشتد، وبَرَزَ، عاش مُكبّاً على العلم والعمل متصلاً بكبار العلماء والأئمة في عصره أمثال أبي حيان، فنهل من معين معارف عصره حتى أصبح نابغة من نوابع النحو، وشغف بالتدوين والتصنيف، وعلى الرغم من نبوغه في هذا الفن إلا أنه لم تكن ثقافته وفقاً على هذا الفن، بل كانت مزيجاً من العلوم السائدة في عصره، فهو عالم متقن للعربية، عارف بالفقه المالكي، نابغ في القراءات، متقن فيها ومجيد، ولم يكتف المرادي بالنحو والفقه المالكي بل نبغ أيضاً في علم الأصول، فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مُجيداً، وهكذا تَشَرَّبَ سائر العلوم حتى جلس لتدريس النحو والقراءات بجامع مصر العتيق<sup>(2)</sup>.

— صفاته وأخلاقه:

كان المرادي ذو خلق كبير صالحاً متديناً تقياً ورعاً محباً للخير، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، زاهداً في الدنيا، متعبداً حسن الشمائل كثير المحاسن، عظيم الوفاء، والسكينة، حسن العشرة، رحب الصدر.

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1314) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1532) والجزري، غاية النهاية (ج1/227-228) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/138-140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/274-275) والزركلي، الأعلام (ج2/211) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج3/271).

(2) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1314-1315) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1532) والجزري، غاية النهاية (ج1/227) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/139-140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/274-275) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج3/271).

وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال له: "يا حسن اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف"<sup>(1)</sup>.

### — مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان المرادي ذا كعب عالٍ في العلم والحفظ والتقن؛ من أجل ذلك؛ تمتع بثقافة علمية كبيرة فأثنى عليه العلماء بجملة من الأوصاف تنبئ عن عظيم فضله، وعلو مرتبته، واستقامة دينه، وطيب أخلاقه، منها:

قال الذهبي بأنه: "الفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارِع الأُوحد في فنون من العلم"<sup>(2)</sup>.

وقيل عنه بأنه "كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّة"<sup>(3)</sup>.

وأثنى عليه ابن حجر العسقلاني والسيوطي<sup>(4)</sup> بأنه: "أَتَقَنَ الْعَرَبِيَّةَ وَالْقَرَاءَاتِ... وَصَنَفَ وَتَقَنَنَ، وَأَجَادَ".

وقال عمر كحالة<sup>(5)</sup> بأنه كان "عالم مشارك في النحو والتفسير والفقه والأصول والقراءات والعروض".

### — شيوخه:

تتلمذ المرادي على يد كبار العلماء في عصره، منهم<sup>(6)</sup>:

1- يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله الغماري التَّونِسِيَّ أَبُو زَكَرِيَّا الصُّوفِي (ت724هـ)<sup>(7)</sup>.

2- أبو حيان الأندلسي (ت745هـ).

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/139).

(2) الذهبي، طبقات القراء (ج3/1314) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1532).

(3) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/139).

(4) المرجع السابق، (ج2/140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517).

(5) عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج3/271).

(6) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1315) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1532) والجزري، غاية النهاية

(ج1/227) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/139) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517) وابن العماد

الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/274).

(7) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/200-201) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/231).

3- محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقي (ت749هـ)<sup>(1)</sup>.

4- عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين الدمهوري المصري الشافعي العلامة الأوحدي المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء (ت752هـ)<sup>(2)</sup>.

5- مُحَمَّد بن عبد الله بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن يُوسُف اللوائي الطنجي أبو عبد الله ابن بطوطة (ت770هـ)<sup>(3)</sup>.

#### — تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم - التي وقفت عليها - أحداً من تلاميذ المرادي سوى الشيخ الإمام العلامة جلال بن أحمد المعروف بالتباني الحنفي وكان فقيهاً، أصولياً، نحويّاً بارعاً توفي بالقاهرة سنة (793هـ)<sup>(4)</sup>.

#### — مؤلفاته:

أضاف المرادي - رحمه الله - إلى المكتبة العربية مؤلفات نيرة في النحو واللغة والتفسير والقراءات والتي تضىء بنورها على طلاب العلم، وهي<sup>(5)</sup>:

- 1- إعراب القرآن.
- 2- الجني الداني في حروف المعاني.
- 3- باب وقف حمزة على الهمز.
- 4- تفسير القرآن في عشر مجلدات.
- 5- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه لاحقاً.
- 6- شرح المفصل للزمخشري في النحو.

---

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/200-201) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/231).

(2) انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1533) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/94).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/227).

(4) انظر: المرجع السابق، (ج2/97-99) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج5/3-6) وابن قطلوبغا، تاج التراجم (ص148).

(5) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1315) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1532-1533) والجزري، غاية النهاية (ج1/227-228) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/139-140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/274-275) والزركلي، الأعلام (ج2/211) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج3/271).



- 7- شرح الشاطبية في القراءات.  
8- شرح الإستيعادة والبسمة، وهي كراس قال السيوطي إنه ملكها بِحَطِّهِ.  
9- شرح الجزولية.  
10- شرح الكافية الشافية.  
11- شرح الفصول لابن معط.  
12- شرح الحاجبية النحوية.

— وفاته:

توفي المرادي - رحمه الله - يوم عيد الفطر سنة تسع وأربعين وسبعمائة، ودفن بالخانقاه الناصرية بسرياقوس في مصر<sup>(1)</sup>.

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1315) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1532) والجزري، غاية النهاية (ج1/228) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/275) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج3/271).

## ثالثاً: التعريف بابن هشام:

— اسمه ونسبه:

جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري نسباً، المصري مولداً ومنشأً، الحنبلي مذهباً، النحوي شهرةً<sup>(1)</sup>.

— مولده:

اتفق العلماء ممن ترجم لابن هشام أن مولده كان في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة<sup>(2)</sup>.

— صفاته وأخلاقه:

كان ابن هشام إماماً فاضلاً اشتهر بالورع، والصلاح، وسعة الاطلاع، وجودة التأليف، فقد فاق أقرانه، وأعيب من أتى بعده، وكان بارعاً في عدة علوم، ولا سيما أشهرها العربية فهو يُعدُّ فارسها ومالك زمامها، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وقد تصدر لنفع الطالبين، فانفرد بفائدته الفائدة العظيمة، وذلك من خلال مباحثه الدقيقة، واستدراكاته العجيبة، وتحقيقاته البارعة، واطلاعه الدائب المستمر، وقدرته على تصريف الكلام حسبما يريد، ومع ذلك كان متواضعاً باراً، دمث الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر: المقرئزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج4/248) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/93) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/336) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج7/131) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/68) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/329) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/400) والزركلي، الأعلام (ج4/147) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج1/465) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج6/163).

(2) انظر: المقرئزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج4/248) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/93) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج7/132) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/68) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/329) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/400) والزركلي، الأعلام (ج4/147) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج1/465) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج6/163).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/93-94) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/336).

## — مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد تمتع ابن هشام بمكانة علمية عالية بين علماء عصره، وقد طارت شهرته إلى أقصى البلاد؛ فتميز بفضلها، وعلو كعبه، ورسوخ قدمه في النحو، وهذا ما بدى واضحاً في ثناء العلماء عليه، ومن ذلك قولهم:

قال ابن حجر العسقلاني<sup>(1)</sup>: "وأتقن العربية، ففاق الأقران، بل الشيوخ... وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغربية والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط".

قال ابن خلدون<sup>(2)</sup>: "وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه".

قال ابن تغري بردي<sup>(3)</sup>: "وكان بارعاً في عدة علوم، لا سيما العربية فإنه كان فارسها ومالك زمامها".

وكذلك يقول: "وأتقن العربية حتى صار فارس ميدانها، والمقدم في السبق على أقرانه، وبرع أيضاً في الفقه والأصول. وأما العربية فكان هو المشار إليه فيها في زمانه، والمعول على كلامه"<sup>(4)</sup>.

وقال أيضاً: "وتصانيفه في غاية الجودة، وذوقه في العربية ورده كلام من تقدمه من النحاة في الطبقة العليا من الحسن والقوة"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن العماد الحنبلي<sup>(6)</sup>: "وأتقن العربية ففاق الأقران ولم يبق له نظير... وتفرد بهذا الفن وأحاط بدقائقه وحقائقه وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره واشتهر صيته في الأقطار وطارت مصنّفاته في غالب الديار".

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/93-94).

(2) المرجع السابق، ص94 وانظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/69) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/330) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/402) والزركلي، الأعلام (ج4/147).

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/336).

(4) ابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج7/132).

(5) المرجع السابق، ص132.

(6) الشوكاني، البدر الطالع (ج1/400).

وأشار عمر رضا كحالة<sup>(1)</sup> بأنه : "تحوي مشارك في المعاني والبيان والعروض والفقاه وغيرها".

— شيوخه<sup>(2)</sup>:

لقد تفقه ابن هشام على حلقات العلم في القاهرة وتلمذ على شيوخها، ومنهم:

- 1- تاج الدين عمر بن علي بن سالم اللخمي بن الفاكهاني المالكي (ت731هـ)<sup>(3)</sup>.
- 2- الشيخ الإمام شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرغل الحراني النحوي المقرئ (ت744هـ)<sup>(4)</sup>.
- 3- أبو حيان النحوي (ت745هـ).
- 4- تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي الشافعي (ت746هـ)<sup>(5)</sup>.
- 5- شمس الدين محمد بن السراج (ت747هـ)<sup>(6)</sup>.

— تلاميذه:

لقد تصدر ابن هشام للعلم منذ صغره؛ لذلك كان مقصد طلبة العلم في حياته الذين قصدوه من كل حدب وصوب، ومن هؤلاء التلاميذ:

- 1- عبد الرحمن بن عمر بن عبد الرحمن بن حسن اللخمي المصري الحموي المعروف بالقبايبي (ت738هـ)<sup>(7)</sup>.
- 2- أبو علي حسن بن أبي القاسم بن باديس (ت787هـ)<sup>(8)</sup>.

---

(1) عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج6/163).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/93) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج7/132) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/68) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/329) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/401).

(3) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج18/335) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/93) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/169).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/93) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/68) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/329).

(5) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/171).

(6) انظر: المرجع السابق، ص235.

(7) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج4/113-114).

(8) انظر: ابن قنفذ، الوفيات (ص376).

- 3- الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم الأميوطي (ت790هـ)<sup>(1)</sup>.  
4- ابنه مُحِب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت799هـ)<sup>(2)</sup>.

#### — مؤلفاته:

- لقد ترك ابن هشام تراثاً زاخراً تتغنى به الأجيال، وتفتخر به العلماء بعده، فكان منهلاً  
عذباً لطلاب العربية، ومن أهم تأليفه - رحمه الله تعالى - ما يلي<sup>(3)</sup>:  
الإعراب عن قواعد الإعراب.  
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.  
التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل في النحو.  
التوضيح على الألفية.  
التيجان.  
المباحث المرضية المتعلقة بمن الشريطة في النحو.  
المسائل السفرية في النحو.  
القواعد الكبرى.  
القواعد الصغرى.  
تأخيص الانتصاف من تفسير الكشاف.  
الجامع الصغير في النحو.  
جمل في النحو.  
الرؤضة الأدبية في شواهد علوم العربية.

---

(1) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/427).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج1/540) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/148) وابن العماد الحنبلي،  
شذرات الذهب (ج8/616).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/94) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/336) وابن تغري  
بردي، المنهل الصافي (ج7/132) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/69) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب  
(ج8/320) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/401) والزركلي، الأعلام (ج4/147) وإسماعيل البغدادي، هدية  
العارفين (ج1/465) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج6/163-164).

شرح الجَامِعِ الصَّغِيرِ للشَّيْبَانِي فِي الفُرُوعِ.  
شرح شَوَاهِدِ الجَمَلِ الكَبِيرَةِ لِلزَّجَاجِي فِي النُّحُو.  
شرح قَصِيدَةِ البَرْدَةِ.  
شوارِدِ المَلْحِ ومورِدِ المَنحِ.  
كفَايَةُ التَّعْرِيفِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ.  
مغْنِي اللِّبِيبِ عَن كُتُبِ الأَعْرَابِ وَحَاشِيَةِ عَلِيهِ وَكَذَلِكَ شَرَحَ لِشَوَاهِدِهِ.  
رَفَعَ الخِصَاصَةَ عَن قِرَاءِ الخِلاصَةِ.  
عَمَدَةُ الطَّالِبِ فِي تَحْقِيقِ تَصْرِيفِ ابْنِ الحَاجِبِ.  
شرح التَّسْهِيلِ فِي النُّحُو.  
شرح الشَوَاهِدِ الكَبِيرِ والصَّغَرِ.  
الجَامِعِ الكَبِيرِ.  
شرح اللَّمْحَةِ لِأَبِي حَيَّانِ.  
شرح بَانَتِ سَعَادِ.  
التَّذَكُّرَةُ فِي النُّحُو.  
حَوَاشٍ عَلَى الأَلْفِيَةِ وَالتَّسْهِيلِ.  
شذُورِ الذَّهَبِ وَشَرَحَهُ.  
قَطْرِ النَّدِيِّ وَبَلِ الصَّدِيِّ وَشَرَحَهُ.  
تَعْلِيقِ عَلَى أَلْفِيَةِ بَنِ مَالِكِ.  
نَزْهَةِ الطَّرْفِ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ.  
موقِدِ الأَذْهَانِ.  
الأَلْغَازِ النُّحُويَةِ.

## — وفاته:

توفي ابن هشام - رحمه الله - ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفيّة خارج باب النصر من القاهرة<sup>(1)</sup>.

ورثاه ابن نباتة بقوله:

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي النَّرَى نُورَ رَحْمَةٍ      تَجُرُّ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ عَمَامٍ  
سَأْرُوي لَهُ مِنْ سِيرَةِ الْمَدْحِ مُسْنَدًا      فَمَا زِلْتُ أُرُوي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ<sup>(2)</sup>  
ورثاه ابن الصاحب بدر الدين:

تَهَنُّأُ جَمَالَ الدِّينِ بِالْخُلْدِ إِنِّي      لِفَقْدِكَ عَيْشِي تَرْحَةً وَنَكَالَ  
فَمَا لِدُرُوسٍ غَبَّتْ عَنْهَا طَلَاوَةٌ      وَلَا لِزَمَانٍ لَسْتُ فِيهِ جَمَالًا<sup>(3)</sup>

---

(1) انظر: المقرئ، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج4/248) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/95) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/336) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج7/132) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/69) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/331) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/402) والزركلي، الأعلام (ج4/147) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج6/163).  
(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/94) وانظر: والشوكاني، البدر الطالع (ج1/402).  
(3) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/94-95).

## رابعاً: التعريف بابن عقيل:

— اسمه ونسبه:

هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي من نسل عقيل بن أبي طالب الهمداني الأصل، المصري، الشافعي قاضي القضاة إمام النحاة في عصره<sup>(1)</sup>.

— مولده:

اختلف المترجمون في تحديد سنة ولادة ابن عقيل، فقد نقل ابن حجر العسقلاني<sup>(2)</sup> عن الشيخ بدر الدين الزركشي أنه ولد سنة أربع وتسعين وستمئة للهجرة، وقد ذهب الذهبي<sup>(3)</sup> الأتابكي<sup>(4)</sup> وابن الجزري<sup>(5)</sup> ونقل السيوطي<sup>(6)</sup> عن ابن حجر العسقلاني والصفدي: أنه ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ثمان وتسعين وستمئة للهجرة، غير أن ابن حجر العسقلاني<sup>(7)</sup> ذكر أنه ولد سنة سبعمائة للهجرة، وإليه ذهب الشوكاني<sup>(8)</sup>، وابن عماد الحنبلي<sup>(9)</sup>.

— نشأته وطلبه للعلم:

قدم ابن عقيل - رحمه الله - إلى القاهرة حتى نشأ وترعرع فيها، وحرص على طلب علوم اللغة حرصاً شديداً إلى أن مهر وصار إماماً بارعاً متقناً متفهماً في علوم العربية والبيان والأصول والفقه والقراءات والتفسير، وقد تقلد مناصب عدة منها: أنه تولى التدريس بالقطبية والخشابية والجامع الناصري بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان، وقد تولى أيضاً قضاء القضاة بالديار المصرية، ولازم أبا حيان وقرأ عليه النحو وبرع فيه حتى كان من

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1317) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1534) والجزري، غاية النهاية (ج1/428) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/42-44) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/47) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج11/101) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/386) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/368) والزركلي، الأعلام (ج4/96).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/42).

(3) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1317) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1534).

(4) انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج11/100).

(5) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج1/428).

(6) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/47).

(7) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/42).

(8) انظر: الشوكاني، البدر الطالع (ج1/386).

(9) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/368).



أجل تلامذته وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية<sup>(1)</sup> حتى قال فيه: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"<sup>(2)</sup>.

### — صفاته وأخلاقه:

كان ابن عقيل مَحْمُودَ التَّصَرُّفَاتِ فِي الشُّؤْنِ الْمَالِيَّةِ، حَادِ الْخَلْقِ، جَوَاداً مَهِيْباً، لَا يَتَرَدَّدُ إِلَى أَحَدٍ وَلَا يَخْلُو فِي مَجْلِسِهِ مِنَ الْمْتَرَدِّدِينَ إِلَيْهِ، كَرِيماً، كَثِيرَ الْعَطَاءِ لِتَلَامِيذِهِ، فِي لِسَانِهِ لَثْغَةٌ، وَكَانَ يَتَمَتَّعُ بِالذِّكَاةِ وَالْفَهْمِ وَالْفِطْنَةِ، وَكَانَ قَوِي النَّفْسِ يَنْتَبِهَ عَلَى أَرْبَابِ الدَّوْلَةِ وَهُمْ يَخْضَعُونَ لَهُ وَيَعْظُمُونَهُ وَكَانَ يَتَعَانِي التَّائِقَ النَّبَالِغِ فِي مَلْبَسِهِ وَمَأْكَلِهِ وَمَسْكَنِهِ وَعِنْدَهُ حَشْمَةٌ بِالْغَةِ وَمَاتَ وَعَلِيهِ دِينَ وَكَانَ لَا يَبْقِي عَلَى شَيْءٍ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(3)</sup>.

### — مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد برع ابن عقيل في حياته العلمية حتى فاق علماء عصره واشتهر اسمه وعلا ذكره حتى بلغ في العلم المكانة السامية والغاية التي لا بعدها، فأخذ العلماء يثنون عليه كل الثناء ويعظمونه كل التعظيم، فمن ذلك:

قال الذهبي<sup>(4)</sup>: "هو القاضي الإمام الأوحى الصدر العلامة بهاء الدين فريد دهره، مقدم العلماء والأفاضل بالديار المصرية في عصره ومصره".

وقال عنه أيضاً أنه: "بقي طرفة في وقته يشار إليه في العلوم والفضائل"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن الجزري<sup>(6)</sup> أنه: "أثقت العلوم وانفرد بالرئاسة وبرع في العربية والفقهاء والتفسير والأصوليين".

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1317-1318) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1534-1535) والجزري، غاية النهاية (ج1/428) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/42) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/47) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج11/100) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/386) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/367) والزركلي، الأعلام (ج4/96).

(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/42).

(3) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1317) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1534) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/43-44) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/47) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/386-387) والزركلي، الأعلام (ج4/96).

(4) الذهبي، طبقات القراء (ج3/1317-1318) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1534).

(5) الذهبي، طبقات القراء (ج3/1318) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1535).

(6) الجزري، غاية النهاية (ج1/428).

وَقَالَ الْأَسْنَوِيُّ<sup>(1)</sup> فِي طَبَقَاتِهِ : "وَكَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانَ وَيَتَكَلَّمُ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ كَلَامًا حَسَنًا".

#### — شيوخه:

لازم ابن عقيل جماعة من أكابر علماء عصره، منهم<sup>(2)</sup>:

- 1- الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سَالِمِ بْنِ مَكِيِّ الْمُضَرِّيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ الصَّائِغِ شَيْخَ الْمُقَرَّبِينَ حَامِلَ رَايَةِ الرَّوَايَةِ وَالْإِسْنَادِ (ت725هـ)<sup>(3)</sup>.
- 2- الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُوسُفَ الْقُونَوِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ (ت727هـ)<sup>(4)</sup>.
- 3- زَيْنُ الدِّينِ عَمْرُ بْنُ أَبِي الْحَزْمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسَ، الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ الْكَتَّانِيِّ شَيْخَ الشَّافِعِيَّةِ (ت738هـ)<sup>(5)</sup>.
- 4- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِ قَاضِي الْقَضَاةِ جَلَالَ الدِّينِ الْقَزْوِينِيِّ (ت739هـ)<sup>(6)</sup>.
- 5- أَبُو حَيَّانِ النَّحْوِيُّ (ت745هـ).

#### — تلاميذه:

لقد تتلمذ على ابن عقيل عدد من التلاميذ، منهم<sup>(7)</sup>:

- 1- سَرَاجُ الدِّينِ عَمْرُ بْنُ رِسْلَانَ بْنِ نَصِيرِ بْنِ صَالِحِ الْبَلْقِينِيِّ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت805هـ)<sup>(8)</sup>.
- 2- وَلِيُّ الدِّينِ أَبِي زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْفَقِيهِ الْمَصْنُفِ قَاضِي الْقَضَاةِ (ت826هـ)<sup>(9)</sup>.

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/44) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/47) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/386).

(2) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1317) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1534) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/47) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/48-49).

(4) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج18/319) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج4/29-33).

(5) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة (ج1/425-426) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/205-206).

(6) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/158-160).

(7) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/48).

(8) انظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج2/245) والسخاوي، الضوء اللامع (ج6/85-89) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج9/80).

(9) انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية (ج4/80-82) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج3/311) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/72-74).

3- سبطه جلال الدين.

4- الجمال بن ظهيرة.

#### — مؤلفاته :

لقد ترك ابن عقيل عدة تصانيف، منها<sup>(1)</sup>:

1- شرح ألفية ابن مالك.

2- المساعد على تسهيل الفوائد.

3- الجامع النفيس على مذهب الإمام محمد بن إدريس.

4- الإملاء الوجيز على الكتاب العزيز.

5- المقتصر من المختصر لابن الحاجب.

#### — وفاته:

وتوفى ابن عقيل - رحمه الله - بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث عشر ربيع الأول سنة تسع

وسنتين وسبعمائة، ودفن بالقرافة بالقرب من الإمام الشافعي<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1317-1318) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1534-1535) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/43-44) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/48) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج11/101) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/367) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/386) والزركلي، الأعلام (ج4/96).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج3/45) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/48) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج11/100) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/369) والشوكاني، البدر الطالع (ج1/387) والزركلي، الأعلام (ج4/96).

## خامساً: التعريف بالسلسلي:

— اسمه ونسبه:

محمد بن عيسى السلسلي شمس الدين أبو عبد الله المصري الشافعي الإمام العالم المفتي النحوي الصرفي الناظم الفقيه<sup>(1)</sup>.

— نشأته وطلبه للعلم:

لم تذكر كتب التراجم أي شيء عن نشأة السلسلي، وأما طلبه للعلم فيبدو أنه سعى في طلبه منذ صغره حتى أصبح عالماً من علماء العربية مما جعله يتصدر التدريس والإفتاء في جامع دمشق وكذلك في خانقاة الشهابية، وهذا مما يدل على مكانة السلسلي العلمية، وأنه أهل لتلك الصدارة، ولما تحمله من معانٍ كالإفتاء والتدريس، كما أنه أجاد كثيراً من العلوم وقام بتدريسها فحفظ التنبيه والألفية، فكان منارة لطلاب العلم في عصره<sup>(2)</sup>.

— صفاته وأخلاقه:

لقد كان السلسلي رجلاً صالحاً فاضلاً كثير العبادة من صلاة وصيام وصدقة حسن الابتسام في ملاقة طلاب العلم حتى كان الفقهاء من أصحابه ورفقائه والطلبة يترددون إليه ويحبونه وينشرون حديثه وكان عذباً دائم الزيارة لمقابر الباب الصغير كل سبت لا يترك ذلك شتاءً ولا صيفاً<sup>(3)</sup>.

— مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

حظي السلسلي - رحمه الله - بمكانة علمية سامية، تدلنا على جلالته قدره عند العلماء، فمن ذلك:

قال ابن حجر<sup>(4)</sup>: "مهر في العربية، وشغل الناس بها، وكان كثير المطالعة والمذاكرة".

---

(1) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج2/342) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/223) والنعمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج2/163).

(2) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج2/342-343) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/388) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/205) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/223) والنعمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/325).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/388) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/224) والنعمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127).

(4) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/388).

وقال النعيمي<sup>(1)</sup> : "وكان كثير المطالعة والمذاكرة والاشتغال بمنزله والجامع".

وقال تلميذه ابن حجي<sup>(2)</sup> : "كان رجلاً فاضلاً في العربية".

#### — شيوخه:

يبدو أن كتب التراجم لم تذكر من شيوخه - فيما أعلم - سوى الشيخ عبد الرحيم بن أبي اليسر<sup>(3)</sup>. وقد جاء في شرح السلسلي على التسهيل شيخاً آخر وهو أبو حيان النحوي فقد ذكره أكثر من عشر مرات، بقوله: "وزاد الشيخ أبو حيان"<sup>(4)</sup> كما كان اسمه غالباً في الشرح فمرة يذكره بأبي حيان<sup>(5)</sup> ومرة يذكره بالرمز (ح) يعني أبي حيان<sup>(6)</sup>. وهناك احتمال آخر أن أبا حيان هو فعلاً شيخ السلسلي لكون أن أبا حيان توفي سنة (745هـ) بينما السلسلي قد توفي سنة (770هـ) بينهما فترة قريبة توحى بأن السلسلي قد تتلمذ على أبي حيان. وبدليل أن السلسلي قد أفرغ من كتابة شرح التسهيل سنة (748هـ)<sup>(7)</sup> أي بعد وفاة أبي حيان بثلاث سنوات، وهذا دليل قاطع يوحي بأنه شرح كتابه في حياة شيخه أبي حيان.

#### — تلاميذه:

على الرغم أن السلسلي قد خرج على يديه الكثير من طلبة العلم إلا أن كتب التراجم لم تذكر من تلاميذه سوى ابن حجي الذي قال عنه: "صاحبنا وشيخنا"<sup>(8)</sup>، وقد جاء في آخر شرح السلسلي على التسهيل تلميذاً آخر قرأ شرح التسهيل على السلسلي من أوله إلى آخره ألا وهو أبو بكر بن علي بن خطيب كفر عامر المصري الكفاني<sup>(9)</sup>.

(1) النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127).

(2) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/223) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127).

(3) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج2/343) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/388) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/205) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/325).

(4) السلسلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل (ج2/895)، وانظر: (ج1/137-169-170-199-273)، (ج2/765-794).

(5) انظر: المرجع السابق، (ج1/120-134-191-429-495)، (ج3/974).

(6) انظر: : المرجع السابق، (ج1/95-104-107-113-114-133-134-265).

(7) انظر: : المرجع السابق، (ج3/1146).

(8) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/223) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127).

(9) انظر: السلسلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل (ج3/1146).

## — مؤلفاته:

صنف السلسلي عدة علوم تدل على سعة علمه، ووفرة اطلاعه، ونفاذ بصيرته، فمن مؤلفاته<sup>(1)</sup>:

- 1- شفاء العليل في إيضاح التسهيل.
- 2- أرجوزة في التصريف.
- 3- أسئلة في العربية سأل عنها تقي الدين السبكي.
- 4- تعليق في التفسير.
- 5- شرح المنهاج في الفقه.

## — وفاته :

اختلف أصحاب التراجم في وفاة السلسلي، منهم من جعل وفاته سنة سبئِنَّ وَسَبْعَمِائَةَ<sup>(2)</sup>، ومنهم من قرر وفاته سنة خمس وَسَبْئِنَّ وَسَبْعَمِائَةَ<sup>(3)</sup>، ولكن أغلب المترجمين ذكر أنّ وفاة السلسلي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الثَّلَاثِ عَشْرٍ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سنة سبعين وسبعمائة بالخانقاه الشهابية بِدِمَشْقَ وَصَلِيَ عَلَيْهِ عَقِيبَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِجَامِعِهَا وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ بَابِ الصَّغِيرِ<sup>(4)</sup>.

---

(1) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج2/343) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/388) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/205) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/223-224) والنعمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/325) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج2/163) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج11/106).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/388) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/205) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج11/106).

(3) انظر: إسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج2/163).

(4) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج2/342) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/224) والنعمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج2/127).

## سادساً: التعريف بناظر الجيش:

— اسمه ونسبه:

محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم محب الدين المعروف بناظر الجيش التميمي الحلبي الأصل الشافعي المصري المولد والدار القاضي الإمام العالم الفاضل البليغ النحوي البياني<sup>(1)</sup>.

— مولده:

ولد ناظر الجيش بالقاهرة في جمادى الأولى سنة سبع وتسعين وستمئة<sup>(2)</sup>.

— نشأته وطلبه للعلم:

نشأ ناظر الجيش في بلدة حلب، حتى كبر واشتغل فيها، ثم انتقل إلى القاهرة مُقبلاً على طلب العلم على أشهر العلماء في عصره من أئمة اللغة أمثال أبي حيان، وغيرهم من القراء والمفسرين والمحدثين والفقهاء، حتى نبغ وبرع فيها، ومهر في العربية وغيرها، وأصبح ذا ثقافة متعددة؛ جعلته مناراً لطلبة العلم آنذاك، وحدث وأفاد، وخرج له الياسوفي مشيخة، ورفع قدره، ودرس التفسير بالمنصورية وكانت له في الحساب يد طولى، وولي نظارة الجيش، والبيوت، والديوان، واشتغل وحصل فنوناً كثيرة من العلم<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/192) وتقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج1/279) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/45) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج1/147) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/275) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/280) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/446) والزركلي، الأعلام (ج7/153) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج2/169) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج12/121).

(2) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/192) وتقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج1/279) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/45) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج1/147) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/275) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/280) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/446) والزركلي، الأعلام (ج7/153) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج12/121).

(3) انظر: وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/45) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج1/147) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/275) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/280) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/446) والزركلي، الأعلام (ج7/153) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج12/121).

## — صفاته وأخلاقه:

كان ناظر الجيش عالي الهمة، نافذ الكلمة، كثير البذل والجود والرغد للطلبة والرفق بهم، وكان من عجائب الدنيا ومحاسنها في عصره، وكان كثير الظرف والتّوادر، وكان ذا رياسة وحشمة متديناً مصوناً شجاعاً، وكان صاحب مروءة في مساعدة من يقصده ولا سيما طلبة العلم الذين كانت لهم في أيامه من المكارم والأفضال ما لا يعبر عنه ولا يحصى، وكان رجلاً صالحاً فاضلاً أميناً كريماً<sup>(1)</sup>.

## — مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد شهد جميع العلماء لناظر الجيش بالفضل والخير وببراعته العلمية في شتى العلوم مما جعلته من أهم علماء عصره، فأثنوا عليه كل الثناء، فمن ذلك:

قال ابن العميد<sup>(2)</sup>: "كان إماماً في العربية والتفسير، وله مباحث جيدة دقيقة، واعتراضات وأجوبة، وكان نسيج وحده، ووحيد عصره، وفريد دهره".

وقال عنه الصفدي<sup>(3)</sup>: "وما أراه إلا من محاسن الديار المصرية لكَمال أدواته وعلومه فقهاً وأصولاً ومنطقاً وعربية وغير ذلك".

## — شيوخه<sup>(4)</sup>:

لقد تتلمذ لناظر الجيش على علماء أجلاء كثيرين في شتى الفنون، منهم:

- 1- جلال الدين القزويني (ت739هـ).
- 2- أبو حيان النحوي (ت745هـ).
- 3- الشيخ تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي الشافعي الصوفي الإمام العلامة المفتن المفتي المتكلم (ت746هـ)<sup>(5)</sup>.

---

(1) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/192) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/45) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج1/147-148) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/275-276) والداودي، طبقات المفسرين (ج2/280) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/446) والزركلي، الأعلام (ج7/153).

(2) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/281).

(3) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/192).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/45).

(5) انظر: الصفدي، أعيان العصر (ج3/406-408) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/171).



4- الشَّيْخُ شمس الدِّين أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عَلِي بن الزمردِي بن الصَّائغ الحَنْفِي النَّحْوِي (ت776هـ)<sup>(1)</sup>.

- تلاميذه:

لقد أخذ عن ناظر الجيش عدة تلاميذ، منهم:

- 1- الشَّيْخ الإمام العَلامة نجم الدِّين الباهي الحنبلي المصْرِي (ت802هـ)<sup>(2)</sup>.
- 2- الشَّيْخ فخر الدين الضرير عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الرحمن البلبيسي إمام جامع الأزهر شيخ الديار المصرية، عالم القراءات (ت804هـ)<sup>(3)</sup>.
- 3- شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري الدمشقي الشافعي الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه (ت833هـ)<sup>(4)</sup>.

- مؤلفاته<sup>(5)</sup>:

لم يصنف ناظر الجيش سوى كتابان، هما:

- 1- شرح تسهيل ابن مالك في النحو الموسوم بـ(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد).
- 2- شرح تلخيص المفتاح للقزويني في المعاني والبيان.

- وفاته:

توفي ناظر الجيش في القاهرة يوم الثلاثاء ثاني عشر من ذي الحجة سنة ثمان وسبعين وسبعمائة<sup>(6)</sup>.

---

(1) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/155-156).

(2) انظر: تقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج2/103) وابن مفلح، المقصد الأرشد (ج2/514).

(3) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج1/506).

(4) انظر: السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ (ص249).

(5) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/192) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/45) وابن حجر العسقلاني،

إنباء الغمر (ج1/147) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/276) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537) والداودي،

طبقات المفسرين (ج2/281) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/446) والزركلي، الأعلام (ج7/153)

وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج2/169) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج12/121-122).

(6) انظر: تقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج1/279) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/46) وابن حجر

العسقلاني، إنباء الغمر (ج1/148) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/276) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/537)

والداودي، طبقات المفسرين (ج2/281) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/446) والزركلي، الأعلام

(ج7/153) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج2/169) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج12/121).

## المبحث الثاني: مناهج شرح التسهيل:

### \*أولاً: منهج أبو حيان:

- 1- اعتمد أبو حيان وضع خطبة متكاملة قبل الشروع في شرح كتاب التسهيل، تألفت من :
- المقدمة : التي تصدرها أبو حيان في شرحه مبتدئاً بالحمد لله ذاكراً فضائل الله على الإنسان بأن منحه إدراك مختلف العلوم ومنها علم النحو الذي يعد المرقاة إلى فهم القرآن الكريم والسبيل الوحيد لمعرفة معانيه، ثم عرج كلامه بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه أجمعين<sup>(1)</sup> مثنياً القول على كتاب (تسهيل الفوائد) لمصنفه ابن مالك، قائلاً: "أبدعُ كتابٍ في فنه ألف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صُنِفَ"<sup>(2)</sup>. مُظهراً جهد ابن مالك الجهد في تصنيف هذا الكتاب وما واجهه من صعوبات في إنجاز هذا الكتاب وقيامه بشرحه لما وجد فيه من الإيجاز المفرط وسيطرة الغرابة على مصطلحاته وحشده المسائل دون ترتيب وإغفاله نواذر الفوائد النحوية حتى صعب على الناس فهمه وكثر الخلاف عليه فعرج على تحريره وتهذيبه وتغييره إما بالزيادة أو بالنقص<sup>(3)</sup>.

### • العرض: ويشمل ما يلي:

- ذكر أبو حيان السبب الداعي وراء تكلمته شرح ابن مالك لكتاب (التسهيل) الذي وصل فيه إلى باب مصادر غير الثلاثي، في كتابه الذي أسماه بـ(التكميل لشرح التسهيل)، على رغم ما كان يعترضه من موانع لتكميل هذا الكتاب وشرح مضامينه، فيقول: "وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله، واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله، ومناقشته فيما حرر، والانتقاد لما فيه قرر، ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال بالاكْتساب، المزري بذوي المعارف والأحساب، وأنى يكمل انتحال، لمن توالى عليه أمحال، أو يتحصل إقبال، لمن تقسم منه البال. ومع ذلك فطالما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله، وانتقاده وتذييله، ليكون ذلك عجالة يحظى بها المستوفز، ويرضى ببلوغ موعودها المستعجز، وتجلو عرائسه في منصة التوضيح، وتبرز نفائسه من التلويح والتصريح ... فحين كثر تسألهم، وتعلقت بالإجابة آمالهم، أسعفتهم فيما طلبوا، وانتدبت لما إليه رغبوا"<sup>(4)</sup>.

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/1).

(2) المرجع السابق، ص6.

(3) انظر: المرجع السابق، ص6.

(4) المرجع السابق، ص7-8.

- أبان أبو حيان منهجه في تكملة شرح ابن مالك في كتابه (التكميل لشرح التسهيل)، فيقول: "فاستخرجت فص هذا الكتاب مما أودعه في الشرح إلى حيث انتهى، وجمعت على باقي الكتاب نسخاً إليها في الصحة المنتهى؛ لأنها طرزت بخطه، وحررت بين يديه بضبطه، فثقتته حتى استقام مناده، وظفر بمطلوبه منه مرتاده. وأخذت في إقراء هذا الكتاب، أنه حامله، وأنه خامله، وأفتح مقفله، وأوضح مشكله، وأحيي منه ما كان مواتاً، وأجدد ما عاد رفاتاً"<sup>(1)</sup>.

- ويعرج على ذكر سبب تأليف كتابه (التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) الذي نحن بصدده، فيقول: "ولما تكمل شرح الخمسين اللذين لم يشرحهما المصنف على المنهج الذي قصدناه، والمنزع الذي أردناه، في كتاب سميناه بـ(التكميل لشرح التسهيل)، كان من بعض المعتنين بهذا العلم تشوف إلى أن أشرح الكتاب كاملاً، ولا أترك منه مكان حلي عاطلاً، ليكون الكتاب كله جارياً في الشرح على نسق واحد، وحاوياً ما أغفل من الزوائد والفوائد، فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه، ذلك ينظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد، وهذا يشرح كلام نفسه، وله في حسن الاعتقاد"<sup>(2)</sup>.

- ثم شرع في تبين منهجه الذي سار عليه في كتابه (التذليل والتكميل)، فيقول: "فأخذت الآن في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وانتدبت إليه أحق الانتداب، إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت، وعوائق الاكتساب قد ارتفعت، فحصل ما فيه نفع غليل، وبرء عليل، وانسراح صدر، وارتفاع قدر، بتيسير ما فيه لمقتنع كفاية، وتفسير كتاب الله آية آية... فدونك - أيها السائل- من هذا الشرح كتاباً غريب المثل، قريب المنال، هبت عليه النفحات اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية، وهي التي يصنف فيها العلماء، ويتطلبها من التأليف الفهماء: معدوم قد اخترع، ومفترق قد جمع، وناقص قد كمل، ومجمل قد فصل، ومسهب قد هذب، ومخلط قد رُتب، ومبهم قد عين، وخطأ قد بين"<sup>(3)</sup>.

• الخاتمة: وتتضمن ما يلي:

- توجيهه رسالة لقراء هذا الشرح بالدعاء له بالخير والرحمة؛ لكونه أزال الغموض عن كتاب (التسهيل) وشرحه لابن مالك، فيقول: "وإذا واجهك من هذا الشرح مُحياً يفوق الشمس حسناً، وشافهك خطاباً يروع لفظاً ويروق معنى، فادع الله بالرحمة لمن كشف لك قناع محياه، وأنشئك أريج رياه، وأعلقك بسني الرتب، وأوصلك إلى مقصودك من كُتب"<sup>(4)</sup>.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/1).

(2) المرجع السابق، ص9.

(3) المرجع السابق، ص9-11.

(4) المرجع السابق، ص11-12.

- يختم كلامه بعبارة يجلو فيها معالم ما توصل إليه في شرحه، فيقول: "ولما علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص، وكملت بمحسن الصنعة ما كان قد نقص، وذيلت على فص (التسهيل) وشرحه ما قد قلص، سميته ب(التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل). ومن الله استمد التأييد والعون، وأسأل العصمة فيما أرومه والصون، لا رَبَّ غيرُه، ولا مرجو إلا خيرُه"<sup>(1)</sup>.

2- لقد سار أبو حيان على المنهج التنظيمي والترتبيبي الذي وضعه ابن مالك في تقسيم الموضوعات على وفق الأبواب والفصول فبدأها بالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات. ولكنه كان معترضاً على بعضها، كاعتراضه على تبويب المصنف وتقسيمه في تقديم المعرفة على النكرة بقوله: "فنبداً بالنكرة لأنها أسبق من المعرفة، بخلاف ما ذكره المصنف، فإنه في التبويب قدم المعرفة على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكلُّ واسع"<sup>(2)</sup>.

3- تابع أبو حيان في شرحه للمتن طريقة ابن مالك التي تعتمد على تجزئة المتن إلى فقرات صغيرة عند الشرح مستهلاً كلامه بعبارة متن التسهيل بحرف (ص)، ويبدأ الشرح بحرف (ش) مع اختلاف مقدار النص الذي يذكره، فقد يكون فقرة أو عبارة مكونة من عدة أسطر قد لا تتعدى الثلاثة، أو تصل إلى أكثر من ذلك، غير أنه انماز عنه بتفصيل القول فيما قاله مجملاً من المتن، مساوياً مقدار ابن مالك في الشرح الذي يذكره في الغالب مصدراً ذلك ب(وقوله:)، فمن ذلك قوله في باب الكلمة والكلام: "ص: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف. ش: قوله: الكلمة... فقوله: لفظ... وقوله: مستقل... وقوله: دال بالوضع... وقوله: تحقيقاً أو تقديراً... وقوله: أو منوي معه..."<sup>(3)</sup>.

4- يُبادر أبو حيان في كتابة تمهيد للباب قبل البدء في شرحه، وذلك نحو قوله في باب الفاعل: "لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه الفعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، وفرغ من المبتدأ ونواسخه شرح في باب الفاعل"<sup>(4)</sup>.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل (ج1/12).

(2) المرجع السابق، (ج2/102).

(3) المرجع السابق، (ج1/13-20).

(4) المرجع السابق، (ج6/173).

- 5- إكثاره من صيغة السؤال والجواب، مستعملاً ألفاظاً متنوعة نحو: (فإن قيل. فالجواب)<sup>(1)</sup>، و(فإن قلت. قلنا)<sup>(2)</sup>، و(فإن قلت. قلت)<sup>(3)</sup>، و(فإن قلت. فالجواب)<sup>(4)</sup>، و(فإن قلت. إذا قلت. قلت)<sup>(5)</sup>.
- 6- إظهاره براعة فائقة في مناقشة القضايا والآراء والمذاهب المختلفة، مما دل على اطلاعه الواسع ووقفه على كثير من كتب التراث، وهو يناقش القضية أو يذكر المسألة.
- 7- مناسبته في الربط بين أبواب الكتاب بعضها ببعض؛ حيث كان لا يكرر الكلام، وإنما كان يحيل على أبواب متقدمة سبق الكلام عنها، أو يؤخر الحديث حتى يصل إلى باب كذا مما سيأتي؛ فراراً من تكرار لا داعي إليه، مستخدماً ألفاظاً متنوعة نحو: (وسياتي ذلك)<sup>(6)</sup>، و(سنتكلم على ذلك)<sup>(7)</sup>، و(سنتعرض لذلك... إن شاء الله)<sup>(8)</sup>، و(قد تقدمت)<sup>(9)</sup>، و(قد تقدم)<sup>(10)</sup>، و(فسياتي)<sup>(11)</sup>، فتراه مثلاً يقول: "ويأتي تمام القول في المصدر العامل في بابه إن شاء الله"<sup>(12)</sup>.
- 8- اهتمامه كثيراً بالحث على البحث، وهو ما تراه في مواطن كثيرة من شرحه، وتشعر أنه لا يكاد يفارقه، مستخدماً ألفاظاً متنوعة ومعبرة نحو: (وفيه نظر)<sup>(13)</sup>، و(في هذه الدلائل بحث ونظر)<sup>(14)</sup>، و(يحتاج إلى شرح طويل)<sup>(15)</sup>، و(فيطالع في ذلك الكتاب)<sup>(16)</sup>.

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/13-14).

(2) انظر: المرجع السابق، (ج4/219).

(3) انظر: المرجع السابق، ص262.

(4) انظر: المرجع السابق، (ج3/13).

(5) انظر: المرجع السابق، (ج6/132).

(6) انظر: المرجع السابق، (ج1/18).

(7) انظر: المرجع السابق، ص33.

(8) انظر: المرجع السابق، (ج3/16).

(9) انظر: المرجع السابق، (ج6/70).

(10) انظر: المرجع السابق، ص349.

(11) انظر: المرجع السابق، ص230.

(12) المرجع السابق، ص361.

(13) انظر: المرجع السابق، (ج1/21).

(14) انظر: المرجع السابق، ص22.

(15) انظر: المرجع السابق، ص46.

(16) انظر: المرجع السابق، ص49.

9- عنايته كثيراً بالتنبيه على انتهاء كلام منقول، أو شرح ما، بكتابة كلمة (انتهى) في نهايته، نحو قوله: "قال المصنف في الشرح: وهذا يدل على أنّ الألف قد تُحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأنّ ألف هراوي منقلبة عن لام الكلمة. انتهى"<sup>(1)</sup>.

10- اهتم أبو حيان كثيراً بذكر الحدود التي تحصن المصطلحات من اللبس، وتعطي الإضاءات اللازمة لتوضيح المفاهيم العامة، ويظهر ذلك من خلال تبنيه جملة حدود للنحو وكلها تصب في كشف المحدود وبيانه، فيقول: "فالنحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى"<sup>(2)</sup>.

11- استخدامه تلك الألفاظ التي تدور على ألسنة المعلمين مع تلامذتهم، مثل: (قيل)<sup>(3)</sup>، و(ألا ترى أنه)<sup>(4)</sup>، و(فينبغي أن يكون)<sup>(5)</sup>، و(لقائل أن يقول)<sup>(6)</sup>، و(لتعلم أنّ)<sup>(7)</sup>، و(اعلم أنه)<sup>(8)</sup>، و(تقول)<sup>(9)</sup>، و(الذي يقتضيه النظر)<sup>(10)</sup>، و(أقول)<sup>(11)</sup>.

12- اعتماده أسلوب التمثيل بكثرة، وهو مما يحتاجه المعلمون لإيصال علومهم لطلابهم، وقد أوفى أبو حيان ذلك حقه، فيلاحظ عليه إعطائه لكل جزئية حقها من التمثيل وخير مثال على ذلك قوله في حذف الألف الزائدة من التنثية: "مثال حذفها في التنثية خامسة قولهم في القَهْقَرَى والخَوْزَلَى والهَنْدَبَى في لغة من قصر: قَهْقَرَانٍ وَخَوْزَلَانٍ وَهَنْدَبَانٍ"<sup>(12)</sup>.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/36).

(2) المرجع السابق، (ج1/13).

(3) انظر: المرجع السابق، ص19.

(4) انظر: المرجع السابق، (ج2/24).

(5) انظر: المرجع السابق، ص37.

(6) انظر: المرجع السابق، (ج1/18).

(7) انظر: المرجع السابق، (ج3/44).

(8) انظر: المرجع السابق، (ج2/35).

(9) انظر: المرجع السابق، (ج6/123).

(10) انظر: المرجع السابق، ص134.

(11) انظر: المرجع السابق، ص155.

(12) المرجع السابق، ص361.

- 13- اطلّعه المتعمق على كافة النسخ المتعلقة بمتن التسهيل، حتى أنه لا يترك منها صغيرة أو كبيرة إلا وأوفاها في الشرح، وهذا ما تراه مثلاً في قوله: "ثبت في بعض النسخ : (ولا يغني العطف عن التثنية)، وفي بعض النسخ: (عن التثنية والجمع)"<sup>(1)</sup>.
- 14- عنايته بشرح المصطلحات النحوية التي تحتاج إلى تفسير، من ذلك قوله في تعليل تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم: "وأما المضارع فهو في اللغة المُشابه، يقال: فلان يُضارع الأسد، أي يُشابهه، ولمّا شابَه الاسم سُمي مضارعاً، كأنه رَضِعَ معه ضُرْعاً واحداً"<sup>(2)</sup>.
- 15- تمييزه بين مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، ومن ذلك قوله في باب المضمر: "البصريون يقولون المضمر، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى"<sup>(3)</sup>. لم يكتفِ بذكر ذلك فحسب بل بين سبب تسمية المصطلحات بهذا الاسم، ومثال ذلك قوله في همزة النقل وتسمياتها: "هذه الهمزة تُسمّى همزة النقل، وهمزة التعديّة، فَتُسمّى همزة النقل لأنها تُنقل الفعل من اللزوم إلى التعديّة لوحد، ومن التعديّة لوحدٍ إلى التعديّة إلى اثنين، ومن التعديّة إلى اثنين إلى التعمديّة إلى ثلاثة، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به. وتُسمّى همزة التعديّة لأنها تُعديّ بدخولها اللزوم إلى واحد، والمتعديّ لوحدٍ إلى اثنين، والمتعديّ إلى اثنين إلى ثلاثة"<sup>(4)</sup>.
- 16- عنايته بتفسير المفردات غايةً في التوضيح وبساطةً في الفهم، ومثال ذلك قوله في ما أُعرب كالمثني، وليس بمثنى لعدم صلاحيته للتجرد: "وقولُ أعرابي: جَنَّبَكَ اللهُ الأَمْرَيْنِ - أي: الفَقْرَ والعُرْيَ - وكفّكَ شَرَّ الأَجُوفَيْنِ، - أي البَطْنَ والفَرْجَ - وأذاقَكَ البَرْدَيْنِ، أي: الغنى والعافية"<sup>(5)</sup>.
- 17- براعته التامة في تلخيص آراء النحاة وأقوالهم، مستعملاً ألفاظاً متنوعة، نحو: (وفيه بعض تلخيص)<sup>(6)</sup>، و(ملخص هذا الذي ذكره)<sup>(7)</sup>، و(وتلخص من كلام المصنف)<sup>(8)</sup>، (انتهى ما ذكره ملخصاً)<sup>(9)</sup>، و(تلخص من هذا كله)<sup>(10)</sup>، و(تلخص أن)<sup>(11)</sup>، ومثال ذلك قوله:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/261).

(2) المرجع السابق، ص67.

(3) المرجع السابق، (ج2/128).

(4) المرجع السابق، (ج6/153).

(5) المرجع السابق، (ج1/252).

(6) انظر: المرجع السابق، ص134.

(7) انظر: المرجع السابق، (ج2/30).

(8) انظر: المرجع السابق، ص67.

(9) انظر: المرجع السابق، (ج3/48).

(10) انظر: المرجع السابق، (ج5/82).

(11) انظر: المرجع السابق، ص186.

"انتهى كلام السهيلي. وتلخص منه أن (أَنَّ) وما بعدها لا تتقدر بالمصدر، خلافاً لأكثر النحويين"<sup>(1)</sup>.

18- سعيه المتدفق بتوضيح وتفسير كلام ابن مالك، ومثال ذلك قوله: "وظاهر قول المصنف (وقد

تَشَدُّدُ ياءِهما مكسورتين) أَنَّهما يُنبيان على الكسر، وأنَّ ذلك جائز في الذي والتي"<sup>(2)</sup>.

19- عنايته بالنص باللغات وتأصيلها سواء أكان ذلك نقلاً عن علماء تقدموه، أم كان ذلك نصاً منه

على ذلك، والشرح يعجُ بأمثلة كثيرة على نسبه اللغات إلى أهلها، فمن ذلك قوله في حذف

النون من تثنية الذي والتي "وحذف النون من تثنية الذي والتي لغة لبني الحارث وبعض ربيعة،

والإثبات لغة الحجاز وأسد"<sup>(3)</sup>.

20- استخدامه كثيراً لمهارة الإعراب، ساعياً لتبيين وتوضيح الخفايا التي تكتنف متن التسهيل، وذلك

نحو قوله في إعرابه ذلك المتن: "قوله: (أو بِنُونٍ له عظيماً) مثاله قوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ

نَمُنَّ ﴾"<sup>(4)</sup>. وانتصب (عظيماً) على الحال كما انتصب (مفرداً)، وهما حالان من الضمير الذي

في المتكلم، والتقدير: بهمزة تكون لم تكلم في حال الإفراد، أو بنونٍ لمن تكلم في حال

عظمته"<sup>(5)</sup>.

21- درايته التامة بترجم النحاة وحياتهم ومصنفاتهم، وهذا ما حصل تماماً عند تفسيره كلام ابن مالك

لرجل يقال له ابن أفلح: "ولا أعلم أحداً من النحاة يقال له ابن أفلح، لكن في شيوخ الأعلام رجل

اسمه مُسَلَّم بن أحمد بن أفلح الأديب، يُكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن أبي

الخباب"<sup>(6)</sup>. وهذا ما نراه أيضاً عند ترجمته لأبي علي الشَّلُوبِيْن النحوي، فقد ترجم له بمقدار

صفحة ونصف"<sup>(7)</sup>.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/67).

(2) المرجع السابق، (ج3/21-22).

(3) المرجع السابق، (ج1/244).

(4) [الفصص: 5].

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/71).

(6) المرجع السابق، (ج6/43).

(7) انظر: المرجع السابق، (ج4/155-156).



## \*ثانياً: منهج المرادي:

يتميز منهج المرادي في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

1- بدأ شرحه بخطبة مختصرة يسيرة على خلاف الشرح، شرع في مقدمتها بالحمد لله والصلاة على رسول الله، ثم عرض أن شرحه "تعليقٌ على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد يُدُلُّ فوائده، ويوضح مقاصده أعفيتها من الإكثار ، وملئت فيه إلى الاختصار والله المسئول أن يبلغ به المأمول وهو حسبي وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب"(1).

والواضح أن المرادي أوضح المنهج الذي سار عليه في شرحه وهو الميل إلى الاختصار وهذا ظاهر في باب التنثية وجمعي التصحيح ولكن الناظر في شرحه يجد أنه مزج هذا اللون من الإيجاز والاختصار بلونٍ آخر معنون بالإطالة والإسهاب كما في باب المبتدأ. ولعل هذا يرجع إلى طبيعة الأبواب النحوية التي يعالجها المرادي فهو يقوم بشرح متن ابن مالك فيتطلب منه الجمع بين الإسهاب والإيجاز لبلورة فوائده وبيان مسائله على أتم وجه.

2- التزم المرادي بالأبواب والفصول التي قدمها المصنف، فلم يقدم في النص ولم يؤخر، بل جاء شرحه على ترتيب المصنف نفسه، وكل ما جاء من مسائل وتنبيهات وفوائد وتعليقات، إنما هو مما يندرج ضمناً تحت هذه الأبواب، وقد شدَّ عن التزامه هذا في بابٍ واحدٍ هو باب التحذير والإغراء، إذ تناوله المرادي بالشرح على الرغم من سقوطه من نسخة المصنف، قال: "لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه"(2).

3- لقد قام المرادي بتقسيم المتن إلى أجزاء صغيرة ، وقد رمز للمتن بالحرف (ص) إشارة إلى أنه كلام المصنف، ثم يبدأ بعد ذلك في شرح هذا الجزء، وقد رمز له بالحرف الأبجدي (ش) إشارة إلى أنه كلام الشارح، ويلاحظ على شرح المرادي بالمقارنة بشرح ابن مالك لكلامه أنه لم يلتزم بشرح فقرة ابن مالك كاملة، وإنما الفقرة التي كان يشرحها ابن مالك في موضع، كان المرادي يشرحها في أكثر من موضع، ويدل ذلك على عمق المرادي في فهمه واستيعابه لجميع الجزئيات وتحليلها والتعليق عليها، وإبداء رأيه فيها، سواء كانت بالتبعية أم بالاعتراض.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64).

(2) المرجع السابق، ص858.

- 4- لجوئه إلى ضبط المفردات وشرحها موضحاً معانيها وخاصة المفردات التي يرى أنها في حاجة إلى شرح، ومن أمثلة ذلك: عندما يذكر (الحمّ) في الأسماء الستة، يقول: "والحمّ: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يُطلق على أقارب الزوجة"<sup>(1)</sup>.
- 5- يعرض المرادي تلخيصاً بعد سرد المسألة وشرحها ورأي العلماء فيها؛ ليقربها إلى الأفهام، فقال في إلحاق نون الوقاية بقدر وقط: "والذي تلخص من نقل الكوفيين أن من جعلها اسمي فعل. قال: قدني وقطني بالنون، وتكون الياء في محل نصب، ومن جعلها بمعنى حسب. قال: قدني وقطني بغير نون"<sup>(2)</sup>.
- 6- ويذكر المرادي الآراء المختلفة، ويرجح ما يراه ويستدل عليه، فقد برزت في هذا الكتاب شخصيته بشكل واضح، فلم يرتض كل قول أو رأي للنحاة، وإنما عقب على الآراء برأيه الخاص الذي اقتنع به، دون النظر إلى شخصية المرود عليه ومكانته العلمية.
- 7- استخدم المرادي مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد مع ذكره مبررات كل مصطلح على وجه يبرر سبب تسميته عند كل فريق، من ذلك ذكره في تسمية المضمّر أن: "عبارة البصريين المضمّر والضمير، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى"<sup>(3)</sup>، واستخدامه لضمير الشأن قال: "يسميه البصريون ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً... ويسميه الكوفيون: ضمير المجهول؛ لأنه لا يدري عندهم على ماذا يعود؟"<sup>(4)</sup>، واستخدامه لضمير الفصل قال: "وجه تسميته فصلاً أنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعته، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً، وهذا أحسن؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم؛ لأن الضمير لا ينعت، ووجه تسميته عماداً أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أي: يقويه ويؤكدّه، وسماه بعض المتقدمين صفة"<sup>(5)</sup>.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص 89-90).

(2) المرجع السابق، ص 151.

(3) المرجع السابق، ص 140.

(4) المرجع السابق، ص 169-170.

(5) المرجع السابق، ص 172.

8- شرح المرادي كتاب التسهيل بكلام ابن مالك، لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده، فكان شرحاً كافياً شافياً، أفاد منه كل من تعرض لشرح هذا الكتاب، وإن غير الألفاظ، ومن أمثلة ذلك: قال ابن مالك - في باب المضمر - : "تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة أو جر ب(من) أو (عن) أو (قد) أو (قط) أو (بجل) أو (لذن)، نون مكسورة للوقاية"<sup>(1)</sup>.

قال المرادي - عند قوله - : "نون مكسورة للوقاية: هذا هو فاعل قوله : تلحق قبل ياء المتكلم وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر وأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به، وقال المصنف: أولى الأفعال بها فعل الأمر فإنه إذا اتصل بياء المتكلم لزم محذوران: أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة.

الثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، فبهذه النون توقي هذان المحذوران، فسميت نون الوقاية لا لأنها وقت الفعل من الكسر إذا الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة، ولما صحبت الأمر؛ صحبت أخويه واسم الفعل وجوباً ليدل لحاقها على نصب الياء، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتوهم بنائه"<sup>(2)</sup>.

9- تعرضه إلى ذكر المناسبة بين الأبواب والفصول ومن أمثلة ذلك: قوله في باب الإخبار: "مناسبة هذا الباب لما قبله أن فيه محافظة على أحوال الاسم كما في الحكاية..."<sup>(3)</sup>.

وقوله أيضاً في باب ألفي التأنيث: "لما تكلم في الباب السابق على تاء التأنيث شرع يتكلم على ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، وبدأ بالمقصورة، فقال..."<sup>(4)</sup>.

10- إشارته كثيراً إلى تعدد نسخ التسهيل التي اعتمد عليها المرادي في شرحه عن طريق مقابلة بعضها ببعض، وإكمال ما ينقص من بعضها، أو الاستدراك على المتن، وتصويب بعض عباراته، ومثال ذلك قول ابن مالك في باب المعرفة والنكرة : "وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم..."<sup>(5)</sup>. فقال المرادي: "وينبغي أن يقيد بالخاص ك(زيدٍ ليخرج) نحو: (أسامة)، وكذا هو في بعض النسخ"<sup>(6)</sup>.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص25) وانظر: المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص150-151).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص151).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/651).

(4) المرجع السابق، (ج2/683).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص21).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص138).

- 11- قيامه بتصويب ما هو بحاجة إلى التوضيح من كلام ابن مالك، وأقرب مثال على ذلك: قول ابن مالك في باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه: "والذي يتصرف ولا ينصرف كغُدوة وبُكرة عَمِين"<sup>(1)</sup>. فقال المرادي معقّباً على قول ابن مالك السابق: "الأحسن إسقاط الكاف إذ لا نظير لهما والمشهور أن منع من صرفها للعلمية الجنسية كأسامة"<sup>(2)</sup>.
- 12- براعته في ربط مسائل الأبواب والفصول بعضها ببعض؛ لكي يعين القارئ على متابعة تلك المسائل دون تكرار أو إطالة، وكان يعبر عن ذلك ببعض الألفاظ نحو: (وسياتي)<sup>(3)</sup>، و(كما سبق)<sup>(4)</sup>، و(تقدم بيان ذلك في بابه)<sup>(5)</sup>، و(وقد تقدم)<sup>(6)</sup>، و(كما تقدم)<sup>(7)</sup> ومثال ذلك: ذكر ابن مالك في باب النائب عن الفاعل أنه يجب وصل الفعل بالمفعول عند الأكثرين في نحو: (ضرب غلامه زيداً)، فنقول على هذا: (ضرب زيداً غلامه) والصحيح جوازه على قلة<sup>(8)</sup>. فقال المرادي: "قال المصنف: لوروده في كلام العرب الفصحاء وأنشد ستة أبيات وتقدم الكلام على هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمّر"<sup>(9)</sup>.
- 13- يشير المرادي في أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد، ومن أمثلة ذلك: قوله في باب الكلمة والكلام وما يتعلق به: "في الكلمة ثلاث لغات: (كَلِمَةٌ) على وزن نبقة، وهي لغة الحجاز، و(كَلِمَةٌ) على وزن سدره وهي لغة تميم، و(كَلِمَةٌ) على وزن جفنة"<sup>(10)</sup>.
- 14- عناية المرادي وحرصه الشديد في توثيق المعلومات ونسبة الآراء إلى أصحابها، ومن ذلك: ذكره في إعراب الأسماء الستة آراء سيبويه، والفارسي وقطرب، والزيادي، وهشام بن معاوية، وابن أبي الربيع، والمازني، والزجاجي، والرعي، والأعلم، وابن أبي العافية، والكسائي، والفراء، والجرمي، وابن هشام الخضراوي، والسهيلى، والرندي، والأخفش، والسيرافي، وابن السراج<sup>(11)</sup>.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص91).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص479).

(3) المرجع السابق، ص90.

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1105) ؛ (ج2/1133).

(5) المرجع السابق، ص991.

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص605).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/997).

(8) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص78-79).

(9) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص420).

(10) المرجع السابق، ص64.

(11) انظر: المرجع السابق، ص94-95.

- 15- عُني المرادي كثيراً في ذكر الحدود وتعريف المصطلحات من خلال رسم الحدود لتوضيح المفاهيم العامة، وتبيين المحترزات التي تنبثق من وراء تلك المفاهيم، فمن أمثلة ذلك: تعريفه للفعل في اللغة والاصطلاح، فيقول: "الفعل في اللغة: هو المعنى الصادر عن الفاعل، وفي الاصطلاح: ما ذكر - يعني كلام ابن مالك- أن الفعل كلمة تسند أبدأ قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"<sup>(1)</sup>.
- 16- استخدامه لألفاظ المعلمين المنبهة للطلبة، ككلمة (تنبيه)، كقوله: "تنبيه: الخلاف في جملة ليس ولا يكون في الاستثناء كالخلاف في جملة عدا وأخواتها، وقد سبق"<sup>(2)</sup>.
- 17- تحديده لمواضع نهايات كلام العلماء عند النقل عنهم بكلمة (انتهى)، كقوله: "قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس: وجه ابن الدهان رفع الأخفض قائماً بأن جعل أخطب مضافاً إلى أحوال محذوفة تقدير أخطب أحوال كون الأمير قائم فلا مجاز في قائم حينئذٍ. انتهى"<sup>(3)</sup>.
- 18- استعانه بأسلوب الحوار، نحو قوله: (واعلم أن)<sup>(4)</sup>، و(فليتأمل)<sup>(5)</sup>، و(ألا ترى أنك لو قلت:)<sup>(6)</sup>، و(يقال:)<sup>(7)</sup>، و(فتقول:)<sup>(8)</sup>، و(الأفصح أن يقال:)<sup>(9)</sup>.
- 19- كان المرادي مقلداً جداً في شرحه من استخدام صيغة السؤال والجواب فكانت له إشارتين واحدة في باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما وهي قوله: "فإن قلت: لا يكون زيد خبراً عن المصدر، فالجواب: إن ثم مضافاً محذوفاً والتقدير: كلامك كلام زيد، وذكرك ذكر زيد..."<sup>(10)</sup>.
- وأخرى في باب إعراب صحيح الآخر، وهي قوله: "قيل: لو كانت الحركات إعراباً، لم تضاف إلى الإعراب في قولهم: حركات الإعراب، وأجيب بأن إضافة ما هو نوع أو بعض إلى ما هو جنس أو كل ثابتة، وكلا التقديرين هنا ممكن، ولأنَّ الحركات تنقسم إلى: إعرابية وبنائية فأضيفت للتخصيص"<sup>(11)</sup>.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص 69).

(2) المرجع السابق، ص 548.

(3) المرجع السابق، ص 249.

(4) المرجع السابق، ص 124.

(5) المرجع السابق، ص 68.

(6) المرجع السابق، ص 663.

(7) المرجع السابق، ص 664.

(8) المرجع السابق، ص 678.

(9) المرجع السابق، ص 605.

(10) المرجع السابق، ص 864.

(11) المرجع السابق، ص 82-83.

## ثالثاً: منهج ابن هشام:

يتلخص منهج ابن هشام في شرحه لخطبة التسهيل في النقاط الآتية :

- 1- لقد بدأ ابن هشام شرحه بمقدمة تصدرها بالبسملة والصلاة والسلام على رسوله - صلى الله عليه وسلم-<sup>(1)</sup> ثم يستظهر سبب تأليف شرح خطبة التسهيل لابن مالك في أنه أراد أن يتم نقص عمل أبي حيان في شرحه أي- التذييل والتكميل- وهو شرح الخطبة دون بقية الكتاب، وذلك يُفهم من قوله: "شرح خطبة التسهيل وهو ما أغفله أبو حيان - رحمه الله تعالى- بمنه وجوده وكرمه"<sup>(2)</sup>، والناظر لهذا الشرح يرى أنه من أهم شروح التسهيل بجانب شرح ناظر الجيش، والتي حظيت بشرح خطبة التسهيل دون غيرها.
- ولقد أشاد ابن هشام في نهاية شرحه بخاتمة يشير فيها إلى انتهاء مراده وبلوغ مقصده، فيقول: "وقد أتيت على ما اشتملت عليه هذه الخطبة البديعة من لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظم مؤتلف متناسق"<sup>(3)</sup>.
- 2- انتهج ابن هشام في شرحه طريقة التجزئة في الفصل بين كلام ابن مالك وشرحه بوضعه أقواس حول قول ابن مالك، ومثال ذلك قوله: "(وصحابته) الصحابة والصحبة في الأصل مصدرًا: صحب ثم سُمِّيَ بهما الأصحاب"<sup>(4)</sup>.
- 3- عنايته بتعريف المصطلحات والحدود النحوية في شرحه، ومثال ذلك تعريفه للنحو قائلاً: "وأما النحو في الاصطلاح... علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"<sup>(5)</sup>.
- 4- تميزه بالأمانة العلمية التي تجلت في نسبته الأقوال إلى أصحابها، ومن ذلك نسبته رأي منع إضافة (أل) إلى الضمير لكل من ابن النحاس، والزبيدي، والكسائي<sup>(6)</sup>.

---

(1) انظر: ابن هشام الأَنْصَارِي، شرح خطبة التسهيل (ص436).

(2) المرجع السابق، ص436.

(3) المرجع السابق، ص490.

(4) المرجع السابق، ص446.

(5) المرجع السابق، ص452.

(6) انظر: المرجع السابق، ص444-445.

5- استخدامه الألفاظ المنبها للطلبة، نحو: (هاهنا نظران)<sup>(1)</sup>، و(فاته أن يقول)<sup>(2)</sup>، و(نزيد ها هنا)<sup>(3)</sup>.

6- استخدامه طريقة السؤال والجواب في عرض المسائل النحوية مُعبراً عنها بعدة ألفاظ، منها: (لا يقال: لأننا نقول:)<sup>(4)</sup>، و(فإن قلت: قلت:)<sup>(5)</sup>، و(فإن قيل: قلت:)<sup>(6)</sup>، ومثال ذلك قوله: "فإن قلت: ليس الجار والمجرور من قولك: (جديراً بكذا) في محل نصب، وأن الخافض إذا زال صح إيصال العامل بنفسه وحينئذٍ يظهر لك المحل؟ قلت: لا يلزم من إعمال الشيء في المحل إعماله في اللفظ..."<sup>(7)</sup>.

7- إشارته إلى تعدد نُسخ المصادر النحوية التي ينقل عنها الآراء والأحكام النحوية المتعلقة بالمسألة المراد تحليلها ومناقشتها، ومن ذلك رجوعه لرأي نحوي قاله ابن عصفور في كتابه (المقرب) من خلال الرجوع إلى نُسخه المختلفة للتأكد من صحته، وذلك عند حديثه عن حد النحو، فيقول: "وفي النسخة القديمة: الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست وزنية"<sup>(8)</sup>. حيث أن العبارة التي نقلها عن ابن عصفور في تعريف حد النحو هي: "الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي انتلف منها"<sup>(9)</sup>. وبالتالي هي غير مطابقة تماماً للعبارة التي ذكرها ابن هشام من خلال رجوعه إلى أصل النص في إحدى نُسخ كتاب (المقرب) المختلفة. ومن ذلك أيضاً إشارته إلى تعدد نُسخ متن المصنف أي - ابن مالك - ويُلاحظ ذلك من قوله: "(أن) أو (بأن) كذا يوجد في بعض النسخ"<sup>(10)</sup>.

---

(1) انظر: ابن هشام الأتصاري، شرح خطبة التسهيل (ص438).

(2) انظر: المرجع السابق، ص443.

(3) انظر: المرجع السابق، ص447.

(4) انظر: المرجع السابق، ص438.

(5) انظر: المرجع السابق، ص450-455-469-470.

(6) انظر: المرجع السابق، ص479-480.

(7) المرجع السابق، ص467.

(8) المرجع السابق، ص453.

(9) المرجع السابق، ص452.

(10) المرجع السابق، ص466.

8- إكثاره من توظيف الإعراب في شرحه، وذلك نحو إعرابه كلمة (حامداً)، فيقول: " (حامداً) حال من فاعل" (1). وكذلك نجده مُهتماً بإعراب مفردات الأبيات الشعرية، ومثال ذلك قوله معلقاً على قول الشاعر:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطِ مُرَجَّلٍ (2)

"ف(أَمْشِي): حال من الفاعل، و(تَجُرُّ): حال من المفعول، الأول للأول، والثاني للثاني" (3).

9- عنايته بتفسير المفردات اللغوية في شرحه، وهذا ما نلاحظه تماماً من خلال تبينه معنى (جعلته) في متن ابن مالك، فيقول: " (جعلته) أنشأته لا صيرته، أو (أجعله)، فعبر بالماضي تقاؤلاً بتحقيق ذلك في الخارج" (4).

10- إحالته إلى شرح بعض المسائل في مواضعها سعياً في الحفاظ على ترتيب الأفكار النحوية، وترباطها، وعدم تكرارها، ومن ذلك يقول: "وفي (أَنْ) و(أَنَّ) بعد الحذف خلاف الرجلين: سيبويه والخليل - رحمهما الله تعالى - وسيُشرح في موضعه إن شاء الله تعالى" (5).

11- استخدامه أسلوب الحوار في شرحه مُعبراً عنه بألفاظ مختلفة، نحو: (ولك أن تجيب عن) (6)، و(فاعتبر بما ذكرته) (7)، و(ألا ترى أنك تقول:) (8)، و(وينبغي) (9)، و(كما تقول) (10)، و(لا يقال) (11).

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص436).

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص38) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص125) والوزني، شرح المعلقات (ص50) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج2/398) وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/350) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/137) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2316) وابن عرفة، تفسير ابن عرفة (ج2/89) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/602) وأبي الفتح العباسي، معاهد التنصيص (ج1/8).

(3) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص457).

(4) المرجع السابق، ص456.

(5) المرجع السابق، ص466-467.

(6) انظر: المرجع السابق، ص439.

(7) انظر: المرجع السابق، ص460.

(8) انظر: المرجع السابق، ص467.

(9) انظر: المرجع السابق، ص467.

(10) انظر: المرجع السابق، ص480.

(11) انظر: المرجع السابق، ص488.



12- عنايته بذكر المادة اللغوية للكلمة، ومثال ذلك يقول: " (جديرٌ) وخليقٌ، وحنفيٌ، وقمنٌ، وحرِيٌّ مترادفة، وهو من مادة (الجِدار)، و(الجَدَر)، وهي دالة على الثبوت"<sup>(1)</sup>.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص466).

## رابعاً: منهج ابن عقيل:

يتلخص منهج ابن عقيل في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

- 1- صدر ابن عقيل مقدمته بالحمد ثم الصلاة على رسوله - صلى الله عليه وسلم- مُبيناً منهجه الذي سار عليه في شرحه، وكانت غايته من ذلك التسهيل على القارئ، فيقول: "فهذا تعليق مختصر جمعته على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للشيخ والعلامة جمال الدين بن مالك، رحمه الله تعالى، يسهل اقتناص شرائده، ويعين على استخراج فوائده، ويتكفل بتكميل عوائده، وتوضيح مقاصده، ومزجته بأصله، حتى صار ككتاب واحد؛ ليكون هذا الكتاب على الحقيقة لتسهيل الفوائد"<sup>(1)</sup>. ثم أعقبها بخاتمة يعبر فيها عن غايته في تحقيق مقصده من هذا الشرح، فيقول: "والى الله أرغب في أن يجعله بالنعف عائداً، وعلى تسهيل الفوائد وتحصيل المقاصد مساعداً. فليلقب هذا الكتاب بعونه (بالمساعد على تسهيل الفوائد). وهأنا أبدأ ما ذكرت بخطبة التسهيل، مُعتمداً على الله، فهو حسبي ونعم الوكيل"<sup>(2)</sup>.
- 2- لم يختلف ابن عقيل عما اختطه المصنف لنفسه من التبويب، فقسم الأبواب تقسيماً يناسب المادة العلمية وإيصالها إلى المتعلم ، من ذلك قوله في باب الجزم : "وهي قسمان: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين ..."<sup>(3)</sup>. إلا أنه يذكر للباب أسمائه الأخرى من مثل قوله في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر: "إنما قال: الأحرف ولم يقل الحروف؛ لأن الموضوع موضع قلة، وقول سيبويه وغيره، الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة"<sup>(4)</sup>. وقد يتطرق إلى مسميات الباب، كقوله في باب التنازع: "هذا الباب يُسمى باب التنازع كما ذكر المُصنف، ويُسمى أيضاً باب الأعمال كما ذكر غيره"<sup>(5)</sup>.
- 3- استخدم ابن عقيل طريقة التجزئة بين المتن وشرحه مُميزاً المتن من الشرح بوضع أقواس عليه؛ لتمييزه عن الشرح، فنجده يقول: "وجعلت بين الشرح والأصل هيئة دواراة لغرض الفصل"<sup>(6)</sup>. ومن ذلك قوله: "(الكلمة لفظ) هذا جنس مخرج للخط ونحوه... (مستقل) أخرج به ما هو بعض اسم كياء نسب نحو: زيدي، أو بعض فعل كألف ضارب..."<sup>(7)</sup>.

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/1-2).

(2) المرجع السابق، ص2.

(3) المرجع السابق، (ج3/121).

(4) المرجع السابق، (ج1/305).

(5) المرجع السابق، ص539.

(6) المرجع السابق، ص2.

(7) المرجع السابق، ص4.

- 4- يبين كلام المصنف ويوضحه، ومثال ذلك قوله بخصوص ما قاله ابن مالك في وصف إلا وتاليها: "وفهم من كلامه أنه لا يوصف بها وبتاليها مفردة محض فلا يقال، قام رجلٌ إلا زيدٌ، ولا معرفة محضة. فلو قلت: جاء الرجال. تريد جماعة معهودين. لم يجز، إلا زيدٌ بالرفع"<sup>(1)</sup>.
- 5- اهتمامه بذكر التعريفات المصطلحات، وذلك نحو قوله: "والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزواج، والتطبيق بطلقت، والبيع والشراء ببعثٌ واشتريتُ"<sup>(2)</sup>.
- 6- عنايته بشرح معاني المفردات، ومثال ذلك قوله: "والمهموز غير الممدود كرشأ، وهو ولد الطيبة الذي قد تحرك ومشى... والذي همزته للإلحاق نحو: علباء، وهو عصب العنق واسم رجل. ويقال: شَيْخٌ عِلْبَاءٌ للرجل إذا أَسَنَ"<sup>(3)</sup>.
- 7- ذكره اللغات في لهجات العرب، مثال ذلك قوله في لغات (هي) : "وكذلك في هي، والتسكين فيها لغة أهل نجد، والتثقيل فيها لغة الحجاز، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر في كلام العرب"<sup>(4)</sup>.
- 8- يعرض ويناقش الآراء النحوية للنحاة في كل مسألة تم الخلاف فيها، ومثال ذلك قوله: "فإذا قلت: مررت بهند ضاحكة، امتنع عند أكثر النحويين، ومنهم سيبويه، وأكثر البصريين، تقديم ضاحكة على هند؛ ونقل ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ؛ وزعم ابن هشام أنه لم يسمع تقديمه من لسان العرب؛ وفي كلامها إن لم يؤولا نظر. فمذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الجواز..."<sup>(5)</sup>.
- 9- تميزه بقدرة فائقة في الإعراب وخاصة إعراب الأبيات الشعرية، ومن ذلك قوله في إعراب بيت الشعر:

قَنَافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بِيُوتِهِمْ      بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا<sup>(6)</sup>

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/579).

(2) المرجع السابق، ص16.

(3) المرجع السابق، ص58.

(4) المرجع السابق، ص100.

(5) المرجع السابق، (ج2/21).

(6) البيت للفرزدق في ديوانه (ص162) والمبرد، المقتضب (ج4/101) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/592) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/247) ولكن اختلفت رواية الشطر الأول في الديوان بقوله: (قَنَافِدُ دَرَامُونَ خُلْفَ جِحَاشِهِمْ).

- "فظاهره أنّ عطية اسم كان، وعود خبرها، وإيّاهم معمول عود تقدم على المبتدأ الواقع بعد اسم كان المضمر، ويحتمل أن تكون زائدة"<sup>(1)</sup>.
- 10- تعرضه لنسخ متن الكتاب مقتنياً الأصح منها، ومن ذلك قوله في باب المعرفة والنكرة : "ثم الموصول وذو الأداة) - جعلهما في رتبة واحدة. لأن التعريف فيهما بالعهد. وفي بعض النسخ، ثم الأداة. فجعله بعد الموصول"<sup>(2)</sup>.
- 11- مناسبتة في الربط بين الفصول والأبواب دون تقديم وتأخير مستخدماً عدة ألفاظ منها: (وسياتي)<sup>(3)</sup>، و(كما سبق)<sup>(4)</sup>، و(سبق ذكرها)<sup>(5)</sup>، و(كما سياتي)<sup>(6)</sup>، و(كما تقدم)<sup>(7)</sup>.
- 12- استعانت به بأسلوب الحوار نحو كلمة (فإذا قلت)<sup>(8)</sup>، و(فكما تقول)<sup>(9)</sup>، و(وينبغي أن)<sup>(10)</sup>، و(فتقول)<sup>(11)</sup>، و(يقال)<sup>(12)</sup>، و(لو قلت)<sup>(13)</sup>.
- 13- استخدامه لكلمة (انتهى) للإشارة إلى موضع انتهاء موضع النقل، نحو قوله: "قال سيبويه: وزعم يونس أنك تقول: أعطيتكم كما تقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف. انتهى"<sup>(14)</sup>.
- 14- كثرة ذكره الأمثلة في كل مسألة من مسائل الشرح للتسهيل والتوضيح، ومثال ذلك قوله في حال انصراف الماضي إلى الحال بكونه صلة : "مثال الماضي: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾<sup>(15)</sup> ومثال الاستقبال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(16)</sup>«<sup>(17)</sup>.

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/277).

(2) المرجع السابق، ص78.

(3) انظر: المرجع السابق، ص48.

(4) انظر: المرجع السابق، ص57.

(5) انظر: المرجع السابق، ص76.

(6) انظر: المرجع السابق، ص79.

(7) انظر: المرجع السابق، ص252.

(8) انظر: المرجع السابق، ص47.

(9) انظر: المرجع السابق، ص69.

(10) انظر: المرجع السابق، ص78.

(11) انظر: المرجع السابق، ص100.

(12) انظر: المرجع السابق، ص257.

(13) انظر: المرجع السابق، ص290.

(14) المرجع السابق، ص84.

(15) [الأحزاب: 173].

(16) [الأحزاب: 34].

(17) ابن عقيل، المساعد (ج1/100).

15- إكثاره من الإشارة إلى الضمائر وتبيينها، وخاصة الضمير (أي) نحو قوله في أحوال أصلها العطف: "(وتركت البلاد حيث بيت) - أي مبحوثة، يقال: استحاث الشيء تطلبه وقد ضاع في التراب، وياث عن الشيء يبوث بوثاً، واستباح عنه بحث عنه، ويقال: تركتهم حيث بيت، أي متفرقين متبددين"<sup>(1)</sup>.

16- حثه على البحث كثيراً، كلفظه (وفيه بحث)<sup>(2)</sup>، ومثال ذلك قوله: "تقدر زيادة أل، وينيوي بالإضافة الانفصال، ويحكم بتكرير المضاف، كما قال سيبويه في قولهم: كل شاة وسخلتها بدرهم، أن المراد: كل شاة وسخلة لها، قاله المصنف، وفي الثاني بحث"<sup>(3)</sup>.

17- إشارته إلى التلخيص، نحو قوله: "ويتلخص من هذا في التوسط ثلاثة أقوال، وفي التقدم كذلك: المنع فيهما: وهو قول جمهور البصريين. والجواز فيهما: وهو قول الأخفش: والتفرقة بين الظرف ونحوه وغيرهما: وهو قول ابن برهان فيهما. وقول المصنف في التوسط فقط. وفي صورتين، قول رابع، وهو للكوفيين: التفرقة بين الظاهر فيمتنع، والمضمر فيجوز"<sup>(4)</sup>.

18- شرحه معاني الأبيات الشعرية ، وذلك نحو قوله في بيت الشعر القائل :

تُعَيِّرُنَا أَنْنَا عَالِيَةٌ      وَنَحْنُ صَاعَالِيكَ أَنْنُ مُلُوكَا<sup>(5)</sup>

"أي نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم"<sup>(6)</sup>.

19- عدم اعتماده أسلوب السؤال والجواب في شرحه، ويبدو أنه لم يألفه بأي شكلٍ من الأشكال.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/101).

(2) انظر: المرجع السابق، ص334.

(3) المرجع السابق، (ج2/66).

(4) المرجع السابق، ص33.

(5) البيت بلا نسبة في السخاوي، سفر السعادة (ج2/555) وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/346) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/116) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص574) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/3309).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج2/31).

## خامساً: منهج السلسلي:

يتميز منهج السلسلي في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

- 1- بدأ السلسلي كلامه بمقدمة خصها بالحمد والصلاة على رسوله - صلى الله عليه وسلم - مُبيناً سبب تأليفه هذا الشرح لكون أن "فيه تعقيد على الفهم فأردت أن أكتب عليه أمثلة ليسهل ذلك عليّ في أقصر زمان سميته (شفاء العليل في إيضاح التسهيل)". ثم يبرز منهجه في هذا الشرح، قائلاً: "ولم أكتب عليه من سؤالات الشيخ رحمه الله إلا قليلاً فإن أكثرها قد أجيب عنها في تعليقة كتبها من كان قبلنا فلا حاجة إلى سؤال وجواب مخافة التطويل". ثم ختمها بخاتمة يدعو بها بمنفعة هذا الشرح له ولكل من أمعن النظر فيه، فيقول: "والله تعالى أسأل أن ينفعني به ومن نظر فيه، وأن يغفر لي ولوالديّ وأن يجيرنا من النار، ولسائر المسلمين آمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً إنه على كل شيء قدير".
- 2- يُعدُّ السلسلي من أكثر الشراح متابعة لابن مالك في ترتيبه وتبويبه للأبواب وتفرعاته الفصول، فقلما نجده معترضاً أو ناقداً أو معللاً، كما فعل غيره من الشُّراح، اللهم إلا أربعة فصول قد دمجها مع الفصول التي قبلها، ومن ذلك فصل (وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال)<sup>(1)</sup> الذي ألحقه بفصل الحال واجب التكرير<sup>(2)</sup>، وكذلك فصل (المعطوف بحتى بعض متبوعه أو كبعضه)<sup>(3)</sup>، الذي ألحق باباب المعطوف عطف النسق<sup>(4)</sup>، وفصل (قد يلي عند غير المبرد لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب)<sup>(5)</sup> الذي ألحقه بسابقه<sup>(6)</sup>، وكذلك فصل (وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي)<sup>(7)</sup> إذ حذف السلسلي منه لفظة فصل، وألحق هذا الفصل بسابقه<sup>(8)</sup>.
- 3- نهج السلسلي في شرحه طريقة التجزئة في الفصل بين المتن والشرح، من خلال وضعه المتن بين أقواس كبيرة، تميزه عن الشرح، ومثال ذلك قوله: "(ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة) تاء التأنيث الساكنة تميز الفعل الماضي متصرفاً وغير متصرفاً لم يكن فعل تعجب"<sup>(9)</sup>.

(1) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص109).

(2) انظر: السلسلي، شفاء العليل (ج2/546).

(3) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص175).

(4) انظر: السلسلي، شفاء العليل (ج2/873).

(5) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص148).

(6) انظر: السلسلي، شفاء العليل (ج2/738).

(7) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص153).

(8) انظر: السلسلي، شفاء العليل (ج2/765).

(9) المرجع السابق، (ج1/101-102).

- 4- حُسن ملائمته في الربط بين الفصول والأبواب، مستخدماً ألفاظاً كثيرة نحو (كما سيأتي قريباً)<sup>(1)</sup>، و(تقدم أن)<sup>(2)</sup>، و(فيما تقدم آنفاً)<sup>(3)</sup>، و(قد تقدم)<sup>(4)</sup>، و(كما يأتي)<sup>(5)</sup>، و(كما سيذكر)<sup>(6)</sup>، و(سنبين ذلك)<sup>(7)</sup>.
- 5- استخدامه أسلوب الحوار، نحو كلمة (قلت)<sup>(8)</sup>، و(فقولك)<sup>(9)</sup>، و(تقول)<sup>(10)</sup>، و(فيقال)<sup>(11)</sup>، و(كأن قائلاً قال)<sup>(12)</sup>، و(افهم)<sup>(13)</sup>، و(فليتأمل ذلك)<sup>(14)</sup>.
- 6- إشارته إلى مواضع انتهاء آراء النحاة من خلال وضعه أقواس صغيرة عند بداية القول ونهايته، ومثال ذلك قوله: "فقال الجرمي: الإعراب انقلاب الألف التي كانت حالة الرفع في المثنى والواو في حالة الجمع"<sup>(15)</sup>.
- 7- اهتمامه بتعريف المصطلحات النحوية، نحو تعريفه النداء بقوله: "هو تنبيه المدعو ودعاؤه ليجيب ويمنع"<sup>(16)</sup>، وتعريفه أيضاً الاستغاثة بقوله: "الاستغاثة دعاء المستنصر به والمستعين بالمستعان به"<sup>(17)</sup>.
- 8- استخدامه لألفاظ المعلمين المنبهة، ككلمة (تنبيه)، ومثال ذلك قوله: "تنبيه: إعمال المضاف لا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين"<sup>(18)</sup>.

(1) انظر: السلسلي، شفاء العليل (ج1/146).

(2) انظر: المرجع السابق، ص149.

(3) انظر: المرجع السابق، ص233.

(4) انظر: المرجع السابق، ص257.

(5) انظر: المرجع السابق، (ج2/929).

(6) انظر: المرجع السابق، (ج3/992).

(7) انظر: المرجع السابق، ص1069.

(8) انظر: المرجع السابق، (ج2/929).

(9) انظر: المرجع السابق، ص111.

(10) انظر: المرجع السابق، ص241.

(11) انظر: المرجع السابق، ص370.

(12) انظر: المرجع السابق، ص415.

(13) انظر: المرجع السابق، ص446.

(14) انظر: المرجع السابق، (ج2/929).

(15) المرجع السابق، (ج2/929).

(16) المرجع السابق، (ج2/929).

(17) المرجع السابق، ص815.

(18) المرجع السابق، ص650.

9- شرحه للمفردات وذكر اللغات: وأما شرحه للمفردات يكمن في تفسيره معاني المفردات، من ذلك قوله عقب بيت الشعر:

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً      بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا<sup>(1)</sup>  
"الْخُرْدُ: الحبيباتُ من النساءِ، والْخِدَالُ الْغِلَاظُ الساقين"<sup>(2)</sup>.

وأما ذكره للغات يكون من خلال قوله اللغات في (نَعَمْ وَبِئْسَ) : "هذه أربع لغات: نَعَمْ وَبِئْسَ وَنَعَمْ وَبِئْسَ وَنَعَمْ وَبِئْسَ وَنَعَمْ وَبِئْسَ"<sup>(3)</sup>.

10- قيامه بتصويب متن التسهيل لابن مالك، من ذلك قوله بعد قول ابن مالك: (ولا تستعمل إحدى في تنييفٍ وغيره دون إضافة) "هذا ليس بجيد والصواب في إصلاح لفظ التسهيل أن يقال ولا تستعمل إحدى في تنييف دون إضافة..."<sup>(4)</sup>.

11- إشارته إلى فن الإعراب مع تصحيحه لإعراب النحاة للشواهد النحوية، من ذلك قوله في زعم بعض النحاة أن (رُبَّ) "اسم بدليل الإخبار عنها في قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ عَارٌ      عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ<sup>(5)</sup>  
فَرُبَّ مَبْتَدَأٍ وَعَارٌ خَبْرٌ. والصحيح أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة لقتل والتقدير رُبَّ قَتْلِ هُوَ عَارٌ"<sup>(6)</sup>.

12- بعده عن الإطالة في الكلام الذي لا فائدة في ذكره مع تجنبه التكرار، وهذا ما نلاحظه في قوله: "من عند قوله ناصبةً لاسم إلى آخر الأحمر قد كرره المصنف في باب الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر وكتبنا شواهد هذه الألفاظ المتقدمة كلها فلا يمكن إعادتها هنا لأنها ليس فيها

---

(1) البيت للمرار الأسدي في سيبويه، الكتاب (ج78/1) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج248/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج705/4) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج186/3).

(2) السلسلي، شفاء العليل (ج448/1).

(3) المرجع السابق، (ج585/2).

(4) المرجع السابق، ص570.

(5) البيت لثابت قننة العتكي في شعره (ق3/18 ص49) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج276/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج89/1). ولكن رواية البيت في شعره على خلاف ما ورد في هذا البيت بقوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ      عَاراً عَلَيْكَ وَبِعُضِّ قَتْلِ عَارٍ

(6) السلسلي، شفاء العليل (ج674-675).



فائدة<sup>(1)</sup>. وقوله أيضاً: "قُلْتُ وهذه المسألة معروفة للشيخ رحمه الله فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها والله أعلم"<sup>(2)</sup>.

13- تفسيره وتوضيحه كلام ابن مالك، مثال ذلك قوله في باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً: "ظاهر قوله فصاعداً جواز تنازع أكثر من ثلاثة وكذا ظاهر كلام ابن عصفور والمسموع إنما هو ثلاثة"<sup>(3)</sup>.

14- شرحه معنى الأبيات الشعرية مبيناً مغزى فهمه هذه الأبيات، وذلك نحو قوله في بيت الشعر القائل:

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعاً      عَاكِثٌ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا<sup>(4)</sup>  
"أي نحن الأولى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم وفهم هذا من قوله فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا"<sup>(5)</sup>.

15- إكثاره من الإشارة إلى الضمير (أي) وتبيينه، وذلك زيادة للتوضيح والتبسيط للقارئ، وذلك نحو قوله: "ثم أولئك وقد يُقصران أي ألاء فيقال ألى وتُقصر أولئك فيقال أولاك وألا للرتبة القريبة وأوليك للرتبة الوسطى"<sup>(6)</sup>.

16- إكثاره من الأمثلة في كل مسألة من مسائل الشرح، ومثال ذلك قوله: "تحقيقاً أو تقديراً) مثال التحقيق رجل فهو دالٌّ على مسماه تحقيقاً ومثال التقدير أحد جزأي العلم المضاف كامرئ القيس"<sup>(7)</sup>.

17- إشارته إلى مسائل الخلاف ومذاهب النحاة فيها، وذلك نحو قوله: "وأما المنون ففيه خلافٌ. ذهب البصريون إلى جواز إعماله. والكوفيون إلى المنع"<sup>(8)</sup>.

---

(1) السلسلي، شفاء العليل (ج2/917).

(2) المرجع السابق، ص793.

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/445).

(4) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ق12/46 ص119) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/183) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/42) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب (ج2/39) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/458) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج2/289) والزيدي، تاج العروس (ج40/381).

(5) السلسلي، شفاء العليل (ج1/251).

(6) المرجع السابق، ص256.

(7) المرجع السابق، ص96.

(8) المرجع السابق، (ج2/650).

18- اعتماده على صيغة السؤال والجواب، متمثلاً في استعماله مجموعة من الألفاظ نحو (فإن قلت. قلت)<sup>(1)</sup>، و(فإن قيل. قيل)<sup>(2)</sup>، أو عبارة عن أسئلة وأجوبة بينه وبين شيخه السبكي، من مثل (سألت. فأجاب)<sup>(3)</sup>، و(فقلت له. فقال)<sup>(4)</sup>، و(قال. فقلت له)<sup>(5)</sup>، و(فسألت. فكتب لي)<sup>(6)</sup>.

---

(1) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج1/286).

(2) انظر: المرجع السابق، ص117.

(3) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج1/293).

(4) انظر: المرجع السابق، ص293.

(5) انظر: المرجع السابق، ص293.

(6) انظر: المرجع السابق، (ج2/698).

## سادساً: منهج ناظر الجيش:

يتميز منهج ناظر الجيش في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

1- بدأ ناظر الجيش شرحه بمقدمة خصها بالحمد ثم أعقبها بالصلاة والسلام على رسوله- صلى الله عليه وسلم- مُثنياً القول على التسهيل وشرحه لابن مالك، وكذلك على شرح شيخه أبي حيان<sup>(1)</sup>، مُظهراً سبب تأليف شرحه في أنه أراد أن يضع شرحاً على التسهيل يجمع بين شرح ابن مالك وشرح أبي حيان، من بعد ما رآه من تحامل أبي حيان على ابن مالك في الرد والمؤاخذات، وإطالته في شرحه عن المقصود، ومن غموض فهم شرح ابن مالك من بعد ما اتصف بالقصور في عدم تنميه، ووضوح مقاصده<sup>(2)</sup>، فيقول: "وأن أضع على هذا التصنيف ما هو جامع لمقاصد الشرحين وأتوخى الجواب عما يمكن من مؤاخذات الشيخ ومناقشته بالبحوث الصحيحة والنقود الصريحة، مع ذكر زيادات انفرد بها هذا الكتاب وتنقيحات يرغب فيها المتقظون من الطلاب؛ فشرعت في ذلك مستمداً من الله تعالى أن يوفقني لسبيل الرشاد، وأن يهديني للتبصر والساد، وأن يعينني بتوفيقه على بلوغ الغرض وإكمال المراد. وسميته: تمهيد القواعد، راجياً أن المقتصر عليه يستغني به عن مراجعة سواه ويدرك منتهى أمله من هذا العلم وغاية متمناه"<sup>(3)</sup>. ثم أرففها بخاتمة تحدث فيها عن مدى انشغاله في تأليف هذا الشرح على رغم ما واجهه من صعوبات في إتمام شرحه، فيقول: "فعند ذلك بادرت إلى الشروع في إتمام هذا الكتاب رغبة في انتفاع الطلاب، وجزيل الأجر والثواب، وأسهرت الجفن في إكماله، وأيقظت العزم من سنة الكرى، وإن كان لم يقف في سائر أحواله، وتوجهت إلى ذلك مستعينا بالله تعالى؛ فإنه ذو الفضل الجزيل وهو حسبنا ونعم الوكيل"<sup>(4)</sup>.

2- ترسم ناظر الجيش خُطى ابن مالك في الأبواب والفصول التي جاءت في التسهيل، فهو يعرضها كما هي من غير تقديم ولا تأخير، وإن كان يسردُ مجموعة من الأبحاث والتنبيهات التي قد تصل إلى عشرة أبحاث، أو أمور تتعلق بالباب. كما ويستغني ناظر الجيش عن شرح أحد الفصول؛ لأنَّ المُصنّف استوفى ذلك، كقوله في فصل ما يُلحق بالتحذير والإغراء:

(1) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/107).

(2) انظر: المرجع السابق، ص109-110.

(3) المرجع السابق، ص110.

(4) المرجع السابق، ص112.

"وكلامه في هذا الفصل جليّ مستغنٍ عن الشرح"<sup>(1)</sup> أو يتم الأقسام التي ترك المصنف الحديث عنها.

3- اتبع ناظر الجيش طريقة ذكر المتن مسبقاً بالحرف (ص)، ثم القيام بالشرح مسبقاً بالحرف (ش)، ثم أنه بعد أن يذكر المتن يبدأ مباشرة بقول ابن مالك في شرحه للمتن شرحاً حرفياً، وقد يصل إلى صفحات متعددة، ثم يورد بعد ذلك مجموعة من الأبحاث والتنبيهات، أو أمور تتعلق بالمسألة. وقد صرح بعمله هذا، بقوله: "ثم أنا أورد كلام المصنف أولاً، فإذا انتهى أتبعته بما يتعين الإشارة إليه، والتنبيه عليه"<sup>(2)</sup>.

4- يذكر ناظر الجيش كلام المصنف في كتبه الأخرى، ولاسيما كتابه شرح الكافية الشافية، ثم يعرج على ذكر ما قاله ابنه بدر الدين الذي أكمل شرح والده، ثم يذكر الأمور التي تتعلق بالنص المشروح، وهذا ما نلمسه في قوله: "وبعد فأنا أورد كلامه في شرح الكافية، ثم كلام ولده، ثم أشير إلى ما لا بدّ منه مما يتعلق بالكلمة المذكورة أعني (إنن)"<sup>(3)</sup>. وأيضاً قوله في مسألة إضمار (أن) وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بالأجوبة الثمانية: "ولنبداً بذكر كلامه في شرح الكافية ثم بذكر كلام الإمام بدر الدين ثم نعود إلى لفظ الكتاب وذكر ما تيسر إن شاء الله تعالى"<sup>(4)</sup>.

5- اعتماده على صيغة السؤال والجواب بكثرة من أجل تقريب المسائل للقارئ في أثناء الأسئلة القائمة على الافتراض العقلي، ثم الإجابة عنها، ومن الألفاظ التي عبر بها عن هذا الأسلوب (قيل. والجواب عن ذلك)<sup>(5)</sup>، و(فقيل. والجواب)<sup>(6)</sup>، و(فإن قيل. قيل)<sup>(7)</sup>، و(فإن قيل. فالجواب)<sup>(8)</sup>، و(قد يقال. والجواب)<sup>(9)</sup>، و(فيقال. وقد يجاب عن ذلك)<sup>(10)</sup>. ومثال ذلك قوله:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3689).

(2) المرجع السابق، (ج4/1772).

(3) المرجع السابق، (ج8/4154).

(4) المرجع السابق، ص4191-4192.

(5) انظر: المرجع السابق، (ج1/151-152).

(6) انظر: المرجع السابق، ص152-153.

(7) انظر: المرجع السابق، ص184.

(8) انظر: المرجع السابق، (ج4/1777).

(9) انظر: المرجع السابق، (ج5/2363).

(10) انظر: المرجع السابق، (ج9/4318).

- "فإن قيل: إذا كان المراد ما ذكرت، فلأي شيء قدم لفظ مستقل؟ أجيب عنه: بأنه لو لم يقدمه لوليه تحقيقاً أو تقديرًا، فيوهم ذلك أنهما راجعان إليه وهما قسمان للدال لا للمستقل"<sup>(1)</sup>.
- 6- اهتمامه كثيراً بالتنبيه على انتهاء كلام منقول، أو شرح ما، بكتابة كلمة (انتهى)<sup>(2)</sup> في نهايته، نحو قوله: "قال سيبويه: ومن العرب من يقول هُنُوكَ وَهَنَاكَ وَهَنِيكَ، ويقولون: هُنَّوَانِ فَيُجْرُونَهُ مجرى الأب"<sup>(3)</sup>.
- 7- استعانته بأسلوب الحوار، نحو: كلمة (واعلم)<sup>(4)</sup>، و(لك أن تقول):<sup>(5)</sup>، و(وقد علمت)<sup>(6)</sup>، و(الذي ينبغي)<sup>(7)</sup>، و(لقائل أن يقول):<sup>(8)</sup>، و(نعود إلى)<sup>(9)</sup>، و(الذي علمناه)<sup>(10)</sup>.
- 8- إصداره أحكاماً على صحة الآراء النحوية تدل على براعته في الصناعة النحوية فهو ليس مجرد ناقل للآراء، وأمثلة هذه الأحكام عبارة (وهو نقد جيد)<sup>(11)</sup>، و(هو جيد)<sup>(12)</sup>، و(هو اعتذار جيد صحيح)<sup>(13)</sup>، و(هذا باطل)<sup>(14)</sup>، و(ليس هذا القول بصحيح)<sup>(15)</sup>، و(ليس بجيد)<sup>(16)</sup>، و(هو مردود)<sup>(17)</sup>، و(ليس هذا استدراكاً)<sup>(18)</sup>.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج/134).

(2) انظر: المرجع السابق، ص134-136-143-146-147-148-149.

(3) المرجع السابق، ص184.

(4) انظر: المرجع السابق، ص265.

(5) انظر: المرجع السابق، ص240.

(6) انظر: المرجع السابق، ص143.

(7) انظر: المرجع السابق، ص155.

(8) انظر: المرجع السابق، ص166.

(9) انظر: المرجع السابق، ص173.

(10) انظر: المرجع السابق، ص229.

(11) انظر: المرجع السابق، ص168.

(12) انظر: المرجع السابق، ص228.

(13) انظر: المرجع السابق، ص225.

(14) انظر: المرجع السابق، ص247.

(15) انظر: المرجع السابق، ص297.

(16) انظر: المرجع السابق، ص306.

(17) انظر: المرجع السابق، ص346.

(18) انظر: المرجع السابق، ص176.

- 9- عنايته الشديدة في استخدام ألفاظ جزلة توحى بحرصه على ربط موضوعات الشرح ببعضها البعض بطريقة منظمة دون تقديم أو تأخير، وذلك نحو: (قد تقدم)<sup>(1)</sup>، و(تقدم أن)<sup>(2)</sup>، و(كما تقدم)<sup>(3)</sup>، و(كما سيأتي)<sup>(4)</sup>، و(فيما تقدم)<sup>(5)</sup>، و(كما ستعرف)<sup>(6)</sup>.
- 10- عنايته بذكر المناسبة بين الأبواب والفصول والفروع وذلك نحو قوله في باب المضمرة: "وإنما أخر المنادى والمضاف فذكرهما في أثناء الكتاب؛ لأنَّ الأول منصوب، والثاني يجر ما بعده؛ فناسب ألا يذكر إلا بعد الدخول في أبواب المعربات وذكر المرفوعات والمنصوبات"<sup>(7)</sup>.
- 11- شروعه بعمل مقدمة قبل البدء في الشرح لكل باب من الأبواب النحوية، وذلك مثل قوله في باب إعراب الصحيح الآخر: "لما فرغ من شرح الكلمة وذكر أقسامها، وشرح الكلام وما يتعلق بذلك، وكان المقصود من علم النحو تصحيح الكلام، وكان ذلك لا يتم إلا بالإعراب شرع في ذكره، ويلزم من ذلك التعرض لذكر المعرب والمبني من الكلمات الثلاث..."<sup>(8)</sup>.
- وقوله أيضاً في باب العدد: "لما كان العدد مفتقراً إلى التمييز وصل بابه بابيه، وقدم فيه الكلام على العدد المميز بمنصوب ولا بدَّ في الترجمة من مضاف محذوف والتقدير: باب اسم العدد، واسم العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء، وأصوله اثنتا عشرة كلمة..."<sup>(9)</sup>.
- 12- تفسيره وتوضيحه لكلام ابن مالك من خلال استخدامه ألفاظاً تساعد في تبسيط وتقريب الأحكام النحوية لدى القارئ، نحو (ومفهوم كلامه)<sup>(10)</sup>، و(المراد)<sup>(11)</sup>، و(مقصود المصنف من هذا الكلام)<sup>(12)</sup>، ومثال ذلك قوله: "وأفاد بقوله: من حركةٍ أو حرفٍ أو سُكونٍ أو حذفٍ أمرين: أحدهما: إيضاح الإجمال الذي في لفظ ما. الثاني: الإعلام بأن الإعراب منحصر فيما ذكره"<sup>(13)</sup>.

(1) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/132).

(2) انظر: المرجع السابق، ص133.

(3) انظر: المرجع السابق، ص144.

(4) انظر: المرجع السابق، ص142.

(5) انظر: المرجع السابق، ص207.

(6) انظر: المرجع السابق، ص280.

(7) المرجع السابق، ص447.

(8) المرجع السابق، ص223.

(9) المرجع السابق، (ج5/2399).

(10) انظر: المرجع السابق، (ج1/352).

(11) انظر: المرجع السابق، ص396.

(12) انظر: المرجع السابق، (ج6/2806).

(13) المرجع السابق، (ج1/225).

- 13- اهتمامه بذكر اللغات المتعلقة باللفظ الواحد، من ذلك قوله: "واعلم في مرء ثلاث لغات: إحداهما: فتح الميم مطلقاً وهي لغة القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾<sup>(1)</sup> الثانية : ولم يذكرها المصنف إنما ذكرها الشيخ : (كسر الميم مطلقاً).الثالثة : إتباع الميم الهمزة في حركات الإعراب"<sup>(2)</sup>.
- 14- عنايته بتعريف المصطلحات والحدود ، وذلك نحو قوله: "واعلم أن اللفظ هو الصوت الذي يعتمد على مقاطع الحروف، واحترز بذلك من الصوت الساذج"<sup>(3)</sup>.
- 15- إشارته لكافة نسخ كتاب التسهيل لابن مالك متخيراً النسخة الأصح في إتمام الآراء النحوية وإكمال النقص فيها، ومثال ذلك قوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به: "والضمير في (به) يرجع إلى شرح لا إلى الكلام، كما توهمه بعضهم، وقد وقفت على هذه الترجمة في نسخة من نسخ هذا الكتاب، ذكر المصنف بخطه عليها أنها النسخة الأولى فقال فيها: "باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام"<sup>(4)</sup>.
- 16- استخدامه لألفاظ المعلمين المنبهة للطلبة، نحو: (ثم ها هنا أبحاث)<sup>(5)</sup>، و(ثم ها هنا تنبيه)<sup>(6)</sup>، و(ثم ها هنا بحثان)<sup>(7)</sup>، و(ثم ها هنا تنبيهات)<sup>(8)</sup>، و(ثم ها هنا أمور ينبه عليها)<sup>(9)</sup>.
- 17- استخدام ناظر الجيش مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد مع ذكره مبررات كل مصطلح على وجه يبرر سبب تسميته عند كل فريق، ومن ذلك قوله في ضمير الفصل: "الضمير المسمى فصلاً عند البصريين، وعماداً عند الكوفيين كهو من قولك: حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ الكريم. فسمي فصلاً للفصل بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً. وسمي عماداً لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان"<sup>(10)</sup>.

(1) [الأنفال: 24].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/271).

(3) المرجع السابق، ص128.

(4) المرجع السابق، ص127.

(5) انظر: المرجع السابق، ص131.

(6) انظر: المرجع السابق، ص154.

(7) انظر: المرجع السابق، ص156.

(8) انظر: المرجع السابق، ص487.

(9) انظر: المرجع السابق، (ج2/643).

(10) المرجع السابق، (ج1/565).

18- إشارته إلى التلخيص بعد ذكر المسألة واستيفاء آرائها وما يتعلق بها من أحكام، مستخدماً ألفاظاً دالة على ذلك نحو (انتهى مُلخصاً)<sup>(1)</sup>، و(فتلخص)<sup>(2)</sup>، و(تبين من هذا)<sup>(3)</sup>، و(فحاصله)<sup>(4)</sup>، ومثال ذلك قوله: "ومُلخص ما ذكره المصنف أن المحمول على المثني في الإعراب بالنسبة إلى المدلول: ثلاثة أقسام: ما مدلوله واحد وما مدلوله اثنان وما مدلوله أكثر من اثنين..."<sup>(5)</sup>.

19- تعرضه كثيراً لمسائل الخلاف التي تدور بين النحاة البصريين والكوفيين، وذلك نحو قوله في ضمير من الضمائر المنفصلة وهو الضمير (أنا) "أما أنا فذهب البصريون إلى أن أصله الهمزة والنون، وأن الألف فيه زائدة يوتى بها للوقف، كما يوتى بها السكت؛ بدليل حذفها في الوصل، وبأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم الطائي: هَذَا فَرْدِي أَنَّهُ. وذهب الكوفيون إلى أن الألف أصل أيضاً؛ بدليل إثباتها في قول حميد بن ثور<sup>(6)</sup> :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاغْرُفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا"<sup>(7)</sup>

20- إبرازه الشواهد النحوية التي تتمحور عليها الأبيات الشعرية، من ذلك قوله في بيت الشعر:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بَأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي<sup>(8)</sup>

الشاهد فيه: إضافة زيد إلى ضمير المتكلم، وكذا إضافة زيد الثاني إلى ضمير الخطاب<sup>(9)</sup>.

(1) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/146).

(2) انظر: المرجع السابق، ص485.

(3) انظر: المرجع السابق، ص161.

(4) انظر: المرجع السابق، ص340.

(5) المرجع السابق، ص325.

(6) البيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه (ص133) والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/312) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/194-195) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/499) والزيبيدي، تاج العروس (ج34/208) وبلا نسبة في ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/124) والفارابي، معجم ديوان العرب (ج4/132) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/205) وابن جني، المنصف (ج1/10-11) والأصبهاني، المجموع المغني (ج1/37) وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/304) وابن الأثير، البديع (ج2/7) وزين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص24) وابن منظور، لسان العرب (ج13/37) والقسطنطيني، خير الكلام (ص21)..

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/498-499).

(8) البيت لرجل من طيء في العيني، المقاصد النحوية (ج3/1297) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/165) والبيت بلا نسبة في ابن الأثير، البديع (ج2/37) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/147) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج3/119) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/620) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج2/224).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/620).



## المبحث الثالث : ويشتمل على مطلبين:

### المطلب الأول : موازنة بين الشروح.

#### • أسماء الشروح:

- من الجميل أن أغلب شروح التسهيل قد حفظت لابن مالك فضله وذكره، فعند الحديث عن أسماء كتب أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل، فإنها تتوزع إلى قسمين، هما:  
أولاً: أربعة منها تتاغت أسماءها مع مسمى كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك، وهي:
  - التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان.
  - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل .
  - شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي.
  - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش.ثانياً: كتابان منها سُميا بالشرح فقط، وهما:
  - شرح التسهيل للمرادي.
  - شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري.

#### • خُطب الشروح:

اتجه أبو حيان وجميع تلاميذه شارحو التسهيل في وضع خُطبة في مقدمة شروحهم، عازمين الخُطى في بيان مناهجهم وأهدافهم من الشرح، إضافةً إلى تسميتهم الشرح مع تنوع بين الشروح في ذكر الخُطبة من حيث الإطالة والاختصار، وذلك بحسب ما تقتضيه طبيعة منهج كل شارح منهم للخُطبة.

#### • عرض متن الشروح:

انتهج أبو حيان وتلاميذه شارحو التسهيل طريقة واحدة في شرحهم متن التسهيل، إلا أن هناك اختلاف يسير بينهم في طريقة تناول بعض الجزئيات، وهي طريقة تتبع الكتاب بنصه أي - طريقة التجزئة - وهي الطريقة التي يأخذ فيها شارح المتن فقرة أو فقرات تطول عند بعضهم، وتقتصر عند بعضهم الآخر، وقد يكون الشارح متابعاً للمصنف في مقدار الفقرة التي يتناولها، وقد يكون غير ذلك. ولكن نوع الفصل بين قول المصنف والشارح بفاصل محدد تختلف من شرح لآخر، ويظهر ذلك في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يستخدم الرموز الحرفية للفصل بين كلام المصنف والشارح ك(ص) للدلالة على كلام المصنف، والرمز (ش) للدلالة على كلام الشارح.

ومن الشراح الذين اتبعوا هذه الطريقة: أبو حيان وتلميذه المرادي وناظر الجيش.  
الاتجاه الثاني: يستخدم نظام الأقواس ( ) للفصل بين كلام المصنف والشراح من خلال وضع الأقواس حول قول مصنف المتن.  
ومن الشراح الذين اتبعوا هذه الطريقة: ابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي.

### • أسلوب الشروح:

تنوعت أساليب شروح التسهيل بتنوع سعة العلم، وغزارة المعلومات التي تتباين من شارح لآخر، ومن أهم مميزات هذه الشروح ما يلي:  
أولاً: مقدمة المتن ( الخُطبة ):

انقسم شارحو التسهيل في اهتمامهم بخُطبة التسهيل، على النحو الآتي:

1- اثنان قاما بشرح خُطبة التسهيل لابن مالك، والتعليق عليها، وهما: ابن هشام، وناظر الجيش.

2- ثلاثة تجاوزوا خُطبة التسهيل، ولم يشرحوها، وهم: أبو حيان وتلميذه المرادي، والسلسيلي.

3- واحد قام بذكر خُطبة التسهيل دون أن يشرحها، وهو: ابن عقيل.

### ثانياً: آلية شرح متن التسهيل:

لم تسرُ آلية شروح أبي حيان وتلاميذه على نسق واحد، بل تنوعت إلى ثلاثة أقسام:  
الأولى: طريقة تسير وفق نسق منظم في شرح كل باب أو فصل من متن التسهيل، فتبدأ بتمهيد، ثم تفصيل يتعلق بتوضيح القضايا الخاصة بالشرح، وتفسير المفردات، ثم تقدم إجمالاً في نهاية الشرح، ومن أصحاب هذه الطريقة: أبو حيان، وناظر الجيش.  
الثانية: طريقة تعددت فيها الطرق والآليات في الشرح فتارةً يذكر فيها تمهيد للباب أو الفصل وتارةً تتجه إلى الإجمال، وتارةً أخرى تتجه إلى التفصيل، وقد تمثل هذه الطريقة: المرادي.  
الثالثة: مباشرة الشرح دون نسق معين، وقد ارتاد هذه الطريقة: ابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي.

### ثالثاً: متن الشروح:

تباينت شروح التسهيل عند أبي حيان وتلاميذه من حيث الحجم والسهولة والصعوبة فتارةً يميل بعض منها إلى التسهيل والإيجاز وتارةً أخرى تميل إلى الإطالة والاستفاضة، ومنها ما يجمع بين الاثنين، فتتوزع الشروح وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:  
الأول: موجز مباشر: وهو الذي انماز بالإيجاز الشديد الذي قد يصل إلى أن يكون إيجازاً مخللاً كشرح ابن هشام، والسلسيلي.

الثاني: متوسط: وهو الذي يجمع بين الإطالة والاختصار والسهولة والصعوبة، ويمثله المرادي، وابن عقيل.

الثالث: مطول: وهو الذي يميل إلى الصعوبة لكثرة مسأله، واتساع قضاياها، وافتراضاته، وتنوع علومه كالتذييل والتكميل لأبي حيان الذي أحس بهذه الإطالة فاختره في كتاب آخر سماه ارتشاف الضرب من لسان العرب. وكذلك شرح ناظر الجيش الذي بُد بمنزلة ثلاثة شروح؛ لأنه جمع فيه كلام ابن مالك، وكلام أبي حيان، وكلام الشارح نفسه.

**رابعاً: الشواهد والأمثلة:**

من المعلوم أن شروح أبي حيان وتلاميذه مليئة بالشواهد والأمثلة على مختلف أشكالها وألوانها متراوحة في قلتها وكثرتها على حسب حجم الشرح، وسعة علم الشارح وثقافته. وعلى العموم لقد اتسمت كتب أبي حيان وتلاميذه بأنها مدرسة الشواهد، وصناعة الأمثلة، والاستدلال بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال العرب، وأمثالهم وأشعارهم.

وما يلفت الانتباه أن السمة العامة على هذه الشروح أن الشواهد والأمثلة لم تختلف فيها إلى حد كبير؛ فهي في الغالب الأعم متشابهة، ومكررة.

#### **خامساً: مصادر الشروح:**

لا شك في أن نظرة يسيرة إلى الشروح بكل دقة وتمعن وتأمل ستظهر الفارق في المصادر، ونوعيتها، ويتصدرها أبو حيان، ثم ناظر الجيش، ثم المرادي وابن عقيل والسلسلي وابن هشام.

#### **سادساً: التنظيم والترتيب لأبواب وفصول الشروح:**

لقد سار أبو حيان وتلاميذه شارحو التسهيل على المنهج التنظيمي والترتبي الذي وضعه ابن مالك، وهذا أمرٌ منطقي؛ لأنهم شراح لكتابه، فتوزعوا إلى قسمين:

الأول: سار على نفس نهج ابن مالك صاحب متن التسهيل في ترتيب الموضوعات، وما يتعلق بها من أبواب وفصول إلا أنهم أدرجوا عليه عدد من الاستدراكات، والردود والاعتراضات؛ بسبب إدراجه بعض الأبواب في غير محلها، أو مخالفته النحاة في عنوان الباب، أو عدم إفراجه باباً لبعض الموضوعات، وقد تمثل هذا القسم: أبو حيان.

الثاني: التزم بالأبواب والفصول التي وضعها المصنف دون تقديم أو تأخير فيها، أو تعليق على مسميات الأبواب وترتيبها، ولكن مع إضافة العديد من المسائل، والأبحاث، والتنبيهات، والفوائد، والتعليقات، التي تندرج ضمناً تحت هذه الأبواب، والفصول، وقد انتهج هذا القسم تلاميذ أبي

حيان، وهم: المرادي، وابن عقيل، والسلسيلي الذي دمج أربعة فصول في شرحه في فصول أخرى قبلها، وناظر الجيش.

## المطلب الثاني : أهمية الشروح:

### أولاً: أهمية كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:

يُعدُّ كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل من أوفى الشروح وأوسعها قد جمع فيه أبو حيان كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين على اختلاف مشاربهم ومنازعهم، ووسمه بأنه كتابٌ "قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وقرع بما حازه تأليف الأصحاب"<sup>(1)</sup>. فشرح أبو حيان التسهيل شرحاً مفصلاً، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده، وكان قد التزم أن لا يقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه، أو التسهيل، أو مصنفاته، فقد قال القدماء عن هذا الشرح وكتاب (ارتشاف الضرب) إنه لم يؤلف في العربية أعظم منهما، ولا أحصى للخلاف والأحوال<sup>(2)</sup>.

وقد وصف ناظر الجيش<sup>(3)</sup> شرح شيخه أبي حيان بقوله: "أمتع الله تعالى بفوائده الجمّة، وأهدى إلى روحه روح الرضا والرحمة، ففتح مغالقه المعضلة، وفك تراكيبه المشكّلة، وعمل على تفصيل مبانيه المجملّة، فتم بذلك التكميل الأرب، وأقبل المشتغلون ينسلون إليه من كل حدب، ثم اقتضت هممه العلية ومقاصده المرضية أن يضيف إلى ما شرّح شرّح بقية الكتاب؛ ليكون مصنفاً مستقلاًّ وغماماً على المتعطّشين مستهلاًّ؛ فوضع كتاباً كبيراً سابغ الذبول جمّ النقول، غزير الفوائد كثير الأمثلة والشواهد أطال فيه الكلام ونشر الأقسام".

وقد وسم عبد القادر المكي<sup>(4)</sup> شرح أبي حيان بأنه قد: "فتح مقله، وأوضح مشكله، وأحيا منه ما كان مُواتاً، وجدد ما عاد رُفَاتاً، وجسّر الناس على قراءته، وحصّهم عليه، ورجبهم فيه، وأرشدهم إليه، وشرحه الشرح الذي سارت به الركبان، وعمّ النفع به سائر الأقطار والبلدان".

(1) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1/3-4).

(2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/282).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/109).

(4) عبد القادر المكي، هداية السبيل (ج1/2).

وقال المرابط الدلائي<sup>(1)</sup> عن أبي حيان في شرحه: "بأنه عميد من خاض غمار هاتيك اللجج، وغاص في قعر تيار ذلك الثبج، لاستخراج فرائده المكنونة، واحتياز فوائده المصونة، فإنه المسهل لما وعر من مسالكه، وعسر على سالكه".

ويعد شرح أبو حيان الركيزة الأساس لأي شرح على التسهيل، إذ كان الشراح يستتيرون به، فيزيدون، أو يقللون، أو يعترضون، أو يوافقون، فلم يخل شرح من ذكر أبي حيان وشرحه، وكان حضوره القوي واضحاً في شروح النحاة كعالم، ونحوي من أكابر العلماء والنحاة.

فالشيخ أبو حيان لم يترك شاردة، ولا واردة إلا وذكرها في شرحه، وليس هذا فحسب بل حلل التسهيل تحليلاً شاملاً، ناقش فيها آراء ابن مالك، واستدرك عليه في كثير من المسائل، واعتذر في بعض المسائل التي تبين من ظاهرها أنها تخالف ما ذهب إليه في كتبه مثل الألفية وشرح التسهيل، وشرح الكافية.

كما احتوى شرحه على الكثير من المسائل الخلافية بين البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، والمغاربة، ناهيك عن ذكره آراء العلماء التي لا عد لها ولا حصر، ولا سيما أنه يعد موسوعة شاملة حفظت أغلب آراء نحاة الأندلس ومؤلفاتهم النحوية واللغوية التي طوى عليها الزمن فأفقدتها أثرها عبر التاريخ، فساهم في ذكره لهذه الآراء في الحفاظ على الثروة النحوية والصرفية واللغوية التي يمتلكها نحاة الأندلس منذ قرون والتي من شأنها رفع النحو العربي إلى أعلى مستوياته في ازدهار اللغة العربية وتطورها. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل قوة شخصيته، ومكانته العلمية، وقدرته على حفظ وفهم آراء النحاة، واستنباط عللها وأحكامها، وما ذهبوا إليه، فلم يكتف بنقل ما ورد عنهم فقط، بل كان يناقش آراءهم وعللهم، ويبين موقفه منها، مستنداً إلى الدليل الواضح، والنظر الثاقب.

### ثانياً: أهمية كتاب شرح التسهيل للمراذي:

يعد شرح المرادي شرحاً مفيداً جعل فيه تسهيل ابن مالك يسيراً للقارئ والباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطعاً دانياً طيب الرائحة حلو المذاق، ومفتاحاً لكل طارق لأبواب النحو. فكان مصدراً وثيقاً للنحاة والصرفيين ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعته وحسن لباقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والافتداء بهم.

(1) المرابط الدلائي، نتائج التحصيل (ج1/90).

هذا وقد ظهرت شخصية المرادي في شرحه، وبانت قوته وعلمه، وتجلت فيه مواهبه وأفكاره، وآراؤه، فقد أكثر فيه من ذكر المسائل الخلافية، والآراء النحوية، وبيان نسبتها لأصحابها، وهذا الشرح يميل إلى الاختصار والإيجاز، ويتعد عن المناقشات النحوية والصرفية التي دارت في بعض شروح التسهيل، لخص فيه المرادي شرح التسهيل لابن مالك عن كتاب التذليل والتكميل بإيجاز، مع ذكره آرائه في مؤلفاته كالألفية وشرح التسهيل وغيرها مما يدل على مدى اطلاعه على مصنفات ابن مالك ومدى تأثره بها. وتأثر أيضاً بشرح أبي حيان، فأخذ عنه مادته ومصادره.

ولأهمية شرحه نجد الكثير من علماء النحو قد نقلوا الكثير من شرح المرادي في مؤلفاتهم كالدماميني، والشمسي، والأشموني، وخالد الأزهري، والسيوطي، وغيرهم.

### ثالثاً: أهمية كتاب شرح خطبة التسهيل لابن هشام:

هو شرح في غاية الإيجاز والاختصار عكف فيه مؤلفه على شرح خطبة التسهيل لابن مالك في أوراق عدتها أربع وخمسين ورقة سعى ابن هشام فيها إلى تتبع ألفاظ ابن مالك، وإن كان لم يستوعبها كلها بالشرح والتفصيل، ويغلب على هذا الشرح استدراقات على ابن مالك صاحب المتن في شرحه، وكذلك على شيخه أبي حيان في كتابه التذليل والتكميل في كونهما لم يشرحا خطبة كتاب التسهيل. الأمر الذي دعاه في الإفاضة بذكر تلك الاستدراقات، وعلى الرغم من صغر حجمه إلا أنه يشتمل على نكت وفوائد نحوية وصرفية، ولغوية، وبلاغية، وإملائية تتعلق برسم الحروف وكتابتها.

ومن الجديد الذي يلفت نظر القارئ رفع سمو ابن هشام في مشاركاته في العلوم البلاغية في هذا الشرح على نحو لا يظهر في سائر كتبه، كما ويشيع في هذا الشرح الموجز تأملات بارعات في المعاني، ودروس عملية في العناية بالمعنى مع اللفظ.

### رابعاً: أهمية كتاب المساعد في شرح تسهيل الفوائد لابن عقيل:

يعد كتاب المساعد لابن عقيل شرح موجز وتعليق مختصر يجمع بين الإطالة والاختصار إلا أنه يُوفي بحاجته، ويحقق مقصوده ومراده بأسلوب مبسط في غاية الوضوح والبيان لكونه يمتاز بفوائد ووقفات نحوية، وصرفية، ولغوية، وإحاطته بتقارير وافية ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحاة وآرائهم.

وقد أظهر ابن عقيل في شرحه اهتماماً واضحاً بالشواهد النحوية بمختلف أنواعها من القرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العرب المأثورة، ولغاتهم المتعددة. سبيله في ذلك سبيل ابن مالك في تسهيله وشرحه.

#### خامساً: أهمية كتاب شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي:

يعد كتاب شفاء العليل للسلسلي من الشروح المهمة لتسهيل ابن مالك، التي تجلت فيه براعة مؤلفه في عرض المادة العلمية بأسلوب يسير بعيد عن التعقيد، إلا أنه يميل إلى الاختصار والإيجاز، ويبتعد عن المناقشات النحوية فهو يبرز آراء نحوية وصرفية، ولغوية، ومسائل خلافية مكلفة بالشواهد بمختلف أنواعها تعزيزاً للقاعدة النحوية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة ثقافة السلسلي واطلاعه على المصادر النحوية لدى المتقدمين والمتأخرين إلى عصره على حد سواء.

#### سادساً: أهمية كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش:

يعد هذا الكتاب موسوعة نحوية شاملة تضمنت شروح التسهيل، فهو شرح مع ذكر خلاصة لأهم الشروح، كشرح ابن مالك، وشرح أبي حيان، وشرح الشارح نفسه، بالإضافة لكونه جامعاً للمباحث النحوية التي جمعت من مصادر متعددة ومتنوعة من مؤلفات النحاة وأقوالهم سواء أكانت مشهورة أو مغمورة، والتي تشتمل على الآراء والأحكام النحوية والصرفية، والمسائل الخلافية، والفوائد والتنبيهات المهمة والمفيدة في معرفة دقائق النحو.

كما ويحتوي على الأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان على ابن مالك التي تظهر مدى انتصاره لابن مالك وفق رؤيته الصحيحة في بلورة الأحكام النحوية من خلال تنفيذها وتحليلها مُحْتَجاً بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة والشواهد القوية المناسبة لذلك، فهو لم يكتف بسرد آراء السابقين ومذاهبهم وإنما تعرض لها بالشرح والتعليق؛ وحججه قوية سواء أَرَدَ المذهب أم أخذ به.

ويتميز هذا الكتاب بقيمة علمية عظيمة تتمثل في أنه مرجع مهم لكل باحث أراد الوقوف على آراء النحاة المتقدمين أو المتأخرين إلى عصره على حد سواء، فقد حرص صاحبه على جمع آراء النحاة ما أمكنه: من بصريين وكوفيين وأندلسيين ومغربيين، ومصريين وغيرهم.

الفصل الثاني  
استدراكات أبي حيان وتلاميذه  
على التسهيل وشرحه  
ويشتمل على استدراكات أبي حيان  
وتلاميذه حسب ترتيب كتاب التسهيل



# المبحث الأول

## مسائل في مقدمات النحو

## الباب الأول: شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

### 1- حد النحو اصطلاحاً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وكان ينبغي أن يبدأ أولاً بشرح النحو وبيانها، وحينئذٍ يشرع في شرح ما ذكر؛ لأن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل. وقد كثر ما صنف الناس من الكتب في هذا العلم، وما تعرّض أحدٌ منهم لحده إلا القليل، قال صاحب المستوفي<sup>(3)</sup> : (النحو صناعة علمية ينظرُ بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى). وقال صاحب البسيط<sup>(4)</sup> : (النحو هو علمٌ بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلولاتها). وقال ابن هشام: (النحو علمٌ بأقيسة تغيّر نواتِ الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب). وقال صاحب المباحث<sup>(5)</sup> : (النحو علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً فقط). وقال صاحب المقرب<sup>(6)</sup> :

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/14).

(3) الفرخان، المستوفى في النحو (ج1/11).

هو كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضي صاحب كتاب المستوفى في النحو. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج2/206).

(4) هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن العليج، وكان ممن أقام باليمن وصنف بها، ومن تصانيفه: كتاب (البيسط في النحو). انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج9/420) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/370).

(5) هو علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي النحوي، وتعلم القرآن والنحو على علماء عصره، منهم: محمد بن نوح الغافقي، والتاج الكندي، وأبي البقاء العكبري ومن تصانيفه: (شرح المفصل)، و(المباحث الكاملة في شرح الجزولية)، و(شرح الشاطبية). وتوفي في دمشق سنة إحدى وستين وستمئة للهجرة. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج5/2188-2189) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/250) والزركلي، الأعلام (ج5/172).

(6) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن عصفور إمام العربية وعالمها، وحامل لوائها. تتلمذ على علماء عصره أمثال أبي الحسن الدباج، وأبي علي الشلوبين، ومن مصنفاته الجليلة التي سارت إليها الركبان: (المقرب في النحو)، و(المتع في التصريف)، و(شرح الجزولية)، وتوفي في تونس سنة ثلاث وستين وستمئة للهجرة. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج22/165-166) والفيروزآبادي، البلغة (ص218-219) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/210).

(النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها).

وقال صاحب البديع<sup>(1)</sup>: (النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً واصطلاحاً ألفاظاً حداً ورَسماً).

### التوضيح والتحليل:

لقد استدرك أبو حيان على ابن مالك في هذه المسألة، حد النحو بشتى تعريفاته المختلفة، واتبعه في ذلك ابن هشام الأنصاري<sup>(2)</sup> إلا أنه ذكر في شرحه حد المقرب، أي - ابن عصفور - من بين هذه الحدود الستة التي ذكرها شيخه أبي حيان لكونه الحد الأشهر، واتبعه أيضاً ناظر الجيش<sup>(3)</sup> منتقياً من بين هذه الحدود حد صاحب المباحث، وبالرجوع إلى كتب النحو لنتبع تعريف حد النحو نجد أبا بكر محمد بن السراج النحوي<sup>(4)</sup> يقول: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب".

ويطالعنا أيضاً ابن جني<sup>(5)</sup> الذي يعرف النحو في باب القول على النحو، فيقول هو: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك: قصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خص به علم الشريعة".

---

(1) ابن الأثير، البديع (ج7/1).

هو مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير الجزري الموصلية، أخذ النحو عن ابن الدهان. وولي ديوان الإنشاء في الموصل، ومن تصانيفه: (البديع في شرح فصول ابن الدهان في النحو)، و(صناعة الكتاب)، و(الفروق والأبينية)، وتوفي بالموصل سنة ست وستمئة للهجرة. انظر: ابن الفوطي، مجمع الآداب (ج4/497-498) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج8/366-367) وابن الملقن، العقد المذهب (ص341).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص452).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/114).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/35).

(5) ابن جني، الخصائص (ج1/35).

وأما تعريف ابن عصفور لحد النحو فقد انتقده ابن الحاج بأنه "ذكر ما يُستخرج به النحو، وتبيين ما يُستخرج به الشيء ليس تبييناً لحقيقة النحو، وبأنّ فيه: أن المقاييس شيء غير النحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو"<sup>(1)</sup>.

وبالتمعن في النصف الأول من تعريف ابن عصفور نجده متأثراً بتعريف أبي علي الفارسي: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم. والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها"<sup>(2)</sup>. ويرى السيوطي<sup>(3)</sup> أن تعريف ابن جني أليق حد من حدود النحو.

## 2- لغات العرب في (كلمة)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "ولغة الحجاز (كلمة) على وزن نَبِقة، ويجوز في (الكلمة) تسكين اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم".

وأضاف المرادي<sup>(6)</sup>: "وكلمة على وزن سِدرة، وهي لغة تميم، وكلمة على وزن جَفنة".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر لغات العرب في (كلمة) واتبع المرادي ما قاله أبو حيان تماماً إلا أنه ألحق كلامه بمثال على ما جيء على وزن (الكلمة) و(الكلمة) على لغة تميم.

(1) السيوطي، الاقتراح (ص24).

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة (ج1/182).

(3) السيوطي، الاقتراح (ص23).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/15).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64).

ووافق أبو حيان ابن يعيش<sup>(1)</sup> فيما ذهب إليه في ذكر لغات العرب في (كلمة)، واتبعهما الشاطبي<sup>(2)</sup> أيضاً.

### 3- حد اللفظ

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "الكلمة لفظٌ".

ويقول المرادي<sup>(4)</sup> : "وقوله: (لفظ) جنس يشمل المحدود وغيره، وهو في الأصل مصدر لفظ الشيء أي: رماه، ثم أطلق على الصوت المعتمد على المقطع، فلو جئت بالصوت ساذجاً، لم يسم لفظاً".

وأضاف ناظر الجيش<sup>(5)</sup> : "وأما اللفظ... وهو أعم الخمسة لصدقه على المستعمل والمهمل".

#### التوضيح والتحليل:

انفرد كل من المرادي، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> بالاستدراك على ابن مالك في تعريف (اللفظ) إلا أن ناظر الجيش أشار أن اللفظ أعم الألفاظ الخمسة المذكورة مع بيانه سبب ذلك.

ويسير ركن الدين الحديثي<sup>(7)</sup> عكس ما ذهب إليه كل من المرادي وناظر الجيش في تعريفهما للفظ، فيقول : "اللفظ صوت يعتمد على مخرج الحروف فالصوت الساذج لا يسمى لفظاً وإن خرج من الفم إذ لم يعتمد على مخرج الحروف".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/71).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/42).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/3).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64-65).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/137).

(6) المرجع السابق، ص128 ؛ ص137.

(7) ركن الدين الحديثي، الكتاب الركني (ق4أ).

#### 4- تصدير حد الكلمة بالقول لا باللفظ

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فقوله (لفظ) جنس يشمل المحدود وغير المحدود، وهكذا شأن الحدود، تبدأ أولاً بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنساً أبعد وترك جنساً أقرب، وهو (القول)؛ إذ اللفظ ينطلق على المهمل كـ(ديز) مقلوب (زيد)، و(رفعج) مقلوب (جعفر)، وينطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قول".

ويقول في مقام آخر أيضاً: "واحتيج إلى أن يتحرز بـ(مستقل) من بعض اسم وبعض فعل لأنه أخذ جنساً بعيداً، وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه - وهو القول - لم يحتج إلى التحرز بقوله: (مستقل) لأن بعض اسم وبعض فعل لا يقال له (قول)"<sup>(2)</sup>.

ويقول المرادي<sup>(3)</sup> : "قال ابن الخباز: القول أخص من اللفظ؛ لأنه لا بد له من دلالة: إما وضعية كما في المفردات الحقيقية، وإما عقلية كما في المؤلفات والمجازات".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بأن يبدأ الكلمة بالقول لا باللفظ؛ لكونه يتضمن الجنس الأقرب، وعبر المرادي<sup>(4)</sup> عن تأييده لقول شيخه أبي حيان مُدعماً كلامه بقول ابن الخباز السابق ذكره، وأيدهما السيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً في هذه المسألة.

ويرى السيوطي<sup>(6)</sup> أيضاً أنّ القول أولى من اللفظ، وهذا ما نلاحظه في قوله : "وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لإطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع لعدم تبادره إلى الأذهان إذ هو مجاز".

#### 5- ما يقتضي للكلمة في حال الوضع

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "دال بالوضع".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/15).

(2) المرجع السابق، ص18.

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص65).

(4) المرجع السابق، ص65.

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/23).

(6) المرجع السابق، ص23.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/3).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وقال غيره: احترز بالوضع مما يدل بالطبع كقول النائم إْح، فإنه يدل على استغراقه في النوم، وعند السعال إْح إْح، فيُفهم منه أذى الصدر، واللفظ المصحف إذا فُهم منه معنى فكل هذا لا يُسمى كلمة لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع".

### التوضيح والتحليل:

لقد استدرِك أبو حيان قسماً آخران غير ما ذكره ابن مالك في الدلالة على الوضع الذي يخرج منه ثلاثة أقسام، هي:

فأحدهما : المهمل وهذا ما ذكره ابن مالك تماماً.

وثانيهما : ما يدل بالطبع، نحو قولنا: (إْح) التي تدل على قول النائم عند استغراقه في النوم، وكذلك (إْح إْح) التي تدل على السعال عند الإحساس بألم في الصدر.

وثالثهما : اللفظ المصحف الذي يُفهم منه المعنى.

وتابع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبا حيان في هذه المسألة.

ويرى ابن يعيش<sup>(3)</sup> أن هذه الألفاظ تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، لكونها "مركبة من حروفٍ ملفوظٍ بها، ولا يقال لها كلمٌ، لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح".

بينما يرى أن اللفظ المصحف إذا فُهم منه معنى ما لا يدل على معنى الوضع وذلك لأن؛ "اللفظة إذا صُحفت وفُهم منها مُصحفٌ معنًى ما، فلا تسمى كلمةً صناعيةً، لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع"<sup>(4)</sup>.

## 6- الصيغ التي تجيء لغير اللفظ منوية مع اللفظ

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "أو مَنويٌّ معه".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/19).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص65).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/71).

(4) المرجع السابق، ص71.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/3).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "هذا قسيمٌ لقوله: (لفظٌ) لأن الكلمة على قسمين: ملفوظ بها، ومنوية مع اللفظ، كالفاعل في أَفْعَلْ، وَأَفْعَلْ، وَتَفَعَّلْ، فلو لم يذكر هذا لكان بعض المحدود- وهو ما لا يُلفظ به - قد خرج عن الحد، والمعنى: أو غير لفظٍ منويٍّ مع اللفظ".

وقال المرادي<sup>(2)</sup>: "الكلمة قسمان: أحدهما: لفظ صفته ما ذكر، والآخر: غير لفظ منوي مع اللفظ، ومثاله الفاعل في نحو: أَفْعَلْ وَتَفَعَّلْ وَتَفَعَّلْ وَأَفْعَلْ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصيغ التي تجيء لغير اللفظ منوية مع اللفظ كالفاعل في أَفْعَلْ، وَأَفْعَلْ، وَتَفَعَّلْ، واتبعه المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، والسلسيلي<sup>(5)</sup>، في هذا الجانب، ولكن المرادي أضاف صيغة رابعة على مثال الفاعل، وهي: صيغة (تَفَعَّلْ).

وتابع الشاطبي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

## 7- دلائل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وهي اسم وفعل وحرف".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "نكر النحويون دلائل لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة.

الدليل الثاني: أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض بينيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل، فلا رابع.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/20).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص66).

(3) المرجع السابق، ص66.

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/4-5).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/96).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/96).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/3).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/21-22).



الدليل الثالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

وفي هذه الدلائل بحث ونظر، وأجودها الثاني.

وذكر المصنف - رحمه الله - دليلاً رابعاً، وهو أن الكلمة إن لم تكن زُكناً للإسناد فهي حرف، وإن كانت زُكناً فإن قَبِلَت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

وهذا الدليل الذي ذكره راجع إلى الاستقراء، وأيضاً فهو استدلال بالعوارض لا بالذاتيات لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب، وإذا ذكر دليل الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتياً لا فيما يكون عارضاً.

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان دلائل أخرى لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف لم يتطرق لها ابن مالك في متن كتابه (التسهيل) وشرحه.

وقد تابع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبا حيان بذكر دليل واحد من الدلائل التي ذكرها وهو الدليل الثاني.

ونجد ابن الخباز<sup>(2)</sup> يذهب إلى أن انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ليس قاصراً على اللغة العربية بل هو ماثل في جميع اللغات؛ لأنَّ الأساس الذي قام عليه هذا التقسيم هو أساس عقلي. ولما كان كذلك فاللغات في هذا سواء أي أن الكلمة في أي لغة من اللغات جنس يقع تحته هذه الأنواع الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. فيقول: "ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنَّ الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/136).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب (ص11).

## 8- مصطلح الخالفة

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر<sup>(2)</sup>، أنه كان يذهب إلى أن ثم رابعاً، وهو الذي نسميه نحن (اسم فعل)، وكان يسميه (خالفة) إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة. حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستتدار لهذه المقالة".

### التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان دون تلاميذه بذكر قسم رابع من أقسام الكلمة وهو اسم الفعل أو ما يسمى بالخالفة، وهذا على وجه غريب ومستندر نقله عن شيخه أبو جعفر بن الزبير عن صاحبه أبي جعفر أحمد بن صابر النحوي؛ لكون أن النحويين أجمعوا أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام فقط، هي: الاسم، والفعل، والحرف.

وهذا ما أكده الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(3)</sup> في قوله : "الكلم ينقسم ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وليس ثمة قسم رابع وهذا هو القسمة في سائر اللغات، وذلك لأنه من الحقائق، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات".

ويؤكد على ذلك أيضاً ما قاله ابن زيد العاتكي<sup>(4)</sup> : "وهذه القسمة مُجمَعٌ عليها عند العلماء بهذا الفن لا تزيد، ولا تنقص".

وما ذكره أبو حيان فيما يخص اسم الفعل قد ذكره السيوطي<sup>(5)</sup> دون أن يعلق عليه.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/22-23).

(2) هو أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي المغربي، وكان إماماً بارعاً، فاضلاً كاتباً، مترسلاً شاعراً، حسن الخط فاضلاً نبيلاً. خرج من الأندلس، ونزل مصر بعد السبعمئة، وسمع بها الحديث حتى توفي. انظر: الصفي، الوافي بالوفيات (ج6/257-258) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج1/163) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج1/317-318) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/311) والمقري، نفح الطيب (ج2/655).

(3) عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو (ص127).

(4) ابن زيد العاتكي، الفضة المضية (ص6).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/25) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/311).

بينما أيد ابن الحاج<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه ابن صابر النحوي تماماً بأن يكون اسم الفعل قسم رابع من أقسام الكلام. وفي ذات الإطار نفسه عارضه الشاطبي<sup>(2)</sup> بأن ذلك "غير صحيح لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله إذ هو فيما أحسب متأخر جداً عن أهل الاجتهاد المعتبرين من النحويين، ولأن خواص الأسماء موجودة لأسماء الأفعال، فكيف يدعى خروجها عن الأسماء، وتسميتها أسماء أفعال يدل على ذلك أيضاً. فإن قيل: أين الإجماع وقد خالف الفراء في المسألة وهو من الصدر الأول الذين لا ينعقد إجماع دونهم، لأنه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين، ألا ترى أنه يقول في (كلا) إنها ليست: باسم ولا فعل ولا حرف، بل هي بين الأسماء والأفعال، فهي إذاً عنده نوع رابع؟ فالجواب: أن قول الفراء في (كلا) هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسم أو فعل لما تعارضت عنده فيها أدلة الاسمية وأدلة الفعلية، فلم يحكم عليها بشيء لا أنه حكم عليها غير ثلاثة، فالوقف ليس بحكم وإن عد في الأصول قولاً".

## 9- حد القول

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وقد سمي الاعتقاد قولاً".

وقال ناظر الجيش<sup>(4)</sup>: "أما القول: فهو اللفظ الدال على معنى؛ فهو أخص من اللفظ؛ لصدقه على المستعمل فقط. لكنه أعم من الثلاثة الباقية؛ لصدقه على الكلمة، والكلم، والكلام. وقد يطلق على ما يفهم من حال الشيء، وعلى الإشارة، وكل ذلك على سبيل المجاز".

### التوضيح والتحليل:

انفرد ناظر الجيش في استدراكه على ابن مالك بتعريف القول، وهذا ما يؤكد أيضاً ابن يعيش<sup>(5)</sup> في قوله: "وأما (القول) فهو أعمُّ منهما، لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان، تماماً كان وناقصاً".

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/40).

(2) المرجع السابق، ص40-41.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/5).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/138).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/75-76).

## 10- حد الكلم

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> بأنه : "جنس يشمل سائر المركبات من الكلام وغيره ويشمل ما تألف من كلمتين فأكثر".

ويقول ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "وأما في الاصطلاح: فهو عبارة عن ثلاث كلمات، سواء أحصلت فائدة أم لا".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر حد الكلم، ثم أعقبه ناظر الجيش بتعريف آخر. ووافق أبو حيان كلام سيبويه<sup>(3)</sup> فيما ذهب إليه في تعريف الكلم، فيقول: "هذا باب علم الكلم من العربية فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". ووافقهما السلسيلي<sup>(4)</sup> في ذلك.

## 11- الخلاف في الكلم هل هو جمع للكلمة أم اسم جنس لها؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "الكلم اسم جنس جمعي كالنبت والطرف واللبن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وتبع في ذلك ابن جني، زعم أن اسم الجنس أقل ما يقع على ثلاثة، فذلك أطلق النحويون الكلم على الاسم والفعل والحرف، قال س: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف"، وقال أبو علي : "ما يأتلف من هذه الكلم الثلاث كان كاملاً مستقلاً" ومن رأى أن اسم الجنس إذا كان بغير تاء كان للكثير، وبالألّف والتاء كان للقليل، استعذر على إطلاق الكلم على الاسم والفعل والحرف... ومن قال إن اسم الجنس إذا كان بغير الهاء كان للكثير استعذر عن إطلاق الكلم على الاسم والفعل والحرف. فقال الأستاذ أبو علي الشلوبين : "أرادوا بها الأجناس، والأجناس لا تنحصر أفرادها". ورد عليه بأن اسم

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/28).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/138).

(3) سيبويه، الكتاب (ج1/12).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/96).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/7).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/18) ؛ (ج1/28-29).

الجنس إنما يقع على ما فوق العشرة من آحاده، وآحاد (الكلم) هنا إنما هي (الكلمة) التي يراد بها جنس الأسماء، و(الكلمة) التي يراد بها جنس الأفعال، و(الكلمة) التي يراد بها جنس الحروف، ف(الكلم) إذا لم يقع مما يقع عليه واحده إلا على ثلاثة خاصة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "إنما أوقعت العرب اسم الجنس على ما فوق العشرة، والجمع بالألف والتاء على ما دون ذلك، تفرقةً بين القليل والكثير حتى لا يلبس أحدهما بالآخر، وهذه التفرقة لا تتصور هنا؛ لأن الكلم إذا كان جمعاً للكلمة الواقعة على كل واحد من الأجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما؛ ألا ترى أنه ليس ل(الكلم) الذي هو اسم جنس ولا ل(كلمات) ما يقعان عليه إلا الأجناس الثلاثة خاصة، فلما لم تتصور التفرقة ساغ وقوع اسم الجنس موقع الجمع بالألف والتاء لأن اللبس إذ ذاك قد أمن، وأيضاً فإنك إن جمعت بالألف والتاء فلأن الثلاثة قليل، وإن أتيت باسم الجنس فلان هذه الثلاثة هي جميع ما يقع عليه (كَلِمٌ)، كما أنك تقول: التمرُ أطيبُ من الزَّبيبِ، فتوقع التمر على جميع ما يقع عليه تمر. انتهى كلامه".

وقال ناظر الجيش<sup>(1)</sup>: "واختلف النحاة فيه: هل هو جمع للكلمة أو اسم جنس لها؟

فذهب جماعة منهم الجرجاني: إلى أنه جمع وكذا يقولون في كل ما الفرق بينه وبين واحده التاء كنبق وتمر.

وظاهر كلام ابن جني يقتضي أنه جمع؛ لأنه قال: "قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، ولم يقل: ما الكلام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف. فجاء بما لا يكون إلا جمعاً وترك ما لا يخص الجمع وهو الكلام".

وذهب الفارسي وغيره من المحققين: إلى أنه اسم جنس، وكذلك كل ما شابهه كنبق وسدر.

ويدل على ذلك تصغيرهم إياه على لفظه. ولو كان جمعاً لكان للكثرة وجموع الكثرة لا تصغر على لفظها".

### التوضيح والتحليل:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/138-139).

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه الخلاف عند النحاة في الكلم هل هو جمع للكلمة أم اسم جنس لها؟ في حين أن ابن مالك اكتفى بذكر رأيه فقط في أن الكلم اسم جنس جمعي كالنبيق والطرف واللبن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات.

واتبع ناظر الجيش ما ذكره أبو حيان تماماً إلا أنه زاد مذاهب النحويين في هذه المسألة.

بينما يرى ابن يعيش<sup>(1)</sup> إلى أن (الكلم) هو جمع، وهذا ما نلاحظه في قوله: "وأما الكلمُ فجماعةٌ (كلمةً)، ك(لِبَيْتَةٍ)، و(لِبَيْنٍ)، و(نَيْفَةٍ)، و(نَيْفٍ). فهو يقع على ما كان جمعاً، مفيداً كان أو غير مفيد. فإذا قلت: (قام زيدٌ) أو (زيدٌ قائمٌ)، فهو ككلامٍ، لحصول الفائدة منه. ولا يقال له: كلمٌ. لأنه ليس بجمع، إذ كان من جزئين، وأقل الجمع ثلاثة. ولو قلت: (إنَّ زيدا قائمٌ)، و(ما زيدٌ قائمٌ)، كان كلاماً من جهة إفادته، وتسمّى كلياً لأنه جمعٌ".

## 12- حد الإسناد

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "إسناداً مفيداً".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك".

### التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك بتعريف الإسناد.

وما ذهب إليه أبو حيان قريب من تعريف عبد القاهر الجرجاني<sup>(4)</sup> للإسناد بأنه : "إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله مُتصِلاً ومُلامِساً".

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/74).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/5).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/32).

(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح (ج1/53).

### 13- أقسام الكلام عند النحاة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وقد قسم سيبويه الكلام إلى: "مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس، وإلى مستقيم كذب نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيدا رأيت، وإلى محال نحو: أتيتك غداً، وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد قسم النحويون الكلام إلى خبر وغير خبر، فالخبر جائز ومحال، فالجائز مستقيم وخطأ. وغير الخبر اختلفوا فيه : فذهب أبو الحسن إلى أنه الاستخبار، والتمني، والطلب، وهما الأمر والنهي، وهما واحد عند س والكسائي والفراء وجماعة. وزاد الفراء وابن كيسان الدعاء -وهو النداء- والطلب، وهو المسألة. وزاد قطرب التعجب والعرض والتحضيض.

وفي كتاب (الضروري): "الأقاويل المركبة من المفردات تام كاف بنفسه، وهو المسمى كلاماً، وغير تام هو بمنزلة الاسم المفرد نحو: غلام زيد، وزيد العاقل، وهو إنما يقع جزءاً من قول تام أو من تمام قول تام، ويسمى عند قوم تركيب تقييد.

والتام جملة خبرية، وهو ما يمكن فيه الصدق والكذب، وجملة لا يمكن ذلك فيها، وهو النداء وطلب الفعل وطلب الترك، فإن كان من رئيس إلى مرؤوس قيل له: أمر أو نهى، أو من مرؤوس إلى رأس قيل له: رغبة، وإن كان إلى الله قيل له: دعاء، كان من مساو إلى مساو خُص باسم الطلب، والعرض والتمني والترجي والتحضيض داخلةً في هذا النوع لأنها طلب، والاستفهام بوجه ما داخل أيضاً في الطلب إلا أنه طلب قول لا فعل، وقد جعله قوم على حدته جنساً داخلاً تحت القول التام الذي لا يصدق ولا يكذب.

وكذلك التعجب، جعله قوم أيضاً جنساً على حدته داخلاً تحت القول الذي لا يصدق ولا يكذب، وجعله قوم داخلاً تحت الخبر لأنه خبر متعجب منه. انتهى، وفيه بعض تلخيص".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر أقسام الكلام عند النحاة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/6).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/32-33).

ولقد أكد السيوطي<sup>(1)</sup> على ما ذكره أبو حيان في أقسام الكلام تماماً ولكن مع تفصيله أكثر في ذكر هذه الأقسام بمختلف أنواعها وتقسيماتها عند النحويين وأهل البلاغة والبيان، وهذا ما نلاحظه في قوله: "وقال بعضهم عشرة نداء ومسألة وأمر وتشفع وتعجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقال بعضهم تسعة فإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة وقال بعضهم ثمانية بإسقاط التشفع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمر ونهي وخبر واستخبار وطلب وجحود وتمن وإغلاظ وتلفه واختبار وقسم وتشبيهه ومجازة ودعاء وتعجب واستثناء والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين ورجوع بقية المذكورات إليهما".

#### 14- حد الكلام اصطلاحاً

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته".

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وقد حد أصحابنا الكلام بحدود، قال أبو بكر بن طاهر: "الكلام مفيد مؤلف من الكلم". وقال أبو إسحاق بن ملكون: "الكلام ما أُلِفَ من مُفرد الكلم، وأفاد معنى من المعاني التي أُلِفَت الكلم إليها". وقال ابن هشام: الكلام ما قام من مُسند ومُسند إليه واستقل بمعناه. وحدّه الجُرولي- وتبعه ابن عصفور- "بأنه اللفظ المُركب المفيد بالوضع"، وهذا من أجود ما حدّوه به.

وقد أُوردَ على كل قيد منها، ولسنا الآن نشرح هذا الحد، إلا أننا نذكر ما ذهب إليه الأستاذ أبو بكر بن طلحة من أن هذا الحد الذي حده أصحابنا بالنظر إلى الاصطلاح فاسد، قال: لأنه غير مانع؛ إذ قد يدخل تحته ما ليس بكلام ك(بعلبك) فإنه لفظ مركب مفيد لمسماه، وإفادته له بالقصد، وهو مع ذلك ليس بكلام. وإصلاح الحد عنده بأن يزداد فيه "الذي يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه" ليخلص بذلك من (بعلبك) وأمثاله؛ ألا ترى أن قولك (قام زيد) معناه الإخبار بقيام ماضي عن شخص مُعين اسمه زيد، و(قام) الذي هو جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى، وهو القيام الماضي، والجزء الآخر الذي هو (زيد) يدل على ذلك

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/52-53).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/5).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/38-39).



الشخص المعين الذي أُخبر عنه بالقيام الماضي، وليس كذلك (بعلبك)، فإن بَعلاً على انفراده وبِغاً على انفراده لا يدل واحد منهما على جزء من معنى بعلبك.

قال ابن عصفور: "وهذه الزيادة التي زادها في الحد غير محتاج إليها لأن (بعلبك) وأمثاله غير داخلة تحته لأنها ليست مُفيدة كما توهم؛ لأن الإفادة لا يُعنى بها دلالة اللفظ على معناه، إذ لو عُني بها ذلك لكان الاثنان أكثر من الواحد مفيداً لأن هذه الألفاظ لها معان تدل عليها، وإنما المفيد الذي يحصل منه للمخاطب عِلْم ما لم يكن يعلمه قبل، وذلك لا يُتصور في بعلبك وأمثاله؛ ألا ترى أن المخاطب إن كان يجهل ما يقع عليه بعلبك لم يعلم إذا سمعه منك ما تُريد به، وإن كان قد علم ما يقع عليه قبل سماعه منك بقي على علمه، ولم يستجد أمراً زائداً" انتهى رد ابن عصفور على ابن طلحة".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على أبو حيان ذكر تعريفات أخرى لحد الكلام عند النحويين.

ونجد أبا حيان قريب في تعريفه للكلام من تعريف ابن يعيش<sup>(1)</sup> في قوله: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظٍ مستقلٍ بنفسه، مُفيدٍ لمعناه، ويسمى: (الجملة)، نحو: (زيدٌ أخوك)، و(قام بكرٌ)".

### 15- ما يأتلف منه الكلام

يقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "والمؤتلفُ كلاماً فعلٌ وفاعلٌ، وفعلٌ ومفعولٌ ما لم يُسمَّ فاعله، واسمان مبتدأ وخبر، واسمان ليسا مبتدأً وخبراً، وذلك نزالٍ وشبهها، واسمان مع حرف نحو: أقائم الزيدان؟ واسمان دون حرف نحو: قائم الزيدان، على مذهب أبي الحسن. واسمٌ وحرفٌ على مذهب أبي علي في النداء، نحو: يا زيد. وحرفٌ وما هو في تقدير الاسم، وهو: أما أنك مُنطلقٌ، بفتح أن، وزعم ابن خروف أنه من باب (يا زيد) على مذهب أبي علي. ورُدَّ عليه بأن (أن) - وإن كانت في تقدير مفرد - فإن في الكلام مُسنداً ومُسنداً إليه، وتقع ( أن ) موقع المفعولين. ومن فعل واسمين في مذهب جماعة من النحويين، نحو: كان زيداً قائماً لأن الاسم لا يستغني عن الخبر: هنا، و(كان) لا تستغني عنهما. ورد بأن (كان) تُحذف، ويبقى الكلام تاماً،

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/72).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/43).

فهي في هذا ك(إن)، وكل ما يجوز حذفه ويبقى الكلام مستقلاً بعده لا يُعدُّ من التأليف، ولو ذهبنا إلى هذا لم تنحصر وجوه التأليفات".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر وجوه ائتلاف الكلام مع بعضه البعض في السياق، ولم يتطرق إليه ابن مالك.

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة قد نجاه الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(1)</sup> قبله في مسألة تعليق الكلم ببعضه البعض، والتي استحضرت لديه في ثلاثة أقسام انبثق منها وجوه التأليف المختلفة بتفصيلاتها الكثيرة في السياق اللغوي والتي تشكل معاني النحو وأحكامه، وهذه الأقسام هي: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

وهذا ما تقوم عليه نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(2)</sup>، إذ يقول: "معلومٌ أنَّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها من بعض".

ومال أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(3)</sup>، إلا أنَّ ابن يعيش<sup>(4)</sup> علل أسباب تألف بعض هذه الوجوه في الكلام في أن "التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين، نحو: (زيدٌ أخوك)، و(اللهُ إلهنا)، لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً، أو من فعل واسم، نحو: (قامَ زيدٌ)، و(انطلقَ بكرٌ)، فيكون الفعل خبراً، والاسم المخبر عنه. ولا يتأتى ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه. ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً، ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد؛ وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة".

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص4-8).

(2) المرجع السابق، ص4.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/73).

(4) المرجع السابق، ص73.

## 16- لغات الاسم

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "في الاسم لغات: اسم بكسر همزة الوصل وضمها، وسم بكسر السين وضمها، وسمًا كهْدَى، فإن كانت هذه مستدلاً عليها بقوله:

وَاللَّهُ أَشْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا<sup>(3)</sup>

فلا حجة فيه لجواز أن لا يكون مقصوراً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب".

وقال المرادي<sup>(4)</sup> : "وسمي بالوجهين أيضاً".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أن للاسم لغات خمسة، هي: (اسم) بكسر همزة الوصل و(أسم) بضمها، و(سم) بكسر السين، و(سُم) بضمها، و(سما) كهدي.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup> شيخه أبا حيان في اللغات الأربع الأولى إلا أنه أضاف لغتين أخريتين هما: (سمي) بكسر السين، و(سُمي) بضم السين. ولكن الغالب على كتب النحو أن للاسم خمس لغات فقط كما ذكر أبو حيان تماماً، وهذا ما وجد عند أبي البركات الأنباري<sup>(6)</sup>، وابن

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/9).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/43-44).

(3) البيت لأبي خالد القناني في العيني، المقاصد النحوية (ج1/204) وعجزه:

أَتَسْرَكَ اللَّهُ بِسْمِهِ إِثَارَكَا

والبيت بلا نسبة في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج1/53) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج5/19) والجوهرى، الصحاح (ج6/2383) والماوردي، تفسير الماوردي (ج3/75) وابن سيده، المحكم (ج8/625) وأبي البركات الأنباري، أسرار العربية (ص38) وأبي البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/14) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ص16) وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/84) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج1/100) والبيضاوي، أنوار التنزيل (ص26) وابن منظور، لسان العرب (سمو) (ج14/401) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/44) والسمن الحلي، الدر المصون (ج6/554) وابن هشام الأَنْصَارِي، أوضح المسالك (ج1/60) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج1/128) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/49) والسيوطي، نواهد الأَبْكَار (ج1/120) والزبيدي، تاج العروس (سمو) (ج38/305).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص68).

(5) المرجع السابق، ص68.

(6) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/15-16).

يعيش<sup>(1)</sup>، والبدر العيني<sup>(2)</sup>. وهاتان اللغتان التي ذكرهما المرادي لم يذكرها أحد من قبل، وهذا ليس بغريب على المرادي فهو عالم بلغات العرب ولهجاتها.

ويبين أبو البركات الأنباري<sup>(3)</sup> سبب كسر وضم (اسم) بلغاته المختلفة مع ذكره أوزانها، فيقول: "وكسرت الهمزة في (اسم) لَمَحاً لكسرة سينه في: (سَمُو)؛ لأنه الأصل، وضمت الهمزة في "اسم" لَمَحاً لضمة سينه في (سَمُو)؛ لأنه أصل ثانٍ، والذي يدل على ذلك اللغتان الأخريان وهما (سَم) و(سُم) فإنهما حذف لهما، وبقيت فائهما على حركتها في الأصلين. ووزن (اسم) بضم الهمزة: أفع، ووزن (سَم): فَع، ووزن (سُم): فُع، ووزن (سَمَى): فُعَل".

وأما بالنسبة للغة الأخيرة التي ذكرها أبو حيان أي - (سَمَا) كَهْدَى - بأن ما استشهد عليها من بيت الشعر المذكور لا حجة فيه؛ لجواز أن لا يكون مقصوفاً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب، وهذا ما أكده ابن يعيش<sup>(4)</sup> مضيفاً بقوله: "ولا حجة في ذلك؛ لاحتمال أن يكون على لغة من قال: (سُم) ونصبه، لأنه مفعول ثانٍ. فإن صحت هذه اللغة من جهة أخرى فمجازها أنه تم الاسم، ولم يحذف منه شيئاً، كما تم الآخر في (غدا)".

ويقرر العيني<sup>(5)</sup> أيضاً أن ما استشهد به على اللغة الخامسة "لا يتم به دعواه؛ لاحتمال أن يكون هذا على لغة من قال: (سُم) بضم السين ثم نصبه مفعولاً ثانياً لأسماك كما قلنا. وفي شرح كتاب سيبويه أنه قد يكون (سَمَا) في البيت غير المقصود سيكون ألفه ألف التثوين بدليل رواية: سَمَاً فيه بالكسر".

## 17- حد الاسم

وقال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "كلمة يُسندُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup>: "وأحسن ما حد به الاسم أن يقال: "الاسم كلمة دالةً بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتهما للزمان". فقولنا: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/83-85).

(2) العيني، المقاصد النحوية (ج1/205).

(3) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص38).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/85).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج1/205).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/9).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/46).

(دالة بانفرادها على معنى) احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم. وقوله: (غير متعرضة إلى آخره) احتراز من الفعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر أحسن ما حد به الاسم عند النحويين. ونجد أبا حيان قريب مما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(1)</sup> في ذكره ما حد به الاسم، فيقول: "فإن قيل: ما حد الاسم؟ قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دل على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخص". ومال السيوطي<sup>(2)</sup> أيضاً إلى ما ذهب إليه أبو حيان في تعريف هذا الحد.

## 18- حد الفعل اصطلاحاً

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "والفعل كلمة تسند أبدأً".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وأحسن ما حد به الفعل أن يقال: "الفعل كلمة معترضة بينيتها لزمان معناها". فقولنا: (كلمة)، جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: (معرضة إلى آخره)، فصل يخرج الاسم والحرف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر أحسن ما حد به الفعل عند النحاة. وأكد السيوطي<sup>(5)</sup> ما قاله أبو حيان تماماً من خلال تعريفه الفعل بأنه "ما دل على معنى في نفسه واقتران". أي اقتران الفعل بزمان معين.

(1) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص38).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/25).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/9).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/48).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/25).

## 19- الخلاف في دلالة الفعل على الزمان أو الذات أو الحدث

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "قابلة لعلامة فرعية المسند إليه".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد ذكر خلاف في دلالة الفعل على الزمان، فقيل: بالذات، واستدل بتغيير البنية بتغيير الزمان. ومنهم من قال: البنية لا تدل على الزمان بذاتها، وإنما تدل على أن الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ، فينجر الزمان الماضي مع الحدث الماضي، والزمان غير الماضي مع الحدث غير الماضي. وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة، وزعم أنه مذهب س، واختاره ابن عصفور في بعض تصانيفه، قال: وهو المرضي عند كثير من النحويين المحققين، انتهى كلامه. والاستدلال في هذه المسألة يطول، ولم يتعرض لذلك المصنف رحمه الله، فيذكر دلائل القولين فيها، وقد أمعن الكلام فيها صاحب كتاب (المباحث) فيطالع في ذلك الكتاب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في دلالة الفعل على الزمان أو الذات أو الحدث عند النحويين.

بينما يرى ابن يعيش<sup>(3)</sup> أنّ الفعل يدل على شيئين فقط، هما: الحدث، والزمان؛ لكون أنّ الأحداث تدل على أزمنة مبهمّة إذ لا يكون حدث إلا في زمان، وتكون دلالة الفعل على زمان معلوم: إما ماضٍ، وإما غير ماضٍ.

## 20- حد الحرف اصطلاحاً

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقد عدل المصنف في حد الحرف عما حده به النحويون إلى هذا الذي اختاره، كما فعل في حد الاسم وحد الفعل. وأحسن ما قيل في حد الحرف: "الحرف كلمة

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/9).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/48-49).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/81-82).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/10).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/50).

دالة على معنى في غيرها فقط". فقولنا: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولنا: (دالة على معنى في غيرها) احتراز من الاسم والفعل. وقولنا: (فقط) احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر تعريف حد الحرف على أحسن وجه قاله النحاة. واتبع السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في تعريف حد الحرف بأنه "ما دل على معنى في غيره".

## 21- الخلاف في هل المنادى مفعول من جهة المعنى أم من اللفظ والمعنى معاً؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول في المعنى". ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وهذه مسألة خلاف: ذهب الكوفيون - وتبعهم السيرافي وابن كيسان وابن الطراوة - إلي أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط. وذهب س والجمهور من البصريين إلي أنه مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى... وما سبيله هكذا فهو مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وإن كان المصنف هنا وافق س فيكون قد أساء العبارة حيث خصص جانب المفعولية بالمعنى دون اللفظ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف بين النحاة في هل المنادى مفعول من جهة المعنى أم من اللفظ والمعنى معاً؟، وتابعه السلسيلي<sup>(4)</sup> في ذكر مذهب سيوييه وجمهور البصريين دون أن يُبدي رأيه في هذه المسألة.

ويؤكد السيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً ما ذهب إليه أبو حيان بقوله: "إنما اختص به لأنَّ المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضاً".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/25).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/11).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/52-53).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/98).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/27).

## 22- حصر معاني الحروف

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وحصر المتأخرون، معاني الحروف، فإن منها ما يدل على معنى في الاسم خاصة، ك(لام) التعريف وحرف النداء، أو في الفعل خاصة كالسين ونون التوكيد، أو للربط بين اسمين كحرف العطف، أو بين فعلين كحرف العطف وإن الشرطية، أو بين جملتين كحرف العطف، أو بين فعل واسم كحرف الجر، أو لقلب معنى جملة تامة ك(ما) النافية وهل وهلا، أو لتأكيده نحو إن، أو لزيادة معنى في آخر الاسم كألف الندبة والتعجب، أو للإنكار، أو على آخر الكلمة للتذكّر، أو للزيادة المحضة كما في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾<sup>(2)</sup>، أو للجواب ك(نعم) و(لا)، أو لاستفتاح نحو ألا وأما، وللتبويه نحو (ها)، وللجواب نحو الفاء في جواب الشرط، ولا، واللام في جواب القسم، وللتفسير نحو أي، وللخطاب كالكاف في ذلك وأرأيتك".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر وجوه حصر معاني الحروف عند النحاة المتأخرين. وهذا الذي تداوله أبو حيان قد سبق إلى تناوله بعضه الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(3)</sup> بشيء من التفصيل ضمن قسم الاشتراك والاختصاص فيما يتضمن الاسم والفعل والحرف إلا أنه أضاف أقساماً أخرى تشتملها الحروف بمعانيها المختلفة، والتي تتمحور من حيث الأفراد والتركيب، فالمفرد يتمثل بـ(عن، وعلى، وإلى، وقد، وسوف، وواو العطف، وباء الجر) وما يجري مجراها. بينما المركب يتمثل بـ(لولا، وهلا).

وأما انقسامها إلى العمل وغير العمل، يتمثل في خمسة أقسام هي :

- 1- ما يعمل لفظاً ومعنى كحروف الجر.
- 2- ما يعمل معنى لا لفظاً ك(هل)، و(همزة الاستفهام).
- 3- ما يعمل لفظاً ولا يعمل معنى كحروف الجر إذا كانت زائدة، ك(الباء) في : (ألقى بيده).
- 4- ما يعمل معنى ولفظاً ولا يعمل حكماً، ك(اللام) في قولهم : (لا غلامي لزيد).
- 5- ما يعمل حكماً ولا يغير معنى ولا يؤثر لفظاً، ك(اللام) نحو قولهم : (علمت لزيد منطلق).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/50-51).

(2) [آل عمران: 159].

(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/64-69).



## 23- الإخبار عن الجملة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه".

يقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما الإخبار عن الجملة فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب المبرد والفارسي وجمهور البصريين، وصححه بعض أصحابنا.

والثاني: أنه يجوز، وإليه ذهب هشام وثلث جماعة من الكوفيين، أجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو. واستدلوا بتلك الدلائل التي سبقت.

والثالث: مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب والفعل معلق عنها، نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو، وعلم أقام عبد الله أم بكر. ولا يجيزون: يسرني يخرج عبد الله، فإن جاء ما ظاهره ذلك تألوه. وقد نسب هذا القول إلي س، وكلام س محتمل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر مذاهب النحاة في الإخبار عن الجملة.

ووافق أبو حيان ابن عصفور<sup>(3)</sup> فيما ذهب إليه في هذه المسألة، وتابعهما كل من

المرادي<sup>(4)</sup> وناظر الجيش<sup>(5)</sup> في ذكر هذه المذاهب.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/10).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/55-56).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/94-96).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص70).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/162).

## 24- حد العمدة اصطلاحاً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "مع انتقاء الحرفية لكونهما عمدتين، والحرف لا يكون عمدة".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد تقرر أن العمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل".

### التوضيح والتحليل:

لقد ذكر أبو حيان تعريف العمدة بوجهٍ لم يسبق إليه من قبل، وهو "ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل" وتابعه ناظر الجيش<sup>(3)</sup> في هذا التعريف. بينما ذكر ابن مالك<sup>(4)</sup> في مواضع أخرى من شرحه في باب اسم الإشارة بأنَّ العمدة هي: "عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به". ويعرف العمدة أيضاً في باب الحال بأنها "ما عدم الاستغناء عنه أصيلاً لا عارض، كالمبتدأ والخبر"<sup>(5)</sup>.

ونجد السيوطي<sup>(6)</sup> يمزج بين تعريف ابن مالك وأبي حيان في تعريف مصطلح العمدة بأنه: "عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابه الرفع". وكأن تعريف السيوطي للعمدة قريب من تعريف أبي حيان.

## 25- الخلاف في أسماء الأفعال نحو (وَشَكَانَ) و(بُطَّانَ) أهي في موضع رفع أم نصب؟

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "ومن دلائل الاسمى الموافقة ثابت الاسمى في وزن يخص الاسم

نحو: وشكان، وبطآن".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/12).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/58).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/165).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/265).

(5) المرجع السابق، (ج2/321).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/359).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/12).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ولا أدري ما معنى قوله في وَشَكَانَ وَبُطَانَ إِنَّهُمَا عمدتان... ولا يصح ذلك في وَشَكَانَ وَبُطَانَ لأنه لم يذهب أحد إلى أنهما في موضع رفع، ومن ذهب إلى أن لأسماء الأفعال موضعاً من الإعراب فإنما ذهب إلى أنه نصب... وأما الكوفيون فإن ذلك عندهم من قبيل الأفعال، وإن خالفت أوزان الأفعال سواها".

وقال ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "أما قوله: إنه لم يذهب أحد إلى أنهما في موضع رفع فقد ذكر ابن الحاجب رحمه الله تعالى، في موضع أسماء الأفعال أنه يجوز أن يكون رفعاً وأن يكون نصباً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر مذاهب النحاة في أسماء الأفعال نحو: (وَشَكَانَ)، و(بُطَانَ) أهي في موضع رفع أم نصب؟، بينما زاد تلميذه ناظر الجيش أن مثل هذه الأسماء يجوز فيها الرفع والنصب معاً كما ورد ذلك عند ابن الحاجب.

وبالرجوع إلى ابن الحاجب<sup>(3)</sup> في شرحه على الكافية في باب أسماء الأفعال نجده يبين جواز الرفع والنصب معاً في أسماء الأفعال، فيقول: "وللتحويين في موضعها من الإعراب مذهبان: أحدهما: أنها في موضع نصب على المصدر، كأنك قلت في (رُوِيَ زَيْدًا) إِرْوَادًا زَيْدًا، أي: أَرُوْدُ إِرْوَادًا زَيْدًا. والثاني: أن تكون في موضع رفع على الابتداء، وفاعله ضمير مستتر". ويتضح مما سبق صحة ما قاله ناظر الجيش تماماً، فهو ليس مجرد ناقل، بل يتحرى القواعد والمسائل النحوية بدقة.

## 26- أصل (أرئت)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وقيد نون التوكيد بالشائع احترازاً من شذوذ لحاقها اسم الفاعل في قول الراجز، أنشد ابن جني:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/58-59).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/165).

(3) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (ج3/744).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/14).

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِه أَمْوَدَا  
مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا  
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا<sup>(1)</sup>

ويقول ابن عقيل<sup>(2)</sup> : "وأصل (أرئيت) أرأيت فحذفت همزة الماضي كما حذفت همزة المضارع، والمشهور في لغة العرب عدم حذف همزة الماضي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك ذكر أصل (أرئيت) في لغات العرب.  
وهذا الذي ذكره أكده العيني<sup>(3)</sup> في مقاصده لكون أن الهمزة في (أرئيت) حذفت للتخفيف.

## 27- العلامات التي يختص بها الاسم

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو: الرجل والغلام، وبالإضافة نحو: معاذ الله، ويا ويح من ليس له ناصر".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقوله: و(بتعريفه) يشمل أنواع التعريف... وكذلك تعريف الإضمار والعلمية والإشارة. وهذا أحسن من قول من قال: (ينفرد الاسم بدخول الألف واللام عليه) وكان ينبغي إذ عمم التعريف هنا أن يعمم المفعولية عوض ذكره النداء، فكان يقول: ويعتبر الاسم بكونه مفعولاً".

---

(1) هذه الأبيات لرؤية بن العجاج في ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص444) والعيني، المقاصد النحوية (4/1810) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/35) ولم أقف عليها في ديوانه. ونسبت هذه الأبيات لرجل من هذيل في عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/6) وبلا نسبة في الجريري، الجليس الصالح (ص283) ؛ (ص678) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج3/1412) وابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/14) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/65-66) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3936).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج9/1).

(3) العيني، المقاصد النحوية (ج1/180).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/11).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/53-54).

وقال المرادي<sup>(1)</sup>: "يشمل تعريفه بالألف واللام، وبالألف والميم في لغة".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان علامات أخرى تدل على الاسم وتختص به دون غيرها، وهي: تعريف الإضمار، والعلمية، والإشارة، والمفعولية. وزاد المرادي في تعريف الاسم، شيئاً آخر وهو: الألف والميم في لغة من يعد ذلك. ووافق ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبا حيان فيما ذهب إليه.

وأيد أبو حيان الحريري<sup>(3)</sup> في هذا المقام بذكر علامة من علامات الاسم، وهو اختصاصه بالمفعولية، إلا أن الحريري<sup>(4)</sup> ذكر دليلاً يبرهن على اختصاصه بالمفعولية، فيقول: "ومن علامته أيضاً جواز كونه مفعولاً، وبه استدلت على أن (إيّاك) اسم كقولك: (إيّاك قَصَدت)".

وأضاف الحريري<sup>(5)</sup> أيضاً علامة أخرى، وهي: جواز أن يكون فاعلاً مُستدلاً بأنّ "الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك: (قمت، وقمت، وقمت، وقمتاً)".

## 28- أقسام الاسم

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "اسماً أو وصفاً".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup>: "وقد قسم بعضهم الاسم إلي فاروق ومفارق ومضاف ومقتض ومشتق، فالفارق نحو رجل وفرس، والمفارق نحو طفل، والمضاف نحو كل وبعض، والمقتضي نحو الشريك والخصم، والمشتق قسمه إلي قسمين: مبني علي فعل نحو كاتب، وغير مبني عليه نحو قولنا الرحمن، هو مشتق من الرحمة، وليس مبنياً عليه.

وقال أيضاً: (يسمي الشيطان المختلفان بالاسمين المختلفين، والأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، والشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام). قال: (والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد، وهو (السيف)، وما بعده من الألقاب صفات. وقد خالف في ذلك قوم،

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص70).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/161).

(3) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص28).

(4) المرجع السابق، ص28.

(5) المرجع السابق، ص28.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/13).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/62-64).

فزعوا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلي معنى واحد. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال نحو مضي وذهب وانطلق. وهو مذهب أبي العباس ثعلب. ويسمى المتضادان باسم واحد نحو الجون للأسود والجون للأبيض. وأنكر ناس هذا المذهب. انتهى ما لخص من كلامه.

وهذا الذي قاله هو المصطلح عليه في علم المنطق وغيره بالمتباين والمترادف والمشترك، وقد ذكر هذه س رحمه الله في أوائل كتابه في (هذا باب اللفظ للمعاني)... وقد قسم بعض النحويين الاسم بحسب معناه إلي جوهر كالحیوان، وعرض كالحركة، ومحسوس كالأرض والسواد، ومعقول كالعلم، ومفيد كالإنسان، ولقب كزيد، وتام كالجسم، وناقص كالذي وإذ".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر أقسام الاسم عند النحاة بمختلف أقسامه.

ووافق أبو حيان الأندلسي فيما ذهب إليه أبو حيان التوحيدي<sup>(1)</sup> في ذكر بعض أقسام الاسم المتمثلة فيما يكون مبني ومعرب، ومشتق وغير مشتق. إلا أن أبا حيان التوحيدي<sup>(2)</sup> أضاف أقساماً أخرى، فيقول: "قال شيخ من أهل الأدب: الاسم ينقسم ثلاثين قسمًا، وهذه الأقسام خمسة عشر جنسًا، كل جنس له ضد، وتعدادها أنه ينقسم إلى: معرب ومبني، وظاهر ومكني، ومعرفة ونكرة، وإنسي ومبهم، وعربي وعجمي، وذكر وأنثى، وممدود ومقصور، وعامل وغير عامل، ومشتق وغير مشتق، ومضارع وغير مضارع، ومعتل وصحيح، وزائد وناقص، ومنصرف وغير منصرف، ومفرد ومضاف، ومدعم ومظهر؛ فهذه أقسام الاسم".

## 29- الخلاف حول أقسام الأفعال

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وجعل الماضي أولاً في الذكر، والأمر ثانياً والمضارع ثالثاً".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وعند الكوفيين أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذا تكون القسمة ثنائية. وقد زعم بعضهم أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأن المضارع تلحقه زوائد علي الماضي، والأمر قد تلحقه في بعض، فدل ذلك علي أن الماضي هو الأصل... والذي يقتضيه

(1) أبو حيان التوحيدي، البصائر والنخائر 25/4-26

(2) المرجع السابق، ص 25-26.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/15).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/67-68).

الترتيب الوجودي أن يبدأ بالأمر الدال بوضعه على الاستقبال، ثم بالمضارع لأنه على ما يقرر يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي لأنه منتهى الفعل، إذ الفعل يكون معدوماً غير مسبوق بوجود، ثم يصير موجوداً، ثم يصير معدوماً مسبقاً بوجود، ولذلك كان الأمر في كثير من اللغات غير العربية هو الأصل، إذ هو المجرد في تلك اللغات وغيره مزيد فيه على ما يدل على كونه ماضياً أو حالاً".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الأمر مقتطع من المضارع، وبذلك تكون هذه القسمة ثنائية تشمل: الماضي، والمضارع فقط. وأنّ هناك من زعم أن الفعل الماضي هو الأصل في الأفعال.

واتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup> والسلسيلي<sup>(2)</sup> وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في مذهب الكوفيين وغيرهم. بينما انفرد أبو حيان بذكر أنّه من الأولى البدء في تقسيم الأفعال بالأمر أولاً لدلالته بوضعه على الاستقبال، ثم يتلوه المضارع لدلالته على الحال والاستقبال، ثم أخيراً بالماضي؛ لأنه يدل على انتهاء الفعل.

وها هو السيوطي<sup>(4)</sup> يؤصل لما ذهب إليه أبو حيان ويؤكدّه إلا أنه يضيف سبب ذهاب الكوفيين في كون أنّ الأمر مقتطع من المضارع، فيقول: "ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وأن الأمر مقتطع من المضارع إذ أصل افعال ليفعل كأمر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استنقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل برأسه وما ذكر في أصله فممنوع".

وكأنّ السيوطي يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص72).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/103).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/171).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/45).

### 30- أقسام الفعل

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "والفعل ينقسم بانقسامات غير هذا، منها انقسامه إلى الزمان، وإلى التعدي واللزوم، وإلى التصرف والجمود، وإلى التمام والنقصان، وإلى الخاص والمشارك، وإلى المفرد والمركب. وفي علم التصريف إلى صحيح ومهموز ومثال وأجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف، وغير ذلك من الانقسامات.

وقال بعض المصنفين : (إنه ينقسم إلى مُعْلَم وساذج). قال: (أما المُعْلَم فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنث الغائب مفرداً أو مثني، وجميع أصناف المستقبل وما يجري مجراه، أعني النهي. فالعلامات هي التاء في آخر الماضي للمؤنث، وفي أول المستقبل لمن يتوجه إليه الخطاب، سواء أكان واحداً أم كثيراً، مذكراً أم مؤنثاً، وللغائب المؤنث مفرداً أو مثني. والياء للغيبة مع التذكير كيف اجتمعاً، ومع التانيث مع الجمع، ومع الهمزة للمتكلم. والنون له مع غيره. ثم ما سوى هذه الحروف التي يبنى معها الفعل فضمائر إن ميزت فبالعرض، وأما قولهم أكلوني البراغيث فالوجه فيه الإبدال) انتهى كلامه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكر انقسامات أخرى للفعل.  
وترسم أبو حيان خطي الأولين أمثال الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.  
بينما يضيف الشاطبي<sup>(3)</sup> أقسام أخرى للفعل، وتتمثل في كونه متصرف، وغير متصرف، ومظهر، ومضمّر.

### 31- الخلاف حول (تاء) الغائبتين اللتين تأنيثهما تأنيثاً مجازياً

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "والغائبتين".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/68).

(2) عبد القاهر الجرجاني، المفتاح (ص36).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/431-433).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/16).



ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وكذلك في الغائبين اللتين تأتيهما مجازي، نحو العينان تدمعان، فإن كان ضميراً لغائبتين نحو: الهندان هما تخرجان، والعيان هما تدمعان فهل يكون ذلك بالتاء حملاً على ظاهرهما، أو بالياء حملاً على ضمير الغائبين المذكرين للاشتراك في الضمير الذي هو (هما)؟ في ذلك خلاف، وقد دارت هذه المسألة في الأندلس وسُئِلَ عنها أبو عبد الله محمد بن أبي العافية أحد أجلاء أصحاب الأعلام، والأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش واختلف قولهما، فأجاب ابن أبي العافية بما نصه: "علامة التأنيث ثابتة في المضارع الواقع خبراً عن المبتدأ ضميراً المؤنث، كما كانت تثبت في المظهر لأنه عقيبه، فيجري عليه ما يجري على ما عاقبه، فمن حيث تقول: الهندان تقومان، فمنه تقول: هما تقومان، كما أنك إذا قلت: هند تقوم، تقول: هي تقوم، ومن حيث تقول: الهندات يقمن، فمنه تقول: هن يقمن، فالمثنى لقربه من الواحد يُحمل عليه، ويرجع حكمه إليه، فغلب فيه معنى التأنيث على لفظ الغيبة، والمجموع لما كان بعيداً عن الواحد حيث كان فيه التفسير الذي لا يسلم بناء الواحد فيه، وللاسف جموع لا تجري على آحاده، غُلبَ لفظ الغيبة فيه على معنى التأنيث، فذُكِرَ " انتهى كلامه.

وأجاب ابن الباذش بما نصه: "لا أعلم في هذه المسألة سماعاً من العرب ولا نصاً عن أحد من النحويين، والذي يقتضيه القياس عندي أن يقال في الاثنتين مع المضارع: هما يقومان، حملاً على اللفظ كما يقال في المذكرين، وفي الماضي: هما قامتا، حملاً على المعنى ودليل ذلك أن حرف المضارعة زائد للمعنى تبنى الكلمة عليه وحرف التأنيث زائد للمعنى مضموم إلى الصدر كما قاله إنه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فالواجب أن يجري حرف المضارعة مجرى سائر ما كان مزيداً في البناء كسائر أخواته، وكالتاء في افتعل والألف في فاعل ونحوهما، فكما يشترك المؤنث مع المذكر في قولك: أنا أفعل، ونحن نفعل، وأنتما تفعلان، كذلك يشتركان في قولك: هما يفعلان، وإنما اشتركا في الضمير ليتصل المرتفع بالفعل، كما اشتركا في الضمير المنفصل العائد إليه ذلك الضمير المتصل وهو قولك: أنا ونحن وأنتما، فهما في الاشتراك بمنزله أنتما وما ذكر معه. وكذلك يجري الماضي مجرى المضارع إذا اتصلت به علامة الإضمار في قولك: أنا قمت، ونحن قمنا، وأنتما قمتما، لأن س قد شبه هذه العلامات بتاء افتعل، ألا ترى أن بناء قام متغير في قُمْتُ وأخواته، كما تغير بناء كَسَبَ في اكْتَسَبَ ولذا قال بعضهم:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/72-75).

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ<sup>(1)</sup> ... ..

كما تقول اطلّب، وفحصطُ برجلي، كما تقول: اضطلّح وفُزِد في فُزْتُ كما تقول ازدَجِرْ واُزْدَان. أما التاء في قامت فبمنزلتها في قائمة فيما ذكرنا، وبمنزلة الألف بعدها في قامتا؛ لأن الألف هنا لم تُغَيِّرِ البناء كالتاء، فيجب أن يقال: هما قامتا، كما يقال: هما قائمتان وتزيد (قائمة) على (قامت) أنه يقال فيها: أنا قائمة، ونحن قائمتان ونحن قائمات، وأنتما قائمتان، فيمتنع فيها الحمل على المعنى لامتناع اتصال الضمائر بها التي يتأتى اتصالها بالفعل فإنما يكون الإضمار في اسم الفاعل على حد واحد، وهو ضمير الغائب فأما قولهم في المظهر: الهندان تقومان، فلك شبهة فيه لأن المظهر اسم مؤنث، وليس بمذكر يشترك معه المؤنث كما تقدم ذكره من الأسماء المضمرّة وإذا كان المضمر للمؤنث فهو أيضاً بمنزلة المظهر، تثبت العلامات في فعله متصلة ومنفصلة، لأنه ليس له لفظ مذكر يحمل عليه، فتقول: أنتن تقمن، وأنتن قمتن، وهي قامت، وهن قمن، كما تقول: هند قامت والهندات قمن، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾<sup>(2)</sup>. هما مثال: الهندان تقومان، ولو تثنى ضميرهما لم يكن إلا: فوجدهما يذودان، على ما قررنا وللكلام على هذه المسألة مجال أوسع من هذا وإنما اعتمدنا النُّكْت " انتهى كلامه.

والصحيح ما ذهب إليه أبو عبد الله بن أبي العافية من أنّ الضمير يجري في ذلك مجرى ظاهره، فكما تقول: الهندان تخرجان بالتاء من فوق، فكذلك تقول: هما تخرجان وذلك لأن الإضمار يُرَدُّ الأشياء إلى أصولها، وقد وُجِدَ السماع عن العرب في ذلك بالتاء، قال عُمر بن أبي ربيعة:

أَقْصُ عَلَى أُحْتَى بَدءَ حَدِيثِنَا وَمَا لِي مِنْ أَنْ تَعْلَمَا مُتَأَخَّرُ

(1) هذا صدر بيت لعقمة بن عيدة في ديوانه (ق1/37ص48) وسيبويه، الكتاب (ج4/471) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص123) وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/556) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/787) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج10/5237) والزبيدي، تاج العروس (ج19/119) وعجزه:

فَحُوقٌ لَشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ دُنُوبُ ... ..

والبيت بلا نسبة في ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/230) وأبي العلاء المعري، رسالة الغفران (ص94) وابن سيده، المخصص (ج5/95) والزمخشري، المفصل (ص555) وابن الأثير، البديع (ج2/647) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص239) والرضي الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب (ج4/494) وأبي الفداء الأيوبي، الكناش (ج2/339) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/74).

(2) [الفصص: 23].

لَعَلَّهُمَا أَنْ تَبْغِيَا لَكَ حَاجَةً وَأَنْ تَرْحُبَا سِرْبًا بِمَا كُنْتُ أَحْصُرُ<sup>(1)</sup>

فقال: أَنْ تَبْغِيَا، وَأَنْ تَرْحُبَا، بالتاء وقد تقدم لفظ (هما) وهو ضمير الأختين".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف حول القول في (تاء) الغائبتين اللتين تأنيثهما تأنيثاً مجازياً في حال إسنادهما إلى ضمير الغائبتين نحو: (الهندان هما تخرجان)، و(العينان هما تدمعان) فهل يكون ذلك بالتاء حملاً على ظاهرهما، أو بالياء حملاً على ضمير الغائبين المذكورين للاشتراك في الضمير الذي هو (هما)؟. فقام أبو حيان ببيان هذه المسألة بنقل الحوار أو المناظرة التي دارت بين عالمين نحويين من نحاة الأندلس، وهما: ابن أبي العافية، وابن الباذش. وخلاصة رأيهما في هذه المسألة:

أَنَّ ابن أبي العافية يرى أَنَّ ذلك يكون بالتاء حملاً على الظاهر نحو: (الهندان تقومان)، و(هما تقومان).

وأما ابن الباذش يرى أَنَّ ذلك يكون بالياء حملاً على اللفظ، وبه ورد القياس كقولهم: (هما يقومان).

وذهب أبو حيان مذهب ابن أبي العافية، وهذا ما ذهب إليه المرادي<sup>(2)</sup> وناظر الجيش<sup>(3)</sup> تماماً في هذه المسألة.

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحاة الأقدمين أمثال سيبويه<sup>(4)</sup>، وابن يعيش<sup>(5)</sup>، وابن عصفور<sup>(6)</sup>، والأبذي<sup>(7)</sup>، وأبي الفداء الأيوبي<sup>(8)</sup>.

---

(1) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق125/48-49 ص127) والمبرد، الكامل (ج2/184) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/450-451) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/75) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/319).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص73).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/174).

(4) سيبويه، الكتاب (ج4/471-472).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/555-556).

(6) ابن عصفور، الممتع (ص238-239).

(7) الأبذي، شرح الجزولية (ص1/271-272).

(8) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج2/6-7) ؛ (ج2/339-340).

## 32- تضمين الفعل المضارع (تاء) الغائب وما يختص بها

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: (وللغائب إن حمل على مؤنث) نحو: تجيء كتابي، على معنى الصحيفة، (أو أضيف إلى مؤنث يجوز أن تلفظ بذلك المؤنث وأنت تريد المذكر) نحو: تجتمع أهل اليمامة وتذهب بعض أصابعه وقرئ ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾<sup>(2)</sup>، وتنكسر صدر القناة (أو كان فيه علامة تأنيث) نحو تقوم طلحة، وتعدل الخليفة وهذا قليل، (أو أسند إلى ظاهر الجمع المذكر غير السالم وأردت معنى الجماعة أو إلى ضميرهم أو ضمير غائبات)، نحو: تقوم الزيود وتنكسر الأجداع وتنكسر الجذوع وتخرج الرجال والرجال تخرج والنساء تخرج".

وقال ناظر الجيش<sup>(3)</sup>: "وهذا الذي ذكره بعينه استدركه الأبدي على الجزولي فنقله منه. وأقول: ليس هذا استدراكاً على الجزولي، ولا على المصنف؛ وذلك أنهما أعطيا قانوناً كلياً أن التاء للغائبة، فمتى كان الفعل للغائبة جيء بالتاء فيه، وهذه المواضع المذكورة إنما جيء بالتاء في أفعالها؛ لتأولها بمؤنث كما تقدم؛ فلم تدخل التاء إلا في فعل مؤنث؛ فالصور التي أشار إليها مندرجة فيما ذكر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك في عرض متن كتابه (التسهيل) بأن يُزاد فيما يميز الفعل المضارع عن غيره من أمور لم يذكرها ابن مالك، وهي: (تاء) الغائب، وما تتضمنه من عدة صور تمثلها.

وأضاف ناظر الجيش أن هذا الاستدراك قد استدركه الأبدي على الجزولي قبل أبي حيان، ويرى أيضاً أنه لا يوجد استدراك في هذه المسألة على كل من الجزولي وابن مالك موضعاً أسبابه في ذلك.

وبالرجوع إلى الأبدي<sup>(4)</sup> نجد عازماً رأيه في ذكر هذا الاستدراك، وبذلك يكون أبو حيان معضداً للأبدي في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/76).

(2) [يوسف: 10].

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/175-176).

(4) الأبدي، شرح الجزولية (ج1/273).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 33- الخلاف في إسناد جمع المذكر السالم في حال إظهاره وإضماره هل يكون بالياء أم بالتاء؟

يقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فإن كان الظاهر جمع سلامة في المذكر أو ضميراً يعود عليه فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا بالياء فنقول: (يقوم الزيدون)، و(الزيدون يقومون). وأجاز الكوفيون: (تقوم الزيدون)، و(الزيدون تقوم) قياساً على جمع التكسير".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في إسناد جمع المذكر السالم إلى الظاهر أو من خلال عود الضمير عليه فهل يكون بالياء أم بالتاء؟. موافقاً كل من الأبيدي<sup>(3)</sup>، وابن أبي الربيع<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

### 34- ما يخص (ياء) الغائبات في الفعل المضارع

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "والغائبات".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقوله: و(الغائبات أطلق)، ويقتضي ذلك أن الياء تكون في المضارع أسند إلى ظاهر أو مضمّر عاقل أو غير عاقل، مُسَلَّم أو مُكسَّر فنقول: يقوم الهنود، و﴿يَكَادُ السَّمَاوَاتُ﴾<sup>(7)</sup>. وَيُسْرِعُ الْجَمَالَ وَالْهِنُودُ يَقْمُنُ و﴿السَّمَاوَاتُ يَنْقَطِرُنَ﴾<sup>(8)</sup>، والجمال يُسرِعن والهندات يخرجن.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/511).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/76-77).

(3) الأبيدي، شرح الجزولية (ج1/274).

(4) ابن أبي الربيع، البسيط (ج1/226).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/16).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/77-78).

(7) [مريم: 90].

(8) [مريم: 90].

فإن كان الظاهر جمع سلامة في المؤنث لعاقلة نحو الهندات، فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا التاء فتقول: تقوم الهندات ولا يجوز يقوم الهندات كما لا يجوز يقوم هند قاسوا هذا الجمع على مفرده بجامع ما اشتركا فيه من سلامة الواحد فأما: ﴿يَكَادُ السَّمَاوَاتُ﴾ ونحوه فإن ذلك جائز في مفرده لكون تأنيثه مجازاً فكان ذلك في جمعه وأجاز الكوفيون يقوم الهندات قياساً لجمع السلامة على جمع التكسير. فأما قوله:

فَقُلْتُ لَهَا: فَيَيْئِي، فَمَا يَسْتَقْرِنِي دَوَاتُ الْعِيُونِ وَالْبَنَانِ الْمُخَضَّبِ (1)

في رواية من رواه بالياء، فخرج على الضرورة أو رُعي الموصوف المحذوف أي: (فَمَا يَسْتَقْرِنِي النِّسَاءَ دَوَاتُ الْعِيُونِ) فيكون إذ ذاك قد أسند إلى جمع التكسير المؤنث نحو: (يقوم الهندات)."

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما يخص (ياء) الغائبات في الفعل المضارع بما تمثله من صور. مؤيداً ما ذهب إليه الأبيدي (2) في هذه المسألة، وتابعهما ناظر الجيش (3) في ذلك.

### 35- تضمين الفعل المضارع (ياء) الغائب وما يختص بها

يقول أبو حيان (4): "وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: (وللغائبة إن كانت مضافة إلى مذكر هي بعضه، ويجوز أن تلفظ بالمذكر وأنت تريد المؤنث) نحو: يُقَطع يد زيد، لأنك تقول: يُقَطع زيد، وأنت تريد: يد زيد. (أو كانت فصل بينها وبين الفعل بشيء) نحو: يحضر القاضي اليوم امرأة وينفكك اليوم الموعظة... (أو كانت غير عاقلة إذا حملت على معنى المذكر) نحو: ينفع الموعظة لأن الموعظة وعظ في المعنى".

### التوضيح والتحليل:

(1) البيت لعلمة بن عبدة في ديوانه (ق 10/3 ص 83) والأخفش الأصغر، الاختيارين (ص 51) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج 2/437) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج 2/435) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج 4/103) وبلا نسبة في ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج 1/352) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 1/78)؛ (ج 6/202) والعيني، المقاصد النحوية (ج 2/964).

(2) الأبيدي، شرح الجزولية (ج 1/267-269).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 1/177).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 1/78).

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر ما يميز الفعل المضارع عن غيره من أمور لم يذكرها ابن مالك، وهي: إضافة (ياء) الغائبة، وما تتضمنه من صور تختص بها.

### 36- حروف الزيادة

يقول ناظر الجيش<sup>(1)</sup>: "واعلم أنه قد ذكر لزيادة هذه الأحرف الأربعة دون غيرها من حروف الزيادة مناسبة: قالوا: أولى الأحرف بالزيادة أحرف العلة لخفتها؛ لكن الألف لا تزداد أولاً فعوضوا منها الهمزة لاشتراكهما في المخرج. وجعلت للمتكم؛ لأنها من أول المخارج والمتكلم أخص؛ فناسب كونها له، واشترك فيها المذكر والمؤنث؛ لعدم اللبس.

وأما الواو: فامتنع من زيادتها أولاً؛ لأنها معرضة لدخول واو عليها للعطف، وقد تكون آخر الكلمة المعطوف عليها واواً أيضاً؛ فتجتمع ثلاث واوات، وقد تكون أول الماضي واواً كوعد فتجتمع أربع واوات فيستثقل ذلك، وهي مقابلة للهمزة؛ إذ هي من آخر المخارج والهمزة من أولها، فاستحقها المخاطب مطلقاً؛ لأنه يقابل المتكلم. لكنها رفضت لما ذكر وعوضوا منها التاء؛ لأن التاء تبدل من الواو كثيراً في الأفعال. وتكون التاء للغائبة والغائبتين والغائبات؛ فقد شارك المخاطب غيره في التاء؛ وحينئذ يبطل التعليل الذي ذكروه لاستحقاق المخاطب إياها، لأننا نقول:

التاء التي للغائبة والغائبتين والغائبات غير التاء التي للمخاطب؛ لأن هذه تدل على الخطاب، وتلك تدل على التأنيث عوضاً من التاء الساكنة اللاحقة آخر الماضي؛ فهما إن اشتركتا لفظاً فمدلولهما مختلف.

وتبين بهذا: أن التاء التي للمضارعة ثنتان: تاء خطاب وتاء تأنيث. وكذا يقال: أنت تفعلين فالتاء لمحض الخطاب والتاء للتأنيث.

وأما الياء: فجعلت للغائب مطلقاً، توفية للقسمة؛ لأن المتكلم خص بالهمزة، والمخاطب خص ببديل الواو، ولم يبق من حروف العلة إلا الياء، ولم يبق إلا الغائب فأعطياها.

ولما كان الفرق بين المفرد وضميه يحصل في المخاطب والغائب بالضمير، ولم يجعلوا في التكلم بين المفرد وضمه ضميراً للفرق، أتى بالنون؛ لتدل على المتكلم غير المفرد، وكانت

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/177-178).

النون أولى من غيرها؛ لما بينها وبين أحرف العلة من الشبه؛ لأنها تدغم في الياء والواو، وتبدل منها الألف، ولهذا أعربت الأمثلة الخمسة بها عند تعذر الحركات وتعذر أحرف العلة".

### التوضيح والتحليل:

زاد ناظر الجيش على ابن مالك الحروف التي تستحق الزيادة عند النحاة.  
ووافق ديكنقوز<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذه المسألة.

### 37- حركات حروف المضارعة

يقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واعلم أن حركات هذه الحروف- أعني حروف المضارعة - مع الرباعي الضم، سواء أكان مجرداً نحو يدرج أم مزيداً يضارب ومع الثلاثي وما زاد على الرباعي الفتح نحو يضرب وينطلق ويستخرج، إذا كان مبنياً للفاعل وكان في هذين الفتح؛ لأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي ثقيل، فاخترنا الفتح للكثير والثقل لخفة الفتح، واخترنا الضم للقليل لثلا يكثر استعمال القليل لو خففوه قاله أبو سعيد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر حركات حروف المضارعة.  
ومال أبو حيان لرأي أبي الفداء الأيوبي<sup>(3)</sup> فيما ذهب إليه.

### 38- تسمية الألفاظ المشتقة والمشتق منها

يقول ناظر الجيش<sup>(4)</sup> : "وسميت الألفاظ المشتقة أفعالاً، وأما الألفاظ المشتق منها فسميت أحداثاً ومصادر، وقد تسمى أفعالاً باعتبار الأصل".

### التوضيح والتحليل:

زاد ناظر الجيش على ابن مالك تسمية الألفاظ المشتقة والمشتق منها.

(1) ديكنقوز، شرح مراح الأرواح (ص26-31).

(2) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج1/78).

(3) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج2/8).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/171).



ووافق ناظر الجيش ما ذهب إليه ابن خروف<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

### 39- لغات العرب في (اليرنأ)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ويرنأ الشيب إذا خضبه باليرناء وهو الحناء".

ويقول ابن عقيل<sup>(3)</sup> : "اليرنأ واليرنأ بالفتح والضم مهموزين بلا مَدٍّ، واليرنأ بالضم ممدوداً".

#### التوضيح والتحليل:

أضاف ابن عقيل على ابن مالك ذكر لغات (اليرنأ).

### 40- من القرائن التي تخلص المضارع إلى الحال

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "ويترجح الحال مع التجريد، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه، وبلام الابتداء، ونفيه بليس وما وإن".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقد نقص المصنف من القرائن التي ذكرها أصحابنا أنها تخلص للحال: أن يعطف على الحال، أو يعطف الحال عليه، نحو: يقوم زيداً الآن ويخرج، ويقوم زيداً ويخرج الآن... ومن القرائن أيضاً وقوعه في موضع نصب على الحال، نحو: جاء زيدٌ يضحك. فلم يستوف المصنف ما يخلص المضارع للحال".

ويقول ناظر الجيش<sup>(6)</sup> : "وزاد أيضاً: أن يقع في موضع نصب على الحال، نحو: جاء زيد يضحك".

(1) ابن خروف، شرح الجمل (ج1/270).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/17).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/11).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/21).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/95).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/198).

## التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قرينة من القرائن التي تخلص المضارع إلى الحال، وهي: أن يعطف على الحال، أو يعطف الحال عليه، نحو: (جاء زيدٌ يضحك). وهذا ما ذكره ناظر الجيش<sup>(1)</sup> تماماً إلا أنه برر عدم ذكر ابن مالك لهذه القرائن لكونه "يشترط في عطف الفعل على الفعل اتفاقهما في الزمان فالمعطوف والمعطوف عليه متفقان". وقد اتبع السيوطي<sup>(2)</sup> أبا حيان فيما ذهب إليه.

## 41- مما يعين المضارع إلى الحال

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وقد أهمل المصنف ما يعين المضارع للحال، وهو الإنشاء، تقول: أقسم لأضربن عمراً، وأحلف ما خرج زيدٌ، وإذا كان يصرف الماضي إلي الحال فلأن يصرف المضارع أولى وأحرى. ولا يمكن أن يكون هذا مستقبلاً في هذا المقام؛ لأن الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر ما يعين المضارع إلى الحال.

## 42- من القرائن التي تخلص المضارع إلى الاستقبال

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل، وبإسناده إلى متوقع، وباقتضائه طلباً أو وعداً، وبمصاحبة ناصب، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة، أو لو المصدرية، أو نون توكيد، أو حرف تنفيس وهو السين أو سوف أو سف أو سو أو سي".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/198).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/43).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/95).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/23).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ونقص المصنف من القرائن التي تخلص المضارع للاستقبال عطفه على المستقبل، وعطف المستقبل عليه، نحو قولك: سيأكل زيدٌ ويشرب، أو يأكل زيدٌ ويشرب".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك القرائن التي تخلص المضارع إلى الحال. وتابعه ناظر الجيش<sup>(2)</sup> في هذا الأمر.

### 43- من القرائن التي تصرف الماضي إلى الاستقبال

يقول ناظر الجيش<sup>(3)</sup> : "ومنها لو الشرطية: وهي نوعان: شرط في المستقبل... وقوله تعالى: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾<sup>(4)</sup>".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك قرينة من القرائن التي تصرف الماضي إلى الاستقبال، وهي: لو الشرطية بإحدى استعمالاتها.

### 44- من القرائن التي تصرف المضارع إلى الماضي

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وينصرف إلى الماضي بلم، ولما الجازمة، ولو الشرطية غالباً، وبإذ، وبربما، وقد في بعض المواضع".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ونقص المصنف من القرائن التي تصرف المضارع إلى الماضي

(1) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج1/102).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/204).

(3) المرجع السابق، ص206-207.

(4) [آل عمران: 159].

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/27).

(6) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج1/108-110).

عطفه على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾<sup>(1)</sup> أي: فأصبحت: وعطف الماضي على المضارع، نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ أُمِرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِيئِي      فَمَصَّيْتُ، ثُمَّتُ قُلْتُ: لَا يَعْزِيئِي<sup>(2)</sup>

(1) [الحج: 63].

(2) البيت لشمر بن عمر الحنفي في الأصمعي، الأصمعيات (الأصمعية 38) (ص126) ولكن أوله (لقد مررت) ونسب البيت لعنترة في الواحدي، التفسير البسيط (ج3/24) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/218) وأبي حيان التوحيدي، البصائر (ج8/111) والواحدي، التفسير البسيط (ج3/186) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1552) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج2/114) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/310) ونسب البيت لعميرة بن جابر الحنفي في بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح (ج1/178) والبيت بلا نسبة في الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج1/145) والمبرد، الكامل (ج3/61) والطبري، جامع البيان (ج2/351) وأبي البركات الأنباري، المنكر والمؤنث (ج1/178) وأبي جعفر النحاس، إعراب القرآن (ص289) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج2/207) وأبي علي الفارسي، المسائل البصريات (مسألة41) (ج1/443) وابن جني، الخصائص (ج3/333) ؛ (ج3/325) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص67) والجوهري، الصحاح (ج5/1882) وابن فارس، الصحابي (ص167) وابن سيده، المحكم (ج10/511) وابن سيده، المخصص (ج5/80) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص206) والأصفهاني، تفسير الأصفهاني (ج1/260) وتاج القراء، غرائب التفسير (ج2/766) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج3/241) والزمخشري، الكشاف (ج1/16) ؛ (ج1/556) ؛ (ج4/15) ؛ (ج4/530) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج3/48) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج2/123) وفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (ج11/197) ؛ (ج14/309) ؛ (ج30/540) والسكاكي، مفتاح العلوم (ص185) وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج2/631) وأبي شامة المقدسي، إبراز المعاني (ص340) وزين الدين، مختار الصحاح (ص50) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج3/1271) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص351-352) وابن منظور، لسان العرب (ج12/81) والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج2/24) والسفاقي، المجيد (ص58) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج4/42) ؛ (ج5/316) ؛ (ج9/64) ؛ (ج10/172) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/109) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج4/2023) ؛ (ج4/2033) والمرادي، توضيح المقاصد (ج2/948) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج2/164) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/88) وابن كيكليدي العلاتي، الفصول المفيدة 170 وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك (ج3/276) وابن هشام الأنصاري، مغني البيب (ص138) ؛ (ص845) وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج3/196) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج2/426) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/214) ؛ (ج7/3516) والكرماني، تحقيق الفوائد (ج1/316) والبقاعي، نظم الدرر (ج2/129) والأشموني، شرح الأشموني (ج1/168) والإيجي، تفسير الإيجي (ج1/560) والسيوطي، نواهد الأبيكار (ج1/237) (السيوطي، الألغاز النحوية (ص17) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/42) ؛ (ج3/224) والقوجوي، شرح قواعد الإعراب (ص60) ؛ (ص175) وأبي الفتح العباسي، معاهد التصحيح (ج1/286) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج1/357) والزبيدي، تاج العروس (ج31/361).

أي: ولقد مررت. ووقوع المضارع خبراً لكان وأخواتها، نحو كان زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يضحك. وإعماله في الظرف الماضي نحو قوله:

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى  
جَنَاتٍ عَدْنٍ فِي الْعَالِي الْعُلَا(1)

كأنه قال: جزاه رب العالمين إذ جرى، وجعل الوعد بالجزاء جزءاً. وهذا أولى من أن يعتقد في إذ أنها بمنزلة إذا؛ لأن صرف معنى المبهم إلى الماضي لقريظة قد ثبت من كلامهم، ولم يثبت وضع إذ موضع إذ بقاطع.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن من القرائن الصارفة معنى المضارع إلي المضي (لما) المحتاجة إلي الجواب، قال: نحو قولهم: (لما يقوم زيدٌ قامَ عمرو)، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾<sup>(2)</sup>، أي جادلنا. انتهى.

ولا دليل في هذه الآية على مدعاه؛ لأن (لما) في الآية اتصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لما يقوم زيدٌ قام عمرو، إنما جاء مضارعاً الجواب لا الذي اتصل بلمّا. على أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً، أي: (شرع يجادلنا)، أو (أخذ يجادلنا)، وحذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدداً من القرائن التي تصرف المضارع إلي المضي. واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في القرائن السابقة الذكر، إلا أنه عد البند الخامس لا استدراك فيه.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في القريظتين الأولى والثانية التي تصرف المضارع إلي المضي.

(1) هذان البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه (ق 26-27/105 ص 463) والطبري، جامع البيان 235/11 وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص 119) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص 209) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج 2/126) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج 1/303) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 1/109) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج 2/49) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 1/215).

(2) [هود: 74].

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 1/213-215).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج 1/42).

## الباب الثاني: إعراب الصحيح الآخر

### 45- حد الصحيح الآخر

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "باب إعراب الصحيح الآخر".

ويقول ناظر الجيش<sup>(2)</sup>: "والمراد بالصحيح الآخر: ما ليس آخره حرف علة وحروف العلة في باب الإعراب ثلاثة: الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والألف. فما آخره واو ليس قبلها ضمة كدلو، وياء ليس قبلها كسرة كظبي، حكمه حكم الصحيح لقبوله للحركات".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك تعريف حد الصحيح الآخر.

وفي هذا الرأي يوافق ناظر الجيش ما قاله أبو علي الفارسي<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

### 46- حد الإعراب اصطلاحاً

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقال صاحب البسيط: "المختار في رسمه أن نقول: هو قبول الكلمة العوارض الحادثة في آخرها لفظاً أو تقديراً، المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل، المكافئة لها تأثيراً لفظاً أو تقديراً". فقله: (المكافئة لها) أحسن من قولهم: (الداخلة) لأنه يؤذن بخلوها عنه، وبعض المعمولات لا يخلو عن عامل. وقوله: (تأثيراً أولياً) ليخرج ما يكون تأثيراً ثانياً بسبب التأثير الأول، كالكسر لالتقاء الساكنين، وما يلحقه من التغيير بسبب التحريك للإعراب من الانقلاب نحو الكلو رفعاً والكلي جراً.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/223).

(3) أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح (ص77-78).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/117).

وقال بعض علمائنا: "الإعراب تشكل آخر الاسم بأشكال مختلفة لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم" انتهى. وقال ابن خروف أيضاً: "هو وضعك العلامة في آخر لفظاً أو تقديراً على وفق العامل دليلة على معناه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حدوداً أخرى للإعراب لم يذكرها ابن مالك، وذكرها بعض النحاة.

ووافق أبو حيان بما ذكره من حدود لتعريف الإعراب سائر النحاة في مضمونها وإن اختلفت تراكيبها أمثال عبد القاهر الجرجاني<sup>(1)</sup>، والحريري<sup>(2)</sup>، والزمخشري<sup>(3)</sup>، والجزولي<sup>(4)</sup>، وابن عصفور<sup>(5)</sup>، ووافقهم أيضاً يحيى العلوي<sup>(6)</sup>، بينما سلك ابن الحاجب<sup>(7)</sup> على خلاف ما ذهب إليه أبو حيان والنحاة في كونه عرف الإعراب بأنه: "المركب الذي لم يُشبهه مبني الأصل". فهو يعد هذا التعريف أولى من حدهم الإعراب بأنه: "الذي يختلف آخره باختلاف العوامل".

وكذلك ذهب ابن الفخار<sup>(8)</sup> أيضاً على غير ما ذهب إليه أبو حيان والنحاة في كونه يرى أن تغيير آخر الكلمة بدخول العوامل عليها في الإعراب لا يحتاج أن يقال فيها: لفظاً أو تقديراً. معللاً ذلك بقوله: "لامتناع نسبة الابتداء إلى اللفظ به، وإن كان بعضهم قد زاده؛ لأنّ اللفظ عام شامل للصنفين، فتأمل ذلك".

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، كتاب الجمل (ص41).

(2) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص60).

(3) الزمخشري، المفصل (ص33).

(4) الجزولي، المقدمة الجزولية (ص7).

(5) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/31).

(6) يحيى العلوي، المنهاج (ج1/162).

(7) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية (ج1/234-235).

(8) ابن الفخار، شرح الجمل (ج1/35-36).

## 47- الإعراب أهو لفظي أم معنوي؟

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وهذا الذي ذهب إليه المصنف قول طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه؛ لأنه لا شيء يتبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظياً.

وذهب متأخرو أصحابنا إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول س، واختيار الأعم. قالوا: لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعة حكيمة كالوقف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب؛ لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر.

وإلى أنه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف والأستاذ أبو علي. قال ابن خروف: "الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة". وهذا فاسد لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلوا، ولم يفعلوا. ولما رأى الأستاذ أبو علي أن الإعراب قد يكون صوتاً وحذفاً قال في حده: "الإعراب حَكْم يحدثه العامل في آخر الكلمة" ليعم جميع ذلك. وهذا الحد منقود من جهة أنه لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يحد الإعراب به من مذهبه أن الإعراب تغير؛ لأن التغير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة.

وجعل الإعراب معنوياً لا لفظياً أولى من حيث اللفظ؛ لأننا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي- وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف- كان ذلك نقلاً لفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس المصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مختلف مذاهب النحاة في كون الإعراب لفظياً أو معنوياً مبيناً رأيه في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/115-116).



وزهد كل من المرادي<sup>(1)</sup> وابن عقيل<sup>(2)</sup> والسلسيلي<sup>(3)</sup> في ذكر ما أورده أبو حيان. وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> أبا حيان في ذكر هذه المسألة إلا أنه خالفه في رأيه بأن الإعراب لفظياً وليس معنوياً.

#### 48- الخلاف في إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "لأنَّ إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ليس كما ذكر، ولا أجمع النحويون على جواز إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما، بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإن اختلف اللفظان. وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان. وهي مسألة خلاف، ذكرها أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، وأبو البقاء العكبري، في كتابيهما في اختلاف النحويين".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنَّ دعوى الإجماع على صحة إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى ليس دقيقاً بذكره أوجه الخلاف في هذه المسألة.

واتبع ناظر الجيش<sup>(7)</sup> شيخه أبا حيان في ذكر مذهب البصريين فقط.

وما استدركه أبو حيان على ابن مالك في هذه المسألة هو صحيح بعينه بدليل أن أبا البركات الأنباري<sup>(8)</sup> ذكر هذه المسألة بتفاصيلها معزراً إياها بآراء النحاة والأدلة والشواهد التي تخص كل مذهب.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص82).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/19).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/113).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/59-60).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/34).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/119).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/227).

(8) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/356-358).

## 49- حد العامل

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "والعامل هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصل في أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات".

### التوضيح والتحليل:

قام أبو حيان بتعريف حد العامل بأنه: ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. ذاكراً شروط ذلك.

بينما عرف خالد الأزهري<sup>(2)</sup> العامل بوجه قريب من تعريف أبي حيان، بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو ساكناً : نحو : جاء زيد. ورأيت زيدا. ومررت بزيدا".

## 50- الخلاف في الحركة هل تكون مع الحرف أم بعد الحرف؟

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "من حركة، أو حرف".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "والحركة مع الحرف، لا قبله ولا بعده؛ لأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه، إنما توجد معه؛ إذ لا تقوم بنفسها، ولأن حروف العلة تنقلب إلي غيرها لتحركها، فلو كانت بعدها لم تنقلب، ولم تنقلب الألف همزة عند التحرك، ولأنه إن لم تكن الحركة على الحرف كان عارياً منها، فكان ساكناً، حتى إنه لو كان ما قبله ساكناً لزم النقاء الساكنين من غير تحريك.

وذهب قوم منهم ابن جني إلى أن الحركة بعد الحرف؛ لأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله، وذلك للحيلولة، ولا حائل إلا الحركة، ولأنك إذا أشبعت الحركة تولد منها حرف، والحرف لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له شركة فيه، فهو عن الحركة، فالحركة بعده.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/119).

(2) خالد الأزهري، شرح العوامل المائة النحوية (ص73).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/120-121).

والجواب عن الأول أن عدم الإدغام تارة يكون للحاجز، وتارة يكون للتحصن بالحركة، فلا تكون علة عدمه الحيلولة خاصة. وعن الثاني أن حدوث الحرف إنما هو عن الحرف المتصف بالحركة المجانسة للحرف الحادث من حيث هو متحرك بالمجانس بشرط الإشباع؛ لأن الحروف كالموصوفات، وهي الجواهر، والحركات كالأعراض، والأعراض لا تتشبه الجواهر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في الحركة هل تكون مع الحرف أم بعد الحرف؟.

وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني<sup>(1)</sup> في هذه المسألة بالتفصيل بالرغم من أن وجهة نظر ابن جني تكمن في أن الحركة تكون بعد الحرف كما هو موضح في المسألة والتي تختلف تماماً عما ذهب إليه أبو حيان في كون أن الحركة تكون مع الحرف، إلا أنه يعضد ما ذهب إليه أبو حيان مستدلاً برأي أبي علي الفارسي، فيقول: "واستدل أبو علي على أن الحركة تحدث مع الحرف، بأن النون الساكنة إذا تحركت زال عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف، وهو لعمري استدلال قوي".

### 51- أقسام الحذف

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "أو سكون، أو حذف".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وقوله: (أو سكون أو حذف) هكذا يقوله أكثر النحويين، وهذا عندي ليس كذلك، بل يكفي الحذف؛ لأن الحذف على قسمين: حذف حركة نحو يضرب، إذا أدخلت الجازم قلت لم يضرب، فتحذف الحركة. وحذف حرف نحو لم يذهباً، أصله يذهبان، فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف، فلا يجعل ما كان قسماً من الشيء قسيماً له".

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/43-46).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/121).

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر أقسام الحذف.

واتبع السلسيلي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 52- الخلاف في الإعراب أهو أصل في الاسم أم فرع في الفعل؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وهو في الاسم أصل".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وما ذهب إليه المصنف من أن الإعراب أصل في الأسماء لا في الأفعال هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، وحكي عن بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع.

احتج جمهور أهل البصرة بأن قالوا: الإعراب يفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أحسن زيداً! إذا تعجبت، وما أحسن زيد، إذا نغيت عنه الإحسان، وما أحسن زيد؟ إذا استقهمت، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شرب زيد الماء، كما حمل أعد وتعد ونعد على يعد، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها.

واحتج أبو الحسن بن خروف لما ذهب إليه البصريون بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول.

واحتج أبو الحسن بن عصفور أيضاً لهم، فقال: الدليل على أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباط الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب دليل على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل الإعراب

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/113).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/122-124).

جميع الأفعال كلها، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبهاً لمبني دليل على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنياً على أصله من الإعراب.

واحتج أهل الكوفة بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب أصلاً في الأسماء، وهو كونه يفتقر إليه في الأسماء في بعض المواضع، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع، تقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فبالجزم نهى عن الفعلين مجتمعين ومفتقرين، وبالنصب نهى عن الجمع بينهما، وبالرفع نهى عن الأول وإباحة للثاني. وكذلك لام الأمر ولام كي، و (لا) في النهي و (لا) في النفي، لولا الإعراب لالتبست المعاني.

وأجاب البصريون عن ذلك بأن النصب في مسألة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بإضمار (أن) في المذهب الصحيح، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمره لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب، فالإعراب في هذا الباب إنما دل على المعاني لما حذف العوامل، وجعلت دليلاً عليها، وذاك فرع، والأصل ما ذكرنا من إظهار العوامل. وليس كذلك: ما أحسن زيداً! لأن الرفع والناصب والخافض ل(زيد) على كل حال لفظ (أحسن) وأما لام الأمر ولام كي فالفرق بينهما أن لام الأمر تكون ابتداءً، ولام كي لا بد أن يتقدمها عامل.

وأما (لا) الناهية و (لا) النافية فالفرق بينهما أنه إذا خيف التباس بالنافية أتى بغيرها من حروف النفي نحو (ما) وإنما كان يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداة إلا (لا).

وذهب أبو علي قطرب إلى أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني، وإنما دخلت الحركات ليفرق بين وصل الاسم والوقف عليه.

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مذاهب النحاة وحججهم في مسألة الإعراب وهو أصل في الاسم أم فرع في الفعل؟ بينما اكتفى ابن مالك باتباع مذهب البصريين في أن الإعراب أصل في الأسماء لا في الأفعال دون أن يذكر حججهم في اختيار هذا المذهب، وكذلك آراء المذاهب الأخرى.

واتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup> وابن عقيل<sup>(2)</sup> والسلسيلي<sup>(3)</sup> وناظر الجيش<sup>(4)</sup> أبو حيان فيما ذكره من مذاهب.

وقد وافق أبو حيان رأي معظم النحاة أمثال الزجاجي<sup>(5)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(6)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(7)</sup>، والأبدي<sup>(8)</sup>، في ذكر هذا الخلاف وتأصيله، ووافقهم أيضاً ابن جابر الهواري<sup>(9)</sup>.

بينما ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(10)</sup> سبباً آخر يبرهن أن الاسم هو الأصل في الإعراب، وذلك لكون أن "الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف؛ لأنها تدل صيغها على معانيها، ألا ترى أن (ضرب) للماضي، و(سيضرب) للمستقبل. وكذا (من) لابتداء الغاية، وليس فيها شيء من المعاني التي توجب اختلاف اللفظ".

وكذلك قد اشترط يحيى العلوي<sup>(11)</sup> شرطين على اقتضاء الاسمية في الإعراب، وهما: العقد والتركيب، فيقول: ولا بد من اشتراط هذين الأمرين، فالتركيب انتظام الجملة من جزأين. والعقد: هو إسناد أحدهما إلى الآخر، فمتى حصل هذا الأمر إن كانت الاسمية مقتضية الإعراب لا محالة".

### 53- إلحاق نون التوكيد بالفعل المضارع

قال ابن مالك<sup>(12)</sup>: "ما لم تتصل به نون توكيد".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص83).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/20).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/114).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/230-231).

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص77-82).

(6) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص48).

(7) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص153-155) وأبو البقاء العكبري، مسائل خلافية (ص87-89).

(8) الأبيدي، شرح الجزولية (ج1/64-68).

(9) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج1/95).

(10) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/83).

(11) يحيى العلوي، المنهاج (ج1/163-164).

(12) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "أما نون التوكيد ففي المضارع إذا لحقته ثلاثة مذاهب: البناء مطلقاً، وهو مذهب الأخفش، سواء أكان المضارع مما اتصل به ألف الجمع أو واوه أو ياء المخاطبة أم لم يتصل به شيء من ذلك. والإعراب مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين. والتفصيل بين أن تتصل بالفعل - فيكون مبنياً - النون، أو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه، وهو المشهور والمنصور".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أنّ في نون التوكيد إذا لحقت المضارع ثلاثة مذاهب دون المذهب الذي ذكره ابن مالك<sup>(2)</sup> وهو البناء مطلقاً.

ووافق كل من المرادي<sup>(3)</sup>، والسلسلي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> شيخهم أبا حيان في ذكر هذين المذهبين.

واتبع الشاطبي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 54- الفعل المضارع المتصل بنون الإناث بأنه معرب

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "أو إناث".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "وما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسألة خلافية: ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب، وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين. واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً قالوا: وإنما

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/126-127).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/36).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص83).

(4) السلسلي، شفاء العليل (ج1/114).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/235).

(6) العيني، المقاصد الشافية (ج1/106-107).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/128-129).

منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالترزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدرًا.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنّ اتصال الفعل المضارع بنون الإناث مسألة خلافية عند النحويين في كونهم ذهبوا إلى أنه معرب؛ بينما اكتفى ابن مالك بذكر بناء الفعل المضارع في حال اتصاله بنون الإناث وأنّ المسألة لا خلاف فيها.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، والسلسيلي<sup>(2)</sup>، ما ذكره أبو حيان تماماً بينما اكتفى ناظر الجيش<sup>(3)</sup> بذكر موضع الخلاف بأنه معرب فقط دون ذكر وجه الاستدلال لهذا الاتجاه.

واتبع كل من الشاطبي<sup>(4)</sup>، والعيني<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في ذكر هذه المسألة.

### 55- من أسباب البناء

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وهذا منتهى القول في المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وأما غيره من النحويين فنذكروا أسباباً للبناء: منها شبه الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجه الشبه أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

ومنها تضمن معنى الحرف، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

ومنها وقوعه موقع المبني كأسماء الأفعال والمنادى المبني بسبب النداء.

ومنها مضارعة ما وقع موقع المبني وهو ما كان معدولاً لمؤنث نحو حذام ورقاش،

ضارع نزال، ونزال وقع موقع انزل.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص84).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/114).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/235).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/110-111).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج3/1328).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/34).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/132-133).



ومنها ما خرج عن النظر وهو (أي) الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب س، نحو ما أنشد سلمة:

أَبَاهِلَ لَوْ أَنَّ الرَّجَالَ تَبَايَعُوا      عَلَيَّ أَيُّنَا شَرُّ قَبِيلًا وَأَلَمًّا<sup>(1)</sup>  
بضم (أَيُّنَا) التقدير: على الذين هم شَرُّ قَبِيلًا  
ومنها الإضافة إلى مبني نحو قوله:

عَلَى حِينَ عَائِبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَيَّ الصَّبَا<sup>(2)</sup>      ...      ...      ...  
...بفتح حين".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أسباب أخرى للبناء لم يذكرها ابن مالك.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان على وجه من الاختصار.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه (ص544) وبلا نسبة في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج32/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج133/1) ؛ (ج55/3) ؛ (ج92/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج681/2).  
(2) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني ولم أقف عليه في ديوانه ونسب إليه في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1315/3) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص140) والنحاس، معاني القرآن (ج121/5) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيويه للسيرافي (ج65/2) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج166/2) والحصري، زهر الآداب (ج652/3) وابن رشيق القيرواني، العمدة (ج237/1) والواحدي، التفسير الوسيط (ج580/2) والزوزني، شرح المعلقات (ص40) والزمخشري، أساس البلاغة (ج632/1) والجواليقي، شرح أدب الكاتب (ص163) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج151/3) والغزنوي، باهر البرهان (ج449/1) والكرماني، مفاتيح الأغاني (ص214) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج133/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج553/6) والأشموني، منار الهدى (ج147/2) وعجزه :

...      ...      ...      وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وبلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ص327) وأبي بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (ج351/1) وأبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص34) وابن جني، المنصف (ص58) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص498) والزمخشري، الفائق (ج110/1) وابن الأثير، النهاية (ج18/1) وابن هشام الأنصاري، شذور الذهب (ص6).  
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص85-86).  
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج236/1).

ووافق أبو حيان النحويين أمثال ابن يعيش<sup>(1)</sup>، والأبذي<sup>(2)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم من النحاة المتأخرين كل من ابن جابر الهواري<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup>، والصبان<sup>(5)</sup> فيما ذهبوا إليه من أسباب البناء.

بينما زاد الشاطبي<sup>(6)</sup> أسباباً أخرى للبناء ذكرها ابن الفخار، منها: كثرة موانع الصرف، نحو: (جعار) وأمثالها، والتركيب، نحو: (لا رجل)، (وخمسة عشر)، والقطع عن الإضافة، نحو: (لله الأمر من قبل ومن بعد)، وكثرة الاستعمال، نحو: (لهي أبوك).

### 56- الخلاف في إلحاق هاء السكت بالفعل الماضي

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "لم يجز أن تلحقه هاء السكت".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup>: "فهذه مسألة مختلف فيها إذا وقفت على الفعل الماضي، نحو قعد، وفيه ثلاثة مذاهب يفرق في الثالث بين أن يكون متعدياً فلا تلحق، وبين أن يكون لازماً فتلحق وقد استوفينا الكلام على ذلك في باب الوقف".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في إلحاق هاء السكت بالفعل الماضي.

واتبع ناظر الجيش<sup>(9)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان.

وذهب الشاطبي<sup>(10)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/207).

(2) الأبذي، شرح الجزولية (ج1/227-232).

(3) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج1/98).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/66).

(5) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/76).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/94-98).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/38).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/130-131).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/242).

(10) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/522).

## 57- الخلاف حول إعمال أسماء الأفعال

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "كلها غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما قوله: (وكونها عاملة غير معمولة) فقد كرر ذلك في كتبه، وأن أسماء الأفعال ليست معمولة لشيء فلا محل لها من الإعراب. وكأنه لم يعرف في ذلك خلافاً. وقد ذكرنا في باب أسماء الأفعال من شرح هذا الكتاب الخلاف في ذلك، وأن مذهب س والمازني وأبي علي الدينوري وأبي علي الفارسي في تذكرته أن الأسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة وقيل: هي في موضع رفع مبتدأة والضمير الذي فيها مرفوع بها سد مسد خبر المبتدأ، كما في قولك: أقاتم زيد؟ ومذهب الأخفش والفرسي في حليباته أنها لا موضع لها من الإعراب. وأمنا الكلام على ذلك، فأغنى عن إعادته هنا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة حول الخلاف في إعمال أسماء الأفعال.

ووافق أبو حيان كل من ابن الحاجب<sup>(3)</sup>، وأبي الفداء<sup>(4)</sup> فيما ذكروه في هذه المسألة. واتبعهم ناظر الجيش<sup>(5)</sup> في ذلك.

## 58- سبب تسمية التمکن وتممكن غير أمکن

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "والسلامة منها تمکن".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وقوله: و(السلامة منها تمکن) أي من مناسبة الحرف، وسمى ذلك تمكناً لأنه تصرف في الكلمة بحركات أو بحروف على من يرى ذلك، بخلاف المبني، فإنه فاقد لهذا التصرف.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/38).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/131).

(3) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج1/365-367).

(4) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج1/274).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/242).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/37).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/136-137).

والمتمكن على قسمين: متمكن أمكن وهو الاسم المنصرف، ومتمكن غير أمكن وهو الاسم الذي لا ينصرف وسمي بذلك لأنه ناقصه من جهات التمكّن شيء واحد، وهو الجر".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية المصطلحات النحوية كالتمكّن، والتمكّن غير أمكن.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، ما ذكره أبو حيان تماماً.

ووافق أبو حيان كمال الدين الفرخان<sup>(4)</sup> فيما ذهب إليه ، وتابعهما يحيى العلوي<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

### 59- مما يجب قياساً

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وخص الجر بالاسم".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "والذي يجب قياساً خفض المضارع إذا أضيفت إليه أسماء الزمان نحو قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(8)</sup>، لأنه فعل معرب وقد دخل عليه عامل خفض ولم يؤثر فيه.

وكذلك أيضاً يجب قياساً جزم الأسماء التي لا تنصرف أنها لما أشبهت الفعل فزال منها التثوين والخفض، وجب أن تكون - إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض - دون علامة لزوال علامة الخفض بالشبه، والجزم هو أن يدخل عامل، فلا يحدث علامة، بل يكون ترك العلامة علامة له".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص86).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/22).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/114).

(4) كمال الدين الفرخان، المستوفى في النحو (ج1/30-31).

(5) يحيى العلوي، المنهاج (ج1/181).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/39).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/140).

(8) [هود: 119].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأمور التي يجب فيها القياس في القواعد النحوية موافقاً لأبي البقاء العكبري<sup>(1)</sup> فيما ذكره. وأيد النحاة المتأخرون أمثال الشاطبي<sup>(2)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(3)</sup>، ومرعي المقدسي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 60- الخلاف في حركة كل من ما لا ينصرف والمجموع بالألف والتاء المزيديتين في حالة

### الجر أهما حركتا بناء أم إعراب؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وتتوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "اختلف النحويون في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر، وفي حركة المجموع بالألف والتاء المزيديتين، فذهب الجمهور إلى أنهما حركتا إعراب وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهما حركتا بناء، وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يُعربان في حالين، ويُبنيان في حال فما لا ينصرف يُعرب في حال الرفع والنصب وينبي في حال الجر، وكذلك الجمع يُعرب في حال الرفع والجر، ويُبنى في حال النصب.

وهذا القول مرغوب عنه لأنه لا يُبنى إلا لسبب، وقد تقدم ذكر الأسباب التي للبناء، وهذان النوعان ليس فيهما سبب منها، وأيضاً فلم نجد اسماً يُعرب في حالين أو حالة، ويبنى في حالة أو حالين. فأما احتجاجهما بأمس، وقولهما إنها تُبنى تارة، وتُعرب تارة، وتشبيهه ذينك بأمس، فهو فاسد لأن أمس لا يبني إلا حال تضمنه معني الحرف، وهو لام التعريف، وتضمن معني الحرف من موجبات البناء، ويُعرب إذا لم يتضمنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف وفي ذلك الجمع؛ ألا ترى أن أمس إذا كانت نكرة أو مضافة أو معرفة بلام التعريف هي معرفة بالاتفاق، فإن كانت معرفة بغير أداة التعريف، نحو قولك: خرجت أمس، تريد اليوم الذي قبل يومك بليلة، ينبت لتضمنها معني أداة التعريف".

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/392).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/80).

(3) خالد الأزهري، موصل الطلاب (ص41).

(4) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص90).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/41).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/145-146).

## التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان اختلاف النحاة في حركة ما لا ينصرف وفي حركة المجموع بالألف والتاء المزيديتين في حالة الجر أهما حركتا بناء أم إعراب؟.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً في الخلاف في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر فقط. بينما انفرد أبو حيان في ذكر الخلاف في حركة المجموع بالألف والتاء المزيديتين في حالة الجر.

### 61- من شروط نيابة الحرف عن الحركة في إعراب الأسماء الستة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "ش: لما ذكر المصنف نيابة الحركة عن الحركة أخذ يذكر نيابة الحرف عن الحركة، فذكر أن حروف العلة تنوب فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم، فشمّل ما أضيف إلى الظاهر والمضمر غير الياء نحو: قام أخو زيد، ورأيت أخاه، ومررت بأخيك. وهذا شرط واحد ذكره، وأهمّل شرطين:

أحدهما: أن لا يكون شيء منها مصغراً فإنه إذ ذاك لا تنوب فيه الحروف بل تقول: جاء أخي زيد، وهذا أبي خالد، وحمي جعفر، وفويه عمرو.

الثاني: أن يكون مفرداً أي: ليس مثني ولا مجموعاً لأنه إذ ذاك يصير حكمه حكم المثني والمجموع.

والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته، فإذا صغر أو ثني أو جمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم، وأصحابنا يقولون: ما دامت مكبرة مفردة مضافة لغير الياء".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص87).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/251).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/43).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/157).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرطين من شروط نيابة الحرف عن الحركة في إعراب الأسماء الستة.

ومع هذا الاستدراك الذي استدركه أبو حيان فإنه يقدم العذر لابن مالك لإهماله هذين الشرطين؛ وذلك لكونه علق الحكم عليها بموجب أنها وردت كذلك في اللفظ.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً.

ووافق ابن جابر الهواري<sup>(3)</sup> فيما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة إلا أنه زاد شرطاً آخر، وهو: "ألا يكون منسوباً إليها (كأبويّ، وأخويّ)، فإنها -حينئذٍ- تعرب بالحركات".

## 62- اللغات في حم

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ويلزمها النقص".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وأما نَقْصُ حَمِّ فحكى الفراء أنه يقال: هذا حَمُّكَ. وأنكر هذه اللغة البصريون قال س في النسب إلى حَمِّ: حَمَوِيّ، قال: "ولا يجوزُ إلا ذا" ولو جاز أن تقول (هذا حَمُّكَ) لجاز أن تقول في النسب: حَمِيّ، كما تقول إلى يَدِّ: يَدِيّ وَيَدَوِيّ...".

وترتيب لغات حم في الجودة: مصاحبة الحروف، فالإتمام على فَعْلٍ بالواو كدَلُو، فالقصر، فالنقص، فالإتمام على فَعْلٍ بالهمز، فعلى فَعْلٍ بالهمز، ذكره بعض أصحابنا".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أربع لغات أخرى ل(حم) غير لغة القصر.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص89).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/259).

(3) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج1/122-123).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/45).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/166-167).

وتابع المرادي<sup>(1)</sup> أبو حيان في ذكر هذه اللغات بينما اكتفى السلسيلي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> بذكر لغة النقص فقط.

ووافق أبو حيان ما قاله ابن أبي الربيع<sup>(4)</sup> فيما يخص لغات (حم).

### 63- لغات مرء

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ففي مرء لغتان: إحداهما فتح الميم مطلقاً، وهي لغة القرآن، والثانية إتباعها الهمزة في حركات الإعراب".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "في فاء مرء لُغاً ثلاث: ...الثانية الكسر على كل حال... وقرأ الحسن بكسر الميم، يعني في قوله: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك بذكر لغة أخرى ل(مرء) غير لغتي الفتح والإتباع.

وتابع المرادي<sup>(7)</sup>، وناظر الجيش<sup>(8)</sup> أبو حيان في هذه اللغة.

وقد نسب السُّكْرِي<sup>(9)</sup> هذه اللغة إلى هُذَيْل، مُستدلاً على ذلك بقول أبي خراشة:

جَمَعْتَ أُمُوراً يُنْفِذُ الْمِرْءَ بَعْضُهَا      من الحِلْمِ والمَعْرُوفِ والحَسَبِ الضَّخْمِ<sup>(10)</sup>

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/120).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/266).

(4) ابن أبي الربيع، البسيط (ج1/196).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/48).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/172).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/271).

(9) ابن سيده، المحكم (ج10/294).

(10) البيت لأبي خراشة في ابن سيده، المحكم (ج10/294) وابن منظور، لسان العرب (ج1/156) وعبد القادر

البغدادي، خزانة الأدب (ج5/81) والزيبي، تاج العروس (ج1/429).



## 64- الخلاف في تشنية (فمويها)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وحكى ابن الأعرابي في تشنيته فموان وفميان، وهذا يدل على أن الفرزدق ليس مضطراً في قوله:

هُمَا نَقَّشَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا<sup>(2)</sup> ... ..

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "ولأبي العباس في هذا البيت قولان:

أحدهما: أن قوله: (فمويهما) لحن، لأنه جاءت الميم مع الواو، والميم بدل منها، فالجمع بينهما خطأ.

والقول الآخر: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للين وهذا إنما قاله أبو العباس لاعتقاده أن الميم ليست من أصل بنية الكلمة، وإنما هي بدل من الواو. قال أبو العباس: تقول في الأفراد فَمَّ فاعلم، فتبدل الميم من الواو لأنهما من مخرج واحد. وإنما الميم والباء والواو من الشفة، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء لأن الواو من الشفة، ثم تهوي في الفم لما فيها من المد واللين حتى تنقطع عند مخرج الألف، والميم تهوي في الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة والباء لازمة لموضعها" انتهى كلامه.

وعلى ثبوت لغة القصر تكون الميم من أصل بنية الكلمة، وانقلبت الألف في التشنية واواً وياء اعتباراً لما انقلبت عنه من ياء أو واو".

### التوضيح والتحليل:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/48).

(2) هذا صدر بيت للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه وعجزه:

... .. على النَّايِحِ العَاوِيِ أَشَدَّ رِجَامِ

ونسب البيت إليه في الفراهيدي، الجمل (ص240-241) وسيبويه، الكتاب (ج3/622) وابن جني، المحتسب (ج2/238) وابن جني، الخصائص (ج3/149) والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص240) والحريري، درة الغواص (ص82) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج7/3) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج2/329) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/48) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/169) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/270) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج4/462).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/169-170).

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما قاله أبو العباس المبرد<sup>(1)</sup> في تعليقه على ما يتعلق في مجيء كلمة (فمويها) في بيت الفرزدق.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان ما قاله النحاة أمثال أبو علي الفارسي<sup>(3)</sup>، وابن خالويه<sup>(4)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(5)</sup>، وابن جني<sup>(6)</sup>، والثمانيني<sup>(7)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(8)</sup> في هذه المسألة.

## 65- من لغات امرؤ

قال ابن مالك<sup>(9)</sup>: "وفي امرئ وابنم أيضاً لغتان: إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقاً، والثانية إتباعهما الهمزة والميم في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين".

ويقول أبو حيان<sup>(10)</sup>: "وحكى الجوهري أن من العرب من يضم الراء على كل حال، فيقول: رأيتُ امرؤاً ومررتُ بامرؤٍ".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك لغة أخرى لـ(امرؤ) غير لغتي الإيتباع والفتح. واتبع المرادي<sup>(11)</sup>، وناظر الجيش<sup>(12)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. ووافق السيوطي<sup>(13)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان فيما استدركه على ابن مالك.

(1) المبرد، المقتضب (ج3/158).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص92).

(3) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج3/193-194).

(4) ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص216-217).

(5) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج5/126-127).

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/92-93).

(7) الثمانيني، شرح التصريف للثمانيني (ص345-346).

(8) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج2/329-330).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/48).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/173).

(11) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93).

(12) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/272).

(13) السيوطي، همع الهوامع (ج1/143).

## 66- دخول (أل) على امرؤ

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup>: "ولا تدخل أل على امرئ، استغنوا بدخولها على مرء. وقال الفراء: بعض نُؤيس يقولون: الامرؤ الصالح والامرأة الصالحة فيدخلون اللام على امرئ. وقال أبو علي: ولعل هذا الذي سمعها منه لم يكن فصيحاً. لأن قول الأكثر على خلافه".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان آراء النحاة في دخول (أل) على امرؤ.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذهب ابن يعيش<sup>(4)</sup> إلى جواز دخول (أل) على امرؤ معللاً أوجه ذلك بقوله: "وأما (امرؤ) و(امرأة)، فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين؛ لأنك إذا دخلت الألف واللام، فقلت: (المرء) و(المرأة)، وخففت الهمزة، حذفتها، وألقت حركتها على الراء، فقلت: (جاءني المر) و(رأيت المر)، و(مررت بالمر)".

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً ما ذهب إليه ابن يعيش في جواز دخول (أل) على امرؤ، نحو: (جاء المرء)، و(رأيت المرأ) و(مررت بالمرئ).

يبدو مما سبق أنّ ابن يعيش، والسيوطي يتفقان مع الفراء فيما ذهب إليه، ومن جهة أخرى يختلفان مع كل من أبي علي وأبي حيان في هذه المسألة.

## 67- تشنية وجمع ابنم

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "وابنم".

(1) أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل (ج1/173-174).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/272-273).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/304).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/143).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/47).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فإذا ثنيت فتحت النون والميم، تقول ابْنَمَان. ولم تجمع العرب فتقول ابْنَمُون، وإن كانوا قد جمعوا ابناً فقالوا بِنُون. ولم يسمع بتأنيثه، وإن كان قد سمع تأنيث ابن نحو ابْنَة، وقال الْمُتَلَمَّس :

وهل لي أمٌ غيرها إن ذكرتها أبى الله إلا أن أكون لها ابْنَمًا<sup>(2)</sup>

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان ما يوجب عند تثنية وجمع (ابْنَم) عند العرب الفصحاء.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً بينما اكتفى ابن عقيل<sup>(5)</sup> بتثنية (ابن) فقط.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه صاحب بن عباد<sup>(6)</sup> من أن تثنية (ابْنَم) : (ابْنَمَان)، ولكن صاحب بن عباد خالفه في أن (ابْنَم) تجمع على (ابْنَمُون).

## 68- الخلاف في حركة راء امرئ ونون ابنم أهي حركة اتباع أم إعراب؟

يقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وهذا الذي ذكرناه من أن الحركة التي في راء امرئ ونون ابْنَم إذا وافقت حركة الآخر وهي حركة إِبْتِاع لا حركة إِعْرَاب هو مذهب البصريين.

وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنها حركة إِعْرَاب، وأن الاسم معرب من مكانين، قال يعقوب: يقال: هو امرؤٌ فيعرب من مكانين من الراء ومن الهمزة، وقال الفراء: وأما ابْنَم

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/174).

(2) البيت للمتلمس في ديوانه (ق10/1 ص30) والأصمعي، الأصمعيات (الأصمعية92) (ص245) والمبرد، المقتضب

(ج2/93) والخفاجي، سر الفصاحة (ص157) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب (ج1/29) وأبي حيان

الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/174) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/2088) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب

(ج10/59) وبلا نسبة في النحاس، إعراب القرآن (ج2/116) وابن جنبي، الخصائص (ج2/184) وابن جنبي،

المنصف (ص58) وابن الأثير، البديع (ج2/316) وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/304).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص94).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/273).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج1/29).

(6) صاحب بن عباد، المحيط في اللغة (ج2/471).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/174-175).

فيرب من مكانين. وكذلك أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال، هي معربة عندهم من مكانين وسيأتي تبين ذلك عند ذكرنا المذاهب التي في هذه الأسماء إن شاء الله تعالى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر خلاف النحاة في حركة راء امرئ ونون ابنم أهي حركة اتباع أم إعراب؟.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان، ولكنه اكتفى بذكر مذهب الكوفيين فقط في هذه المسألة. ونحا أبو حيان إلى ما ذهب إليه النحاة أمثال الجوهري<sup>(2)</sup>، وسلمة العوتبي<sup>(3)</sup>، ورضي الدين الاسترابادي<sup>(4)</sup>، وابن منظور<sup>(5)</sup> في هذه المسألة. وتابعهم أيضاً كل من العيني<sup>(6)</sup>، والسيوطي<sup>(7)</sup>.

### 69- مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة

قال ابن مالك<sup>(8)</sup>: "ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبي علي، وهو مذهب قوي من جهة القياس، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة".

ويقول أبو حيان<sup>(9)</sup>: "ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب غير هذين المذهبين وفي هذه الأسماء عشرة مذاهب: منها هذان المذهبان.

والثالث: مذهب المازني وأصحابه، واختاره الزجاج، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهذه الحروف إشباع.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص94).

(2) الجوهري، الصحاح (ج6/2287).

(3) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/216).

(4) الرضي الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب (ج2/252).

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج14/92-93).

(6) العيني، المقاصد النحوية (ج1/560).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/143).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/48).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/177-185).

الرابع: مذهب قوم، منهم الربيعي، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف.

الخامس: مذهب قوم من المتأخرين، منهم أبو الحجاج الأعمى وأبو عبد الله بن أبي العافية، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفاً لأجل الفتحة.

السادس: مذهب الكسائي والفراء، وهو أنها معربة بالحركات والحروف معاً وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين.

السابع: مذهب الجرمي وهشام في أحد قوليه، وهو أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

الثامن: مذهب أبي زيد السهيلي وتلميذه أبي علي الرندي، وهو أن (فاك) و(ذا مال) معربان بحركات مقدرة في الحروف وأن أباك وأخاك وحمّاك وهناك معربة بالحروف.

التاسع: مذهب الأخفش أنها دلائل إعراب. وقال كذلك في المثني والمجموع على حده. واختلّف في تفسير قول الأخفش إنها دلائل إعراب على قولين:

فقال أبو إسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السراج وابن كيسان: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

فعلى هذا الاختلاف في فهم قول الأخفش في المثني يمكن أن يفسر قوله في هذه الأسماء إنها دلائل إعراب فيكون قولاً للتفسير مذهبيين، وهما التاسع والعاشر.

وقال صاحب البسيط: "قال الأخفش: هي زوائد دوالّ على الإعراب كالحركات. وظاهر هذا القول أنها ليست حروفاً للإعراب ولا إعراباً كما قال قُطْرُب.

وقال أبو علي وجماعة من أصحابه: هي حروف إعراب ودوالّ على الإعراب. وكأنه جمع بين قول الأخفش وسيبويه، فحكموا بأنها حروف إعراب، وصورها المختلفة تغني عن تقدير

الإعراب فهي لامات. والجمع لا يصح؛ لأن كونها دوال يقتضي كونها زائدة على مذهب الأُخفش، وكونها حرف إعراب يقتضي كونها غير زائدة " انتهى...

وأما المذهب الثالث فرده أصحابنا بأنَّ الإشباع بآئيه الشعر، نحو قوله في إشباع الواو:

وَأَنْتَى حَيْثُمَا يَنْتَى الْهَوَى بَصْرِي      مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ<sup>(1)</sup>  
وفي إشباع الألف:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ      الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ<sup>(2)</sup>  
وفي إشباع الياء:

يُحِبُّكَ قَلْبِي مَا حَيِّتُ، فَإِنْ أُمْتُ      يُحِبُّكَ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيْبُ<sup>(3)</sup>  
يريد: فأنظر، والعقرب، وترب. وهذه الحروف تكون في هذه الأسماء في فصيح الكلام.

وأما المذهب الرابع فرده أصحابنا بأن النقل لا يكون إلا في الوقف بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً، والمنقول منه صحيحاً، نحو قوله:

---

(1) البيت بلا نسبة في ابن السكيت، كتاب الألفاظ (ص409) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج2/298) والأزهري، تهذيب اللغة (ج15/479) وابن الأثير، البديع (ج2/525) والعكبري، شرح ديوان المتنبي (ج2/91) وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/492) والمهلب، المآخذ (ج1/96) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص109) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص35) وابن منظور، لسان العرب (ج15/429) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/182) والفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص484) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج8/220).

(2) البيت بلا نسبة في الفراهيدي، الجمل (ص262) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص33) وابن سيده، المحكم (ج8/425) وابن منظور، لسان العرب (ج1/460) والسفاقسي، المجيد (ص43) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج5/2391) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/182) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/432) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص487) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج5/589) والشرييني، السراج المنير (ج4/195) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1731) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/795) والزبيدي، تاج العروس (ج3/58).

(3) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص36) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج5/2391) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/182) ؛ (ج10/74) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج7/112) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج11/397).

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ<sup>(1)</sup> ... ..

يريد النَّقْرُ. وهذه الأسماء ينطق بها هكذا في الوصل والوقف، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضاً. وضعفه المصنف في الشرح بأنه يلزم فيه جعل حرف الإعراب غير آخر والتباس فتحة الإعراب بالفتحة الني تستحقها البنية.

وأما المذهب الخامس فهو فاسد لأنه إما أن تكون الحروف لامات الكلمات ردت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن الحركات، فإن كانت زائدة نشأت عن الحركات فهو المذهب الثالث، وقد تبين فساده. وإن كانت لامات الكلمات ردت إليها فيلزم من ذلك جعل الإعراب في عينات الكلمات أو في فاءاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي هي محل الإعراب عند فقد اللامات، وذلك لا يجوز لأن الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً.

وأما المذهب السادس فهو فاسد بما فسد به قول من قال: "الإعراب بالحروف". وأيضاً ففيه خروج عن النظر؛ إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق: "مُعْرَبٌ من مكانين مُحَال عند البصريين؛ لأنه لو جاز أن يُجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان" انتهى كلامه.

وإذا بنيت على هذا المذهب من أوى مثل أبوك لقلت: آيَك، أو من وأى قلت: ووؤُوك، أو من هويَ قلت: هايَك. فإن جمعت قلت: آيوك وهايوك ووؤُوك، فيختلف في الأوليين المفرد

---

(1) هذا صدر بيت لبعض السعديين في سيبويه، الكتاب (ج4/173) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/2078) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/843) ونسب البيت لعبيد بن ماوية الطائي في ابن منظور، لسان العرب (ج5/231) ونسب البيت لامرئ القيس في ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج19/504)، ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت لفدكي المنقري في الزبيدي، تاج العروس (ج14/278) وعجزه:

... .. وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَابِي زُمُرُ

وبلا نسبة في المبرد، الكامل (ج2/120) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص527) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج4/210) وأبي البركات الأنباري، أسرار العربية (ص283) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج2/198) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص19) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/183) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج10/323) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص568) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/293) والسيوطي، همع الهوامع (ج3/114) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/625).



والجمع، ويتفقان في وؤوك. وإذا تثيت قلت: هذان آياك، ووؤياك واختلف الكسائي والفراء في تثنية هايوك، فقال الكسائي: هؤياك، وقال الفراء: هايك.

وأما المذهب السابع فرد بأنه يلزم فيه عدم النظير؛ إذ لم يوجد في الأسماء المفردة معتلة الآخر كانت أو صحيحة ما إعرابه كذلك، وإذا أمكن حملُ إعرابها على ما له نظير كان أولى. وبأنَّ عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئاً، ويكون عدم التأثير إذ ذاك علامة للرفع، والعدم لا يكون علامة للإعراب. ولما أحسن ابن عصفور بهذا عدل في التثنية والجمع إلى قوله: إن علامة الرفع فيهما بقاء اللفظ على حاله قبل دخوله ليأخذ ذلك ثبوتياً لا عدماً.

وأما المذهب الثامن فردَّ كونُ أبيك وأخيك وحميك وهنيك معربة بالحروف بما رد به الأول.

وأما المذهب التاسع - وهو أن يقدر أنها معربة بالحركات المقدره في الحروف التي قبل حروف العلة - فرد بما رد به المذهب الخامس.

وأما المذهب العاشر فهو ظاهر الفساد؛ إذ لا يكون حرف إعراب إلا ويكون فيه الإعراب إما ظاهراً وإما مقدرًا.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة والتي بلغت ثمانية مذاهب، مع مناقشته المسهبة لآراء النحاة حول هذه الأسماء.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، والسلسيلي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان من مذاهب في هذه الأسماء مبرهنًا على ذلك بالحجج والأدلة والشواهد.

ووافق أبو حيان ما قاله أبو البركات الأنباري<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص95-96).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/122-123).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/253-259).

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/17-28).

## 70- سبب فتح النون بعد الواو أو الياء في الأفعال الخمسة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "مفتوحة بعد أختيها".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقوله: (مفتوحة بعد أختيها) يعني بعد الواو نحو تَفْعَلُونَ، وبعد الياء نحو تَفْعَلِينَ. وكانت مفتوحة طلباً للتخفيف، فلم يكسروها على أصل التقاء الساكنين استئثماً للجمع بين الواو والكسرة، أو بين الياء والكسرة، أو حملاً على نون الجمع؛ لأن الأفعال فرع عن الأسماء بدليل افتقارها إليها في التركيب، فكما فُتِحَتْ في زَيْدُونَ وَزَيْدِينَ فَكَذَلِكَ فُتِحَتْ في تَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان السبب الرئيس وراء فتح النون بعد الواو أو الياء في الأفعال الخمسة. واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، والسلسلي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان. ونحا كل من ابن الأثير<sup>(6)</sup>، والشاطبي<sup>(7)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 71- جواز حذف نون الوقاية إذا اتصلت بما يشبه الفعل لاجتماع الأمثال

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/50).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/189).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص97).

(4) السلسلي، شفاء العليل (ج1/124).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/280).

(6) ابن الأثير، البديع (ج2/98).

(7) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/221).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/52).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ويمكن أن يستدل له بأنَّ نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو إِنْني وكأَنْني، وهذه الحروف إنما لحقها نون الوقاية تشبيهاً بالفعل، فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في إِنْ وكأَنْ وشبههما، ولكن يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك دليلاً آخر على جواز حذف نون الوقاية.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان فيما استدراكه على ابن مالك النحاة أمثال ابن عصفور<sup>(4)</sup>، وابن

الصائغ<sup>(5)</sup>، واتبعهم السيوطي<sup>(6)</sup>، والبغدادي<sup>(7)</sup> في هذه المسألة.

## 72- إعراب ( ساحران )

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "ومن حذفها في الرفع نثراً قراءة أبي عمرو من بعض طرقه ﴿ قَالُوا

سِحْرَانِ تَطَّاهَرَا ﴾<sup>(9)</sup> بتشديد الظاء".

ويقول أبو حيان<sup>(10)</sup> : "وأصله تَتَّظَاهِرَانِ، فأدغم التاء في الظاء، وارتفع (ساحِرَانِ) على

أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قالوا أنتما سَاحِرَانِ تَطَّاهَرَا".

### التوضيح والتحليل:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/194-195).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص98).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/125).

(4) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص113).

(5) ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح (ج2/545).

(6) السيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/488).

(7) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج5/324).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/53).

(9) [القصص: 48].

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/196).

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (سَاحِرَان) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سِحْرَان تَظَاهَرَا ﴾.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

### 73- من حركات الإعراب في آخر الكلمة

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "فهو بناء".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "فتلخص من كلامه أن حركات الآخر ست. ونقصته حركة سابعة، وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم غير مثني ولا مجموع على حده على مذهب الجمهور، فإنها ليست حركة بناء عندهم، ولا هي من الحركات التي عدها".

وقال ناظر الجيش<sup>(4)</sup>: "والظاهر: أن حركة ما قبل ياء المتكلم حال الإضافة كأنها تصير من الكلمات التي بنيت الكلمة عليها لشدة امتزاج الكلمة المضافة إلى الياء بها، ولهذا لزم ما قبل الياء حركة واحدة وهي الكسرة؛ فلم تعد حركة مستقلة لأنها ليست مقصودة في نفسها بخلاف الحركات فيما تقدم ذكره".

#### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان حركة سابعة من حركات الإعراب في آخر الكلمة لم يذكرها ابن مالك. واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان، إلا أن ناظر الجيش أضاف تعليلاً على هذه الحركة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص99).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/53).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/198).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/287).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص99).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/286-287).

وذكر السيوطي<sup>(1)</sup> ما استدركه أبو حيان على ابن مالك، ولكنه يخالفه فيما ذهب إليه؛ وهو أن يقال: حركة مناسبة بدلاً من حركة المضاف إلى ياء المتكلم؛ لكونها تشملها وما يجري مجراها.

#### 74- الخلاف في ألقاب الإعراب

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وقوله: (وألقابه ضم وفتح وكسر ووقف) وهذه التسمية لألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف، ولألقاب الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم هي لـ(س)، ولذلك قال في كتابه: "وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق"، فذكر أنه ذكر ذلك لتفرق بين ما يحدث بعامل وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول. وكثير من النحويين البصريين والكوفيين يقولون: إنها تجري على أربعة مجارٍ، ولا يفرقون في الحركات كما فرق س. وقد غلط أبو عثمان س في قوله: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ"، قال: لأن المبني لا يتغير، فكيف تكون له مجارٍ ذكر ذلك عن أبي عثمان أبو يعلى بن أبي زُرعة. ولابن كيسان والزجاج وعلي بن سليمان ومحمد بن الوليد كلام في تصحيح كلام س ليس هذا موضعه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اختلاف النحاة في ألقاب الإعراب.  
واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، والسلسيلي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/78).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/53).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/198).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص99).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/126).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/287).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه النحاة أمثال أبي سعيد السيرافي<sup>(1)</sup>، وابن أبي الربيع<sup>(2)</sup>، والسيوطي<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

### الباب الثالث: إعراب المعتل الآخر

#### 75- حد المعتل الآخر

يقول ناظر الجيش<sup>(4)</sup> : "لما أنهى الكلام على إعراب الصحيح الآخر شرع في الكلام على إعراب مقابله وهو المعتل الآخر، وقد تقدم أن نحو دلو وظبي حكمها حكم الصحيح الآخر، فالمراد بالمعتل الآخر في باب الإعراب ما آخره ألف، أو ياء قبلها كسرة، أو واو قبلها ضمة".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك تعريف المعتل الآخر. ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذا التعريف.

#### 76- الإعراب منوي ومعتبر

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "يظهر الإعراب بالحركة والسكون، أو يقدر في حرفه وهو آخر المعرب".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ش: مثال الظهور المذكور: زيدٌ لم يَخْرُجْ، ومثال التقدير: قامَ الفَتَى، فالضمة مقدرةٌ فيه. هذه عبارة أكثر النحويين، يقولون: في التقدير. وقال أبو علي:

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/21-22).

(2) ابن أبي الربيع، البسيط (ج1/175).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/79).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/289).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/203).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/55).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/199).

"والاختلاف الكائن في الموضع" والموضع عند النحويين غيره للمبني. وقال بعض أصحابنا: الإعراب ملفوظ به ومقدر نحو الملهى؛ لأن الألف منقلبة عن ياء متحركة، ومنوي نحو حُبلى وأُزطى لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء، فالإعراب فيهما منوي. وكذلك غلامي؛ لأن تقدير حركة يؤول إلى اجتماع حركتين، ولا يصح، فالإعراب منوي لا مقدر ومعتبر، وهو في موضع الاسم المبني نحو (هذا)، فإذا الإعرابُ مَلْفُوظٌ به ومُقَدَّرٌ ومُنَوَّى ومُعْتَبَرٌ".

ويقول المرادي<sup>(1)</sup>: "وحكى ابن إياز عن بعضهم أن المقصور لا يقدر في ألفه حركة إعراب. ثم بين المصنف أن حرف الإعراب هو آخر المعرب كالدال من زيد، والميم من يقوم، والمبني لا حرف إعراب له. قال ابن يعيش: وربما سمي آخر الكلمة مطلقاً حرف إعراب. قال: فعلى هذا حرف الإعراب من ضرب: الباء على معنى أنه لو أعرب، أو كان مما يعرب لكان محل الإعراب".

ويقول ابن عقيل<sup>(2)</sup>: "وقيل آخر الكلمة مطلقاً، والصحيح الأول".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان أن الإعراب لا يقتصر فقط على كونه ظاهر ومقدر كما ذكر ابن مالك، بل إن الإعراب يكون منوي ومعتبر على السواء مُستدلاً على ذلك بأقوال النحاة. واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. إلا أن المرادي زاد كلاماً لأقوال النحاة فيما يخص المعتبر الذي يكون موضعه في آخر الكلمة. وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل أيضاً.

وذهب السيوطي<sup>(5)</sup> ما إلى ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه، إلا أنه أضاف شيئاً يخص المعتبر، وهو المسمى لديه بالمحلي أنه إلى جانب اختصاصه بموضع الاسم المبني الذي يكمن في آخر الكلمة، أنه يختص أيضاً بما نزل منزلته، فيقول: "وفسر المحلي بموضع الاسم المبني ص ومحل آخر الكلمة أو ما نزل منزلته ش المراد بآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة فإن علامة الإعراب فيها النون وحذفها وليست هي آخر

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص100).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/34).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص100).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/289-290).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/61-62).

الكلمة ولا متصلة بالآخر بل الضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثني عشر فإن الإعراب فيهما في حشو الكلام قال ابن جني في الخاطريات لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه وقال ابن هشام الذي يظهر في الجواب أن عشر حال محل النون والنون بمنزلة التتوين".

## 77- الخلاف فيما آخره ياء تشبه الألف أيقدر بالرفع أم بالضمّة؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "وإن كان ياءً أو واوًا يشبهانه قدر فيهما الرفع وفي الياء الجر".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "ودل كلام المصنف أيضاً على أن ما آخره ياء تشبه الألف يقدر فيه الرفع، وقد بينا ذلك بنحو يرمي، وهذا كما ذكر، إلا أن في نحو يُعْيِي وَيُحْيِي خلافاً، فمذهب الجمهور أنه تُقَدَّرُ فيه الضمة، وزعم الفراء أن الياء قد تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فتظهر علامة الرفع فيها إذ ذلك؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الحرف الصحيح، وأنشد من ذلك قول الشاعر:

وَكأنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةً      تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتَهَا فَتُعْيِي<sup>(3)</sup>

والصحيح أنه لا يقال تُعْيِي، وإنما يقال تُعْيِي، هكذا هو السماعُ وقياس التصريف، من جهة أن الفعل إذا كان معتل العين واللام جرت عينه مجرى الحرف الصحيح، فلم تَعَلْ، فلا فرق بين الياء التي هي عين الكلمة في تُعْيِي وبين الدال في تُجْدِي، فكما أن الضمة تقدر في ياء تُجْدِي، فكذلك تقدر في ياء تُعْيِي، ولا نقول إنها مثل العين في يُعْرُ، وذلك أنه يقول إن أصله يُعْيِي، فتنتقل حركة العين التي هي الياء في يُعْيِي إلى العين التي هي الفاء، فتسكن العين، فيصير نظير يُعْرُ، فكما أدغمت الراء في الراء إذ أصله يُعْرُ، فنقلت، فالتقى المثلان

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/55).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/201).

(3) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج1/412) والزجاج، معاني القرآن وإعراجه (ج2/418) والأزهري، تهذيب اللغة (ج5/184) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج2/534) وابن عصفور، الممتع (ص370) وابن مالك، إيجاز التعريف (ص202) وابن منظور، لسان العرب (ج14/211) وركن الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب (ج2/757) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/201) والمرادي، توضيح المقاصد (ج3/1644) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج10/5272) والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج4/158) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/214).



والأول ساكن، فوجب الإدغام، فكذلك تدغم الياء الساكنة في الياء التي هي لام الفعل. والبيت الذي أنشده الفراء لا يعرف قائله، بل لعله مصنوع، وإن ثبت كان شاذاً لا يُعتدُّ به".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في تقدير نحو: (يُعَيِّي) و(يُحَيِّي) التي آخرها ياء تشبه الألف أي قدر بالرفع أم بالضممة؟، والذي تمثل بمذهبيين:

1- ذهب الجمهور إلى أنه يُقَدَّر فيها الضمة.

2- وذهب الفراء إلى أنها ظاهرة بوجود علامة الرفع فيها؛ لكون أن الياء تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فأجريت مجرى الحرف الصحيح مُستشهداً بقوله: (فَنُعَيِّي) بالبيت السابق ذكره.

ونحا السيوطي<sup>(1)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة تماماً. كما أضاف أن الفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها أو خفتها نحو (يُعَيِّي) و(يُحَيِّي) تعدُّ من النوع الذي يقدر فيه حركة واحدة<sup>(2)</sup>.

وتتضمن هذه المسألة مسألة أخرى فرعية هي: الخلاف في الواو والياء أهي بالقلب أم

بالإقرار

### 78- الخلاف في الواو والياء أهي بالقلب أم بالإقرار؟

يقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "فإن أدى القياس في معرب غير ما ذكر أو عارض بناء إلى ذلك قلبت الواو ياء، والضمة قبله كسرة، إلا إن كان منقولاً من لسان العجم أو من الفعل، ففي قلبه وإقراره مذهبان: القلب مذهب البصريين، والإقرار مذهب الكوفيين، وذكرنا توضيح هذا في التصريف".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف في الواو والياء أهي بالقلب أم بالإقرار؟.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/214-215).

(2) المرجع السابق، ص211.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/202).

## 79- الخلاف في حذف حروف العلة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وينوب حذف الثلاثة عن السكون".

يقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "يعني بالثلاثة الألف والواو والياء المذكورات، فتقول: لم يَحْشَ، ولم يَغْزُ، ولم يَزِم. وإنما حذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته، فكما أن الضمة تحذف في نحو لم يخرج، فكذلك تحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرر الشيخ.

ونقول: الذي يقضيه النظر أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم. يدل على أنها لم تحذف للجزم شيئاً:

أحدهما: أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها.

والآخر: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغزو والرَّمي، والألف في نحو يَعْشَى منقلبةً من أصل؛ لأنه من العَشِيان، وقد يكون الحرف منقلباً عن حرف ملحق بأصل، نحو يَسْلُتْني وَيَغْرُنْدي، ماضيهما اسلُتْني، واغْرُنْدي، وهما ملحقان باخرُنْجَم، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بالأصلي، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمة المقدرة، وحذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا إن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم. وفي كتاب س إيماء إلى هذا المعنى.

وظاهر قول المصنف : "وينوب حذف الثلاثة عن السكون" أنه متى كان الفعل آخراً ياء أو واو أو ألف مطلقاً تُحذف هذه الحروف للجازم الذي يدخل عليها. وهذا تحته قسمان: أحدهما: أن لا تكون تلك الحروف بدلاً من همزة. والآخر: أن تكون بدلاً من همزة. فإن لم تكن بدلاً من همزة فالحكم كما نكر. وإن كانت بدلاً من همزة نحو يقرأ في يقرأ ويقرأ في يقرأ، ويؤوضو في يؤوضو. قال بعض أصحابنا: فهذا إما أن يقدر أن الجازم دخل عليه قبل البديل، فسكن الهمزة، ثم أبدلها حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها، فيصير يقرأ المجزوم: يقرأ، ويقرأ: يقرأ، ويؤوضو: يؤوضو، كما أبدلت في كأس وبئر وبؤس، فقلت: كأس وبئر وبؤس، فعلى هذا الإبدال

(1) ابن مالك، التسهيل (ص11) وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/55).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/202-206).

لا يجوز حذف حروف العلة لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال. وإما أنك تبدل قبل أن يدخل الجازم، فتقول في يقرأ ويُقرئ ويؤصُّ: يقرأ ويؤصُّ ويُقرئ، فتصير شبيهة بيخشى ويغزو ويرمى، فإذا دخل الجازم حذف هذه الحروف. هذا مذهب الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، وظاهر كلام المصنف.

وقد رد أصحابنا على ابن عصفور في جواز الحذف، وقالوا: لا يجوز إلا الإقرار لأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياسي لا يجوز إلا في الضرورة، نص على ذلك س وغيره من النحاة، وقد ذكر هذا أبو علي في التذكرة والحجة، وابن جني في (المعرب) له، وأفرد له في الخصائص باباً ذكر فيه أنه لا يجوز إلا في الضرورة، فما نص عليه س وأصحابه أنه لا يجوز إلا في الضرورة لا يُسوّى بينه وبين ما اتفق عليه أنه جائز في الكلام فصيح، وما كفى ابن عصفور ما ذكر فيه من جواز الحذف حتى قدمه على الإثبات.

وقال أبو عبد الله بن هشام: يقرأ ويُقرئ ويؤصُّ صرف الفعل تصريف المعتل على ما حكاه الأخفش من نحو قرئت وتوصيت ورفوت، والأصل قرأت وتوصأت ورفأت. وكلتا اللغتين ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجد إلا حرف العلة مسكناً، فيحذفه كما يحذفه من يرمى ويخشى ويغزو، والإثبات أحسن، وعليه قوله:

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلِكَ وَانْتِيَابِهَا      مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أَوْرَأْ بِهَا<sup>(1)</sup>  
يريد: ولم أؤراً بها، أي: لم أشعر بها من ورائي. وعلى الثاني البيت الذي أنشده ابن عصفور، وهو:

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ      سَرِيعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ<sup>(2)</sup>

(1) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج3/544) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/277) وابن سيده، المخصص (ج4/201) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج3/109) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/204) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/206).

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص109) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص174) والشيباني، شرح المعلقات التسع (ص207) وأبي بكر بن الأنباري، الزاهر (ج1/516) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/369) والزوزني، شرح المعلقات السبع (ص146) والتبريزي، شرح القصائد العشر (ص122) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص252) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج2/397) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/269) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج15/533) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/13).

ولا حُجّة في هذا البيت الذي ظنه ابن عصفور وابن هشام حجة لأنه ثبتت لغة في بدأ: بَدِيّ على وزن بَقِيّ، ومضارعه يَبْدِيّ، فيحتمل أن يكون قوله: (وإلا يُبَدِّ) من هذه اللغة، فلا تكون إذ ذاك ألفه بدلاً من همزة، وإنما تكون بدلاً عن ياء كألف يَبْقَى.

وقال ابن هشام أيضاً: الهمزات هنا لا تُبدل حرف علة في رفع ولا نصب إلا إن أدّى إلى شيء من ذلك ضرورةً شعر، فمثل هذا لا يجعل قياساً مطرداً يعمل عليه، ويُساوى بينه وبين المطرد. فإذا دخل الجازم، وسكنت الهمزة، انقلبت من جنس حركة ما قبلها، فساوت في اللفظ حروف العلة، ولا تحذف حينئذ لأن الجازم قد سكن الآخر قبل، فلو حُذف الآن كان له عملان، وما من عامل يكون له في لفظ واحد عملان.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن علي بن يوسف الكُتامي الإشبيلي، عُرف بابن الضائع، وهو من جلة أصحاب الأستاذ أبي علي: "ما في آخره همزة فكالحرف الصحيح، جزمه بسكون الهمزة، ومن سهل الهمزة فأبدلها حرف لين لم يحذف حرف اللين للجزم؛ لأن حكم الهمزة المسهلة حكم الهمزة نفسها مخففةً، فلا يجوز إلا: لم يَقْرَأ زيد، بألف ساكنة على لغة من سهل، فأما قوله: (وإلا يُبَدِّ بالظلم يَظْلِم) فضرورة، ووجهها مراعاة اللفظ بعد التسهيل؛ ألا ترى أن منهم من يدغم رُوياً بعد التسهيل، فيقول رُوياً، ولا يراعي أصله. أو يكون أبدل الهمزة بدلاً محضاً لا على قياس التسهيل، وكأنه على لغة من يقول في قرأت: قَرَأْتُ، وهي ضعيفة" انتهى كلامه.

ونص ابن عصفور في (شرح المقرب) أنّ من حذف حروف العلة في مثل لم يَقْرَأ، ولم يُقْرَأ، ولم يُوَضَّ، إنما جاء على ما حكاه الأَخفش من هذه اللغة، أنهم يُبدلون الهمزة حرف علة محضاً، وليس ذلك بقياس، وهي لغة ضعيفة. فكان ينبغي على هذا الذي حكاه وقرره من ضعف هذه اللغة وعدم اطرادها أن لا يبني الحكم عليها في (المُقَرَّب)، ولا يبدأ بها على الإثبات، فيشعر بجوازها على الإطلاق".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك بذكر الخلاف في حذف حروف العلة.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص101).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/291-296).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 80- الخلاف فيما حذفه الجازم

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "إلا في الضرورة، فيقدر لأجلها جزمها".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "واختلف النحويون فيما حذفه الجازم، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوف هي الضمة الظاهرة التي كانت على الواو والياء؛ إذ هما جاءا مضمومين ضمة ظاهرة في الشعر، نحو قوله:

إِذَا قُلْتُ عَلَ الْقَلْبَ يَسْلُو فَيَصَّتْ      هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تَغْرِيهِ بِالْوَجْدِ<sup>(4)</sup>

ونحو قوله:

فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غَنَائِي وَلَمْ تَكُنْ      تُسَاوِي عَنُزِي غَيْرَ خَمْسَ دَرَاهِمِ<sup>(5)</sup>

وانبنى على هذا الخلاف هل يجوز إقرار مثل ألف يخشى إذا دخل عليه الجازم في الضرورة، فمن زعم أن المحذوف هي الضمة الظاهرة لم يُجز إقرار الألف للجازم لأن الألف لا تظهر فيها الضمة ولا حركة غيرها. ومن زعم أن المحذوف هي الضمة المقدره أجاز ذلك، وقد استدل مُجيز ذلك بقوله:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/203-206).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/55).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/207-210).

(4) البيت لرجل من طيء في ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/299) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/207) والمرادي، توضيح المقاصد (ج1/354) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/267) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/212).

(5) البيت بلا نسبة في المبرد، الفاضل (ص32) وابن منقذ، لباب الآداب (ص100) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص46) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج5/2378) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/207) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/299).

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلَأُ قِي (1)

فقوله: (وَلَا تَرْضَاهَا) نهْيٌ، وقد أثبت الألف.

ومن مع ذلك تأول البيت على أن قوله (لَا تَرْضَاهَا) جملة حالية، أي: فطلقها غير مُتَرْضِيٍّ لها، أو الواو للعطف على الاستئناف، أخبر أنك لا ترضاها، أي: وأنت لا ترضاها.

وظاهر كلام ابن عصفور في (المقرب) أن إقرار هذه الألف يجوز للضرورة مع الجازم، والذي نصره أنه لا يجوز، وأن الجازم إذا دخل على ما آخره ألف حذفها، ولا يُقْرَأُ لا في ضرورة ولا غيرها، قال: لأن الألف لا تقبل الحركة، فلا يجوز لذلك إجراء ما هي فيه مجرى الصحيح، وأيضاً فإن الجازم إذ ذاك ليس له ما يحذف إلا الحركة المقدرة في الألف، وإذا حذفها وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله، فيقال: لم يَحْشَى؛ لأن انقلابها ألفاً إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا ذهبت الحركة للجزم وجب أن تَصِحَّ لذهاب الحركة منها، فلما لم يُصححوها في حال الجزم دلَّ ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة.

ونقل غيره من النحويين أنَّ لغةً لبعض العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام، وأن بعضهم لا يُقْرَأُ مع الجازم إلا في ضرورة الشعر.

وذهب بعض النحويين إلى أن ما ورد في ضرورة الشعر من نحو (لم تهجو)، و(أتيك)، و(لا ترضاها)، ليست هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها منه للجازم، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، وأن مثل هذه الأفعال مجزومة بحذف حروف العلة التي من نفس الفعل.

فأما قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾<sup>(2)</sup> فاستدل به بعضهم على جواز إقرار

الألف مع الجازم لأنه عنده نهْيٌ.

(1) البيت بلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج1/93) وابن جني، الخصائص (ج1/308) والزمخشري، المفصل (ص539) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/129) وأبي البقاء العكبري، إعراب ما يشك من ألفاظ الحديث (ص101) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص343) وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/489) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/56) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج7/362) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/207) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج6/552) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/294) وابن عادل الحنبلي، الباب (ج11/202) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/359).

(2) [طه: 77].

وتأوله السيرافي على أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله: ﴿الظُّنُونَا﴾<sup>(1)</sup> و﴿السَّيْبِلَا﴾<sup>(2)</sup> في قراءة من أثبت الألف. وهذا تأويل حسن.

وتأوله بعضهم على أنه مرفوع لا مجزوم، وهي جملة استثنائية، التقدير: وأنت لا تخشى، أخبر تعالى موسى حين نهاه عن الخوف أنه لا يخشى، ف(لا) حرف نفي لا حرف نهي.

وأما قول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيَا<sup>(3)</sup>

في رواية من رواه بالألف، فقيل: الألف إشباع، إذ الأصل: كأن لم تر.

وتأوله أبو علي الفارسي على أن أصله تَرَأَى في لغة من قال رَأَى يَرَأَى بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم - وهو لم - حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، وأبدل الهمزة ألفاً، كما قالوا في المَرَاة والكَمَّاة: المَرَاة والكَمَّاة، ولم يحذف الهمزة على قياس النقل والتخفيف الكثير في كلامهم.

ومن روى (كأن لم تَرَى) فالتاء للخطاب، والتفتت من الغيبة إلى الخطاب، وعلامة الجزم فيه حذف النون إذ أصله تَرَيْنَ.

ويجوز في الشعر الجزم بعد حذف هذه الحروف تشبيهاً بما لم يُحذف منه شيء، تقول: لم يَغْزُ ولم يَخْشُ، ولم يَزْمُ، فَنُسْكَنُ بعد الحذف لأنك تشبه الكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه

(1) [الأحزاب: 10].

(2) [الأحزاب: 67].

(3) البيت لعبد يغوث الحارثي في المفضل الضبي، المفضليات (ص158) وابن المثني، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج1/324) والجاحظ، البيان والتبيين (ج2/184) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج3/344) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص214)؛ (ص423) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/199) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/90) والتلخيص (ص134) والنهشلي، الممتع في صنعة الشعر (ص195) وابن سيده، المحكم (ج6/301) والجواليقي، شرح أدب الكاتب (ص289) والحميري، شمس العلوم (ج6/3596) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص47) وابن منظور، لسان العرب (ج3/517) والنويري، نهاية الأرب (ج15/411) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1689) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج2/196) والزبيدي، تاج العروس (ج16/173) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/209) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/295).

شيء، فكما أنك تجزم يضربُ إذا أدخلت عليه الجازم، فكذلك تفعل بتلك، ومن ذلك قولُ الشاعر:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ      وَرَزَقُ اللَّهِ مُنْتَابًا وَغَادًا<sup>(1)</sup>  
حذف الياء من يَتَّقِي، ثم حذف حركة القاف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف فيما حذفه الجازم عند النحويين بمختلف مذاهبيهم.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما استدركه أبو حيان.

وأكد كل من يحيى العلوي<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 81- تقدير الحركات الثلاثة

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "ورفع الحرف الصحيح وجره".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup>: "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه يُقَدَّرُ فيها الرفع والجر قليلاً، وفيها الخلاف الذي ذكرناه.

---

(1) البيت بلا نسبة في الفارابي، معجم ديوان العرب (ج4/234) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/223) وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص263) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج1/409) وابن جنبي، المحتسب (ج1/361) وابن جنبي، الخصائص (ج1/307) وابن فارس، الصاحبي (ص25) وزين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص25) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص97) وابن منظور، لسان العرب (ج1/218) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/210) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/297) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/203).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص101-102).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/297-300).

(4) يحيى العلوي، المنهاج (ج1/184-185).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/203-206).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/55).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/217-218).



فإحدى المسائل: أن يسكن الحرف للإدغام، كقوله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ﴾<sup>(1)</sup>،  
﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾<sup>(2)</sup>، ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾<sup>(3)</sup>.

الثانية: الحكاية إذا قلت: مَنْ زِيدًا؟ لمن قال: ضريتُ زيداً، ومن زِيدٍ؟ لمن قال: مررت  
بزيد، وَمَنْ زِيدٌ؟ لمن قال: قَامَ زَيْدٌ، وذلك على مذهب البصريين، وعنهم في حال الرفع خلاف،  
أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح.

الثالثة: المضاف لياء المتكلم، نحو: قَامَ غلامِي، ورأيتُ غلامِي، ومررتُ بـغلامي، على  
أصح الأقوال فيه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر ثلاث مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في  
حرف الإعراب وهو صحيح.  
ونحا السيوطي<sup>(4)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاتجاه.

## الباب الرابع : إعراب المثني والمجموع على حده

### 82- حد المثني اصطلاحاً

يقول ناظر الجيش<sup>(5)</sup> : "لم يذكر المصنف حد المثني وكان بالذكر أحق من ذكر حدّ  
التثنية؛ لأنه هو المقصود بالكلام عليه ولأن ترجمة الباب له. فالمثنى: هو ما دل على اثنين  
بزيادة صالحاً للتجريد منها وعطف مثله عليه".

### التوضيح والتحليل:

أضاف ناظر الجيش على ابن مالك بتعريفه للمثنى.

(1) [البقرة: 251].

(2) [الحج: 2].

(3) [العاديات: 1].

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/208).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/312).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه ناظر الجيش في تعريفه حد المثنى.

### 83- ما لا يثنى من الأسماء

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وأسماء العدد غير مائة وألف". وقال أيضاً في باب أفعال التفضيل: "ويلزم أفعال التفضيل عارياً للإفراد والتذكير"<sup>(3)</sup>، وكذلك يقول في باب التوكيد: "ولا يثنى أجمع ولا جمعاء خلافاً للكوفيين ومن وافقهم"<sup>(4)</sup>.

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وزاد بعض أصحابنا: مما لا يثنى من الأسماء (كُلٌّ) و(بَعْضٌ)، وأجمع وجمعاء وأخواتهما، خلافاً للكوفيين في جواز تثنية ذلك، فتقول أجمعان وجمعاوان، وكذلك باقي أخواتهما، وأفعل من وأسماء الأفعال، وثواني نحو أبي بكر وأم بكر علمين، والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو تَأَبَّطُ شَرّاً وَبَرَقَ نَحْرُهُ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدٍ وَعَرِيبٍ، واسم الشرط وإن كان معرباً نحو أي، واسم الجنس ما دام على جنسيته، واسم الجمع، وجمع التفسير إلا في ضرورة كما بيناه، وكل اسم مبني نحو مَنْ وَمَا، وحذام في لغة مَنْ بَنَى، فأما قولهم مَنَانٍ وَمَنِينٍ فليست الألف والياء علامتي تثنية، وإنما لحقتا للحكاية، يدل على ذلك حذفهما وصلاً، وعلامة التثنية تثبت وصلاً ووقفاً، وأما يا زيدان ولا رَجُلَيْنِ لك فإنما وقعت التثنية في حالة الإعراب، ثم طرأ البناء بعد ذلك لدخول حرف النداء ولا... وكذلك أيضاً لا تُنْتَى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود نحو شَمْسٍ وَقَمَرٍ إذا أردت بهما الكوكبين النَّيِّرَيْنِ، ولا الأسماء الجارية مجرى الفعل إذا رفعت الظاهر في اللغة الفصيحة، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أَبَوَاهُ، ومضروبٍ عِبْدَاهُ، ولا يجوز قائمين أبواه، ولا مضروبين عِبْدَاهُ، إلا في لغة (أكلوني البراغيث). وما كان من المصادر قد أُزِيلَ عن المصدرية، وأريد به الشخص، نحو زَوْرٍ وَفَطْرٍ وَخَصْمٍ، الأَفْصَحُ فيه أن لا يُنْتَى، فيقال: هما زَوْرٌ، وهما خَصْمٌ. و(أي) في غير أبواب الحكاية لا يثنى إلا في لغة ضعيفة، وأما في باب الحكاية فالأفصح أن يُنْتَى، وقد بين ذلك في بابه. والعَلْمُ لا يُنْتَى إلا إن نُكِّرَ، ولذلك لا تُنْتَى الكنايات عن الأعلام نحو فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ لأنهما لا يقبلان التثنية، فمتى بقي العلم على علميته، وضُمَّ إليه آخر، عُطِفَ عليه".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/145).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/59).

(3) المرجع السابق، (ج3/50).

(4) المرجع السابق، ص291.

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/224-226).

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما لا يثنى من الأسماء التي اكتفى فيها ابن مالك بذكر ثلاثة أنواع، هي: أسماء العدد إلا مائة وألف، وأجمع وجمعاء وأخواتهما، وأفعل التفضيل. وأما الأنواع الأخرى قد استدرکها عليه أبو حيان.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما قاله أو حيان في ذكر هذه الأنواع.

## 84- المشاركات والموصولات هل هي صيغ وضعت حقيقة للمثنى أم لغير المثنى؟

يقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : وأما المشاركات والموصولات نحو قولك هذان وهذين واللذان واللذين فإنهما عند أكثر النحويين من قبيل غير المثنى حقيقة. وهو الصحيح بدليلين:

أحدهما: أن الاسم لا يُثنى حتى يُنْكَرَ، ولذلك تقول الزيدان في تثنية زيد، فتدخل الألف واللام، وأسماء الإشارة والموصولات لا تُفارق التعريف.

والثاني: أنهما لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: الذيان، كما تقول في تثنية الشَّحِي: الشَّحِيان، وكنت تقول في تثنية هذا: هذيان، كما تقول في مُوسَى: مُوسَيان، ولما رآها بعض النحويين بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر كالأسماء المثناة حقيقة توهم أنها مثناه حقيقة، وذلك باطل لما ذكرناه".

## التوضيح والتحليل:

استدرک أبو حيان على ابن مالك ذكر القول في المشاركات والموصولات نحو: (هذان وهذين واللذان واللذين) هل هي صيغ وضعت حقيقة للمثنى أم لغير المثنى؟.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup> شيخه أبا حيان فيما ذكره.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص105).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/307).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/155-156).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/224-225).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص105).

وبالرجوع إلى النحاة القدماء نجد ابن يعيش<sup>(1)</sup> يؤكد صحة ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، فيقول: "وذهب آخرون إلى أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هي صيغة للتثنية، كما صيغت (الذان)، و(اللتان) للتثنية، وليست النون عوضاً من الحركة والتتوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف، وذلك أن أسماء الإشارة لا تصح تثنية شيء منها، من قبل أن التثنية إنما تأتي في النكرات، وأسماء الإشارة لا يصح تكثيرها بحال، فلا يصح أن يثنى شيء منها، وهو الصواب".

### 85- الخلاف في كيفية تثنية العلم وجمعه عند إلحاقه بالألف واللام

يقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية تثنية العلم وجمعه، فقال: منهم من يلحقه الألف واللام عوضاً عما سلبه من التعريف، فيقول الزيدان والزيدون، وهم الأكثر، ومنهم من لا يدخلهما عليه، ويُبقيه على حاله قبل التثنية والجمع، فيقول: زيدان وزيدون. وهذا القول الثاني غريب جداً، لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في كيفية تثنية العلم وجمعه عند إلحاقه بالألف واللام.

بينما يرى السيوطي<sup>(3)</sup> أن المذهب الأول هو الأجود، فيقول: "والأجود إذا ثني العلم أو جمع أن يحل بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية".

### 86- أنواع ما لفظه لفظ تثنية وليس بتثنية في المعنى

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين".

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/354).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/226).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/156-157).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/59).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وقوله: (دليل اثنتين) احتراز من الجمع المُسَلَّم، وخرج بذلك ما لفظه لفظ تثنية، وليس بتثنية في المعنى. قال بعض أصحابنا: وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما أريد بلفظ التثنية فيه التكثير لا ما يشفع الواحد، نحو حَنَائِكَ وَهَذَاذَيْكَ، إذ المراد اتصال الحنان والهدى، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(2)</sup>، المعنى كرات. والثاني: ما جعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد نحو المِقْصَيْنِ وَالجَلْمَيْنِ.

والثالث: ما كان إلحاق العلامة فيه تأكيداً لمعنى التثنية، وذلك اثنان واثنان، معنى التثنية مفهوم من لفظ الاسم دون العلامة، وإنما لحقت تأكيداً، كما ألحقوا ياء النسب في قولهم كَلَابِيٍّ تأكيداً لمعنى النسب الذي كان يعطيه كَلَابٍ قبل إلحاق الياءين.

والرابع: أن تلحق علامة التثنية غير ما أريدت تثنيته على القلب، كما قال:

... .. كَمَا دَحَسَتْ الثُّوبَ فِي الوِعَاءِ<sup>(3)</sup>  
... .. كَمَا دَحَسَتْ الثُّوبَ فِي الوِعَاءِ.

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أنواع ما لفظه لفظ تثنية وليس بثنية في المعنى التي اكتفى فيها ابن مالك<sup>(4)</sup> في موضع آخر بذكر نوع واحد فقط، وهو ما يراد به التكثير.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup> شيخه أبا حيان في ذكر النوع الأول فقط.

وأما السيوطي<sup>(6)</sup> لم يذكر أي نوع من هذه الأنواع إلا أنه اكتفى بذكر ما قاله ابن مالك فيما يخص النوع الأول. وبهذا نستطيع القول أن أبا حيان انفرد بذكر الأنواع الثلاثة الأخيرة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/226-227).

(2) [الملك: 4].

(3) هذا عجز بيت بلا نسبة في ابن سيده، المخصص (ج1/316) وابن سيده، المحكم (ج3/178) وابن الأثير، البديع

(ج2/77) وابن منظور، لسان العرب (ج6/77) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2/553) وأبي حيان

الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/227)؛ (ج2/155) وصدرة :

يُؤرِّهُمَا بُمُضًا مَغْدًا الْجَبَّيْنِ ... ..

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/63-64).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص105).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/148).

## 87- الشروط التي وضعت في المثني والمجموع

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وشرط أصحابنا في المثني والمجموع شروطاً خمسة: أن يكون مفرداً، أي: غير مركب ولا مثني ولا مجموع، مُعرباً، مُنكراً، متفقاً في اللفظ، متفقاً في الدلالة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الشروط التي وضعت في المثني والمجموع.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن أبي الربيع<sup>(2)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(3)</sup>

فيما ذكره من شروط.

## 88- الخلاف في علة كسر نون المثني

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : " تليهما نون مكسورة".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "واختلفوا في علة الكسر: فذهب س إلي أن ذلك للفرق بينها وبين

نون الجميع. هكذا قاله النحاس عنه. وقال الكسائي: كُسرت كما كُسرت في دَرَاك. وقال الفراء: اختاروا للنون الكسر لأن الألف التي قبلها قد تكون في معنى حركة ولا يمكن من الحركة إلا بالهمز، والواو قد تحرك إلي النصب والياء بغير همز، فألزموا كل جزم جاء بعد ألف ساكنة كأنه ساكن جاء مع متحرك، فخفض الذي بعده كما خفضوا الميم من قوله:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/236).

(2) ابن أبي الربيع، البسيط (ج1/245-246).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/154-156).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/59).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/236-237).

... لم تكلم ... (1) ...

وكانت الألف كالحركة، وليست الواو والياء كذلك، فلما سكنتا عوملتا معاملة الساكنين.

وقال الجرمي: كُسرت لالتقاء الساكنين، وهو أحد قولي أبي العباس، وحق الساكنين إذا التقيا أن يحرك أحدهما إلي الكسر. وبهذا التعليل علل أصحابنا كسر نون المثني، ونسب بعضهم هذا لسيبويه.

### التوضيح والتحليل:

لقد استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في علة كسر نون المثني.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ولكن يرى أبو علي الشلوبين<sup>(5)</sup> أنَّ الأجود في علة كسر النون يكون لأجل الفرق بينها وبين نون الجمع، فيقول: "أجود هذين الوجهين هنا القول بأن الكسر فرق بينها وبين نون الجمع فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر".

بينما يرى ابن هشام الأنصاري<sup>(6)</sup> أنها كسرت لعدة التقاء الساكنين، فيقول: "نون المثني وما حمل عليه مكسورة على أصل الساكنين، ولم يحفظ البصريون فيها غير ذلك".

---

(1) هذا جزء من صدر بيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص102) والمبرد، الكامل (ج2/69) ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/447) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص372) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/141) والثعالبي، الإعجاز والإيجاز (ص130) والثعالبي، خاص الخاص (ص96) والزوزني، شرح المعلمات السبع (ص133) والتبريزي، شرح القصائد العشر (ص102) والميداني، مجمع الأمثال (ج1/126) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/420) والعيني، المقاصد النحوية (ج3/1156) وأبي الفتح العباسي، معاهد التنصيص (ج1/325) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج8/528) والبيت:

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لِمَ تَكَلَّمْ  
بِحَوْمَانِ الْكَلِمَةِ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ

وبلا نسبة في الرمانى، رسالة منازل الحروف (ص28) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/237).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص106).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/136).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/313).

(5) أبو علي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير (ج1/414).

(6) ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص78).

## 89- الخلاف في سبب علة كسر نون المثني

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : " مكسورة".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واختلف النحويون لم كان ذلك، فقال الكوفيون: لأن الخفض أخو الجزم. وذهب س إلي أن أصل هذا في قولهم: اضرب الرجل؛ لأن الفعل لا حَظَّ له في الجر في حال سلامته، فأعطي حركة ليست له. وقال أبو العباس: إنما وجب هذا لأن الضمة والفتحة قد تكونان إعراباً بتتوين وغير تتوين، والكسرة لا تكون إعراباً إلا بتتوين. يعني: أو ما عاقبه من الألف واللام أو الإضافة، فلما اضطررته إلي حركة جئت بحركة لا تكون في المعرب إلا بتتوين، يعني: أو ما عاقبه. وهذا معنى قول من قال إنها حركة لا توهم إعراباً.

وما ذكرناه من أن أصل التحريك إذا التقى الساكنان الكسر هو مذهب كافة النحويين إلا الأستاذ أبا علي، فإنه وافق الجماعة إلا إن كان الساكن الأول ألفاً، فإن أصل التحريك إذ ذاك عنده الفتح إلا أن يمنع من ذلك مانع، وأدعى أنه مذهب س. والحجة له وعليه تُذكر في غير هذا الموضوع... بل مذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر اختلاف النحاة في سبب علة كسر نون المثني.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذكره ابن بابشاذ<sup>(4)</sup> في هذا الاستدراك، والذي يكمن في قوله:

"وكسرتها على أصل التقاء الساكنين؛ لأن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الثاني منهما بالكسر، كهؤلاء وأمس ونزال ودراك وتراك".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/59).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/237-238).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص106).

(4) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص129).



## 90- الخلاف في فتح نون المثني

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وفتحها لغة".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأجاز الكسائي والفراء فتح نون المثني في حالة النصب والخفض. ونصًا على أن ذلك لا يجوز مع الألف. فقول المصنف: (فتحها لغة) منتقد من وجهين: أحدهما أنه لم يَحْكِ مذهب البصريين في منع ذلك. والثاني أنه أطلق، وكان ينبغي أن يقيد بحالة النصب والجر مع الياء، وبالمنع مع الألف. وزعم الكسائي أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس، وكان لا يزيدك علمهم فصاحة. وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد، إذا تغيرت الألف إلي الياء في النصب والخفض نصبوا النون، أنشدني بعضهم:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَلَيْهِمَا      فَمَا هِيَ إِلَّا لِمَحَّةٍ فَتَغْيِبُ<sup>(3)</sup>

انتهى. وقال الآخر:

يَا رَبُّ خَالَ لِكَ مِنْ عُرَيْنِهِ      حَجَّ عَلَى قُلَيْبِصِ جُوَيْنِهِ  
فَسُوْتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنِهِ      شَهْرِي رِيْعِ وَجُمَادِيَيْنِهِ<sup>(4)</sup>

وقال ابن كيسان: "من فتح نون الاثني في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء، فأجراها مجرى أين وكيف، ولا يجوز عند أحد من الخُذَاقِ عِلْمُهُ فَتَحُهَا مَعَ الْأَلْفِ، وَإِنْ شَادَهُمْ:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا      ... .. ...

لا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وَلَا لَهُ وَجْهٌ أَنْتَهَى.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/59).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/238).

(3) البيت لحميد بن ثور في ديوانه (ق(و)/25 ص55) والخطابي، غريب الحديث (ج1/268-269) وبلا نسبة في ابن جني، علل التنبيه (ص87) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/151) والجوهري، الصحاح (ج2/563) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/256) وابن منظور، لسان العرب (ج3/486) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/238).

(4) هذان البيتان لامرأة من فقعس في ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/152) وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/191) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/240) وبلا نسبة في ابن دريد جمهرة اللغة (ج3/1311) وأبي البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/622) وابن الأثير، البديع (ج2/87) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص386) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص217) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/239) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/456).

ولو ثبت أنه من لسان العرب لكان له وجيه من القياس؛ لأنها ألف نابت عن الياء؛ لأنها ليست للرفع، بل الكلمة منصوبة، وكان القياس أن يقول: والعينين، فلما نابت عن الياء، واضطر إلي ذلك لأن ما قبله من النظم مفتوح الآخر، عامل هذه الألف معاملة الياء، بخلاف قولك: قام الزيدان، فالألف لم تثب عن الياء لأن الاسم مرفوع.

ونذكر بعض أصحابنا عن بعض النحويين إجازة فتحها مع الألف، واستدل بقوله:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمُنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا<sup>(1)</sup>

ورد بأنه لا يُعرف قائله.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "ومن العرب من يفتحها مع الألف، إلا أن ذلك لم يجئ إلا في لغة من يجعل التنثية بالألف على كل حال، ولا يُحفظ في هذه اللغة فتحها إلا في حال النصب، وكأنهم أجروا الألف في ذلك مجرى الياء، ومن ذلك قول الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا ... ..

وقول الآخر:

أَلْقَى عَلَيْهِ الْمُقَرَمَ الْأُونَانَا<sup>(2)</sup> ... ..

وقال ابن جني: "وفتحها بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد علي الحالتين لأنهما أكثر، قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمُنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

ورويها عن قطرب لامرأة من فقعات:

(1) البيت لرجل من بني ضبة في أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص123) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج13/300) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/452) وبلا نسبة في أبي جعفر النحاس، عمدة الكتاب (ص251) والنحاس، إعراب القرآن (ج4/110) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/143) وابن جني، علل التنثية (ص88) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/152) وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/356) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص218) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج5/2435) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/239-240) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص80) وابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج1/105) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/314) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/266).

(2) هذا صدر بيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص218) وأبي حيان النحوي، التذييل والتكميل (ج1/240) ولم أقف على عجزه.

يَا رَبِّ خَالَ لِكَ مِنْ عُرَيْنِهِ      حَجَّ عَلَى قُلَيْبِ جُونَيْهِ  
فَسُوْتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَهُ      شَهْرِي رَبِيْعٍ وَجُمَادِيْنَهُ

قال ابن جني: "وقد حُكي أنّ من العرب من يرفع النون في نحو الزَّيدان والعمران. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما غيرهما" انتهى.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في فتح نون المثني، والتي اكتفى فيها ابن مالك<sup>(1)</sup> بذكر الشاهد الذي مثل به الفراء على فتح نون المثني فقط دون مناقشة وتفصيل.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ولكن أبا علي الفارسي<sup>(5)</sup> وَجَّهَ فتح نون المثني بعدة توجيهات، فيقول: "فتحريك النون بالفتح، يحتمل غير وجه: منها أن حركتها لما كانت لالتقاء الساكنين، ورأى التحريك في التقائهما من المنفصل والمتصل، لا يحرك بضرب واحد من الحركة، جعل التنثية مثل ذلك؛ ألا ترى أنهم قالوا: رد، ورد، وردد، وقالوا: عوض، وعوض، ونحو ذلك، فلم يلزموا في المتصل ضرباً واحداً من التحريك، فكذلك جعل نون التنثية بمنزلته.

ويجوز أن يكون شبه التنثية بالجمع، لما رآهم يقولون: مضت سنون، ويقولون: مضت سنين، فيجعلون النون في الجمع، حرف الإعراب، جعلها في التنثية كذلك.

ويجوز أن يكون شبه غير العلم بالعلم، ألا ترى أن النحويين قد أجازوا في رجل يسمى بتثنية، أن يجعلوا النون حرف الإعراب، فيقولوا: هذا زيدان وعمران. وكان القياس ألا يعرى من شيء يدل على التنثية، كما أنه إذا سمي بجمع بالألف والتاء، لم يعروه مما يدل على حكاية ذلك؛ إلا أنهم لما قالوا: السبعان، في الاسم المخصوص، فلم يبقوا شيئاً يدل على حكاية التنثية، جاز على ذلك تغيير ما سمي بتثنية.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/61-62).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص106-107).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/39).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/313-314).

(5) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص123-124).

وقد حكى البغداديون تحريك نون التثنية بالفتح، إذا وقعت بعد الياء، وأنشدوا: على  
أحذيين.

ويشبه أن يكونوا شبهوا التثنية بالجمع، فكما فتحوا النون بعد الياء، في الجمع، كذلك  
فتحوا ما بعد الياء في التثنية، وهذا مما يقوى فتح النون، في قوله: العينانا؛ ألا ترى أنه ليس  
يلزمها على رأيهم، وعلى ما أنشدوه، حركة واحدة. وما عليه الجمهور أولى، من جهة القياس  
أيضاً، وهو الأكثر في الاستعمال، وذلك أن هذه الياء لا تلزم الكلمة".

ووافق عبد القادر البغدادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك.

## 91- مجيء (خظاتا) فعل

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وقال :

لَهَا مَثْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمْرُ<sup>(3)</sup>

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وقال الكسائي وأحمد بن يحيى في خَظَاتَا : إنه فعلٌ، وإنما حُذفت  
الألف من خَظَّتْ لسكونها وسكون التاء، فلما تحركت التاء رجعت الألف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر مذهب كلاً من الكسائي وثعلب بأنَّ (خَظَاتَا)  
جاءت فعلاً.

(1) عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/456-458).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/62).

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص107) والفراهيدي، الجمل (ص236) والجاحظ، الحيوان (ج1/180) والأزهري،  
تهذيب اللغة (ج14/217) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/147) والجوهري، الصحاح (ج6/2328-  
2329) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج5/295) وابن القطاع، كتاب الأفعال (ج1/506) والسخاوي، سفر السعادة  
(ج2/770) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص108) وابن منظور، لسان العرب (ج14/232-233) والسيوطي،  
شرح شواهد المغني (ج2/637) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج9/176) وبلا نسبة في القاضي الجرجاني،  
الوساطة (ص5) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص61) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/62) وأبي حيان  
الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/242).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/242).

ومال ابن هشام الأنصاري<sup>(1)</sup> إلى ما ذهب إليه شيخه أبي حيان فيما ذكره مؤكداً ذلك بقوله : "إِذَا قِيلَ إِنَّ خَطَاةَا فَعَلَ وَفَاعِلٌ".

## 92- حذف نون المثني لغير الضرورة

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وللضرورة".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وكون النون في هذه الأبيات حُذفت ضرورة هو مذهب البصريين، وأما الكسائي فإنه يجوز عنده حذف هذه النون، ولا يعتد حذفها ضرورة، فيجوز عنده: قام الرِّيداء، بغير نون، وأنشد:

أَقُولُ لِصَاحِبِي وَقَدْ بَدَا لِي مَعَالِمٌ مِنْهُمَا وَهُمَا نَجِيًّا<sup>(4)</sup>

يريد: نَجِيَّان.

وزعم الفراء أنه لا شاهد في هذا البيت لأنه يريد به الظرف، أي: حيث يَنْتَجِيان نَجْوَةً، كقولك: هما قريباً، أي: مكاناً قريباً، وكذلك تقدير هذا، أي: وهما مكانَ انتجاع.

ويشهد لمذهب الكسائي ما جاء من كلام العرب مما عزي إلي الحَجَلَة تخاطب القَطَا (قَطَا قَطَا، بِيضُك تِنْتَا، وَيَبْضِي مَائْتَا)، أي: تِنْتَانٍ وَمَائْتَانٍ".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك حذف نون المثني لغير الضرورة والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر حذف النون عند التثنية ضرورة، وهذا مذهب البصريين بعينه بينما لم يتطرق لذكر حذفها لغير الضرورة.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص260).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/62).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/242-243).

(4) البيت بلا نسبة في الأزهري، تهذيب اللغة (ج11/136) وابن منظور، لسان العرب (ج15/309) وأبي حيان

الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/242) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/192).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص108).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/316).

ووافق أبو حيان ما قاله ابن جني<sup>(1)</sup> من خلال ترجيحه لهذه المسألة: "ومذهب الكسائي في خطاتا أقيس عندي من قول الفراء، لأنَّ حذف نون التثنية شيء غير معروف".  
بينما يرى ابن عصفور<sup>(2)</sup> أنه "لا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب، إلا ما نسبوه إلى كلام الطير، وهو قول الحجلة للقطاة: (قَطَا قَطًا، بِيضُكَ تِنْتًا، وَبِيضِي مَائِنًا)، أي: تِنْتَانٍ وَمَائِنَانٍ".

### 93- اللغات في حذف النون وإثباتها عند تثنية الذي والتي

يقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وحذف النون من تثنية الذي والتي لغة لبني الحارث وبعض ربيعة، والإثبات لغة الحجاز وأسد".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في حذف النون وإثباتها في تثنية (الذي)، و(التي).

وقد وافق أبو حيان ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(4)</sup> في لغة حذف النون عند تثنية (الذي)، فيقول: "وأما قول الأخطل:

أَبْنَى كُنَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا      سَلَبَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ<sup>(5)</sup>  
أَرَادَ اللَّذَانَ فَحَدَفَ النَّوْنَ".

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/148).

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص109).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/244).

(4) الفراهيدي، الجمل (ص235).

(5) البيت للأخطل في ديوانه (ص246) والفراهيدي، الجمل (ص235) وسيبويه، الكتاب (ج1/186) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/229-230) والميرد، المقتضب (ج4/146) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج1/243) والمرزباني، الموشح (ص174) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/43) والأزهري، تهذيب اللغة (ج7/215) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/190) وابن جني، المحتسب (ج2/80) والجوهري، الصحاح (ج6/2481) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص114) والبكري، سمط اللآلي (ج1/35) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص14) والزمخشري، المفصل (ص184) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج3/55) وفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (ج31/169) وابن منظور، لسان العرب (ج2/349) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/389) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/143) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج6/7).

وكذلك وافق أبو حيان في هذه المسألة سائر النحاة أمثال سيبويه<sup>(1)</sup>، وابن خالويه<sup>(2)</sup>، والمبرد<sup>(3)</sup>، وابن الصائغ<sup>(4)</sup>، وتابعهم السيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً.

بينما ذكر ابن الشجري<sup>(6)</sup> اللغتان سواء كان حذف النون مستشهداً بالبيت السابق أو إثباتها، فيقول: "فإن تثبت الذي، ففيه ثلاث لغات: اللذان بتخفيف النون، واللذان بتشديدها، والتشديد لغة قريش، واللذان بحذف النون، قال الأخطل...".

#### 94- الخلاف في حذف نون المثني لتقصير الصلة

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "وسقوطها لتقصير صلة".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup>: "وفي حذف النون لتقصير الصلة خلاف: ذهب س والفراء إلى أنه يجوز حذف النون مطلقاً. قال الفراء: إنما جاز ذلك لأنهم وجدوا الواحد لا نون فيه، وقد نصب، فأجروا الاثنين مجرى الواحد. وقال الفراء أيضاً: إنما جاز ذلك في اللذين لأن الوقف على الموصول دون صلته لا يكون، فصارت الصلة عوضاً من النون، وهم يحذفون مما طال في كلامهم.

وذهب أبو العباس إلى أنه لا يجوز حذف النون إلا مع الموصول غير الألف واللام نحو اللذان لطول الاسم، كما تحذف الهاء في قولك: الذي ضربتُ زيداً، ولم يُحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثني، ولم يُنشدوا شاهداً علي ذلك، لكنه قد سُمع في الجمع، وقياس المثني على الجمع قياسٌ جليّ، والاحتياط أن لا يُقال إلا بسماع من العرب، فإن لكل تركيب خصوصياتٍ وضعية تُبطل قياس المختلفي التركيب بعضه علي بعض".

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/186).

(2) ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص336).

(3) المبرد، المقتضب (ج4/146).

(4) ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح (ج2/783).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/188).

(6) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج3/55).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/62).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/244-245).

## التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف في حذف نون المثني لتقصير الصلة.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي<sup>(3)</sup> في ذكر جوانب مما استدركه أبو حيان في هذه المسألة مستنداً برأيه، فيقول: "القياس جلي وخفي، فمن الأول: قياس حذف النون من المثني في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني. قال أبو حيان: وقياس المثني على الجمع قياس جلي".

## 95- مواضع حذف النون

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "ونقص المصنف من مواضع حذف النون أنها تُحذف لشبه الإضافة، وذلك في موضعين: أحدهما في قولك: اثنا عشر، واثنتا عشرة.

والثاني في قولهم: لا غلامي لك، على مذهبه، ... وذهب أبو الحجاج الأعمى إلى أن نون التثنية تحذف لغير ما ذكر المصنف من الإضافة والضرورة وتقصير الصلة، وذلك هو حذفها لشبه الإضافة، وذلك في قولك لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَدَوَالِيكَ وَهَذَاذَيْكَ، فالكاف عنده ليست ضميراً، وإنما هي حرف خطاب، كما هي في قولهم: أبصرك زيداً، وحُذفت النون في لبيك وأمثالها لشبه الإضافة؛ لأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة نحو: ذاك، والنون تمنع من ذلك، فحذفت لذلك.

واستدل الأعمى علي ذلك بأن هذه انتصبت انتصاب المصادر، والعامل فيها أفعال مضمرة، وإذا أضيف المصدر إلي ضمير الخطاب فلا بد أن يكون ذلك الضمير مغايراً لفاعل الفعل الناصب ذلك المصدر؛ إذ فاعل ذلك الفعل هو ضمير المتكلم، فيلزم علي هذا كله أن يكون المصدر مصدرراً تشبيهاً، فيصير نحو: ضَرِبْتُ ضَرْبَكَ، المعنى: ضَرَبْتُ مِثْلَ ضَرْبِكَ،

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (108).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/317).

(3) السيوطي، الاقتراح (ص347).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/59).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/245-249).



ويكون معني هذه المصادر في سَعْدِيكَ: أَجَبْتُكَ إِجَابَةً مِثْلَ إِجَابَتِكَ، وفي لَبَّيْكَ: أَلَزَمْتُ طَاعَتَكَ مِثْلَ لُزُومِكَ الطَّاعَةِ، وفي دَوَالِيكَ: تَدَاوَلْنَا مِثْلَ مُدَاوَلَتِكَ. وليس معني هذه المصادر هذا الذي لزم إذا جعل مصدرًا تشبيهيًا، وإذا كانت الكاف حرف خطاب استقام المعنى.

وقد رد ما ذهب إليه الأعمى بأن ذلك علي المصدر التشبيهي، ولا يفسد المعنى لأنه يكون في سَعْدِيكَ: أَجَبْتُكَ إِجَابَتِكَ لِغَيْرِكَ إِذَا أَجَبْتَهُ، وفي لَبَّيْكَ: أَلَزَمْتُ طَاعَتَكَ لِزُومِكَ طَاعَةَ غَيْرِكَ، وفي دَوَالِيكَ: تَدَاوَلْنَا مُدَاوَلَتِكَ إِذَا دَاوَلْتِ، كما قالوا: دَقَّقْتُهُ دَقَّقَ بِالْمِنْحَازِ حَبَّ الْفُلْفُلِ، المعنى: مِثْلَ دَقَّقَ بِالْمِنْحَازِ حَبَّ الْفُلْفُلِ إِذَا دَقَّقْتِ. وأما دعواه أَنَّ كَافَ الْخَطَابِ شَدِيدَةُ الْإِتِّصَالِ بِالْأَسْمِ، والنون تمنعها من ذلك، فحذفت، فباطل بدليل قولهم ذانك وتانك، فالكاف للخطاب، ولم تحذف نون التثنية لها.

وذهب أبو الحسن الأخفش وهشام إلي أنه تحذف نون التثنية لغير ما ذكر، وهو لطافة الضمير، فقالوا: إذا قلت ضارياك فهذا الضمير منصوب المحل لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون، ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

والذي ذهب إليه س والمحققون هو أن الضمير في موضع جر اعتباراً بالظاهر، ولا ينسب إلي الضمير إعراب لا يكون للظاهر، فحذف النون هو للإضافة لا للطافة الضمير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع حذف النون في حال شبه الإضافة.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ويبدو لي أنَّ أبا حيان انفرد عن النحاة بذكر هذه المسألة.

## 96- لغات كلا وكلتا

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "مضافين إلى مضمير، ومطلقاً على لغة كنانة".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص108).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/317-318).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/63).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "احترز بقوله: (إلى مضمر) من أن يضافا إلى ظاهر، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقاً، وإذا أضيفا إلى مضمر كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض، هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره... فعلى ما نقل غيرُ البصريين يكون في كِلا وكِلتا ثلاث لغات".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في (كلا) و(كلتا)، والتي اكتفى فيها ابن مالك<sup>(2)</sup> بذكر لغة كنانة فقط وهي: إلحاقها بالمتنى مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر. بينما لم يذكر اللغات الأخرى فيهما.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذكره النحاة أمثال ابن جنبي<sup>(6)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(7)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم ابن هشام الأنصاري<sup>(8)</sup> أيضاً.

## 97- العطف في موضع الجمع

قال ابن مالك<sup>(9)</sup> : "ولا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثر...".

ويقول أبو حيان<sup>(10)</sup> : "واتضح من هذا الشرح أنه إنما تكلم في التثنية لا في الجمع، إذ لم يتعرض إلى التكثر في الجمع ولا إلى الفصل فيه لا الظاهر ولا المقدر.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/254-255).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/67).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص109).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/42).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/326-327).

(6) ابن جنبي، اللمع (ص85-86).

(7) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص210-211).

(8) ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب (ص35-36).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/68).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/264-265).

وقال بعض أصحابنا : إذا استوفت الأسماء الشروط المسوغة للتثنية والجمع لزم  
التثنية والجمع، فلا يجوز العطف إلا في موضعين:

أحدهما: أن تريد الكثرة نحو قوله:

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرَمَهُمْ مَيِّتًا، وَأَبْعَدَهُمْ عَن مَّنْزِلِ الدَّامِ<sup>(1)</sup>

ألا ترى أن المعنى على التكثر لا على التثنية بدليل قوله: (أَكْرَمَهُمْ) وبدليل أنه مادح والمدح لا يتصور معه الإقتصار على اثنين. ومن ذلك قول الحكم بن المنذر بن الجارود للحرمازي الشاعر لما قال له: ما تريد؟ فقال: مائة. قال له الحكم: بل مائة ومائة ومائة فعطف لما أراد المبالغة والتكثر لأن العرب كثيراً ما تستعمل العطف في موضع التهويل والتكثر قال عز وجل: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾<sup>(2)</sup>، وقال الشاعر:

... .. والبحر يدعو هَيْقَمًا وهَيْقَمًا<sup>(3)</sup>

والآخر: أن تريد التفصيل والتنويع نحو قوله:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ<sup>(4)</sup>

ومن ذلك قول إسماعيل بن أبي الجهم، وقد قال له هشام بن عبد الملك: وما يجبر كسرك ويشفي ضررك؟ قال له إسماعيل: ألف دينار وألف دينار وألف دينار. ثم ذكر لكل ألف وجهاً يصرفه فيه. وما عدا هذين الموضعين فالتثنية أو الجمع، ولا يجوز العطف إلا في ضرورة" انتهى".

(1) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/64) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج10/222) وأبي حيان الأندلسي، التذيل والتكميل (ج1/250) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/321) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج19/230) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/473).

(2) [القيامة: 34-35].

(3) هذا عجز بيت لرؤية بن العجاج في ابن منظور، لسان العرب (ج12/616) وصدده:

ولم يَزَلْ عَزُّ تَمِيمٍ مُدْعَمًا ... ..  
وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذيل والتكميل (ج1/264) ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) البيت لكثير عزة في ديوانه (ق3/18 ص99) والفراهيدي، الجمل (ص207) وسيبويه، الكتاب (ج1/432) وأبي علي القالي، أمالي القالي (ج2/108) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/324) والسهيلي، نتائج الفكر (ص244) والجراري، الحماسة المغربية (ج2/944) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج2/123) والصفدي، تصحيح التصحيف (ص340) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1686) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/814) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/211) واليوسي، زهر الأكم (ج1/337).

## التوضيح والتحليل:

لقد زاد أبو حيان على ابن مالك مواضع العطف في موضع الجمع.  
واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup>، والسلسلي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في الموضع الأول فقط.

وقد وافق الجوجري<sup>(4)</sup> أبا حيان فيما ذهب إليه في النوع الثاني.

## 98- أسباب العدول عن التنثية بالعطف

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج، وقد نعي له في يوم واحد محمدٌ أخوه ومحمد ابنه: سبحان الله، محمد ومحمد في يوم".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وأما تمثيل المصنف الفصل المقدر بقول الحجاج وقول الفرزدق فليس العدول عن التنثية لأجل الفصل المقدر، وإنما ذلك لأنه فات شرط من شروط التنثية، وهو أن يكون المثني نكرة، لأن الاسم لا يثنى حتى يكون نكرة فلما بقي هذان الاسمان على علميتهما، ولم ينكرا، لم تجز التنثية. وعلى هذا خرَّج أصحابنا كلام الحجاج والفرزدق.

وقال أبو عبد الله محمد بن هشام الفهري المروزي في كتابه (المقرب) في النحو في باب التنثية: وأصلها العطف، وعدلوا عن الأصل إيجازاً، ولم يلفظوا به إلا في الشعر ضرورة كقوله:

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/43).

(2) السلسلي، شفاء العليل (ج1/140).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/332).

(4) الجوجري، شرح شذور الذهب (ج2/794).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/69).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/265-266).

... .. فُقْدَانٌ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ<sup>(1)</sup>

فصار في هذا ثلاثة أقوال: أحدها هذا. والثاني: ما ذهب إليه أكثر أصحابنا أنه امتنع من التنثية لأنه باق على علميته. والثالث: قول المصنف إنه عدل عن التنثية للعطف للفصل المقدر".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أسباب العدول عن التنثية بالعطف والتي أورد فيها ابن مالك سبب واحد ألا وهو العطف لأجل الفصل المقدر، بينما هناك سببان آخرين لم يذكرهما.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذكره ابن عصفور<sup>(3)</sup> فيما يخص هذا الاستدراك.

### 99- سبب تسمية جمع التفسير بهذا الاسم

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وهو التفسير".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقوله: (وهو التفسير) يعني أن هذا الجمع الذي ذكره بهذه القيود يُسمى جمع تكسير. شبه تغيير المفرد عن بنيته إلى بنية أخرى وإفادته مما يدل عليه المفرد دلالة واحدة ثلاثة فأكثر أو ما أصله ذلك بكسر الإناء الذي تغير شكله، وتفككت أجزاءه، وعاد إلى هيئة أخرى، وذلك بخلاف جمع السلامة... قال ابن الطراوة: وإنما اشتقاق التفسير في الجمع من قولهم: بيت كسير، أي: واسع".

(1) هذا عجز بيت للفرزدق في ديوانه (ص146) والمبرد، الكامل (ج2/80) والمدائني، التعازي (ص205) والزمخشري، ربيع الأبرار (ج5/141) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج4/263) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/69) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/226) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص465) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/333) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج2/159) والسيوطي، همع الهوامع (ج3/188) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/775) وصدرة:

... .. إِنْ الرِّزْيُومَةُ لَأَرْزِيئُومَةً مِثْلَهُمَا

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص111).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ص70).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/69).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/271-272).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية جمع التكسير بهذا الاسم.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

بينما يرى الخوارزمي<sup>(3)</sup> أنَّ جمع التكسير سمِّي بذلك "لأنَّ لفظ الواحد تغير عن حاله".

ووافق النحاة أمثال ابن الأثير<sup>(4)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(5)</sup>، وابن الصائغ<sup>(6)</sup>، وابن القيم

الجوزي<sup>(7)</sup>، والكفوي<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

## 100- مذاهب النحاة في (سنين)

قال ابن مالك<sup>(9)</sup> : "سنين ونحوه فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع

التصحيح".

ويقول أبو حيان<sup>(10)</sup> : "وذكر الأستاذ أبو جعفر ابن الأستاذ أبي الحسن بن البادش أن

مذهب س أن سنين جمع سنة بالواو والنون كثيرين وقليلين ورئين، وهذا شيء قد كثر في الأسماء المحذوفة اللام المؤنثة بالهاء، أعني أن تُجمع بالواو والنون؛ لأن هذا الجمع له مزية وبأيه ما يعقل، فجعل في هذا الباب عوضاً من لام الفعل المحذوفة.

وذهب بعض أصحابنا إلى أن سنين اسم جمع، وليس بجمع سلامة لتغير لفظ سنة، ولا

جمع تكسير لكونه غير مطرد في نظائره نحو هنة وشفة، ألا ترى أنهما لا يُجمعان بالواو والنون، فهو - وإن كان له واحد من لفظه - اسم جمع كركب في مذهبنا، ألا ترى أنه اسم جمع وإن كان واحده ركباً لكونه لم يطرد أعني جمع قاعل على فَعَل.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص112).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/44).

(3) الخوارزمي، مفاتيح العلوم (ص78).

(4) ابن الأثير، البديع (ج2/106).

(5) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج2/178).

(6) ابن الصائغ، الملحّة في شرح الملحّة (ج1/205).

(7) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج2/893).

(8) الكفوي، الكليات (ج332).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/69).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/276).

والذي أذهب إليه أنّ سنيماً وبابه مما شاع فيه هذا الجمع مما لم يكسر أنه جمع سلامة وإن كان قد فاته بعض شروط ما ينقاس فيه جمع السلامة في المذكر، ولا يدل فوات شرط منها على أنها ليست بجمع تصحيح ولذلك لا ينقاس هذا الجمع فيما أشبه سنة لأنه فات شرط من شروط قياسه".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في (سينين) التي ذهب فيها ابن مالك بأنها جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح. بينما لم يتطرق لذكر مذاهب النحاة الأخرى في هذه المسألة.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup>، ما ذكره وذهب إليه أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

### 101- الخلاف في المثني أهو مبني أم معرب؟

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدراً في الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوها".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "اختلف الناس في المثني: فذهب الزجاج فيما نقل عنه إلى أنه مبني. وذهب الجمهور إلى أنه معرب. وشبهة الزجاج في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا قلت قام الزيدان فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُني كما بُني خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف، إذ أصله خمسة وعشرة".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر خلاف النحاة في المثني أهو مبني أم معرب؟.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص112).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/340-341).

(3) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص67).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/73).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/287-288).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 102- خلاف النحاة في النون أهي عوض أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ولا النون عوضاً من حركة الواحد ولا من تنوينه ولا منهما، ولا من تنوينين فصاعداً خلافاً لزاعمي ذلك، بل الأحرف الثلاثة إعراب، والنون لرفع توهم الإضافة أو الأفراد".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وذهب أبو الفتح إلى أن النون قد تكون عوضاً من الحركة والتنوين الذي في المفرد، وذلك فيما فيه حركة وتنوين حالة الأفراد، وقد تكون عوضاً من الحركة فقط إذا كان تثنية ما لا ينصرف نحو أحمران، ومن التنوين فقط نحو عصاً وقاضٍ، ولا عوضاً من واحد منهما نحو حُبلى وحُبليان وهذان واللذان. قال بعض أصحابنا: وهذا كله تخليط.

وذهب الفراء إلى أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: (زيداً) لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأن الوقف عارض، وبابُ العارض أن لا يُعتد به، وأيضاً فإنَّ حمل التثنية على التثنية قد يسوغ، وأما الجمع فباب آخر. ولم يذكر المصنف مذهب الفراء هذا.

وهذا الخلاف في النون أهي عوض أو كالعوض هو على أنها ليست نفس التنوين.

ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه النون هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد لحوق العلامة للتثنية أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتعت الحركة للاعتلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت نوناً. ولا يرد على هذا المذهب بثبوته في نحو أحمران، والتنوين في مفرد مفقود؛ لأنه لما تُثِّي زال شبه الفعل، فرجع إليه التنوين الذي كان منع لأجل

(1) السيوطي، مع الهوامع (ج1/75).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/73).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/298-299).



الشبه، ولا بقولهم هذان واللذان؛ لأنه يمكن ادعاء إعرابهما لأن علة بنائهما شبههما بالحروف، والتثنية تزيل ذلك الشبه، فرجعا إلى الأصل، وهو الإعراب؛ لأن الحروف لا تُثَنَّى، ولما أعربا دخلهما التنوين الذي كان ممنوعاً حالة البناء.

وكون هذه النون هي التنوين نفسه نقله ابن هشام عن الفراء، قال: ولم يحذفوا ما قبله لذهاب علم التثنية والجمع، فكسروه وفتحوه، وقوي بالحركة فلم يُحذف حيث حُذف ساكناً إلا في الإضافة لأنه يُفَصِّل".

### التوضيح والتحليل:

- زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر ثلاثة مذاهب أخرى للنحاة في النون أهي عوض أم لا؟، والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر خمسة مذاهب تتلخص بما يلي:
- 1- ذهب الزجاج أنها عوض عن حركة.
  - 2- وذهب ابن كيسان أنها عوض من تنوين الواحد لحذفها في الإضافة.
  - 3- وذهب ابن ولاد وأبي علي وابن طاهر وأبي موسى أنها عوض من الحركة والتنوين معاً؛ لوجود حكم الحركة مع الألف واللام، وحكم التنوين في الإضافة.
  - 4- وذهب ثعلب أنها عوض من تنوينين في التثنية، ومن ثلاثة فصاعداً في الجمع فثبتت مع الألف واللام.
  - 5- ذهب ابن مالك إلى أنّ النون رافعة لتوهم إضافة أو أفراد.
- واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.
- وأيد ابن الفخار<sup>(3)</sup> ما قاله أبو حيان من مذاهب في هذه المسألة.

### 103- مذاهب النحاة في الألف والتاء

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص115-116).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/349-351).

(3) ابن الفخار، شرح الجمل (ص94-98).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/76).

ويقول المرادي<sup>(1)</sup>: "وحكى ابن إياز في الألف والتاء ثلاثة مذاهب:

الأول: أن كلا الحرفين يدل على الجمع والتأنيث.

الثاني: أن التاء تدل عليهما والألف إنما جيء بها فرقاً بين الواحد والجمع، واختاره ابن الدهان.

الثالث: أن الألف للجمع والتاء للتأنيث".

### التوضيح والتحليل:

زاد المرادي على ابن مالك ذكر ما أورده ابن إياز حول مذاهب النحاة في الألف والتاء.

ووافق المرادي ما ذكره ابن يعيش<sup>(2)</sup> في المذاهب الثلاثة إلا أن ابن يعيش<sup>(3)</sup> قد رجح المذهب الأول بذكره الدليل على ذلك، فيقول: "والذي عليه الأكثر أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل. والذي يدل على ذلك أمران: أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك: (مسلمات)، فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع؛ لم تسقط التاء الأولى، لئلا يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث. والأمر الثاني: أنك لو أسقطت أحدهما، لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث".

### 104- الخلاف في جمع وتثنية ما ختم بـ(وَيْه)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "أو مزج".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقوله: (أو مزج) مثاله مَعْدِي كَرِبَ وَسَيَّبُوَيْه، فلا يجوز: جاء مَعْدِي كَرِبُونَ ولا: جاء سَيَّبُوَيْهون. ومن النحويين من أجاز جمع ما خُتِمَ بـ(وَيْه) واختلفوا: فمنهم من ألحق العلامة الاسم بكامله فيقولون: جاءني سَيَّبُوَيْهون. ومنهم من يحذف (وَيْه) فيقول: جاءني سَيَّبُون، ورأيت سَيَّبِين، ومررت بسَيَّبِين. والخلاف في تثنية ما ختم بـ(وَيْه) كالخلاف في

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص116).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/218).

(3) المرجع السابق، ص218-219.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/76).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/306-307).

جمعه. والصحيح أن ذلك لا يجوز للشبه الذي بينها وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب، ولأنه لم يرد بذلك سماع".

ويقول المرادي<sup>(1)</sup>: "وفي الصحاح ذكر المبرد في تثنية عمرويه وجمعه العمرويهان والعمرويهون، وذكر غيره أن من قال: هذا عمرويه، ورأيت عمرويه ثناه وجمعه ولم يشترطه المبرد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في جمع وتثنية ما خُتم ب(وَيْه).

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. بينما زاد المرادي قول المبرد وغيره ما قيل في تثنية وجمع ما خُتم ب(وَيْه) معاً.

ذكر السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً إلا أنه خالفه في رأيه من خلال اختياره مذهب الكوفيين في جواز تثنية وجمع ما خُتم ب(وَيْه) ذاكراً مذهبهم، فيقول: "وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك وجمعه واختاره ابن هشام الخضراوي وأبو الحسين بن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه وهو اختياري".

ويزيد السيوطي<sup>(6)</sup> أيضاً على أبي حيان رأياً آخر لخطاب فيما يخص تثنية ما خُتم ب(وَيْه)، فيقول: "قال خطاب في الترشيح فإن تثيت... على من أعرب إعراب المتضايقين قلت حضرا موت وحضري موت".

## 105- الخلاف في جمع العلم المعدول نحو (عَمَر)

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "علماً".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص117).

(2) المرجع السابق، ص117.

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/146).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/355).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/156).

(6) المرجع السابق، ص156.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/76).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : " (وقوله: علماً) فمثل رَجُلٌ وِعْلَامٌ وَقَتِي لَا يَجُوزُ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشَّرُوطُ غَيْرَ الْعِلْمِيَّةِ.

وقد منع المازني من جمع العلم المعدول نحو عُمَرُ، ومن تثنيته فلا يجمعه جمع سلامة ولا جمع تكسير، وقال: أقول جاءني رَجُلَانِ كِلَاهِمَا عُمَرٌ، وَرِجَالٌ كُلُّهُمْ عُمَرٌ.

ولا أعلم أحداً منع من تثنيته ولا جمعه، بل يجوز أن تقول عُمَرَانِ وَعُمَرُونَ، وقالت العرب (سُنُّوا بِنَا سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ) وقال الشاعر:

... .. وَالْعُمَرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ<sup>(2)</sup>

وإذا كان قد يُثني على سبيل التغليب فلأن يثنى مع اتفاق اللفظ والمعنى أولى وأحرى.

فإن قلت: إذا كانت العلمية شرطاً في الاسم المُكَبَّر فما وجه قول العرب في الحكاية (أَيُّون) بالواو والنون، وليس بِعَلَمٍ؟

فالجواب: أنه من باب حَزُونٍ، وليس بجمع سلامة، بل جمعه بالواو والنون عوض من النقص المتوهم بالإدغام، هكذا أجابوا في جمع أَيُّون".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في جمع وتثنية العلم المعدول نحو (عُمَرُ).

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان من استدراك في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/308-309).

(2) هذا عجز بيت لجرير، ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت لجرير في المبرد، الكامل (ج1/119) والسمعاني، تفسير القرآن (ج5/103) والقرطبي، الجامع (ج16/91) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/228) وصدده:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ فِعْلُهُمْ ... ..

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص117).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/357).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/158).

## 106- سبب عدم جمع المُكَبَّر

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "مُصَغَّرًا".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ولم يجمع مُكَبَّرَه- لتعذر تكسيه؛ لأن التفسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التفسير لم يبق إلا التسليم".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك سبب عدم جمع المُكَبَّر.  
واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 107- من شروط الجمع بالواو والنون

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "أو صفة تقبل تاء التانيث".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وأغفل صفة لا تقبل تاء التانيث، ويجوز جمع مذكرها بالواو والنون بلا خلاف، وذلك ما كان من الأوصاف مختصاً بمعناه بالمذكر، نحو مَخْصِيٍّ وأفعل التفضيل إذا كان معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى نكرة، فإنه يجوز جمعه بالواو والنون، فتقول الأفضّلون وأفضّلو بني فلان، وهو صفة لا تقبل التاء، وكذلك مؤنثه لا يقبل التاء بل تقول في مؤنثه الفُضْلَى، فيكون تانيثه بالألف لا بالتاء، فهذه صفة لا تقبل التاء بلفظها ولا بلفظ مؤنثها، وهي تجمع بالواو والنون".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان شرط من شروط جواز الجمع بالواو والنون لم يتطرق ابن مالك لذكره.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/76).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/309).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص117).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/358).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/169).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/76).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/310).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، والسلسيلي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذكر السيوطي<sup>(4)</sup> رأي أبو حيان فيما ذهب إليه؛ ولكنه خالفه في هذه المسألة، فيقول: "فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل وفتى وغلام ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث كأحمر وسكران وعانس وصبور وجريح وقتيل ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة وفروق وفروقة فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث".

### 108- عدم جمع بعض الصفات التي قبلت تاء التأنيث بالواو والنون

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "أو صفة تقبل تاء التأنيث باطراد".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وثبت في بعض النسخ بعد قوله: (أو صفة تقبل تاء التأنيث) قوله: (باطراد) وهو قيد حسن محتاج إليه لأنه قد وجد صفة قبلت تاء التأنيث لقصد معناه ولكنه لا يطرد، فلا تجمع بالواو والنون، وذلك مسكين فإنهم قالوا مسكينة للمؤنث، ومع ذلك فالقياس أن لا يقال مسكينون، وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في مسكينة لا ينقاس لأنه على وزن مفعيل، وما كان على وزن مفعيل فإنه لا تدخله تاء التأنيث، فدخولها في مسكينة شاذ، شبهوا مسكيناً بفقير، فأدخلوا التاء للمؤنث كما قالوا فقيرة، ولما قالوا مسكينة ومسكينات قالوا مسكينون، وقولهم امرأة مسكين على الأصل في هذه البنية.

وذكر بعضهم أنه لا يُجمع هذا الجمع من الصفات ما كان على وزن مدْعَس ومِهْذَار ومِحْضِير وجَوَادِ وغُفُور وجَرِيح. والعلة في ذلك عدم قبول التاء لقصد التأنيث".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان في هذه المسألة بشرحه كلمة (باطراد) التي ذكرها ابن مالك في بعض نسخ متن كتابه (التسهيل)، ولكن لم يتطرق إلى ذكرها وشرحها في المتن وشرحه.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص118).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/146).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/359-361).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/167).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/76).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/310-311).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق أبو حيان رأي النحاة، وهم: سيبويه<sup>(2)</sup>، وابن السراج<sup>(3)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(4)</sup>، وابن الأثير<sup>(5)</sup>، ورضي الدين الاسترلابادي<sup>(6)</sup> في استدراكه على ابن مالك.

## 109- علة جمع (إوزة)

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "إوزة وإوزون".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup>: "وقد طول النحاة في تعليل جمع إوزة وحرّة هذا الجمع، ومُلخص ما حَوّموا عليه أن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضاً من شيء نقص حقيقة، كالذي حذف لامه أو فاءه، أو ما كان يجب له من كونه كان يكون مؤنثاً بالتاء، أو نقص توهماً كأوزة وإحرّة، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد نقصا. وطلبُ التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحصَلُ طائلاً، ولا يُوقَف من ذلك على ما يتلجج به الصدر، وإنما تلك خيالات وسواسية وضياح وقت في غير حاصل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة جمع النحاة (إوزة) بالواو والنون.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(9)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص118).

(2) سيبويه، الكتاب (ج3/640).

(3) ابن السراج، الأصول (ج3/23).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/386).

(5) ابن الأثير، البديع (ج2/152).

(6) رضي الدين الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب (ج2/179-180).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/84).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/328).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/267).

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه النحويون أمثال سيبويه<sup>(1)</sup>، وابن السراج<sup>(2)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(3)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(4)</sup>.

## 110- ما يجمع بالواو والنون نحو: (فاك، وثدي، وعزهاة)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "ونحو: رقة، وأضاعة، وإوزة".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وحكى صاحب الموعب عن ثعلب أنّ (فاك) يجمع بالواو والنون، فيقال: فُونٌ وفِينٌ. وهذا في غاية الغرابة، وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام الكلمة، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع وياؤه.

ومن غريب هذا الجمع قولهم في تَدِي: تَدُونٌ وتَدِينٌ، قال الشاعر:

فَأَصْبَحَتِ النَّسَاءُ مَسَلِّبَاتٍ      لَهُنَّ الْوَيْلُ يَمْدُنُ التُّدِينَا<sup>(7)</sup>

شبه التَّدِيَّ بِالْقَنِيِّ. وقولهم في عزهاة: عَزْهُونَ بضم الهاء، ذكره في (العين) قال: (والعزهاة). اللثيم، والعزهاة: الذي لا يطرب للسماع). وقال غيره: هو الذي لا يقرب النساء. وقيل: لا يصح ضم الهاء في عَزْهُونَ في الجمع، وإنما هو عَزْهُونَ بفتح الهاء من جمع المقصور".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك في ذكر النحاة كلمات تجمع بالواو والنون نحو: (فاك، وثدي، وعزهاة).

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/599-600).

(2) ابن السراج، الأصول (ج2/447).

(3) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص142).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/330).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/83).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/329).

(7) البيت بلا نسبة في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج3/1335) وابن سيده، المخصص (ج1/155) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/329).



ووافق أبو حيان ما ذهب إليه كل من ابن سيدة<sup>(1)</sup> وابن منظور<sup>(2)</sup> في جمع (ثدي) على (ثدين).

## الباب الخامس : كيفية التثنية وجمعي التصحيح

### 111- تثنية المقصور على اللغة المشهورة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وقوله: (لازمة) ليس ذلك على الإطلاق، بل لغة لبعض العرب قلبها ياء إذا أضيف الاسم المقصور إلى ياء المتكلم، فنقول: هذه عَصِيٌّ، ورأيت عَصِيٌّ، ومررت بعَصِيٍّ، لكن المصنف لم ينظر إلى هذه الحالة التي للمقصور مع ياء المتكلم لأنها ليست اللغة المشهورة للعرب".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك لغة مشهورة تخص تثنية الاسم المقصور .  
واتبع ابن عقيل<sup>(5)</sup> والسلسلي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان .  
وذهب الشاطبي<sup>(7)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة .

### 112- سبب تسمية المقصور

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "مقصور".

- 
- (1) ابن سيده، المخصص (ج1/155).
  - (2) ابن منظور، لسان العرب (ج14/109).
  - (3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/89).
  - (4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/13).
  - (5) ابن عقيل، المساعد (ج1/57).
  - (6) السلسلي، شفاء العليل (ج1/151).
  - (7) العيني، المقاصد الشافية (ج4/196).
  - (8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/89).

ويقول المرادي<sup>(1)</sup> : "وَسُمِّيَ مقصوراً؛ لأنه قد قصر عن الإعراب، وقيل: لأنه لم يمد".

### التوضيح والتحليل:

أضاف المرادي على ابن مالك ذكر سبب تسمية الاسم المقصور بهذا الاسم. ووافق المرادي ما قاله أبو البقاء العكبري<sup>(2)</sup> تماماً، ولكن زاد أبو البقاء العكبري<sup>(3)</sup>، ثلاثة أوجه أخرى على سبب تسمية الاسم المقصور، فيقول: "وفي معنى تسميته (مقصوراً) أربعة أوجه أحدها أن الإعراب قصر فيه فيكون تقديره المقصور فيه الإعراب ثم حذف وجعل اسماً للاسم الذي هذه صفة... والثالث أن صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة فكان صوتها محبوساً عن صوت الألف التي بعدها همزة، والرابع أنه نقيض الممدود".

### 113- سبب تسمية الاسم المنقوص بالعرفي

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "والمنقوص العرفي الاسم الذي حرف إعرابه ياء لازمة تلي كسرة". ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وإنما قال: (العرفي) لأن ما حذف منه حرف ينطلق عليه منقوص، ولاسيما الذي حذفت لامه، ولذلك قسم أبو موسى المنقوص إلى منقوص بقياس ومنقوص بغير قياس، وجعل من المنقوص بغير قياس أباً وأخاً ويداَ ودماً وما أشبهها". ويقول المرادي<sup>(6)</sup> : "وَسُمِّيَ منقوصاً؛ لذهاب يائه مع التثنية، وقيل لذهاب ضمته وكسرتة بالتقدير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه المرادي على ابن مالك سبب تسمية الاسم المنقوص بهذا الاسم، وأقسامه. وكذلك سبب تسميته بالعرفي.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص123).

(2) اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/84).

(3) المرجع السابق، ص84-85.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/89).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/13).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص123).

وذهب الشاطبي<sup>(1)</sup> إلى ما ذكره أبو حيان في سبب تسمية الاسم المنقوص بالعرفي وذكر تقسيماته.

وقد وافق المرادي ابن يعيش<sup>(2)</sup> في استدراكه.

## 114- وجود فعل آخره همزة قبلها ألف زائدة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلي ألفاً زائدة".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وهذا الذي ذكر أنه (لا يوجد فعل آخره همزة) إلى آخره، قد وجد ذلك في الإشباع في قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْ مَعْشَرًا أَسْرُوا هَدِيًّا      وَلَمْ أَرْ جَارَ بَيْتٍ يُسْتَبَاءُ<sup>(5)</sup>

وإنما هو: يُسْتَبَاءُ. بنى أَفْتَعَلَ من (سَبَأَ) من قول الشاعر:

وَلَمْ أَسْبَأِ الزِقَّ الرَّوِّيَّ وَلَمْ أَقُلْ      لِخَيْلِي كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ<sup>(6)</sup>

فَيُسْتَبَاءُ مضارع آخره همزة قبلها ألف زائدة. وهذا في أحد تأويلي: يُسْتَبَاءُ.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج7/373)؛ (ج6/439-440).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/163-164).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/89).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/15).

(5) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص19) والفراهيدي، العين (ج8/412) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج2/1109) والطبري، جامع البيان 3/35 والنحاس، إعراب القرآن (ص100) والأزهري، تهذيب اللغة (ج6/201) والجوهرى، الصحاح (ج6/2534) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/314) وابن سيده، المحكم (ج4/375) وابن منظور، لسان العرب (ج1/38) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج2/233) والزبيدي، تاج العروس (ج1/157) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/15).

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص138) وابن المثني، شرح نقائض جرير والفردق (ج1/326) والبندنجي، التقفية (ص39) وابن طباطبا، عيار الشعر (ص209) وأبي هلال العسكري، الصناعتين (ص144) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص235) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج2/274) وابن الأثير، الجامع الكبير (ص217) والنويري، نهاية الأرب (ج4/103) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج4/456) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج4/565) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج8/62) والقلقشندي، صبح الأعشى (ج2/296) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/236) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج1/329).

والقول الآخر ذكره الأعلام من أن وزنه يُسْتَفْعَلُ من الباء، وهو النِّكاح. وقيل: معنى يُسْتَبَاءُ من البواء، وهو القَوْدُ، وكان هذا الرجل قد أتاهم، وقامرهم مراراً، فردوا عليه ماله، ثم قامرهم، فلم يردوه، فقامر على امرأته، فغلب، فأخذت امرأته. فعلى هذا يصح أن يكون بنى من السَّبء، وهو الشِّراء، فيكون أفتعل لأن أخذها في القمار كأنه اشترت منه امرأته. ويصح أن يكون من الباء، أي: يُسْتَنكح، أي: تُؤخذ امرأته، وتُنكح. وأما من جعله من البواء - وهو القود - فقيل: إنه جاءهم يستجير بهم، فقتلوه برجل منهم".

### التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك بذكر في وجود فعل مضارع آخره همزة قبلها ألف زائدة.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

## 115- الألف في نحو (لَقِيَ) و(حَسَا) و(الدَّاء) أهي مجهولة الأصل أم منقلبة عن ياء أو واو؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "أو كانت مجهولة الأصل ك(حَسَا) بمعنى فرد، ولَقِيَ بمعنى مَلَقِيَ لا يعبأ به".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وليس ألف (لَقِيَ) مجهولة الأصل، بل هي منقلبة عن ياء، قاله ابن جني، ولأمله ياء، والجمع ألقاء، وهو على وزن فَعَلَ بمعنى مَفْعُول كَالقَبْضِ وَالنَّقْضِ بمعنى المَقْبُوضِ وَالْمُنْقُوضِ، ف(لَقِيَ) بمعنى مَلَقِيَ لا بمعنى مَلَقِيَ، والمعنى أنه لِحَسَاسَتِهِ وكونه تافهاً يلقيه كل أحد فلا يأخذه، فيبقى لأجل ذلك مَلَقِيّاً".

وأما (حَسَاً) ففي المخصص: "حَسَا: فَرْدٌ، وَزَكَا: زَوْجٌ. وَيَجُوزُ: زَكَاً وَحَسَاً مَنْوَيْنِ، وَتُكْتَبُ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَا مِنْ حَسَاً مَهْمُوزٌ" انتهى. فعلى هذا تكون الألف فيه ليست مجهولة الأصل، وإنما ينبغي أن تمثل الألف المجهولة الأصل ب(الدَّاء) وهو اللهوه، وهذا الاسم اسْتُعْمِلَ مَنْقُوصاً، كما جاء في الحديث: "أَسَدٌ مِنْ دَدٍ، وَلَا الدَّدُ مِنِّْي"<sup>(4)</sup>، واستعمل صحيحاً متمماً بالنون، فقالوا:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص123).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/91).

(3) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج2/19).

(4) [البخاري، الأدب المفرد، باب الغناء واللهو، 274: رقم الحديث 785].

دَدَنْ، وبالبدال فقالوا: دَدَدٌ، واستعمل مقصوراً، قالوا: دَدَأٌ، فهذه الألف مجهولة لا يُدرى هل هي منقلبة عن ياء أو واو، إذ الألف في الثلاثي المعرب لا بُدَّ أن تكون منقلبة عن ياء أو واو".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك نوع الألف الموجودة في (لَقَى)، و(خَسَا)، و(الدَّأ) وهي مجهولة الأصل أم منقلبة عن ياء أو واو؟، والتي اكتفى فيها ابن مالك بأنها مجهولة الأصل في نحو(لَقَى)، و(خَسَا) فقط دون تعليق أو مناقشة.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسيلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ونحا أبو حيان إلى ما ذهب إليه النحويون أمثال الجوهري<sup>(5)</sup>، والمطرزي<sup>(6)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السمين الحلبي<sup>(7)</sup> أيضاً.

## 116- مذهب رابع حول تثنية الألف في الاسم المقصور ياء

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله في الإمالة فإن أمالته العرب كَبَلَى ومَتَى نُتِّيَ بالياء إذا سمي به، وإن لم تمله العرب كَالَى وأما بمعنى حقاً نُتِّيَ بالواو. ومن النحويين من لا يعدل عن الياء في النوعين ثبتت الإمالة أو لم تثبت، ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي، لأنه أصل في الألف المجهولة أصلاً يقتضي ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين، وردها إلى الياء إذا كانت موضع اللام، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمر الثالثة بالعكس".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص124).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/59).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/152).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/377).

(5) الجوهري، الصحاح (ج3/1109).

(6) المطرزي، المغرب (ص371).

(7) السمين الحلبي، الدر المصون (ج8/157).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/91).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وفي الإفصاح: ما لم يسمع فيه تفخيم ولا إمالة، ولا عرف له اشتقاق، نص أبو الحسن أنه يُنْتَى بالياء لأن الياء أغلب على الطرف وأكثر في كلامهم، ولا أعلم له مخالفاً في ذلك".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب رابع حول تثنية الألف في الاسم المقصور.  
وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش الأوسط<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

### 117- لغة تثنية الممدود سواء بإقرار الهمزة أو قلبها ياء أو واو

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وبعض العرب يبقي الهمزة، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها، وكلاهما نادر".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "أما إقرارها همزة فهو شاذ، وحكاها أبو حاتم وابن الأنباري عن العرب. وأما قلبها ياء فهي لغة لفزارة، ففرق بين النقلين. وهكذا نصوص أكثر النحويين على أن ما آخره همزة التأنيث تقلب واواً في التثنية. وحكي عن العرب في زكرياء الإبدال واواً والإقرار همزة، فتقول: زكرياوان، وزكرياءان".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك لغات ذكرت عن العرب توجب تثنية الممدود سواء كان بإقرار الهمزة أو قلبها ياء أو واو.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/22).

(2) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج1/228).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/93).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/24-25).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص125).

(6) ابن عقيل المساعد (ج1/60).

والذي ذهب إليه أبو حيان هو الشائع عند النحويين واللغويين أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(1)</sup>، والفارابي<sup>(2)</sup>، والجوهري<sup>(3)</sup>، وسلمة العوتبي<sup>(4)</sup>، وابن منظور<sup>(5)</sup>، والفيروزآبادي<sup>(6)</sup>، والكفوي<sup>(7)</sup>، والزبيدي<sup>(8)</sup>.

## 118- الخلاف حول وقوع الألف بين واوين عند تثنية الممدود

قال ابن مالك<sup>(9)</sup>: "وتبدل واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث، وربما صححت أو قلبت ياء، وربما قلبت الأصلية واواً".

ويقول أبو حيان<sup>(10)</sup>: "وقال أبو سعيد: مما استثقل وقوع الألف بين واوين، فعدلوا به عن القياس، قولهم في تثنية لأواء وعشواء: لأواءان وعشواءان، وهمزة التأنيث تقلب في التثنية واواً، فيقال: حمرآوان، وكرهوا لأواوان لأجل الواوين، فهمزوا.

وقال صاحب المخصص: "واستحسنوا- يعني الكوفيين- في الممدود إذا كان قبل الألف واو أن يثنوا بالهمز وبالواو، فقالوا في لأواء وحلواء: لأواءان ولأواوان، وأجازوا في سؤاء- وهي المرأة القبيحة- سؤاءان وسؤاوان.

وفي الإفصاح: وإذا ثنيت حوَاء فالاختيار حوَاءان لأن قبل الهمزة واواً مشددة، والواو المشددة واوان، فكرهوا الجمع بين ثلاث واوات. وكذلك اللأواوان بالواو، والهمز أكثر في كلام العرب. قاله ابن الأنباري".

- 
- (1) الفراهيدي، العين (ج5/319).
  - (2) الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج2/270).
  - (3) الجوهري، الصحاح (ج2/671).
  - (4) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج3/184).
  - (5) ابن منظور، لسان العرب (ج4/327).
  - (6) الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص400).
  - (7) الكفوي، الكليات (ص491).
  - (8) الزبيدي، تاج العروس (ج11/438).
  - (9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/92).
  - (10) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/25).

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في وقوع الألف بين واوين عند تثنية الممدود.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبو حيان فيما ذكره من رأي أبي سعيد السيرافي<sup>(2)</sup>.  
وأكد خالد الأزهري<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان تماماً في هذه المسألة.

### 119- ما شذ عن حكم المقصور نحو (مَقْتَوِين)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحبلون ومررت بالحلبين، فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وذكر بعض أصحابنا أنه شذ عن هذا الحكم من المقصور قولهم: (مَقْتَوِين) قال:

... مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَا<sup>(6)</sup> ...

وكان القياس في (مَقْتَوِين) أن يقال: (مَقْتَوِين)، فيجمع (مَقْتَوِي) - ووزنه (مَفْعَل) بفتح الميم والعين - كما يجمع (مَلْهَيْ)، لكنهم جاؤوا به على الأصل شذوذاً.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/381).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/142).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/509).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/95).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/33-34).

(6) هذا عجز بيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه (ق62/32 ص79) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص287) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/229) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص120) والخطابي، غريب الحديث (ج3/54) والثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص258) وابن سيده، المحكم (ج5/64) والزمخشري، أساس البلاغة (ج2/53) وابن منظور، لسان العرب (ج1/356) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج10/5068) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج7/428) وصدده:

تَهْدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُوَيْدًا ...  
...  
...  
...  
وبلا نسبة في القالي، البارع (ص520) وابن القطاع، كتاب الأفعال (ج2/127) وابن فورجة، الفتح على أبي الفتح (ص42) وابن عدلان، الانتخاب (ص43) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/33).



قال: ويحتمل أن يكون مما حذف منه ياء النسب، وكان الأصل مَقْتَوَيْنِ، فحذف ياء النسب، وهو يريد هما، فيكون كالأعجميين والأشعرين؛ ألا ترى أن المعنى الأعجميين والأشعرين.

وقوله: (مَقْتَوَيْنِ) يريد خُدَامًا، من القَتْوِ، وهو الخِدْمَةُ، كأنه جمع مَقْتَوٍ، يريد به خَدِيمًا، والعرب تُدخِلُ ياء النسب على الصفة للمبالغة، فيقولون: دَوَّارِي فِي دَوَّارٍ، وَأَحْمَرِي فِي أَحْمَرَ". وفي البسيط: "قالوا: رجل مَقْتَوِيٌّ، وفي الجمع: مَقْتَوُونَ. وأما تصحيحهم الواو فإن شئت قلت صححوها في الجمع على حد التنثية، كما صححوها في جمع التكسير حيث قالوا: مَقَاتِوَةٌ. وحكى أبو زيد الفتح والكسر في الواو فيما قبل الياء فيمن جعل النون حرف الإعراب، وحكى جعل النون حرف إعراب كما جعلت في سنين هو وأبو عبيدة. وحكى: رَجُلٌ مَقْتَوِيٌّ، وَرَجُلَانِ مَقْتَوِيَّيْنِ، ورجال مَقْتَوِيَّيْنِ. قال أبو زيد: (وكذلك المرأة والنساء) انتهى قول أبي زيد.

وحسّن ذلك أنه مصدر في الأصل؛ لأنه مَفْعَلٌ من القَتْوِ، فجاز فيه أن يكون للواحد والجمع، ولا يضره ما دخله من علامة؛ لأنها لما عاقبت الياءين للنسبة صارت كأنها ليست للجمع، كما في ثَبَّة، وكأنه مصدر على أصله غير مجموع. هذا فيمن جعل الواو حرف إعراب. وأما من جعل النون حرفه فهو في إرادته الجمع كالذي لم يجعلها حرف إعراب". انتهى ملخصاً.

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر ما شذ عن حكم المقصور نحو (مَقْتَوَيْنِ).

ونحا أبو حيان إلى ما ذهب إليه النحويون أمثال ابن قتيبة<sup>(1)</sup>، وكراع النمل<sup>(2)</sup>، وأبي بكر بن الأتباري<sup>(3)</sup>، وأبي منصور الأزهري<sup>(4)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(5)</sup>، وابن سيده<sup>(6)</sup> في هذه المسألة.

(1) ابن قتيبة، الجرائم (ج1/387).

(2) كراع النمل، المنتخب (ج1/413).

(3) أبو بكر الأتباري، الأضداد (ص120-121).

(4) الأزهري، تهذيب اللغة (ج9/197).

(5) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات (ج1/690-691).

(6) ابن سيده، المحكم (ج6/540).

## 120- أمثلة على حذف الألف الزائدة إذا كانت أكثر من خمسة في التثنية والجمع بالألف والتاء

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وربما حذفت خامسة فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء".  
ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ومثال ذلك فيما كان زائداً على خمسة قولهم في الصَّبْغَطْرَى - وهو الأحق الذي لا يعجبك - صَبْغَطْرَانِ، والقياسُ قلبُها ياء كما قالوا في تثنية جُمَادَى: جُمَادَيَانِ، قال:

... .. شَهْرِي رِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنِ

وإنما حذفت خامسة للطول... ومثال حذفها فيما كان زائداً على خمسة في الجمع بالألف والتاء قولهم في جمع قَبْعَثْرَاة: قَبْعَثْرَاتٌ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أمثلة على حذف الألف الزائدة إذا كانت أكثر من خمسة في التثنية.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، والسلسلي<sup>(5)</sup>، شيخهم أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق أبو حيان ما قاله ابن عصفور<sup>(6)</sup> في هذه المسألة بالكمال والتمام.

## 121- علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمّنهما من مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ... فإذا وجدت الشروط في المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/95).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/35-36).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص127).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/63).

(5) السلسلي، شفاء العليل (ج1/155).

(6) ابن عصفور، الممتع الكبير (ص386).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/106).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup>: "وعلة ترجيح الجمع عند البصريين على ما سواه أنّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، إذ بينهما اتصال من جهة المعنى، ولما كان لفظ الجمع قد يُعبر به عن الاثنين كرهوا هنا تثنيتين، فاختروا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثر التبس، لو قلت: قطعْتُ آذانَ الزَيْدَيْنِ، تريدُ أُذُنَيْهِمَا، لم يجز لأجل الالتباس".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد عند البصريين. واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، ناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره. وذهب كل من السيوطي<sup>(4)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(5)</sup> مذهب أبي حيان في هذه المسألة.

### 122- شواهد في أن التثنية أقوى من الإفراد

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود".  
ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup>: "وسمع من إقرار التثنية على حالها ما حكاه يونس من قولهم (ضربتُ رأسيهما) ... وقول الآخر:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/67).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص132).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/407).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/197).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج7/534).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/106).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/73-74).

## ظَهْرَاهُمَا مَثَلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ (1)

وقوله:

... بما في فؤادينا (2) ...

وقوله:

... إذا كَانَ قَلْبَانَا (3) ...

... فهذه جملة من المسموع تقوي أن التثنية أولى من الإفراد هذا مع أن الأصل في

هذه المسألة هو التثنية".

### التوضيح والتحليل:

(1) هذا عجز بيت لخطام المجاشعي في سيبويه، الكتاب (ج2/48) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/378) وابن سيده، المحكم (ج3/300) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج5/331) وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/211) وابن منظور، لسان العرب (ج2/89) والعيبي، المقاصد النحوية (ج4/1579) ونسب البيت لهيمان بن قحافة في سيبويه، الكتاب (ج3/622) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/16) وأبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/575) وصدرة :

وَمَهْمَةٌ \_\_\_\_\_ يُن قَ \_\_\_\_\_ ذَفَيْن مَ \_\_\_\_\_ زَيْن

وبلا نسبة في الزمخشري، المفصل (ص233) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص250) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/70) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/320) ؛ (ج1/409) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/198).

(2) هذا جزء من صدر بيت للفرزدق في سيبويه، الكتاب (ج3/623) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/365) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/16) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص502) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص450) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/467) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/576) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/70) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/539) والبيت:

بما في فؤادينا من الشوق والهوى      فَيُجَبِّرُ مِنْهُاضُ الْفُؤَادِ الْمُشَمَّعُ  
ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) هذا جزء من عجز بيت لأم ضيغم البلوية في أبي علي القالي، أمالي القالي/2/83 وتكملة صدر البيت وعجزه :  
نَدُوْدُ بِذِكْرِ اللَّهِ عَنَّا مِنَ السَّادَى      إِذَا كَانَ قَلْبَانَا بِنَا يَجْفَانِ  
وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/70) ؛ (ج2/74) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/197).

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد سمعت من كلام العرب تدل أن التثنية أقوى من الأفراد.

واتبع السلسيلي<sup>(1)</sup>، شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان النحويين أمثال سيبويه<sup>(2)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(3)</sup>، وابن الشجري<sup>(4)</sup>، وأبي علي القيسي<sup>(5)</sup> ما ذكروه في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(6)</sup> أيضاً على نفس ذات النمط.

### 123- شواهد على وقوع المفرد موقع المثنى

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "ويعاقب الأفراد التثنية في كل اثنين".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "فما وقع فيه المفرد موقع المثنى قوله:

كأنه وجهُ تركيَّين قد غَضِبَا<sup>(9)</sup> ... ..

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/163).

(2) سيبويه، الكتاب (ج3/622-623).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/364-365).

(4) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/16).

(5) أبو علي القيسي، شرح شواهد الإيضاح (ج2/575-576).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/197-198).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/109).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/82-83).

(9) هذا صدر بيت للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه، ونسب البيت للفرزدق في عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج7/540) وعجزه :

... .. مُسْتَهْدَفٌ لِبَطْعَانِ غَيْرُ تَذْيِيبِ ... ..

وبلا نسبة الفراء، معاني القرآن (ج1/308) والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج1/83) وأبي سعيد السيرافي، شرح

كتاب سيبويه (ج2/378) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/17) وأبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد

الإيضاح (ج2/577) وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/212) والقرطبي، الجامع (ج1/190) وابن منظور، لسان

العرب (ج13/266) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/69) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/409).

وتقدم الكلام فيه مع المصنف. وما أنشده الفارسي من قول الشاعر:

وَلَكِنْ هُمَا ابْنِ الْأَرْبَعِينَ قَدْ نَقَّتْ      أَنْابِيْبِهِ مَزْدَى حُرُوبٍ عَلَى ثَعْرِ (1)  
وحمل على ذلك الفارسي قوله:

يَدَاكَ يَدٌ إِحْدَاهُمَا النَّيْلُ كُلُّهُ      وَرَاحَتُكَ الْأُخْرَى طَعَانٌ تُعَامِرُهُ (2)  
يريد: ابنا الأربعةين، ويدان".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على وقوع المفرد موقع المثنى.

وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه النحويون أمثال أبي بكر بن الأنباري (3)، وأبي علي الفارسي (4)، وتابعهم عبد القادر البغدادي (5).

## 124- شواهد على وقوع المفرد موقع الجمع

قال ابن مالك (6): "ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين".

ويقول أبو حيان (7): "ومما وقع فيه المفرد موقع الجمع قول علقمة:

---

(1) البيت للفرزدق في أبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص211) ولم أقف عليه في ديوانه. وبلا نسبة

في أبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج2/243) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/83).

(2) البيت للفرزدق في أبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص196) ؛ (ص209) ؛ (ص308) ولم

أقف عليه في ديوانه. وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/83).

(3) أبو بكر بن الأنباري، المذكر والمؤنث (ج2/243).

(4) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص196).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج7/532-533).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/109).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/83).

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا      فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ<sup>(1)</sup>

وقول الآخر:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا      فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ<sup>(2)</sup>

وقول الآخر:

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا      فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا<sup>(3)</sup>

التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك شواهد على وقوع المفرد موقع الجمع.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبا حيان فيما ذهب إليه.

(1) البيت لعقمة بن عبدة في ديوانه (ق1/20 ص40) والمفضل الضبي، المفضليات (ص394) وسيبويه، الكتاب (ج1/209) والمبرد، المقتضب (ج2/173) والطبري، جامع البيان (ج18/423) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/101) والجريري، الجليس الصالح (ص375) وابن السيد البطلوسي، الاقتضاب (ج2/36) والباقولي، إعراب القرآن (ج3/848) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص252) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/83) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج8/140) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج1/406) وابن عادل الحنلي، اللباب (ج13/464).

(2) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج1/210) والفراء، معاني القرآن (ص307) والأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج1/249) والطبري، جامع البيان (ج1/361) والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/93) وابن السراج، الأصول (ج1/314) والنحاس، إعراب القرآن (ج4/72) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/104) وابن الوراق، علل النحو (ص516) وابن جنبي، المحتسب (ج2/87) وابن يعيش، المفصل (ص268) وأبي البركات الأنباري، أسرار العربية (ص170) وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/222) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/83) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص157) وبهاء الدين السبكي، عروس الأفراح (ج1/295) والزرکشني، البرهان (ج2/428).

(3) البيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/102) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج3/325) وابن منظور، لسان العرب (ج14/423) وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج1/209) وابن الوراق، علل النحو (ص512) وابن سيده، المحكم (ج4/303) وابن يعيش، شرح المفصل (ج4/12) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص252) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/83) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/416).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/416).

وما استدركه أبو حيان على ابن مالك هو الشائع عند النحويين أمثال سيبويه<sup>(1)</sup>،  
والزجاج<sup>(2)</sup>، وابن الوراق<sup>(3)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(4)</sup>، وأبي الفرج الجريدي<sup>(5)</sup>، وابن عصفور<sup>(6)</sup>.

## 125- شواهد على وقوع المثنى موقع المفرد والجمع

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "ويعاقب الأفراد التثنية في كل اثنين".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "ومما وقع فيه المثنى موقع المفرد قول الشاعر:

أَطْعَمْتُ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيَهُ      فَرَارِيًّا أَحَدًا يَدُ الْقَمِيصِ<sup>(9)</sup>

يريد: ورافده، لأن العراق ليس له إلا رافد واحد.

وموقع الجمع قولهم: حنانيك، وأخواته".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على وقوع المثنى موقع المفرد.

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/209-210).

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/93).

(3) ابن الوراق، علل النحو (ص511).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/101-102).

(5) الجريدي، الجليس الصالح (ص375).

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص251-252).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/109).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/84).

(9) البيت للفرزدق في ديوانه (ص338) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1/597) والمبرد، الفاضل (ص111) والصولي،

أدب الكتاب (ص113) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/202) وابن سيده، المحكم (ج2/513) والحميري،

شمس العلوم (ج4/2571) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتتبي (ج2/9) وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/92)

وابن منظور، لسان العرب (ج3/483).



وما ذهب إليه أبو حيان هو الدارج عند النحويين أمثال ابن السكيت<sup>(1)</sup> ، وأبي منصور الأزهري<sup>(2)</sup> ، وابن فارس<sup>(3)</sup> ، والثعالبي<sup>(4)</sup> ، وابن يعيش<sup>(5)</sup> ، وعلم الدين السخاوي<sup>(6)</sup> .

## 126- وقوع الجمع موقع المثني والمفرد

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وقد يقع أفعلاً ونحوه موقع أفعال ونحوه".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "ومما وقع فيه الجمع موقع المثني من غير المقيس ما حكى يونس: (ضع رجالهما وغلماهما) وهم يريدون: رحليهما، وغلمايهما.

وقد حُمل قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا﴾<sup>(9)</sup>، و ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾<sup>(10)</sup>، على أنه من هذا الباب لقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾<sup>(11)</sup>، وقوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾<sup>(12)</sup>. وموقع المفرد قولهم: (شَابَتْ مَفَارِقُهُ)، وقول امرئ القيس:

يُطِيرُ الْغُلَامَ الْخِيفَ عَن صَهْوَاتِهِ<sup>(13)</sup> ... ..

وليس إلا مُفْرَقٍ وَاحِدٍ وَصَهْوَةٌ وَاحِدَةٌ.

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص279).

(2) الأزهري، تهذيب اللغة (ج72/14).

(3) ابن فارس، الصحابي (ص196).

(4) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص268).

(5) شرح المفصل لابن يعيش (ج289/1).

(6) السخاوي، سفر السعادة (ج28/1).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج109/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج84-85/2).

(9) [ص: 21].

(10) [الشعراء: 15].

(11) [ص: 23].

(12) [طه: 46].

(13) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص57) وكراع النمل، المنتخب (ج642/1) والقالبي، البارع (ص145) والأزهري، تهذيب اللغة (ج8/7) وابن سيده، المحكم (ج522/4) والجرأوي، الحماسة المغربية (ج1112/2) وأبو حسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج272/1) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص255) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج85/2) وعجزه :

وَيَأْتِي بِأَنْتَابِ الْعَيْفِ الْمُتَّقِلِ ... ..

فهذه جملة مسموعة من وضع كل واحد من المفرد والثنى والمجموع موضع قسيمه، لم يقس النحويون على شيء منها، إذ الأصل ما ذكرناه من استعمال كل واحد موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتيس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر وقوع الجمع موقع المثنى والمفرد والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر وقوع الجمع موقع المثنى بإيراده شاهد شعري فقط بينما ذكر أبو حيان شواهد متنوعة تعتمد على السماع دون اللجوء إلى القياس.

وقد ذهب سائر النحويين أمثال سيبويه<sup>(1)</sup>، والزجاج<sup>(2)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(3)</sup>، وابن الشجري<sup>(4)</sup>، وابن سيده<sup>(5)</sup>، وابن عصفور<sup>(6)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(7)</sup> مذهب أبي حيان في هذه المسألة.

## 127- ما لا يجمع بالألف والتاء

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "مطلقاً".

ويقول أبو حيان<sup>(9)</sup> : "ومما فيه تاء التأنيث أسماء لا يجوز جمعها بالألف والتاء، ومن تلك الأسماء شَفَّة وشاة وأمة ومزأة وامرأة وفلة مؤنث فُل المختص بالنداء، فهذه مؤنثات بالتاء، ولا تجمع بالألف والتاء، فكان ينبغي أن يحترز منها، ولا يقول (مطلقاً) فقد أطلق في مكان التقييد... فإن كان مصغر مؤنث لم يجمع بالألف والتاء، نحو: أُرَيْبٌ وَخُنَيْصِرٌ، لا يقال فيهما: أُرَيْبَاتٌ وَخُنَيْصِرَاتٌ... واحترز بقوله: (بالألف) من أن يكون مؤنثاً بغير علامة، نحو: قَدْرٌ وَشَمْسٌ وَنَاقَةٌ سُرْحٌ، فلا يقال: قَدْرَاتٌ وَشَمْسِيَّاتٌ وَنَاقِيَّاتٌ سُرْحَاتٌ".

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/622).

(2) الزجاج معاني القرآن وإعرابه (ج4/325).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/379-380) ؛ (ج4/366).

(4) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/290).

(5) ابن سيده، المخصص (ج4/269).

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص255).

(7) أبو البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص129).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/112).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/93-95).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> في مقام آخر: "إما أن يكون المذكر المكبر جُمعَ جَمَعِ تكسير أو لا، وكذلك أيضاً المؤنث المكبر الذي ليس بعلم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمعَ جَمَعِ تكسير أو لا، فإن كان النوعان جُمعا جمع تكسير فلا يجوز أن يُجمعا بالألف والتاء، وذلك نحو: جُوالِقِ وأرْزَبِ وخُنْصِرِ، لا يقال: جُوالِقَاتِ ولا أرْزَبَاتِ ولا خُنْصِرَاتِ؛ لأنهم قالوا: جُوالِقِ وأرْزَبِ وخُنْصِرِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأسماء التي لا تجمع بالألف والتاء. واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> أبو حيان في ذكر البند الأخير فقط. ووافق كل من ابن سيده<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. وكذلك أكد الصبان<sup>(6)</sup> أيضاً فيما ذهب إليه أبو حيان إلا أنه أضاف اسمين من الأسماء التي لا تجمع بالألف والتاء، وهما: "أمة بالضم والتشديد وملة". وليس هذا فحسب بل يخالف أبو حيان فيما ذهب إليه بأن كل من (شفة)، و(أمة) لا تجمعان بالألف والتاء مستدلاً على ذلك بقول بعضهم، فيقول: "وقيل تجمع شفة على شفهاة أو شفوات وأمة على أموات أو أميات".

## 128- من شروط جمع الاسم المؤنث بلا علامة

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "وعلم المؤنث".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup>: "وذكر الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع شرطين في جمع الاسم المؤنث بلا علامة: أحدهما: أن يكون علماً. والثاني: أن يكون عاقلاً. فعلى هذا لو سميت ناقة

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/100).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص135).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/75).

(4) ابن سيده، المخصص (ج4/274).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/85-86).

(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/137).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/112).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/94).

بـ(عناق) أو شاة بـ(عقرب) لم يجز جمعها بالألف والتاء لأنه واقع على غير عاقل. ولا أعلم أحداً ذكر هذا الشرط الثاني غيره".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط جمع الاسم المؤنث بلا علامة والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر شرط واحد فقط وهو أن يكون علماً. واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبو حيان فيما ذكره وذهب إليه.

### 129- جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "واستثنيت فَعْلَى وفَعْلَاءَ المقابلين لَفَعْلَانِ وأَفْعَلُ لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون. ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم: امرأة عجزاء، وديمة هطلاء، وخلة شوكاء، لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعها بالألف والتاء".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "قال بعض أصحابنا: وإن جاء شيء منه في الكلام فشاذا يحفظ، ولا يقاس عليه. ويقتضي قياس قول الكوفيين في جمع أحمر بالواو والنون أن يجيزوا جمع مؤنثه بالألف والتاء".

ويقول ناظر الجيش<sup>(4)</sup>: "أما إذا صغر نحو سكرى وحمراء، فإنه يجوز جمعها بالألف والتاء قياساً، ذكر ذلك ابن الضائع - رحمه الله تعالى - فيقال: سكيريات وحميراوات، وقد تقدم عنه أن مذكرهما يجمع بالواو والنون إذا كان مصغراً أيضاً، فيقال: سكيرانون وأحيمرون".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكر ما قيل في جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص135).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/113).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/95-96).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/423).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

### 130- مثال على نقل (فعل) إلى الاسمىة حقيقة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "غير منقولين إلى الاسمىة حقيقة أو حكماً".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "مثال ما نقل إلى الاسمىة حقيقة حمراء وسكري مسمى بهما مؤنث، فتقول في الجمع حمراوات وسكريات".

#### التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك بمثال على نقل (فعل) إلى الاسمىة حقيقة. واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في تمثيله على هذه المسألة.

### 131- ما يجمع بالألف والتاء قياساً

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وما سوى ذلك مقصور على السماع".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "وهذا شيء اضطرب فيه أصحابنا فمنهم من ذهب إلى أن جمع هذا بالتاء لا يقال إلا حيث سُمع، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أولاً.

وفي البسيط: "القياس المطرد أن لا تُجمع أسماء الأجناس المذكورة بالألف والتاء، وشذ منها أسماء جمعتها العرب بالألف والتاء بدلاً من تكسيرها وهي حمام وساباط وسُرْدِيق وإِيون وهأوون وحيال وخوان وسجل ومكتوب ومقام وأوان، وهي حديدة تكون للرائض، وبوان بكسر

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص135).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/385-386).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/113).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/98).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/424).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/76).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/112).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/99-101).

الباء وضمها، وهو عمود في الخباء وشعبان ورمضان وشوال ومُحَرَّم، ولا يستعمل هذا في غيرها" انتهى.

وبعض هذه الأسماء كُسِرَ. ومنهم من فَصَّلَ في ذلك، فقال: إما أن يكون المذكر المكبر جُمِعَ جَمَعِ تَكْسِيرٍ أو لا، وكذلك أيضاً المؤنث المكبر الذي ليس بعلم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمِعَ جَمَعِ تَكْسِيرٍ أو لا، فإن كان النوعان جُمِعَا جمع تَكْسِيرٍ فلا يجوز أن يُجْمَعَا بالألف والتاء، وذلك نحو: جَوَالِقٍ وَأَرْنَبٍ وَخُنْصِرٍ، لا يقال: جَوَالِقَاتٍ وَلَا أَرْنَبَاتٍ وَلَا خُنْصِرَاتٍ، لأنهم قالوا: جَوَالِقٍ وَأَرْنَبٍ وَخُنْصِرٍ. وقد شذ من ذلك بُوَانٌ وَبُوَانَاتٌ وَعُرْسٌ وَعُرْسَاتٌ وَضَفْدَعٌ وَضَفْدَعَاتٌ، لأن العرب قد كسرتها، فقالوا: بُوُونٌ وَأَعْرَاسٌ وَضَفَادِعٌ، ولذلك لحن أبو الطيب في قوله:

إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيِّفًا لِدَوْلَةٍ      ففِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطَبُولٌ<sup>(1)</sup>  
فجمع بُوقًا على بُوقَاتٍ وقد كسرتة العرب فقالوا: أَبُوقٍ.

وإن لم يكونا جُمِعَا جَمَعِ تَكْسِيرٍ جاز أن يُجْمَعَا جَمَعِ سَلَامَةٍ بالألف والتاء قياساً مطرداً. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أخيراً، فتقول في: حَمَامٌ وَسِجِلٌ وَسُرَادِقٌ وَإِصْطَبَلٌ: حَمَامَاتٌ وَسِجِلَاتٌ وَسُرَادِقَاتٌ وَإِصْطَبَلَاتٌ. وهذا المذهب هو ظاهر كلام س.

وسواء في ذلك مُكَبَّرٌ الذي لا يعقل وصفته إذا لم يُكَسَّرَا، قالوا: جَمَلٌ وَسِجِلٌ وَجَمَالٌ وَسِجِلَاتٌ لأنهم لم يُكَسِّرُوا سِجِلًا، وكذلك رِيْحَلٌ وَسِبْطَرٌ، تقول: جَمَالٌ رِيْحَلَاتٌ وَسِبْطَرَاتٌ.

وقد اتضح بهذا أن المجموع بالألف والتاء المنقاس ستة أنواع على ما شرحناه وبيناه.

ويقول ناظر الجيش<sup>(2)</sup>: "واعلم أن ابن الضائع ذكر في نحو صبور أنه إذا صغر جاز جمعه بالألف والتاء قياساً، فيقال صُبَيْرَاتٌ... فعلى ما ذكره ابن الضائع وظهر من كلام سيبيويه، يكون الذي يجمع بالألف والتاء قياساً سبعة أنواع".

(1) البيت للمتنبى في ديوانه (ص359) والقاضي الجرجاني، الوساطة (ص87) والثعالبي، أبو الطيب المتنبى (ص69) وابن الإفيلي، شرح شعر المتنبى (ج2/164) والزرزني، قشر الفسر (ج2/245) وابن رشيق القيرواني، العمدة (ج2/291) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/100) والسمن الحلبى، الدر المصون (ج6/526) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج20/80) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/426) ؛ (ج9/4759).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/425-427).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجمع بالألف والتاء قياساً، في حين اكتفى ابن مالك بذكر فيما يجمع بالألف والتاء سماعاً فقط.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، والسلسلي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

وقد وافق أبو حيان في هذه المسألة ما سار عليه النحاة أمثال أبي سعيد السيرافي<sup>(4)</sup>، والحريزي<sup>(5)</sup>، ورضي الدين الاسترأبادي<sup>(6)</sup>، وتابعهم السيوطي<sup>(7)</sup> أيضاً.

## الباب السادس : المعرفة والنكرة

### 132- حد المعرفة

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "الاسم معرفة".

وقال أبو حيان<sup>(9)</sup> : "وقد حد أصحابنا المعرفة، فقالوا: المعرفة هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه. وقالوا أيضاً : "المعرفة هي الذي علق في أول أحواله على أن يخص مسماه". وقيل: هي الاسم الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه".

ويقول ناظر الجيش<sup>(10)</sup> : "وإذ قد عرفت هذا فلنذكر حدي المعرفة والنكرة، وأحسن ما قيل إن المعرفة: هي ما وضع لشيء بعينه، فما وضع لشيء: يشمل المعرفة والنكرة. وبعينه: يخرج النكرة، ولا يعني بالتعريف أن يكون المدلول معيناً للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص136).

(2) السلسلي، شفاء العليل (ج1/169).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/425-427).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/354).

(5) الحريزي، درة الغواص (ص232-233).

(6) رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب (ج2/207).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/87).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/115).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/110).

(10) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/431).

يعني به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعين، على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد المعرفة عند النحويين، بينما زاد تلميذه ناظر الجيش تعريفاً آخر.

ما سار إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في استدراكهما على ابن مالك في تعريف المعرفة هو الشائع عند النحويين أمثال ابن جنبي<sup>(1)</sup>، والحريري<sup>(2)</sup>، وأبي الحسن الباقولي<sup>(3)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(4)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(5)</sup> ومرعي المقدسي<sup>(6)</sup>.

### 133- حد النكرة

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "ونكرة".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup>: "لما كان كثير من الأحكام النحوية تبتنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية، شرع المصنف في الكلام عليهما، ولم يتعرض لحد شيء منهما، بل حصر المعرفة بالعد، وحد بعض أقسامها، ونحن نذكر شيئاً من الحدود التي ذكرها النحويون، فنبدأ بالنكرة لأنها أسبق من المعرفة، بخلاف ما ذكره المصنف، فإنه في التبويب قدم المعرفة على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكلّ واسع.

فنقول: النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتفق أن يوجد له جنس. وقيل: النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يتصور أن

---

(1) ابن جنبي، اللمع (ص99).

(2) الحريري، شرح ملحّة الإعراب (ص40).

(3) الباقولي، شرح اللمع (ص273).

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص241).

(5) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/472).

(6) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص31).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/115).

(8) أبو حيان الأنديلسي، التذليل والتكميل (ج2/102).



يوجد منه أكثر من شخص واحد. وقيل: "النكرة ما عُلقَ في أول أحواله على الشياخ في مدلوله".  
وقيل: هو الاسم الصالح لكل واحد من جنسه على طريق البدل".

ويقول ناظر الجيش<sup>(1)</sup>: "وإن النكرة: هي ما وضع لشيء لا بعينه، أي لواحد شائع في أمته لا يخص واحداً دون آخر باعتبار الوضع وبخلاف المعرفة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك تعريف حد النكرة عند النحويين.

ونحا أبو حيان في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه النحويون أمثال ابن جني<sup>(2)</sup>،  
الحريري<sup>(3)</sup>، وأبي الحسن الباقولي<sup>(4)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(5)</sup>، وابن يعيش<sup>(6)</sup>، ووافقهم كل من  
خالد الأزهري<sup>(7)</sup>، ومرعي المقدسي<sup>(8)</sup> في ذلك أيضاً.

### 134- أقسام النكرات من حيث العموم والخصوص

يقول أبو حيان<sup>(9)</sup>: "وقد تكلم النحويون هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماشٍ ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته، فشيء ليس له ما هو في مرتبته لأنه أعم النكرات، ومتحيز في مرتبته غير متحيز، وهو الله تعالى، وجسم في مرتبته هيئة، ونام في مرتبته غير نام كالحجر، وحيوان في مرتبته جماد، وماشٍ في مرتبته ساجح وطائر، وذو رجلين في مرتبته غير ذي رجلين وذو أرجل، وإنسان في مرتبته بهيمة، ورجل في مرتبته امرأة. وضابط هذا أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها،

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/431-432).

(2) ابن جني، اللمع (ص98).

(3) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص38).

(4) الباقولي، شرح اللمع (ص272).

(5) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص241).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/351).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/93).

(8) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص31).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/102-105).

فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: المعاني المدلول عليها بالألفاظ قد تكون متباينة حتى لا يكون بينها تداخل أصلاً كفرس وأسد وحمار، فهذه لا ينسب بعضها لبعض بعموم ولا بخصوص، وقد يكون بينها تداخل، ولا تخلو إذ ذاك أن تكون متساوية في العموم والخصوص حتى لا يكون أحد المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أعم من الآخر ولا أخص منه، مثل قولك إنسان وضاحك وفرس وصاهل، وتختبر ذلك بأن تُدخِل كُلاً على أحد الاسمين، فتخبر عنه بالاسم الثاني، ثم تعكس، فتنصير الخبر مع كل مبتدأ، وتُخبر عنه بالاسم الآخر، فإذا صدق كل واحد من الكلامين فليس أحد اللفظين بالنظر إلى ذلك المعنى أعم من الآخر، بل هما فيه متساويان، نحو: كُلاً إنسانٍ ضاحِكٌ، وكُلاً ضاحِكٍ إنسانٌ.

أو لا تكون متساوية، بل يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم، والآخر أخص. وهذا القسم قسمان:

أحدهما: أن يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم من وجه وأخص من وجه كإنسان وأبيض، فتدخل كلاً على كل واحد من الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فيكذب كل من الكلامين، كقولك: كُلاً إنسانٍ أبيضٌ، فهذا كذبٌ لأن الزنجي إنسانٌ، وليس بأبيض. وكذا: كُلاً أبيضٍ إنسانٌ، فإن كثيراً من الحيوان أبيضٌ، وليس بإنسانٍ.

والقسم الثاني: أن يكون أحد المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أعم بالإطلاق، والآخر أخص كذلك، وتختبره بأن تُدخِل كلاً على أحد الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فإذا صدق ذلك فاعلم بأن الخبر ليس بأخص من المخبر عنه، وهو الذي أدخلت كلاً عليه، ثم اعكس، فصير الداخل عليه كُلاً خبيراً، وصير الخبر مخبراً عنه مضافاً إليه كُلاً، فإن كذب فالداخل عليه كُلاً أولاً - وهو المخبر عنه - أخص من الخبر، والخبر أعم منه بإطلاق، وهذا هو الذي يعني النحويون بقولهم: أنكر الأشياء كذا ثم كذا. فنقول: كُلاً جوهرٍ شيءٍ، وهذا صادق لأن الشيء هو الموجود، وكُلاً جوهر موجود، ونعني بالجوهر المتحيز الذي قد شغل حيزاً ومكاناً، فلو عكست، فقلت: كل شيء جوهر، أي: كل موجود جوهر متحيز، لكان كذباً لأن الأعراض أشياء موجودة، وليست بجواهر متحيزة، بل كان يكون كفوراً لأن الله تعالى موجود، وليس بجوهر، تعالى الله عن ذلك.

فمعنى قولهم: (أنكرُ النكرات شيء) يعنون: أنكر النكرات الداخل بعضها تحت بعض المتقابلة في العموم والخصوص. ولذلك لا يرد عليهم أن يقال: ليس (شيء) أنكر من (موجود).

فإن قيل: (معلوم) أنكر من (شيء) لأن المعلوم يقع على المعدوم. قيل: رُبَّ شيءٍ ليس بمعلوم لنا، فلفظة (معلوم) من حيث هي فقط لا بالنظر إلى العالم ليست بأعم من (شيء) على الإطلاق، فلا يرد علينا أن كل شيء معلوم لله تعالى؛ فإن من الأشياء ما هو مجهول عندنا، فيصدق عليه أنه ليس بمعلوم، فلفظة (معلوم) إضافية، لا ينبغي أن تقرر بما هو موضوع على ذات من حيث هي تلك الذات لا بالنظر إلى غيرها".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك أقسام النكرات من حيث العموم والخصوص.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما قاله النحويون أمثال ابن جني<sup>(1)</sup>، والحريري<sup>(2)</sup>، وأبي الحسن الباقولي<sup>(3)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(4)</sup>، وابن يعيش<sup>(5)</sup>.

### 135- الخلاف في النكرة المعرفة أيهما أصل أو فرع ؟

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "واعلم أن النكرة هي الأول، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، هذا مذهب س؛ ألا ترى أن غلاماً تدخل عليه أل والإضافة، والمضمر اختصار تكرير المظهر، والمشار ناب مناب المظهر، ف(هذا) استغني به عن : زيد الحاضر، ولذلك لا يتناول اسم الشخص إلا حاضراً. ويدل على أنه في موضعه قولهم: يا هذا العاقل، برفع العاقل، ومن حيث اسم الإشارة مبنى كان لا يجوز فيه إلا النصب لأنه ليس له لفظ ضم يحمل عليه، فلولا نيابته مناب ما يظهر فيه لفظ البناء المشبه للإعراب ما جاز الرفع في النعت.

(1) ابن جني، اللمع (ص98-99).

(2) الحريري، شرح ملحمة الإعراب (ص38).

(3) الباقولي، شرح اللمع (ص273).

(4) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/471-472).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/351).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/105-106).

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن الأمر ليس علي ما ذهب إليه س، قالوا: لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيدٍ وزيدٍ آخر، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف. ومنها ما لا يفارقه التعريف أصلاً كالمضمرات. ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال س، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذا الأستاذ أبو علي بأن قال: لم يلتفت س هنا في التعريف والتنكير إلا إلى حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً لأنَّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعها على التنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي قاله س صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي حصل له التعريف تناوله النكرة قبل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في النكرة والمعرفة أيهما أصل أو فرع؟.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وما ذكره أبو حيان فيما يخص هذه المسألة وكذلك ما اختاره في كون أنَّ النكرة هي الأصل، والمعرفة هي الفرع. يوافق ما عليه النحاة كالحري<sup>(2)</sup>، وأبي الحسن الباقولي<sup>(3)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(4)</sup>، وابن جابر الهواري<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه خالد الأزهرى<sup>(7)</sup> أيضاً إلا أنه ذكر علة ذلك بأنها "لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص137).

(2) الحري، شرح ملحّة الإعراب (ص38).

(3) الباقولي، شرح اللع (ص273).

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص241).

(5) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج1/148).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/219).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي)137

## 136- الخلاف في الموصول في المعرفة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وموصول".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما الموصول ففي المعرفة له خلاف: ذهب الفارسي إلى أنه تعرف بالعهد الذي في الصلة. وذهب أبو الحسن إلى أنه تعرف بالألف واللام، وما ليس فيه ألف ولام فهو في معنى ما فيه الألف واللام، وأما (أيهم) فإنه تعرف بالإضافة. واستدل الفارسي بوجود من وما ونحوهما من الموصولات.

وأجيب بالذي ذكرناه من أنها في معنى ما فيه الألف واللام. ورّد مذهبه أيضاً بأنّ الصلة تنتزل من الموصول منزلة الجزء منه، فكما أنّ جزء الشيء لا يعرف الشيء، كذلك ما تنتزل منزلته".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في الموصول في المعرفة. واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان. وذهب السيوطي<sup>(6)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

## 137- الخلاف في المضاف أهو أعرف المعارف أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "والمضاف بحسب المضاف إليه".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "وأما المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أعرف المعارف. وسبب ذلك أنه إنما يكتسى التعريف مما أضيف إليه، فكيف يدعى أحد أنه أعرف مما اكتسى التعريف منه. والذي تلقناه من الشيوخ أن أعرف المعارف هو المضمّر، ويليه العلم، ويليه اسم الإشارة، ويليه

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/115).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/111-112).

(3) خالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/93).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/77).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/433).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/220).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/115).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/113-119).

ذو الألف واللام، وأما المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم، هذا الذي اتفق عليه شيوخنا، وقرروه، وبنوا عليه مسائل النعوت على ما سيأتي تبينه في باب النعت إن شاء الله، وهو مذهب س... بل قال أصحابنا: إن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى مضمر، فإنه في رتبة العلم. وإنما قالوا ذلك لئلا يكون مساويا للمضمر في التعريف والغرض، على ما اختاروه من المذاهب في أن أعرف المعارف هو المضمر فقط، فلو كان المضاف إليه أعرف المعارف لكان أعرف المعارف شيئان: المضمر، والمضاف إلى المضمر، وليس بعد المضمر رتبة تليه إلا رتبة العلم، فقالوا: هو في رتبة العلم في التعريف، وهذا مذهب س.

وزهد أبو العباس، إلى أن كل مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دون ما أضيف إليه في التعريف حملاً على المضاف إلى المضمر، فكما أن المضاف إلى المضمر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضاف إلى العلم دونه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارة دونه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداة دونه في التعريف.

وقد رد مذهب أبي العباس بقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ بِالطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾<sup>(1)</sup> ويقول

الشاعر:

كَتَيْسِ الظَّبَّاءِ الْأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ      عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ تَهْلَانِ<sup>(2)</sup>

وقوله:

...      ...      ...      ...      كَتَيْسِ ظِبَّاءِ الْخَلْبِ الْعَدَوَانِ<sup>(3)</sup>

وقوله:

(1) [طه: 80].

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص160) والأزهري، تهذيب اللغة (ج10/293) وابن منظور، لسان العرب (ج2/314) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/375) والزبيدي، تاج العروس (ج6/78) وبلا نسبة في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/460) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج2/177) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/117) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/439).

(3) هذا عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص159) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/432) وصدده:

مَكْرٍ مَقْرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَاً      ...      ...      ...      ...

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/117).

... .. يَمُرُّ كَحُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ (1)

وقوله:

كشاة الكناس الأعفر انضرجت له كلاب رآها من بعيد، فأحضرا (2)

ووجه الدلالة عن هذه الشواهد أنه قد تقرر أن النعت يكون إما مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً، وإذا كان كذلك فقد وُصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام؛ ألا ترى أن (الأيمن) صفة لـ(جانب الطور)، و(الأعفر) صفة لـ(تيس الأطباء) و(الحلب العدوان) صفتان لـ(تيس الأطباء) أيضاً، و(المثقب) صفة لـ(حذروف الوليد)، فكان يلزم من قوله أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك لا يجوز.

وفي الإفصاح: اختلفوا في المضاف، فمنهم من جعله بمنزلة المضاف إليه في كل شيء اعتماداً على قول س فيما أضيف إلى اللام، ويلزم على هذا أن تكون الأعلام بمنزلة المضمرة لأنه أجاز في الصفة: (مررت بزيد أخيك)، فإذا كان المضاف إلى الضمير مثله في التعريف، وقد وصف به العلم، فلا أقل من أن يكون مساوياً. وقد التزم هذا جماعة، وبه قال ابن طاهر وابن خروف وجماعة ممن أدركنا.

ومن النحويين من جعل المضاف دون المضاف إليه في التعريف سوى ما أضيف إلى اللام. وقال أبو العباس: كل مضاف إلى معرفة فهو دونها في التعريف، فمن هنا تعرف ما يكون نعتاً للشيء.

وقال في الإفصاح أيضاً: والذي عندي أن س لم يطلق التسوية إلا في اللام، ويمكن أن تكون تختص بهذا لأنها أقل وجوه التعريف، فلا انحطاط بعدها".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك الخلاف في المضاف هو أعرف المعارف أم لا؟

(1) هذا عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص77) والجرابي، الحماسة المغربية (ج2/1114) وصدده:

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدُ وَلَمْ يَشَأْوُهُ ... ..

وبلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/369) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/118) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/439).

(2) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/118).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(5)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم  
السيوطي<sup>(6)</sup> أيضاً.

## الباب السابع : المضمّر

### 138- مصطلحا الكناية والمكنى عند الكوفيين

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "المضمّر".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "البصريون يقولون: (المضمّر)، والكوفيون يقولون: (الكناية)  
و(المكنى)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلحا الكناية والمكنى عند الكوفيين.  
ويوافق السيوطي<sup>(9)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في تسمية هذا المصطلح  
عند النحويين، ولكن مع زيادة منه في ذكر مسمى آخر للمضمّر عند البصريين فيقول: "هذا  
مبحث المضمّر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكنى".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص138).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/78).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/172).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/435-438).

(5) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص244).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/222).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/120).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/128).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج1/223).



## 139- من مواضع وجوب الخفاء في المضمرة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "واسم فعل الأمر مطلقاً"

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ونقص المصنف قسم لم يذكره، والضمير فيه واجب الخفاء كهذه الخمسة، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أوه بمعنى أتوجع، وأف بمعنى أتضجر، ونحوهما، فكان ينبغي أن يقول: وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسم فعله، ويأتي بباقيها".

وقال ناظر الجيش<sup>(3)</sup> : "وقد استدرك غير الشيخ أيضاً المصدر الآتي بدلاً من فعل الأمر؛ فإنه يجب معه استتار الضمير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك موضع من مواضع وجوب الخفاء في المضمرة. وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup>، والسلسلي<sup>(5)</sup>، ما ذهب إليه أبو حيان. بينما ذكر ناظر الجيش موضعاً آخر زيادة على ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً، ولكنه زاد مواضع أخرى يستتر فيها الضمير، فيقول: "من الضمائر ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بفعل... والتعجب ك(ما أحسن زيداً) والتفضيل ك(زيد أفضل من عمرو) وأفعال الاستثناء ك(قاموا ما خلا زيداً وما عدا عمرو ولا يكون خالداً)"<sup>(7)</sup>.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/120).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/130).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/450).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص140).

(5) السلسلي، شفاء العليل (ج1/174).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/245).

(7) المرجع السابق، ص244-245.

## 140- الخلاف في علة رفع وفتح وكسر الضمير البارز المتصل

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "إن رفع بفعلٍ ماضٍ (فتاء) تضم للمتكم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتوصل مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين، وبنون مشددة للمخاطبات".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وتمثيل ما ذكر انه رفع بالفعل الماضي: صَرَبْتُ صَرَبْتُ صَرَبْتُ صَرَبْتُمَا صَرَبْتُمَا صَرَبْتُمَا وَحَكِي (صَرَبْتُي) بياء بعد الكسرة للمؤنث.

واختلفوا في التعليل: فمن النحويين من قال: فُعل هذا للفرق. ومنهم من قال: كان المتكلم أولى بالضممة لأنَّ الكلام منه، وإخباره عن نفسه أكثر من إخباره عن غيره، فاستحق أن يكون حظه من الحركات الحركة الأولى.

وقال ابن كيسان: إذا أخبر فليس يكون أبداً إلا واحداً، وإذا خاطب جاز أن يخاطب واحداً واثنين وأكثر، فألزم الحركة الثقيلة اسمه، وفتح اسم من يخاطبه لأنه يكثر، ويُعطف بعضه على بعض، فنقول: أنت تكلمت وأنت وأنت، فتعد جماعة كلهم اشتركوا في الكلام.

قال ابن كيسان: وكسروا المؤنث، لأن الكسرة من علامة التأنيث.

وقيل: كسروا لأنها لم تبق حركة غير الكسرة.

وأما ضم التاء من صَرَبْتُمَا وَصَرَبْتُمَا فإجراء للميم مجرى الواو لمضارعها لها في قريتها في المخرج منها. وكانت الزيادة ألفاً بعد الميم في التنثية ليفرق بينها وبين الجمع. وزدت حرفين في صَرَبْتُنَّ لما زدت حرفين في المذكر في صَرَبْتُمُو.

والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات ينبغي أن لا تُعلَّل.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة رفع وفتح وكسر الضمير البارز المتصل.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/121).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/132-133).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما قاله أبو حيان.

وأيد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك، ولكنه يرى أنّ هذه التعاليل السابقة ذكرها يُحتاج إليها بخلاف ما ذكره أبو حيان في أنه لا يحتاج إليها.

## 141- الخلاف في وقوع الضمير المتكلم في موضع التاء في (فعلت)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: " (فتاء) تضم للمتكلم".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وقوله: (فتاء تضم للمتكلم) قد مثلناه بقولك: صرّيتُ، قال س نصاً: لا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلتُ، لا يجوز أن تقول فعلَ أنا؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا".

وأجاز غير س: فعلَ أنا. واختلف مجيزوه: فمنهم من قصره على إجازته في الشعر. ومنهم من أجازته في الشعر وغيره. قال الجرمي: يجوز في الشعر: قام هو، وقام أنا. وأجازه أبو العباس في الشعر وغيره، وأدّعي أن إجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب، ومعناه ما قام إلا أنا، وأنشد علي بن سليمان تقويةً لذلك قول الشاعر:

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْحَيِّ أَمْ صَرَمُوا      إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبّاً إِلَيَّ هُمْ<sup>(5)</sup>

رفع قوله: (هم) ب(صَرَمَ)، ولا يجوز فيه غير هذا، فعلى هذا: قام أنا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة رفع وفتح وكسر الضمير البارز المتصل.

وقد اتبع المرادي<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص141).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/223).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/121).

(4) التنزيل والتكميل (ج2/133).

(5) البيت لطرفة بن العبد ولكن لم أقف عليه في ديوانه. والبيت في ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/58) وابن

عصفور، ضرائر الشعر (ص260) وبلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع (ج1/237).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص140-141).

ويؤكد أبو حيان ما ذكره ابن عصفور<sup>(1)</sup> في هذا الاستدراك، ووافقهما السيوطي<sup>(2)</sup> أيضاً.

## 142- اللغات في ميم الجمع

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وتسكين ميم الجمع إن لم يليها ضمير متصل".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وفي البسيط: العرب فيها - يعني ميم الجمع - على ثلاثة مذاهب: منهم من يثبت الواو مطلقاً، ومنهم من يحذفها مطلقاً، ومنهم من يثبتها إذا وقعت بعدها همزة لأنها من آخر الحلق، فمد ما قبلها ليتوصل بالمد إلى تحقيقها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في ميم الجمع.

وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذهب أبو حيان إلى ما قاله كل من ابن الأثير<sup>(6)</sup>، وابن منظور<sup>(7)</sup> في اللغات التي تخص ميم الجمع. لكنهما تطرقا لذكر اللغتين الأولى والثانية بينما اللغة الثالثة انفرد أبو حيان بذكرها.

## 143- سبب زيادة الميم في الضمير

قال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "والتاء والألف في صَرَبْتُمْ هو الضمير، والميم فيه وفي صَرَبْتُمْ زائدة لتقوية الضمير، كما عملوا في ذا، فقالوا: هذا.

وقال الصقلي: زيدت الميم وقاية للضممة كما زيدت النون في صَرَبْتُمْ وقاية للفتحة.

---

(1) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص260-261).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/237).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/121).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/136).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص142).

(6) ابن الأثير، النهاية (ج2/178).

(7) ابن منظور، لسان العرب (ج14/304).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/136).

وأما الجمع فضميره: (ثُمُو) فرقوا فيه بين التثنية والجمع، بالواو هنا، والألف هناك، واختصًا بذلك لأن الألف للتثنية والواو للجمع في الإعراب، وضمت الميم لأجل الواو، وقد تحذف الواو، وإن كانت جزءًا من الضمير، تشبيهاً بما ليس جزءًا كالصلة من فِيهِ وَعَلَيْهِ".

### التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك سبب زيادة الميم في الضمير.  
ووافق ديكنقوز<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص علة زيادة الميم في الضمير نحو:  
(ثُمُو) في (ضربتُمُ).

### 144- عودة الضمير على الجمع الغائب

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات".  
وقال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "ونقص المصنف أن يقول كما قال غيره من النحويين: إنه قد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكور، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾"<sup>(4)</sup>.

### التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك عودة الضمير على الجمع الغائب.  
وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأيد أبو حيان ما ذكره كل من ابن يعيش<sup>(6)</sup>، وابن الحاجب<sup>(7)</sup> في هذه المسألة.

(1) ديكنقوز، شرح مراح الأرواح (ص32).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/129).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/155).

(4) [النحل: 66].

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص146-147).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/226).

(7) ابن الحاجب أمالي ابن الحاجب (ج1/438).

## 145- الخلاف في لحاق نون الوقاية فعل التعجب

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة أو جر بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل أولدن، نون مكسورة للوقاية".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واختلفوا في لحاقها فعل التعجب، نحو: ما أَحْسَنَني، وما أَجْمَلَنِي: فذهب البصريون إلى أن حكمه في ذلك حكم سائر الأفعال في لزوم نون الوقاية. وذهب الكوفيون- واختاره بعض أصحابنا - إلى أن لحاق النون له هو على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم، فأجاز أن تقول: ما أَجْمَلِي! وما أَظْرَفِي! وما أَجْمَلَنِي! وما أَظْرَفَنِي!.

قال بعض أصحابنا: ولعلمهم قالوا ذلك بالقياس فإنه عندهم اسم، فإن كان ما أجازوا من ذلك مسموعاً فوجهه شبهه بالأسماء من حيث لم يتصرف. انتهى.

وما أجازة الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب صرحوا بذلك فوجب قبوله. وقد استعمله بعض مشايخنا النحاة الأديباء في شعره فقال:

يا حَسَناً مالِكَ لم تُحَسِّنِ      إلى نُفوسٍ في الهوى مُتَعَبِّه؟  
طَرَّرْتَ بِالوَرْدِ وبالسُّوسِنِ      صَفْحَةً خَدَّ بالسَّنا مُذَهَبَهُ  
يا حُسْنَهُ إذ قال: ما أَحْسَنِي!      ويا لِذاكِ اللفظِ ما أَعْدَبَهُ!  
قلتُ له: كُلكَ عِندي سَنِي      وكُلُّ اللفاظِ مُسْتَعَدَّبُهُ<sup>(3)</sup>

في أبيات ذكرها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في لحاق نون الوقاية فعل التعجب.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/134).

(2) أبو حيان لأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/177-178).

(3) الأبيات لأبي عبد الله محمد بن الفراء الضرير في الدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج2/194) والمقري، نفع الطيب

(ج3/386) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/178) وناظر الجيش، تمهيد القواعد

(ج1/488) والأبشيهي، المستطرف (ص419).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/487-488).

وأيد أبو حيان في هذه المسألة ما ذكره النحويون أمثال أبي سعيد السيرافي<sup>(1)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(2)</sup>، وابن يعيش<sup>(3)</sup>، ووافقهم كل من الشاطبي<sup>(4)</sup>، وخالد الأزهرى<sup>(5)</sup>.

## 146- الخلاف في المحذوف في نون الوقاية أهو النون الأولى أو الثانية أم الوسطى؟

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وذهب بعضهم إلى أن الساقط هي النون الثانية، والأولى مدغمة في نون الوقاية. واحتج بأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وغلّامي، ولشبهه إنني بضريني، وما دخل للفرق فسبيله أن يبقى ولا يسقط، كما أن الذي يقول: أنت تتكلم، والمرأة تتكلم، إذا قال: أنت تتكلم، والمرأة تكلم، أسقط التاء الثانية ولم يسقط الأولى لأنها هي الفارقة بين الخطاب والغيبة، وهذا كإسقاط الأولى من ظلت وهمت وعلماء عبد الله، الأصل: ظلت وهمت وعلى الماء. ويدل أيضاً على أن الساقط هي الثانية قولهم: علمت إن زيدا قائم، فقد عهد حذفها قبل نون الوقاية، فلتكن المحذوفة إذا لحقت.

وقيل: المحذوف هي الأولى لأنها ساكنة، ويسرع إلى الساكن الاعتلال بدلالة ميزان ومؤسر وصحة خوان. وأما إننا وإننا ولكننا وكأنا فالمحذوفة الوسطى لأن الأخيرة اسم، وليست للوقاية. وقيل: المحذوف الأولى".

### التوضيح والتحليل:

- 
- (1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/135).
  - (2) أبو البركات الأنباري، الإتنصاف (ج1/104-108).
  - (3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/412).
  - (4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/439-440).
  - (5) خالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/116).
  - (6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/134).
  - (7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/184-185).

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في المحذوف في نون الوقاية أهو النون الأولى أو الثانية أم الوسطى؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأبو حيان قريب مما ذكره المالقي<sup>(3)</sup> في هذا الخلاف.

### 147- مذهب البصريين في الضمير (أنا)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "من المضممر منفصل في الرفع، منه للمتكلم (أنا)".  
وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "ومذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون، وأما الألف بعدها فزائدة، بدليل حذفها في الوصل إذا قلت: أنا فَعَلْتُ، وإنما تُزاد للوقف كزيادة هاء السكت، وتُعاقبهما الهاء كقول حاتم: "هذا فَصْدِي أَنَّهُ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب البصريين في الضمير (أنا).  
وقد اتبع المرادي<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأيد السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص152).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/489).

(3) المالقي، رصف المباني (ص360).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/140).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/194).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص154).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/498-499).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج1/235-236).



## 148- آراء النحاة في اسمية (تاء) الضمير (أنت)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالإسمية لفظاً وتصرفاً".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وذهب الفراء إلى أنّ (أنت) بكماله هو الاسم، قال الفراء: أخذت التاء من قولك: ذهبَت، فُضِمَّت إليها أنّ، وجُعلا اسماً واحداً.

وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي كانت في فعلت، وكُثِرَتْ ب(أنّ)".

وهذا الذي أختره لأنه قد ثبتت اسمية التاء في ضربت وفروعه بلا خلاف، وفائدتها هنا في أنت وفروعه فائدة فعلت وفروعه، ولم يثبت في كلام العرب أن التاء للخطاب فيحمل عليه هذا، وقد ثبتت الإسمية، فيحمل هذا عليه، ولا يمكن أن يكون (أن) الضمير هو ضمير الخطاب زيد عليه حرف خطاب للتدافع؛ لأنه من حيث هو موضوع للمتكلم يُنافي الخطاب، ومن حيث التاء تدل على الخطاب تُنافي التكلم، فالذي نختره هو أنّ (أن) المكثّر به التاء حتى يصير ضميراً مستقلاً منفصلاً هو غير ضمير المتكلم، وأنه وافقه لفظاً لا مدلولاً، وهذا نظير ما قال بعضهم في (إيالك)".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك آراء النحاة في اسمية (تاء) الضمير (أنت).

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(5)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم

السيوطي<sup>(6)</sup>.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/140).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/196-197).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/501).

(5) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/574-575).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/236).

## 149- أصل الضميرين (أنت) و(أنا)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنت) مركبة من ألف أقوم ونون نقوم وتاء قمت، وأن (أنا) مركب من ألف أقوم ومن نون قمنا. وهذا قول ينبغي أن لا يتشاغل به".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك أصل الضميرين (أنت) و(أنا).  
وأكد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 150 - سبب ضم التاء في الضمير (أنت) في التثنية والجمع

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وفي التثنية أنثما زيدت الميم تقوية كما في المتصل، والألف أصلية، وضمت التاء هنا لأنهم لا يحتاجون إلى الفرق لعزمهم على الاشتراك، وكانت الضمة لأنها حركة ما لا يكون في الأصل. وفي الجمع أنثمو، والواو أصلية، وتُحذف كما تُحذف في المتصل. وفي المؤنث أنثن، والنون الأولى زائدة، وضُمت التاء هنا وإن كان لا اشتراك في هذا الجمع لأن التفرقة قد حصلت بالنون".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب ضم التاء في الضمير (أنت) في التثنية والجمع وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأكد السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

- 
- (1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/197).
  - (2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/237).
  - (3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/197).
  - (4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).
  - (5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/237).

## 151- الخلاف في علة بناء (نحن) بالضم

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولفاعل نفعل نحن".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "قال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي، فأعطي أقوى الحركات كما ضموا (حيثُ) حيثُ قالوا: الخِصْبُ حيثُ المطر، فتضمنت محلين. وكذا قبلُ وبعْدُ عند الفراء، لما تضمننا معناهما في أنفسهما ومعنى المحذوف بعدهما حُمِلتا أثقل الحركات.

وقال هشام: الأصل نَحْنُ، فقلبت حركة الحاء على النون، وأسكنت الحاء.

وقال أبو العباس: نَحْنُ مثل قبلُ وبعْدُ لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين وأكثر، فأشبهت قبلُ وبعْدُ.

وقال أبو إسحاق: "نحنُ لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو، والضمّة من جنس الواو، فلما اضطروا إلى حركة نحن لالتقاء الساكنين حركوها بما يكون للجماعة". قال: "ولهذا صَمُوا واو الجماعة في: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾"<sup>(3)</sup>.

وقال علي بن سليمان: "نحن للمرفوع، فَحَرَكِ بما يُشبهه الرفع" انتهى ما نقلناه في تحليل بناء (نَحْنُ) على الضم، وهو تحليل وَضَع، وليس فيه كبير فائدة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في علة بناء (نحن) بالضم.

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ونحا السيوطي<sup>(5)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/140).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/197-198).

(3) [البقرة: 16].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/238-239).

## 152- الخلاف في (هو) و(هي) أيهما اسم أم ضمير؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وللغيبة هو وهي".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "هو للمذكر، وهي للمؤنث. والمعروف عند البصريين أن الاسم هو وهي بجملة، وليست الواو والياء زائدة للمد لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما في ضربه، ولذلك ثبتت في الوقف، وتبين حركتها بالهاء نحو: (هُوَ) كما يوقف على النون في ضربه، لكنها قد تُشَبَّه بالمتصل المنصوب، فتُحذف في الضرورة.

وذهب الكوفيون وابن كيسان والزجاج إلى أن الهاء من هُو وهي هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير. وتأوله ابن كيسان على س لأن س أنشد:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا<sup>(3)</sup> ... ..  
وَأُنشِد:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَا<sup>(4)</sup>

فحذف الواو والياء، فدل على أنهما زائدان على لغة من قال: هُو وهي.

قال ابن كيسان: ويدل على ذلك حذفها في التنثية، تقول: هُما قاما. وبذلك استدل الكوفيون. وهو ضعيف لأن التنثية والجمع ألفاظ مرتجلة، قالوا: والأصل هُو ما، وهُو مو، فحُركت الواو بالضم، كما فعلوا في تاء أنتما وأنت، فاستثقلوا الضمة عليها، فحذفوها، فسُكِنَت، فحذفت استخفافاً، وحذفت الواو من هُمُو، ولم تحذف الألف من هُما. والميم في هُما وهُمُو زائدة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/140).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/198-200).

(3) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج1/31) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/281) وأبي البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/557) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص126) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/143) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/199) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/504) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/239) وعجزه:

... .. حِينَا يُعَلِّئُنَا وَمَا نُعَلِّئُهُ

(4) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص126) وابن منظور، لسان العرب (ج15/476) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/199) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/239).

وحكي عن أبي علي أنه قال: هُما وهُم ضمير بجملته. ولم يجعل الميم زائدة.

وجمع المؤنث: هُنَّ، وأصله هُونٌ، والنون الأولى كالميم، والثانية كالواو، ولم يحذفوا النون كما قالوا هُمُ لأنها ليست بحرف مدّ.

وقال ناظر الجيش<sup>(1)</sup>: "قال ابن عصفور: والاسم بعدهما وَهُمُ إِنَّمَا هُوَ الهاء والواو المحذوفة، ومن هُما المؤنث وَهُنَّ إِنَّمَا هُوَ الهاء والياء المحذوفة، والميم والألف والميم والواو والنون زوايد كما أَنَّهُنَّ زوايد في أنتما وأنتم وأنتن".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (هو) و(هي) أيهما اسم أم ضمير؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، والسلسلي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان إلا أنّ ناظر الجيش أضاف رأي ابن عصفور في هذه المسألة.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(6)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(7)</sup> أيضاً.

ولكن السيوطي<sup>(8)</sup> اختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة مخالفاً أبا حيان الذي اختار مذهب البصريين.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/502).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/99).

(4) السلسلي، شفاء العليل (ج1/188).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/502).

(6) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/577-563).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/239-242).

(8) المرجع السابق، ص239-240.

## 153- مذاهب النحاة في الضمير المنفصل (إيّا)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : " (إيّا) ضمير لا ظاهر خلافاً للزجاج".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "في المنفصل المنصوب خلاف:

فمن النحويين من ذهب إلى أنّ (إيّا) هو الضمير، والمتصل به حروف تبيين أحوال الضمير، وهو مذهب س، واختاره الفارسي، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش...

ومنهم من ذهب إلى أنه بجملة هو الضمير، أعني إيّا ولواحقه، ونُسب إلى الكوفيين.

ومنهم من ذهب إلى أنّ اللواحق هي الضمائر، وإيّا دعامة زيادة، تعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء.

ومنهم من ذهب إلى أنّ إيّا اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها إيّا، وهُنَّ في موضع خفض بالإضافة، ونسبه ابن عصفور إلى الخليل.

فأما المذهب الأول- وهو مذهب س- فهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في الضمير المنفصل (إيّا).

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، والسلسيلي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، ولكنه زاد مذهباً آخرًا لابن

درستويه الذي يرى أنّ الضمير المنفصل (إيّا) يكون بين الظاهر والمضمر.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/144).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/205-206).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص159).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/190).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/507).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/243).

## 154- وجوه إعراب الضمير (أنت)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ      لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ<sup>(2)</sup>

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وخرجه السهيلي علي وجهين:

أحدهما: أن يكون (أنت) مبتدأ، وذلك على ما أجازه س من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط و(إذا) إذا كان في الجملة التي هي مطلوب الشرط فعل هو خبر، نحو: إن الله أمكنني من فلان. والذي سهل هذا وجود الفعل في الجملة الشرطية، فكأن حرف الشرط لم يعدم الفعل وإن وليه الاسم المبتدأ.

والوجه الثاني: أن يكون (أنت) في موضع نصب، وهو مما وُضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع، قالوا: لم يَضْرِبْنِي إِلَّا إِيَّاهُ، وفي الحديث: "من خرج إلي الصلاة لا ينهزه إلا إياها"، وفي المحكي من كلام العرب: (إذا هو إياها، وإذا هي إياه)".

### التوضيح والتحليل:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/149).

(2) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص85) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج3/1211) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص492) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص198) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/626) وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/140) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/312-313) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1662) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/290) والسيوطي، همع الهوامع (ج3/136) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج4/2178) والمرادي، توضيح المقاصد (ج1/369) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ج1/44) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/108) والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج1/429) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج2/254).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/224).

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه إعراب الضمير (أنت).  
وأكد العيني<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في وجوه إعراب الضمير (أنت).

### 155- من مواضع وجوب انفصال الضمير

قال ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "لكن ذكر ابن عصفور صورة يجب فيها الانفصال، ولم يذكرها المصنف وهي ما إذا كان الضمير منصوباً بمصدر مضاف إلى الفاعل، ومثل لذلك بقوله: عجت من ضرب زيد إياك، ومن ضربك إياه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك موضعاً من مواضع وجوب انفصال الضمير.  
وأكد عبد القادر البغدادي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه ناظر الجيش تماماً في هذه المسألة.

### 156- مسميات مصطلح (ضمير الشأن) عند البصريين

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين".  
وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وتسمية البصريين له ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً".

#### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك مسميات مصطلح (ضمير الشأن) عند البصريين.

(1) العيني، المقاصد النحوية (ج1/291-292).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/526).

(3) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج5/309).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/162).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/271).



وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان تماماً في هذه المسألة.

### 157- مذهب الكوفيين في (نَعَمْ)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "أو رُفِعَ بنعم أو شبهها".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وذهب الكوفيون إلى أنه لا فاعل مضمّر في نعم، بل الاسم المرفوع بعد نعم هو الفاعل بنعم".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في (نَعَمْ).

وقد اتبع المرادي<sup>(7)</sup>، والسلسيلي<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذكره أبو البركات الأنباري<sup>(9)</sup> حول مذهب الكوفيين في (نَعَمْ) بالتفصيل مبرهنًا ذلك بالأدلة والشواهد التي تثبت حجج كل فريق.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص169).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/114).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/557).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/272).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/162).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/267).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص169).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/202).

(9) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/81-103).

## 158- الخلاف في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ويبرز مبتدأ".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وفي البسيط: اختلفوا في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أو لا، نحو: هو زيد قائم، فمنعه الفراء وأبو الحسن، فلم يُجوزاه إلا أن يكون معمولاً. وجوزه النحويون لأنَّ كان وإنَّ يضمير فيهما، وهي داخلة على المبتدأ، فهو جائز في المبتدأ. وقيل: منه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾<sup>(4)</sup> هذا مذهب الجمهور. وقد روي عن الفراء وأبي الحسن منعه. وهذا غريب، مع كثرته في كلام الله تعالى وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾<sup>(5)</sup>، و﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾<sup>(6)</sup>، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. وفي الشعر:

وَلَا أَنْبَأَنَّ أَنَّ وَجْهَكَ شَانَهُ      حُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ<sup>(7)</sup>

إلى غير ذلك مما كثر في كلامهم في النظم. وإن تَوَلَّ بعضه، كما قيل في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إنهم كانوا يتكلمون في توحيد الله، فقيل لهم: (هو) أي التوحيد الذي يجب أن تعتقدوه، وإنهم تكلموا في الحشر وما يكون بعده، فقيل لهم: إن ما تكلمتم به كذا، فهذا لا يطرد في كل موضع. انتهى من الإفصاح.

وفي البسيط: وضمير الأمر والشأن قال الفراء: لا يكون إلا معمولاً، ولا يكون في الابتداء، وقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فأحد عنده بمعنى واحد على البديل من اسم الله كقوله تعالى ﴿وَهَذَا بَعْلي شَيْخًا﴾<sup>(8)</sup> وأجاز البصريون أن يكون غير معمول.

ومثاله اسم (ما) قول الشاعر:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/164).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/279-281).

(3) [الإخلاص: 1].

(4) [البقرة: 85].

(5) [الحج: 46].

(6) [طه: 74].

(7) البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي في أبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/137) وبلا نسبة في أبي علي الفارسي، المسائل الحلييات (ص258) والواحدي، التفسير البسيط (126/17) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/280).

(8) [هود: 72].

وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ وَتُنْتَقَى بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أم لا؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأكد السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً في هذه المسألة.

### 159- الخلاف في (ما) هل يلحقها ضمير الشأن أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "واسم ما".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وقال في البسيط: اختلفوا في (ما) إذا عملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أو لا. وقال فيه: وأما إضمار الشأن فقليل يجوز على جهة الانفصال، فتقول: ما هو زيد قائم، ويجوز دخول إلا كما في الخبر، لكنه لا بد من تقدم إلا على الجملة، فتقول: ما هو إلا زيد قائم؛ لأن معناه: ما الحديث إلا هذا، قال الراجز:

مَا هِيَ إِلَّا شَرِيَّةٌ بِالْحَوَابِ فَصَعْدِي مِنْ بَعْدِهَا أَوْ صَوِّي<sup>(7)</sup>

وكذلك في الاستفهام: هل هو إلا زيد قائم".

(1) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/281) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/562).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص171).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/561).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/273-274).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/164).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/281).

(7) البيت بلا نسبة في ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص112) والأزهري، تهذيب اللغة (ج5/175) والجوهري،

الصاحح (ج1/117) والهروي، إسفار الفصيح (ج2/778) والزوزني، قشر الفسر (ج2/290) وابن سيده، المحكم

(ج3/411) وابن منظور، لسان العرب (ج1/289) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/281) وناظر

الجيش، تمهيد القواعد (ج1/562).

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (ما) هل يلحقها ضمير الشأن أم لا؟. وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق أبو حيان ما ذكره النحويون كأبي سعيد السيرافي<sup>(2)</sup>، والجوهري<sup>(3)</sup>، وابن منظور<sup>(4)</sup>، وأبي الفداء الأيوبي<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

## 160- الخلاف فيما يكون فيه ضمير الشأن مُستكناً

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "واستكناه في باب كان". وقال أبو حيان<sup>(7)</sup>: "واختلف النحويون في هذا التركيب: فذهب الجمهور إلى أنه يجوز. وأنكر الفراء سماعه. وهو محجوج بقول بعضهم: (كَانَ أَنْتَ حَيَّرَ مِنْهُ)، ويقول الشاعر:

أَمِنْ سُمِيَّةَ دَمْعِ الْعَيْنِ مَذْرُوفُ      لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفُ<sup>(8)</sup>

والقائلون بالجواز اختلفوا: فذهب الجمهور إلى أن فيها ضمير الأمر مستكناً. وذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى أنها غير عاملة في شيء، ولا أضمر فيها أمر وشأن ولا غير ذلك".

## التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف فيما يكون فيه ضمير الشأن مُستكناً.

- 
- (1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص171).
  - (2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/349).
  - (3) الجوهري، الصحاح (ج6/2558-2559).
  - (4) ابن منظور، لسان العرب (ج15/479).
  - (5) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج1/259).
  - (6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/166).
  - (7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/282-283).
  - (8) البيت لعنترة في ديوانه، تحقيق: خليل شرف الدين (ص24) والجاحظ، المحاسن (ص262) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص500) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج4/296) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج8/320) وبلا نسبة في الطبري، جامع البيان (ج19/609) والتتوخي، نشوار المحاضرة (ج7/227) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/283) والسمن الحلي، الدر المصون (ج8/690) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج15/282).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذكره النحويون أمثال سيبويه<sup>(2)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(3)</sup>، وأبي علي المرزوقي<sup>(4)</sup>، وابن يعيش<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

## 161- الخلاف في تسمية المضمّر عند الكوفيين

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وعند الكوفيين عماداً"

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وقوله وعند الكوفيين عماداً هذه تسمية الفراء وأكثر الكوفيين. وبعض الكوفيين سماه دعامة، كأنه يدعم به الكلام أي: يقوي ويثبت ويؤكد. ويسمى عند المدنيين صفة، ويعنون به التوكيد.

وقد رد عليهم س بامتناع: مررت بعبد الله هو نفسه، وبإجازة: إن كان زيداً لهو الظريف، قال س: "وقد زعم ناس أنّ (هو) ههنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من عربي يجعلها ههنا صفة، لو كان ذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، فد(هو) ههنا مستكرهة لا تكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيداً لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن تدخل عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة، ولا يكون هو ونحن صفة وفيها اللام" انتهى كلام س".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف في تسمية المضمّر عند الكوفيين.

وقد اتبع المرادي<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص171).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/71).

(3) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص220).

(4) المرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص500).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/338).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/167).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/287).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص172).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 162- عدم وقوع الفصل بين الخبرين

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "مسألة: لا يقع الفصل بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلو هو الحامض، لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده. وقيل: بدخوله بينهما".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر عدم وقوع الفصل بين الخبرين.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذهب السيوطي<sup>(4)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

## 163- الخلاف في جواز إضافة (آل) إلى الضمير

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "آله".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(6)</sup> : "آله) أجاز الجمهور الصلاة على غير الأنبياء تبعاً، وإضافة (آل) إلى الضمير، ومنع الثاني ابن النحاس والزبيدي والكسائي، وهم محجوجون بقول أبي طالب:

وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكِ<sup>(7)</sup>

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/275).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/304).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص175).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/278).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(6) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص444-446).

(7) البيت لعبد المطلب ابن هاشم في ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج1/37) والدميري، حياة الحيوان الكبرى

(ج2/313) والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/20).

## التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك خلاف النحويين في جواز إضافة (أل) إلى الضمير.

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة.

## الباب الثامن : الاسم العلم

### 164- القياس فيما يوجبه وزن (مفعل) في الإدغام

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "بفك ما يدغم".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وقوله (بفك ما يدغم) مثال ذلك مَحَبَّبٌ. وهو مفعل من الحُبِّ، والقياس يقتضي أن يكون مَحَبَّباً بالإدغام، لأن ذلك حكم مَفْعَلٍ مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد، كما قالوا: مَرَدٌ ومَفْرٌ ولا يجوز أن تكون الميم أصلية، فيكون وزنه فَعْلَلاً ويكون ملحقاً بِجَعْفَرٍ كَقَرَدَدٍ، فلا يكون الفك شاذاً إذ الإلحاق مانع من الإدغام لأن الميم إذ كانت أول كلمة، وبعدها ثلاثة أحرف فالقياس جعلها زائدة، لأنه لم تجيء أصلية فيما عرفت له اشتقاق أو تصريح إلا نادراً، نحو: مِعْرَى، بدليل قولهم: مَعْرٌ. وإذا ثبت أن الميم زائد وجب الإدغام.

فإن قيل: يجب جعل الميم أصلية حتى لا يكون الفك شاذاً، لأن ذلك أوسع من فك ما يجب إدغامه لأن بابه أن يجيء ضرورة، نحو قوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ<sup>(4)</sup>

ولذلك جعل النحاة الميم في مأجج ومهدد أصلية حتى يكون الفك قياساً ورأوا أن أصالة الميم- وإن كان شذوذاً- أوسع من فك ما يجب إدغامه.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/516).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/171).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/311-312).

(4) هذا بيت لأبي النجم العجلي في ديوانه (ق1/80 ص337) والمرادي، توضيح المقاصد (ج3/1643) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/2134) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج2/766) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/449) وأبي الفتح العباسي، معاهد التصحيح (ج1/18) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج2/390).

فالجواب: أنه لما تعارض في مَحَبِّ شذوذ جعل الميم أصلية مع شذوذ فك المدغم كان شذوذ فك المدغم أولى، لأنك إذا جعلت الميم زائدة كان اللفظ من تركيب (ح ب ب) وذلك موجود، ويكون مشتقاً من الحُبِّ وإذا جعلت الميم أصلية كان من تركيب (م ح ب) وذلك مفقود في كلامهم، فلما تعارض الشذوذان كان الحمل على التركيب الموجود أولى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يوجبه القياس في وزن (مفعّل) في الإدغام.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي، وابن عقيل ما ذهب إليه النحويون أمثال ابن عصفور<sup>(3)</sup>، والشاطبي<sup>(4)</sup>، والعيني<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

### 165- المناظرة النحوية بين المبرد والمازني فيما يخص أفعال

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup>: "ولم يذكر المصنف ما ردّ به المبرد على أبي عثمان ولا ما صوّب به قول سيبويه. والذي قال المازني: إِنَّ أَفْعَلَ هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى أنه يجب صرف أفعال في قولنا: كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفة فإنه لا ينصرف. قال: فكذلك إذا قلنا: (هذا رجل أَفْعَل) يجب صرفه لأنه ليس بصفة، بل هو مثال للوصف.

وردّ أبو العباس على أبي عثمان فقال: أَفْعَل في قولنا: (هذا رجل أَفْعَل) في اللفظ صفة وليس في قولنا (كُلُّ أَفْعَل) صفة في اللفظ فليس المرعى ما مُثِّلَ به، بل المرعى حكمه في اللفظ.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص178).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/126).

(3) ابن عصفور، الممتع الكبير (ص412-413).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج9/442-445).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج4/2134).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/183).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج2/330-331).



وقال أبو سعيد: ما رَدَّ به أبو العباس على أبي عثمان صحيح إلا أنه مصروف خلافاً لـ (س) وذلك أنَّ أَفْعَلَ هنا صفة، وكان ينبغي منع صرفه للوزن والوصف إلا أن أَفْعَلَ أقصى أحواله في الوصف أن يكون كَأُرْبِعَ إذا وُصِفَ به، فهو اسم وُصِفَ به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "ما قاله أبو سعيد مُخْتَلٍ والصحيح في النظر قول س، وذلك أنَّ أُرْبِعاً وُضِعَ على أن يكون اسماً ليس بصفة فعرض فيه الوصف، فلم يُعْتَدَ به وأَفْعَلَ هذا لم يستقر في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فبينبغي أن يُرَاعَى فيه حكمه الحاضر له، وقد وجدنا العرب تحكم للكناية بحكم المكني عنه، إلا تراهم يمنعون صرف (فُلَانَةٌ) وليس في الحقيقة باسم عَلَم، لما كان كناية عن عَلَمٍ وكذلك يحذفون التنوين في قولهم: (فُلَانُ بن فلان) إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا في قولنا: (رجل أَفْعَلَ) ليس في الحقيقة بصفة بل هو كناية عن صفة، فبينبغي أن يحكم له بحكم ما كُنِيَ به عنه، فَيُمنَع.

فإن قيل: قد تكون الصفة على هذا الوزن مصروفة كأزْمَلٍ.

قلت: علة صرف أُرْمَلٍ معدومة في أَفْعَلَ هذا، ومع ذلك فإن الأكثر في أَفْعَلَ الوصف أن لا ينصرف لأن ما جاء دون شرطي منه صرفه- وهما أن لا تدخله تاء التانيث ولا يكون اسماً في الأصل- قليل جداً.

فإن قيل: فأَفْعَلَ أيضاً في قولنا: (كُلُّ أَفْعَلَ صفة لا ينصرف) كناية عن صفة.

قلت: بل هو اسم مُثَلَّ به الوصف، ولم يَجْرِ في اللفظ صفة على موصوف فيمنع ولا فيه معنى وصف فيراعى وإن لم يَجْرِ صفة، فصح مذهب س " انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المناظرة النحوية التي دارت بين المبرد والمازني فيما يخص أَفْعَلَ.

وأيد أبو حيان ما ذكره كل من أبي سعيد السيرافي<sup>(1)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(2)</sup> فيما يخص هذه المناظرة النحوية.

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/467-468).

(2) أبو علي الفارسي، التعليقة (ج3/21-24).

## الباب التاسع : الموصول

### 166- الجمل الطلبية الواقعة صلة الموصول

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "غير طلبية".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وما ذكره المصنف من أن الجملة الواقعة صلة تكون غير طلبية هو مذهب الجمهور، وفي ذلك خلاف:

أما جملة الأمر والنهي فذهب الكسائي إلى جواز ذلك، فنقول: الذي أضربه، أو لا تضربه زيداً.

وأما جملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر فحكمها عند المازني حكم الجملة الأمرية والنهيية عند الكسائي، فيجوز عند المازني أن تقول: الذي يرحمه الله زيداً، وكأنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ معناه. ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني، بل هو أحرى بذلك لأنه إذا أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الجمل الطلبية الواقعة صلة الموصول.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، والسلسلي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذهب السيوطي<sup>(7)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/186).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/7).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص187).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/137).

(5) السلسلي، شفاء العليل (ج1/219).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/644).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/334).

## 167- ما يقع صلة الموصول في الجملة الإنشائية

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولا إنشائية".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلة هو مذهب الجمهور. وذهب هشام إلى أنه يجوز في ليت ولعل وعسى أن يقعن صلة للموصول، فنقول: الذي ليته منطلقٌ زيدٌ، والذي لعله منطلقٌ زيدٌ، والذي عسى أن يخرج عمرو.

ومما يستدل به لهشام في وقوع (لعل) صلة للموصول قوله:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أُرْوَاهَا<sup>(3)</sup>

والمشهور أن (عسى) إنشاء لأنه ترجح، فهي نظيرة (لعل)، ولذلك لا يجوز وصل الموصول بها، لكن دخول (هل) الاستفهامية عليها في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾<sup>(4)</sup> ووقوعها خبراً ل(إِنَّ) في قول الراجز:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا<sup>(5)</sup>

دليل على أنها فعل خبري، وإذا ثبت كونها فعلاً خبرياً فينبغي أن يجوز وقوعها صلة للموصول بلا خلاف.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/186).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/9-10).

(3) البيت للفرزدق في أبي على الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص400) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج2/117) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج6/151) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/9) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج9/131) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص507) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج15/565) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/645) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/334) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/810) ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) [البقرة: 246].

(5) البيت لرؤبة بن العجاج في العيني، المقاصد النحوية (ج2/678) ولم أقف عليه في ديوانه وبلا نسبة في ابن جنبي، الخصائص (ج1/99) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص265) وابن يعيش، شرح المفصل (ج4/222) وأبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/82) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/393) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1/451) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/9) والمرادي، الجنى الداني (ص463) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/387) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/645) والسيوطي، المزهر (ج1/181) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/374).

ويحتمل أن تكون (عسى) صلة لـ(ذا) المراد به (الذي) على أحد محتملات (ذا) في قول الشاعر:

وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَنْحَدُّوا      سَوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكِ عَاشِقٌ<sup>(1)</sup>  
وقول الآخر:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ      إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ<sup>(2)</sup>

ومن منع ذلك تأول هذا السماع، وقد تأولوا قوله (قبل التي لعلي) على إضمار القول بعد (التي)، أي: قبل التي أقول لعلي، أو على إضمار خبر (لعلي) وجعل (أزورها) صلة لـ(التي)، والتقدير: قبل التي أزورها وإن شطت نواها لعلي أبلغ ذلك، وفصل بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض التي هي: لعلي أبلغ ذلك".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما يقع صلة الموصول في الجملة الإنشائية.  
وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأيد السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

---

(1) البيت لجميل بثينة في ديوانه (ص77) وابن سيده، المحكم (ج596/6) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج148/2) وابن منظور، لسان العرب (ج385/10) والزيدي، تاج العروس (ج484/26) وبلا نسبة في الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج110/2) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج377/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/3).

(2) البيت للفرزدق في ديوانه (ص145) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص481) والعيبي، المقاصد النحوية (ج688/2) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج281/1) واليوسي، زهر الأكم (ج279/2) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1234/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج646/2).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص187-188).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج137/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج645/2).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج334/1).

## 168- شروط الجملة الواقعة صلة

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وذكر أصحابنا شروط الجملة الواقعة صلة، فزادوا فيها أنها لا تكون تعجبية ولا مستدعية كلاماً قبلها.

أما اشتراط انتفاء كونها تعجبية فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه! وعلّة ذلك أن التعجب إنما يكون من خفي السبب، والصلة موضحة، فتتافيا.

وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء فوجه المنع ظاهر، وذلك أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبداً إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز.

وفي الإفصاح: "جملة الشرط والجزاء ونعم وبئس وجملة التعجب كلها تكون صلة ل(الذي) باتفاق إلا جملة التعجب فإن فيها خلافاً" انتهى.

وفي البسيط: "وفي التعجب والقسم من غير إضمار القول خلاف، ووجه جوازه أنهما خبر يوضحان الموصول كما يوضح الموصوف، فكما تقول: مررت برجل ما أحسنه! وبرجل لتكرمنه، كذلك تقول: مررت بالذي لتكرمنه، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾<sup>(2)</sup> أي: للذي ليبطئن".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك شروط الجملة الواقعة صلة.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذهب كل من الشاطبي<sup>(4)</sup>، السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/11).

(2) [النساء: 72].

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/647).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/477-478).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/334-335).

## 169- السماع والقياس في وصل الموصول بجملي القسم وجوابه والشرط والجزاء

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وذهب جماعة من قدماء النحويين إلى أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول؛ فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه.

وذهبوا أيضاً إلى أنه لا يجوز الوصل بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز: جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه.  
قال أصحابنا: وذلك جائز قياساً وسماعاً:

أما القياس فإنَّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتفي فيهما بضمير واحد كما يُكتفى في الجملة الواحدة.

وأما السماع فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبْتَئَنَّ﴾، ف(لِيُبْتَئَنَّ) جواب قسم، والقسم جوابه في موضع صلة لـ(مَنْ)، التقدير: وإنَّ منكم للذي والله ليبْتَئَنَّ.

فإن قلت: لعل (مَنْ) نكرة أي: لإنساناً ليبْتَئَنَّ؟

فالجواب: أنَّ (مَنْ) النكرة لا بد لها من صفة، والجملة إذا وقعت صفة فلا بد فيها من رابط يربطها بالموصوف، فإذا ثبت في جملة القسم والجواب أنها تقع صفة فكذلك تقع صلة.

ومن السماع قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(2)</sup>، ف(ما) موصولة في موضع خبر (إنَّ)، واللام الداخلة عليها لام (إنَّ)، و(لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ) جواب القسم المحذوف، والقسم وجوابه في صلة (ما).

فإن قيل: لعل (ما) حرف زائد، وليست بموصولة؟

فالجواب: أن ذلك يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها، حتى كأنك قلت: لَلْيُؤْفِقِيَنَّهُمْ، وذلك لا يجوز.

وقد رد شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع هذا، وقال: "الممتنع أن تدخل اللام على اللام، فإذا فصل بينهما جاز؛ ألا ترى أن القسم أيضاً فاصل في التقدير". وقال أيضاً: "لا يمنع: (جاءني الذي والله لأضربنه) من عنده أدنى مسكة من اللغة، ثم إنَّ هذا ليس للغة فيه مجال،

(1) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج3/12-15).

(2) [هود: 111].

بل هو معنى لا يصح أن يخالف فيه أحد من العقلاء لأن الفطرة السليمة تقبل مثل هذا الإخبار، وهو أن تقول: زيدٌ والله لأضربنه، وكذا: زيد أقسم بالله لأضربنه، وكذا: زيدٌ إن يكرمني تحسُن حالي، وقال الشاعر:

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ      بِضَافٍ فُؤِيقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلٍ<sup>(1)</sup>

ومثله كثير في الكلام، ومعنى صحيح في كل لغة".

"ثم أي فرق بين الوصل والخبر؟ فكما يجوز الخبر بجملة الشرط والجواب كذلك يجوز الوصل، ولهذا إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضاً أن يكون الضمير في إحداهما وإن لم يكن في الأخرى؛ كإجازة أبي علي (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) على أن يكون الضمير العائد على الموصول في (يغضب)، والجملة الأولى خالية عنه، لكن لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة جاز. وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يجيز في قوله:

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا<sup>(2)</sup>      ...      ...      ...

رفع (البَيْن) على أن يكون فاعلاً ب(أَجَدَّ)، ويكون الضمير العائد على اسم (إِنَّ) في (انفراقا)، وجاز لارتباطهما بالفاء "انتهى".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ما ورد بالسمع والقياس في وصل الموصول بجمليتي القسم وجوابه والشرط والجزاء.

ونحا الشاطبي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة تماماً.

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص78) وأبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص91) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج3/209) وبلا نسبة في ابن سيده، المحكم (ج7/398) وابن منظور، لسان العرب (ج2/342) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/14).

(2) هذا صدر بيت لزهير بن أبي سلمى في أبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص433) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب (ج2/3) وعجزه:

وَعَلَّقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءِ مَا عَلَّقَا      ...      ...      ...

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/15) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/980).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/473-475).

## 170- الخلاف في أصل (الذي) و(التي)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "فمن الأسماء الذي والتي للواحد والواحدة".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واللام والياء في (الذي) أصلان لأنه اسم ظاهر، فلم يكن على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهرة.

وقال الكوفيون: الاسم الذالّ وحده لأنّ الياء تسقط في التنثية، ولو كانت أصلاً لم تسقط، ولحذفها في الشعر وتسكين الذال، واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال ساكنة، ولتدخل اللام على متحرك.

وقالوا: والجواب عما قاله الكوفيون أنه ليس بتنثية حقيقة، وحذفها في الشعر من الشذوذ لا يدل على زيادتها، وقد حذف كثير من الأصول في الشعر. والألف واللام في (الذي) زائدتان لا للتعريف، والتعريف بالصلة بدليل تعرف مَنْ وما بها إذ لا لام فيهما، ولأنهما لو حصلتا للتعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة؛ إذ جميع ما تدخل عليه لام التعريف كذلك، ورُبَّ زائد يلزم كالفاء في: خرجتُ فإذا زيد. انتهى هذا الرد، وفيه مناقشة.

وفي البسيط ما ملخصه: "مذهب س أن أصل الذي لذي كعمي، ومذهب الفراء أن أصله (ذا) التي لاسم الإشارة". "وكذا التي أصلها عند س لتي، وعند الفراء تي. ومذهب السهيلي أن أصل الذي نو بمعنى صاحب". وللفراء والسهيلي تقديرات حتى صارت (الذي) في غاية الاضمحلال والتعسف، ضربنا عن كتابتها صفحاً".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك الخلاف في أصل (الذي) و(التي).

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/188).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/19-20).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص188-189).

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/551-556).



## 171- الخلاف في تشديد النون مع الياء في تنثية (الذي) و(التي)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "مجوراً تشديد نونها".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما مع الياء ففيه خلاف: مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وبه قرأ بعضهم في قوله ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا ﴾<sup>(3)</sup>".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف البصريين والكوفيين في تشديد النون مع الياء في تنثية (الذي) و(التي).

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، والسلسيلي<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذهب ابن القيم الجوزية<sup>(7)</sup> ما نحا إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

## 172- حذف النون من (اللائن) و(اللاؤن)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "واللائن مطلقاً، أو جراً ونصباً، واللاؤن رفعاً".

وقال أبو حيان<sup>(9)</sup> : "ويجوز حذف النون من اللائين واللاؤون، قرأ ابن مسعود ﴿ لِإِثْيِ أَلْوَا مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾<sup>(10)</sup> وابن مسعود هُدْلِي. وسمع الكسائي هذيلاً تقول: (هم اللاؤو صنعوا كذا). وحكي الفارسي في (الشيرازيات) عن بعض البغداديين أنه حكى: (هم اللائي فعلوا كذا)، فاستعمله بالياء في حالة الرفع محذوف النون كقراءة عبد الله".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/189).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/26).

(3) [فصلت: 29].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص190).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج1/141).

(6) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/222).

(7) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج1/142-143).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/193).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/37).

(10) [البقرة: 226].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حذف النون من (اللائين) و(اللاؤون).  
وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذهب إليه الفراء<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

## 173- إعراب (ذات)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وتاء ذات وذوات مضمومة أبداً".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وتثنى ذات: ذواتا في الرفع وذواتي في الجر والنصب، فتعرب كإعراب تثنية (ذات) بمعنى صاحبة... وحكى غيره إعراب (ذات) الموصولة بالحركات إعراب (ذات) بمعنى (صاحبة). ونقل لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي شهر بابن النحاس أنه حكى إعراب (ذوات) الموصولة إعراب (ذوات) بمعنى (صواحب)، فترفع بالضممة، وتجر وتنصب بالكسرة، قال: وهذا غريب. والأفصح في (ذات) أن لا تثنى ولا تجمع، بل تكون (ذات) للمؤنثة المفردة ومثناها ومجموعها، وأن تُبنى على الضم حالة الرفع والنصب والجر".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (ذات) عند النحويين.  
وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص192).

(2) الفراء، كتاب فيه لغات القرآن (ص141).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/196).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/41).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص194).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/146).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/670).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج1/327).

## 174- الخلاف في وقوع (ذا) موصولة بعد (مَنْ)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "بعد استفهام بما أو مَنْ".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما بعد (مَنْ) الاستفهامية ففيه خلاف، فأكثر أصحابنا أجازوا ذلك، ومن النحويين من لا يجيز ذلك... وفي البسيط: "وقيل: لا تكون (ذا) موصولة مع (مَنْ) لأنَّ (مَنْ) تخص من يعقل، فليس فيها إبهام كما في (ما)، وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام، وجذبتها إلى معناها، ولا كذلك (مَنْ)، لتخصيصها، فلذلك لا تستعمل استعمالها، وإنما تستعمل حيث قال س: "وأكثر ما تستعمل في الإنكار على معنى: ما أحدٌ خيراً منك، كما تقول: مَنْ ذا أرفع من الخليفة"، قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾<sup>(3)</sup>، فوصف (ذا) بـ(الذي)، ولم يرد أن يشير إلى إنسان قد عُرف فَضُّلُهُ على المسؤول، ولو أردت ذلك لنصبت "انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في وقوع (ذا) موصولة بعد (مَنْ).

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

## 175- الخلاف في استعمال أسماء الإشارة موصولات

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ولا يجوز عند البصريين أن يستعمل اسم الإشارة موصولاً إلا (ذا)، إمّا بانفرادها وإمّا مركبة مع (ما) وزعم الكوفيون أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، ومن ذلك عندهم ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾<sup>(7)</sup> فـ(تلك) عندهم موصول، و(بيمينك) صلته، كأنه قيل: وما التي بيمينك؟ وقال الشاعر:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/196).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/42-44).

(3) [البقرة: 255].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص195).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/327-329).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/49-50).

(7) [طه: 17].

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلِيكَ إِمَارَةٌ أَمْنَتِ وَهَذَا تَحْمِلَيْنِ طَلِيقٌ<sup>(1)</sup>

كأنه قال: والذي تَحْمِلَيْنِ.

ولا حجة في هذا لأنه يتخرج على أن يكون (بيمينك) متعلقاً بما في (تلك) من معنى الإشارة؛ لأن المعنى: وما المشار إليها بيمينك؟ أو حالاً من المشار إليه، أو متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان، كأنه قال: أعني بيمينك. وعلى أن يكون (تَحْمِلَيْنِ) في موضع الحال، أي: وهذا محمولاً لك طليق، أو في موضع خبر لـ(هذا)، و(طليق) خبر ثان كقولهم: هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ، و:

... فَهُوَ يَقْضَانُ هَاجِعٌ<sup>(2)</sup> ... ..

وهذه تخارج ابن عصفور. والبصريون حملوا (بيمينك) و(تَحْمِلَيْنِ) على الحال. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "تقديره (أعني بيمينك) بعيدٌ، ولا يتعدى أعني بالباء، فهو تقدير ضعيف جداً، فلا ينبغي أن يُعَوَّلَ عليه، فالحال أشبه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في استعمال أسماء الإشارة موصولات.

- 
- (1) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه (ق 1/40 ص 170) والبندنجي، التقفية (ص 465) والمفضل، الفاخر (ص 282) وكراع النمل، المنتخب (ج 1/655) والطبري، جامع البيان (ج 18/292) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج 2/645) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج 3/111) والأزهري، تهذيب اللغة (ج 2/42) والجوهري، الصحاح (ج 3/947) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج 1/174) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج 2/47) وابن منظور، لسان العرب (ج 6/47) والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج 2/158) والعيني، المقاصد النحوية (ج 1/38).
- (2) هذا جزء بيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه (ص 105) والمفضل، أمثال العرب (ص 19) والجاحظ، البرصان (ص 529) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج 1/379) والعوفي، الدلائل في غريب الحديث (ج 1/91) والعسكري، المصون في الأدب (ص 74) والأفطسي، المجموع اللغيف (ص 456) والميداني، مجمع الأمثال (ج 1/226) والزمخشري، المستقصى (ج 1/61) وابن الصيرفي، المختار من شعر شعراء الأندلس (ص 58) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص 90) والعيني، المقاصد النحوية (ج 1/44) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج 4/292) والبيت:
- يَنَامُ بِإِحْدَى مُقَلَّتَيْهِ وَيَنَقِّي بِأُخْرَى الْأَعْيَادِي فَهُوَ يَقْضَانُ هَاجِعٌ

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق النحويون أمثال الشاطبي<sup>(3)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان واختاره في هذه المسألة. إلا أنَّ الشاطبي<sup>(6)</sup> ذكر العذر الذي قدمه البصريون في هذا المقام مُفنداً رأيهم ببيان حجتهم، فيقول: "واعتذر البصريون عن حذف الضمير بأنه قد يجوز حذفه من الخبر والصفة والحال، والذي دعاهم إلى هذا التأويل الهرب من إثبات ما لم يثبت في كلام العرب، فالصحيح ما ذهب إليه البصريون والناظم، حين اشترط في وقوعها موصولة أن تقع بعد (ما) أو (مَنْ)".

### 176- الخلاف في استعمال الأسماء المعرفة بأل والنكرة موصولة

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "وبمعنى الذي وفروعه (الألف واللام) خلافاً للمازني".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup>: "وزعم الكوفيون أن الأسماء المعرفة بأل كلها يجوز أن تستعمل موصولة، واستدلوا علي جواز ذلك بقول الشاعر:

لَعَمْرِي لِأَنْتِ الْبَيْتُ أَكْرَمَ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ<sup>(9)</sup>

ف(الْبَيْتُ) خبر أنت، و(أَكْرَمَ) صلة ل(الْبَيْتِ)، كأنه قال: لأنت الذي أَكْرَمَ أَهْلَهُ، أي: الْبَيْتُ الذي أَكْرَمَ أَهْلَهُ. وزعموا أن النكرة توصل نحو: هذا رَجُلٌ ضَرِيئُهُ، ف(ضَرِيئُهُ) -عندهم- صلة (رَجُلٍ). وكذلك إذا أضفت نكرة إلي نكرة يجوز أن تصلهما وأن تصل أيهما شئت، فتقول

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص195).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/677-678).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/461-462).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/165-166).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/327-328).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/462).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/196).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/69-70).

(9) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ق9/12 ص86) وقطرب، الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص65) وابن المثني،

مجاز القرآن (ص239) والمبرد، الكامل (ج3/54) والطبري، جامع البيان (ج16/405) وأبي سعيد السيرافي، شرح

كتاب سيبويه (ج3/185) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/98) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج3/235) وابن

منظور، لسان العرب (ج11/16) والزبيدي، تاج العروس (ج27/449).

(هذه دارٌ رَجُلٍ دخلتُ) إن وصلت الأولى، و(هذه دارٌ رَجُلٍ أكرمتُ) إن وصلت الثانية، و(هذه دارٌ رَجُلٍ أكرمتُ دخلتُ) إن وصلتَهُما.

وفي البسيط: "وقد جعلوا - يعني الكوفيين - النكرة موصولة كالمعرفة، لكنَّ صلتهما تجري صفة عليها، فنقول: أنت رجلٌ يأكل طعامنا. وخالفوا هذا، فجوزوا فيه تقديم معمول الصلة، فنقول (أنت طعامنا رجلٌ يأكل) لاستقلال النكرة بنفسها" انتهى.

وكذلك أجازوا وصل النكرة إذا أضيفت إلي معرفة، نحو قولك: هذه دارٌ زيد بالبصرة، ف(بالبصرة) صلة (دار) إذا كانت له دارٌ بالبصرة ودارٌ غيرها. وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّيِّدِ<sup>(1)</sup> ... ..  
وهذا كله لا يجوز عند البصريين.

وهذه المواضع التي استدلوا بها حملها البصريون علي غير ذلك. أما (لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ) فَخَرَجَ على حذف صفة، وجعل (أَكْرَمَ) خبراً ثانياً، التقدير: لَأَنْتَ الْبَيْتُ الْمَحْبُوبُ عِنْدِي أَكْرَمُ أَهْلُهُ. وأما ما جاء بعد النكرة فهو عند البصريين صفة لا صلة. وأما (هذه دارٌ زيد بالبصرة) ف(بالبصرة) في موضع الحال. وكذلك (يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ) بالعلياء: في موضع حال من المنادى على مذهب من يُجيز الحال من المنادى. وأما على مذهب مَنْ لا يُجيزه فمتعلق بإضمار فعلٍ على جهة البيان، التقدير: أعني بالعلياء. كما كان (لَكَ) بعد (سَقِيًّا) من قولهم (سَقِيًّا لَكَ) متعلقاً بإضمار فعلٍ تقديره: لك أعني".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في استعمال الأسماء المعرفة بأل والنكرة موصولة.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) هذا صدر بيت للناطقة الذبياني في ديوانه (ص9) وسيبويه، الكتاب (ج2/321) وابن ولاد، المقصور والممدود (ص83) أبو سعيد السيرافي، وشرح كتاب سيبويه (ج3/65) والمطرزي، المغرب (ص17) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج3/117) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج5/126) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1791) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج4/5) وعجزه:

... .. أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيَّهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص200).

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة هو المتداول عند النحويين أمثال أبي البركات الأنباري<sup>(1)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(2)</sup>، والسيوطي<sup>(3)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(4)</sup>.

### 177- من شروط جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً منصوباً بالفعل".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وأغفل المصنف شرطين في جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل:

أحدهما أن يكون الضمير متعين الربط به، نحو: جاءني الذي ضربته. فإن لم يتعين للربط لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي ضربته في داره، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي ضربت في داره؛ لأنه لا يدري أهو المضروب أم غيره.

الثاني أن يكون الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً لم يجز حذف الضمير المنصوب، تقول: جاءني الذي ليسه زيداً، ولا يجوز: ليس زيد، وكلما طالت الصلة كان الحذف أحسن، نحو: جاءني الذي ظننت قائماً، وجاءني الذي أعلمتُ بكرةً منطلقاً، أي: ظننته قائماً، وأعلمته بكرةً منطلقاً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرطين من شروط جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل.

وقد اتبع المرادي<sup>(7)</sup>، والسلسيلي<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/594-597).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/166).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/331).

(4) عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/484-485).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/203).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/74).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص200).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/230-231).

وأكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

### 178- الخلاف في توكيد ونسق حذف الضمير المنصوب بشروطه

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وإذا حذف هذا الضمير المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف، مثاله: جاءني الذي ضربتُ نفسه، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً، تريد: ضربتُ نفسه، وضربتُ وعمراً، فأجاز ذلك الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر أصحابه، واختلف عن الفراء في ذلك. واتفقوا علي جواز مجيء الحال من الراجع المحذوف إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، واختلفوا إذا كانت في التقدير مقدمة عليه، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في توكيد ونسق حذف الضمير المنصوب بشروطه.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 179- شروط جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر والضمير منه

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "أو بحرف جرٍّ بمثله معنى ومُتَعَلِّقاً الموصول أو موصوف به".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ولم يستوف المصنف ما يجوز حذف حرف الجر والضمير منه إذ ذكر الموصول والموصوف بالموصول، وترك قسماً آخر، وهو أن يكون الحرف دخل على

(1) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/128).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/74).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص201).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/696-697).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/350).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/203).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/80-81).



المضاف للموصول، فإنَّ حكمه حكم الموصول والموصوف بالموصول، مثاله: مررت بغلام الذي مررت به، فيجوز حذف (به) في هذه المسألة.

ونقصه شروط آخر في المسألة:

أحدهما أن لا يكون الضمير وحرف الجر في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف وإن استوفى الشروط التي ذكرها المصنف، مثاله: مررت بالذي مرَّ به، وعُضِبْتُ على الذي عُضِبَ عليه، لا يجوز حذف (به) ولا حذف (عليه) لأنه في موضع رفع.

الثاني: أن لا يكون ثَمَّ ضمير آخر يصلح للربط، نحو: مررت بالذي مررت به في داره، فلا يجوز حذفه.

الثالث: أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور، نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، ومررت بالذي إنما مررت به".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر والضمير منه.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره شيخه أبي حيان.

ووافق خالد الأزهري<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

## 180- الخلاف في الضمير العائد أهو منصوب أم مجرور؟

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "قد يحذف منصوب صلة الألف واللام".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وهذا على خلاف في هذا الضمير أهو منصوب أو مجرور: فمذهب الأخفش أنه منصوب، ومذهب الجرمي والمازني أنه مجرور، ومذهب الفراء أنه يجوز أن يكون منصوباً وأن يكون مجروراً، ومذهب س اعتباراه بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والخفض جاز في الضمير مثل ذلك، نحو: جاء الضاربا زيداً، ويجوز: الضاربا زيد،

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص202).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/350).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/178).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/83).

فإذا قلت (الضاربهُما غلامُك الزيدان) حاز أن يكون (هما) في موضع نصب وفي موضع جر، وحيث وجب في الظاهر النصب وجب في الضمير، نحو: جاء الضاربُ زيداً، فإذا قلت (الضاربُهُ زيدٌ غلامُك) فالضمير في موضع نصب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الضمير العائدُ أهُ منصوب أم مجرور؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان. وذهب السيوطي<sup>(3)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 181- شروط جواز حذف المبتدأ العائد في (الذي)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفاً".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقد نقص المصنف في جواز حذف هذا المبتدأ شروط:

أحدها: أن لا يكون معطوفاً على غيره، فإنه إن كان معطوفاً على غيره لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي زيدٌ وهو منطلقان.

الثاني: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو زيدٌ فاضلان. وفي هذا خلاف للفراء، أجاز حذفه، فنقول: جاءني الذي وزيد فاضلان، ولم يسمع من كلامهم، ولئلا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً.

الثالث: أن لا يكون محصوراً، نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الرابع: أن لا يكون في معنى المحصور، نحو: جاءني الذي إنما في الدار هو.

الخامس: أن لا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص202-203).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/149).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/345).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/204).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/87-88).

السادس: أن لا يكون بعد (لولا) نحو: جاءني الذي لولا هو لقمْتُ.

ومع حصول هذه الشروط فقال بعض أصحابنا: إنَّ حذفه في غير أيِّ قليل. هذا حكم الضمير المشتمل عليه الصلة إذا كان أحدَ جُزئِها أو معمولاً لها.

فإن كان بعض معمول الصلة حذف الم معمول، فيحذف الضمير بحذفه، فتقول: أين الرجل الذي قلت؟ وأين الرجل الذي زعمت؟ تريد: أين الرجل الذي قلت إنه يأتي، أو زعمت أنه يأتي، أو نحو ذلك مما يكون المعنى عليه، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾<sup>(1)</sup> أي: تزعمون أنهم شركائي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز حذف المبتدأ العائد في (الذي).

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأكد السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان، وتلميذه المرادي في هذه المسألة في جميع الشروط ما عدا الشرط السادس لقد انفرد به أبو حيان، وتلميذه المرادي.

## 182- الخلاف في الجمع بين الحملين

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقد أطلق المصنف في هذه المسألة، وفيها تفصيل، وذلك أنه إما أن تفصل بين الحملين أو لا تفصل، فإن فصلت جاز ذلك باتفاق، وإن لم تفصل بين الحملين فلا يجوز الجمع بين الحملين عند الكوفيين، فلا يجوز عندهم: أنا الذي قمت وخرج. وأجاز البصريون ذلك، ولا يجعلون للفصل تأثيراً والسماع إنما جاء فيما فيه فصل بين الحملين كالأبيات التي استشهدنا بها على مجيء الحملين".

(1) [الأنعام: 22].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص203-204).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/346-348).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/209).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/103-104).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في الجمع بين الحملين.  
قد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذهب إليه.  
وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(4)</sup> في ذلك أيضاً.

### 183- أقسام (ما) التي تجري مجرى الصفة

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "واختلف في (ما) من نحو قولهم: (لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه)، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل. وقال قوم: هي اسم موصوف به" وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "ولم يذكر أصحابنا خلافاً في أن (ما) تكون صفة. قال الأستاذ أبو محمد بن السيد: "ومنها (ما) التي تجري مجرى الصفة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام:  
قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل به، كنحو ما أنشد سيبويه:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ      لِأَمْرِ مَا يُسْوَدُ مَن يَسْوَدُ<sup>(7)</sup>

أي: السيد إنما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك. ومنه قول امرئ القيس:

- 
- (1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص206).
  - (2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/736-737).
  - (3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/135-139).
  - (4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/337-338).
  - (5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/216).
  - (6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/122-123).
  - (7) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي في ابن المثنى، مجاز القرآن (ج2/201) والعوفي، الدلائل في غريب الحديث (ج2/443) والجوهري، الصحاح (ج1/380) والزمخشري، المفصل (ص124) وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/170) وابن منظور، لسان العرب (ج2/503) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/274).

... .. وَحَدِيثٌ مَّا عَلَى قِصْرِهِ<sup>(1)</sup>

أي: حديث طويل وإن كان قصيراً.

وقسم يراد به التحقير كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: وهل أعطيت إلا عطية ما.

وقسم لا يراد به تحقير ولا تعظيم، ولكن يراد به التنويع، كقولك: ضربت ضرباً ما، أي: نوعاً من الضرب، وَقَعَلَ فِعْلاً ما، أي: نوعاً من الفعل. ومن هذا قول العرب: (افعله أثراً ما)<sup>(2)</sup>، كأنه قال: نوعاً من الإيثار، و(أثراً) مصدر جاء على فاعل".

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "مثال كونها صفة قولك: فعلتُ هذا لأمرٍ ما، إذا قصدت التعظيم، أي: لأمر عظيم، ف(ما) لإبهامها ضمنت معنى (عظيم)؛ لأن العرب تستعمل الإبهام في موضع التعظيم، كقوله تعالى ﴿فَعَشِيَهُمْ مِنَ النَّيِّمِ مَا غَشِيَهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، وكقوله سبحانه ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(4)</sup>، ومن كلامهم (لأمرٍ ما جدع قصير أنفه). ومن ذلك أيضاً قوله:

... .. لِأَمْرٍ مَا يُسْوَدُ مَنْ يَسْوَدُ

أي: لأمر عظيم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام (ما) التي تجري مجرى الصفة.

وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره شيخهما أبو حيان.

(1) هذا عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص101) وابن قتيبة، الجرائيم (ج1/380) والجوهري، الصحاح (ج6/2561) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج6/68) والحميري، شمس العلوم (ج10/6991) والزمخشري، الكشاف (ج4/75) وابن منظور، لسان العرب (ج15/485) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج4/127) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/223) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج1/463) وصدرة:

... .. وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُنَا

(2) ابن جنبي، سر صناعة الإعراب (ج1/272) وأبي بكر بن الأتباري، الزاهر (ج1/285) وابن سيده، المحكم (ج10/176) وابن سيده، المخصص (ج4/42) وابن منظور، لسان العرب (ج4/9).

(3) [طه: 78].

(4) [الحاقة: 1-2].

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص209-210).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/696-697).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذاه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

### 184- من أقسام (أي) أنها موصولة ومنادى

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وتقع (أي) شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة مذكورة غالباً، وحالاً لمعرفة".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "ولم يذكر أصحابنا كون (أي) تقع حالاً، وإنما ذكروا لها خمسة أقسام: موصولة، وشرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة، ومنادى".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك قسمين من أقسام (أي) وهما: أنها تكون موصولة ومنادى. وأقرّ الشاطبي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في أقسام (أي) تماماً.

### 185- (أي) مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيره بالواو

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وحالاً لمعرفة".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ونقص المصنف أن تكون (أي) مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيره بالواو، مثاله: أيُّ الدينارِ دينارُك؟ وأيُّ البعيرِ بعيرُك؟ ومثال المعطوف: أيُّ زيدٍ وعمرو وجعفرٍ قام؟".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (أي) مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيره بالواو.

- 
- (1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/354).
  - (2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/220).
  - (3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/142).
  - (4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/119).
  - (5) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/220).
  - (6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/146).

ووافق ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبا حيان فيما ذهب إليه.

وذهب أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش إلى ما ذكره ابن الأثير<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

## 186- وجوه تخريج ما تقدمت فيه الصلة على الموصول في الألف واللام

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها كقوله تعالى ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(4)</sup>... أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "فأما ما ظاهره أن يعمل فيه متقدماً ما كان صلة للألف واللام ففي

تخريجه وجوه:

أحدها: أن هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، فإنها قد جاز فيها أشياء لا تجوز في غيرها، واختاره شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع.

والثاني: أن (أل) ليست موصولة، وإنما هي للتعريف؛ ألا ترى أنك تقول: نِعَمَ الْقَائِمِ زَيْدٌ، ولا يجوز: نعم الذي قامَ زَيْدٌ، فإنما هو بمنزلة: نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ، وهو مذهب المازني في (أل) أنها للتعريف، وإلى هذا الوجه مال المبرد.

والثالث: أنه يتعلق بإضمار فعل تقديره: أعني فيه من الزاهدين، ويكون الخبر هو (من الزاهدين)، وكذلك باقيها. ورؤي هذا التخريج عن المبرد أيضاً. ويُعبرون عن هذا بالتبيين، وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة، بل هو على جهة البيان ك(لك) بعد (سَقِيًّا)".

وقال ناظر الجيش<sup>(6)</sup> : "وكان شيخي برهان الدين إبراهيم الرشيدي رحمه الله تعالى يقول: "لو قيل: إنَّ الجار والمجرور في ذلك متعلق بما تعلَّق به حرف الجر الداخل على الموصول لكان قولٌ، والتقدير: كانوا كائنين فيه من الزاهدين وأنا كائن على ذلكم من الشاهدين".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/753).

(2) ابن الأثير، البديع (ج2/221).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/237).

(4) [يوسف: 20].

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/176-177).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/794).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه تخريج ما تقدمت فيه الصلة على الموصول في الألف واللام.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره شيخهما أبي حيان، ولكن أضاف ناظر الجيش تخريجاً آخرًا.

ويؤكد أبو حيان وتلميذه المرادي، وناظر الجيش ما ذهب إليه المبرد<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

## الباب العاشر : اسم الإشارة

### 187- حد اسم الإشارة

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة: اسم الإشارة هو الموضوع لمعين في حال الإشارة. فر(الموضوع لمعين) جنس يشمل المعارف، و(في حال الإشارة) فصل يُخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد اسم الإشارة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص222).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/793-794).

(3) المبرد، الكامل (ج1/34).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص39).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/181).



## 188- الخلاف في ألف (ذا)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : " (ذا) " .

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : " وألفه منقلبة عن أصل عند البصريين، وزعم الكوفيون أن الألف زائدة، ووافقهم السهيلي على ذلك، واحتجوا بقولهم في التثنية (ذان)، فالألف والنون هي للتثنية، فلم يبق سوى الذال .

وأجيبوا عن هذا بأنها ليست تثنية، بل هي صيغة موضوعة للتثنية. والدليل على ذلك عدم تنكيرها، ولو سلمنا أنها تثنية حقيقة لقلنا: سقطت الألف الأولى لالتقاء الساكنين، ولأنه قد عوض من الذهاب تشديد النون، فكأنه لم يذهب.

ورُدَّ مذهب الكوفيين بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد.

واختلف البصريون في ألف (ذا)، فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، فالعين واللام المحذوفة ياءان، وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم: الألف منقلبة عن واو وجعلوه من باب طَوَيْتُ.

واحتج البصريون على أنها منقلبة عن أصل بقولهم في التصغير ذَيَّا، وأصله عندهم: ذَيِّيَّا، فقد انقلبت الألف ياء، وأعيدت لام الكلمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير على ما قُرِّرَ في باب التصغير.

ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع نحو (ما)، وأن الألف أصل بنفسها، وليست منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف واحد أو على حرفين، لكان قد ذهب مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى. وهذا الذي قدرنا أن لو قيل به وقفت عليه بعد ذلك للسيرافي، قال: ذا على حرفين ك(ما)، فلما صغروا ألحقوا ياء ل يتم التصغير، وكانت ياءً لأنها أكثر ما تلحق.

ونذكر الخشني في شرحه كتاب س أن (ذا) لا يطلب له وزن ولا أصل، كما لا يُطلب للحروف، وأنَّ قوماً ذهبوا إلى ذلك، فالألف أصل على قول هؤلاء، كما هي أصل في (ما) و(لا)، قال: إلا أنه لما كان اسماً يُثنى ويُجمع ويُحقر وجب أن يغلب عليها حكم الاسمية، وأن

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/239).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/181-183).

يطلب أصلها ووزنها، فنقول: هو اسم على حرفين، وأقل ما يكون الاسم على ثلاثة أحرف، فالساقط حرف، والأظهر أن يكون اللام، وأن يكون ياء لأن الياء تغلب على اللام، والواو على العين، إلا أن الإمالة سُمعت فيه، فوجب أن يكون ياءً، على أنه قد تُمال ذوات الواو، فمن جعل الألف منقلبة عن ياء لم يُجز في اللام أن تكون واوًا؛ لأن مثل حيوت غير موجود في الكلام إلا على مذهب أبي عثمان.

ثم هذه الألف تحتل أن تكون العين، وأن تكون اللام: فمن قال هي العين قال: لأن الإعلال يسبق إلى اللام، فهي أحق بالحذف من العين. ومن قال الياء فيه هي العين قال: حكم اللام أن تكون ساكنة نحو ذِي، فلا يجب قلبها ألفاً، فلما وجدنا هذه الألف استدللنا على أنها منقلبة عن حرف متحرك، وهي العين، إلا أن الذي يقول إنها اللام قلبت وإن كانت ساكنة لما دخل هذه الكلمة من الإعلال لم يبالوا بقلبها ألفاً وإن كانت ساكنة، كما قلبوها ساكنة في ياجلٍ وطائي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ألف (ذا).  
وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأيد أبو حيان وتلاميذه ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(4)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً.

## 189- ما يشار للواحد المذكر القريب

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "وهو في القرب مفرداً مذكراً (ذا)".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص224).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/182).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/796-797).

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/551-556).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/294-295).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/239).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ولم يستوف المصنف ما يشار به للواحد المذكر القريب، إذ يقال فيه (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائه) بهمزة بعد ألف وهاء تليها مكسورة، قال الراجز:

ها ذائه الذَفْتُرُ خَيْرُ دِفْتَرٍ<sup>(2)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما توجه به (ذا) من الإشارة إلى الواحد المذكر القريب. وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق كل من خالد الأزهري<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة. لكنهما زادا وجهاً آخراً يُشار به للقريب، وهو (ذاؤه) بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة<sup>(7)</sup>.

وكذلك أضاف خالد الأزهري<sup>(8)</sup> تعليلاً يوضح سبب تحريك الهاء فيما سبق، فيقول: "وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حركت الهاء فيهما للضرورة".

## 190- شواهد على ألفاظ الإشارة التي للتأنيث

قال ابن مالك<sup>(9)</sup> : "ثم (تلك) و(تلك) و(تلك) و(تلك)".

وقال أبو حيان<sup>(10)</sup> : "و(تلك) بكسر التاء هي الأفصح، وأما (تلك) بفتحها فحكاها هشام، و(تلك) أنشد الفراء:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/184).

(2) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/184).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص224).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/796).

(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/142).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/295).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/142) وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج1/294).

(8) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/142).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/239).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/184-185).

فَأَيُّهُ تَيَّاكَ الدِّمْنُ الخَوَالِي عَجِبْتُ مَنْزِلًا لَوْ تَنْطِقِيًّا<sup>(1)</sup>

و(تَالِك) أنشد الفراء للقطامي:

تَعَلَّمُ أَنْ بَعْدَ العَمِي رُشْدًا وَأَنَّ لِذَلِكَ العَمِي انْقِشَاعًا<sup>(2)</sup>  
وأنشد غيره:

إِلَى الجُودِي حَتَّى صَارَ حِجْرًا وَحَانَ لِتَالِكِ العُمَرِ انْحِسَارُ<sup>(3)</sup>  
التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على ألفاظ الإشارة التي للتأنيث.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره شيخه أبي حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذكره ابن الصائغ<sup>(5)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم

السيوطي<sup>(6)</sup> أيضاً.

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج2/338) والصغاني، الشوارد (ص205) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (3/185).

(2) البيت للقطامي في ديوانه (ق2 ص35) والبندنجي، التقفية (ص416) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج2/338) والأزهري، تهذيب اللغة (ج15/29) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/335) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج2/54) وابن منظور، لسان العرب (ج15/454) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/185) والسمن الحلبي، الدر المصون (ج2/34) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج2/342).

(3) البيت للقطامي في ديوانه (ق22 ص144) وابن منظور، لسان العرب (ج5/30) والزبيدي، تاج العروس (ج13/261) وبلا نسبة في ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح (ج2/791) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/541) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/185).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص225).

(5) ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح (ج2/791).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/295).

## 191- مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "مجوراً تشديد نونها".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وظاهر كلام المصنف تجويز تشديد النون مطلقاً، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين.

وزهد البصريون إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فنقول: ذانٍ وتانٍ، ولا يجوز: ذَيْنٍ ولا تَيْنٍ بالتشديد".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان).

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ويؤكد أبو حيان وتلميذه المرادي، وابن عقيل ما ذهب إليه الأبيدي<sup>(5)</sup> في ذكر مذهب البصريين فيما يخص هذه المسألة. مُضيفاً ما ينبغي جوازه عند البصريين، فيقول: "وإنما ينبغي أن يقال: فدَيْنُك، أو يلتزم الإبدال كراهة الجمع بين ساكنين وليس الأول حرف مد ولين".

## 192- ما يقال في الحالة البُعدي نحو (تانيك)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وتليها الكاف وحدها في غير القرب".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وقد يقال ذانِك: ظاهر كلام المصنف أنه في الحالة الوُسْطى والحالة البُعدي تقول: ذانِك وتانِك وذانِك وتانِك وذانِك".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/239).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/186).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص225).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/183).

(5) الأبيدي، شرح الجزولية (ج1/585).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/239).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/186).

وأصحابنا يقولون في الحالة الوسطى: ذانك وتانك بالنون خفيفة، وفي الحالة البعدى: ذاتك وتانك، وذانيك وتانيك بإبدال إحدى النونين ياء. ولم يذكر المصنف تانك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يقال في الحالة البعدى نحو (تانك).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان وتلاميذه ما ذهب إليه الأبيدي<sup>(4)</sup> فيما جاء نحو (تانك) دلالة على الحالة البعدى. مضافاً أنه لا يجوز أن يقال: (تَنِيك) بالتشديد في حالتي النصب والجر إلا عند الكوفيين فإنه يجوز ذلك عندهم، وإنما يجوز فيها أن يقال: (تَنِيك) بإبدال إحدى النونين ياء.

### 193- سؤال في النون المزيدة نحو (هذان) أهي النون الأولى أم الثانية؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "ويبطل هذا القول جواز التشديد في نون (ذين وتين)، بل التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون (الذين واللتين) ليكون جابراً لما فات من بقاء ياء (الذي والتي)، كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وسألني شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي -رحمه الله- عن قولهم (هذان) بالتشديد: ما النون المزيدة؟ قلت له: الأولى. قال: قال الفارسي في التذكرة: هي الثانية لئلا يفصل بين ألف التثنية ونونها، ولا يفصل بينهما. قلت له: يكثر العمل في ذلك لأننا نكون زدنا نوناً متحركة، ثم أسكنا الأولى، وأدغمنا، أو زدناها ساكنة، ثم أسكنا الأولى، وأدغمنا، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى ما ذكرته نكون زدنا نوناً ساكنة، وأدغمنا فقط، فهذا أولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص225).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/183).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/256).

(4) الأبيدي، شرح الجزولية (ج1/587).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/240-241).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/187-188).

تقوية هذا الذي ذكرته بأن الألف والنون ليستا متلازمتين، فيكره الفصل بينهما؛ ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف في الإضافة وتقصير الصلة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سؤالاً مفيداً دار بينه وبين شيخه بهاء الدين بن النحاس فيما يخص النون المزيدة نحو (هذان) أي النون الأولى أم الثانية؟.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره شيخه أبي حيان إلا أنه رجح المسألة بقوله: "والأظهر ما قاله الفارسي للغة التي ذكرناها، وأما كثرة العمل فلا يضر، وليس ذلك بمانع".

ووافق الصبان<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان تماماً في مضمون هذه المسألة.

## 194- لغات كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وقد يغني ذلك عن ذلكم".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وما ذكره المصنف من أن الكاف المذكورة تغني عن الكاف والميم وليس مختصاً إغناؤها بذلك، بل لغة للعرب يكتفون في خطاب المثني والمجموع والمؤنث بخطاب المفرد المذكر إذا كان مع اسم الإشارة. قال الزجاجي: "كاف الخطاب قد تجيء في مثل هذا موحدة في الاثنين والجمع، تترك على أصل الخطاب".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك لغات كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة.

وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره شيخهما أبي حيان.

وذهب السيوطي<sup>(7)</sup> مذهب أبي حيان وتلميذه المرادي، وابن عقيل في هذه المسألة.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/800).

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/215).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/244).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/200-201).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص228-229).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/189).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/296).

## 195- وجه إعراب (ثُمَّ)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ويشار إلى المكان ب(هنا) لازم الظرفية أو شبهها، معطى ما (إذا) من مصاحبة وتجرد. وك(هناك) (ثُمَّ)".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقوله وك(هناك) (ثُمَّ) أي: أنها ظرف مكان يشار بها للبعيد منه، وتلتزم ظرفيته، وتجر ب(من) وب(إلى)، فتقول: مِنْ ثَمَّ، وإلى ثَمَّ، قال تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾<sup>(3)</sup> ولا يجوز أن تعرب (ثُمَّ) في الآية مفعولاً به، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم لأن (ثُمَّ) ظرف لا يُتصرف فيه بغير ما ذكرناه من حرف الجر، وإنما مفعول (رأيت) محذوف إما اختصاراً فيكون التقدير: وإذا رأيت ثَمَّ الموعود به، أو اقتصاراً أي: وإذا وقعت رؤيتك في ذلك المكان وقعت على نعيم ومُلْكٍ كبير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه إعراب (ثُمَّ).

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره شيخه أبي حيان.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه كل من الأخفش الأوسط<sup>(5)</sup>، والزجاج<sup>(6)</sup> في تخريج إعراب (ثُمَّ) تماماً.

بينما يرى الفراء<sup>(7)</sup> أن (ثُمَّ) في الآية الكريمة مفعولاً به لأنَّ المعنى فيها هو: (إذا رأيت ما ثم رأيت نعيماً).

وردَّ الزجاج<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه الفراء، بقوله: "وهذا غلط، لأن (ما) موصولة بقوله: (ثُمَّ) على هذا التفسير. ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة، ولكن (رأيت) يتعدى في المعنى إلى (ثُمَّ)".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/250).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/210-211).

(3) [الإنسان: 20].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص231).

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعراجه (ج5/261).

(6) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج2/561).

(7) الفراء، معاني القرآن (ج3/218) وانظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (ج15/53).

(8) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج2/561).



## الباب الحادي عشر : المعرف بالأداة

### 196- مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وهي (أل) لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "أحدهما: مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو أن الحرف المعرف إنما هو اللام وأما الألف فهزمة وصل جيء بها وصلة للساكن فكان ينبغي أن تكسر لالتقاء الساكنين كسائر همزات الوصل، ونذكر علة فتحها... وقال الجمهور: الذي يقطع بأن الهزمة وصل أنها تُحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، والسلسلي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 197- الزائد في (أل) أهو الهزمة أم الألف؟

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وليست الهزمة زائدة خلافاً لسيبويه".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وفي البسيط: واختلف فيها على القول بزيادتها هل هي همزة أو

ألف؟

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/253).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/218-222).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص233).

(4) السلسلي، شفاء العليل (ج1/265).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/306-307).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/253).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/229).

ف قيل: هي همزة، ولذلك إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تحرك للاعتماد على همزة الاستفهام، فلزم إثباتها فرقاً بين الاستفهام والخبر، فثبتت ساكنة فأبدلوها ألفاً على قياس البدل.  
وقيل: هي ألف فتثبت مع ألف الاستفهام من غير بدل، لأنه لا حاجة إلى تحريكها لتصير همزة". و"آلة التعريف قيل هي الألف واللام معاً". وقال المحققون: إنها اللام خاصة" انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يكون زائداً أهو الهمزة أم الألف؟.  
ووافق الشاطبي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 198- الشروط التي تكون فيها (أل) للحضور

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي".  
وقال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وذكروا أنّ (أل) للحضور تكون في أربعة مواضع:  
أحدها: بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد.  
الثاني: أن تقع بعد أسماء الإشارة نحو: مررت بهذا الرجل.  
الثالث: في النداء في نحو: يأيُّها الرجل.  
والرابع: في نحو الآن والساعة وما في معناها من الزمان الحاضر.  
وماعدا ما ذكر لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك نحو قول الشاعر:

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/550-551).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/257).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/234).

فَأُنْتِ طَلَقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثًا وَمَنْ يَخْرُقَ أَعْقُ وَأَظْلَمُ<sup>(1)</sup>

في رواية من رفع ثلاثاً إذ لا يمكن أن يريد جنس الطلاق فإنَّ جنسه ليس عزيمةً وثلاثاً فلم يبق إلا أن يريد الطلاق الواقع في الزمان الحاضر الذي ليس يعطيه قولك (فَأُنْتِ طَلَقٌ) كأنه قال: وطلاقي هذا عزيمة ثلاث".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك الشروط التي تكون فيها (أل) للحضور. واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. وأيد السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 199- أقسام (أل)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "فهي عهدية، وإلا فهي جنسية".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وقد قسم بعض أصحابنا (أل) ستة أقسام:

الأول: أن تكون لتعريف العهد في شخص أو جنس.

الثاني: أن تكون لتعريف الحضور.

الثالث: أن تكون للغلبة.

الرابع: أن تكون للمح الصفة.

الخامس: أن تكون بمعنى الذي والتي.

(1) البيت بلا نسبة في أبي حيان التوحيدي، البصائر والذخائر (ج5/129) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية

(ج2/314) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2/986) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/234)

وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص76) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/168) وعبد القادر البغدادي،

خزانة الأدب (ج3/461) والكفوي، الكليات (ص969).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص238).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/826).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/310).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/257).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/234-235).

السادس: أن تكون زائدة.

فهذه أقسام لـ(أل). وعلى هذا التقسيم لا يقال: يعرض في الجنسية الحضور، ولا يقال: يعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة لأنَّ قسماً من الشيء لا يكون قسيماً له".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام (أل).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق كل من الشاطبي<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

بينما زاد الشاطبي<sup>(5)</sup> أنَّ (أل) الزائدة قسماً، هما: إما (أل) زائدة لازمة البتة، وإما (أل) زائدة اضطرارية.

وأضاف السيوطي<sup>(6)</sup> أيضاً أنَّ (أل) تكون للحقيقة.

وعموماً لقد ذكر المرادي<sup>(7)</sup> أربعة عشر قسماً لـ(أل)، ومما لم يذكره أبو حيان ومن اتبعه من النحويين في أنها تكون: "للكمال وهي نوع من الجنسية...، والتي هي عوض من الضمير، والتي هي عوض من الهمزة، والتي للتخيم، وبقية الذي، والموصولة، وكلها عند التحقيق، راجعة إلى ثلاثة أقسام: معرفة وزائدة وموصولة".

## 200- دخول (أل) الجنسية على المثني والمجموع

قال ابن مالك<sup>(8)</sup>: "وإن أفرد فباعبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص238).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/826-827).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/553-558).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/309).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/557-558).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/309).

(7) المرادي، الجنى الداني (ص203-204).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/258).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "إنما قال (وإذا أفرد) لأنَّ (أل) تدخل على المثني وعلى المجموع وتكون فيه للجنس، فمثال دخولها على المثني قولهم: نَعَمَ الرجلانِ الزيدانِ فأل جنسية وقد دخلت على المثني وقال الشاعر:

فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُدْكَى      وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوْلُهَا الْكَلَامَ<sup>(2)</sup>

ومثال دخولها على الجمع ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(3)</sup>، وهو كثير".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ما جيء في دخول (أل) الجنسية على المثني والمجموع.

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وذهب ابن عادل الحنبلي<sup>(6)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في دخول (أل) على المثني فقط بينما دخولها على الجمع هذا ما انفرد به أبو حيان.

## 201- مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وعروض زيادتها في الحال".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "فزاد (أل) في الحال. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون معرفة ونكرة فعلى مذهب هذا لا تكون (أل) زائدة في الحال".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/235-236).

(2) البيت لنصر بن سيار في الجاحظ، البيان والتبيين (ج1/146) والجاحظ، رسائل الجاحظ (ج2/271) والجاحظ، البغال (ص58) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج1/210) والنحاس، عمدة الكتاب (ص39) والبكري، فصل المقال

(ص233) والزمخشري، ربيع الأبرار (ج2/277) والهمذاني، الكشكول (ج2/277).

(3) [المؤمنون: 1].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص236).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/830).

(6) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج12/77).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك 260/1.

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/238).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان. ويؤكد أبو حيان ما ذكره مكي بن أبي طالب<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

## 202- مثال زيادة (أل) في التمييز عند البغداديين

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وعروض زيادتها في التمييز...". وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وحكى البغداديون: الخمسة العشر الدرهم".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مثلاً على زيادة (أل) في التمييز عند البغداديين.

وقد اتبع ابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وما ذكره أبو حيان وتلميذه ابن عقيل هو الشائع عند النحاة أمثال ابن قتيبة<sup>(7)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(8)</sup>، لكنهما ذكرا أنّ مثل هذا القول لا يقاس عليه أبداً.

## 203- مذهب الكوفيين في عدم زيادة (أل) في التمييز

قال ابن مالك<sup>(9)</sup>: "وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز...".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص237).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/830).

(3) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن (ج2/736).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/258).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/238).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/199).

(7) ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص273).

(8) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/493).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/260).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وزيادتها في التمييز هو على مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجيزون تعريف التمييز، فلا تكون (أل) عندهم زائدة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في عدم زيادة (أل) في التمييز. وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

## 204- الخلاف في أيهما الأصل في المرفوعات أم المبتدأ أم الفاعل؟

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل".

وقال ناظر الجيش<sup>(5)</sup> : "واعلم أن النحاة اختلفوا في أن أصل المرفوعات ما هو على ثلاثة مذاهب:

ف قيل: المبتدأ هو الأصل وما عداه فرع. وقيل الفاعل هو الأصل وما عداه فرع.

وقيل: المبتدأ والفاعل هما الأصل وما عداهما فرع عليهما، وقد أشار إليها المصنف.

قال ابن الخباز: "والصحيح أن الأصل الفاعل؛ لأن عامله لفظي وهو أقوى من المبتدأ والخبر؛ لأن عاملهما معنوي، وعامله فعل أو شبهه، فهو أقوى من خبر إنَّ واسم ما، وعامله فعل حقيقي، فهو أقوى من اسم كان وأخواتها وعامله مبقي على صيغته الأصلية، فهو أقوى من الفعل الذي لم يُسم فاعله وأيضاً فعامله الموصوفُ بالصفات المذكورة يقتضي منصوبات كثيرة يعمل فيها، وليس كذلك بقية عوامل المرفوعات".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما الأصل في المرفوعات أم المبتدأ أم الفاعل؟.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/239).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص237).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/830).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/265).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/844-845).

وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 205- ما تتضمنه المرفوعات

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "فالرفع للعمدة، وهي: مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيه به لفظاً".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "والذي ينبغي أن يُذهب إليه أنّ هذه التي في العدد المعطوف أو المعطوف عليه ليست حركات إعراب، وهي شبيهة بحركات الإعراب، وحدثت عند حصول هذا التركيب العطفية. ومن قال إن الإعراب حادث عن عامل لا يمكن أن يقول في هذه إنها حركات إعراب".

وعد البصريون في المرفوعات اسم ما الحجازية والتابع لمرفوع أو لجار مجرى المرفوع، ولم يعدهما المصنف... وزاد الأعم في وجوه الرفع بالإهمال، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(4)</sup>، فارتقاع (إبراهيم) عنده بالإهمال من العوامل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما ينبغي أن تتضمنه المرفوعات عند النحويين. وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/359).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/264).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/245-247).

(4) [الأنبياء: 60].

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/843).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/592).



## 206- أيهما الأصل والفرع في المنصوبات؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "والنصب للفضلة، وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به".

وقال ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "وأما المنصوبات: فاتفقوا على أن المفاعيل الخمسة منها أصل، وما عداها فرع عليها ولم يتعرض المصنف للتنبيه على ذلك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك ما هو أصل وفرع في المنصوبات.

## 207- أيهما الأصل والفرع في المجرورات؟

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه".

وقال ناظر الجيش<sup>(4)</sup> : "وأما المجرورات: فقد علمت أنها قسم واحد، فلا يمكن فيه دعوى فرعية، بل هو أصل لم يتفرع عليه غيره، وقد ذكر ابن الخباز أن هنا في المجرورات فرعاً، قال: وأصل الجر المضاف إليه، وينقسم إلى مجرور بحرف وإلى مجرور باسم، والأصل منهما الذي ينجر بحرف لا يجوز إسقاطه، نحو: مررتُ بزَيْدٍ، والذي ينجر بمضاف لا يجوز أن يفصل منه كقولك: غلام عمرو. والمحمول عليه الذي جُرَّ بحرف جر زائد، كقولك: ما جاءني من أحدٍ، والذي ينجر بمضاف يجوز أن يفصل منه، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وَحَسَنُ الوجْهِ، ألا ترى أنك لا تقول في الأصل مررتُ زيداً ولا غلاماً عمراً، وتقول ها هنا: ما جاءني رَجُلٌ وَضَارِبٌ زيداً وَحَسَنُ الوجْهِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك ما هو أصل وفرع في المجرورات.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/265).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/845).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/265).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/845).

# المبحث الثاني

## مسائل في المرفوعات

## الباب الثاني عشر : المبتدأ

### 208- وجوه إعراب (سواء) عند النحويين

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ومن الإخبار باعتبار المعنى والمخبر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(2)</sup> أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وظاهر كلام المصنف أن (سَوَاءً) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ. وقد أجازوا العكس، وهو أن يكون (سَوَاءً) مبتدأ، والجملة في موضع الخبر. والقولان عن أبي علي الفارسي. وقال في (الإغفال): (سَوَاءً) مبتدأ، والجملة خبره، ولم تحتج لضمير لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل. وبه قال الزجاج.

وأجاز بعض النحويين أن يكون (سَوَاءً) مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عندي أقمّت أم قعدت، فيكون نحو قولهم (تَوَلُّكُ أَنْ تَفْعَلَ) لما كان في معنى (ينبغي)".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> في مقام آخر: "وللسهيلي في هذه المسألة مذهب غريب قال ما نصه: "ومما لا يجوز تقديمه باتفاق: سَوَاءٌ عَلِيٍّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ ف(سَوَاءً) مبتدأ، والجملة خبر. و(سَوَاءً) ليس بمبتدأ في المعنى، إذ لو كان مبتدأ لكان في الجملة عائد فالجملة إذاً ليست خبراً على الحقيقة لأن المعنى: سَوَاءٌ عَلِيٍّ الْقِيَامُ وَالْقَعُودُ فَالْقِيَامُ مبتدأ معنى ولا يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر البتة، فكذا في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذي هو (الإنذار). هذا تفسير مذهب أبي علي ومن قال بقوله.

ولا يصح ذلك لأنك تقول: سَيِّانٍ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ، ولا تقول: سَيِّانٍ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، ولا: سَوَاءٌ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ حتى تقول: عَلِيٌّ أَوْ عَلَيْهِمْ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ اسْتَوَاءَ الشَّيْئَيْنِ فِي صِفَةٍ هِيَ لِهَمَا، كَمَا إِذَا قُلْتَ: سَوَاءٌ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ إِذَا سَوَيْتَ بَيْنَهُمَا فِي حُسْنٍ أَوْ قُبْحٍ أَوْ نَحْوَهُمَا وَإِنَّمَا الْمَسَاوَاةُ فِي عَدَمِ الْمِبَالَاةِ فَمَعْنَى ذَلِكَ: لَا أَبَالِي أَكَانَ هَذَا أَمْ هَذَا فَقَدْ عَادَ مَعْنَى الْمَسَاوَاةِ إِلَى فِعْلِ الْقَلْبِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِلْتِقَاتِ وَالْمِبَالَاةِ وَإِذَا عُدِمَ الْإِلْتِقَاتُ بِالْقَلْبِ إِلَى الشَّيْءِ عُدِمَ الْعِلْمُ بِهِ فَصَارَ مَعْنَى (سَوَاءً)

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/267).

(2) [البقرة: 6].

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/251-252).

(4) المرجع السابق، ص348-350.

عليّ): لا أبالي، ولا ألتفت، وصارت الجملة الاستفهامية في موضع المفعول ب(لا أبالي) كما تكون في موضع المفعول إذا قلت: لا أدري، وصار الفعل نحو الضمير المخفوض في عليّ وعليهم، ولولا قوله (عليّ) و(عليهم) ما جازت المسألة، وإنما أتى ب(على) دون غيرها لأن المعنى: هَيِّنْ عليهم، أي: لا يبالون، فالضمير في (عليهم) هو الفاعل في (يُبالون) فلا بُدَّ منه في هذه المسألة كما لا بُدَّ منه في ﴿ تَمَّ بَدَأَ لَهُمْ ﴾<sup>(1)</sup> فقوله (لَيَسْجُنُنَّهُ) و(أَنْذَرْتَهُمْ) كلام لا يكون في موضع رفع أبدأ، إنما يكون في موضع نصب بعد فعل القلب، وذلك أن معنى بدا: ظهر وهو هنا ظهور للقلب لا للعين ولا بُدَّ له من فاعل وفاعل هو الاسم المجرور باللام من قوله (لَهُمْ) قال: المعنى إلى العلم ورؤية القلب فكأنه قال: ثم رَأَوْا لَيَسْجُنُنَّهُ فالفاعل في (رَأَوْا) هو المجرور باللام، كما أن الفاعل في (لا يبالون) هو المجرور ب(على) إذا قلت: سَوَاءٌ عليهم وقد قال س في قولهم (له صَوْتُ صَوْتِ حَمَارٍ): بنصب الثاني إن (صَوْتُ حَمَارٍ) مفعول، وإنَّ الفاعل هو المجرور باللام من قولك (له) وإنه الضمير الذي في يُصَوِّتُ أو يُبْدي صوتَ حَمَارٍ، فكذلك الفاعل هو المخفوض ب(على) وباللام من قوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) و(بَدَأَهُمْ) والجملة المستفهم عنها أو المؤكدة باللام هي المفعول بالمعنى الذي بيناه ف(سَوَاءٌ) على هذا مبتدأ في اللفظ دون المعنى ولذلك لم يكن له خبر في الحقيقة كما كان في قولهم (حَسْبُكَ يَمَّ النَّاسُ) معناه: اكْفُفْ فخالف باطنُ الكلام ظاهره، فلم يكن له خبر كما أن قولك (اكْفُفْ) لا يُخبر عنه. وكذلك أقائمٌ زيدٌ؟" قائمٌ: مبتدأ في اللفظ، وزيدٌ: فاعل به ولا خبر ل(قائمٌ) لأن معنى الكلام: أيقوم زيدٌ؟ وكلُّ مبتدأ معناه معنى الفعل فخبْرُه متروك مراعاة للمعنى الذي تضمنه الكلام، ولهذا نظائر في أبواب كثيرة من العربية" انتهى كلامه.

وتلخص من هذا كله أن الجملة بعد (سَوَاءٌ) إما مبتدأ، و(سَوَاءٌ) الخبر، وإما خبر، و(سَوَاءٌ) المبتدأ، وإما فاعل ب(سَوَاءٌ)، و(سَوَاءٌ) مبتدأ، وإما مفعول، و(سَوَاءٌ) مبتدأ".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "فأما (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقْمَتٌ أَمْ قَعَدَتٌ) فمذاهب:

الأول: أن (سَوَاءٌ) مبتدأ، والجملة خبر، ولم تحتج إلى رابط لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل؛ إذ التقدير: سَوَاءٌ عَلَيَّ قِيَامُكَ أَوْ قُعُودُكَ، وهو مذهب الزجاج وأبي علي.

الثاني: أن الجملة هي المبتدأ، وهي في تقدير اسم مفرد، و(سَوَاءٌ) الخبر، وبه قال جماعة، وهو ظاهر قول أبي علي في (الإيضاح)، ومذهب الزمخشري.

(1) [يوسف: 35].

(2) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج4/30-31).

والثالث: أن (سَوَاءً) مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل، والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت، أي: قيامك وقعودك، كقولهم: (تَوَلَّى أَنْ تَفْعَلَ)، في معنى: ينبغي لك أن تقوم، قاله بعض النحويين".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه إعراب (سواء) عند النحويين. ويوافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم كل من السمين الحلبي<sup>(2)</sup>، والسيوطي<sup>(3)</sup> أيضاً.

### 209- دخول (رُبَّ) على المبتدأ وهي حرف غير زائد

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "واحتزرت بقولي: أو حكماً، من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو (هل من خالق غير الله)".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "بل من الحروف ما ليس بزائد، وجعل حكمه في دخوله على المبتدأ حكم الحرف الزائد، وذلك (رُبَّ)، تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا، ف(رجل) موضعه رفع بالابتداء، وهو مبتدأ، وقد جُرَّ بحرف جر غير زائد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جاء من دخول (رُبَّ) على المبتدأ وهي حرف غير زائد.

وقد اتبع المرادي<sup>(6)</sup>، وابن عقيل<sup>(7)</sup>، وناظر الجيش<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/435).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/105).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/388).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/267).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/251).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص241).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج1/203).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/850).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

## 210- ما يجيء بعد (سواء) من الجمل

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأكثر ما جاء (سواءً) بعده الجملة المصدرية بالهمزة المعادلة بـ(أ)، وقد تُحذف تلك الجملة للدلالة عليها، نحو قوله تعالى ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(3)</sup> أي: سواءً عليكم أصبرتم أم لم تصبروا.

ويأتي بعدها الجملة الفعلية المتسلطة على اسم الاستفهام، نحو: سواءً علي أي الرجال ضربت، قال:

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيِّ حِينَ أَتَيْتُهُ      أَسَاعَةً نَحْسٍ تُنْقَى أُمٌّ بِأَسْعَدٍ<sup>(4)</sup>

وقد جاء بعد ما عري عن الاستفهام، وهو الأصل، قال:

سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا<sup>(5)</sup>      ...      ...      ...

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع الجمل التي تجيء بعد (سواء).

ووافق السمين الحلبي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/360).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/252).

(3) [الطور: 16].

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص40) وابن المثني، مجاز القرآن (ج2/157) والعسكري، جمهرة الأمثال

(ج1/143) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/78) وبلا نسبة في المبرد، المقتضب (ج3/288) وأبي حيان

الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/252).

(5) هذا عجز بيت لمضرس بن ربيعي في العسكري، ديوان المعاني (ج1/343) والنويري، نهاية الأرب (ج1/142)

وصدره:

وَلَيْلٍ يُقَوِّلُ الْمَرْزُءُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ      ...      ...      ...      ...

وبلا نسبة في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/354) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل

(ج3/252) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/957) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/18).

(6) السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/108).

## 211- حد المبتدأ

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وهو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد حددته بحد مختصر، وهو: المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة". فقولي (المنتظم) يشمل المخبر عنه والوصف الرفع للمنفصل المغني. وقولي (مع اسم مرفوع به) يشمل الخبر المسند للمبتدأ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يبين، والمرفوع بالوصف فاعلاً أو مفعولاً لم يُسم فاعله. وقولي (جملة) يشمل مثل: زيدٌ قائمٌ، وأقائمٌ زيدٌ، وأبوه قائمٌ، من قولك: زيدٌ أبوه قائمٌ. واحترز بقوله (جملة) من نحو (قائمٌ أبوه) من قولك: زيدٌ قائمٌ أبوه، فإن قولك (قائمٌ أبوه) لا يُسمى جملة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد المبتدأ.

## 212- من مذاهب النحاة في الرفع للمبتدأ والخبر

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافاً لمن رفعهما به".

وقال المرادي<sup>(4)</sup> : "ونقل ابن أبي الربيع عن بعضهم أنّ المقدم منهما مرفوع بالابتداء والمؤخر منهما مرفوع بالخبر".

وقال ناظر الجيش<sup>(5)</sup> : "وذكر ابن عصفور مذهباً ثامناً: وهو أن المبتدأ ارتفع لشبهه بالفاعل، ولا أعلم ما الرفع للخبر على هذا القول، والظاهر أنه المبتدأ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك كل من المرادي، وناظر الجيش على ابن مالك مذهبين من مذاهب النحاة في الرفع للمبتدأ والخبر.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/267).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/256-257).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/267).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص244).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/860).

وما ذكره المرادي، وناظر الجيش من مذاهب قد تناولها النحويون أمثال أبي البركات الأنباري<sup>(1)</sup>، وابن الأثير<sup>(2)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(3)</sup>، وابن الفخار<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> بالتفصيل مدعين كلامهم بالأدلة والحجج.

### 213- تخريج قول الشاعر (غير مأسوف)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وعلى ذلك وجه الزمخشري قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ<sup>(7)</sup>

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "وسأل عالي بن أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جني عن قوله (غَيْرُ مَأْسُوفٍ) البيت، فأجابه بأن المقصود دَمُّ الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زَمَانٌ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ غير مأسوف عليه، فزمان: مبتدأ، و(يَنْقُضِي): صفة، و(غَيْرُ): خبر للزمان، ثم حذف المبتدأ مع صفة، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف، لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وهذا التخريج بعيد جداً مُتَكَلِّفٌ، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهاما بالتخريجات المُتَمَخِّلة المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العرب.

قال أبو الفتح: وإن شئت قلت: هو محمول على المعنى، كما حملت (أَقْلُ امْرَأَةٍ تَقُولُ ذَاكَ) على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأنه مبتدأ، وقد أضفت (أَقْلُ) إلى (امْرَأَةٍ)، ووصفت

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/38-43).

(2) ابن الأثير، البديع (ج1/66-67).

(3) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص224-232).

(4) ابن الفخار، شرح الجمل (ج1/261-266).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/363-365).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/275).

(7) البيت لأبي نواس ولم أفق عليه في ديوانه. والبيت لأبي نواس في ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج2/637) وابن

هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص211) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/482) وبلا نسبة في ابن الشجري، أمالي

ابن الشجري (ج1/47) وابن مالك، شرح التسهيل (ج4/33) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/277).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/278).



المرأة بـ(تَقُولُ ذَاكَ)، كأنك قلت: قَلَّ امرأةٌ تقولُ ذاك، فلم تحتج (أَقَلَّ) إلى خبر لأنها في معنى (قَلَّ). وكذلك حمل س على المعنى قول من قال (حَطِيبَةٌ يَوْمٍ لَا أَرَاكَ فِيهِ) على معنى: يومٌ خطأً لا أراك فيه. وما حُمِلَ على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو (غيرُ لاهِ عِدَاكَ)، فإنه لا يُتصور فيه التخريج الأول. ولأبي عمرو بن الحاجب في هذا البيت كلام طويل وترديد، ثم خرجه على تَخْرِيجِي أَبِي الْفَتْحِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب تخريج قول الشاعر (غير مأسوف).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الحاجب<sup>(2)</sup> في هذه المسألة تماماً، وتابعهم في ذلك

السيوطي<sup>(3)</sup> أيضاً.

## 214- الخلاف في الضمة نحو (حَسْبُكَ) أهي ضمة بناء أم إعراب؟

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ومما اختلفوا فيه قول العرب (حَسْبُكَ يَنَمُ النَّاسُ):

ف قيل: الضمة في (حَسْبُكَ) ضمة بناء، وهو اسم سُمي به الفعل، والكاف حرف خطاب، وبُنيت على الضم لأنَّ حَسْباً كان معرباً قبل ذلك، فَحُمِلت على قَبْلٍ وبعْدُ ويا حَكْمَ. وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، نقله عنه أبو زرعة أحد أصحاب المازني.

وذهب الجمهور إلى أنها ضمة إعراب. واختلفوا: فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حَسْبُكَ السكوتُ يَنَمُ النَّاسُ. وذهب جماعة إلى أنه مبتدأ لا خبر له لأن معناه: الكُفْفُ، وهو اختيار أبي بكر بن طاهر".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/867).

(2) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج2/637-640).

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج5/289-294).

(4) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج3/286).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الضمة التي في (حسبُك) أهي ضمة بناء أم إعراب؟.

ووافق ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي<sup>(2)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 215- ما يسلم عند وجوب إضمار الخبر قبل الحال

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "يعني أنه يجب إضمار الخبر قبل حال مشروط فيها ما ذكر، وهذا يستدعي تسليم أربعة أشياء مختلف فيها:

أحدها: أن ذلك المصدر أو معموله مرفوع بالابتداء.

الثاني: أنه مبتدأ محتاج إلى خبر.

الثالث: أن خبره محذوف لا ملفوظ به.

الرابع: أنه مقدر قبل تلك الحال".

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك المواضع التي يسلم بها عند وجوب إضمار الخبر قبل الحال.

وتتدرج تحت عبارة ابن مالك السابقة الذكر عدة مسائل استدرابية استدرکها أبو حيان،

وهي:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/877-878).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/394-395).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/275).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/287).

## 216- علة كون الخبر ظرفاً

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وإنما كان الخبر ظرفاً دون غيره في مذهب س لأننا نُقدر الخبر محذوفاً، والحذف مجاز وتوسع، فالظروف أحمل لذلك من غيرها".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك علة كون الخبر ظرفاً.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذهب إليه.

وذهب السيوطي<sup>(3)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 217- علة تقدير ظرف الزمان حالاً دون غيره

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وقدر ظرف زمان دون ظرف المكان لأنَّ الحال عوض منه كما ذكرنا، والحال لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى، كما أنَّ الزمان توقيت للفعل، ولذلك قدر س الحال ب(إذ) في قوله تعالى: ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾<sup>(5)</sup>، فقال: (إذ طائفة في هذه الحال)، ولأنَّ المبتدأ هنا حدث، وظرف الزمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجئة، فهو أخص به من ظرف المكان".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك العلة في تقدير ظرف الزمان حالاً دون غيره.

واتبع ناظر الجيش<sup>(6)</sup> شيخه أبي حيان فيما استدركه.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/293-294).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/890).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/397).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/294).

(5) [آل عمران: 154].

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/890-891).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم كل من الشاطبي<sup>(2)</sup>، والسيوطي<sup>(3)</sup> أيضاً.

### 218- علة تقدير (إذ) و(إذا) في دخولهما على الفعل

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وكان الظرف الزماني المقدر (إذ) و(إذا) دون غيرهما لأنَّ (إذ) تستغرق الماضي، و(إذا) تستغرق المستقبل".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة تقدير (إذ) و(إذا) في دخولهما على الفعل. واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره. وتابع السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

### 219- علة تقدير (كان) التامة في دخولها على الفعل

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وكان المقدر بعدهما (كان) التامة دون غيرهما لأنَّ الظرف المقدر لا بُدَّ له من فعل أو معناه ليكون ظرفاً له، والحال لا بُدَّ لها أيضاً من عامل، والأصل في العمل للفعل، فُقدت (كان) التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة تقدير (كان) التامة في دخولها على الفعل.

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/284).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/502).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/396-397).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/294).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/891).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/397).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/294).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 220- علة عدم تقدير نصب (قائم) على الخبر لـ(كان)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "ولم يعتد في (قائم) الخبرية للزومه التتكير، وحكى ابن خروف أن الفراء أجاز أن يكون منصوباً على خبر (كان)، وأنشد قول الشاعر:

لَدُو الرَّمَّة ذَا الرُّرِّ مَتَّةً أَشْهَرُ مِنْهُ غَيْلَانًا<sup>(4)</sup>

فنصب (ذَا الرَّمَّة) و(غَيْلَان) -وهما علمان- على الخبرية. وهذا نادر لا يُعتد به".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عدم تقدير نصب (قائم) على الخبر لـ(كان).

واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب كل من الشاطبي<sup>(6)</sup>، والسيوطي<sup>(7)</sup> إلى ما قاله أبي حيان وتلميذه ناظر الجيش

فيما ذهب إليه.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/891).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/397).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/294).

(4) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/294) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب

(ج3/1563) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/435) والسيوطي، همع الهوامع (ج2/301).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/891).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/435).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج2/301).

## 221- الخلاف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولا جملة اسمية بلا واو وفقاً للكسائي".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "اختلف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو: فنقل عن س والأخفش أنه لا يجوز ذلك، وأنّ الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسماً منصوباً. وأجاز ذلك الكسائي والفراء. وقد ورد السماع بما منعه س، قال الشاعر:

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ      قَبْلَ النَّفْرِ قُ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ<sup>(3)</sup>  
وقال آخر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَاً      وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ<sup>(4)</sup>  
ولم ينقل المصنف خلافاً في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال، بل حكى عن ابن كيسان ما ظاهره الجواز في كل الأحوال".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو.

وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، والسلسيلي<sup>(7)</sup>، وناظر الجيش<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/283).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/306).

(3) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه (ص105) وسيبويه، الكتاب 1/190 وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/47) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/21) وابن منظور، لسان العرب (ج4/198) وبلا نسبة في أبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/594) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/306) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/905).

(4) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل 3/306 والمرادي، توضيح المقاصد (ج1/489) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/878) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/565) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/399).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص252-253).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/214).

(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/278).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/904-905).

ويؤكد أبو حيان ما ذكره النحويون أمثال أبي علي القيسي<sup>(1)</sup>، وابن يعيش<sup>(2)</sup>، وابن منظور<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(4)</sup> في ذلك أيضاً.

## 222- الخلاف في دخول (كان) الناقصة على المصدر

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "ويجوز إتباع المصدر المذكور وفقاً له أيضاً".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تتعلق بهذه المسألة: الأولى: أجاز السيرافي وابن السراج دخول (كان) الناقصة على هذا المصدر، فتقول: كان ضربي زيداً قائماً. وقال ابن عصفور: هو قبيح لأنَّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر (كان) قبيح".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول (كان) الناقصة على المصدر.

واتبع ناظر الجيش<sup>(7)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وزهد السيوطي<sup>(8)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

وتتدرج تحت عبارة ابن مالك السابقة الذكر عدة مسائل استدرابية استدرکها أبو حيان عليه فيما يخص المصدر، وهي:

---

(1) أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/594).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/77).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج4/108).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/399).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/283).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/307-308).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/906).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج1/399).

## 223- الخلاف فيما يكنى عن المصدر في حال سدت الحال مسد خبره

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الثانية: إذا كنيت عن المصدر الذي سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال، نحو (ضربي زيداً هو قائماً) فأجاز ذلك البصريون والكسائي، وإعراب (هو) مبتدأ، و(قائماً) حال سدت مسد خبره. وعند الكسائي يرتفع الضرب بالراجع من (هو)، ويرتفع (هو) بقائم، وهذا جار على مذهبه. وقال الفراء: لا يجوز ذلك لأنَّ المكني مثل (زيد) لا يرفعه إلا ما يرفع زيداً وعمراً، والحال لا ترفع زيداً ولا عمراً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف فيما يكنى عن المصدر في حال سدت الحال

مسد خبره

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره شيخه أبي حيان.

وذهب السيوطي<sup>(3)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 224- الخلاف في تقديم الحال على المصدر

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "الثالثة: اختلفوا في جواز تقديم هذه الحال على المصدر:

فقال الفراء: لا يجوز ذلك سواء أكانت من ظاهر أم من مضمرة، فيمنع: مُسرِعاً قيامك، وإن كان يجيز: مُسرِعاً قُمتَ، لأنَّ الحال مبنية على الشرط، والشرط يرفع آخرًا، ولا يُعَرَّبُ أولاً، فيقال: قيامك إنَّ أُسرعت، وسُكُوتك إنَّ أنصفتَ، ولا يقال: أن أنصفتَ سكوتك.

وقال الكسائي وهشام: يجوز ذلك إذا كانت من مضمرة لا من ظاهر، فيجوز: مسرعاً قيامك، كما يجوز: مُسرِعاً قُمتَ، ومُسرِعاً تقوم، ولا يجوز: مُسرِعاً قيامُ زيد.

فإن كان المصدر متعدياً نحو (شُرِّبُكَ السَّوِيقَ ملتوتاً) فمنع التقديم الكسائي والفراء وهشام، فلا يجيزون: ملتوتاً شُرِّبُكَ السَّوِيقَ.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/308).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/906).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/400).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/308-309).



وأجاز ذلك البصريون سواء أكان المصدر متعدياً أم لازماً، نقلاً عنهم، خلافاً لمن قال: لا نقل عن البصريين، بل مقتضى قولهم جواز تقديمها إن قدر الخبر مقدماً على المصدر، ووجوب التأخير إن قدر مؤخراً.

وقال ابن الدهان: لا يمتنع في القياس تقديمها، ومن نقل وعلم حجة على من لم ينقل ولم يعلم.

وفي الإفصاح: ذكر السيرافي أن الزجاج أجاز: قائماً ضربي زيداً، قدم الحال كقولك: اليوم القتال، كأنك قلت: إذا كان قائماً ضربي زيداً يقع".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الحال على المصدر.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
وأيد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 225- الخلاف في تقديم الحال على مفعول المصدر

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "الرابعة: تقديم الحال على مفعول المصدر، نحو: شُرْتُكَ ملتوتاً السَّوِيقَ، أبطل ذلك الكسائي والفراء وهشام، وحكي عن البصريين جواز ذلك. ولعله لا يصح، وإجازة ذلك تُشكِّلُ لأنَّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالحال التي سدت مسد الخبر، بخلافها إذا تقدمت، فإنه لا يلزم في ذلك فصل بين المصدر ومعموله".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الحال على مفعول المصدر.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/906-907).

(2) السيوطي، همع الهوامع/398/1.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/309).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/399).

## 226- الخلاف في تقديم الحال إذا كانت بالواو على المصدر

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الخامسة: إذا كانت الحال بالواو فهل يجوز تقديمها على المصدر؟ أبطل ذلك الكسائي وهشام والفراء إن كان المصدر متعدياً لمفعول، نحو قولك: وهو ملتوت شُرْبِي السَّوِيقَ، وإن كان لازماً جاز ذلك عند الكسائي، نحو: وأنتَ رَاكِبٌ حُسْنُكَ، ولم يجز ذلك عند الفراء لأنَّ الحال لا ترفع مقدمة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الحال إذا كانت بالواو على المصدر.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأكد السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 227- الإجماع على إبطال: (أَكُلْكَ مُتَّكِنًا الطَّعَامَ)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "السادسة: أجمعوا على إبطال: أَكُلْكَ مُتَّكِنًا الطَّعَامَ، لأنَّ الطَّعَامَ في صلة الأكل، ومتكناً خبره، والصلة لا تأتي بعد الخبر، وقد تقدم الخلاف في جواز نحو: شُرْبُكَ مَلْتُوتًا السَّوِيقَ، فيُنظر ما الفرقُ بين المسألتين".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك إجماع النحاة على إبطال قولهم: (أَكُلْكَ مُتَّكِنًا الطَّعَامَ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/309-310).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/907).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/398).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/310).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/907).

## 228- جواز دخول (إن) وفاء (أما) على المصدر

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "السابعة: اتفقوا على جواز دخول (إن) وفاء (أما)، تقول: إنَّ حُسْنُكَ راكباً، وأما حُسْنُكَ فراكباً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز النحويين دخول (إن) وفاء (أما) على المصدر. وأيد ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

## 229- الاتفاق على منع (ما حُسْنُكَ براكب)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الثامنة: اتفقوا على منع: ما حُسْنُكَ براكبٍ، لأنَّ الباء تغير نصب الحال، فتسُدُّ المسألة لذلك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اتفاق النحاة على منع (ما حُسْنُكَ براكبٍ). واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذهب إليه.

## 230- الخلاف في (أما ضربيك فإنه حسناً) و(أما ضربيك فكان حسناً)، و(أما ضربيك فظننته حسناً)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "التاسعة: أما صَرَبِيكَ فإنه حسناً، على أن الهاء ترجع إلى الضرب، وخبر إنَّ حسناً، وحكم كان وظن حكم إنَّ في هذا المعنى، فأجازوا: أما ضربيك فكان حسناً، وأما ضربيك فظننته حسناً، على أن حسناً صفة الضرب. وأبطلها الفراء على أنَّ حسناً صفة للياء والكاف. والكسائي يجيزهن كلهن".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/310).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/907).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/310).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/907).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/310).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجمل المختلفة الآتية: (أمّا ضربيك فإنه حسناً) و(أمّا ضربيك فكان حسناً)، و(أمّا ضربيك فظننته حسناً).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 231- الخلاف في قولهم (عبدُ الله وعَهْدِي بزيد قديمين)، (عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "العاشرة: أجاز الكسائي وهشام: عبدُ الله وعَهْدِي بزيد قديمين، وكذلك: عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين. ترتيب المسألة: العهدُ بعبد الله وزيد قديمين، فقدم (عبد الله)، ورفع بما بعده، وثني (قديمين) لأنه لـ(عبد الله) و(زيد)، وكانا خبراً للعهد كما تكون الحال خير المصدر.

وسوّى الكسائي وهشام بين قولك: إنَّ عبدَ الله والعهدَ بزيدٍ قديمين، وعبدَ الله وإنَّ العهد بزيد قديمين.

ولا يُعلم أنّ الفراء أجاز شيئاً من هذا، وأصحابه يردون على الكسائي وهشام ما جوزاه من هذه المسائل. وقياس البصريين يقتضي المنع.

ولا يجوز في قول الكسائي وهشام: عبدُ الله فالعهدُ بزيدٍ قديمين، ولا يصلح عندهما في هذا المعنى العطف إلا بالواو الجامعة".

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (عبدُ الله وعَهْدِي بزيد قديمين)، (عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين).

وأيد ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/907).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/400).

(3) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج3/310-311).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/907).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 232- الخلاف في تقديم معمول الحال السادة مسد خير المصدر على الحال

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الحادية عشرة: أجاز الكسائي والبصريون تقديم معمول الحال السادة مسد خير المصدر على الحال بعد تمام المصدر بما هو من صلته، نحو: ضربي زيدا فرساً ركباً، تقديره: ركباً فرساً.

ومنع ذلك الفراء، قال: لأنَّ ركباً لا يرد إلى الاستقبال، وما لم يرد إلى الاستقبال لم تقدم صلته عليه، وإنما يجيز الكسائي تقديم صلته عليه إذا كانت إلى جنبه، فإنَّ فرق بينهما لم يجز ذلك عنده. وقياس قول البصريين الجواز".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم معمول الحال السادة مسد خير المصدر على الحال.

ووافق ناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وتابع السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 233- الخلاف في قولهم (عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "الثانية عشرة: أجاز الزجاج: عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام، وقال: لا يجوز غيره. ومنعها المبرد".

### التوضيح والتحليل:

- 
- (1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/400).
  - (2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/311).
  - (3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/908).
  - (4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/399).
  - (5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/311).

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وواف أبو حيان ما ذكره أبو سعيد السيرافي<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

### 234- الخلاف في قولهم (أكثرُ ضربي زيدُ)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الثالثة عشرة: (أكثرُ ضربي زيدُ) منعها الكوفيون، وأجازها البصريون. قيل: ولا خلاف نعلم في جواز: أكثرُ لبسي الكتانُ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أكثرُ ضربي زيدُ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 235- الخلاف في قولهم (أمّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسه نفسه)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "الرابعة عشرة: أجاز ابن كيسان: أمّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسه نفسه، فتكون الأولى لذكر زيد، والثانية لذكر الضرب. وحكى أبو جعفر النحاس أن ذلك جائز على مذهب البصريين والكسائي، وغير جائز على مذهب الفراء".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أمّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسه نفسه).

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/908).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/291).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/311).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/908).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/311).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 236-الخلاف في قولهم (علمي بزيد كان ذا مال)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الخامسة عشرة: (علمي بزيد كان ذا مال) منعها أبو علي على أن يكون (علمي) مبتدأ، و(بزيد) متعلق به، و(كان) في موضع خبره، واسمها مستتر فيها، وهو عائد على علمي، و(ذا) خبر كان من حيث إنه يصير التقدير إلى: علمي ذو مال، و(ذو مال) ليس نفس العلم، ولا منزل منزلته.

وتجوز المسألة على وجوه: منها ما جوزه بعضهم من أن تكون من باب: ضربي زيدا قائماً، أي: كائناً ذا مال، وقد كان ذا مال، وذلك على تقدير الكوفيين في نقل من نقل عنهم أنهم يقدرون الخبر متأخراً محذوفاً، أي: علمي بزيد كان قائماً واقعاً، أو على تقدير العضد: علمي بزيد علمي به ذا مال، وأما على تقدير من قدر (إذا كان) فلا يصح. ويمكن أن يكون خبر علمي، أي: علمي ملتبس كان قائماً واقعاً، أو على تقدير العضد: علمي بزيد علمي به ذا مال، وأما على تقدير من قدر (إذا كان) فلا يصح. ويمكن أن يكون خبر علمي، أي: علمي ملتبس بزيد أو واقع به ذا مال، أي: غنياً، ويمكن أن تكون (كان) زائدة، ويكون المعنى: علمي بزيد ذا مال.

وزعم بعض النحويين أنه يجوز: علمي بزيد كان ذا مال، على تقدير: إذ كان، وحذف (إذا) للدلالة عليها.

وهذا ضعيف لأن العرب إنما حذفوا هنا الظرف والفعل معاً، واطرد ذلك في كلامهم، ولم تحذف أحدهما دون الآخر.

وأجاز الأستاذ أبو علي في بعض تقاييده على الإيضاح أن تكون (كان) ناقصة، واسمها مضمرة يعود على العلم، و(ذا مال) حال تسد مسد خبر (كان) كما تسد مسد خبر المبتدأ.

قال بعض أصحابنا: واتفقوا على منع ما أجازاه الأستاذ أبو علي، واختلفوا في التعليل: فقيل: امتنع ذلك لأنه باب حذف واختصار وتعويض، ولم يجعل العرب ذلك إلا مع المصدر أو

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/908).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/311-313).

مع مضاف إلى المصدر، وعلى أن يكون بعضه أو كله لا مع ضميره، وإن كان في المعنى مصدراً، وعلينا إتباعهم.

وقال أبو علي في التذكرة: لم يجر لأنك حُلَّتَ بينه وبين معموله، يريد أن الحال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بد أن يكون في المصدر من الحال له، ويكون معمول المصدر، فإذا أضمرت المصدر لم يبق معموله لأن الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذا لا يصح أن تكون الحال سادة مسد الخبر عن مصدر مضمّر لأنها لا تسد إلا عن مصدر معموله صاحب الحال، والمضمّر لا يعمل، فليس له معمول.

وقيل: لم يسمع منهم: ضربي زيداً هو قائماً، فلا تدخل عليه كان، فيكون اسماً لها، وكل ما كان اسماً لـ(كان) يجوز أن يتقدم، ويضمّر فيها ضميره، فتقول في كان زيداً قائماً: زيداً كان قائماً، وهذا لم يأت في نحو هذا، لم يُسمع: ضربي زيداً كان قائماً.

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين قولهم (علمي بزيد كان ذا مال).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 237- عدم جواز وقوع المصدر موقع الحال

قال ناظر الجيش<sup>(2)</sup>: "الخامس عشر: لا يجوز وقوع المصدر موقع هذه الحال؛ لأنه لا يناسبه بينه وبين الزمان، وهم إنما عدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة، وهذه المناسبة لا تجوز إلا مع صورة الحال الأصلية، ولا تجوز في الحال لكونها كالظرف؛ لأنه لا يتجاوز في الشيء الواحد مرتين".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك في عدم جواز النحويين وقوع المصدر موقع الحال.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/908-909).

(2) المرجع السابق، ص909.



## 238- مواضع وجوب حذف المبتدأ

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ووجوباً كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بخصوص في باب نعم، أو بصريح في القسم".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ومما يجب فيه إضمار المبتدأ مواضع:

أحدها أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل يتغزل بها، ثم يقول: دار فلانة، أو ديار فلانة، كما قال الشاعر:

أَتَعْرِفُ رَسَمَ الدَّارِ قَفْرًا مَنَازِلُهُ      كَجَفْنِ التِّمَانِي زُخْرَفِ الوَشِيِّ مَائِلُهُ  
بِتَثْلِيثٍ أَوْ نَجْرَانٍ أَوْ حَيْثُ نَلْتَقِي      مِنْ النَّجْدِ فِي قَبْعَانٍ جَاشٍ مَسَائِلُهُ<sup>(3)</sup>

ثم قال:

دِيَارُ سُلَيْمِي إِذْ تَصِيدُكَ بِالْمُنَى      وَإِذْ حَبَلُ سَلْمَى مِنْكَ دَانَ تَوَاضَعُهُ<sup>(4)</sup>

أي: هي ديار، أو تلك ديار. وقال الآخر:

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسَمَ الدَّارِ وَالطَّلَا      كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَا  
دَارَ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ      بِالكَانِسِيَّةِ نَزَعَى اللُّهُوَ وَالغَزَلَا<sup>(5)</sup>

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/286).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/315-317).

(3) هذان البيتان لطرفة بن العبد في ديوانه (ص63) والزمخشري، أساس البلاغة (ج2/193) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/966) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/315-316) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/914).

(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص63) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3693) والسيوطي، همع الهوامع (ج2/19) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/316) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/914).

(5) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق1/330-2 ص306) وسيبويه، الكتاب (ج1/282) وبلا نسبة في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/180) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص146) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/316).

وكذلك ما انتصب توكيداً لنفسه، نحو ﴿صُنِعَ اللهُ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿وَعَدَ اللهُ﴾<sup>(2)</sup>، و﴿كِتَابَ اللهُ﴾<sup>(3)</sup> و﴿صِبْغَةَ اللهُ﴾<sup>(4)</sup>، هذا كله يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره.

قال بعض أصحابنا: "وكذلك سائر ما جاء من الفصل الأول". يعني ما ارتفع خبر مبتدأ، وأصله أن ينصب بفعل لا يجوز إظهاره. قال: "إلا أنه غير مقيس، لا تفعله". يعني ترفعه على خبر مبتدأ إلا فيما سمعت بخلاف ما جاء في الديار، وما قطع في النعوت، وفي مصادر التوكيد، لكن ما سمع منه لا يكون إلا على هذا، أي: على خبر مبتدأ، كقولهم: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟.

الثاني: قول العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟ أي: مذكورك زيدٌ، حذف المبتدأ وجوباً لأنهم قالوا: من أنت زيدا؟ بالنصب، أي: تذكر زيدا، أضمرنا في الرفع كما أضمرنا في النصب.

الثالث: قول العرب (لا سَوَاءً) حكاة س، وتأوله على حذف المبتدأ، تقديره: هذان لا سَوَاءً، وقال س: "إنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سَوَاءً، ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سَوَاءً". والمبرد لا يمنع ظهوره، يعني ظهور المبتدأ. وقدره بعضهم بعد "لا"، أي: لا هما سَوَاءً. ومن كلام المختار بن أبي عبيد، وقد قتل حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، وأباه عمر بن سعد: "عمر بالحسين، وحفص بعلي بن الحسين، ولا سَوَاءً"، أي: ولا هما سواء. ولم تكرر (لا) لأن المعنى: ولا يستويان، فكما أن الفعل لا يلزم تكرير (لا) معه، فكذلك مع ما في معناه.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: س لا سَوَاءً، يريد أن هذه اللفظة تستعمل عندما تُسَوَّى بين شيئين أو أشياء، فيقول الرادُّ: لا سَوَاءً، أي: هما لا سَوَاءً، لكن لم يظهر قط ما ارتفعت عليه سَوَاءً، وعاقبه (لا)، فكما أنك لو قلت (هما سَوَاءً) لم يلزم تكرار، فكذلك ما عاقبه.

الرابع: قولهم (لا سيِّما زيدٌ) في من رفع زيدا، التقدير: لا سيِّ الذي هو زيدٌ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع وجوب حذف المبتدأ.

(1) [النمل: 88].

(2) [النساء: 122].

(3) [النساء: 24].

(4) [البقرة: 138].

وقد اتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما استدركه على ابن مالك.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان وتلميذه المرادي وناظر الجيش في البندين الثالث والرابع فقط.

### 239- أيهما أعم من الآخر المبتدأ أم الخبر؟

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وقد يُعرفان".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقد خيّر بعض النحويين في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر. وقال بعضهم: هو بحسب المخاطب، فإنْ عُلِمَ منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو سأل عن أحدهما بقوله: مَنْ القائم؟ فقلت في جوابه: القائمُ زيدٌ، فلا اختيار هنا؛ لأنَّ الثاني كالمجهول، وأما لو أحضر الأمرين، فقال: هل أخوك زيدٌ؟ فحينئذ تكون بالخيار. وأما من خيّر فلأنه لا فرق بين كونه في ذكره الأمران أو أحدهما إذا كان عالماً بذلك في الجملة.

وفي الإفصاح: قال بعض المتأخرين: محل الفائدة - وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم، يعني في (باب كان). قال: وكذلك جعلوه في المبتدأ والخبر، وألزم بعضهم تقديم الخبر علي هذا لئلا يلبس.

وقال بعضهم: إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر فالعموم هو الخبر، نحو: زيدٌ صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوز على هذا: صديقي زيدٌ، كما لا يجوز: الحيوانُ زيدٌ، ولا: الكاتبُ عمروٌ، ولا: كاتبُ الأميرِ عمروٌ، إذا كان له كُتَّاب، وتقول: عمروٌ كاتبُ الأمير. إذا لم يكن له كاتب سواه. وقال بعضهم: هذا على معنى الحصر.

والذي عليه المتقدمون قول أبي علي: إنَّك تجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، يعني في (باب كان وأخواتها) وكذا في المبتدأ والخبر.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص254).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/914-915).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/391).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/289).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/323-324).

وقد قال أبو بكر بن الصائغ في قول الشاعر:

أَرَدْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ<sup>(1)</sup>

إنَّ (الْبَحَاتِرُ) هو المبتدأ، و(شَرُّ النِّسَاءِ) الخبر لأنه أعم منه؛ لأن القِصْر من العيوب،  
والقصائر بعض معيبات النساء.

وسلم له ابن السيد هذا على أنه الوجه والأصل، وأجاز أن يكون مبتدأ لأن الأول هو  
الثاني، وإذا علمنا من أحد الشئيين أنه الآخر عُلم من الآخر أنه الأول، فوَقعت الفائدة. واحتج  
بقول زهير:

وَإِذَا أَنْ تَقُولُوا: قَدْ أَبَيْنَا فَشَرُّ مَوَاطِنِ الْحَسَبِ الْإِبَاءُ<sup>(2)</sup>

قال: فدخل الفاء يدل أنه مبتدأ لأنها لا تدخل على الخبر.

قال ابن هشام: "وهذا خطأ فاحش لأن الجواب إنما يكون في صدر الكلام، فإن تقدم  
الخبر كان صدرًا، ودخلت عليه الفاء، كقولك: أَمَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ فِي السِّجْنِ  
فَفِي الدَّارِ عَمْرُو. والحجة في قوله تعالى ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾<sup>(3)</sup> انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك في خلاف النحويين حول أيهما أعم من الآخر المبتدأ  
أم الخبر؟.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وزهد السيوطي<sup>(5)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

(1) البيت لكثير عزة في ديوانه (ق13/72 ص369) وابن رشيق، العمدة (ج2/96-97) وابن مكي الصقلي، تثقيف

اللسان (ص301) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء الإعراب (ج1/84) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان

المتنبي (ج2/59) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج2/140) والنويري، نهاية الأرب (ج7/179)

والسمين الحلبي، الدر المصون (ج10/185) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج18/360).

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/324) ولم أفق عليه في ديوانه والبيت بلا

نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/244).

(3) [الأفعال: 22].

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/936-937).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/385).

## 240- مسوغات جواز الابتداء بالنكرة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم. أو الإبهام، أو تالي استفهام، أو نفي، أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء، أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء، أو جواباً، أو واجب التصدير، أو مقدرراً إيجابه بعد نفي".  
وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد انتهت المسوغات التي ذكرها المصنف، وهي ثمانية عشر. وزادوا: أن تكون موضع تفصيل، نحو قوله:

فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ      فَنَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أُجْرُ<sup>(3)</sup>

وأن يكون اسم شرط، نحو: مَنْ يُمْ أَقْمَ معه. وهذا داخل تحت قول المصنف (أو واجب التصدير).

وأن يكون قارب المعرفة، نحو: أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عندنا. وهذا داخل تحت قول المصنف (أو عاملاً) لأنَّ (مِنْ) تتعلق بأفعل التفضيل.

وأن يكون مصغراً، نحو: رُجَيْلٌ عندنا. وهذا يمكن أن يدخل تحت قول المصنف (أو موصوفاً) لأن التصغير وصف في المعنى، فكأنك قلت: رجلٌ صغيرُ الجرم عندنا.

وأن يكون (كم) الخبرية، نحو: كم رَجُلٍ جاءني. وهذا يندرج تحت قوله (واجب التصدير).

وأن يكون فيه معنى التعجب، نحو: عَجَبٌ لزيد. وعلى هذا يتخرج ما تقدم ذكره من قول المصنف (شجرة سجدت) وشبهه؛ لأن الناطق بذلك تعجب من هذا الخارق العظيم.

وأن يكون محصوراً بأداة الحصر، نحو: ما في الدار إلا رجل، وإنما في الدار رجل. وهذا في معنى ما تقدم عليه حرف النفي، أو تقدم عليه الظرف، وكلاهما مسوغ للابتداء.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/289).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/332-334).

(3) البيت لامرئ القيس في سيبويه، الكتاب (ج1/86) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/380) والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص166) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/519) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/866) ولم أقف عليه في ديوانه.

وزاد الأختف في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون في معني الفعل، نحو: قائم زيد. وتقدم مذهبه في ذلك. وما استدل به أيضاً من قوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾<sup>(1)</sup> في قراءة من رفع (دَانِيَةً) لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً مقدماً.

وزاد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في المسوغات أن تكون النكرة لا تتراد لعينها، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، يريد واحداً من هذا الجنس، أي واحد كان خير من كل واحدة من هذا الجنس، قال: "إلا أن معناه يؤول إلي العموم، إلا أنه يخالف العموم في أنه يدل علي كل واحد علي جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعة واحدة" انتهى.

وهذا الذي ذكره الأستاذ أبو الحسن يندرج تحت قول المصنف (ومقصوداً به العموم)؛ لأن العموم علي قسمين، عموم شمول، نحو: كلٌ يموت، وعموم بدل، نحو: (تمرةٌ خيرٌ من جرادة).

ولا يجوز أن يبتدأ بالنكرة إلا وفيها مسوغ من هذه المسوغات التي ذكرنا، فأما قوله:

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْزَابًا<sup>(2)</sup>

فزعم بعضهم أنه جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنه فعل ذلك ضرورة.

ورد هذا بأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد.

وخرجه بعض أصحابنا علي أنها نكرة لا تتراد بعينها؛ لأنه لا يراد مرسعة دون مرسعة، بخلاف قولك: رجلٌ قائمٌ، فإن رجلاً لا يقع هنا إلا علي الذي وقع منه القيام.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان علي ابن مالك مسوغات جواز الابتداء بالنكرة.

وقد اتبع كل من المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره شيخهما أبي حيان.

(1) [الإنسان: 14].

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص79) وابن سلام، غريب الحديث (ج4/281) والجاحظ، الحيوان (ج6/504) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1/211) وابن القطاع، كتاب الأفعال (ج3/75) وابن سيده، المحكم (ج1/484) والزمخشري، ربيع الأبرار (ج4/203) والمهلب، المآخذ علي شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي (ج5/345) وابن منظور، لسان العرب (ج8/123) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/521).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص257-258).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/929-930).

ويؤكد ابن الفخار<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

## 241- مواضع تأخير الخبر وجوباً

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلا لفظاً أو معنى في الاختيار، أو يكن لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى إحداهما".  
وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تأخير خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكون خبراً ل(كم) نحو قولك: كم غلام عندي. أو لمضاف إليها نحو: وزيرُ كم ملكٍ زارني. أو ل(ما) التعجبية نحو: ما أحسن زيداً! أو لمبتدأ مستعمل مُقدماً عليه في مثل نحو (الكلابُ على البقر) و(أمتُ في الحجر لا فيك) و(عبدٌ صريحُه أمةً).

أو يكون خبراً لضمير متكلم، أو مخاطب موصولاً يجوز تثنيته وجمعه أو نكرة والصلة والصفة قد عاد الضمير فيهما مطابقاً للمبتدأ في التكلم أو الخطاب مثاله: أنت الذي تضرب وأنا الذي أضرب وأنت رجل تضرب زيداً وأنا رجل أضرب فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المثل، خلافاً للكسائي فإنه يجيز التقديم.

أو خبراً لمبتدأ فيه معنى الدعاء: معرفة، نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(4)</sup> والويل لزيد و﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>(5)</sup> والخيبة لزيد. فأما: لله الحمد وقول الشاعر:

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمَّ هَاشِمٍ      قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةَ إِنْ نَشَكَرَا<sup>(6)</sup>

(1) ابن الفخار، شرح الجمل (ج1/267-271).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/296).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/342-344).

(4) [الفاحة: 2].

(5) [هود: 18].

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص97) والنحاس، إعراب القرآن (ج2/57) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/346) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج7/228) وابن منظور، لسان العرب (ج1/663) والزيدي، تاج العروس (ج4/6) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/342-344).

فإنما خرج مخرج الخبر الثابت الذي لا يُرجى ولا يُطلب. أو نكرة نحو: ويحّ لزيد وويلّ له ولبيك وخير بين يديك وسلامّ عليك وويسّ لك، وويلةً لك وعولةً، وخيرّ لك وشرّ لك وفدى لك أبي وأمي وحمى لك أمي ووقاءً لك أمي من هذا عند س. أو جملة لا تحتل الصدق ولا الكذب نحو: زيدٌ اضربه، وزيدٌ هلا ضربته.

قال بعض أصحابنا: وكذلك: ما زيدٌ بقائم يجب فيه تقديم (زيد) على اللغتين فلا يجوز: ما بقائم زيدٌ. ويعني ب(اللغتين) لغة تميم ولغة الحجاز وسيأتي ذكر الخلاف في هذا إن شاء الله.

وزاد الجزولي أن يكون الخبر محذوفاً والمبتدأ معرفة ، ومثله بقولهم: لولا زيدٌ لأكرمته فالنية بالخبر المحذوف التأخير.

ولا ينبغي أن يُجعل قوله (والمبتدأ معرفة) قيداً في المبتدأ، بل أخرج مخرج الغالب، ألا ترى أنه يجوز أن يأتي المبتدأ نكرة بعد (لولا) وإنما قُدر مؤخراً لأنه خرج عن الأصل بالحذف فلا يُجمع عليه مع ذلك خروجه عن الأصل بنية التقديم، وقد تقدم الخلاف في الرفع للاسم بعد (لولا).

وزاد في (الإفصاح) قولهم: ضربني زيداً قائماً والمبتدأ بعد (أمّا) نحو: أما زيدٌ فعالمٌ لأن الغاء لا تلي (أمّا).

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مواضع تأخير الخبر وجوباً عند النحويين وقد اتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره شيخهما أبي حيان. ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص260).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/941-942).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/386).



## 242- مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "يجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافاً إليها، أو مصححاً تقديمه الابتداء بنكرة، أو دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، أو مسنداً دون أما إلى أن وصلتها، أو إلى مقرون بإلا لفظاً أو معنى، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر".  
وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تقديم خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكون الخبر (كم) الخبرية نحو: كَمْ درهمٍ مَأْلك. أو يكون مضافاً إليها نحو: صاحبُ كَمْ غلامٍ أنتَ، أو يكون قد استعمل متقدماً في مثلٍ، نحو قولهم (في كل وادٍ بنو سَعْد). أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ، نحو: أَمَا في الدار فزَيْدٌ.  
وزاد بعض أصحابنا: إذا تقدم الخبر ودخله الوصل، نحو: والله لفي الدار أخوك وإن تَقَمَّ ففي الناس من يُنْكِرُ قيامَكَ وإن قَدَّمتَ بعد الوصل جاز.

وزاد آخر أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: تَمَّ زَيْدٌ وَهُنا جَعْفَرٌ وقال: فهذا يتقدم على المبتدأ ولا يجوز تأخيره أصلاً لأنَّ فيها الإشارة، فقدمت كما تُقدم (هذا) على (زيد) في الإخبار ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا ولما رآه الفراء مبدوءاً به جعله أعرف من العَلَم، وذلك أنَّ تقدمه إنما كان لأجل الإشارة، وقد ثبتت الإشارة مقدمةً في: ههنا زيدٌ، وتَمَّ عمروٌ، فكذلك: هذا زيدٌ. انتهى".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً.  
وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
وأكد السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/300).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/351-352).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص262).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/387).

## 243- الخلاف في تقديم الخبر

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ولما ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر، وما يجب فيه تقديمه، واستدركنا عليه ما ذكره أصحابنا دل ذلك على أن ما سوى ما ذكر يجوز فيه التقديم والتأخير سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ أم رافعاً سببيه، أو ناصباً ضميره أو سببيه، نحو: قائم زيد، وقائم أبوه زيد، وقام أبوه زيد، وضربته زيد، وضرب أخاها زيد هذ، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها ونسب ذلك إلى الخليل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، حكى س عن العرب: (مَشْنُوَةٌ مِنْ يَشْنُوْكَ وَتَمِيْمِيٌّ أَنَا وَحَزْرٌ صَفْتُكَ وَأَرْجُلٌ عَبْدُ اللَّهِ)، وقال الشاعر:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مَحَارِبٍ      أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كَأَيْبٍ تُصَاهِرُهُ<sup>(2)</sup>  
وقال الآخر:

قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ      وَصَارَ مُنْتَشِباً فِي بُرْتِنِ الْأَسَدِ<sup>(3)</sup>  
وقال:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَجِ إِذَا شَتَوْنَا      وَحُبُّ الزَادِ فِي شَهْرِي فَمَاحِ<sup>(4)</sup>

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/352-354).

(2) البيت للفرزدق في العسكري، الصناعتين (ص162) وابن جني، الخصائص (ج2/396) وابن الأثير، الجامع الكبير (ص113) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/182) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1127) والقلقشندي، صبح الأعشى (ج2/209) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/530) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/431) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/357) ولم أفق عليه في ديوانه.

(3) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص70) والمبرد، الكامل (ص161) والخطابي، غريب الحديث (ج1/524) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/352) وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج1/229).

(4) البيت لخالد بن مالك الهذلي في الأزهرى، تهذيب اللغة (ج4/51) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص129) وابن سيده، المحكم (ج3/29) وابن سيده، المخصص (ج5/91) والزمخشري، أساس البلاغة (ج2/100) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/92) وابن منظور، لسان العرب (ج2/474) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج9/248) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج16/173) والزيدي، تاج العروس (ج7/64).

التقدير: من يَشْنُوكَ مَشْنُوءٌ، وأنا تَمِيمِيٌّ وَصَفَّكَ حَرٌّ وَأَعْبُدُ اللهَ رَجُلٌ؟ وأبوه ما أمُّه من مُحَارِبٍ ومن كنتَ واحدَه قد تَكَلَّمَتْ أمُّه وابنُ الأَعْرَجِ فتى إذا شَتَّونا.

ونقل بعض أصحابنا عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعاً نحو: ضربته زيدٌ، ويمنعان ذلك مع المرفوع نحو: قائمٌ زيدٌ.

والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو الجملة وفرقوا بيم: قائمٌ زيدٌ، وضربته زيدٌ فمنعوا، وبين: في داره زيدٌ فأجازوا. قالوا: لأن هذا الضمير غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعرض كما أنهم أجازوا: ضرب غلامه زيدٌ لأن المقصود: ضرب الغلام، واتفق أن كان المضروب غلامه. وهم محجوجون بالسماع السابق ذكره.

وذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى مذهب غريب في تقديم الخبر بناء على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع فالواجب عنده: رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه. والممتنع: لا قائم ولا رجل إذ يمتنع الوجود أن يكون لا رجل فيه ولا قائم. والجائز مثل زيد وعمرو، لأنه جائز أن يكون وجائز أن لا يكون. قال: فكلامٌ مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رجلٌ قائمٌ، لأنه لا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، مثل: لا رجلٌ لا قائمٌ لأنه كذب، ولا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من واجب وجائز صحيحٌ نحو: زيدٌ قائمٌ وكلامٌ مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيدٌ لا قائمٌ ورجلٌ لا قائمٌ لأنه كذب إذ معناه: لا قائمٌ في الوجود، وكلامٌ مركب من جائزين لا يجوز نحو: زيدٌ أخوك، لأنه معلوم لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب، فالجائز يصير بتأخيره واجباً. وإذا ثبت هذه كله انبني عليه أن لا يجوز: قائمٌ زيدٌ، لأن زيدا صار بتأخيره واجباً فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة: قائمٌ رجلٌ. فلا يجوز عنده تقدم الخبر إذ كان واجباً.

وتأول المثل التي أوردها س، فقال: "(مَشْنُوءٌ من يَشْنُوكَ) دعاء، كأنه قيل: شنى من يَشْنُوكَ فكأنك ابتدأت بفعل. ورد هذا التأويل بأنه دعوى، ولو كان على معنى الدعاء لنقله س.

وقال: (تميميُّ أنا) هو جواب لمن قال: ما أنت؟ فقال: تميميُّ على معنى: أنا تميميُّ وحذف المبتدأ، ثم أتى بـ(أنا) توكيداً. ورد بأن قوله (إنه جواب) دعوى، ولم يقله أحد، ولا يجوز حذف المؤكد للتناقض.

وقال: (خَزَّ صُفَّتُكَ) على معنى: مِنْ خَزَّ صُفَّتُكَ فابتدأت بمجرور. وكذا عمل في: هذا درهمٌ صَرَبُ الأمير أي: مِنْ صَرَبِ الأمير، فهو صفة للنكرة. وخرجه الخليل على إضمار (هو) أي: هو صَرَبُ الأمير، ورد بأنه يلزمه: هذا راقودٌ الخَلِّ، لأنه في معنى: مِنَ الخَلِّ والعرب لا تقول ذلك.

وقال: (أَرْجُلُ عَبْدِ اللَّهِ؟) عبدُ الله: فاعل وكأنك قلت: أكاملُ عبدُ الله؟ قال: والدليل على هذا أنك لم تُرد أن تسأل عن كونه رجلاً لأن ذلك معلوم. ورد ذلك بأن قولهم: (أَرْجُلُ عَبْدِ اللَّهِ؟) وإن كان على معنى الكمال كما ذكر فهو يخالف (أكاملٌ) في العمل، غايته أن يعمل في الحال في نحو: أنت الرجلُ علماً أما أن يعمل رفعاً فلا لضعفه.

وأما قوله "إن الجائز بتأخيره يصير واجباً" فرد عليه بأنه لا يصير الجائز بالتأخير واجباً، ومعناه مقدماً ومؤخراً واحد أي: هو مخبر عنه قدمته أم أخرته، كما لا يصير الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولاً ولا المفعول بتقديمه فاعلاً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الخبر.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الدارج عند النحويين أمثال أبي البركات الأنباري<sup>(2)</sup>، وابن يعيش<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup>.

### 244- مطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "وقد يستكن إن أمن اللبس، وفاقاً للكوفيين".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص262).

(2) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/56-59).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش (ج1/235).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/389).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/306).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ولم يتعرض المصنف لمطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما. ونقول: بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان الأول هو الثاني من جهة المعنى فالمخالفة تجوز بحسب اللفظ، نحو: الاسمُ كلمة، وفاطمةُ هذا الرجلُ، إذا كان (فاطمةُ) اسمَه. وإن كان غيره صفة فالموافقة، وقد يُخالف إن كان التأنيث غير حقيقي، كقوله:

... .. والعينُ بالإثْمِدِ الحارِيِّ مَكْحُولٌ<sup>(2)</sup>

على تقدير: والعضو أو شيء مكحول.

وإن كان جامداً فلا يكون إلا على التحقير نحو: هذا الرجلُ امرأةٌ، أو التنكير نحو: هذه المرأةُ رجلٌ.

وأما بالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كان المبتدأ مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة، نحو: زيدٌ قائمٌ، إلا إذا كان ذا أجزاء، فتجوز المخالفة حيث سُمع، نحو: هذا الثوبُ أخلاقٌ، وهذه البُرْمَةُ أعشائرٌ، ولا يقاس عليه: هذا الرجلُ أعضاءً، وإن كان منقسماً إلى أعضائه.

وإن كان عكسه: فإن كان الخبرُ مما يقبلُ التثنية والجمع جامداً فلا يجوز إلا على نحو: هذا الرجلُ أسدٌ، فنقول: الرجالُ رجلٌ واحدٌ، تريد في أنهم على قلب واحد أو على مذهب واحد. أو مشتقاً فالمطابقة، نحو: الرجالُ قيامٌ، ولا يكون مفرداً إلا بتقدير موصوفٍ مفرد اللفظ دون المعنى، نحو قوله:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/23-26).

(2) هذا عجز بيت لطفي الغنوي في ديوانه (ق3/4 ص75) وسيبويه، الكتاب (ج2/46) وأبي بكر الأنباري، المنكر والمؤنث (ج1/366) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/376) وأبي علي الفارسي، المسائل البصريات (ج1/661) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/308) وأبي العلاء المعري، رسالة الغفران (ص189) وأبي علي الفارسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/506) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص277) وابن منظور، لسان العرب (ج3/251) وصدرة :

إِذْ هِيَ أَخْوَى مِنَ الرَّيْعِيِّ حَاجِبُهُ ... ..

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَا نُهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِحُ<sup>(1)</sup>

أي: جمع رائح، وليس جيداً. وقيل: إن أردت بالجمع كُليته جاز أفراد الخبر، نحو قوله:

نَصَبْنَا الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَا قُلُوبُنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ<sup>(2)</sup>

أي: وكلُّ واحدةٍ منهن صديق. قيل: ومنه ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا﴾<sup>(3)</sup>، لم تأت (رُفقاء) لأنه أراد: كلُّ واحدٍ منهم رفيق.

وإن لم يقبل كأفعل التفضيل: فإن كان ب(مِنْ) فهو في معنى الجمع، أو مضافاً إلى جامد اسم جمع جاز، نحوه: هؤلاء أول جزبٍ، وأحسنُ قبيلٍ. أو غيره لم يجر أن تقول: هؤلاء أولُ رجلٍ، بل: أولُ الرجالِ. أو إلى مشتقٍ فمجزب بلا تأويل، نحو: هؤلاء أولُ طاعِمٍ، ومجزب بتأويل حذف اسم الجمع، أي: أولُ جزبٍ طاعِمٍ، وهو المبرد. أو على معنى الفعل، أي: أولُ مَنْ طَعِمَ.

وإن كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى، والخبرُ صفة، جاز أن يُفرد، نحو: الجيشُ منهزمٌ، أو جامد فلا يفرد إلا بحسب القصد، قال الزجاج: "الجيشُ رجلٌ، يُكرهُ لتوهم التقليل. أما إذا عُرف المعنى فيسوغ، نحو: جيشُهُم إنما هو فرَسٌ ورجلٌ، تريد: خيلٌ ورجال، أي: ليسوا بكثيري الأتباع".

وإن كان عكسه، أي: مجموع اللفظ مفرد المعنى، كرجل يسمى زيوداً، فحكمه حكم ما هو مفرد في اللفظ والمعنى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مطابقة الخبر للمبتدأ في تذكره وإفراده وفروعهما.

(1) البيت لحيان بن جبلة المحاربي في أبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/840) والسيوطي، الألباز النحوية (ص30) وبلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج1/130) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج2/281) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج6/356) وابن جني، المحتسب (ج2/154) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/24) والسيوطي، همع الهوامع (ج3/370).

(2) البيت لجرير في ديوانه (ص315) وابن منظور، لسان العرب (ج10/195) وبلا نسبة في الجوهري، الصحاح (ج4/1506) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/25) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/864) والدميري، شرح لامية العجم (ص24) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/488) والزبيدي، تاج العروس (ج26/7).

(3) [النساء: 69].

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال الفراء<sup>(1)</sup>،  
والزجاج<sup>(2)</sup>، وابن سيده<sup>(3)</sup>، وأبي الفضل الميداني<sup>(4)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(5)</sup>، وابن الفجار<sup>(6)</sup>،  
وابن هشام الأنصاري<sup>(7)</sup>.

## 245- وجوه إعراب قول الشاعر (غناء نفس العفاف المغني)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "ومثال المنسوب بصفة لفظاً قول الراجز :

غَنِيٌّ نَفْسِ الْعَفَافِ الْمُغْنِي      وَالْخَائِفُ الْإِمْلَاقِ لَا يَسْتَغْنِي<sup>(9)</sup>

وقال أبو حيان<sup>(10)</sup> : "التقدير: العَفَافُ الْمُغْنِيهِ ، أي: الذي يغنيه هو غَنِيٌّ نَفْسِ،  
فالعَفَافُ: مبتدأ، والمُغْنِي: مبتدأ ثان، وخبره (غَنِيٌّ نَفْسِ)، وفي (المُغْنِي) ضميران: أحدهما عائد  
على العفاف، وهو الفاعل باسم الفاعل. والآخر ضمير نصب، وهو المحذوف العائد على أل،  
و(المُغْنِي) وصف جرى على غير من هو له، ولم يبرز الضمير، ولو برز لقال: المُغْنِيهِ هو.  
ومعنى هذا الكلام: الذي يُغْنِيهِ العَفَافُ غَنِيٌّ نَفْسِ.

ويحتمل وجهاً آخر من الإعراب، وهو أظهر وأقل تكلفاً، وهو أن يكون (غَنِيٌّ نَفْسِ)  
مبتدأ، وسوغ الابتداء فيه -وإن كان نكرة- كونه متخصصاً بالإضافة، أو كونه نعتاً لمنعوت،  
أي: إنسانٌ غَنِيٌّ، والعَفَافُ: مبتدأ ثان، وخبره (المُغْنِي)، وهو وصفٌ جارٍ على مَنْ هو له؛ إذ  
هو خبرٌ عن (العَفَافِ)، فالجملة من قوله: (العَفَافُ الْمُغْنِي) في موضع خبر المبتدأ الذي هو

(1) الفراء، معاني القرآن للفراء (ج1/130) ؛ (ج1/268).

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج1/123).

(3) ابن سيده، المخصص (ج5/55).

(4) الميداني، مجمع الأمثال (ج2/159).

(5) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/638).

(6) ابن الفجار، شرح الجمل (ج1/272-273).

(7) ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص184).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/312).

(9) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/312) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/38) وناظر

الجيش، تمهيد القواعد (ج2/984).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/38).

(غَنِيَّ نَفْسٍ)، والعائد من الجملة محذوف، وهو الضمير المنصوب؛ إذ التقدير: الْمُغْنِيَهُ، والمعنى: غَنِيَّ نَفْسِ الْعَفَافِ يُغْنِيَهُ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تخرج وجوه إعراب قول الشاعر (غناء نفس العفاف المغنى).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

### 246- الخلاف في قولهم (زيدٌ وحدَه)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "مسألة: أجاز يونس وهشام: زيدٌ وحدَه، ومنعه الجمهور، أجره يونس وهشام مجرى عنده، وتقديره: زيد موضع التفرد، وعلى هذا يجوز تقديمه، فيقال: وحدَه زيدٌ، كما يقال: في داره زيدٌ.

وقال هشام قولاً آخر، قال (زيدٌ وحدَه) وحدَه نصب بفعل مضمر، يخلف الفعل المضمر وحده، كما قيل: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، والمعنى: يُقبل إقبالاً، ويُدبر إدباراً، والتأويل عند هشام: زيدٌ وَحَدَه وَحَدَه. وقال هشام: حكى الأصمعي عن العرب وَحَدَ يَحْدُ. يذهب هشام إلى أن وَحَدَه خَلَفَ وَحَدَ كخلافة الإقبال والإدبار أقبِل وأدبر.

قال هشام: ومثلُ زيدٌ وَحَدَه في مثل هذا المعنى: زيدٌ أمره الأول، وسَعَدُ قصته الأولى، وحاله الأولى. يذهب هشام إلى خلافة هذا المنصوب الناصب كما خلف الوَحْدُ وَحَدَ، وكان يسمى هذا منصوباً على الخلاف. وقال: لا يجوز: وحدَه عبدُ الله، كما لا يجوز: إقبالاً وإدباراً عبدُ الله، ولا يصلح قصته الأولى زيدٌ، من قبل أن الفعل لا يضم إلا بعد الاسم.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص269).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/233).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/984-985).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/323).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/77-79).



وقال أحمد بن يحيى: لا يضمّر الفعل إلا بعد الاسم لأنه ثان للاسم، ترتيب الاسم أن يكون، ثم يفعل، فلم يضمّر إلا في مكانه الأصلي السابق ليكون ذلك أقرب إلى الفهم وأبعد من اللبس. انتهى.

ويعني بقوله: "ترتيب الاسم أن يكون، ثم يفعل" أن ترتيب الاسم في الابتداء أن تتطرق به أولاً، ثم تخبر عنه بقولك يَفْعَلُ في نحو: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، وما جرى مجراه، فلذلك لا يجوز تقديم المصدرين على المبتدأ لأنّ العامل فيهما المحذوف رتبته أن يكون بعد المبتدأ، فكما لا يجوز تقديم الفعل كذلك لا يجوز تقديم ما خلفه، وهو معموله.

وحجة الجمهور أنّ (وَحَدَه) اسم جرى مجرى المصدر. قال س في: (مررتُ بعبدِ الله وحده): تأويله أفردت عبد الله بالمرور به، فالوحدُ صفة عبد الله، وتقديره: إفراده.

وقال بعض النحويين: وَحَدَه مما نصب على الحال، وهو في لفظ التعريف، كما فُعل ذلك في: رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِه، وإذا كان اسماً جرى مجرى المصدر أو مجرى الحال لم يصح أن يقع خبراً عن زيد.

وقد رد على الجمهور بما نُقل عن العرب من أنهم قالوا: (زيدٌ وحده)، فجعلوا وحده خبراً، وإذا جَعَلْتَه العرب خبراً لم يصلح أن يقع حالاً من حيث لم يجر: زيدٌ قائماً، ولا: عمروٌ جالساً، ونصُّ العرب على قولهم: (زيدٌ وحده) هو حجة هشام ويونس".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (زيدٌ وحده).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأقرّ السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/1024).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/379-380).

## 247- الخلاف في قولهم (القومُ خَمَسْتَهُمْ وَخَمَسْتَهُمْ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "مسألة: قال الكسائي: العرب تقول: القومُ خَمَسْتَهُمْ وَخَمَسْتَهُمْ، وكذلك عَشَرْتَهُمْ وَعَشَرْتَهُمْ، من رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصبها ذهب بها مذهب وحدثهم، ولم يقل وحده إلا بالنصب في هؤلاء الأمكنة.

وقال س: "مررت بالقوم خمستهم وخمستهم، خمستهم تقديره كلهم، لم أدع منهم أحداً إلا مررت به، وخمستهم تقديره وحدثهم، مررت بهم إفراداً أفردتهم بالمرور دون غيرهم" انتهى.

وعلى ما قدره س لا يصلح أن يكون (خمستهم) خيراً، سواء أكان بمعنى كلهم أم بمعنى وحدثهم على مذهب س في وحدثهم، من جهة أنه لا يصح أن تقول: زيدٌ وحده، وقد نقلوا أن العرب قالت: زيدٌ وحده، والقومُ خمستهم بالرفع والنصب، فوجب قبوله وإن خالف رأي س أو غيره".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (القومُ خَمَسْتَهُمْ وَخَمَسْتَهُمْ).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

## 248- الخلاف في قولهم (زيدٌ دُونُكَ)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة: لا يجوز (زيدٌ دُونُكَ) بالرفع عند س، وأنت تريد المكان، وأجازه غيره، قاله ابن أصبغ.

وقال الفراء: سِوَاكَ وَمَكَانَكَ وَبَدَلَكَ وَتَحْوِكَ وَدُونَكَ لا تُجْعَلُ أَسْمَاءَ مَرْفُوعَةٍ، فإذا قالوا قام سِوَاكَ وَبَدَلَكَ وَمَكَانَكَ وَتَحْوِكَ وَدُونَكَ نصبوا، ولم يرفعوا على اختيار، وربما رفعوا، قال أبو ثروان: أتاني سِوَاؤُكَ، فرفع سِوَاؤُكَ.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/79).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/1024-1025).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/79-80).

وقال الفراء أيضاً: الرفع في سَوَى وبَدَل وغيرهما أقوى منه في دُون لأنَّ انفراد هذه الحروف أكثر من انفراد دُون، فقد قالوا: هُما سواءٌ، وقد يُفردون دُون، فيقولون: هذا رجلٌ دُونٌ، يريدون خسيساً، وإذا قصدوا هذا أعربوا دُوناً بوجه الإعراب.

وقال س: "أما دُونُكَ فلا تُرفع أبداً لأنها مَثَلٌ، وإن قيل: (هو دُونُكَ في السِّنِّ والنَّسَبِ)؛ لأنَّ هذا مَثَلٌ، كما أنَّ قولهم: (هذا مكانٌ هذا) في البَدَل دُكِرَ مثلاً".

قال ابن الأتباري: يذهب س إلى أن كونه وصفاً لم ينقله عن مذهب الظرف الذي يجب له فيه النصب، فعارضه أحمد بن يحيى بأنه لما جوز (زَيْدٌ خَلْفُكَ) وجب عليه أن يلزم دُونُكَ من جواز الرفع ما ألزمه خَلْفُكَ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (زَيْدٌ دُونُكَ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

## 249- الخلاف في قولهم (زَيْدٌ مِثْلُ عمرو)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسألة: لا يجوز: زَيْدٌ مِثْلُ عمرو، بالنصب عند أحد من البصريين، وأجازه الكوفيون، وذلك أنَّ (مِثْلُكَ) عندهم من القسم الثاني من القسمة التي قسموها المحال، وهو الذي يُعرب في مواضع النعوت والأخبار بتعريب الأسماء، وينصب في كل حال، وإذا وقع موقع أسماء الفاعلين من الناس رُفِع، ولم يُنصب.

وهذا القسم هو عندهم هذه الأسماء: قِرْنُكَ وَسِنُّكَ وشِبْهُكَ ولِدَتُكَ ومِثْلُكَ، قالوا: يقال: عبدُ الله سِنُّكَ وَسِنُّكَ، ومِثْلُكَ ومِثْلُكَ، وهذا رجل شِبْهُكَ وشِبْهُكَ، ومررت برجل مِثْلِكَ ومِثْلِكَ، فإذا قالوا قام مِثْلُكَ، وجاءني سِنُّكَ وشِبْهُكَ ولِدَتُكَ، رفعوا ولم ينصبوا. ولتجوزهم أنَّ مِثْلُكَ يكون محلاً أجازوا أن يقع صلة لموصول.

ولا يجيز البصريون أن يكون مِثْلُكَ محلاً، فإن نُقِلَ عن العرب (زَيْدٌ مِثْلُكَ) بالنصب، وكثر، وجب قبوله، وأما ما استدلوا به في صلة الموصول فقد تأوله البصريون".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج/2/1025)،

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج/4/80-81).

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (زيدٌ مثل عمرو).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 250- الخلاف في الظرف المقتطع (قَبْلُ) و(بَعْدُ)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسألة: الظرف المقتطع قَبْلُ وَبَعْدُ لا يُخبر به، ولا يُوصف به، ولا يُوصل به، ولا يكون حالاً، ولم يعتلوا لذلك إلا بضعفها حَسَبُ، وشبهها سيبويه والفارسي بالأصوات.

قال ابن الدهان: والصحيح عندي أنهم لم يجمعوا عليها حذف العامل فيها ومعمولها وجعلها معتمداً لفائدة، فأما قوله:

فَأُضِحْتُ زُهَيْرٌ فِي السِّنِينَ الَّتِي خَلَّتْ وَمَا بَعْدُ لَا يُدْعَوْنَ إِلَّا الْأَشْيَاءَ<sup>(3)</sup>

ف(ما): زائدة، وبعد منصوب الموضع عطفاً على موضع الجار والمجرور.

وقوله تعالى ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾<sup>(4)</sup> فليست ﴿ مَا ﴾ موصولة ﴿ وَمِنْ قَبْلُ ﴾ الخبر، وإنما ﴿ مَا ﴾ زائدة.

فإن قيل: ما العامل في ﴿ وَمِنْ قَبْلُ ﴾؟ فالجواب أن المعنى بالعامل هو الفعل هنا، وإنما حرف جر موصل له، فموضعها نصب. انتهى.

وقد نص س على أن الظرف المقتطع عن الإضافة لا يقع خبراً للمبتدأ، وقد هم الزمخشري وغيره في تجويزه ذلك في قوله ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾، إذ جعل ﴿ مَا ﴾ مصدرية في موضع المبتدأ، و﴿ وَمِنْ قَبْلُ ﴾ خبر، أي: ومن قبل فرطتكم في يوسف، وقد رددناه عليه في (البحر المحيط) في التفسير من تأليفنا.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/1025).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/81-82).

(3) البيت لغلاق بن مروان في المرزوقي، شرح الحماسة (ص329) وبلا نسبة في الباقولي، إعراب القرآن (ص279)

وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/81) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/1026).

(4) [يوسف: 80].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الظرف المقتطع (قَبْلُ) و(بَعْدُ).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السمين الحلبي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 251- جواز دخول الفاء في اسم آخر

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "أو موصوف بالموصول المذكور".  
وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "مسألة: إن أعملت هذه العوامل في اسم آخر جاز دخول الفاء،  
نحو: إنَّه الذي يأتيه فله درهمٌ، وإنَّ زيدا كُتِلَ رجلٌ يأتيه فله درهمٌ".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز النحويين دخول الفاء في اسم آخر.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
وذهب السيوطي<sup>(6)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 252- الخلاف في العطف على الخبر بالفاء التي تحمل معنى الجزاء

قال أبو حيان<sup>(7)</sup>: "مسألة: إذا جنَّت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف  
عليه قبلها عند الكوفيين، وأجازه ابن السراج".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/1026).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج6/539-541).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/328).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/113-114).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/1059).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/407).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/114).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في العطف على الخبر بالفاء التي تحمل معنى الجزاء.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## الباب الثالث عشر : الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

### 253- الخلاف في رافع الاسم في (كان) وأخواتها

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "الرافعة الاسم".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "قوله (الرافعة الاسم) هذه المسألة فيها خلاف: ذهب البصريون إلى أنها ترفع الاسم، وتتصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. والصحيح الأول، ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله. وأيضاً فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل، وهو أجنبي".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رافع الاسم في (كان) وأخواتها.

وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup>، ما ذكره أبو حيان.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/1059).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/407).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/115).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/248).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1069).

وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

## 254- عمل الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وكان القياس في هذه الأفعال أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي بُنيت له، فقولك: (كان زيداً قائماً) بمنزلة (أمس زيداً قائماً)، و(يكون زيداً قائماً) بمنزلة (غداً زيداً قائماً). وإنما عملت، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، تشبيهاً بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو ضَرَبَ، من حيث إنها تطلب اسمين أو اسماً وما هو في تقديره".

وقال ناظر الجيش<sup>(3)</sup> : "وللأئمة سؤال هاهنا وهو أن يقال: إن شأن العوامل أن تحدث العمل في المفردات السالم أواخرها من الحركات نحو زيد وعمرو وما أشبههما وليس للعوامل تأثير في الجمل فكيف نسخت هذه الأفعال حكم الابتداء أو المبتدأ فأزلت عملهما والجملة ليست محلاً لتأثير العوامل؟

ويجيبون عن ذلك: بأن كان وأخواتها لها شبه بالفعل المتعدي لواحد كضرب ووجه الشبه الذي ذكره يحتاج إلى تقدير وهو أن الأفعال المذكورة في هذا الباب المقصود من وضعها الدلالة على تلبس الفاعل الذي أسندت هي إليه بصفة وتلك الصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند من إثبات أو نفي أو صيرورة أو تقييد بزمان مخصوص ونحو ذلك.

فمعنى قولنا: أمسى زيدٌ مُسافراً أنّ زيداً متلبس بالسفر في وقت المساء ومن ثمَّ كان ذكر الخبر لازماً؛ لأنه هو المقصود".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية عمل الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر. بينما أضاف ناظر الجيش سبباً آخر لعمل هذه الأفعال.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/408-409).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/115-116).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1067-1068).

ووافق أبو حيان ما ذكره ابن أبي الربيع<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(2)</sup> في ذلك أيضاً.

## 255-الخلافاً في منصوب الخبر لـ(كان) وأخواتها

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "رفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، هذا مذهب س وأصحابه.

زعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأنَّ الخبر انتصب لشبهه بالحال، ف(كان زيدٌ ضاحكاً) مُشَبَّهٌ عنده بـ(جاء زيدٌ ضاحكاً). واستدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به. وبدليل أنَّ الماضي لا يحسن وقوعه خبراً لـ(كان) إلا مع (قد) كما لا يحسن وقوعه حالاً إلا مع (قد). وبدليل أنك لا تكني عنه كما لا تكني عن المفعول به؛ ألا ترى أنك تكني عن قولك ضربت زيداً، فتقول: فعلتُ به، ولا يسوغ ذلك في (كان) وأخواتها، بل إن كُنيت في باب (كان) قلت: كان زيدٌ كذا، كما تكني عن الحال: جاء زيد كذا.

ورُدَّ على الفراء بأنَّ الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال، نحو: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، وقال زيدٌ يقومُ عمروٌ، والمجرور في موضع المفعول نحو: مررتُ بزيدٍ، والظرف في موضع المفعول إذا اتسعت فيه. وأما قبح وقوع الماضي خبراً لـ(كان) بغير (قد) لشبهه بالحال فليس كما زعم، بل جاء وقوع الماضي خبراً لـ(كان) في القرآن وفي كلام العرب ما لا يُحصى كثرةً. ولئن سلَّمنا ما قال فليس سببه شبهه بالحال، بل من حيث إن (كان) يدل على الماضي، فإذا كان الخبر ماضياً لم يكن للإتيان بـ(كان) كبير فائدة؛ لأنَّ المُضَي قد فهم من الخبر، فإن أتيت بـ(قد) حسن ذلك لتقريبها له من الحال. وأما الكناية فإنه يُكنى عن المفعول في باب القول بقولك كذا، يقول القائل: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، فتسأل عن قول زيد: كيف كان؟ فتقول: قال زيدٌ كذا.

(1) ابن أبي الربيع، البسيط (ج2/662).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/409).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/116-117).



ومما يدل على صحة مذهب س أنه مشبه بالمفعول مجيء الخبر مضمراً كما يجيء المفعول، والحال لا تضر، ومجيئه معرفة كالمفعول، والحال بابها أن لا تكون إلا نكرة، ومجيئه جامداً، والحال بابها الاشتقاق، وكونه لا يستغنى عنه، والحال بابها أن يستغنى عنها".

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> في مقام آخر: "وأما الكوفيون فزعموا أنه منصوب على الحال. وكذلك ثاني (ظننت) لأنه فعل لا يتعدى، فلا ينصب وإنما لم يكن متعدياً لأنه لا يقع على الواحد والجمع من الواحد والجمع، لا تقول: كانا قائماً، ولا: كانوا قائماً، كما تقول: ضربا رجلاً، ولأننا لم نجد فعلاً يعمل في مفعولين أحدهما هو الفاعل إلا الحال، فليحمل على النظائر الأكثرية، ولأنك تقول: ضربت بزید، أي: فعلتُ به، ولا تقول: كنت بقائم".

واستدل البصريون على أنه ليس حالاً بجواز جموده وتعريفه وإضماره وعدم انتقاله، وبوجوب كونه لا يُستغنى عنه، فروع الخواص الأكثرية، فحمل على التشبيه بالمفعول به، وألغيت قلة خواص الحال".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في منصوب الخبر ل(كان) وأخواتها. وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. وذهب السيوطي<sup>(4)</sup> إلى ما قاله أبي حيان وتلميذه في هذه المسألة.

## 256- تسمية (كان) وأخواتها بأنها أفعال ناقصة

قال ناظر الجيش<sup>(5)</sup>: "ووجب رسم الأفعال المذكورة بالنقص فسميت ناقصة من حيث أنها لم تكتف بمرفوعها إذ ليس المقصود من قولنا كان زيد ذاهباً، وأمسى زيد مسافراً نسبة الفعل إلى الفاعل لا باعتبار شيء آخر كما هو المقصود من الأفعال التامة إذا أسندت إلى فاعليها نحو: ضرب، بل المقصود نسبتها إلى الفاعل باعتبار صفة اتصف بها وثبتت له مقيدة بمعنى ذلك الفعل فبمقتضى هذا التقرير صار كل من هذه الأفعال من حيث إنه يستدعي صفة

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/131).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1069).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/409).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1068).

وصاحبها يشبه الفعل التام المتعدي إلى واحد لاستدعائه شيئين كضرب، والفعل المتعدي إلى واحد يرفع الفاعل وينصب المفعول فكانت هذه الأفعال الناقصة كذلك ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك سبب تسمية (كان) وأخواتها بأنها أفعال ناقصة. وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذه المسألة. ولكنه زاد سبباً آخر يخص هذه التسمية، وهو أنها "لا تدل على الحدث بناءً على القول به".

### 257- الخلاف في (كان) وأخواتها أهي حرف أم فعل؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "فبلا شرط".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وكلها أفعال بلا خلاف إلا ليس، فمذهب أبي بكر بن شقير وأبي علي الفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنها حرف، ولم يجعلوا اتصال الضمائر المرفوعة بها وتاء التأنيث دليلاً على فعليتها لأن حد الفعل لا ينطبق عليها ومذهب الجمهور أنها فعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) وأخواتها أهي حرف أم فعل؟.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره شيخهما أبو حيان.

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج3/339) وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج1/424).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/117).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1078).

وما ذكره أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال ابن برهان العكبري<sup>(1)</sup>، وابن بابشاذ<sup>(2)</sup>، وابن عصفور<sup>(3)</sup>، وابن أبي الربيع<sup>(4)</sup>، وابن الفخار<sup>(5)</sup>.

## 258- أيهما أولى بالدخول على (كان) وأخواتها أهمة التقرير أم الاستفهام؟

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ومنفية بثابت".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "احتراز من أن تدخل عليه همزة التقرير، نحو: ألسنت تزال تفعل، وألم تزال تفعل، فإنه لا يجوز لأنَّ التقرير إثبات، فإن أريد مجرد الاستفهام عن النفي جاز".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حول أيهما أولى بالدخول على (كان) وأخواتها أهمة التقرير أم الاستفهام؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(8)</sup>، وناظر الجيش<sup>(9)</sup> شيخهما أبي حيان فما ذكره.

## 259- شروط حذف أداة النفي من (كان) وأخواتها

قال ابن مالك<sup>(10)</sup> : "مذكور غالباً".

---

(1) ابن برهان العكبري، شرح اللمع (ص53-54).

(2) ابن بابشاذ، شرح كتاب الجمل (ص121).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/373).

(4) ابن أبي الربيع، البسيط (ج2/661-662).

(5) ابن الفخار، شرح الجمل (ج1/311).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/119).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص285).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1073).

(10) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "قال بعض أصحابنا: لا تحذف منها أداة النفي وتراد إلا بشرطين: أحدهما أن يكون الفعل مضارعاً. والآخر أن يكون جواب قسم، وقد حذفت منها أداة النفي في حال المُضي في جواب القسم شاذاً، قال:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ<sup>(2)</sup> ... ..  
 أي: لا زالت عزيزة.

وقد استعملت (أبرح) بغير أداة نفي في غير جواب القسم، وذلك ضرورة، قال:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيْداً<sup>(3)</sup>

وفيه قولان: أحدهما أن (لا) محذوفة، أي: لا أبرح. والثاني أنه غير منفي لا لفظاً ولا تقديراً، والمعنى: أزل عن أن أكون منتطقاً مجيداً، أي: صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي، فإنهم يكفونني ذلك".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط حذف أداة النفي من (كان) وأخواتها.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/120-121).

(2) هذا صدر بيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج3/1160) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/120) والسيوطي، همع الهوامع (ج3/277) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج9/239) وعجزه: ... .. عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الرَّئِدَ قَادِحُ

(3) البيت لخداش بن زهير في شعره (ق1/18 ص42) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص316) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1/82) والأزهري، تهذيب اللغة (ج9/25) والزمخشري، الفائق (ج2/347) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/618) وبلا نسبة في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/275) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/238) والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/155) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/120).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص285).

وذهب كل من السيوطي<sup>(1)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(2)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

## 260- جواز تقديم نفي (زال) على (ظن) وأخواتها

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "أو تقديراً".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وقال الفراء في (كتاب الحد): يجوز أن يقدم نفي (زال) على (ظن) وأخواتها، فيقال: لا أظنك تزال تقول ذلك. قال: وكذلك: ما أظنك تُبالي بشدة، معناه أظنك لا تُبالي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز تقديم نفي (زال) على (ظن) وأخواتها. واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

## 261- أصل (زال)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "زال ماضي يزال".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "قلت: وحكى الكسائي أيضاً في مضارع زال الناقصة يَزِيلُ على وزن يبيع. وحكى أحمد بن يحيى عن الفراء (لا أزيل أقول ذلك)، فتكون زال الناقصة مما جاءت على فَعِلَ يَفْعَلُ وَفَعَلَ يَفْعِلُ كَنَقَمَ يَنْقُمُ وَنَقَمَ يَنْقِمُ".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/411).

(2) عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج9/243).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/121).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1075).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/122-123).

وزعم الفراء أنّ (زال) التي هي ناقصة مُعَيَّرَةٌ من (زال) التامة، بنوها على فَعَلَ بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقاً بين التمام والنقصان، فعيئها واو.

وأجاز ابن خروف أن تكون (زال) الناقصة من زالّه يَزِيلُهُ إذا مازّه منه، فعيئها ياء.

وما ذهبوا إليه باطل لأنه لم يوجد فعل من باب (كان) وأخواتها إلا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبين أنّ (زال) الناقصة ليست من زال يزول، ولا من زال يزيل؛ لأن مضارعها ليس كمضارع أحد منهما. والصحيح أنها قسم ثالث، وأن معناها معنى برح، وعيئها ياء لقولهم: زيلته، أي باينته، وقالوا أيضاً: زيلته، قال:

سائلٌ مُجَاوِرَ جَرْمٍ هَلْ جَنَيْتَ لَهُمْ حَرْباً تُفَرِّقُ بَيْنَ الْجِيرَةِ الْخُلْطِ<sup>(1)</sup>

وَزَيْلٌ فَعَلَ بِدَلِيلٍ مَصْدَرُهُ، قالوا: تزيلاً، وزايل وزيل من زال الناقصة كجالسه من جلس، وإلى هذا ذهب س.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أصل (زال) عند النحويين.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذكره أبو علي الفارسي<sup>(3)</sup>، وتابعهم السيوطي<sup>(4)</sup> أيضاً.

## 262- معاني (كان) وأخواتها حال استعمالها ناقصة

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس، وصار".

(1) البيت لوعلة الجرمي في الجوهرى، الصحاح (ج3/1124) والجرأوي، الحماسة المغربية (ج1/660) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج3/232) وابن منظور، لسان العرب (ج7/294) والزيدي، تاج العروس (ج19/260).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص286).

(3) أبو علي الفارسي، المسائل الحلييات (ص277).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/422).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

وقال ناظر الجيش<sup>(1)</sup> : "أما معانيها حال استعمالها ناقصة: فلم يتعرض إلى ذكره المصنف ولكن النحاة تعرضوا لذلك وها أنا أذكر ما ذكروه لتتبين دلالة كل منها: -

أما كان: فتغير الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان (الماضي) هذا إن لم تكن بمعنى صار وإن كانت بمعنى صار فتفيد ما تفيد صارت وسيأتي.

وأما أصبح وأمسى وأضحى: فهي للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف وإن كانت بمعنى صار فمعناها معناها.

وأما ظل: فللدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف نهاره كما أن بات لمصاحبه إياه ليله وإن كانت بمعنى صار فمعناها معناها.

وأما صار: فللدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى.

وأما ليس: فلانتفاء الصفة عن الموصوف.

وأما ما دام: فللدلالة على مقارنة الصفة للموصوف في الحال".

**التوضيح والتحليل:**

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك معاني (كان) وأخواتها حال استعمالها ناقصة. ويؤكد ناظر الجيش ما ذهب إليه الجزولي<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

## 263- دلالات (ما زال) وأخواتها

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ما زال".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "و(ما زال) وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مُدَّ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها، فإن كان الموصوف قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيدٌ عالماً، وإن كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد يُعطي

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1078-1079).

(2) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص102-105).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/123).

الدنانيرَ، ألا ترى أن إعطاءه للدنانير كان في أوقات متفرقة، وأن ذلك دام له، وكذلك اتصافه بالعلم كان متصل الزمان، ودام له أيضاً كذلك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دلالات (ما زال) وأخواتها. وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره. ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

### 264- مجيء (ما برح) بمعنى (ما زال)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "زال ماضي يزال، وانفك، وبرح، وفتى".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "ولا خلاف بين النحويين في أن معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة إلا شيء ذكره أبو علي عن بعض أهل النظر أنه فصل بين ما زال وما برح بأن قال: "إن برح لا تستعمل في الكلام إلا أن يراد بها البراح من المكان، فتذكر المكان أو تحذفه للدلالة". قال أبو علي: "وهذا لا يصح، قال تعالى: ﴿لَا أَبْرُحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾"<sup>(6)</sup>، فلا يجوز أن يراد بها البراح من المكان بدلالة ﴿حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾، ومحال أن يبلغ هذا الموضع وهو لم يبرح من مكانه، فثبت أن ما برح بمعنى ما زال من غير فرق".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (ما برح) بمعنى (ما زال) عند النحويين.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص287).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1079).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/412).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/124-125).

(6) [الكهف: 60].



ووافق أبو حيان النحويين أمثال الأخفش الأوسط<sup>(1)</sup>، وأبي بكر بن الأنباري<sup>(2)</sup>، والزجاج<sup>(3)</sup>، وسلمة العوتبي<sup>(4)</sup>، وابن يعيش<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

## 265- الخلاف في تلقي القسم في نحو (ما زال) وأخواتها

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "واختلفوا في تلقي القسم بها، فمنعه بعضهم، فلا يقولون: والله ما زال زيد قائماً. والصحيح جوازه، قال تعالى: ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾<sup>(7)</sup> أي: لا تفتأ، وقال الشاعر:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخْدُو قَصِيْدَةً<sup>(8)</sup> ... ..

وقال:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةً ... ..

أي: ما زالت عزيزة، روعي لفظ الحرف النافي صورة، فتلقي به القسم. ولكنها موجبة المعنى لا تدخل (إلا) في خبرها، وسيأتي ذكر ذلك. ومن منع أن يتلقى بها القسم جعل الفعل تاماً لا ناقصاً، والمنصوب حال".

### التوضيح والتحليل:

(1) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج2/432).

(2) أبو بكر بن الأنباري، الأضداد (ص141).

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج3/298).

(4) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/278).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/361).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/127).

(7) [يوسف: 85].

(8) هذا صدر بيت لأبي نؤيب الهذلي في ديوانه (ق5/30 ص118) والبكري، فصل المقال (ص394) وأبي علي

القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/241) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج8/515) وعجزه :

... .. تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

وبلا نسبة في الحميري، شمس العلوم (ج11/7320) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/127) وناظر

الجيش، تمهيد القواعد (ج1/516) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/108).

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تلقي القسم في نحو (ما زال) وأخواتها.

وأيد أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(2)</sup> أيضاً.

### 266- الخلاف في جواز جعل (كم) الخبرية اسماً لـ(كان)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ولم يلزم التصدير".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وقوله (لم يلزم التصدير) كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء. وخالف الأخفش في (كم) الخبرية، فأجاز جعلها اسماً لـ(كان) لأنها بمنزلة (كثير)، فلا تلزم الصدر. والصحيح أن ذلك لا يجوز لأنها للمباهاة والافتخار، والحرف الموضوع لهذا المعنى له الصدر، وهو (رُبَّ)، فكذاك (كم)، مع أن السماع لم يرد بما ذكر".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز جعل (كم) الخبرية اسماً لـ(كان).

وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 267- معاني (صار)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وبصار رجع أو ضمّ أو قطع".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وقال غيره: بمعنى انتقل، فتتعدى بإلى، ومن ذلك قوله:

(1) أبو علي الفارسي، المسائل الحلييات (ص267).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/411).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/335).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/127-128).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص286).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/341).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/141-142).

... .. وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا<sup>(1)</sup> ... ..

وقال ابن هشام: ومعنى صار الانتقال، وذلك على وجهين: انتقال بالذات كقولك: صار الماء بخاراً، والميتُ تراباً، والطعامُ عذرةً. وانتقال بالعرض كقولك: صار الغنيُّ فقيراً، والجوادُ شحيحاً، ومنه: صار هذا الفرس إلى عمرو، وكلُّ حي صائر إلى الزوال.

وقال ابن الدهان في الغرة ما معناه: صار تامة، فتتعدى إلى المفعول بحرف الجر، ولا بُدَّ، نحو: صرت إلى البلد الفلاني. وناقصة، وفيها اتساع من وجهين: سلبها الدلالة على المصدر وإلزامها الخبر. والثاني جعلها تدل على زمن الوجود دون الزمن الماضي، نحو: كان فقيهاً فصار نحوياً.

ولم تستعمل زائدة فيما علمت، وقد زعم قوم أنه لا يمتنع".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (صار).

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكر.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه الأبيدي<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

### 268- (فَتَى) تامة بمعنى (نسي)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وتتم فتى إذا أراد بها كسر وأطفاً".

(1) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص137) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/136) والصولي، أدب الكتاب (ص169) والحميري، شمس العلوم (ج10/6472) ويحيى العلوي، الطراز (ج1/199) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2915) وعجزه:

... .. وَرُضُّتْ فَـذَلْتُ صـَعْبَةً أَيِ إِذْلالِ ... ..

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص291).

(3) الأبيدي، شرح الجزولية (ج1/961-962).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/343).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وأما (فتى) بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تكون تامة إلا الصاغانى، فإنه ذكر أنّ في نوادر الأعراب: (فَتَيْتُ عن الأمر فَتَيْتاً إذا نسيته)، فتكون على هذا (فتى) تامة بمعنى نسي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (فتى) تامة بمعنى (نسي).

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكر.

وأيد السيوطي<sup>(3)</sup> ما قاله أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

## 269- الخلاف في جعل أسماء الإشارة نحو (هذا) و(هذه) من أخوات (كان)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "ولا أسحر وأفجر وأظهر".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وذهب الكوفيون إلى أنّ (هذا) و(هذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، وذلك نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة؟ وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، ويبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة مخبر عنه بالمنصوب أنك لو أسقطت اسم الإشارة، فقلت: الخليفة قادماً، والشمس طالعة، لم يختل المعنى، كما أنك إذا أسقطت كان من: كان زيد قائماً، فقلت: زيد قائم، لم يختل المعنى. ولو قلت (هذا الصياد أشقى الناس) كان تقريباً، وكذلك ما أشبهه مما الاسم الواقع فيه بعد اسم الإشارة معبراً به عن جنسه لا عن واحد بعينه، نحو قولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً؛ لأنك لم تقصد إلى شخص بعينه، ولو أسقطت اسم الإشارة صح الكلام.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/146).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص292).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/424).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/344).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/167-168).

وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح، إلا أن الإعراب على غير ما ذكره، بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر، والمنصوب حال، والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب، ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب.

فإن قلت: يكون لا موضع له من الإعراب على مذهب من يرى أن الفصل اسم، ولا موضع له من الإعراب.

قلت: يدل على أنه يرتفع على الابتداء دخول النواسخ عليه، حكى الكسائي عن العرب: **أوليسَ هذان الليل والنهار يختلفان علينا؟** بنصب الليل والنهار، فدل هذا على أن اسم الإشارة قبل دخول (ليس) كان مبتدأ، والليل والنهار خبراً لاسم الإشارة وإن كان تقريباً؛ لأن الليل والنهار يُراد بهما الجنس. ويدل على أنه حال التزام التكرير فيه، فلو كان خبراً لجاء معرفة، وإجازتهم التعريف فيه هو بالقياس، وإن حفظ شيء منه دخلت عليه (أل) جعلت زائدة كهي في: **الجماء الغفير**.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جعل أسماء الإشارة نحو (هذا) و(هذه) من أخوات (كان).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكر.

وذهب أبو حيان إلى ما قاله الأبيدي<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

### 270- مواضع زيادة (كان)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "تختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان أحسن زيدا، أو: لم ير كان مثلهم. أو بين صفة وموصوف".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وبين المتعاطفين قول الفرزدق:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص297).

(2) الأبيدي، شرح الجزولية (ج1/949).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/360-361).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/212-213).

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورِهَا      فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانٌ وَالْإِسْلَامِ<sup>(1)</sup>  
وبين (نعم) وفاعلها، أنشد الفراء:

وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّابِ أُرُورُهَا      وَلَنْعَمَ "كَانٌ" شَبِيهَةُ الْمُخْتَالِ<sup>(2)</sup>

وحكي من كلامهم: "ولدت فاطمة بنت الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ من بني عبيسٍ لم يوجد كان أفضل منهم".

وقال المرادي<sup>(3)</sup>: "وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس. ونقل ابن الخباز في كان بعد ما التعجبية ثلاثة أقوال: قال: أقبح الأقوال أنها تامة، وأن أشد في موضع نصب على الحال وقبحه من حيث إن أشد لا يبقى له تعلق بما، وقيل: هي ناقصة وأشد في موضع خبرها وقبحه أقل من الأول، وهو قبيح أيضاً؛ لأنَّ أشد خبرها فلا تعلق له بما يعني في نحو: ما كان أشد خالداً، والقول الثالث: أنها زائدة وهو الصحيح".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك مواضع زيادة (كان).

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره، ولكنه أضاف موضع آخر تزداد فيها (كان)، وهو زيادتها بعد ما التعجبية.

ووافق الأشموني<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

بينما ذهب ابن يعيش مذهب المرادي فيما ذهب إليه.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه (ص609) وابن المثني، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج2/439) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص77) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/212) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج5/436).

(2) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/213) والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/243).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص304).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1156).

(5) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج1/242-244).

## 271- الخلاف في تقديم معمول الخبر في (كان) وأخواتها

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وبقي علينا الكلام في معمول الخبر بالنظر إلى جواز تقديمه على هذه الأفعال ومنعه، فنقول: إن قدمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر، وذلك نحو: في الدار قائماً كان زيداً، وإن قدمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: في الدار كان زيد قائماً، ولا: يوم الجمعة كان زيداً ذاهباً، ولا: طعامك كان زيداً آكلاً، لكثرة الفصل بين معمول الذي هو فضلة الخبر والعامل الذي هو الخبر. هذه نقل بعض أصحابنا.

وقال ابن السراج: "جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فهو جائز في (كان) إلا أن يفصل بينهما وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه". قال: "وأصحابنا يجيزون: غلامه كان زيداً يضرب، ينصبون الغلام ببيضرب؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله" انتهى.

وفي البسيط: وأما تقديم معمول الخبر على هذه الأفعال التي يتقدم خبرها عليها إذا كان غير ظرف نحو: زيداً كان عمرو ضارباً، وغلامه كان زيداً يضرب، فقيل: لا يجوز لأنه قد حال بين معمول وعامله بجملة أجنبية، وإن كانت محتاجة إلى خبر، لكنها في صورة التام كالفعل والفاعل. وفيه نظر، قال تعالى ﴿أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾<sup>(2)</sup>، وقال في الظرف والمجرور: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، وقال: ﴿أَبِاللَّهِ وَأَيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(4)</sup>.

والصحيح عند النحويين جوازه ظرفاً كان أو غير ظرف، ونص النحويون عليه، ولا تراعى الصورة، بل يُلاحظ المعنى. وقد تقدم مذهب الكوفيين في منعهم تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان يتحمل الضمير، وتخريج مثل: قائماً كان زيداً، وكان قائماً زيداً على مذهب الكسائي ومذهب الفراء.

وأما التفرع على مذهبهم في تقديم معمول على الفعل أو على الاسم فإما أن تقدمه بعد الخبر أو قبله، فإن قدمته بعد الخبر، نحو: قائماً في الدار كان زيداً، وكان قائماً في الدار زيداً، فالأمر على ما كان عليه لو لم يكن له معمول. وإن قدمته قبل الخبر، نحو: في الدار

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/244-245).

(2) [سبأ: 40].

(3) [هود: 8].

(4) [التوبة: 65].

قائماً كان زيدٌ، وكان في الدار قائماً زيدٌ، فالأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف؛ لأن الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.

وفصل الفراء، فقال: إن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن تكون الصفة خلفاً، وإن كان غيرهما لم يجز أن تكون خلفاً، نحو: طعامك آكلاً كان زيدٌ، وكان طعامك آكلاً زيدٌ. والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً يُثنى ويُجمع".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم معمول الخبر في (كان) وأخواتها.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكر.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(2)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم النحاة المتأخرين أمثال السمين الحلبي<sup>(3)</sup>، والشاطبي<sup>(4)</sup>، وخالد الأزهرى<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>.

## 272- الخلاف في تقديم الخبر وتأخير المعمول

قال أبو حيان<sup>(7)</sup>: "مسألة: إذا قدمت الخبر وأخرت المعمول، نحو (آكلاً كان زيدٌ طعامك)، فهذا لا يجوز للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، أعني ما ليس بمعمول لآكل. هذا مذهب الكوفيين ومقتضى مذهب البصريين، إلا إن جعلت (طعامك) مفعولاً بفعل مضمر يُفسره هذا الظاهر، كأنك قلت بعد قولك آكلاً كان زيدٌ: يأكل طعامك، فإنه يجوز على كل مذهب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الخبر وتأخير المعمول.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1185-1186).

(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/377-380).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج9/196-197).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/191-192).

(5) خالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/247).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/431-432).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/245-246).



وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وزهد أبو حيان إلى ما قاله ابن عصفور<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم كل من خالد الأزهري<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً.

### 273- الخلاف في قولهم (كان كائناً زيداً قائماً)

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "مسألة: إذا قلت: (كان كائناً زيداً قائماً) فالكسائي يجعل في (كان) ضمير الشأن، وكائناً خبر كان، وزيداً اسم كائن، وقائماً خبر كائن. والفراء يجعل كائناً خبر كان، وزيداً مرفوع بكان وكائن على أنه اسمهما، وقائماً خبر كائن وخبرها - وهو قائم - بأجنبي، ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان في: آكلأ كان زيداً طعامك؛ لأن كائناً ناقص لا يتم إلا بخبر، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه.

ولا يجوز عند أهل الكوفة (كان يقومُ زيداً) على أن يكون خبراً مقدماً؛ لأنه لا يتصور أن يكون خلفاً؛ لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جُعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلا على أن يكون في (كان) ضمير الشأن، ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء، وزيد مرفوع بيقوم. ولا يجوز عندهم تقديم (يقوم) على الفعل، فتقول: (يقومُ كانَ زيداً) على وجه من الوجوه؛ لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظروف والمجرور جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل الضمير جاز توسيطه وتقديمه عندهم، نحو: كان أخاك زيداً، وأخاك كان زيداً، إذا أردت أخوة النسب لا أخوة الصداقة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (كان كائناً زيداً قائماً).

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص312).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1186-1187).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/380).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/247).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/432).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/246).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكر.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

## 274-الخلافة في نصب خبر (كان) وأخواتها إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "مسألة: خبر هذه الأفعال إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فهو في موضع نصب على ما تقرر في عمل هذه الأفعال. وإذا كان مفرداً انتصب، ولا يجوز أن يرتفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لا تقول: كنت قائم، تريد: أنا قائم؛ لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه، وقد نص الخليل على ذلك، ولحّنوا زياداً الأعجم في قوله:

هَلْ لَكَ فِي حَاجَتِي حَاجَةٌ      أَمْ أَنْتَ لَهَا تَارِكٌ طَارِحٌ  
أَمْنُهَا، لَكَ الْخَيْرُ، أَوْ أَحْيَهَا      كَمَا يُفَعِّلُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ  
إِذَا قُلْتُ: قَدْ أَقْبَلْتُ، أَدْبَرْتُ      كَمَنْ لَيْسَ غَادٍ وَلَا رَائِحٌ<sup>(4)</sup>

أراد: كمن ليس غادياً ولا رائحاً، فرفع على إضمار هو، أي: كمن ليس هو غادٍ ولا رايح. قالوا: (ولا حجة في كلامه عند أكثر العلماء لأنه نزل بإصطخّر من بلاد فارس، ففسد لسانه بها، ولذلك لقب الأعجم، فكثيراً ما يوجد اللحن في شعره) انتهى.

وهذا الذي قالوا ليس بجيد لأن إمام الصنعة س قد استشهد في كتابه بشعره.

وأما البيت الذين زعموا أنه لحن فليس على ما زعموا، وله وجه صحيح في العربية، وهو أن يرتفع غادٍ ورائح على أنه اسم ليس، ويكون خبرها محذوفاً على حد قولهم:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1187).

(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/380-381).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/246-250).

(4) الأبيات لزياد الأعجم في ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/423) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/247).

... .. ... .. ... .. ... .. حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ<sup>(1)</sup>

تقديره: كمن ليس له غادٍ ولا رائح، أي: ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فلا يكون على هذا اسم ليس ضميراً يعود على مَنْ، فيلزم منه أن ينتصب غادٍ ورائح على خبرها، والمعنى: أن حاجته لا تنبُت ولا ينقضي أمرها، فهي كشيء ليس له من يغدو عليه ولا من يروح فيبقى هملاً كحاجته.

ووهم ابن عصفور في إنشاد شعر زياد، فرُكِبَ نصفاً من بيت على نصف بيت آخر، وأنشد:

أَمْتَهَا، لَكَ الْخَيْرُ، أَوْ أَحْيَهَا      كَمَنْ لَيْسَ غَادٍ وَلَا رَائِحُ  
وإذا كان له توجيه صحيح في العربية فلا يكون لحناً.

فأما قول الآخر:

كَمْ مِنْ لَنْيْمٍ رَأَيْنَا كَانَ ذَا إِبِلٍ      فَأَضْبَحَ الْيَوْمَ لَا مُعْطٍ وَلَا قَارٍ<sup>(2)</sup>

فينبغي أن يتأول على أنه أراد: لا مُعْطِياً ولا قارياً، وحذف الياء للضرورة، فيكون نحو

قوله:

وَكَسَوْتُ عَارٍ لَحْمَهُ، فَتَرَكَهُ      جَذْلَانٍ، يَسْحَبُ دَيْلَهُ وَرِدَاءَهُ<sup>(3)</sup>

يريد: عارياً، وهذا أولى من ادِّعاء (هو) مضمره، فيقدر: لا هو مُعْطٍ ولا هو قارٍ.

---

(1) هذا جزء من بيت للشمردل الليثي في أبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج1/230) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/644) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/270) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/927) ونسب البيت إلى التيمي في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص670) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص182) والبيت:  
لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ      يَنْبَغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

(2) البيت بلا نسبة في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص1183) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج2/252) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/248).

(3) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، الممتع الكبير (ص354) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص93) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/214)؛ (ج4/248) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج8/277) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج14/93).

وفي البسيط: أكثر النحويين اتفقوا على أن الاسم الثاني من معمولي (كان) وأخواتها خبر بنفسه، ولا يكون في موضع رفع بتقدير مبتدأ، كقولك: كان زيداً قائماً، ولا يجوز رفعه على الإضمار، فأما قوله:

... .. فَأَبِيْتُ لَا حَرْجَ وَلَا مَحْرُومٌ<sup>(1)</sup>

فهو عند الخليل على الحكاية أي: أبيتُ كالذي يُقال له لا حَرْجَ ولا محروم. وقال بعض النحويين: يجوز أن يكون في موضع خبر، أي: لا أنا حرج. انتهى.

وقال س بعدما حكى تخريج البيت على الحكاية ما نصه: (وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي، كأنه قال: فأبيتُ لا حَرْجَ ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به) قال س: (والتفسير على النفي كأنه أسهل) انتهى. ويعني بالنفي النفي العام، وإذا كان لا حَرْجَ ولا محروم نفيًا عاماً لكل حَرْجٍ ومحروم لزم منه أن يكون الثابت لا حَرْجاً ولا محروماً لأنه فرد من أفراد العام.

فإن كان الموضع موضع تفصيل جاز النصب، وجاز الإضمار، نحو قولك: كان الزيدان قائماً وقاعداً؛ لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار، والمعنى على أن المراد أحدهما كذا والآخر كذا، وما أشبه ذلك، وقد نص س على جواز ذلك، ومنه قول الشاعر:

فَأَضْبَحَ فِي حَيْثُ النَّعْيَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعَفٌ<sup>(2)</sup>

التقدير: أحدهم طليقٌ، والآخر مكتوفُ اليدين، والآخر مُزْعَفٌ، أو: منهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدين، ومنهم مُزْعَفٌ.

---

(1) هذا عجز بيت للأخطل في ديوانه (ص305) وسيبويه، الكتاب (ج2/84) وابن السراج، الأصول (ج2/324) وأبي سعيد السيرافي شرح كتاب سيبويه (ج2/411) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص348) وابن سيده المحكم (ج8/200) والأشموني، منار الهدى (ج2/14) وصدرة:

وَلَقَدْ أَكُونُ مِنَ الْقَتَاةِ بِمَنْزِلِ ... ..

(2) البيت للفرزدق في ديوانه (ص389) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص707) وسيبويه، الكتاب (ج2/10) وابن المثني، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج2/721) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/343) وأبي علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج1/226) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/543).

وفي البسيط: "فإن كان في موضع تقسيم جاز، كقولك: كان الزيدان قائمًا وقاعدًا، أي: أحدهما. وخالف بعض الكوفيين. أما ما عدا أفعال المقاربة فقالوا هو منصوب على الحال، وليس مشبهاً بالمفعول به" انتهى.

وقد تقدم ذكر حجج الكوفيين والبصريين في أوائل هذا الباب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب خبر (كان) وأخواتها إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم النحويون أمثال العيني<sup>(2)</sup>، والسيوطي<sup>(3)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(4)</sup>.

### 275- الخلاف في رفع الاسمين بعد (كان)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "مسألة: أجاز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان). وأنكر الفراء سماعه. وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، نحو قوله:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَأَخَرٌ مُتْنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ<sup>(6)</sup>

في رواية من رواه (صنفان) بالألف، وقوله:

(1) ابن عصفور، الممتع الكبير (ص354).

(2) العيني، المقاصد النحوية (ج4/1661).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/426).

(4) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج6/139-140).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/250-251).

(6) البيت للعجبر السلولي في أبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/99) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/631)

وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج9/72).

هِيَ الشِّفَاءُ لِـدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا      وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ<sup>(1)</sup>

وإذا ارتفع الاسمان بعد كان فمذهب الجمهور أنَّ في (كان) ضمير الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونُقل عن الكسائي أنَّ كان ملغاة، ولا عمل لها. وإلى ذلك كان يذهب أبو الحسين بن الطراوة. نقله عن السهيلي وغيره. قال السهيلي: والصحيح ما ذهب إليه النحويون، يدل على ذلك قول العرب: (إنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)، فتبين ضمير الأمر في (إنَّ) لما كان نصباً، ولم يتبين في (كان) لما كان رفعاً، وصارت الجملة في موضع خبر.

فإن قيل: هلا كانت تامة مكتفية باسم واحد، وهو المضمَر فيها، وكانت الجملة بدلاً؛ لأنَّ الجملة حديث، والمضمَر فيها حديث؟.

قلنا: قولهم: (إنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ) يبين أن الجملة في موضع خبر؛ إذ لا يصح في (إنَّ) أن تكتفي باسم واحد، فبان أنَّها في موضع خبر".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رفع الاسمين بعد (كان).

واتبع السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 276- الخلاف في (كان) إذا أضمر فيها ضمير الشأن أهي ناقصة أم غير ناقصة؟

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "مسألة: (كان) إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها، وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها، هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الشنتريني، عُرِفَ بابن الأبرش، إلى أنها قسم غير الناقصة".

---

(1) البيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة في سيبويه، الكتاب (ج1/71) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/352) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/279) والجريري، الجليس الصالح (ص282) والسراج القاري، مصارع العشاق (ج2/190) والسخاوي، سفر السعادة (ج2/797) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/704).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/409-410).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/251).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) إذا أضمر فيها ضمير الشأن أهي ناقصة أم غير ناقصة؟.

### 277- الخلاف في قولهم (ما كان أحدٌ زائلاً يذكرُ، ولا أظنُّ أحداً زائلاً يذكرُ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "مسألة: أجاز هشام: ما كان أحدٌ زائلاً يذكرُ، ولا أظنُّ أحداً زائلاً يذكرُ. وأباهما الفراء".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما كان أحدٌ زائلاً يذكرُ، ولا أظنُّ أحداً زائلاً يذكرُ).

### 278- الخلاف في قولهم (ما يزال أحدٌ يقول ذلك) ونحوها

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "مسألة: أجاز الكسائي وهشام: ما يزال أحدٌ يقول ذلك، ونحوها من المستقبل. وانفرد هشام بإجازتها مع الماضي. ومنعها الفراء فيهما.

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما يزال أحدٌ يقول ذلك) ونحوها.

### 279- الخلاف في عمل (كان) في الظروف والمجرورات والأحوال

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة: اختلفوا: هل تعمل في الظروف والمجرورات والأحوال أو لا؟.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/251).

(2) المرجع السابق، ص251.

(3) المرجع السابق، ص251.

فقيل: لا تعمل لأنها لا استدعاء لها لذلك، والعامل مستدع. وقيل: تعمل لأنها فعل،  
وإذا عمل (هذا) في الحال بتأويل الفعل فأحرى (كان)."

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عمل (كان) في الظروف  
والمجرورات والأحوال.

## 280- الخلاف في حذف الخبر

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "مسألة: لا يجوز الاختصار على الفاعل دون الخبر كما لا يجوز في  
المبتدأ والخبر، وأما حذف الاختصار فيمتنع في اسمها لأنه هنا كالفاعل، وأما في الخبر ففيه  
خلاف، أجازة في البسيط، قال: تقول في جواب من قال: ألم تكن غنياً؟ كنتُ، ويقول: أكاد زيدٌ  
يقوم؟ فتقول: قد كاد.

وقال ابن عصفور ما معناه: "ما المانع من حذف الخبر، وأنت إن حكمت له بحكم  
لفظه فإنه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، أو بحكم أصله فهو خبر في الأصل، والخبر  
يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال؟.

والجواب أنه قد صار عوضاً من المصدر، فلا يجمع بينهما كراهة الجمع بين العوض  
والمعوض، وإنما عوض منه لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى قولك: (كان زيدٌ قائماً) أن القيام  
كون من أكوان زيد، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استغني عنه كما استغني بـ(ترك) عن  
(وَدَرَ) لما كان معناهما واحداً، ولولا أنه عوض لصرح بالمصدر إذ لا فعل إلا له مصدر أخذ  
منه، وقام الدليل على ذلك، فلما صار عوضاً من المصدر صار كأنه من تمام الفعل، وكأنه  
جزء من أجزائه. وأيضاً فالأعواض لازمة لا يجوز حذفها، وقد يحذف الخبر في الضرورة، نحو:

... حينَ لَيْسَ مُجِيراً ...

وهذا تلخيص من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن المعروف بابن شقير في (كان)  
واسمها وخبرها ومعموله وما يتصور فيه من التراكيب: كان زيدٌ آكلاً طعامك، كان آكلاً طعامك  
زيدٌ، آكلاً طعامك كان زيدٌ، كان زيدٌ طعامك آكلاً، طعامك كان زيدٌ آكلاً، طعامك كان آكلاً

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/251-253).



زيد، كان آكلًا زيد طعامك، زيد كان آكلًا طعامك، زيد آكلًا طعامك كان، آكلًا طعامك زيد  
كان، زيد كان طعامك آكلًا، طعامك زيد كان آكلًا، زيد طعامك كان آكلًا. قال ابن شقير: كل  
هذا جائز من كل قول.

كان طعامك آكلًا زيد، كان طعامك زيد آكلًا، جائزتان من قول الكوفيين، وخطأ من  
قول البصريين.

آكلًا كان زيد طعامك، زيد آكلًا كان طعامك، آكلًا زيد كان طعامك، الثلاث جائزة من  
قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي.

طعامك آكلًا كان زيد، زيد طعامك آكلًا كان، طعامك آكلًا زيد كان، هذه الثلاث جائزة  
من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان  
خبر كان مقدمًا من قبل أنه لو أراد رده إلى فَعَلَ وَيَفْعَلُ لم يجز عنده. والكسائي يجيز تقديمه  
كما يجيز تقديم الحال.

طعامك زيد آكلًا كان جائز، من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين. آكلًا كان  
طعامك زيد خطأ من كل قول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف الخبر.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

## 281- (لا) تعمل عمل زيادة (ليس)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "ولا كثيرًا"

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ومن وقفنا على كلامه ممن ذكر أن (لا) تعمل عمل (ليس) لم

ينص على أن ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا ما في كتاب (المغرب) لأبي الفتح ناصر

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1187-1189).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/432-433).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/374).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/284-285).

بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي، فإنه ذكر فيه ما نصه: "ما ولا بمعنى ليس ترفعان الاسم، وتتصيان الخبر، نحو: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلٌ منك، وعند بني تميم لا تعملان". فظاهر هذا أن غير تميم يعملونها.

وفي البسيط: "وأما بنو تميم فالقياس عندهم عدم الحمل على ليس، وكذلك في الثاني" يعني في نحو: لا رجل قائم. قال: "لأنهم إذا امتنعوا من الحمل الموافق فالمخالف أولى، وهو ظاهر كلام الزمخشري؛ لأنه قال: "هي في قول أهل الحجاز: لا رجلٌ أفضلٌ منك، وأما قول حاتم:

... .. ولا كَرِيمٍ مِّنَ الْوَالِدَانِ مَصْبُوحٌ<sup>(1)</sup>

فيحتمل أن يترك طائفته إلى الحجازية، ويحتمل أن لا يكون خبراً، لكنه صفة على موضع لا وما بعدها" انتهى. ويحتمل أن يقال: وافق بنو تميم أهل الحجاز على هذا النحو من العمل، لكن القياس يقتضي أن يكون الحمل فيها على إنَّ وأخواتها، شبهوها بنقيضها" انتهى.

وأكثر من أجاز أعمالها إعمال (ليس) اشتراط أن تعمل في النكرات، نحو: لا رجلٌ قائماً، ولم يجيزوا: لا زيدٌ أخاك، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض النفي، فلو قلت: لا قائمٌ رجلٌ، ولا رجلٌ إلا أفضلٌ منك، وجب الرفع. ونصوا أيضاً على أنه لا يجوز الفصل بين (لا) وما عملت فيه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنَّ (لا) تعمل عمل زيادة (ليس).

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا عجز بيت لحاتم الطائي في ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/239) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/6) والزمخشري، المفصل (ص51) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/285) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص423) ولم أقف عليه في ديوانه. وصدده: إذا اللقاحُ غدتْ مُلقىً أصرُّها ... ..

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/458).

## 282- اختلاف النحاة في (لات)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وتكسع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واختلف النحويون في لات:

فذهب س إلى أنها مركبة من (لا) والتاء، وعلى هذا لو سميت بها حكيتها كما تحكي لو سميت بـ(إنما).

وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت على (ثُمَّ)، فقيل: ثُمَّتْ...

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) (ليس)، قال: ويظهر لي أن الأصل في (لات) (ليس)، فأبدل من السين التاء، كما فعل ذلك في سِت، ثم قلبت الياء ألفاً لأنه كان الأصل في ليس لاسَ لأنها فَعِلَ، وكأنهم كرهوا أن يقولوا لبيت، فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يُفعل هذا إلا مع الحين، كما أن (لَدُنْ) لم تشبه نونها بالتوتين إلا مع غُدوة، ويجب على هذا أن يُوقَفَ عليها بالتاء، وكذا وقف جميع القراء إلا الكسائي، فَرُوِيَ عنه الوجهان، فمن وقف بالهاء فهي (لا) التي للنفي لحقتها تاءُ التأنيث، نحو ثُمَّتْ، وجاء الحين بعدها مرفوعاً، حكاه س، فهو اسمها، والخبر محذوف" انتهى.

وفي البسيط: ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس كما في سِت، وانقلبت الياء ألفاً على القياس فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (لات).

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي<sup>(5)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/374).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/287-289).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص320).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1223-1224).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/458-459).

## 283-الخلاف في قولهم (ما نِعَمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "مسألة: زعم الأَخْفَش أنك تقول: ما نِعَمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك، وأجاز غيره نصب (قريب) على الظرف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلافاً للنحويين في قولهم (ما نِعَمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك).

ذكر ابن السراج<sup>(2)</sup> هذه المسألة مخالفاً فيها أبي حيان؛ لكونه وافق ما ذهب إليه الأَخْفَش في رفع (قريب) معللاً ذلك بقوله: "لأنك عطفته على (نعم) ونعم في موضع رفع لأنه خبر مقدم".

## 284-الخلاف في إضمار (ما)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة: أجاز الكسائي إضمار (ما)، وأنشد:

فَقُلْتُ لَهَا: وَاللَّهِ يَذْرِي مُسَافِرٌ إِذَا أَضْمَرْتَهُ الْأَرْضُ مَا اللَّهُ صَانِعٌ<sup>(4)</sup>

فأضمر (ما). قال الفراء: فسألته عن: والله أخوك قائماً، قال: فرأيتك كالمرتاب من إدخال الباء.

وأجاز الكسائي والفراء: من قائمٍ، وألا قائمٍ، وأنشد الكسائي قول الشاعر:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/324).

(2) ابن السراج، الأصول (ج1/117).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/324-325).

(4) البيت للكميت في عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/524) ونسب البيت لقيس بن الحدادية في اليزيدي، أمالي اليزيدي (ص153) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج2/139) ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج3/1205) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/324) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/452).

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مَحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ<sup>(1)</sup>

والبصريون ينشدونه: ألا رجلاً، وفيه عندهم قولان: أحدهما أن التقدير: ألا تُروني رجلاً. والثاني أن رجلاً منصوب على التبرئة، وتُؤن اضطراراً كما تُؤن ما لا ينصرف.

وزعم الكسائي أنه إذا خفض ما بعد (ألا) وبعد (مِنْ) فهو على تأويل: أما مِنْ رجلٍ يتصدق، وألا من رجلٍ، ولا يقولون: أما رجلٍ، ولا: ما رجلٍ. ولا يجوز عند البصريين من هذا شيء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إضمار (ما).  
وأيد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 285- الخلاف في تأخير الاسم موجباً وتقديم معمول الخبر

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "مسألة: إذا أخرجت الاسم موجباً ب(إلا)، وقدمت معمول الخبر على الخبر، نحو: ما طعامك آكلٌ إلا زيدٌ، لم يجز ذلك عند الكسائي والفراء، وأجازها البصريون".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تأخير الاسم موجباً وتقديم معمول الخبر.

(1) البيت لعمر بن قنصاس المرادي في السيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/215) وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج2/308) وابن السكيت، إصلاح المنطق (ص306) والفارابي، معجم ديوان العرب (ج1/319) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/41 والأزهري، تهذيب اللغة (ج4/142) والجوهري، الصحاح (ج4/1669) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/324) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/82) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج10/582) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1451) والمكودي، شرح المكودي على الألفية (ص298).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/452).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/325).

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري<sup>(1)</sup> تماماً، ولكن أبا البقاء العكبري<sup>(2)</sup> بين حجج كل فريق والتي تكمن في أن حجة المجوزون البصريون تكون في "أنَّ المقتضي للنصب موجود، والمانع منتف، فجاز النصب، فجاز النصب، أما المقتضي فهو الفعل الذي هو أكل، والفعل متصرف يعمل فيما قبله، وفيما بعده، وأما المانع فمنتف فإن المنصوب هنا لم يقدم على ما له صدر الكلام و(ما) النافية قبل الطعام، فقد تصدر ما له الصدر". بينما حجة المانعون من الكوفيين تكمن في أنَّ "المانع موجود فيمتنع النصب، وبيانه أن قولك: ما طعامك أكل إلا زيد في معنى ما أكل أحد طعامك إلا زيد، فلو قدمته لقدمت ما في حيز النفي عليه، وللکلام تعلق بالاستثناء والاستثناء لا يتقدم ما بعده عليه".

### 286- الخلاف في قولهم (اليوم ما زيدُ إياه منطلقاً)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة: أجاز أكثر النحويين: اليوم ما زيدُ إياه منطلقاً، ومنعها بعضهم".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (اليوم ما زيدُ إياه منطلقاً).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي<sup>(5)</sup>، إلا أنَّ أبا علي الفارسي<sup>(6)</sup> علل سبب الجواز وعدمه في هذه المسألة، قائلاً: "وجه الجواز عندي أنه مثل الفصل المتقدم المرفوع وأن المنصوب قد تبعه كما تجيزه في قولك: اليوم كأنه زيد منطلقاً، وكان زيد إياه منطلقاً، فتشبهه بـ(كان) كما شبهته بها في نصب الخبر. وإن شئت لم تجزه؛ لأن الفعل المتعدي إلى مفعولين يجوز تقديم مفعوليه وتأخيرهما، وتقديم مفعول هذا لا يجوز فإذا لم يجز فيه علمت أنه لا يشبه

(1) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص330).

(2) المرجع السابق، ص330.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/325).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1256).

(5) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات (ج1/504).

(6) المرجع السابق، ص504.

الفعل المتعدي إلى مفعولين، وإذا لم يشبهه لم يجزه ولم يجز فيما حكى عنه: اليوم ليته زيدا منطلق؛ لأنه حرف".

## 287- جواز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ(إن)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "مسألة: يجوز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ(إن) داخلاً على المبتدأ النكرة (من)، قال الشاعر:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ<sup>(2)</sup>

التقدير: فما حديث ولا صالٍ مُنْتَبِه، وهو على حذف مضاف، أي: فما إن من ذي حديث ولا صالٍ، وقال آخر:

العَاطِفُونَ تَجِينَنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ<sup>(3)</sup> ... ..

شُبّهت في ذلك (ما) بـ(لا)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ(إن).

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/325).

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص137) والأزهري، تهذيب اللغة (ج5/43) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/52) وابن الشجري، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية (ص25) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/151) وأبي البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص139) وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/139) وأبي الفداء الأيوبي، الكناش (ج1/30) والزرکشي، البرهان (ج3/75) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3117) وخالد الأزهري، موصل الطلاب (ص139) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/341).

(3) هذا صدر بيت لأبي وجزة السعدي في الفراهيدي، الجمل (ص297) وأبي بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (ج1/293) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج1/184) والنحاس، إعراب القرآن (ج3/304) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج3/559) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/309) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج1/321) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج16/368) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج4/176) وعجزة: ... .. والمَطْعُمُونَ زَمَانَ مَا مِنْ مُطْعَمٍ

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1256).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

### 288- شذوذ بناء النكرة مع (ما)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "مسألة: شذ بناء النكرة مع (ما) تشبيهاً لها بـ(لا)، روي من كلامهم: ما بأس عليك، كما قالوا: لا بأس عليك، وأنشد الأخفش:

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ غَابُهَا<sup>(3)</sup>

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين شذوذ بناء النكرة مع (ما).

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

### 289- عدم جواز حذف اسم (ما)

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "مسألة: لا يجوز حذف اسم (ما)، لو قلت: زيدٌ ما منطلقاً، تريد: ما هو منطلقاً، لم يجز لأن ما مشبهة في العمل بليس، فكما لا يجوز حذف اسم (ليس) وأخواتها، فكذلك لا يجوز حذف اسم (ما).

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز حذف اسم (ما).

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/452).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/325-326).

(3) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص310) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج3/1206)

وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/326) والمرادي، الجنى الداني (ص330) وابن هشام الأنصاري، مغني

الليبيب (ص399) والفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص1353) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/715)

والسيوطي، همع الهوامع (ج1/453) والزبيدي، تاج العروس (ج40/498).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص326).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/453).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/326).



واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
ومال السيوطي<sup>(2)</sup> لرأي أبي حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

### 290- نوع (ما) في (ما هو طعامك زيدٌ بآكلِ)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة: ما هو طعامك زيدٌ بآكلِ، هو: ضمير الشأن، فإن كانت (ما) حجازية لم تجز هذه المسألة، وإن كانت تميمية جازت".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك نوع (ما) في (ما هو طعامك زيدٌ بآكلِ).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 291- دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "مسألة: يجوز دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية فتعمل، تقول: أَمَا زيدٌ قائماً؟ كما تقول: ألسْت بقاءم؟".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(6)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
وأكد السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1256).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/452).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/326).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1256).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/326).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1256).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/452).

## الباب الرابع عشر : أفعال المقاربة

### 292- الخلاف في (عسى) أهي فعل أم حرف؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولرجائه: عسى".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقسم مختلف فيه، وهو (عسى): فذهب الجمهور إلى أنها فعل. وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، ونُسب ذلك إلى ابن السراج، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى نصاً، نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد.

والدليل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاق علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، وعَسَتْ هُنْدٌ أن تقومَ، كما نقول: قام زيدٌ، وقامت هُنْدٌ.

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (عسى) أهي فعل أم حرف؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(4)</sup> فيما يخص هذه المسألة ذكراً واختياراً.

### 293- سبب تسمية أفعال المقاربة بهذا الاسم

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "باب أفعال المقاربة".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/327).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص108).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وسُميت أفعال المقاربة لأنَّ فيها ما هو للمقاربة لا أنها كلها للمقاربة، لأنَّ فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للتراخي، فلا مقاربة في هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية أفعال المقاربة بهذا الاسم.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

بينما زاد الشاطبي<sup>(4)</sup> سبباً آخر لهذه التسمية، فيقول: "وإنما سُميت أفعال المقاربة لأنها جيء بها لتدل على تقريب الخبر من المخبر عنه، فإنما أتت لمعنى في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتها لمعنى فيهما، وهو كون ذلك في الزمان المعين؛ فلذلك عُدت من النواسخ".

### 294- الأفعال التي تعد أفعال مقاربة

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وجملتها ستة عشر فعلاً".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري في كتابه المسمى (الإملاء المنتخل) في أفعال هذا الباب قاربَ وكاربَ وقربَ وأحالَ وأقبلَ وأظلَّ وأشقىَ وشارفَ وقربَ ودنا وأثر وقامَ وقعدَ ودَهَبَ وأزدلَّفَ ودلَّفَ وأزلَّفَ وأشرفَ وتَهَيَّأَ وأسفَّ. وزاد غيرهما: طارَ وانبرى وألمَّ ونشِبَ".

### التوضيح والتحليل:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/328).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/468).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/261).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/328).

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأفعال التي تعد من ضمن أفعال المقاربة.  
وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> مذهب أبي حيان وتلاميذه فيما يخص هذه المسألة.

## 295- (حَرَى) اسم مُنَوَّن لا يُثْنَى ولا يُجْمَع

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وأغربها حرى، يقال: حرى زيد أن يجيء، بمعنى: عسى زيد أن يجيء".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "فإن كان هذا نقلاً عن اللغويين فهو صحيح، فالمحفوظ أن (حَرَى) اسم مُنَوَّن. قال ثعلب: أنت حَرَى من ذلك، أي: خليق وحقيق. وقال أبو سهل محمد بن علي الهروي في كتاب (إسفار الفصيح): لا يُثْنَى ولا يُجْمَع، ومنه قول الشاعر:

وهُنَّ حَرَى أَنْ لَا يُثْبِتَكَ نَقْرَةً وَأَنْتَ حَرَى بِالنَّارِ حِينَ تُثِيبُ<sup>(7)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (حَرَى) اسم منون لا يُثْنَى ولا يُجْمَع.  
وقد اتبع المرادي<sup>(8)</sup>، وناظر الجيش<sup>(9)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

- 
- (1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).
  - (2) ابن عقيل، المساعد (ج1/292).
  - (3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1263).
  - (4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/468).
  - (5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).
  - (6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/330).
  - (7) البيت بلا نسبة في ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص80) والجوهري، الصحاح (ج6/2311) والأزهري، تهذيب اللغة (ج5/137) والهروي، إسفار الفصيح (ج1/562) وابن منظور، لسان العرب (ج14/173) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/330) والزيدي، تاج العروس (ج37/418).
  - (8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).
  - (9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ص3/1263).

وما ذكره أبو حيان هو الشائع عند النحويين أمثال الجوهري<sup>(1)</sup>، والهروي<sup>(2)</sup>، وابن منظور<sup>(3)</sup>، وابن جابر الهواري<sup>(4)</sup>، والشاطبي<sup>(5)</sup> فيما يخص هذه المسألة. بينما خالف السيوطي<sup>(6)</sup> أبا حيان في هذه المسألة لكون أن السيوطي يذهب إلى أن (حرى) تفيد الترجي لا غير ذلك.

## 296- الخلاف في السبب المانع من تصرف (عسى)

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "ويلزمهن لفظ المضى".  
وقال أبو حيان<sup>(8)</sup>: "اختلف في السبب المانع من تصرف عسى:  
فقال أبو الفتح: لما أريد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف. قال:  
وكذلك كل فعل يُراد به المبالغة نحو نَعَمَ وبئسَ وفعل التعجب.  
فإن قلت: قد تصرف ما هو أشد مبالغة في القرب منها نحو (كاد).  
فالجواب: أن في (عسى) ما ليس في غيرها إذ قد تستعمل واجبة، وكذلك وردت في  
القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا﴾<sup>(9)</sup>، وفي قول ابن مُقْبِل:

- 
- (1) الجوهري، الصحاح (ج6/2311).
  - (2) الهروي، إسفار الفصيح (ج1/562).
  - (3) ابن منظور، لسان العرب (ج14/173).
  - (4) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج2/10-11).
  - (5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/273).
  - (6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/468).
  - (7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).
  - (8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/332-334).
  - (9) [التحرير: 5].

ظَنَّ بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوقَةٍ يَتَّارِعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ (1)

أي: ظَنَّ بهم كاليقين، فلما استعملت واجبة بخلاف غيرها من أفعال المقاربة كانت أشدَّ مبالغة في القرب من غيرها؛ إذ الواجب الوقوع أقرب مما ليس كذلك.

وقال ابن يسعون: "استغنوا بلزوم الفعل الذي هو خبرها عن أن بينوا منها مستقبلاً لأنها للتراخي، واستعمل الماضي فيها دون الحاضر والآتي لخفته ولما حاولوه من وقوع ما أمّوه".

وقال الأستاذ أبو علي: لما كانت عسى في معنى قَرَبَ وقَارَبَ استغنوا عن أن بينوا منها مستقبلاً بقولهم سَيَقْرُبُ وَسَيَقَارِبُ، كما استغنوا بـ(تَرَكَ) عن وَدَرَ وَوَدَعَ لما كانت بمعناها.

وقال ابن عصفور: "أنتت على صيغة الماضي لما كان معناها ماضياً؛ ألا ترى أنك لا تقول عسى زيدٌ أن يقوم إلا وقد استقرَّ الرجاء في نفسك لقيامه قبل ذلك، ولا تلتفت إلى كون القيام غير واقع، فإنَّ ذلك لا يرجع إلى معنى عسى بل إلى المترجى.

فإن قلت: إذا كان المعنى مستقراً في نفسك فهو في الحال أيضاً مستقر، فهلا كانت لها صيغة بالنظر إلى ذلك؟

فالجواب أنها لكثرة الاستعمال اختير لها الماضي لخفتها، وسوغ ذلك إرادتهم بها معنى الاتصال والدوام، وصيغة الماضي يجوز استعمالها فيما يراد به ذلك، ومنه ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (2)، وقول الكميت:

مَا دَاقَ بُؤْسَ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمَهَا فِيمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ (3)

ألا ترى أن المراد بـ(دَاقَ) الدوام، ولذلك ساغ أن يعملها في (إذا)، وهي لما يُستقبل" انتهى.

(1) البيت لابن مقبل في ديوانه (ق 28/33 ص 191) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص 134) وابن منذر، كتاب تفسير القرآن (ج 2/811) والجوهري، الصحاح (ج 6/2426) وابن سيده، المحكم (ج 7/521) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج 3/468) وابن بنين الدقيقي، اتقاق المباني (ص 213) وابن منظور، لسان العرب (ج 5/327) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 4/332-333) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج 9/314) والزبيدي، تاج العروس (ج 15/77).

(2) [النساء: 96].

(3) البيت للكميت بن زيد في ديوانه (ق 11/410 ص 246) والفراء، معاني القرآن (ج 1/244) والوشاء، الموشى (ص 86) والجريري، الجليس الكافي (ص 242) وأبي الفرج الجوزي، أخبار النساء (ص 67) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج 2/226) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 4/333-334).

وهذه العلل كلها تلفيقات لشيء وضعي، والوضعيات لا تُعَلَّل. ولو قيل إنَّ (عسى) لمَّا كانت مشاركة ل(لعل) في الرجاء أُلزمت عدم التصرف لكان قولاً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في السبب المانع من تصرف (عسى).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه كل من أبي بكر الأنباري<sup>(2)</sup>، وابن يعيش<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم أيضاً النحاة المتأخرين أمثال ابن عادل الحنبلي<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(6)</sup>.

## 297-الخلاف في خبر أفعال المقاربة

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "وعملها في الأصل عمل كان".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup>: "وفي البسيط: "أمَّا خبر أفعال المقاربة فقال الكوفيون: هو بدل من الاسم بدل المصدر. وأظن قولهم مبنياً على أن هذه الأفعال ليست ناقصة، فيكون المعنى عندهم: قَرَّبَ قيامُ زيد، وكَرَّبَ خروجُ عمرو، ثم قدمت الاسم، وأخرت المصدر، فقلت: قَرَّبَ زيدٌ قيامه، ثم جعلته بالفعل. ويحتج على هذا بقولهم: عسى أن يقومَ زيدٌ، وأن هذا هو الأصل، وهي تامة، ثم إن تقدم الاسم فهو على البديل حملاً لها على طريقة واحدة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص328).

(2) أبو بكر الأنباري، الأضداد (ص22-23).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/377-378).

(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج3/528).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/471).

(6) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج9/316).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/334-336).

وَرُدَّ بَأَنَّ تَقْدِيمَ الْفِعْلِ يَغْيِرُ (أَنَّ) لَا يَكُونُ إِلَّا بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَوْ قَدَرْنَا بِهِ لَمْ يَكُنِ الْبَدَلُ، وَإِنْ لَمْ نَقْدِرْهُ بِالْإِسْمِ لَزِمَ بَدْلُ الْفِعْلِ بِالْإِسْمِ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ بَابِ (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي)، وَهُوَ شَاذٌ، وَلِأَنَّ الْبَدْلَ لَا يَكُونُ لَازِمًا، وَهَذَا لَازِمٌ، وَلِأَنَّهُ إِخْرَاجٌ لِعَسَى عَنْ مَعْنَاهَا رَأْسًا إِلَى تَأْوِيلِ الْقَرِيبِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى: قَارِبٌ زَيْدٌ الْفِعْلُ، وَهِيَ تَامَةٌ. وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنِ الْمَصَادِرِ لَا تَكُونُ أَخْبَارًا، وَكَوْنِ الْمَصْدَرِ بِمَعْنَى فَاعِلٍ لَا يَكُونُ قِيَاسًا مَعَ (أَنَّ).

وَقِيلَ: مَوْضِعُهَا نَصَبٌ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ كَثِيرًا مَعَ أَنَّ، فَمَعْنَى عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقَوْمَ: عَسَى زَيْدٌ لِلْقِيَامِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: ائْخُلُوقٌ، وَكَرَبَ يَفْعَلُ: تَهَيَّأٌ لِلْفِعْلِ. وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ تُخْرِجُ الْأَلْفَازَ عَنْ مَقْتَضَاهَا بِلَا ضَرُورَةٍ، فَلَا مَعْنَى لَهَا، وَأَيْضًا فَلَا يَسُوغُ هَذَا فِي جَمِيعِهَا "انتهى".

وَقِيلَ: هُوَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ، عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ. وَهُوَ فَاسِدٌ لِقَوْلِهِمْ: عَسَى أَنْ يَقَوْمَ إِخْوَتُكَ، وَعَسَى أَنْ يَقَوْمَ الزَّيْدَانِ، وَلَا يَصِحُّ إِضْمَارُ مَفْرَدٍ فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ لِأَنَّهُ نَادِرٌ قَلِيلٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ، وَإِنَّمَا يُحْكَى مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى النَّدْرَةِ، وَهَذَا قِيَاسٌ مُسْتَمَرٌّ كَثِيرٌ لَا يَنْحَصِرُ، وَلَمْ يَسْمَعْ الْوَجْهَ الْأَجُودَ فِيهِ بِوَجْهِهِ. وَيَقْطَعُ بِبَطْلَانِ هَذَا الْمَذْهَبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾<sup>(1)</sup> لِأَنَّ فَاعِلَ فِعْلٍ لَا يَتَّصِلُ بِفِعْلٍ آخَرَ. وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي لَوْجُوبَ الْإِضْمَارِ فِي (عَسَى) وَبُرُوزِهِ فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِي، وَهُوَ بَاطِلٌ لَمَا تُبَيِّنُهُ فِي بَابِهِ.

وَقَوْلُهُ (لَكِنِ التَّرْتِيبُ كَوْنُ خَبْرِهَا مُضَارِعًا مَجْرَدًا مَعَ هَلْهَلَّ وَمَا قَبْلَهَا) إِنَّمَا كَانَ مُضَارِعًا مَجْرَدًا مِنْ (أَنَّ) لِأَنَّهَا لِلْأَخْذِ فِي الْفِعْلِ، فَخَبْرُهُ فِي الْمَعْنَى حَالٌ، فَلِذَلِكَ جَعَلُوا فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ فِعْلَ الْحَالِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في خبر أفعال المقاربة.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) [البقرة: 216].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1264-1265).



وأيد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(2)</sup> أيضاً.

## 298-الخلافة في حذف (أن) من خبر (عسى)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وورود عسى في الرجاء كثير".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وأما (عسى) فذهب جمهور البصريين إلى أن حذف (أن) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، قال أبو علي الفارسي: "وربما اضطر الشاعر، فحذف (أن) من خبر (عسى) تشبيهاً لها بكاد، كما شبه كاد بعسى، قال الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ      يَكُونُ وَرَاءَهُ فَارِحٌ قَرِيبٌ<sup>(5)</sup>  
وأُتشد س:

عَسَى اللَّهُ يُعْزِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ      بِمُنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّيَابِ سَكُوبٍ<sup>(6)</sup>  
وقال آخر:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ      إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

وقال أبو علي في التذكرة: "إن دخول أن في خبر عسى هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: (عسى زيدٌ يقوم) في الكلام. وظاهر كلام س أن استعمال خبر عسى بغير أن جائز في الكلام

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/192-193).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/474-476).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/390).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/340).

(5) البيت لهديبة بن خشرم العذري في شعره (ق1/5 ص59) وسيبويه، الكتاب (ج3/159) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج6/257) وابن عبد ربه، طبائع النساء (ص151) والقالبي، أمالي القالي (ج1/72) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/113) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج3/491) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1/455) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص754) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/691) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/283) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/277).

(6) البيت لهديبة بن خشرم العذري في شعره (ق1/10 ص81) وسيبويه، الكتاب (ج4/139) وابن السراج، الأصول (ج3/168) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج5/6) ونسب البيت لسماعة بن أسول النعماني في أبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/137) وابن منظور، لسان العرب (ج15/55).

لأنه قال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل، تشبيهاً بكاد يفعل". فأطلق القول، ولم يقيّد ذلك بالشعر". قال ابن عصفور: "وينبغي أن لا يحمل كلامه على عمومها لأنها لم تحفظ بغير أن إلا في ضرورة" انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف (أن) من خبر (عسى). وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو ما عليه سائر النحاة المتقدمين والمتأخرين على السواء أمثال أبي البركات الأنباري<sup>(1)</sup>، ابن عصفور<sup>(2)</sup>، وأبي علي القيسي<sup>(3)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(4)</sup>، والمرادي<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(7)</sup>.

### 299- دخول (أن) على أفعال المقاربة نحو (قارب ودنا وألم)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup>: "ومقروناً بأن مع أولى وما بعدها".

وقال أبو حيان<sup>(9)</sup>: "وزعم أبو القاسم الزجاجي أن (قارب) مما الأجود فيه أن يُستعمل بأن".

وردّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تُستعمل إلا بأن، وليست من هذا الباب لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارب زيداً القيام.

قال بعض أصحابنا: "وكذلك اخلوق". يعني أنها مثل (قارب) ليست من هذا الباب.

(1) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص 109-110).

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص 152-153).

(3) أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج 1/113-115).

(4) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج 1/194).

(5) المرادي، الجنى الداني (ص 462).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج 1/475-476).

(7) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج 9/328).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 1/389).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 4/341).

وأما (دنا) فذكر س اقتران الفعل بأن في قولهم: دنوت أن تفعل. وأما (ألم) فجاء في الحديث "لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ لَأَكَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصْرُهُ"<sup>(1)</sup>، وفي الحديث أيضاً: "إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِثُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ" يريد: أَوْ يُلِمُّ أَنْ يَقْتُلَ"<sup>(2)</sup>.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دخول (أن) على أفعال المقاربة نحو قولهم (قارب ودنا وألم).

واتبع ابن عقيل<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص هذه المسألة.

### 300- جواز تعويض السين من (أن) في خبر (عسى)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقد تعوض السين من (أن) في خبر (عسى)، قال الشاعر:

عَسَى طَيْئٍ مِنْ طَيْئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ<sup>(6)</sup>

وفي البسيط: ولم توضع مكانها -يعني مكان أن- سوف، وتقرب منها السين".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز النحويين تعويض السين من (أن) في خبر (عسى).

(1) القاسم بن سلام، غريب الحديث (ج1/90) وابن الأثير: النهاية (ج4/272).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، فضل النفقة في سبيل الله، 26/4: رقم الحديث 2842] و[مسلم، صحيح مسلم، تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، 727/2: رقم الحديث 1052] و[ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل 84/17: رقم الحديث 11035] و[ابن ماجه، سنن ابن ماجه، فتنة المال، 131/5: رقم الحديث 3995].

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/293).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/477).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/342).

(6) البيت لقسامة بن راحة السنبي في التبريزي، شرح ديوان الحماسة (ص398) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج3/1227) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/342) والمرادي، الجنى الداني (ص460) والمرادي، توضيح المقاصد (ج1/129) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص203) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/445).

وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 301- دخول الباء على خبر أوشك المقرون بـ(أن)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد تدخل الباء على خبر أوشك المقرون بأن، قال:

أَعَاذِلْ، تُوشِكِينَ بَأَنْ تَرَيْنِي صَرِيحاً، لَا أُرُورُ، وَلَا أُزَارُ<sup>(3)</sup>

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إمكانية دخول الباء على خبر أوشك المقرون بـ(أن).

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 302- الخلاف في إعراب خبر (عسى)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ومثال جعل خبر عسى مفرداً منصوباً قول العرب: عسى الغَوِيرُ

أَبُوساً".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقالت العرب: (عسى الغَوِيرُ أَبُوساً)، فَأَبُوسٌ منصوب على أنه

خبر (عسى) عند س والبصريين، وهو على حذف مضاف، أي: ذا أَبُوسٍ. وقال ابن كيسان:

أَبُوساً مصدر، والتقدير: أَنْ يَبَاسَ. قال مصعب بن أبي بكر الخشني: وهذا حسن. ونظره بقوله

﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾<sup>(7)</sup>. وقال الكسائي: أَبُوساً خبر (يكون) مضمرة، التقدير: أَنْ يكون. وفي هذين

التقديرين حذف مضاف، أي: أهل. وقال أبو عبيد: "التقدير: أَنْ يأتي بأَبُوسٍ". وفي هذين

القولين حذف (أَنْ) وصلتها، وقد منع ذلك س والأكثر.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/477).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/342).

(3) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج3/1226) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل

(ج4/342) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/477).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/477).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/393).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/343-344).

(7) [ص: 33].

وقيل: هي في هذا المثل بمعنى (صار) لأنه أخبر بالمصدر، ولا يكون في الرجاء.

وقال أبو عمر الزاهد: "قال أبو العباس -يعني أحمد بن يحيى-: كلام العرب كله: عسى زيد قائم، فتجعل زيدا مبتدأ وقائماً خبره، ومن العرب من يجعلها في معنى كان، فيقول: عسى زيد قائماً ولهذه العلة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال للرجل الذي وجد منبواً: "عسى العُوَيْرُ أبُوساً"<sup>(1)</sup> انتهى.

فظاهر هذا النقل عن أحمد بن يحيى أنه يجوز: عسى زيد قائم، بالرفع، وأنه كلام العرب، ولا يكون لعسى عمل البتة، وهذا شيء لا يعرفه البصريون.

وظاهر كلامه أيضاً أنه يجوز: عسى زيد قائماً، ولذلك أثبتنا لغة للعرب لا ضرورة ولا نادراً. وهذا أيضاً مخالف لرأي البصريين، ولو كان كما زعم أحمد بن يحيى من رفع الاسمين بعد عسى وأنه كلام العرب لكان ذلك ثابتاً في نثرهم ونظمهم، ولا نحفظه جاء من كلامهم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعراب خبر (عسى).

ويؤكد كل من الشاطبي<sup>(2)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 303- مذهب جمهور النحاة في المقرون ب(أن) الواقع بعد أسماء أفعال المقاربة

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وليس المقرون بأن في هذا الباب خبراً عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين الفعل معنى قارب... قلت: والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة بدءاً، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها في نحو: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُنْزَكُوا﴾<sup>(5)</sup> فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ بل يقال في الموضعين: سدت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه، 3/176: رقم الحديث 2661].

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/262).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/278-279).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/394).

(5) [العنكبوت: 2].

نحو: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ ﴾<sup>(1)</sup> بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سد مسد جزأي الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "والثاني: أنه في موضع الخبر لهذا الأفعال، وموضعه نصب إذ أصله المبتدأ والخبر، وعملت عمل كان، وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وهو مذهب الجمهور".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب جمهور النحاة في المقرون بـ(أن) الواقع بعد أسماء أفعال المقاربة.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، والسلسلي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(7)</sup> في هذه المسألة.

### 304- لغات (عسى) في حال اتصال الضمير بها

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر".

وقال أبو حيان<sup>(9)</sup> : "وفي البسيط: وفيها لغتان: فَعَلَ وَقَعَلَ إذا كان فاعلها ضمير متكلم أو مخاطب، وإذا كان فاعلها- وهو اسمها- غيره لم يكن إلا فَعَلَ بفتح العين، كذا ذكر أبو عثمان، وقد قيل: إنها لم يُسمع فيها إلا ما ذكر. وسائغ أن تستعمل كل واحدة في موضع

(1) [المائدة: 52].

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/347).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص330).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/299).

(5) السلسلي، شفاء العليل (ج1/346).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1272).

(7) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص108).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/396).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/358).

الأخرى كما قالوا: وَرَى الزَّنْدُ وَوَرِيَتْ بِكَ زَنَادِي، وَلَمَّا قَالُوا فِي الْمَخَاطَبِ فَعَلَ وَفَعَلَ نَحْو: ﴿عَسَيْتُمْ﴾<sup>(1)</sup> على القراءتين لا يبعد في (عسى زيد) أَنْ يُفَعَلَ مثله.

وحكى ابن الأعرابي: عَسَى فهو عَسٍ، وما أَعْسَاهُ! وَأَعْسَ بِهِ! "انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك لغات (عسى) في حال اتصال الضمير بها. ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

### 305- لغات (كاد)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وتنفى كاد إعلماً بوقوع الفعل عسيراً".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وفي البسيط: فيها لغتان كِدَتْ وكُدَّتْ تَكَادُ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك لغتين من لغات (كاد).

ومال أبو حيان إلى ما قاله الثمانيني<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

### 306- الأمر من (أوشك)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "وشذ استعمال اسم فاعل أوشك".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup>: "وفي شعر زهير الأمر من أوشك، قال يصف قطاةً وصقراً:

---

(1) [البقرة: 246].

(2) ابن سيده، المحكم (ج2/220).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/396).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/369).

(5) الثمانيني، شرح التصريف (ص442).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/401).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/371).

حَتَّى إِذَا قَبَضَتْ أُوْلَى أَظْفِرِهِ وَأَوْشَكَ بِمَا لَمْ تَخْشَهُ يَقَعُ<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الأمر من (أوشك).  
وقد اتبع كل من المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.  
ونحا السيوطي<sup>(4)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 307- أفعال التفضيل من (أوشك)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وفي شعره أيضاً استعمال أفعال التفضيل منه، قال:

وَمَا مُخْدِرٌ وَرَدُّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ      يَصِيدُ الرِّجَالَ كُلَّ يَوْمٍ يُنَازِلُ  
بِأَوْشَاكَ مِنْهُ أَنْ يُسَاوِرَ قِرْنَئَهُ      إِذَا شَالَ عَن خَفْضِ الْعَوَالِي الْأَسَافِلُ<sup>(6)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء أفعال التفضيل من (أوشك).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(7)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

- 
- (1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص66) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/371) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1289).
  - (2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335).
  - (3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1289).
  - (4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/473).
  - (5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/371).
  - (6) البيتان لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص99) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج2/941) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب لابن الشجري (ج2/18) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/371) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1289).
  - (7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1289).
  - (8) السيوطي، همع الهوامع (ج1/473).



### 308- اسم الفاعل من (كاد)

قال المرادي<sup>(1)</sup> : "واسم فاعل كقول كثير :

أَمْوُثُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِيناً لَرَهْنُ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ<sup>(2)</sup>

#### التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك اسم الفاعل من (كاد).

واتبع ابن عقيل<sup>(3)</sup>، والسلسلي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> المرادي فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### الباب الخامس عشر : الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

#### 309- الخلاف في رافع الخبر في (إِنَّ) وأخواتها

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "الرافعة الخبر".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "وقوله الرافعة الخبر هذا مختلف فيه، فمذهب البصريين أنه هي

الرافعة للخبر كما هي الناصبة للاسم، وأنها عملت عملين. ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل في

الخبر شيئاً، بل هو باق على رفعه قبل دخولها.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335).

(2) البيت لكثير عزة في ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1/459) والمرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335)

وابن عقيل، المساعد (ج1/304) والسلسلي، شفاء العليل (ج1/350) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1288)

والعيني، المقاصد النحوية (ج2/700) ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح الأشموني

لألفية ابن مالك (ج1/287) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/473).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/304).

(4) السلسلي، شفاء العليل (ج1/350).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1288).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/473).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/5).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/6-7).

ومن حجتهم ما حكاه س عن العرب حين قال: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنَّك وزيدٌ ذاهبان". جعل هذا غلطاً لأنّ من مذهبه أنّ خبر (إنّ) مرتفع بها، فإذا قلت (وزيدٌ) بالرفع فقد أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في اسم عاملان. والكوفيون لا يغلطون العرب في مثل هذا، بل هو شاهد لهم، والمعنى: أنت وزيدٌ منطلقان.

قال السهيلي: "ومما يدل على صحة قولهم أنه لو كان مرفوعاً بها لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه، وإنّما الممتنع ما عمل فيه غيره.

ومن حجتهم أنّ هذه الحروف أضعف من (كان) و(ظننتُ)؛ لأنّ تلك أفعال، فرفعت ونصبت كما تعمل الأفعال، وهذه حروف، والحروف إنّما تعمل في اسم واحد أو في فعل خاصة، إلا أنّ حروف الشرط في عملها في الجواب نظر واختلاف" انتهى.

وقال أبو إسحاق الزجاج: إنّما لم يل (إنّ) إلا المنصوب لأنهم قد فرقوا بين ما كان موضوعاً موضع الفعل مؤدياً عن معناه وبين ما ضُورع به الفعل من غير أن يكون في موضع الفعل؛ فالذي جُعل في موضع الفعل قولك: ما زيدٌ منطلقاً، فهذا في موضع: ليس زيدٌ منطلقاً، وهو مؤد عن معناه. والذي ضُورع به الفعل وليس موضوعاً موضعه: إنّ زيداً منطلقاً.

وقال علي بن سليمان: جُعل في الحروف ما في الفعل من العمل إلا موضعاً واحداً ليكون للفعل فضيلة، فقيل: ما زيدٌ منطلقاً، كما قيل: ضرب زيدٌ عمراً، وقيل: إنّ زيداً منطلقاً، كما قيل: ضرب زيداً عمرو، والذي فضل به الفعل لتصرفه: زيداً ضرب عمرو".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رافع الخبر في (إنّ) وأخواتها. واتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره. ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(4)</sup> أيضاً.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1298).

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/144-150).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/490).

## 310- أنواع (إِنَّ)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "إِنَّ للتوكيد".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ومن مُلَحّ القول في (إِنَّ) ما ذكره في (الغرة) من أَنَّ (إِنَّ) لها عشرة أنحاء: للتحقيق. وبمعنى نَعَم. وأمرًا مِنَ الأئين. وماضياً مبنياً للمفعول من الأئين على لغة رد، تقول: إِنَّ في هذا الأئين. وأمرًا من الأئين، تقول للنساء: إِنَّ، أي: اتعَيْن. وأمرًا للأئني من وَاي، لحقه نون التوكيد. وأمرًا للنساء من آن، أي: قَرَّب، أي: اقْرُبْن. وإخباراً عن المؤنث المجموع، أي: قَرُبْن. وإنَّ قائمٌ، الأصل: إن أنا قائمٌ، فنقل وحذف. وعلى من أعمل (إِنَّ) قال: إِنَّ قائماً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع (إِنَّ) عند النحويين.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

## 311- الخلاف في إفادة (أَنَّ) التأكيد

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وذكروا أَنَّ (أَنَّ) المفتوحة أيضاً معناها التوكيد. ولا يظهر لي هذا المعنى لأنها ينسبك منها مصدر، ولو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثَمَّ في النسبة توكيد، لو قلت في بَلَّغني أَنَّك منطلقٌ: بَلَّغني انطلقاً، لم يكن فيه توكيد البتة.

وفي (البسيط): "قال النحويون: (أَنَّ) المفتوحة تكون للتوكيد، وتقيد السبك. قلت: وعلى هذا إشكال، وهو أَنَّها إذا كانت للتأكيد كان معناها تحقيق الخبر وتأكيد النسبة، وإذا كانت سابقة كان في ذلك إبطال الخبرية لأنَّ سبكها يبطل الخبرية؛ لأنَّ في السبك عدم قبول الصدق والكذب.

والجواب: أَنَّ المفتوحة أصلها الكسر، والمؤكدة هي المكسورة ليس إلا، لكنَّ فتحها يكون لصيرورتها في تأويل المفرد المؤكد ثبوته، فإذا قلت: إِنَّ زيداً منطلقاً، ثم قلت: عَلِمْتُ أَنَّ زيداً

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/5).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/5-9).

منطلقاً، فمعناه: علمت أن المؤكّد الثابت، فعلى هذا لا تكون إلا علامة على السبك لا للتأكيد والسبك" انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إفادة (أَنَّ) التأكيد. واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 312- (لكن) للتوكيد

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "لكن للاستدراك".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup>: وقوله و (لكن) للاستدراك زاد غيره: وللتوكيد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (لكن) للتوكيد.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي<sup>(5)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 313- حد الاستدراك

قال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "ومعنى الاستدراك الذي فيها أنك تنسب حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولا بد أن يكون الكلام الذي قبلها نقيضاً لما بعدها أو ضدّاً، فإن كان خلافاً ففي وقوعها بين الخلفين خلاف، وإن كان وفاقاً فالإجماع على أنه لا يجوز. فمثال النقيض: ما هذا ساكنٌ لكنه متحركٌ. ومثال

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/5).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج485/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/5-10).

الضد: ما هذا أسودُ لكنَّه أبيضُ، ومثال الخلاف: ما هذا قائمٌ لكنَّه شاربٌ. ومثال الوفاق: ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمراً قائمٌ.

وفي (البسيط): "معناها الاستدراك لخبر توهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فأتى به لرفع ذلك التوهم، أو تقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه، نحو: ما قائمٌ زيدٌ لكنَّ عمراً قاعداً، لمَّا قيل (ما قائمٌ زيدٌ) فكأنه توهم أنَّ عمراً مثله لشبهه بينهما أو ملابسة، فرفعت ذلك التوهم، واستدركت في كلامك ذلك، ونحو: لو قامَ فلانٌ لفعلتُ لكنَّه لم يَقُمْ، فأكدت ما دلَّت عليه (لو)، وكأنَّها في المعنى مُخرِجة لما دخل في الأول توهماً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾<sup>(1)</sup>، ثم قال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾<sup>(2)</sup> أي: ما أراكم كثيرًا. وكذلك: ما قامَ زيدٌ ولكنَّه قَعَدَ، فيها معنى التأكيد لمضمون الجملة الأولى. فإن لم تتضمن مخالفة في المعنى، واللفظ مخالف، والمعنى يمكن أن يوافق، نحو: ما قامَ زيدٌ لكن ما أتى يضحك، فقد يقال إنه لا يجوز لأنه لا فائدة في الاستدراك، فيضيع معنى لكنَّ. وقد يقال هو جائز لأنه استدراك فائدة مخالفة الأول في الثبوت والنفي، فأشبهت الأول "انتهى، وفيه تلخيص وبعض زيادة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الاستدراك عند النحويين.  
واتبع كل من المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.  
والسيوطي<sup>(5)</sup> قريب من مذهب أبي حيان في هذه المسألة.

### 314- الخلاف في (لكن) هل هي بسيطة أم مركبة؟

قال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "واختلفوا أهي بسيطة أم مركبة: فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهي أقصى ما جاء عليه الحرف.

(1) [الأفعال: 43].

(2) [الأفعال: 43].

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1299).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/485).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/10-11).

وذهب الفراء إلى أنّها مركبة، وأنّ أصلها: لَكُنْ أَنْ، فطُرحت الهمزة من (أَنَّ)، وسقطت نون (لَكُنْ) حيث استقبلت ساكناً، كما قال الشاعر:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ      وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ<sup>(1)</sup>  
فحذف نون (لَكُنْ) لالتقائها ساكنة مع سين (اسْقِنِي).

ونقل صاحب (اللباب) عن الكوفيين أنّها مركبة من (لا) و(إِنَّ) والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، قال: "وهذا ضعيف جداً".

وفي (البيسط): "قيل: هي غير مؤلفة، وهو مذهب الأكثرين. وقيل: هي مؤلفة من (لا) و(كأنَّ)، والكاف للتشبيه، و(أَنَّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي لشيء وإثبات لغيره، وهو رأي أي زيد - يعني السهيلي - فإذا قلت (قَامَ زَيْدٌ لَكُنْ عَمراً قاعداً) فكأنك قلت: لا كأنَّ عمراً قاعداً، ويتأول في المعنى: فِعْلُ زَيْدٍ لَا كَفِعْلِ عَمْرٍو، ثم رُكبت هذه الحروف الثلاث، فانتشر تغييرها، فكُسرت الكاف، وحُذفت همزة (أَنَّ)، ولم يقع التغيير في الأول منها لأنه الصدر، والتغيير في الأواخر والأوساط. وقال أبو زيد - يعني السهيلي - (كُسرت الكاف للدلالة على المحذوف)، يعني أنّ الأصل (إِنَّ) المكسورة، وهو رأي بعض الكوفيين، فما دخلت الكاف فتحت، فلما حُذفت الهمزة غُيرت الكاف بالكسر لتدل على المحذوف لكثرة التغيير. وهذا المذهب لا دليل عليه" انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (لكن) هل هي بسيطة أم مركبة؟.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) البيت للنجاحشي الحارثي في ديوانه (ق7/50 ص56) والفراهيدي، الجمل (ص233) وسيبويه، الكتاب (ج1/27) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1/207) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/254) والمرزباني، الموشح (ص124) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/135) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج2/707) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج2/167) والحميري، شمس العلوم (ج10/7017) وأبي الحسن البصري، الحماسة (ج2/250) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص115) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/260) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج10/419).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 315-الخلاف في (كأن) هل هي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وكأن للتشبيه".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وقوله و(كأن) للتشبيه ذهب الخليل وس والأخفش وجمهور البصريين والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ومن (إن)، فأصل كأن زيدا أسد: إن زيدا كأسد، فالكاف للتشبيه، و(إن) مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوا الكاف على (إن) وجب فتحها لأن (إن) المكسورة الهمزة لا يتقدمها حرف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبداً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة كحالة فيها وهي متقدمة.

وقال بعض البصريين: "هذا خطأ لأنه يلزم قائله أن يأتي بخبر الكاف" انتهى.

وقول ابن هشام: "لا خلاف في أنها مركبة من إن وكاف التشبيه" ليس بصحيح لوجود الخلاف فيها.

والأولى أن تكون (كأن) حرفاً بسيطاً وُضع للتشبيه كالكاف، وألا تكون مركبة من الكاف و(إن)؛ لأن التركيب على خلاف الأصل".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلافاً للنحويين في (كأن) هل هي بسيطة أم مركبة؟.

واتبع كل من المرادي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/485).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/5).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/11-12).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1299).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/487).

## 316- الخلاف في كاف (كأن) هل هي متعلقة بالفعل أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلف القائلون بالتركيب: هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا؟ فقال أبو الفتح: "الكاف لما تقدمت بَطَلْ أَنْ تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل لأنها فارقت الموضع الذي يُمكن أَنْ تتعلق فيه بمحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال في حال توسطها".

قال: "وليس هنا زائدة لأنَّ معنى التشبيه موجود فيها، وإنَّ كانت قد تقدمت فأزيلت عن مكانها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في (أَنَّ) التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة".

قال: "فأقوى الأمرين فيها عندي أن تكون مجرورة بالكاف.

فإن قلت: إنَّ الكاف الآن ليست متعلقة بفعل.

فليس ذلك بمانع من الجر فيها؛ ألا ترى أنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(2)</sup> غير متعلقة بفعل، وهي مع ذلك جارة".

قال: "ويؤكد عندك أنَّ الكاف هنا جارة فتحهم الهمزة بعدها كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها، وذلك نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْتَ قَائِمٌ، وَأَطْنُ أَنْتَ مَنْطِقٌ، وَبَلَّغَنِي أَنْتَ كَرِيمٌ".

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ الكاف الجارة في موضع رفع، فإذا قلت (كأني أخوك) ففي الكلام عند حذف، وتقديره: كأخوتي إياك موجود؛ لأنَّ (أَنَّ) وما عملت فيه بتقدير مصدر، فلا تكون الكاف على هذا مقدمة من تأخير.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أن العرب لم تُظهر قط ما ادعى أبو إسحاق إضماره؛ ألا ترى أنه لا يحفظ من كلامهم: كأني أخوك موجود".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كاف (كأن) هل هي متعلقة بالفعل أم لا؟

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/12-13).

(2) [الشورى: 11].



واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
ومال السيوطي<sup>(2)</sup> لرأي أبي حيان في هذه المسألة.

### 317-معاني (كان)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وللتحقيق أيضاً".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وذهب الزجاجي والكوفيون إلى أن (كأنَّ) إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه، وإذا كانت مشتقاً كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت. وإلى هذا ذهب ابن الطراوة وابن السيد، قال ابن السيد: "إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو صفة فهي للظن والحسبان". قال: "والنحويون يقولون: هي للتشبيه، وليس كذلك إلا إذا كان الخبر مما يُمَثَّلُ به الأول إما أَحَطَّ أو أَرْفَعَ، نحو: كَأَنِّي بِكَ مَلِكٌ، فإذا قلت: كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، لم يستقم أن يكون تشبيهاً لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ"... وذهب الكوفيون إلى أَنَّ (كأنَّ) تكون للتقريب، وذلك في نحو: كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مَقْبَلٌ، وكَأَنَّكَ بِالْفَرَجِ آتٍ، وفي قوله:

فَكَأَنِّي بِكُمْ إِذَا قَدْ صِرْتُمْ<sup>(5)</sup> ... ..

وقول الحسن البصري: "كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ". والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب ألا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شئق، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة... وقد تدخل (كأنَّ) في التنبيه والإنكار والتعجب، تقول: فعلت كذا وكذا كَأَنِّي لَا أَعْلَمُ، وفعلتم كذا كَأَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(6)</sup>.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336-337).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/487).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/5).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل (ج5/15-20).

(5) هذا صدر بيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذيل والتكميل (ج5/15-20) وعجزه :

... .. لَا فِـي فِرَائِضِـهِ وَلَا أَشْـنَاقِـهِ

(6) [الفصص: 82].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (كأنَّ) عند النحويين.  
واتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.  
وأيد السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 318 - (لت) لغة في (ليت)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "و(ليت) للتمني".  
وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "ويقال (لَتَّ) بإبدال الياء تاء وإدغام التاء في التاء".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (لت) لغة في (ليت).  
واتبع المرادي<sup>(6)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
وأكد السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه اللغة التي تخص (ليت).

## 319 - الخلاف في تعلق الماضي خبراً لـ(ليت) و(لعل)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup>: "و(لعل) للترجي، وللاشفاق، والتعليل، والاستفهام".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص338).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1299-1300).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/486).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/5).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/21-22).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص338).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/487).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/5).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "والترجي والتمني من باب الإنشاء، فيشكل تعلقهما بالماضي، وقد جاء الماضي خبراً لهما، قال تعالى ﴿يَا لَيْتِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾<sup>(2)</sup>، وقال:

فَلَيْتَ الْيَوْمَ كَانَ غِرَارَ حَوْلٍ<sup>(3)</sup> ... ..

والتمني قد يقع لما مضى ندامة، وقال:

لَعَلَّكَ فِي حَذْرَاءٍ أُمْتُ عَلَى الذِّي تَحَيَّرْتَ الْمِعْرَى عَلَى نَجْلِ خَالِبٍ<sup>(4)</sup>

ومنع وقوع الماضي خبراً لـ(لعل) مبرمان.

وقال في (الغرة): تقول: أريد المضي إلى فلانٍ لعله خلا بنفسه وأمضي إلى داره التي اشتراها لعله سكن فيها. قلنا: هذه حكاية حال، يدل عليه أنك تعطف عليه المضارع، فنقول: لعله خلا بنفسه فأحدثه أو فيحدثني، رفعاً ونصباً، ولو قلت (فحدّثته) كان خطأ، ولا أرى الماضي يمتنع من ذلك، وتقول: صَفَحْتُ عن فلان، فيقال لك: لعله خَدَمَكَ، ولا يَحْسُن: لعله يَخْدِمَكَ. وكذلك تقول في الخبر يرد عليك: لعلّي سمعتُ هذا. فالموضع لـ(كأنّ)؛ ألا ترى أنّ المعنى: كأني سمعتُ هذا".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تعلق الماضي خبراً لـ(ليت) و(لعل).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/22-23).

(2) [مريم: 23].

(3) هذا صدر بيت بلا نسبة في ابن الأثير، البديع (ج1/564) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/23) وعجزه:

... .. وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّاماً طِوَالاً

(4) البيت للفرزدق في ديوانه (ص90) وابن المثني، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج3/935) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1/517) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص343).

### 320- (دام) لا تدخل على ما خبره فعل ماض

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف".

وقال ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "وقد استدرك بعض الفضلاء على المصنف هنا فقال: إن دام

لا تدخل على ما خبره فعل ماض. ولا شك في جواز (إن) عليه وهو استدرك لطيف".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك عدم جواز النحويين دخول (دام) على ما خبره

فعل ماض.

### 321- الخلاف في الجمع بين (ليت) و (سوف)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وقد امتنعوا من الجمع بين (ليت) و (سوف)، فلا يقولون: ليت زيدا

سوف يقوم؛ لأن (ليت) لما لم يثبت، وسوف لما ثبت. وقد جاءت مع (لعل)، قال الشاعر:

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيقًا لَعَلَّهَا      سَتَرَحْمَنِي مِنْ رَفْرَةٍ وَعَوِيلِ<sup>(4)</sup>

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجمع بين (ليت) و (سوف).

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني<sup>(5)</sup> في هذا الاستدرك.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/10).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1315).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/23).

(4) البيت لعبد الله بن مسلم في ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص168) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي،

ارتشاف الضرب (ج3/1241) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/23) وابن هشام الأنصاري، مغني

الليبيب (ص380) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/695) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج4/433) وعبد

القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج5/345).

(5) ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص168).

### 322- الخلاف في قولهم (إنَّ رجلاً وزيداً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فرع: (إنَّ رجلاً وزيداً) لا يجيزه الكوفيون لأنه قد اختلط بالنكرة المعرفة، ولا يجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة. ويجوز ذلك على مذهب البصريين. فلو أبدلت فقلت: (إنَّ رجلاً أخاك) على حذف الخبر لم يُجزه الفراء لأنَّ الاعتماد هو على البدل، وخبر المعرفة لا يضمم عنده. وأجاز هذا هشام على الترجمة. والجواز مذهب البصريين".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ رجلاً وزيداً).

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم كل من

السيوطي<sup>(4)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(5)</sup> في ذلك أيضاً.

### 323- الخلاف في قولهم (إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً)

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "مسألة: (إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً): قال س: "غيرها: اسم إنَّ، وإبلاً وشاءً تمييز، والخبر محذوف، أي: إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاءً". ولا يجوز أن يكون (إبلاً وشاءً) اسم إنَّ، و(غيرها) حال، والخبر محذوف تقديره: إنَّ لنا إبلاً وشاءً في حال أنَّها غير هذه؛ لأنه لا عامل إلا (لنا)، والمعاني لا تعمل مضمرة بإجماع إلا المبرد، فإنه أجاز ذلك في:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/52).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1318).

(3) ابن جني، الخصائص (ج2/376).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/495).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج10/462).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/52-53).

... .. وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ (1)

ولا يجوز أن يكون (غيرها) اسم (إِنَّ)، و(إِبْلًا وشَاءً) بدل، والتقدير: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِنَّ  
إِبْلًا، أي: إِنَّ لَنَا إِبْلًا؛ لأنه متى اجتمع تابع ومتبوع فالباب أن يُقَدَّم الجامد منهما، وقد نص  
على ذلك س في قوله (فيها قائماً رجلاً) حين عدل إلى النصب، ولم يجعل رجلاً بدلاً من قائم،  
فلهذا عدل هنا إلى النصب على التمييز".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إِنَّ غَيْرَهَا إِبْلًا وشَاءً).

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد النحويون أمثال ابن السراج<sup>(3)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(4)</sup>، وابن الأثير<sup>(5)</sup>، وابن

يعيش<sup>(6)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا جزء بيت للفرزدق في المبرد، المقتضب (ج4/191) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/329) وابن  
سيده، المخصص (ج5/107) وابن الأثير، البديع (ج1/569) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1/395) وابن  
الناظم، شرح ابن الناظم (ص104) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/266) والمرادي، الجنى الداني  
(ص189) وابن هشام الأتصاري، مغني اللبيب (ص783) وابن كيكليدي العلاتني، الفصول المفيدة (ص251)  
وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1204) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/639) وخالد الأزهرى، شرح التصريح  
(ج1/264) والسيوطي، همع الهوامع (ج6/419) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج4/138) ولم أقف عليه  
في ديوانه، والبيت :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ      إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1319).

(3) ابن السراج، الأصول (ج1/248).

(4) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص194).

(5) ابن الأثير، البديع (ج1/538).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/260).

(7) السمين الحلبي، الدر المصون (ج9/406).

## 324- الخلف في (إِنَّ) هل هي عاملة في الظرف أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "مسألة: قول الشاعر:

صَوَّبْنُهُ، وَلَا تَمِيْلَنَّ، وَاخْذَرْ      إِنَّهُ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَارٌ<sup>(2)</sup>

زعم بعض أصحابنا أَنَّ (إِنَّ) عاملة في الظرف، قال: "ولا يجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، فيكون التقدير: إِنَّه نَارٌ الْيَوْمَ؛ لأن س منع: أَنْتَ ظَالِمٌ فَإِنْ فَعَلْتَ، ويُحذف الجواب لدلالة (أَنْتَ ظَالِمٌ) عليه؛ لأنَّ الفاء تقطع، وكذلك (إِنَّ) أيضاً مستأنفة بمنزلة الفاء، فلا يجوز ذلك مع ما فيه من إعمال المعنى مضمراً؛ لأنه لا يعمل (نار) إلا بما فيه من معنى الفعل، فلذلك لم يجد بُدأً من إعمال (إِنَّ) فيه، كأنه قال: أُوَكِّدُ هذا في اليوم" انتهى.

وما ذكره لا يجوز لأنَّ (إِنَّ) حرف ك(ما) النافية وهمزة الاستفهام، ويأتي الكلام في ذلك في (باب الحال) حيث ذكر عمل الحرف في الحال. ويتخرج هذا البيت على أَنَّ (اليوم) منصوب بإضمار (أعني)، وتكون الجملة اعتراضية، وخبر (إِنَّ) الجملة بعده، وهو: إِنَّمَا هُوَ نَارٌ، كما خَرَّجُوا:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بَعْثَهَا      أَحَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ<sup>(3)</sup>

وأما تمثيله إياه بمسألة (أَنْتَ ظَالِمٌ فَإِنْ فَعَلْتَ) فتمثيل فاسد، لم يتقدم في البيت شرط، ولا حذف جواب شرط، بل تركيب البيت مثل قولك: اخْذَرْ زَيْدًا إِنَّهُ شَرِيْرٌ، وَأَكْرِمَ زَيْدًا إِنَّهُ عَالِمٌ، فَإِنَّمَا فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى تَعْلِيلٌ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (إِنَّ) هل هي عاملة في الظرف

أم لا؟.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/53-54).

(2) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/53).

(3) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج2/133) وابن السراج، الأصول (ج1/205) وأبي علي الفارسي، المسائل الحلييات (ص258) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج3/411) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص240) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص909) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/54) والسمين الحلي، الدر المصون (ج5/163) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج10/256) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1207) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/969) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/453).

ووافق أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، واتبعهم النحويون أمثال السمين الحلبي<sup>(2)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(3)</sup>، والشاطبي<sup>(4)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(5)</sup> أيضاً.

### 325- دلائل أخرى تفيد أنّ الكسر في (إنّ) هو الأصل من الفتح

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : " (إنّ) بالكسر أصل لأنّ الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، و(أنّ) بالفتح فرع لأنّ الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه، أصل لكونه جملة من وجه. ولأنّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه. ولأنّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، كقولك في عرفت أنّك برّ: إنّك برّ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك في إنّك برّ: عرفت أنّك برّ، والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة، ولكون المكسورة أصلاً قلت: يستدام كسر إن".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وقال غيره: الأصل المكسورة لأنّها تفيد معنى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها، ولأنّها أشبه بالفعل إذ كانت عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل، والمفتوحة عاملة ومعمول فيها كالمركب، والمكسورة كالمفرد، والمفرد أصل للمركب، ولأنّها مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم إذ كانت وما عملت فيه بتقديره. وقال قوم: المفتوحة أصل للمكسورة. وقال آخرون: كل واحدة أصل بنفسها. والصحيح الأول.

وفي (البسيط): قيل: إنّ المفتوحة مُعَيَّرَةٌ من المكسورة، ففتّحت دليلاً على اتصال العامل بما دخلت عليه، وهو قول الفراء. وتميم وقيس يبذلون من همزتها عيناً، فيقولون: أشهد عنّ محمداً رسول الله".

(1) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص 86).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج 5/163).

(3) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج 10/256).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 2/195).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج 11/110).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 2/19).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج 5/66).



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دلائل أخرى تفيد أنّ الكسر في (إِنَّ) هو الأصل من الفتح.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك هو الشائع عند النحويين أمثال المبرد<sup>(2)</sup>، وابن الوراق<sup>(3)</sup>، والزمخشري<sup>(4)</sup>، وابن يعيش<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>.

## 326- مذاهب (إِنَّ) إذا وقعت جواباً للقسم

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "جواب قسم".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup>: "وقوله وجواب قسم هذه المسألة -وهي: والله إِنَّ زيدا قائمٌ- فيها أربعة مذاهب:

أحدها: إجازة الكسر والفتح واختيار الفتح، وهو مذهب الكسائي والبغداديين.

والثاني: إجازتهما واختيار الكسر.

والثالث: وجوب الفتح، وهو مذهب الفراء، وقال أبو جعفر الصفار: "قال الكسائي والطوال: تقول: والله أَنْ زيدا منطلق، بفتح أَنْ".

والرابع: وجوب الكسر، وهو الذي صححه أصحابنا، وهو مذهب البصريين، وهو القياس وبه ورد السماع، قال تعالى ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴿٩﴾﴾، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ، يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص344-345).

(2) المبرد، المقتضب (ج2/340).

(3) ابن الوراق، علل النحو (ص446-447).

(4) الزمخشري، المفصل (ص390).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/574).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/501-502).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/18).

(8) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج5/69-72).

(9) [الدخان: 1-3].

وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١﴾  
قال أبو الحسن بن خروف: "ولم يُسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له في القياس" انتهى.

وقد سمع من لسان العرب (حَلَفْتُ أَنْ زِيداً قَائِماً) بالفتح والكسر، فغلط سماع ذلك من  
أجاز الفتح والكسر في قولك: باللهِ إِنَّ زِيداً قَائِماً؛ لأنَّ التقدير: حَلَفْتُ باللهِ إِنَّ زِيداً قَائِماً، فكما  
يجوز الكسر والفتح مع التصريح بالفعل فكذلك يجوز مع إضماره. وبيان الغلط فيه أَنَّ مَنْ  
كسرها بعد (حلفت) لم يجعل (حلفت) إِلَّا قَسَمًا، و(إِنَّ) وما بعدها جواباً لها، وَمَنْ فتحها بعد  
(حلفت) جعل (حلفت) إخباراً عن قَسَمٍ متقدم، ولم يجعلها قَسَمًا وتكون (أَنَّ) وما بعدها في  
موضع معمول لها، ولا يُتصَوَّرُ هذان التقدير إذا كانت (حلفت) مضمره، لأنَّ العرب لا تُضمَرُ  
(حلفت) وتريد بها غير القَسَمِ، بل إذا أضمرتها بل إذا أضمرتها كانت قَسَمًا لا إخباراً عنه،  
فذلك كُسِرَتْ (إِنَّ) بعد (حلفت) المضمره.

وقد خالف المصنف قوله هنا في أرجوزته حيث قال:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمٍ      لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي<sup>(2)</sup>

فيعني بقوله (نمي) أن ذلك مَرُويّ، وليس كذلك، بل السماع إنَّما ورد بالكسر.

والى جواز الفتح والكسر ذهب أبو القاسم السهيلي من أصحابنا، كما ذهب إليه  
المصنف في الأرجوزة قال السهيلي: "جواز فتحها وكسرها بعد القَسَمِ لأنَّ القَسَمَ جملة تؤكد أخرى  
فإن كسرت (إِنَّ) فلائها في حكم الجملة المستأنفة، وإن فُتحت فلائها تؤدي عن حديث مخلوف  
عليه، يعمل فيه أحلفُ وأقسِمُ" انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع شيخنا: "إذا كانت جواباً للقَسَمِ في اللفظ كُسِرَتْ،  
وهي في قولهم (حَلَفْتُ أَنْ زِيداً مَنْطِقًا) جوابٌ في المعنى ومعمولةٌ لفعل الحلف في اللفظ فلذلك  
تُفْتَحُ".

وفي (البسيط): وَأَمَّا القَسَمُ فذهب البصريون إلى أنه يكسر ليس إلا، وذهب غيرهم إلى  
الفتح. وأصل هذا الخلاف أَنَّ جُمَلَتِي القَسَمِ والمُقَسَمِ عليه هل إحداها معمولةٌ للأخرى فيكون  
المُقَسَمُ عليه مفعولاً لفعل القَسَمِ أو لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه في موضع مفعول، ففتح (أَنَّ)

(1) [سبأ: 1-3].

(2) ابن مالك، الألفية (ص21).

بتقدير: أحلف على كذا. ومنهم من جعل القسم تأكيداً للمقسم عليه لا عاملاً فيه، فانتنفى ألا يكون به تعلق فكسر ليس إلا، ومن جَوَزَ الأمرين أجاز الوجهين".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في (إن) إذا وقعت جواباً للقسم.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 327- مواضع كسر (إن) وجوباً

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "أو قبل لام معلقة".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ونقصه موضع آخر وهو أنه يجب كسرها بعد (حيث) نحو: اجلس حيث إن زيدا جالس. وقد أولع عوام الفقهاء في قراءاتهم بفتحها يقولون: من حيث أنه، بالفتح".

وقال ناظر الجيش<sup>(5)</sup>: "وذكر بعض الفضلاء موضعين آخرين وهما: بعد إذ وبعد موصوف بجملة مصدرية ب(أن) نحو: جئتك إذ إن زيدا أمير، ومررت برجل إنه فاضل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك مواضع كسر (إن) وجوباً.

واتبع كل من المرادي<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق كل من ابن القيم الحوزي<sup>(7)</sup>، السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبي حيان في هذه

المسألة.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1344-1345).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/499).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/18).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/74).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1328).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص345).

(7) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج1/236).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج1/499).

## 328- الخلاف في سبب رفع (أَنَّ) فيما دخلت عليه

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وللزوم تأويل المصدر بعد (لو) و(لولا) لزم الفتح... ومنه قول الشاعر:

قَلُّوْ أَنْ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي رِمَاحُهُمْ      نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجْرَتِ<sup>(2)</sup>

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "والتقدير: ولو صبرهم، ولو إنطاق رِمَاحِ قَوْمِي إِيَّاي، فموضع (أَنَّ) وما دخلت عليه رفع.

واختلفوا على ماذا ارتفع:

فذهب الكوفيون وبعض البصريين، منهم المبرد والزجاج وتبعهما الزمخشري وجماعة إلى أنه مبني على فعل محذوف.

قال ابن هشام: وقول الكوفيين عديم النظير لأنَّ الفعل لم يُحذف بعد (لو) قط إلا أنَّ يكون مُفسَّراً، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾<sup>(4)</sup> وقولهم في المثل: "لو ذات سِوَارٍ لَطَمْتَنِي".

قال: "وزعم البصريون أنَّ الخبر ل(أَنَّ) بعد (لو) لم يجيء إلا فعلاً أو اسم فاعل ليكون بمعنى الجملة الاسمية، ولا يجوز: لو أنَّ زيدا أخوك لأكرمته" انتهى.

وليس مذهب البصريين بصحيح إن كان يصح نقله عنهم. فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، وهكذا ذكر الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/21-22).

(2) البيت لعمر بن معد يكرب في شعره (ق10/11 ص73) وابن السكيت، إصلاح المنطق (ص186) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص301) والزجاجي، أمالي الزجاجي (ص228) والأزهري، تهذيب اللغة (ج10/256) والخالدين، حماسة الخالدين (ص60) والجوهري، الصحاح (ج2/612) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/171) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/411) والباقلاني، إجاز القرآن (ص79) والخفاجي، سر الفصاحة (ص214) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص157) والبكري، التنبية على أوام أبي علي في أماليه (ص49) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج4/721) والغزنوي، باهر البرهان (ج2/760) وابن أبي الإصبع العدواني، تحرير التعبير (ص205) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/895) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج2/437).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/74-75).

(4) [الإسراء: 100].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في سبب رفع (أَنَّ) فيما دخلت عليه. ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. ولكن السيوطي<sup>(2)</sup> وجد أَنَّ المختار في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين أمثال المبرد والزجاج والزمخشري في أَنَّ الاسم بعد (لو) مبني على فعل محذوف؛ وذلك "لإغناؤه عن تقدير الخبر وإبقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل".

### 329- (جَرَمَ) فعل بمعنى (حَقَّ)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "قال الفراء: لا جرم، كلمة كثر استعمالهم إياها... وأصلها من جرمت أي كسبت".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "فذهب س إلى أَنَّها فعلٌ بمعنى (حَقَّ) قال س: "قال تعالى ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾<sup>(5)</sup> و(جَرَمَ) عملت لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ، ولقد استحقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (جَرَمَ) فعل بمعنى (حَقَّ). ووافق المرادي<sup>(6)</sup>، وابن عقيل<sup>(7)</sup>، والسلسيلي<sup>(8)</sup>، وناظر الجيش<sup>(9)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/502).

(2) المرجع السابق، ص502.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/24).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/90).

(5) [النحل: 62].

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص347).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج1/318).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/361).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1342).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(2)</sup> أيضاً.

### 330- مواضع إعراب (أَنَّ) بعد (لا جَرَمَ)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وإذا وقعت بعد (لا جَرَمَ) فالمشهور الفتح".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وزعم الخليل أَنَّ (جَرَمَ) إنّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فنقول: لا جَرَمَ أنّهم سيندمون أو سيكون كذا وكذا" انتهى كلام س.

ف(أَنَّ) بعد (جَرَمَ) في موضع الفاعل بها، والوقف على (لا) عند س، ولا يجوز أن توصل ب(جَرَمَ) لأنّها ليست نفي (جَرَمَ)... وأما على مذهب الفراء فيظهر أنّ التقدير عنده: لا جَرَمَ مِنْ كذا كما تقول: لا بُدُّ أنّك ذاهبٌ، أي: مِنْ أنّك ذاهبٌ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع إعراب (أَنَّ) بعد (لا جَرَمَ) عند النحويين. واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup>، وابن عقيل<sup>(7)</sup>، والسلسيلي<sup>(8)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه كل من أبي سعيد السيرافي<sup>(9)</sup>، وابن الحاجب<sup>(10)</sup> في هذا الاستدراك.

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/357).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/499).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/24).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/90-92).

(5) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص347).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1342-1343).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج1/318).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/361).

(9) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/358).

(10) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج1/233-234).

### 331- مواضع فتح (أن) وجوباً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وأغفل المصنف وقوع (أن) بعد (مُدْ) و(مُنْدُ) فنقول: اتفق النحويون على فتح (أن) بعدهما، فنقول: ما رأيته مُدُّ أَنْ اللهُ خَلَقَنِي واختلَفوا في جواز الكسر بعدهما: فمنهم مَنْ صرح بإجازته، وهو مذهب الأخفش. ومنهم من صرح بامتناعه ومنهم من صرح بجواز الفتح، وسكت عن إجازة الكسر وامتناعه ك(س) وابن السراج.

فحجة من أجاز الكسر أَنْ (مُدْ) و(مُنْدُ) يجوز وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعدهما نحو: ما رأيته مُدُّ قَامَ زَيْدٌ، وَمُنْدُ زَيْدٌ قَائِمٌ، والموضع الصالح للجملتين تُكْسَرُ فِيهِ (إِنَّ).

وحجة مانع الكسر أَنْ الجمل بعدهما تتقدر بمصدر والتقدير: مُنْدُ قِيَامَ زَيْدٍ، ووضع الجملة موضع المصدر إنَّما جاء بعد أسماء الزمان أو (ذي) في قولهم: (أَذْهَبَ بِذِي تَسَلَّمَ) أو (آية) في قولك: انْتَبَيْ بِآيَةٍ يَقُومُ زَيْدٌ، ومن ذلك قوله:

بِآيَةِ الْحَالِ مِنْهَا عِنْدَ مَفْرَقِهَا وَقَوْلُ رُكْبَتَيْهَا قِضٌ حِينَ تَنْتَبِهَا<sup>(3)</sup>

ولا ينقاس فيما عدا ذلك، لا يجوز: بَلَّغَنِي يَقُومُ زَيْدٌ، ولا: عَجِبْتُ مِنْ يَقُومُ زَيْدٌ، تريد: بَلَّغَنِي قِيَامَ زَيْدٍ، ومن قيام زيد. فلما كان وضع الجملة موضع المصدر غير منقاس إنَّما يُتَّبَعُ فِيهِ السَّمَاعُ، امتنع من جواز وضع (إِنَّ) واسمها وخبرها موضع المصدر لأنه لم يُسْمَعِ وَقُوعُهَا مَوْجِعَ الْمَصْدَرِ فِي مَوْضِعٍ.

قال ابن عصفور: والصحيح عندي أَنْ ذلك جائز، لأنَّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطرداً فجاز لذلك أن يقاس في (إِنَّ) وإن لم يُسْمَعِ ذَلِكَ فِيهَا قِيَاْساً على غيرها من الجمل الاسمية...

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/18).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/93-95).

(3) البيت لمزاحم بن عمرو السلولي في الأزهر، تهذيب اللغة (ج3/319) وأبي الفتح العباسي، معاهد التصحيح

(ج1/165) وبلا نسبة في ابن منظور، لسان العرب (ج7/223) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب

(ج4/1834) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/94) والسيوطي، همع الهوامع (ج2/519) والزيدي، تاج

العروس (ج19/31).

والعجب للأخفش أنه يُجيز كسر (إِنَّ) بعد (مُنْذُ) و(مُنْذُ) مع اعتقاده أَنَّ اسم الزمان محذوف قبلها، وإذا قدر اسم زمان قبل (إِنَّ) انبغى أن تكون مفتوحة لأنَّ اسم الزمان مضاف إليها، فهي في تقدير مفرد، فَتُفْتَحُ.

وقال ناظر الجيش<sup>(1)</sup> : "وكذا ذكر ثلاثة مواضع آخر في القسم الثاني، أعني ما يلزم فيه الفتح وهي: إذا وقعت خبراً عن اسم معنى نحو: اعتقادي أنه فاضل وإذا وقعت معطوفة على شيء لو كانت (إِنَّ) في موضعه لكانت مفتوحة كالمعطوفة على فاعل أو مفعول أو مجرور بحرف أو إضافة نحو: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾<sup>(2)</sup> وإذا وقعت مبدلة من شيء من ذلك نحو: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾<sup>(3)</sup>.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع فتح (أَنَّ) وجوباً عند النحويين.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب كل من الشاطبي<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

### 332-الخلافاً في دخول (مذ) و(منذ) على الجمل الاسمية

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وفي دخول (مُنْذُ) و(مُنْذُ) على الجمل الاسمية خلاف: ذهب س إلى أنَّهُما اسما زمان، فجازت إضافتها إلى الجمل كسائر أسماء الزمان. وذهب الأخفش إلى أنه لا بُدُّ من تقدير اسم زمان محذوف لأنَّ (مُنْذُ) و(مُنْذُ) لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدراً.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1328).

(2) [البقرة: 47].

(3) [الأفعال: 7].

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1345).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/239-240).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/501).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/95).



والصحيح مذهب س من أنَّهما يضافان إلى الجمل تارة، ويدخلان على أسماء الزمان أخرى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول (مُدُّ) و(مُنْدُ) على الجمل الاسمية.

ووافق أبو حيان النحاة أمثال الزمخشري<sup>(1)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(2)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم الشاطبي<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup> أيضاً فيما آلوا إليه.

### 333- وقوع (إِنَّ) بعد (أَمَّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وأغفل المصنف أيضاً وقوع (إِنَّ) بعد (أَمَّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور، نحو: أَمَّا في الدار فإنَّ زيدا قائمٌ، الكسر على تقدير: فزيدٌ قائمٌ، ويتعلق المجرور بما في (أَمَّا) من معنى الفعل، والفتح بتقدير: فقيامكُ ، والمجرور في موضع الخبر. ويمكن اندراج هذه المسألة تحت قوله (وفاء الجواب) فلا يكون المصنف أغفلها لأنَّ (أَمَّا) في معنى الشرط، لكن التنصيص عليها أولى لأنَّ المصنف لم ينص عليها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مسألة وقوع (إِنَّ) بعد (أَمَّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور.

واتبع ناظر الجيش<sup>(6)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) الزمخشري، المفصل (ج1/386).

(2) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/369).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/572).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/501).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/95).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1345).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/501).

### 334- مواضع فتح وكسر (أن) جوازاً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولإمكان الحالين أجزى الوجهان بعد: أول قولي، وإذا المفاجأة، وفاء الجواب".

وقال ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "وكذا أيضاً خمسة مواضع آخر في القسم الثالث، أعني ما يجوز فيه الفتح والكسر، وهي: إذا وقعت في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾<sup>(3)</sup>، قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾<sup>(4)</sup>، وإذا وقعت بعد (واو) مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنْكَ لَا تَنظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾<sup>(5)</sup> قرئ بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة (إن) الأولى، وبالفتح بالعطف على (أن لا تجوع). وإذا وقعت بعد (حتى)، قال: فيختص بالكسر بالابتدائية نحو: مرض حتى إنهم لا يرجونه والفتح بالجاراة والعاطفة نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، وإذا وقعت بعد (أمّا) نحو: أما أنك فاضل قال: فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا والفتح على أنها بمعنى أحقاً، وإذا وقعت بعد (لا جرّم)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك مواضع فتح وكسر (أن) جوازاً.

ونحا خالد الأزهري<sup>(6)</sup> إلى ما قاله ناظر الجيش في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/18).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1328-1329).

(3) [الطور: 28].

(4) [التوبة: 103].

(5) [طه: 118-119].

(6) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/305-309).

### 335- علة الابتداء بـ(إِنَّ)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "يجوز دخول لام الابتداء بعد (إِنَّ) المكسورة".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقال الأخفش: وإنما بدأوا بـ(إِنَّ) لقوتها وقوتها أنها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ وأخروا اللام على معناها مبتدأة".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة الابتداء بـ(إِنَّ).

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 336- الخلاف في قولهم (إِنَّ بك كَفَيْلَيْنِ لِأَخَوَاك)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "فرع: إِنَّ بك كَفَيْلَيْنِ لِأَخَوَاك. أجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا يحول بينهما باللام، وأجاز ذلك البصريون على أَنَّ (أخويك) خبر (إِنَّ)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إِنَّ بك كَفَيْلَيْنِ لِأَخَوَاك).

### 337- الخلاف في الجمع بين لامي توكيد وأن

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "فرع: أجاز الفراء الجمع بين لامي توكيد وأن تقول: إِنَّ زَيْدًا لَلْقَدْ قَامَ،

وَأُنْشَد:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/25).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/97).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/507).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/101).

(5) المرجع السابق، ص 101-102.

فَلَمَّا قَامُوا أَصَابُوا غِرَّةً وَأَصَابْنَا مِنْ زَمَانٍ رَفَقَا  
لَلَّذِ كَانُوا لَدَى أَرْمَانِنَا لَصَنِيعِينَ لِبِئَاسٍ وَتُقَى (1)

وهذا خطأ عند البصريين، والرواية: فَلَقَدْ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجمع بين لامي توكيد وأن.  
ووافق السيوطي (2) ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 338- من المواضع التي لا تدخل اللام فيها بعد (إن) المكسورة

قال ابن مالك (3): "ولا تدخل على حرف نفي إلا في نور، ولا تدخل على أداة شرط، ولا فعل ماض متصرف خال من قد، ولا على معموله المتقدم خلافاً للأخفش. وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً لإن، ولا على جواب الشرط خلافاً لابن الأنباري، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائي".

وقال أبو حيان (4): "وقد أغفل المصنف مما ذكره أصحابنا مواضع:

أحدها: أن يكون الخبر جملة قَسَمِيَّة، فلا يجوز دخول اللام عليها، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَوْ اللهُ لَيَقُومَنَّ؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك ليس المبتدأ في المعنى ولا مُشَبَّهًا بما هو المبتدأ في المعنى.

الثاني: أنَّها لا تدخل على واو الحال السادة مسد الخبر، وأجاز ذلك الكسائي، فأجاز: إِنَّ شَتْمِي زَيْدًا لَوْ النَّاسِ يَنْظُرُونَ، كما أجاز إدخالها على واو (مع)، نحو: إِنَّ كَلَّ ثَوْبٍ لَوْ قِيَمَتُهُ.

الثالث: أنَّها لا تدخل على الحال الصريحة التي تسد مسد الخبر، نحو: إِنَّ أَكْلِي التَّفَاحَةَ نَضِيجَةً. وأجاز ذلك الكوفيون، فأجازوا: إِنَّ أَكْلِي التَّفَاحَةَ لَنَضِيجَةً".

(1) البيتان بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج1/67) والأزهري، تهذيب اللغة (ج9/48) والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص296) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/102) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/507) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج11/331).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/507).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/25).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/119).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي لا تدخل اللام فيها بعد (إن) المكسورة. وذهب السيوطي<sup>(1)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

### 339- الخلاف في دخول (علمت) على (إن) المخففة من الثقيلة

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "ومن دخول (علمت) على (إن) المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله صلى الله عليه وسلم - "قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا"<sup>(3)</sup> بكسر (إن) علي مذهب أبي الحسن، وبفتحها علي مذهب أبي علي، والصحيح الكسر لما ذكرناه".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> في مقام آخر: "وثمرة الخلاف دخول (علمت) وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تُعَلَّقْ، وإن كان للابتداء عُلِّقَتْ، ولهذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور "قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا"، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي. فقال الأخفش: لا يجوز إلا الكسر. وقال الفارسي: لا يجوز إلا الفتح، كما قال ابن أبي العافية. وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع (أن) المفتوحة أصلاً كما لا تكون مع (إن) إذا عملت لأنه لا احتياج للفرق. وقال ابن أبي العافية: كسر (إن) هو الأصل، فلما فُتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعاراً بأصلها.

ورَدَّ عليه بأن هذا بعيد لأن (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غَيَّرَتْ ذلك، ولم يُشعروا على الأصل بشيء، ونظير ما قال دخول اللام في: ظننت إن زيدا لقائم، ولا قائل به.

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يلزمه لأن (ظننت) لا تدخل علي اللام إلا مُعَلَّقة، ولا يقال أذهبت اللام بعد ما دخلت. وقد نوقض بأن كل مفتوحة من مشددة أو مخففة أصلها الكسر، وإنما يفتحها العامل، وكان ينبغي أن تكون اللام مع كل مفتوحة، ولم توجد مع المفتوحة. وهذا لا أراه يلزمه، فقد يعتقد خلاص هذا المذهب، ولا حجة تقطع به.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/506).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/138).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، 48/1: رقم الحديث 184].

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/138-139).

واحتج بن أبي العافية أيضاً: بأنها إذا خُففت فهي حرف ابتداء بلا خلاف، بمنزلة إنَّما وكأَنَّما ولعلَّما وسائر حروف الابتداء الداخلة علي الجملتين؛ ولا شيء هنا تدخل عليه لام الابتداء، فكذلك (إنَّ) ها هنا.

وهذا لا يلزم عندي لأنَّ اللام من حروف الصدر، وتكون جواب القسم، فلا يتقدمها شيء كحرف النفي والجزاء والاستفهام والشرط في الصدر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول (علمت) على (إنَّ) المخففة من الثقيلة.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد النحويون أمثال المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، والأشموني<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 340- الخلاف في لام (لَعَلَّ)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "وقد يقال في لَعَلَّ: عَلَّ، وَلَعَنَّ، وَعَنَّ، وَلَأَنَّ، وَأَنَّ، وَرَعَنَّ، وَرَعَنَّ، وَلَعَنَّ وَلَعَلَّتْ".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "واختُلف في لام (لَعَلَّ) الأولى: فقيل: اللام للتوكيد، وقيل: حذف لأنَّ كل ما زاد على ثلاثة في الحروف ليس بأصل، كما أنَّ ما زاد على أربعة في الأفعال وعلى خمسة في الأسماء ليس بأصل.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1355).

(2) المرادي، الجنى الداني (ص225-226).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج1/380-381).

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/317).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/39).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/176-177).

وقال السهيلي: "اللام الأولى أصل في (لَعَلَّ) في أقوى القولين لأنَّ الزيادة تصرف، والحرف وضع اختصاراً، والزيادة عليه تنافيه، ومجيئها بغير لام لغة، أو حُذِفَ الحرف الأصلي، والحذف من جنس الاختصار، فهو أولى من الزيادة". انتهى.

وفي (البسيط): "وأما لام (لَعَلَّ) فهي أصلية عند الكوفيين وأكثر النحويين، وذهب قوم إلى زيادتها، وبعضهم إلى أنها لام الابتداء".

وفي شرح الخفاف: "(لَعَلَّ) مركبة لأنَّهم قالوا (عَلَّ) في معناها، فلا يخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (عَلَّ) محذوفة منها، أو يُدَّعَى أَنَّ اللام زائدة، ضمت إلى (عَلَّ)، فالأول لا ينبغي أن يقال به لأنَّ الحروف لا يُتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنى إلا لمجرد التكرير، ضمت إلى (عَلَّ)، وهذا القدر ليس بتصرف لأنَّ لم تُضمَّ إليها على أن تكون من الكلمة على حد اللام في عِبْدَل، بل ركبناها معها كما ركبنا (بَعَل) مع (بَكَّ)، وهذا ليس بتصرف لأنه ضم كلمة إلى كلمة" انتهى.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في لام (لَعَلَّ).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(1)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(2)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(3)</sup> أيضاً.

### 341- (لَعَلَّ) أهي مركبة أم بسيطة؟

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وفي شرح الخفاف: "(لَعَلَّ) مركبة لأنَّهم قالوا (عَلَّ) في معناها، فلا يخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (عَلَّ) محذوفة منها، أو يُدَّعَى أَنَّ اللام زائدة، ضمت إلى (عَلَّ)، فالأول لا ينبغي أن يقال به لأنَّ الحروف لا يُتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنى إلا لمجرد التكرير، ضمت إلى (عَلَّ)، وهذا القدر ليس بتصرف لأنَّ لم تُضمَّ إليها على أن تكون من الكلمة على حد اللام في عِبْدَل، بل ركبناها معها كما ركبنا (بَعَل) مع (بَكَّ)، وهذا ليس بتصرف لأنه ضم كلمة إلى كلمة" انتهى.

(1) أبو البركات الأنباري، الإتحاف (ج1/177-183).

(2) أبو البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج2/112).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/488).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/177).

والذي اختاره أنها بسيطة، وقد تصرف فيها أنواعاً من التصرف إذ ذكروا فيها عشر لغات".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (لَعَلَّ) أهي مركبة أم بسيطة؟. واتبع السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 342- (غَنَّ) و(رَعَلَّ) لغتان في (لَعَلَّ)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "فالسنة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة. وأقلها استعمالاً لعلت. ذكرها أبو علي في التذكرة".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وزاد بعض أصحابنا (غَنَّ) بالعين المعجمة والنون، وفي الغرة (رَعَلَّ) بالراء بدلاً من اللام".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (غَنَّ) و(رَعَلَّ) لغتان عند العرب في (لَعَلَّ). واتبع المرادي<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره. ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 343- حمل (عسى) على (لَعَلَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وقد يُستباح في لَعَلَّ حملاً على عسى".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/488).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/46).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/179).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص358-359).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/489).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/47).



وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "كما حملوا (عسى) على (لعلّ) في نصب اسمها ورفع الخبر في قوله:

فَقُلْتُ عَسَاها نَارُ كَاسٍ وَعَلَّها<sup>(2)</sup> ... ..  
وقوله:

يَا أَبْتَأَ عَلاكَ أَوْ عَسَاكا<sup>(3)</sup> ... ..

وذلك للمشاركة بينهما في الترجي، إلا أنّ الترجي في (عسى) مشروط بمعنى المقارنة، والمقارنة إخبار، فمن تمّ كانت من الله - سبحانه - واجبة لأنّ الخبر منه واجب، والترجي لا يجوز على الله تعالى، إنما هو مصروف إلى المخاطب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حمل النحويين (عسى) على (لعلّ) في نصب الاسم ورفع الخبر مع توضيح العلة التي تقف وراء ذلك.

وأكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو محمد السيرافي<sup>(4)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/180).

(2) هذا صدر بيت لصخر بن العود الحضرمي في العيني، المقاصد النحوية (ج2/720) ونسب إلى صخر بن جعد الحضرمي في السيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/447) وعجزه :

... .. تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

(3) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج في مجموع أشعاره (ق1/75 ص181) وسيبويه، الكتاب (ج2/375) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/135) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة الإعراب (ص494) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج4/391) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/158) والواحدي، التفسير الوسيط (ج2/600) وابن يعين، شرح المفصل (ج2/345) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/443) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/180) وصدده :

... .. تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَا أَنَاكَا

(4) أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/158).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/481-482).

### 344- الخلاف في قولهم (إنَّ زيداَ اختصمَ وعمراً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فرع: إنَّ زيداَ اختصمَ وعمراً: قال أبو جعفر الصفار: لم يُجزها أحد من النحويين علمته إلا محمد بن يزيد وابن كيسان، فإنَّهما أجازاه لأنَّ الثاني يدخل في معنى الأول وإنَّ أفرد الفعل. قال ابن كيسان: وإنما لم يُجز (إنَّ زيداَ اختصمَ) لأنَّ الاختصام لا يكون إلا من اثنين، وأنت إنَّ نصبت الاثنين فقد تمَّ المعنى، فلا يُلتفتُ فيه إلى إفراد الفعل. قال ابن كيسان: ويجوز: إنَّ زيداَ اختصما وعمراً".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداَ اختصمَ وعمراً).

### 345- مذاهب النحاة في رفع المعطوف على اسم (إنَّ)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "يجوز رفع المعطوف على اسم إنَّ، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "المذهب الثاني: المنع مطلقاً، فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين؛ لأنَّ المفتوحة وما عملت فيه تتقدر باسم مفرد، فإذا قلت (بلغني أنَّ زيداَ قائمٌ وعمرو) على أن يكون (عمرو) مبتدأ، والخبر محذوف، لم يجوز أن تكون الجملة معطوفة على موضع (أنَّ) وصلتها؛ لأنَّها بتقدير اسم مفرد مرفوع على أنه فاعل، فلو عطفت عليه الجملة لزم من ذلك أن تكون فاعلة بـ(بَلَّغَ) من حيث كان المعطوف شريك المعطوف عليه، وذلك غير سائغ.

وفي (البسيط): وأمَّا (أنَّ) فلا يعطف على موضعها عند المحققين كأبي علي الفارسي وغيره؛ لأنَّها لا بُدَّ لها من عامل غير أنَّ، فلا يبقى للابتداء فيها مساع لدخول العامل اللفظي القوي، ولأنَّ الفعل لا يتسلط إلا على ما عمل فيه (أنَّ)، فلا تدخل على المبتدأ، وأنت لو عطفت على الموضع لجعلت الجملة الابتدائية في موضع معمول الفعل، ولا يكون موضعه إلا بشرط دخول (أنَّ)، فامتنع لذلك.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/193-194).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/47).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/203-204).

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه يجوز وقوع المفرد فيه ووقوع الجملة أو يكون لا يقع فيه إلا المفرد:

فإن كان مما لا يقع فيه إلا المفرد فلا يجوز العطف على موضع (أَنَّ) وصلتها، نحو: بَلَّغَنِي أَنْ زِيداً قَائِماً وَعَمْرُوءَ، فإذا ورد مثل هذا كان الخبر محذوفاً، والجملة من المبتدأ للخبر معطوفة على الجملة التي هي (بَلَّغَنِي أَنْ زِيداً قَائِماً) عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

وإن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع (أَنَّ) وصلتها، نحو قولك: أَتَقُولُ أَنْ زِيداً قَائِماً وَعَمْرُوءَ، تريد، وَعَمْرُوءَ قَائِماً؛ لِأَنَّ (أَتَقُولُ) يقع بعدها المفرد، نحو: أَتَقُولُ أَنْ زِيداً قَائِماً، والجملة نحو: أَتَقُولُ عَمْرُوءَ قَائِماً. وهذا المذهب اختيار ابن عصفور".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في رفع المعطوف على اسم (إِنَّ).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 346- الخلاف في قولهم (إِنَّ فِيهَا جَالِسِينَ أَخَوَيْكَ) ونحوها

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وهذه مسائل من أبواب (إِنَّ): الأولى: أجاز الأخصش: إِنَّ فِيهَا جَالِسِينَ أَخَوَيْكَ بنصب (جالسين) على الحال. قال أبو العباس: وهذا خطأ. قال: ولا أعرفه للأخصش إلا في هذا الكتاب. يعني (الأوسط). وإنما جاز في الظرف لأنَّ الحال في الظرف، فهو أعم.

وحكى الكسائي: إِنَّ ههنا يلعبون صبياناً، يجعل (يلعبون) في موضع الحال. قال ابن كيسان: فقلت لأبي العباس: لِمَ تكره هذا والفعل قبل اسم (إِنَّ) أقبح من الاسم في الحال؟ قال: إِنَّمَا كرهتُ ذلكَ لِأَنَّ حال المنصوب لا تحسن؛ ألا ترى أنك تقول: ضربت يضحك زيداً، ويقبح: ضربت ضاحكاً زيداً؛ لِأَنَّ الاسم يوهمك أنه مفعول، وهذا يوهمك الحال أنها اسم (إِنَّ).

وأجاز أبو العباس ذلك على أن (جالسين) اسم (إِنَّ) و(أَخَوَيْكَ) بدل. وأجاز ذلك الكوفيون على أن يكون (أَخَوَيْكَ) ترجمة".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1399-1400).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/210-211).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ فيها جالسِينَ أَخَوَيْكَ) ونحوها.

### 347- الخلاف في قولهم (إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أَخَوَيْكَ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "والثانية: أجاز ابن كيسان: إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أَخَوَيْكَ. قال: كما أقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه، فيكون في المعطوف ما لا يكون في المعطوف عليه. ومنع الكوفيون، قالوا: لأنَّ (قائماً) لا يقع موقعه هنا (يقوم)، فامتنع كما امتنع: سوف يقوم وقاعدٌ عبدُ الله".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أَخَوَيْكَ).

### 348- الخلاف في تقديم الظرف أو المجرور نحو قولهم (إنَّ فيها زيداً قائماً)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "الثالثة: إذا قدمت الظرف أو المجرور، فقلت: إنَّ فيها زيداً قائماً، وإنَّ أمامك عمراً جالساً، اختار س والكوفيون النصب في قائم وجالس. فإنَّ بدأت بالاسم، نحو (إنَّ زيداً فيها قائمٌ) اختاروا الرفع. وزعم أبو العباس أنَّ التقديم والتأخير في هذا سواء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الظرف أو المجرور نحو قولهم (إنَّ فيها زيداً قائماً).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن السراج<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/211).

(2) المرجع السابق، ص211.

(3) ابن السراج، الأصول (ج1/244).

### 349- الخلاف في تكرار الظرف نحو قولهم (إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الرابعة: إذا تكرر الظرف، نحو (إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها) جاز الرفع والنصب عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب.

وحجة البصريين أنك إنَّما تجيء به مؤكداً، فإن اختلف فهو يجرى هذا المجرى، نحو: إنَّ عبدَ الله في الدار جالساً في صدرها، وجالسٌ، عند البصريين، وهذا زيدٌ في الدار راغباً في شرائها، كما قال:

وَالرَّعْفَرَانُ عَلَى تَرَائِبِهَا شَرِيقاً بِهِ اللَّبَّاتُ وَالنَّحْرُ<sup>(2)</sup>

والفراء لا يجيز إلا النصب، ويجعل (اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ) كأن معهما عائداً على التَّرائِبِ. قال ابن كيسان: والرفع عندي جائز. وإنَّما أرادوا: وَالرَّعْفَرَانُ عَلَى التَّرائِبِ فِي حَالِ شُرُوقِ اللَّبَّةِ وَالنَّحْرِ بِهِ، وَإِذَا رَفَعَ أَرَادَ: وَالرَّعْفَرَانُ شَرِيقاً بِهِ لِبَيْتِهَا وَنَحْرُهَا عَلَى التَّرائِبِ مِنْهَا، فَبَيَّنَ مَوْضِعَ شُرُوقِهَا، كَأَنَّ مَوْضِعَ النَّحْرِ وَاللَّبَّةِ شَرِيقاً بِالرَّعْفَرَانِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ الْآخِرِ، أَعْنِي التَّرائِبِ".

#### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تكرار الظرف نحو قولهم (إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها).

### 350- الخلاف في مجيء الفعل بعد (ليت)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الخامسة: أجاز الفراء أن يلي الفعل (ليت) لأتَّها بمعنى (لو)، فتقول: ليت قام زيدٌ، وليت خرج عمرو، فلا يكون لها إذ ذاك عمل في شيء، كما أنَّ (لو) لا عمل لها في شيء، وقد جاء في كلام العرب ما يدل على ظاهره، نحو قوله:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/211-212).

(2) البيت للمخبل السعدي في ابن سيده، المحكم (ج6/165) وابن منظور، لسان العرب (ج10/177) والزيدي، تاج العروس (ج25/505) وبلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج3/146) والنحاس، إعراب القرآن (ج4/265) وابن سيده، المخصص (ج1/154) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/212) والسيوطي، الإتيان (ج2/97).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/212).

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّ سَاعَةً      فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَالٍ<sup>(1)</sup>

ولا يجوز ذلك عند البصريين، وتأولوا ما ورد مما ظاهره ذلك على أنه مما حُذِفَ فيه اسم (ليت)، إمّا على أن يكون ضمير الشأن، وإمّا على أن يكون ضمير الخطاب، أي: فليتأك، كما جاز الحذف في قوله:

...      ...      ...      ...      وَلَكِنَّ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ<sup>(2)</sup>

أي: ولكنك زنجي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء الفعل بعد (ليت) نحو (ليت قام زيداً) وأمثالها.

وأيد السيوطي<sup>(3)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

## 351- الخلاف في قولهم (إنّ زيداً وعمراً قائمان)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "السادسة: إذا عطفت على اسم (إنّ) وأخواتها فالخبر على حسب المتعاطفين، تقول: إنّ زيداً وعمراً قائمان، ولا يجوز (قائم) إلا حيث سُمع، نحو قوله:

(1) البيت لعدي بن زيد في ديوانه (ق1/106 ص162) وابن رشيق، العمدة (ج2/271) وأبي البقاء العكبري، التبيين (ص339) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/697) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/496) وبلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج2/174) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص180) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/212) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص381) والصفدي، الشعور بالعمور (ص84) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1308) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج10/451).

(2) هذا عجز بيت للفرزدق في سيبويه، الكتاب (ج2/136) وابن السراج، الأصول (ج1/247) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/466) وابن الأثير، البديع (ج1/563) وابن يعيش، شرح المفصل (ج4/567) وأبي البقاء العكبري، التبيين (ص340) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج10/399) ولم أقف عليه في ديوانه، وصدده:

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيحًا لَعَلَّهَا      ...      ...      ...      ...

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/496).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/213-215).

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَايِّي وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ<sup>(1)</sup>  
وقوله:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَايِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَعْرِيبُ<sup>(2)</sup>  
ونحو قوله:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْـَٔـَٔـَٔ  
وَدَمَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا<sup>(3)</sup>  
والوجه أن يكون: لا نرودُ ولا نُعارُ، بالنون، ولَعْرِيبَانِ، وما لم يُعَاصِيا.  
واختلف في تخريج هذه الأبيات:

فذهب الفارسي إلى أنَّهما لتلازمهما أخبر عنهما إخبار الواحد، فجعله من باب قوله:

لَمَنْ رُحِلَ رَحْلُهُ زُلٌّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ<sup>(4)</sup>

- 
- (1) البيت لشداد بن معاوية العبسي وهو أبو عنتر في سيبويه، الكتاب (ج1/302) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص243) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/200) والغندجاني، أسماء خيل العرب (ص62) ونثر الدر (ج6/269) وابن سيده، المحكم (ج7/542) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج1/77) وابن منظور، لسان العرب (ج14/140) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/2061) والزيدي، تاج العروس (ج37/341).
- (2) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في سيبويه، الكتاب (ج1/75) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج2/278) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/365) والجوهري، الصحاح (ج2/801) وابن سيده، المحكم (ج6/500) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/446) والأصبهاني، المجموع المغنيث (ج1/826) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج6/246) وزين الدين الرازي، أنموذج جليل (ص101) وابن منظور، لسان العرب (ج5/125) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج4/358) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/780).
- (3) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص246) والأصمعي، الإبل (ص84) وابن سلام، غريب الحديث (ج3/17) والفارابي، معجم ديوان العرب (ج1/101) والجوهري، الصحاح (ج1/424) والواحدي، التفسير السيط (ج2/453) والحميري، شمس العلوم (ج6/3411) والإبانة (ج1/447) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج2/42) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج3/28) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج2/255) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/86) وابن هشام الأنصاري، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن (ص35) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/418) والزيدي، تاج العروس (ج7/281).
- (4) البيت لامرئ القيس في ابن دريد جمهرة اللغة (ج1/59) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/144) وابن منظور، لسان العرب (ج11/26) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/80) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج4/257) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج7/474) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/413) والسيوطي، المزهر (ج2/83) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج7/556) ولم أقف عليه في ديوانه.

وقوله:

وَلَوْ رَضِيَتْ يَدَايَ بِهَا وَصَنَّتْ<sup>(1)</sup> ... ..

وخرجه أكثر النحويين على أنه من الحذف للدلالة، فحذف الخبر من الأول لدلالة الثانية عليه، فالتقدير: فإنِّي لا أروُدُ، وجرؤة لا تروُدُ. ولمَّا كان باب الحذف أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه، وكان هذا بالعكس، لم يَنقَسْ.

وأما الكوفيون فجعلوا مقيساً على أن تكون الواو عندهم واو (مع)، ولو كانت للعطف للزمت المطابقة من الخبر للمتعاطفين. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ كَذَابِغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الْأَدِيمُ<sup>(2)</sup>

ألا ترى أنَّ (كذابغة) لا يكون إلا خيراً عن الكاف، ولو أخبر عن المتعاطفين لقال: كذابغةً ودَبَّغها، فيشبه الكتاب بالدابغة وكتابه بالدَّبَّغ، لكنه لمَّا لم يُرد بالواو إلا معنى (مع) لم يُخبر إلا عن الاسم الأول.

قال أصحابنا: ولا حجة في هذا لاحتمال أن يكون من حذف المعطوف، كقولهم: راكبُ الناقةِ طليحانٍ، أي: والناقةُ طليحانٍ.

قال بعض أصحابنا: والصحيح أنَّ واو (مع) كالواو العاطفة في التشريك في الخبر بدليل قول العرب: كان زيدٌ وعمراً كالأخوين، فعلى تقدير أن تكون واو (مع) وجبت المطابقة.

(1) هذا صدر بيت للفرزدق في ابن جني، الخصائص (ج1/259) وابن جني، المحتسب (ج2/181) وأبي علي

القيسي، الإيضاح شواهد الإيضاح (ج1/276) ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه:

... .. لَكُنَّانَ عَلَيَّ لِلْقَدْرِ الْخِيَارُ

والبيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/214).

(2) البيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط في الفراهيدي، العين (ج3/247) وابن سلام، الغريب المصنف (ج2/444) وابن

قتيبة، الجرائيم (ج1/311) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/565) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج1/92) والفارابي،

معجم ديوان العرب (ج2/250) والأزهري، تهذيب اللغة (ج5/69) والجريري، الجليس الصالح (ص413)

والعسكري، جمهرة الأمثال (ج2/159) والزمخشري، المستقصى (ج2/216) والحميري، شمس العلوم (ج3/1556)

وأبي النقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج3/84) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج1/116) وابن

منظور، لسان العرب (ج12/147) والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج1/337).



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداً وعمراً قائمان).

### 352- الخلاف في قولهم (إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "السابعة: إذا جمعت بين ظرفين تام وناقص وقدمت التام، نحو: إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً، أو إنَّ زيداً في الدار بك واثقاً، جاز الرفع والنصب. وزعم محد بن سعدان أنَّ هذا لا يجوز لأنَّ (بك) في صلة (واثق). قال: ولا يجوز: إنَّ فيك زيداً راغبٌ.

وقال ابن كيسان: الرفع الاختيار لأنَّ الحال في تقدير الأسماء، وتامها يجب أن يكون بعدها، فلما قدمت (بك) - وهو من تمامها - اخترت إخراجها عن الحال لأنَّ جعلها خبراً، وكذا: إنَّ زيداً في الدار عليك نازلٌ، وفيك راغبٌ.

فإن قدمت الناقص، فقلت: إنَّ فيك زيداً في الدار راغبٌ، أو إنَّ فيك في الدار زيداً راغبٌ، أو إنَّ زيداً فيك في الدار راغبٌ، جاز الرفع والنصب.

والكوفيون لا يُجيزون النصب لأنك حين بدأت بما هو من تمام الخبر قبل الظرف التام صرت كأنك بدأت بالخبر، أي كأنك قلت: إنَّ عبد الله راغبٌ فيك في الدار.

وهذا لا يلزم لأنَّ الظرف إنما هو تبيين عن موضع الفعل، فكأنه في تقدمه مؤخر."

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ في الدار عبدَ الله بك

واثقاً).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/215).

### 353-الخلافة في قولهم (إنَّ عبدَ الله في الدار طعامك آكلٌ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الثامنة: إنَّ عبدَ الله في الدار طعامك آكلٌ: أجاز أكثر النحويين الرفع والنصب. وقال ابن كيسان: لا يجوز عندي النصب لأنَّ الظرف لاشتماله على الفعل تقديمه كتأخيرهِ، والمفعول إنَّما هو تمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبله مثله بعده".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ عبدَ الله في الدار طعامك آكلٌ).

### 354-الخلافة في قولهم (إنَّ من خيرِ الناسِ أو خيرهم زيدٌ)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "التاسعة: إنَّ من خيرِ الناسِ أو خيرهم زيدٌ: فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الكسائي وشيبة بن الوليد، وهو أنه برفع (خيرهم) وينصب (زيد)، تجعل زيداً اسم (إنَّ)، و(من خيرِ الناسِ) في موضع الخبر، و(خيرهم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إنَّ من خيرِ الناسِ زيداً أو خيرهم هو. وجوّزا ارتفاع (خيرهم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، التقدير: أو هو خيرهم، ففي التقدير الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفصل بين خبر (إنَّ) واسمها بالجملة المعطوفة من الابتداء والخبر، فصار العطف قبل تمام معمول (إنَّ).

وفي جواز مثل هذا نظر، وهو من عطف الجمل، ولا جائز أن يكون من الإعمال، ولا من باب عطف المفردات:

أما الإعمال فإنه لا يتأتى في الحروف ولا في المعاني لأنَّ (إنَّ) حرف، و(أو خيرهم) مرفوع بالابتداء، فيقال إنَّ (إنَّ) تطلب زيداً منصوباً، و(أو خيرهم) يطلبه مرفوعاً لما ذكرناه. وأما كونه من باب عطف المفردات فلا يجوز لأنه إمَّا أن تعطفه على موضع اسم (إنَّ)، وهو زيد، أو على موضع (من خيرهم)، وهو الخبر:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/215-216).

(2) المرجع السابق، ص216-218.

لا جائز أن يكون معطوفاً على موضع اسم (إنَّ) لأنه لم يُذكر بعد، إنَّما جاء اسمها متأخراً، فيكون قد عطف على ما أتى بعد، والعطف من التوابع، لا يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه إلا في الشعر، وبشروط هي مذكورة في موضعها، وليس هذا منها.

ولا جائز أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو (من خير الناس) لأنه يلزم من ذلك تقدُّم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور على اسم (إنَّ)، وذلك لا يجوز بإجماع.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه أبو أحمد البلخي، وهو رفع (خيرهم) ورفع (زيد)، فرفع (زيد) على الابتداء، و(من خير الناس) في موضع الخبر، و(أو خيرهم) معطوف على الخبر، واسم (إنَّ) محذوف ضمير الأمر، وحذفه في مثل هذا قليل، حكى الخليل عن العرب (إنَّ بك زيداً مأخوذاً)، التقدير: إنَّه من خير الناس أو خيرهم زيداً، والعطف هنا من عطف المفردات لأنَّ (أو خيرهم) معطوف على الخبر المتقدم. والكلام كله على هذا جملة واحدة، وعلى مذهب الكسائي يكون الكلام جملتين. وهذا المذهب حسن.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وهو نصب (خيرهم) ورفع (زيد)، فاسم (إنَّ) محذوف لفهم المعنى ولدلالة ما بعده عليه، و(خيرهم) منصوب بإضمار (إنَّ) لدلالة (إنَّ)، التقدير: إنَّ من خير الناس زيداً أو إنَّ خيرهم زيداً، فحذف (زيداً) لدلالة (زيد) الأخير بعده عليه، وحذف اسم (إنَّ) لفهم المعنى جائز، فحذف من الجملة الأولى اسم (إنَّ) للدلالة فيما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية (إنَّ) للدلالة في الجملة الأولى عليها، وكل ذلك جائز، وقد أنشد أبو المَطَوَّق الأعرابي مثل هذا التركيب، وهو قول بعض المحدثين:

وَإِنَّ مِنْ خَيْرِهِمْ وَأَفْضَلِهِمْ      أَوْ خَيْرَهُمْ بِتَاءِ أَبُو كَرِبٍ<sup>(1)</sup>

فوافق عليها، وأجازها، وكان أبو المَطَوَّق ممن تَوَخَّذَ عنه العربية لفصاحته".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ من خير الناس أو خيرهم زيداً).

(1) البيت لليزيدي في الزجاجي، أمالي الزجاجي (ص61) والجريري، الجليس الصالح (ص685) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج218/5).

### 355- الخلاف في قولهم (إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمٌ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "العاشرة: أجاز س: إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمٌ، جعل (فيها) ملغاة. وهذا لا يجوز عند الكوفيين لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكد. والحجة لـ(س) قول العرب: إِنَّ زَيْدًا لَبَيْكَ مَأخُذٌ".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمٌ).

### 356- الخلاف في قولهم (إِنَّ بَكَ لَكَفِيلِينَ لِأَخْوَاكَ)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الحادية عشرة: أجاز الكسائي: إِنَّ بَكَ لَكَفِيلِينَ لِأَخْوَاكَ. ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا تحول بينهما اللام. وهو جائز عند البصريين على أن ارتفاع (أَخْوَيْكَ) هو على الخبر لـ(إِنَّ)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إِنَّ بَكَ لَكَفِيلِينَ لِأَخْوَاكَ).

### 357- الخلاف في دلالات المعاني التي تفيدها (إِنَّ) وأخواتها

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الثانية عشرة: المعاني التي جاءت لها الحروف كلها لا تعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلق حرف جر. والدليل على ذلك أنك لو قلت (ليت زيدا اليوم ذاهباً غداً) لم يجر، وذكر بعض أصحابنا في ذلك الإجماع.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/218).

(2) المرجع السابق، ص218.

(3) المرجع السابق، ص218-220.

وقد نص الزمخشري في (مفصله) على أن لیت ولعلّ وكأنّ ينصبن الحال، بخلاف أخواتها، أمّا (كأنّ) فبالاتفاق عليها.

وقد علل منع ذلك الفارسي في (الحلبيات) بأنّها في دلالتها على المعاني فُصد بها غاية الإيجاز، فالألف تُعني عن: أَسْتَفْهِمُ، و(ما) عن: أَنْفِي، و(إنّ) عن: أُؤَكِّدُ، فلو أُعلمت في الظرف والحال، ومُكِّنْتَ تمكين الفعل، لكان نقصاً لما فُصد من الإيماء. انتهى.

قال بعض أصحابنا: ليس من الحروف ما يعمل في ظرف أو حال إلا (كأنّ) وكاف التشبيه، قال:

كَأَنَّه خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ<sup>(1)</sup>

وتقول: كأنّ زيداً اليوم أسدّ. والفرق بينهما وبين سائر الحروف أنّ كل حرف معناه معنى الفعل، فمعناه في نفس المتكلم، فالتمني هو الناطق بـ(ليت)، والمستفهم هو الناطق بـ(هل)، والفعل بخلافه، معناه مسند إلى ما دخل عليه من الاسم، فإذا قلت (قام زيدٌ) فالقائم (زيد) لا المتكلم، فهذا فرق ما بين الحرف والفعل. وأمّا (كأنّ) ففيها دلالة على التشبيه والشبه، فالتشبيه معنى في نفس المتكلم، فمن هذا الوجه هي كسائر الحروف، والشبه مسند إلى (زيد) إذا قلت (كأنّ زيداً أسدّ) أي: أشبه زيدٌ كذا، فشاركت الأفعال من هذا الوجه، فعمل ذلك المعنى الذي هو الشبه المسند إلى (زيد) في الحال والظرف، وتعلق به حرف الجر، وليس ذلك في التمني ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، فمن هنا فارقت (كأنّ) أخواتها، فعملت بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء، وعمل معناها في الحال والظرف، وفارقتها أيضاً في وقوعها نعتاً للنكرة حالاً من معرفة وخبراً لـ(كان) وأخواتها، قال:

---

(1) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص12) والفراهيدي، الجمل (ص103) وابن المثنى، مجاز القرآن (ج2/132) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج2/760) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص281) وابن جني، الخصائص (ج2/277) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج3/82) والهروي، إسفار الفصيح (ج2/607) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج3/33) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج3/10) والحميري، شمس العلوم (ج6/3759) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج2/257) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2299) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج3/187).

... .. قَبِيتُ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَائِلَةً<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دلالات المعاني التي تعيدها (إِنَّ) وأخواتها.

### 358- الخلاف في تعدد خبر (إِنَّ) وأخواتها

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "الثالثة عشرة: هل يجوز تعداد خبر هذه الحروف أم لا تقتضي إلا خيراً واحداً؟ اختلف في ذلك:

فالذي يلوح من مذهب س المنع؛ لأنه يزعم أنك إذا أتيت بالاسمين أتبعتهما، ثم رفعت الآخر، نحو: إِنَّ زَيْدًا الظريفَ منطلقاً، فإن لم تذكر الآخر رفعت، فنُسب المنع إليه من حيث لم يذكر رفعهما، وهو الذي يدل عليه القياس، لا يقال: كما يجوز أن يكون للمبتدأ خبران يجوز لهذه الحروف؛ لأنها إنما شُبِّهت بالفعل، فكما لا يقتضي الفعل مرفوعين فكذلك هذه، قيل: مع أننا لم نسمعه في موضع من المواضع فينبغي ألا يجوز".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تعدد خبر (إِنَّ) وأخواتها.

---

(1) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص54) وسيبويه، الكتاب (ج89/2) وابن سلام، غريب الحديث (ج317/3) وابن قتيبة، غريب الحديث (ج493/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج416/2) والحري، مقامات الحري (ص278) والزمخشري، أساس البلاغة (ج571/1) وابن عمرو اليحصبي، مشارق الأنوار (ج230/2) والحميري، شمس العلوم (ج4035/6) وابن بنين الدقيقي، اتفاق المباني (ص184) والسمن الطبي، عمدة الحفاظ (ج399/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج1565/4) والزبيدي، تاج العروس (ج439/12) وعجزة: ... .. مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمَّ نَاقِعٌ

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج220/5).

### 359- عدم جواز قولهم (إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقان)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الرابعة عشرة: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقان: لا يجوز من جهة أنَّ الخبر إذ ذاك يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يجوز.

#### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك عدم جواز النحويين قولهم (إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقان).

### 360- الخلاف في قولهم (إنَّ زيداً فيها قائماً)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الخامسة عشرة: أجاز الجمهور: إنَّ زيداً فيها قائماً. ومنع ذلك ابن الطراوة لأنك إن جعلته خبراً فلا اعتنيت به، وجعلته أولاً، ولا أخرته في موضعه جرياً على مذهبه في منع: ضرب عمراً زيداً. انتهى. كذا هذه المسألة في (شرح أبي الفضل الصفار)، وينظر ذلك في (المقدمات) لابن الطراوة".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداً فيها قائماً).

### الباب السادس عشر : لا العاملة عمل إنَّ

### 361- معاني (لا)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب (لا)".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/220).

(2) المرجع السابق، ص220.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ش : (لا) علي أربعة أقسام: تكون للنهي، وتختص بالمضارع، نحو: لا تَقُمْ. وللدعاء، نحو: لا عَذَّبَ اللهُ زَيْدًا. وزائدة، نحو ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾<sup>(2)</sup>. ونافية، فتنتفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تُهمل ويجوز أن تُعْمَل، وإذا أُعْمِلت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتتصب الخبر، وتقدم ذلك في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إن) بشروطه التي تذكر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (لا) المتداولة في النحو العربي. وذهب كل من ابن هشام الأنصاري<sup>(3)</sup> ومرعي المقدسي<sup>(4)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 362- شرط بناء (لا) العاملة عمل (إن)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "يليه".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقوله يليها احتراز من ألا يليها، وأنها إذ ذاك لا تعمل، نحو قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾<sup>(7)</sup>.

وفي (البسيط): شرط بنائها ألا يفصل بينها وبين (لا) بشيء، فإن فُصِلت رُفِعَتْ وكُرِّرَتْ، قال س: وإنما كان ذلك لوجهين: أحدهما: أنه صار بمنزلة خمسة عشر، فامتنع كما امتنع فيه. والثاني: أنه محمول على السؤال، وأنت لا تقول فيه: هل من فيها رجل.

وذهب الرماني إلى أنه يجوز الفصل، ويُرجَع على النصب والعمل، وَيَبْطُلُ البناء لحصول الفصل، ويكون جواباً لمن قال: هل فيها من رجل؟ ويدل عليه قولهم: لا كذلك رجلاً، ولا كزيد رجلاً، و:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/221).

(2) [الأعراف: 12].

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص375).

(4) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص86).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/224-225).

(7) [الصافات: 49].



... كَالْعَشِيَةِ زَائِرًا<sup>(1)</sup> ...

أما الأول فعلى التمييز، كما تقول: لا مثله رجلاً، والمنصوب بـ(لا) محذوف، أي: لا أحد كذلك رجلاً، أو يكون محمولاً على المحذوف. وأما الثاني فقال س: "على معنى: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول: ما رأيتُ كالـيومِ رجلاً" أي: ما رأيتُ رجلاً كرجلٍ رأيتُه اليومَ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط بناء (لا) العاملة عمل (إنَّ).  
واتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

### 363- شرط عمل (لا) العاملة عمل (إنَّ)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "عمل (إنَّ)".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "زاد غير المصنف شرطاً آخر، وهو ألا تقع بين عامل ومعمول، نحو قولك: جئت بلا زاد؛ لأنّها لم تُكرّر، وقُصد بها قصد العموم بنكرة وليت (لا)، ومع ذلك لا تعمل عمل (إنَّ)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط عمل (لا) العاملة عمل (إنَّ).

---

(1) هذا جزء بيت لجرير في ديوانه (ص223) وسيبويه، الكتاب (ج2/293) وابن السراج، الأصول (ج1/404) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/31) وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/117) وأبي علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج2/39) وابن الأثير، البديع (ج1/581) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج4/95) والبيت:

يَا صَاحِبِي دَنَا الرَّوَّاحُ فَسَيَّرَا      لَا كَالْعَشِيَةِ زَائِرًا وَمَـزُورَا

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص362).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/526).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/225).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 364- حد مصطلح المَطْوَل والمَمَطْوَل

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "إلا أنَّ الاسم إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به رُكِبَ معها".  
وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "والشبيه بالمضاف يُسمى في الاصطلاح المَطْوَل والمَمَطْوَل، من قولهم: مَطَلْتُ الحديدَ، أي: مددتها. والمَطْوَل في هذا الباب هو الاسم الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل. فإذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به فهو المسمى عندهم بالمفرد، والمفرد في هذا الباب وباب النداء هو قسم المضاف والمَطْوَل إذ المفرد يقال باصطلاحات".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد مصطلح المَطْوَل والمَمَطْوَل.  
واتبع كل من المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

### 365- الخلاف في علة بناء المفرد مع (لا) نحو (لا رجل)

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "ركب معها دليل".  
وقال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "وذهب أكثر البصريين الأخفش والمازني والمبرد والفارسي إلى أنَّها حركة بناء، واختلفوا في موجب البناء:

- 
- (1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1417).
  - (2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/526).
  - (3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).
  - (4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/226).
  - (5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص362).
  - (6) ابن عقيل، المساعد (ج1/340).
  - (7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).
  - (8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/226-228).

فقيل: بُنيت لتضمنها معنى (مِنْ)، كأنَّ قائلاً قال: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدار، ولأنَّ (لا) نفيٌّ عامٌّ فينبغي أن تكون جواباً لسؤال عام، ولذلك صرح بـ(مِنْ) في بعض المواضع، وصححه ابن عصفور.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك. فيقال له: (لا) هي المتضمنة معنى (مِنْ) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سلم أنَّ الاستغراق في (لا) لنيابتها مناب (مِنْ)، بل قد قال السيرافي: إنَّ (لا) لا تقتضي في النفي عموم النفي".

وقيل: بُني لتركبه مع (لا)، وصارا كالشيء الواحد مثل خمسة عشر.

قال ابن عصفور: "والصحيح الأول لأنَّ ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بُني لتركيبه مع الحرف، نحو قوله:

أَثُورَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ تُورِينِ أَمْ هَذِهِ الْجَمَاءُ ذَاتُ الْقَرْنَيْنِ<sup>(1)</sup>

وقال ابن الضائع: "ويُقوي البناء للتركيب بناء الاسم مع صفته، على ما سيأتي"، وهو ظاهر كلام س.

وقال ابن هشام: "مذهب س والجماعة أنَّ العرب ركبت (لا) مع الاسم، وجعلتها كلمة واحدة، فبنوا الاسم للتركيب كخمسَةَ عشر. ودليل ذلك أنه إذا فُصل بينهما أعربوا الاسم، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأة، وأنَّ قوماً من أهل الحجاز يقولون (لا رجلَ أفضلُ مِنْ زيدٍ) في التزام التنكير وترك تقديم الخبر وعدم الفصل، وأنَّ المعنى استغراق الجنس وقد أعربوا، لكنهم لم يعتقدوا التركيب وفيها معنى (مِنْ) في هذه المواضع كلها لأنَّها تُعطي الاستغراق" انتهى.

وزعم بعضهم أنه بُني لتضمنه اللام التي لاستغراق الجنس. وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان علي ما زعم لوصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيته أُمسِ الدَّابِرَ".

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج/220/6) وابن جني، الخصائص (ج/2/182) وابن سيده، المحكم (ج/10/207) والواحدي، التفسير البسيط (ج/20/447) وابن منظور، لسان العرب (ج/13/333) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج/5/227) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج/10/48) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج/18/78) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج/1/344).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة بناء المفرد مع (لا) نحو قولهم: (لا رجل).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسيلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

وأيد كل من خالد الأزهري<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 366- علة كثرة حذف الخبر بعد (لا)

قال ابن مالك<sup>(7)</sup>: "وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup>: "وإنما كثر الحذف في الخبر بعد (لا) هذه لأمرين:

أحدهما: أنها مُشَبَّهَةٌ في العمل بـ(إنَّ)، وخبر (إنَّ) النكرة يكثر حذفه.

والآخر: أن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف

والاختصار كثيراً، ولذلك يكتفون بـ(لا)، وبـ(نعم) في الجواب، ويحذفون الجملة رأساً بعدهما".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة كثرة حذف الخبر بعد (لا).

ووافق السيوطي<sup>(9)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص362-363).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/340).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/380).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1419).

(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/343-344).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/526-527).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/240-241).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج1/530).

### 367- علة قلة حذف اسم (لا)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وربما أُبقي وحُذف الاسم".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وإنَّما قَلَّ حذفُ اسم (لا) لأنَّ (لا) قد تنزلت من النكرة منزلة (من) منها في السؤال، فكما لا يجوز حذف النكرة وإبقاء (من) فكذلك لا يجوز حذف النكرة وإبقاء (لا)، بل ما سُمع من ذلك حُفظ، ولم يقس عليه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة قلة حذف اسم (لا).

### 368- مذاهب النحاة في قولهم (لا غلام لك، ولا بني لك، ولا بنات لك، ولا عشري لك)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ولا تختص هذه المعاملة بالمتنى وأخ وأب وأخواتها، بل هي الجائزة في كل ما وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى في: لا غلام لك، ولا بني لك، ولا بنات لك، ولا عشري لك، وقد فهم ذلك من قولي: وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه هشام وابن كيسان، واختاره المصنف، من أن هذه أسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلق بمحذوف، وشبّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المتنى والمجموع على حده.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الجمهور من أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأن اللام مضمّنة لا اعتداد بها، وليست اللام متعلقة بشيء، لا بمحذوف ولا بغير محذوف، بل هي كاللام في قوله:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/245).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/62).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/254-256).

يَا بُؤْسَ اللَّحْرِبِ الْتِي وَضَعْتَ أَرَاهُ طَ فَاسْتَرَأَوْا<sup>(1)</sup>  
والخبر على هذين المذهبيين محذوف.

والمذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في أحد قوليه، وأبو الحجاج بن يسعون وأبو الحسين بن الطراوة ومن أخذ بمذهبهما في (لا أبا لك) و(لا أبا لك)، وشبههما من أنها أسماء مفردة، والمجرور باللام هو في موضع الخبر، وأن قولهم: لا أبا لك، ولا أبا لك، جاء على لغة من قصر الأب والأخ في الأحوال كلها، فقال: جاء أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك".

واستدل ابن يسعون على امتناع الإضافة بما وقع في (الكتاب) من قولهم (لا أبا - فاعلم - لك) من جهة أنه لا يسوغ عنده الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزعم أن قولهم (لا يدي لك) إنما قاله النحويون بالقياس، وليس من كلام العرب.

واستدل ابن الطراوة بأن قال: لو كانا مضافين لكان الخبر محذوفاً، وذلك الخبر المحذوف لا يكون إلا زماناً أو مكاناً، وذلك باطل لأنك لم تُرد أن تنفي الأب والأخ في مكان أو وقت فيكونا واجبين في غير ذلك المكان والوقت. قال: ويدل على أن ذلك خبر على كل حال قول سليمان بن عبد الملك وقد سمع أعرابياً يقول:

رَبِّ الْعِبَادَ مَا أَنَا وَمَا لَكَ قَدْ كُنْتَ تَسْقِنَا فَمَا بَدَا لَكَ

أَمْطِرُ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، لَا أَبَا لَكَ<sup>(2)</sup>

فأخرجها سليمان أحسن مُخْرَجٍ، فقال: "أشهد أنه لا أب له ولا صاحبة ولا ولد"، فبين في هذا ما قصد الأعرابي".

(1) البيت لسعد بن مالك في الخالدين، حماسة الخالدين (ص49) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/421) وابن رشيق، العمدة (ج1/87) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/282) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/671) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/582) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج1/468) والزبيدي، تاج العروس (ج19/313).

(2) الأبيات بلا نسبة في المبرد، الكامل (ج3/159) والرازي، نثر الدر (ج3/41) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج2/490) والميداني، مجمع الأمثال (ج1/133) والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/19) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/256) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج4/103).

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في قولهم (لا غُلامَ لك، ولا بِنِيَّ لك، ولا بِنَاتٍ لك، ولا عِشْرِيَّ لك).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره. ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي<sup>(4)</sup>، وابن يعيش<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

### 369- لا يجوز تركيب الاسم المركب من قبيل المشبه بالمضاف مع (لا)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تتوينه".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup>: "فرع: الاسم المركب من قبيل المشبه بالمضاف من جهة أنه لا يجوز تركيبه مع (لا) وجعلهما كاسم واحد لما يلزم من جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وذلك لا نظير له في المركب، كما لا يجوز تركيب الاسم العامل فيما بعده مع (لا) وجعلهما كالشيء الواحد لطوله، فإذا قلت (لا خمسة عشرَ لك) ف(خمسَةٌ عشرَ) في موضع نصب بـ(لا)، وليست مركبة مع (لا)، والفتحة التي في راء (عَشْرَ) هي الفتحة التي كانت فيها قبل دخول (لا) عليها، وليست حادثة بسبب (لا). ومما يبين ذلك أنك لو أدخلت (لا) على (عَمْرَوَيْه) على حد دخولها على (هَيْئَم) في قوله:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص364-365).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/343).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1411-1415).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/17).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/100).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/53).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/276).

... .. لا هَيْئَةً لِمَطِيٍّ (1)

لقلت: لا عَمْرَوِيَّه، فأبقيت الاسم على كسره، ولم تفتح الآخر بسبب (لا)."

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تركيب الاسم المركب من قبيل المشبه بالمضاف مع (لا).

واتبع ناظر الجيش (2) شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب أبو حيان إلى ما قاله ابن جني (3) في هذه المسألة، وتابعهم السمين الحلبي (4) أيضاً.

### 370 - (ألا) مركبة أم بسيطة

قال ابن مالك (5): "وإذا قصد بالأعرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر".

وقال أبو حيان (6): "وظاهر كلام النحويين أنّ (ألا) التي للتحضيض مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنفي، ودخلها معنى التحضيض.

والذي أذهب إليه أنها بسيطة، وضعت لمعنى التحضيض، كما هي بسيطة إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، وليست مركبة".

(1) هذا صدر بيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج2/296) والمبرد، المقتضب (ج4/362) وابن السراج، الأصول (ج1/382) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج5/140) وأبي علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص311) وابن الأثير، البديع (ج1/584) والزمخشري، المفصل (ص106) والبونسي، كنز الكتاب (ج2/664) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج3/258) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/276) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج5/384) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/608) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/524) وعجزه:

... .. وَلَا فَتَّيْ إِلَىٰ إِلَّا أَيْسُنُ خَيْيْرِي

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1427-1428).

(3) ابن جني، الخصائص (ج3/58-59).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/309).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/70).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/306).



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك (ألا) مركبة أم بسيطة عند النحويين.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
وذهب السيوطي<sup>(2)</sup> مذهب أبي حيان في هذه المسألة بالتفصيل التام.

## الباب السابع عشر : الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

### 371- علة دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر".  
وقال المرادي<sup>(4)</sup> : "ذهب الجمهور أن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر  
لوجهين: أحدهما: أنه يجوز أن يتقدر من مفعولها مبتدأ وخبر.  
والثاني: أنهما يرفعان مبتدأً وخبراً عند الإلغاء".

## التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك علة دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر عند جمهور  
النحويين.

### 372- شاهد نبوي وشعري على مجيء (زعم) بمعنى (كفل)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ومصدر زعم هذه زعم وزعم. ويقال زعم - بمعنى كفل - زعامة".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1452).

(2) السيوطي، نواهد الأبيكار (ج1/396-397).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/72).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص372).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/78).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ومنه قوله عليه السلام: "الرَّعِيمُ غَارِمٌ"<sup>(2)</sup>، وبهذا المعنى قال الشاعر:

تَقُولُ هَلَكْنَا إِنْ هَلَكْتَ وَإِنَّمَا عَلَى اللَّهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمَ<sup>(3)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شاهد نبوي وآخر شعري على مجيء (زعم) بمعنى (كفل).

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال أبي الفرج الجريدي<sup>(4)</sup>، وزين الدين الرازي<sup>(5)</sup>، وابن هشام الأنصاري<sup>(6)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(7)</sup>، والسيوطي<sup>(8)</sup>.

### 373- معاني (زعم)

قال ابن مالك<sup>(9)</sup> : "ويقال زعمت الشاة، بمعنى سمت، وبمعنى هزلت، فلا يتعدى".

وقال أبو حيان<sup>(10)</sup> : "وفي الإفصاح: و(زَعَمَ) قد قلنا إنَّها قد تكون بمعنى علم، وهو قول س. وقال غيره: تكون بمعنى اعتقد، فقد تكون علماً، وقد تكون تقليداً، وتكون أيضاً ظناً

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/23).

(2) [عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، الكفاء، 173/8: رقم الحديث 14767] و[ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل 633/36: رقم الحديث 22295] و[ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الكفالة، 482/3: رقم الحديث 2405] و[البيهقي، السنن الكبرى، وجوب الحق بالضمان، 131/5: رقم الحديث 11392].

(3) البيت لعمر بن شأس في ابن منظور، لسان العرب (ج12/265) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج2/140) والزيدي، تاج العروس (ج32/313).

(4) الجريدي، الجليس الصالح (ص612).

(5) زين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص136).

(6) ابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص388).

(7) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج2/140).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج1/539).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/78).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/25).

غالباً. وقيل: تكون بمعنى الكذب، كقوله تعالى ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله ﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾<sup>(2)</sup>.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (زعم) عند النحويين.  
وأكد كل من السمين الحلبي<sup>(3)</sup>، السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 374- (رأى) تتعدى إلى اثنين

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "ويقال: رأيت الشيء بمعنى أبصرته، ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته، ورأيت الصيد بمعنى أصبته في رنته، فهذه متعدية إلى واحد".  
وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وما ذهب إليه المصنف من أن (رأى) إذا كان بمعنى اعتقد يتعدى إلى واحد هو مذهب الفارسي. وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى اثنين، وجاء في كلام العرب ما يدل على ذلك، قال الشاعر:

رَأَى النَّاسُ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ      حَوَارِجَ تَرَكَبَيْنِ قَصْدَ الْمَخَارِجِ<sup>(7)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعدية (رأى) إلى اثنين.  
واتبع المرادي<sup>(8)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) [التغابن: 7].

(2) [الأنعام: 136].

(3) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج2/140).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/539).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/81).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/38).

(7) البيت لشمرة بن الجعد الخارجي في الجريري، الجليس الصالح (642) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج3/49) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج5/2284) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/38) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/55) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج5/69) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/543).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص378).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 375- الخلاف في قولهم (ظننتُ يقومُ زيداً) و(ظننتُ قامَ زيداً)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ظننتُ زيداً قائمٌ".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وقد اختلف من هذا الأصل - وهو أن تتصدر أول الكلام - في

مسائل:

الأولى: ظننتُ يقومُ زيداً، وظننتُ قامَ زيداً: ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يجوز  
النصب في زيد، وأجاز ذلك سائر البصريين لأن النية بالفعل التأخير".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظننتُ يقومُ زيداً) و(ظننتُ  
قامَ زيداً)، وذلك لتصدر (ظننتُ) أول الكلام.

ومال السيوطي<sup>(4)</sup> لرأي أبي حيان في هذه المسألة.

### 376- الخلاف في قولهم (أظنُّ نِعَمَ الرجلُ زيداً) و(وجدتُ نِعَمَ الرجلُ زيداً)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "الثانية: أظنُّ نِعَمَ الرجلُ زيداً، ووجدتُ نِعَمَ الرجلُ زيداً: ذهب الفراء  
إلى جواز ذلك، وهو مقتضى مذهب البصريين، ولم يُجز الكسائي ذلك في أظنُّ، وأجاز ذلك في  
وجدتُ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أظنُّ نِعَمَ الرجلُ زيداً)  
و(وجدتُ نِعَمَ الرجلُ زيداً).

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/543).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/85).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/59).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/553).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/59).

وذهب السيوطي<sup>(1)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 377- الخلاف في قولهم (ظَنَنْتُ قائماً زيداً)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الثالثة: ظَنَنْتُ قائماً زيداً: ذهب البصريون إلى جوازها، ومنعها الكوفيون إن أردت بقائم الفعل، وإن أردت الخلف جازت عندهم أكثرهم. قال ابن كيسان: هي قبيحة لأنَّ الخبر يكون الاسم، فَفَبَحَتْ لأنَّ الخبر مخالف للاسم، لأنه يقع موقع الجملة، ويلزم مَنْ أجازها أن يقول: ظَنَنْتُ يقومُ زيداً، فيؤولي الظن الفعل، فيحل الفعل محل المفعول الأول، والفعل لا يكتفى عنه بالهاء كما يكتفى عن المفعول، وكذلك الجمل. وذلك كله جائز عند البصريين على التقديم والتأخير كما جاز في كان".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظَنَنْتُ قائماً زيداً).

### 378- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ آكلًا زيداً طعامك)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الرابعة: أَظُنُّ آكلًا زيداً طعامك، أجازها البصريون، ومنعها الكوفيون".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ آكلًا زيداً طعامك).

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/553).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/59-60).

(3) المرجع السابق، ص60.

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1491).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/553).

### 379- الخلاف في قولهم (طعامك أظنُّ آكلًا زيدا)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الخامسة: طعامك أظنُّ آكلًا زيدا، أجاز ذلك البصريون والكسائي. وقال الكسائي: النية فيه: أظنُّ زيدا آكلًا طعامك. وقال الفراء: لا يجوز لأنك أوقعت الظن على فاعل الظن على فاعل لم يكن عنده معنى لفعل، فصار لا يتقدم عليه، و(طعامك) صلته، فلا يفرق بينهما بشيء".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (طعامك أظنُّ آكلًا زيدا).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 380- الخلاف في علة جواز الإلغاء والإعمال في (ظن) حال تأخرها أو توسطها عن

#### المفعولين

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "يعني أنه يجوز الإلغاء والإعمال إذا تأخرت عن المفعولين، أو توسطت بينهما. قال ابن عصفور: والسبب في جواز إلغائها متأخرة ومتوسطة أنك إذا ابتدأت بغيرها تكون قد بنيت كلامك على الإخبار من غير أن تقصد جعل ذلك الخبر مما تعلمه أو تظنُّه، ثم تريد بعد أن يتبين أن ذلك في علمك أو في ظنك، فتأتي بالفعل مُعترضاً بين أجزاء الكلام، أو مُلحقاً له آخر الكلام لتبين ما قصدت من ذلك.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/60).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1491-1492).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/85).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/62-63).

وأجاز الأستاذ أبو علي أن يكون السبب في إلغائها متوسطة أو متأخرة كونها ضعيفة العمل لما تقدم ذكره من أن عملها إنما هو بحق الشبه بأعطيت وأخواتها، والعامل إذا تقدم معموله عليه يضعف عمله، ولذلك يجوز أن تقول: لزيدٍ ضريبٌ، فتوصل ضريبٌ إلى زيد باللام لما ضعفت بتأخيرها عنه، ولو كانت متقدمة عليه لم يحسن ذلك. قال: فلما كانت ظننت وأخواتها ضعيفة في العمل، وازدادت ضعفاً بتأخرها عن المعمول - جاز لذلك ألا يراعى شبهها بأعطيت، فتلغى عن العمل.

وقال ابن عصفور: هذا التوجيه باطل عندي، بل سبب الإلغاء ما قدمناه من أنه يجوز إلغاؤها مع تقدمها على المفعولين إذا وقعت حشواً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة جواز الإلغاء والإعمال في (ظن) حال تأخرها أو توسطها عن المفعولين.

### 381- شروط جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط له شرطان، أهملهما:

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت فلا يجوز إلا الإلغاء، نحو: لزيدٍ قائمٌ ظننتُ، ونحو: لزيدٍ - ظننتُ - قائمٌ.

الشرط الثاني: ألا تكون منفية، فإن كانت منفية فلا يجوز إلا الإعمال، نحو: زيداً منطلقاً لم أظن، وزيداً لم أظن منطلقاً؛ لأنه لا يجوز لك إذ ذاك أن تبني كلامك على المبتدأ والخبر، ثم تعترض بالظن المنفي؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول (زيدٌ منطلقٌ) إلا وأنت عالم بصحة ذلك أو ظان له، وهذا المعنى لا يتصور مع قولك لم أظن أو لم أعلم، فلم يبق إلا أن يكون الكلام مبنياً على الظن المنفي أو العلم المنفي، ولا يبطل هذا الذي ذكرناه بقول الشاعر:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/64-66).

... .. وَمَا إِخَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ<sup>(1)</sup>

بالغاء (إخال) مع دخول أداة النفي عليها ظاهراً؛ لأنَّ أداة النفي إنما هي داخلة في المعنى على ما بعد (إخال) لا على (إخال)، كما تقدم تبيينه.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط.

واتبع كل من المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وأيد الشاطبي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 382- الخلاف في الإلغاء والإعمال نحو قولهم (زيدٌ ظننتُ ماله كثيرٌ)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "فرع: زيدٌ ظننتُ ماله كثيرٌ، يجوز فيه الإلغاء والإعمال: فإن أُلغيت رَفَعْتَ زِيداً، و(ماله كثيرٌ) خبر عنه لأنَّ الظنَّ متوسط. وإنْ أعلمتْ نَصَبْتَ زِيداً، وكانت الجملة من قوله (ماله كثيرٌ) في موضع نصبٍ على أنها المفعول الثاني.

وزعم الفراء أنَّ الإلغاء هنا قبيح، قال: لأنَّ بعد الظن حرفين، فكأنها مبتدأة. يعني أنَّ بعد (ظنَّ) ما يمكن أن يعمل فيه، وهما جزءاً الجملة، فكأنك هيأتها للعمل، ثم أُلغيتها".

---

(1) هذا عجز بيت لكعب بن زهير في أبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص638) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص17) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/557) وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/86) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/68) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/301) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/867) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/375) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج11/310) ولم أقف عليه في ديوانه، وصدرة :

أَرْجُو وَأْمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا .. ..

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص382).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1493).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/470-471).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/66).



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الإلغاء والإعمال نحو قولهم (زيدٌ ظَنَنْتُ مَالَهُ كَثِيرٌ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 383- القياس جواز الإلغاء دون الإعمال وإن جاء سماعاً

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وزعم الكوفيون أَنَّ إِلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيد في قولك: قام أظن زيداً، ويقوم أظن زيداً. والصحيح جواز النصب والرفع، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثانٍ، وإذا رفعت فظاهر، وينشُد بالنصب والرفع قول الشاعر:

شَجَاكَ أَظُنُّ رِيعَ الظَّاعِنِيَّاءِ      وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِيَّاءِ<sup>(3)</sup>

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء؛ لأنَّ الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأً وخبراً، والجزآن هنا لا يكونان مبتدأً وخبراً البتة؛ لأنَّ النحويين منعوا من تقديم الخبر إذا كان رافعاً ضمير المبتدأ المُسْتَكِنِ أو البارز المتصل على المبتدأ، والإعمال يؤدي إلى ذلك، فلا يجوز".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جاء به القياس من جواز الإلغاء دون الإعمال وإن جاء في السماع.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1496).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/87).

(3) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/87) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص148) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/70) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص446) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1498) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/876) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/554) والسيوطي، شرح شواهد المعني (ج2/806).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/70).

وأيد كل من المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة تماماً.

### 384- الخلاف في جواز الإلغاء والإعمال عند تقديم الخبر في حال مجيئه فعلاً

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وفي البسيط: وأما إن كان الخبر فعلاً وتقدم، نحو: يقوم ظننتُ زيداً -  
فالبصريون على جواز الإلغاء والإعمال، لكن عند الإلغاء يجب على مذهبهم أن يرتفع الاسم  
بالفعل كما كان في الابتداء. وينبغي أن يُقْبَحَ للفصل بالأجنبي؛ لأنه ليس معمولاً للفعل ولا  
مؤكداً لمعناه، والأحسن التأخير.

وقال الكوفيون: لا يكون إلا إلغاء ظننتُ في هذا؛ لأنَّ الأول يطلب فاعله، والاسم فاعل  
له في المعنى، فلا يُمنع عنه؛ لأنه يكون إلغاء لما لا يجوز إلغاؤه.

وقال بعض المتأخرين: إنَّ صورة هذه المسألة تكون من باب إعمال الفعلين، فينبغي أن  
تجري على الخلاف فيه. وهذا الذي ذكره لا يصح؛ لأنها لا تدخل في باب الإعمال إلا بتقدير  
أن تُعمَل ولا تُلغَى، وأما بتقدير الإلغاء فلا تدخل؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف،  
فليست هذه الصورة داخلة في الإعمال مطلقاً.

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز الإلغاء والإعمال عند تقديم  
الخبر في حال مجيئه فعلاً.

### 385- الخلاف في الرفع والنصب في قولهم (قامَ ظننتُ زيداً) و(يقومُ خلتُ محمداً)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وفي الإفصاح: منع الكوفيون: قامَ ظننتُ زيداً، أو يقومُ خلتُ  
محمداً، وأجازوا الرفع على الفاعل لا على الابتداء، وقالوا: لا يُنصب إلا ما كان مبتدأ قبل

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص383).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1498).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/554).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/71).

(5) المرجع السابق، ص71.

ظَنَنْتُ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل. والبصريون: أجازوا النصب لأنَّ العامل الآنَّ فعلٌ، فلا يكون فعلٌ أقوى منه. والمسألة عندي من إعمال الفعلين، فأما الرفع فاختلفوا فيه، والصحيح ما رآه الكوفيون؛ لأنَّ الظنَّ كلا شيء، والفعل قد تفرغ لما بعده".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الرفع والنصب في قولهم (قامَ ظَنَنْتُ زيداً) و(يقومُ خَلْتُ محمداً).

### 386- الخلاف في مجيء (ظان) مصدرًا

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "يكون المصدر ضميراً أو اسم إشارة نحو: زيد ظننته أو ظننت ذلك منطلق".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وأجاز هشام: زيدٌ ظانٌ أنا قائمٌ. وكذا: زيدٌ أنا ظانٌ قائمٌ، يلغي الظن- يعني: وإن كان في جملة اسمية- كما يلغيه في جملة فعلية. قال: فإن أراد المصدر جاء بالهاء، فقال: زيدٌ ظانُّه أنا قائمٌ، وإن شاء قال: أنا ظانُّها، يريد: الظنَّة، وظانُّهِنَّ، يريد: الظنَّات.

وقال الفراء: كلام العرب: زيدٌ ظاناً أنا قائمٌ، بالنصب لأنَّ الظنَّ مُعلَّقٌ بالجملة.

قال النحاس: جعل الفراء ظاناً مصدرًا مثل "اللَّهُمَّ عَائِداً بِكَ مِنَ النَّارِ"<sup>(3)</sup>، أي: عوداً.

وهذا كله خطأ عند البصريين، و(فاعلٌ) مصدرًا لا يُقاسُ عليه.

والذي أجازَه هشام لا يحسُّ إلا أن يكون من كلامين، فتقول: زيدٌ ظانٌ أنا قائمٌ، أي: زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌ ذلك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء (ظان) مصدرًا.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/87).

(2) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج6/73-74).

(3) [عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، القول في السفر، 157/5: رقم الحديث9236].

### 387- الخلاف في أيهما أحسن في الإلغاء اسم الإشارة أم الضمير؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلفوا أهو أحسن في الإلغاء من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما في ذلك سواء: فظاهر كلام س أنه أضعف في الإلغاء من الضمير لأنه اسم ظاهر منفصل، فهو أشبه بلفظ المصدر. وقال الزجاج: الهاء أضعف لأنه يُتَوَهَّمُ منها أنها راجعة إلى زيد. وما قاله الزجاج لا يظهر لأنَّ (ذلك) يمكن أن يكون إشارة إلى (زيد) أيضاً".

وقال ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "وقد جعل التوكيد بالضمير أو باسم الإشارة في رتبة، وابن عصفور يقول: الإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر، وعلل ذلك بأنَّ الضمير وإن كان مبنياً أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كان صيغة الضمير تبني عن النصب، فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر واسم الإشارة ليس فيه إعراب ولا صيغة تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه من المصدر.

قال: وإنما جاز الإلغاء مع الضمير واسم الإشارة ولم يجز مع المصدر لكونهما مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل، فلا يكون مع الإعمال كأنك معمل ملغ في حال واحد بل يكون الفعل ملغى بالنظر إلى المفعولين وكالمغى بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر له عمل فيهما. انتهى".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما أحسن في الإلغاء اسم الإشارة أم الضمير؟.

### 388- علة تعلق الفعل ب(ما) النافية

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وفي البسيط : ذهب الخليل وجماعة إلى أنه يُعَلَّقُ ب(ما) النافية لأنها لها الصدر كالأستفهام، تقول: عَلِمْتُ ما عبدُ الله قائمٌ، ولأنها تُشبهه إن واللام؛ لأنها يُنَلَّقَى بها القَسَم".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج74/6).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1501/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/6).

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك علة تعلق الفعل بـ(ما) النافية.

### 389- الخلاف في جواز العمل والإلغاء أياً كان بـ(ما) التميمية أم الحجازية؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "وفي البسيط: ... وهل يجوز ما تقدم من العمل في بعض والإلغاء عن بعض، كقولك: عَلِمْتُ زيداً ما أبوه قائم؟ واختلف المجوزون: فقيل: لا تكون إلا التميمية؛ لأنَّ الحجازية كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل، فلا تقول: علمتُ ليس زيداً قائمًا. وقيل: يجوز لأنها ليست بفعل.

وقيل إنَّ (لا) بمعنى (ما) يجوز أن تُعَلَّقَ، نحو: عَلِمْتُ لا رجل في الدار ولا امرأة. وهل تكون فيه (لا) التبرئة؟ فيها ما في الحجازية لأنها عاملة، لكنَّها دونها لأنها محمولة على إنَّ، وإنما تكون كـ(ما) التي بمعنى ليس".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز العمل والإلغاء أياً كان بـ(ما) التميمية أم الحجازية؟.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي<sup>(3)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 390- الخلاف في المعلقة التي تعلق بالفعل في جواب القسم

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وفي كتاب الصفار: الذي يُعَلَّقُ به اللام الداخلة على المبتدأ والخبر، واللام المقرونة بإنَّ، واللام الداخلة على الفعل، نحو لَيَقُومَنَّ في جواب القسم، و(ما) و(لا) في جوابه، على خلاف في (ما) و(لا).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/83).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص386).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/558).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/83-84).

وهذه المُعَلِّقَاتُ كلها تكون في جواب القَسَمِ، ويُحذفُ القَسَمُ، وتبقى دونه إلا (ما) و(لا)، فإنهما لا تبقى واحدة منهما دون القَسَمِ؛ لأنه لا يُفهمُ القَسَمُ، بخلاف اللام وإن.

والمُعَلِّقُ عن هذه الأشياء قيل: هذه الأشياء في موضع المفعول للفعل. وقيل: لَمَّا ضمنت معنى القَسَمِ لم تحتج إلى معمول. وقيل: القَسَمُ مضمَرٌ بعد الأفعال، وهو وجوابه في موضع المفعول للفعل المُعَلِّق.

والصحيحُ الأولُ. ورَدَّ الثاني بأنه يحتاج الفعل إلى معمول ضرورة، والثالث أنهم عَلَّقُوا الفعل عما أوله (ما)، وقد قلنا إنَّ القَسَمَ لا يُحذفُ مع (ما)، فثبت أنَّ الأفعال مُصَمَّنَةٌ معنى القَسَمِ "انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المُعَلِّقَاتِ التي تعلق بالفعل في جواب القسم.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 391- (لَعَلَّ) يعلق بها الفعل

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وكننت قد ذكرت في (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) أنه ظهر لي أنَّ من المُعَلِّقَاتِ (لَعَلَّ)، ومنه ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾<sup>(4)</sup>، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾<sup>(5)</sup>، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾<sup>(6)</sup>، ورأيت مَصَبَّ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي، فهي في موضع نصب بالفعل المُعَلِّق، إلى أن وقعت لأبي علي الفارسي

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص386).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/557).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/84).

(4) [الأحزاب: 63].

(5) [عبس: 3].

(6) [الأنبياء: 111].

على شيء من هذا، قال وقد ذكر ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما نصه: والقول في لعلّ وموضعها إنه يجوز أن تكون في موضع نصب، وأنّ الفعل لمّا كان بمعنى العلم غلّق عمّا بعده، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام؛ ألا ترى أنه بمنزلة في أنه غير خبر، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله، ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه، فعلى هذا تكون لعلّ وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعليق (لعلّ) بالفعل.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ونحا السيوطي<sup>(2)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 392- الخلاف في مجيء (إنّ) وفي خبرها لام الابتداء والقسم أو (ما) النافية أو (لا) بعد (علمتُ وظننتُ)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "أو لا".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وكسر إنّ وفي خبرها اللام بعد علمتُ وظننتُ على سبيل التعليق

هو قول جميع النحاة، إلا أنّ أبا العباس حكى عن المازني إجازة الفتح مع اللام في ذلك، وحكى أنّ سعيد بن جبّير قرأ ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾<sup>(5)</sup> بالفتح.

وأجاز الفراء الفتح إذا طال الكلام، وأنشد لطرفة:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1509-1510).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/557).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/88).

(4) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج6/85-87).

(5) [الفرقان: 20].

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلٌ<sup>(1)</sup>

وزعم أنه قرئ ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾<sup>(2)</sup>.

وفي هذه الجمل التي هي مصدرة بإِنَّ المكسورة وفي خبرها اللام، أو بلام الابتداء، أو بلام القسم، أو ب(ما) النافية، أو ب(لا) خلاف: فمذهب س والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب. والحجة ل(س) أن الاعتماد على خبر الظن، فصار المعنى إذا قلت ظننتُ ما زيدٌ منطلقاً: في ظني، قال تعالى ﴿وَطَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾<sup>(3)</sup>. قال ابن كيسان: ما هنا جحد، وهي وما بعدها في موضع مفعول الظن لأنه جملة، والجملة فيها اسم وخبر، فقد أدت عن مفعولي الظن، كما تقول: ظننتُ أن يقومَ زيدٌ. وقال الكوفيون: أضمر بين الظن وبين هذه الحروف القَسَم. فعلى قولهم لا يكون لهذه الجمل موضع من الإعراب؛ لأنَّ الجمل المتلقى بها القَسَم لا موضع لها من الإعراب، فإنَّ كان مسموعاً من لسان العرب: عَلِمْتُ لَزِيدٌ مَنْطِقٌ وَعَمراً مقيماً، بالنصب كان ذلك حجة واضحة على الكوفيين، وإلا فيحتمل ما قالوه.

وقال أصحابنا: إِنَّ هذه الأفعال تضمن معنى القَسَم، فتتلقى بما يتلقى به القَسَم، وتُعلق إذ ذاك عن العمل. وهذا جنوح لمذهب الكوفيين. وإذا ضمنت معنى القَسَم لم تكن تلك الجمل لها موضع من الإعراب؛ لأنه- وإنَّ كان متعدياً- ضُمِّن معنى ما لا يتعدى، فلم يتعد، كما أنَّ نُبِنْتُ في الأصل، لا تتعدى، فلَمَّا ضُمِّنَتْ معنى ما يتعدى إلى ثلاثة تعدت تعديته.

وهذا الذي صححه ابن عصفور في (شرح الجمل)، وهو ضعيف جداً؛ لأنَّ هذه الأفعال تحتاج بوضعها إلى معمول، ولا تقول إنها خرجت بالكلية عن معناها حتى لم تبق تطلب معمولاً، وأنت ترى مضمون الجملة مُقيداً بالعلم أو بالظن، فلم تنتزل منزلة جملة القسم من كل جهة.

(1) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص67) والأزهري، تهذيب اللغة (ج5/107) وابن منقذ، لباب الآداب (ص115) وابن منظور، لسان العرب (ج1/323) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/85) واليوسي، زهر الأكم (ج3/63) والزيدي، تاج العروس (ج2/297) وبلا نسبة في الفراهيدي، العين (ج3/268) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/113) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص346) والوطواط، غرر الخصائص الواضحة (ص233) وابن علان، إتحاف الفاضل (ص57).

(2) [العاديات: 11].

(3) [فصلت: 48].



والصحيح مذهب س، وهو أنّ الجملة إذ ذاك لها موضع من الإعراب على حسب الفعل في التعدي إلى واحد أو إلى اثنين. وأمّا مذهب الكوفيين - وهو إضمار القَسَم بين هذه الأفعال والحروف- فلا نُنْقَلُ عنهم أنّ تلك الجملة القَسَمية وجوابها في موضع المعمول.

ونقل بعض أصحابنا أنّ القَسَم مُضمر بين هذه الأفعال وهذه الحروف، لكنه لم يَعْزُهِ للكوفيين ولا لمعين، ونقل أنّ مذهب هذا القائل أنّ القَسَم وجوابه في موضع معمول الفعل.

وأبطل هذا المذهب بأنه عُلِقَ الفعل عن الجواب الذي أوَّلُه (ما) و(لا)، والقَسَم لا يُحذف مع (ما) و(لا) البتة؛ لأنّ القَسَم لا يُفهم مع واحدة منهما إنْ حُدِف، بخلاف اللام وإنّ، فإنهما لا يكونان إلا في القَسَم، فلذلك ساغ أنّ يُحذفَ القَسَم معهما".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء (إنّ) وفي خبرها لام الابتداء والقسم أو (ما) النافية أو (لا) بعد (عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ).

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة هو المتداول عند النحويين أمثال أبي علي الفارسي<sup>(1)</sup>، وسلمة العوتبي<sup>(2)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(3)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(4)</sup>، وخالد الأزهرى<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(7)</sup>.

### 393- الخلاف في قولهم (أظنُّ أنّك قائمٌ) و(أظنُّ قيامك)

قال أبو حيان<sup>(8)</sup>: "ذكر مسائل من هذا الباب: المسألة الأولى: أجاز س وأصحابه والفراء: أظنُّ أنّك قائمٌ، ولم يجيزوا: أظنُّ قيامك. وأجاز ذلك الكسائي، قال: كما أقول: أظنُّ

(1) أبو علي الفارسي، المسائل الحلييات (ص73).

(2) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/113).

(3) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/250).

(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج11/479).

(5) خالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/377).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/556).

(7) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج10/377).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/116).

ذلك. ورُدَّ عليه بأنَّ (ذلك) يُشارُ به إلى اثنين، قال تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(1)</sup>، أي: بين الفَارِضِ والبِكْرِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ) و(أَظُنُّ قِيَامَكَ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد كل من الشاطبي<sup>(3)</sup>، والأشموني<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 394- الخلاف في الحذف نحو قولهم (ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "الثانية: إذا قلتَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ فمذهب س أنه لا حذف فيه، وأنه لما جرى ذِكْرُ المسند والمسند إليه اكتُفي به، واستُعني عن الحذف. وذهب أبو الحسن وأبو العباس إلى أن الخبر محذوف، والتقدير عندهما: أَظُنُّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ مُسْتَقْرَأً أو ثابتاً. ورُدَّ عليهما بأنَّ تقدير المفعول المحذوف يقتضي إحالة على قيام معهود، و(زَيْدٌ قَائِمٌ) ليس بينك وبين مخاطبك عهد في القيام، فإذا تقرر هذا عَلِمْتَ أَنَّ ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ معناه عندهم على القطع: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا: فهذا القيام المظنون غير معهود، والذي يُقَدَّرُ مُسْتَقْرَأً أو ثابتاً إنما يكون هذا القيام معهوداً عنده، وذلك تحريف لمقصود اللفظ، وهو أَنَّ القيام غير معهود، وأيضاً فيؤدي إلى حذف في الكلام لا دليل عليه. وحكى الفراء: أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ خَيْرًا لَكَ، وَأَظُنُّ خَيْرًا لَكَ أَنَّكَ قَائِمٌ، بمعنى: أَظُنُّ خَيْرًا لَكَ قِيَامَكَ. وإنما احتجج إلى تصريح بالمفعول الثاني هنا لأنه ليس كوناً مطلقاً، أمَّا إذا كان كوناً مطلقاً فلا يحتاج إليه ولا إلى تقديره؛ لأنَّ (أَنَّكَ قَائِمٌ) قد انطوى على مُسَنَدٍ ومُسَنَدٍ إليه".

(1) [البقرة: 68].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1539).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/101).

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج2/289).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/116-117).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الحذف نحو قولهم (ظَنَنْتُ أَنَّكَ قائمٌ).

وأيد ناظر الجيش<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 395- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبُ زَيْدٌ)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الثالثة: أجاز الكسائي والفراء: أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبُ زَيْدٌ. ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا أَنْ تأتي بعوض، نحو قد والسين وسوف ولا".

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبُ زَيْدٌ).

### 396- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الرابعة: أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ، لا يجوز إلا على مذهب من مذاهب الفراء في قراءة من قرأ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾<sup>(4)</sup> بمعنى: أَنْ سَبَقُوا، وحذف (أَنْ) لما عاد الذكْر على الفاعلين، و(الَّذِينَ) في موضع رفع، وشبهه بقوله: يريدُ يقومُ، بمعنى: يريدُ أَنْ يقومَ. وهذا الذي قاله مخالف لأقواله؛ لأنه قال: إذا حذفنا أَنْ لم يُكْتَفَ بشيء واحد حتى يستبين، و(سَبَقُوا) شيء واحد".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ).

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1539).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/117).

(3) المرجع السابق، ص117.

(4) [الأفعال: 59].

### 397- الخلاف في كسر (إِنَّ) وفتحها في (ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الخامسة: ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ، بكسر إِنْ في مذهب البصريين لا غير؛ لأنها في موضع الابتداء. وقال ابن كيسان: يجب فتح أَنْ على البدل، قال الشاعر:

... .. وَحِنْتُ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِيَّا<sup>(2)</sup>

جعل أَنْ بدلاً من الكاف على أحد ما وُجِّهَ عليه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كسر (إِنَّ) وفتحها في (ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي<sup>(4)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم الأشموني<sup>(5)</sup> أيضاً.

### 398- الخلاف في جواز حذف حرف الاستفهام مع الشك

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "السادسة: أجاز الفراء حذف حرف الاستفهام مع الشك، قال الفراء: وتضمرة العرب في حروف الشك خاصة، فيقولون: تُرَاكَ منطلقاً؟ يريدون: أَتُرَاكَ؟ وكذلك: تَظُنُّكَ تَخْرُجُ؟ لأنَّ الاستفهام شَكٌّ، وهذه شك، فاكتفى بواحد من صاحبه، وامتنع في صَرِيحٍ وَقَتْلَتْ

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/118).

(2) هذا عجز بيت بلا نسبة في الطبري، جامع البيان (ج17/301) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج1/388) والنحاس، إعراب القرآن (ج2/261) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص286) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص194) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص241) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/349) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/811) وصدرة :

لِسَانُ السُّوِّءِ تُهَيِّئُهَا لِئِنَّا

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1539).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/351).

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/299).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/118-119).

وسائر الأفعال لأنها إخبارٌ، لا شك فيها. وتابعه قطرب على هذا القول، وزاد عليه أنه أجاز ذلك في غير هذه الأفعال.

وذهب س إلى أن ذلك لا يجوز، قال س: إذا حذفت حرف الاستفهام انقلب المعنى، وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط لأنه ذهاب البيان، وهو اللحن الحقيقي. وقد قيل: لم يؤخذ على ابن أبي ربيعة لحن إلا قوله:

تَمَّ قَالُوا: نُحِبُّهَا، فُلْتُ بِهِرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ<sup>(1)</sup>  
أي: أُنحِبُّهَا؟.

وقال أبو العباس: ليس الأمر عندي كذلك إنما هو إلزام، أي: تَمَّ قَالُوا: أَنْتَ تُحِبُّهَا. وزعم الأخفش الصغير أن ما ذهب إليه الفراء إنما أخذه من كلام العامة؛ لأنهم يقولون: تُرَى ذلك؟ فأما عن العرب فلا يُعْرَفُ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز حذف حرف الاستفهام مع الشك.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق 10/50 ص 73) والجاحظ، المحاسن والأضداد (ص 289) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج 1/331) وابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص 350) والأزهري، تهذيب اللغة (ج 6/154) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص 331) والحصري، زهر الآداب (ج 1/292) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج 2/269) والحميري، شمس العلوم (ج 1/641) وأبي البقاء العكبري، التبيان (ج 2/1094) وابن يعيش، شرح المفصل (ج 1/297) وابن مالك، شرح التسهيل (ج 2/184) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج 6/118) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 3/1540).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 3/1539-1540).

### 399- الخلاف في قولهم (لَزِيدٌ ظَنَّتُ ظَنًّا قَائِمٌ) أهي بالرفع أم بالنصب؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "السابعة: لَزِيدٌ ظَنَّتُ ظَنًّا قَائِمٌ، المسألة ممتنعة لا بالرفع ولا بالنصب؛ لأنك إذا رفعت جمعت بين متعاقبين، وإن نصبت أدخلت لام الابتداء على الجملة الفعلية. ذكر هذه المسألة صاحب (المُلَخَّص)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (لَزِيدٌ ظَنَّتُ ظَنًّا قَائِمٌ) أهي بالرفع أم بالنصب؟.

### 400- الخلاف في قولهم (أَظَنَّ زَيْدٌ ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلُهُ)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الثامنة: تقول: أَظَنَّ زَيْدٌ ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلُهُ، بنصب الباطل، والتقدير: أَظَنَّ زَيْدٌ بَاطِلُهُ ذَاهِبًا بِحَقِّي. وأجاز الفراء رفع الباطل، وأنشد لذي الرمة:

أَظَنَّ ابْنُ طُرُثُوثٍ عُنَيْبُهُ ذَاهِبًا      بَعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَائِلُهُ<sup>(3)</sup>

برفع التَّكْذَابِ وَالْجَعَائِلِ، ونصبه بِظَنَّ، وزعم أن المعنى: أَظَنَّ ابْنُ طُرُثُوثٍ أَنْ يَذْهَبَ بَعَادِيَّتِي، وَجَعَلَ ذَاهِبًا بِمَعْنَى أَنْ يَذْهَبَ، كما قال (عَسَى الْعُؤْيُرُ أَبُوسًا)، أراد: أَنْ يَبْأَسَ، فلَمَّا حَذَفَ أَنْ نَصَبَ أَبُوسًا. وقال: لا يجوز أَنْ تقول: أَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا، وأنت تريد: أَنْ يَقُومَ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تَكْتَفِي مِنْ شَيْئَيْنِ، فلا بُدَّ مِنْ شَيْئَيْنِ إِذَا حَذَفْتَهَا، فتقول: ظَنَّتُ قَائِمًا أَنَا، وَأَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ.

قال ابن كيسان: ويجوز أَنْ تَنْصِبَ تَكْذَابَهُ بِظَنَّ، وترفع جَعَائِلَهُ إِنْ كَانَتْ الْقَافِيَةُ مَرْفُوعَةً عَلَى الْمَعْنَى، أي: ويذهب بها جَعَائِلُهُ. وشبهه بقول الشاعر:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/119).

(2) المرجع السابق، ص 119-120.

(3) البيت لذي الرمة في الفراء، معاني القرآن (ج1/415) والطبري، جامع البيان (ج14/29) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/119) ولم أقف عليه في ديوانه.

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا<sup>(1)</sup>

لَمَّا تم الكلام على قوله (لَهُمْ جَزَاءً) أضمر فعلاً للثاني، فكأنه قال: وَجَدْنَا لَهُمْ جَنَّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا. وقد تقدم لنا الكلام على شيء من هذه المسألة في باب إنَّ، وأمعنا هنا فيها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظَنَّ زَيْدٌ ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلُهُ). وهذا الذي استدركه أبو حيان ارتآه النحويون قبله أمثال ابن السراج<sup>(2)</sup>، وأبي علي

الفارسي<sup>(3)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(4)</sup>.

### 401- الخلاف في قولهم (عَبْدُ اللَّهِ مَا رَأَيْتُ عَالِمًا، أَوْ مَا ظَنَنْتُ)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "التاسعة: عَبْدُ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَالِمًا، أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهَا. وَاخْتَلَفُوا فِي: عَبْدُ اللَّهِ مَا رَأَيْتُ عَالِمًا، أَوْ مَا ظَنَنْتُ، فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَاءِ وَابْنِ كَيْسَانَ، وَأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرَهُمَا. وَقَدَّرَ الْفِرَاءَ ذَلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ فِيمَا أَعْلَمَ. قِيلَ لَهُ: وَكَذَلِكَ يُقَدَّرُ فِي الظنِّ وَالْحِسَابِ. وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: الْمَعْنَى: عَبْدُ اللَّهِ مُدَّةٌ عِلْمِي عَالِمًا، وَلَيْسَ لِلظنِّ هُنَا مِشَارَكَةٌ لِلْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الظنَّ شَيْءٌ يَقَعُ فِي النَّفْسِ، يَجُوزُ أَنْ يَبْطُلَ وَأَنْ يَحْقُقَ، فَلَا تَكُونُ لَهُ مَدَّةٌ تَوْجِبُ الظنَّ بِثَبَاتِ عِلْمِ عَبْدِ اللَّهِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (عَبْدُ اللَّهِ مَا رَأَيْتُ عَالِمًا، أَوْ مَا ظَنَنْتُ).

---

(1) البيت لعبد العزيز بن زرارة الكلابي في سيبويه، الكتاب (ج1/288) وأبي علي الفارسي، المسائل البصريات (ج1/318-319) وبلا نسبة في المبرد، المقتضب (ج3/284) وابن السراج، الأصول (ج3/474) وابن عدلان، الانتخاب (ص64) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/120) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1752).  
(2) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات (ج1/481-482).  
(3) ابن السراج، الأصول (ج1/186).  
(4) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/254).  
(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/120).

## 402- الخلاف في النصب نحو قولهم (أزيد زعمت أنه منطلق؟)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "العاشرة: أزيد زعمت أنه منطلق؟ هذا لا خلاف في جوازه. فإن نصبت زيدا فهو خطأ عند البصريين، وأجاز ذلك الكسائي لأنه وجد (أن) تدخل وتخرج والكلام على معناه، فالمعنى عنده: أزيداً زعمته أخاك؟ وحكى عن العرب دليلاً على صحة ذلك: كم زعمت أنك سائر؟ على أن كم في موضع نصب، وحكى أيضاً: من زعمت أنك ضارب؟.

ولا حجة فيما ذكر لأنه يحمل على أن كم في موضع رفع على أن تريد: سائره، وكذا: من زعمت أنك ضارب، أي: ضاربه، كما أنشد س:

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَضْنَع<sup>(2)</sup>

أي: لم أضنعه. وقال البصريون: (أن) لا تعمل في شيء قبلها، فلا تُفسر عاملاً.

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في النصب نحو قولهم (أزيد زعمت أنه منطلق؟).

## 403- الخلاف في (كم) نحو (كم زعمت أن الحرورية رجلاً) أهي في موضع رفع أم نصب؟

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "الحادية عشرة: كم زعمت أن الحرورية رجلاً، حكاه الكسائي على أن كم في موضع رفع. فقياسها: أبو من زعمت أن عمراً؛ لأنك هنا يمكنك: أزعمت أن زيدا قائم، ولا يمكنك في من وما وكم أن تجعل مثلها.

وتابعه الأخفش، فقال: ومن قال هذا- يعني من قال:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/121).

(2) هذا بيت لأبي النجم العجلي في ديوانه (ق2/56 ص256) وسيبويه، الكتاب (ج1/85) وابن المثنى، مجاز القرآن (ج2/84) والبسيلى، التقييد الكبير (ج1/364) وابن جنى، المحتسب (ج1/211) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص278) وأبو البقاء العكبري، التبيان (ج1/443) والسكاكي، مفتاح العلوم (ص393) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج4/295) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج7/374) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج4/373) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1703) والسيوطي، عقود الجمان (ص41) والزبيدي، تاج العروس (ج11/244).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/121-123).



... .. وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

فنصب (زنجياً) أضم الخبر. قال: وإن شئت رفعت زنجياً، فأضمرت الهاء. قال: ومن قال هذا قال: كم زعمت أن الحرورية رجلاً، ينصب الحرورية، ويضم الخبر، كأنك قلت: أن الحرورية هو، ويكون هو ضمير كم، وكل ذلك قبيح.

قال ابن كيسان: وهذا بعيد جداً في القياس والحكم؛ لأنك إذا أدخلت أن وجب أن يكون ما بعدها صلته، وأن يكون حكمها وما بعدها حكم اسم واحد، وإذا قدمت شيئاً مما حكمه أن يكون بعدها فقد قدمت بعض الاسم، وأخرت بعضه، ولعل الذي سمع هذا سمعه بغير أن، وتوهم غير ما سمع، أو يكون المتكلم بها تكلم على الغلط. قال: ولو اعتدنا لهذا لوجدنا له وجهاً على أنه لم يعتد ب(أن)، وأجراها مجرى أن التي في قوله عز وجل ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلًا﴾<sup>(1)</sup>، أو يكون على أن يحذف اسم أن، ويرفع الحرورية على خبر أن، وتكون زعمت وما بعدها في موضع خبر كم، فتكون كم رفعاً بالابتداء، يريد: كم زعمت أنهم الحرورية رجلاً، قال:

... .. وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أي: وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ. وينشد: ولكن زنجياً، على حذف الخبر، أي: ولكن زنجياً لا يعرف قرابتي.

ولو قلت: كم زعمت أنهم الحرورية، وأظهر ضمير كم لجازت المسألة، وكانت كم رفعاً. وكذا (لو) قلت: كم زعمت أن الحرورية هم، وأنهم الحرورية. وحسن الابتداء بالنكرة لأن فيها معنى الاستفهام.

ولا يجوز أن تقول: كم زعمت أنهم رجلاً الحرورية، ولا: كم زعمت أن الحرورية رجلاً هم، ولا: كم زعمت رجلاً أن الحرورية، لا يكون المفسر إلا بعد الجملة أو قبل زعمت.

وتقول: كم رجلاً زعمت أن الحرورية هم، وكم زعمت أنهم الحرورية رجلاً. فإن قلت رجلاً كان توسطه بين اسم أن وخبرها، وهو قبيح إلا مع الأفعال، نحو قولك: كم زعمت أن الحرورية رجلاً يخرجون هم، فيكون رجلاً حالاً مما في يخرجون، ويكون يخرجون خبراً للحرورية، ويكون هم مبتدأ، وهي مكني من كم، ويكون من زعمت التي موضع هم جملة، وكم خبر مقدم على هم، كأنك قلت: كم هم زعمت أن الحرورية يخرجون.

(1) [العنكبوت: 33].

وتقول: كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ خَرَجُوا رَجُلًا، فاسدة على التقدير؛ لأنه ليس في قولك (أَنَّ الحرورية خرجوا) عائد على كَمْ، ورجلاً مفسر على كَمْ، و(كم) ابتداء لا خبر له. فإن قلت رجلاً جازت المسألة، وصارت (كم) سؤالاً عن الزعم، كأنه قال: كَمْ مرةً زَعَمْتَ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ، فإن جعلت رجلاً مفسرين كَمْ فسدت المسألة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كَمْ) نحو (كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ رَجُلًا) أهي في موضع رفع أم نصب؟.

### 404- الخلاف في النصب والرفع نحو قولهم (ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مَنْطِقٌ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "المسألة الثانية عشرة: ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مَنْطِقٌ، لا خلاف في جوازها. فإن قدمت منطلقاً على زيد، فقلت: ظَنَنْتُهُ مَنْطِقٌ زَيْدٌ، فالبصريون يرفعون على التقديم والتأخير، والكوفيون ينصبون منطلقاً، وهو خطأ عند البصريين لأنَّ الهاء إذا كانت كناية عن الأمر لم يفسره إلا جملة، وقد تقدمت هذه المسألة في وسط الفصل الرابع من باب المضمرة في أوائل الكتاب، وشرحناها هناك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في النصب والرفع نحو قولهم (ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مَنْطِقٌ).

### 405- الخلاف في قولهم (ظَنَنْتُ زَيْدًا ظَنًا حَسَنًا قَائِمًا)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "الثالثة عشرة: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ظَنًا حَسَنًا، لا خلاف في جوازها. فلو قلت ظَنَنْتُ زَيْدًا ظَنًا حَسَنًا قَائِمًا أَجَازَهَا البصريون، وقالوا: لو قلت زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ جَازَ أَنْ يعترض بالظن، فإذا كان الفعل بنفسه يقع هذا الموقع لم يمتنع أن يقع مصدره. ومنع ذلك الكوفيون، وقالوا: المفعول الأول والثاني بمنزلة مفعول واحد، فلا يقع مصدر الظن إلا قبلهما".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/123).

(2) المرجع السابق، ص123.

## التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظَنَنْتُ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قائماً).  
قائماً).

### 406- الخلاف في الظرف أيكون للمفعول أم للشك؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الرابعة عشرة: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قائماً، وَظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ قائماً، إِنْ جَعَلْتَ الظَّرْفَ ظَرْفًا للمفعول جازت بلا خلاف، وَإِنْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا للظن أجاز ذلك البصريون، ومنعه الكوفيون، وحجتهم ما تقدم في المسألة قبلها".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الظرف أيكون للمفعول أم للشك؟.

### 407- جواز قولهم (ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قائمًا)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الخامسة عشرة: ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قائمًا، لا خلاف في منعها لأنَّ (أَنَّ) جازت الاسم والخبر، فصارت كشيء واحد".

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك جواز قولهم (ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قائمًا) عند النحويين.

### 408- الخلاف في قولهم (طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ آكَلًا)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "السادسة عشر: طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ آكَلًا، اختلفوا في جوازها: فمنعها الجمهور، وأجازها الكسائي، وحجته أَنْ دخول (أَنَّ) وخروجها هنا سواء. وَعَلَّطُوهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّكَ قَدِمْتَ بَعْضَ الصَّلَةِ".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/124).

(2) المرجع السابق، ص124.

(3) المرجع السابق، ص124.

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (طعامك ظننت أن عبد الله آكل).

### 409- الخلاف في قولهم (ظننت زيدا إنه منطلق)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "السابعة عشرة: ظننت زيدا إنه منطلق، أوجب البصريون كسر إن، وأجازه الكوفيون مع الفتح، فتقول: ظننت زيدا أنه منطلق. واستدلوا بقراءة حمزة بن حبيب ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾<sup>(2)</sup>.

وقد لحن البصريون هذه القراءة إلا بعض متأخريهم، فإنه تأولها، واحتج لها. وأجاز ابن كيسان النصب على أن يجعل (أنه) بدلاً من زيد، كقوله:

... .. وَحَسِبْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِيَّا

قال: كأنه قال: وما حسبت أن تحين، فجعل أن بدلاً من الكاف. وتقدم قبل أن ابن كيسان أوجب الفتح.

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظننت زيدا إنه منطلق).

### 410- الخلاف في قولهم (ظننته إن زيدا قائم)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "الثامنة عشرة: ظننته إن زيدا قائم، لا يجوز إلا كسر إن عند البصريين.

وأجاز ابن كيسان الفتح، قال: تجعلها بدلاً من الهاء، وتجعل الهاء كناية عن الخبر، كأنك قلت: ظننت ذلك أن زيدا قائم، ف(أن زيدا قائم) هو (ذلك).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/124).

(2) [آل عمران: 178].

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/124-125).

وقال البصريون: وقع الظن على الهاء، والجملة الخبر، كما أنهم قد أجمعوا على أنَّه زيدٌ منطلقٌ، فإذا جئتَ بـ(إنَّ) وجب أنْ تكسرَها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظَنَّته إنَّ زيداً قائمٌ).

### 411- الخلاف في نصب (زيد) نحو قولهم (أظُنُّ عبدَ الله مختصاً وزيدٌ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "التاسعة عشرة: أظُنُّ عبدَ الله مختصاً وزيدٌ، قال الفراء وأكثر النحويين: لا يجوز في زيد النصب. وأجازه بعض النحويين على أن يكون مفعولاً معه، أي: مع زيد، كما تقول: استوى الماء والخشبة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب (زيد) نحو قولهم (أظُنُّ عبدَ الله مختصاً وزيدٌ).

### 412- الخلاف في مجيء (إنَّ) (لا) بعد (علمت وظننت)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "العشرون: أظُنُّ عبدَ الله مختصاً فزيداً، وتُثمَّ زيداً، وأو زيداً، لا يجوز شيء من هذا عند الفراء والبصريين لأنَّ هذا موضع الاجتماع، فلا يكون إلا بالواو. وأجاز الكسائي: أظُنُّ عبدَ الله ثمَّ زيداً مُختصِّمين، وكذلك الفاء وأو. وأنكر الفراء عليه، وقال: يلزمه أن يقول: اختصم زيدٌ فبكرٌ، بالفاء وبأو".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء (إنَّ) (لا) بعد (علمت وظننت).

(1) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج6/125).

(2) المرجع السابق، ص125.

### 413-الخلاف في تكرار (ظن) في الجملة

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الحادية والعشرون: أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَأَظُنُّ زَيْدًا مُخْتَصِمِينَ، أجاز الفراء على أن تُلغى أَظُنُّ الثانية، قال: فإن توهمت التكرار كان محالاً. والقول عند البصريين أنهما واحد".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تكرار (ظن) في الجملة.

### 414-الخلاف في حذف التنوين

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الثانية والعشرون: أنا ظانٌّ أن يقومَ زيدٌ، وإن شئتُ حذفُ التنوين وأضفت. فإن قلت (أنا ظانٌّ أنك تقومُ) كان حذف التنوين قبيحاً لأنَّ (أنَّ) التي تعمل في الأسماء لا تتمكن تمكّن الخفيفة التي تعمل في الأفعال. قال الفراء: وإن جاءتك في شعر أجزتها".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف التنوين.

### 415-الخلاف في الإضافة نحو قولهم (أنا ظانٌّ إنك لقاتمٌ)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الثالثة والعشرون: أنا ظانٌّ إنك لقاتمٌ، لم تجز الإضافة، فإن قلت: أنا قائلٌ إنك لقاتمٌ، ولتقومنَّ، وما زيدٌ بقاتمٍ، جاز حذف التنوين والإضافة".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الإضافة نحو قولهم (أنا ظانٌّ إنك لقاتمٌ).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/125).

(2) المرجع السابق، ص125.

(3) المرجع السابق، ص125.

## 416- الخلاف في قولهم (أخوك مظنونان أن يذهباً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الرابعة والعشرون: أخوك مظنونان أن يذهباً، قال الفراء: هي خطأ لأن الظن لا يقع على ثلاثة أشياء، وإذا وقع على أن فكأنه وقع على شيئين، فلا يجوز أن يقع على ثالث؛ ألا ترى أن المرفوع في مظنون قد ارتفع بوقوع الظن عليه. وهذا جائز على مذهب البصريين، كما تقول: أخوك يُظنُّ أن يذهباً، غير أن الأجود أن تقول: أخوك يُظنُّ أن يذهباً، وأخوك مظنون أن يذهباً، أي: مظنون ذهابهما، فإن قلت (مظنونان) كانت أن بدلاً من الألف، كما قال:

... ..  
... ..  
... ..  
... ..  
وَجِئْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِيَّا

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أخوك مظنونان أن يذهباً).

## 417- الخلاف في دخول العلم على ما صورته الاستفهام

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الخامسة والعشرون: قول العرب: عَرَفْتُ أَيُّهُمَ فِي الدَّارِ، (فَعَرَفْتُ) يَقْتَضِي حَصُولَ الْمَعْرِفَةِ، وَ(أَيُّهُمَ فِي الدَّارِ) اسْتِعْلَامٌ مِنَ الدَّارِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يُدَافِعُ أَوَّلَهُ آخِرُهُ؛ لِأَنَّ حَصُولَ الْمَعْرِفَةِ يَنَافِي طَلِبَهَا، لِأَنَّ الْحَاصِلَ لَا يُطَلَبُ تَحْصِيلُهُ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: عَرَفْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلِعَمْرُو مَنْطِقٌ، فَالْعَرَفَانِ مَعْلُقٌ بِالنِّسْبَةِ مِنْ إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ إِذْ هِيَ خَبْرِيَّةٌ، بِخِلَافِ النِّسْبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ فِي الاسْتِفْهَامِ. وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ فِي الصُّورَةِ اسْتِفْهَامٌ، وَلَيْسَ بِاسْتِفْهَامٍ فِي الْحَقِيقَةِ.

وقال س في علمت أزيد ثم أم عمرو: "أردت أن تُخبرَ أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تُسويَ علمَ المخاطبِ فيها كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو" انتهى. فهذا نص على أنه لا يراد معنى الاستفهام. وقول س: "وأردت أن تُسويَ علمَ المخاطبِ فيها" معناه أنك إذا أخبرت أنك قد علمت أيهما ثم استوى عنده أن أحدهما ثم وإن لم يتعين له. ثم قال: "كما استوى علمك في المسألة" أي: حين كنت مستفهماً حقيقة، ولم تدخل علمت لأنك لا تسأل هذا السؤال إلا وأنت قد علمت أن أحدهما ثم، وإنما سألت عن تعيين من ثم. وجميعُ المُثَلِّ

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/126).

(2) المرجع السابق، ص126-129.

التي أوردتها س الاستفهامية في الصورة ليس المعنى على الاستفهام، نحو: قد علمتُ أعبُدُ اللهَ ثمَّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أبو من زيدٌ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوك، وأمَّا ترى أيُّ برقٍ هنا، وليت شعري أعبُدُ اللهَ ثمَّ أم زيدٌ، وليت شعري هل رأيته، و﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾<sup>(1)</sup>، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾<sup>(2)</sup>، إلى غير ذلك، المعنى: قد علمتُ مَنْ ثمَّ من زيدٍ ومن عمرو، وقد عرفت الشخص الذي هو زيدٌ أبوه، وقد عرفت الشخص الذي هو أبوك، وأمَّا ترى البرق الذي هنا، وليتني أشعُرُ بمنْ ثمَّ من عبد الله ومن زيد، وليتني أشعُرُ برؤيتك ذلك، ولنعلم الحزب الذي هو أحصى، وقلينظر الطعام الذي هو أزكى، وكذلك ما ورد من نحو ذلك، وكثير في لسان العرب ما يكون لفظ الكلام مخالفاً للمعنى الذي قصد به، كالأمر بصورة الخبر وعكسه.

وكلام العرب على ثلاثة أقسام:

أكثره وأعلاه أن يطابق اللفظ معناه الذي وضع له أولاً.

والقسم الثاني: أن يُغَلَّبَ اللفظ على المعنى، نحو: أَظُنُّ أن تقومَ، اتفقت العرب والنحاة على صحتها، وأبطل أكثر النحويين (أظُنُّ قيامك)، ومعنى أن تقومَ: قيامك، وإنما جاز ذلك لأن الظن لا يكتفي بكلمة واحدة، و(أن تقومَ) كلمتان، فكأنك أتيت بما أصله المبتدأ والخبر الذي يكتفي بهما الظن، بخلاف (قيامك)، فإنه كلمة واحدة في اللفظ.

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، ومن ذلك مسألتنا في الاستفهام. وإذا كانوا قد أتوا بصورة الاستفهام والمعنى غيره، ولم يدخلوا عليه ما يُعَيِّرُه من العوامل اللفظية- فأحرى وأولى أن يغير المعنى معها، وذلك نحو: أيُّ رجل أنت؟ المعنى: ما أكملك رجلاً! فهو بصيغة الاستفهام، ومعناه التعجب، ولذلك لا يُجاب مثل هذا الاستفهام. وكذلك (شَرُّ أهرَّ ذَا نابٍ) هو من تغليب المعنى على اللفظ.

وقد نص الأستاذ أبو الحسن بن الباناش على ما يدل على قلناه، فقال: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو، و﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام لأنه يستحيل أن يستفهم عما أخبر أنه يعلمه، وإنما معناه التسوية عند المخاطب لأنك لم تُبَيِّنْ له مَنْ ثمَّ، وأبهمت عليه، فنقلت ب(علمتُ) معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب؛ لأنك حين قلت (أزيدٌ عندك أم عمرو) هما مستويان عندك، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما، فالتسوية أملك بالألف من الاستفهام وأخص؛ لأنَّ الاستفهام لا يخلو من التسوية، والتسوية تخلو من

(1) [الكهف: 12].

(2) [الكهف: 19].



الاستفهام، ويبين أن المراد به التسوية المجردة قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

وكان الأستاذ أبو علي يحكي عن بعض المتأخرين أن هذا الكلام على حذف مضاف، أي: قد علمت جواب هذا الكلام، وكان يراه في بعض إقراءاته.

وقال أبو عثمان المازني: "سأل مروان أبا الحسن الأخفش، فقال: إذا قلت (أزيد عندك أم عمرو) ألسنت قد علمت أن ثم كونا ثابتاً، ولكن لا تدري من أيهما هو؟ قال: بلى. قال: فإذا قلت: (قد علمت أزيد عندك أم عمرو) أليس قد علمت ما جهلت؟ قال: بلى. قال: فلم جئت بالاستفهام؟ قال: جئت به لأليس على المخبر من علمت. فقال له مروان: وإذا قلت (قد علمت من أنت) أردت أن تلبس عليه لأنه لا يعرف نفسه؟ قال: فسكت. يعني الأخفش. قال أبو عثمان: لا يريد أن يلبس عليه لأنه يعرف نفسه، ولكنه أراد: قد علمت من أنت أخير أمرك أم شر، كما تقول: قد علمت أمرك، وكقولك: ما أعرفني بك، أي: قد علمت ما تذكر به، أو ما تُتَلَبُّ به". انتهى. فكأنه راجع إلى حذف مضاف، أي: علمت أحوال من أنت، ولذلك أبدل من (أخير أمرك أم شر).

وهذه المسألة - أعني مسألة دخول العلم على ما صورته الاستفهام - كان سألتني عنها قاضي القضاة أبو الفتح محمد بن علي بن مطيع القشيري بديار مصر، فأجبت بما ذكرت، وقد أمعنت الكلام فيها في كتابي المسمى بـ(التذكرة) بأشبع من الكلام هنا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول العلم على ما صورته الاستفهام.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ولعل الشاطبي<sup>(3)</sup> قريب جداً مما تضمنه أبو حيان في ذكر هذه المسألة.

(1) [الأعراف: 193].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1512-1515).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/57).

## 418- جواز الفصل بمعمول المعمول

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور، أو أحد المفعولين".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: إذا فصلت بينهما. بمعمول معمول لهما، نحو: أهدأ تقولُ زيداً ضارباً، فالذي تقتضيه الأصول جواز الإعمال؛ لأنه كما جاز الفصل بالمعمول يجوز الفصل بمعمول المعمول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفصل بمعمول المعمول.  
وأيد كل من المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 419- من شروط إجراء القول مجرى الظن أنه ألا يعدى الفعل باللام

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع الحاضر المخاطب، بعد استفهام".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وقد نقص المصنف والنحويين شرط آخر، نبه عليه أبو زيد السهيلي، فقال: "يعود القول بمعنى الظن بأربعة شرائط، ذكر النحاة منها ثلاثة، والرابعة تدل عليه أصولهم مع استقراء كلام العرب: الأولى أن يكون الفعل لمخاطب.

الثانية أن يكون مضارعاً. الثالثة أن يكون مستقهماً عنه بأي حرف كان من حروف الاستفهام. الرابعة ألا يُعدَّى الفعل باللام، نحو: أتقولُ لزيدٍ عمرو منطلقٌ؛ لأنك إذا عدَيْتَهُ باللام

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/93).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/139-140).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص393).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1548).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/568).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/93).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/140).

بَعْدَ عن معنى الظن، ولم يكن إلا قولاً مسموعاً؛ لأنَّ الظن من أفعال القلب" انتهى كلامه. ولم يشترط ألا يُفصل بما ذُكر، ولعله على مذهب من لا يعتبر الفصل البتة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرطاً من شروط إجراء القول مجرى الظن، وهو: ألا يعدى الفعل باللام.

واتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره. ويؤكد خالد الأزهري<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 420- الخلاف في عمل مجيء (إن) بعد القول أيكون بالظن أم الحكاية؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "فإن عدم شرط رجوع إلى الحكاية ويجوز إن لم يعدم". وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "فرع: إذا جاءت (إن) بعد القول فالذي يقتضيه قياس من أعمله إعمال الظن أن يفتحها كما يفتحها بعد الظن. ومن أجاز الحكاية بعد القول يكسرها كما يكسرها بعد القول عارياً من شروط الإعمال". ويقول المرادي<sup>(7)</sup>: "ويجوز كسرها على الحكاية، ومنه قراءة بعضهم: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾"<sup>(8)</sup>.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عمل مجيء (إن) بعد القول أيكون بالظن أم الحكاية؟.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص393).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1548).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/384).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/568).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/93).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/140).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص394).

(8) [البقرة: 140].

وذهب خالد الأزهري<sup>(1)</sup> مذهب أبي حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

### 421- مذاهب النحاة في التعدية بالهمزة

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وزاد الأَخْفَش أَظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وفي البسيط: التعدية بالتضعيف وحرف الجر ليس قياساً، فلا

يقاس على ما سمع منه وأما الهمزة فأربعة مذاهب:

1. ليس بقياس كالتضعيف والحرف.
  2. قياس في كل فعل، وهو مذهب الأَخْفَش والأَعْلَم.
  3. قياس من كل فعل إلا في باب عَلِمْتُ، وهو رأي أبي عمرو وغيره.
  4. قياس من كل فعل غير متعد لم تدخله الهمزة لمعنى ما. وقيل: هذا رأي س، قال: "ليس كل فعل بمنزلة أولني، فلا تقول آخذني" أي: اجعلني آخذاً.
- ويظهر من كلامه في موضع آخر أنه قياس؛ لأنه ذكر أن الهمزة للتعدية، وذكر أمثلة، وقال: هو كثير، ومستند القياس الكثرة، وهو ظاهر رأي أبي علي".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في التعدية بالهمزة.

---

(1) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/384).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/99).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/169).

## الباب الثامن عشر : الفاعل

### 422-الخلافا في مجيء الفاعل اسماً أو مقدرأ به

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "المسند إليه فعل".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "والمسند إليه أعم من أن يكون ظاهراً أو مضمراً، مصرحاً باسميته أو مقدرأ، فمثال المقدر أن وأن وما ولو عند من يثبت ذلك، فنقول: يُعجبني أنك تقوم، وأن تقوم، وما قُمت، و:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتْ<sup>(3)</sup> ... ..

التقدير: قيامك، ومثك، ولا يقدر بالاسم إلا حرف مصدري مع ما دخل عليه، وهذا مذهب أبي العباس وأبي علي وجمهور البصريين، لا يكون عندهم الفاعل إلا اسماً أو مقدرأ به مع ما نكر.

وذهب هشام وثلعب وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل للفعل، فأجازوا: يُعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو.

واستدلوا بقوله ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ﴾<sup>(4)</sup>، وقول الشاعر:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/105).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/173-174).

(3) هذا صدر بيت لقتيلة بنت النضر في الجوهرية، الصحاح (ج3/1176) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/254) وابن عربي، أحكام القرآن (ج4/132) وابن منظور، لسان العرب (ج7/450) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/157) والمرادي، الجنى الداني (ص288) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص350) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج3/189) والبقاعي، نظم الدرر (ج8/271) وخالد الأزهرية، شرح التصريح (ج2/416) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/649) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج11/239) والبيت:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتْ وَرَبِّيَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغْبِطُ الْمُخْنَقُ

(4) [يوسف: 35].

وَمَا رَاعِنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَيْرٍ<sup>(1)</sup>

وقول الآخر:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي، لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا<sup>(2)</sup>

وذهب الفراء وجماعة إلى جواز ذلك بشرك أن يكون العامل فعلاً قلبياً.

والصحيح المنع".

**التوضيح والتحليل:**

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء الفاعل اسماً أو مقدرًا به.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني<sup>(4)</sup> في هذه المسألة، واتبعهم أيضاً النحاة أمثال

السمين الحلبي<sup>(5)</sup>، والشاطبي<sup>(6)</sup>، وابن عرفة التونسي<sup>(7)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(8)</sup>.

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج4/157) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج2/544) والواحدي، التفسير البسيط (ج21/173) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص263) وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/5) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص490) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/174) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/4258) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1884) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/840) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/364).

(2) البيت لسوار بن المضرب في المبرد، الكامل (ج2/77) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/912) وبلا نسبة في ابن جني، الخصائص (ج2/435) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/284) وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/213) وأبي شامة المقدسي، إبراز المعاني (ص654) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/600) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/174) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1606) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/398) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج7/55).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص400).

(4) ابن جني، الخصائص (ج2/435).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج7/125).

(6) العيني، المقاصد الشافية (ج2/538).

(7) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة (ج2/205).

(8) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/416).

## 423- بم يرفع الفاعل؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "مضمن معناه".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الذي يرفع الفاعل غير الفعل هو اسم الفاعل وما أُجرى مجراه في العمل من الأوصاف والجوامد بشرط الاعتماد، والصفة المشبهة وغير المشبهة، والأمثلة، والمصدر المنحل بحرف مصدرى والفعل، والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر، واسم الفعل، والظرف والمجرور إذا اعتدما، خلافاً للأخفش في الاعتماد؛ لأنه لا يشترطه لا في اسم الفاعل ولا في الظرف والمجرور".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك رافع الفاعل.

وذكر السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة ولكنه رجح رأي الكوفيين في أنّ عامل رفعه يكون معنوياً.

## 424- الخلاف في تقديم الفاعل نحو قولهم (الزيدان قام، والزيدون قام)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "مقدم".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وثمرّة الخلاف تظهر في نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، فالكوفيون يحيزون ذلك، والبصريون لا يجيزونه، هكذا ذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا، وابن الدهان في (الغرة)، وكذا ذكر ابن كيسان عن ثعلب ما يدل على جواز ذلك.

وقد رأيت في بعض التعاليق عن أبي القاسم الزجاجي أنه قال: "أجمع النحويون على أنّ الفاعل إذا قُدّم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، ويصير الفعل خبراً عنه، وضميره في الفعل يرتفع به، وللكوفيين فيه ثلاثة أقوال: قال بعضهم: زيدٌ يُرفع بالمضمر الذي في قام، وقال آخرون: هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمر، وقال آخرون: هو رفع

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/105).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/176).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/576).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/105).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/178-179).

بموضع قام؛ لأن الموضع موضع خبر، وبه كان يقول ثعلب، ويختاره" انتهى ما لخصناه من كلام الزجاجي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الفاعل نحو قولهم (الزيدان قام، والزيدون قام).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري<sup>(2)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم الشاطبي<sup>(3)</sup> أيضاً.

### 425- جواز الكوفيين قولهم (قامت الزيدون)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وكما لا تقول فصيحاً قامَ هنْدُ لا تقول قامَ الهنداتُ، وكما لا تقول قامتَ زيدٌ كذلك لا تقول قامتَ الزيدونَ؛ لأنه بمنزلة: قامَ زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ".

وأجاز الكوفيون: قامت الزيدون، أجروا جمع المنكر السالم بالواو والنون مجرى جمع التكسير منه، فكما تجوز التاء في جمع التكسير كذلك تجوز في هذا الجمع.

والصحيح أنه لا يجوز؛ إذ لم يُسمع من كلامهم: قامت الزيدون، والقياس يأباه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الكوفيين قولهم (قامت الزيدون).

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص401).

(2) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص81-82).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/546).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/110).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/200-201).



واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد الشاطبي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 426- شواهد على لغة أكلوني البراغيث في التثنية والجمع

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "من ظاهر".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وقوله من ظاهر مثال ما جاء من ذلك في التثنية في الفعل

الماضي: (التَقَّتَا حَلَقَتَا الْبِطَانِ)... وفي الحديث من كلام وائل بن حجر: "وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ عَلَى الْأَرْضِ"<sup>(5)</sup>.

ومما جاء من ذلك فيها المضارع قول وائل بن حجر: "قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ"<sup>(6)</sup>...ومما جاء

من ذلك فيه المضارع قول الشاعر:

يُلُومُونَنِي فِي أَشْتَرَاءِ النَّخِي — لِأَهْلِي، فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ<sup>(7)</sup>

... ومما جاء من ذلك المضارع قول الشاعر:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص405).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/584).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/110).

(4) التذليل والتكميل (ج6/203-205).

(5) [أبو داوود السجستاني، سنن أبو داوود، افتتاح الصلاة، 56/2: رقم الحديث736] و[العظيم آبادي، عون المعبود، كيف يضع ركبتيه قبل يديه؟، 48/3: رقم الحديث839].

(6) [أبو داوود السجستاني، سنن أبو داوود، افتتاح الصلاة، 56/2: رقم الحديث736] و[العظيم آبادي، عون المعبود، افتتاح الصلاة، 306/2: رقم الحديث736].

(7) البيت بلا نسبة في القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص218) وتاج القراء، غرائب التفسير (ج2/734) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/201) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/204) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج3/354) وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك (ج2/90) وابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج1/300) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج5/475) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/922) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/404).

ولكن ديفيُّ أبوه وأمه      بخوران يعصرن السليط أقاربه<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على لغة أكلوني البراغيث في التثنية والجمع في الفعلين الماضي، والمضارع على السواء.

واتبع كل من المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وذهب كل من العيني<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 427- الخلاف في إجراء الصفة مجرى الفعل في لغة أكلوني البراغيث

قال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "فرع: الصفة تجري في هذه اللغة مجرى الفعل، قال س: "قال الخليل: فإن تثيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ قُرَشِيَّانِ أبواه، وبرجلٍ كَهْلُونِ أصحابه". قال الخليل: "من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله، فقال: مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيَّيْنَ أباهم. وكذلك أَفْعَلُ، نحو أَعَوَرَ وَأَحْمَرَ، تقول: مررتُ برجلٍ أَعَوَرَ أبواه، وإن شئت قلت: برجلٍ أَحْمَرانِ أبواه، تجعله اسماً. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حد قوله: مررتُ برجلٍ أَعَوَرَيْنِ أبواه" انتهى.

ولم يأت في هذا التمثيل إلا نكرة، فإن عرفت الوصف بأل فهل يجري هذا الوصف على لغة أكلوني البراغيث مجراه نكرة، فيرفع الظاهر، فيه خلاف:

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه (ص44) وسيبويه، الكتاب (ج2/40) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/149) وابن سيده، المحكم (ج9/404) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/201) والواحدي، التفسير البسيط (ج5/513) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/495) وابن يعيش، شرح المفصل (ج2/298) وابن منظور، لسان العرب (ج7/321) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج5/237) والزبيدي، تاج العروس (ج19/372).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص406).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/393).

(4) العيني، المقاصد النحوية (ج2/923).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/578).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/206-207).

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: كل صفة ترفع الاسم الظاهر فالأفصح فيها ألا تُثَنَّى ولا تجمع جمع السلامة، ويجوز أن تُثَنَّى وتُجمَع على لغة أكلوني البراغيث، فنقول: إنَّ القائمين أبواهما كانتا مُنْطَلِقَتَيْن جاريتهما، وفي الجمع: إنَّ القائمين أبواهم كُنَّ منطلقاتٍ جواريهن.

وقال ابن عصفور: ويجوز في مسألة أبي القاسم -يعني الزجاجي- إنَّ القائم أبوه كان مُنْطَلِقَةً جاريته، تثنية القائمة ومُنْطَلِقَةً وجمعهما على لغة من قال أكلوني البراغيث؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رفع الظاهر، فنقول: إنَّ القائمين أبواهما كانتا منطقتين جاريتهما، وإنَّ القائمين أبواهم كانوا منطلقات جواريهن.

وحكي عن ابن عصفور أيضاً أنه إذا عُرِفَ هذا الوصف بأل لم يرفع الظاهر في هذه اللغة. وكأنَّ علة ذلك -والله أعلم- أنه إذا عُرِفَ بأل لم يقع موقع الفعل لأنَّ الفعل نكرة، وقد تقدم لنا في أوائل باب الابتداء أنَّ الوصف الرفع ما يغني عن الخبر لا يجوز تعريفه، فنقول: أقاتمُ الزيدان؟ ولا يجوز: القائمُ الزيدان؟ وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيِّء، وهي لغة أزد شنوءة، فلا تكون ضعيفة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إجراء الصفة مجرى الفعل في لغة أكلوني البراغيث.

ولعل أبا حيان قريب مما ذهب إليه أبو علي الفارسي<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

---

(1) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج1/245-246).

## الباب التاسع عشر : النائب عن الفاعل

### 428- مصطلح المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب النائب عن الفاعل".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، ولا مُشَاحَّة في الاصطلاح".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح المفعول الذي لم يسم فاعله.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

لقد انفرد ابن مالك بتسمية مصطلح (النائب عن الفاعل) بهذا الاسم دون غيره من النحويين الذين وسموه باسم (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) أمثال أبي سعيد السيرافي<sup>(4)</sup>، والحريري<sup>(5)</sup>، والجزولي<sup>(6)</sup>، وابن يعيش<sup>(7)</sup>، وابن الصائغ<sup>(8)</sup>، وابن آجروم<sup>(9)</sup>، ويحيى العلوي<sup>(10)</sup>، والمكودي<sup>(11)</sup>.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/124).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/225).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص409).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/290).

(5) الحريري، ملحة الإعراب (ص30).

(6) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص141).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/306).

(8) ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحة (ج1/315).

(9) ابن آجروم، الأجرومية (ص12).

(10) يحيى العلوي، المنهاج (ج1/363).

(11) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص95).

## 429- مذاهب النحاة في قيام الجار والمجرور مقام الفاعل

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "أو جار ومجرور".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وهذا الذي ذكره المصنف لم يذهب إليه أحد، وهو أن يكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل، فيكونان معاً في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحداً منها:

أحدها: مذهب جمهور البصريين، وهو أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت (ما قام من أحد) فالمجرور بمن في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد، نحو: ما ضُربَ من أحدٍ، أو بحرف جر غير زائد، نحو: سيّرَ يزيد.

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو (أحد) من قولك: ما ضُربَ من أحدٍ.

وأما إذا كان غير زائد فلا يجوز ذلك. واختلف هؤلاء في الذي يُقامُ مقامَ الفاعل إذا كان حرف الجر غير زائد على أربعة مذاهب:

الأول: ذهب بعض البصريين - ونص بعضهم على أنه ابن درستويه - إلى أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو سيّرَ يزيد: سيّرَ هو، أي: السير. وإلى هذا ذهب أبو زيد السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي. واستدل السهيلي على امتناع إقامة المجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله بأن المفعول الذي لم يسم فاعله إذا تقدم صار مبتدأ، كما أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ، فتقول: زيدٌ ضُرب، كما تقول: زيدٌ ضُرب، وأنت لا تقول: يزيدٍ سيّر، فيكون يزيدٍ مبتدأ، فإذا وجد من كلام العرب سيّرَ يزيدٍ جعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر.

وقال السهيلي أيضاً: ما ذهب إليه أبو القاسم - يعني الزجاجي - وزعم أنه قول الأكثرين، وهو أن يقام المجرور مقام الفاعل فيكون في موضع رفع، فيكون هو المخبر عنه - غير صحيح، ولو صح لقل: سيّرْتُ بهند، وجلسْتُ في الدار. ولأنَّ الظرف لا ينوب وهو ظرف مقدر ب(في) حتى يُجعل مفعولاً على السعة، فإذا لم يُنَبَّ من أجل أن حرف الجر مقدر فيه فكيف ينوب وحرف الجر ظاهر ملفوظ به، وأي شيء ينوب إذا قلت: جلسَ عندك، وعندك لا

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/124).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/227-231).

يكون إلا ظرفاً، فلم يبق إلا المصدر. ولأنه لا يحسن: سِيرَ بزييد العاقل، كما حَسَنَ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾<sup>(1)</sup>، فيرفع الفاعل كرفع غيره. ولأنه لو كان في موضع الفاعل لما جاز: بزييد سِيرَ، وعن زيد سئل، لأنَّ النَّائِبَ إِذَا قُدِّمَ كَانَ مَبْتَدَأً كَالفَاعِلِ إِذَا قُدِّمَ، والمبتدأ لا يكون مجروراً، وجاء في التنزيل ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾<sup>(2)</sup>، أي: مسؤولاً عنه، فليس (عنه) في موضع رفع كما زعموا، ولو كان كذلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

وهذا الذي ذكره السهيلي في سِيرَ بزييد يرد عليه في: لم يُضْرَبَ مِنْ رَجُلٍ، فإنَّ هذا المجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل، ولو قَدِّمْتَهُ لم يَجْزُ، نحو: مِنْ رَجُلٍ لم يُضْرَبَ، فينبغي ألا يجوز ذلك.

قال أصحابنا: والدليل على بطلان هذا المذهب أن العرب تقول: سِيرَ بزييد سيراً، بنصب المصدر، فدل ذلك على أنَّ المجرور هو الذي يُقَامُ مقامَ الفاعل. وإنما امتنع أن يكون (بزييد) مبتدأ لأنَّ المبتدأ مُعْرَى من العوامل اللفظية، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً، إلا أن يكون حرف جر زائداً، والباء في (بزييد) ليست بزائدة، فلذلك امتنع أن يكون مبتدأ.

وأما ما ذكره من امتناع (سِيرَ بزييد العاقل) بالرفع على الموضع فلأنَّ هذا الموضع لا يجوز أن يُلْفَظَ به، وما كان هكذا فلا يجوز الإتيان عليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ بزييد الظريف، بالنصب؛ لأنه لا يجوز: مررتُ بزييداً، فكذلك هذا، وذلك بخلاف ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾<sup>(3)</sup>. لأنه يجوز: ما لكم إلهٌ غيره، ففرق بين الموضع الذي يَصِحُّ أن يُصْرَحَ به والموضع الذي لا يجوز أن يُصْرَحَ به. وأمَّا تجويزه (بزييد سِيرَ) فسيأتي ذكر اتفاق النحويين على منعه، وأنهم أجمعوا على منع التقديم، والإجماع حجة.

وقال ابن طلحة: يقول السهيلي: يجوز أن يفرق بين وقوع هذا المجرور مبتدأ وبين وقوعه بعد الفعل، فإنه إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى خبر، فلم يكن لها متعلق، ولا يقاس على قولهم: بحسبك درهمٌ، وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون للباء هناك معنى خبر، فأمكن أن يكون لها متعلق، كما كان لها في قولك ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾<sup>(4)</sup>، وهي داخلة على الفاعل، ولا يصح أن تقول بالله كفى به شهيداً، وعلى أنَّ الباء في بحسبك زيدٌ في معنى المتعلق؛ لأنَّ التقدير: اكتفٍ بزييد، وهذا فرق بيِّنٌ يوجب إسناد الفعل إلى المجرور وبناء المجرور عليه، ويمنع من بناء

(1) [المؤمنون: 32].

(2) [الإسراء: 36].

(3) [الأعراف: 59].

(4) [الرعد: 43].

الفعل على المجرور، وبهذا المعنى بعينه لم يصح تأنيث الفعل له؛ ألا ترى أنك تقول: كفى بهند من فاضلة، فلا توث الفاعل، والباء زائدة على فاعل مؤنث.

والمذهب الثاني: ذهب الكسائي وهشام إلى أنّ مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعلا الضمير مبهماً من حيث كان محتملاً أن يُراد ما يدل على الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان، ولم يقد دليل على أنّ المراد به بعض ذلك دون بعض.

المذهب الثالث: ذهب الفراء إلى أن حرف الجر في موضع رفع، كما أن الفعل في (زيدٌ يقومُ) في موضع رفع. وهذا ينبني على قولهم: مرَّ زيدٌ بعمرٍ، فذهب البصريين أن المجرور في محل نصب، فإذا بُني مثل هذا للمفعول كان المجرور في موضع رفع. وذهب الفراء إلى أنّ حرف الجر في موضع نصب، فلذلك ادّعى أنه إذا بُني للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع.

المذهب الرابع: ذهب قوم إلى أنّ قولك (سیرَ بزيدٍ) هو على إضمار الطريق؛ لأنّ السیر لا يكون إلا في مكان، والمعنى: قُطِعَ به طريقٌ.

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في قيام الجار والمجرور مقام الفاعل. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، والسلسلي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره. ويؤكد السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، وذلك مع ترجيحه مذهب الجمهور في أنّ المجرور يكون في محل رفع وهو النائب عن الفاعل. فالسيوطي<sup>(4)</sup> في ترجيحه هذا يخالف أبي حيان الذي رأى أنه لم يذهب أحد من النحويين إلى أنّ الجار والمجرور ينوبان عن الفاعل فيكونا في موضع رفع.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص409-410).

(2) السلسلي، شفاء العليل (ج1/418).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1620-1622).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/587-588).

### 430- علة منع البصريين والكوفيين تقديم الجار والمجرور على الفعل

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واتفق النحويون على أن هذا الجار والمجرور في نحو سِيرَ بزيّد، وزيّدٌ مُتَعَجَّبٌ منه لا يجوز تقديمه، فلا يجوز: بزيّدٍ سِيرَ، ولا: زيّدٌ منه مُتَعَجَّبٌ. وعلة امتناعه عند البصريين أنه قد قام مقام الفاعل، فإن قَدَّمْتَهُ احتجت إلى أن تُضْمِرَ مثله، فتضمّر الخافض والمخفوض. وعلة الكوفيين أنه صلة، فلا تتقدم. ذكر هذا الاتفاق أبو جعفر النحاس. وقال ابن اصبغ: هي جائزة في القياس. يعني التقديم. وتقدم خلاف السهيلي في ذلك والرد عليه بالإجماع".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة منع البصريين والكوفيين تقديم الجار والمجرور على الفعل.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

### 431- الخلاف في جعل المفعول له لما لم يسم فاعله

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وأما المفعول له فقيل: لا يجوز أن يُبنى لما لم يسم فاعله مطلقاً، وهو رأي أبي علي، وابن جني، ولذلك لم يكن في قوله:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يَكْلُمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ<sup>(4)</sup>

أعني: من مهابته مفعولاً لم يسم فاعله؛ لأنه مفعول من أجله.

واحتجوا بوجهين:

- (1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/232).
- (2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص410).
- (3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/232).
- (4) البيت للفرزدق في ديوانه (ص512) والجريري، الجليس الصالح (ص680) والحصري، زهر الآداب (ج1/104) وابن رشيق، العمدة (ج2/138) وابن الصائغ، اللحة في شرح الملحّة (ج1/63) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/126) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2890) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/967) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/640) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/733) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج11/162).



أحدهما: أن المجرور لا يقام مقام الفاعل، وهذا كذلك إمّا لفظاً أو معنى.

الثاني: أنه بيان لعلّة الشيء، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه.

وقيل: يجوز إذا كان بحرف جر بناء على جواز الأصل، ولا يجوز إذا كان منصوباً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جعل المفعول له لما لم يسم

فاعله.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق النحويون أمثال الشاطبي<sup>(2)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو

حيان في هذه المسألة تماماً.

### 432- قول العرب في جواز بناء (جُلس وقُعد) للمفعول

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "أو مصدر".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وقد وجدت في لسان العرب ما يشهد بجواز جُلس وقُعد مبنياً

للمفعول دون أن يسند إلى شيء في اللفظ، والفعل لازم، قال الشاعر:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ      بِسُوءٍ وَإِنْ يُكْشَفَ غَزَامُكَ تَدْرِبُ<sup>(7)</sup>

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص410).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/39-40).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/428).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/588).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/124).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/236).

(7) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص74) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/657) والسيوطي، شرح شواهد المغني

(ج1/91) واليوسي، زهر الأكم (ج1/275) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج8/568) وأبي

حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/236) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج9/208) وابن عادل الحنبلي،

اللباب (ج16/94) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1623).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك قول العرب في جواز بناء (جُلس وقُعد) للمفعول. واتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره. وذهب خالد الأزهري<sup>(2)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 433- قيام المصدر مقام الفاعل إذا كان متصرفاً

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "أو مصدر".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وقد نقص المصنف في إقامة المصدر شرطاً، وهو أن يكون المصدر متصرفاً، وكان ينبغي أن يذكره، ذكره في الظرف، فإنه إن كان المصدر غير متصرف لم يَجُز أن يقوم مقام الفاعل، نحو: مَعَاذَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ، وأمثال ذلك؛ لأنَّ العرب التزمت فيها النصب على المصدر".

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك قيام المصدر مقام الفاعل إذا كان متصرفاً. واتبع كل من المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره. ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(7)</sup> في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص412).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/426-427).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/124).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/238-239).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص412).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1618).

(7) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/563).

## 434- شرط جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "أو ظرف مختص متصرف".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ونقل بعض أصحابنا عن الأخفش شرطاً في جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو أن يتقدما على المفعول به، فإن تأخرا لم يجز أن يُقام إلا المفعول به، فأجاز أن يُقال: ضَرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زَيْدًا، وَضَرِبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدًا.

وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط، وعليه تمثيل الأخفش المُثَلَّ المذكورة في المسائل، ونقل ذلك الشرط عن الأخفش ابن الدهان وقال: هذا طريف جداً من الأخفش".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك شرط جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به.

وأيد المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، والسلسلي<sup>(5)</sup> شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

وأيد الشاطبي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 435- (قال) وما في معناها ليس لها معمول في اللفظ إلا في الجملة

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "ولا ينوب خبر كان المفرد خلافاً للفراء".

وقال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "ولم يتعرض المصنف لغير كان من الأفعال. والفعل جامد، فلا يُبني للمفعول، ومتصرف لازم لم يعتدَّ إلى شيء البتة، فقد مرَّ الخلاف فيه، ومُتَعَدِّ، وتقدم

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/124).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/245-246).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص412-413).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/398).

(5) السلسلي، شفاء العليل (ج1/418).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/42).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/129).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/259-260).

الكلام فيه، وبقي شيء منه يُتكلَّمُ عليه، وهو (قال) وما في معناها إذا لم يكن لها معمول في اللفظ إلا الجملة، و(ظَنَّ) وأخواتها إذا سَدَّتْ أَنْ ومعمولاها مسد مفعوليتها، فتقول:

الجملة بعد (قال) إمَّا أَنْ تكون اسمية أو فعلية:

فإن كانت اسمية فإمَّا أَنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعل قال، أو لا يكون فيها ضمير: إن كان فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ أبوه مُنطلقٌ- لم يَجْزْ أَنْ يُبْنَى للمفعول. وإن لم يكن فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ عمروٌ مُنطلقٌ- فيجوز أَنْ يُبْنَى للمفعول، فيقال: قِيلَ عمروٌ مُنطلقٌ، فذهب الكوفيون إلى أَنَّ الجملة في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله. وذهب البصريون إلى أنه ضمير المصدر الدال عليه قال، والجملة بعده في موضع التفسير لذلك الضمير، فلا محلَّ لها من الإعراب.

وإن كانت فعلية فإمَّا يكون فيها ضمير يعود على فاعل قال أو لا: إن لم يكن فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ قامَ عمروٌ- جاز أَنْ يُبْنَى، فتقول: قِيلَ قامَ عمروٌ والخلاف بين البصريين والكوفيين في الذي يُقام على ما تقدم. وإن كان فيها ضمير، وهو غير غائب، نحو: قال زيدٌ أقومُ- فيجوز أَنْ يُبْنَى قال للمفعول، وأنت مُخَيَّر في الثاني، فإن شئتَ أقررتَه على حاله، فقلت: قِيلَ يُقامُ، وإن كان ضمير غائب، نحو: قال زيدٌ يقومُ- بنيتهما معاً، فقلت: قِيلَ يُقامُ، هذا مذهب الكوفيين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك فيما أدى إلى أَنْ يُعَيَّر الثاني لأجل تغيير الأول، سواء أكان التغيير واجباً أم جائزاً. وحيث غُيِّر بناء الثاني لبناء الأول اختلِف فيه: فذهب الكسائي إلى أَنَّ فيه ضمير مجهول. وذهب بعض البصريين إلى أَنَّ فيه ضمير المصدر. وذهب الفراء إلى أنه فارغ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (قال) وما في معناها ليس لها معمول في اللفظ إلا في الجملة.

### 436-تسد (أن) ومعمولاها مسد مفعولي (ظن)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "وإذا سدت (أن) ومعمولاها مسد مفعولي ظنَّ فإن اشتملت الصلة على ضمير غيبة يعود على فاعل ظنَّ، نحو: ظنَّ زيدٌ أنَّه قائمٌ، أو ظنَّ زيدٌ أنَّ القائمَ هو، أو أنَّ

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/260).

القائم أخوه- لم يَجُزْ بناء هذا للمفعول. وإن لم تشتمل جاز، نحو: ظَنَّ أَيَّ عَالَمٍ، أو أَتَكَ عَالَمٍ، أو ظَنَّ أَنَّ زَيْدًا عَالَمٌ، و(أَنَّ): وما بعدها تتقدر بمصدر، فهو القائم مقام الفاعل. فلو سدت (أَنَّ) الخفيفة مسد المفعولين، نحو: ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يَخْرَجَ عَمْرٌو- فيجوز أن يُبْنَى، فتقول: ظَنَّ أَنْ يَخْرَجَ عَمْرٌو. وإن كان في الصلة ضميرٌ غيبة يعودُ على فاعل ظَنَّ، نحو: ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ- فلا يجوز إلا بناؤهما معاً، فتقول: ظَنَّ أَنْ يَقُومَ. أو ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ظَنَّتُ أَنْ أَقُومَ، وظَنَّتُ أَنْ تَقُومَ- فتقول: ظَنَّ أَنْ أَقُومَ، وظَنَّ أَنْ تَقُومَ، ويجوز فيهما: ظَنَّ أَنْ يَقُومَ، هذا مذهب الكوفيين. وخلاف الكسائي والفراء وبعض البصريين في يُقام كهو في باب قال. والبصريون على مذهبهم في أنه لا يجوز تغيير بناء الثاني لتغيير بناء الأول، لا جوازاً ولا وجوباً، و(أَنَّ) وصلتها تتقدر بالمصدر، وهو القائم مقام الفاعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك فيما جيء في سد (أَنَّ) ومعمولاها مسد مفعولي (ظن).

### 437- الخلاف في جواز بناء الفعل (اشتكى) للمفعول نحو قولهم (اشتكى زيدٌ عينه)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "ولا يجوز كين يقام ولا جعل يفعل، خلافاً له وللـفراء".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "ومما يلحق بهذا الباب من الأفعال مما في جواز بنائه للمفعول خلاف ما ذكره بعض أصحابنا، وهي مسألة: اشتكى زيدٌ عينه، ونحوه، قال: لا يجوز بناؤه للمفعول عند البصريين ولا الفراء، وأجازه الكسائي وهشام".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز بناء الفعل (اشتكى) للمفعول نحو قولهم (اشتكى زيدٌ عينه).

واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/129).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/263).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1641).

#### 438- الخلاف في تقديم وتأخير ما لم يُسَمَّ فاعله نحو قولهم (ضُرِبَ زيدٌ قياماً وقُعوداً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "مسائل في هذا الباب: الأولى: يجوز في قولك (ضُرِبَ زيدٌ قياماً وقُعوداً) أن يتقدم قياماً وقُعوداً - وانتصابهما على الحال - فنقول: قياماً وقُعوداً ضُرِبَ زيدٌ؛ لأنَّ العامل فعل متصرف، وفعل ما لم يُسَمَّ فاعله يجوز أن يتعدى إلى الحال والظرف كفعل ما سُمِّيَ فاعله، والتقدم والتأخير في مثل هذا سواء، هذا مذهب البصريين، وسواء عندهم أكان ذو الحال مضمرًا أم ظاهرًا. ومنع التقديم هشام. وأجازة الكسائي إن كانت الحال من مُضمر، فإنَّ كانت من مُظهر منع".

#### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم وتأخير ما لم يُسَمَّ فاعله نحو قولهم (ضُرِبَ زيدٌ قياماً وقُعوداً).

#### 439- الخلاف في تقديم وتأخير قولهم (يُضْرَبُ أيُّ رجل)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "المسألة الثانية: يُضْرَبُ أيُّ رجل - بالنصب في أي - يجوز فيه التقديم والتأخير لأنها حال عندهم. ومنع هشام التقديم، وقال: القطع لا يتقدم الاسم وفعله، ويجوز تأخيره. قال: تقطعه من المضمر. وأجاز التقديم الكسائي لأنه يُقَدِّمُ حال المضمر خاصة. وفَصَّلَ الفراء، فقال: إنَّ قَدَّرْتَ الكلام لا يَتِمُّ إلا بالحال جاز التقديم، ومُنَعُ إنَّ قَدَّرْتَهُ يَتِمُّ دونها؛ لأنَّ الحال عنده على ضربين، يُقَدِّمُها في الناقص، ولا يُقَدِّمُها في التام".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم وتأخير قولهم (يُضْرَبُ أيُّ رجل).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/276).

(2) المرجع السابق، ص276.

#### 440- الخلاف في صيغة الفعل المبني للمفعول أهو أصل مغير من صيغة الفاعل أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "المسألة الثالثة: ذهب الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة إلى أنّ صيغة الفعل المبني للمفعول أصل غير مغير من صيغة الفاعل. ونسب هذا المذهب ابن الطراوة إلى س. وذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس بأصل، وأنه مغير من فعل الفاعل. وهذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة.

استدل للمذهب الأول بأنه قد جاءت أفعال مبنية للمفعول، ولم تُبَيَّنْ قَطُّ للفاعل، نحو جُنَّ زَيْدٌ، وَرُكِمَ، وَوُرِدَ، من وَرِدَ الحُمَى، وَوُلِّيَ، من اللِّقْوَةِ، وَفُلِحَ، وَرُهِّصَتِ الدَّابَّةُ، ونحو ذلك، ولو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل. وبأنهم همزوا الواو المضمومة في أوله، فقالوا في وَعَدَ: أُعِدَّ، في وَقَّتَتْ، أُقْتَتْ، ولو كان مغيراً من باب الفاعل لكانت الضمة عارضة، فلم تُهمز؛ إذ كان يُحْكَمُ لها بحكم الأصل، وهو وَعَدَ وَوَقَّتَتْ، وليس يهمزه أحد لخفة الفتحة؛ ألا ترى أنّهم لم يهمزوا واو ﴿لَتَرَوُنَّ﴾<sup>(2)</sup>، ولا ﴿اشْتَرَوْا الصَّلَاةَ﴾ لعروض الضمة فيها، فدل على أنّ الضم أول الفعل أصل.

وَرُدَّ الأول بأنّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، الدليل على ذلك الجموع التي وردت ولا مفرد لها، كعبايد وشماطيط.

وأجيب عن الثاني بأنه- وإن كان فرعاً- فقد صار بإزاء معنى، إذا استعمل ذلك المعنى كان هذا التغيير مُطَرِّدًا لا بُدَّ منه، فصار كالأصل. وأيضاً فإنه كثيراً ما يُعْتَدُّ بالعارض في لسان العرب، فهذا منه.

واستدل للمذهب الثاني بقول العرب بُويِعَ وسُوِيَِرَ، فلم يدغموا ذلك، والقاعدة أنه متى اجتمع ياء وواو وسبقت أحدهما بالسكون أدغم في الآخر، فلما كان مغيراً من سائر وبأَيِّ حُمَلٍ على أصله، فلم يدغم لعروض هذا الاجتماع.

وأجيب عن كونه لم يدغم- وإن كان أصلاً- بأنه كان لو أدغم يلتبس فُوعِلَ بِفُعِلَ، ولأنه يمكن أن يُحْمَلَ سُوِيَِرَ على سَائِرَ وإن لم يكن أصلاً، كما حملوا عَوَرَ وَصَيِدَ على اِعْوَرَ وَاصْيِدَ، وليس ذلك أصلاً لهما، وسُوِيَِرَ في معنى سَائِرَ، بمعنى أنه إذا سَوِيَِرَ فقد سَائِرَهُ مُسَائِرَ.

(1) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج6/276-278).

(2) [التكاثر: 6].

واستدل أيضاً لهذا المذهب الثاني بقولهم مدعُوُّ مراعاة للأصل الذي هو دعوت إذ زالت الكسرة، كما قالوا موازين جمع ميزان حيث زالت الكسرة، وكما قالت مياسير جمع مؤسر حيث زالت الضمة، وبأن طلب الفعل للفاعل من جهة المعنى أولاً وللمفعول ثانياً، فينبغي أن تكون بِنَيْتِهِ له أولاً، وللمفعول ثانياً عن بِنَيْتِهِ للفاعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في صيغة الفعل المبني للمفعول أهو أصل مغير من صيغة الفاعل أم لا؟.

### 441- الخلاف في رد الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله إلى أصله

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "المسألة الرابعة: تقول العرب: مررتُ برجلٍ كَفَاكَ به رجلاً، ف(به) في موضع رفع على الفاعلية، ولو سقطت الباء لاستكَّن الضمير في كَفَاكَ إذ تقدم عليه مفسره، ولا يجوز رد هذا الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله في هذا الترتيب مع وجود (به). وأجاز ذلك الكسائي، فتقول: مررتُ برجلٍ كُفَيْتَ به رجلاً. وغلَّطه الفراء، وقال: الثاني في رفع، فكان ينبغي أن يسقط، وإن سقط ذهب المدح".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رد الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله إلى أصله.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن السراج<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/278).

(2) ابن السراج، الأصول (ج2/35).



# المبحث الثالث

## مسائل في المنصوبات

## الباب العشرون : اشتغال العامل

### 442- ما لا يدخل في اشتغال العامل

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "إذا انتصب لفظاً أو تقديرًا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "لا يدخل هنا مما يعمل عمل الفعل ما عدا أسماء الفاعلين والمفعولين لامتناع تقدم معموله، فالصحيح ألا يفسر في هذا الباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله، فلا اشتغال في الصفات المشبهة، ولا في المصادر، ولا في أسماء الأفعال" انتهى".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما لا يدخل في اشتغال العامل.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة تماماً.

### 443- الخلاف في دخول جمع أسماء الفاعلين والمفعولين في الاشتغال

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل نحو أزيداً ضربته، واشتغال

غير الفعل نحو أزيداً أنت ضاربه".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "فأما جمع أسماء الفاعلين والمفعولين فإن كان مسلماً فالقياس يقتضي أن يدخل في أبواب الاشتغال، فنقول: زيدا أنتم ضاربوه، وزيدا أنتن ضارباته. وإن كان مكسراً فتكسيره يبعده عن شبه الفعل، ويلحقه بالأسماء المحضة، فلذلك أحتاج س إلى شواهد لإعماله من الكلام ومن الشعر، فقال بعض أصحابنا: ينبغي ألا يدخل في الاشتغال لأن عمله ملفق ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملفق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسر، ولذلك لم يمثل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/136).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/292).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/130).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/136).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/292-293).

الانجرار؛ لأنه لما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول، ومنه جارٍ وغير جارٍ - ذكر أيضاً جمعهما المكسر من حيث إنه غير جارٍ، وهو قد يعمل.

ومن الناس من جوز أن يدخل في الاشتغال، قال: لأنه قد ثبت أنه يعمل، وقد ذكرها س في أبواب الاشتغال، فينبغي أن يدخل فيه. والذي يقتضيه التحرز أنه لا يكون في الاشتغال إلا بسماع من العرب".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول جمع أسماء الفاعلين والمفعولين في الاشتغال.

وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 444-أنواع مُلابسة الضمير للفعل الشاغل

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "أو مُلابِس ضميره".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "هو أن يكون مضافاً إلى الضمير، نحو: زيد ضربت أخاه، أو مشتتلاً صفته عليه، نحو: هند ضربت رجلاً يُبغضها، أو الصلة عليه، نحو: هند أكرمت الذي يحبها، أو عطف عليه عطف بيان، نحو: زيد ضربت عمراً أخاه، أو عطف عليه عطف نسق بالواو خاصة، نحو: زيد ضربت عمراً وأخاه، أو مضاف إلى واحد من هذه الخمسة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع مُلابسة الضمير للفعل الشاغل.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، ووافقهما السيوطي<sup>(5)</sup>

أيضاً.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/132).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/136).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/293-294).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1699-1700).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/135).

#### 445- ما لا يُلابسه الضمير في الفعل الشاغل

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فلو أبدل منه لم يكن ملابساً، أو عطف عليه بغير الواو لم يكن مُلابساً، أما البدل فلأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الرابط، وأما العطف بـ(ثم) فلكون الفعل يستحيل أن يكون مُتحدداً في المعطوف والمعطوف عليه، بخلاف الواو؛ لأنها إذ ذاك تكون جامعة بمعنى (مع)، فكأنك قلت: ضربت رجلاً مع أخيه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما لا يُلابسه الضمير في الفعل الشاغل.  
ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### 446- ما يجوز فيه العامل أن يعمل في الاسم الذي قبله في الاشتغال

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "بجائز العمل فيما قبله".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "ولهذا يقول أصحابنا: ولولا ذلك - أي: عمله في الضمير أو السببي - لعمل في الاسم السابق أو في موضعه، وذلك نحو: إن زيد قام أكرمه، وأزيد قام؟ فيجيزون هنا الاشتغال وارتفاع زيد بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وإن كان لا يجوز أن يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغاً من الضمير. ويشترطون في هذا الضرب أن يتقدم الاسم ما يطلب الفعل إما على اللزوم وإما على الاختيار.

وذهب أبو القاسم حسين بن الوليد المعروف بابن العريف إلى أنه لا يشترط ما يطلب الفعل، فيجيز في نحو (زيد قام) أن يرتفع زيد بإضمار فعل يفسره ما بعده، التقدير: قام زيد قام، وهذه نزعة كوفية.

فإن قلت: كيف جاز أن يفسر ما لا يعمل؟

فالجواب: أنه لما قويت الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له جاز أن يفسر ما لا يعمل؛ إذ قد يعمل في اسم آخر في موضع ذلك الاسم، كالظرف مثلاً، فتقول: أخلفك زيد قام؟

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/294).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/135).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/136).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/295-296).

وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدباج: "لا يبعد أن يقال إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدماً عليه، وذلك مع أداة تطلب الفعل، وذلك أن العامل متصرف في نفسه، فكذلك يتصرف في معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع، وذلك المانع في الفاعل هو أنه يلتبس بالمبتدأ في قولك قام زيد، وزيد قام، فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفظاً أو تقديراً زال ذلك اللبس، فيصح أن يكون فاعلاً مقدماً إن قدرت الفعل فارغاً من الضمير، وفاعلاً بإضمار فعل إن قدرت الفعل مشغولاً بضمير".

وهذا الذي قاله هذا الأستاذ إنما هو بناء منه على أن الفاعل لا يتقدم لأجل اللبس بالمبتدأ، فعلى هذا متى زال اللبس فينبغي أن يجوز تقديمه، ونحن نجد اللبس يزول، والفاعل مع ذلك لا يتقدم، وما سبب ذلك إلا أنه ينزل من الفعل كجزء منه مع اللبس المذكور في بعض المسائل، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس، لكنه يسوغ أن يفسر وإن لم يعمل لقوة طلب الفعل".

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> في مقام آخر: "ولو قال (بجائز العمل في ذلك الاسم) لكان أوضح، ولولا أنه فسر قوله "فيما قبله" بالاسم السابق لكنا نستنتج منه أن يدخل فيما قبله الاسم السابق، ومسألة: أزيد قام؟ فإن (قام) وإن لم يعمل في (زيد) الرفع فإنه يجوز أن يعمل في اسم آخر في موضعه، وقد بينا ذلك.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجوز فيه العامل أن يعمل في الاسم الذي قبله في الاشتغال.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 447- من شروط العامل أن يكون متصرفاً

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "بجائز العمل هذا متعلق".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/298).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/137-138).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/136).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وشرط أصحابنا في العامل أن يكون متصرفاً، فإن كان غير متصرف لم يجز أن يفسر، وذكروا أنّ (ليس) يجيء فيها الاشتغال، ففي كتاب س: (أزیداً لست مثله)، وقدره: أبانئت زیداً لست مثله. وهذا لا يخرج إلا على مذهب من يجيز تقديم خبر ليس، وقد نسب ذلك إلى س، وسبق ذكر الخلاف فيها في باب كان وأخواتها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط العامل وهو أن يكون متصرفاً. ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 448- من شروط الاشتغال تقدم الاسم وتأخر العامل

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "فيما قبله".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وظاهر كلام النحويين أنه يشترط في باب الاشتغال تقدم الاسم وتأخر العامل، فعلى ظاهر ما ذكره لا يجوز (ضريته زیداً) على أن يكون انتصاب (زيد) على إضمار فعل يفسره ضريته، ويكون منوياً به التقديم، ومنوياً ب(ضريته) التأخير؛ لأنه يلزم تقديم الضمير على ما يعود عليه، ولا مقتضى لتأخره عنه، وليس التفسير كالخبر؛ لأن الأصل في التفسير أن يتقدم على المفسر، ورتبة الخبر التأخير، وإن لم يكن ذلك شرطاً فينبغي أن يجوز، ووجهه أن المفسر هو في المعنى خبر. ويجوز رفع الاسم على الابتداء، وجعل هذه الجملة خبراً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط الاشتغال ألا وهو تقدم الاسم وتأخر العامل.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/297).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/132).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/136).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/298).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/130).

## 449- المواضع التي يرتفع فيها الاسم المشغول عنه الفعل

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل ولا تالي استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم الخبرية أو حرف تحضيض أو عَرَضُ أو تمنّ بآلاً".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ونقص المصنف من الأشياء التي يرتفع الاسم المشغول عنه الفعل ولا يجوز أن ينتصب مجيء الفعل المشغول غير مصحوب بقَدْ لا لفظاً ولا تقديرًا والاسم يلي واو الحال؛ نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ، فلا يجوز أن تقول: وعمراً يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ؛ لأنه يكون التقدير: وَيَضْرِبُ عَمراً يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ، وواو الحال لا تُبَاشِرُ المضارع. أو مجيئه خبراً لذي لام ابتداء، نحو: لزيدٌ يَضْرِبُهُ عمروٌ، فلا يجوز فيها النصب لأنّ لام الابتداء لا تلي الفعل إلا في خبر إنَّ، نحو: إنَّ زيداً لَيَقُومُ".

وذكر المصنف مما يجب فيه الرفع بالابتداء مجيء الاسم بعد ليتما، نحو: ليتما زيدٌ أضربه، بناء على أنه لا يليها الفعل، وتقدم ذلك في باب إنَّ، فيُنظَرُ هناك.

ونقص المصنف أيضاً من المواضع التي يجب فيها رفع الاسم ما إذا فصل بين الاسم والفعل المشتغل بالضمير أو السببي بأجنبي، نحو: زيدٌ أنتَ تَضْرِبُهُ، وهندٌ عمروٌ يَضْرِبُهَا، ف(س) وهشام لا يجيزان النصب بحال للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو لا يعمل فيه، فلا يفَسِّرُ، فوجب رفع الاسم.

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز النصب قياساً على اسم الفاعل؛ لأنَّهم أجازوا: زيداً أنتَ ضاربٌ.

فيقال للكسائي: بينهما فرق، وذلك أنّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد، فصار أنتَ ضاربٌ بمنزلة أنتَ ضربتَ، فكأنك لم تقصّل بين العامل والمعمول بشيء، بخلاف الفعل، فإنه يعمل غير مُعتمدٍ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض المواضع التي يرتفع فيها الاسم المشغول عنه الفعل.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/136).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/306-307).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### 450- ما يشبه حرف العطف في موضع النصب

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وليس الغرض في ترجيح نصب ما بعد العطف إلا تعادل اللفظ ظاهراً. ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى لأنها لا تعطف بها جملة بل مفرد على كل".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "ولم يذكر المصنف مما يشبه حرف العطف غير (حتى)، وكأنه قصد التمثيل لا الحصر في شبيهه العطف.

ونكر س حتى، ولكن، وبل، قال س : "ومِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ لِأَوَّلِ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ وَالْفَاءِ وَتَمْ، قَوْلُكَ: قَدْ لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيْتُهُ، وَضَرِبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرِبْتُ أَبَاهُ، وَأَتَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ". وَإِنَّمَا اخْتِيرَ النَّصْبُ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ تَشْبَهُ الْعَاطِفَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ، وَلَا تَبْتَدَأُ أَصْلًا، وَلِأَنَّهَا أَيْضًا يُعْطَفُ بِهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ، فَاخْتِيرَتِ الْمَشَاكِلَةُ لِذَلِكَ، كَمَا اخْتِيرَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ".

وقال س أيضاً : "ومِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ لِأَوَّلِ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ وَالْفَاءِ وَتَمْ، قَوْلُكَ: قَدْ لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيْتُهُ، وَضَرِبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرِبْتُ أَبَاهُ، وَأَتَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ". وَإِنَّمَا اخْتِيرَ النَّصْبُ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ تَشْبَهُ الْعَاطِفَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ، وَلَا تَبْتَدَأُ أَصْلًا، وَلِأَنَّهَا أَيْضًا يُعْطَفُ بِهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ، فَاخْتِيرَتِ الْمَشَاكِلَةُ لِذَلِكَ، كَمَا اخْتِيرَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما يشبه حرف العطف في موضع النصب.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/130-131).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/142).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/325).



## 451- مجيء الوصف المخبر به عن المبتدأ منزلة الجملة الفعلية

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين، أي اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقاً".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأهمل المصنف أنّ الوصف المخبر به عن المبتدأ يتنزل منزلة الجملة الفعلية في ذلك، مثاله: هذا ضاربٌ عبدَ اللهَ زيدٌ يَمُرُّ به، وزيدٌ ضاربٌ عمروٌ غداً ويشرُّ سيَضرُّه، وهذا ضاربٌ القوم حتى زيدٌ يضرُّه، إذا أردت معنى التتوين فجميع هذه المُثَل التي سردناها يجوز فيها الرفع والنصب".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك موضع مجيء الوصف المخبر به عن المبتدأ منزلة الجملة الفعلية.

## 452- تفاوت النصب في قولهم (زيداً ضربته) وأمثاله

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسائل من هذا الباب:

الأولى: النصب يتفاوت في هذا الباب، ف(زيداً ضربته) أقوى من (زيداً ضربت أخاه). و(زيداً ضربت أخاه) أحسن من (زيداً مررت به). و(زيداً مررت به) أحسن من (زيداً مررت بأخيه). وسبب هذا التفاوت أنّ التفسير فيما عمل العامل في ضميره بنفسه يكون باللفظ والمعنى من غير أن يدخل الكلام مجاز، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون باللفظ على المجاز، فتقدر: ضربتُ زيداً ضربتُ أخاه، فتجعل ضربتُ أخا زيدٍ ضرباً له مجازاً، وإن شئتَ قدرت: أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه. وفي (زيداً مررت به) يكون التفسير من المعنى، إلا أنّ الفرق بينه وبين (زيداً ضربتُ أخاه) أنّ هذا فسّر ناصباً ناصباً، وهناك فسّر متعدي بحرف جر ناصباً، والتقدير: لقيتُ زيداً مررتُ به. وتُقَدَّر في (زيداً مررتُ بأخيه): لابتسُ زيداً مررتُ بأخيه، إلا أنّ دلالة (مررتُ) على (لقيتُ) أقوى من دلالتها على الملايصة؛ لأنّ اللقاء هو المرور، وليس بالملايصة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج2/143).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/330).

(3) المرجع السابق، ص356.

وزعم ابن كيسان أنّ النصب في (زيداً مررتُ به) أحسن منه في (زيداً ضربتُ أخاه). قالوا: ولم يحتجّ بشيء. ويمكن أن يُحتجّ لابن كيسان بأنه في مسألة (زيداً مررتُ به) اتحد متعلق الفعلين اللذين هما (مررتُ) و(لقيتُ)؛ لأنّ الضمير هو الظاهر، غاية ما في هذا أنه فسر من المعنى، وكلاهما لمتعلق واحد في المعنى، وفي مسألة (زيداً ضربتُ أخاه) صار فيه تجوّز في اللفظ وفي المعنى؛ لأنّ الضرب حقيقة لم يحل إلا بأخي زيد، وفسّر (ضربتُ) فعلاً ينصب زيداً، وسواء أكان (ضربتُ) أم (أهنتُ) فهو تجوّز في الفعل المفسّر وفي متعلقه، وأمّا في المسألة الأولى فليس فيه تجوّز إلا في الفعل فقط لا في متعلقه، فلهذا كان أحسن".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تفاوت النصب في قولهم (زيداً ضربتُه) وأمثاله.

## 453- ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب نحو (أزيداً ظنّ قائماً) و(أزيداً ظننته قائماً)

### وأمثالها

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "المسألة الثانية: كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمرة المتصل، أو فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل - لا تجوز إلا في باب الظن والفقد والعدم. وكل مسألة تؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب، نحو: أزيداً ضربته، وأزيداً ظنّ قائماً.

فعلى هذا الذي تقرر نقول: الفعل الذي اشتغل عن الاسم إمّا أن يكون من الأبواب المستثناة أو غيرها. إن كان من الأبواب المستثناة إمّا أن يكون للاسم ضمير، أو سببي، أو ضميران، أو سببياً، أو ضمير وسببي:

فإن كان له ضمير أو سببي حملت عليه، فقلت: أزيداً ظننته قائماً، وأزيداً ظننت أخاه قائماً.

وإن كان له ضميران فإمّا أن يكونا متصلين، أو منفصلين، أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً: فإن كانا متصلين حملت على المرفوع لا على المنصوب، فنقول: أزيداً ظنّته قائماً. وإن كانا منفصلين حملت على أيّهما شئت، فنقول: أزيداً إياه لم يظنّ إلا هو قائماً. وإن كان أحدهما

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج356-359).

متصلاً والآخر منفصلاً فإن كان المتصل مرفوعاً حَمَلَتْ عليه لا على غيره، فتقول: أزيداً لم يَظُنَّ إلا إياه قائماً. وإن كان منصوباً حَمَلَتْ على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ظَنَّ أخاه أبوه قائماً.

وإن كان له ضمير وسببي، والضمير متصل مرفوع، حَمَلَتْ عليه لا على السببي، فتقول: أزيداً ظَنَّ أخاه قائماً، أو منصوب حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً لم يَظُنَّ أخاه إلا هو قائماً.

وإن كان من غير الأبواب المستثناة فذلك التقسيم:

فإن كان له ضمير أو سببي حملت عليه، نحو: زيداً ضربته، وزيداً ضربت أخاه.

أو ضميران متصلان فلا تجوز المسألة. أو منفصلان حملت على أيهما شئت، نحو: أزيداً إياه لم يضرب إلا هو. أو أحدهما متصل والآخر منفصل حملت على المنفصل، نحو: أزيداً لم يضربه إلا هو، وأزيداً لم يضرب إلا إياه.

أو سببياً حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ضرب أخوه أباه، وأزيداً ضرب أخوه أباه.

أو ضمير وسببي، والضمير منفصل، حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً إياه ضرب أخوه، وأزيداً إياه ضرب أخوه. أو متصل حملته عليه، ولا يجوز حمله على السببي، فتقول والضمير منصوب: أزيداً ضربه أخوه، وتقول والضمير مرفوع: أزيداً ضرب أخاه.

وخالف ابن الطراوة إذا كان الضمير منصوباً والسببي مرفوعاً، فزعم أنه جائز، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ... ..

قال: ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون الاسم المضممر بعد (إن) محمولاً على غير الفعل؛ لأنَّ الشرط لا يليه إلا الفعل، فهو محمول على فعل، وله سببي، فهو محمول عليه، فكأنه قال: فإن لم تنفعك، فقد تعدى فعل المضممر المتصل إلى مضمرة المتصل.

ولا يجوز ما ذكره عندنا، لا يجوز: أزيداً ضربه أخوه؛ لأنه يكون في تقدير: أضربه زيداً؟ وذلك لا يجوز. وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة وهم منه، فإنه إذا تعذر فيه الابتداء لم يلزم أن يكون من باب الاشتغال أصلاً؛ ألا ترى قوله:

... .. لا تَجْرَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ<sup>(1)</sup>

فرفع مُنْفِسًا، وليس له ضمير مرفوع ولا سببي فيحمل عليه، فعلى الوجه الذي يتخرج هذا يتخرج ذلك، وهو إضمار الفعل في غير الاشتغال، كأنه قال: فَإِنْ ضَلَلْتَ أَوْ جَهَلْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ، فتكون هذه الجملة تفسيراً لهذا الفعل المضمر. وكذلك: إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ، أي: إِنْ أَهْلَكَ مُنْفِسٌ، وقد تقدم تأويل هذا البيت على غير هذا الوجه.

واعتبار هذه المسائل بأن تضع الاسم السابق موضع ما حملته عليه إِنْ أَمْكَنْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ما حملته عليه، وتركته موضعه ناوياً به التأخير، فَإِنْ جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله، وإلا فهي ممتنعة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب نحو (أزیداً ظَنَّ قائماً) و(أزیداً ظننته قائماً) وأمثالها.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان، ووافقهما الشاطبي<sup>(3)</sup> أيضاً في هذه المسألة.

## 454- تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "المسألة الثالثة: إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، فقلت: زیداً مررتُ به، نصبت في الاشتغال زیداً، ولا يجوز أن تقول: زید مررتُ به، بالخفض؛ لأنه يؤدي إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله، وهو أضعف العوامل، لا يجوز: بزید مررتُ به، فتأتي بحرف الجر؛ لأنَّ الخافض يُنزل من الفعل منزلة الجزء منه؛ لأنه به يصل إلى مفعوله كما

(1) هذا صدر بيت للنمر بن تولى في ديوانه (ق 28/4 ص 84) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص 111) والبكري، سمط اللآلي (ج 1/468) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج 3/71) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج 1/321)، وعجزه:

... .. وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْرَعِي

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 4/1710-1717).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 3/72).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 6/359-360).

يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها، فكذلك لا يجوز هذا، ولما تعذر الخفض رجعوا إلى النصب بإضمار فعل لقرب النصب من الخفض؛ ألا ترى أنهما قد اشتركا في الضمير في نحو ضربتك، ومررت بك، وفي أن كل واحد منهما فضلة، والمجرور منصوب من حيث المعنى؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررتُ بزَيْدٍ، ولقيتُ زَيْدًا.

ومن النحويين من لم يُراعِ هذا الشَّبه، فأجاز: بزَيْدٍ مررتُ به، وعلى هذا حمل قراءة مَنْ قرأ ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾<sup>(1)</sup>. ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ متعلقاً بـ ﴿ أَعَدَّ ﴾ هذه الملفوظ بها، و ﴿ لَهُمْ ﴾ بدل منها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 455- الخلاف في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في باب الاشتغال

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "المسألة الرابعة: المصادر التي تعمل عمل الفعل اختلفوا في دخولها

في باب الاشتغال على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز دخولها فيه، ويُفسَّر، سواء أكانت مما تتحلُّ بحرف مصدري والفعل أم كانت في باب الأمر والاستفهام، فتقول: زَيْدًا ضَرْبَهُ قائمًا، فتتصب زَيْدًا على إضمار فعل يفسره المصدر، وتقول: أَمَّا زَيْدًا فَضَرْبًا أَبَاهُ، وأزِيدًا ضَرْبًا أَخَاهُ.

والثاني: أنه لا يجوز أن يُفسَّر مطلقاً، سواء أكان ينحلُّ أو يكون بدلاً من اللفظ بالفعل، ولا يتقدم عليه معموله، ولا يُفسَّر عاملاً فيه، وإنما يكون الاسم المشتغل عنه المصدر مبتدأ لا غير، ويصير من باب ما يتقدم كالأستفهام والصلة والشرط.

والمذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون منحللاً أو بدلاً، فإن كان منحللاً فلا يجوز أن يتقدم معموله، ولا يُفسَّر، فلا ينصب الاسم، وإن كان بدلاً جاز أن يُفسَّر.

والمبرد أجاز أن يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوف.

(1) [الإنسان: 31].

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/136).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/360-361).

قال ابن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فسّر، ولا يعمل فيما تقدم عليه لأنه اسم، فلم يَفْعَوْ قوة الفعل في ذلك، ولم يمتنع أن يُفَسِّرَ لأنه معاقب للفعل وفي معناه، وليس في تأويل أن، وقد تُفَسِّرُ أشياء، ولا تعمل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في باب الاشتغال.

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 456- عدم جواز الشغل عما لا يقبل أن يضم ويتقدم

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "المسألة الخامسة: من شرط المشغول عنه أن يكون مما يقبل أن يُضمَر ويتقدم، فلا يصح الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المؤكّد، ومجرور كاف التشبيه وحتى، وغير ذلك مما امتنع إضماره، فالظرف إن كان على التوسع في الفعل جرى مجرى المفعول به، واتصل بالفعل، نحو: يوم الجمعة صُمِّتُهُ، رفِعاً ونصباً، فينصب إمّا على السعة، وإمّا على الظرف، فإن كان على الظرف قلت: يوم الجمعة ألقاك فيه، فرقاً بينه وبين المُتَّسَع فيه.

والمصدر إن كان مُتَّسِعاً فيه جاز الشغل عنه، نحو: ضربتُ زيداً الصَّرْبَ الشديد، فتقول: الضرب الشديد ضربته زيداً، رفِعاً ونصباً. والمطلق بمنزلته لأنه مفعول. والمفعول معه بمنزلة المجرور، تقول: الخشبة استوى الماء وإياها، فيصير بمنزلة: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه، أي: لابس الماء الخشبة. وأمّا المفعول من أجله فإن كان اسماً فكالمرجور، نحو: الله أطعمتُ كذا، وإن كان مصدراً فإن جَوَزنا إضماره جاز، وإلا فلا، كمسألته في الإخبار. وتجري هذه المشغول عنها في الفصل والأدوات والأحكام على ما تقدم. ملخص من البسيط".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز الشغل عما لا يقبل أن يضم ويتقدم.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/132).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/361).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 457- ينبغي عدم دخول جمع التكسير في الاشتغال

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "المسألة السادسة: جمع التكسير من خواص الأسماء، فعمله ضعيف لأنه يُبعده عن الشبه بالفعل، ويُلققه بالأسماء المحضة، ولذلك ساق له س شواهد من الكلام والشعر. وينبغي لهذا المكسر ألا يدخل في الاشتغال لأنَّ عمله ملقّف ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملقّف، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يَقْوَى على أن يُفَسِّرَ، ولذلك لم يُمَثَّل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم الانجرار؛ لأنه لما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول، ومنه جارٍ وغير جارٍ، لكنه يعمل\_ ذكر أيضاً جمعهما المكسر من حيث إنه جارٍ وغير جارٍ، وهو قد يعمل كما يعمل المسلّم.

ومن الناس من جَوَّز أن يدخل في الاشتغال، قال: لأنه قد ثَبَّت له العمل، وقد ذكره س في باب من أبواب الاشتغال، فينبغي أن يدخل فيه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز دخول جمع التكسير في الاشتغال.

### 458- الخلاف في جواز أن يفسر إلا ما يصح له العمل

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "المسألة السابعة: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يفسر إلا ما يصح له العمل. وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز أن يُفسَّر ما لا يعمل، وزعم أنه مذهب س؛ لأنهم قالوا في (زيداً عليك): إنَّ زيداً انتصب بفعل محذوف، و(عليك) تفسير له، وإن كان (عليك) لا يجوز أن يعمل في (زيد) فقد قَدَّرُوهُ مُفسِّراً للعامل".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/138).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/361-362).

(3) المرجع السابق، ص362.

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز أن يفسر إلا ما يصح له العمل.

ووافق ابن القيم الجوزي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الحادي والعشرون : تعدي الفعل ولزومه

### 459- (كال) و(وزن) و(عدد) أفعال متعدية

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وإما متعد بنفسه تارة وبحرف جر تارة كشكر ونصح".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وذكروا من هذه الأفعال أيضاً كال ووزن، تقول: كلت زيداً، وكلت لزيد، ووزنت زيداً ووزنت لزيد، وعددت زيداً، وعددت لزيد. وهذا النوع من الأفعال مقصور على السماع".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض الأفعال المتعدية نحو: (كال) و(وزن) و(عدد).

وقد وافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(4)</sup>، ووافقهما المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> أيضاً.

(1) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج1/336).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/151).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/10).

(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/549).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص437).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/427).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1737).



## 460- الخلاف في أيهما أقوى الأفعال المتعدية يتعدى إلى اثنين أم إلى ثلاثة؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلف النحويون في أقوى الأفعال بالنسبة للتعدى بعد إجماعهم على أنّ اللازم أضعف الأفعال، فقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى ثلاثة؛ لأنه قد صار إلى حالٍ عمل فيه ما لا يعمل غيره، وذهب عنه الإلغاء.

وقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما. قال النحاس: وهذا هو القول الصحيح؛ لأنّ ما يتعدى إلى ثلاثة إنما هو مما يتعدى إلى مفعولين مما يلغى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما أقوى الأفعال المتعدية يتعدى إلى اثنين أم إلى ثلاثة؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 461- جواز ما يتعدى بنفسه أن يُعدى باللام

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "ولم يتعرض المصنف إلى أنّ ما يتعدى بنفسه قد يجوز في بعضه أن يُعدى باللام في حال ما. ونقول: المتعدى بنفسه إلى واحد يجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر، وهو اللام، وذلك إذا تقدم على الفعل، تقول: لزيدٍ ضربت، ولا يجوز: ضربتُ لزيدٍ؛ بدخولها على المفعول متأخراً إلا ضرورة أو نادراً، قال الشاعر:

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلْبِيًّا      أَنْخَنَّا لِلْكَلاَئِلِ فَارْتَمَيْنَا<sup>(4)</sup>

وقال:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج28/7).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص439-440).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج28/7-29).

(4) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجُهني في ابن طباطبا، عيار الشعر (ص102) والخالديين، حماسة الخالديين

(ص49) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص322) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج1/171).

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ      مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ<sup>(1)</sup>

أي: أنخنا الكلاكل، وأجار مسلماً. قال الجرمي: قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيداً إذا قُدِمَ المفعول، ولا يجوز في غير ذلك إلا إذا اضطر شاعر، نحو قول النابغة:

وَلَمْ أَقْذِفْ لِمُسْلِمَةٍ حَصَانٍ      بِحَمْدِ اللَّهِ مُوجِبَةً غَضَالًا<sup>(2)</sup>

وظاهر كلام أبي الفتح أنّ دخول اللام في غير الشعر جائز، قال في (التنبيه): (لك أنّ تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيداً، كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(4)</sup>، غير أنّ هذا قُدِمَ فيه المفعول، فحَسُنَتِ اللام لإعانة الفعل). انتهى. وكذا قال المبرد، قال: (هذه اللام يجوز أن تدخل تقدم أو تأخر، لكن أحسنها إذا تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ انتهى".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز ما يتعدى بنفسه أن يُعَدَى باللام.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان فيما استدراكه على ابن مالك النحاة أمثال ابن عصفور<sup>(7)</sup>، وابن

الأثير<sup>(8)</sup>، واتبعهم السمين الحلبي<sup>(9)</sup>، والعيني<sup>(10)</sup>، والسيوطي<sup>(11)</sup> في هذه المسألة.

(1) البيت لابن ميادة في شعره (ق 14/27 ص 112) وحبيب الطائي، الوحشيات (ص 270) وابن عصفور، ضرائر

الشعر (ص 67) أبو البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج 3/343) والعيني، المقاصد النحوية (ج 3/1223) خالد

الأزهري، شرح التصريح (ج 1/643) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج 2/580).

(2) البيت للنابغة الذبياني في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 7/29)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) [النمل: 72].

(4) [يوسف: 43].

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص 439).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج 1/432).

(7) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص 67).

(8) ابن الأثير، البديع (ج 1/437-438).

(9) السمين الحلبي، الدر المصون (ج 5/472-473).

(10) العيني، المقاصد النحوية (ج 3/1223-1224).

(11) السيوطي، همع الهوامع (ج 2/455).

## 462- مواضع تقديم المفعول على الفعل وجوباً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ونقص المصنف مما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه أن يكون ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله، ومثاله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(3)</sup>، ولو تأخر فجاز اتصاله لم يلزم تقديمه؛ لأنه لو تأخر لم يجب اتصاله، بل يجوز، فنقول: الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتكته.

ونقص المصنف أيضاً أن يكون المعمول كم الخبرية، فإنه يجب تقديمها على العامل، فنقول: كم غلام ملكت! تريد: كثيراً من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفش أنه يجوز تقديم العامل في كم الخبرية عليها في لغة رديّة للعرب، فنقول: ملكت كم غلام! أي: ملكت كثيراً من الغلمان.

ونقصه أيضاً أن يكون الناصب فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو: زيداً فاضرب، وجعفرأ فاشتتم، ذكر ذلك بعض أصحابنا فيما يلزم فيه تقديم المفعول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع تقديم المفعول على الفعل وجوباً.

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ووافقهم ابن جابر الهواري<sup>(6)</sup>، والسيوطي<sup>(7)</sup> أيضاً.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/152).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/38-39).

(3) [الفاحة: 5].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص441).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج1/435).

(6) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج2/183).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج2/9).

## 463-الخلاف في حذف الفاعل وأحد المفعولين اختصاراً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "يُحذف كثيراً المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه والمجاب به والمحصور والباقي محذوفاً عاملاً".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وَأَنَّ الحذف في باب ظنَّ إما أَنْ يكون اقتصاراً أو اختصاراً: إنَّ كان الحذف اقتصاراً فإمَّا على الفاعل دون المفعولين، وفيه ثلاثة المذاهب السابق ذكرها. وإمَّا على الفاعل وأحد المفعولين، وذلك لا يجوز. وإنَّ كان الحذف اختصاراً وحذفت المفعولين جاز، أو أحدهما فالجمهور على الجواز، وهو عزيز قليل. وخالف ابن ملكون، فقال: لا يجوز حذف أحدهما اختصاراً. وإنَّ كان في باب أعلمَ فيجوز حذف ما شئت من الثلاثة اختصاراً وحذف ثلاثتها اختصاراً، وأما اقتصاراً ففيه المذهبان المذكوران في فصل أعلمَ وأرى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف الفاعل وأحد المفعولين على سبيل الاختصار.

ونحا السيوطي<sup>(3)</sup> إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 464-مذاهب النحاة في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزة النقل فيُزاد مفعولاً إن كان متعدياً، ويصير متعدياً إن كان لازماً".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وظاهر كلام المصنف اقتياس التعدي بالهمزة فيما ذكر إلا في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة، وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه سماع في اللازم والمتعدي إلى واحد، وهو مذهب المبرد.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/161).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/55).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/550).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/163).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/58-60).

والثاني: أنه قياس فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي، وظاهر كلام المصنف في غير المتعدي.

والثالث: أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، قال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع: وهذا ظاهر مذهب س.

والرابع: أنه قياس في كل فعل إلا في باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة.

وقال السهيلي وقد ذكر الفعل اللازم فقال: والنقل بالهمزة مذهب س أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق. قال: (والصحيح التفصيل، فينظر إلى كل فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل النقل، نحو قام وقعد ونام ومشى وجرى وفهم إلى غير ذلك، ففي مثل هذا يقال أفعلته، أي: جعلته على الصفة، نحو أقمته، وأنمته، وأسمعته الحديث، وأعلمته الخبر، وأذكرته ربه إن أردت الذكر الذي هو ضد النسيان، فإن أردت الذكر الذي هو باللسان لم تقل أذكرته فلاناً، كما لا تقول أمدحته إياه، ولا أشتمته، وكذلك لا تقول أدبحته الكباش، أي: جعلته يذبحه؛ لأنَّ الفاعل في مثل هذه الأفعال لم يصِر منها على هيئة لم يكن عليها، ولا حصل منها في ذاته وصف باقي فيه؛ ألا ترى كيف تقول: أشربت الرغيف اللبن، وأشربت اليهود حبَّ العجل؛ لأنه شيء خالط الفاعل، وهو الذي صار مفعولاً بعد دخول الهمزة، ويقبح أن تقول: أشربت زيدا ماءً، لكن تقول: أرويته؛ لأنَّ الرىَّ صفة حاصلة فيه بعد الشرب، كما تقول في ضدها: أعطشته، فقس على هذا الأصل يتلئب هذا القياس) انتهى كلامه.

وذكر س في آخر الكتاب أنَّ العرب تزيد الهمزة للتعدي، فتقول: ذهب زيد، وأذهبته، وخرج، وأخرجته، وأكثر هناك من المثل، وهي كلها غير متعدية، ثم قال في أثر مثله: (وهذا كثير) انتهى. ولا شك أنَّ مناط القياس الكثرة، فالظاهر أنَّ مذهب س أنه ينفاس في كل فعل لا يتعدى إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر. وقال س: (وليس كل فعل كأولني؛ ألا ترى أنك لا تقول: آخذني درهماً). فهذا نص أنه لا يقال آخذني بمعنى اجعلني آخذ، وأخذ متعدياً، فمذهبه أنه لا ينفاس في المتعدي، وينفاس في اللازم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(4)</sup> في ذلك أيضاً.

### 465- مذاهب التعدية بالتضعيف

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ويعاقب الهمزة كثيراً ويُغني عنها قليلاً تضيغفُ العين ما لم تكن همزة".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "في التعدية بالتضعيف مذهبان: أحدهما: أنه سماعي في المتعدي واللازم، وهو ظاهر مذهب س. والثاني: أنه قياس".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في التعدية بالتضعيف.

وقد اتبع المرادي<sup>(7)</sup>، وابن عقيل<sup>(8)</sup>، وناظر الجيش<sup>(9)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة ووافقهم السيوطي<sup>(10)</sup> في ذلك أيضاً.

### 466- من أفعال التضعيف (خَبَّر)

قال ابن مالك<sup>(11)</sup> : "ولذلك وجد في أفعال ما يتعدى إلى ثلاثة دون حَمَل على غيره، ولم يوجد ذلك في فَعَلَ إِلَّا نَبَأً وَحَدَّثَ وهما محمولان على أعلم بتضمين معناها".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص445-446).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/446).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1766-1767).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/11).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/163).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/60).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص446).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج1/446).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1767).

(10) السيوطي، همع الهوامع (ج3/11).

(11) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/164).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ونقص المصنف خَبْرَ، فإنها في التضعيف مثل نَبَأٌ وَحَدَّثَ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك فعل من أفعال التضعيف، وهو: (خَبَّرَ)، وأيدهم السيوطي<sup>(2)</sup> أيضاً.

### 467- ما يتم تعديته بالفعل

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "ولم يذكر المصنف في هذا الفصل ممَّا يُعَدَّى به الفعل إلا الهمزة والتضعيف للعين. وزاد بعضهم فيما يُعَدَّى تضعيف اللام، وهو غريب، وذلك نحو صَعِرَ خَدُّهُ وَصَعَّرَتْهُ. والسين والتاء، نحو حَسَنَ زَيْدٌ وَاسْتَحْسَنَتْهُ، وَقَبِحَ الشَّيْءُ وَاسْتَقْبَحَتْهُ، وَطَعِمَ زَيْدٌ الْخَبِرَ وَاسْتَطَعَّمَتْهُ الْخَبِرَ. وألف المفاعلة، نحو سَايَرْتُهُ وَجَالَسْتُهُ وَمَاشَيْتُهُ فِي سَارٍ وَجَلَسَ وَمَشَى. والتغيير بحركة العين، وذلك في مذهب الكوفيين، قالوا: شَتَرْتُ عَيْنُ الرَّجُلِ، وَشَتَرَهَا اللَّهُ، وَكَسَى زَيْدٌ الثَّوْبَ، وَكَسَا زَيْدٌ عَمْرًا ثَوْبًا. فهذه أربع معديات، ولا يطرُد شيء منها. وزادوا في المعديات الباء، لكنَّها حرف جر، وإنما ذكرنا هنا ما يظهر به للمفعول النصب، أمَّا الباء فإنها- وإن كان ما بعدها مفعولاً في المعنى- فإنه ليس مفعولاً في اللفظ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع ما يتم تعديته بالفعل.

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(7)</sup> في ذلك أيضاً.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/7).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج572/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج62-63).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص447).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج447/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1768/4).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج12/3).

## الباب الثاني والعشرون : تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً

### 468-مصطلح الأعمال

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً".  
وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "هذا الباب مصطلح عليه بباب الأعمال، وبباب التنازع".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تسمية أخرى لمصطلح التنازع ألا وهو مصطلح الأعمال.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق الشاطبي<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

### 469- ما يُشترط في العاملين

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وشرط ابن عصفور في العاملين كونهما متصرفين. قال: "وإنما شرطنا أن يكون العامل متصرفاً تحرراً من إن وأخواتها من العوامل غير المتصرفية؛ فإنه لا يجوز فيها الأعمال". واقتضى شرطه هذا أن ذلك لا يكون في فعلي التعجب؛ لأن فعل التعجب غير متصرف.

وقال بعض أصحابنا: قد لا يكون فيه فعل، نحو: هذا ضاربٌ وشاتمٌ عبدَ الله، وقد يكون أحدهما فعلاً والآخر غير فعل، نحو قوله تعالى ﴿طَه﴾<sup>(8)</sup>، وتقول: تَرَكَ وَبَلَّهَ زَيْدًا.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/164).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/64).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص448).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/448).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1771).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/167).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/64-65).

(8) [طه: 1].



وفي البسيط: "ولا يقال:

... هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ<sup>(1)</sup> ...

وشبهه من باب الإعمال كما قال الجرجاني، وقاله أبو علي. قال الجرجاني: (العقيق في البيت مرفوع بهيات الثاني، والأول قد أُضمر له على شريطة التفسير، فكأنه قال: هيات العقيق هيات العقيق) انتهى. لأنه يلزم إما حذف الفاعل وإما إضماره، والأول لا يجوز، وأمّا الثاني فلأنّ قولنا قام زيد ليس من باب الإعمال، إذ لا نسلم أنّ الثاني عامل؛ لأنّ هذا الباب لا بدّ فيه من اجتذاب عاملين مختلفين، وهذا ليس كذلك) انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط لا بدّ أن تُشترط في العاملين.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد العيني<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 470- الخلاف في إعمال قولهم (أعطيت وأعطاني أخوك درهمين)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "مسائل من هذا الباب:

الأولى: أعطيت وأعطاني أخوك درهمين: مفعولاً أعطيت يجوز الاقتصار على كل واحد منهما، فهل يجوز أن يكون الأول مُعملاً بالنسبة إلى درهمين، فيُنصب الدرهمان به، ومُلغى بالنسبة إلى الفاعل الذي هو أخوك، ويكون الثاني مُعملاً بالنسبة إلى الفاعل، ومُلغى بالنسبة إلى الدرهمين، فتكون قد حذف المفعول الأول للأول والمفعول الثاني للثاني، اختلف في ذلك:

(1) هذا جزء بيت لجريز في ديوانه (ق/55/1 ص56) والفراهيدي، العين (ج/64/1) وأبي علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص241) والجوهري، الصحاح (ج/6/2258) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج/1/192) وابن يعيش، شرح المفصل (ج/3/19) وابن منظور، لسان العرب (ج/13/553)، والبيت هو:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ      وَهَيْهَاتَ خِلَّ الْعَقِيقِ نَوَاصِرُهُ

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص448).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج/1/449).

(4) العيني، المقاصد النحوية (ج/3/1013).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج/7/120).

فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ لأنَّ هذا الفعل مما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما. وذهب البصريون إلى أنه خطأ؛ لأنَّ السبيل في هذا إذا أعملت الثاني أن تحذف ما كان الأول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (أعطيتُ وأعطاني أخوك درهمين).

### 471- الخلاف في إعمال (كَلَّمْتُ وكَلَّمَنِي أخوك كلمتين)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "المسألة الثانية: كَلَّمْتُ وكَلَّمَنِي أخوك كلمتين: هذه المسألة من مادة المسألة الأولى، فعند البصريين لا يجوز أن تنصب كلمتين إلى بالفعل الثاني، ويجوز عند الكوفيين أن تنصبهما بالفعل الأول إذا كانتا في آخر الكلام. وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنك إنما شرطت إعمال الثاني، فكيف تؤكد الأول، وتعمله، ويجب أن تقول: وكلمتهما، فيذهب إعمال الثاني، وتصير كأنك أعملت الأول، ولو أردت إعمال الأول لقلت: كَلَّمْتُ وكَلَّمْتُهُما كلمتين أخاك، فإن قلت: كَلَّمْتُ أو كَلَّمَنِي كلمتين أخوك، فجئت بهما متوسطتين - فلا اختلاف بين النحويين في أن تنصب كلمتين بالثاني لا غير. وسبب الاتفاق أنك لو نصبت كلمتين بالأول لكنت قد فصلت بين كَلَّمَنِي ومعموله الذي هو أخوك بأجنبي من كَلَّمَنِي وأخوك؛ لأنه معمول لكَلَّمْتُ، وهو لا يجوز".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (كَلَّمْتُ وكَلَّمَنِي أخوك كلمتين).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/120).

## 472- الخلف في إعمال قول امرئ القيس:

قَلُّوْ أَنْ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيْلٌ مِّنَ الْمَالِ

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "المسألة الثالثة: قول امرئ القيس:

قَلُّوْ أَنْ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيْلٌ مِّنَ الْمَالِ<sup>(2)</sup>

اختلفوا فيه: فذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس من الإعمال؛ لأن شرطه أن يتنازع المعمول العاملان، قالوا: ولم يتنازعا لاختلاف المقتضى، وإنما لم يتنازعا لأنك لو حذفته الجواب الأول وأقررت مكانه لم أطلب لفسد المعنى؛ إذ كان يكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال، وليس كذلك، بل من سعى لأدنى معيشة طلب قليلاً من المال، وكفاه القليل، فلما كان جعله جواباً يفسد المعنى لم يصح أن يكون من باب الإعمال. قال س: (لو نصب لفسد المعنى). وقال البصريون: المعنى: كفاني قليلاً من المال ولم أطلب الملك؛ لأنه ينتظم لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب الملك. ويوضح أن المراد هو هذا المعنى قوله بعد:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي<sup>(3)</sup>

وقدره الكوفيون: ولم أطلب الكثير. وهو تقدير صحيح أيضاً، ولكن تقدير البصريين أمكن في المدح.

فإن قلت: كيف جاء به أبو علي الفارسي على الإعمال؟

قلت: إنما أراد أنه يُشبه الإعمال بتداخل الجملتين بالعطف، ونظير ذلك إنشاده لكثير:

وَإِنِّي - وَإِنْ صَدَّتْ - لَمَثْنٍ وَقَائِلٍ عَلَيَّهَا بِمَا كَانَتْ إِيْنَا أَرْزَلَتْ

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/120-125).

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص139) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج1/340) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/30) وابن عدلان، الانتخاب (ص65) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/569) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/352) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج3/460) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج4/452) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/237).

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص139) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج1/340) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/30) وابن عدلان، الانتخاب (ص65) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/569) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/352) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج3/460) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج4/452) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/237).

وَمَا أَنَا بِالِدَّاعِي لَعَزَّةَ بِالرَّذَى وَلَا شَامِتٍ إِنْ نَعَلُ عَزَّةَ زَلَّتِ (1)

على أنه شبيه الإعمال؛ لأنه لما عطف فصل بين مُثْنٍ ومعموله، وفصل أيضاً بين قائل ومعموله بمعمول مُثْنٍ، ففعل الفارسي في البيت ما فعل هنا، وليس قوله (ولم أطلب) أجنبياً من الكلام، ولهذا فصل به، وإنما هو تسديد؛ لأنَّ المعنى: ولم أطلب الملك. ولم يجيء به س على الإعمال، بل جاء به على أنه من غير الإعمال؛ ألا ترى إلى قوله: (فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما المطلوب عنده الملك)، فالطلب لا يتوجه على القليل مطلوباً؛ ألا تراه يقول: (ولو لم يُرد ذلك ونُصب لفسد).

ونظيرُ هذا البيت قول الشاعر:

عِدِينَا بِالتَّوَصُّلِ مِنْكَ إِنَّا نُحِبُّ - وَلَوْ مَطَّلَتِ - الوَاعِدِينَا (2)

لأنَّ مَطَّلَتِ لا يطلب الواعدين، إنما يطلبه نُحِبُّ، وإنما أراد: نُحِبُّ الواعدين ولو مَطَّلَتِنَا، فلم يتوجه الثاني لما توجه الأول.

ومثله ما قال أبو علي في (التذكرة) في قوله تعالى: ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (3): إِنَّ الباء متعلقة بامْنُنْ؛ لأنَّ المعنى: أعطِ من سعة، كقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (4)، أي: يعطي من سعة، ولا يليق به الإمساك.

وزهب الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الحُسَنِي، والأستاذ أبو إسحاق بن مُلْكُون في أحد قوليه، والأستاذ أبو علي فيما حكاه عنه أبو الفضل الصَّقَّار - إلى أنه من الإعمال، قالوا: لا يكون ولم أطلب جواباً للو معطوفاً على كفاني، بل يكون على استئناف الجملة، أي: وأنا لم أطلب قليلاً من المال، وتكون هذه الجملة مستأنفة كما ذكرنا معطوفة على الجملة المنعقدة من لو وجوابها.

وردَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور هذا القول (بأنَّ العاملين في هذا الباب لا بدَّ أن يشتركا، وأدنى ذلك أن يكون بحرف العطف؛ حتى لا يكون الفصل معتبراً، أو يكون الفعل

(1) البيتان لكثير عزة في ديوانه (ق 33/3-34 ص 101-102) والقالى، أمالي القالي (ج 2/109) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج 6/173) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج 5/220).

(2) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ق 2/68 ص 208) والمرزباني، الموشح (ص 197).

(3) [ص: 39].

(4) [آل عمران: 37].

الثاني معمولاً للأول، وذلك قولك: جاءني يضحك زيد، فتجعل في جاءني ضميراً، أو في يضحك، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً، فتكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك، فيسهل الفصل، وأما إذا جعلت ولم أطلب معطوفاً على لو أن ما أسعى فإنك تفصل بجملة أجنبية، ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذك بمنزلة: أكرمتُ وأهنتُ زيداً، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً) انتهى.

وهذا الذي ذكره ابن عصفور من انحصار التشريك بين جملتي التنازع في العطف، وأن يكون الفعل معمولاً للأول، وأنه لا يقع الإعمال إلا على هذين الوجهين - ليس كما ذكر، وقد تتبعت موارد التنازع، فوجدته لا ينحصر فيما ذكر؛ ألا ترى أنهم جعلوا من التنازع قوله:

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَانًا      حَيَّا الحَطِيمِ وَجُوهَهُنَّ وَزَمَرَمٌ<sup>(1)</sup>

فتنازع حياً الأول وهو خبر كان، وحياً الثاني وهو جواب لو، ولا اشترك بينهما بحرف عطف، ولا حياً الثاني معمولاً لحياً الأول. وقول الآخر:

بِعْكَاطٍ يُعْشِي النَّاطِرِيَّ      نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شَعَاعَهُ<sup>(2)</sup>

تتنازع يُعْشِي وَلَمَحُوا، وليس ثمَّ حرف عطف، ولا عمل للفعل الأول في الثاني. وقول الآخر:

وَلَمْ أَمْدَحْ لأَرْضِيَّه بِشِعْرِي      لَثِيمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا<sup>(3)</sup>

تتنازع أمدح ولأرضييه. وقول الآخر:

(1) البيت لعروة بن أذينة في المرزباني، الموشح (ص271) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج6/173) وأبي جعفر الأقطسي، المجموع اللغيف (ص242) ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة في الخالدين، حماسة الخالدين (ص82) والسراج القاري، مصارع العشاق (ج2/124).

(2) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في العيني، المقاصد النحوية (ج3/1015) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/484).

(3) البيت لذي الرمة، ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت لذي الرمة في ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص77) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/269) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/106) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/171).

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبُفُ ————— كَيْفَهُمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِرُ (1)

تنازع أبكي وخبف. وقول الآخر:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَائِيهَا ————— بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ (2)

تنازع أتى وفضحت. وقول الآخر:

أَتَانِي فَلَمْ أُسْرِرْ بِهِ حِينَ جَاءَنِي ————— كِتَابٌ بِأَعْلَى الْغُنَّيْنِ عَجِيبُ (3)

تنازع أتاني ولم أسرر وجاءني. وقوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ (4)، تنازع ظنوا وظننتم.

وكذلك ما أجازه ابن أبي الربيع من الإعمال في قام قام زيد. وكل هذه لا تشريك بينهما بحرف عطف، ولا أول العاملين عامل في الثاني.

وذهب بعض البصريين إلى أن البيت من الإعمال على تقدير أن يكون (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، وأنه يصح أن يكون جواباً للو لو أفرد دون كفاني، ويكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال؛ لأنّ قليل المال يمكنني دون طلب وكذا لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلبه؛ لأنّ امرأ القيس كان ابن ملك، فلم يكن سُزُوتاً البتة، بل كان عنده من ذخائر الملوك آباءه ما يغنيه عن طلب القليل، فالمعنى: لو كان غاية سعبي لقليل من المال لم أتعنّ لطلبه لكونه حاصلًا عندي. وهذا معنى حسن سائغ يصح معه الإعمال.

وعلى هذا المعنى يكون أيضاً الإعمال جائزاً على وجه آخر، وهو ألا يكون (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، بل تكون الواو واو الحال، ويكون التقدير: لو كان غاية سعبي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له لحصوله عندي".

(1) البيت بلا نسبة في القالي، أمالي القالي (ج1/163) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/124) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج1/517) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص182).

(2) البيت لامرأة من بني غامد في الجاحظ، البيان والتبيين (ج1/210) والجراوي، الحماسة المغربية (ج2/1370).

(3) البيت لجريير بن ضرار في العيني، المقاصد النحوية (ج3/1034).

(4) [الجن: 7].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم الشاعر امرئ القيس الذي تقدّم ذكره.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأكد العيني<sup>(2)</sup>، والسيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 473- الخلاف في إعمال قولهم (متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "المسألة الرابعة: تقول: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً، على إعمال الأول، تنصب الجزأين، وتحذف من الثاني، ولا تضر فيه. وإن أعملت الأول رفعت الجزأين على الحكاية بقلت، وحذفت مفعولي رأيت، هذا مذهب س.

وزعم أبو العباس أنك تقول على إعمال الأول: متى رأيت أو قلت هو هو زيدا قائماً، قال: وذلك أنك إذا عملت الأول أضمرت في الثاني جميع ما يحتاج إليه.

وما ذهب إليه س معتضد بالسمع والقياس:

أمّا السماع فإنه قال في كتابه ما نصه: (وقد يجوز ضربتُ وضربني زيدا؛ لأنّ بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً. والوجه: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً). فهذا نص من السماع عن العرب أنها إذا عملت الأول لم تضر معمول القول المحكي.

وأما القياس فإنّ الجملة إذا حُكيت بالقول فالمعمول في الحقيقة إنما هو مضمون الجملة لا آحاد أجزائها؛ وإذا كان المعمول مضمون الجملة كان المعمول واحداً، فلا يمكن أن يُضمَر واحد؛ لأنّ واحداً لا يقوم مقام اثنين، ولا يمكن إضمار الجملة لأنّ آحادها ليس هو المعمول، فلم يكن بدّ من الحذف".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1778-1784).

(2) العيني، المقاصد النحوية (ج3/1033-1034).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/123-124).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/125-126).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً).

واتبع الشاطبي<sup>(1)</sup>، والسيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 474- الخلاف في إعمال قولهم (ضربت وضربني زيداً)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "المسألة الخامسة: إذا قلت: ضربت وضربني زيداً، فأعملت الثاني - حذف من الأول لأنه فضلة يجوز حذفها، وكان الأصل: ضربت زيدا وضربني زيداً، فيكرر بلفظه، إلا أن الأول هو كلام العرب الشائع، أعني أن تكون المسألة من الإعمال، ولا يجوز الأصل إلا على قلة وقبح، نحو قوله:

يَمْنَعُهَا شَيْخٌ بِحَدِيثِهِ الشَّيْبُ لَا يَحْذَرُ الرَّيْبَ إِذَا خِيفَ الرَّيْبُ<sup>(4)</sup>

وأجاز بعض النحويين تأخير المفعول بعد المرفوع، وذلك على إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين، فتقول: ضربت وضربني قومك قومك، تريد: ضربت قومك وضربني قومك، والشائع في لسان العرب حذف مفعول الأول، ولا يؤتى به ظاهراً.

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (ضربت وضربني زيداً).

وأيد أبو حيان ما ذكره سيبويه<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/177).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/126).

(3) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج7/126).

(4) البيت لحارثة بن سراقة الكندي في ابن سلام، الأمثال (ص107) والبكري، فصل المقال (ص154).

(5) سيبويه، الكتاب (ج1/73).



## 475- الخلاف في إعمال قولهم (ضربتُ وضربوني قومك)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "المسألة السادسة: ضربتُ وضربوني قومك: أجاز س رفع قومك على وجهين:

أحدهما: على أنه الفاعل، والواو علامة جمع، على لغة: أكلوني البراغيث، لا ضمير. والثاني: على أنه بدل من المضمَر، قال: (كأنه قال: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان)، فيكون الضمير يفسره البَدل.

واستتبع هذا الوجه الفارسي، وذلك أنه إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لضرورة إعمال الثاني، أمّا هذا فلا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإمّا أن يكون س قال بمذهب الأَخفش من تفسير الضمير بالبدل- والصحيح لا يجوز- وإمّا أن يكون أجاز البَدل في هذا الباب خاصة لأنه عُهد فيه الإضمار قبل الذكر وإن كان لا يجيزه في: يقومان الزيدان، وإمّا لأنّ المضمَر يعود على المحذوف الذي قبله؛ لأنك حذفتم قومك من الأول، وعاد عليه الضمير، وهذا يصير إلى أن هذا المضمَر يفسره ما بعده؛ لأنه عائد على ما يفسره ما بعده.

وقال س: (وعلى هذا الحدّ تقول: ضربتُ وضربني عبدَ الله، تُضمَر في ضربني كما أضمَرت في ضربوني)، أي: تجعل عبد الله بدلاً من الضمير المستكن في ضربني، ويفسره البَدل. وهذا الذي ذكره لا يخلو أن يكون فيه تهيئة وقطع، وذلك مما يفرُّ النحويون منه؛ لأنّ ضربني مهياً أن يعمل في عبد الله، وهو قد قُطع عنه.

وأجاز س أيضاً: ضربوني وضربتهم قومك، بنصب قومك على البَدل من ضمير النصب في وضربتهم، فيكون البَدل قد فسّر ضميرين، أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، وهذا غريب جداً أن يفسّر واحدٌ ضميرين متقدمين عليه في الذكر، ولا يوجد ذلك في الضمائر التي يفسرها ما بعدها. وهذه المسائل وشبهها ينبغي التوقف في إجازتها حتى تُسمع من العرب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (ضربتُ وضربوني قومك).

ووافق أبو حيان ما ذكره سيبويه<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/126-127).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/78).

## 476- الخلاف في إعمال قولهم (ضربْتُ وضربني، وضربني وضربْتُ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "المسألة السابعة: تكلم س على الوجوه الجائزة في المسألتين اللتين يدور عليهما الباب، وهما: ضربْتُ وضربني، وضربني وضربْتُ:

فأمّا المسألة الأولى فأجاز فيها خمسة أوجه:

فعلى إعمال الثاني الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها على الفاعل بـضربني، وهو الظاهر. والثاني على البدل من الضمير المستكن في ضربني، والجمع والتنثية على هذين الوجهين. والثالث على أنّ الواو والألف والنون علامة، والفاعل الاسم بعدها.

وعلى إعمال الأول وجهان: أحدهما مطابقة الضمير في ضربني للمنصوب بعده. والثاني ألا يطابق في الجمع.

وأما المسألة الثانية فعلى إعمال الثاني وجهان: أحدهما: أنّ يُضمَر في ضربني ما يطابق المفسّر، ويُنصب ما بعد ضربْتُ به. الثاني: أنّ يُسلط ضربْتُ على ضمير مطابق للمفسّر مع نصب المفسّر مع مطابقة الضمير في ضربني.

وعلى إعمال الأول الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها: انّ تُضمَر في ضربْتُ مطابقاً للمفسّر، وترفع ما بعد ذلك الضمير بـضربني. الثاني: أنّ تحذف ذلك الضمير المنصوب من الوجه الذي قبله. والثالث: أنّ تضمَر في ضربني مطابقاً للمفسّر، والظاهر المرفوع المفسّر بدل من ذلك الضمير، أو فاعل، والألف والواو والنون علامات للتنثية والجمع.

وهذا تمثيل الصور: ضربْتُ وضربني زيداً، الرفع من وجهين، ضربْتُ وضرباني الزيدان، الرفع من وجهين، وكذلك الجمع. ضربْتُ وضربني زيداً، تضمَر في ضربني مطابقاً للمفسّر، أو مفرداً على كل حال. ضربني وضربْتُ زيداً، وتضمَر في ضربني وفق المفسّر. ضربني وضربته زيداً، تطابق بين ضمير ضربني وضمير ضربته وبين المفسّر. ضربني وضربته زيداً. ضربني وضربْتُ زيداً. ضربني وضربته زيداً. ضرباني وضربتهما الزيدان، فالرفع من وجهين في التنثية والجمع".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (ضربْتُ وضربني، وضربني وضربْتُ).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/128-129).

ووافق أبو حيان ما ذكره سيبويه<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

## الباب الثالث والعشرون : الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما جرى مجراه

### 477- سبب تسمية المفعول مطلق بهذا الاسم

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "باب الواقع مفعولاً مطلقاً".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه لم يقيد بشيء؛ ألا ترى أنّ المفعول به والمفعول فيه والمفعول من أجله والمفعول معه كل واحد منها مقيد؛ بخلاف المصدر، وهو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يُحدثه الفاعل؛ لأنّ المفعول به هو محل للفعل خاصة، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل للفاعل والمفعول، ويستلزم أن يكون محلاً للفعل، والمفعول من أجله علة لوجود الفعل، والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول... وتسمية ما انتصب مصدرًا مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين فيما أعلم؛ إلا ما ذكره صاحب (البيسط) من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متّسع فيه. والمفعول المطلق عنده ما كان من الأفعال العامة، نحو فَعَلْتُ وَصَنَعْتُ وَعَمِلْتُ وَأَوْقَعْتُ، فإذا قلت فَعَلْتُ فعلاً فالواقع ذات الفعل؛ لأنّ الذوات الواقعة هنا هي هذا، ولا تقع هنا الجواهر والأعراض الخارجة عنا، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق الله تعالى، كقولك: خلق الله زيداً، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية المفعول مطلق بهذا الاسم.

وقد اتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، والسلسيلي<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/78-80).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/178).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/130-131).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص458).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج1/463).

(6) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/453).

وقد أكد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 478- حد المفعول مطلق

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل".

وقال ناظر الجيش<sup>(3)</sup> : "لم يذكر المصنف حد المفعول المطلق، مع أن هذا الباب إنما هو معقود له، بل عدل إلى ذكر حد المصدر الذي إذا نصب بما سنذكره كان مفعولاً مطلقاً، ولا شك أن المفعول المطلق أخص من المصدر، ولا يلزم من تعريف الأعم تعريف الأخص. وأصح حدود المفعول المطلق ما ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى، فقال: (هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه) فاحترز بقوله: اسم ما فعله فاعل، عن اسم ما لم يفعله فاعل، وهو ظاهر، وبقوله: مذكور من نحو: أعجبنى القيام، فإن القيام اسم ما فعله فاعل، ولكنه ليس فاعلاً لفعل مذكور، وبقوله: بمعناه من نحو: كرهت قيامي، فإنه اسم ما فعله فعل مذكور؛ لأن القيام اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور، فلما قيل بمعناه وجعل وصفاً للفعل خرج: كرهت قيامي؛ لأن كرهت ليس بمعنى قيامي، قال: وقلت ها هنا: اسم ولم أذكر لفظ اسم في غيره من الحدود؛ لأنني لو لم أذكره لورد على الحد ضربت؛ فإنه شيء فعله فاعل فعل مذكور غداً، وقد أورد على هذا ضرب ضرب شديد؛ فإنه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه، فيجب أن يدخل في الحد، وإذا دخل في الحد فيجب أن ينصب؛ لأنه إنما حُدَّ ليعرف فينصب، كما أن الفاعل إنما حُدَّ ليعرف فيرفع، وهو غير وارد؛ لأنه عندنا داخل في الحد.

ولا شك أن ذكرنا تعريفه هنا لينتصب، ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسماً يجب - رفعه، وهو إذا قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزأين، فإذا حصل الإعلام بذلك ثم حد المفعول المطلق باعتبار ما هو مفعول مطلق، فيجب دخول المرفوع في الحد وإن كان الغرض من حده تعريف نصبه؛ لأن ما تقدم يفيد تخصيصه؛ لأنه خاص، وقد ذكر أن حكمه الرفع فكأنه قيل ها هنا: ينصب هذا المحدود في غير المحل الخاص الذي عرفنا أن رفعه واجب فيما تقدم، واستغني عن ذكره ها هنا؛ لأن ذكره راجع إلى تكرير محض لا فائدة فيه زائدة؛ لأننا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم، فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه، ولزم وجوب أنه لو ذكر كان خطأ،

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/94).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/178).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1811-1812).

ألا ترى أنه يكون مخرجاً من حد المفعول المطلق، وقد قلنا: إنَّ المفعول المطلق نفسه يرتفع إذا أقيم مقام الفاعل، فيصير حاصل الأمرين هو مفعول مطلق، وليس بمفعول مطلق من جهة واحدة، وهذا ظاهر الفساد غير خاف بالنظر المستقيم. وهو كلام يشهد لصاحبه بأنه في الرتبة العليا من التحقيق.

ثم ليعلم أنَّ المفعول المطلق هو المفعول حقيقة؛ لأنه هو الذي يحدثه الفاعل، أما المفعول به فهو محل الفعل خاصة، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل الفاعل والمفعول، ويلزم من ذلك أن يكون محلاً للفعل والمفعول لأجله علة لوجود الفعل، والمفعول معه مصاحب للفاعل أو للمفعول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك تعريف حد المفعول مطلق.

نجد ناظر الجيش في استدراكه على ابن مالك في هذه المسألة متأثراً كثيراً بما عرفه ابن الحاجب<sup>(1)</sup> لهذا الحد بمزيدٍ من المناقشة والتفصيل.

### 479- الخلاف في الفعل أكون له مفعول واحد أم عدة مفاعيل؟

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وكون المفعول على هذه الأضرب من مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فزعموا أنَّ الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وبأقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما هو مشبه بالمفعول، وزعموا أنه يأتي بعد الفعل لأنه يؤكد، أو يدل على قلة الفعل أو كثرته ونقصانه وزيادته، ولذلك لا يُكنى عن المصدر، وهو آلة للفعل لتبيين المعاني المذكورة؛ لأنه لا يعطي تلك المعاني إلا وهو ظاهر غير مستور لا مكني عنه. والصحيح أنه يُكنى عنه، ويراد به التأكيد، قال الشاعر:

(1) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية (ج2/388-390).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/130-131).

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى      قَدْ نَأْتُهُ إِلَّا التَّحِيَّةُ<sup>(1)</sup>  
وقال آخر:

هَذَا سُزَّاقَةٌ لِلْقُرَّانِ يَدْرُسُهُ      وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذَيْبٌ<sup>(2)</sup>

أي: قد نلت النيل، ويدرس الدرس، فأضمر المصدر، ولو صرح به لكان تأكيداً<sup>(3)</sup>.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف البصريين والكوفيين في الفعل أيكون له مفعول واحد أم عدة مفاعيل؟.

### 480- الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "تقييد الدلالة بالأصالة مخرج لأسماء المصادر، وهي عبارة عن كل اسم يساوي المصدر في الدلالة".

وقال ناظر الجيش<sup>(4)</sup>: "وقد فرق بين المصدر واسم المصدر بغير ما ذكره المصنف، فقيل: إنَّ المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا: إنَّ ضرباً مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً، فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر عنه مصدراً مجازاً نحو ضرب في قولنا: إنَّ ضرباً مصدر منصوب إذا قلنا: ضربت ضرباً، فيكون مسماه لفظاً واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى بالتسبيح الذي هو صادر عن المسيح، لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الأحرف، ومعناه: البراءة

(1) البيت لزهير بن جناب الكلبي في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج1/61) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/266) وأبي حيان التوحيدي، البصائر والذخائر (ج4/91) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدياء (ج1/535) وابن منظور، لسان العرب (ج11/46).

(2) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج3/67) وابن السراج، الأصول في النحو (ج2/193) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج3/1612) وابن هشام الأنصاري، المسائل السفرية (ص13) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج6/136) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/587) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج2/3).

(3) ابن مالك، شرح التنهيل (ج2/178).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1814).

والتنزيه، واستونس لهذا القول بقول الزمخشري: وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان، فسموا التسبيح بسبحان.

فنص على أنّ المسمى هنا معنى لا لفظ، وقال ابن يعيش: اسم المصدر مسماه لفظ نحو: سبحان، عبارة عن التسبيح، وقيل: إنّ المصدر يدل بالوضع، واسم المصدر وهو الذي لا يكون بصيغ المصدر المستعملة، يوضع موضع المصدر في بعض المواضع، فيستفاد منه ما يستفاد من المصدر، لكن لا بالوضع بل بالاستعمال كما يوضع المصدر في موضع اسم الفاعل واسم المفعول. انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك الفرق بين المصدر واسم المصدر.

## 481- الخلاف في (التكليم) أهو مصدر أم اسم مصدر؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "والكلام ما تضمن من الكلم".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وعلى (التكليم) بخلاف، أهو مصدر كَلَّمَ على حذف الزوائد أم هو

اسم مصدر، وهو قول الأكثرين، قال الشاعر:

فإن تُمسِ ابنة السَّهْمِيِّ مِنَّا      بَعِيداً مَا تُكَلِّمُنَا كَلَاماً<sup>(3)</sup>

وقال آخر:

ألا هل إلى رِيَّا سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ      تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحٍ مَا بَهَا      فَإِنَّ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا<sup>(4)</sup>

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/23-25).

(3) البيت بلا نسبة في ابن المثنى، مجاز القرآن (ج1/216) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/441) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/23).

(4) البيتان لذي الرمة في ديوانه (ص292) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/103) وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/74) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج2/203) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/24) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/143).

واحتجّ بما حكى أبو علي: عَجِبْتُ من كَلَامِكَ عبدَ الله، ومثَّلَ به س في باب الاستثناء، ويعمل الفعل فيه نحو كَلَّمْتَهُ كَلَاماً. قالوا وقد جاءت منه مُثْلٌ، نحو عَذَّبْتَهُ عَذَاباً، وسَلَّمْتُ عليه سَلاماً، وجَوَّزْتَهُ جَوَازاً، وشَوَّرْتَهُ شَوَاراً: أَخَجَلْتَهُ ف(س) والجماعة لا يرون هذه المُثْل إلا أسماء للمصادر لا أنفسها.

قال ابن هشام: وأصل ما جاء من الثلاثي الأصل على مثال دَخَرَج أن يكون مكسور الأول بألف قبل آخره نحو أَكْرَمَ إِكْرَاماً وضَارَبَ ضِرَاباً وكَلَّمَ كِلَاماً، وما جاء على غير هذا فبتعويض، وأصلُ فَعَلِ الفِعَالِ نحو كَلَّمَ كِلَاماً، وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾<sup>(1)</sup> فيجوز في كلها الفِعَالِ والتَّفْعِيلِ، الياء عوض من الحرف المضاعف، ولا حجة في النصب بعده، فقد يكون به حملاً على المعنى، أو بإضمار ما يدل عليه.

وأما عمل الفعل فيه فلأنه في معنى المصدر كما تقول ضربت كل الضرب وبعض ضرب، وأيما ضرب وضريرته سوطاً وسوطين".

وقال المرادي<sup>(2)</sup>: "والكلام اسم مصدر لتكلم لا مصدر محذوف الزوائد خلافاً لبعضهم، فإن قيل فما الفرق بينهما من جهة المعنى؟ فالجواب، قال ابن يعيش: "إذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة للسان، وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكلم الذي هو عبارة عن فعل جارحة للسان". وظاهر كلام ابن مالك: أنه لا فرق بين المصدر واسم المصدر في المعنى".

وقال ناظر الجيش<sup>(3)</sup>: "فمذهب البصريين: أنه اسم مصدر كالعطاء اسم للمعطى وهو الصحيح؛ لأن الفعل المستعمل من هذه المادة مراداً به معنى الحديث ليس إلا ثلاثة أبنية: كلم وتكلم وكالم، ومصادرهما الجارية: التَّكْلِيمُ والتَّكْلُمُ والمُكَالِمَةُ والكَلَامُ. وليس الكلام جارياً على واحد من الأفعال الثلاثة. ومذهب الكوفيين: أنه مصدر... فإن الكوفيين لا يمنعون إعمال اسم المصدر؛ بل لا يعمل إلا هم. قال ابن عصفور لما ذكر اسم المصدر: مذهب الكوفيين العمل وعند البصريين لا يعمل إلا في ضرورة. وإذا كان كذلك فكيف يستدل الكوفيون على المصدرية والعمل؟

(1) [النبأ: 28].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64) وابن يعيش، شرح المفصل (ج1/75).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/142-144).



وأشكل من ذلك قول الشيخ بهاء الدين مجيباً عن استدلال الكوفيين المذكور : "إنَّ اسم المصدر يعمل عمل المصدر بإجماع". وقد علمت خلاف الفريقين؛ اللهم إلا أن يقال: كون البصريين أجازوا عمله ضرورة يقتضي صحة جواز نسبة ذلك إليهم في الجملة؛ فلا يمتنع دعوى الإجماع".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر بيان الخلاف في (التكليم) أنه مصدر أم اسم مصدر؟ متنبعاً آراء النحاة وأقوالهم ومذاهبهم في هذه المسألة، بينما زاد المرادي على ابن مالك في تصدده قول ابن يعيش في بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر.

في حين أضاف ناظر الجيش على ابن مالك تصنيفه الخلاف بين فريقين، هما: البصريين والكوفيين مع تبيينه سبب اختيار أهل البصرة والكوفة لما ذهبوا إليه، مُظهراً موقفه منهما.

وبذلك يكون أبو حيان موافقاً لابن يعيش<sup>(1)</sup> في تفصيله لهذه المسألة، ووافقهما في ذلك كل من المرادي وناظر الجيش.

بينما حسم السيوطي<sup>(2)</sup> المسألة دون تفصيل أو جدال فيها، وذلك من خلال اختياره بأنَّ (التكليم) مصدر.

## 482- جملة (هذا كتابٌ) إن كانت عاملة فهل هي من باب المفعول به أم المفعول المطلق؟

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "هذا كتابٌ".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(4)</sup> : "ونزيد ها هنا أن إذا قدرناها معمولة للقول، فهل هي من باب المفعول به، أو المفعول المطلق؟ قولان نقلهما ابن الحاجب في أماليه.

وقد يُرجح الثاني أنها نفس المقول؛ فاسم المفعول يُحمَل عليها غير مُقيد بالجار، ولا يَعنون بالمفعول المطلق إلا هذا، وعلى هذا فيكون من المفعول المطلق النوعي".

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/74-75).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/48).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص447-448).

## التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك جملة (هذا كتاب) إن كانت عاملة فهل هي من باب المفعول به أم المفعول المطلق؟.

### 483- الخلاف في عمل الفعل في مصدرين مؤكّد ومبين

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسمّى مُخْتَصِماً ومُؤَقَّتاً ويُنْتَى ويُجْمَع".

وقال المرادي<sup>(2)</sup>: "مسألة: منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثر من عمل الفعل في مصدرين مؤكّد ومبين، وذهب السيرافي وتبعه ابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصبهما، وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها، وفي البديع: إذا قلت: ضربت ضرباً شديداً ضربتين كان ضربتين بدلاً من الأول، ولا يكونا مصدرين؛ لأنّ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فأما قول الشاعر:

وَوَطَّنْنَا وَطْناً عَلَى حَقِّ وَطِيءِ الْمُقَيَّدِ ثَابِتِ الْقِدَمِ<sup>(3)</sup>

فلا يكون الثاني فيه بدلاً فيه؛ لأنه غيره، ولكنه بمعنى وطيء القيد، أو على إضمار فعل. انتهى".

## التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في عمل الفعل في مصدرين مؤكّد ومبين.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره المرادي في هذا المقام.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/178).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص462).

(3) البيت بلا نسبة في المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص462) والسيوطي، همع الهوامع (ج2/103).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1833-1834).

وقد أكد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه المرادي في هذه المسألة.

#### 484- اسم العدد يقوم مقام المصدر

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادف واسم مصدر غير علم. ومقام المبين نوع أو وصف أو هيئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وكان ينبغي للمصنف أن ينص على أنه يقوم مقام المصدر اسم العدد، فإنه واقع موقع المبين، وليس شيئاً مما ذكر، تقول: ضربت ثلاثين ضربةً، فتعرب ثلاثين مصدرًا، وليس بمصدر لكونه عدداً لما هو مصدر".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك موضعاً آخر يقوم مقام المصدر ألا وهو اسم العدد. واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. وقد أكد السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### 485- مجيء إقامة الأعيان مقام المصدر

قال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "وقد جاء إقامة أعيان وليست بآلات مقام المصدر، وهي على حذف مضاف، وذلك نحو قول الشاعر:

- 
- (1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/102-103).
  - (2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/178).
  - (3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/157).
  - (4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص463).
  - (5) ابن عقيل، المساعد (ج1/470).
  - (6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1822).
  - (7) السيوطي، همع الهوامع (ج2/101).
  - (8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/157).

... .. حَتَّى إِذَا اصْطَفُوا لَنَا جِدَارًا<sup>(1)</sup>

وقول الآخر:

... .. وَلَمْ يَضَعْ مَا بَيْنَنَا لَحْمَ وَصْمٍ<sup>(2)</sup>

الأصل: اصطَفَا جِدَارًا، وإِضَاعَةً لَحْمَ وَصْمٍ، فحذف المصدر، وأُقيِمَ الاسم الذي كان مُضَافاً إليه مقامه، فأعرب بإعرابه".

**التوضيح والتحليل:**

استدرك أبو حيان على ابن مالك إقامة الأعيان مقام المصدر.

#### 486- ما يقوم مقام المصدر

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وقال بعض أصحابنا: وغير التأكيدي ما أفاد معنى لا يستفاد من الفعل، وهو على سبعة وجوه:

المحدود، نحو: ضربه ضربةً، وضربتين، وضرباً.

والذي في معناه: ضربه سوطاً، وسوطين، وثلاثة أسواط.

والنوعي: قعد الفُرُصَاءَ.

والمصدر المعرّف، وهو المعرّف تعريف الجنس: زيد يجلس الجلوس، تريد الجنس، ويعني به الكثير، ويجلس لا يفهم منه الكثرة، إذ يكون للقليل والكثير، وتعريف العهد: جلسْتُ الجلوسَ الذي تعلم. ويكون علماً، نحو بَرَّةٌ بَرَّةٌ، وفَجَّرَ به فَجَارٍ، وهو معلق على الجنس.

(1) هذا صدر بيت للعجاج في ديوانه (ق89/34 ج2/115) وابن جني، الخصائص (ج3/325)، وعجزه:

... .. وَكَانَ مَا بَيْنَهُمْ طَوَّارًا

(2) هذا عجز بيت للعجاج في ديوانه (ق7/23 ج1/427) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج2/1112) وابن جني، الخصائص (ج3/325)، وصدرة:

... .. وَجَعَلَ الْجِيْرَانَ أَسْتَارَ الْخُرْمِ

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/157-158).

والخامس الموصوف: قَعَدَ فُجُوداً حَسَنًا.

والجاري مجراه: صَرَبْتُ أَيَّ ضَرْبٍ، تريد: شديداً، وَيَسِيرَ ضَرْبٍ، وبعضَ ضَرْبٍ، وكلَّ ضَرْبٍ، وهو السادس.

والسابع: التشبيهي: ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ، وقد يرجع إلى معنى الموصوف، كقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ أَخْذًا عَزِيزًا مُّقْتَدِرًا ﴾<sup>(1)</sup>، المعنى: أخذاً شديداً، وقوله ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله:

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةً ثَائِرٍ لَهَا نَقْدٌ لَوْلَا الشُّعَاعُ أَضَاءَهَا<sup>(3)</sup>

وهو الثائر نفسه، فالمعنى: وسعى لها سعياً يصلح للآخرة، وطعنت طعنةً صالحةً لأخذ الثأر، وقد يريد: مثل ما يطعن الثائر غيري".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الوجوه التي تقوم مقام المصدر.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في الوجه الرابع، بينما وافقه ناظر الجيش<sup>(6)</sup> في الوجه الخامس من هذه المسألة.

وقد أكد السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) [القمر: 42].

(2) [الإسراء: 19].

(3) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه (ق 7/1 ص 46) وابن طباطبا، عيار الشعر (ص 78) والقالبي، أمالي القالي (ج 2/259) والمعافري، كتاب الأفعال (ج 3/631) وابن مكي الصقلي، تنقيف اللسان (ص 23) وابن منظور، لسان العرب (ج 3/515) والعيني، المقاصد النحوية (ج 3/1177) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج 7/35).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص 463).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج 1/470).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 4/1823).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج 2/101-102).

## 487- أوجه إعراب (ويل) إذا عرفت بـ(أل)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وَوَيْلٌ لَهُ وَيْلًا".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما المَعْرَفُ بِأَلٍ فالرفع فيه أحسن من النصب للتعريف، قال س: (وإنما استحَبُّوا الرفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبر، فَقَوِيَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل). وهو في رفعه بمنزلة رفع النكرة من معنى الفعل، وما بعده خبره، وهو قياس فيما يعرب، تقول: الويلُّ لك، والخيبةُ لك، لكن إدخال أَلٍ ليس مطرداً في جميعها، وإنما هو سماع. قال س: (ليس كل حرف تدخل فيه أَلٍ من هذا الباب، لو قلت: السَّقِيُّ لك، والرَّعِيُّ لك - لم يجز).

وقال الفراء والجرمي بجواز رفعهما وأخواتهما، وكأنهما رأياه قياساً في هذه. وفيه نظر؛ لأنَّ الموضوع للفعل، فأخراجه عنه ليس أصلاً، فلا يكون قياساً. وقد قاسه بعضهم على: الحمدُ لله، وليس بشيء؛ لأنه ليس من مواضع الفعل؛ لأنه خبر، بخلاف الدعاء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (ويل) إذا عرفت بـ(أل) عند النحويين. واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. وقد أكد السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 488- المصادر التي لا تتصرف كـ(حنانيك) وأمثالها

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم في إجابة الداعي: لَبَّيْكَ ومعناه لزوماً لطاعتك. قال سيبويه: أراد بقوله لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ إجابة بعد إجابة".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/185).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/168-169).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1849-1850).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/107-108).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/186).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وهذان اللفظان من ألفاظ ذكرها النحاة مُتَّاة، وأوردوها إيراداً واحداً، إلا أنَّ المصنف ذكر منها لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ؛ إذ هما عنده مصدران، ينتصبان على إضمار الفعل المهمل، وبأقيها ينتصب على إضمار الفعل المستعمل. ونحن نتكلم على جميعها كما تكلم النحاة، فنقول: هذه الألفاظ هي: حَنَانِيكَ، وَلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَدَوَالِيكَ، وَهَذَاذِيكَ، وَحَجَازِيكَ، وَحَدَارِيكَ وهي مصادر لا تتصرف، بمنزلة سُبْحَانَ اللَّهِ وَأَخَوَاتِهِ في كونها لا تتصرف، وهي مُلتَزِمٌ فيها الإضافة والتنثية، فإنَّ أُفرد منها شيء كان متصرفاً، نحو قوله:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا      أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ<sup>(2)</sup>

وزعم ابن الطراوة أنَّ الرفع في حنان أقيس، وأنَّ قولك: الواجب علينا- آنس من: حَنَنًا عليك؛ لأنَّ هذا علاج.

ورُدَّ بأنه يمكن أن يكون حَنَنًا عليك واقعاً، وليس بعلاج، فيكون على حد: الواجب علينا حنان، فهذا الباب لَمَّا كان مناجاة لا يستقل أحد فيه بالإخبار قَوِيٍّ فيه النصب؛ لأنَّ الجامع بينه وبين الدعاء أنَّ فعله ليس ماضياً، وهو مناجاة".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المصادر التي لا تتصرف نحو (حنانيك) وأمثالها.

واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### 489- الخلاف في المصادر نحو (حنانيك) وأمثالها أهي تنثية للواحد أم للتكثير؟

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "واختلفوا في هذه المصادر أهي تنثية يُشْفَعُ بها الواحد أم تنثية يُرَادُ

بها التكثير:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/177-178).

(2) البيت لمنذر بن درهم الكلبي في ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج4/8).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1865-1867).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/108-111).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/182-183).

فذهب السيرافي وجماعة إلى أنها يُراد بها التكثير ومداومة الفعل، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾، أي: كَرَاتٍ؛ لأنَّ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين ثنتين، وكُنَى بالثنائية عن الكثير، كما كُنِيَ عن الكثير بالثنتين في قولهم: إِيَّاكَ ثم إِيَّاكَ، قال السيرافي: (وأصل التثنية العطف، وقد وجدناهم يريدون بعطف التثنية التكثير، كقولهم: جاؤوا رجلاً رجلاً، وادخلوا الأول فالأول، وأوَّلاً فأوَّلاً، ومرادهم في ذلك تكرير الشيء أبداً حتى يفنى بالغاً ما بلغ، فكذلك أرادوا تثنية هذه المصادر).

وذهب بعض النحويين إلى أنها تثنية حقيقية يُشفع بها الواحد، فالمراد: حَنان موصول بآخر، ومساعدة موصولة بآخرى، ولزوم طاعة موصول بآخر. وأما دَوَالِيكَ وَهَذَاذِيكَ فَثَنِيًّا لِأَنَّ الْمُدَاوِلَةَ الْمَشْبَهَةَ بِدَوَالِيكَ مِنْ اثْنَيْنِ. وكذلك الْهَدَّ الْمَشْبَهَ بِهِذَاذِيكَ فِي الْبَيْتِ مِنْ اثْنَيْنِ، أَي: هَذَا مَنَّا وَهَذَا مِنْهُمْ، وَمُدَاوِلَةٌ مَنَّا مِثْلُ مُدَاوِلَتِكَ، فَجَاءَ الْمَصْدَرَانِ لِذَلِكَ مُتَّيْنِ حَتَّى يَكُونَ الْمَشْبَهَ وَفَقِ الْمَشْبَهَ بِهِ. وَإِلَى نَحْوِ مِنْ هَذَا ذَهَبَ السَّهْلِيُّ، زَعَمَ فِي حَنَانِيكَ أَنَّ الْمُرَادَ رَحْمَةً فِي الدُّنْيَا وَرَحْمَةً فِي الْآخِرَةِ، وَفِي لَبِّيكَ إِجَابَةٌ فِي امْتِنَالِ الْأَمْرِ وَإِجَابَةٌ فِي الْإِزْدَجَارِ عَنِ الْمَنَاهِي.

وهذا الذي ذهب إليه لا يطرد له، بل يستعمل العرب ذلك في المخلوق الذي ليس له أخرى يُرحم فيها، ويتكلم بذلك من لا يعتقد أخرى؛ ألا ترى إلى طرفة بن العبد - وهو جاهلي - يخاطب عمرو بن هند، وهو جاهلي أيضاً:

... .. حَنَانِيكَ بَعْضَ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (1)

فليس المعنى على أنه يطلب منه رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المصادر نحو (حنانيك) وأمثالها أهي تثنية للواحد أم للتكثير؟.

(1) هذا عجز بيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص53) والفراهيدي، الجمل (ص175) وسيبويه، الكتاب (ج1/348) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/219) والثعالبي، التمثيل والمحاضرة (ص48) وابن سيده، المحكم (ج2/535) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/409) والغزنوي، باهر البرهان (ج3/1356) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج3/122)، وصدرة:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضَنَا .. ..



وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### 490- الخلاف في الفعل الناصب لـ(غفرانك) أهو بمعنى الطلب أم الخبر؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "والمحذوف العامل وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب منه مضاف نحو غفرانك".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "واختلفوا في الفعل الناصب لها، أهو بمعنى الطلب أم هو بمعنى الخبر:

فذهب الزجاج- ونسبه السجاوندي إلى س- إلى أنّ التقدير: اغْفِرْ غُفْرَانَكَ.

وقال الزمخشري: (غُفْرَانُكَ منصوب بإضمار فعل، يقال: غُفْرَانُكَ لا كُفْرَانُكَ، أي: نَسْتَغْفِرُكَ ولا نَكْفِرُكَ).

فعلى التقدير الأول الجملة طلبية، وعلى التقدير الثاني الجملة خبرية.

وأجاز بعض النحويين أن ينتصب على المفعول به، أي: نَطْلُبُ أو نَسْأَلُ غُفْرَانُكَ.

وجوّز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غُفْرَانُكَ بغيثنا".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الفعل الناصب لـ(غفرانك) أهو بمعنى الطلب أم الخبر؟.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/111-112).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/186).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/191-192).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/120).

## 491- أوجه إعراب (هنئياً) و(مريئاً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "قال س: (هَنْئِيئاً مَرِيئاً صفتان، نصبوهما نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره؛ المختزل للدلالة التي في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثَبَّتَ ذلك هَنْئِيئاً مَرِيئاً) انتهى. ومَرِيئاً تابع لهَنْئِيئاً.

وذهب الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ هَنْئِيئاً مَرِيئاً ﴾<sup>(2)</sup> إلى أن انتصابه على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فَكَلُوهُ أَكْلاً هَنْئِيئاً، أو على أنه حال من ضمير المفعول.

وهو قول مخالف لقول أئمة العربية س وغيره، فعلى ما قاله أئمة العربية يكون: ﴿ هَنْئِيئاً مَرِيئاً ﴾ من جملة أخرى غير قوله: ﴿ فَكَلُوهُ ﴾<sup>(3)</sup>، ولا تعلق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى.

وجماع القول في هَنْئِيئاً أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها، فإذا قيل: إِنَّ فلاناً أصاب خيراً، فقلت: هَنْئِيئاً له ذلك- فالأصل: ثَبَّتَ له ذلك هَنْئِيئاً، فحُذِفَ ثَبَّتَ، وأُقيِمَ هَنْئِيئاً مقامه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (هنئياً) و(مريئاً).

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد أبو حيان كل من أبي جعفر النحاس<sup>(7)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(8)</sup> فيما ذكروه حول هذه المسألة، وتابعهم السمين الحلبي<sup>(9)</sup> أيضاً.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/223-224).

(2) [النساء: 4].

(3) [النساء: 4].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص471).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج1/482).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1873-1874).

(7) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (ج1/200).

(8) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن (ج1/188).

(9) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/576).

## 492- الخلاف فيما ارتفع به (هنيئاً) و(مريئاً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلفوا إذ ذاك فيما يرتفع به (ذلك):

فذهب السيرافي إلى أنه مرفوع بذلك الفعل المختزل الذي هو ثَبَّتَ، وهَنِيئاً حال من (ذلك)، وفي هَنِيئاً ضمير يعود على (ذلك). وإذا قلت هَنِيئاً، ولم تقل ذلك، بل اقتصر على قولك هَنِيئاً ففي هنيء ضمير مستتر يعود على ذي الحال، وهو ضمير الفاعل الذي استتر في ثَبَّتَ المحذوفة.

وذهب الفارسي إلى أن (ذلك) في قولك (هَنِيئاً له ذلك) مرفوع بـ(هَنِيئاً) القائم مقام الفعل المحذوف؛ لأنه صار عوضاً منه، فعمل عمله، كما أنك إذا قلت زيداً في الدار رفع المجرور الضمير الذي كان مرفوعاً بمستقر لأنه عوض منه، ولا يكون في هَنِيئاً ضمير؛ لأنه قد رفع الظاهر الذي هو اسم الإشارة. وإذا قلت (هَنِيئاً) ففيه ضمير فاعل بها، وهو الضمير الذي كان فاعلاً لثَبَّتَ، ويكون هَنِيئاً قد قام مقام الفعل المختزل مفرغاً من الفاعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين فيما ارتفع به (هنيئاً) و(مريئاً).  
واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وأكد السمين الحلبي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

## 493- الخلاف في نصب (مريء) في قولهم (هَنِيئاً مَرِيئاً)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وإذا قلت (هَنِيئاً مَرِيئاً) ففي نصب مَرِيء خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه صفة لقولك هَنِيئاً، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن الحوفي. وذهب الفارسي إلى أن انتصابه انتصاب هَنِيئاً، فالتقدير عنده: ثَبَّتَ مَرِيئاً، ولا يجوز عنده أن يكون صفة لـ(هَنِيء) من

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/224).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص471).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1874).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/577).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/224-225).

جهة أَنْ هَنِئاً لَمَا كَانَ عَوْضاً مِنَ الْفَعْلِ صَارَ حَكْمُهُ حَكْمَ الْفَعْلِ الَّذِي نَابَ مِنْهُ، وَالْفَعْلُ لَا يوصف، فَكَذَلِكَ لَا يوصف هو.

وقد أَلَمَ الزمخشري بشيء مما قاله النحاة في هَنِئاً، لكنه حرّفه، فقال بعد أَنْ قَدَّمَ انتصابه على أنه وصف للمصدر أو حال من الضمير في فكلوه: (أي: كَلُوهُ وهو هَنِئٌ)، قال: (وقد يُوقَفُ على فكلوه، ويُبتدأ هَنِئاً مَرِيئاً على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أُقيمتا مقام المصدر، فانتصابهما على هذا انتصاب المصدر)، ولذلك كأنه قال: هَنِئاً وَمَرِيئاً، فصار كقولك: سَقِيّاً وَرَعِيّاً، أي: هُنَّاهُ وَمَرَّاهُ. والنحاة يجعلون انتصاب هَنِئاً على الحال، كما ذكرناه عنهم، وانتصاب مَرِيئاً على ما ذكرناه من الخلاف، إمّا على الحال وإمّا على الوصف.

ويدلُّ على فساد ما حرّفه الزمخشري وصحة قول النحاة ارتفاع الأسماء الظاهرة بعد: هَنِئاً مَرِيئاً، ولو كانا منتصبين انتصاب المصادر المراد بها الدعاء ما جاز ذلك فيها، تقول: سَقِيّاً وَرَعِيّاً، ولا يجوز: سَقِيّاً اللهُ ذلك، وإن كان ذلك جائزاً في فعله، تقول: سَقَاكَ اللهُ، وَرَعَاكَ اللهُ. والدليل على جواز رفع الأسماء الظاهرة بعدها قول الشاعر:

هَنِئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعِرَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب (مريء) في قولهم (هَنِئاً مَرِيئاً).

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. وأيد السمين الحلبي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

---

(1) البيت لكثير عزة في ديوانه (ص68) والقالبي، أمالي القالي (ج2/108) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/216) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج1/142) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج1/471) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/864) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/66) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/214).  
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص471).  
(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/482-483).  
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1874-1875).  
(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/577-578).

## الباب الرابع والعشرون : المفعول له

### 494- شروط انتصاب المفعول له

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وهو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً أو مقدرًا، والفاعل تحقيقاً أو تقديرًا".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "قال بعض النحويين: شرطوا في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدرًا، وعلى غير لفظ الفعل الأول، وسبباً له أو مسبباً عنه، وفاعلها واحد. فالأول قد نص عليه س بقوله: (ما ينتصب من المصادر). وعلى الثاني بقوله: (وليس منه)، وعلى الثالث بقوله: (لأنه عُذر له)، والعذر يكون سبباً ومسبباً. وعلى الرابع بقوله: (لأنه موقوع له). وإنما كان مصدرًا لأنه علة، ولا يكون إلا معنى، ولو كان من لفظ الأول لانتصب انتصاب الأول لا السبب، ولو لم يكن عُذرًا لانتصب انتصاب: أتيته رُكُضًا. ولو كان فاعلها مختلفًا لبطل الربط بينه وبين الفعل الأول، فلم يصح نصبه لأنَّ الرابط إما لفظي أو معنوي، فاللفظي حرف الجر، وهو معدوم في النصب، فلم يبق إلا المعنوي، وهو ما ذكرنا. انتهى كلامه.

وزاد بعض النحويين في الشروط أن يكون المصدر غير نوع للفعل؛ إذ قد يكون المصدر من نوع الفعل وغير نوعه، فمثال ما تحرَّز منه: جاء زيدٌ ركُضًا، فإنه إذا قصد بهذا أن يكون باعثًا على الفعل فلا بدَّ من اللام.

وزاد بعض المتأخرين شرطاً آخر، وهو أن يكون من أفعال النفس الباطنة، ولا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء زيدٌ خوفًا، ورغبةً، ولو قلت جاء زيد قراءة للعلم، وقتالاً للكافر، تريد جعل ذلك مفعولاً له- لم يجز لأنه من الأفعال الظاهرة.

وزاد بعضهم أيضاً ألا يكون المصدر من لفظ العامل، نحو: أجلُّتُك إجلالاً.

وإنما امتنع ذلك لأنَّ الشيء لا يكون علة لوقوع نفسه.

ويمكن ردُّ جميع هذه الشروط التي زيدت إلى معنى الشروط التي تقدمت.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/196).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/234-235).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط أخرى للنحويين في انتصاب المفعول له.  
وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 495- الخلاف في تقديم المفعول له على عامله

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ويستوي الأمران في المضاف".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: ويجوز تقديم المفعول له على عامله الفعل أو الجاري مجراه إن لم يكن فيه مانع، وما تلزم فيه اللام يقوى فيه اللزوم في التقديم لضعف العامل، وأمّا ما تُحذف منه فَيَقْوَى ذكر اللام عند التقديم، فتقول: لِلطَّمَعِ جُنُوءٌ، ويجوز تركها. ومنه تقديمه مع أمّا، نحو: أمّا تقويماً فأنا أضربك. ويجوز أن يكون العامل فيه الفعل الذي دلّت عليه أمّا، ويكون أصله اللام، وحُذفت هنا سماعاً.

ومنع قوم تقديم المفعول له على العامل، منهم ثعلب. والسماع يردّ عليهم، قال جحدر:

فَمَا جَزَعاً - وَرَبِّ النَّاسِ - أَبْكِي      وَلَا حِرْصاً عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي<sup>(6)</sup>

وهذه الإضافة محضة، خلافاً للجرمي والرياشي والمبرد؛ إذ ذهبوا إلى أنها غير محضة؛ لأنهم يلتزمون تنكيهه قياساً على الحال والتمييز... وقال الكميت:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص472).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1887).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/130-132).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/196).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/246).

(6) البيت لجحدر، ولم أقف عليه. والبيت بلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع (ج2/135).

طَرَبْتُ، وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَابٍ مِّنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ<sup>(1)</sup>

فَقَدَّمَ شَوْقاً- وهو مفعول له- على العامل فيه، وهو أَطْرَبُ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم المفعول له على عامله.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد أكد السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 496- عدم جواز أن يكون لعامل واحد منصوبان كل منهما مفعول له

قال أبو المرادي<sup>(5)</sup>: "لا يجوز أن يكون للعامل الواحد من المفعول اثنان إلا على جهة البديل أو العطف سواء جراً بحرف الجر أو أحدهما، أو نصباً فأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى﴾<sup>(6)</sup>، فمنصوب بفعل مضمرة؛ قاله الفارسي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك مسألة عدم جواز مجيء المفعول له لمنصوبان من عامل واحد فقط.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره المرادي.

---

(1) البيت للكميت بن زيد في الجري، الجليس الصالح (ص507) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1/399) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص20) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/109) والعيني، المقاصد النحوية (ج3/1089) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/34) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج4/313)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص475).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1888-1889).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/135).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص475).

(6) [طه: 3].

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1889).

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### 497- مجيء المفعول له نكرة

قال ناظر الجيش<sup>(2)</sup> : "وذهب الجرمي والرياشي إلى أنّ المفعول له لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب مردود لا ينبغي التشاغل بمثله".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك مذهب النحويين في مجيء المفعول له نكرة. وقد نحا السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### الباب الخامس والعشرون : المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

#### 498- مذهب النحاة في نصب (دخل) في قولهم (دخلت البيت)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "فلو نصب المكان المختص بدخل على الظرفية لم ينفرد به دخل... فجعل أن نصب المكان المختص بدخل عند سيبويه على الظرفية".  
وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقوله في الشرح: إنّ المكان المختص منصوب بدخَلْتُ نَصَبَ المفعول به لا نصب الظرف. ونقول: المذهب في ذلك ثلاثة:..."

الثالث: مذهب الأخفش وجماعة أنه مما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر. وحجته أنك تقول: دخلت البيت، ودخلت في البيت، ودخلت في أمر فلان، ودخلت أمر فلان، وكثرة ذلك فيها تقضي بكون ذلك فيها أصليين إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك. وأيضاً لو كان دخل زيد الدار على تقدير إسقاط الحرف لوجب أن يكون أدخلت زيداً الدار على تقدير إسقاطه، وما

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/136).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1889).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/130).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/200-201).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/251).



حكمه كذلك لا يجوز أن يقام مقام الفاعل مع وجود ما ليس كذلك؛ ألا ترى أنه لا يجوز: اختير الرجال زيداً، بل: اختير زيد الرجال، ويجوز: أدخل الدار زيداً، وأدخل فوه الحجر، فدلّ على أنهما مفعولان صريحان، ليس الثاني منصوباً على إسقاط الحرف.

والجواب عن هذا أن قولهم: أدخل فوه الحجر لا حجة فيه؛ لأنه إنما جاز بعد القلب، والتقدير: أدخل فوه (في) الحجر، وقد ثبت استعمال القلب في أدخل في فصيح الكلام، حكى س عنهم أنهم يقولون: أدخلت القلنسوة في رأسي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب آخر للنحويين في نصب (دخل) في قولهم (دخلت البيت).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 499- علة عدم تسمية الكوفيين المفعول فيه ظرفاً

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "هو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد، لواقع فيه مذکور أو مقدّر ناصب له".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وهذا التقسيم الذي قسمه المصنف في المفعول فيه أنه اسم وقت ومكان لا يصح إلا على مذهب البصريين؛ لأنهم يسمون المفعول فيه ظرفاً.

وأما الكوفيون فلا يسمونه ظرفاً لأمرين:

أحدهما: أنّ العرب لم تُسمّ اسم المكان ولا اسم الزمان في موضع من كلامها بالظرف.

والآخر: أنّ الظرف في اللغة اسم الوعاء، قالوا: والأوعية متناهية الأقطار، محاط

بنواحيها، نحو الجراب والعدل، واسم المكان الذي يسمونه ظرفاً ليس متناهي الأقطار، نحو: زيدٌ

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص477).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1896).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/152).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/200).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/256).

خَلْفَكَ، وَأَمَامَكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَنْتَسِبْ عَلَى الظَّرْفِ، تَقُولُ: زَيْدٌ فِي دَارِهِ، وَزَيْدٌ فِي الْحَمَّامِ، وَلَا تَقُولُ زَيْدٌ دَارَهُ، وَلَا: زَيْدٌ الْحَمَّامِ.

وَلَا يَلْزِمُ مَا ذَكَرُوهُ؛ إِذْ لَا مُشَاحَّةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ، مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسَمَّى ظَرْفًا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ تَشْبِيهًا بِالظَّرْفِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ جِهَةِ اشْتِمَالِهِ عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا سُمِّي بِالزَّمَامِ الْكِتَابُ لِضَبْطِ مَا فِيهِ كَمَا تُضَبِّطُ الدَّابَّةُ بِالزَّمَامِ.

وَسَمَى الْفِرَاءَ وَأَصْحَابَهُ الْمَفْعُولَ فِيهِ مَحَلًّا. وَالْكَسَائِي وَمَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ يُسَمُّونَ الظَّرُوفَ صِفَاتٍ. وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ."

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عدم تسمية الكوفيين المفعول فيه ظرفاً، ولكنهم أطلقوا عليه مسميان آخران هما: المحل، والصفات.

## 500- ما يقوم مقام ظرف الزمان

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "وقد ذكر أصحابنا ظرف الزمان، فقالوا: هو اسم الزمان، نحو سرئت اليوم، أو عدده، نحو: سرئت عشرين يوماً، أو ما قام مقامه مما حذف قبله اسم الزمان وكان مضافاً إليه قبل حذفه، نحو: سرئت قدوم الحاج، أي: وقت قدوم الحاج، وخُفوق النجم، أي: وقت خُفوق النجم، ونحو: لا آتيتك معزى الفز، ولا آتيتك القارظ العنزى، أي: زمن تفرق معزى الفز، وزمن فقد القارظ العنزى، أو كان صفة له، نحو: مشى عليه طويلاً، أي: زماناً طويلاً، فيجوز ذلك في صفة الظرف وإن لم تكن خاصة به ولا من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء؛ كما جاز ذلك في الصفة المنتصبة على الحال أو ما شُبِّهَ به، نحو قولهم: أحقاً أنك قائم، قال:

أَلَا أَبْلِغُ بَيْتِي جُشْمٍ رَسُولاً      أَحَقَّأَنَّ أخطأكُمْ هَجَانِي<sup>(2)</sup>

وقولهم: أَلْحَقَّ أَنْكَ قَائِمٌ؟ قال عمر بن أبي ربيعة:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/257-258).

(2) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه (ق93/14 ص181) وسيبويه، الكتاب (ج3/137) وأبي سعيد السيرافي، شرح

كتاب سيبويه (ج3/357) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص176) والشاطبي، المقاصد الشافية

(ج1/584) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/472) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج10/277).

أَلْحَقُّ أَنْ دَارَ الرَّيَابِ تَبَاعَدَتْ      أَوْ انْتَبَهَتْ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ (1)

فأنَّ في موضع مبتدأ، وحقاً والحقَّ ظرف لأنه في تقدير في. ويدل على الابتداء أنهم إذا أبدلوا من أنَّ أتوا بالمصدر بدل أنَّ ورفعوه، قال:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ جُرْأَةً مُحَلِّقٍ      عَلَيَّ، وَقَدْ أَعْيَيْتُ عَادًا وَتُبَّعَا (2)

والدليل على أنَّ حقاً منصوب على تقدير (في) تصريحهم بها في بعض الأماكن، قال:

أَفِي حَقِّ مُوَأَسَاتِي أَخَاكُمْ      بِمَالِي، ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ (3)

وفي التصريح بـ(في) دليل على بطلان ما ذهب إليه أبو العباس في قولك: أحقاً أنك قائمٌ، من أنَّ قولك أنك قائمٌ في موضع رفع على الفاعلية. والصحيح ما ذهب إليه س من أنَّ انتصابه على الظرف، وما بعده مبتدأ، فحقَّ ليس اسم زمان، ولا عدده، ولا قائم مقامه، وإنما هو مشبَّه به من جهة أنه اسم معنَى، كما أنَّ اسم الزمان اسم معنَى، وأنه مشتمل على المحقق كاشتغال الزمان على ما وقع. ويدل على أنه سلك به مسلك الزمان وقوعه خبراً عن المصادر لا عن الجثث.

ومثل حقاً أنك قائمٌ قولهم: غير شكٍ أنك قائمٌ، وجهد رأيي أنك قائمٌ، وظناً مني أنك قائمٌ. وهذا النوع استعماله ظرفاً موقوف على السماع.

أو ما أضيف إليه بشرط أنَّ يكون إياه في المعنى، نحو: سرث جميع اليوم، أو بعضه، نحو: سرث بعض اليوم.

وشرط أنَّ يكون على تقدير في، واحتترز بذلك من أنَّ يكون مرفوعاً أو مخفوضاً أو منصوباً على غير تقدير في، فإنه لا يكون ظرفاً.

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق 2/128 ص 132) وسيبويه، الكتاب (ج 3/136) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج 3/357) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج 8/511) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج 10/277).

(2) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج 1/457) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج 2/117) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج 10/285) والزيبي، تاج العروس (ج 25/199).

(3) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه (ق 4/34 ص 101) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج 3/360) والجوهرى، الصحاح (ج 3/937) وابن منظور، لسان العرب (ج 6/106) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج 10/280).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يقوم مقام ظرف الزمان فينتصب انتصابه.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 501- ما يقوم مقام ظرف المكان

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وذكروا أيضاً ظرف المكان، فقالوا: هو اسم المكان، نحو: خلفك وأمامك. أو عدده، نحو: عشرين ميلاً. أو ما قام مقامه: إما صفته، نحو: قعدت قريباً منك وأمامك، وإما ما كان الظرف مضافاً إليه، نحو: تركته بملاحس البقر أولادها، فملاحس مصدر بدليل نصب أولادها به، وهو هنا ظرف مكان، تقديره: مكان ملاحس. أو ما شُبّه به، نحو: زيدٌ فوق عمرو في الشرف، ودون زيد في العلم، فليسا اسمي مكان، ولكنهما شُبّها بفوق ودون المكان. ومن ذلك ما حكاه الأخفش من قول العرب: هم هيئتهم، فنصب على أنه ظرف مكان على تقدير في، أي: هم في هيئتهم، والهيئة ليست مكاناً، لكنها شبيهة بالمكان لاشتغالها على ذي الهيئة كاشتغال المكان على ما يحلّ فيه. ويدلّ على أنها ظرف مكان وقوعها خبراً عن الجثث، وهذا النوع يُحفظ، ولا يقاس عليه. وما أضيف إليه بشرط أن يكون إياه في المعنى نحو: سرتُ جميع الميل، أو بعضه، نحو: سرتُ نصفَ الميل.

وشرط أن ينتصب على تقدير (في) احتراز من رفعه أو جره أو نصبه لا على تقدير

في، فإنه لا يكون ظرفاً".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يقوم مقام ظرف المكان فينتصب انتصابه.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1898-1901).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/170-171).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/259).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1901-1902).

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 502- مواضع حذف العامل في الظرف وجوباً

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "أو مقدر ناصب له".

وقال ناظر الجيش<sup>(3)</sup> : "وقد يكون تقديره واجباً يعني أن يُؤتى به مُقدراً ولا يُذكر لفظاً، وهذا هو الذي يعبر عنه النحاة بأنه يحذف وجوباً، وذلك في أربع مسائل وهي:  
أن يكون الظرف صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً.

وذكر الإمام بدر الدين في شرح الألفية موضعاً خامساً وهي قولهم: حينئذٍ الآن، أي كان ذلك واسمع الآن، قال: لأنه مسموع بالحذف لا غير، يعني أنه لا علة لوجوب حذفه إلا السماع خاصة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع حذف العامل في الظرف وجوباً.

## 503- الخلاف في كلمة (سحر) أهو مبني أم معرب؟

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "والذي ينصرف ولا يتصرف ما عين من سَحَرَ".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "واختلف النحويون في سحر هذا أهو مبني أو معرب:

فذهب بعضهم إلى أنه مبني لتضمنه معنى أل، كما بُني أمس لتضمنه معناها، وهو مذهب صدر الأفاضل.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبني، وعلة بنائه عدم التقارب، لا لتضمنه معنى الحرف؛ ألا ترى أنه لا يقع سَحَرَ إلا على سَحَرَ يومك، فلا تقول خرجتُ سَحَرَ إلا في يومك الذي

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/149-150).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/200).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1902-1903).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/202).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/263).

خرجت في سحره، ولا تقول سحر في سحر (أمس) إلا أن تقيده، فتقول: خرجت يوم الخميس سحر، فهذا هو الذي أوجب البناء. انتهى...

وذهب الجمهور إلى أنه معرب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كلمة (سحر) أهو مبني أم معرب؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

## 504- الخلاف في سبب منع التنوين من كلمة (سحر)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "واختلفوا في سبب منع التنوين منه:

فذهب بعضهم إلى أنه منوي فيه الإضافة، وهو معرفة بالإضافة؛ لأنك تريد سحر ذلك اليوم، فحذف التنوين كما حذف في أجمع وأكتع حيث كان مضافاً في المعنى.

وذهب السهيلي إلى أن حذف التنوين منه لأنه معرفة بنية الألف واللام؛ قال: (كأنك حين ذكرت يوماً قبله، وجعلته ظرفاً- أردت السحر الذي من ذلك اليوم، واستغنيت عن أل بذكر اليوم) وزعم أنه مذهب س.

وذهب الجمهور إلى أنه حذف التنوين منه لأنه لا ينصرف، فأحد علته العدل عن تعريفه بأل، والعلة الأخرى قيل: العلمية، جعل علماً لهذا الوقت. وقيل: التعريف المشبه لتعريف العلمية. وقيل: لم يصرفه لعدله وتعريفه من غير أداة تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين، وليس تعريفه تعريف علمية؛ لأنه في معنى السحر، وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف أل.

ولا يجوز أن يكون تعريفه بأل التي عدل عنها؛ لأن أل التي يعدل عنها الاسم لا تعرفه؛ ألا ترى أنهم لما عدلوا آخر عن أل استعملوه نكرة؛ بدليل وصف النكرة في نحو: مررتُ

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص478).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/263-264).

بنسوةٍ أُخْرَ، وإذا ثبت أنه غير متعرف بالعلمية ولا بأل التي عُدل عنها لم يبقَ إلا أن يكون تعريفه بالغلبة كما ذكرنا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في سبب منع التنوين من كلمة (سحر).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 505- الخلاف في الجملة الواقعة بعد (بيننا) و(بينما)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "ويلزم بينما وبيننا الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "اختلف النحويون في الجملة التي تقع بعد بيننا أو بينما على ثلاثة

مذاهب:

أحدهما: أنها في موضع خفض بالإضافة، وبيننا وبيننا مضافان إلي الجملة نفسها دون حذف مضاف له لكثرة وجود ذلك.

وذهب ابن جني وشيخه أبو علي إلى أن إضافتها إلي الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلي الجملة؛ لأن المضاف إلي الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأن (بين) تقع على أكثر من واحد؛ لأنها وسط، فلا بُدَّ من اثنين فما فوقهما، وتقديره: بينا أوقاتٍ زيدٍ قائمٍ أقبلَ عمرو، وهو اختيار أبي الحسن بن البادش.

المذهب الثاني: أن (ما) والألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

المذهب الثالث: أن (ما) كافةٌ بدليل عدم الخفض بعدها. فإن وليها مفردٌ فيشترط المصدرية، ولا يجوز فيه فيما سمع الأصمعي غير الخفض. أو جملةٌ فلا موضع لها من الإعراب، وأن ألف بيننا إن وليتها الجملة فالألف إشباع- والجملة في موضع خفض بالإضافة-

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص478-479).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/139-140).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/206).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/304-306).

لا كافة ولا للتأنيث، فوزنها فعلاً، خلافاً لزاعمي ذلك؛ لأنَّ كون الألف كافة لم يثبت، وثبت كونها إشباعاً في رواية:

بَيْنَا تُعَانِقُهُ الْكَمَاءُ<sup>(1)</sup> ... ..

ولأنَّ كون الألف للتأنيث فاسد؛ لأنَّ الظروف كلها مذكرة إلا ما شدَّ، وهو قُدَّام ووراء، والقول بذلك يؤدي إلى الدخول في الشاذَّ من غير داعية. وهذا هو المذهب المختار عند أصحابنا.

وردوا على ابن جنيِّ بأميرين:

أحدهما: أنَّ العرب لا تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه إلا في المفردات.

والآخر: أنها لم تضيفها لمفرد حتى يكون مصدراً، ولم تضيفها لزمان، وقول ابن جني (إنَّ الظرف في الزمان يشبه المصدر). ليس بمسوّغ إضافة بينا إليه؛ لأنه ليس فيه دلالة علي معنى الفعل المقتضي للجواب كما في المصدر دلالة عليه.

فإن قلت: إنما تضاف بينَ إلي شيتين فصاعداً، فلذلك لزم أن يقدر: بينا أوقات زيدٍ

قائمٌ.

فالجواب: أنها قد تضاف إلى الواحد المتجزئ، فكذلك تضاف إلي الجملة، ف(بيننا زيدٌ قائمٌ) في المعنى بمنزلة: بيننا قيامُ زيد، وبيننا تضاف إلى المصدر لأنه متجزئ، فكذلك إلى الجملة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجملة الواقعة بعد (بيننا)

و(بينما).

---

(1) هذا جزء بيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ق1/55 ص56) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص549) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/398) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص34) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص677) والصفدي، تصحيح التصحيف (ص176)، والبيت هو:  
بَيْنَا تُعَانِقُهُ الْكَمَاءُ، وَرَوْغُهُ  
يَوْمًا، أْتِيحُ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ



وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 506- الخلاف في (منذ) أهي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ومنها مذ ومنذ".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "مُنْذُ بسيطة، ومُدٌ محذوفة منها. وذهب الكوفيون إلى أنْ مُنْذُ مركبة، واختلفوا: فقال الفراء: أصلها: مِنْ دُو، مِنْ الجارة، وذو التي بمعنى الذي في لغة طييء. وقال غيره من الكوفيين: أصلها: مِنْ إِذْ، فحذفت الهمزة، فالتقت نون مِنْ وذال إِذْ، وهما ساكنان، فحُرِكت الذال لالتقاء الساكنين، وجُعِلت حركتها الضمة لأنهم ضمونها معنى شيئين، وهما مِنْ وإلى؛ لأنْ تأويلها إذا قلت ما رأيته منذُ يومان: ما رأيته مِنْ أوّل هذا الوقت إلى آخره، فقامت منذُ مقام مِنْ وإلى، فقَوِيَتْ لذلك، فحَمَلت الضم الذي هو أثقل الحركات، ولهذه العلة نفسها قالوا: ما كَلَمْتُهُ قَطُّ، فضموا الطاء لأنَّ المعنى: ما كَلَمْتُهُ مِنْ أوّل دَهْرِي إلى هذا الوقت، فنابت قَطُّ عن مِنْ وإلى، ثم صَمُوا الميم إبتاعاً لحركة الذال. وَمَنْ قال مُدٌ، فحذف النونَ رَدَّ الذال إلى أصلها من السكون لزوال موجب تحريكها. وَمَنْ قال مِنْ العرب: مُدٌ يومان، ومُدٌ اليوم أَتَّبِع.

ورَدَّ مذهب الفراء بَعْرُو الصلة عن رابط، وبأنَّ نو موصولة لا يَتَكلم بها إلا طييء ومُدٌ ومنذُ يَتَكلم بهما جميع العرب. ورَدَّ مذهب التركيب مِنْ (مِنْ) و(إِذْ) بأنَّ مِنْ لا يجوز دخولها على إِذْ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (منذ) أهي بسيطة أم مركبة؟.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص487).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/504).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1933).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/205-207).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/215).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/332-333).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 507- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملتي (منذ) و(مذ) والمرفوع بعدهما

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "فاختلفوا في الجملة من مذ أو منذ والمرفوع بعدهما هل لها موضع من الإعراب: فذهب الجمهور إلى أنها لا موضع لها من الإعراب. وذهب أبو سعيد إلى أنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيته متقدماً. وليس هذا بالوجه؛ لأنها خرجت مخرج الجواب، كأنه قيل له: ما أمد ذلك؟ فقال: يومان. ومما يبطل كونها حالاً أنّ الجملة إذا وقعت حالاً فلا بدّ فيها من رابط يعود على ذي الحال، أو من واو الحال، وهذه الجملة خالية من الضمير ومن واو الحال".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الموقع الإعرابي لجملتي (منذ) و(مذ) والمرفوع بعدهما.

وقد وافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 508- الخلاف في جر (مذ) و(منذ) الاسم الظاهر أو المضمّر

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وضمها قبل ساكن أعرف من كسرهما".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ولنذكر مسائل من باب مُذ ومُنذ، تكون كالنتمة لكلام المصنف.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص492).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/512).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/223).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/340-341).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/226).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/216).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/347).

المسألة الأولى: مُدٌّ ومُنْدٌ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بيّن. وأجاز أبو العباس أن يجرًا مضمر الزمان، فتقول: يومَ الخميس ما رأيتك مُنْدُهُ أو مُدَّهُ. والصحيح المنع لأنَّ العرب لم تقله".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جر (مذ) و(منذ) الاسم الظاهر أو المضمر.

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 509- الخلاف في اسم الزمان الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهو بمعنى أول الوقت أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "المسألة الثانية: اسم الزمان المخصّص الواقع بعدهما إذا كان بمعنى أول الوقت، نحو: ما رأيتَه مُدٌّ يوم الجمعة. ذهب الأخفش إلى أن نفي الفعل لا يكون أبداً في جميعه بل في بعضه، فأنت قد رأيتَه في بعض يوم الجمعة، ثم فقدتَه بعد ذلك إلى الزمان الذي أنت فيه.

واختلف النقل عن المبرد: ففي (المقتضب) ما يدل على موافقة الأخفش، قال فيه: (إن قال قائل: ما بالي أقول: لم أرك مُدٌّ يوم الجمعة، وقد رأيتك يوم الجمعة؟ قيل: إن النفي إنما وقع على ما بعد يوم الجمعة، والتقدير لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة، فقد أثبت الرؤية، وجعلتها الحد الذي لم تره منه.

وقال ابن السراج عن أبي العباس: (إنه يجوز أن يكون نفي الفعل في جميعه، وأن يكون في بعضه). قال: (فيقال: كيف اجتمعا في النفي والإيجاب على أن الرؤية واقعة في يوم الجمعة؟ والجواب في هذا أنك تقول: رأيت زيدا يوم الجمعة، وإنما رأيتَه في بعضه أو في جميعه، فهل يستقيم على هذا أن تقول: ما رأيتَه مذ يوم الجمعة، فيقع النفي في جميعه كما كانت الرؤية مستقيمة في جميعه؟ ويجوز أن يكون النفي واقعاً على بعضه).

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/227).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/347-348).

والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن وأبو العباس في مقتضبه؛ لأنك لا تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا وقد وقع فقد الرؤية بعد دخول الوقت الذي يقال له يوم الجمعة؛ إذ لو كان فقد الرؤية قبل طلوع الفجر لَمَا كان فاقداً للرؤية يوم الجمعة بل ليلة الجمعة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في اسم الزمان الواقع بعد (مذ) و(منذ) أنه بمعنى أول الوقت أم لا؟.

### 510- الخلاف فيما يجوز تقدمه في (مذ) و(منذ) من الأفعال المنفية والموجبة

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "المسألة الثالثة: مذ ومنذ لا يتقدمهما من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظاً ومعنى، أو المنفية لفظاً، أو الأفعال الموجبة التي تقتضي الدوام، نحو: ما رأيتُ زيداً مذ يوم الجمعة، وما زلتُ أصحُّبك منذ سنة، أو صحبته مذ يوم الجمعة، وسرتُ مذ يوم الجمعة إذا أردت اتصال السير.

قال أبو الحسن في (الكبير) له: لو قلت: رأيته مذ يوم الجمعة، وأنت تعني أنك رأيته يوم الجمعة، ثم انقطعت الرؤية إلى ساعتك لم يجز. وقال أبو بكر في (الأصول) له: (تقول: أنا أراك مذ سنة تتكلم في حاله، إذا أردت أنك في حال رؤيته مذ سنة). قال: (ولذلك قلت أراك لأنك تخبر عن حال لم تنقطع، فإن أردت أنك رأيته ثم غبرت سنة لا تراه قلت: رأيته مذ سنة؛ لأنك أخبرت عن رؤية مضت وانقطعت).

وقال ابن عصفور: والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن من أنه لا يراد بما بعدهما تبيين مدة الانقطاع، أو تبيين أول مدة الانقطاع إلا بعد الفعل المنفي. وأمّا إذا وقعا بعد الفعل الموجب فإنما يراد بهما تبيين مدة دوام الفعل أو تبيين أول مدة دوامه، وسواء في ذلك كون الفعل على صيغة الماضي أو صيغة المضارع. ويدلُّ على صحة ذلك قول سلمة بن يزيد الفهمي:

رَأَيْتُ النَّاسَ مُذْ خُلِقُوا وَكَانُوا يُجِبُّونَ الْغَنِيَّ مِنَ الرِّجَالِ<sup>(2)</sup>

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/348-349).

(2) البيت لسلمة بن زيد الفهمي في الجاحظ، المحاسن والأضداد (ص163) والبيهقي، المحاسن والمساوي (ص161).

ألا ترى أنّ مراده أنه لم يزل يرى الناس مذ خُلِقَ يحبون الغني إلى ساعته التي قال فيها هذا البيت. والنفي إذا كان في المعنى موجباً يجري مجرى الموجب في ذلك، نحو قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَّدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ      فِسْمًا، فَأَذْرَكَ حَمْسَةَ الْأَشْبَارِ  
يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ، تَلْتَقِي      فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُتَّارِ<sup>(1)</sup>

مراده الإخبار عن الممدوح بأنه مُذْ عَقَّدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ. وكذلك أيضاً حكمهما إذا جَرَّ الحال، نحو: ما رأيته مُذْ اليومِ، وأقامَ عندنا مُذْ اليومِ.

قال أبو الحسن: ولا يحسن: قَدِمَ فلانٌ مُذْ يومِ الجمعة، ولا: قَدِمَ فلانٌ مُذْ اليومِ، إلا أن تكون العرب تُجيز هذا، كأنك لم تذكر مذ، كما يقولون: رأيته مُذْ اليومِ، وهم يريدون: اليومِ. قال: وذلك قبيح إلا أن تدوم الرؤية. قال: وكذلك يقبح: مات زيدٌ مُذْ اليومِ، إلا أن تجعل الموت شيئاً دائماً له، وهو قبيح؛ لأنك لو قلت مات مُذْ اليومِ، إلا أن تجعل الموت شيئاً دائماً له، وهو قبيح؛ لأنك لو قلت مات مُذْ اليومِ إلى الساعة لم يحسن".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين فيما يجوز تقدمه في (مذ) و(منذ) من الأفعال المنفية والموجبة.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

## 511- (مذ) و(منذ) أهمّ حرفين أم اسمين؟

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "المسألة الرابعة: إذا كانا حرفين فلا إشكال في بنائهما، وإذا كانا اسمين فللزومهما طريقة واحدة كالحرف".

### التوضيح والتحليل:

(1) البيتان للفرزدق في ديوانه (ص267) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/446) وابن مالك، شرح التسهيل (ج2/217) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/815) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص267) وابن الصانع، اللحة في شرح الملحّة (ج1/236) والعيني، المقاصد النحوية (ج3/1255).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1961-1962).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج7/349).

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر (مذ) و(منذ) أهما حرفين أم اسمين؟.  
وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 512- مذاهب النحاة في اسم العدد الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهي بمعنى الأمد أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "المسألة الخامسة: اسم العدد الواقع بعدهما إذا كانا بمعنى الأمد في  
للعرب مذاهب:

أحدها: أنه لا يُعتدُّ به إلا إذا كان كاملاً.

الثاني: أنه يُعتدُّ بالأول والآخر وإن لم يكونا كاملين. قال أبو الحسن في (الكبير) له:  
يجوز أن يقول الرجل يومَ الاثنين لمن رآه يومَ الجمعة: ما رأيتُك مُذَ يومان، ولا يحتسب بالاثنتين  
ولا بالجمعة؛ لأنه قد رآه فيهما، رأيت بعض العرب يذهب إلى هذا، وبعضهم يقول: مُذَ أربعة،  
يحتسب بالاثنتين والجمعة من الأيام التي لم يره فيها لما كان قد ترك رؤيته في بعضها. وزعم أن  
أرباب هذه اللغة لا يقولون: ما رأيتُه مُذَ يومان، لم رآه أمس، وإنما يقولون: مُذَ أمس إلى اليوم.  
وإنما لم يقولوا ذلك لأنه يقع فيه لبس من جهة أن اليومين جميعاً لم يتمّ، فكل واحد منهما على  
المجاز، ولم يحسن لِمَا اجتمعاً على المجاز.

المذهب الثالث: أن يعتدُّ بالناقص الأول، ولا يعتد بالآخر، حكى أبو الحسن أيضاً في  
(الكبير) له أنه سأل بعض العرب عن قوله (لم أره مُذَ يومان): متى رأيتَه؟ فقال: أولَ من أمس.  
وإنما حمل ذلك على الاعتداد بالناقص الأول لا الثاني أنهم لا يكادون يحتسبون بالذي هم فيه  
إذا كان ناقصاً؛ ألا ترى أنه إذا قال ما رأيتُه مُذَ اليوم كان قد فقد رأيتَه في اليوم، ولم يره في  
شيء منه؛ لأنَّ معناه: ما رأيتُه في اليوم. هذا هو المختار. وقد أجاز الأخفش بالقياس أن  
يحتسب بالناقص الثاني دون الأول، ويجعل العدد على الليلي، فإنَّ العدد على ذلك يقع، قال:  
وهو قياس حسن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في اسم العدد الواقع بعد (مذ) و(منذ)  
أهي بمعنى الأمد أم لا؟.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/226).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/349-350).

## 513- الخلاف في النفي الواقع بعد (مذ) و(منذ) إذا جاء بمعنى أول الوقت

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "المسألة السادسة: لما كان النفي واقعاً في جميع ما بعد مُذ ومُنذُ إذا كانا بمعنى أول الوقت منع أبو الحسن أن يُعطف على اسم الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختصّ متقدم عليه أو متأخر عنه؛ فلا يقال: ما رأيته منذ شهر رمضان وشهر شعبان، لأنّ قولك ما رأيته مذ شهر رمضان يقتضي أنك رأيته فيه، فكيف تقول: منذ شهر شعبان، وأنت لا تقول (من شهر شعبان) إلا وقد رأيته فيه، ثم لم تره إلى أن قلت: ما رأيته مذ شهر شعبان.

وكذلك أيضاً عنده: ما رأيته منذ شهر رمضان وشهر شوال؛ لأنك إذا قلت ما رأيته منذ شهر رمضان وقد جرت شهر شوال علم أنك لم تره في شهر شوال.

قال: وكذلك لو قلت: ما رأيته منذ يوم الجمعة ويوم السبت لم يجز، ولو نصبت يوم السبت لم يجز أيضاً؛ لأنك إنما تريد إذ ذاك: وما رأيته يوم السبت، وأنت إذا قلت يوم الأحد: ما رأيته مذ يوم الجمعة علم أنك لم تره يوم السبت، فإن كان ما بعد حرف العطف متقدماً على الزمان الواقع بعدهما جاز عنده النصب، نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، تريد: وما رأيته يوم الخميس.

قال ابن عصفور: ويجوز عندي بالقياس أن يقال: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم السبت، بالعطف على أن تجعل مُذ بمعنى أمد، والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة ويوم السبت، وتكون الواو إذ ذاك لا تنوب مناب عامل يتكرر، مثلها في قولك: اختصم زيد وعمرو، وتكون إذ ذاك قد عرّفت مخاطبك بعدة مدة الانقطاع، وزدت مع ذلك تعريفاً لتلك المدة، إلا أنّ الذي منع أبا الحسن أن يذكر هذا الوجه ما حكاه عن العرب من أنها لا تستعمل اسم الزمان المعرفة في كلامها بعد مُذ ومُنذُ إلا إذا كانا بمعنى أول الوقت".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في النفي الواقع بعد (مذ) و(منذ) إذا جاء بمعنى أول الوقت.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج350/7-351).

## 514- الخلاف في جواز عطف الاسمان بعد (مذ) و(منذ) إذا اختلفا بالتعريف والتكثير

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "المسألة السابعة: منع أبو الحسن العطف إذا اختلف الاسمان الواقعان بعدهما بالتعريف والتكثير، فلا يجوز عنده: ما رأيته مُذ يوم الجمعة ويومان، ولا: ما رأيته مُذ أمس ويومان، قال: لأنك لا تقول ما رأيته مُذ أمس إلا وقد رأيته أمس، وكذلك: ما رأيته مُذ يومان وأمس. وإنما منع ذلك لأجل المخالفة؛ لأنَّ اسم الزمان إذا كان معرفة بعدهما كانا بمعنى: أوَّل، ولزم إذ ذاك أن تكون الرؤية قد وقعت في ذلك الزمان، وإذا كان نكرة كانا بمعنى: أمد، ولم يلزم إذ ذاك أن تقع الرؤية في الزمان الواقع بعدهما، فلمَّا اختلف المعنى امتنع العطف.

قال ابن عصفور: والعطف عندي أيضاً جائز في القياس مع الاختلاف على الوجه الذي ذكرته مع الاتفاق؛ وذلك بأن تجعل مُذ بمعنى: أمد، ويكون التقدير في قولك ما رأيته مذ يوم الجمعة ويومان: أمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة ويومان، وتكون الواو مثلها في: اختصم زيداً وعمرو.

وزعم ابن السراج في (الأصول) له أن يجوز أن تقول: ما رأيته زيدا مُذ يومان ويوم الخميس، فالرفع على تكرير مذ، والنصب كأنك قلت: وما رأيته يوم الخميس. قال: وتنسق على المعرفة المعرفة، فترفع إذا اتفق، وهو أحسن، ويجوز النصب، وتنصب إذا اختلف، وهو أحسن، ويجوز الرفع.

قال ابن عصفور: والصحيح ما ذكره أبو الحسن من أن العطف ليس من كلام العرب، اتفق الاسمان في التعريف أو اختلفا، فكان أحدهما معرفة والآخر نكرة للعلة التي تقدم ذكرها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز عطف الاسمان بعد (مذ) و(منذ) إذا اختلفا بالتعريف والتكثير.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/351-352).



## 515- الخلاف في وقوع اسم الزمان مختصاً بعد (مذ) و(منذ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "المسألة الثامنة: إذا وقع بعدهما اسم الزمان مختصاً، ولم يفد عِدَّة مدة الانقطاع لم يقع بعدها إلا إذا كان المعنى: أوّل، نحو: ما رأيته مُذُ يوم الجمعة، تريد أن انقطاع الرؤية كان أوّل يوم الجمعة، وإن أفاد فالمحفوظ من كلام العرب إذا وقع بعدهما أن يكونا بمعنى: أوّل الوقت، فتقول: ما رأيته مُنذُ الشهران الماضيان، تريد أنك رأيته في الشهرين الماضيين، ثم انقطعت الرؤية من أحدهما إلى وقت إخبارك.

قال ابن عصفور: ويجوز في القياس وقوعه بعد مُذُ ومُنذُ إذا كان تخصيصه لا يُخرجه عن أن يفيد عِدَّة مدة انقطاع الرؤية؛ إلا أن العرب لم تكلم بذلك.

قال أبو الحسن في (الكبير) له: ولو قلت: ما رأيته مُذُ الشهران كما تقول: ما رأيته مُذُ شهران تريد: بيني ولقائه الشهران الماضيان كان جائزاً في القياس وإن كان لا يُتكلّم به".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وقوع اسم الزمان مختصاً بعد (مذ) و(منذ).

## 516- أصل قط وبنائه

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ومنها قط للوقت الماضي عموماً".

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "قط اسم مبني، وأصله التشديد، نقلت من القَط، وهو القطع إلى الطرف، ألا ترى أنك إذا قلت ما رأيته قَطُ فمعناه: ما رأيته فيما انقطع من عمري.

وإنما بُني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تقدّم من الزمان؛ كما أن من إذا أردت التبويض أتيت بها في كل متبعّض.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/352-353).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/220).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/10-11).

وقيل: بُنيت لأنها أشبهت الماضي؛ لأنها لزمانه، ولأنها تضمنت معنى في؛ لأنها لا تحسن فيها، بخلاف الظروف. وقيل: تضمنت معنى منذ، فمعنى قولك ما رأيته قط: ما رأيته منذ خُلقت.

وبُنيت على حركة لأن لها أصلاً في التمكن؛ لأنها منقولة من القَطِّ، وهو القَطْع كما قلناه. وكانت الحركة ضمة تشبيهاً لَقَطُّ بِقَبْلُ. ووجه الشبه بينهما أنها تدلُّ على ما تقدّم من الزمان كَقَبْلُ، وَقَبْلُ حُرُكَتْ للساكنين، وَضُمَّتْ لأنها نائبة عن مُنْذُ وما بعدها. وقيل: لشبهها بِمُنْذُ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية أصل قط وبنائه.  
وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 517- مجيء القسم مع (عوض)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ويقاله عَوْضٌ".

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقوله (ويقاله عَوْضٌ) يعني أنه للوقت المستقبل عموماً، وقال ابن السيد في بيت الأعشى:

رَضِيْعِي لِبَانَ ثَدْيِي أُمَّ، تَخَالَفَا  
بِأَسْمِ حَمِّ دَاجٍ لَا نَنْقَرُ<sup>(6)</sup>

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص497).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج517/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج216/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج220/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/8-12).

(6) البيت للأعشى في ديوانه (ق33/53 ص225) والفراهيدي، العين (ج2/194) وابن سيده، المحكم (ج2/292) وابن

منظور، لسان العرب (ج7/192) والصفدي، تصحيح التصحيف (ص96).

عَوْضٌ: صنم كان لبكر بن وائل. وقيل: هو اسم من أسماء الدهر. وإذا كان من أسماء الدهر كان ظرفاً، كقولهم: لا آتيكَ عَوْضَ العائضين، كما تقول: دهر الدهرين، ثم كَثُرَ حتى أجروه مجرى القسم.

قال: "ومن جعل عَوْضَ اسم صنم جاز أن يكون في موضع نصب على ألا تقدر فيه حرف الجر، وتحذفه، كقولك: يمينَ الله لأفعلنَّ."

ويجوز أن يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه، والباء في بِأَسْحَمَ بمعنى في.

ومن جعل عَوْضَ من أسماء الدهر فوجهان:

أحدهما: أن يكون القسم به لا بالأسحم، فالقول فيه كالقول فيه إذا كان اسم صنم.

والثاني: أن يكون القسم بالأسحم، ويكون عوض ظرفاً، كأنه قال: لا نتفرق عوض، أي: لا نتفرق طول دهرنا" انتهى.

ونكرت مسألة القسم مع عوض هنا لأنَّ المصنف لم يتعرض لعَوْضَ في القسم، إنما ذكر هاهنا، فتنبهنا على ذلك حيث تعرض لها المصنف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك محيء القسم مع (عَوْضَ).

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 518- من ظروف المكان التي لا تتصرف (سوى) و(سواء)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وعادم التصرف كفوق وتحت وعند ولئن ومع ويبيِّنَ بيِّنَ دون إضافة، وحوال وحوال وحوالى".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/215-216).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/229).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وترك المصنف من ظروف المكان التي لا تتصرف سوى وسواء . وإنما لم يتصرفا لأنهما بمعنى مكانك الذي يدخله معنى عَوْصِكَ وَبَدَّلِكَ؛ ألا ترى أنك تقول: مررتُ برجلٍ سِوَاكَ وَبَدَّلِكَ، و(مكان) إذا أريد به هذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأنَّ مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه ومُسْتَقَرُّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية، وتقدم نقلنا عن الفراء أنهما لا يرفعان في الاختيار".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ظرفان من ظروف المكان التي لا تتصرف، وهما: (سوى) و(سواء).

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد ذكر السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه قد أضاف آراء أخرى تتصل بهذه المسألة بما يتعلق بظرفية كل من (سوى)، و(سواء) مختاراً منها بأنها قد تُستعمل مرةً ظرفاً كثيراً ومرةً أخرى غير ظرف قليلاً. فيبدو من اختيار السيوطي لهذا الرأي أنه مخالف لما ذهب إليه أبو حيان، وهذا ما يتضح بالفعل من قول السيوطي<sup>(4)</sup> : "وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء العكبري إلى أنها ظرف متمكن أي يستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً قال ابن هشام في التوضيح وإليه أذهب ونقله في البسيط عن الكوفيين.

وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً البتة فإنها اسم مرادف لـ(غير) فكما أنَّ (غير) لا تكون ظرفاً ولا يلتزم فيها النصب فكذلك (سوى) وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الأبدني وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/63).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/2021).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/160).

(4) المرجع السابق، ص160-161.

## 519- من ظروف المكان التي لا تتصرف (شَطْر)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ومما أهمل ذكره أكثر النحويين من الظروف التي لا تتصرف (شَطْر) بمعنى (نحو) قال تعالى ﴿ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(2)</sup>، وقال ﴿ فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾<sup>(3)</sup>".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ظرف من ظروف المكان التي لا تتصرف ألا وهو (شَطْر).

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 520- العامل الذي يتوسع في الظرف معه

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ولم يُبَيِّن المصنف العامل الذي يُتَوَسَّع في الظرف معه، والظرف تارة يعمل فيه الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء، وتارة يعمل فيه الحرف أو الاسم الجامد بما فيه من معنى الفعل، وذلك قليل، فإذا عمل فيه الحرف أو الاسم الجامد بما فيه من معنى الفعل فلا يُتَوَسَّع فيه مع شيء منهما؛ لأنَّ الظرف المتوسَّع فيه مشبَّه بالمفعول به، والعامل في المفعول به لا يكون حرفاً ولا اسماً جامداً، فلا يعملان في المشبَّه به، وهو الظرف المتوسَّع فيه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك العامل الذي يتوسع في الظرف معه.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/63).

(2) [البقرة: 144].

(3) [البقرة: 144].

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/2021).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/159).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/95-96).

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 521- الخلاف في (كان) أتعمل في الظرف أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: هل يُتوسَّع في الظرف مع كان وأخواتها؟ هو مبني على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا، فإن قلنا لا تعمل فلا يُتوسَّع، وإن قلنا يجوز لها أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز التوسع في الظرف معها. وإنما قلنا ذلك لأنه يكثر المجاز فيها؛ لأنها إنما رَفَعَت المبتدأ ونَصَبَت الخبر تشبيهاً لها بالفعل المتعدي إلى واحد، فعملها بالتشبيه هو مجاز، فإذا نصبت الظرف على طريق الاتِّساع فهو مجاز أيضاً، فيكثر المجاز، فيُمنع منه. ونظير ذلك قولهم: دخلتُ في الأمر، لا يجوز حذف (في) لأنَّ هذا الدخول مجاز، ووصول دخلَ إلى الظرف بغير وساطة (في) مجاز، فلم يُجمع عليها مجازان. وقال ابن عصفور: وأمَّا كان وأخواتها فإنه يجوز معها، الاتِّساع في الظرف لأنها على كل حال فعل، والفعل قد يعمل في المفعول به".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) أتعمل في الظرف أم لا؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 522- الخلاف في التوسع بالفعل لأكثر من واحد أيجوز أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "فرع: إذا جوزنا التوسُّع مطلقاً أو خاصاً فهل يجوز في كل فعل أن يُتوسَّع فيه في أكثر من واحد؟ فإذا توسَّعنا معه في الظرف فهل يتوسَّع في المصدر؟ إن قلنا إنه

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/169).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/96).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص513).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/170).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/96).

توسع في اللفظ فلا يبعد، وإن قلنا إنه في المعنى فيبعد؛ لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد، بل إن توسّعت في الظرف فلا تتوسّع في غيره".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في التوسع بالفعل لأكثر من واحد أيجوز أم لا؟.

### 523- الخلاف في جواز التوسع في شيء من الأفعال

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "قرع: إذا نُوسِعَ في واحد فلا يُتوسّع فيه نفسه مرة أخرى، مثال ذلك أن تُتوسّع فتضيف إليه مثلاً، ثم تنصبه نفسه نصب المفعول توسّعاً.

ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنه لا يُتوسّع في شيء من الأفعال إلا إذا حُذِفَ المفعول الصريح إن كان التوسّع في المعنى؛ وإن كان توسّعاً في اللفظ فحينئذ يجوز مطلقاً. وسببه أنّ التوسّع في المعنى يجعل المتوسّع فيه واقعاً به المعنى، ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز التوسع في شيء من الأفعال.

### 524- الخلاف في الاتّساع في المصدر

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "مسألة: لا خلاف أنّ الاتّساع على وجهين:

أحدهما: أنّ يكون على حذف المضاف، فإذا قلت: صيدٌ عليه يومين، فأردت: وحش يومين - جاز بلا خلاف.

والآخر: أنّ تجعل اليومين مَصِيدَيْن مجازاً.

وهذا مذهب س والجمهور.

(1) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج8/96-97).

(2) المرجع السابق، ص97-98.

وزعم ابن كيسان أنّ هذا الاتّساع لأمر يلف إدراكه، وهو أنّ القائل: يومُ الجمعة صُمْتُه- فإنما اتّسعت على أنك اعتمدته بالصوم، ولم تصم غيره، ولو قلت صُمْتُ فيه احتمل أنّ تكون صمت فيه وفي غيره، فالاتّساع على معنى اختصاصه بالفعل، ودخل الفعل معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى اعتمدت. قال: والدليل على ذلك أنهم لا يفعلون ذلك إلا في الظرف

المختص، ولو قلت صُمْتُ الدهرَ لم يجز أنّ ينتصب على السعة. وزعم أنك لا تقول: الدهرُ صُمْتُه؛ لأنه لا يمكن الاعتماد في هذا، وأثار هذا الاختلاف.

أما إذا قلت (يومُ الجمعة صُمْتُه) فمعناه على قول الأكثرين أنّ الصوم وقع بهذا اليوم؛ وعلى مذهب ابن كيسان لم يصم سواه.

ومذهبه في الاتّساع في ظرف المكان كمذهبه في ظرف الزمان. ويستدلّ بأنه لا يجوز ذلك إلا في المختص لا في المبهم، فإذا قلت سيرَ عليه فرسخان فالمعنى: لم يُسرَ عليه إلا هذين لا غيرهما، ولا يجوز: سيرَ عليه مكانً.

والمصدر إذا اتّسع فيه، فانتصب نصب الظرف، نحو: سيرَ عليه حُفوق النّجم- فإما على إرادة: زَمَنَ حُفوقِ النّجم، وإما على جعل الحُفوق حيناً. ولا يكون ذلك في ظرف المكان، لو قلت: سيرَ عليه صَرَبَ زيدٍ، تريد: مَكَانَ صَرَبِ زيدٍ- لم يجز؛ لأنّ ظرف المكان يقع فيه قليلاً وكثيراً، والزمان قدر للفعل، إن قليلاً قليلاً، وإن كثيراً فكثيراً، فاستسهل فيه ذلك، فصار يعبرُ بالمصدر عنه مطلقاً غير مقتصر بذلك على مصدر دون مصدر، وينبغي أنّ يرتكب في ذلك أنه على حذف المضاف لأطراده في جميع العربية.

وزعم ابن كيسان أنّ الاتّساع على الطريق الآخر، ويسهله ما ذكرناه من كونه مقداراً للزمان، ومعبراً عنه به. وينبغي أنّ يكون في (وُلِدَ له سِتُون عاماً) أقوى؛ إذ ليس فيه إلا تجوُّز واحد، وهنا قد تجوَّزت قبل السعة بأن جعلت المصدر حيناً، فينبغي أنّ يكون الاتّساع أبعد. والاتّساع عندنا على طريق الحذف، وعند ابن كيسان على أنّ يكون المصدر مفعولاً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الاتّساع في المصدر.



## الباب السادس والعشرون : المفعول معه

### 525- الخلاف في نصب المفعول معه بـ(كان) الناقصة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وانتصابه بما عمل في السابق من فعل".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وفي كان الناقصة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنّ المفعول معه لا يكون بعدها لأنها ليس فيها معنى حدث يُعَدِّي بالواو، ولا تعمل إلا في اسمها وخبرها لا غير، وتأول ما ورد من ذلك بعد كان، نحو قوله:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحَدُو قَصِيْدَةٍ      تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي<sup>(3)</sup>

وقول الآخر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ<sup>(4)</sup>

وقول الآخر:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ      عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّأ<sup>(5)</sup>

على أنّ (كان) في هذه الأبيات تامة، ومثلاً والظرف والمجرور أحوالاً، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو علي.

وذهب الجمهور إلى جواز ذلك في (كان) الناقصة؛ لأنّ الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدل على معنى سوى الزمان، فعلى هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجار، وتتصب المفعول

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/247).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/101-102).

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ق5/30 ص118) والبكري، فصل المقال (ص394) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/243) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/515).

(4) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج1/298) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/285) ابن جنبي، اللمع (ص60) والزمخشري، المفصل (ص83) وابن الأثير، البديع (ج1/175) والسيوطي، همع الهوامع (ج2/239).

(5) البيت لكعب بن جعيل في ابن السراج، الأصول (ج1/211) وابن كيكلي العلاتي، الفصول المفيدة (ص190) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/319) وبلا نسبة في السمين الحلبي، الدر المصون (ج4/254) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج7/314).

معه كسائر الأفعال، وأنت ترى افتقار (كان) في الأبيات المذكورة إلى ما بعدها افتقار المسند للمسند إليه، وجعل (مثلاً) و(مكانَ الكُلَيْتَيْنِ) و(كحَرَان) أحوالاً يُفَوِّت هذا المعنى. والذي ينبغي أن يكون ذلك مقيساً في كل اسم يصحُّ عطفه علي اسم كان الناقصة؛ لأنه كثر هذا فيها، كتلك الأبيات وغيرها.

وقال في البديع: "المفعول معه يكون من الفعل المتعدي وغير المتعدي عند الأكثرين، تقول: لو حُلِّيتَ والأسدَ لأَكَلَك، ولو تُرِكَتِ الناقَةُ وَفَصَلِيَهَا لَرَضِعَهَا. وقال قوم: إنَّ هذا لا يكون إلا مع غير المتعدي؛ لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال ضربتُك وزيداً، وزيداً: مفعول معه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب المفعول معه بـ(كان) الناقصة.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 526- مذهب الكوفيين والأخفش في أنّ (الواو) تنصب المفعول معه على الظرف

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "لا بمضمر بعد الواو خلافاً للزجاج، ولا بها خلافاً للجرجاني، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وقوله (ولا بالخلاف)، خلافاً للكوفيين هذا الذي نسبه إلي الكوفيين هو قول بعضهم. ومعظم الكوفيين والأخفش ذهبوا إلي أن الواو مهيأة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف؛ لا بالخلاف كما نسبه المصنف إلى الكوفيين، قالوا: وذلك أنّ الواو في قولك جاء البردُ والطّيالِسةُ إنما هي واقعة موقع مَع، وكأنك قلت: جاء البردُ مَعَ الطّيالِسة، فلما حذف مَع، وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقمّت الواو مقامها - انتصبت الطّيالِسة بعدها على معنى انتصاب مَعَ الواقعة الواو موقعها؛ إذ لا يصحُّ انتصاب الحرف، كما أنه في قوله تعالى

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص514).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/238-239).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/247).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/106-107).

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(1)</sup> ارتفع (الله) إذ لا يمكن أن يظهر الرفع في إلا؛ إذ الأصل: غير الله، فَجَعَلَ الرفع الذي في غير اسم الله.

وهذا المذهب باطل؛ إذ لو كان انتصاب هذا الاسم على الظرف لكان إذا أُضمر يتعدى إليه الفعل بوساطة في، وأنت لا تأتي به إلا منفصلاً، نحو قوله:

تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي ... ..

ولم يقل: تكون وفيها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهباً آخر وهو مذهب الكوفيين والأخفش في أن (الواو) تنصب المفعول معه على الظرف.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 527- الخلاف في (كان) المضمرة هل هي ناقصة أم تامة؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "قال سيبويه... (ومن قال ما أنت وزيداً قال ما شأن عبد الله وزيداً، كأنه قال ما كان شأن عبد الله وزيداً) فعلم بهذا أن مذهبه جواز النصب لكنه غير الوجه المختار".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "واختلفوا في (كان) هذه المضمرة؛ فنص أبو علي الفارسي وغيره على أنها التامة؛ لأنَّ الناقصة مجردة للدلالة على زمان نسبة أمر إلى آخر فيما مضى، ولا تعمل، وإنما عملت في المبتدأ والخبر بالتشبيه، فلا تعمل في غيره. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وأبي عمرو بن تقي وعلى هذا (كيف) في موضع نصب على الحال، وأمَّا (ما) فلا تكون

(1) [الأنبياء: 22].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص515).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2050).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/240).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/257-258).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/126).

حالاً؛ لأنها سؤال عن الذات لا عن الأحوال. وزعم بعضهم أنها مجردة عن أصلها إلى السؤال عن الحال.

والصحيح أن كان المضمر ناقصة، وأنها ليست مجردة من الحدث، فتكون كيف في موضع الخبر. وكذلك ما، التقدير: على أي حال تكون مع قصعة من ثريد، وأي شيء تكون مع زيد، وأي شيء يكون شأن عبد الله مع زيد.

وقال ابن خروف: (إن أنت ونحوه اسم كان، و(ما) الخبر، ولا يجوز أن تكون التامة؛ لأنه تكون ما مبتدأ، وما بعدها الخبر، ولا ضمير فيه. ويجوز فيها مع كيف الوجهان، يعني لأن كيف تنتصب على الحال) انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) المضمر هل هي ناقصة أم تام؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 528- الخلاف في تقدير سيبويه (ما) و(كيف) على (كنت) و(يكون) مقصود أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "والرفع في ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد هو الجيد، لعدم الفعل وما يعمل عمله. قال سيبويه: وزعموا أن ناساً يقولون كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) و(كيف) ولكنهم حملوه على الفعل، لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "واختلف في تقدير س مع (ما) (كنت)، ومع (كيف) (تكون): أذلك مقصود ل(س) أم لا:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص519).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/242-244).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/240).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/258).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/127-128).

فزعم السيرافي أنه غير مقصود، ولو عكس لأمكن.

وردّ المبرد على س، وقال: يصلح في كل واحد منهما الماضي والمستقبل، نحو: ما تكون وزيداً، وكيف كنت وزيداً.

وتابعه ابن طاهر، وقال: إنما قدر مع ما الماضي ومع كيف المستقبل لكثرة ذلك في الكلام، ولا يمنع في القياس العكس كما قال المبرد، إلا أن الاستعمال ورد على ما ذكر س، وتوقف عنده.

وردّ ابن ولاد على المبرد، فزعم أنه لا يجوز إلا ما قال س، وذلك أن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولا يُنكر إلا ما ثبت واستقرّ، ولو كانت هنا لمجرد الاستفهام لجاز فيه الماضي والمضارع.

وقال بعضهم: إن ذلك مقصود من س، وذلك أن قولهم ما أنت وزيداً إنما يقال لمن أنكر عليه أن قال: خالطتُ زيداً، أو لابسته، فيقال له: ما كنتُ وزيداً؟ ولا يقال له إذا قال ما لابسته: ما أنتُ وزيداً؟ لأنه لا يُنكر ما لم يقع، إنما يُنكر الواقع. وأما كيف أنتُ وقصعةً من تُريد فإنما يقال على معنى: كيف تكون، كذا يستعمل عندهم، ولم ينقل خلاف هذا، فهذا النصب إنما يقال منه ما سمع.

وقال ابن خروف: إذا قال ما أنت فهو منكر عليه محقّر أمره، وإذا قال كيف فهو يريد: على أيّ حال، ولما حَقَّرَ أتى بـ(كان) ماضية مع ما، وأتى مع كيف بالمستقبل.

وقال غيره: لما كان السواد إنما يقع في الأكثر عما يُستقبل فُرنَ المستقبل بكيف، ولما كان ما أنتُ وزيداً بمعنى التوبيخ على صحبته - وذلك في الأغلب إنما يقع على ما مضى - فُرنَ الماضي بـ(ما)."

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقدير سيبويه (ما) بـ(كنت) و(كيف) بـ(يكون) أهو مقصود أم لا؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص518-519).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2076-2077).

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 529- جواز الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها بالظرف

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: يجوز الفصل بين الواو العاطفة وبين معطوفها بالظرف، فتقول: قام زيدٌ واليومَ عمرٌو، وضربتُ زيداً واليومَ عمراً، ولا يجوز ذلك في الواو التي بمعنى مع لا بظرف ولا بغيره، فإذا قلت قام زيدٌ وعمراً فلا يجوز فيه: واليومَ عمراً؛ لأنه قد صار بمنزلة مع عمرٌو كالجار والمجرور، فمنعوا الفصل بينهما".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها بالظرف. وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. وقد وافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السابع والعشرون : المستثنى

### 530- خلاف النحويين في ماهية المخرج بـ(إلا) في المستثنى

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا". وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وظاهر قول المصنف أنّ المستثنى مخرج من الاسم المستثنى منه مذكوراً كان أو متروكاً؛ وهذا مذهب الكسائي، زعم أنك إذا قلت قام القومُ إلا زيداً فمعناه الإخبار

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/244).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/150).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص522).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2100).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/242).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/264).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/156-159).

بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد؛ وزيد مسكوت عنه، لم يُحکم عليه بقيام ولا بنفيه، فيحتمل أنه قام، ويحتمل أنه لم يقيم.

وذهب الفراء إلى أنه لم يخرج زيد من القوم، وإنما أخرجت إلا وصف زيد من وصف القوم؛ لأنَّ القوم موجب لهم القيام، وزيد منفي عنه القيام.

وذهب س وجمهور البصريين إلى أنَّ الأداة أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول، وحكمه من حكمه.

وهذا الخلاف الذي ذكرناه هو في الاسم المتصل.

واحتج الكسائي لمذهبه بقولك: قام القوم إلا زيداً فإنه لم يقيم، فلو كان قولك إلا زيداً يقتضي نفي القيام عن زيد لكان قولك فإنه لم يقيم فضلاً لا يحتاج إليه، ويدل على جواز هذا التركيب قوله تعالى ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾<sup>(1)</sup>، وبقوله ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾<sup>(2)</sup>.

وأجيب عن قوله ﴿ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾، وعن قولهم (إلا زيداً فإنه لم يقيم) - بأنَّ ذلك جاء على طريقة التأكيد لا على جهة الإخبار بأحد المحتملين، وهو نظير قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها أكلته، بخفض رأسها؛ ألا ترى أنَّ أكلته تأكيد لما دلَّ عليه الكلام الأول من أنَّ الرأس مأكول؛ حتى إذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها كان داخلاً في حكم الأول إلا إنَّ دل دليل على خلاف ذلك.

واعترض هذا بأنَّ المعاني التي تدل عليها الحروف لا تؤكد، فلا يقال: ما قام زيدٌ نفيًا، ولا: أتقوم استقهاماً، فيكون نفيًا تأكيداً لمعنى ما، واستقهاماً تأكيداً لمعنى الهمزة. ولا: ما قام زيد أنفي ذلك، ولا: أيقوم زيد استقهم عن ذلك؛ لأنَّ الحروف وُضعت على الاختصار؛ ألا ترى أنَّ الهمزة أخصر من استقهم، و(ما) أخصر من أنفي، والتأكيد مبني على الإطالة، فلم يُجمع بينهما للتناقض. وهذا الاعتراض قوي.

وأجيب عن قوله ﴿ أَبِي أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ بأنَّ في هذه الجملة زيادة معنى لا تدل عليه إلا، فليست لتأكيد نفي السجود عنه فقط، وهو دلالتها على أنَّ عدم سجوده إنما كان

(1) [الأعراف: 11].

(2) [الحجر: 31].

ناشئاً عن إباطه وتكبره، وهذا المعنى لا تدل عليه إلا، إنما تدل على انتفاء السجود، فلما كان في الجملة مزيد بيان جاز ذلك.

وهذا الذي أجيب به في هذه الآية مجاب به في قوله ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾؛ لأنَّ نفي كونه من الساجدين أبلغ من نفي السجود؛ إذ نفي الكون يقتضي نفي الأهلية، ففرق بين قولك: ما كان زيداً من الصالحين، وبين قولك: ما زيد صالح؛ لأنَّ في الأول نفي الكون، وهو مشعر بنفي الأهلية، وفي الثاني نفي الصلاح فقط.

قال بعض أصحابنا: "ويبطل مذهب الكسائي بالاستثناء المنقطع؛ لأنَّ إلا أخرجت الثاني من حكم الأول ضرورة، ولولا ذلك لم يكن في الاستثناء فائدة، ولم يخرج الاسم من الاسم؛ إذ لم يندرج تحته أصلاً، وإذا ثبت ذلك في الاستثناء المنقطع كان ذلك في المتصل؛ لأنَّ معنى إلا في الحاليين واحد، وهو الاستثناء.

ويبطل أيضاً بقولك: لا إله إلا الله؛ إذ هذا اللفظ مُثَبِّتُ الأهلية لله وحده فقط بإجماع الأمة، ولو كان ما بعد إلا مسكوتاً عنه لم يكن المتلفظ بذلك مقراً لله بالإلهية، ولا مُثَبِّتاً للربوبية، بل ساكت عن ذلك.

ويدل أيضاً على ذلك أنَّ الذي يتبادر إلى الفهم في قولك "لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار" هو الثناء على عليّ وعلى ذي الفقار؛ ولو كان ما بعد إلا مسكوتاً عنه لما تبادر ذلك إلى الفهم "انتهى ملخصاً.

والذي يقطع ببطلان مذهب الكسائي أنه لا يوجد من كلام العرب: قام القوم إلا زيداً فإنه قام؛ إذ لو كان يحتمل ما بعد إلا القيام ونفي القيام لجاز أن يرد ذلك من كلامهم كما زعم أنه وُجد: قام القوم إلا زيداً فإنه لم يقم.

وحجة الفراء أنه قد ثبت في الاستثناء المنقطع أنه من الحكم لا من الاسم؛ فوجب أن يكون كذلك في الاستثناء المتصل؛ لأنك إذا قلت ما رأيتُ أحداً إلا حماراً فمحال أن يستثنى الحمار من الأحدين؛ لأنه ليس منهم، وإنما استثنيت رأيتَه من الرؤية المتقدمة لأنها من جنسها.

وأجيب بأنه قد يمكن أن يُستثنى الحمار من أحد وإن لم يكن من جنسه على أوجه من المجاز تأتي إن شاء الله.



قالوا: والصحيح مذهب س وجمهور البصريين؛ لأنه إذا ثبت أنّ الإخراج من الحكم ثبت إخراج الاسم من الاسم؛ إذ محال أن يكون حكم ما بعد إلا خارجاً عن حكم ما قبلها، ويكون الاسم داخلياً تحت الاسم الذي قبلها؛ ألا ترى أنّ معنى قام القوم إلا زيداً: إخراج زيد عن القيام، فيلزم من ذلك ألا يكون داخلياً في القوم المحكوم عليهم بالقيام؛ لأنه يكون غير قائم قائماً، وذلك لا يكون".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ماهية المخرج ب(إلا) في الاستثناء المتصل.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق أبو حيان ما ذهب إليه شهاب الدين القرافي<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

### 531- مجيء (إلا) متصرفة

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "بإلا أو ما بمعناها".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وبدأ المصنف ب(إلا) لأنها أمّ الباب بدليل كثرة تصرفها في باب الاستثناء؛ إذ تستعمل وما قبلها تام وغير تام، ولا يستعمل غيرها إلا حيث يكون تاماً، إلا غيراً، فإنها تستعمل استعمال إلا، إلا أنّ الغالب عليها الوصفية، بخلاف إلا، فإنّ الغالب عليها الاستثناء. وتستعمل إلا بين الصفة والموصوف، وبين الحال وصاحبها، ويقع بعدها كل ما يصح أن يكون صفة، كالجمل الاسمية، والفعلية، ولذلك قال س: "فحرف الاستثناء إلا"، يعني أنه حرفه الموضوع له الأصلي فيه"

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص523).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/548-549).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2114-2116).

(4) شهاب الدين القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء (ص373-374).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/264).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/162).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي تجيء فيها (إلا) متصرفة.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. ولكن السيوطي<sup>(3)</sup> ذكر العلة المقصودة من وراء جعل (إلا) أم الباب والأصل؛ وذلك لكونها "تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، ويكتفي بها عن ذكر المستثنى منه إذا قلت: ما قام إلا زيد".

هذا وقد حمل ابن إياز<sup>(4)</sup> مجيء (إلا) أصل الأدوات وأمها؛ لوجهين، هما:

"أحدهما: أنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء.

والثاني: أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرها في أمكنة مخصوصة بها وتُستعمل

في أبواب أُخر".

## 532- من مواضع ما لا يستثنى من النكرة

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "ونبهت باشتراط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب

ما لم يُفد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، لعدم الفائدة".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وقال أصحابنا: لا يُستثنى من النكرة غير العامة النكرة المجهولة

عند السامع، نحو: قام رجالٌ إلا رجلاً، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، فإن تخصصت جاز، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا رجلاً منهم، فإن عمّت جاز، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا رجلاً.

ولا تستثنى المعرفة من النكرة التي لا تُعمُّ ولم تُخصَّص، نحو: قام رجالٌ إلا زيداً، فإن

عمّت، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيداً، أو تخصصت، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا زيداً منهم-

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2113).

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج3/166-167).

(3) المرجع السابق، ص166.

(4) المرجع السابق، ص166-167.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/269).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/162-163).

جاز. ولا من المعرفة النكرة التي لم تخصص، نحو: قام القومُ إلا رجلاً، فإن تخصصت جاز،  
نحو: قام القومُ إلا رجلاً منهم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي لا تستثنى من النكرة عند النحويين.  
وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 533- خلاف النحويين في الاستثناء من العدد

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾<sup>(3)</sup>".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنه يجوز مطلقاً، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع.

والثاني: المنع مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور.

والثالث: التفصيل بين أن يكون المستثنى عقداً فلا يجوز، نحو: له عندي عشرون إلا

عشرة، أو غير عقد فيجوز، نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنين.

فأما من أجاز ذلك فاستدل بقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، فقد

استثنى عدداً من عدد، وهو استثناء عقْد، ففيه رد على من فضل فمنع استثناء عقْد.

وأما من منع ذلك مطلقاً فقال: أسماء العدد نصوص، ولا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له،

فكما لا يجوز أن تخرج عن النَّصِيَّةِ في غير الاستثناء فكذلك في الاستثناء، إلا إن كان اسم

العدد قد أُخرج عن النَّصِيَّةِ إلى أن صار مما يُكْتَرُّ به ولا يراد به ظاهره، فيصير إذ ذاك ظاهراً

في العدد، فيجوز أن يستثنى منه؛ لأنه صار كسائر الظواهر التي يُستثنى منها، وعلى ذلك جاء

قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾؛ إذ لو لم يستثن لجاز أن يكون

قوله ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ يُراد به الزمان الطويل، بل كان يكون ذلك راجحاً من حيث العادة؛ لأنَّ

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/250).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/269).

(3) [العنكبوت: 14].

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/163-167).

حياة إنسان ألف سنة مما تحيله العادة، والألف والمئة والسبعون مما يكثر به من ألفاظ العدد، كما قال الشاعر:

هُوَ الْمُنْزَلُ الْآلَافَ مِنْ جَوِّ نَاعِطٍ      يَبِي أَسَدٍ حَزْناً مِنَ الْأَرْضِ أَوْعَرًا<sup>(1)</sup>

وقال الآخر:

الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمِعْكَاءَ زَيْنَهَا      سَعْدَانُ تَوْضِحَ فِي أَوْبَارِهَا اللَّيْدِ<sup>(2)</sup>

وقال تعالى ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(3)</sup>.

ولما اختار ابن عصفور هذا المذهب ردَّ عليه ابن الضائع على عادته معه؛ فقال: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، فقوله (أسماء العدد نصوص) يقال له: نعم، ما لم يقتزن بها ما يزيل نصيتها، وقد سلم ذلك في الأعداد التي يراد بها التكثر، ثم الآية دليل عليه، فإنه لم يرد بها التكثر، فقد أوقع الألف على ما دونه، وإبدائه بعد سبباً على ما ظن لا يقدح في أن الألف ليس بنص إذا اقترن به الاستثناء؛ ثم ما ذكر ليس بسبب موجب، فلو كان يمتنع الاستثناء من العدد لنصيته لقال: تسعمئة وخمسين عاماً.

فإن قال: لما كان العدد للتكثر قد صار غير نص لكونه يستعمل في التكثر ولا يراد به تحقيق العدد.

قلت: ما من عدد إلا ويتصور فيه التكثر بالنظر إلى ما دونه إذا كان المعدود يتعد فيه، أو يقل مثل ذلك العدد، فقد يقول القائل لشخص ما: إنك لم تأتني اليوم، فتقول له: قد أتيتك عشر مرات، قاصداً بذلك التكثر، وهذا موجود في الفطر، لا ينبغي أن يكون مختصاً بلغة دون لغة، وقد تقول لشخص: لِمَ لَمْ تَنْتَظِرْنِي؟ فيقول لك: قد انتظرتك عشر ساعات أو أكثر، وهذا لا ينكره أحد. ثم النحويون مجمعون على جواز: عندي عشرة إلا واحداً إلا ثلاثة، ثم

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص96) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص313) والجراري، الحماسة المغربية (ج1/578) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج2/562) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/164).

(2) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص13) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/183) وابن سيده، المحكم (ج1/469) والتبريزي، شرح القصائد العشر (ص318) والميداني، مجمع الأمثال (ج2/275) والجراري، الحماسة المغربية (ج1/122) وابن منظور، لسان العرب (ج3/216) السيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/74).

(3) [التوبة: 80].

اختلفوا في المَقَرِّ به: فزعم أكثرهم أنه أقرَّ بستة، وزعم آخرون أنه أقرَّ باثني عشر، وسيأتي بيانه.

وقد تكلم ابن عصفور في هذه المسألة، وصحح الرأي الأول، ونسي مذهبه في امتناعه، إلا أن يكون تكلم على تسليمه على مذهب من أجازه". انتهى ما رد به ابن الضائع على ابن عصفور ومن قال بقوله.

ورده ليس بشيء، وفيه تحامل كبير على ابن عصفور، وكان أستاذنا أبو جعفر بن الزبير يقول لنا: من كثرة ولوعه بالرد عليه قد نزل في بعض رده عليه، وقد سلم ابن الضائع له أنها نصوص، وأدعى أنه يقترن بها ما يزيلها عن النصية، وهذا أمر مدركه اللغة، ولا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في الآية الكريمة لما كانت الألف مما يكثر به؛ وقد طالعت كثيراً من دواوين العرب جاهليها وإسلاميها فلم أقف فيه على استثناء من عدد؛ وأول ما ردَّ به ابن الضائع هو من باب الجدل والمغالطة، ليس فيه شيء من التحقيق، وقوله "ما من عدد إلا يُنصَّرُ فيه التكثر" إلى آخره دعوى، لا يكثر بأربعة عشر ولا بسبعة ولا بما أشبهها، إنما يكثر بما كثرت به العرب.

وأما قوله "وهذا موجود في الفِطْر السليمة" فلا يسلم له ذلك؛ لأنَّ اللغة ليست توجد من الفطر ولا من الذوق، بل هي تراكيب، وضعها أهلها، ولذلك نجد الفِطْر متساوية في نسب، ثم يختلف التركيب في تلك النسب بالتقديم والتأخير والحذف والإثبات وغير ذلك.

وأما قوله "ثم النحويون مجمعون" كيف ينقل الإجماع والخلاف موجود، هذا عجب!

وقال ابن عصفور: "فإن قال قائل: ما المانع من أن يقال: جاءني إخوتك العشرة إلا تسعة منهم، وعندني عشرة إلا واحداً، على أن يكون المخبر قد توهم أولاً أن الإخوة العشرة جاءوه، وأنَّ العشرة عنده، ثم تذكر بعد ذلك أن الذي جاءه إنما هو واحد الإخوة، وأنَّ الذي عنده هو تسعة، فاستثنى من الإخوة الذي تحقق أنه لم يجئه، ومن العشرة الذي تحقق أنه ليس عنده.

فالجواب: أنَّ العرب إنما تستعمل في هذا المعنى بل، فنقول: جاءني إخوتك العشرة بل واحد منهم، وعندني عشرة بل تسعة، ولا يُحفظ من كلامهم استعمال إلا في هذا المعنى، فإنَّ وجد من كلامهم استعمالها في هذا المعنى ساغ ذلك" انتهى. وأحال في جواز ذلك على استعمال العرب، وهو الصحيح.

وأما من فصل، فمنع ذلك في العَدِّ، فلم يُجز: عندي مئة إلا عشرة - فلأنَّ الكلام مبني على الاختصار، فقولك (عندي تسعون) أخصر، ويجوز عنده: عندي مئة إلا خمسة؛ لأنه ليس

(عندي خمسة وتسعون) بأخصر منه. قال: ولذلك جاء في القرآن في الآية المتقدمة، وهذا مبني على جواز الاستثناء من العدد، وقد بينا أنه لا يجوز من الألفاظ التي يُكثَّر بها لخروجها عن النصية إلى الظهور. وأيضاً يلزمه في غير العَقْد مما يكون غيره أخصر منه ما يلزم في العَقْد من المنع؛ فتخصيصه العَقْد بالمنع غير سديد؛ ألا ترى أنه قال: له عندي تسعة إلا ثلاثة يقوم مقامه: له عندي ستة، وهو أخصر، فكان ينبغي له ألا يجوز الاشتراك هذا وما أشبهه مع العَقْد في علة الاختصار".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في الاستثناء من العدد.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 534- حد الاستثناء المنقطع

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمفصل".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وقوله (فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمقطع)

أي: فإن كان المخرج. وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا لم يكن بعض المستثنى منه حقيقة هو المنقطع هو مذهب الأستاذ أبي علي.

ورده بعض أصحابنا بقوله تعالى ﴿لَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾<sup>(5)</sup>

فالموتة الأولى هي بعض الموت، والاستثناء مع ذلك منقطع، ولا يمكن فيه الاتصال؛ لأنَّ الجنة لا موت فيها، ولأنَّ الموتة الأولى قد انقضت في الدنيا، وما انقضى في الدنيا لا يمكن أن يكون هو بعينه في الآخرة.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2182-2183).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/267-268).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/264).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/167-168).

(5) [الدخان: 56].

وزهب أبو علي الفارسي إلى أن الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه؛ أي: لا يكون المستثنى من آحاد جنس المستثنى منه.

ورُدَّ ذلك بقوله ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ ، فهذا من جنس المستثنى منه، وهو منقطع. وبقولك: رأيت ريداً إلا وجهه، فالوجه ليس من جنس زيد؛ لأنه ليس من آحاد جنسه، وهو مع ذلك استثناء متصل باتفاق من النحويين.

والصحيح أن يقال: الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلا أن معنى العامل غير متوجّه عليه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الاستثناء المنقطع عند النحويين. وقد اتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان. ولكن ابن عقيل أيد الحد الذي قاله أبو علي الشلوبين وهو الذي اختاره ابن مالك بكماله وتمامه. ووافق أبو حيان ما ذهب إليه شهاب الدين القرافي<sup>(3)</sup> في بعض ما ذكر في هذه المسألة.

## 535- من مواضع التفرغ في معمولات المستثنى

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وفرغ العامل له ما له مع عدمها".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "والتفرغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلا المصدر المؤكد؛ فإنه لا يكون فيه، ولذلك تقول قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(6)</sup> على حذف الوصف، أي: ظناً ضعيفاً. أو على تضمين نظن معنى نعتقد، فيكون مفعولاً. أو على وضع إلا غير موضعها، والتقدير: إن نحن إلا نَظُنُّ ظَنًّا".

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/550-551).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2124).

(3) شهاب الدين القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء (ص101).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/264).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/174).

(6) [الجاثية: 32].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض المواضع التي يكون فيها التفرغ في معمولات المستثنى.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 536- مجيء الاستثناء المفرغ الموجب لازماً في النفي نحو (لولا) و(لو)

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "فلو كان الموجب لازماً له نفي، نحو لولا ولو- فذهب المبرد إلى جواز التفرغ، تقول: لولا القوم إلا زيداً لأكرمك، ولو كان معنا إلا زيداً لعلينا، قال: يقتضي القياس جوازه لأنه تفرغ كالبدل. ورُدَّ ذلك في لولا بأنَّ التفرغ يدخل في جملة بعد لولا، وهي ثابتة، والجواب خارج عما دخلت فيه إلا".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مسألة جواز مجيء الاستثناء المفرغ الموجب لازماً في النفي نحو (لولا) و(لو).  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 537- توجيهات إعراب المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان ما قبل (إلا) تاماً في اللفظ

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ونقول: غير الموجب بالنسبة إلى تفرغه لما بعد إلا إما أن يكون ما قبل إلا تاماً في اللفظ، أو غير تام:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص525).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2129).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/252).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/176-177).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/251).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/179).



إن كان تاماً فإنه يقتضي منصوباً، أو مجروراً، نحو: ما ضربتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بعمرو، فيجوز فيما بعد إلا وجهان:

أحدهما: أن يكون معمولاً لما قبل إلا على سبيل التفرغ، فيكون زيداً منصوباً بضربت، وبعمره متعلقاً بما مررت.

والثاني: النصب فيهما على الاستثناء، ويكون معمول الفعل محذوفاً لأنه فضلة، والفضلات بابها أن يجوز فيها الحذف، ويكون مستثنى من ذلك المعمول المحذوف، ومن ذلك قوله:

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ      وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنٌ سَيْفٍ وَمِنْزَرًا<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التوجيهات الإعرابية التي تكون في المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان ما قبل (إلا) تاماً في اللفظ. ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 538- توجيهات إعراب المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان غير تام في اللفظ

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وإن كان غير تام فإمّا أن يمكن أن يُقدّر له محذوف يّتم به، أو لا يمكن:

فإن أمكن وجب أن يرفع ما بعد إلا إن لم يُقدّر المحذوف، فإن قدرته جاز فيه الرفع والنصب، ومثال ذلك قوله:

(1) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في ابن قتيبة، غريب الحديث (ج2/62) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج6/97) والميداني، مجمع الأمثال (ج2/69) والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/134) وابن منظور، لسان العرب (ج13/89).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/251).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/179-180).

هَلْ هُوَ إِلَّا الذَّيْبُ لَأَقَى الذَّيْبَا كَلَاهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصَيَّبَا<sup>(1)</sup>

روي برفع الذَّيْبِ، ونصبه على تقدير: هل هو شيء إلا الذَّيْبِ، فحذف خبر المبتدأ لدلالة المعنى عليه، ويجوز رفع الذَّيْبِ على أن تجعله خبراً للمبتدأ، ولا تقدر محذوفاً. فأما قوله:

يُطَالِبُنِي عَمْرُو ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي - عَفْرَاءَ - إِلَّا ثَمَانِيَا<sup>(2)</sup>

فيحتمل أن تكون (ما) استفهامية، فلا يُقَدَّر محذوف، وأن تكون نافية، فيقدر مبتدأ محذوف، أي: وما لي نوق، كما قدر الخبر محذوفاً في: (هل هو إلا الذَّيْبِ).

وإن لم يمكن وجب رفع ما بعد إلا، نحو: ما قام إلا زيد، وإنما وجب الرفع لأنه فاعل، ولا يمكن أن يقدر ما قبل إلا محذوف؛ لأنه يكون فاعلاً، والفاعل لا يُحذف.

وأجاز الكسائي في نحو هذا الرفع على الفاعل، والرفع على البديل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء وحذف الفاعل.

وما أجاز من البديل ومن النصب مبني على جواز حذف الفاعل، وهو لا يجوز. ولا يجوز أن يُضَمَّر فيكون التقدير: ما قام هو - أي: قائم - إلا زيد؛ لأنه يلزم أن يكون أحد ركني الإسناد مستفاداً من الآخر، فكأنك لم تأت إلا بالفعل خاصة، والفعل لا يكون منه كلام، ولذلك منع النحاة: رَبُّ الْجَارِيَةِ سَيِّدُهَا؛ لَمَا كَانَ أَحَدُ الْجَزَائِنِ مُسْتَفَاداً مِنَ الْآخَرِ.

فأما قول الشاعر:

لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْقَصَائِدَا غَيْرَكَ، يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ وَالِدَا<sup>(3)</sup>

فروي بنصب المجد وفتح غير، فلا حجة فيه، ولا يكون التقدير: لم يبق أحدٌ غيرك، فحذف الفاعل؛ لاحتمال أن يكون غير مرفوعاً، وبني لإضافته إلى مبني.

(1) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/179) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج3/1505) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2128).

(2) البيت لعروة بن حزام في أبي بكر بن الأنباري، المذكر والمؤنث (ج1/66) وأبي العلاء المعري، رسالة الغفران (ص201) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج3/375) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/170) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2129).

(3) البيت بلا نسبة في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج1/55) وسلمة العوتبي، الإبانة (ج4/617) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/180) والسيوطي، همع الهوامع (ج2/252).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التوجيهات الإعرابية التي تكون في المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان غير تام في اللفظ.  
ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 539- من مذاهب النحاة في ناصب المستثنى

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وإن لم يُترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقاً، بها لا بما قبلها معدى بها، ولا به مستقلاً، ولا بأستثني مضمراً، ولا بأنَّ مقدرة بعدها، ولا بإنَّ مخففة مركباً منها ومن لا خلافاً لزاعمي ذلك، وفاقاً لسيبويه والمبرد".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وذكر شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع الخلاف في ناصب المستثنى... المقصود في ذكر هذه العوامل ربط القوانين وتثبيتها في النفس، فأولى هذه بالنظر إلى ذلك المعنى أن يكون انتصابه بما تقدم أولاً على التشبيه، ويكون في ذلك كالتمييز، والأمر في ذلك قريب".

وقال المرادي<sup>(4)</sup>: "وزاد ابن عصفور في تقرير مذهب الفراء أن من نصب إلا غلب حكم أن والخبر محذوف، ومن رفع غلب حكم لا".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب آخر للنحويين في ناصب المستثنى بينما يزيد المرادي مذهباً آخر فأيده ناظر الجيش<sup>(5)</sup> في هذا المذهب أيضاً.  
ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/252).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/264).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/200).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص528).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2133).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج2/252-253).

## 540- تخريج رفع المستثنى على الصفة في الحديث (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ الْبُيُوتِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وأشرت بالمشتمل عليه نهي أو معناه إلى قول عائشة رضي الله عنها "نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ الْبُيُوتِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ"<sup>(2)</sup> فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتَر".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وقوله أو معناه أي: معنى النهي. ومثل المصنف بقول عائشة رضي الله عنها (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ الْبُيُوتِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ)، فهو محمول على تقدير: لا يُقْتَلُ جِنَانُ الْبُيُوتِ إِلَّا الْأَبْتَرُ، هكذا مثل المصنف هذا المسألة، وخرج هذا الأثر على أَنَّ التَّقدير: لا يُقْتَلُ جِنَانُ الْبُيُوتِ إِلَّا الْأَبْتَرُ، فالرفع على البديل من تقدير المرفوع الذي هو معمول لقوله (لا يُقْتَلُ) الذي هو معنى نهي. ويمكن أن يكون الرفع من تحريف الرواة؛ لأنه لا وجه له؛ لأنَّ ما قبله موجب. وإنَّ صحت الرواية بالرفع فله تخريج غير الذي ذكره المصنف، وهو أن يرتفع صفة على الموضع؛ لأنَّ (جِنَانِ الْبُيُوتِ) - وإن كان مجروراً - هو مرفوع الموضع بإضافة المصدر المقدر أنَّ ما ينحلُّ إليه مبني للمفعول، والتقدير: نَهَى عَنْ أَنْ يُقْتَلَ جِنَانُ الْبُيُوتِ إِلَّا الْأَبْتَرُ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه تخريج رفع المستثنى على الصفة في الحديث الذي روي عن عائشة رضي الله عنها: (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ الْبُيُوتِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ).  
واتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا التخريج.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/280).

(2) [مسلم، صحيح مسلم، قتل الحيات وغيرها، 1752/4: رقم الحديث 127].

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/201-202).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص528).

## 541- علة مجيء الفعل (قل) في النفي المؤول

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ومن النفي المؤول: قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد، بمعنى ما رجل يقول ذلك إلا زيد، وكذا أقلّ رجل (يقول) ذلك إذا قُصِدَ به النفي".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وعلل الأستاذ أبو علي ذلك بأمرين:

أحدهما: أنّ قلّ لا تعمل إلا في نكرة، ولذلك قيد س قوله: "وقلّ من يقول ذلك" فقال "إذا جعلت من بمنزلة رجل" يعني: نكرة.

والثاني: أنها لا تعمل إلا في منفي، فهو بدل من الضمير محمول على المعنى، ولا يجوز في أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد أن يكون (إلا زيد) بدلاً من (أقلّ)؛ لأنّ (أقلّ رجل) لا يمكن تفرّغه لقولك إلا زيد. وأجازه ابن خروف حملاً على المعنى. والمنع مذهب السيرافي، وهو الراجح؛ لأنّ أقلّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البديل إلا أن يكون المبدل منه يبقى في اللفظ المقدر المحمول عليه؛ وأقلّ لا يبقى، فالبديل من الضمير.

فإذا أردت بأقلّ رجل التقليل لا النفي المحض فزعم ابن خروف أنه لا يجوز في إلا زيداً إلا النصب؛ لأنه موجب المحض. وأجاز السيرافي فيه البديل؛ لأنه نفي للكثير، فالمعنى: ما يقول ذلك كثير إلا زيد، أي: ما يقوله إلا زيد.

قال بعض شيوخنا: وظاهر كلام س قول السيرافي؛ لأنه لم يفصل في أقلّ بين أن يكون للنفي المحض أو للتقليل.

ونقول: لا يحتاج فيه إلى التفصيل؛ لأنه قد تقرر أنّ الموجب لا يكون فيه البديل، فالذي يظهر أنّ مذهب ابن خروف هو الصواب.

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر العلة التي يجيء فيها الفعل (قل) في النفي المؤول.

وقد اتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/281).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/202-203).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2138).

ووافق عبد القادر البغدادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك.

## 542- إعراب (إِلَّا قَلِيلٌ) في قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وزعم الفراء وتبعه ابن خروف أنّ ارتفاع (إِلَّا قَلِيلٌ) على الابتداء، والخبر محذوف، التقدير: لكنّ قليلٌ منهم لم يشربوا منه، ونظيره ما حكى س من قولهم: والله لأفعلنّ كذا إلا حلّ ذلك أنّ أفعل كذا، أي: لكنّ حلّ ذلك، وإلا منقطعة، وحلّ مبتدأ.

وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأنه لا دليل على الخبر؛ لأنّ شربوا لا يدل على أنّ غيرهم لم يشربوا؛ ألا ترى أنه لو جاء هنا بخبر آخر غير لم يشربوا المقدر لأمكن، فيحتمل: إلا قليل اغترفوا عُرفة، ويحتمل: إلا قليل لم يشرب. ولا تدل قراءة النصب على الاستثناء على أن يكون التقدير: إلا قليل منهم لم يشرب... لأنّ لكل قراءة حكمها؛ ألا ترى أنّ س منع في: أكلت السمكة حتى رأسها، بالرفع على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر؛ لاحتمال أن يكون الخبر لا يقدر ب(مأكول) وإن كانت حتى إذا عطفت أو جرّت تدلّ على أنّ ما بعدها داخل فيما قبلها؛ فلا تجعل قراءة الاستثناء دليلاً على تعيين الخبر أنه: لم يشربوا، كما لم يجعل تعيين الخبر بعد حتى أنه (مأكول) لأنها إذا جرّت أو عطفت كان بعدها داخلاً فيما قبلها، وإذا لم يتعين ذلك فلا دليل على الخبر.

وزعم الزمخشري أنه محمول على المعنى، أي: لم يبق إلا قليل منهم، كذا قدره. واستبعد ابن خروف قول الزمخشري لتترك ظاهر اللفظ، وحذف فعل وفاعل، والبديل من شيء مقدر، ولا يكون البديل إلا من ملفوظ به.

وزعم ابن عصفور أنّ قوله (إِلَّا قَلِيلٌ) صفة للضمير في (فشربوا)، وأنّ الوصف بإلا يخالف جميع الأوصاف، فتكون صفة للضمير... .

(1) عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج3/366).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/281).

(3) [البقرة: 249].

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/204-205).

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: "الأولى عندي أن تكون بدلاً من الضمير، حُكم لها بحكم غير، وأبدلت كما أبدلت غير، فلو قال فشربوا منه غير قليل منهم لجاز بالرفع على البديل، فكذلك يجوز في إلا.

فإن قيل: فليجز أن تقول: قام إلا زيد، كما تقول: قام غير زيد.

قلت: من شرط إجراء (إلا) مجرى (إلا) مجرى (غير) جواز الاستثناء في ذلك الموضع الذي تجري مجراها فيه؛ ومع ذلك يجوز الاستثناء؛ لأنَّ الاسم المستثنى منه مذكور، فلا يجوز: قام إلا زيد؛ لأنه لا يجوز أن يكون استثناء هنا.

فإن قيل: ليس أصل غير أن تكون بدلاً، فكيف تُحمل على غير فيما ليس أصلاً فيها؟

قلت: (غير) صفة استعملت استعمال الأسماء، فحكمها أن يجوز فيها كل ما يجوز في الأسماء، فلم لا تكون (إلا) مثلها مع إبقاء جواز حكم الاستثناء فيها؟ ثم إنَّ البديل يجوز في إلا في الواجب إذا تُؤوَّل فيه معنى النفي، فلم لا يجوز هنا على أن يُتأوَّل فيها حكم غير؟ وهذا أقرب في تأويل الشاذ وتوجيهه" انتهى كلامه، وكان قد قدَّم أن قراءة ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ شاذة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (إلا قليلاً) عند النحويين في قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا التخريج. ووافق السمين الحلبي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 543- أقسام المستثنى من حيث الموجب وغير الموجب

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وغير متراخ الإلتباع".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص529).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2139-2140).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج10/514-516).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/279).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وقوله وغير مترخ الإِتباع مثاله: ما قام القومُ إلا زيدٌ، وما ضربتُ أحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ.

ونذكر تقسيم أصحابنا في المستثنى بالنسبة إلى الموجب وغير الموجب إذا ذكر المستثنى منه وكان المستثنى متصلاً مؤخراً؛ فنقول:

الموجب: ما ليس بمنفي في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفيًا أم لم يكن، فقام القوم إلا زيداً، واضرب القوم إلا زيداً، وإن قام القوم إلا زيداً، وإن قام القوم إلا زيداً قمت، وما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، وما جاء القوم إلا ركبناً إلا زيداً، وأمثال هذه- كل هذا موجب، وكل هذا نصب.

وحكى الأَخفش عن بعض العرب أنهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضاً، فنقول: مررت بالقوم إلا يزيد. قال: "وهذا ضعيف؛ لأنَّ الباء مُعَدِّيَّة، وإِلا مُعَدِّيَّة، ولا يُجمع بين مُعَدِّيَّين" انتهى. وينبغي أن تجعل الباء زائدة؛ لأنَّ الجمع بين أداتي تعدية ليست إحداهما في معنى الأخرى لا يجوز؛ فإن كانت في معناها فربما جاء ذلك في الشعر، نحو قوله:

فَأَضْبَحَنْ لَأَ يَسْأَلُنِّي عَنِّ بِمَا بِهِ<sup>(2)</sup> ... ..

وغير الموجب: ما هو منفي في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفيًا أم لم يكن، فما قام إلا زيداً، ولا تضرب القوم إلا زيداً، وهل قام أحدٌ إلا زيداً، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيداً- كل هذا غير موجب، وحكمه اختيار الإِتباع على ما يبين. فأما إذا دخل حرف النفي على المبتدأ، أو على نواسخه، أو كانت أداة النفي هي الناسخة- فسنذكره عند تعرض المصنف لذلك".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أقسام المستثنى من حيث الموجب وغير الموجب عند النحويين.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج208-209).

(2) هذا صدر بيت للأسود بن يعفر في ديوانه (ق4/4 ص21) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص303) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2400/5) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج459/5) وعجزه:

... .. أَصَعَّدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا



ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأثير<sup>(1)</sup> تماماً.

#### 544- الخلاف في قولهم: (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيدا) وأمثالها

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "قال أبو علي: وتقول: ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيدا. قال ابن هشام: هذا فصل عظيم المنفعة في هذا الباب، وذلك أنه قد تقدم أن المخرج في هذا الباب من المنفي موجب، ومن الموجب منفي، والاستفهام الذي بمعنى النفي كالنفي، والاستفهام الحقيقي إعرابه كالنفي، يُفَرِّغُ لِمَا بَعْدَ إِلَّا الْعَامِلَ، وَلَا يُفَرِّغُ، فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ نَفِيًّا وَالْمَعْنَى إِيْجَابًا، أَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، أَوْ التَّقْتُّ هُنَا الْمَعْنَى أَمَ اللَّفْظِ- فَالْمُلْتَقَاتُ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا النِّصْبُ وَإِنْ صَدَرَتْ بِالْمَنْفِيِّ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَنْتِي زَيْدًا مِمَّنْ أُوجِبَتْ لَهُمْ أَكْلُ الْخَبْزِ، وَأَخْرَجْتَ زَيْدًا عَنْهُمْ فِيمَا أُوجِبَتْ لَهُمْ، وَصَارَ الْمَعْنَى: كُلُّهُمْ أَكَلُوا الْخَبْزَ إِلَّا زَيْدًا، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الْخَبْزَ، أَوْ أَكَلَهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَطْعَمَةِ، أَوْ لَمْ يَأْكُلْ شَيْئًا أَصْلًا؛ إِذِ الْمَعْنَى خُرُوجُهُ مِنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي يَخْرُجُ مِنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ، فَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ جَمِيعُهُ (مَا) وَ(إِلَّا) مِنَ الْحَصْرِ.

ومثل هذا: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائماً إلا زيدا، أُوجِبَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَالَةُ الْقِيَامِ، وَنَفِيَتْ عَنْهُمْ كُلُّ مَا يِنَاقِضُهُ، وَأَخْرَجْتَ زَيْدًا مِنْهُمْ فِيمَا أُوجِبَتْ لَهُمْ مِنَ الْقِيَامِ، فَلَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ.

ومثل ذلك: ما أتاني بنو محمد إلا بنو جعفر إلا خالدًا، فنفيت عن بني محمد الإتيان سوى بني جعفر، وأوجبت لبني جعفر، ثم أخرجت خالدًا- وهو منهم- مما أدخلتهم فيه من الإتيان، فلم يكن فيه إلا النصب لا غير."

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم: (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيدا) وأمثالها.

(1) ابن الأثير، البديع (ج1/224-227).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/209-210).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه يرى أنّ ما ذكره ابن هشام من أمثلة فيه نظر؛ لأنّ الظاهر فيهما الانقطاع والأصل أنّ تكون في المتصل أو ما اتصل بتأويل.

وما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص هذا الاستدراك هو الشائع عند النحويين الأوائل أمثال ابن السراج<sup>(2)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(3)</sup>، والإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(4)</sup>، وابن الأثير<sup>(5)</sup>، وابن الحاجب<sup>(6)</sup>.

### 545- الخلاف في قولهم: (أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالد)

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وعكس هذه المسألة: أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالد، ترفعه، تحمله على المعنى؛ لأنك حين استثنيت من إيجاب نصبت... فبنو جعفر قد نفيت عنهم الإتيان، فكأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، ثم استثنيت منهم خالدًا، فأدخلته فيما نفيت، فصار موجباً له عن نفي، فرفعه على المعنى.

فإن قلت: قد رفعت، ولا ترفع هنا بعد (إلا) ما ترفعه قبلها، أو كان بدلاً من مرفوع.

قلنا: هذه القسمة غير حاصرة، العربُ تُبدل في هذا الباب على التوهم، كأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، فلذلك قلت: إلا خالدًا، لاسيما البديل، فإنك تحمله على عامل آخر، فالتقدير: ما أتاني من بني عمك إلا خالدًا.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في قولهم: (أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالد).

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2140).

(2) ابن السراج، الأصول (ج1/302).

(3) أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح (ص207).

(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج2/18-19).

(5) ابن الأثير، البديع (ج1/225).

(6) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج2/714-715).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/210).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه يرى أن ما ذكره ابن هشام في مثال هذه المسألة فيه نظر؛ لأن الظاهر فيه الانقطاع والأصل أن يكون في المتصل أو ما اتصل بتأويل.

## 546- أوجه تأويل جواز البدل في الاستثناء المنقطع عند بني تميم

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "أجاز التميميون إتباع المنقطع المتأخر".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وفي قوله (وأجاز بنو تميم) دلالة على أنه لا يتحتم عندهم البدل، بل الأفصح عندهم النصب، وأما البدل فهو ضعيف؛ لأنه لا يتصور إلا على ضربين من التأويل:

أحدهما: أن يكون مجازاً، وتنزيل ما ليس من الجنس منزلة ما هو من الجنس، فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، جعلت الحمار في الدار قائماً مقام الأناسي، على حد قولهم: عتابك السيفُ، وقول أبي ذؤيب

فإن تُمس في قبرٍ برهوةٍ تأوياً      أنيسك أصداء القُبورِ تصيح<sup>(4)</sup>

ويكون البدل في هذا الوجه من قبيل بدل بعض من كل.

والثاني: أن يكون الاسم الذي قبل إلا ذكر توكيداً، فمراده: ما في الدار إلا حمارٌ، وذكر أحد توكيداً ليُعلم أنه ليس بها آدمي. والبدل على هذا من قبيل بدل الإضراب، بمنزلة قوله: ما أعانه إخوانه إلا إخوانكم. وهذان الضربان عامان في كل ما أبدل من الأول وليس بعضه".

## التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أوجه تأويل جواز البدل في الاستثناء المنقطع عند بني

تميم.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2140-2141).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/285).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/226-227).

(4) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في سيبويه، الكتاب (ج2/320) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/64) وأبي

محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/184) وابن سيده، المحكم (ج4/419) وابن منظور، لسان العرب

(ج14/344) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/227) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج3/315).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق النحاة المتأخرين ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً أمثال: السمين الحلبي<sup>(5)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(6)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(7)</sup>، والسيوطي<sup>(8)</sup>، والخطيب الشربيني<sup>(9)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(10)</sup>.

### 547- خلاف النحويين في الإبدال من اسم التفضيل (أقلّ) في المستثنى

قال أبو حيان<sup>(11)</sup>: "واختلفوا: هل يجوز أن يكون بدلاً من أقلّ؟. فذهب السيرافي إلى أنه لا يجوز أن يكون بدلاً من أقلّ؛ لأنه لا يمكن التفريغ إليه. وذهب ابن خروف إلى جواز ذلك حملاً على المعنى.

والصحيح ما ذهب إليه السيرافي؛ لأنّ أقلّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البديل إلا إن كان المبدل منه يبقى في اللفظ المقدر المحمول عليه، وأقلّ لا يبقى، ف(زيد) بدل من الضمير.

وإذا أردت ب(أقلّ) رجل يقول ذلك) التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الإبدال من اسم التفضيل (أقلّ) في المستثنى.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص532).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/562-563).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/501).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2149).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج8/633).

(6) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج15/190).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/548).

(8) السيوطي، معترك الأقران (ج2/388-389).

(9) الخطيب الشربيني، السراج المنير (ج3/70-71).

(10) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج3/315).

(11) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/235).

## 548- خلاف النحويين في فعل الكلام في قولهم (أقل رجل يقول ذلك) أهو موجب أم غير موجب؟

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فاختلفوا: هل يجوز البديل من الضمير أم لا؟ فأجازه السيرافي، ومنعه ابن خروف، وأوجب النصب في: إلا زيداً. وهذا أظهر لأنه استثناء من موجب، فلا يجوز فيه البديل. وقال السيرافي: "المعنى: ما يقول ذلك كثيراً إلا زيداً"، أي: ما يقوله إلا زيداً.

والمسائل التي يجوز فيها الإبدال من الضمير يجوز فيها النصب على الاستثناء، والبديل أحسن من النصب، نص عليه السيرافي وغيره، وهو ظاهر كلام س.

ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان؛ لأنه قال فيها: "حسُن النصب والبديل، النصب بالنظر إلى اللفظ، والبديل بالنظر إلى المعنى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في فعل الكلام في قولهم (أقل رجل يقول ذلك) أهو موجب أم غير موجب؟.

واتبع ابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 549- مذاهب النحاة في تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وهذه المسألة أعني تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم، وتوسط بين جزأي كلام، فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يجوز: القوم إلا زيداً قاموا، ولا: القوم إلا زيداً قائمون، ولا: القوم إلا زيداً في الدار؛ لأن العامل الفعل واسم الفاعل والظرف بما فيه من معنى الفعل؛ وإنما لم يجز ذلك لأن المستثنى يشبه المفعول معه في نصب العامل له بوساطة الحرف الذي هو إلا؛ كما نصب المفعول معه

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/235-236).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/566).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/285).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/245-247).

بوساطة الحرف الذي هو الواو، فكما لا يجوز التقديم مع الواو فكذلك لا يجوز مع إلا، وهذا مذهب من يرى العامل في المستثنى الفعل ومعنى الفعل.

المذهب الثاني: جواز ذلك على الإطلاق.

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون العامل متصرفاً، فيجوز، نحو: القومُ إلا زيداً جاؤوا. أو غير متصرف، فلا يجوز، نحو: القومُ إلا زيداً في الدار، وهو مذهب الأخفش.

قال بعض أصحابنا: "والصحيح جواز ذلك على الإطلاق؛ لأنَّ الناصب للمستثنى إنما هو تمام الكلام، وإذا كان ذلك لم يتقدم على العامل؛ إذ قد تقدم جزء الكلام الذي انتصب التمييز عن تمامه، بل كان يتقدم على العامل لو كان أتى به أول الكلام، والدليل على جواز توسطه - وإن أدى ذلك إلى تقديمه على المستثنى وعلى العامل فيه - قول ذي الرمة:

مُعْرَساً فِي بَيَاضِ الصَّحِّحِ وَقَعْتُهُ      وَسَائِرُ اللَّيْلِ إِلَّا ذَاكَ مُنْجَذِبٌ<sup>(1)</sup>

ف(إلا ذاك) مستثنى من الضمير المستتر في منجذب، ومنجذب عامل فيه" انتهى...

والذي نختاره مذهب الأخفش؛ لأنَّ السماع إنما هو محفوظ فيما كان العامل في المستثنى منه متصرفاً، أما إذا كان غير متصرف، نحو: القومُ إلا زيداً في الدار - فينبغي ألا يُقَدَّم على جوازه إلا بثبت من العرب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) البيت لذي الرمة في ديوانه (ص12) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص751) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة (ص96) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج4/264) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/246) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2162).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص534).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/568).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2162).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/261-262).

## 550- تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وأما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، نحو: قامَ إلا زيداً القومُ - فلا خلاف في جوازه، ويصير الوجه الذي كان غير مختار في التأخير مختاراً في التقدم، وهو النصب. وإنما تبع في حال التأخر إعراب المستثنى منه لأنه شبيهه ببطل بعض من كل، ولا يجوز في هذا التقدم، فكذلك لا يجوز فيما أشبهه.

وشبهه س بنعت النكرة المتقدم عليها، وهو تشبيهه حسن، وذلك أنهما مؤخران تابعان ما قبلهما في الإعراب، ويجوز فيهما النصب على الاستثناء والحال ضعيفاً، فإذا تقدما لم يجز فيهما إلا النصب، وبطل التبع.

وعلى س لزوم النصب في الاستثناء المقدم وامتناع البطل بأن الأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه؛ فحده أن يكون بدلاً لا مبدلاً منه؛ لأنَّ البطل ثانٍ عن المبدل منه، فلذلك لم يجز: ما أتاني إلا زيدٌ أحدٌ، على أن يكون أحدٌ بدلاً من إلا زيد، كأنه في التقدير: ما أتاني إلا زيدٌ ما أتاني أحدٌ، قال س: "فلما لم يكن حده أن يكون مبدلاً منه بل بدلاً، ولم يمكن مع التقديم أن يكون بدلاً حملوه على وجه قد يجوز فيه وهو مؤخر، وهو النصب". ويظهر من س أنه يمكن أن يكون المستثنى منه بدلاً من المستثنى، ولذلك علله بذلك التعليل.

وقد عدل النحويون عن تعليل س، فقالوا: امتنع البطل لأنَّ الثاني أعمُّ من الأول، فلا يجوز أن يقع بدلاً منه؛ لأنه لا بدل كل من بعض في كلامهم، ولذلك قال ابن خروف: "كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل"، يعني كلاً من بعض.

فإن قلت: أقول: (إلا زيدٌ) أعمُّ من (أحد)؛ لأنَّ (إلا زيدٌ) بمعنى غير زيد، وغير زيد يكون من الأحدين ومن غيرهم، فإذا أبدلنا أحداً من إلا زيد كان من إبدال البعض من الكل.

فالجواب أن نقول: إنَّ العرب لا تستعمل (إلا زيداً) وتريد به كل ما عدا (زيد) من أي الأصناف كان؛ وإنما تريد ما عداه من صنفه؛ ألا ترى أنك لو قلت ما رأيتُ إلا زيداً إنما تريد: ما رأيتُ غير زيد من الناس، ولولا ذلك لكان قولك ما رأيتُ إلا زيداً كذباً؛ لأنه معلوم أنك رأيت السماء والأرض وأشياء كثيرة هي غير زيد، وكذلك كل اسم يقع بعد إلا يُراد به: إلا غير ذلك الاسم من صنفه، لا غيره من أي صنف كان، وإذا ثبت أن المراد بقوله (إلا زيدٌ) غير زيد من صنفه كان أحد أعمُّ منه؛ لأنه يقع عليه وعلى المغاير له من صنفه، ولم يجز لذلك إبداله منه.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج247/8-250).

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "وعندي أنهم لم يفهموا عن س، فاعلم أنّ البديل في الاستثناء إنما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت ما قام أحدٌ إلا زيدٌ فليس (زيد) وحده بدلاً من (أحد)، و(إلا زيدٌ) هو الأحد الذي نفيت القيام عنه، ف(إلا زيدٌ) بيان للأحد الذي عنيت؛ ألا ترى أنّ (إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى. وإذا قلت ما أتاني أحدٌ غيرُ زيد (غيرُ زيد) بدل من (أحد)، بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، ف(غير زيد) هو الأحد الذي عنيت، و(إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى، فعلى هذا البديل في الاستثناء أشبه ببديل الشيء من الشيء - وهما لعين واحدة - من بدل البعض من الكل.

والدليل على ذلك أنّ بدل البعض من الكل إنما هو على أن وضعت الكل في موضع البعض مجازاً؛ ثم بينت بالبعض الذي أردته بالكل بياناً، وليس كذلك في الاستثناء، بل البعض في الاستثناء ليس هو البعض الذي وضعت الكل موضعه، بل هو بعض آخر مخالف لذلك البعض في الحكم.

وأيضاً فالبديل من شرطه وقوعه مكان المبدل منه، والبعض في الاستثناء لا يقع موقع المبدل منه وحده إلا مع إلا، فليس البديل إلا الحرف مع الاسم.

والدليل على أنّ س أراد هذا الذي فسّرته تشبيهه - أعني البديل في الاستثناء - بقولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ، وهذا ليس بدل بعض من كل، ولا تعرّض حيث ذكر البديل لبديل البعض من الكل أصلاً، وتعليقه في منع البديل في المستثنى المقدم دليل على ذلك، ولم يفهم عنه أحد مراده. ولو قيل إنّ البديل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التي بينت في غير الاستثناء لكان وجهاً، وهو الحق وحقيقة البديل فيه؛ لأنه يقع موقع (إلا زيد) لا موقع (زيد) وحده" انتهى.

وأنشد س على تقديم المستثنى على المستثنى منه قول الشاعر، وهو كعب بن مالك:

الناسُ ألبٌ عَليْنَا فيكَ لَيسَ لَنَا      إِلا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَرَزُّ<sup>(1)</sup>

وأنشد أبو القاسم الزجاجي قول الكميت:

(1) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في سيبويه، الكتاب (ج2/336) والمبرد، الكامل (ج2/69) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/80) والواحدي، التفسير البسيط (ج22/489) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/250) ونسب البيت لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه (ص120).



وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد الشاطبي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

### 551- حكم الاسم عند العطف على المستثنى المقدم المنصوب

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "فرع: إذا عطفت على المستثنى المقدم المنصوب اسماً نصبت، نحو: قامَ إلا زيداً وعمراً القومُ، ولا يجوز غير النصب، فإنَّ أَخْرَجَ المعطوف بعد المستثنى منه فالاختيار النصب، نحو: قامَ إلا زيداً القومُ وعمراً، ويجوز أن يُرْفَعَ حملاً على المعنى؛ لأنَّ قامَ إلا زيداً القومُ في معنى: لم يقمَ زيدٌ من القوم، فكما يجوز: لم يقمَ زيدٌ من القوم وعمرو، فكذلك يجوز: قامَ إلا زيداً القومُ وعمرو".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حكم الاسم عند العطف على المستثنى المقدم المنصوب.

واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

- 
- (1) البيت للكميت بن زيد في ديوانه (ق2/16 ص517) والزمخشري، المفصل (ص97) وابن الصائغ، الملحّة في شرح الملحّة (ج1/468) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/250) وابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد (ص82) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/549).
  - (2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2159).
  - (3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/368-370).
  - (4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/250).
  - (5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2164).

## 552- شاهد على جواز مجيء اسمين بدلاً من اسمين في المستثنى الموجب

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "لا بدلان خلافاً لقوم".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد ورد السماع بإبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله:

فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ<sup>(3)</sup> ... ..

فالمنفى جائز فيه ذلك، وكذلك الإيجاب بعد النفي، فنقول: ما قرعنا النبع بالنبع إلا

بعضه ببعض".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شاهد على جواز مجيء اسمين بدلاً من اسمين في

المستثنى الموجب.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 553- أوجه إعراب المستثنى عند تكراره في حال تقدمه

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وإن لم يكن مُفرغاً فالنصب لجميعها إن تقدمت".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقوله وإن لم يكن مفرغاً فلجميعها النصب إن تقدمت مثاله: ما قام

إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد، وما لي إلا الله إلا إياك ناصر، وقام إلا زيداً إلا عمراً القوم،

ويعني المصنف بقوله (فلجميعها النصب) أي: على الاستثناء.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/292).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/255).

(3) هذا صدر بيت لزفر بن الحارث الكلابي في العسكري، جمهرة الأمثال (ج2/300) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة

(ص115) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج1/42) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج1/52) والعيني،

المقاصد النحوية (ج2/835) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/930) وعجزه:

... .. بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْسُرَا

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/262).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/295).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/273-274).

وزعم ابن السيد أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه:

أحدها: النصب على الاستثناء، كما نص عليه النحويون.

والثاني: النصب على الحال فيهما، قال: لأنهما متأخرين يجوز أن يكونا صفتين، تقول: ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، فيكون إلا زيدٌ صفة لأحد، كما تقول: قام القومُ إلا زيدٌ، فإذا تقدم إلا زيدٌ على موصوفه انتصب على الحال، وكذلك: قامَ إلا زيداً القومُ، يجوز أن يكون منصوباً على الحال.

الثالث: أن تجعل الأول حالاً والثاني منصوباً على الاستثناء.

والرابع: عكسه وهو جعل الأول منصوباً على الاستثناء والثاني حالاً، انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه ابن السيد من جواز الحال لا يجوز؛ وذلك أنها غير متمكنة في الوصف بها، فلا تكون إلا تابعة لموصوفها في اللفظ، فلا يجوز تقديمها عليه أصلاً، كما لا يجوز: قامَ إلا زيدٌ، تريد: قامَ غيرُ زيدٍ، وإذا كان من شرط وقوعها صفة وقوعها بعد المستثنى منه امتنع فيها الحال عند التقدم."

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب المستثنى عند تكراره في حال تقدمه.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان من مذاهب، ولكن دون أن يُيدي رأيه، إلا أنه كما اعتدنا عليه كثيراً قد أضاف رأياً جديداً، يتمحور حول هذه المسألة، فيقول: "وجوز الأبدى نصب الكل استثناء ورفعها، وأحدها نعتاً، أو بدلاً أيضاً في النفي وحكمها معنى كالأول".

### 554- عدم جواز مجيء (إلا) صفة لـ(إلا) والعامل فيها تابعاً للموصوف

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ومما يدل على أن إلا لا يجوز أن تكون صفة إلا والعامل فيها

تبعها للموصوف من كلام س قوله فيها (لا يجوز فيها ذلك إلا صفة)، فلا يعني هنا بالصفة إلا

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص538).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/575-576).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/264) و(ج2/266).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/274).

التابعة بدليل تنظيرها بأجمعين، ونصه على أن أجمعين (لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه رافع ولا ناصب)، يريد: إلا تبعها لاسم قبلها، وفي ذلك نظرها بأجمعين، وقد قال س في باب تثنية المستثنى: "وأما إلا زيداً فلا يكون بمنزلة مثل إلا صفة"، وليس يعني بالصفة هنا إلا التابعة، ولا يريد الصفة المعنوية".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز مجيء (إلا) صفة لـ(إلا) والعامل فيها تابعاً للموصوف.

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 555- جواز إجراء (إلا) على المعرفة

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وحاصل هذا الفصل أن (إلا) الموصوف بها لا يُوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة، ولا تقع في غير موضع صالح للاستثناء، إلا أن يمنع منه مانع من خارج، فلا يجوز أن يقال: قام رجل إلا زيد، لأن (رجلاً) مفرد محض، ولا يجوز جاء الرجال إلا زيد، على أن يكون الرجال معهودين لأن تعريفهم حينئذ محض، فلو قصد الجنس لم يمتنع وصفهم بـ(إلا)".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وفي البسيط: "جمهور النحويين على جواز كون غير تجري على المعرفة، فكذاك إلا"، وفيه أيضاً: والظاهر أنها تقع فيما تقع فيه غير إلا الموضع الذي لا يتقدمها موصوف، سواء أكان في النفي أم الإثبات، أو منفرداً، أو مجموعاً، أو منكرًا، أو مُعرِّفاً على قصده في التعريف، ولما كانت غير من أخوات مثل وشبهه، وكان يصح فيها قصد التعريف صحَّ جريها على المعرفة والنكرة، فكذاك إلا بمعناها، تجري على النكرة وعلى المعرفة، ويجوز فيها البدل إذا كانت بمعنى غير كما يجوز في غير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز إجراء (إلا) على المعرفة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/268).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/301).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/287).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 556- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملة (عدا زيدا) وأمثالها

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "واختلف النحويون هل لجملة عدا زيدا، وخلا زيدا، وحاشا زيدا موضع من الإعراب أم لا:

فجوز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، والماضي يقع موقع الحال، وكأنك قلت: خالين زيدا، وعادين زيدا، ومُحاشين زيدا، أي: مجاوزاً هو - أي بعضهم - زيدا. وجوز أيضاً أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب وإن كانت جملة مفتقرة من جهة المعنى إلى الكلام الذي قبلها - من حيث كان معناها كمعنى إلا، ولا يُنكر ذلك؛ ألا ترى أن قولك (ما رأيتُه مُذُ يومان) الجملة الابتدائية التي هي (مُذُ يومان) لا موضع لها من الإعراب، وهي مفتقرة إلى ما قبلها، ولو قطعت (مُذُ يومان) من الكلام الذي قبله لم يكن له فائدة.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "والصحيح أنه لا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنك إذا جعلتها حالاً احتاجت إلى رابط يربطها بذي الحال، ولا رابط؛ لأنّ الضمير في عدا وخلا وحاشا ليس عائداً على المستثنى منهم، وإنما هو عائد على البعض المفهوم، وهو مضاف إلى القوم، ولا يقال: إذا كان البعض مضافاً إلى القوم فقد حصل الرابط لأنه كالمصرح به، وكأنك قلت: عدا بعضهم زيدا؛ لأنّ هذا هو ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس؛ ألا تراهم قصره على السماع في نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين، ومنعوه في: مررتُ برجلٍ قائمينٍ لا قاعدٍ أبواه، على إعمال قاعد في الأبوين، لأنّ الرابط بالمعنى إنما سُمع في الصفة الثانية لا في الصفة الأولى، فلم يتجاوزوا به موضع السماع، وعدا وخلا وحاشا لا يجوز فيها أن تكون صفة لما قبلها إن كان مما يوصف بالجمال، بل يلزم الاستثناء، ولذلك كان الضمير الذي تحملته مفرداً مذكراً دائماً".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2194-2195).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/269).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/321-322).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الموقع الإعرابي لجملة (عدا زيدا) وأمثالها.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. وأكد الشاطبي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

### 557- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملي (ليس) و(لا يكون)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وذكر في البسيط الخلاف في (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، للجملة موضع من الإعراب أم لا. وحكمها في ذلك الخلاف حكم عدا وخلا وحاشا إذا نصبين، قال: "فقال قوم: لا موضع لها؛ لأنها جملة منفصلة، أعطيت معنى الاستثناء بإعقابها الجملة الأخرى قياساً على غيرها من الجمل. وقال قوم: لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ تغييرهم لها واختصاصهم هذه من سائر الجمل يدل على إرادة الاتصال كما بعد إلا. وإنما يكون ما ذكره في الجمل التي لم تغير هذا النوع من التغيير. وأيضاً فإنه كلام يجري تابعاً لا يكون ابتداءً، فدلَّ على الافتقار إلى ما قبل وجعلها جزءاً منه. وهؤلاء قالوا: إنها في موضع الحال، والتقدير: أتوني غير ملبسين زيدا، أي: مُسْتَعْنِينَ عنه وغير كائنين معه. وفيه نظر، فإنَّ هذا التقدير يدفع التقدير المتقدم في حذف الاسم، وإنَّ الاسم البعض لا الأول، وسبك الجملة إنما يكون بما بقي فيها المعنى الأول" انتهى.

وقال بعض أصحابنا ما معناه: يدلُّ على تشبث (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء بما قبلهما أنَّ العرب لو قصدت أن تكونا جملتين منفصلتين يحصل منهما الاستثناء بحكم الانجرار أو أن تكونا حالاً لأتت بالواو فيهما؛ لأنَّ كلام العرب أن تذكر جملة بعد جملة حملتها الواو، فتقول: قام القومُ وخرجَ عمرو، ولا تستعمل بغير الواو إلا قليلاً، كذا قال الأخفش. وكذلك لو قصدوا الحال لأتوا بالواو، ولو في موضع واحد، فكونهم لم يدخلوا عليهما الواو قطُّ دليل على

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص544).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/588-589).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2216).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/409-410).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/322).

أنهم لاحظوا فيهما معنى الاستثناء، فلم يدخلوا فيهما الواو كما لا يدخلونها على إلا وغير، ولو قلت: قامَ القومُ ولم يَقمَ زيدٌ، أو: ونقصَ منهم زيدٌ، لجئت بالواو، فلم يلحظوا معنى الاستثناء إلا في هاتين الجملتين".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الموقع الإعرابي لجملتي (ليس) و(لا يكون).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 558-الخلاف في جواز دخول (ما) المصدرية على (حاشا)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وقد اختلف النحويون في جواز دخول (ما) المصدرية على (حاشا) في الاستثناء: فممنع من ذلك س، قال س: "لو قلت أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً". وأجاز ذلك بعضهم على قلة، وقد سُمع ذلك من كلامهم، ومن ذلك قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا فُرَيْشَا      فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالَا<sup>(4)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز دخول (ما) المصدرية على (حاشا).

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص548).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/588-589).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/326).

(4) البيت للأخطل في العيني، المقاصد النحوية (ج3/1108) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/568) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/368) ولم أقف عليه في ديوانه.

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص546).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/586).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج2/282).

## 559- الخلاف في جواز دخول (إلا) على (حاشا)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلف النحويون في جواز دخول إلا على حاشا:

فذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جرّث حاشا، ومنع ذلك إذا نصبت، نحو: قامَ القومُ إلا حاشا زيد.

ومنع البصريون ذلك على كل حال.

وحكى أبو الحسن الأخفش عن العرب أنهم يقولون: قام القوم إلا حاشا زيد.

وهذا عندنا شذوذ لا ينبغي أن يقاس عليه غيره، وهو جمع بين أداتين على جهة التأكيد".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز دخول (إلا) على (حاشا).

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 560- إعراب (النساء) في قول العرب (كل شيء مهه ما النساء وذكرهن)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "كل شيء مهه ما النساء وذكرهن" ومعناه: كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن. فحذفوا عدا وأبقوا عملها. وزعم بعض الناس أن (ما) ههنا بمعنى إلا وليس بشيء".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقال بعض أصحابنا: وزعم الفراء والأحمر أن العرب تستثني ب(ما)، وحكى من كلامهم: كل شيء مهه ما النساء وذكرهن، وهذا شيء لا يحفظ منه غير هذا الذي حكيناه، وقد يتخرج على أن يكون (النساء) منصوباً بفعل استثناء مضمرة يدل عليه

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/327).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص546).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/282).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/310).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/329-330).



المعنى، فالتقدير: ما خلا النساءِ وَذَكَرَهُنَّ، فأبقى ما المصدرية والمفعول وحذف الفعل، كما قالوا: أَمَا أَنْتَ مَنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ، أَبَقُوا أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ، وحذفوا الفعل الذي هو كان، وأبقوا اسمها وخبرها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه إعراب (النساء) في قول العرب (كل شيء مبه ما النساء وذكرهن).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن منظور<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم النحاة المتأخرين أمثال السيوطي<sup>(4)</sup>، والزبيدي<sup>(5)</sup>.

### 561- أوجه رفع ونصب (يكون) نحو (قام القوم إلا أن يكون زيداً)

قال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وأما قولهم: قام القومُ إلا أن يكون زيداً، وما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيداً - فيجوز فيما بعد يكون الرفع والنصب، فالرفع على أن (يكون) تامّة، فرفعه على الفاعلية، هذا هو الظاهر والقول عن الجمهور.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها يجوز أن تكون ناقصة، ويجوز أن تكون تامّة، قال في قولك: ما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيداً: إنما رفعت زيداً يكونه، وجعلت الخبر مضمراً في يكون، كأنك قلت: إلا أن يكونه زيداً. وإن شئت لم تجعل ليكون خبراً؛ لأن كان قد تجيء ولا خبر لها، نحو: كان الأمر، وكان الرجل.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من تجويز أن تكون الناقصة، ويكون خبرها مضمراً محذوفاً - لا يجيزه أصحابنا؛ لأنه لا يجوز عندهم حذف خبر كان ولا أخواتها للعلّة التي ذُكرت في باب كان. قال س: (فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب) انتهى.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص547).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/586-587).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج13/541).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/283).

(5) الزبيدي، تاج العروس (ج40/498).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/337-338).

والنصب جائز، قال س: (وبعضهم ينصب، على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر)، بمعنى أنه يضم في يكون ضميراً مفرداً مذكراً، لا يبرز في تثنية ولا جمع، ولا يؤنث، كما لا يكون ذلك في (لا يكون) إذا استثنى بها، ويكون التقدير: إلا أن يكون هو - أي: بعضهم - زيداً.

وقال الأخفش: (وقد يقول بعض العرب: ما ضربني أحدٌ إلا أن يكون زيداً، يضم في يكون اسم الفاعل) انتهى. ويحتمل كلامه هذا أن يكون الفاعل الضمير العائد على أحد، ويحتمل أن يكون ضمير البعض المفهوم الذي في قولك: جاء القوم لا يكون زيداً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أوجه رفع ونصب (يكون) نحو (قام القوم إلا أن يكون زيداً).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السمين الحلبي<sup>(3)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان.

## 562- أوجه الرفع والنصب في قراءة قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "فأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾<sup>(6)</sup> فقرأ بالرفع والنصب وتأنيث (تكون)، والتأنيث ظاهر على قراءة الرفع. وأما مع نصب التجارة فالقياس لفظ التذكير؛ لأنَّ المراعى البعض، وهو مذكر؛ ألا ترى أنَّ الأول يكون مؤنثاً، والإضمار مذكر. ولأنَّ المتقدم هنا (الذين) - وهو مذكر - فزعم السيرافي أنَّ التأنيث على إضمار الأموال، أي: إلا أن تكون الأموال تجارةً، وحسنه أنَّه اللفظ المستعمل مع الرفع الذي هو أكثر كلام العرب".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص548-549).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2219).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/519).

(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج4/266).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/338).

(6) [البقرة: 282].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه الرفع والنصب في قراءة قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ووافق السمين الحلبي<sup>(3)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان.

### 563- أوجه إعراب (أَنْ يَكُون) فِي قَوْلِنَا (إِلَّا أَنْ يَكُون)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وأداة الاستثناء في (إِلَّا أَنْ يَكُون) هي إِلا، و(أَنْ يَكُون) في موضع اسم منصوب في لغة أهل الحجاز؛ لأنَّ الكون غير المستثنى منه، والتقدير: ما جاءني أحدٌ إلا كَوْنٌ زيد، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً- وهو في لغة بني تميم مرفوع على البديل من أحد، وهو أقيس، وكذا قاله الأخفش في (الأوسط).

وقال بعض شيوخنا: (ينبغي أن تكون هنا تامة حتى يكون المستثنى وجود زيد؛ لأنَّ وجود الشيء يعبر به عن ذاته، بل هو ذاته في الحقيقة، فيكون قولهم إلا أَنْ يَكُون زيد في تقدير: إلا كَوْنٌ زيد، أي: إلا وجوده، أي: إلا زيداً. ونظير التعبير بوجود الشيء عن ذاته في كلامهم قولهم: ما أحسن ما كان زيدٌ، بالرفع، أي: ما أحسن كونه، أي: وجوده، ولا يُتصور أن تكون هنا تامة إلا برفع الاسم الذي بعدها، فالرفع في التعجب وهنا هو الوجه) انتهى.

وهو استثناء منقطع؛ لأنَّ كون زيد ليس من جنس الذوات. وقد رام بعض أصحابنا أن يجعله استثناءً متصلاً، فقال: (أَنْ يَكُون) في موضع نصب بإِلا، كأنك قلت: إلا كَوْنٌ زيد.

فإن قلت: ليس المعنى على استثناء كون زيد، وإنما المعنى على استثناء زيد.

فالجواب: أنه يُتصور على أَنْ تكون أَنْ وصلتها في موضع مصدر منصوب على الاستثناء، ويكون واقعاً موقع الاسم، وكأنك قلت: قام القومُ إلا الكائنُ زيداً، والكائنُ زيداً هو زيد،

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص549).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2219).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/672-673).

(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج4/501-502).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/339-340).

وساغ لأن وصلتها أن تقع موقع الاسم كما يسوغ ذلك في المصدر الذي هي بتقديره، ومن ذلك قول الشاعر:

لَعْمُرُكَ مَا الْفُتَيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى      وَلَكِنَّمَا الْفُتَيَانُ كُلُّ فَتَى نَدَى<sup>(1)</sup>  
فأوقع أن تَنْبُتَ اللَّحَى موقع النابتِ اللَّحَى) انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه من كونه استثناء متصلاً لا يسوغ؛ لأنَّ المشهور الأوضح هو رفع زيد بعد: إلا أن يكون، وإذا كان الأوضح ذلك، و(كان) كما قررنا تامة - فلا يمكن أن تتقدر أن والفعل في موضع مصدر، ويكون واقعاً موقع اسم الفاعل؛ لأنه يلزم من ذلك إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل، وهو لا يجوز؛ إذ التقدير: إلا الكائن زيد، والكائن اسم فاعل من كان التامة، فلا يجوز أن يضاف إلى الفاعل.

وأما إذا نُصِبَ زيد فينبغي أيضاً ألا يسوغ؛ لأنَّ أن والفعل لا تجري مجرى المصدر في كل مكان، والمصدر أيضاً لا يجري مجرى اسم الفاعل بقياس، فلا يجري المقدر به مجراه.

وأيضاً فلا حجة في البيت الذي قد استشهد به؛ لأنه يحتمل أن يكون على حذف مضاف، التقدير: لَعْمُرُكَ ما كمالُ الفتَيَانِ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى، فأن تَنْبُتَ اللَّحَى باقٍ على وضعه، لا يراد به أنه يتقدر بالمصدر الموضوع موضع اسم الفاعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (أن يكون) في قولنا (إلا أن يكون).

### 564- ما يجوز في المعطوف في المستثنى ب(إلا)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وإذا عطفت على المستثنى إلا فلا يجوز في المعطوف إلا مشاركة ذلك الاسم في الإعراب؛ فإذا قلت قام القومُ إلا زيداً وعمراً فلا يجوز عمرو، بالخفض على تقدير: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو؛ لأنَّ زيداً بعد إلا لا موضع له يخالف لفظه، بل لفظه وموضعه واحد.

(1) البيت بلا نسبة الفراء، معاني القرآن (ج1/105) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/15) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/246) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص907) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج3/196) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/964).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/347-348).

وقد ذهب بعض النحويين -ومنهم ابن خروف- إلى إجازة ذلك، وحمل عليه قول الشاعر:

وما هاجَ هذا الشُّوقَ إِلَّا حَمَامَةً      تَبَكَّتْ عَلَى خَضْرَاءِ سُمْرٍ قُيُودُهَا<sup>(1)</sup>  
روي برفع سمر على لفظ حمامة، وبجره، قال: على معنى: وما هاج هذا الشوق غَيْرُ حَمَامَةٍ سُمْرٍ قُيُودُهَا.

وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَأَوَّلَ الْجَرَّ فِي سُمْرٍ عَلَى أَنَّهُ خَفِضَ عَلَى الْجَوَارِ أَوْ عَلَى أَنَّ سُمْرًا نَعَتْ لَخَضْرَاءَ، وَالْمُرَادُ بِالْقُيُودِ عُرُوقَ الشَّجَرَةِ، وَقَدْ حُكِيَ ذَلِكَ لُغَةً.

وفي الاستدلال بقوله (سُمْرٍ قُيُودُهَا) على أن يكون نعتاً لحمامة، على تقدير (إلا حمامة) بـ(غير حمامة) - دليلٌ على إجراء النعت مجرى العطف؛ فعلى هذا يجوز أن يُراعى المعنى في قولك: ما جاء غيرُ زيدٍ العاقلُ، برفع العاقل على معنى: ما جاء إلا زيدُ العاقل، فلا تنقيد المسألة بالعطف كما قيدها المصنف وأكثر النحويين".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين فيما يجوز في المعطوف في المستثنى بـ(إلا).

واتبع ابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

#### 565- الخلاف في العطف ما بعد (غير) بـ(لا) إذا جاء استثناءً

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وإذا كانت غيرٌ استثناءً ففي العطف بعدها بـ(لا) خلافاً:

---

(1) البيت لعلي بن عميرة الجرمي في ابن بنين الدقيقي، اتقاق المباني (ص127) ونسب البيت لبعض الأعراب في أبو بكر الأتباري، الأضداد (ص240) والبيت بلا نسبة في أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج3/1544) وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/347) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (5/2224) والسيوطي، همع الهوامع (ج2/275).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/592-593).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2224).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/348-349).

فذهب أبو عبيدة والأخفش وابن السراج والزجاج وأبو علي والرماني إلى جواز ذلك، إما على تقدير زيادة لا، وإما على الحمل على المعنى؛ لأنَّ الاستثناء فيه معنى النفي، فإنَّ قولك جاءني القومُ إلا زيداً معناه: جاءني القومُ لا زيداً، وهو هنا أولى لأنَّ غيراً في أصلها تعطي النفي، ويدل عليه أنك تقول: أنت غيرُ القائمِ ولا القاعدِ.

وذهب الفراء وثعلب إلى أنه إذا كانت استثناء فلا يجوز العطف بعدها ب(لا) كما لا يكون بعد إلا، فلا تقول: جاءني القومُ غير زيدٍ ولا عمرو، كما لا تقول: جاءني القومُ إلا زيداً ولا عمراً.

وأجاز النحويون: عندي غيرُ زيدٍ ولا عبدِ الله، ولم يجيزوا: عندي سوى عبدِ الله ولا زيدٍ. وأجاز بعضهم: أنت زيداً غيرُ ضاربٍ، ولم يجيزوا: أنت زيداً مثلُ ضاربٍ، لجعلهم غيراً بمنزلة لا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في العطف ما بعد (غير) ب(لا) إذا جاء استثناءً.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 566- أوجه رفع ونصب (عمر) في قولهم (ما لي إلا زيداً صديق وعمراً)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسألة: ما لي إلا زيداً صديقاً وعمراً، بالنصب، وعمرو بالرفع، فالنصب عطف على إلا زيداً، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف لأنه تقدّمه ما يدلُّ عليه، كأنه قال: وعمرو لي صديقاً أيضاً، وحذفت لأنَّ معنى ما لي إلا زيداً صديق في معنى: زيدٌ صديقي، كما حذفت في: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً قائمٌ: زيدٌ قائمٌ، وهذا تخريج الخليل.

وقال غيره: إلا زيداً كان يجوز فيه الرفع على أن يبذل منه صديق، كما جاز: ما لي إلا عمرو أحدٌ، وهو وضع العام موضع الخاص، وقد كان لو وقع في موضعه اختيار فيه الرفع، فرفع الثاني حملاً عليه؛ ألا ترى أن ما لي صديقاً إلا زيداً كان يختار فيه الرفع، وهذا قد وقع

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2224).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/349).

موقعه، فرفعوه بالعطف على التوهم، ولا يجوز على هذا: ما لي صديقٌ إلا زيداً وعمرو، ويعطف على زيد لأنه قد يرتفع؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنما سُمع الرفع في الآخر على هذه الصورة، وهو الفصل بينه وبين المستثنى الأول، فوجهت على ما ذكر.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه رفع ونصب (عمر) في قولهم (ما لي إلا زيداً صديق وعمراً).

ويبدو أنّ أبا حيان متأثر في استدراكه على ابن مالك بما ذكره سيبويه<sup>(1)</sup>، وأبو سعيد السيرافي<sup>(2)</sup>.

### 567- مجيء (بَيِّدَ) بمعنى (عَلَى)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "ومثال مساواة (بَيِّدَ) لغير في الاستثناء المنقطع...".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وذهب الأموي إلى أنّ معنى (بَيِّدَ): (عَلَى)... وقال في البديع: وأما بَيِّدَ فأكثر ما تُستعمل مع أنّ، تقول: ذهب الناسُ بَيِّدَ أَيّ لَمْ أذهب، ومعناه معنى غير، وقد تكون بمعنى على، وقد تُبدل من بائها ميم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (بَيِّدَ) بمعنى (عَلَى).

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/338).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج5/126-127).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/314).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/82-83).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص550).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/593).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2225).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج2/277).

## 568- من لغات (سوى) كسر السين مع المد

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وقد تضم سينه وقد تفتح ويمد".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وذكر ابن الخباز الموصلي في (شرح ألفية ابن معط) لغة رابعة، وهي كسر السين مع المد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك لغة أخرى لـ(سوى) وهي مجيئها بكسر السين مع المد. واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 569- مجيء (لا مثل ما) بمعنى (لا سيِّما) في الاستثناء

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ولا سواء ما".

وقال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وحكى ابن الأعرابي في نوادره وأبو الحسن الهنائي في (المجرد) أنّ العرب تقول: (لا مثل ما) بمعنى: لا سيِّما، وأنهما بمعنى واحد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (لا مثل ما) بمعنى (لا سيِّما) في الاستثناء. واتبع ابن عقيل<sup>(8)</sup>، وناظر الجيش<sup>(9)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(10)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/312).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/360).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص553).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/595).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2232).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/312).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/371).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج1/598).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2240-2241).

(10) السيوطي، همع الهوامع (ج2/289).



## 570- أوجه إعراب (لو تَر ما)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وذكر ابن الأعرابي (ولو تَر ما) بمعنى: لا سيِّما، إلا أنه قال: (لا يكون فيها إلا الرفع)، يعني أنّ الاسم الذي بعد (تَر ما) لا يكون فيه إلا الرفع. وذكر أنّ الأحمر ذكر (ولو تَر ما). وإنما لم يكن بعد (تَر ما) إلا الرفع لأنّ (تَر) فعل، فلا يمكن أن تكون (ما) بعدها زائدة، وينجر ما بعدها بالإضافة؛ لأنّ الفعل لا يضاف فينجر ما بعده بالإضافة، ف(ما) موصولة بمعنى الذي، وهي مفعولة ب(تَر)، وزيد: خبر مبتدأ محذوف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أوجه إعراب (لو تَر ما).

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 571- أوجه إعراب (تَر) إذا جاء قبلها (لا) نحو (لا تَر ما)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "و(تَر) إنّ كان قبلها لا فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مجزومة ب(لا)، فتكون لا للنهاية، والتقدير: لا تَر أيها المخاطب الذي هو زيد، فإذا قلت (قام القومُ لا تَر ما زيدٌ) فالمعنى: لا تُبصرِ الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم.

والوجه الثاني: أن تكون (تَر) غير مجزومة، وتكون (لا) حرف نفي، وحذفت ألف (تَر) على جهة الشذوذ، كما حذفت ياء أدري وأبالي في قولهم: لا أدري، ولا أبالي، وهما منفيان، ولهذا قالوا حين أدخلوا الجازم على أبالي: لم أبالي، بجزم اللام".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (تَر) إذا جاء قبلها (لا) نحو (لا تَر ما).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/371-372).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2241).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/289).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/372).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 572- العلة في مشاركة (لا تر ما) و(لو تر ما) لا سيّما في الاستثناء

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "فإن قلت: كيف أدّت هذه الجملة الفعلية المركبة من (لا تر ما زيد)

أو من (لو تر ما زيد) معنى لا سيّما زيد، ولا سيّما جملة اسمية؟

فالجواب: أنّ الشيء قد يشارك الشيء في تأدية المعنى وإن كانا مختلفي الحد؛ ألا ترى

أنّ خلا وعدا وحاشا إذا انتصب ما بعدها، وليس ولا يكون- قد أدت معنى (إلا) في الاستثناء

وإن كانت قد خالفت (إلا) في الحد، فكما جاز الاستثناء بهذه وتأديتها معنى إلا كذلك جاز أن

يدلّ قولهم (ولو تر ما) و(لا تر ما) على معنى (لا سيّما) في دخول ما بعدها في الحكم الذي

قبلها على طريق الأولوية. ولم أر لأحد من النحويين كلاماً على (لا تر ما) ولا (لو تر ما)،

وإنما خرّجنا ذلك على قواعد ما اقتضته صناعة العربية".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك العلة في مشاركة (لا تر ما) و(لو تر ما) لا سيّما في

الاستثناء.

### 573- مجيء بعد (لا سيّما) جملة شرطية

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ومن أحكام (لا سيّما) أنه قد تجيء بعدها الجملة الشرطية، نحو

قولك: السؤال يشفي من الجهل لاسيّما إن سألت خبيراً، وقال الشاعر:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2241).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/289).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/373).

(4) المرجع السابق، ص373.

أَرَى النَّيْكَ يَجْلُو هَمَّ وَالْغَمَّ وَالْعَمَى وَلَا سَيِّمًا إِنْ نُكِّتَ بِالْمِدْسَرِ الضَّخْمِ (1)

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء بعد (لا سيِّما) جملة شرطية.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 574- عدم مجيء ما بعد (لا سيما) جملة بالواو

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ومن أحكامها أنه لا تجيء بعدها الجملة بالواو، نحو ما يوجد في كلام كثير من العلماء المصنفين من قولهم: لا سيِّما والأمر كذلك، أو: لا سيِّما والحالة هذه، وما أشبه هذا التركيب. ولا حذف (لا) من لا سيِّما، وقد أُلْعَ بذلك كثير من المصنفين أيضاً، لأنَّ حذف الحرف خارج عن القياس، فلا ينبغي أن يُقال بشيء منه إلا حيث سمع، وسبب ذلك أنهم يقولون إنَّ حروف المعاني إنما وُضعت بدلاً من الأفعال طلباً للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف واحد، أو على حرفين، وما وُضع مؤدياً معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف، ولم يُسمع حذف لا من قولهم لا سيِّما في كلام مَنْ يُحْتَجُّ به، فلا يجوز حذفها، وإنما سُمِع ذلك في أشعار المولِّدين، نحو قول الحسين بن الضَّحَّاك الخَلِيع:

كُلُّ مُشْتَاقٍ إِلَيْهِ      فَمِنْ السُّوِّءِ فِـدَاهِ  
سَيِّمًا مِّنْ خَالَتِ الْأَخْـ      رَأْسٍ مِّنْ دُونِ مُنَاهِ<sup>(5)</sup>

يريد: لا سيِّما".

- 
- (1) البيت لبعض نساء بني فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان في أبي حيان الأندلسي، تذكرة النحاة (ص58) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/373).
  - (2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2241-2242).
  - (3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/287).
  - (4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/374).
  - (5) البيتان للحسين بن الضحَّاك في أبي الفرج الأصفهاني، الأغاني (ج7/169).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم مجيء ما بعد (لا سيما) جملة بالواو.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 575- خلاف النحويين في (بله) هل هي من أدوات الاستثناء أم لا؟

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "وأما (بله) فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وأجاز الكوفيون والبغداديون فيه النصب على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بَلَهَ الأحرارَ. وإنما جعلوه استثناءً لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتباً عليه؛ لأنَّ معنى أكرمتُ العبيدَ بَلَهَ الأحرارَ أنَّ إكرامك للأحرار يزيد على العبيد.

والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء؛ بدليل انتقاء وقوع (إلا) مكانها، وأنَّ ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، وبجواز دخول حرف العطف عليها ولم يتقدمها استثناء، قال شيخنا ابن الصائغ: "ومما يُضعف إدخال بَلَهَ ولا سيِّما في أدوات الاستثناء أنهم لم يأتوا (بحتى) في الاستثناء؛ ألا ترى أنَّ قولهم قامَ القومُ حتى زيد قد أخرج زيدا عن القوم لصفة اختصَّ بها في القيام لم تثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم- ولا بُدَّ- ذكر حتى في أدوات الاستثناء" انتهى.

وما ذهب إليه الجمهور من البصريين من أنه لا يجوز فيما بعدها النصب ليس بصحيح، بل النصب بها محفوظ من لسان العرب، قال الشاعر:

تَمَثَّيَ القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا مَشَى النَّجِيبةَ بَلَهَ الجَلَّةَ النَّجُبا<sup>(4)</sup>

وأشده أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب (شجر الدر) لجريز في النصب  
ب(بله) يهجو الفرزدق:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2242).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/287).

(3) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج8/374-377).

(4) البيت لإبراهيم بن هرمة في ابن سلام، غريب الحديث (ج1/187) والجوهري، الصحاح (ج6/2228) وابن منظور، لسان العرب (ج13/478) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/504) ولم أقف عليه في ديوانه.

وَهَلْ كُنْتُ يَا بَنَ الْقَيْنِ فِي الدَّهْرِ مَالِكًا      لَغَيْرِ بَعِيرٍ، بَلَّةَ مَهْرِيَّةً نُجَبَا(1)

وقال آخر:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ صَاحِبِيًّا هَامَاتُهَا      بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ(2)

روي بخفض الأُكْفِ.

وقد روي الرفع بعد بَلَّةَ على معنى كيف، فيرفع، ذكره قطرب، وأنكره أبو علي. وفي مختصر العين: بَلَّةَ بمعنى كيف، وبمعنى دَعُ.

فأما الجرُّ بعدها - وهو المجمع على سماعه من لسان العرب - فذهب بعض الكوفيين إلى أنها إذ ذاك اسم بمعنى غير، فينجر ما بعدها بالإضافة، فمعنى قوله (بَلَّةَ الْأَكْفِ): غير الأُكْفِ، فيكون هذا استثناء منقطعاً.

وذهب الفارسي إلى أنها مصدر لم يُنطق له بفعل، وهو مضاف لما بعده، وهي إضافة من نصب. وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر.

وأما النصب فيكون على أنه مفعول، وبَلَّةَ مصدر موضوع موضع الفعل، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل، فإذا قلت (قام القومُ بَلَّةَ زيداً) فكأنك قلت: تركاً زيداً، أو دَعُ زيداً.

وأما الرفع فعلى الابتداء، وبَلَّةَ بمعنى كيف في موضع الخبر، وهو شبيه بقولهم: ما مررتُ برجلٍ مُسلمٍ فكيفَ رجلٌ راعِبٌ في الصدقة.

وقال ابن عصفور: "فأما بَلَّةَ فإدخالها في باب الاستثناء فاسد؛ لأنك إذا قلت قام القومُ بَلَّةَ زيداً فإنما معناه عندنا: دَعُ زيداً، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلا زيداً؛ ألا ترى أن المعنى في البيت: دَعُ الأُكْفُ فهذه صفتها، ولم يُرد استثناء الأُكْفِ من الجَماجِمِ".

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "زعم - يعني ابن عصفور - أن معناها في البيت: دَعُ الأُكْفُ فهذه صفتها، وهذا مناقض لقوله (كأنها لم تخلق)، فإنما يريد: إذا كان فعلها

(1) البيت لحرير في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/375) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج6/231) ولم أقف عليه في ديوانه.

(2) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه (ق11/49ص77) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة الإعراب (ص26) وابن سيده، المحكم (ج4/327) وابن منظور، لسان العرب (ج13/478) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/507) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/353).

في الجماع كذا فالأكْفُ أخرى بذلك، فكأنها لم تكن قَطُّ، فيقال إنها قطعتها، فلا فرق بين معنى لا سِيِّمًا وبَلَّةً انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (بله) هل هي من أدوات الاستثناء أم لا؟.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 576-مجيء (بَهْلَ) من (بَلَّة)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وقالت العرب بَهْلَ في بَلَّة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (بَهْلَ) من (بَلَّة). ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 577-وجه تخريج (لَمَّا) في القراءة القرآنية ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "فأما قراءة حمزة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾ بتشديد (إِنَّ) ونصب قوله (كُلًّا) وتشديد (لَمَّا) فهي قراءة صعبة التخريج، ولذلك قال المبرد: هذا لحن، لا تقول العرب: إِنَّ زِيدًا لَمَّا خَارَجٌ، ولا: إِنَّ زِيدًا إِلا خَارَجٌ. وقال الكسائي: "ما أدري ما وجه هذه القراءة". وقال الفراء: "التقدير: لَمَنْ ما، فَلَمَّا كَثُرَتْ الميمات حذف منهن واحدة"، فعلى هذا القول هي لام التوكيد. وقال المازني: "إِنَّ بمعنى ما، ثم ثَقُلَتْ". قال أبو جعفر النحاس: "يذهب المازني إلى أَنَّ

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص556).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3859-3860).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/290-291).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/377).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/291).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/378-379).

إن إذا كانت خفيفة كانت بمعنى ما، ثم تُثَقَّل، كما أن (إنَّ) المؤكدة تخفف، ومعناها الثقيلة" انتهى".

والحكم على هذه القراءة بأنها لحن ضعيف جداً؛ لأنها قراءة تلقفتها الأمة بالقبول لتواترها، وتقدير الفراء والمازني في غاية من الضعف، وقد لاح لي تخريجها على قواعد العربية، والحمد لله، فنقول: (إنَّ) على حالها من كونها حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(كلاً) اسمها، و(لَمَّا) هنا حرف جزم حذف فعله لدلالة الكلام عليه، والتقدير: وإنَّ كلاً لَمَّا يُهْمَل، أو لَمَّا يُتْرَك سُدىً، وما أشبه هذا من التقدير، و(لِيُؤْفِقِيَهُمْ) جواب قسم محذوف، والكلام يدل على هذا الفعل المحذوف بعد لَمَّا، وهذا جائز فصيح- أعني حذف المضارع المجزوم بعد لَمَّا لدلالة المعنى عليه- وذلك نحو قولهم: قاربُ المدينة لَمَّا، بخلاف حذفه بعد لم، فإنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وإذا كان الفعل بعد لَمَّا يجوز حذفه لدلالة الكلام عليه وَصَحَّ تخريج هذه الآية عليه، ولم أر أحداً تنبّه لهذا التخريج الذي خرَّجناه، إلا أنني بعد هذا وصلت في تفسيري للقرآن في كتابي المسمى بـ(البحر المحيط) إلى هذه الآية، فرأيت شيخنا مصنف كتاب (التحرير والتحرير) جمال الدين محمد بن سليمان بن حسن المقدسي-عُرِفَ بابن النقيب- حكى عن أبي عمرو بن الحاجب تخريج لَمَّا على نحو الذي خرَّجناه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه تخريج (لَمَّا) في القراءة القرآنية ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ ﴾ عند النحويين.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الحاجب<sup>(1)</sup>، وتابعهم خالد الأزهري<sup>(2)</sup> في ذلك أيضاً.

(1) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج1/164-165).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/326).

## الباب الثامن والعشرون : الحال

### 578-الخلاف في أي باب نصب الحال

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "غير تابع".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واختلفوا من أيّ بابٍ نَصَبُ الحال:

ف قيل: نَصَبُ المفعول به، وهو قول أبي القاسم، يجعلها من أصول المفاعيل.

وقيل: نَصَبُ الظرف؛ لأنَّ س قال: (لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل)، فقد دلَّ

هذا على أنَّ الحال وقع فيها الفعل، فوجب أن يكون نَصَبُها من نَصَبِ الظروف.

وقيل: نَصَبُ الشبيه بالمفعول به، وهو قول أبي على وأبي بكر، وهو ظاهر مذهب س،

لأنه قال: (وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ زيدا) ولأنَّ الظرف أجنبي من الاسم،

والحال هي الاسم الأول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أي باب نصب الحال.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 579-إعراب (أَرْبَعِينَ) في قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ومن ورود الحال بلفظ غير مشتق قوله تعالى... ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ

أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾"<sup>(6)</sup>.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/321).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/6).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص557).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/293).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/322).

(6) [الأعراف: 142].



وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وانتصاب (أربعين) عندي على أنه تمييز منقول من الفاعل، والتقدير: فتمت أربعون لميقات ربه. ويجوز انتصابه على الظرف، لأنَّ التقدير في قوله ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(2)</sup> : وواعدنا موسى المناجاة ثلاثين ليلة، فتمَّ ميقات ربه، وهو ما وقته وحدده له من المناجاة في أربعين ليلة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (أربعين) في قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

وتأثر أبو حيان بما ذهب إليه ابن الحاجب<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، علاوةً على ذلك أضاف أبو حيان وجهاً آخر لم يذكره ابن الحاجب وهو أنَّ (أربعين) تُعرب: تمييز. وكذلك ذكر ابن الحاجب إعراباً آخر لم يذكره أبو حيان وهو مجيء (أربعين) مفعولاً به.

### 580- إعراب (حامداً) حال

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "حامداً لله".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(5)</sup> : "حامداً) حال من فاعل: (قال) إن كان مذكوراً، أو مقدرًا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك إعراب (حامداً) حال.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/10).

(2) [الأعراف: 142].

(3) ابن الحاجب أمالي ابن الحاجب (ج1/230).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص436).

## 581- الخلاف في جواز تقديم جملة الحال مصدرية بالواو على العامل المتصرف نحو (جاء زيد

### والشمس طالعة)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبهه، ولم يكن نعتاً ولا صلة لأل أو حرف مصدري، ولا مصدرًا مقدراً بحرف مصدري، ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم".

وقال المرادي<sup>(2)</sup>: "قرع: إذا كانت الحال جملة مصدرية بالواو نحو: جاء زيد والشمس طالعة؛ فمنع المغاربة تقديمها على العامل المتصرف، وحكى ابن أصبغ جواز تقديمها عن الجمهور، والمنع عن الفراء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم جملة الحال مصدرية بالواو على العامل المتصرف نحو (جاء زيد والشمس طالعة).

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 582- عامل الحال في قولهم (ما شَأْنُكَ قَائِماً)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمّن معنى مشتق كأمّا وحرف التنبيه والتمني والترجي واسم الإشارة والاستفهام المقصود به التعظيم".

وقال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "مسألة: (ما شَأْنُكَ قَائِماً) يقال على معنيين: على السؤال المحض، لَمَّا رآه قائماً وجهل السبب في قيامه الآن، وهو يعلم منه على الدوام أنه لا يقوم إلا لسبب - سأل عن السبب، فالعامل في الحال (شَأْنُكَ) وكأنه قال: أيُّ شيءٍ صنعك قائماً. والثاني أن يُنكر عليه القيام، فالعامل فيه (ما شَأْنُكَ) كله، وكأنك قلت: لِمَ صِرْتَ قائماً؟

فإن قلت: كيف يعمل في الحال معنى الكلام. وصاحبُ الحال قد عمل فيه (شَأْنُكَ)؟

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/342-343).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص570).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/310).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/344).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/107-108).

قلت: لأنه مُسَلَّط من طريق المعنى على الاسم ، لأنه إذا قال (لَمْ صِرْتَ قائماً) فهو قد سَلَّط عليه العامل.

وعلى ذَينِكَ المعنيين أيضاً: ما لأخيك قائماً، فعلى معنى الإنكار العامل معنى الكلام، كأنه قال: لَمْ صار أخوك قائماً. وعلى المعنى الآخر الذي هو السؤال المحض عن السبب العامل المجرور لنيابته مناب الخبر، وكأنه قال: أيُّ شيء كائن لأخيك قائماً، أي: أيُّ صنْع له في هذه الحال ويكون الصنْع مُسَلَّطاً على ذي الحال".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عامل الحال في قولهم (ما شَأْنُكَ قائماً).

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحاة المتقدمين أمثال: سيبويه<sup>(1)</sup>، وأبي العباس المبرد<sup>(2)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(3)</sup>، وابن الشجري<sup>(4)</sup>.

### 583- وجوب تقديم الحال على عاملها إذا كان الحال اسم استفهام

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "ولا يجري مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية".

وقال ناظر الجيش<sup>(6)</sup>: "القسم الثالث: ما يجب فيه تقديم الحال على عاملها وهو الذي لم يتعرض إليه المصنف، وذلك إذا كان الحال اسم استفهام نحو: (كيف جاء زيد؟) و(كيف كَلَّمْتَ عمراً؟)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك وجوب تقديم الحال على عاملها إذا كان الحال اسم استفهام.

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/60-61).

(2) المبرد، المقتضب (ج3/273).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/393).

(4) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج3/23).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/347).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2305).

وأيد ناظر الجيش في هذا الاستدراك ما ذكره ابن القيم الجوزي<sup>(1)</sup> تماماً.

### 584- الخلاف في حذف العامل إذا كان معنوياً

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره".

وقال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "فرع: إذا كان العامل معنوياً- أي فيه معنى الفعل- كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه، فلا يجوز حذفه عاملاً في الحال لضعفه في نفسه، فهم ذلك أو لم يفهم، لأنه إنما عمل بالنيابة عن الفعل لفظاً أو معنى، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تجوزان، فينبعد المفهوم، أحدهما تنزل العامل منزلة الفعل، والثاني حذفه، فلا يجوز: الدار زيد قائماً، تريد: فيها قائماً.

وأجاز المبرد ذلك في الظرف، لأنه حمل:

... .. وإذ ما مثلهم بشر

على أن مثلهم منصوب على الحال، وأن التقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم.

وأباه الأكثرون، كما لا تتقدم الحال عليه لضعفه، إلا في نحو: ضربي زيداً قائماً، وهي الحال التي تنزلت منزلة الخبر عن المصدر، فهنا حذف المعنوي ونابت الحال عنه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف العامل إذا كان معنوياً.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج1/413).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/348).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/147-148).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/334-335).

## 585- وجوه عدم عمل (ها) التنبيه

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "فنصب الحال حرف التنبيه وليس له عمل في صاحبها".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وفي البسيط: (لا تعمل (ها) التنبيه لوجهين:

أحدهما: أنها زيادة لا عُمدة، وإنما دخلت لإبهام الإشارة، ألا تراها لا تدخل على خاص، فلا تقول: ها زيدٌ، وما لا يكون عُمدة في الكلام فلا يكون العامل.

والثاني: أنها قد تُحذف والعمل موجود، فنقول: مَنْ ذا قائماً بالباب؟ وذلك الرجلُ ذاهباً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه عدم عمل (ها) التنبيه.

## 586- عدم مجيء الحال جملة تعجبية

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "تقع الحال جملة خبرية غير مفتوحة بدليل استقبال".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وترك المصنف قيماً آخر، وهو ألا تكون الجملة تعجبية، فلا يجوز: مررتُ بزيدٍ ما أحسنه! على الحال. وهذا القيد إنما هو على مذهب مَنْ يرى أنّ جملة التعجب خبرية".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم مجيء الحال جملة تعجبية.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق الصبان<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الموضع.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/355).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/152).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/359).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/165).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص578).

(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/277).

## 587- علة عدم جواز قولهم (زيدٌ خَلَفَ هند ضاحكاً) و(قام غلامٌ هند ضاحكاً)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وثبت قد قبل الماضي غير التالي لإلا والمثلو بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "مسألة: (زيدٌ خَلَفَ هند ضاحكاً) لا يجوز بإجماع، قاله بعض أصحابنا، لأنه لا يعمل الظرف في الحال إلا بالنيابة مناب الخبر، فلو قدّرناه عاملاً في هند كان عاملاً دون نيابة وذلك لا يجوز. ولو قلت (زيدٌ خَلَفَ هند ضاحكاً) جاز لأنه حال من الضمير في خَلَفَ، فهو يعمل بالنيابة.

وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز: (قام غلامٌ هند ضاحكاً)، لأنه لا يعمل في الحال إلا معنى الفعل، إلا أن تريد بـغلام هند خادم هند فيجوز، كأنك قلت: يخدمها في هذه الحال، وكذلك (زيدٌ خَلَفَ هند ضاحكاً) يجوز إذا أردت يخلفها، فيكون عاملاً بما فيه من معنى الفعل، وأمّا إذا أخذته من طريق الظرفية فلا يكون عاملاً، لأنّ الظروف لا تعمل في الحال إلا من طريق النيابة، وهو هنا ليس عاملاً في هند بالنيابة، فلا يكون عاملاً في حالها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عدم جواز قولهم (زيدٌ خَلَفَ هند ضاحكاً) و(قام غلامٌ هند ضاحكاً).

## 588- الجمل التي لا محل لها من الإعراب

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "لا محل إعراب للجملة المفسرة، وهي الكاشفة حقيقة ما تلتها مما يفتقر إلى ذلك، ولا للاعتراضية وهي المفيدة تقوية بين جزئي صلة أو إسناد أو مجازة أو نحو ذلك".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "والجملة التي لا موضع لها من الاعراب تنحصر في اثني عشر قسمًا:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/359).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/191-192).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/375).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/202-203).

أحدها: أن تقع ابتداء كلامٍ لفظاً ونيّةً ، نحو: زيدٌ قائمٌ ، وقامَ زيدٌ ، أو نيّةً لا لفظاً، نحو ركباً جاء زيدٌ. فإن انعكس هذا نحو (أبوه قائمٌ زيدٌ) كان لها موضع من الإعراب.

الثاني: أن تقع بعد أدوات الابتداء ، فتشمل الحروف المكفوفة، و(إذا) الفجائية، وهل، وبل، ولكن، وإلا، وأمّا، و(ما) غير الحجازية، وبينما، وبيننا.

الثالث: أن تقع بعد أدوات التحضيض.

الرابع: أن تقع بعد أدوات التعليق غير العاملة، نحو لولا، ولو، ولما على مذهب س.

الخامس: أن تقع جواباً لهذه الحروف.

السادس: أن تقع صلة لاسم أو لحرف.

السابع: أن تقع اعتراضية.

الثامن: أن تقع تفسيرية علي المشهور.

التاسع: أن تقع جواباً للقسم.

العاشر: أن تقع توكيداً لما لا موضع له.

الحادي عشر: أن تُعطف على ما لا موضع له.

الثاني عشر: أن تكون جملةً شرطيةً حُذِفَ جوابها لتقدّم الدليل عليه نفسه، أو تقدّم طالب الدليل عليه".

وقال المرادي<sup>(1)</sup> : "ونظمتها في أبيات وهي هذه:

وَأَتَشْكُ تِسْعَ مَا لَهَا مِنْ مَوْضِعٍ	صِلَةٌ، وَمُعْتَرِضٍ، وَجُمْلَةٌ مُبْتَدِ
وَجَوَابٍ أَقْسَامٍ، وَمَا قَدْ فَسَّرَتْ	فِي أَشْهُرٍ وَالْخَلْفَ غَيْرَ مُبَعَدِ
وَبَعِيدٍ تَحْضِيضٍ، وَبَعْدَ مُعَلَّقِ	لَا جَازِمٍ، وَجَوَابِ ذَلِكَ أُورِدِ
وَكَذَلِكَ تَابِعَةٌ لِشَيْءٍ مَا لَهُ	مِنْ مَوْضِعٍ، فَأَحْفَظُهُ غَيْرُ مُفَعَّلٍ <sup>(2)</sup>

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص584).

(2) الأبيات للمرادي في المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص584) والمرادي، الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها (ص445) والعيني، عمدة القاري (ج1/252) والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج1/35).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الجمل التي لا محل لها من الإعراب.  
واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه نظم هذه المواضع في أبيات شعرية.  
ووافق العيني<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي بالتمام والكمال، وتابعهم السيوطي<sup>(3)</sup> أيضاً.

### 589- الجمل التي لها محل لها من الإعراب

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "والجملة التي لها موضع من الإعراب تنقسم بانقسام نوع الإعراب:  
ففي موضع رفع باتِّفاق الواقعة خبراً للمبتدأ، أو لـ(لا) التي لنفي الجنس، ولـ(إن) وأخواتها، وصفة لموصوف مرفوع، ومعطوفة على مرفوع، وبدلاً من مرفوع.  
وباختلاف الواقعة في موضع فاعل، وفي موضع مفعول لم يُسمَّ فاعله.  
وفي موقع نصبٍ باتِّفاق الواقعة خبراً لكان وأخواتها، وثانياً لظننتُ، وثالثاً لأعلمتُ،  
وخبراً لـ(ما) الحجازية، ولـ(لا) أختها، ومحكيّة للقول، ومُعَلِّقاً عنها العامل، ومعطوفة على منصوب، وصفة لمنصوب، وحالاً.

وباختلافٍ في الواقعة بعد مُذِّ ومُنذُ: فذهب السيرافي إلى أنها في موضع نصب على الحال، وذهب الجمهور إلى أنه لا موضع لها من الإعراب. وفي الواقعة في الاستثناء بالفعل، فقيل: لا موضع لها من الإعراب. وقيل: هي في موضع نصب على الحال. وفي الجملة الواقعة استفهاماً بعد ما يتعدى إلى واحد، وقد أخذ مفعوله، فاتَّفقوا على أنها في موضع نصب، واختلفوا: أهي في موضع بدلٍ، أو مفعولٍ ثانٍ على التضمين، أو حال".

وفي موضع جر: فباتِّفاق أن تكون مضافاً إليها أسماء الزمان غير الشرطية التي لا تجزم، أو تقع صفةً لمجرور، أو معطوفة على مجرور، أو ما هو في موضع جر.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص583-584).

(2) العيني، عمدة القاري (ج1/252).

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج1/35-38).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/203-204).



وباختلاف في الواقعة بعد (ذو) في قول العرب (أذهب بذي تسلم)، فقيل: ذو موصولة، فلا موضع للجملة، وقيل ذو بمعنى صاحب، فهي في موضع جر. وفي الواقعة بعد (آية) بمعنى علامة، فقيل: الجملة في موضع جر بالإضافة. وقيل: (ما) المصدرية محذوفة. وفي الواقعة ابتداءً بعد حتى، فالجمهور علي أنه لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أنها في موضع جر بحتى.

وفي موضع جزم في الواقعة غير مجزومة جواباً للشرط العامل، أو عطفت على مجزوم، أو على ما موضعه جزم".

وقال المرادي<sup>(1)</sup>: "وقد بسطت الكلام عليها في هذا غير الموضع ونظمتها في أبيات

وهي هذه:

جَمَلٌ أَتَتْ وَلَهَا مَحَلٌ مُعْرَبٌ	سَنِعٌ لِأَنَّ حَلَّتْ مَحَلَّ الْمُفْرَدِ
حَبْرِيَّةٌ، حَالِيَّةٌ، مَحْكِيَّةٌ	وَكَاذًا الْمُضَافُ لَهَا بَعِيرٌ تَرَدُّدٌ
وَمُعَلَّقٌ عَنْهَا، وَتَابِعَةٌ لِمَا	هُوَ مُعْرَبٌ، أَوْ ذُو مَحَلٍ فَاغْدُذُ
وَجَوَابٌ شَرْطٌ جَازِمٌ بِالْفَاءِ أَوْ	بِإِذَا وَبَعْضٍ، قَالَ: غَيْرُ مُقَيَّدٍ" <sup>(2)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الجمل التي لها محل لها من الإعراب.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه نظم هذه المواضع في

أبيات شعرية.

وأكد العيني<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي بالتمام والكمال، وتابعهم

السيوطي<sup>(5)</sup> أيضاً.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص583-584).

(2) الأبيات للمرادي في المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص584) والمرادي، الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها (ص437) والعيني، عمدة القاري (ج1/252) والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج1/35).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص583).

(4) العيني، عمدة القاري (ج1/252).

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج1/38-42).

## 590- الموقع الإعراب لجملة (هذا كتاب)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "هذا كتاب".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(2)</sup> : "الجملة من قوله فيما بعد: (هذا كتاب) في موضع نصب بالقول الملفوظ أو المقدر، وعلى الثاني تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون موضعها نصباً بقول مقدر.

والثاني: أن تكون لا موضع لها، على أنها مستأنفة، وهو أحسن".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك الموقع الإعراب لجملة (هذا كتاب).

## الباب التاسع والعشرون : التمييز

### 591- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتمييز

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وهو ما فيه معنى (من) الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع".

ويقول ناظر الجيش<sup>(4)</sup> : "واعلم أن التمييز مناسب للحال من وجوه ومفارق لها من وجوه:

أما المناسبة: فكونهما نكرتين، ويأتیان بعد تمام الكلام، ويُنَيَّنُّ بهما، فالتمييز يُنَيَّنُّ به الذوات، والحال يبين بها الهيئات.

وأما المفارقة: فمن جهة أن الحال بابها الاشتقاق، والتمييز بابها الجمود. والحال يحسن معها تقدير (في)، والتمييز يحسن معه تقدير (من). والحال ليس في تقديمها على العامل

(1) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص437).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/379).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2355-2356).

المتصرف خلاف بين البصريين، وفي التمييز خلاف. والحال تكون منتقلة في أحد أقسامها، والتمييز لا يكون منتقلاً. والحال تقع جملة، - والتمييز ليس كذلك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتمييز.

### 592- الخلاف في جواز العطف إذا كان المقدار مختلطاً من جنسين

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "وتجب إضافة مفهوم المقدار إن كان في الثاني معنى اللام، وكذا إضافة بعض لم تتغير تسميته بالتبعيض".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "فرع: إذا كان المقدار مختلطاً من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل تقول: عندي رطلٌ سَمناً عَسَلاً، إذا أردت أن عندك من السمن والعسل مقدار رطل، لأن تفسير الرطل ليس السمن وحده ولا العسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سَمناً عَسَلاً اسماً للمجموع علي حد قولهم: هذا حُلُوٌ حامِضٌ.

وذهب غيره إلي العطف بالواو، وتكون جامعة، والواو الجامعة تُصَيِّر ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنك تقول: هذان زيدٌ وعمرو، فصَيَّرت الواو الجامعة زيداً وعمراً خيراً عن هذان، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خيراً، وعمرو خبر آخر عطف عليه، لأن كلاً منهما مفرد، وهذان مثني، والمفرد لا يكون خيراً عن المثني. وكذلك: زيدٌ وعمرو قائمان، الواو جامعة، لا يجوز أن يكون زيد مبتدأ على انفراده، وعمرو معطوف عليه، لأن كلاً منهما مفرد، ولا يكون المثني خيراً عن المفرد.

قال بعض أصحابنا: وكلا القولين سائغ عندي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز العطف إذا كان المقدار مختلطاً من جنسين.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/382).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/233).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 593- ما يجوز إفراده وجمعه في التمييز

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولى".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "فرع: طاب الزيدان أباً وأخاً، تريد الأب لأحدهما والأخ للآخر، لا يجوز أن يُجمع ولا أن يُعطف، ولا يقال إنه يجوز كما كان في النعت، كقولك: قام الزيدان الضاحكُ والعاقِلُ، لأنَّ نقول: الأصل في التمييز الإضافة، وأنت لو قلت: طاب أخو الزيدان وأبوهما- وأنت تريد أحدهما- لم يجز".

والتمييز في التعجب غير المبوب له، وفي باب نَعَمْ وَبِئْسَ، وفي حَبَدًا-يُطابق المتعجب منه والمخصوص بالمدح والذم في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: زيدٌ لله دَرُه رجلاً! والزيدان لله دَرُهْمَا رجلين! والزيدون لله دَرُهْم رجالاً! وهندٌ لله دَرُهْها امرأة! والهندان لله دَرُهْمَا امرأتين! والهندات لله دَرُهْن نساء! وكذلك: حَسْبُكَ، وَشَرْعُكَ، وَهَدُّكَ، وَكَفْيُكَ، وَوَيْحَهُ، وَأَبْرَحَتْ، وما أنت. وتقول: نَعَمْ رَجُلَيْنِ الزيدان، وَنَعَمْ رَجَالاً الزيدون، وَنَعَمْ امْرَأَةً هندٌ، وَنَعَمْ نِسَاءً الهندات. وَحَبَدًا رجلاً زيدٌ، وَحَبَدًا امرأةً هندٌ، وَحَبَدًا رجلَيْنِ الزيدان، وَحَبَدًا رَجَالاً الزيدون.

وأما التعجب المبوب له في النحو فإن كان المتعجب منه عيناً والتمييز معنى فالإفراد، إلا أن تقصد الأنواع فيجمع، نحو: ما أحسنَ زيداً أدباً! وما أحسنَ الزيدَين أدباً! وما أحسنَ الزيدَين أدباً! وكذلك أحسنَ بزيدٍ أدباً! إلى آخره. وإن كان التمييز عيناً طابق المتعجب منه في أفراد وفي تذكير وفروعهما، فتقول: ما أحسنَ زيداً رجلاً! وما أحسنَ الزيدَين رجلين! وما أحسنَ الزيدَين رجالاً! وكذلك: أكرمَ بزيدٍ رجلاً! إلى آخره.

وأما أفعَلُ التفضيل فإن كان التمييز معنى فكتمييز المتعجب منه، وإن كان عيناً جاز إفراده وجمعه، فتقول: الزيدون أحسنُ الناسِ وجهاً، وأحسنُ الناسِ وجوهاً، ومن كلام العرب: هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنصَرُهُمُوها.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/338-339).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/383).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/252-253).

وأما (كفى بزيد ناصراً) فيُطابق ما قبله في أفراد وفي تكثير وفي فروعهما، قال تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾<sup>(1)</sup>، وتقول: كفى بالزيدين شاهدين. وكذلك هذك وأحسبك ونهاك.

ويجوز في نحو (داري خلف دارك فرسخاً) أن يُنتَى ويُجمع، فتقول: فرسخين، وفراسخ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجوز إفراده وجمعه في التمييز.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 594- توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "ولم يتعرض المصنف لتوسط التمييز بين الفعل ومرفوعه، نحو: طاب نفساً زيداً، وكرم أصلاً عمرو، وحسن وجهاً عمرو، وضرب ظهراً وبطناً بكر، ولا نعلم خلافاً في جواز ذلك في نحو هذا الفعل، قال زفر بن الحارث:

فَلَوْ نُشِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ عُمَيْرٍ      فَيُخْبَرُ عَنْ بَلَاءِ أَبِي الْهُذَيْلِ  
يُطَاعِنُ عَنْهُمْ الْأَقْرَانَ حَتَّى      جَرَى مِنْهُمْ دَمًا مَرْجُ الْكُحَيْلِ<sup>(4)</sup>

وقال آخر:

تَصَوَّعَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ      بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةِ خَفِرَاتٍ<sup>(5)</sup>

في أحد التوجيهين في مسكاً. والتوجيه الآخر نصبه على الحال.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: (التمييز المنتصب بعد تمام الكلام العامل فيه

الفعل يجوز توسيطه، فتقول تَقَقَّأَ شَحْمًا زيداً، وحسن وجهاً عبدُ الله، وهو متَّق علىه) انتهى.

(1) [الأنبياء: 47].

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/340-342).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/259-260).

(4) البيتان لزفر بن الحارث في أبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/259) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2394).

(5) البيت لمحمد بن عبد الله بن نمير الثقفي في المبرد، الكامل (ج2/78) والخالدين، حماسة الخالدين (ص72) والبكري، سمط اللآلي (ج1/658) والدميري، شرح لامية العجم (ص69).

وقياس توُسُطه مع الفعل توُسُطه مع الوصف، فتقول أَطَيَّبَ نفساً زَيْدٌ، وما حَسَنٌ وجهاً  
عَمْرُو، وما أَحْسَنٌ وجهاً منك أَحَدٌ.

وَمَنْ زعم أنه يكون منقولاً من مفعول فقياس قوله أَنْ يجيز التوسط، فيقول: غَرَسْتُ  
شجراً الأَرْضَ، وَفَجَّرْتُ عيوناً الأَرْضَ.

وَمَنْ زعم أَنَّ قولهم داري خلف دارك فَرَسَخاً هو من المنتصب عن تمام الكلام لا يجيز  
توسيطه بين الجزأين فلا يقول: داري فَرَسَخاً خلف دارك. وأما مَنْ يجعله منصوباً عن تمام  
الاسم فهو أحرى بالمنع".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه.

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 595- جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان غير منقول

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "ونقص المصنف شرط آخر في جواز التقديم على العامل إذا كان  
فعلاً متصرفاً وهو أن يكون التمييز غير منقول، فإنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وإن كان  
فعلاً متصرفاً وهو قولك: كفى بزید ناصراً، فإنه لا يجوز: ناصراً كفى بزید، بإجماع، ولا: شهيداً  
كفى بالله. وقد عدّه المصنف في ممیز الجملة، وأما غيره فعده فيما انتصب عن تمام الاسم،  
فامتنع التقديم كما امتنع فيما انتصب عن تمام الاسم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان غير منقول.

واتبع ابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/343).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/389).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/260).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/66-67).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 596- مواضع جواز حذف التمييز

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "مسألة يجوز حذف التمييز إذا قُصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدلُّ عليه. ويجوز أن يُبدل كقوله تعالى ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾<sup>(4)</sup>.

قيل: ويكون في المعطوف عليه، نحو ثلاثة وعشرون درهماً، ونحوه، الأصل: ثلاثة دراهم، لكنهم تركوه تشبيهاً بخمسة عشر لدلالة ما بعده عليه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع جواز حذف التمييز.

واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 597- الخلاف في جواز حذف المميّز

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ولا يجوز حذف المميّز لأنه يزيل دلالة الإبهام، الا أن يُوضَع غيره موضعه، كقولهم: ما رأيتُ كالיוםِ رجلاً. وقد يُحذف من غير بدل، كقولهم: تاللهِ رجلاً أي: تالله ما رأيتُ كالיוםِ رجلاً".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في جواز حذف المميّز.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/343).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/270).

(3) [الكهف: 25].

(4) [الأعراف: 160].

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2398).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج2/345).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/271).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الثلاثون : العدد

### 598- جواز ما يكون للعدد والتمييز

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "فإن وقع موقع تمييز شيء منها جمع فهو حال أو تابع".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "فرع: ذكره في البسيط: إذا أتيت بنعت مفرد جاز فيه الحمل على المفسر كالصفة، نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً، وعشرون درهماً وازناً، على اللفظ ، ووازنةً على المعنى، ووزن سبعة، على المصدر.

وما صحَّ منها أن يكون للعدد جارٍ عليه نحو: عندي عشرون درهماً وزن سبعة، وإن شئت رفعت على عشرون.

وإن كان جمعاً: فإن كان سالماً فلا يكون إلا على العدد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحون. وإن كان مكسراً جاز أن يكون للعدد وللتمييز نحو: عندي عشرون رجلاً كراماً، وقال:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً      سُوداً كَخَافِيَةِ الْعُرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(5)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز ما يكون للعدد والتمييز.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2398).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/345).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/393).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/275-276).

(5) البيت لعنترة في ديوانه، تحقيق: محمد سعيد مولوي (ق1/15 ص193) والفراء، معاني القرآن (ج1/130) وأبي بكر الأنباري، المنكر والمؤنث (ج2/52) وابن سيده، المخصص (ج2/144) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج5/350) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج9/166) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1992). وابن سيده، العدد في اللغة (ص41).



فالمتمعن لهذا الاستدراك يجد أنّ أبا حيان قد تأثر كثيراً بما ذهب إليه النحاة المتقدمون  
أمثال: ابن سيده<sup>(1)</sup>، وابن الأثير<sup>(2)</sup>، وابن الخباز<sup>(3)</sup>، وتابعهم من المتأخرين البدر العيني<sup>(4)</sup>،  
والسيوطي<sup>(5)</sup> في ذلك أيضاً.

### 599- الاستعمالات التي تمثل (أحد) نحو (طُورانيّ) و(صافر) وأمثالها

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "ويختص أحد بعد نفي محض أو نهي أو شبههما بعموم مَنْ يعقل  
لازم الأفراد والتذكير ولا يقع في إيجاب يُراد به العموم خلافاً للمبرد. ومثله عريب وديار وشفّر  
وكتيع وكرب وُدُعوى ونُمى ودارى ودُورى، وطُورى وطُوى ودُبى ودُببج ودببج وأريم وأرم ووابر  
وواتن وتامور وتؤمور".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup>: "وزاد غيره: طُورانيّ، وصافر، ولاعي قُرو، ونافخ صرمة، وأرم،  
وأيرمي، وأرمي، وآبر، وعين بفتح الياء، وعين بسكونها، وعائن، وعائنة، وطارف، وأنيس،  
ودُوري بالهمز، وقال اللحياني: الهمز غلط. فهذه ست عشرة كلمة".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الاستعمالات التي تمثل (أحد) بعد نفي محض أو  
نهي أو شبههما، نحو (طُورانيّ) و(صافر) وأمثالها.  
واتبع المرادي<sup>(8)</sup>، وابن عقيل<sup>(9)</sup>، والسلسيلي<sup>(10)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن سيده، العدد في اللغة (ص35-36).

(2) ابن الأثير، البديع (ج1/313).

(3) ابن الخباز، توجيه اللمع (ص441).

(4) العيني، المقاصد النحوية (ج4/1993).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/349).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/405).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/337).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص603).

(9) ابن عقيل، المساعد (ج2/87).

(10) السلسيلي، شفاء العليل (ج2/571).

## 600- تأنيث العدد (العشر) وجمعه

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ثم خلّتا، ثم خلون إلى العشر".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: تقول: كتبت في العَشْر الأولى والأول، والوُسْطى والوُسْط، ولا تقول: في العَشْر الأوَّل ولا الأوسَط؛ لأنَّ العَشْر مؤنث، ولها لفظ مفرد، فيُحمل عليه، فيقال الأولى والوُسْطى، وله معنى جمع، فيُحمل عليه، فيقال الأوَّل والوُسْط".

وقال بعض النحويين: وتقول: كتبت في العَشْر الآخرة أو الأواخر، ولا نقل: الأخرى ولا الأخر، لئلا يلتبس بالثواني".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تأنيث العدد (العشر) وجمعه.

## 601- جواز صياغة اسم الفاعل من العدد (خامس عشر)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع ثلاثة عشرة أو رابع عشر ثلاثة عشر ونحو ذلك، وفاقاً لسيبويه بشرط الإضافة".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وترك المصنف وجهاً ثالثاً في هذه المسألة على مذهب س، وذلك أنه قال: (هذا المختلف مثل الموافق)، فكما جاز في حادي عشرَ أحدَ عشرَ وأخواته حذفُ العَد من الأول وإضافته إلى الموافق، وإثباته وإضافة إلى الموافق، وحذفُ العَد من الأول وحذفُ نَيْفِ الثاني - كذلك جاز هنا. والوجه الذي تركه المصنف هو: هذا خامس عشر، إما ببناهما، وإما بإعرابهما، على الخلاف الذي مرَّ في الموافق".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز صياغة اسم الفاعل من العدد (خامس عشر).

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/410).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/357).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/413).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/373).

## 602-الخلافة في عدم جواز صياغة اسم الفاعل من العقود

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وبقي الكلام في العقود، فنقول: أمّا عشرون وسائر العقود إلى تسعين والمئة والألف فلم يُسمَع من العرب بناء اسم فاعل منها، لم يقولوا عاشر عشرين، ولا: ثالث ثلاثين، ولا: رابع أربعين، والقياس يقتضي ألا يقال من ذلك إلا ما سُمِع؛ لأنَّ الاشتقاق من الأسماء الجامدة لا يقاس لقلته. والذي حُكي من ذلك: هذا عاشر عشرين. وقال الكسائي: (تقول: هذا الجزء العاشر عشرين)، وقياسه: الثالث ثلاثين، والرابع أربعين، إلى آخره.

وقال س والفراء: هذا الجزء العشرون، وهذه الورقة العشرون، على معنى: تمام العشرين، فتحذف التمام.

وقال بعضهم: تقول هذا متمم عشرين، أو مكمل عشرين. وهذا ليس بشيء لأنه يلزم أن يُتَمَّ نفسه أو يُكَمِّل نفسه.

وقال أبو علي في العقود كلها: هو المَوْفِي كذا، وهي المَوْفِيَّة كذا، كقولك المَوْفِي عشرين، والمَوْفِيَّة عشرين.

وقال بعض أصحابنا: والصحيح أن تقول: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتي بأسماء العقود، فتقول: العشرون، والثلاثون، والأربعون، إلى تمام العقود".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عدم جواز صياغة اسم الفاعل من العقود.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/379).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص608-609).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2472-2473).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/262).

## الباب الحادي والثلاثون : كم وكأين وكذا

### 603- الخلاف في جواز قولهم (كم رجلاً رأيت ونساءه، أو نساءهم، أو امرأته)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "لكن فصله جدير هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار".  
ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "قرع: لا خلاف في جواز قولك: كم رجلاً رأيت ونساءه، أو نساءهم، فإن قلت (وامرأته) أجازها الجمهور، ومنعها الفراء".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز قولهم (كم رجلاً رأيت ونساءه، أو نساءهم، أو امرأته).

### 604- الخلاف في مجيء التمييز منفياً في الجملتين الاستفهامية والخبرية

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وقد يجز في الشعر مفصلاً بظرف أو جار ومجرور لا بجملة ولا بهما معاً".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "ولا يجوز أن يكون التمييز منفياً لا في الاستفهامية ولا الخبرية، لو قلت في الاستفهامية: كم لا رجلاً ولا رجلين جاءك؟ لم يجز، كما لا يجوز: له عشرون لا رجلاً ولا رجلين. ولو قلت في الخبر: كم لا رجل ولا رجلين صحبت، لم يجز أيضاً، نص على ذلك س".

وأجاز بعض النحويين: كم لا رجلاً ولا امرأة عندك، وعندني عشرون لا رجلاً ولا امرأة. فإن أراد: كم عندك غير رجل وامرأة، أي: كم عندك بهيمة غير رجل وامرأة، جاز. وإن أراد أن لا رجل هو المميز فهو فاسد لانبهامه، ولا يظهر ذلك من مقصده. وإن أراد أن المجموع هو المميز على معنى بهيمة أو شيء يصح العطف عليه بلا فهو شيء لا يوجد. وإن أراد أن المميز محذوف للعلم به، فحذف المعطوف عليه، وترك المعطوف - فهو سائغ. هكذا رد بعض

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/418).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/13).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/418).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/31-32).

أصحابنا في كلام هذا المجيز. والذي يظهر أنه قصد به التمييز لا أنه معطوف؛ ألا ترى أنه أورده مع قوله: له عشرون لا رجلاً ولا امرأة، على أن هذا مما يحتمل حذف التمييز، وهو المعطوف عليه. والذي يقال إنه لم يسمع ذلك من كلام العرب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء التمييز منفياً في الجملتين الاستفهامية والخبرية.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد أبو حيان ما ذكره سيبويه<sup>(2)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(3)</sup> فيما يخص هذه المسألة.

### 605- جواز العطف على (كم) بالنفي

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ويجوز أن يُعطف على كم بالنفي، فتقول: كم أتاني لا رجلاً ولا رجلاً، أي: كثيرٌ أتاني لا رجلاً ولا رجلاً. وكذلك: كم فرسٍ ركبتُ لا فرساً ولا فرسين، أي: كثيراً من الأفراس ركبتُ لا قليلاً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز العطف على (كم) بالنفي.

واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان ما ذكره سيبويه<sup>(6)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(7)</sup> فيما يخص هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2492).

(2) سيبويه، الكتاب (ج2/168).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/489).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/32).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2492-2493).

(6) سيبويه، الكتاب (ج2/168).

(7) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/489).

## 606- مواضع إعراب (كم)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وتقع في حالتها مبتدأ ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدرًا".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فهذه خمسة مواضع ذكرها المصنف لموضع إعراب كم، وترك

ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون خبراً للمبتدأ، مثاله: كم درهْمُك؟ في أحد الوجهين، فإنه يجوز أن

تُعرَب كم مبتدأة، ويجوز أن تُعرَب خبراً، ودرهْمُك هو المبتدأ، وهو أقيس الوجهين.

الثاني: أن تكون خبراً لـ(كان) وأخواتها المتصرفة في معمولها، نحو قولك: كم غلاماً

كان غلاماًك؟ وكم كريمٍ كان قومك.

الثالث: أن تكون مجرورة بحرف جر، بشرط أن يكون ذلك الحرف متعلقاً بالفعل بعدها،

نحو قولك: بِكُمْ درهماً اشتريت ثوبك؟ وبِكُمْ جارية تمتعت، ولكم غرضٍ قصدتني. إلا أن من

قاس على اللغة التي حكاها الأخفش في الخبرية من أنه يتقدم عليها العامل في نحو (ملكك كم

غلام) يجوز في قوله أن يتقدم هنا الفعل الذي يتعلق به حرف الجر، فيقول: تمتعت بِكُمْ

جارية".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع إعراب (كم).

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/421).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/40).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص615).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/603).

## 607- جواز نصب (كم) الاستفهامية النكرة الواقعة بعدها

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وهذه تنبيهات: قال بعضهم: إذا كانت كم استفهاماً نصبت النكرة الواقعة بعدها التي تحسن فيها من كما تنصب في العدد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز نصب (كم) الاستفهامية النكرة الواقعة بعدها. ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأثير<sup>(2)</sup>، وتابعهم المكودي<sup>(3)</sup> أيضاً.

## 608- صلاحية دخول (من) و(كم) المقدر على التمييز

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وقال أيضاً: إذا قلت: كم درهماً عندك؟ فالتقدير: أي عدد من الدراهم حاصل عندك؟ فاختر للتمييز بصلاحية دخول من عليه. وقدّر كم في المثال المذكور بقوله: أي عدد؟".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك صلاحية دخول (من) و(كم) المقدر على التمييز. ووافق المكودي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 609- مجيء ما بعد (إلا) في (كم) الاستفهامية بدلاً

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وتقول في الاستفهامية: كم مألِكُ إلا درهماً؟ وكم عطاؤك إلا عشرون؟ إذا كنت تستقله، كما تقول: هل الدنيا إلا ظلٌّ زائل، فما بعد إلا بدل، ترفعه إذا كانت كم رفعاً، وتنصبه إذا كانت نصباً، نحو: كم أعطيت إلا درهماً؟ وتجزؤه إذا كانت جرأً، نحو: بكم أخذت ثوبك إلا بدرهم؟ ولا يكون هذا البديل في الخبرية لأنه استثناء من موجب".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج41/10).

(2) ابن الأثير، البديع (ج651/1).

(3) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص308).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج41/10).

(5) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص308).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج41/10).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء ما بعد (إلا) في (كم) الاستفهامية بدلاً.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأثير<sup>(1)</sup>.

## 610- جواز دخول (من) على تمييز (كم) الخبرية

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وتقول في الخبرية: كم رجلٍ جاءك لا رجلٌ ولا رجلان، فتعطف على كم ب(لا) لأنَّ الكلام موجب، ولا يكون هذا في الاستفهامية لأنَّ (لا) لا يُعطف بها في الاستفهام.

وتمييز كم يجوز دخول من عليه، سواء أكان متصلاً بها أم متأخراً عنها، وسواء أكانت خبرية أم استفهامية، إلا إذا كان قد دخل على كم الاستفهامية حرف جر، فلا يجوز أن تدخل على تمييزها من؛ لأنَّ ذلك الحرف يُجمل عوضاً من (من)، فلا يجتمعان".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز دخول (من) على تمييز (كم) الخبرية.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه الزمخشري<sup>(3)</sup>، وابن الأثير<sup>(4)</sup>.

## 611- الأصل في (كم) أن تكون استفهاماً

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقال بعضهم: أصل كم أن تكون استفهاماً، والخبر داخل على الاستفهام، فالاستفهامية أصل للخبرية، والدليل على هذا أنها إذا كانت خبريةً تلزم الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها، فلولا أنَّ الاستفهامية أصل للخبرية ما امتنع أن يعمل في الخبرية ما قبلها؛ لأنها في معنى: كثير من كذا عندك. قال شيخنا أبو الحسن الأُبَدي: (وهذا يمكن أن يكون بالحمل للشبه اللفظي والمعنوي، فلا تكون إحداهما أصلاً للأخرى) انتهى".

(1) ابن الأثير، البديع (ج1/652).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/42).

(3) الزمخشري، المفصل (ص227).

(4) ابن الأثير، البديع (ج1/654).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/43).



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأصل في (كم) أن تكون استفهاماً.

### 612- استعمال (كم) و(رُبَّ) في الماضي والمستقبل المتحقق الوقوع

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "كلّ واحدة من (كم) و(رُبَّ) لا تُستعمل إلا في الماضي أو المستقبل المتحقق الوقوع، تقول: كم عالمٍ لقيته، ورُبَّ عالمٍ لقيته ولا تقول: كم عالمٍ سألقاه، ولا: رُبَّ عالمٍ سألقاه، وقال تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(2)</sup>، و(يَوَدُّ) مستقبل متحقق الوقوع ثابت، كما أن الماضي متحقق وقوعه.

ومثله قول الشاعر:

فَإِنْ أَهْلَكَ فَرُبَّ فَتَى سَيَبْكِي      عَلَيَّ، مُخَضَّبٍ، رَخِصِ الْبَنَانِ<sup>(3)</sup>

ولو وقعت كم هنا، فقول: كم فتى سيبكي - لساغ ذلك".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك استعمال (كم) و(رُبَّ) في الماضي والمستقبل المتحقق الوقوع.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق النحاة المتأخرين ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، أمثال: السمين الحلبي<sup>(5)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(6)</sup>، وخالد الأزهرى<sup>(7)</sup>، وعبد القادر البغدادي<sup>(8)</sup>.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/43).

(2) [الحجر: 2].

(3) البيت لجحدر بن مالك الحنفي في أبي علي القالي، أمالي القالي (ج1/282) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج6/464) وابن كيكلي العلائي، الفصول المفيدة (ص265) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج11/209).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2505).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج7/139).

(6) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج11/424).

(7) خالد الأزهرى، شرح التصريح (ج1/667).

(8) عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج11/210).

## 613- إعراب (كم) في قولهم (كم تُرى الحرورية رجلاً)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وتقول: كم تُرى الحرورية رجلاً، إذا أعلمت تُرى، وهذا الكلام معزو إلى الحجاج بن يوسف. وكم يحتمل أن تكون استفهامية كما ذكره أبو علي في الإيضاح، وخبرية كما أجازته في تذكرته، ولا يكون إذ ذاك قصده السؤال عن مبلغهم، بل تكثير عددهم، وتُرى مبنية للمفعول، وتقدم الكلام عليها في باب ظننت. ويجوز إلغاؤها وإعمالها، فإن أعملتها ف(كم) في موضوع نصب مفعول ثانٍ لها، والحرورية الثالث، والضمير فيها المستكن هو المفعول الأول.

وأجاز أبو علي في تذكرته أن تكون كم المفعول الأول مما دخلت عليه تُرى، والحرورية المفعول الثاني مما دخلت عليه تُرى، قال: لأنَّ كم ترتفع بالابتداء في نحو هذا؛ ألا ترى أنَّ س قد قال في: كم جريباً أرضك؟ إنَّ كم مبتدأ، ويكون في تُرى ضمير مرفوع بها مستتراً، وهو المفعول الأول الذي بُنيت له تُرى.

وإنَّ ألغيتها كانت كم في موضع رفع على الابتداء، والحرورية خبر، أو مبتدأ، وكم خبره. والأحسن: كم رجلاً تُرى الحرورية؟ أو كم رجلٍ تُرى الحرورية. والحرورية صنف من الخوارج، يقال: إنَّ علياً سَماهم بذلك نسبة إلى حروراء - موضع - قالوا فيه حروري، وهو من شاذَّ النسب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (كم) في قولهم (كم تُرى الحرورية رجلاً).

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي<sup>(3)</sup>، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(4)</sup> فيما

يخص هذا الاستدراك.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/43-44).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2505-2506).

(3) أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح (ص186).

(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح (ج2/56).

## 614- أوجه إعراب قولهم (بكم ثوبك مصبوغاً؟)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وتقول: بكم ثوبك مصبوغاً؟ النصب على الحال، وهو يسأل: كم يساوي الثوب في تلك الحال؟ ويكون خبر الابتداء في المجرور الذي قبله. وإن قال: بكم ثوبك مصبوغ؟ فهو يسأل: بكم صُيغ الثوب؟ فثوبك: مبتدأ، ومصبوغٌ: خبره، وبكمٌ: متعلق بمصبوغ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب قولهم (بكم ثوبك مصبوغاً؟).

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد أبو حيان ما ذكره الحريري<sup>(3)</sup> في هذا الاستدراك، ووافقهم الصفدي<sup>(4)</sup> في ذلك

أيضاً.

## 615- إعراب (كم) في حال تقدم عليها حرف جر أو لم يتقدم

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "تقييد في إعراب كم: إن تقدم عليها حرف جر فهي مجرورة به، وإن لم يتقدم عليه حرف جر: فإن كانت كنايةً عن مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب على المصدر، أو الظرف. وإن لم تكن كنايةً عن ذلك: فإن لم يكن بعدها فعل، أو كان فعل لازم بعدها، أو فعل متعديّ مسندٌ إلى ضمير كم أو إلى سببها - فهي في موضع رفع على الابتداء، أو مسندٌ لغير ضميرها وغير سببها، ولم يأخذ معموله - فهي معموله له، أو أخذ معموله، فيجوز في كم الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (كم) في حال تقدم عليها حرف جر أو لم

يتقدم.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/44).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2506).

(3) الحريري، شرح ملحّة الإعراب (ص237-238).

(4) الصفدي، تصحيح التصحيف (ص164-165).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/45).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وأكد المرادي<sup>(2)</sup> في أحد مؤلفاته الأخرى ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

### 616- أوجه إعراب جواب (كم) الاستفهامية

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "جواب كم الاستفهامية يجوز أن يكون مرفوعاً وإن اختلف موضع كم من الرفع والنصب والجر. ويجوز أن يكون على حسب موضعها، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جراً فجر، وهذا هو الأولى والأجود. مثال ذلك: كم عبداً دخل في ملكك؟ وكم عبداً اشتريته؟ وكم عبداً استعنت؟ فيجوز في جواب هذه كلها أن تقول: عشرون عبداً، ويجوز أن تقول في المثال الأول: عشرون، وفي المثال الثاني: عشرين، وفي المثال الثالث: بعشرين. وكذلك إذا كانت مما يسوغ فيها الاشتغال، نحو: كم عبداً اشتريته؟ يكون في الجواب إن اعتقدت أن كم مبتدأة الرفع، وإن اعتقدت أنها منصوبة بإضمار فعل يكون في الجواب الرفع والنصب".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب جواب (كم) الاستفهامية.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 617- الخلاف في تعليل تفسير (كائن) من (كأين)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ويقال كيء وكاء وكأ وكأئي".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2506).

(2) المرادي، توضيح المقاصد (ج3/1341).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/45).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2507).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/604).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/422).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وأما كائن فهي تلي كائِن في الفصاحة، واختلفوا في تعليل تغييرها من كائِن :

فقال المبرد: حذفوا الياء الأولى من كائِن، وجعلوا التنوين عوضاً من الياء المحذوفة. والذي يوجبه مذهبه أنهم بنوا من كائِن اسماً على وزن فاعِل، الكاف منه فاء الفعل، وبعد الكاف ألف فاعِل، وبعدها الهمزة التي هي أول أيّ في موضع عين الفعل، والياء الباقية في موضع لام الفعل، ودخل عليه التنوين الذي كان في أيّ، فسقطت الياء لاجتماع ساكنين، فصار كاءٍ، ولزمت النون عوضاً.

وقال الزجاج: لما صَيَّرُوا الكاف مع أيّ كالكلمة الواحدة أبدلوا الهمزة ألفاً، على حدّ قولهم في سأل: سال، وخفضوا الياء، فصار كايّ، فدخل في باب قائل وبائع، فهُمَز.

وقال الفارسي: قلبوا، فصار: كئياً، ولحق الهمزة التنوين كما لحق الياء المشددة، وجاز القلب فيما تركب من كلمتين - وحكمه أن يكون في كلمة واحدة، نحو قسيّ - لكونهما صارا كالكلمة الواحدة، ولكثرة الاستعمال، كما قالوا: رَعْمَلِي في لَعْمَرِي، ثم حُذِفَت الياء المتحركة كما حذفت من كَيْئُونَة، فقالوا: كَيْئُونَة، فصار كِيءٍ، مثال كَيْعٍ، وإذا كانوا قد حذفوها من أيّ قبل التركيب في نحو قول الشاعر:

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسِّمَّاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْعَيْثِ اسْتَهَأْتُ مَوَاطِرُهُ<sup>(2)</sup>

فالأحرى بعد التركيب؛ لأنّ الطول أَدْعَى للتخفيف، ثم أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً، كما قالوا في دُوَيْبِيَّة: دُوَابَّة، وكما قالوا طَائِي في النسب إلى طِيء. قال أبو علي في (البغداديات): (وهذا قول بعض البصريين. إلا أنه لم يشرحه هذا الشرح).

وقال ابن خروف: قلبوا الياء المتحركة قبل الهمزة، ثم قلبوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفوا الياء الساكنة، وكسروا الهمزة لما صارت طرفاً، وكان السبب في حذف الياء الساكنة على هذا اجتماعها مع النون، وهي ساكنة.

قال بعض أصحابنا: (وما ذهب إليه الفارسي أولى؛ لأنّ ما ادّعاه من القلب والتخفيف قد ثَبَّتَ في هذه الكلمة سماعاً؛ بدليل قولهم فيه كِيءٍ، فوجب أن يُجْعَلَ أصلاً لـ(كاءٍ) لقربه منه،

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/55-56).

(2) البيت للفردق في ديوانه (ص246) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج3/81) وابن سيده، المحكم (ج10/591) وابن منظور، لسان العرب (ج4/225) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/752) والزيبي، تاج العروس (ج11/118).

وَأَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ أَلْفَ كَائِنٍ بَدَلَ مِنْ يَاءٍ عَلَى حَدِّ دُوَابَّةٍ فِي دُوَيْبَةٍ. وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرَدُ وَالزَّجَاجُ  
وَابْنُ خُرُوفٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ، وَإِنَّمَا أَجَازُوهُ بِالْقِيَاسِ مِنْ عِنْدِهِمْ) انْتَهَى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تعليل تفسير (كائن) من (كأين).  
وتعرض المرادي<sup>(1)</sup> في أحد مؤلفاته الأخرى ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

### 618- ماهية (كذا)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وقد ورود كذا مفرداً ومكرراً بلا واو".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "كنا قد ألفنا كتاباً في أحكام كذا، سميناه بـ(كتاب الشدا في أحكام  
كذا) بسؤال قاضي القضاة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب الأنصاري الحنفي،  
عرف بابن الحريري، أول قدومه من الشام متولياً قضاء الديار المصرية، وجمعنا في آخره  
الأحكام مجردة، ثم اخترنا منها ما قام عليه الدليل من لسان العرب، وأنا الآن أسرد تلك  
الأحكام، وأذكر ما اخترناه منها، حرفاً بحرف من ذلك الكتاب، فنقول:

أمَّا الكاف فأصلها التشبيه، و(ذا) أصلها أنها اسم إشارة للمفرد المذكر، فمتى أبقيت كل  
واحدة منهما على موضوعها الأصلي فلا تركيب فيها، ولا تكون إذ ذاك كناية عن شيء، وإن  
أُخرجت عن موضوعها الأصلي فإنَّ العرب استعملتها كناية عن عدد وعن غير عدد، وفي كلتا  
الحالتين تكون مركبة، ولذلك لا يُثنى ذا، ولا يُجمع، ولا يُؤنث، ولا يُتبع بتابع، لا نعت، ولا  
عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تتعلق الكاف بشيء، ولا تدلُّ على تشبيه؛ لأنهما بالتركيب حدث  
لهما معنى لم يكن قبله، ولا تلزم الصدر، ولا تكون مقصورة على إعراب خاص، بل تُستعمل في  
موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة وبالحرف.

ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً. ومنهم من حكم  
عليها بالزيادة، ولزمت، وكل هذا فرار من دعوى التركيب فيها".

(1) المرادي، توضيح المقاصد (ج3/1345).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/422).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/61-62).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية (كذا).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق ابن هشام الأنصاري<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان تماماً.

## الباب الثاني والثلاثون : نعم وبئس

### 619- مناسبة باب (نَعَمْ وَبِئْسَ) لما قبله

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب نَعَمْ وَبِئْسَ".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "مناسبة هذا الباب لما قبله هي أَنَّ نَعَمْ وَبِئْسَ قد يكون معهما تمييز كما كان ذلك في الباب الذي قبله، وقد ذكره بعض النحويين عقيب باب الفاعل، وهو مناسب وأُفرد بالذكر لأنه جرى الفاعل فيهما على طريقة لم يجر في غيرها".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مناسبة باب (نَعَمْ وَبِئْسَ) لما قبله.

### 620- أدلة الكوفيين في كون (نَعَمْ وَبِئْسَ) اسمين

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما... فيحمل على أنه جعل (نعم) اسماً أُضيف إلى طير".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2516).

(2) ابن هشام الأنصاري، فوح الشذا بمسألة كذا (ص80-83).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/5).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/69).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/5-6).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان. واستدلوا على ذلك بوجوه:

أحدها: كونهما لا مصدر لهما.

الثاني: كونهما لا يتصرفان.

الثالث: الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال الرؤاسي: سمعت العرب تقول: فيك نَعَمَتِ الخَصْلَةُ.

الرابع: عطفهما على الاسم. قال الفراء: سمعت العرب تقول: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحقِّ سِوَاءً.

الخامس: دخول حرف الجر عليهما، قال رجل من بني عُقَيْل، وقد وُلدت له بنت، فقيل له: نَعِمُ الولدُ، فقال: (والله ما هي بِنَعَمِ الولدِ، نَصَرُها بكاءً، وبرُّها سِرْقَةٌ)...

السادس: إضافتها إلى ما بعدها...

السابع: النداء، قالوا: (يا نَعَمَ المولى ويا نَعَمَ النَّصِيرُ).

الثامن: دخول لام الابتداء عليها في خبر إنَّ، ولا تدخل على الماضي.

التاسع: أنه سُمع فيها: نَعِيمَ الرجلِ، على وزن فَعِيل، وهو من أوزان الأسماء لا أوزان الأفعال".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أدلة الكوفيين في كون (نَعَمَ وبئسَ) اسمين.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 621- الخلاف في جواز الفصل بين نَعَمَ وبئسَ وفاعلها بظرف ولا مجرور

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وقد يُوصفُ خلافاً لابن السراج والفارسي".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/10-71).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج24/3).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج8/3).



ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وينبغي ألا يفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلها بظرف ولا مجرور ولا غيرهما إلا بسماع من العرب؛ وقد قال ابن أبي الربيع: (ولا يجوز أن يفصل بين نعمَ وفاعلها بشيء ولا بالظرف ولا بالمجرور، لا تقول: نعمَ في الدار الرجلُ زيدٌ، وتقول: نعمَ الرجلُ في الدار زيدٌ)."

وقال في البسيط: (ويصحُّ الفصل بين الفعل والفاعل لتصرفه في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب) انتهى.

فإن كان معمولاً للفاعل، نحو: نعمَ فيك الراغبُ زيدٌ- فمَنعَ ذلك عامة النحويين، وأجازه الكسائي. ورُدَّ لأجل الفصل، ولأنَّ فيه تقديم معمول صلة أل عليها، وقد جاء في الشعر ما يدلُّ على الجواز، قال رِفاعَةُ الفَقْعَسي:

يُـبَادِرُنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَا      وَبِئْسَ مِنَ المَلِيحَاتِ البَدِيلُ<sup>(2)</sup>

ووجدتُ في شعر العرب الفصل بين بئسَ ومرفوعها بـ(إذا)، قال الشاعر:

أرُوْحُ، وَلَمْ أُحْدِثْ لِلْيَأْلَى زِيَارَةً      لِبِئْسَ إِذَا رَاعِي المَوَدَّةِ وَالْوَصْلِ<sup>(3)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز الفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلها بظرف ولا مجرور.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

وقد وافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/100-101).

(2) البيت لرفاعة الفَقْعَسي في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/101) والبيت بلا نسبة في الزمخشري، ربيع

الأبرار (ج5/409) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج4/2046) والسيوطي، همع الهوامع (ج3/30).

(3) البيت لأبي هلال الأحمدي في ابن المعتز، طبقات الشعراء (ص329) والبيت بلا نسبة في المرزوقي، شرح ديوان

الحماسة (ص922) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج2/112) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب

(ج4/2046) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/101) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2554)

والسيوطي، همع الهوامع (ج3/30).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2554-2555).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/29-30).

## 622- الخلاف في تقديم التمييز على المخصوص

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وأما ما روي من قول بعضهم نعم زيد رجلاً، على أن الفاعل مضمر ورجلاً مفسرة وزيد مبتدأ خبره نعم وفاعلها فليس بشذوذ إلا يكون مميز الضمير مسبقاً بالمبتدأ".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وهذه المسألة فيها خلاف:

ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم التمييز على المخصوص، فلا يجوز: نِعَمَ زَيْدٍ رجلاً، وقد منع من ذلك س في كتابه.

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهو قبيح عند الفراء. وتقدم مذهبهم في ذلك، وهو أنه ليس في نِعَمَ وبئس ضمير، وإنما هما رافعان لزيد، وانتصب رجلاً على الحال عند الكسائي، وعلى التمييز عند الفراء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم التمييز على المخصوص.

واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 623- شرط إلحاق (فَعْلٌ) بـ(نِعَمٌ) و(بئس)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وأما أمثلة المحول من فَعْلٌ وفَعْلٌ فمنها قول العرب لقضو الرجل فلان، وعلم الرجل فلان".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وذكر خطّاب بن يوسف المارديّ شرطاً في إلحاق فَعْلٌ بنِعَمٍ وبئس، وهو أنه لا يُبْنَى مُتَوَصِّلاً به إلى ما يجوز التعجب منه، قال في كتابه (الترشيح) حين

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/14).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/123).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2555).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/32).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/21).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/145).

تكلّم علي لَفْعَل ما نصه: (فإن تعجبت من الرباعي فصاعداً أو الألوان والعاهات فإنهم عدلوا فيه عن الأصل في هذا البناء، واستغنوا عنه بقولهم: أَفْعَلُ الفِعْلِ فِعْله، تقول: أَشَدُّ الحُمْرَةِ حُمْرُته، وأسرعُ الانطلاقِ انطلاقُه، وأفحشُ الصَّمَمِ صَمَمُه، والاسم الأول مبتدأ، والثاني مضاف إليه، وما بعد المضاف خبر. وكان القياس أن يقولوا: لَفْحَشُ الصَّمَمِ صَمَمُه، ولَشَدَّتِ الحُمْرَةُ حُمْرُته، فيرفعوه من حيث رفعوا: لَكُرْمَ الرجلِ زَيْدٌ، ولكنهم استغنوا عنه بما ذكرتُ لك) انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط إلحاق (فَعْل) بـ(نعم) و(بئس).  
وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان تماماً.

### 624- الخلاف في فاعل (فَعْل)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "واختلفوا في فاعلها: فقال الأكثرون كالأخفش وغيره: يكون بمنزلة نِعَمَ وبئسَ وحَبْدًا، يكون ظاهراً عاماً، ومضافاً، أو مضمراً مفسراً، أو حرف إشارة مفسراً وغير مفسر، والاسم بعدها كما تقدم فيها، كقولك: عَظَمَ رجلاً زَيْدٌ، وتقول: حَسَنَ ذا زَيْدٌ، وهو يقلُّ لقلَّة ما يُبنى من هذا، وإنما سُمع منه حَبْدًا، وشَدَّ ما أنك ذاهب، وعَزَّ ما أنك منطلق، بُني مع ما، وصاراً معاً بمنزلة مصدر في موضع الظرف، كما تقول: أَحَقَّأ أنك ذاهب، أي: في الحقِّ أنك ذاهب، أي: في الشَّدِّ والعَزِّ أنك ذاهب، كما صارت قلماً غالبية عليها الحرفية لتركيبتها معها.

وقال بعضهم: يجوز أن يكون فاعلها كل اسم، وأجاز: حَبَّ زَيْدٌ. والخاصّ كالعامة، نحو: فُقَّةَ رجلاً زَيْدٌ، وحَسَنَ رجلاً عبدُ الله. انتهى ما لخص من البسيط.

والصحيح جواز الاستعمالين، أعني استعماله استعمال نِعَمَ وبئسَ، فيكون فاعله وأحكامه كأحكامها. واستعماله استعمال فعل التعجب، فلا يلزم فاعله أن يكون كفاعل نِعَمَ وبئسَ في كونه ذا أل أو مضافاً إليه أو مضمراً على شريطة التفسير، ويكون مخصوصه المرفوع به خاصة، حكى الأخفش الاستعمالين في الكبير له عن العرب.

وفي (الإيضاح): (ذكر أبو الحسن والفراء وأبو العباس وجماعة أن العرب تنتقل الثلاثي إلى فَعْلٍ بالضم، وتجعله في العمل بمنزلة نِعَمَ وبئسَ، فيكون فاعله جنساً فيه اللام، أو مضافاً

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/38).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/146-147).

إلى ما فيه اللام، أو مضمرًا مبهمًا مفسرًا بنكرة منصوبة، والمعتل من الثلاثي يقدر فيه ذلك التقدير، فتكون ألفه منقلبة عن معتلٍ مضموم، نحو: عَلِمَ الرجلُ زيدًا، وَجَهَلَ الرجلُ عمروًا، وَعَلِمَ رجلاً زيدًا، وباع وقال على ذلك الحد. فَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ بِالضَّمِّ تُرِكَ عَلَى حَدِّهِ. وَكَثِيرًا مَا تَدَخَّلَ اللَّامُ، فَتَقُولُ: لَعَلَّمَ رَجُلًا زَيْدًا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَوَابَ قَسَمٍ، كَمَا تَقُولُ لِنَعَمِ الرَّجُلِ زَيْدًا) انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في فاعل (فَعْلٍ).

واتبع الأشموني<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 625- كيفية بناء (فَعْلٍ)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وكيفية بنائه أنه إمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا عَيْنُهُ وَوَلَامُهُ، أَوْ مَعْتَلًّا، أَوْ مَعْتَلًّا أَحَدُهُمَا، أَوْ مَضَعَّهِمَا:

إِنْ كَانَ صَحِيحَهُمَا عَلَى فَعْلٍ وَضَعًا أَوْ تَحْوِيلًا مِنْ فَعْلٍ وَفَعْلٍ فَإِمَّا أَنْ تُجْرِيَهُ مُجْرَى نِعَمٍ أَوْ مُجْرَى فِعْلِ التَّعَجُّبِ، إِنْ أُجْرِيَتْهُ مُجْرَى نِعَمٍ، نَحْوُ: حَسَنَ الْوَجْهَ وَجْهَكَ. فَيَجُوزُ فِيهِ إِقْرَارُ ضَمَّةِ الْعَيْنِ، وَتَسْكِينُهَا، وَنَقْلُهَا إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ. وَإِنْ أُجْرِيَتْهُ مُجْرَى فِعْلِ التَّعَجُّبِ جَازَ الضَّمُّ وَالتَّسْكِينُ، وَلَا يَجُوزُ النُّقْلُ.

وَإِنْ كَانَ مَضَعْفًا فَالْإِدْغَامُ، فَتَقُولُ: لَحَبَّ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَيَجُوزُ النُّقْلُ إِلَى الْفَاءِ، فَتَقُولُ: لَحَبَّ الرَّجُلُ زَيْدًا.

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا مِنْ بَابِ قُوَّةٍ قَلِبْتَ الضَّمَّةَ كَسْرَةً وَاللَّامَ يَاءً اسْتِثْقَالًا لِلْوَاوَيْنِ وَالضَّمَّةَ، فَتَقُولُ: لَقَوِيَ الرَّجُلُ زَيْدًا. أَوْ مِنْ بَابِ شَوَى، فَتَقْلِبُ الْيَاءَ وَوَاوًا لَضَمَّةٍ مَا قَبْلَهَا، وَتَفْعَلُ بِهَا مَا فَعَلْتَ بِبَابِ قُوَّةٍ، فَتَقُولُ: لَشَوِيَ الرَّجُلُ زَيْدًا. وَيَجُوزُ التَّسْكِينُ فِيهِمَا، فَتَقُولُ: لَقَوِيَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَلَشَوِيَ الرَّجُلُ عَمْرُوًا، وَلَا يُدْغَمُ لِأَنَّهُ سَكُونٌ عَارِضٌ.

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا الْعَيْنِ، نَحْوُ جَادَ وَبَاعَ- لَزِمَ قَلْبُهَا أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا، فَتَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ حَسَنَ الْقَوْلِ أَوْ الْبَيْعِ: قَالَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَبَاعَ الرَّجُلُ عَمْرُوًا.

(1) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج2/292-293).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/147-148).

وإن كان معتلّ اللام، وكان على فَعَلَ وضِعاً، نحو سَرَوَ، قلت: سَرَوَ الرجلُ عمرّو، ويجوز التسكين. وإن كان أصله فَعَلَ وفَعِلَ نحو غزا ورمى ولَهِيَ وَخَشِيَ، ففي ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يُحَوَّلُ إلى فَعَلَ، فتظهر الواو فيما أصله الواو، نحو غَزَوَ، وتقلب الياء فيما أصله ياءً واواً، فتقول: قَضُو.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يُقَرَّرُ على حاله، فتقول: لَرَمَى الرجلُ زيِّدًا، ولَغَزَا الرجلُ عمرّو؛ لأنَّ هذا الفعل يشبه الأسماء في عدم التصرف، فكما يُكره فيها أن يجيء في آخرها واو مضموم ما قبلها فكذلك كُرِهَ فيما أشبهها.

وإذا أسكنت عين الكلمة مما لامه ياء لم تردّ اللام إلى أصلها من الياء وإن ذهبت الضمة التي أوجبَتْ قلبها؛ لأنَّ هذا سكون عارض، كما لم يعتدوا بسكون قولهم: دُنِّي له، أي: دُنِّي له، فيردّوها إلى الواو إذ زال موجب قلبها ياء - وهو الكسرة - لأنه سكون عارض أيضاً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك كيفية بناء (فَعَلَ).  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وقد اقتدى أبو حيان في هذه المسألة بما ذكره شيخه ابن عصفور<sup>(2)</sup> بكماله وتمامه.

## الباب الثالث والثلاثون : حبذا

### 626- الخلاف في المنصوب بعد (حبذا)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "فأمّا التمييز فكثير ومتفق على استعماله".  
ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "اختلف النحويين في هذا المنصوب بعد حبذا:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2585-2586).

(2) ابن عصفور، الممتع (ص233-235).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/27).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/169).

فذهب الأخفش، والفارسي، والرَّبَيعي، وخطَّاب الماردي، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ وسواء أكان جامداً أم مشتقاً.

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، وسواء أكان جامداً أم مشتقاً. وأجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين.

وفصّل بعضهم، فزعم أنه حال إن كان مشتقاً، وتمييز إن كان جامداً.

وقبول الجامد والمشتق دخول من عليهما يرجح أن ينتصبا على التمييز؛ لأنّ الحال لا تدخل عليها من.

والذي يظهر أنه إن كان جامداً كان تمييزاً، وإن كان مشتقاً فمقصدان للمتكلم: فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب حالاً، ولا يصح دخول من عليه إذ ذلك. وإن أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزاً، مثال الأول: حَبَّذا هنْدٌ مُواصِلَةٌ، أي: في حال مُواصِلتها. ومثال الثاني: حَبَّذا راكباً زيِّدٌ، وهذا الذي تدخل عليه من.

وفي (البسيط) جواز نصب هذا المنصوب بإضمار (أعني). فلا يكون إذ ذلك لا تمييزاً ولا حالاً، بل هو مفعول بهذا الفعل المضمر، وهو قول غريب.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المنصوب بعد (حَبَّذا).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص639).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/144).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2601-2602).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/42-43).

## الباب الرابع والثلاثون : التعجب

### 627- حد التعجب اصطلاحاً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب التعجب".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "والاصطلاح: هو التعجب الاستعظامي بتغيير الفعل الدال على المتعجب منه إلى صيغة أخرى قصداً للتعجب لفظاً أو تقديراً، ف(التعجب) جنس، وهو نوع من اللغوي. و(استعظامي بتغيير إلى آخره) احتراز من اللفظ الذي وضع للتعجب من حيث هو تعجب، نحو عَجِبَ وَتَعَجَّبَ، فإذا أرادوا ما يتعلق به عَدَّوه ب(مِنْ)، نحو: عَجِبْتَ مِنْ زَيْدٍ، وَتَعَجَّبْتَ مِنْهُ. واحتراز أيضاً من التعجب الذي ضُمَّنَّه الكلام معنًى وإن لم يكن في أصل الوضع له، فكلا هذين ليس بتغيير للفعل إلى صيغة أخرى، وهذا الأخير لم يُبَوَّبْ له باب في النحو..."

وقد رسم النحويون التعجب برسوم: فقال ابن طلحة في كتاب (الدلالة): التعجبُ إفراطُ التعظيم لصفة المتعجب منه. وقال غيره: (التعجبُ تغييرٌ يلحق النفس لما خفي فيه السبب مما لم تجر به عادة). وقال ابن عصفور: (التعجب استعظامٌ زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلَّ نظيره). وقال غيره: (التعجبُ استعظامُ فعلٍ فاعلٍ ظاهرٍ المزيَّة).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد التعجب اصطلاحاً.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/30).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/175-177).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص641).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2624).

ووافق الشاطبي<sup>(1)</sup>، والمكودي<sup>(2)</sup>، والفاكهي<sup>(3)</sup>، الأشموني<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه في هذه المسألة.

## 628-الخلاف في مجيء التعجب معرفةً بأل للعهد

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، فيقال: ما أحسنك وما أكرم زيداً".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقد وقع الخلاف في مسائل: الأولى: إذا كان معرفةً بأل للعهد، نحو: ما أحسنَ الابنَ! تعني به ابناً معهوداً بينك وبين المخاطب. ذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ومنعه الفراء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء التعجب معرفةً بأل للعهد. واتبع ناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. وقد وافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

## 629-الخلاف في صلة (أي) الموصولة أهي تجوز في الفعل الماضي أم المضارع؟

قال أبو حيان<sup>(9)</sup> : "الثانية: إذا كان أياً الموصولة، إذا كانت صلتها فعلاً ماضياً، نحو: ما أحسنَ أيَّهم قال ذلك! منعها الكوفيون والأخفش، وأجازها غيرهم. فإن كانت صلتها مضارعاً جازت عند الجميع، نحو: ما أحسنَ أيَّهم يقول ذلك".

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/432).

(2) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص200).

(3) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو (ص192).

(4) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج2/262).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/36).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/196).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2626).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج3/50).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/196).



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في صلة (أي) الموصولة أهي تجوز في الفعل الماضي أم المضارع؟.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

## 630- الخلاف في قولهم (ما أحسن ما كان ما كان زيداً!)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "الثالثة: ما أحسن ما كان ما كان زيداً! أجازها هشام، ومنعها غيره من الكوفيين. قال النحاس: وهي على أصل البصريين جائزة، أي: ما أحسن ما كانت كينونة زيد، فالأولى في موضع نصب، والثانية في موضع رفع".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما أحسن ما كان ما كان زيداً!).

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 631- الخلاف في (كان) نحو قولهم (ما أحسن ما كان زيداً ضاحكاً) أهي ناقصة أم تامة؟

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "الرابعة: ما أحسن ما كان زيداً ضاحكاً. إذا كانت كان ناقصة أجاز ذلك الفراء، ومنعها البصريون. فإن جعلت كان تامة، ونصبت ضاحكاً على الحال - جاز عند الجميع".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2626).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/50).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/196).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2626).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/196).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ( كان ) نحو قولهم ( ما أحسن ما كان زيداً ضاحكاً ) أهي ناقصة أم تامة؟  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 632- الخلاف في ( قائماً ) نحو ( ما أحسن ما ظننتُ عبدَ الله قائماً ) أهي حال أم خبر؟

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الخامسة: ما أحسن ما ظننتُ عبدَ الله قائماً. قال الفراء: إن شئت لم تأت بقائم لأنه نصب على الحال لا غير. وهو عند البصريين خبر، فلا يجوز حذفه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ( قائماً ) نحو ( ما أحسن ما ظننتُ عبدَ الله قائماً ) أهي حال أم خبر؟  
واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 633- الخلاف في قولهم ( ما أحسن أحداً يقول ذلك )

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "السادسة: ما أحسن أحداً يقول ذلك. أجازها الكسائي، ومنعها الفراء والبصريون. وألزمه الفراء أن يقول: اضرب أحداً يقول ذلك، ولتضربن أحداً يقول ذلك، وعليك بأحدٍ يقول ذلك. وهو إلزام صحيح؛ لأنَّ الكسائي شبه أحداً بـ(أيهم) من جهة الإبهام، وهو يجيز ما ألزمه في أيهم، فإن جعلت أحداً في معنى واحدٍ صحَّت المسألة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم ( ما أحسن أحداً يقول ذلك ) .

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2626).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/197).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2626-2627).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/197).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 634- الخلف في قولهم (ما أحسن ما ليس يذكرُ زيدٌ)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "السابعة: ما أحسن ما ليس يذكرُ زيدٌ. قال بعض أصحابنا: يجوز. وقال: لا يجوز: ما أحسن ما ليس زيدٌ قائماً. وهو مذهب البغداديين".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما أحسن ما ليس يذكرُ زيدٌ).  
واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 635- صيغ أخرى للتعجب نحو (أفعل) وغيرها

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ولا يؤكد مصدر فعل تعجب ولا أفعل تفضيل".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ولم يذكر المصنف في باب التعجب من صيغ التعجب إلا صيغتين: ما أفعله، وأفعل به، وقد تقدم له في آخر باب نعم وبئس صيغة فَعَلْ متضمنة تعجباً، وتكلمنا عليها هناك.

وكذا ذكر بعض أصحابنا أنَّ للتعجب المبَّوب له ثلاث صيغ: ما أفعله، وأفعل به، ولَفَعْل. وزاد الكوفيون أفعل بغير (ما) مسندة إلى الفاعل، نحو قوله:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2627).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/197).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص653).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/165).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2652).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/30).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/200-201).

وَمُرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعُمُهُمْ شَزْرًا، فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا<sup>(1)</sup>

قال بعض أصحابنا: وما ذكروه فيه معنى التعجب، لكنه ليس من هذا الباب، بل من باب: لِيَّ دَرُهُ فَارِسًا، وَكَفَى بَكَ فَارِسًا، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ سَ بِمَعْنَى: كَفَيْتَ فَارِسًا، فَكَأَنَّهُ تَعَجَّبَ أَوْلًا مِنْ أَمْرٍ، ثُمَّ بَيَّنَّ مِنْ مَادَا تَعَجَّبَ، لَكِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي التَّعْجَبِ، كَقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ أَيُّمَا رَجُلٍ! وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ لَوْ ثَبِتَ أَنَّ الْعَرَبَ تُغَيِّرُ الْفِعْلَ إِلَى أَفْعَلَ تَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَتَّعِّبِ مِنْهُ، فَتَقُولُ أَكْرَمْتَ بِمَعْنَى: مَا أَكْرَمَكَ! وَأَحْسَنْتَ بِمَعْنَى: مَا أَحْسَنْتَكَ! وَيَكُونُ مَا يَنْتَسِبُ بَعْدَهُ تَمْيِيزًا إِنْ كَانَ التَّعْجَبُ لَهُ، كَمَا تَقُولُ: أَكْرِمُ بِهِ أَبًا! فَإِنَّ ثَبِتَ هَذَا فَيَكُونُ مِنْ هَذَا بِمَعْنَى: وَجِدْتَ ذَا كَرَمٍ، وَلَا بُدَّ مِنَ السَّمَاعِ.

وزاد بعض النحويين في صيغ التعجب: أَفْعَلٌ مِنْ كَذَا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالْمُبَالَغَةِ. وَقَالَ س: (وَالْمَعْنَى فِي أَفْعَلَ وَأَفْعِلُ بِهِ وَمَا أَفْعَلَهُ وَاحِدًا). وَلِأَنَّ قِيَاسَهُ فِيمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ كَقِيَاسِ مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلُ بِهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ أَبْيَضٌ مِنْ فُلَانٍ، وَلَا: أَعْرَجٌ مِنْهُ، إِلَّا شَاذًا، فَهُوَ مُرْتَبِطٌ بِهِ، فَذَلِكَ كَانَ بِمَعْنَاهُ.

قال بعض أصحابنا: (وردّه المحققون بأنه موضوع للمفاضلة، ويدخله معنى التعجب كما دخل: لِيَّ دَرُهُ فَارِسًا، وليس من هذا الباب، وليس موافقته لأفْعَلَ وَأَفْعِلُ بِهِ تَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلتَّعْجَبِ، بَلْ لَمَّا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْمَفَاضَلَةِ، وَالتَّعْجَبُ كَذَلِكَ، وَبَابُ الْمَفَاضَلَةِ هِيَ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا تِلْكَ الشَّرُوطُ، سِوَاهُ أَكَّانَ تَعْجَبًا أَمْ لَا وَالِاشْتِرَاكُ فِي الْأَعْمِ لَا يُوجِبُ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْأَخْصِ، لَكِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِلتَّعْجَبِ، وَهُوَ أَوْلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ لِلْمَشَارِكَاتِ) انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك صيغ أخرى للتعجب نحو (أَفْعَلُ) وغيرها.

### 636- تصغير (حَيِّي) عند التعجب منه

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وشذ تصغير أَفْعَلَ مقصوراً على السماع".

(1) البيت لعباس بن مرداس في سيبويه، الكتاب (ج2/174) وابن السراج، الأصول (ج1/309) وأبي سعيد السيرافي،

شرح كتاب سيبويه (ج3/3) والبكري، سمط اللآلي (ج1/388) والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/53).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/38).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فرع: إذا تعجبت من نحو حَيِّ، فقلت: ما أحيأ زيدا! ثم صغرتَه- قلت: ما أحيي زيدا! وذلك أن أصله: ما أحيي زيدا! اجتمعت ثلاث ياءات: الياء التي للتصغير، والياء التي هي عين الكلمة، والياء التي هي لام الكلمة، فحذفت الأخيرة التي هي لام الفعل، وتحركت الياء التي بعد ياء التصغير بالفتح؛ لأنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح. ونظير ذلك أُحَيِّ - تصغير أُحوى - عند من يحذف ويمنع الصرف؛ لأنه نوى ما حذف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تصغير (حَيِّ) عند التعجب منه.

### 637-الخلاف في تصرف (أفعل) بعد (ما)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ولا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وما ذكره المصنف من كونهما لا يتصرفان صحيح، لكن في أفعل بعد (ما) خلاف: ذهب البصريون إلى أنه يلزم فيه لفظ المضى، لا خلاف عنهم في ذلك. وأجاز هشام بن معاوية الضرير- وهو من أئمة الكوفيين- أن تأتي لهذا الماضي بمضارع في التعجب، فنقول: ما يُحسُّ زيدا! قال هشام: (لأنه قد أحاط العلم بأنه يكون). وما قاله قياس، ولم يُسمع من العرب، فوجب إطرأحه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تصرف (أفعل) بعد (ما).

واتبع ابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق خالد الأزهرى<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/208).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/40).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/209).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/156).

(5) خالد الأزهرى، شرح التصريح (ج2/64).

### 638- جواز الفصل بين بالحال بين فعل التعجب والمتعجب منه

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولا خلاف في منع إيلائها ما يتعلق بهما من غير ظرف وجرار ومجرور نحو ما أحسن زيدا مقبلاً".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "بل الخلاف في الحال موجود، ذهب الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفصل بين بالحال بين فعل التعجب والمتعجب منه.

### 639- الخلاف في جواز الفصل بالمصدر بين فعل التعجب والمتعجب منه

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر، فأجاز: ما أحسن إحصاناً زيداً! ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، وإجازته هو أن ينصب المصدر".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز الفصل بالمصدر بين فعل التعجب والمتعجب منه.

### 640- مذاهب النحاة في دخول (كان) بين (ما) و(أفعل)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "و(كان) هذه الداخلة بين (ما) و(أفعل) فيها ثلاثة مذاهب: أحدها أنها زائدة، لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، وهو مذهب أكثر الكوفيين والبصريين، واختاره الفارسي".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/40).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/210).

(3) المرجع السابق، ص211.

(4) المرجع السابق، ص217-218.

والثاني: أنها زائدة، وهي كان التامة، واسمها ضمير المصدر، أي: كان هو، أي: الكون، وهو مذهب السيرافي. وقيل: ضمير (ما).

والثالث: أنها كان الناقصة، واسمها ضمير يعود على ما، وخبرها فعل التعجب، وهو مذهب الجرمي، ونقله بعضهم عن البصريين، ولا يصح ذلك عنهم.

وهذا أبعد هذه الأقوال من الصواب لظهور فساده، وذلك أن العرب التزمت أن يكون خبر (ما) في التعجب على وزن أفعل، ولأنّ التعجب يكون واقعاً على كان، وليس مغيراً إلى ما يدل على التعجب؛ إذ لا تقول: ما قام زيد، تريد التعجب من قيامه.

والأحسن مذهب الفارسي؛ لأنّ زيادة المفرد أسهل من زيادة الجملة.

وحكي عن العرب إدخال (يكون) بين (ما) وأفعل، حكي: ما - يكون - أهون زيدا اليوم! وما - يكون - أحسن زيدا!.

قال الفارسي: إنما جاز دخول كان على فعل التعجب لأنه يقتضي دلالاته على الزمان لكونه كالاسم؛ والاسم لا يدلّ على الزمان كدلالة الفعل، وإنما كان كالاسم لعدم تصرفه، ولأنه يصح، فنقول: ما أقوله! كالاسم، فاحتج إلى تبين الزمان، ولذلك يُبين تامّ الأفعال الدالة على الزمان المطلق، ولم يدخل في غيرها من أخواتها، نحو أصبح وأمسى وما يخصّ وقتاً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في دخول (كان) بين (ما) و(أفعل).

## 641- الخلاف في زيادة غير (كان) بين (ما) و(أفعل)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "واختلوا في زيادة غير (كان) بين (ما) و (أفعل):

فذهب الأخفش والكسائي والفراء إلى جواز زيادة أمسى وأصبح بينهما، واستدلّ بما حكي من كلامهم: ما - أصبح - أبزدها! وما - أمسى - أدفأها! وحمل جمهور البصريين ذلك على الشذوذ والاقتصار في ذلك على ما سُمع.

وذهب الفراء إلى جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل، يعني في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/218-221).

وقال ابن عصفور: (وقاس الكوفيون عليها- أي: على كان- سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب.

وذهب بعض النحويين إلى إجازة زيادة كل فعل لا يتعدى مما لا يناقض، نحو: ما- قام- أَحْسَنَ زِيداً! إذا أردت: ما أَحْسَنَ قِيَامَ زِيدٍ فيما مضى. وحكى الكسائي عن العرب: ما- مَرَّ- أَغْلَظَ أصحابَ موسى!)، وذلك أيام موسى أمير المؤمنين؛ لأنهم مَرُّوا بغلظ وجفاء، والمعنى: ما أَغْلَظَ مَرورَ أصحابِ موسى!.

وحكى الكسائي أيضاً: ما- يَخْرُجُ- أَطْوَلَهُ! ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين. ومنع الفراء: ما- مَرَّ- أَغْلَظَ أصحابَ موسى! وأجاز الكسائي: ما أَظُنُّ أَظْرَفَكَ! وما ظَنَنْتُ أَظْرَفَكَ، يجعل أَظُنُّ ناصبةً في المعنى لـ(ما) ولد(أظرف)، ويوقع أَظْرَفَ على الكاف. وأجاز ذلك هشام في الظن وأخواته.

وما ذهب إليه الكسائي فاسد؛ لأنه أعملَ ظَنَّ في (ما) التعجبية، و(ما) مُلتَزِمٌ فيها الرفع على الابتداء، فلا يدخل عليها ناسخ، ليس من كلامهم: كان ما أَحْسَنَ زِيداً، ولا: ظَنَنْتُ ما أَحْسَنَ زِيداً، فإذا كان لا يجوز تقديم الناسخ على ما وأحسَنَ فالأولى ألا يجوز التوسط. ثم في قوله هذا إبطالٌ لما روي عنه أنه قال: لا موضع لـ (ما). قال: ونصبت عبد الله بالتعجب، وهو تقدير المفعول به، وهو في المعنى فاعل. وهذا كله اضطراب وتخليط، فكيف يقول: إن (ما) لا موضع لها، ثم يجيز: ما أَظُنُّ أَظْرَفَكَ! يجعل أَظُنُّ ناصبةً في المعنى لأظرف.

وقد تأوَّل بعض النحويين قول الكسائي (إنه لا موضع لها) على معنى أنها ليست مثل ما في قولك: ما عندك يُعجبني، وأنه لا يقع شيء في موضعها، وإنما أراد الإبهام، وهي عنده اسم، وقد تقدَّم ما حكيناه عن الفراء من جواز الفصل بين ما والفعل بكِ فعل يحتاج إلى اسم وفعل.

ثم رأيناه قد ناظر الكسائي في جواز ذلك على جهة الإنكار، قال الفراء: (أجاز الكسائي: ما ظَنَنْتُ أَحْسَنَ زِيداً! فرأيتَه يُلزِمُه أن يقول: ما مررتُ أَحْسَنَ زِيداً! فكَرِهَ ذلك الكسائي، وقال: (ما ليس باسم صحيح، إنما يدخل عليه ما يبطل عنه). واعتلَّ الكسائي أنه لا يدخل الخفض عليه، كما قالت العرب: ما ضربتُ ما خلا زِيداً، وما قام ما خلا زِيداً، ولا يجوز: ما مررتُ ما خلا زِيداً؛ لأنَّ المخفوض لا يفارق، والمرفوع والمنصوب يفارقان) انتهى ما نقله الفراء.

ودلَّ هذا النقل على وجوه:



أحدها: أنَّ الفراء حكى عن الكسائي إجازة: ما ظننتُ أحسنَ زيداً! وقد تقدّم من قول الفراء جواز ذلك، فيحتمل أن يكون للفراء قولان: أحدهما الجواز، والآخر المنع. ويحتمل أنه لمّا ناظره الكسائي في جواز ذلك، واعتلّ له بما قالت العرب- جوّز الفراء ذلك، وكان قبل هذه المناظرة في حالة التوقف في إجازة هذه المسألة.

والثاني: قوله (إنما يدخل عليه ما يبطل عنه) أي: ما لا يعمل فيه، نحو كان وظننت، فدل ذلك على أنّ ظننت ملغاة عن العمل نحو كان، فلا عمل لها في ما ولا في أظرف، بخلاف ما حكى عن الكسائي أنه يجعل ظننت ناصبة في المعنى ل(ما) وللعمل، فيكون له في ظننت إذا فصل ب(ما) قولاً: أحدهما أنها ملغاة، والثاني أنها مُعمّلة في ما وفي الفعل بعدها.

والثالث: أن يكون قول الفراء في جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل ليس عاماً، بل يعني به من باب كان، ولا يعني من باب كان وباب ظنّ، ويفرق بين البابين بأنّ باب كان إنما يزداد فيه الفعل خالياً من مرفوعه دلالة على تقييد التعجب بحدث ذلك الفعل، وأمّا: ما ظننتُ أحسنَ زيداً، وما أظنُّ أحسنَ زيداً- فإنما فصل به وهو متعلق بمرفوعه، فلا يجوز، وسمع ذلك في باب كان في كان وأمسى وأصبح، فجاز القياس عليها في أخواتها، ولم يُسمع في باب ظنّ فامتنع، ولم يصح قياس باب ظنّ على باب كان- وإن اشتركا في النسخ للابتداء- لتباين أحكامهما، ولا يجيز جمهور البصريين أن يفصل بين ما والفعل إلا ب(كان) فقط.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في زيادة غير (كان) بين (ما) و(أفعل).

### 642- الخلاف في وقوع (كان) بعد (ما أفعل) بصيغتي الماضي والاستقبال

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "وإذا وقعت كان بعد ما أفعل بصيغة الماضي دلّت على بيان الانقطاع، أو بصيغة يكون دلّت على الاستقبال، على الخلاف في جواز ذلك، ولا بُدّ من (ما) المصدرية داخلة عليها، فتقول: ما أحسنَ ما كان زيداً! وما أحسنَ ما يكون زيداً! وما بعد (ما) كان) و(ما يكون) يرتفع على الفاعلية، وأوقعت الحُسن عليه، وأنت تريد ذات زيد تجوّزاً، كما تقول: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، ف(كان) هذه تامّة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/221-222).

وأجاز جماعة- منهم المبرد- أن تكون ناقصة، وينصب زيداً، ويجعل ما بمعنى الذي، كما تقول: ما أحسنَ الذي كان في الدار، أو يكون في الدار. ومن منع وقوع ما على شخص من يعقل منع هذه المسألة، وجوزها فيما لا يتشخص.

وأما (من) فهل تقع هنا؟ الظاهر جواز ذلك، وقد جوزة جماعة، فتقول: ما أحسنَ من كان زيداً!".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وقوع (كان) بعد (ما أفعل) بصيغتي الماضي والاستقبال.

### 643- الأقيس والأجود في العطف على قولهم (ما أحسنَ ما كان زيدٌ)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup>: "ولو عطفت في مسألة (ما أحسنَ ما كان زيدٌ) فالأقيس والأجود عوض الضمير على الكون لا على الفاعل؛ فتقول: ما أحسنَ ما كانت هندٌ وأجمله! ليكون الفعل مع متعلقه معطوفاً على الفعل ومتعلقه، وهما لشيء واحد. ويجوز أن تقول: ما أحسنَ ما كانت هندٌ وأجملها! قاله الأخفش. وتقدم لنا أنه متى تباين متعلق الفعلين فإنَّ العطف يَقْبُح، فأما قوله:

مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا يَحْمِي الدَّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ<sup>(2)</sup>

فإنَّ الأنفس هي الضمير من حيث المعنى، فكأنه قال: ما أشدهم وأعلمهم!".

وتقول: ما كان أحسنَ ما كان زيدٌ! فيجوز ذلك على القياس السابق والتوجيه في رفع زيد ونصبه، ولا تكون الثانية بخلاف الأولى، فلا يجوز: ما كان أحسنَ ما يكونُ زيدٌ! للتناقض".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأقيس والأجود في العطف على قولهم (ما أحسنَ ما كان زيدٌ).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/222).

(2) البيت بلا نسبة في أبي بكر الأتباري، الزاهر (ج1/253) وابن سيده، المخصص (ج4/206) وابن سلمة العوتبي،

الإبانة (ج3/291) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص99).

## 644- شروط بناء فعل التعجب

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء. وقد بينيان من فعل المفعول إن أمن اللبس، ومن فعل أفعل مَفْهُم عسر أو جهل، ومن مزيد فيه. فإن كان أفعل قيس عليه وفقاً لسيبويه. وربما بنيا من غير فعل، أو فعل غير متصرف".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ذكر المصنف شروط ما يُبنى فعل التعجب منه، وهو ما اجتمع فيه سبعة شروط، وزاد غيره: أن يكون على وزن فَعْلٌ أصلاً أو تحويلاً، وألاً يكون قد استغني عن البناء في هذا الباب بغيره. وزاد آخرون: أن يكون واقعاً. وآخرون: أن يكون دائماً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط بناء فعل التعجب.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 645- بعض أفعال التعجب التي تُبنى من فعل المفعول

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وقد يُبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنّه وما أبخته وما أشغفه".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وزاد بعضهم فيها: ما أبغضه! وما أمقته! من أبغض ومن أمقت. وقد قيل فيهما: إنهما من فعل الفاعل؛ لأنه سمع: بَعْضُ الرجلُ فهو بَغِيضٌ، ومَمَّتْ مَقَاتَةٌ فهو مَقِيْتٌ. فعلى هذا المسموع لا يكون ما أفعله إلا مقيساً بلا خلاف. وتقدم لنا أن الصحيح قول الجمهور، وهو قصر ذلك على السماع".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض أفعال التعجب التي تُبنى من فعل المفعول.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/44).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/226).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص650).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/45).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/236).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وأيد الشاطبي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 646- حكم مصدر الأفعال كـ(يَذُرُ) و(يَدَعُ) في التعجب

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "واحترز بقوله (ذي مصدر مشهور) من أن يكون الفعل قد فقد بعض الشروط، وليس له مصدر مشهور، وذلك نحو يَذُرُ وَيَدَعُ، فإنهما ليس لهما مصدر مشهور، وقد روي لهما مصدر، وذلك الوَذْرُ والوَدْعُ، ولم يتعرض المصنف لحكم هذا، وحكمه أن الفعل يُجْعَلُ صلَةً لـ(ما) المصدرية، ويُتعجب منه، فنقول: ما أَكْثَرَ ما يَذُرُ زيدٌ الشرُّ! وما أَكْثَرَ ما يَدَعُهُ، وأكْثَرَ بما يَذُرُ زيدٌ الشرِّ، وأكْثَرَ بما يَدَعُهُ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حكم مصدر الأفعال كـ(يَذُرُ) و(يَدَعُ) في التعجب.  
واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وقد وافق السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

### 647- الخلاف في حذف همزة (أَفْعَل)

قال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "مسائل من هذا الباب:

- (1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص650-651).
- (2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/487).
- (3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/44).
- (4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/244).
- (5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص653).
- (6) ابن عقيل، المساعد (ج2/165).
- (7) السيوطي، همع الهوامع (ج3/318).
- (8) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/245-246).

الأولى: لا يجوز حذف الهمزة من أَفْعَلٍ في هذا الباب، وشَدَّ من كلامهم: ما خَيْرَ اللَّبَنِ للصحيح! وما شَرَّةٌ للمبطون! وأصلهما: ما أَخَيْرَهُ، وما أَشَرَّهُ.

فأما ما خَيْرُهُ فإنه لَمَّا حذف الهمزة احتاج إلى أحد أمرين: إمَّا حذف ألف ما لالتقاء ساكنة مع الخاء الساكنة، وإمَّا تحريك الخاء وإبقاء الألف التي في ما، فينتقي التقاء ساكنين، فمنهم من حذف الهمزة وألف ما، فقال: مَخَيْرِك! ومَحْسَنَك! وسمِع الكسائي: مَحْبَبْتُهُ! ومنهم من حرَّك الخاء بحركة الياء، وأبقى ألف ما، فقال: ما خَيْرَ اللَّبَنِ! وسهّل ذلك في ما أَخَيْرَ وما أَشَرَّ تشبيهُهما بخَيْرٍ وشَرٍّ أَفْعَلِي التفضيل، وإن كان حذف الهمزة فيهما في التفضيل هو الفصح المستعمل.

وأما ما شَرَّةٌ للمبطون! فإنه ليس فيه إلا حذف الهمزة، وليس فيه التقاء ساكنين ولا نقل حركة الراء إلى الشين لأجل حذف الهمزة، إنما كان النقل لأجل الإدغام، وقال الشاعر:

مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا      يَحْمِي الذَّمَّارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

ولا يقاس على شيء مما حُذفت فيه الهمزة، والقياس عليه خطأ عند البصريين، قاله النحاس".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف همزة (أفعل).

واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

### 648- الخلاف في اتصال ضمير المتكلم ب(أفعل) في التعجب

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "المسألة الثانية: إذا اتَّصل بأفعل في التعجب ضمير المتكلم، نحو:

ما أَحْسَنَنِي! وما أَظْرَفَنِي! وما أَجْمَلَنِي! فالذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يجوز حذف نون

(1) ابن عقيل، المساعد (ج2/167).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/319).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/246-247).

الوقاية، كما لا يجوز في: أكرمني زيد، وضربني خالد. وحكى الكوفيون: ما أحسنني! بحذف نون الوقاية، فينبغي أن يُحمل على الشذوذ، ولا يقاس عليه.

وقال أبو الحسن بن عصفور: (واعلم أن كل فعل يتصل به ضمير المتكلم فإنه تلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب، فإنك في إلحاقها بالخيار. ووجه حذفها شبهه بالاسم، فإذا كانوا قد يتركونها في مثل:

... .. يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي<sup>(1)</sup> ..

مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب - فأقل مراتب هذا أن يجوز ذلك فيه) انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في اتصال ضمير المتكلم ب(أفعل) في التعجب.

وذهب النحاة المتأخرين أمثال السمين الحلبي<sup>(2)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(3)</sup>، والشاطبي<sup>(4)</sup>، والعيني<sup>(5)</sup> إلى ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 649- جواز الفك والإدغام إذا كان آخر (أفعل) نوناً التقيت مع نون الوقاية

قال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "المسألة الثالثة: إذا كان آخر أفعل نوناً، ولقي نون الوقاية، نحو: ما أحسنني! وما أليبتني! فيجوز فيه الفك والإدغام، أمّا الفك فلكونهما غير لازمين؛ لأنهما من كلمتين. وأمّا الإدغام فكراهة اجتماع المثليين.

(1) هذا عجز بيت لعمر بن معدى كرب في شعره (ق2/66 ص180) وسيبويه، الكتاب (ج3/520) والقراء، معاني القرآن (ج2/90) وابن المثني، مجاز القرآن (ص352) والأزهري، معاني القراءات (ج2/70) وأبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/265) والجوهري، الصحاح (ج6/2457)، وصدده:  
تَرَاهُ كَالنَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً .. ..

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج2/145).

(3) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج2/529-530).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/340).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج1/344).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/247).

فإن جاء بعد هذا الفعل ضمير المتكلمين، نحو: ما أَحْسَنْنَا! وجب الفُكُّ، وإنما لم يَجْزِ الإِدْغَامُ كراهة الالتباس بقولهم ما أَحْسَنَّا إذا نَفَيْتَ الإِحْسَانَ عَنْكَ وَعَنْ غَيْرِكَ. وإذا اسْتَفْهَمْتَ قَلْتَ: ما أَحْسَنْنَا؟ برفع النون، ويجوز الإِدْغَامُ، فنقول: ما أَحْسَنْنَا؟ فيكون الفرق بين النفي والاستفهام بلزوم الإِشْمَامِ إذا أَدْغَمْتَ لأنه مرفوع، قال بعض أصحابنا: ولذا اتَّفَقَ القُرَّاءُ على الإِشْمَامِ في ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾<sup>(1)</sup>، فهنا أولى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفك والإدغام إذا كان آخر (أفعل) نوناً التقيت مع نون الوقاية.

وأيد أبو حيان ما قاله أبو سعيد السيرافي<sup>(2)</sup> فيما يخص هذه المسألة.

### 650- عدم جواز بناء (لَفْعَل) في التعجب من الشاذ

قال أبو حيان<sup>(3)</sup>: "المسألة الرابعة: ما شَدُّوا فيه، فقالوا فيه: ما أَفْعَلَه، نحو: ما أُمْلَأَ هذه القربة! وما أَمَكَّنَه عند الملك! لا يجوز أن يُبْنَى مِنْهُ لَفْعَلٌ فِي التَّعْجِبِ، فلا يقال: لَمَلَّوَتِ القربة! ولا لَمَكَّنَ زيدًا! وذلك أَنَّ فَعْلًا فِي التَّعْجِبِ قَلِيلَةٌ الإِسْتِعْمَالِ، فلم يَجْزِ لذلك استعمالها إلا حيث تُسْتَعْمَلُ ما أَفْعَلَه بقياس".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز بناء (لَفْعَل) في التعجب من الشاذ.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) [يوسف: 11] .

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/222).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/247).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2652).

## 651- عدم جواز بناء فَعْلٍ للتعجب من أَفْعَلٍ إذا لم تكن همزته للنقل

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "المسألة الخامسة: مَنْ ذهب إلى أنه يجوز التعجب مما كان على وزن أَفْعَلٍ وهمزته ليست للنقل؛ ويجعل ذلك مقيساً - لا يُجيز أن يُبْنَى منه فَعْلٌ للتعجب، فلا يُقال: لَحَطَّوْ الرجلُ! ولا: لَصَابَ الرجلُ! وإن كانوا قد قالوا: ما أخطأه! وما أضويته!".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز بناء فَعْلٍ للتعجب من أَفْعَلٍ إذا لم تكن همزته للنقل.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق الشاطبي<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

## 652- الخلاف في جواز قولهم (ما أحسنَ زيداً لا أشرفه!) و(ما أحسنَ زيداً لا أشرفه!)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "المسألة السادسة: ما أحسنَ زيداً لا ما أشرفه! وما أحسنَ زيداً لا أشرفه! منع من إجازتهما الكسائي. وقال أبو جعفر النحاس: وهذا جائز على أصول البصريين؛ لأنَّ حُكْمَ (لا) أن تكون بعد الإيجاب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز قولهم (ما أحسنَ زيداً لا ما أشرفه!) و(ما أحسنَ زيداً لا أشرفه!).

واتبع ناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/247).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2649).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/468).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/317).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/248).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2653).



## 653- مذاهب النحاة في قولهم (ما أحسن وأجمل زيدا!)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "المسألة السابعة: ما أحسن وأجمل زيدا! فيها ثلاثة مذاهب. تفصيل في الثالث، فيجوز بشرط إعمال الثاني، ويُمنع على إعمال الأول".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في قولهم (ما أحسن وأجمل زيدا!).

وأيد الشاطبي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الخامس والثلاثون : أفعال التفضيل

### 654- حد أفعال التفضيل

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب أفعال التفضيل".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "أفعلُ التفضيل هو الوصف المصوغ على أفعلِ الدالِّ على زيادةٍ وصفٍ في محلِّ بالنسبة إلى محلِّ آخر. ف(الوصف) جنس يشمل ما كان من الأوصاف على وزن أفعل، وعلى غيره من الأوزان. و(المصوغ على أفعل) احتراز مما ليس على وزن أفعل (والدالِّ على زيادة إلى آخره) فصل يخرج به أحمرٌ وأرملٌ.

وفي (البسيط): أفعلُ التفضيل هو الاسم المشتق لموصوف قائم به معنَى ليدلَّ على زيادة فيه على غيره. فقولنا (لموصوف) خرج منه الزمان والمكان، وقولنا (ليدلَّ إلى آخره) يفصله مما عداه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد أفعال التفضيل.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/248).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/500).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/50).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/249).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ولعل تعريف خالد الأزهري<sup>(2)</sup> يوافق كثيراً ما تناوله أبو حيان من تعريفات لأفعل التفضيل، فيقول: "وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبة على غيره في أصل الفعل".

655- وجه تخريج قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ في مجيء أفعل التفضيل مفرد وما

#### بعده جمع

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "مع كون الأول غير مفرد".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "فأما قوله ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾<sup>(5)</sup> فيتخرج على أن يكون ما أُضيفت إليه أَفْعُلٌ محذوفاً، وقامت صفته مقامه، أي: أَسْفَلَ قَوْمٍ سَافِلِينَ، ولا خلاف في أنه يضاف إلى اسم الجمع، فتقول: أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَفْضَلُ النَّاسِ، ويجوز: أَفْضَلُ قَوْمٍ، وَأَفْضَلُ نَاسٍ، تريد: أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَفْضَلُ النَّاسِ. وجاز تنكير هذا ولم يَجُزْ في الجمع لأنَّ القوم ليس من أَلْفَاظِ الْجُمُوعِ، وإنما هو من الألفاظ المفردة، فلهم أن يخففوه بترك أل".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه تخريج قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ في مجيء أفعل التفضيل مفرد وما بعده جمع.

وزهد السمين الحلبي<sup>(6)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(7)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص654).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/92).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/62).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج10/281).

(5) [التين: 5].

(6) السمين الحلبي، الدر المصون (ج11/52).

(7) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج20/409).

## 656- علة تنكير أفعال التفضيل

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وقال بعض أصحابنا: علة لزوم التنكير أن أفعال بعض ما يُضاف إليه، فلا بُدَّ أن يكون المضاف إليه أفعالاً جمعاً؛ لأنَّ الواحد لا يكون بعضاً لواحد، فلما لزم أن يكون جمعاً، وعلم ذلك من جهة أفعال - اختصر، فصيِّر المفرد في موضعه لعدم اللبس، ولم يمكن أن يكون فيه أل لأنه مفرد في معنى جمع، والمفرد إذا كان في موضع جمعاً لا بُدَّ أن يكون نكرة، فإن أتيت بالجمع فلا بُدَّ من أل؛ لأنهم إن آثروا الرجوع إلى الأصل من الجمع لم يكونوا ليرجعوا في بعض ولا يرجعوا في آخر؛ فلا يجوز: أفضل رجالٍ. وإنما لم يجرز لأنه لا فائدة فيه؛ ألا ترى أن كل شخص لا بُدَّ أن تكون له جماعة مجهولة يفضلها، وهذا غير مستنكر، وإنما الفائدة في أن تقول: أفضل الرجال، تريد الجنس أو جماعة بأعيانهم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة تنكير أفعال التفضيل.  
ووافق خالد الأزهري<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السادس والثلاثون : اسم الفاعل

### 657- صياغة اسم الفاعل إلى عدة أوزان أخرى

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وتوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً".  
ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وهذا الذي ذكر المصنف من أن اسم الفاعل من الثلاثي يكون على فاعلٍ شاملٍ لأضره الثلاثة: فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعَلَ.  
وقال النحويون: قد جاء اسم الفاعل من فَعَلَ المتعدي على غير فاعلٍ، ولا ينفاس، فجاء على فَعِيلٍ، نحو عَشِيقٍ، وعلى فَعِلَةٍ، نحو عَلِقَةٍ، وَقَعْلَةٍ، نحو عَلَقْنَةٍ، من عَلَقْتُ نَفْسَهُ الشيء، وعلى فَعِلٍ، قالوا رَضِعَ فهو رَضِيعٌ.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/280-281).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/100-102).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/70).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/298-300).

وَأَمَّا مِنْ فَعَلٍ فَالْإِزْمُ ففَاعِلٌ فِيهِ قَلِيلٌ، نَحْوُ: سَلِمَ فَهُوَ سَالِمٌ. وَقَدْ جَاءَ فِيهِ فَعِيلٌ، نَحْوُ حَزِينٍ وَسَمِينٍ. وَقَالَ الْمَصْنِفُ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ: (قِيَاسُهُ فَعَلٌ وَفَعْلَانٌ وَأَفْعَلٌ، نَحْوُ: أَشِيرٍ وَصَدْيَانٍ وَأَجْهَرَ).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآفَاتِ وَالْخَلْقِ وَالْأَلْوَانِ عَلَى أَفْعَلٍ، نَحْوُ: عَمِي فَهُوَ أَعْمَى، وَشَنِبَ فَهُوَ أَشْنَبٌ، وَشَهَبَ فَهُوَ أَشْهَبٌ. وَفِي الْإِمْتِلَاءِ وَضَدِهِ عَلَى فَعْلَانٍ، نَحْوُ: رَيَّانٍ وَصَدْيَانٍ، وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ عَلَى فَعَلٍ نَحْوُ أَشِيرٍ. وَإِذَا كَانَ مَعْتَلًا لِلَّامِ لَزِمَ فَعِيلًا، نَحْوُ: حَيِيٍّ فَهُوَ حَيِيٌّ، وَغَنِيٍّ فَهُوَ غَنِيٌّ، وَشَقِيٍّ فَهُوَ شَقِيٌّ.

وَقَدْ جَاءَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فَعَلٍ عَلَى غَيْرِ زِنَةِ الْفَاعِلِ، فِي الْمَتَعَدِيِّ عَلَى فَعَلٍ، نَحْوُ قُطِعَ، مِنْ قَطَعَ رَحْمَهُ، وَفُعِلَ، نَحْوُ سَيِّدَ، مِنْ سَادَ قَوْمَهُ. وَفِي الْإِزْمِ عَلَى فَعِيلٍ، نَحْوُ عَرِيفٍ وَعَرِيحٍ، مِنْ عَرَفَ وَعَرَجَ. وَفَعَالٍ، نَحْوُ جَوَادٍ، مِنْ جَادَ. وَفُعِيلٍ، نَحْوُ مَيِّتٍ، مِنْ مَاتَ، وَفُعِيلَانٍ، نَحْوُ بَيَّحَانَ، مِنْ بَاخَ، وَقَدْ خُفِّفَا، فَقِيلَ: مَيِّتٌ وَبَيَّحَانٌ. وَقَعْلَانٌ، قَالُوا: نَعْسَانٌ وَنَعْسَى، مِنْ نَعَسَ. وَفَوْعَلٍ، نَحْوُ حَوْتَعٍ، مِنْ حَتَعَ: صَارَ تَحْتَ الظُّلْمَةِ.

وَأَمَّا فَاعِلٌ مِنْ فَعَلٍ فَقَلِيلٌ، قَالُوا فِي نَحْوِ حَمَضٌ وَمَثَلٌ وَكَمَلٌ وَطَهَّرَ وَفَرَّهَ وَفَضَّلَ وَوَدَّعَ: حَامِضٌ وَمَائِلٌ وَكَامِلٌ وَطَاهِرٌ وَفَارَهُ وَفَاضِلٌ وَوَادِعٌ، وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: لَمْ يَشْذُ إِلَّا قَوْلُهُمْ فَرَّهَ فَهُوَ فَارَهُ، وَبَاقِيهَا فِيهَا الْفَتْحُ وَالضَّمُّ، فَاسْتَعْنِيَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ فَعَلٍ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ فَعَلٍ.

وَذَكَرُوا أَنَّ بَابَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ فَعَلٍ بَابُهُ فَعِيلٌ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَلَا يَنْقَاسُ فِيهِ غَيْرُهُ. وَقَالَ الْمَصْنِفُ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ: جَاءَ فِيهِ فَعَلٌ، نَحْوُ: سَهْلٌ وَحَزْنٌ وَصَعْبٌ. وَمَنْ قَاسَهُ لِعَدَمِ السَّمَاعِ فَمُصِيبٌ".

وَقَدْ جَاءَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ، فَجَاءَ فِيهِ جَبَانٌ وَشُجَاعٌ وَفُرَاتٌ وَأَشْجَعٌ وَشُجَعَةٌ وَصَرَعَانٌ وَحَصِيفٌ وَحَسَنٌ وَوُضَاءٌ وَعَفْرٌ وَعَمْرٌ وَحَصُورٌ، أَي: ضَاقَ مَجْرَى لِبَنِيهَا، وَمَاضِيهَا كُلُّهَا عَلَى فَعَلٍ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك صياغة اسم الفاعل إلى عدة أوزان أخرى.

## 658- وجوه الاعتماد لاسم الفاعل

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوي أو على نفي صريح أو مؤول أو استفهام موجود أو مقدر".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وذكر المصنف في غير هذا الكتاب من وجوه الاعتماد أن يعتمد على حرف النداء، وأنشد قول الشاعر:

فَيَا مُوقِداً نَاراً لِعَيْرِكَ ضَوْءُهَا      وَيَا حَاطِباً فِي غَيْرِ حَبْلِكَ تَخْطُبُ<sup>(3)</sup>

ولم يذكر ذلك أصحابنا.

وقد نازع المصنف ابنه بدر الدين، فقال: (المسوَّغ في النداء هو اعتماده على موصوف محذوف، وليس حرف النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداء من خواص الأسماء).

وزاد بعض النحويين في وجوه الاعتماد أن يعتمد على إنَّ، فأجاز: إنَّ قائماً زيداً، على أن يكون قائماً اسم إنَّ، وزيد فاعل به أغنى عن الخبر. ونسبه الصَّيْمَرِيُّ إلى البصريين. والصحيح أنَّ (إنَّ) حرفٌ غيرُ طالب للفعل، وأنه يختصُّ بالمبتدأ، ولا يبطل عمله تأخيرُه؛ لأنه قويٌّ كالفعل.

وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا تباعد عنه معموله مقدماً عليه لم يعمل فيه، كقولك: عبد الله جاريتك أبوها ضاربٌ، وأكثر النحويين يجيزونه، كأبي العباس وغيره.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه الاعتماد لاسم الفاعل.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/72).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/323).

(3) البيت للكميت بن زيد الأسدي في الفراهيدي، الجمل (ص81) والشعالبي، الإعجاز والإيجاز (ص143) والنويري، نهاية الأرب (ج3/74)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص669-670).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج2/195-196).

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

## 659- الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه

يقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسائل تتعلق باسم الفاعل:

الأولى: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، فتقول: هذا زيداً ضاربٌ تريد: ضاربٌ زيداً، إلا إن كان موصولاً بـ(أل) فلا يجوز تقديم معموله عليه، وقد سُمع التقديم للظرف والمجرور عليه. وفي إجازة ذلك وتأوله خلاف. أو مجروراً بإضافة أو بحرف جرٍ غير زائد فكذلك، لا يجوز في: جاءني غلامٌ ملازمٌ بابك، ومررتُ بضاربٍ زيداً- إلا تأخيرُ المفعول.

وأجاز بعض النحويين التقديم إذا كان مضافاً إليه: غير، أو جدّ، أو حقّ، أو أوّل، فأجاز: هذا زيداً غيرُ ضاربٍ، وهذا زيداً جدُّ ضاربٍ، وهذا زيداً حقُّ ضاربٍ، وهذا زيداً أوّلُ ضاربٍ. والصحيح أنّ ذلك لا يجوز.

وإن كان مجروراً بحرف جر زائد، نحو: ليس زيدٌ بضاربٍ عمراً- فالمشهور والصحيح جواز التقديم، فتقول: ليس زيدٌ عمراً بضاربٍ. وحكي عن أبي العباس منعه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه.

وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 660- الخلاف في جواز تقديم المفعول على المبتدأ

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "الثانية: يجوز تقديم المفعول على المبتدأ إذا عرِيَ المبتدأ من مانع تقديم، مثاله: زيداً عمرو ضاربٌ، في: عمرو ضاربٌ زيداً. فإن كان المعمول لشيء من سبب

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/69).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/355).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/72).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/356).

المبتدأ، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً- ففي تقديمه على المبتدأ خلاف: أجاز ذلك البصريون والكسائي، فتقول: عمراً زيدٌ ضاربٌ أبوه، كما جاز ذلك حين رفع الضمير ولم يرفع السببي. ومنع ذلك الفراء.

فإن كان اسم الفاعل خبرَ مبتدأ هو من سبب المبتدأ الأول، نحو: زيدٌ أبوه ضاربٌ عمراً- فمنع تقديمه على المبتدأ الأول الكسائي والفراء، وأجاز ذلك البصريون".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم المفعول على المبتدأ. وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 661- عدم جواز تقديم المفعول على اسم الفاعل

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "الثالثة: إذا كان اسم الفاعل وما عطف عليه من اسم فاعلٍ خبراً عن مثني أو جمع، نحو: هذان ضاربٌ زيداً وتاركه- فالمنصوص أنه لا يجوز تقديم المفعول على اسم الفاعل، فلا تقول: هذان زيداً ضاربٌ وتاركه. قالوا: لأنَّ الفعل لا يصلح هنا، لو قلت: هذان يضربُ زيداً ويتركه- لم يَجْز. وعلى هذا الذي نَصُّوا يجري المنع في: مررتُ برجلينِ ضاربٍ عمراً وتاركه، وجاءني رجلانِ ضاربٍ عمراً وتاركه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تقديم المفعول على اسم الفاعل. وقد وافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/72).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/356).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/72).

## 662- جواز جر معمول اسم الفاعل المتأخر باللام

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الرابعة: يجوز فصيحاً في معمول اسم الفاعل المتأخر أن يُجرَّ باللام، ولا يجوز ذلك في الفعل إلا مع التقديم، وأمّا مع التأخير فبأبه الشعر، قال:

وَمُشَقَّاتٍ لِلْجِيُورِ ..... ب، عَلَيَّ كَالْبَقْرِ الْحَوَائِمِ<sup>(2)</sup>

وكذلك في أبنية المبالغة، قال تعالى ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾<sup>(3)</sup> ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>(4)</sup>،

وقال الشاعر:

فَقُوْلٌ لِمَا قَالَ الْكِرَامُ فَعُوْلٌ<sup>(5)</sup> ... ..

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تقديم المفعول على اسم الفاعل.

## الباب السابع والثلاثون : الصفة المشبهة باسم الفاعل

### 663- الخلاف في زمان الصفة المشبهة

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "والبواقي تجرى على مثلها لا ضدها".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/356-357).

(2) البيت لخزّ بن لوزان السدوسي في الأمدي، المؤلف والمختلف (ص128).

(3) [هود: 107].

(4) [فصلت: 46].

(5) هذا عجز بيت للسموأل بن عادياء الغساني في قدامة بن جعفر، نقد الشعر (ص73) والقالي، أمالي القالي

(ج1/270) والبكري، سمط اللآلي (ج1/236) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/626) والسيوطي، شرح شواهد

المغني (ج2/532)، ونسب البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في ابن طباطبا، عيار الشعر (ص108)،

وصدره:

إِذَا سَيِّدٌ مِّنَّا خَلَا قَامَ سَيِّدٌ .. ..

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/90).



ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : " ولم يتعرض المصنف لزمان هذه الصفة، وذكر ذكر في أرجوزته، فقال:

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ      كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ<sup>(2)</sup>  
وهي مسألة خلاف:

ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال.

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررتُ برجلٍ حاضرٍ الابنِ غداً، فتكون بمعنى المستقبل.

وذهب السيرافي إلى أنها تبدأ بمعنى الماضي. وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبنى منها قد فعل.

وذهب ابن السراج والفراسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، قال: (وسواء أرفعت أم نصبت، لأنك إذا قلت مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ فحسن الوجه ثابت في الحال، لا تريد مضياً ولا استقبالاً؛ لأنها لما شُبِّهت باسم الفاعل لم تَقَوَّ قُوَّتَهُ في عملها في الزمانين).

وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي بقوله (إنها للماضي) أن الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار. ولا يريد ابن السراج أنها إنما وُجِدَتْ وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا.

وفي (البيسط): قال بعضهم: والصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً. وتقدم أن ذلك ليس على جهة الشرط، بل إنَّ وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال، وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان، ولا يشترط إلا الحاضر لأنه المناسب. انتهى.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في زمان الصفة المشبهة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج14/11-15).

(2) البيت لابن مالك في ابن مالك، الألفية (ص42).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، والسلسيلي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

### 664-تابع معمول الصفة المشبهة

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقد أغفل المصنف الكلام على تابع معمول الصفة المشبهة، فنقول: يجوز أن يتبع بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يُسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، فلا يجوز: جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهَ الجميلِ، وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجَالِ "أَعُورُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى"<sup>(6)</sup>، فاليمنى صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن يُنظر في ذلك.

وعلَّ منع ذلك بعض شيوخنا بأنَّ معمول الصفة محالٌ أبداً على الأول، فأشبهه المضمرة؛ لأنه قد عُلم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: مررتُ بزيدِ الحسنِ الوجه. وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس الحلبي - رحمه الله - عن عبد المنعم الإسكندراني من تلاميذ ابن بري، قال لي: وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا، وهو أنَّ الصفة هي في الحقيقة للوجه وإن أُسندت إلى زيد مثلاً، فقد تبين الوجه بالصفة، فلا يحتاج إلى تبين.

قلت له: الصفة قد تكون لغير التبيين، كالمدح والذم وغيرهما، فهلَ جاز أن يُوصف بصفات هذه المعاني؟

فقال: أصل الصفة أن تأتي للتبيين، ومجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع.

وقال بعض أصحابنا: (امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل؛ لأنها عملت تشبيهاً باسم الفاعل العامل بشبهه للفعل، فلم تقوَ أن تعمل في الموصوف والصفة معاً) انتهى.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص683-684).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج2/633-634).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2776-2777).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/79-80).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/34-36).

(6) [البخاري، صحيح البخاري، ذكر الدجال، 59/9: رقم الحديث7123].

ويضعف هذا بعملها في المؤكّد والتوكيد، إلا إن فُرق بينهما بأنّ المؤكّد والتوكيد كأنهما شيء واحد؛ لأنّ التوكيد لم يدل على معنى زائد في المؤكّد، بخلاف الصفة.

فإذا أتبعَت المعمول وهو مرفوع رَفعت، أو منصوب نَصبت، أو مجرور جَررت، ولا يجوز أن يُتبع المجرور على الموضع من نصب أو جر.

وأجاز الفراء أن يُتبع المجرور على موضعه من الرفع، فأجاز: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ نفسه، وهذا قويُّ اليدِ والرجل، برفع نفسه والرجل مع جر المعمول، كأنك قلت: الحسنِ وجهه نفسه، وقويُّ يده ورجله. وقد صرّح س بمنع ذلك، وأنه لم يُسمع منهم في هذا الباب.

وأما أن يُعطف على معمولها المجرور نصباً فنصبوا على أنه لا يجوز، لا تقول: هذا حسنُ الوجهِ والبدنِ، وذلك بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز وإن اختلف التأويل فيه، فبعضهم يقول: هو عطف على الموضع، وبعضهم يقول: هو على إضمار فعل، وهو الصحيح. وأما هنا فلا يجوز لا على الموضع ولا على إضمار الفعل؛ لأنّ الفعل لا يشبه، إنما يشبه الوصف لا فعله. ولا يجوز إضمار صفة تنصب؛ لأنّ الصفة المشبهة لا تعمل مضمرة، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل مضمراً، تقول: أنا زيداً ضاربُهُ، فتقديره: أنا ضاربٌ زيداً ضاربُهُ. فهذا من الفوارق التي بين الوصف المشبه واسم الفاعل المشبه به.

وأجاز البغداديون الخفض في المعطوف على المنصوب، فنقول: هذا حسنٌ وجهاً ويدٍ؛ لأنّ الإضافة قد كثُرت، فكأنها ملفوظ بها.

ومنها أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، ولا الفصل بينهما، وأنه لا يكون إلا سببياً، وأنه يَقبُح أن يُضمَر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمرة، وأنها إذا كانت ومعمولها داخلاً عليهما أل كان الأحسن الجرّ، وذلك إذا قدّرنا أل دخلت بعد الإضافة. وأما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه بشرطه المذكور في بابيه، والفصل بينهما، فنقول: زيدٌ ضاربٌ- في الحرب- الأبطال. ومعموله يكون سببياً وأجنبيّاً، ولا يَقبُح أن يُضمَر فيه الموصوف، ويُضاف معموله إلى ضميره. والأحسن في نحو (الضارب الغلام) النصب كما يكون أحسن في معمول الصفة المشبهة إذا قدّرت دخول أل فيهما قبل الإضافة.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تابع معمول الصفة المشبهة.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وقد وافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

### 665- الخلاف في رفع (مَشْيُوخَاء) و(مَعْلُوجَاء)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة: مَشْيُوخَاء وَمَعْلُوجَاء وصفان، واختلف في جواز الرفع بهما، فذهب الفارسي إلى جواز ذلك، ثم اعترض على نفسه بعدم الجريان، وانفصل بأنه قد يعمل غير الجاري، نحو: مررتُ بأعورٍ أبوه. ورُدَّ هذا بأنَّ أعورَ وبابه- وإن كان غير جارٍ- مُشْبِهٌ للجاري؛ ألا ترى أنه يُثَنَّى ويُجمع، وله مؤنث، ومَشْيُوخَاء لا يشبه الجاري؛ ألا ترى أنه لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث.

فإن قلت: ينبغي أن يرفع كما يرفع عور، فإنه أيضاً لا يشبه الجاري.

قلت: هو وإن لم يشبه الجاري هو جمع لما يشبه الجاري، فكيف ما كان يعمل، وأما هذا فلا يشبه الجاري، ولا هو جمع للجاري ولا للمشبه للجاري، ومَشْيُوخَاء يوصف به لأنه من لفظ الشَّيخ، والشَّيخ صفة، فأمرُ الوصف به بيِّن، وأما مَعْلُوجَاء فمن لفظ العَلَج، والعَلَجُ في الأصل هو الغليظ، لكن قد جرى مجرى الأسماء، فالوصف به على تَوَهُم أصله".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رفع (مَشْيُوخَاء) و(مَعْلُوجَاء).

### 666- الخلاف في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "مسألة نختم بها الباب: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شَبَّه وصفه باسم الفاعل المتعدي؛ فأجاز ذلك بعض المتأخرين، فتقول: زيدٌ تَقَفَّأً

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2804-2805).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/86-87).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/53-54).

(4) المرجع السابق، ص54.

الشَّحْمَ، أصله: تَقَقَّأَ شَحْمُهُ، فأضمرت في تَقَقَّأَ، ونصبت الشحم تشبيهاً بالمفعول به. واستدلَّ بما روي في الحديث: "امْرَأَةٌ كَانَتْ تُهْرَقُ الدِّمَاءَ"<sup>(1)</sup>.

ومنع من ذلك الأستاذ أبو علي، وقال: لا يكون ذلك إلا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين، وقد تأولوا الأثر على أنه على إسقاط حرف الجر أو على إضمار فعل، أي: بالدماء، أو: يُهْرِيقُ اللهُ الدَّمَاءَ منها. وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

## الباب الثامن والثلاثون : إعمال المصدر

### 667- مجيء المصدر خبراً صرفاً

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمولاً عاملاً على الأصح البديل لا المبدل منه".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقد جاء المصدر خبراً صرفاً عارياً مما نُكِر، ومنه:

(1) [ابن مالك، الموطأ، المستحاضة، 84/2: رقم الحديث 51/199] و[السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، وقوت الصلاة، 62/1: رقم الحديث 105].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص 685).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 6/2820).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج 3/12-13).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 3/125).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج 11/112).

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئَهُمْ يُقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلُ (1)

تقديره: وقفَ وُقُوفاً بها صحبي. ولا ينقاس مثل هذا لقلته".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء المصدر خبراً صرفاً.  
واتبع المرادي (2)، وناظر الجيش (3) ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق السمين الحلبي (4)، وابن عادل الحنبلي (5) ما ذهب إليه أبو حيان.

### 668- مجيء المصدر النائب عن الفعل مُصغراً

قال أبو حيان (6): "وقد جاء نوع من هذا المصدر النائب عن الفعل مُصغراً، وذلك قولك رُوَيْدًا في أحد استعمالاته، فيُعرب إذ ذاك، وتجوز إضافته إلى الفاعل، فنقول: رُوَيْدًا زِيدًا، ورُوَيْدَكَ زِيدًا. وتجوز أيضاً إضافته إلى المفعول، فنقول: رُوَيْدَ زِيدٍ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء المصدر النائب عن الفعل مُصغراً.  
واتبع ناظر الجيش (7) ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق الأشموني (8) ما ذهب إليه أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص24) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص115) وأبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص23) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/802) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج3/224).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص695).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2865-2866).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج7/649).

(5) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج13/154).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/112).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2867-2868).

(8) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/98-99).

## 669- الخلاف في جواز نصب المصدر المُصغر

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلفوا في النصب به: فذهب المبرد إلى أنه لا يجوز؛ لأنَّ تصغيره يمنع من ذلك كما منع اسم الفاعل من العمل؛ لأنَّ التصغير من خواص الأسماء، فالنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب لِرُؤْيِدًا. وذهب غيره إلى أنه يجوز النصب به".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز نصب المصدر المُصغر. واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ووافق الأشموني<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

## 670- الخلاف في السبب الذي عمل لأجل المصدر وهو مُصغر

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "واختلفوا في السبب الذي عمل لأجله وهو مُصغر، ولم يعمل اسم الفاعل المُصغر: فذهب الفارسي إلى أنه إنما عمل وهو مصغرٌ حملاً على رُؤْيِدَ اسم الفعل، لَمَّا شَابَهَهُ في اللفظ عَمِلَ، كقوله:

رُؤْيِدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا تَذِي أُمِّهِمْ      إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَّيْنُ<sup>(5)</sup>

وهذا يقتضي أنَّ أبا علي يمنع من إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المُصغر فيما عدا رُؤْيِدًا.

وزعم أبو بكر بن طاهر وابن خروف أنَّ السبب في جواز إعماله أنَّ عمله ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عمل لوضعه موضع الفعل، فلا يقدر التصغير في إعماله، بخلاف اسم

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/112).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2868).

(3) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/99).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/112-113).

(5) البيت لمالك بن خالد الهذلي في سيبويه، الكتاب (ج1/243) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص85) والأصمعي،

الإبل (ص75) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/145) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه

(ج1/71).

الفاعل، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يُبعده عن شبه الفعل، فوجب ألا يعمل مُصغراً.

قال بعض أصحابنا: وهذا هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُويداً وغيرها من المصادر المصغرة الموضوعة موضع الفعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في السبب الذي عمل لأجل المصدر وهو مُصغر.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني<sup>(2)</sup>، وتابعهم خالد الأزهري<sup>(3)</sup>، والأشموني<sup>(4)</sup> في ذلك أيضاً.

### 671- الخلاف في حذف المصدر وإبقاء معموله

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "مسألة: اختلفوا في حذف المصدر وإبقاء معموله، فمنهم من منع ذلك لأنه موصول، والموصول لا يُحذف. ومنهم من أجاز حذفه إذا كانت الدلالة عليه قوية؛ لأنه في معنى المنطوق، كما قد يُحذف المضاف لدلالة الأول عليه، ويبقى عمله في المضاف إليه، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبِّكَ ﴾<sup>(6)</sup>، على قراءة الكسائي، التقدير: هل تستطيع سؤال ربك، حذف سؤال، وأقام ربك مقامه، فأعربه بإعرابه، و﴿ أَنْ يُنَزَّلَ ﴾<sup>(7)</sup> معمول للسؤال المحذوف؛ لأنه لا يتعلق بـ﴿ تَسْتَطِيعُ ﴾؛ لأنَّ الفعل للغير، ولا يقال: هل تستطيع أن يقوم زيد، فدلَّ على تعلقه بالسؤال المحذوف".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2868-2869).

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/507).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/287-288).

(4) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/98-99).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/113).

(6) [المائدة: 112].

(7) [المائدة: 112].



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف المصدر وإبقاء معموله.

وقد وافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/58).

# المبحث الرابع مسائل في المجزورات

## الباب التاسع والثلاثون : حروف الجر سوى المستثنى بها

### 672- مصطلحا حروف الإضافة وحروف الصفات عند الكوفيين

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب حروف الجر".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ويسمى الكوفيون حروف الإضافة لأنها تُضيف الفعل إلى الاسم؛ ألا تراه يربط بين الاسم والفعل، وحروف الصفات لأنها تُحدث صفة في الاسم، فقولك: جلستُ في الدار، ف(في) دلّت على أنّ الدار وعاء للجلوس".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلحا حروف الإضافة وحروف الصفات عند الكوفيين.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ويوافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في تسمية هذا المصطلح عند النحويين.

### 673- علة عمل حروف الجر

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وعملت هذه الحروف لشبهها بالفعل في الاختصاص بما دخلت عليه. وكان عملها الجرّ لأنّ ما دخلت عليه فضلة، فلم تعمل رفعا؛ لأنّ الرفع من إعراب العمد، ولم تنصب لأنّ ما دخلت عليه موضعه نصب؛ بدليل الرجوع إليه في الضرورة، فلو نصبت

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/130).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/115).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص696).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/245).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2871).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج2/413-414).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/115).

لاحتتمل أن يكون النصب بالفعل، ودخل الحرف لإضافة معنى الفعل إلى الاسم، كما في: ما ضربتُ إلا زيداً، فلماً تعذّر الرفع والنصب لم يبق إلا الجر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عمل حروف الجر. وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 674- من معاني ( من ) أنها تفيد التبيين

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "والفعل والحرف ليسا كذلك".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وأما الحرف فإننا نجد كثيراً من الحروف يكون لمعان كثيرة يفهم منه كل معنى منها حالة التركيب، وذلك نحو (من) فإنها تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض، وللتبيين، عند من يرى ذلك، ولم يعرب شيء منها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر معنى من المعاني التي يفيدها الحرف (من)، ألا وهو التبيين.

### 675- الخلاف في (مُن) المضمومة الميم أهي اسم من بقية (أيمن) أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "ومضمومتها في القسم بالربّ".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "والنحويون قد ذكروا الخلاف في (مُن) المضمومة الميم، هل هي بقية أيمن، فهي اسم أو حرف جر :

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/414).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/121-122).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/130).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/158-159).

فالذي ذهب إلى أنها بقية ائمن استدلّ على ذلك بأنّ هذه الكلمة قد اتّسعت فيها العرب بالتغيير والحذف؛ فقالوا: ائمن وايم وأيم، ف(مُن) بقية (ائمن)، وهذا أولى من جعلها حرف خفض؛ لأنه لم يستقر ذلك في موضع من المواضع.

واستدلّ من ذهب إلى حرفيتها بدخولها على (الرّب)، وهم لا يدخلون ائمن على الرّب، فلو كانت بقية ائمن لما دخلت على الرّب. وبأنها لو كانت بقية ائمن لكانت معربة؛ لأنّ المعرب لا يُزيله عن إعرابه حذف شيء منه، فبناؤها على السكون دليل على حرفيتها وأنها ليست بقية ائمن".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (مُن) المضمومة الميم أهي اسم من بقية (ائمن) أم لا؟.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 676- ضابط (حتى)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "ومنها (حتى) لانتهاؤ العمل بمجرورها أو عنده. ومجرورها إمّا بعض لما قبلها من مفهوم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح، وإمّا كبعض، ولا يكون ضميراً، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء خلافاً لمن زعم ذلك. ويختص تالي الصريح المنتهي به بقصد زيادة ما، ويجوز عطفه واستئنافه. وإبدال حائها عيناً لغة هذلية".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "قال بعض شيوخنا: (ضابط حتى أن تقول: إذا كان بعدها مفرد مخفوض أو فعل مضارع منصوب فهي حرف جر، وإذا وقع بعدها اسم مفرد مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، فإن وقع بعدها جملة فهي حرف ابتداء).

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص701).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/253).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/481).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/166).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/252).

وقال أيضاً: اعلم أنها إذا كانت حرفاً من حروف الابتداء فإنها تقع بعدها جملة من فعل وفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر. وإذا وقع بعدها إنَّ كانت مكسورة، بخلاف الجارة والعاطفة، فإنها تكون مفتوحة. وإذا قلت: سرْتُ حتى أدخلُ المدينة، ورفعتُ أدخُلُ-كانت حتى حرف ابتداء، وكان معناها معنى الفاء، كأنك قلت: سرْتُ فأنا الآن أدخُلُها لا أُمْنَع من ذلك، وسرْتُ فدخَلْتُها، ثم وُضِع المضارع موضوع الماضي، كما جاء:

لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أُمْسٍ فِيهِمْ مَرَابِطٌ لِلأَمْهَارِ وَالْعُكْرِ الدَّثِيرِ<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الضابط في (حتى) في القواعد النحوية.

وأكد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 677- أوجه الفرق بين (حتى) و(إلى)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "ومنها (حتى) لانتهاه العمل بمجرورها أو ضده".

ويقول ناظر الجيش<sup>(4)</sup>: "قال ابن هشام الخضراوي: بين (حتى) و(إلى) فروق ينبغي

أن تعرف:

منها: أن (حتى) ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)، وأما (إلى) فلا ينتصب الفعل

بعدها بإضمار (أن) تقول: أسير حتى تطلع الشمس، ولا يجوز ذلك في (إلى).

ومنها: أن (حتى) إذا نُصِبَ الفعل بعدها تخرج إلى معنى (كي)، وإلى معنى (إلا أن)

كما يذكر في إعراب الفعل ولا يكون ذلك في (إلى).

ومنها: أنها لا تجر مضمراً، وما أجازهُ أبو العباس من ذلك باطل؛ لعدم سماعه.

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص100) والجريزي، الجليس الصالح (ص475) وابن منظور، لسان العرب

(ج4/277) والزبيدي، تاج العروس (ج11/270).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/428).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/166).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2990-2991).

ومنها: أنك تقول: سرت إلى زيد، ولا تقول: سرت حتى زيد؛ لأن ما بعد حتى يكون جزءاً مما قبلها، أو ملاقياً لآخر جزء، أو داخلاً مع ما ذكر قبلها بوجه شمله معه، أو فيما هو مقدر وإن لم يذكر فالأول قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، وضربت القوم حتى زيد، والثاني قولك: إنه لينام الليل حتى الصباح ويصوم الأيام حتى يوم الفطر، والثالث قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا<sup>(1)</sup>

فالفاعل داخل مع الزاد والصحيفة في أنه متاع وسبب ومتملك، والأخير قوله تعالى: سلام هي حتى مطلع الفجر؛ لأن ذلك في حكم: سلام هي طول أمدها حتى مطلع الفجر، وكذلك قوله تعالى: قيل لهم تمتعوا حتى حين المعنى: طول ما تتركون حتى حين، وتستعمل (إلى) في هذا كله وتزيد بما يخرج عن هذا نحو: نمت النهار إلى ثلث الليل، وإلى نصفه، وجئت إلى عبد الله، وإنما هي غاية دون اشتراط، ولهذا قال سيبويه فيها: وهي أعم في الكلام من حتى.

ومنها: أن (حتى) لا تكون إلا لتعظيم، أو تحقير، أو ضعف، ولا يلزم ذلك - في (إلى)، هذا هو المشهور، وقيل: إنما يلزم ذلك في العاطفة، وقيل: هذا لازم لها حيث وقعت، وتخرج (حتى) إلى العطف وإلى الابتداء ولا يكون ذلك في (إلى). وقد شدت (حتى) عن حروف الجر بكل ما فارقت به (إلى)، وهي بذلك شاذة عن العوامل؛ لأن عامتها مختصة.

### التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك أوجه الفرق بين (حتى) و(إلى).

## 678- ما يجوز في (كي) ولا يجوز في (حتى)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "فرع: اشتركت كي وحتى في أحد معانيها في أنهما للتعليل، مثال

ذلك:

(1) البيت لأبي مروان النحوي في سيبويه، الكتاب (ج1/97) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/403) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/97) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1620) وخالد الأزهرى، شرح التصريح (ج2/166).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/247).

أسلمتُ كي أدخلَ الجنة، وأسلمتُ حتى أدخلَ الجنة، ومع ذلك يجوز في كي وما بعدها أن يكون مفعولاً له، ولا يجوز ذلك في حتى.

وإنما جاز ذلك في كي لأنَّ لها محملين في لسان العرب:

أحدهما: أن تكون حرف جر، فيكون النصب بإضمار أن بعدها، وهي في هذه الحال لا تكون مفعولاً له.

والثاني: أن تكون حرف نصب، فتكون مصدرية كأن، فتكون في هذه الحال مفعولاً له.

وأما حتى فلا تنصب بنفسها، إنما النصب بإضمار أن بعدها، فهي حرف جر لم ينسبك مصدر منها ومن الفعل الذي بعدها، إنما ينسبك من أن المضمر بعد حتى ومن الفعل المنصوب بأن المضمر، ولا يكون مفعولاً له إلا ما كان مصدرًا أو مقدرًا به منصوباً على الشروط التي تقدمت.

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما ينبغي جوازه في (كي) ولا يمكن جوازه في (حتى). وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

#### 679- من لغات رَبِّ (رُبُّ) و(رُبَّتَا)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "ويقال رَبُّ ورُبُّ ورُبِّ، ورَبَّتْ ورَبَّتْ ورَبَّ ورَبَّ، ورَبَّتْ".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وزاد غيره رُبُّ رُبَّتَا. وهذه أوردها من أوردها من النحويين على أنها لغات في رُبِّ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك من لغات رُبِّ (رُبُّ) و(رُبَّتَا).

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص475).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1889-1890).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/174).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/278).



واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 680- الخلاف في المحذوف نحو قولهم (لاه أبوك)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "مسألة: قالت العرب: لاه أبوك، يريدون: لله أبوك، حذف لام الجر وأن، وهو شاذ لا يقاس عليه. ثم قالوا: لهي أبوك، وأصله لاه أبوك، قلبوا، وأبدلوا من الألف ياء، كما قالوا في قلب قفاً: فوف، ووجه: جاه، ردوا اللام إلى موضع العين. وإنما قلبوا إلى الياء لأنهم لما أرادوا أن يكون على بناء لاه لزم تحريك الألف، وكانت إلى حرف الياء أخف، والفتح للبناء كأين، فصارت اللام في لهي فاء الكلمة؛ لأنه لا يصح أن تكون للتعريف؛ لأن الاسم تضمنها، فلا تظهر، ولا تكون الجارة؛ لأنها تكسر مع المظهر، وهذه مفتوحة. ولا يقال: فتحت لأجل الألف في لاه؛ لأننا نقول: يجب أن تكسر في لهي أبوك لزوال الألف. ولا يقال: لما قلب روعي بناء الكلمة الأولى وأصلها؛ لأننا نقول: لا يُرعى في القلب ذلك؛ إذ لا يلزم في القلب أن يكون الثاني على مثال الأول؛ لأنهم قد قالوا في قلب قفاً: فوف، فثبت أنها فاء الكلمة. من (البيسط).

وزعم ابن ولاد أن قولهم (لاه أبوك) محذوف من إله، ثم قالوا لهي أبوك، قلب، وشبهت الألف الزائدة بالمنقلبة عن الأصل. وهذا فاسد؛ لأن الزائدة لا يفعل بها هذا، ولا دليل عليه.

وزعم المبرد أن المحذوف من لاه أبوك لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجر، وبقي من الكلمة حرفان أصليان، وهما ما الألف منقلبة عنه والهاء. قال: لأن لام الجر لمعنى، وفتحت للألف، وهذا أولى من أن يقال: حذف حرف المعنى - وهو حرف الجر - وأبقى عمله. وأيضاً فإن حذف حرف الجر شاذ جداً خارج عن القياس، وهو أيضاً حرف معنى، فلا يُحذف. وأمّا اللام الأصلية فتُحذف تخفيفاً لأنها لا تُحرز في الموضع معنى، وقد يحذفون من الأصول كثيراً، كيدٍ ودمٍ، وأمّا لام التعريف فلا معنى تُحرزه في الموضع؛ لأن الكلمة قد صارت علماً، فلا تقتقر إليها.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص718).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/284).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/429).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/324-325).

ورُدَّ على المبرد بقولهم: لَهَيَّ أبوك؛ إذ كان ينبغي أن ترجع اللام لأصلها من الكسر، وقد نصَّ س على أن هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأن المحذوف لام الجر ولام التعريف. وقد استدلَّ ل(س) ببناء لَهَيَّ، ولا وجه لبنائه إلا تضمنه معنى حرف الجر المحذوف، كما بنوا أمس لتضمنه معنى لام التعريف.

ولأبي العباس أن يقول: بُني لكثرة ما تُصَرِّفَ فيه من الإخراج عن وضعه، وإذا كانوا يبنون (أَيْهِم) لخروجه عن نظائره فأحرى هذا، وكان بناؤه على الفتح تخفيفاً؛ إذ كان آخره ياء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المحذوف نحو قولهم (لاه أبوك). وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الأربعون : القسم

### 681- استعمالات القسم

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "باب القسم".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "القسم استعمل منه فعلٌ غير جارٍ عليه، وهو أَقْسَمَ، كَأَشْبَهَ وَأَثْنَى من الشَّيْبَةِ والنَّثَاءِ. ويرادفه الحَلْفُ، واستعمل منه فعلٌ جارٍ، تقول: حَلَفَ. والإيلاءُ: واستعمل منه فعلٌ جارٍ، قالوا: آلى. والأليَّةُ: وليس له فعلٌ جارٍ، إنما الفعل آلى.

واليمينُ: ولم يُستعمل منه فعلٌ لا جارٍ ولا غيره؛ لأنه ليس بمصدر في الأصل فيشتق منه، وإنما هو اسم للجارحة، ثم سُمِّيَ القَسَمُ يميناً؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أكدوا بأيمانهم بضرب كل واحد منهم بيمينه على يمين صاحبه تأكيداً للعقد؛ حتى سُمِّيَ الحَلْفُ يميناً".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/472).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/195).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/329).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك استعمالات القسم.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 682- حد القسم

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "فَأَمَّا الْقَسْمُ فَهُوَ جُمْلَةٌ تَوَكَّدُ بِهَا أُخْرَى خَبْرِيَّةٌ غَيْرُ تَعَجُّبِيَّةٍ. فقولنا (جملة) يعني في اللفظ، نحو: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ، أو في تقدير، نحو: بِاللَّهِ، التَّقْدِيرُ: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ. وتشمل الجملة الإنشائية، نحو: أَقْسَمْتُ، والخبرية، نحو: عَلِمْتُ لَزِيدٍ قَائِمًا، وَأَشْهَدُ لَعَمْرُؤُا خَارِجًا، فالنحويون يقولون في هذا إنه جملة قَسَمِيَّةٌ، وهي جملة خبرية تفيد الإخبار بالعلم وأنتك شاهد وعالم، لكنَّهَا لَمَّا جَاءَتْ توكِيدًا وتثْبِيْتًا لمعنى الجملة التي بعدها سُمِّيَتْ قَسَمًا.

وقولنا (تَوَكَّدُ بِهَا أُخْرَى) احتراز من قولك: زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمًا، فإنه يصدق عليها أنها جملة، لكنها ليست أخرى، بل هي هي، وقولنا (خبرية) احتراز من غير الخبرية؛ لأنها لا تقع مُقَسَمًا عليها. وقولنا (غير تعجبية) احتراز من التعجبية، فإنها خبرية تحتمل الصدق والكذب عند بعضهم، وأمَّا من لا يجعلها خبرية فلا يحتاج إلى ذكرها".

ويقول ناظر الجيش<sup>(5)</sup>: "أَمَّا الْقَسْمُ: فقد حده الجزولي، وغيره من المغاربة بأنه: جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية. وهو حد ظاهر غني عن التفسير غير أن قولهم فيه: كلتاهما خبرية؛ لا يظهر؛ لأنَّ جملة القسم إنشائية، فكيف يحكم عليها بأنها خبرية؟ وقد ذكروا أن المراد بقولهم: كلتاهما خبرية؛ أنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا حصل منهما كلام محتمل للصدق والكذب. ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار؛ فإنَّ التصديق والتكذيب إنما يرجع كل منهما إلى مضمون جملة الجواب، وأمَّا جملة القسم فلا يرجع إليها تصديق ولا تكذيب".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد القسم.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص727).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/302).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3066).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج11/329-330).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3065).

واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، بينما قد أضاف ناظر الجيش حداً آخر للقسم على غير غرار ما ذهب إليه أبو حيان وابن عقيل.  
ولقد أيد ناظر الجيش ما ذكره الجزولي<sup>(2)</sup>، وابن عصفور<sup>(3)</sup> في تعريف حد القسم.  
ووافق الفاكهي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ابن عقيل في هذه المسألة.

### 683- حد المُقسَم به

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "والمقسَم به كلُّ اسم معظَّم إنَّ كان المقسَم يريد تحقيقَ ما أقسَم عليه وتثبيته".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد المُقسَم به.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وقد وافق أبو حيان في تعريفه للمقسم به ما ذكره ابن عصفور<sup>(7)</sup>.

### 684- الخلاف في (ذا) هل هي من جملة ما أكد المقسم به أم جملة جواب القسم؟

قال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "مسألة: قالت العرب: لا ها الله ذا، فالخليل يجعل ذا من جملة ما أقسَم عليه، والتقدير: للأمرُ ذا. والاختفاء يجعله توكيداً للقسم، كأنه قال: ذا قسَمي. ويدلُّ على صحة هذا القول ذكر المقسَم عليه بعد (ذا)، فيقولون: لا ها الله ذا ما كان كذا، وإتيانهم بعده بالمقسَم عليه نفيًا، ولو كان هو المقسَم عليه لم يكن مطابقاً، وأنشد س:

(1) ابن عقيل، المساعد (ج2/302).

(2) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص136).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/544).

(4) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو (ص297-298).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/330).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3066).

(7) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/548).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/410-412).

تَعَلَّمْنَ هَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - ذَا قَسَمًا      فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ<sup>(1)</sup>

أي: لَعَمْرُ اللَّهِ لِلأَمْرِ ذَا أُقْسِمَ قَسَمًا، فتأكيد القسم بعده يدلُّ على أنه المحلوف عليه.

وقال الأستاذ أبو علي: (وأما قولهم (ذا) فزعم غير الخليل أنها من جملة ما أكد المقسم به، أي: هذا ما أُقْسِمَ به، فإن جاء بعده جواب صحَّ هذا القول، وإن لم يجيء عنهم أصلاً صحَّ قول الخليل.

وتلخيصه أنَّ أصل الكلام: إي والله للأمر هذا، ثم حُذِفَ حرف القسم، وقُدِّمَت (ها) مِن (هذا) كما قُدِّمَت في: ها أنا ذا، وحُذِفَت لام القسم مع المبتدأ وإن كانت لا تُحذف وحدها، وهذا له نظائر بحذف الشيء الذي لا يجوز حذفه مفرداً إذا حُذِفَ معه ما يسوغ حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾<sup>(2)</sup>، هذا مذهب الخليل). انتهى.

وقال أبو عمرو بن تقي: جعلها الخليل إشارة إلى المحلوف عليه، وهو الجواب، أشار إليه قبل ذكره لأنه أمر وشأن. وجعلها الأخفش إشارة إلى المقسم به؛ لأنَّ موضع الإشارة إنما هو الأسماء لا الجمل.

وقال السيرافي: (وأبو الحسن يجعل ذا هو المحلوف به، وهو من جملة القسم، والتقدير عنده: ها الله ذا قسَمي. قال: والدليل على ذلك أنهم يقولون: ها الله ذا لقد كان كذا، وها الله ذا لتفعلنَّ).

وقال الفارسي في (التذكرة): (الذي يعضد مذهب الخليل انه قد ورد: لا ها الله ذا، فهذا إن كانت فيه ذا كما قال أبو الحسن فسيكون كمن يقول (والله)، ولا يأتي بالمقسم عليه، وهذا لا يجوز، فتعيَّن أنه مقسم عليه، فأما (لا ها الله ذا لأفعلنَّ) فعلى قسم آخر، كما يجوز أن تقول مبتدئاً: لأفعلنَّ). انتهى.

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص81) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/110) والمرادي، الجنى الداني (ص350) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج2/34) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4492) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/451).

(2) [آل عمران: 106].

والذي أختره مذهب الأخفش، ويدلُّ عليه مجيء المقسم عليه بعده، وحمله على إضمار قسم آخر خلاف الظاهر، وقال زهير:

تَعَلَّمَنْ هَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - ذَا قَسَمًا ... ..

وجوابه قوله بعد ذلك:

لَيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مُنْطِقٌ قَدَّعٌ<sup>(1)</sup> ... ..

ووجه الدلالة أنه أكد مضمون الجملة القسمية - وهي: لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا - بقوله (قَسَمًا)، كما تقول: له عليّ دينارٌ اعترافاً. وجاز ذلك بعد قوله (ذا)، فلو كان (ذا) من الجملة المقسم عليها لم يُفصل بين جملة القسم ومصدره المؤكد به بالجملة المقسم عليها، فدلَّ على أنّ (ذا) إشارة إلى القسم وتوكيد له كما أكد بقوله قَسَمًا. ويحققه الإتيان بجواب القسم بعده.

وأما إن سُمع (لا ها الله ذا) مُقتصرًا عليه فإنما ذلك من حذف الجملة المقسم عليها لدلالة معنى الكلام عليه؛ وعليه (لا ها الله ذا لا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيُعْطِي غَيْرَهُ سَلْبَهُ)، وهو من كلام أبي بكر الصديق، فالظاهر أنّ (لا يَعْمِدُ) هو الجواب. وقال الأعمى: (تقديره: لَعَمْرُ اللَّهِ هَذَا مَا أُقْسِمُ بِهِ). فاختار مذهب الأخفش".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (ذا) هل هي من جملة ما أكد المقسم به أم جملة جواب القسم؟.

واتبع ناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان فهذا المقام.

(1) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني في أبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/224) والجوهري، الصحاح (ج3/1261) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج5/51) وابن سيده، المحكم (ج1/181) وابن منظور، لسان العرب (ج7/373) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج5/454) ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه:

... .. بَاقِي، كَمَا تَنَسَّ الْقُبْطِيَّةَ الْوَدَّكَ

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3141-3142).

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال: سيبويه<sup>(1)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(2)</sup>، وأبي محمد السيرافي<sup>(3)</sup>، وابن يعيش<sup>(4)</sup>، وابن عصفور<sup>(5)</sup>.

### 685- جواز القسم عند إخبار الغير

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "مسألة: إذا أخبرت عن قسم غيرك فكأن تقول: أقسم زيداً ليضربن عمراً، ولك أن تحكي فتقول: لأضربن".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز القسم عند إخبار الغير.

واتبع ناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 686- الخلاف في الواو المكررة في جملة القسم أهي حرف عطف أم قسم؟

قال أبو حيان<sup>(8)</sup> : "مسألة: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَى ﴾<sup>(9)</sup>، الواو في ﴿ وَالنَّهَارِ ﴾، وفي ﴿ وَمَا خَلَقَ ﴾ - للعطف لا للقسم؛ إذ لو كانت للقسم لاحتاج كل قسم إلى جواب على حدة، وكان كل قسم مستأنفاً منفصلاً مما قبله، ولمّا كان المقسم عليه واحداً لم يَقْوَأْ أَنْ تُقَدَّرَ مِنْهُ جَوَاباً لِكُلِّ قَسَمٍ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّكَرُّارِ لَغَيْرِ فَائِدَةٍ مَا لَا خِفَاءَ بِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ جُمْلَةً إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَى. وَلَوْ نَوَيْتَ بِهَا الْقَسَمَ مُسْتَأْنِفاً لَكُنْتَ تَأْتِي بِوَاوِ الْعُطْفِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ، وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ، فَإِذَا كَانَتْ وَاوُ قَسَمٍ مُسْتَأْنِفاً لَمْ تَجِءْ بِوَاوِ الْعُطْفِ قَبْلَ ذِكْرِ جَوَابِ الْأَوَّلِ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ مَرَّتُ بَزِيدٍ بِعَمْرٍو إِلَّا

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/499-500).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/240-241).

(3) أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/223-224).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/262-263).

(5) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/557-558).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/412).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3148).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/412-414).

(9) [الليل: 1-4].

بالتشريك فكذلك هذا؛ لأنَّ المقسم عليه واحد، وإنما يجوز ترك التشريك في الجمل، نحو: زيد قائمٌ عمروٌ ذاهبٌ، وإنما أقسم على شيء واحد، فالكلام جملة واحدة.

ودليل ما قال الخليل أنَّ العرب لا تقول: تالله بالنبيِّ لأفعلنَ كذا، فلا تأتي بقسم حتى تُوفيَّ الأول جوابه، فنقول: تالله لأفعلنَ، بالكعبة لأفعلنَ.

وقال أبو الحسن: يجوز أن تجمع أيماناً كثيرة على شيء واحد، لو قلت (والله تالله لا أفعل) لجاز، كما تقول: والله والله لا أفعل.

قال الفارسي: (ليس هذا خلافاً ل(س)؛ لأنه قد أجاز في آخر الباب على التأكيد، إلا أنه ضعيف) انتهى.

وليس كما قال، إنما أجاز ذلك مع اتحاد حرف القسم والمقسم به، قال: (ولو قال وَحَقَّكَ وَحَقَّكَ على التوكيد جاز، وكانت الواو واو جر).

وقال الأستاذ أبو علي: تلخيص كلام الخليل أنه لا يجتمع مُقسم بهما إلا أن يكون الثاني هو الأول على التوكيد؛ ودليله أننا إذا قلنا: وَحَقَّكَ وَحَقَّكَ زيدٍ لأفعلنَ كذا، إذا لم تجعل الواو عاطفة فهو يحتمل وجوهاً أربعة:

الأول: أن تجعل (وَحَقَّكَ زيدٍ) توكيداً لجملة المقسم به. وهو فاسد؛ لأنه ليس توكيداً لفظياً ولا معنوياً؛ إذ ليس لفظ الأول ولا معناه.

والثاني: أن تجعله متعلقاً بمحذوف، والجملة توكيد لجملة المقسم به. وفيه تأكيد الشيء قبل أن يتم، ولا يؤكِّد الشيء، ولا يُحمل عليه شيء من الأشياء إلا بعد استقلاله، والمؤكِّد هنا هو جملة القسم والجواب، فهما في هذا القصد كالمفرد، فلا يؤكِّدان حتى يتمَّ ويتقدَّما، وأمَّا أن يُفصل بالتوكيد فهو كالفصل بين أجزاء المفرد بالتوكيد، وذلك لا يجوز.

والثالث: أن تجعلهما جملتين منقطعتين، لكن جوابهما واحد. وهو واضح الفساد؛ إذ كل قسم لا بدَّ من جواب لأنهما منقطعان، إذ ليس الثاني تأكيداً للأول.

والرابع: أن تقدِّرها جملتين، ولكل واحد جواب، إلا أنه حُذف جواب أحدهما، وأكَّدت بإحداهما الأخرى بعد أخذ الجواب.



ولا يخلو في هذا الوجه أن تجعل جواب الأول هو المحذوف، والذي في اللفظ جواب الثاني، أو تعكس. فإن قدرت الأول ففيه مضغفان: حذف الأول لدلالة الثاني، وليس مطرداً، فإنه كالإضمار، فليس إلا في نحو أبواب الاشتغال، وبالجملة فهو لا ينبغي؛ إذ لا يُحذف الشيء حتى يكون قد عُلم. والمضغف الثاني التأكيد مع الحذف، وهما متناقضان. فقد امتنع أن تكون الواو هنا واو قسم علي الوجوه الثلاثة من كل وجه، وعلي الرابع يضعف، ويكون شاذاً، فلم يبق إلا العطف. ولهذا الرابع تعرض الخليل أن يتكلم عليه، وضعفه، فتدبره؛ لأن الآخر بيّن الفساد. انتهى، وفيه بعض تلخيص".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الواو المكررة في جملة القسم أهي حرف عطف أم قسم؟.

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 687- الاستحلاف يجري مجرى اليمين

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسألة: الاستحلاف يجري مجرى اليمين إلا فيما يذكر، ففاعل الفعل في الجواب على حسب الفاعل في غيبة وخطاب وتكلم، نحو: والله ليقومن زيد، والله لنقومن، والله لأقومن.

وفي الاستحلاف يجوز: أستحلفه ليفعلن، ولأفعلن، هذا في الغائب، وأستحلفنك لتفعلن، ولأفعلن، في المخاطب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بأن الاستحلاف يجري مجرى اليمين.

واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3144-3148).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/414).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3148).

## الباب الحادي والأربعون : الإضافة

### 688- حد الإضافة

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب الإضافة".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وتُطلق في الاصطلاح على النسب، ومنه قول س: (هذا باب الإضافة، وهي النسبة)، وعلى هذا الباب... وحدّ بعضهم الإضافة، فقال: (الإضافة نسبة بين اسمين تقييدية، تُوجب لثانيهما الجر أبدأً). ف(بين اسمين) احتراز من: قام زيدٌ. ولا تُرد الإضافة إلى الجمل، نحو: يقومُ زيدٌ حيثُ قعدَ عمرو؛ لأنّ تلك الجمل في تقدير الاسم. و(تقييدية) احتراز من قولك: زيدٌ قائمٌ، فإنهما اسمان بينهما نسبة إسنادية لا تقييدية. و(تُوجب لثانيهما الجر) احتراز من: زيدٌ الخياطُ، في قولنا: زيدٌ الخياطُ منطلقٌ، وكذلك في النصب. و(أبدأً) احتراز من: مررتُ بزيدِ الخياط، فهذه النسبة لا توجب له الجر أبدأً، إنما توجبه إذا كان المنعوت مجروراً".

وقال ناظر الجيش<sup>(3)</sup> : "ولو قيل: الإضافة نسبة تقييدية بين شيئين: الأول منهما جار للثاني لفظاً أو محلاً لكان أقرب وأخصر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الإضافة وشرحه.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ولكن زاد ناظر الجيش إضافة بسيطة على هذا الحد حتى يكون أقوى وأقرب.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/221).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/12-6).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3160).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص742).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج2/329).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3160).

وأيد السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 689- الخلاف في إطلاق المضاف والمضاف إليه

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واختلفوا في إطلاق لفظ المضاف والمضاف إليه كما اختلفوا في المسند والمسند إليه؛ فقيل: المضاف هو الأول، والثاني مضاف إليه الأول. وقيل: بالعكس. وجوز بعضهم أن يُقال كل واحد منهما في الأول والثاني. والقول الأول مصطلح س؛ لأنَّ الأول هو الذي يُضاف إلى الثاني ليستفيد منه تخصيصاً، فكان ملصقاً. من (البسيط)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إطلاق المضاف والمضاف إليه. واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 690- مجيء لفظ (قَرِيْع) مُضافاً إلى (وَحْد)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وفي الِذم بإضافة جحيش وعَيْر فيُقَال هو نسيج وحده، إذا قُصد قلة نظيره في الخير، وهذا جحيش وحده وعَيْر وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر". ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ونقص المصنف لفظ آخر يُضاف إلى وَحْد، وهو قولهم: قَرِيْعٌ وَحْدِهِ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء لفظ (قَرِيْع) مُضافاً إلى (وَحْد).

- 
- (1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/500).
  - (2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/12).
  - (3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص742).
  - (4) ابن عقيل، المساعد (ج2/329).
  - (5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/500).
  - (6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/240).
  - (7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/67).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
وأيد السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 691- أوجه تخريج (وَحَدَه) في قول العرب (زَيْدٌ وَحَدَه)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقالت العرب: زَيْدٌ وَحَدَه، فخرَّج هشام ذلك على وجهين:  
أحدهما: أن يجري مجرى عنده، ويكون التقدير: زَيْدٌ مَوْضِعَ النَّقْرُدِ، وهذا محكي عن  
يونس أيضاً. ويجوز على هذا التخريج أن يتقدم، فنقول: وَحَدَه زَيْدٌ، كما تقول: عندك زَيْدٌ.  
والوجه الثاني: أن ينتصب وَحَدَه بفعل مضمر يخلفه وَحَدَه، والتقدير: وَحَدَ وَحَدَه، كما  
قيل: زَيْدٌ إِقْبَالاً وَإِدْبَاراً، المعنى: يُقْبَلُ إِقْبَالاً، وَيُدْبَرُ إِدْبَاراً".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه تخريج (وَحَدَه) في قول العرب (زَيْدٌ وَحَدَه).  
واتبع المرادي<sup>(6)</sup>، والسلسلي<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 692- إضافة (كلا) إلى مفرد بشرط أن تتكرر

قال ابن مالك<sup>(9)</sup> : "ومنها كلا".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص752).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/342).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/3204).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/513).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج12/67).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص752).

(7) السلسلي، شفاء العليل (ج2/708).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج2/303).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/239).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وأهمل المصنف مسألة ذكرها ابن الأنباري، وهي أنّ (كلا) تضاف إلى مفرد بشرط أن تتكرر، وذلك قولك: كِلَايَ وَكِلَاكَ مُحْسِنَانِ، المعنى: كِلَانَا، وَكِلَا زَيْدٍ وَكِلَاكَ مُحْسِنَانِ، وَكِلَايَ وَكِلَاكَ عَمْرٍو مُنْصِفَانِ. ومثّل بما أُضِيفَ إِلَى مَكْنِيٍّ أَوْ فِيهِ مَكْنِيٍّ، وأوردتها ابن الأنباري على أنها من كلام العرب، وجعلها مثل أي قول الشاعر:

فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا      فَعَيَّدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَزَاهَا<sup>(2)</sup>

ومثّل قولهم: المأل بين زيد وبين عمرو، كما قال أعشى همدان:

بَيْنَ الْأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٌ      بَخٌّ بَخٌّ لَوْلَادِهِ وَلِلْمَوْلُودِ<sup>(3)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إضافة (كلا) إلى مفرد بشرط أن تتكرر.

واتبع ابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 693- مذهب الكوفيين في أنّ (كلا) و(كلتا) تضافان إلى نكرة

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "إلا إلى معرفة".

- 
- (1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج69/12).
- (2) البيت لعباس بن مرداس في الطبري، جامع البيان (ج298/19) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج164/3) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ج101/2) والزمخشري، المفصل (ص118) وابن منظور، لسان العرب (ج506/12) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج367/4).
- (3) البيت لأعشى همدان في ديوانه (ق5/18 ص113) والطبري، جامع البيان (ج165/1) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج65/1) والجوهري، الصحاح (ج418/1) والزمخشري، أساس البلاغة (ج47/1) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج174/2) وأبو الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج178/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3205/7).
- (4) ابن عقيل، المساعد (ج344-343/2).
- (5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3205-3204/6).
- (6) السيوطي، همع الهوامع (ج514/2).
- (7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/3).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وقوله (إلا إلى معرفة) هذا المنقول في كتب البصريين كسائر أسماء التوكيد المضافة. ومن علم الكوفيين أنهما يُضافان إلى النكرة إذا كانت محدودة، فيقال: كِلا رجلين عندك قائمان، وحكي عن العرب: كلتا جاريتين عندك مقطوعةٌ يدها، وزعموا أنّ قطع اليد في هذا الكلام عُني به ترك الغزل. قالوا: فلولا توقيت النكرة لم يدخل عليها كِلا وِكلتا. وهذا لم يحفظه البصريون".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في أنّ (كلا) و(كلتا) تضافان إلى نكرة.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 694- الخلاف في أيهما الأصل الحركة أم السكون؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وتُفتح الياء أو تُسكن".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "اختلف أيهما هو الأصل: ف قيل الحركة بالفتح لأنه على حرف واحد، فقياسه أن يكون متحركاً قياساً على الأكثر، نحو: ضربت وضربت وضربك ونحوه، ثم سَكَّنوا على سبيل التخفيف.

وقيل: السكون لأنه حرف علة ضمير، فوجب السكون بحسب الأصل، كواو ضربوا، ولأنّ الذي بُني على حركة إنما كان لتعذر الابتداء به، وأمّا إذا كان مُتصلاً بغيره، فلا يَبْعُدُ أن يكون ساكناً كالتوين".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج12/70).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص752).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج2/344).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/514).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/279).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج12/155-156).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما الأصل الحركة أم السكون؟.

واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج2/375).

# المبحث الخامس مسائل في توابع النحو



## الباب الثاني والأربعون : التابع

### 695- الخلاف في عامل التوابع

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وعامله مُطلقاً".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "يدلُّ على أنَّ التابع مُشاركٌ في عامله، وهذه مسألةٌ مختلفٌ فيها:

فأمَّا النعت والتأكيد وعطف البيان فمن النحويين مَنْ ذهب إلى أنَّ العامل فيها هو بنفسه العامل في المتبوع، وأنَّ العامل يُنصَّبُ عليهما انصباباً واحدة. ونصَّ صاحب البسيط على أنه مذهب الجمهور في النعت، ونسب إلى س.

وذهب الخليل وس والأخفش والجرمي وأكثر المحققين إلى أنَّ العامل فيها تبعيتها لِمَا جَرَتْ عليه، وهو الصحيح... .

وأمَّا البدل فقليل هو على نيَّة تكرار العامل. وقيل العامل في المبدل هو العامل بنفسه في البدل. ونُسب هذا المذهب إلى س، والمشهور الأول، وعليه الأكثرون... .

وأمَّا العطف فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ حرف العطف هو العامل.

والثاني: أنه مُضمَر بعد حرف العطف.

والثالث: أنه العامل في المعطوف بوساطة الحرف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عامل التوابع.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/286).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/170).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص775).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/381).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3277-3278).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذيه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

### 696- التوابع التي لا يفصل بينها وبين متبوعها بشيء

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ويجوز فصله من متبوع إن لم يكن توكيد توكيد، أو نعت مبهم أو شبهه".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وقد استغنت الشَّعْرَى عن الصفة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾"<sup>(4)</sup>.

وقال المرادي<sup>(5)</sup> : "ذكر المصنف في الكافية في موضعين آخرين يمتنع فيهما الفصل: أحدهما: المعطوف المتمم بما لا يستغنى عنه من الصفات نحو: إن امرأً ينصح ولا يقبل خاسر، فلو جعل خاسر بين ينصح ولا يقبل: لم يجز؛ لأنها جراً صفة لا يُستغنى عنهما، ولا يُغني أولهما عن ثانيهما.

والثاني: كل نعت ملازم النعتية نحو: أبيض يقق. قال فيها:

أَوْ بَعْضَ التَّمَامِ دُونَ عَدَمِ      أَوْ مَا يَتَابِعِيهِ لَفْظاً لَزِمَ"<sup>(6)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك موضع من المواضع التي يُمنع الفصل فيها بين التوابع، واتبع المرادي<sup>(7)</sup>، وابن عقيل<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا المقام، إلا أنه قد أضاف موضعين آخرين ذكرهما ابن مالك في أحد مؤلفاته وهو شرح الكافية الشافية. وإن دلَّ استدراك

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/141-142).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/286).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج12/174).

(4) [النجم: 49].

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص776).

(6) البيت لابن مالك في ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/1148).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص776).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج2/383).

المرادي في هذا الموضوع على شيء، فإنما يدل على دقته، وسعة اطلاعه على شتى مؤلفات ابن مالك النحوية واللغوية، فهو لم تقته فائتة أو شاردة أو واردة إلا وقد ذكرها.

وقد وافق ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان والمرادي.

وأيد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

### الباب الثالث والأربعون : التوكيد

#### 697- سبب تسمية التوكيد بهذا الاسم

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب التوكيد".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وتسمية اللفظ التابع توكيداً هو تسمية بالمصدر، لَمَّا كان يفيد التوكيد أُطلق عليه اسم ما أفاده".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية التوكيد بهذا الاسم.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

#### 698- إطلاق مصطلح الصفة على مصطلح التوكيد

قال ابن عقيل<sup>(7)</sup> : "وربما أطلق سيويوه والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3281-3282).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/144).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/289).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج12/176).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص777).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3283).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج2/384).

## التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك إطلاق مصطلح الصفة على مصطلح التوكيد عند بعض النحويين.

### 699- الخلاف في عطف التوكيدات بعضها على بعض

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "وهو معنوي ولفظي، فالمعنوي التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "واختلفوا في عطف التوكيدات بعضها على بعض بحروف العطف: فمنعه بعضهم - وهو المشهور - لأنه هو الأول بعينه من غير زيادة، بخلاف النعت؛ لأن في كل صفة زيادة، والشيء لا يُعطف على نفسه.

وأجازه بعضهم. وقال الشيباني: يجوز كما يجوز عطف الشيء على نفسه، كقوله:

... .. وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ<sup>(3)</sup>

و:

... .. أَدْرَكَ سِيَّيْ وَمَوْلِدِي حُجْرًا<sup>(4)</sup> قَدْ ... ..

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/289).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/179-180).

(3) هذا عجز بيت للحطيئة في ديوانه (ص71) وكراع النمل، المنتخب (ج1/623) وأبو بكر بن الأنباري، الزاهر

(ج1/62) وأبي هلال العسكري، الفروق اللغوية (ص23) وأبي هلال العسكري، الوجوه والنظائر (ص351)

والمستعصي، الدر الفريد (ج1/447)، وصدرة:

... .. أَلَا حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ ..

(4) هذا عجز بيت للربيع بن ضبع الفزاري في أبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/795)، وصدرة:

... .. هَانُئِدَا أَمَلُ الْحَيَاةِ وَقَدْ ..

وأُنكر جوازه بغير حرف؛ لأنَّ الشيء الواحد لا يتكرر ثلاث مرات. وفيه نظر لأنَّ التأكيد اللفظي ينقض عليه، وقد ورد في الحديث: "فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ"<sup>(1)</sup> ثلاث مرات. وهذه التواكيد إذا تكررت فهي كلها للمؤكِّد، لا أنَّ الثاني تأكيد للتأكيد الأول، سواء ذلك في الشمول وغيره.

وقال الشيباني: إنَّ أجمعين وقع مجازاً في كلِّ؛ إذ قد يُراد بها الأكثر، ثم كذلك تبقى فيه بقية حتى يستوفي الألفاظ، فلا يبقى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عطف التوكيدات بعضها على بعض.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(2)</sup> في هذه المسألة، ووافقهما خالد الأزهري<sup>(3)</sup> أيضاً.

## 700- جواز قولهم (هَلُمَّ لَكُمْ أَنْفُسِكُمْ) دون تأكيد للفصل

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ولا يُؤكِّد بهما غالباً".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "فرع: إذا قلت (هَلُمَّ لَكُمْ أَنْفُسِكُمْ) جاز دون تأكيد للفصل الذي هو (لكم)؛ وهذا بلا خلاف، فلا يتوهم أنه لا بُدَّ فيه من التأكيد، وأنَّ هذا المجرور بمنزلة (كُم) من (رُؤْيِدْكُمْ) الذي لم يُسَوِّغ العطف دون تأكيد؛ لأنَّ ذلك قد تنزل منزلة الجزء، بخلاف هذا، ذكره في شرح الصفار لكتاب س".

(1) [ابن ماجه، سنن ابن ماجه، لا نكاح إلا بولي، 77/3: رقم الحديث 1879] و[أبي داود، سنن أبي داود، في الولي، 425/3: رقم الحديث 2083].

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/54).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/142).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/289).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/182).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز قولهم (هَلُمَّ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ) دون تأكيد للفصل.

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 701- الخلاف في قولهم (مررت بالرجلين كِلاهما)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسائل لها ميسر بهذا الباب:

الأولى: أجاز الفراء: مررت بالرجلين كِلاهما، بالألف، ومنعها البصريون".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (مررت بالرجلين كِلاهما).

ووافق أبو حيان في هذا المقام ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري<sup>(3)</sup> الذي علق على ذلك

بما يوافق هذه المسألة، فيقول: "كلاهما بالألف وهو خطأ، والصواب (كليهما) بالياء؛ لأنَّ (كلا)

هنا توكيد للمنصوب وهي مضافة إلى الضمير فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير".

## 702- الخلاف في قولهم (كِلاكما يَنْطلق، وَيَنْطلقان، وتَنْطلقان)

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "الثالثة: أجاز البصريون: كِلاكما يَنْطلق، وَيَنْطلقان، وتَنْطلقان، ومنع

الأخفش الأخيرة".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (كِلاكما يَنْطلق، وَيَنْطلقان،

وتَنْطلقان).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/164).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/230).

(3) أبو البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص52).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/230).

## 703- إعراب كلمة (أجمعين)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "أجمعين".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(2)</sup> : " (أجمعين) إمّا توكيد للمتعاطفين غير مسبوق بـ(كل)، وذلك قليلٌ على رأي المؤلف، وإمّا حال منهما، ونظيره في جواز الوجهين: (وأتيهم ثلاثهم)، والحالية ضعيفةٌ في القياس فيهما؛ لتعريف (أجمعين) بنية الإضافة، و(ثلاثتهم) بصريحها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك إعراب كلمة (أجمعين).

## الباب الرابع والأربعون : النعت

## 704- مصطلحا الوصف والصفة عند البصريين

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب النعت".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "يُقال فيه نعتٌ، وهو اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، ووصفٌ وصفة. ورُبّما أطلق س والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة. وكان المناسب أن يبدأ في التوابع بالنعت؛ لأنه إذا اجتمع مع غيره فالحكمُ أن يُبدأ به".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلحا الوصف والصفة عند البصريين.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص446-447).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/306).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج12/231).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(3)</sup> أيضاً على ذات الخطى.

### 705- مجيء النعت ثابتاً مصاحباً للمنعوت

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وضعاً أو تأويلاً".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وشرط بعض النحويين في النعت أن يكون ثابتاً مصاحباً للمنعوت؛ لأنَّ صفة الشيء ثابتة له؛ لأنها لو لم تكن ثابتة لكانت منفية، فلا يصدق على ما ليس أبيض أنه أبيض، ولهذا قالوا: إذا وُصف بالفعل العلاجي أو الأشياء الماضية المنقطعة فعلى تأويل وصفٍ آخرٍ حاصل دلٌّ عليه هذا؛ ولأجل هذا لم يجعلوا الصفات المشبهة في تأويل زمان، كابن السراج وغيره، ومنهم من جعلها للحال لأنها ثابتة".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء النعت ثابتاً مصاحباً للمنعوت.

### 706- الخلاف في رفع النعت السببي

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وزعم الفراء أنَّ النعت على مذهبين: أحدهما تكرير الاسم، فليس فيه راجعٌ من ذكر الأوَّل. والثاني أن يتبع على نيَّة الصلة، ففيه راجع. فإذا قلت: قامَ عبدُ اللهِ الظريفُ، فكان الظريف على نيَّة التكرير - فلا شيء فيه، وإذا كان على نيَّة الصلة ففيه راجع. ولا يجوز عند البصريين أن يكون النعت ليس فيه ضمير يعود على المنعوت إذا لم يرفع السببي؛ لأنه تبين له، ولا يكون النعت عندهم صلة. والكوفيون يجعلون نعوت النكرات صلةً لها".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص785).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/401).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/145).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/306).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج12/232).

(6) المرجع السابق، ص241.



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رفع النعت السببي.

### 707- عامل النعت واحد غير متعدد

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "فإنَّ عُدِمَ الاتحاد وجب القطع".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "ولم يتعرض المصنف لكون العامل واحداً غير متعدد، ونقول: إذا كان متحداً فإمّا أن يتحد عمله أو يختلف:

إن اتَّحَدَ عمله جازَ الاتِّباعَ والقطعَ في أماكنه، نحو: قام زيدٌ وعمرو العاقلان.

وإن اختلف عمله فإمّا أن تتحد النسبة إليهما من حيث المعنى أو تختلف: فإن اختلفت فالقطع، نحو: ضرب زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلين.

وإن اتحدت النسبة فالقطع مذهب البصريين، وذهب الكسائي والفراء وابن سعدان إلى جواز الاتِّباع على اختلاف بينهم، فالنص عن الفراء أنه يوجب إذا أتبع تغليب المرفوع. ونص ابن سعدان على جواز اتِّباع أيّ شئتَ منهما، فتقول: خاصمَ زيدٌ عمراً الكريمين والكريمان؛ لأنَّ كلاهما مُخاصِمٌ مُخاصِم، فكلُّ واحد منهما مفعولٌ لصاحبه وفاعلٌ لصاحبه.

والصحيح مذهب البصريين بدليل أنه لا يجوز: ضاربٌ زيدٌ هنداً العاقلة، برفع العاقلة على أن تكون نعتاً لهند على المعنى باتفاق من البصريين والكوفيين، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أُفردَ الحملُ على المعنى، فكذلك لا يجوز إذا ضمته إلى غيره.

وهذا الخلاف في هذه المسائل مترتب على العامل في النعت ما هو، فذهب الخليل وس والأخفش والجرمي وأكثر المحققين إلى أنَّ العامل في النعت تبعيته للمنعوت. والدليل على ذلك أنك تقول: جاءني زيدٌ الكريمُ العاقلُ، وإن شئتَ: والعاقلُ، ومررتُ بزيدِ الكريمِ العاقلِ، وإن شئتَ: والعاقلِ، فدلَّ ذلك على أنَّ الكريمِ والعاقلِ ليسا مجرورين بالباء ولا مرفوعين بجاء؛ إذ لو كانا كذلك لَمَا جازَ العطف؛ لأنَّ العامل إذا وَصَلَ إلى معموله بنفسه لم يجز إدخال حرف العطف عليه.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/316).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/283-285).

واختلف أرباب هذا المذهب:

فمنهم مَنْ لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف، فإذا اختلف معنى الكلام فالقطع عند الجميع، نحو: قامَ زيدٌ ومَنْ عمروُ الفاضلان؛ لأنَّ الجملة الأولى خبرية والثانية استفهامية.

ومنهم مَنْ شَرَطَ اتحاد الإعراب، ولا يُبالي باختلاف جهة الإعراب، كما ذهب إليه الجرمي.

ومنهم مَنْ فَصَّلَ، فَشَرَطَ مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته، فتكون العوامل من جنسٍ واحد، ويشترط ألا تكون عوامل مختلفة. وإلى هذا ذهب س والخليل. وهذا الذي صححه أصحابنا.

وذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان إلى أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه يَنْصَبُ عليهما انصِاباً واحدة. فهؤلاء إذا كان العاملُ أكثرَ من واحد لا يُجيزون الاتباع لِمَا يلزم عنه من إعمال عاملين في معمولٍ واحد.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عامل النعت واحد غير متعدد.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 708- الخلاف في قولهم (مررتُ برجلٍ ضاربه زيدٌ) وأمثالها

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "مسألة: مررتُ برجلٍ ضاربه زيدٌ، أو ضاربٍ أباه رجلٌ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فالوصف إن كان منوناً فلا خلاف في جريانه على الموصوف، وإن كان غير منونٍ فكالمنونٍ يجري على الموصوف عند س، والفراء يوافق س إلا فيما كان علاجاً واقعاً نحو: مررتُ برجلٍ مُلَازِمِهِ رجلٌ فيلتزم النصب.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص791).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/415).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3348-3354).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/322-323).

وعيسى يلتزم الرفع في العلاج مطلقاً، وغير العلاج إن كان واقعاً التزم فيه النصب أو غير واقع أجره على الموصوف.

ويونس لا يُجري، بل ينصب ما كان واقعاً علاجاً وغيره. والعلاج ما كان من المرفوع به فعلٌ فيما أُضيفَ إليه وغير العلاج ما لم يكن له فعلٌ يفعله نحو: مررتُ برجلٍ مُخالِطِه داءً، فليس للداء فعلٌ يفعله. والواقعُ ما كان حالاً، وغير الواقع ما كان مستقبلاً، ومن نصب فعلى الحال ومن رفع فعلى الابتداء.

والصحيح مذهب س للقياس والسماع. أمّا القياس فحملُ المنوّن وغيره على حدّ واحد كما حملوهما إذا كان الوصف للأول نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجلٍ ضاربٍ غلامه، وهذا باتّفاق فكذلك ينبغي أن يكون ما كان معناه لما بعده.

والسماع قوله:

وَنَظَرَنَ مِنْ خَلَلِ السُّتُورِ بِأَعْيُنٍ مَرَضَى، مُخَالِطِهَا السَّقَامُ، صِحَاحٌ<sup>(1)</sup>

ف(مُخَالِطِهَا) غير علاج، وهو واقع وهو مُجَرَى على الأول. وحكى الكسائي: نظرتُ إلى شاةٍ أَخَذَهَا الذَّنْبُ، وقال:

... .. بِه نَفْسٌ عَالٍ، مُخَالِطُهُ بُهْرٌ<sup>(2)</sup>

والخلاف إنما هو في الجريان ف(س) يُجري، وهؤلاء على ما نقل عنهم، ولا يمنع س الرفع والنصب، وإنما يمنع التزام النصب أو الرفع والتفصيل الذي فصلوه.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدٌ) وأمثالها.

(1) البيت لابن ميادة في شعره (ق7/18 ص100) والمبرد، الكامل (ج42/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج351/2) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج24/5).

(2) هذا عجز بيت للأخطل في ديوانه (ص127) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج356/1) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج26/5)، وصدرة:

حَمَّيْنِ الْعَرَاقِيْبِ الْعَصَا، فَتَرَكَتُهُ ... ..

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

واقْتدى أبو حيان بما ذكره ابن السراج<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

### 709- الخلاف في قولهم (مررتُ بِسَرَجٍ خَزٍّ صُفْتُهُ)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة : مررتُ بِسَرَجٍ خَزٍّ صُفْتُهُ. هذا النوع موقوف على السماع، وهو الوصف بالأسماء الجوامد التي في معنى المشتق وأخرجها الوصف بها عن أصلها، بخلاف الذي والتي وذو وذات وأولو وأولات والمنسوب، فإنها جوامد في معنى المشتق، نُعِتَتْ بها ولم تَخْرُجْ عن وضعها. وإذا قلت: مررتُ بصحيفةٍ طِينٍ خاتمها، وما أشبهه- فمذهب سيبويه أنَّ الخاتم ليس بطين، وأنَّ الصفة ليست خزاً وأنَّ معنى طين رديء، وخز لَيِّن. ومذهب غيره أنها باقية على مسماها وَيَتَوَهَّمُ فيه معنى الاشتقاق".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (مررتُ بِسَرَجٍ خَزٍّ صُفْتُهُ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا المقام.

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الدارج عند النحويين أمثال: سيبويه<sup>(5)</sup>، وأبي

سعید السيرافي<sup>(6)</sup>، والسهيلي<sup>(7)</sup>.

### 710- أوجه إعراب (رَبِّ) نحو (رَبِّ العالمين)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "رَبِّ العالمين".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3374-3375).

(2) ابن السراج، الأصول (ج2/25-26).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/323).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3375).

(5) سيبويه، الكتاب (ج2/24-25).

(6) أبو سعید السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/353).

(7) السهيلي، نتائج الفكر (ص189).

(8) ابن مالك، التسهيل (ص1).

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(1)</sup> : " (رَبِّ) : إنْ قُدِرَ صفة مشبهة، ك(شَهْم)، و(ضَخْم)، فهو نعت مدح، لا نعت إيضاح؛ لعدم الشركة البتة في الاسم الأعظم، وإنْ قُدِرَ مصدرًا ل(رَبِّه)، مثل: (شَدَّه شَدًّا) و(تَمَّ الحديثُ تَمًّا) فهو إمَّا صفة على المبالغة، ك(رجلٌ عَدْلٌ)، وإمَّا بدل، ولا يَحْسُنُ الإبدال على الأول؛ لضعف إبدال المشتق".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك أوجه إعراب (رَبِّ) نحو (رَبِّ العالمين).

## 711- إعراب (خاتم النبيين) صفة

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "خاتم النبيين".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(3)</sup> : " (خاتم النبيين): صفة مدح أيضاً، لا صفة تخصيص؛ لاندفاع الاشتراك عن الموصوف، بقرينة الذكر في هذا المقام الخاص.

وهذه الصفة قد يُستشهد بها ويُرجح كون (رَبِّ العالمين) صفة، لا بدلاً؛ لتوازي القرينتين توازياً أتم، وهذا قد يحتاج إلى ثبوت كون مثل هذا الاعتبار مراعى عند أهل اللسان ومقصوداً لهم، وهو متعذر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك إعراب (خاتم النبيين) صفة.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص442-443).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(3) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص444).

## الباب الخامس والأربعون : عطف البيان

### 712- سبب تسمية عطف البيان بهذا المسمى

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب عطف البيان".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "سُمِّيَ عطف بيانٍ لأنه تكرر الأول لزيادة بيان، فكأنك رَدَدْتَهُ على نفسه، بخلاف النعت والتوكيد والبدل. وقيل إنما سُمِّيَ بذلك لأنَّ أصله العطف، فإذا قلت: جاء أخوك زيدً، فالأصل جاء أخوك وهو زيد، فحذفت حرف العطف والضمير، وأقمتُ زيداً مقامَ ذلك، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة. نقل من البسيط".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية عطف البيان بهذا المسمى.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 713- مصطلح الترجمة عند الكوفيين

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وعطف البيان يسميه الكوفيون الترجمة، قاله ابن كيسان".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح الترجمة عند الكوفيين.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/325).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/327).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص797).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/423).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/159).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/328).

واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
وأكد السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 714- الصور التي يتعين فيها عطف البيان

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ويجوز جعله بدلاً إلا إذا قرن بأل بعد منادى أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بأل وهو غير صالح لإضافتها إليه، وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "ونقص المصنف من الصور التي يتعين فيها عطف البيان قولهم: يا أيها الرجلُ عبدُ الله، ف(عبدُ الله) عطف بيان على الرجل، ولو نُصب عبد الله في القياس لكان جائزاً، كأنك قلت: يا عبدَ الله، إلا أنَّ العرب لا تتكلم به نصباً، ولو نُصب على أن يكون بدلاً من أيّ لجاز؛ لأنَّ أيّاً في موضع نصب. ومنها قولهم: أيُّ الرجلين زيدٌ وعمرو أفضلٌ. ومنها: يا أيها الرجلُ زيدٌ. ومنها كلاً أَحْوَيْكَ زيدٌ وعمرو قال ذلك. ومنها: يا زيدُ الرجلُ الصالحُ. ومنها: زيدٌ أفضلُ الناسِ النساءِ والرجالِ، أو الرجالِ والنساءِ. ومنها يا زيدُ هذا. ومنها زيدٌ ضريثُ عمراً أخاه. فهذه كلها صورٌ لا يجوز فيها البديل".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصور التي يتعين فيها عطف البيان.  
واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، والسلسيلي<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذا الموضوع.  
ووافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن عقيل، المساعد (ج2/423).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/159).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/326).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/334-335).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص798-799).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج2/425-426).

(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج2/765).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج3/162).

## 715- المواضع التي يتعين فيها عطف البيان دون إشراك مع غيره

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى فإنه ينصب بعد منصوب وينصب ويرفع بعد مضموم، وجعل الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ويتعين أيضاً في مواضع غير هذين:

أحدها: أن يكون الكلام يُنتقَر فيه إلى رابط، ولا رابط إلا التابع على عطفية البيان، مثاله: هُنْدُ ضَرِبْتُ الرَّجُلَ أَخَاهَا، ومررتُ بهنْدِ القائمِ الرَّجُلِ أَخُوها، لا جائز أن يكون نعتاً؛ لأنه أَعْرَفُ مِمَّا جَرَى عَلَيْهِ، ولا جائز أن يكون بدلاً؛ لثلاث تَعَرَى الجملة الأولى من رابط، فتعين عطف البيان.

والثاني: أن يُضَافَ أَعْلُ التفضيل إلى عام، ويُتَبَع ذلك العام، ويكون المفضل أحد قِسْمِي ذلك العام، مثاله: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ، أو: النَّسَاءِ وَالرِّجَالِ، فالرجال والنساء عطف بيان. ولا يجوز أن يكون بدلاً مِّنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ البَدَلَ على نية تكرار العامل كما قلنا، فيكون التقدير: زَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ، أو: النَّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وذلك لا يسوغ. فأما قولُ مَنْ قال: أنا أَشْعَرُ الجِنَّ وَالإنْسِ - فقد غَلَطَ في ذلك، وتَأَوَّلَهُ أبو علي على أنه أراد: أَشْعَرُ الخَلْقِ، قال: (وهو قبيح، لا يجوز القياس عليه).

والثالث: أن يُتَبَعَ موصوفٍ أيِّ بمضاف، نحو: يا أَيُّها الرَّجُلُ غلامُ زَيْدٍ، ف(غلامُ زَيْدٍ) لا يكون بدلاً مِّنَ الرَّجُلِ؛ لأنه ليس في تقدير جملتين ولا وصفاً؛ لِأَنَّ ما فيه أَل لا يُوصَفُ بالمضاف إلى العَلَم.

والرابع: أن يُتَبَعَ مجرور (أي) بمفصل، نحو: بأَيِّ الرَّجُلِينَ زَيْدٍ وعمرٍو مررتُ؟".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي يتعين فيها عطف البيان دون إشراك

مع غيره.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/326).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/336-337).



واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السادس والأربعون : البديل

### 716- مصطلح الترجمة والتبيين والتكرير عند الكوفيين

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "باب البديل".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "البديل اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الأخفش عنهم:  
إنهم يُسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يُسمونه التكرير".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح الترجمة والتبيين والتكرير عند الكوفيين.  
واتبع المرادي<sup>(7)</sup>، وابن عقيل<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(9)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 717- ما يُشترط في بدل البعض

قال ابن مالك<sup>(10)</sup> : "ويُسمى بدل بعض إن دلَّ على بعض الأول".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص798-799).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/425-426).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج2/765).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/162).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/329).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/5).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص800).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج2/427).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج3/176).

(10) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/329).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ولم يذكر المصنف ما يُشترط في بدل البعض، وذلك ما ذكره أصحابنا، وهو أن تُردَّ المسألة إلى أصلها الذي اختصرت منه، فإن ظهر العامل في البديل فيصير الكلام جملتين كما كان قبل أن تُختصر، فإن ساغ الاكتفاء بكل واحدة من الجملتين جازت المسألة، وإلا امتنعت، فعلى هذا يجوز: جَدَعْتُ زَيْدًا أَنْفَهُ؛ لأنك لو قلت: جَدَعْتُ زَيْدًا جَدَعْتُ أَنْفَهُ، لكان الاكتفاء بكل واحدة من الجملتين سائغاً، وقال جرير:

هَذِي الَّتِي جَدَعْتُ نَيْمًا مَعَاطِسَهَا      ثُمَّ أَقْعَدِي بَعْدَهَا - يَا نَيْمٌ - أَوْ قَوْمِي<sup>(2)</sup>

ولا يجوز: قطعْتُ زَيْدًا أَنْفَهُ؛ لأنك لو قلت قطعْتُ زَيْدًا قطعْتُ أَنْفَهُ، لم يكن الاكتفاء بالجملة الأولى سائغاً. لأنك لا تقول قطعْتُ زَيْدًا وأنت تعني أَنْفَهُ. ولا يجوز: ما أَفْصَحَ كَلَامَ زَيْدٍ لِسَانَهُ؛ لامتناع: ما أَفْصَحَ كَلَامَ زَيْدٍ ما أَفْصَحَ كَلَامَ لِسَانِهِ؛ لأنه لا يُقال: ما أَفْصَحَ كَلَامَ لِسَانِهِ، إنما يُقال: ما أَفْصَحَ لِسَانَهُ.

وقال صاحب (المخترع): شرطُ بدلِ البعض أن يكون ظاهراً، فيه ضميرٌ ملفوظٌ به أو مقدّرٌ، يصحُّ التعبير عنه بالأول، لو قلت: رأيتُ أصحابك أكثرهم، صحَّ لأنه يجوز: رأيتُ أصحابك، وتعني بعضهم، ولو قلت: لقيتُ كلَّ أصحابك أكثرهم، لم يجز على بدل البعض".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يُشترط في بدل البعض.

واتبع ابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/26-27).

(2) البيت لجرير في ديوانه (394) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص190) والمبرد، الكامل (ج3/88) والمعاري، كتاب الأفعال (ج2/298) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3406).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج2/433).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3405-3406).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/176).

## 718- أوجه إعراب (مِنْ) نحو قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ومنه على أجود أحد الوجهين قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾"<sup>(2)</sup>.

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "فالوجه الآخر أن تكون (مَنْ) شرطية، والجواب محذوف، أي: فَعَلَيْهِ ذَلِكَ، وهو تخريج الكسائي. قال بعض أصحابنا: (وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البديل).

وفي الآية قول ثالث، وهو أن تكون (مَنْ) فاعلاً بالمصدر الذي هو (حِجَّ)، كأنه قيل: أَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ مَنِ اسْتَطَاعَ. قالوا: وهو فاسد من طريق المعنى؛ لأنه يصير: والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت مستطيعهم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (مِنْ) نحو قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق العيني<sup>(5)</sup>، وخالد الأزهري<sup>(6)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/335).

(2) [آل عمران: 97].

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/27).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3406-3407).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج3/1405).

(6) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/9).

## 719- من أنواع البديل: (بديل النسيان) و(بديل كل من بعض)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وأهمل المصنف مما ذكره بعض أصحابنا بدل النسيان، وهو أن يكون ذِكْرُكَ للأول على سبيل النسيان، ومثاله: مررتُ برجلٍ امرأة، نسيته، فتوهمت أن الممرور به رجل، ثم تذكرت أن الممرور به امرأة، فقلت امرأة على جهة البديل.

والذي ينبغي في بدل الغلط والنسيان أن يؤتى ب(بل) المقتضية للإضراب.

ونذكر بعضهم بدل كل من بعض، وقد يحتج المجوز بقولك: لقيته غدوة يوم الجمعة، لا يكون ظرفاً ثانياً لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه إلا على طريق الاتباع؛ فهو بدل من (غدوة) بدل كل من بعض، ولا يكون غلطاً لأن اللقاء لا يكون في كل اليوم بل في بعضه، ومنه:

كأني غداة البين يوم تحمّلوا<sup>(3)</sup> ... ..

وقد يُجاب بأنه على حذف مضاف، أي غداة البين غداة يوم تحملوا".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك نوعان من أنواع البديل، هما: (بديل النسيان) و(بديل كل من بعض).

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن هشام الأنصاري<sup>(5)</sup> وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/329).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/33-34).

(3) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص23) والجوهري، الصحاح (ج4/1435) وابن سلمة العوتبي، الإبانة

(ج4/437) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1683) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج4/376)، وعجزه:

لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَأَقِفُ حَنْظَلِ ... ..

(4) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص802).

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص465).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3400-3401) و(ج7/3408).

ووافق النحاة المتأخرين أمثال: العيني<sup>(1)</sup>، والجوهرى<sup>(2)</sup>، والأشموني<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 720- مجيء البديل من اسم الشرط

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "إن تضمن متبوعه معناها".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup>: "كان ينبغي للمصنف أن يضيف إلى هذه المسألة مسألة الشرط فإنها شبيهة بها، وذلك أنك إذا أبدلت من اسم شرط فلا بُدَّ أن تدخل على البديل (إن) الشرطية، مثال ذلك:

متى تُقَمُّ إن ليلاً أو نهاراً قُمت معك، ومن تُضرب إن رجلاً أو امرأة ضربته. فأما قول الفرزدق:

مَتَى مَا تَرِدُنْ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أُدْيِهِمْ، يَزِمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرًا<sup>(7)</sup>

فلا يجوز أن يكون (يوماً) بدلاً من (متى)؛ لأنه كان يجب إدخال (إن) عليه، وإنما هو منصوب بـ(تَرِدُنْ) الناصب لـ(متى) لأنَّ الفعل يعمل في ظرفين إذا كان أحدهما مشتملاً على الآخر، و(متى) مشتملة على اليوم لعمومها. ولا يجوز أن ينتصب (يوماً) بـ(تَجِدُ)؛ لأنَّ (سَفَارٍ) في موضع نصب بـ(تَرِدُ)، فيؤدى (ذلك) إلى الفصل به بين (تَرِدُ) ومعمولها وهو (سَفَارٍ)، وهو أجنبي منهما، وبينه وبين عامله- وهو (تَجِدُ)- بـ(سَفَارٍ) وهو أجنبي منهما، والفصل بين العامل ومعموله بأجنبي منهما لا يجوز".

(1) العيني، المقاصد النحوية (ج4/1683).

(2) الجوهرى، شرح شذور الذهب (ج2/791).

(3) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/5).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/178).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/338).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/48).

(7) البيت للفرزدق في ديوانه (ص252) ابن المثنى، مجاز القرآن (ج2/228) والمبرد، المقتضب (ج3/50) وأبي سعيد

السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/45) والأزهري، تهذيب اللغة (ج3/109) وابن سيده، المخصص (ج5/176)

والصفدي، الشعور بالعر (ص46) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/285).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء البديل من اسم الشرط.  
واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 721- الخلاف في جواز تقديم بدل الشيء من الشيء على المبدل منه

قال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ومن (البسيط) مسألة: (لا يجوز أن يتقدم بدل الشيء من الشيء على المبدل منه؛ لأنه لا يُدرى أيُّهما هو المعتمد عليه، وليس كالصفة، وأمّا في بدل البعض فيظهر، لكن الأحسن الإضافة، فتقول: أكلتُ ثلثَ الرغيفِ)".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم بدل الشيء من الشيء على المبدل منه.

واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 722- عدم الفصل بين المبدل والمبدل منه

قال أبو حيان<sup>(7)</sup>: "الأحسن ألا يُفصل بين البديل والمبدل منه، وهو دون الصفة؛ لأنه ليس من التمام، فيُفصل بالظرف والصفات ومعمول الفعل، نحو: أكلتُ الرغيفَ في اليوم ثلثته، وكقوله تعالى: ﴿قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ﴾<sup>(8)</sup>، ونحو ذلك".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص804).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/438).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3417).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/55).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3408-3409).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج3/184).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/56).

(8) [المزمل: 2-3].

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم الفصل بين المبدل والمبدل منه.  
واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السابع والأربعون : المعطوف عطف النسق

### 723- مصطلح الشَّرْكَة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب المعطوف عطف النسق".  
ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "الكوفيون يقولون: باب النَّسَق، وأكثر ما يقول س: باب الشَّرْكَة".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح الشَّرْكَة.  
واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق خالد الأزهري<sup>(7)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3422).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/143).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/343).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/57).

(5) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص806).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج2/441).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/153).

## 724- الخلاف في الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها أدوات عطف

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وليس منها (لكن) وفاقاً ليونس، ولا (إمّا) وفاقاً له ولا بن كيسان وأبي علي، ولا (إلا) خلافاً للأخفش والفراء، ولا (ليس) خلافاً للكوفيين، ولا (أي) خلافاً لصاحب المستوفى".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ونقص المصنف من الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها حرف عطف: حتى، وأم، وكيف، ولولا، ومتى، وأين، وهلا:

فأمّا (حتى) فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف، وإنما يُعربون ما بعدها بإضمار.

وأما (أم) فنذكر أنّ فيها خلافاً للنحاس، وأنّ أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة.

وأما (كيف) فذهب هشام إلى أنها حرف نسق، وزعم أنه لا يُنسق بها إلا بعد نفي، وأجاز: ما مررتُ بزيدٍ فكيف عمرو. قال س: (قال يونس: امرؤ على أيّهم أفضلُ إن زيدا وإن عمرو، يعني، إن مررتُ بزيدٍ وإن مررتُ بعمرو). قال س: (وهذا يُشبه قول النحويين: ما مررتُ بزيدٍ فكيف أخيه). قال: (وهذا رديء لا تتكلم به العرب). قال س: (وزعم يونس أنّ الجرّ خطأ)، يعني أنّ الذي مذهبه إضمار الخافض لا يجيزه هنا؛ لأنّ هذه الحروف حروف ابتداء. ولا يجوز عند أهل النظر أن يُعطف بـ(كيف) لأنها اسم، ويُبتدأ بها، تقول: كيف زيدٌ؟ ولا يكون هذا في حروف العطف.

ونسب ابن عصفور العطف بـ(كيف) للكوفيين. وقال ابن بابشاذ: (لم يذهب إلى العطف بـ(كيف) إلا هشام وحده).

وأما (لولا) و(متى) فحكى أحمد بن يحيى عن الكسائي أنه أجاز: مررتُ بزيدٍ فلولا عمرو، ومتى عمرو، بحذف الباء. وأبى ذلك الفراءُ كالبصريين. وعلة المنع كالعلة في كيف. و(لولا) للتحضيض، لا يقع بعدها إلا فعلٌ مُضمر أو مُظهر، فلا يُنسق بها.

وأما (أين) و(هلا) فذهب الكوفيون إلى أنهما من أدوات العطف، واستدلوا بقول العرب: هذا زيدٌ فأين عمرو، ولقيتُ زيداَ فأينَ عمراً، وجاء زيدٌ فهلا عمرو، وضربتُ زيداَ فهلا عمراً، فمجيء الاسم وفق الأول في الإعراب دلٌّ على العطف.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/343).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/70-71).



والصحيح أنه إذا كان العامل رافعاً أو ناصباً أضمر بعدهما. ويدلُّ على أنهما ليسا من أدوات العطف أنهم لا يقولون في الخفض: ما مررتُ برجلٍ فهلا امرأة، ولا تُوجد أداة عطف تعطف المرفوع والمنصوب ولا تعطف المخفوض. ثم دخول حرف العطف عليها وعلى (كيف) دليلٌ على أنها ليست من أدوات العطف.

وفي بعض الشروح: مذهب البغداديين أن (كيف) و(هلا) و(أين) من أدوات العطف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها أدوات عطف.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 725- ما ينوب عن الزمان من المصدر المقارن للزمان

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "ولا يقتضي ترتيباً على الأصح".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "مسألة: وينوب عن الزمان المصدر المقارن للزمان، تقول: أقم عندنا حتى طلوع الشمس وقيام زيد، تريد الزمان، أي: حتى إلى زمان هذا، وكلُّها خفض، ومنه: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(6)</sup>؛ لأنَّ الأول فيه معنى الفعل.

فإن قيل: فإن جاز نفس المصدر فليجز ما يسبك به.

قيل: لا يلزم؛ ألا ترى أنك تقول: آتيك يومَ يُفطرُ الناسُ، ولا تقول: يومَ أن يُفطرُ الناسُ، ولا: ما يُفطرُ الناسُ".

(1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص806) و(ص807-808).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/441) و(ج2/443) و(ج2/454).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/218-219).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/357).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/106).

(6) [القدر: 5].

ويجوز في أنَّ المشددة: أقم حتى أنَّ الناسَ يُفطرون. وإنما كان لأنَّ أن لا تلزم الدخول على الفعل في الخبر، ولا تدخل عليه، بخلاف ما وأن، وحتى هنا طالبةً للأسماء للغاية، فلم يكن فيها ما يطلب الفعل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما ينوب عن الزمان من المصدر المقارن للزمان. وأكد الشاطبي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 726- عدم جواز أن يجيء بعد (حتى) نكرة

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسألة: لا يجوز أن يكون بعد حتى نكرة، لو قلت: أقم عندنا حتى شهرٍ أو يومٍ، لم يجز إلا أن تُريد مقدارَ ذلك، كأنك قلت: أقم عندنا إلى تمام اثنتي عشرة ساعة، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾<sup>(3)</sup>، كأنه أراد الموت أو زماناً يُحصَر. وتقول: أقم عندنا حتى قليل تقضي حاجتك، فصار القليل جائزاً لأنه كالمحدود.

وأجاز الكسائي: أقم عندنا حتى شهرٍ وحتى عصرٍ، فخفض، وهو غير جائز إلا بالألف واللام، ولو قال: ائْتِنَا كُلَّ وَقْتٍ حتى ظهراً، جاز لأنهما وقتان كما كان في غير الوقتين أيضاً. ولو قلت: كُنْ عندنا حتى غُدوةً يا هذا وحتى سَحَرَ، جاز لأنه معلوم الوقت، ولو قلت: حتى غداة، لم يجز لأنها لا حدَّ لأولها. ولو قال: أقم عندنا حتى عَشِيَّةً، جاز على قُبْح، وذلك إذا جعل العشيّة ما بين الظهر إلى الليل، ولو لم يُرد ذلك كان محالاً.

وتقول: لا آتيك حتى عشر، فتضع حتى مكان إلى، ولو قلت آتيك لم يجز، ولو قلت: آتيك فأواظب إلى عشر، جازت حتى بطول الفعل ولنقض الجزء، كقولك: ارع الشاة حتى شهر. انتهت هذه المسائل، وهي من كلام الفراء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز أن يجيء بعد (حتى) نكرة.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/607-608).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/107).

(3) [يوسف: 35].

## 727- ماهية (أم)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وأم متصلة ومنقطعة".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "و(أم) حرف بسيط وُضع على حرفين أصليين، وليست الميم بدلاً من واو، فيكون أصلها أو، خِلافاً لمن زعم ذلك، وهو ابن كيسان؛ إذ هي دعوى لا دليل عليها... وأما قول ابن كيسان (أبدلت الميم من الواو لثحوّل إلى معنى يزيد على معنى أو) فليس بشيء؛ لأنّ إبدال حرف من حرف لا يُزيل دلالة المبدّل عن دلالة المبدّل منه، فمدلول أبا ب مدلول عبا ب".

ويقول المرادي<sup>(3)</sup> : "وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنّ (أم) قد تكون زائدة، وقال الأَخفش: قال قوم: إنها لغة يمانية... و(أم) قد تكون حرف تعريف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية (أم).

واتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان إلا أنه زاد عليه آراء أخرى للنحويين تخص أصل تركيب (أم) في هذه المسألة، ووافقهما ابن عقيل<sup>(5)</sup> في ذلك أيضاً.

## 728- أوجه الفرق بين (أم) و(أو)

قال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ولو كانت (أو) هي الأصل وأبدلت ميم (أم) من واو (أو) لاتقتت أحكامها، ولكنها مخالفة من أوجه: منها أنّ السؤال ب(أو) قبل السؤال ب(أم)، فمن سأل بأو بعد السؤال بأم فقد أخطأ. وأنه يتقدّر مع أو بأحد، ومع أم المتصلة بأي. وجواب أو بالحرف نَعَمْ أو لا، وجواب أم بالتعيين، إمّا بالاسم، وإمّا بالفعل، على حسب ما يكون السؤال. والأحسن مع أو تقديم الفعل، ومع أم تقديم الاسم. وأنّ أو في العطف لا تلزم معادلتها للاستفهام، بخلاف أم. وأنك إذا استفهمت باسم، وعطفت عليه، كان بأو دون أم. وأنك إذا عطفت بعد أفعل التفضيل

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/357).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/124).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص811-812).

(4) المرجع السابق، ص806 وص807-808.

(5) ابن عقيل، المساعد (ج2/456-457).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/124).

كان بأم دون أو. وأن ما لم يحسن السكوت عليه كان العطف بأم، وما حسن كان بأو. فهذه وجوه من الفرق تدل على أن أم ليست الميم بدلاً من واو أو، وأن أصلها ليس أو.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه الفرق بين (أم) و(أو).  
ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الأثير<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

### 729- (أم) يكون لها اسمين أو فعلين إذا جاء بعد سواء ألف استفهام

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسألة: قال س: إذا كان بعد سواء ألف الاستفهام فلا بُدَّ من أم، اسمين كانا أو فعلين، تقول: سواءً عليّ أزيد في الدار أم عمرو، وسواءً عليّ أقمّت أم قعدت. وإذا كان بعدها فعلاً بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو، تقول: سواءً عليّ قمت أو قعدت. وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو، تقول: سواءً عليّ زيد وعمرو. وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وبأو حملاً عليهما".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بأن (أم) يكون لها اسمين أو فعلين إذا جاء بعد سواء ألف استفهام.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الأثير<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(4)</sup> أيضاً.

(1) ابن الأثير، البديع (ج1/372).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/124).

(3) ابن الأثير، البديع (ج1/373).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/207-208).

### 730- جواز قولهم (ما أدري أقامَ أو قعدَ؟)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "مسألة: تقول ما أدري أقامَ أو قعدَ؟ إذا لم يَطُلْ القيام، وكان لسرعته كأنه لم يكن، كما تقول: تكلمت ولم تتكلم، إمَّا لِقلة كلامه، أو لترك الاعتداد به، أو لأنه لم يبلغ به المراد، وليس لـ(أم) هاهنا مجال".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز قولهم (ما أدري أقامَ أو قعدَ؟).  
وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن الأثير<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

### 731- مجيء (أم) و(أو) بمعنى واحد على السواء إذا تصدرت (هل) الكلام

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "مسألة: إذا تصدر الكلام (هل) صَلَحَتْ (أم) و(أو)، قال س: لو قلت: هل تضربُ أو تقتلُ، أو: هل تضربُ أم تقتلُ؟ لكان واحداً".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (أم) و(أو) بمعنى واحد على السواء إذا تصدرت (هل) الكلام.

وتأثر أبو حيان بما ذهب إليه ابن الأثير<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

### 732- (إمَّا) تأتي بمعنى الإباحة

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "والمعنى مع إمَّا شك أو تخيير أو إبهام أو تفريق مجرد".  
ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "والإباحة: جالسٌ إمَّا الحسن وإمَّا ابن سيرين".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/124).

(2) ابن الأثير، البديع (ج1/374).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/125).

(4) ابن الأثير، البديع (ج1/374).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/365).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/142).

وقال أيضاً في المقام نفسه عبارة أخرى تفي معنى الاستدراك : "ولم يذكر المصنف كون إمّا للإباحة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك (إمّا) تأتي بمعنى الإباحة. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. وأكد الشاطبي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 733- جواز العطف على الضمير المستكن في (رُوَيْدَكَ)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل". ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "فرع: تقول: رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، فلا تعطفُ على الضمير المستكن في رُوَيْدَكَ إلا بعد تأكيده".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز العطف على الضمير المستكن في (رُوَيْدَكَ). واتبع ناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص814).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/460).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3479).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/130).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/372).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/168).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3503).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج3/221).

## 734- اختصاص (لولا) بجر المضمير

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وإنْ عَطِفَ على ضمير جر".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: (لولا) تجر المضمير في مذهب س، فلو عَطِفَتْ على مجرورها ظاهراً لم يجز؛ لأنه يلزم من ذلك أن تجر (لولا) المظهر، وهو لا يجوز. فلو رفعت على توهم أنك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر، نحو: لولاك وزيدٌ لكان كذا. وعلى هذا ينبغي أن يُقيد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اختصاص (لولا) بجر المضمير.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 735- عدم جواز تأخير المعطوف على مبتدأ وتوسيط خبرهما

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وندر ذلك مع أو".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "مسألة: لا يجوز تأخير المعطوف على مبتدأ وتوسيط خبرهما، نحو: زيدٌ مُنْطَلِقَانِ وَعَمْرُو، لما في ذلك من التقديم والتأخير المستغني عنه تركيب الكلام. وأجاز ذلك بعض أصحابنا، واستدلَّ على ذلك بقوله: أنتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ، قال: (كأنك قلت: أنتُ وَعَبْدُ اللَّهِ أَعْلَمُ)، فيشتركان في المعنى، ويكون أَعْلَمُ خبراً لهما متوسطاً بينهما، فعلى هذا يجوز: زيدٌ قائمانِ وَعَمْرُو، ولا مانع من ذلك. انتهى.

والفرق بينهما أنه إذا قدرنا (أَعْلَمُ) خبراً عنهما معاً لم يكن في اللفظ مخالفة خبرٍ لمُخْبِرٍ عنه متقدم. بخلاف ما يُثنى ويُجمع، فإنه يظهرُ التخالُفُ؛ ألا نرى أنه يسوغُ: أنتَ أَعْلَمُ، ولا يسوغُ: زيدٌ قائمانِ، على أنه لا يتعين في (أنتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ) أن يكون من عطف المفردات حتى يشتركا في الخبر، بل الظاهر أنه من عطف الجمل، نحو: زيدٌ قائمٌ وَعَمْرُو، ولو قلنا

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/373).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/177).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/459).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/378).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/195-196).

بالجواز في المثال المذكور - وهو أن يكون من عطف المفردات - لساغ؛ إذ لا يظهر تخالف في اللفظ، بخلاف: زيد قائمان وعمرؤ، من حيث هو خبرٌ يحمل ضميرهما فهو عائدٌ على متقدمٍ وعلى متأخرٍ؛ وذلك لا يجوز، وما وردَ من ذلك فهو من التقديم والتأخير الذي لا يجوز إلا في الشعر، نحو قوله:

وَجَدْتُ أَبَاهَا رَائِضِيهَا وَأُمَّهَا فَأَعْطَيْتُ فِيهَا الْحُكْمَ حَتَّى حَوَيْتُهَا<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تأخير المعطوف على مبتدأ وتوسيط خبرهما.

## 736- شروط تقديم المعطوف بالواو ضرورة

قال ابن مالك<sup>(2)</sup>: "وقد يُقَدَّمُ المعطوفُ بالواو للضرورة".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup>: "أهمل المصنف قيود هذه المسألة، وذكر أصحابنا لها أربعة شروط:

أحدها: أن يكون العاطف الواو، وهذا ذكره المصنف...

الشرط الثاني: ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا، لا تقول: وعمرؤ زيد قائمان، تريد: زيد وعمرؤ قائمان، ولا نعلم خلافًا في هذا.

الشرط الثالث: ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، فلا تقول: إنَّ وَعَمْرًا زيداً قائمان، تريد: إنَّ زيداً وَعَمْرًا قائمان، وكذلك: ما أَحْسَنَ زيداً عَمْرًا.

الشرط الرابع: ألا يكون المعطوف مخفوضاً، فلا تقول: مررتُ وعمرؤ بزيد، تريد: مررتُ بزيد وعمرؤ. ولا نعلم خلافًا في هذا الشرط.

(1) البيت للبعيث الحنفي في ضرائر الشعر (ص 205) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج 2/381).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 3/378).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 13/196-197).



وإذا اجتمعت هذه الشروط فمذهب البصريين أنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، وهو عندهم في المنصوب أقيح منه في المرفوع؛ لأنَّ الفعل بالمرفوع مرتبط. ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام.

فلو كان الفعل مما لا يستغني بفاعل واحد، نحو: اختصم زيد وعمرو، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز التقديم؛ لأنَّ الواو واو اجتماع. قال أبو جعفر النحاس: وهو مذهب البصريين. فتكون إذ ذاك الشروط عند البصريين خمسة، فلا يُقال على هذا المذهب: اختصم عمرو زيد. وأجاز ذلك احمد بن يحيى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط تقديم المعطوف بالواو ضرورة. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 737- معاني (الواو) في (فأصبحوا والنوى)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء".  
وقال أبو حيان<sup>(7)</sup>:

- 
- (1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص 821).
  - (2) ابن عقيل، المساعد (ج 2/475-476).
  - (3) السلسلي، شفاء العليل (ج 2/797).
  - (4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 7/3511).
  - (5) السيوطي، همع الهوامع (ج 3/228).
  - (6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 1/341).
  - (7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج 4/140).

... .. "فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ<sup>(1)</sup>

فالواو عند الأخفش زائدة، وعند غيره أنها واو الحال، وأصبحوا تامة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (الواو) في قول الشاعر: (فأصبحوا والنوى).

### 738- الخلاف في (الفاء) الداخلة على (إذا) الفجائية أهي زائدة أم عاطفة؟

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "واختلفوا في هذه الفاء الداخلة على إذا التي للمفاجأة: فذهب المازني إلى أنها زائدة. وذهب الزجاج إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو بكر مبرمان إلى أنها عاطفة.

ورجح أبو الفتح قول المازني وذلك أن إذا الفجائية فيها معنى الإلتباع، وكذلك كانت في جواب الشرط كما كانت الفاء، فقد اشتركت الفاء وإذا في هذا المعنى، فدخل الفاء عليها دخول حرف زائد للتأكيد، ولا يعترض على هذا بكون الفاء لا يجوز حذفها، فربَّ زائد يلزم، كقولهم: افعله أثراً ما.

وقال بعض أصحابنا: ولا يجوز أن تقول: خرجت إذا زيد، ولكن مع ذلك إذا وجد له نظائر لم يبعد. انتهى. ويعني أنه قد وجد زوائد كثيرة حذفت.

وردَّ مذهب الزجاج بأنَّ قولك خرجت إذا زيد إخبار عن حال ماضية قد انقضت؛ والشرط مبنيٌّ على الاستقبال، ولأنه لو كان في الكلام معنى الشرط لاستغني بما في إذا من معنى الإلتباع عن الفاء كما استغني عنها في قولك: إنَّ تفعل إذا زيد يفعل.

(1) هذا صدر بيت لحميد الأرقط في سيبويه، الكتاب (ج70/1) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج3/266) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج7/208) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/351) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج2/498) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص503) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج2/234) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/629) وعجزه :

... .. وَلَيْسَ كُـلُّ النَّوَى تُـلَقِّي الْمَسَاكِينُ

(2) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج7/325-327).

وَرَدَّ مذهب مَبْرمان بأنَّ الجملة التي هي خرجتُ مركبة من فعل وفاعل، وقولك فإذا زيدٌ جملة اسمية، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه.

فإن قلت: ألسنت تقول: قام زيدٌ وأخوك محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى؟

فالجواب: أنَّ الواو يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من حروف العطف؛ ألا ترى أنَّ الثاني في العطف بالفاء معقٌّ بالأول، والواو ليست كذلك. انتهى معني كلام أبي الفتح.

قال الشلوبين الصغير: ويحتمل أن يُنتصر لمبرمان بأن يقال له: امتناع قولك قام زيدٌ فعمرو جالسٌ لم يكن من جهة العطف، إنما كان من أجل أنَّ الفاء يصحبها في عطفها الإتياع، ولا إتياع هنا، فإذا صحَّ الإتياع فلا مانع من العطف، ومسألتنا هذه الإتياع فيها بين على معنى المبالغة، فكأنه لارتباط حضور الأسد عند الخروج معلل بالخروج وإن كان ليس معللاً في الأصل، وإنما هي موافقة ومصادفة، ولكن للزوم العلة والمعلول جعل هذا مثله يعطف بالفاء، ومع أنَّ في قولك فإذا زيد معنى: فحضرني زيد، وأنت لو قلت خرجتُ فحضرني زيدٌ لم يكن خَلْفاً من الكلام، ولم يشك في أنَّ الفاء عاطفة، فجاز هذا جواز ذلك، فعلي هذا يكون توجيه مبرمان صحيحاً. انتهى.

والذي يقطع بأنَّ الفاء عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف مقامها، كقوله ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَبِرُونَ﴾<sup>(1)</sup>، ف(ثُمَّ) لا يصلح أن تكون دخلت دخولها في جواب الشرط؛ لأنَّ ثُمَّ لا يُلقَى بها جواب الشرط، ودعوى الزيادة فيها على خلاف الأصل، فنثبت أنها عاطفة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (الفاء) الداخلة على (إذا) الفجائية أهي زائدة أم عاطفة؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) [الروم: 20].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص492).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/510).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1960).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/183).

## الباب الثامن والأربعون : النداء

### 739- الخلاف في مجيء الحال من المنادى

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وفي حال".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ومجيء الحال من المنادى مسألة خلاف:

ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى المنع، واستدلوا على ذلك بأن الحال منه يلزم عنه تناقض معنى الكلام، قالوا: إذا قلنا: يا زيد ضاحكاً، على الحال، كان المعنى أن نداءه كان في حال الضحك، فإن لم يكن ضاحكاً فلا نداء، وذلك مستحيل؛ لأنّ النداء وقع بقوله: يا زيد، فإن لم يكن ضاحكاً لم يُخرجه عن أن يكون قد نادى زيدا بقوله: يا زيد. وهذا الذي احتجّ به لا حجة فيه إلا على تقدير أن تكون الحال مُبَيَّنَّة؛ إذ هي التي يُقَدَّرُ ارتفاعها لكونها مُنْتَقَلَةً.

وذهب بعض البصريين -ومنهم الأَخفش والمازني والفراسي- إلى إجازة مجيء الحال من المنادى إذا كانت الحال مؤكدة لمعنى الكلام؛ لأنها إذ ذاك ليست مُنْتَقَلَةً، وذلك أنه إذا أُقْبِلَ بندائه على شخص قائم، فلم يرَ ذلك كل مَنْ رأى إقباله عليه أنه ناداه وهو قائم، فإذا قال: يا زيد قائماً، كانت الحال مؤكدة لما كان يُفهم من النداء قبل الإتيان بها، كما أنّ ﴿مُدْبِرِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿حَيًّا﴾ من قوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾<sup>(4)</sup>، و﴿صَاحِكًا﴾ من قوله: ﴿فَتَبَسَّمْ صَاحِكًا﴾<sup>(5)</sup>، أحوال مؤكدة لما كانت تُفهم من الكلام قبل الإتيان بها. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

يَا بَشْرُ أَعْوَرَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ دَهَبُوا      وَخَلَّفُوا بَقْرًا جُمًّا صَيَّاصِيهِ<sup>(6)</sup>

وقول الآخر:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/390).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/240-242).

(3) [التوبة: 25].

(4) [مريم: 33].

(5) [النمل: 19].

(6) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/241).

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ الْعُوجِ جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَائِهٍ<sup>(1)</sup>

ف(بين) في موضع الحال من (دار سلمى) لأنها معرفة، ولا يمكن أن يقدر الظرف نعتاً لها. انتهى ما ذكره بعض أصحابنا في نقل الخلاف في الحال من المنادى والاحتجاج.

ولم يفصل المصنف في مجيء الحال من المنادى بين أن تكون مُبَيَّنَّةً أو مؤكدة، وقد ذكرنا أن مَنْ أجاز ذلك إنما أجازته على أن تكون الحال مؤكدة، إلا أن في (البدیع) ذكر الحال مطلقة، قال: (قد استتبع جماعة من النحاة الحال من المنادى، منهم المازني، فلا تقول: يا زيد قائماً. وأجازه آخرون، منهم المبرد، وقال: أناديه قائماً، ولا أناديه قاعداً، وأنشد:

... ..  
... ..  
... ..  
... ..  
يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ<sup>(2)</sup>

وفي البسيط: (وقد احتج على ذلك - يعني أنه لا يكون معمولاً للفعل - بأنه لو كان معمولاً لفعلٍ أو معناه لصحَّ وقوع الحال منه، فتقول: يا زيد قائماً، ولم يُسمع، وصحَّ: يا زيد يوم الجمعة؛ لأنَّ روائح الأفعال تعمل في هذه. وانفصلوا عنه على طريقين:

إحدهما: يجوز ذلك، وهو رأي ابن طاهر وابن طلحة من المتأخرين.

والثانية: أنَّ امتناع ذلك لا لما ذكر بل لمعنى آخر، قال س: لأنَّ النداء شبيه بالعام، فما بعده يُشبه التفسير للذات، فكان كالتمييز، والتمييز لا تكون منه حال لأنه ذات، والذات لا تنتقل. وقيل: لأنَّ النداء جرى في كلامهم على الإطلاق؛ لأنَّ قصد الإقبال إنما هو لمُبْهَم، وما هو كذلك لا يتقيد بشيء، والحال قيدٌ، فلا تكون) انتهى.

وتحصّل في المجيء من المنادى بالحال ثلاثة مذاهب: أحدها: المنع على الإطلاق. والثاني. الجواز على الإطلاق. والثالث: التقييد بين أن تكون الحال مؤكدة فيجوز منه، أو مبينة فلا يجوز. ولم ينص س على جواز الحال من المنادى ولا منعه.

(1) البيت لرجل من بني سعد في ابن السكيت، الكنز اللغوي (ص38) وأبي علي القالي، أمالي القالي (ج2/147) المرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص317) والبكري، سمط اللآلي (ج1/771)

(2) هذا عجز بيت للناطقة الذباني في ديوانه (ص133) وابن سلام، طبقات فحول الشعراء (ج1/57) أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/200) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص194) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص93) وابن منظور، لسان العرب (ج14/239) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج2/132)، وصدرة: قَالَتْ بُؤْسُ عَامِرٍ: خَالُوا بَيْتِي أَسَدٍ .. ..

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء الحال من المنادى. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 740- الموقع الإعرابي في بناء المنادى ك(اثني عشر)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "يبنى المنادى لفظاً أو تقديراً على ما كان يرفع به".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "فرع: إذا ناديت (اثني عشر) رُوعي أصله، فبُني على ما كان عليه، ولا تُلاحظ فيه الإضافة، ويُحمل عليه رفعاً ونصباً؛ إذ مذهب س أن أصله: اثنان وعشْر، فُضِّمَ (عَشْر) معنى الواو، فبُني آخره، فصار بصفة المضاف، فحُذفت النون، ونُزِلَ (عَشْر) منزلة النون، فصار في الحكم بمنزلة (اثنان). ولو ناديت (اثنان) لقلت: يا اثنان، وكذلك: يا اثنا عَشْر، ويا اثنتا عَشْرَة، ويا ثنتا عَشْرَة.

وأما الكوفيون فيُجرونه على أصله من الإضافة، فيقولون: يا اثني عشر. وفيه نظرٌ لأنَّ الإضافة غيرُ حقيقية، وهو عندهم أقوى من المثني".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الموقع الإعرابي في بناء المنادى ك(اثني عشر). واتبع ابن عقيل<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق الأشموني<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص827).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/488).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3534-3535).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/391).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/244-245).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج2/489).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3543).

(8) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/22).

## 741- يشترط في اسم الإشارة أن يكون عارياً من كاف الخطاب

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كأي".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ولم يشترط المصنف في اسم الإشارة إذا كان منادى أن يكون عارياً من كاف الخطاب؛ كما شرطه فيه إذا كان صفة لـ(أي)، وذلك في الشرح لا في الفص، وهي مسألة خلاف، وقد تقدم مذهب السيرافي في أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب س وابن كيسان خلافه، وهو الجواز، فتقول: يا هذا الرجل، ويا ذاك الرجل، ويا ذلك الرجل، ويا ذاك الرجلان، ويا ذاك الرجلان، ويا أولئك الرجال، ويا أولئك الرجال، وحكى ابن كيسان عن بعض النحويين سماعاً عن العرب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يشترط في اسم الإشارة بأن يكون عارياً من كاف الخطاب.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 742- مجيء (ابنة) في المنادى المضاف

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "إلا الأُمَّ والعَمَّ المضاف إليهما ابنٌ".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "تَقَصَّه أن يقول: أو ابنة، فإنَّ النحويين ذكروا أنَّ حُكْمَ ابْنَةٍ وَبُنْتٍ فِي الإِضَافَةِ إِلَى أُمٍّ أَوْ عَمٍّ حُكْمُ الابْنِ سِوَاهُ".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/398).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/296-297).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص832).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/504).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/49).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/405).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/334).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (ابنة) في المنادى المضاف.  
واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب التاسع والأربعون : الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

### 743- وجوه حصول الاستغاثة والتعجب بالنداء

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ومثال المنادى المتعجب منه قول العرب: يا للعجب".  
ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وإنما اشتركت الاستغاثة والتعجب في هذه الصورة لمشاركتها في بعض المعنى؛ إذ سببهما أمرٌ عظيمٌ عند المنادي:  
أمَّا الاستغاثةُ فلوقوع أمرٍ يُطلب دفعه، أو المعونةُ عليه، أو الدخولُ فيه، ولهذا قد تكون على جهة الاستطالة والوعيد، وعلى التوبيخ، وعلى التذلل والخضوع.  
وأمَّا التعجبُ فالنداء فيه على وجهين:  
أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً فتتعجب منه، فتنادي جنسه ليحضر، كقولهم: يا للماء! ويا للذَّاهي! ويا للَّعَجَبِ!.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص837).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/521).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج2/813).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3585).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/53).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/410).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/350-351).



والثاني: أن ترى أمراً تستعظمه فتتأدي مَنْ له نسبةٌ إليه ومَكْنةٌ فيه بوجهٍ ما؛ كأن ترى جُهاًلاً أخذوا المناصب، فتقول: يا للعلماء! أي: فمَثَلُكم لهذا الأمر ولهذه العظائم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه حصول الاستغاثة والتعجب بالنداء في سياق الكلام.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 744- الخلاف في لام المستغاث من أجله

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "واختلفوا في هذه اللام على مذهبين:

أحدهما: أنها زائدة- وهو اختيار ابن خروف- لأنَّ الفعل يتعدَّى بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف جر.

والثاني: أنها ليست بزائدة. واختلف أهل هذا المذهب على قولين:

أحدهما: أنها تتعلق بما في (يا) من معنى الفعل. وهو مذهب ابن جني.

والثاني: أنها تتعلق بفعل النداء المضمر بعد حرف النداء، وهو اختيار ابن عصفور وابن الضائع، ومذهب س.

ورُدَّ مذهب الزيادة بأنَّ الزيادة ليست بقياس، فمهما أمكن أن لا يزداد كان أولى. ورُدَّ مذهب ابن جني بأنَّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور ولا في الظرف.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص839).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/526).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3599).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/69).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/353-354).

ولابن جني أن يقول: قد عملت كأنّ بما فيها من معنى التشبيه؛ ألا ترى عملها في الحال في قوله:

كَأَنَّه خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... ..

ورَدَّ المذهب الثالث بأنّ دخول اللام على المفعول المتأخّر عن الفعل قليل، لا يُقال منه إلا ما سُمع، بخلاف حاله إذا تقدّم، فإنه فصيح، نحو: لزيد ضربتُ، ولا يجوز ضربتُ لزيد إلا حيث سُمع، نحو قول الشاعر:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مَلَكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وقد استعذر عن هذا بأنّ الفعل لما كان ملتزماً إضماره قُوِيَ بوصوله بالحرف لما أرادوا التفرقة بين معنيين.

وهذا كلّهُ تكلفٌ، والأولى الزيادة، زيدتُ لمدّ الصوت؛ إذ يكون أعوّن على الانتصار وطلب الغوث. والدليل على زيادتها معاقبتها للألف في آخره، فزادوا الحرفين لمدّ الصوت، ولما كان معناهما واحداً في الزيادة تعاقبا، فبم يجز الجمع بينهما".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في لام المستغاث من أجله. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 745- ما يصح استعماله من حروف النداء مع المستغاث به

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "وقد يُحذف المستغاث فيلى (يا) المستغاث من أجله".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص839).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/526).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3597-3598).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/70).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/409).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واعلم أنه لا يكون المستغاث به إلا معلوماً، ولا يُستعمل من حروف النداء معه ومع التعجب منه إلا (يا) خاصة؛ وقد استُعملَ في التعجب (وا) إلا أنه قليل، ومنه قول عمر - رضي الله عنه - لعمر بن العاص: (وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْعَاصِ)<sup>(2)</sup>".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يصح استعماله من حروف النداء مع المستغاث به.

واتبع ابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### الباب الخمسون : الندبة

#### 746- ندب قولهم (اثنا عشر)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "آخر ما تم به المندوب يعم آخر المفرد نحو: وا زيدا، وآخر المضاف إليه نحو: واعبد الملكاه، وآخر الصلة نحو: وامن حفر بئر زمزماه، وآخر المركب تركيب مزج نحو: وامعد يكرياه، وواسيويهاه، وآخر المركب تركيب إسناد نحو: واتأبط شراه". ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "فرع: إذا نَدَبْتَ رجلاً اسمه اثنا عشر قلت في قول س: واثنا عشره، كما تقول فيمن اسمه رجُلان: وارجُلاناه، وفي قول الكوفيين: واثنى عشره، كما تقول: واغلامِي زيدا. وأجاز ابن كيسان القولين معاً.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/362).

(2) [ابن مالك، الموطأ (طبعة الرسالة)، 56/1: رقم الحديث 137].

(3) ابن عقيل، المساعد (ج2/533).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3596).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/36).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/415).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/372).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك نذب قولهم (اثنا عَشَرَ) وأمثاله.  
واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه<sup>(3)</sup>، والرماني<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

## 747- الخلاف في رد الياء عند اجتزاء كسرة المنادى المضاف إلى المنادى في النذب

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "مسألة من هذا الباب: إذا اجتزأت بكسرة المنادى المضاف إلى نفسك عن الياء ثم نذبت، وعطفت عليه مثله، وطرحت الألف من الأول- رددته إلى الكسر، ولم يجب ردُّ الياء عند الجمهور، فنقول: يا غلام واحبيباه، وأوجب الردَّ الفراء، فنقول: يا غلامي واحبيباه".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رد الياء عند اجتزاء كسرة المنادى المضاف إلى المنادى في النذب.  
واتبع المرادي<sup>(6)</sup>، وابن عقيل<sup>(7)</sup>، وناظر الجيش<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص843).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/536).

(3) سيبويه، الكتاب (ج2/226).

(4) الرماني، شرح كتاب سيبويه (ج1/192).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج13/385).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص843).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج2/537).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3606-3607).

## 748- الخلاف في إبقاء ألف الندبة أو حذفها في كلمة (مُنْتَى)

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "مسألة: إذا نَدَبْتَ مُنَوْنًا مثل مُنْتَى فإنك تَحْذِفُ التَّوِين، فتعود الألف لحذفه، فتلتقي مع ألف النُدْبَةِ، فَتُحْذَفُ، وتبقى ألف النُدْبَةِ، كما تُحْذَفُ في: مُنْتَى القوم، فنقول: وأمَّنَّاهُ.

واختلف النقل عن الكوفيين: فقليل عنهم: إنهم يزعمون أنَّ هذه الألفُ مُنْتَى، واكتفوا بها عن ألف الندبة. وقيل عنهم: إنهم يحذفون الألف، ويُحَرِّكون التَّوِين، فيقولون: وأمَّنَّاهُ، وحكوا من كلام العرب ذلك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إبقاء ألف الندبة أو حذفها في كلمة (مُنْتَى).

ووافق أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

## الباب الحادي والخمسون : أسماء لازمت النداء

### 749- القياس فيما يُبنى على مفعلان

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "ويقال أيضاً في نداء العزيز الكريم: يا مكرُمان وفي نداء ضده يا مَلَأْمَان، ويا مَلَأْم ويا لُؤْمَان".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "أمَّا ما بُني على مفعلان فكلام المصنف في الفص وفي الشعر مشعر بأنه لا يُقال منه إلا ما سُمِع ولم يذكر المصنف منه غير مكرُمان ومَلَأْن. فأما بعض أصحابنا فيقولون أنه مُنْقَاس فيقول: مكذبان، وملكعان، ويا مخبثان، ويا مَلَأْمَان، وإذا أردت المؤنثة أدخلت التاء فقلت: يا مخبثانه.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/385).

(2) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج1/362-363).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/419).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق553-ق553ب).

وقال بعض أصحابنا وأما مفعلان فالذي جاء منه مَلَأَمَان، ومخبثان، ومكذبان، وملكعان، ومظنبان. وهي من القلة بحيث لا يقاس عليها، وأكثر استعمال هذا البناء المختص بالنداء في الذم.

وزعم أبو محمد ابن السيد أنه مختص بالذم، وزعم أن ما وُجِدَ في النسخ من قولهم يا مَكْرُمان تصحيف مكذبان. وليس كما زعم إذ قد ذكر الأخفش يا مَكْرُمان، وذهب سيبويه. ولم ينص سيبويه على الذم في بناء مفعولان هذا. وأما يا مَلَأَم، ويا لومان، ويا نومان فلا يُقال هما على هذه الأوزان إلا ما سُمِع. لا يُقال يا مكذب، ولا يا كذبان قياساً عليها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك القياس فيما يُبنى على مفعلان. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 750- شروط جواز بناء (فعال) بمعنى اسم فعل أمر معدول

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "وهو والذي بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقاً لسيبويه". ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وأهمل المصنف قيدين في جواز بناء فعال بمعنى الأمر: أحدهما أن يكون الثلاثي المجرد تاماً فلا يجوز من الفعل الناقص، فلا يجوز كوان منطلقاً، ولا بيات ساهراً بمعنى كن منطلقاً وبت ساهراً. والثاني أن يكون متصرفاً فلا يجوز: وذار زيداً، ولا وداع عمراً يعني ذر زيداً، أو دغ عمراً".

(1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص846).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/542-543).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3615).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/61).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/419).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق553ب).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز بناء (فعال) بمعنى اسم فعل أمر معدول.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، بينما يوافقهم ناظر الجيش<sup>(3)</sup> في البند الأول فقط.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الثاني والخمسون : ترخيم المنادى

### 751- حد الترخيم

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "باب ترخيم المنادى".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطراد، فلا يُسمي مثل: يد مَنْ حَمِلاً".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الترخيم.

واتبع المرادي<sup>(7)</sup>، وابن عقيل<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(9)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص847).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/543-544).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3616).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/62).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/421).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1554).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص848).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج2/546).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج2/74).

## 752-ترخيم ما فيه التاء من المحذوف الفاء مما أصل عينه السكون

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ما فيه هاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه علمية، ولا زيادة على الثلاثة، بل يرخم ما هي فيه وإن كان ثنائياً بدونها غير علم".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: إذا رخت ما فيه التاء من المحذوف الفاء اللازم ردها عند الحذف مما أصل عينه السكون نحو: شية ودية على لغة من ينتظر الحرف. قلت: يا شي، ويا دي، أو لغة من لا ينتظر أبقيت العين على حركتها، ولم يردّها إلى أصلها. فتقول في ترخيم يا وشي أقبلي في قول سيبويه فيرد الواو، وتدع الشين على حركتها؛ لأنّ المقصود برد الواو المحذوفة إنما هو تقوية الكلمة. فلو رددت الواو، وحذفت الحركة لكنت بمنزلة من لم يرد شيئاً من جهة أنّ الحركة حكم لها بحكم الحرف في مواضع في النسب إلى عمري أجريت مجرى قهقري بخلاف حبلي، وفي منع الصرف في مسفر أجريت مجرى زينب بخلاف هند. ويجب الإسكان في قول الأخفش، والمبرد، فيقول: يا وشي أصله شيبه. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه بدليل أنهم لمّا ردوا المحذوف في يد في التثنية أبقوا الدال متحركة، ولم يردوها إلى أصلها من السكون. قالوا: يديان، ولا حجة للأخفش في عدّ؛ ولأنه جاء على الأصل، وعدّ محذوف منه لا أنّ عدواً رددت إليه الواو بعد حذفها، والزائد قبل الهاء كالأصل متحركاً كسرداح كما يذهب في مقصور الواو دمي في سعادة، فجرت مجرى الصحيح. ويظهر من كلام سيبويه: (إنّ من الناس من يقول: تحذف الزوائد مع الهاء)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ترخيم ما فيه التاء من المحذوف الفاء مما أصل عينه السكون.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/421).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق554ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص848).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3645-3646).



## 753- قلب تاء التأنيث هاء إذا وقعت في آخر المركب المرخم

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ثم بينت ما يحذف من العلم في الترخيم، فقلت: يحذف عجزه إن كان مركباً، فيتناول ذلك المركب بمزج كحزرموت وسيبويه وخمسة عشر، فيقال: يا حزر، ويا سيب، ويا خمسة في المسمى بخمسة عشر".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: إذا وقعت على المركب المرخم وآخره تاء التأنيث قلبتها هاء فقلت في يا خمسة في الوقف يا خمسه. قال في البسيط: (إذا رخت (خمسة عشر) حذفت الثاني، فإذا وقعت بالهاء في اللغتين لا بالياء؛ لأنها على أصلها قبل التركيب، وليس بمنزلة بنتان إذا رخته، بل بمنزلة مسلمتان إذا رخت؛ لأنه لا يراعي لها أصلها قبل لحرف ما رُخِمَ، وبعضهم وقف بالتاء لمّا كانت وسطاً تشبيهاً بتأنيث أخت، وليس بصحيح؛ لأنّ أخت في الأصل ليست بناء قبل لحوق الزيادة، ومن يقول: (يا بنه) بالهاء. لا يقول: (يا خمسة أجزاء) للاسم الثاني في التركيب (أجزاء) هاء التأنيث؛ لأنه لا يقول: في الوقف ألا يا خمسه بالهاء، ومن وقف بالتاء يقول: يا خمسة في من ترخيم المدغم يقول: يا خمسة. انتهى ملخصاً. وإن لم يكن فيه نحو، (يا حزر) وفت بالهاء، فقلبت (يا حزره)، وذلك في قياس من قال: (يا طلح) في الوقف (يا طلحة).

وأما من قال (يا طلح) فسكن الحاء في الوقف هاء، أو رام، أو شم، فقياسه (يا حض) بالسكون، والروم، والإشمام. وهذا لا يكون في لغة من ينتظر الحرف، وأما من جعله اسماً تاماً فلا يلحقه هذه الهاء كما لا يلحقها (يا زيد) إذا وقف عليه.

وذهب الأخفش إلى أنك إذا وقعت على المركب المرخم رددت المحذوف من جهة أنّ الثلاثي محكوم له بحكم تاء التأنيث على الحذف، فوجب أن يرد كما يرد في الوقف. وهذه الهاء التي في الوقف في مثل، (يا طلحة) مرخماً هي عنده تاء تأنيث، وليست هاء سكت. وإنما قال ذلك؛ لأنها عنده ردت في المرخم، مثل (يا طلحة)، و(يا أميمة) فلما ردت في الوصل جاز أن يرد في الوقف لبيان الحركة، وأيضاً فهي تقلب في الوقف هاء فأشبهت هاء السكت اللاحقة؛ لتبين الحركة، وليكون عوضاً من المحذوف".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/421-422).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق1555أ).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك قلب تاء التانيث هاء إذا وقعت في آخر المركب المرخم.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق المكودي<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 754- الخلاف في جواز ما يرخم ثانياً بحذف ما يلي الهاء المحذوفة

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وألحق بعض النحويين في جواز الفتح بذوي الهاء ذا الألف الممدودة، فأجاز أن يقال: ياعفراء هلمي، بالفتح، وهذا لا يصح لأنه غير مسموع، ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل، لأنَّ حق ما نطق به ألا يقدر ساقطاً".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ومن أحكام المرخم بحذف التاء أنه يجوز أن يُرخم ثانياً بحذف ما يلي الهاء المحذوفة، وهي مسألة خلاف ذلك عامة النحويين، وأجازه سيبويه بأنه كان فيه التاء، وذلك على لغة من لم يراعِ المحذوف إذا بقي بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف فصاعداً، ويظهر الاتفاق على أن ذلك لا يجوز في مرخم غير المرخم بحذف التاء، والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع، قال الشاعر:

أَحَارُ بَنَ بَدْرٌ قَدْ وُلِيَتْ وَلايَةٌ      فُكُنْ جُرْذًا فِيهَا تَخُونٌ وَتَسْرِقُ<sup>(8)</sup>

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص849).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/548).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3634).

(4) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص253-254).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/82).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/428).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق1561أ).

(8) البيت لأنس بن زعيم في ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج2/727) وابن منظور، لسان العرب (ج10/157) والعيني،

المقاصد النحوية (ج4/1771)، ونسب البيت لأنس بن أبي إياس في الجاحظ، الحيوان (ج3/59)، ونسب البيت

لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ق1/84 ص177) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج1/124) ( ابن عبد ربه، العقد

الفريد (ج2/374) والحصري، زهر الآداب (ج4/986) وابن حمدون، التنكرة الحمدونية (ج3/371).

يريد: حارثة بن زيد، وقال زميل يخاطب أرتاة بن سهية:

يَا أَرْطَا إِنَّكَ فَأَعْلٌ مَا قُلْتَهُ وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقْ<sup>(1)</sup>

يريد: يا أرتاة. رَحَّمَ حارثة، وأرتاة أولاً يحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخم حارث ثانياً، وأرطاً ثانياً بحذف التاء من حارث، والألف من أرتاً على لغة من نوي رد المحذوف والألف. ومن هذا النوع جعل سيبويه قول العجاج:

فَقَدْ رَأَى الرَّأُوْنَ غَيْرَ الْبُطْلِ أَنْكَ يَا مَعَاوِ يَا بَنَ الْأَفْضَلِ<sup>(2)</sup>

يريد: يا معاوية، فرخم أولاً بحذف التاء على لغة من لم ينو، ثم ثانياً يحذف التاء على لغة من نوي رد الياء، ويدل على أن (يا ابن الأفضل) منادي ثانياً، وأن الياء ليست من معاوية. أن ابن كيسان حكى أن بعض المنشدين له من العرب، يقول: (يا معاو) فيقطع الكلمة في النداء عند الواو، ثم يقول: (يا ابن الأفضل)، وبعضهم يقول: (يا معاوي)، فيقطع على الياء، ثم يقول: (يا ابن الأفضل)، فيكون رخمه مرة واحدة بحذف التاء، وإنما كان هذا الترخيم على لغة من ينوي الرد لم ينو الرد لكان ذلك إجحافاً بالكلمة، وقد خالف ابن الطراوة سيبويه في جعله (يا معاو) مرخماً مرتين، فذهب إلى أنه مرخم مرة واحدة بحذف ياء النسب، وأصله (يا معاوي) منسوباً إلى (معاوية)؛ لأن الممدوح هو: يزيد بن معاوية ولا معاوية. ورد عليه بأنه حالة النسب ليس بعلم، فلا يجوز ترخيمه، ولا يجوز أن يكون محذوفاً بغير ترخيم؛ لأن حذف حرف المعنى لا يجوز من غير ضرورة.

فإن قلت: كيف سماه (معاوية)، وهو يزيد.

قلت: يكون على حذف مضاف أقيم المضاف إليه مقامه، كما قال:

يَحْمِلَنَّ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ<sup>(3)</sup>

(1) البيت لزميل بن الحارث في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3660) العيني، المقاصد النحوية (ج4/1773).

(2) البيت للعجاج في سيبويه، الكتاب (ج2/250) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/395) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) البيت بلا نسبة في المبرد، الكامل (ج3/151) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج3/1328) وابن جني، الخصائص (ج2/454) وابن سيده، المحكم (ج8/395) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561).

و:

... .. قَصَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هُوْبَر (1)

يريد: بن عباس، وابن هوبر، وحذف هذا المضاف شذوذاً؛ لأنه ليس في لفظ البيت ما يدل عليه. ولو ذهب زاهب إلى أنّ ما ذكره من الترخيم بعد الترخيم ليس على ما ادعوه، وإنما هو ترخيم واحد، أسقط عنه تاء التأنيث وما يليها دفعة واحدة لا على التوالي لكان مذهبنا لا تكلف فيه كما أسقطوا من نحو: (منصور) و(مروان) حرفين، ولم يدعوا فيهما أنهما مما رُخِمَ مرتين، فيكون في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهان:

أحدهما: وهو الشائع الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط.

والثاني: هو قليل ترخيمه محذوف التاء وما يليها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز ما يرخم ثانياً بحذف ما يلي الهاء المحذوفة.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا عجز بيت لذي الرمة في ديوانه (ص112) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561ب) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج4/371)، وصدرة:

عَشِيَّةً فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا .. ..

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص854-855).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3643-3644) و(ج7/3659-3661).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/83-86).

## 755- الخلاف في وصف المرخم

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ومن مسائل الخلاف وصف المرخم، أجازته الجمهور، ومنع الفراء والسيرافي. واستقبحه ابن السراج".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وصف المرخم.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، إلا أن السيوطي ذكر سبب منعهم وصف المرخم "قالوا لأنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه ومن يعني به فإن احتيج إلى النعت فرد ما سقط منه أولى".

## الباب الثالث والخمسون : الاختصاص

### 756- عدم جواز وصف المختص باسم الإشارة

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "إلا حرفه".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وقوله (إلا حرفه) فلم يستثني من أحكام أي في النداء إلا حرف النداء، فإنه لا يدخل على أي في الاختصاص؛ لأنَّ أياً لا يراد بها وبما بعدها إلا المتكلم. والمتكلم لا ينادي نفسه. وكان ينبغي أن يزيد في الاستثناء فيقول: (إلا حرفه ووصفه باسم الإشارة) فإنه لا يجوز لا يقول أيها هذا الفقير يتصدق. وسواء كان اسم الإشارة مقتصراً عليه أم مصروفاً باسم الجنس".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق1561).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص855).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/235).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/434).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق1563).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز وصف المختص باسم الإشارة. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الرابع والخمسون : التحذير والإغراء وما ألحق بهما

### 757- حد التحذير

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما". ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وأما التحذير فيعرف بأنه: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه أو ما جرى مجراه".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد التحذير. واتبع المرادي<sup>(8)</sup>، وناظر الجيش<sup>(9)</sup> ما ذكره أبو حيان. وأيد السيوطي<sup>(10)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص857).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/565).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج2/835).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3668).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/29).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص192).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1564).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص858).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3673).

(10) السيوطي، همع الهوامع (ج2/22).

## 758- حد الإغراء

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمَد عليه من صلة رحم وحفظ عهد، ونحوهما".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الإغراء.  
واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 759- الخلاف في الفعل الناصب لـ(سبوح) و(قدوس) أهو واجب الإضمار أم جائز؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وربما قيل: (كِلَاهُمَا وَتَمَرًا) و(كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةً حُرِّ)، و(من أنت زيد؟) أي: كلاهما لي، وزدني تمرًا، وكلُّ شيء أُمَّمٌ وَلَا تَرْتَكِب، ومن أنت كلامك زيدٌ أو ذكرك".  
ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "مسألة: سبوح قدوس ينصب ويرفع، يُقال عندما يسمع أحد بذكر الله، أو يخطر بالبال أنه يذكر الله، فيقول: (سبوحاً) أي: ذكرت سبوحاً بمنزلة أهل ذلك. واختلفوا في هذا الفعل الناصب أهو واجب الإضمار أم جائز؟ فذهب الأستاذ أبو علي وناس إلى أنه واجب الإضمار، وزعموا أنه مذهب سيبويه، وحذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً من (سَبَحْتُ) إلا فيما لا يُستعمل إظهاره. وذهب آخرون إلى أنه يجوز إظهار الناصب.

وقال: يعني سيبويه: أنه يُقال: (سبوحاً) في المعنى الذي يُقال فيه (سبحت) ألا ترى أنَّ معنى (سبوحاً) أذكر منزهاً مبرأً، كما أنَّ (سَبَحْتُ) في معنى: (إبراء الله)، وإنما يُقال سيبويه صار بدلاً من اللفظ بالفعل في الناصب للاسم.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق564).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص858).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3673).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/26).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص194).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق567ب).

وأما (سَبَحَتْ) فليس ناصباً لـ(سبوحاً) وإنما يريد أنه صار بدلاً منه، أي يقال في المعنى الذي يُقال. وأما رفعه على إضمار (مذكورك سبوح)، وسبوح قدوس ليسا بمصدرين".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الفعل الناصب لـ(سبوح) و(قدوس) أهو واجب الإضمار أم جائز؟.

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 760- مجيء التحذير في قول العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "مسألة: قالت العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً)، فقيل: وهو الظاهر أنه دعا على الغنم بأن يجمع فيها هو ضرر هذين الصنفين. وقيل: دعا لها، والمراد أن الذئب، والضبع إذا اجتمعا تقابلا، فتغلب الغنم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء التحذير في قول العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً). ووافق أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، وتابعهما الشاطبي<sup>(4)</sup> أيضاً.

### 761- الخلاف في قولهم (أهلك والليل)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup>: "مسألة: (أهلك والليل) قال السيرافي: (أي بادر أهلك أي ألقهم. و(بادر الليل) أي سابقه إلى أهلك. فيهما مبادران إلا أن أحدهما على معنى ملحوق، والآخر على معنى مسبوق. فالمبادرة خلاف المبادرة، فهو مثل: (إياك والأسد)، وتقديره: إياك باعد من الأسد. انتهى). وبادر الأسد منك، فالأسد مبادع، وأنت قد باعدت نفسك منه، فهي أيضاً

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/21).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق567ب).

(3) سيبويه، الكتاب (ج1/255).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/163).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق567ب-568أ).



مباعدة على معنى أنك باعدتها لا أن الأسد باعدها إلا على المجاز؛ لأنها إذا باعدت الأسد، فكأنه باعدها فليست مباعدة هذه على حد مباعدة هذا.

قال بعض أصحابنا (فهل يصح هذا العطف أولاً لعدم الاشتراك في المعنى الصحيح أنه لا يسوغ؛ لاشتراك كل منهما في أنه مباع؛ لأنه لا يلزم اشتراك المعطوفين في جميع أحوالها، فكما لا يُقال أحد أن عمراً في قولك: (ضربتُ زيداً في داره وعمراً) منصوب في داره على اللزوم، ولا بدّ فكذا لا يلزم أن يكون مباعدة هذا على حد مباعدة هذا. وعلى هذا ينبغي أن لا يجوز (خوفتُ زيداً والأسد) وإن كان الأسد مخوفاً منه، وزيد مخوفاً؛ لأن كل واحد منهما مخوف. انتهى).

وليس ما ذكر مطابقاً لما قبله؛ لأنّ (عمراً) قد شارك (زيد) في كونهما منصوبين حقيقة، لكن ذكر (الضرب زيد) ظرف، ولم يذكر (الضرب عمر) بخلاف المباعدين؛ لأنّ أحدهما حقيقة، والأخرى مجاز. ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد إذا لم يشتركا في مطلق المباعدة حقيقة، وكذلك حذفت (زيداً والأسد). ينبغي أن لا يجوز؛ لأنك لا تقول: (خوفتُ الأسد) فالمعنى الذي يقوله في (خوفتُ زيداً) إذ الأسد معنى خوف فيه جعلته يُخاف منه، وفي (زيداً) جعلته يخاف.

فاختلفا وذهب الفارسي إلى أنّ المبادرة على حسب الأخرى، وذلك على حذف مضاف، والمعنى بادر لحاق أهلك، ولحاق الليل أي لحاق أهلك، ولحاق الليل أهلك، فاللحاق الأول أنه مضاف للمفعول، والثاني مضاف للفاعل، وهما على معنى واحد؛ لأنّ الأصل مسوق، والليل مسوق أيضاً.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أهلك والليل).

وأكد الشاطبي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج5/492).

# المبحث السادس مسائل في الصرف

## الباب الخامس والخمسون : أبنية الأفعال ومعانيها

### 762- الخلاف في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلهُ أي أصل أم مغيرة عن فاعل؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "لماضيها المجرد مبينا للفاعل فَعَلَّ، وَقَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعَلَ".

ويقول المرادي<sup>(2)</sup> : "وأما صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلهُ، نحو: ضَرِبَ فهي عند جمهور

البصريين مغيرة عن صيغة الفاعل-وهو عند سيبويه-.

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها أصل ونسبه ابن الطراوة إلى سيبويه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلهُ أي أصل

أم مغيرة عن فاعل؟.

### 763- ما جاء اسم فاعله على فَعْلان ومَفْعول وفَعْل

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وكثر في اسم فاعله فَعِيْلٌ وفَعْلٌ، وَقَلَّ فَاعِلٌ وأَفْعَلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ

وفَعَالٌ وفُعَالٌ وفَعَالٌ وفَعِلٌ وفُعَلٌ وفَعُولٌ".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وجاء أيضاً على فَعْلان، قالوا: صَرَعَ فهو صَرَعَانٌ، وعلى مَفْعول،

قالوا: وَدَعَّ الرجل فهو مودوع، وقالوا أيضاً فيه: وادع. وعلى فَعْل، نَدَسٌ، وَقَطُنٌ".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجيء اسم فاعله على فَعْلان ومَفْعول وفَعْل.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/435).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/239).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/437).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق568ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/239).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3713).

## 764- من معاني أفعل: الإحواج إلى الشيء

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "من أمثلة المزيد فيه أفعل، وهو للتعدية، أو للكثرة، أو للصيرورة، أو للإعانة، أو للتعريض، أو للسلب، أو لإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، أو لجعل الشيء صاحب ما اشتق من اسمه، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لموافقة ثلاثي، أو لإغناؤه عنه، أو لمطاوعة فعل".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وهو الإحواج إلى الشيء، ولم يذكره المصنف، وذكر ذلك أهل اللغة، قالوا ما يطلب إذا بَعُدَ، وأحوج إلى الطلب، وقالوا: طلبت الرجل إذا أعطيته ما طلب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معنى من معاني أفعل، وهو: الإحواج إلى الشيء. واتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السادس والخمسون : همزة الوصل

### 765- ماهية همزة الوصل

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "باب همزة الوصل".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وسماها همزة أي هي همزة في النطق، واختلفوا فقليل وضعت أولاً همزة؛ لأنها حرف جلد وهي الحروف الزوائد، فصلحت للابتداء، أو لأنه أول المخارج وابتدائها فناسب الابتداء وهو قول ابن جني قال: ولأنَّ عرضهم حرف يصلح الابتداء به يصلح إطراره عند الوصل، ولم يجدوا ذلك إلا في الهمزة لأنها تُحذف كثيراً في التخفيف وهي مع ذلك أصل فكيف إذا كانت زائدة".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/449).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق571ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/263).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/464).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق575ب).

وقيل: يحتمل أن يكون أصلها ألفاً؛ لأنها ليست مُبدأً؛ ولأنها من حروف الزوائد التي لا تكون أصلية بذاتها، وإنما قلبت همزة لأجل التحريك إذ لا يتحرك ذات الألف، ويدل على هذا قولهم في الاستفهام: أَلرَّجُلُ؟ فظهرت الألف لمَّا لم يضطر إلى الحركة، وأجيب بأنه يحتمل أن يكون همزة ساكنة ثم سهلت فقلبها ألفاً، وهذا النوع لازم التسهيل. ويدل على هذا أنهم سهلوها بين بين لأنَّ ما سهل بين بين في نية الحركة. ولا ضرورة إذ ذاك إلى قلبها همزة فتسهل بين بين.

وقال الأستاذ أبو علي (منهم من قال تجلب متحركاً لأنه إن اجتلبت ساكناً كان نقضاً للغرض. ومنهم من قال: اجتلبت ساكنة كان نقضاً. ومنهم من قال اجتلبت ساكنة على أصل الحروف لكن لما علموا أنها لا تبقى كذلك ولا يجتمع ساكنان لم يكن بُدُّ من تحريكها واحتجوا بكونها مكسورة أبداً ما لم يمنع مانع على أصل التقاء الساكنين).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية همزة الوصل.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السابع والخمسون : مصادر الفعل الثلاثي

### 766-المصدر من (كاد)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وتنفى كاد إعلماً بوقوع الفعل عسيراً".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/283).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/613).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج8/357).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/396).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وفي البسيط: قال بعضهم إنَّ لكاد مصدراً، يقال: كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا. وحكى قطرب: كَادَ كَيْدًا وَكَيْدُودَةً. وفيه نظر لأنَّ كاد من ذوات الواو، وقد حكى س: كدت، ولا يكون هذا إلا من الواو".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجيء مصدراً من (كاد).

وقد اتبع المرادي<sup>(2)</sup> أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده<sup>(3)</sup> في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي<sup>(4)</sup> أيضاً،

ولكن ابن سيده<sup>(5)</sup> أضاف مصدراً آخر، وهو أن يقال فيها أيضاً المصدر (مكادة).

### 767- التوكيد مصدر (وَكَّدَ)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "باب التوكيد".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "التوكيد مصدر (وَكَّدَ)، ويُقال: أَكَّدَ تأكيداً، وهما لغتان".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التوكيد مصدر (وَكَّدَ).

واتبع المرادي<sup>(8)</sup>، وابن عقيل<sup>(9)</sup>، وناظر الجيش<sup>(10)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/372).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335).

(3) ابن سيده، المحكم (ج7/128).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/472).

(5) ابن سيده، المحكم (ج7/128).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/289).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/176).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص777).

(9) ابن عقيل، المساعد (ج2/384).

(10) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3283).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

## الباب الثامن والخمسون : مصادر غير الثلاثي

### 768- مصادر أخرى للفعل غير الثلاثي ك(افعل) و(افونعل) وغيرها

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "يُصاغ المصدر من كل ماضٍ أوله همزة وصل بكسر ثالثة وزيادة ألف قبل آخره، ومن كل ماضٍ أوله (تاء) المطاوعة أو شبهها بضم ما قبل آخره إن صحَّ الآخرُ، وإلا خلف الضمَّ الكسر، ويُصاغ من (أفعل) على (إفعال) ومن (فعل) على (تفعيل)، وقد يشركه (تفعلة)".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وزاد بعض النحويين: افعل: اهبخ الرجل أي تكبر، وافونعل: احونصل الطائر: أخرج حوصلته، وافعول، نحو: اعثوثجج البعير: أسرع، وافوعل نحو اكوال الرجل: قصر، واكواهد: ارتعش، وافعنأ قالوا: احبنتأ، وافعال، نحو: احوال الشيء: ارتفع، واجتمع، واسمأد الرجل: غضب، واجفال، واشراب، واسحار الفرس: صلب، افعأل، اسمأدد: إذا غضب، وعلى افعل، نحو: ازلغب الطائر: ازلغباً: طلع ريشه، وهو من الزغب، وكذلك الشعر إذا نبت بعد الخلق، وعلى افاعل: ادارس اديراساً، وعلى افعل: ازمل ازمالاً، وعلى انفعل: وافمهل: اقمهد إذا صفت، وعلى افلاعل افليعاً لا نحو: اكلا واكلين، أي: إذا يغيض... وافعأل: من اكلاز إذا جمع".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصادر أخرى للفعل غير الثلاثي ك(افعل) و(افونعل) وغيرها.

واتبع ناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/164).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص206).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1580).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3793-3794).

ووافق الشاطبي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 769- مصادر أخرى ملحقه بالمصدر (فَعَلَّ) نحو فَنَعَلَ وغيرها

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ومصدر (فَعَلَّ) والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وزاد بعض النحويين فَنَعَلَ، نحو سَنَبَل، وَقَعِيل، نحو شَرِيفَ الزرع: طَالَ وَرُقُهُ، وَقَاعَل، نحو: تَأَبَّلَ القَدْرَ، وَمَفَعَلَ، نحو مَرَحَبَكَ اللهُ، وَيَفْعَل: نحو: يَزِنًا لِحَيْتَهُ صبغها باليرناء وهو الحناء".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصادر أخرى ملحقه بالمصدر (فَعَلَّ) نحو فَنَعَلَ وغيرها.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، والسلسلي<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأكد الشاطبي<sup>(6)</sup> والأزهري<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج8/485).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص206).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1581أ).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/302).

(5) السلسلي، شفاء العليل (ج2/862).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/358).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/34).



## الباب التاسع والخمسون : ما زِيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة

### 770-الخلاف في بناء مَفْعَلَة نحو (حية)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "يُصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرته أو مَحَلِّها (مَفْعَلَة)".  
ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "واختلفوا كيف تقول من حية؟ فمذهب سيبويه أن عين الفعل منها  
ياء، يقال: أرض محياة، إذا كثرت فيها الحيات، وزعم بعضهم - أنها واو، قال صاحب العين:  
(أرض محواة)، وقال: حواي صاحب حياة. وهذا يدل على أن عينها واو.  
قال بعض أصحابنا والحق قول سيبويه، أمّا ما في كتاب العين من أرضٍ محواة، فلا  
يوثق به؛ لأنّ مؤلفه مجهول.  
وأما الحواء والحوي فهو من حوي يحوي؛ لأنه يحويها ويجمعها، وينص مذهب سيبويه  
ما حكى في النسب عن الخليل أنّ العرب قالت في: حية بن بهدلة: حيوي، فهذا نص على أنّ  
العين ياء، وهذا أولى أن يُعتمد عليه. انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في بناء مَفْعَلَة نحو (حية).  
واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص209).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1585).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/317-318).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3828-3829).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/149-150).

## الباب الستون : أسماء الأفعال والأصوات

### 771-الخلاف في (هَلَمْ) أهي مركبة أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ومنها لأحضر أو أقبل: هَلَمْ الحجازية".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "(هَلَمْ) مركبة إجماعاً هكذا قاله من عاصرناه. وفي البسيط (ومنهم من يقول: ليست مركبة، وفي كيفية التركيب خلاف. قال البصريون هي مركبة من (ها) التي للتنبية، و(لم) التي هي فعل أمر من قولهم: لَمْ اللهُ شَعْنَهُ، أي جمعه كأنه قال اجمع نفسك إيلينا، وهذا أحد معانيها الذي هو معنى أقبل، فحذف الألف منها تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، ونظر إلى أن أصل الأمر (لم) بالسكون وحركتها عارضة بنقل حركة الميم المدغمة إليها، والتركيب مع (ها) لا يضرها.

وذهب الخليل-رحمه الله- إلى أنها مركبة، وأنَّ التركيب لم ينقلها على أصلها. وقيل: بل رُكِبَا الإدغام فسقطت همزتها للذَّجْجِ إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، ثم نُقِلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت فصار (هَلَمْ)".

وقال المرادي<sup>(3)</sup> : "وقال الفراء: (مركبة من: (هَلْ) التي للزجر، وأمُّ بمعنى: أقصد، فخفضت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحُذفت، فصار: (هَلَمْ)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (هَلَمْ) أهي مركبة أم لا؟.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق586ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/331).

(4) المرجع السابق، ص330-331.

(5) ابن عقيل، المساعد (ج2/645).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي<sup>(2)</sup> في ذلك أيضاً.

### 772-مجيء (تَيَّدَ) مصدرًا

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "ولأُمهَل: تَيَّدَ وَرُوِيَدَ ما لم يُنصب حالاً أو مصدرًا".  
ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: " (تَيَّدَ) مثل (رُوِيَدَ) في المعنى وفي أنها تكون مصدرًا واسم فعل، يُقال: (تَيَّدَكَ زيدا) حكاة البغداديون، فإن كان مصدرًا فالكاف في موضع خفض، وإن كان اسم فعل فالكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (تَيَّدَ) مصدرًا.  
واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(7)</sup> في هذه المسألة.

### 773-لغات (هَيْت)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup>: "ولأسرع هَيْتٌ وَهَيْتٌ وَهَيًْا وَهَيًْا وَهَيًْا وَهَيًْا وَهَيًْا وَهَيًْا".  
ويقول أبو حيان<sup>(9)</sup>: "ونقصه منها (هَيْك) - بكسر الهاء وتشديد الياء، و(هَيْت) بكسر الهاء وبعدها ياء ساكنة وفتح التاء، و(هَيْتُ) بفتح الهاء وتسكين الياء وضم التاء، و(هَيْتُ) بفتح

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/29-30).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/109-110).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق587ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/332).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3852).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/8-9).

(8) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق1588أ).

الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وقد فُريء بالثلاثة، والأشهر فتح التاء، وبها قرأ ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والبصريون... والكاف اللاحقة لها للخطاب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء لغات أخرت لـ(هيئة) قد فُرئت عن العرب. واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 774- من استعمالات (بُله) مجيئها مصدراً ومضافة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "ولدع بُله".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ويكون بُله أيضاً مصدر الترك النائب مناب اترك، فنقول: (بُله زيداً)؛ لأنك قلت: (ترك زيد)، وعليه روي (بُله الأَكْف) بالخفض، وروي أبو زيد القلب إذا كان مصدراً، وهو قولهم: (بُهَل زَيْد)، وإنما قلنا بمصدرية إذا انجر ما بعده؛ لأن اسم الفعل لا يُضاف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك استعمالات (بُله) وهما: مجيئها مصدراً ومضافة.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، والسلسيلي<sup>(7)</sup>، وناظر الجيش<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(9)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/334).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3859).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1588).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/335).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج2/647).

(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج2/872).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3859-3860).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج2/291).

## 775- مجيء الاسم بعد (كذاك) منصوباً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وكذاك".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما كذاك فحكي النصب فيها بعض أهل اللغة، وأنشد لجرير:

أَقُولُ وَقَدْ تَلَاخَقَتِ الْمَطَايَا      كَذَاكَ الْقَوْلَ إِنَّ عَلَيَّكَ عَيْنًا<sup>(3)</sup>

أي: دَعَ الْقَوْلَ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الاسم بعد (كذاك) منصوباً في بعض لغات العرب.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، والسلسلي<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق العيني<sup>(8)</sup>، ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 776- ماهية (كذاك)

قال أبو حيان<sup>(9)</sup> : "وهي مركبة من كاف التشبيه، ومن ذا اسم الإشارة، والكاف بعدها للخطاب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية (كذاك).

(1) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق588ب).

(3) البيت لجرير في ديوانه، ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت لجرير في الفراهيدي، العين (ج8/195) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1794-1795).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/336).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج2/647-648).

(6) السلسلي، شفاء العليل (ج2/872).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3860).

(8) العيني، المقاصد النحوية (ج4/1794-1795).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق588ب).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الحادي والستون : نوني التوكيد

### 777- عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل بـ(قد)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "غير متعلق به جار سابق".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "ونقص المصنف قيلاً آخر، وهو أن لا يكون الفعل المضارع الخالي من حروف التنفيس المقسم عليه المستعمل المثبت غير متقدم المعمول، وقد فصل بينه وبين اللام بقد، فإنَّ فيه الشروط التي ذكرها، ومع ذلك لا يجب دخول النون فيه، ولا يجوز بل يمتنع، نحو: (والله لقد يذهب خالد)، ولا يجب ولا يجوز (لقد يذهب خالد) بالنون، وقال امرئ القيس:

كذبت لقد أٌصبي على المرء عرسه وأمنع عرسي أن يُزرن بها الخالي<sup>(5)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل بـ(قد).

واتبع المرادي<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/336).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/648).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص216).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق596أ-596ب).

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص136) والمبرد، الكامل (ج1/59) وأبي علي الفالي، أمالي الفالي (ج1/19) وابن

فارس، مقاييس اللغة (ج4/261) والعيني، المقاصد النحوية (ج1/234).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/360).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3920).

ووافق السمين الحلبي<sup>(1)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان.

## الباب الثاني والستون : منع الصرف

### 778- وجوه الصرف ومنعه نحو (كلتا) و(حبلوي)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "يمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "فرع: إذا سميت ب(كلتا) من قولك: (قامت كلتا أختيك) امتنع الصرف؛ لأنَّ ألفه للتأنيث بمنزلتها في (شروي)، فإنَّ سميت بها من قولك:

(رأيت كلتي المرأتين) في لغة من قال ذلك، أو من قولك: (رأيت كلتيهما) صُرِفَ؛ لأنَّ الألف إذ ذاك تكون منقلبة فلا تكون للتأنيث؛ لأنَّ ألف للتأنيث لا تكون منقلبة".

كما أنك لو رخمت (حبلويًا) قلت: (يا حبلي)، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فلو سميت به انصرف؛ لأنَّ الألف للتأنيث لا تكون منقلبة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه الصرف ومنعه نحو (كلتا) و(حبلوي).

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 779- ما جاء على فعلان مؤنثه فعلانة نحو (أليان) و(خَمَصان)

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وصرفُ سَكَرَانَ وشبهه للاستغناء فيه بِفَعْلَانَةٍ عن فَعْلَى لغة أسديّة".

(1) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/460).

(2) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج6/15).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص218).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق601ب-602أ).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/386).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3967-3968).

(7) ابن مالك، التسهيل (ص218).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ومما نقصه وما عده غيره قول العرب كَبَشُ أَلِيَان، وَنَعَجَةُ أَلِيَانَةَ  
ورجل خَمَصَان - بفتح الخاء - لغة في خَمَصَان حكاها سيبويه".

ويقول المرادي<sup>(2)</sup> : "وَقَلْتُ فِي ذَلِكَ:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمَصَانَا عَالِي لُغَةِ وَأَلِيَانَا<sup>(3)</sup>"

**التوضيح والتحليل:**

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جاء على فعالن مؤنثه فعلانة نحو (أليان)  
و(خَمَصَان).

واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، وناظر الجيش<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الثالث والستون : التسمية بلفظ كائن ما كان

### 780- أوجه إعراب (كائن ما كان)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "يمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً".

ويقول أبو حيان<sup>(9)</sup> : "قوله: (ما كان) قيل: مصدرية، ولذلك تجيء بعد ما يعقل، تقول:  
(لأضربن زيداً كائناً ما كان)، ولا تقول: (كائناً من كان)؛ لكون زيد عاقلاً، وقال أبو الطيب  
محمد بن طوسي القصري: سألتنا أبا علي - يعني الفارسي - عن قولهم: (لأضربنه كائناً ما كان)

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (1604أ).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/390).

(3) البيت للمرادي في، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/390).

(4) المرجع السابق، ص390.

(5) ابن عقيل، المساعد (ج3/9).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3978).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج1/112).

(8) ابن مالك، التسهيل (ص218).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق632أ-632ب).



فقلت: (ما) أي شيء هي في هذه المسألة؟ وأي شيء (كان) أهي التي بمعنى (وقع) أم التي للزمان؟

فقال: عندي ما يقع إلى الساعة أن (ما) و(كان) مصدر، وأن (كان) هي التي بمعنى (وقع) والتقدير: (لأضربنه كائناً كونه)، يرتفع بـ(كائن) و(كائناً) حال منه- يعني من الضمير في (لأضربنه)- ويدل على أن (كان) هي التي بمعنى (وقع) أن المعنى: (لأضربنه كائناً حاله) أي: واقعاً حاله، ومعنى هذه المسألة: (لأضربنه ذهب أو مكث). انتهى جواب أبي علي.

وصح تقديره: (كائناً كونه)؛ لأن (كائناً) يدل على المصدر و(كونه) مصدر، ولا بد من مغايرة المحكوم به للمحكوم عليه، ولذلك امتنع ضرب ضروب، ثم تقديره: واقعاً حالة لا يفهم له معنى، وإنما المعنى: لأضربنه على كل حال، لكن تنزيل اللفظ على هذا المعنى فيه عسر، ويتكلف له بأن تجعل (ما) موصولة بمعنى (الذي) وتكون واقعة على العاقل كما وقعت في قولهم: (لا سيما زيد) إذا رفعت، ألا ترى أن التقدير: (لا سي) الذي هو زيد، فقد أطلقت (ما) على من يعقل وهو (زيد) فكذلك هذا، ويكون (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة وفيه ضمير يعود على ذي الحال و(ما) بمعنى الذي خبر لقوله: (كائناً) و(كان) صلة لـ(ما) الاسمية الموصولة، وهي ناقصة واسمها ضمير يعود على (زيد) وخبر (كان) محذوف لفهم المعنى يعود على (ما). كأنه قال: (لأضربن زيداً كائناً الشخص الذي كان زيد إياه، أي لأضربنه على كل حال أي في كل حال كونه موجوداً من غير اعتبار حال أخرى من ضحك، وأبكى، وإقبال، أو إدبار، أو غير ذلك من الصفات، بل يضربه ما وجده، ويدل على أن (ما) موصولة، وليست مصدرية كما ذهب إليه أبو علي أنك تقول: (لأضربن هنداً كائنة ما كانت)، و(لأضربن الزيدين كائنين ما كانوا)، و(لأضربن الزيدين كائنين ما كانوا)، ولا يمكن أن تكون مصدرية إذ لو كانت مصدرية؛ لكان اسم الفاعل قبلها مفرداً مذكراً، لأن (ما) المصدرية ترتفع إذ ذاك بالحال، وهي تجري مجرى الفعل، فنقول: (لأضربن هنداً دائماً هجرها)، و(لأضربن الزيدين دائماً هجرهما)، و(لأضربن الزيدين دائماً هجرهم)، فكونه لا يقال:

(لأضربن هنداً كائناً ما كان)، ولا (لأضربن الزيدين كائناً ما كانا)، ولا (لأضربن الزيدين كائناً ما كانوا) دليل على أنها ليست مصدرية".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (كائن ما كان) عند النحويين.  
واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 781-وجه آخر في جمع (غَسْلِين)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "والمجموع وموافقه كغَسْلِين".

ويقول المرادي<sup>(5)</sup> : "ونكر السيرافي رابعاً وهو أن يلزم الواو وتفتح النون دائماً- ولم يذكره المصنف هنا".

## التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك وجه آخر في جمع (غَسْلِين).

ووافق الأزهري<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه المرادي في هذه المسألة.

## 782-مجيء أسماء الإشارة نحو (ذَيْن) و(تَيْن) متصرفة

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "فرع: إذا سميت بـ(ذَيْن) أو بـ(تَيْن) اسمي الإشارة حال التنثية جازت فيه حكاية التنثية، قال: ومن لم يحك ألزمهما الألف وصرفهما، فقال: (جاءني ذان)، و(رأيت ذاناً)، و(مررتُ بـذَانٍ)؛ لأنه لا يكون في الأسماء المفردة ما آخره (ياء) و(نون) زائدتان قبلهما حرف مفتوح، فلا بدّ من رده إلى مثال الأسماء، وهو أن تصير (الياء) ألفاً حتى يشبه الأسماء المفردة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/451).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج3/45).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/4087-4088).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص225).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/453).

(6) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/593).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق633ب).

ويفيد بهذه المسألة قولهم في المثنى إذا سُمي به أن فيه وجهين:

أحدهما: حكاية التنثية.

والآخر: إلزامه الألف ومنعه الصرف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء أسماء الإشارة نحو (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) متصرفة.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

## الباب الرابع والستون : إعراب الفعل وعوامله

### 783- الخلاف في (إِذَنْ) أهي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وَيُنْصَبُ غَالِباً بِ(إِذَنْ)"

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "اختلف النحويون في حقيقة (إِذَنْ)، فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط ظرف، وهو إذا لحقها التتوين، ونقلت إلى الجزائية، فيبقى فيها معنى الربط والسبب. وذلك نحو على الحرفية والفضلة، إذ يبقى فيها معنى العلو، وأصلها أن يقول: (إذا جئنتي أكرمتك)، فحذف ما تضاف إليه إذا، وعوض منها التتوين كما عوضوا في حينئذ، وحذفت الألف للساكنين، ويستدل على أنها نون تتوين أنه توقف عليها بالألف في الوقف، وذلك بخلاف (أَنْ) و(لَنْ) وهذا المذهب فاسد؛ لأنَّ الاسم إذا كان عاملاً النصب لم يعمل إلا أن كان بمعنى الفعل، و(إِذَنْ) ليس في معنى الفعل، وأيضاً فإنه لا يوجد اسم يعمل بمعنى الفعل، وليس النصب في الفعل.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/454).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/4097-4098).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/355).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص230).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق634ب).

وذهب الخليل فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنها حرف مركب من (إذ) و (أن) غلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت والتزمت هذا النقل، فكان المعنى إذا قال القائل: (أزورك أزورك)، فقلت: (إذَنْ أزورك)، قلت: (حينئذ زيارتي واقعة)، ولا يتكلم بهذا.

وذهب الأستاذ أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي وهو من تلاميذ الأستاذ أبو علي بن القاسم السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي، وهو من مقرئي كتاب سيبويه إلى أنه مركبة من (إذا) و(أن)؛ لأنها تعطي ما يعطي كل واحدة منهما فتعطي الربط ك(إذا)، والنصب ك(أن)، ثم حذفت همزة (أن) ثم أُلِف (إذا) لالتقاء الساكنين، والصحيح أنها غير مركبة؛ لوجوه: أحدها: أنه يبطل عملها بخلاف (أن).

الثاني: وقوع الاسم بعدها نحو (إني إذَنْ قائم)، وأن لا يكون إلا بالفعل.

الثالث: أن فعل الحال تليها أن يقول القائل: (أحبك)، فتقول: (إذَنْ أظنك صادقاً)، و(أن) إذا وليها المضارع يخلص للاستقبال.

الرابع: ولاية اللام لها نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾<sup>(1)</sup>، ولا يكون ذلك في (أن).

الخامس: تقدم ما هو من جوابها عليها، نحو (ما أزورك إذَنْ) لا يقال أنه بالتركيب حدث فيها معنى لا يكون في التفصيل للجواب الذي تقدم ذكره عند ذكرنا مذهب الخليل في (لن) أنها مركبة من (لا) و(أن).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (إذَنْ) أي بسيطة أم مركبة؟.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) [المؤمنون: 91] .

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/483-484).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/373-374).

## الباب الخامس والستون : عوامل الجزم

### 784- تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "إن تنطلق خيراً نُصِبَ خلافاً للفراء".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ولم يتعرض المصنف لمسألة تقديم معمول فعل الشرط على الأدوات نحو: (خيراً إن يُثَبِّكَ اللهُ). وهي مسألة خلاف، مذهب البصريين والفراء المنع. وأما مذهب الكسائي الجواز، فتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من لسان العرب، وفي شرح الكتاب ما نصه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط. واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 785- الخلاف في تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وهي مسألة خلاف، مذهب البصريين والفراء المنع. وأما مذهب الكسائي الجواز، فتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من لسان العرب، وفي شرح الكتاب ما نصه".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص237).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1672).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/558).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4366).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1672).

واتبع ناظر الجيش<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السادس والستون : تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

### 786- ماهية حروف التحضيض نحو(هلاً) و(ألاً) وغيرها

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "حروف التحضيض (هلاً)، و(ألاً)، و(لولا)، (لوما)".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وهذه الحروف التي في ظاهرها أنها مركبة لوجود كل حرف منها إذا فك جزآه كان له معنى، ألا ترى أنّ (هل) لها معنى، و(لا) لها معنى، وكذلك (لو) و(لا)، و(لو) و(ما)، فأماً (ألاً) فيحتمل أنه كان أصلها (هلاً) فأبدلت الهاء همزة، وإذا كان أصلها حرفين، فكل حرفٍ منها كان له معنى، فلما تركب حدث فيه هذا المعنى من التحضيض بسبب التركيب، وصارت موضوعة لهذا المعنى بعد التركيب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية حروف التحضيض نحو(هلاً) و(ألاً) وغيرها. واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وابن عقيل<sup>(5)</sup>، ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 787- الخلاف في (كلا) أهي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "(كلا) حرف ردع وزجر".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4366).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص243).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق693أ).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/601).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج3/219).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص245).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلف الناس في (كلا) أهي بسيطة أم مركبة؟ فذهب الجمهور إلى أنها بسيطة، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من (كاف التشبيه) ضمت إلى (لا) للرد وشددت الكلام؛ ليخرج الكاف من معناها التشبيهي، وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية حروف التحضيض نحو (هلاً) و(ألاً) وغيرها. واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السابع والستون : الحكاية

### 788- حد الحكاية

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "باب الحكاية".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الحكاية. واتبع المرادي<sup>(7)</sup>، وابن عقيل<sup>(8)</sup>، وناظر الجيش<sup>(9)</sup> ما ذكره أبو حيان.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق696ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/614).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4503).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/601).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص248).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق1702أ).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/667).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج3/258).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4535).

ووافق السيوطي<sup>(1)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب التاسع والستون : التذكير والتأنيث

### 789- مجيء الحال كعلامة من علامات التأنيث فيما لم تظهر العلامة فيه

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره، أو وصفه أو ضميره، أو الإشارة إليه أو عدده أو جمعه على مثال يخص المؤنث، أو يغلب فيه".  
ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "ونقص المصنف مما به تأنيثه مما لا علامة فيه... مجيء الحال منها، نحو: (هذه النار خامدة)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الحال كعلامة من علامات التأنيث فيما لم تظهر العلامة فيه.  
واتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 790- أقسام المؤنث الذي أضيف إليه مذكر المضاف إلى المؤنث

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "أو مضاف إليه مقدر الحذف".  
وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "واعلم أن المؤنث له الفعل من المذكر المضاف إلى المؤنث أقسام: أحدها: أن يكون بعض مؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقوله ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ في قراءة من قرأ بالتاء، وقول العرب: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، وقول الشاعر:

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/265).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص253).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق616ب).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/633).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/110).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/189-193).



إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْهَا<sup>(1)</sup> .. ... ..

فبعض السنين سنون، وبعض السيارة سيارا، وبعض الأصابع أصابع.

الثاني: أن يكون بعض مؤنث، ولا يكون مؤنثاً في المعنى، مثاله قول الشاعر:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ<sup>(2)</sup>

وقول الآخر:

لَمَّا أَتَى حَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاصَعَتْ      سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعِ<sup>(3)</sup>

وقول الآخر:

عَلَى قَبْضَةٍ مَوْجُوءَةٍ ظَهَرَ كَفِّهِ      فَلَا الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ وَلَا هُوَ طَاعِمٌ<sup>(4)</sup>

وقولك: جُدَعَتْ أَنْفُ هِنْد.

(1) هذا صدر بيت لجرير في ديوانه (ص412) وسيبويه، الكتاب (ج52/1) والمبرد، الكامل (ج103/2) وابن السراج، الأصول (ج71/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج314/1) وابن سيده، المخصص (ج182/5) والبكري، فصل المقال (ص286) والزمخشري، أساس البلاغة (ج647/1) والزمخشري، الفائق (ج34/4) وعجزه: .. ... .. كَفَى الْأَيْتَامَ فُقْدُ أَبِي الْيَتِيمِ

(2) البيت للأعشى في سيبويه، الكتاب (ج52/1) والفراء، معاني القرآن (ج37/2) والطبري، جامع البيان (ج332/19) وابن السراج، الأصول (ج478/3) والأزهري، معاني القراءات (ج270/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج314/1) والثعلبي، الكشف والبيان (ج158/7) وابن منظور، لسان العرب (ج178/10) والعيني، المقاصد النحوية (ج1303/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج882/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج106/5) والزبيدي، تاج العروس (ج505/25) ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) البيت لجرير في ديوانه (ص270) وسيبويه، الكتاب (ج52/1) وابن المثنى، مجاز القرآن (ج197/1) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج723/2) وأبي بكر الأنباري، المنكر والمؤنث (ج187/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج314/1) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج183/2) والثعلبي، الكشف والبيان (ج207/4) وابن سيده، المخصص (ج182/5) والواحدي، التفسير البسيط (ج87/3) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص42) وابن منظور، لسان العرب (ج137/2) والزبيدي، تاج العروس (ج507/20).

(4) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج37/2) والطبري، جامع البيان (ج334/19) وأبي بكر الأنباري، المنكر والمؤنث (ج186/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج190/6).

الثالث: أن يكون ليس مؤنثاً في المعنى ولا بعض مؤنث، لكنه شارك القسمين قبله في أنه يجوز أن يُحذف، وتلفظ بالمؤنث، وأنت تريده ... وقولهم: اجتمعت أهل اليمامة... وزاد الفارسي قسماً رابعاً، وهو أن يكون المذكر المضاف إلى المؤنث هو كل المؤنث، نحو ما انشده س في باب (هذا أول فارسٍ مُقْبِلٍ) :

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَوَجَاءٌ لَيْسَ لِبَيْهَا زَبْرٌ<sup>(1)</sup>

هَوَجَاءٌ: صفة ل(كل)، نص عليه س. ومن ذلك قول الآخر:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالَّذِي رَهْمٌ<sup>(2)</sup>

وقال تعالى ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾<sup>(3)</sup>.

وزاد بعض أصحابنا تأنيث المذكر إذا كان فيه علامة تأنيث، فتقول قامت عشرة، وعلى هذا جاء قوله:

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَوَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ، ذَاكَ الْكَمَّالُ<sup>(4)</sup>

(1) البيت لابن أحمر في سيبويه، الكتاب (ج2/111) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/441) والقاضي الجرجاني، الوساطة (ص429) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص253) وابن فارس، الاتباع والمزاوجة (ص45) وابن سيده، المحكم (ج9/33) وابن سيده، المخصص (ج5/87) والخفاجي، سر الفصاحة (ص127) والزمخشري، أساس البلاغة (ج1/407) وابن منظور، لسان العرب (ج2/394) والزيدي، تاج العروس (ج11/406).

(2) البيت لعنترة في ديوانه (ق1/21 ص196) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/82) والجوهري، الصحاح (ج2/604) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/155) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/367) والوزني، شرح المعلقات السبع (ص249) والمرادي، توضيح المقاصد (ج2/795) والسمن الحلبي، عمدة الحفاظ (ج3/424) والعيني، المقاصد النحوية (ج3/1304) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/541).

(3) [آل عمران: 25].

(4) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج1/208) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج2/144) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج2/230) والأزهري، تهذيب اللغة (ج7/174) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج3/52) وابن منظور، لسان العرب (ج2/549) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج3/127) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج6/192) والسمن الحلبي، الدر المصون (ج3/149) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج5/189) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1595) والزيدي، تاج العروس (ج23/264).

وعلى ذلك قول الآخر:

وَعَنْتَرَةُ الْفَلْحَاءِ جَاءَ مُلَامًا كَأَنَّكَ فُئِدٌ مِنْ عَمَائَةِ أَسْوَدُ<sup>(1)</sup>

قال: الْفَلْحَاءُ، ولم يقل الْأَفْلَحَ."

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين أقسام المؤنث الذي أضيف إليه مذكر المضاف إلى المؤنث.

واتبع كل من المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وما ذكره أبو حيان في استدراكه على ابن مالك هو الدارج عند النحويين أمثال الفراء<sup>(4)</sup>، وأبي بكر الأنباري<sup>(5)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(6)</sup>، وسلمة العوتبي<sup>(7)</sup>، وأبي علي القيسي<sup>(8)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(9)</sup>، وابن عرفة التونسي<sup>(10)</sup>.

---

(1) البيت لشريح بن بجير التغلبي في البكري، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (ص30) والبكري، سمط اللالي

(ج1/175) وابن منظور، لسان العرب (ج2/548) والزبيدي، تاج العروس (ج7/29).

(2) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص402-403).

(3) تمهيد القواعد (ج4/1595-1596).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج1/208).

(5) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج2/184-187).

(6) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/441).

(7) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج3/53).

(8) أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج2/662).

(9) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/149).

(10) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة (ج3/3).

## 791- (الحال) تُذكَر وتُؤنث

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب الحال".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "الحال تُذكَر وتُؤنث، يقال: نحن في حالٍ حَسَنَةٍ ، وفي حالٍ حَسَنٍ".

وقال المرادي<sup>(3)</sup> : "وقد يُؤنث بالهاء فيقال: حالة".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنَّ (الحال) تُذكَر وتُؤنث.

واتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، ولكنه زاد إمكانية تأنيث كلمة (الحال) من خلال دخول الهاء عليها.

ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 792- القول فيما جاء (فعليل) بمعنى (فاعل)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وصوغ فعليل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ويجيء أيضاً بمعنى مفعول ومفعلاً قليلاً وبمعنى مفاعل كثيراً".

ويقول ابن عقيل<sup>(7)</sup> : "﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾<sup>(8)</sup> أي مُبْعَدًا صَاغِرًا، وهو كليل منقطع. فعليل بمعنى فاعل من الحسور وهو الإعياء".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/321).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/5).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص557).

(4) المرجع السابق، ص557.

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/293).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص254).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج1/38).

(8) [الملك: 4].

## التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك ذكر أنّ (حَسِيرٌ) جاءت على وزن فعيل بمعنى فاعل. وهذا الوزن أي (فَعِيل) فيما أفاده من معنى قد أكده ابن درستويه عند حديثه عن الفعل (عتق)، فيقول: "والمستقبل من هذا الفعل: يعتق، بفتح أوله، وكسر التاء. ومصدره: العتق والعتاقة والعتاق. وهو عتيق، فعيل بمعنى فاعل"<sup>(1)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه ابن عقيل قد أكده السيوطي<sup>(2)</sup> أيضاً بقوله: "وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة وظريفة وشذ امرأة صديق".

## الباب السبعون : ألفي التأنيث

### 793- وزن (معكوءاء) و(معلوءاء) مفعولاء

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "وبعكوءاء، وخیلاء، ويشتركان في...فعولوى".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "وأورد من ذلك: (معكوءاء)، و(بعكوءاء) للجلبة والشر، يقال: هم في: (بعكوءاء)، وكذا هم في: (معكوءاء)، وذهب غيرهما إلى أن وزنها مفعولاء، نحو: (معلوءاء) لا فعولوى".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (معكوءاء) و(معلوءاء) مفعولاء. واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، وناظر الجيش<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) ابن درستويه، تصحيح الفصح (ص162).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/331).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص256-257).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق723ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/698).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج3/326).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4642).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

### 794- الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وفات المصنف مما اشتركت فيه من الأوزان الألف المقصورة، والألف الممدودة (فَعَوَّلِي) نحو: (قنوني) و(شروري) اسمين- لموضعين، و(طروري) للكيس و(شجوجاء) و(حجوجاء) للطويل الرجلين، و(طروراء) للكيس، و(فاعلي) نحو: (فاقلي)، و(فاقلاء)، وزاد ابن القطاع (مفعلي) قالوا: (مصطكي)، و(مفعلي)، و(مفعلاء) قالوا: (مصطكي)، و(مصطكاء)، والصحيح أن الميم أصلية؛ لقولهم: (دوا مصطكاً) إذا جعل فيه المصطكا. وقد رجع ابن القطاع إلى أن وزنه (فعللي)، فعلى هذا يكون الأول فعلاً مما اشتركت فيه ألف التانيث الممدودة، والمقصورة. وذكر المصنف فلا يكون إلا مُستدركاً عليه، ويكون الوزن الثاني هو (فعللي) بضم أوله مما استدرك على المصنف، إذ لم يذكره في الأوزان المشتركة، و(فعللاء) (كرنباء) موضع بالأهواز، ويُقصر فيقال: (كرنبي)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود.

واتبع ناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن القطاع<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

(1) ابن عصفور، الممتع (ص102).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق723ب-724أ).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4642-4643).

(4) ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال (ص125) و(ص299).

## الباب الثالث والسبعون : النسب

### 795- إطلاق مصطلح الإضافة على مصطلح النسب

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "باب النسب".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "قال سيبويه- رحمه الله-: (باب الإضافة وهو باب النسبة)، والإضافة أعم من النسبة إذ يُدغم النسب وغيره، فيصح في إضافة الخبر عنه والصفة للموصوف، والمضاف للمضاف إليه. فإذا النسب أخص بهذا الباب، وكان بعض أصحابنا يقول: النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يُقال: (فلان عالم بالأنساب)، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، كالإضافة إلى الحرف والأماكن والمذاهب، وغير ذلك. كانت تسميته (باب الإضافة) أجود من تسميته (باب النسب) لعمومها، وقصورها. ويُقال: نسبة ونسبته بكسر النون وضمها".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح آخر يُطلق على مصطلح النسب، ألا وهو: مصطلح الإضافة.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الخباز<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

### 796- جواز مجيء ما شذ عن العرب علماً عند النسب إليه

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "يُقال في (فُعَيْلَة) (فُعَلِيّ)".

(1) ابن مالك، التسهيل (ص261).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق729ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج729/2).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج351/3).

(5) ابن الخباز، توجيه اللمع (ص535-536).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص263).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "فرع: لو سميت رجلاً زينة، ونسبت إليه لم تقل: (زباني) و(زبني) على القياس نص على ذلك سيوييه- رحمه الله تعالى- وهو مطرد في كل ما شذت فيه العرب في النسب إذا سميت به فصار علماً وأردت النسب إليه، فإنما تنسب على القياس لا على الشاذ الذي كان في النسب قبل أن يصير علماً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز مجيء ما شذَّ عن العرب علماً عند النسب إليه. واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. ووافق الشاطبي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### الباب الرابع والسبعون : أمثلة الجمع

#### 797- مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وأمثلتها: (أفعل)، (أفعال)، (أفعله)، ومنها (فعله)".  
ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وقد جمعها بعض النحويين في قول الشاعر:

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ      وَفَعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ<sup>(8)</sup>"

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق733ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/743).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج3/365).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج9/4704).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج7/599).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص268).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق742ب).

(8) البيت لابن الدجاج الإشبيلي، في شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (ج2/20) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/106). ونسب البيت لجمال الدين بن مالك في والصفدي، تصحيح التصحيف (ص199).



وزاد على هذا البيت بيتاً الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدباج استدركه يذكر فيه جمع السلامة، وأنه من جموع القلة أنشدنيه شيخنا أبو علي بن عبد العزيز بن أبي الأحوص فيما قرأته عليه لشيخه أبي الحسن المذكور - رحمهما الله - وهو قوله:

وَسَالِمِ الْجَمْعِ أَيْضاً دَاخِلَ مَعَهَا      فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدْ<sup>(1)</sup>

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة. واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، والسلسلي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان. وذهب عبد القادر البغدادي<sup>(5)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 798- ما جاء على وزن (فاعل) فيما لا يعقل فيجمع على (فواعل)

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ولدواعي الاستبعاد مخالفاً".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(7)</sup> : "قِنْ قِيلَ: إِنَّ (داعياً) فيما لا يعقل يُجمع على (دواعي)، بخلافه فيمن يعقل، فإنه غلب الأول: إِنَّ قُدِّرَ صفةً، فهو صفة لما لا يعقل، فيكون ك(نجم طالع) و(نجم طوالع)، وإن قُدِّرَ اسماً فيكون ك(كاهل) و(كواهل)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك ما جاء على وزن (فاعل) فيما لا يعقل فيجمع على (فواعل).

---

(1) البيت لابن الدباج الإشبيلي، في شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (ج2/20) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/106).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/773-774).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج3/394).

(4) السلسلي، شفاء العليل (ج3/1029).

(5) عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج8/106).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص2).

(7) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص479).

ووافق ابن هشام الأنصاري ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(1)</sup> في هذه المسألة، وتابعهما الشاطبي<sup>(2)</sup> في ذلك أيضاً.

### 799- علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "في النحو".

ويقول ابن هشام الأنصاري<sup>(4)</sup> : "و(المقاييس) جمع مقياس اسم الآلة التي يُقاس بها، وهو حقيقة في الذوات، مجاز في المعاني، ولم تُهمز ياؤه لأصلاتها، ك(معيشة) و(معايش)، ولُبُعدها من الطرف، ك(طاووس) و(طاوويس)، ولتحرُّكها في الواحد، ك(صَيُون) و(ضياون)، فهذه أمور ثلاثة، كلٌّ منها يُستعمل بإيجاب التصحيح".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى. ووافق الشاطبي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة.

### الباب الخامس والسبعون : التصغير

### 800- معاني التصغير

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "باب التصغير".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/296-297).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج7/88).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص453).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج9/48-49).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص284).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : " ولم يتعرض المصنف لفائدته، وهو على خمس معانٍ:

أحدها: تحقير شأن الشيء وقدره نحو: (زبيد)، و(رجيل) يريد: الوضع منه، وكقولك: (إنما أعطاني دُرَيْهَمًا) لا يريد: أنه صغير لكن تعرف أن أعطي قليلاً، وكذلك (دُنَيْنِير)، و(فَقِيرِز طعام)، لا يريد: تصغير أحداً منهما؛ لأنهما يُقدَّر معلوم لا يُصغر عنه، ولا يُكثَر.

والثاني: تقليل ذاته، نحو: (كُلَيْب).

والثالث: تقليل كميته، نحو: (دُرَيْهَمَات).

والرابع: تقريب زمانه أو مسافته، نحو: (قُبَيْل)، و(بُعَيْد)، و(فُوَيْق)، و(نُحَيْت).

والخامس: تقريب منزلته، نحو: (أَخِي) و(صُدَيْقِي).

وزاد الكوفيون معنى سادساً، وهو أن يُراد به تعظيم الشيء، واستدلوا على ذلك بقول

الشاعر:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ      لِيَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا<sup>(2)</sup>

وقول الآخر:

وَكَلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ      دُوَيْهِيَةً تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ<sup>(3)</sup>

قالوا ومن ذلك قول العرب: (أَخِي وَصُدَيْقِي) إنما يريدون المبالغة والتعظيم في الأخوة، والصدقة. وقال بعضهم يُسمى هذا تصغير التقريب من النفس والملاطفة، وهو راجع لمعنى التعظيم، وقد تأول ذلك البصريون.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني التصغير.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق763ب-764أ).

(2) البيت لأوس بن حجر، في ديوانه (ق35/23ص87) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص11) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج332/1) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج36/1).

(3) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص132) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص11) وأبي بكر بن الأتباري، الزاهر (ج301/2) والثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص271) والعيني، المقاصد النحوية (ج2050/4).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 801- تصغير (يَضَعُ)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وإن تَأْتِي (فُعَيْلٌ) بما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله".  
ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "قرع: (يَضَعُ) إذا سميت به ثم صغرته يقول فيه: (يُضَيِّعُ) هذا مذهب سيبويه؛ لأنه أمكن مثال فُعَيْلٍ، من غير رَدِّ كما جاز ذلك في هَارٍ وبابه ولا يضيع ما لا تجهل مكبره بخلاف (يويضع) لأنه يحتمل أن يكون مكبره (يضع) أو (يوضع)، وقال أبو بكر يرد أبو عثمان في (يضع)، وفي هَارٍ، ولا يرد في خير منك، وشر منك؛ لأنَّ المحذوف زائد، ففرق بين الزائد والأصلي".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تصغير (يَضَعُ).  
واتبع المرادي<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(7)</sup> في هذه المسألة.

### 802- تصغير (فُلٌ) و(فلان)

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "يقال في النداء: يا فُلٌ للرجل، ويا فلة، للمرأة. بمعنى يا فلان، ويا فلانة، وهما الأصل".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/851).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج3/492).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/377-378).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص285).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق767ب).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/860).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/406).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/419).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ولذلك لو سمي بـ(فل) المختص بالنداء ثم صغّر لقليل: فلي بجعله من باب دم لأن أصله فلان فتردّ النون؛ لأنه ليس محذوفاً من (فلان)؛ إذ المعنى ليس المعنى ولا المادة، فحملة على الأكثر وهو أن تكون لامه المحذوفة حرف علة وليس بترخيم (فلان). والحاصل أن تركيب فل: (ف ل ي)، وتركيب فلان: (ف ل ن)، ولما اضطر الشاعر وحذف من (فلان) وصيره في الشعر بلفظ (فُل) الذي في النداء. ذكر سيبويه فيه أن أصله (فُلان) وهو صحيح، ولم يزعم سيبويه أن (فلان) المختص بالنداء هو هذا الذي وقع في رجز الشاعر، قال سيبويه في التصغير في باب ما ذهبت لأمه: (ومن ذلك (فُل) فتقول: (فولين)، وقولهم: (فلان) دليل على ما ذهب اللام، وأصلها نون، و(فُل) و(فلان) معناهما واحد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تصغير (فُل) و(فُلان).  
واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب السادس والسبعون : التصريف

### 803- ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ويُسمى أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف".

ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة نحو (جَعْفَر) و(سَفَرَجَل)، فاختلّفوا فيه، فمنهم من قال لا يزن شيئاً من ذلك، وإذا

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق553أ).

(2) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص846).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج2/542).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3613-3614).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج2/60).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص293).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق800أ-800ب).

سُئِلَ عن وزنه قال لا أدري. ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء، فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد على الثلاثة، فيجعل وزن (جَعْفَر) (فَعْلَر)، ووزن (سَفْرَجَل) (فَعْلَجَلًا) نقل ذلك عن الفراء عن قوم من النحويين. ومنهم من جعل الزائد في (جَعْفَر) ما قبل الآخر فيجعل وزنه (فَعْفَلًا). ومنهم من يزن مثل: (جَعْفَر) و(سَفْرَجَل) كوزننا. فنقول: فعل وفعل مع المنقاد زيادة ما زاد على ثلاثة، ولذلك يُجْرِي اللام.

وقال بعض أصحابنا زعم الفراء أنه لا يكون شيئاً بل إن بقي حرف تركه بلفظه فوزنه في جعفر (فَعْلَر) وإن جعلت الثلاثة في مقابلة الجيم، والفاء، وإن جعلتها في مقابلة العين والفاء والراء. قلت: جعل أو في مقابلة الجيم والعين والراء قلت: فعفل. ويقع الفرق بين الزائد والأصلي بأن المنفي يعلم أصالته بأنه ليس حروف الزيادة ألا ترى أن الفاء والراء لا تقع أبداً لبس فيهما. فالفرق في زرقم ونحوه مما في ميمه خلاف أنه إن كانت أصلية فوزنه رعل أو زائد ففعل فيهما لبس قال واللبس في مذهب البصريين؛ لاشتراك جعفر وقررد في أن وزنه فعل، فلا يقع الفرق بين الزائد والأصلي. وأيضاً في مثل الخماسي خروج عن كلام العرب يقولون في نحو فرزدق ففعل فيحذف ثلاث لامات وذلك مفقود في كلامهم ألا ترى أنه لا يُحفظ مثل سفيرج. انتهى. وهذا كله خبط من الكوفيين لأننا لا نذهب إلى زيادة حرف إلا إذا قام الدليل على ذلك وإلا لكان لمدح إذ يدعي أصالة الهمزة في أحمر ونحوه، لكن لما كان المعنى فيه أنه شيء له حمرة وعلما أن الأحمر لم يتفق مع الحمرة اتفاقاً لم يُقصد، كما اتفق مع أحمد في الهمزة، والحاء والميم، بل علما بالاستقراء أنهم لاحظوا في أحمد لفظ الحمرة، وكذلك في محمد وأحمد حكما بزيادة الهمزة ولا دليل يقتضي لنا أن نحكم في راء جعفر بالزيادة كما اقتضي لنا في همزة أحمد فكذلك افترقا، وسنذكر الدلائل.

فإن قلت: إذا كان تكرير اللام دلالة على أصالة الحرف فكيف جعلتموه مقابلاً للزائد في بعض المواضع، وذلك في نحو: وزن قررد؛ لأنهم يقولون أن وزنه فعل فلا فرق إذن بينه وبين سفرجل وبين جعفر في الوزن مع حكمهم بزيادة أحد المضعفين فقد جعل اللبس بين وزن الزائد والأصلي.

قلت: الفرق بينهما يتضح بالموزون لا بالوزن؛ لأن كل حرف متضاعف زائد على الثلاثة نحكم بزيادته إلا إن قام دليل على زيادة ما سواه، فيكون التضعيف من الثلاثي نحو مكرر والتكرار لقيام الدليل على أن ذلك مشتق من المكرر.

فإن قلت: هلا ذكرت أحد المضاعفين بلفظه.

فقلت: وزن قردد فعلى إذا قلنا الزائد هو الأخير، وفعلل إن قلنا هو الأول.

قلت: زيادة التضعيف مخالفة؛ لزيادة حروف سألتمونيها من حيث أنها عامة لجميع الحرف، ففرقوا فيهما في الوزن بإحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كليل زيادتها فلما لم ترد منفردة أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن.

فإن قلت: ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟

قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد الأصلي على سبيل الاختصار ألا ترى أنك إذا

سألت ما وزن أحمر؟

قلت: أفعل، فيعلم بذلك زيادة الهمزة وهو أخصر من أن تقول: الهمزة لأحمر زائدة، ويظهر فائدة كثرة الوزن أنه إذا كان في الكلمة زوائد كثيرة، نحو: استخراج تقول: استفعال، فهذا أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد. وإذا ما ذهب إليه الفراء فإنه ينص إلى تكثير أمثلة ما يزن كثرة لا ينضبط لكثرة أشخاص الموزون، وكثرة اختلاف حروفه، ألا ترى أنه يجيز وزن جعفر تلك الأوجه الثلاثة وهي مادة مركبة من (ج ع ف ر)، ويعمل مثل ذلك في سلهب ونحوه نحو قمطر وجرشع وزبرج ومواد كل كلمة من الرباعي والخماسي لا ينحصر أي لمقابلتها الأصول في الوزن بهذه الأحرف التي هي: الفاء والعين واللام".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/899).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج4/30).

ووافق الشاطبي<sup>(1)</sup>، والسيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 804- وزن أولات

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "والكسرة عن الفتحة في نصب أولات".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وأولاتٌ في المؤنث نظير أولو في المذكر، إلا أن أولو يخص العاقل. ولا مفرد لهما من لفظهما قال أبو عبيدة: (أولاتٌ واحدها ذات). قال أبو علي: وزنها فُعَلٌ مثل هُدَى، العينُ متحركة ولا تكون ساكنة لانقلاب اللام، ولا تنقلب اللام في القياس إلا لفتح ما قبلها، فاللام في أولات كالعين في ذات في انقلابها، لكن حذف الألف المنقلبة مع الألف والتاء فوزنه فُعَاتٌ وصارت محمولة على نظيرتها، وهي ذوات وهما في ذلك جَرِيَا للزومهما الإضافة مجرى ما لم يتمكن نحو هيهات فيمن كسر، لأن قياس قوله أن تكون من مضاعف الياء، وأن اللام حذفت مع الألف والتاء، والأصل هَيْهَات.

فإن قيل: لو كانت أولاتٌ على فُعَلٍ لم يقل في جمعه للمذكر ألون وقياسه أن يكون مثل مصطفون؟

فالجواب: أنه لعدم تمكنه أجري مجرى الذوئِنَ فكسروا مع الياء، وضموا مع الواو، فكما كسروا الواو في الذوئِنَ وكان حقها الفتح لأنه جمع ذَوَى وقد جاء في المتمكن ومنه قوله:

ظَعَانُ مِنْ بَنِي الْخَلْفِ تَأْوِي      إِلَى خُرْسٍ نَوَاطِقَ كَالْفَتِيئَا<sup>(5)</sup>

وكقوله:

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج8/252-253).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/451-452).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/42).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/149-151).

(5) البيت للكميت بن زيد في ديوانه (ص449) وتهذيب اللغة (ج14/214) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة

(ص165) والسخاوي، سفر السعادة (ج1/134) وابن منظور، لسان العرب (ج13/320) وبلا نسبة في أبي حيان

الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/150).



... .. لا فَصَّافِصُ فِئِي كِبِيئًا<sup>(1)</sup>

حملوا فيه الحركات بعضها على بعض.

ويحتمل أن يكون أصله أُل، الآخرُ منه ياءٌ وحُذِفَتْ للألف والتاء كما حذفت ياء (الذي) في (اللَّذانِ).

فإن قلت: ليس في الأسماء على فُعلٍ؟

فالجواب: أنه يجوز أن يكون ك(ثُنٍ) ثم تحركت بالفتح لأجل الألف، وضُمَّت لأجل الواو في (أُلُونٌ).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر وزن (أولات) عند النحاة.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً، بينما اتبعه ابن عقيل<sup>(3)</sup> في ذكر وضع (أولات) في حال تأنيثها وإفرادها.

ووافق خالد الأزهري<sup>(4)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا عجز بيت للكميّ بن زيد ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت للكميّ بن زيد في الأزهري، تهذيب اللغة (ج10/217) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة (ص154)؛ (ص165) وابن جني، المنصف (ص22) والجوهري، الصحاح (ج6/2471) والسخاوي، سفر السعادة (ج1/133) وابن منظور، لسان العرب (ج15/214) وصدّره:

وبالْعَدَاوَاتِ مُنْبِتًا نَضَاؤًا ... ..

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/150).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص88).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/24).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/82).

## 805- وزن أب وأخ

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "من أب وأخ".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقوله (من أب وأخ) لا خلاف بين البصريين أن وزنهما فَعَلٌ بدليل أبوان وأخوان وآباء وإخاء، قال س: "هذا جِماع فَعَلٍ" بدليل إخراج أبٍ على الأصل في قول الشاعر:

تقولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْني شَاحِبًا      كأنك فينًا يَا أبَاتِ غَرِيبُ<sup>(3)</sup>  
جعله مثل عصا.

وزعم الكسائي والفراء أن وزنهما فَعَلٌ بسكون العين...قال الفراء: استثقلت فيه الواو، فحذفت كما حذفوها من غد".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك وزن أب وأخ عند النحويين.  
واتبع المرادي<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً.  
وأيد كل من السيوطي<sup>(6)</sup>، والصبان<sup>(7)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/43).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/158).

(3) البيت بلا نسبة في الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج1/80) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشككة (ص170) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج4/395) وابن جنبي، الخصائص (ج1/340) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/523) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج3/252) وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/407) وابن منظور، لسان العرب (ج14/8) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج5/2381) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/158) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3583/7) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1730).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/277).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/144).

(7) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/107).

## 806- وزن حم عند البصريين

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وحم".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما حَمَّ فوزنه فَعَلٌ عند البصريين، قالوا أَحْمَاءٌ".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (حَمَّ) عند البصريين.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

واتبع كل من السيوطي<sup>(5)</sup>، والصبان<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 807- وزن فم

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وفم".

ويقول أبو حيان<sup>(8)</sup> : "ووزنه عند الخليل وس فَعَلٌ بدليل جمعه على أفواه كَسَوَطٍ

وَأَسْوَاطٍ.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعَلٌ بضم الفاء، واستدل ل(س) بقول الفصحاء فَمَّ بفتح الفاء

حالة التعويض. ونظير هذا استدلال س على أن ابناً مفتوح الفاء بقولهم بَثُونٌ.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن فم عند النحويين.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/43).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/159).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/277).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/144).

(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/107).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/43).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/160).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وناظر الجيش<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان تماماً.  
ووافق كل من السيوطي<sup>(3)</sup>، والصبان<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 808-وزن ذي

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وفي ذي بمعنى صاحب".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ووزن ذي بمعنى صاحب عند س فَعَلَّ، وأصله ذَوِي حُذفت لأمه.  
ولو سَمَّيت به على مذهبه أتممت. ويدل على أن هذا أصله قولهم: (ذَوَاتا) في التنثية فعادت  
اللام، كما قالوا في تنثية أب: أَبَوَانِ، ودل ذلك على أن وزنه فَعَلَّ وهو - عنده - من باب  
طَوَيْتُ. وبه قال أبو الحسن واحتج بهذه الحجة.

وقال أبو علي وابن جني: لا يلزم هذا لأنه لما استمر تحريك العين لحذف اللام لم  
يُعتبر رُدُّها لأنه عارض، فتركوها محركة كما قالوا: غَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ، وقد قال الشاعر:

يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ<sup>(7)</sup> ... ..

والجمهور على أنه فَعَلَّ على أن النحاس حكى أن من النحويين من جعله فَعَلًا بهذا  
البيت. وهذا يلزم في مذهب س. وقد احتج أبو العباس في (دَم) أنه فَعَلَّ بقول الشاعر:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/277).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/144).

(4) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/107).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/43).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/161-163).

(7) هذا صدر بيت لم يعرف قائله وعجزه:

... .. قَدِ يَمْنَعَانِيكَ أَنْ تُضَامَ وَتُقَهَّرَا

وبلا نسبة في الفراهيدي، الجمل (ص241) وابن جني، المنصف (ص64) وابن أبي السداد المالقي، الدر النثير  
(ج4/12) والواحدي، التفسير البسيط (ج7/458) والزمخشري، المفصل (ص231) وابن الشجري، أمالي ابن  
الشجري (ج2/231) وابن الأثير، البديع (ج2/83) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب  
(ج2/376) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/162).

... .. جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ<sup>(1)</sup>

والأكثر على أن هذا لا يلزم لما تقدّم. وذهب الخليل إلى أن وزنه فَعْلٌ، وأنه من باب قُوَّة، فأصله ذُوٌ مِثْلُ قُوٍّ. وقال ابن كيسان: يحتمل الوزنين جميعاً.

ومما يُعَكِّرُ على مذهب س في أن أصله ذَوِيٌّ، ثم صار ذَوِيٌّ، ثم حُذفت اللام، أنهم قالوا: ذَوُوٌ مالٍ، فلو كان أصل هذه الواو الفتح على ما زعم س لقالوا: ذَوُوٌ مالٍ كما قالوا: مُصْطَفُوٌ زيدٍ، فكانت الألف تسقط لمكان واو الجمع، ويفتح ما قبل الواو ليبدل على المحذوف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (ذي) متناولاً مذاهب النحاة فيها.

ووافق المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

واتبع كل من السيوطي<sup>(4)</sup>، والصبان<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 809- وزن هن

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "والتزام نقص هن أعرف".

(1) هذا عجز بيت لمرداس بن عمرو في حبيب الطائي، الوحشيات (ص 85) ونسب البيت لعلي بن بدال من بني سليم في الزجاجي، أمالي الزجاجي (ص 20) ونسب البيت لبعض بني سليم في الحميري، الحور العين (ص 47) ونسب البيت للمثقب العبدى في ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج 3/126) وصدده:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبْنَا ... ..

والبيت بلا نسبة في الفراهيدي، الجمل (ص 240) والفراهيدي، العين (ج 4/320) والمبرد، المقترض (ج 1/231) والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج 1/131) وابن السراج، الأصول (ج 3/324) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج 2/686) وأبي جعفر النحاس، عمدة الكتاب (ص 255) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص 395) وابن الوراق، علل النحو (ص 552) والثمانيني، شرح التصريف (ص 416) وعبد الفاهر الجرجاني، درج الدرر (ج 1/190) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص 27) والحميري، شمس العلوم (ج 1/80) والسهيلى، نتائج الفكر (ص 281) والبعلبي، المطلع (ص 53) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 1/162).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص 90).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج 1/278).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج 1/144).

(5) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج 1/107).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 1/43).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "ووزن هن أيضاً فَعَلٌ عند البصريين".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك وزن (هن) عند البصريين، ووافق المرادي<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

وأيد كل من السيوطي<sup>(4)</sup>، والصبان<sup>(5)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

## 810- وزن امرئ

يقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "واختلفوا في وزن امرئ: فذهب الجرمي إلى أن وزنه فَعَلٌ بفتح العين ولذلك قال: إن سميت به وجمعت بالواو والنون قلت مَرَّوُن، أو جمع تكسير قلت أَمْرَاءً لأنه على مثال ابن. وذهب أبو بكر بن شقير إلى أن وزنه فَعَلٌ بسكون العين، قال تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾، ومن قال في النسب مَرَّيٌّ فإنما غيره كما غيرت أشياء كثيرة في النسب".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (امرئ) عند النحويين. ووافق المرادي<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان.

## 811- وزن كلا وكلتا

قال ابن مالك<sup>(8)</sup> : "وكلا وكلتا".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/164).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/278).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/144).

(5) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/107).

(6) أبو حيان النحوي، التذليل والتكميل (ج1/174).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93-94).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/63).

ويقول المرادي<sup>(1)</sup> : "ووزن كلا عندهم: فَعَلَ كَمَعْنَى... ووزن كلتا فَعَلَى كَذِكْرَى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك المردي على ابن مالك وزن كلا وكلتا، وهذا ما ذهب إليه السيوطي<sup>(2)</sup> تماماً.

## 812- وزن (دِرْحَايَة) فِعْلَايَة

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها".

ويقول ابن عقيل<sup>(4)</sup> : "أي قلب الهمزة الملحقة واواً أولى من إقرارها نحو: علباوان ودرحاوان، ويجوز علباءان ودرحاءان. يقال: رجل دِرْحَايَة أي قصير سمين ضخم الطن. وهو فِعْلَايَة ملحق بِجِعْظَاة. قال ابن السكيت يقال للرجل إذا كان غليظاً قصيراً جِعْظَاة بكسر الجيم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك بذكره أنّ وزن (دِرْحَايَة) يكون على فِعْلَايَة فهي مماثلة لقولهم: (جِعْظَاة).

وما قاله ابن عقيل في هذه المسألة هو الدارج عند النحويين أمثال ابن المبرد<sup>(5)</sup>، وابن السراج<sup>(6)</sup>، والجوهري<sup>(7)</sup>، وابن سيده<sup>(8)</sup>، وعلم الدين السخاوي<sup>(9)</sup>، وابن منظور<sup>(10)</sup>.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص109).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/151).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/92).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/60-61).

(5) المبرد، المقتضب (ج4/4).

(6) ابن السراج، الأصول (ج3/245).

(7) الجوهري، الصحاح (ج1/361).

(8) ابن سيده، المخصص (ج5/118).

(9) السخاوي، سفر السعادة (ج1/269).

(10) ابن منظور، لسان العرب (ج2/434).

### 813- وزن (هَرَاوَى)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هَرَاوَى منقلبة عن لام الكلمة".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وكونها منقلبة عن لام الكلمة هو موضح في علم التصريف، إلا أن الذي أجاز هذا ونقله هو الفراء، وعنده أن هَرَاوَى وأمثاله ليس مجموعاً على فَعَائِل فيلزم ما قاله المصنف، بل هو عنده جمع على وزن فَعَالَى، فالألف زائدة على مذهبه، وليس لام الكلمة".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك في ذكر وزن (هَرَاوَى).

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> شيخه أبا حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان الثمانيني<sup>(4)</sup> في أن وزن (هَرَاوَى) : (فَعَائِل)، فيقول: "فإن كانت لام الكلمة ياء، أو ياء مبدلة من واو أبدلوها ياء في هذا الجمع، ولم يعتدوا بما انقلبت عنه لَمَّا لم تظهر في الواحد، والألف التي بعد الواو مبدلة من ياء أبدلت من واو كانت ظاهرة في الواحد، تقول في جمع (هَرَاوَى): (هَرَاوَى)، وكان (هَرَائِي) ثم (هَرَاءا) ثم (هَرَاوَى) فالواو مبدلة من همزة أبدلت من ألف زائدة، وإنما أبدلت واواً ليدلوا على أن واو الكلمة كانت ظاهرة في الواحد، والألف التي بعد الواو مبدلة من ياء أبدلت من واو كانت ظاهرة في الواحد، وزن الكلمة: (فَعَائِل)".

### 814- وزن (الألي)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وبمعنى الذين الألي".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقوله: (وبمعنى الذين الألي) هي على وزن (العُلى)".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/96).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/36).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص127).

(4) الثمانيني، شرح التصريف (ص497-498).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/193).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/32).



## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (الألي).

واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه ابن عقيل ما ذهب إليه النحويون أمثال الجوهري<sup>(2)</sup>، وأبي عبد

الله الرازي<sup>(3)</sup>، وتابعهم خالد الأزهري<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> في هذا الوزن.

## 815- وزن (شَرَوْرَى) فَعَوَعَل

قال ابن مالك<sup>(6)</sup>: "وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء" إلى نحو قول

الشاعر:

سرينا إليهم في جُمُوعٍ كَأَنَّهَا      جبالُ شَرَوْرَى لَوْ نُعَانُ فَنَنْهَدَا<sup>(7)</sup>

وقال ابن عقيل<sup>(8)</sup>: "وَشَرَوْرَى قال الجوهري: اسم جبل، وهو فَعَوَعَل... وقال الأخفش:

والأصوب أن يذكر في شَرَى، وهو عندي فَعَوَعَل".

## التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك أن وزن (شَرَوْرَى) فَعَوَعَل.

ووافق السيوطي<sup>(9)</sup> ما ذهب إليه ابن عقيل في هذه المسألة.

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/143).

(2) الجوهري، الصحاح (ج6/2544).

(3) زين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص25).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/125).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/322).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/229).

(7) هذا البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/229) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/158)

والمرادي، توضيح المقاصد (ج3/1296) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/768) والعيني، المقاصد النحوية

(ج4/1963).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج1/174-175).

(9) السيوطي، المزهر (ج2/134).

## 816-وزن (ذا)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : " (ذا) " .

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما وزنها ففعل: فَعَلَّ محرك العين. وقيل: ساكن لأنه الأصل، إلا أن الأظهر التحريك لأجل الانقلاب؛ لأن الانقلاب عن المحرك أولى، كانت عينا أو لاماً، وإن كان يحتمل الانقلاب عن ساكن، لكن حمله على هذا قليل. وسأل ابن مهلب أبا الحسن بن الأَخضر عن وزن (ذا) فقال: هو فَعَلَّ محرك. فقال له ابن مهلب: أخطأت. قال الخشني: فذكرت ذلك لأبي عبد الله، يعني ابن أبي العافية، فقال: الصواب ما قاله أبو الحسن، وما قاله ابن مهلب خطأ".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك وزن من الأوزان الصرفية ألا وهو (ذا).

وقد اتبع المرادي<sup>(3)</sup> شيخه أبي حيان فما ذكره.

ونحا السيوطي<sup>(4)</sup> إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

## 817-وزن (أولاء)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وفي الجمع مطلقاً أولاء".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ووزنه عند أبي العباس وأبي علي فَعَال كالعُثَاء في الوزن لا في الانقلاب. فإذا قُصر فوزن فَعَلَّ كهُدَى. وذهب أبو إسحاق إلى أن وزنها معاً فَعَلَّ كهدى، زيد في آخره ألف، فانقلبت الثانية همزة، كما تقول في النُّزَاء والدُّعَاء: زدت ألفاً قبل حرف العلة، فانقلبت همزة. والفرق بينهما أن الهمزة في النُّزَاء انقلبت عن ألف انقلبت عن واو، وفي أولاء انقلبت عن ألف لم تكن منقلبة عن شيء".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/239).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/183-184).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص224).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/295).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/239).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج3/188).

## التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (أولاء).

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره شيخه أبي حيان.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 818-وزن (ليس)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "قبلا شرط".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup>: "ووزنه فَعَلَ بكسر العين، وخُفَف، ولزم التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا جائز أن يكون فَعَلَ بفتح العين لصيرورته إلى لاس، ولا فَعَلَ بضم العين لصيرورته باتصال ضمير المتكلم أو المخاطب إلى لُسْتُ بضم اللام، على أنه قد سمع فيها لُسْتُ بضم اللام، فدل على أنها بنيت مرةً على فَعَلَ ومرةً على فَعَلَ. قال ابن هشام: "ولا تكون مضمومة لتعديها، ولأن هذا المثال لا يكون في المعتل العين بالياء" انتهى. وقد وُجد في المعتل العين بالياء، قالوا: هَيَّرَ الرَّجُلُ.

فإن قلت: لو كان على فَعَلَ لَقَلَّتْ لِسْتُ بكسر اللام كما قلت نَلْتُ، وإذا كانوا يكسرونها في فَعَلَ نحو بَعْتُ فلأن يكسروها في فَعَلَ أولى.

فالجواب أنه لو كانت فَعَلَ لزم شدوذان: أحدهما تخفيف عينها بلا موجب وتصحيحها. والثاني عدم كسر فائها. وعلى أنها فَعَلَ يلزم الشذوذ الثاني لا الأول؛ لأن تخفيف فَعَلَ إلى فَعَلَ قياس مطرد، نحو عَلَّمَ في عَلِمَ، فكان ادعاءً أنّ وزنها فَعَلَ أولى. وقد نقل الفراء أن بعضهم قال لِسْتُ بكسر اللام".

## التوضيح والتحليل:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص226).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/296).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج4/117-118).

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (ليس) عند النحويين.  
وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup> شيخه أبو حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

### 819- وزن (فَتَوَّ) فَعُلَّ

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وفتئ وفتأ وأفتأ".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وذكر الصاغاني (فَتَوَّ) (يَفْتُوُّ) على وزن ظَرْفَ لغة في فَتَأَّ يَفْتَأُّ.  
وقال في المحكم: ما فَنَبْتُ أَفْعُلُّ، وما فَتَأْتُ أَفْتَأُّ فَتَوَّاءً، وما أَفْتَأْتُ، الأخيرة تميمية، أي: ما  
برحت".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (فَتَوَّ) فَعُلَّ.  
وقد اتبع المرادي<sup>(5)</sup> شيخه أبي حيان فيما ذكره.  
وأيد السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

### 820- الخلاف في وزن (كان)

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "وإن أريد بـ(كان) ثبت أو كفل أو غزل".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/422).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/123).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص286).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/412).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/341).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "يقال: كنت الصبي: كفلته، ومصدرها كيانه، وكنت الصوف: غزلته. ووزن كان فَعَلَ بفتح العين. وذكر صاحب الكتاب المحلى -وهو أبو غانم المظفر بن أحمد النحوي- أن الكسائي زعم أن أصل كان فَعَلَ كقولك ظَرُفَ وَكُرُمَ، قال: "ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛ لأن فَعَلَ الاسم منه فَعِيل كقولك كريم وظريف، وخالفه جميع النحويين من أهل الكوفة والبصرة انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وزن (كان).  
وذهب السيوطي<sup>(2)</sup> إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

## 821- وزن (سُبْحَانَ)

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "وقالوا أيضاً سَبَّحَلْ إِذَا قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ".

وقال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "وفي البسيط: وأما ما لا يتصرف منها فضربان: مفردة، ومثناة، فالمفرد نحو: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَادَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ، وَسَلَامًا، وَجَجْرًا، فَسُبْحَانَ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ، بَلْ اسْمٌ وَضَعُ مَوْضِعَهُ، فَجَرَى مَجْرَاهُ وَمَعْنَاهُ التَّنْزِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ وَالزَّجَّاجِ وَغَيْرِهِمَا، مَأْخُوذٌ مِنَ التَّسْبِيحِ، وَهُوَ التَّنْزِيهِ، وَهُوَ تَبْعِيدُ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الْإِعْتِقَادِ عَنِ الصِّفَاتِ غَيْرِ اللَّائِقَةِ، وَكَأَنَّهُ مُعَيَّرٌ مِنَ التَّسْبِيحِ بِحَذْفِ زَوَائِدِهِ، ثُمَّ زِيدَتْ عَلَيْهِ أَلْفٌ وَنُونٌ، وَوَضِعُ بَدَلِ التَّسْبِيحِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَصْدَرٍ سَبَّحَ الْكَائِنَ عَلَى غَيْرِ صَدْرِهِ، بِمَنْزِلَةِ تَكَلَّمَ كَلَامًا، وَلَيْسَ مِثْلَهُ، قَالَ س: (لأنه لو كان مصدرًا يتصرف تصرفه كالسَّلَامِ وَالْكَلامِ لَعَدِمَ فَعْلَهُ) وَهُوَ رَأْيُ سِ وَالْجَمَاعَةِ، وَجَاءَ عَلَى فُعْلَانٍ كَالطُّغْيَانِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (سُبْحَانَ).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/139).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/422).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/185).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/171).

## 822- وزن (مَعَاذُ)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه في ذلك، لقوة دلالاته عليه نحو مَعَاذَ اللَّهِ".

وقال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما (مَعَاذَ اللَّهِ) فهو مَفْعَلٌ للمصدر مرادف للعِيَاذِ، كأنهم قالوا: عِيَاذاً بِاللَّهِ، لكنه استعمل بدل فعله. وفيه أمران: أحدهما: أنه لا يتصرف. والثاني: أنه مضاف بغير حرف الجر، والأصل: مَعَاذاً بِاللَّهِ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (مَعَاذُ).

## 823- وزن (رِيحَانُهُ)

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وأما (رِيحَانُهُ) فقليل: رِيحَانُهُ معناه الاستِرزاق. وقيل: الطَّيِّب... وأصله فَيَعْلَانُ؛ لأنه من الرُّوح، فحكمه حكم سَيِّدٍ من القلب والإدغام والتخفيف، وصار لازماً للتخفيف بسبب الزيادة، بخلاف سَيِّدٍ، وحكى الأزهري الإجماع على ذلك. وذكر ابن خروف أن أصله رَوْحَانٌ على فَعْلَانٍ، وقلبت ياءه على غير قياس".

وقال ناظر الجيش<sup>(4)</sup> : "وحصل الإدغام فصار: رِيحَانٌ، ثم حذفت عين الكلمة، ووزنها بعد الحذف فَيَلَانٌ، وهو حذف سماعي غير مطرد".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (رِيحَانُهُ).

واتبع ناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/192).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/174).

(3) المرجع السابق، ص174-175.

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1862).

(5) المرجع السابق، ص1862.

## 824-الخلاف في وزن (آمين)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "ولاستجب آمين، وأمِين".

ويقول المرادي<sup>(2)</sup> : "واختُلف في وزن آمين - بالمد - فقيل: فاعِئِل، وهو أعجمي كهابيل، وقيل: فَعِئِل - والمدُّ إشباعٌ - لأنه ليس في الكلام: أفعِئِل ولا فَاعِئِل ولا فَعِئِئِل، ونُقِلَ عن أبي علي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في وزن (آمين).

ووافق المرادي ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(3)</sup> في هذه المسألة.

## 825-الخلاف في وزن (أفعى)

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "وربما اعتبر تقدير الوصفية في (أجدَل) و(أخِئِل) و(أفعَى)".

ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "ووزن أفعى: أفعَل ولامه واو في الأصل، لقولهم: أفعوان، وهمزته زائدة لقولهم: (أرض مفعاة) كثيرة الأفاعي، وزعم أبو الفتح بن جني: أن أفعى مشتقة من: فوعة السم، وهي حرارته، وكان أصله أفوع ثم قلبت فصار أفعى. وزعم الفارسي على زيادة الهمزة بصرفه في لغة من يصرفه، إذ لو كانت الهمزة أصلية؛ لكان وزنه فعل، فتكون الألف للتأنيث، فكأنه يمنع من الصرف نكرة، ومعرفة، والاستدلال بمعناه أنص، إذ ألفه فعلى قد تكون للإلحاق فيجب له الصرف في التثنية".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وزن (أفعى).

(1) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/338).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/17).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص219).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ب606).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي<sup>(2)</sup> والأزهري<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 826- اشتقاق الاسم

يقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "ومذهب البصريين أنه مشتق من السم، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين أنه من الوسم، وهو العلامة، فالمحذوف منه الفاء. والأول أرجح لقولهم أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أوسمت ووسمت ووسيم وأوسام، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةً تدعو إلى ذلك".

وقال المرادي<sup>(5)</sup> : "واشتقاقه عند البصريين من السم فمادته (سين)، و(ميم)، و(واو) وفي تقدير أصله قولان: أحدهما: سَمُو كَقَنُو، والثاني: سَمُو كَقُفَل... واعتقاد الكوفيين أنه من المقلوب جعلت فاءه موضع اللام فصار وزنه (علف) وجاء تصغيره وجمعه على ذلك، وهو بعيد".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مذهب البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم.

واتبع المرادي<sup>(6)</sup> شيخه أبا حيان في هذه المسألة مُضيفاً تقدير أصل اشتقاق الاسم عند البصريين الذي مادته (سمو).

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(7)</sup> تماماً. ولكن ابن يعيش<sup>(8)</sup> أضاف أن كلام الكوفيين حسن من جهة المعنى إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين. وكذلك يرى

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/398).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج8/462).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/324).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج1/44).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص68).

(6) المرجع السابق، ص68.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/83).

(8) المرجع السابق، ص83.



ابن الأنباري<sup>(1)</sup> أن "الصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وما ذهب إليه الكوفيون، وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف".

## 827- كلمة (المضارعة) أهي لفظ مشتق أم منقلب؟

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "ومضارع".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وأما المضارع فهو في اللغة المشابه، يقال: فلان يضارع الأسد، أي: يُشَابِهُهُ، ولمّا شابه الاسم سُمي مضارعاً، كأنه رَضِعَ معه ضرعاً واحداً، فالمضارعة من لفظ الضرع. وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من المراضعة. ولا ضرورة تدعو إلي دعوى القلب لأن اللفظ إذا وُجد كامل التصرف فلا يُدعى فيه القلب، وأنت تقول: ضارع يضارع مضارعةً وهو مضارع ومضارع".

### التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان عن تلاميذه باستدراكه على ابن مالك ببيان ما في كلمة (المضارعة) من اشتقاق أو قلب عند النحاة. ولكن الذي ارتأه أبو حيان في هذه المسألة أن (المضارعة) مشتقة من الضرع وليست منقلبة من المراضعة. متبعاً في ذلك ما ذهب إليه ابن فارس<sup>(4)</sup> تماماً.

## 828- أوجه اشتقاق (هنيئاً) و(مريئاً)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائداً بك وهنيئاً لك".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وأما (هنيئاً لك) فهنيء صفة للمبالغة، تقول هنيئاً الطعام، أي: ساع لي وطاب، واسم الفاعل هانيء، وهنيء فعيل للمبالغة. ويجوز أن يكون صفة من هئو

(1) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص36).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/15).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/67).

(4) ابن فارس، مجمل اللغة (ج1/576).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/192).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/223-226).

الطعام: إذا ساعَ ولا تنغيص فيه، كما تقول: شَرَفَ فهو شَرِيف. وكذلك مَرِيئاً، يحتمل أن يكون من هَنَأني الطعامَ ومَرَأني، ومن هَنُوَ الطعامُ ومَرُوَ. فإذا لم يكن هَنَأني قلت: أَمْرَأني، رباعياً، واستعمل مع هَنَأني ثلاثياً للإتباع ... وتقدم من قولنا إِنَّ هَنِيئاً ومَرِيئاً اسما فاعل للمبالغة.

وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فَعِيل كالصَّهِيل والهِدِير، وليسا من باب ما يطرُد فيه فَعِيل في المصدر؛ لأنَّ ذلك لا يكون في غير الأصوات إلا قليلاً كالنَّقِير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه اشتقاق (هنيئاً) و(مريئاً).

واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، والسلسلي<sup>(3)</sup>، وناظر الجيش<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ونجد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك قد امتثل لرأي النحاة أمثال أبي جعفر النحاس<sup>(5)</sup>، ابن يعيش<sup>(6)</sup>، وابن الحاجب<sup>(7)</sup>، وتابعهم السمين الحلبي<sup>(8)</sup> أيضاً.

## 829- الراء بدلاً من اللام في نحو(رَعَن)

قال ابن مالك<sup>(9)</sup>: "ورَعَن".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص469-470).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/479).

(3) السلسلي، شفاء العليل (ج1/460).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1873).

(5) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (ج1/200).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/303).

(7) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج1/436).

(8) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/578).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/39).

وقال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وأما (رَعَنَّ) فيمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام، كما قالوا في وَجَلْ وَأَوْجَلْ: وَجِرٌّ وَأَوْجِرٌّ، والنون بدل من اللام، كما أُبدلت اللام منها في أَصَيَّلًا، وأصله أَصَيَّلَانٌ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الراء بدلاً من اللام في نحو (رَعَنَّ).  
واتبع كل من المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.  
ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

### 830- الخلاف في غين (رَعَنَّ) و(لَعَنَّ) هل هما بدل من العين أم لا؟

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ورَعَنَّ، ولَعَنَّ".

وقال أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وأما (رَعَنَّ) و(لَعَنَّ) فاختلفوا في الغين: فقليل: هي بدل من العين، كما قالوا في ازمَعَلَّ: ازمَعَلَّ؛ لأنها قريبة منها، إذ هما من حروف الحلق، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة، كقوله:

فُتِّخَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ      كَأَنَّهَا كُشِيَةُ صَبِّ فِي صُقْعٍ<sup>(7)</sup>

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/178).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص358).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج1/335).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/489).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/39).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/178-179).

(7) البيت لرؤبة في ابن السكيت، الكنز اللغوي (ص34) ولم أفف عليه في ديوانه. ونسب البيت لجواس بن هريم في المرزباني، الموشح (ص11) والجواليقي، شرح أدب الكاتب (ص246) والبيت بلا نسبة في ابن سيده، المحكم (ج1/152) وابن منظور، لسان العرب (ج8/203) وأبي حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج5/179) وعبد القادر البغدادي، خزنة الأدب (ج11/325) والزيبيدي، تاج العروس (ج22/504).

وقيل: إنَّهما لغتان، وليس الغين بدلاً من العين، وهو الأظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في غين (رَغَن) و(لَغَن) هل هما بدل من العين أم لا؟.

واتبع كل من المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ويذهب أبو حيان إلى ما قاله أبو البقاء العكبري<sup>(3)</sup>، وابن يعيش<sup>(4)</sup> في هذه المسألة.

إلا أنَّ ابن يعيش<sup>(5)</sup> أضاف على أبي حيان سبباً آخر، في مجيء الغين بدلاً من العين، وهو لكونها "أخف من العين؛ لأنَّ العين أدخل في الحلق، وكلما استقل الحرف، كان أثقل.

### 831- إبدال سين (سِيِّمًا) تاء

قال أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وقد أبدلت العرب سين سِيِّمًا تاء، فقالوا: لا نِيِّمًا، كما قالوا في الناس: النَّات، وفي الأكياس: الأكيات، وقال بعضهم ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ مَلِكِ النَّاتِ إِلَهِ النَّاتِ﴾"<sup>(7)</sup>.

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إبدال سين (سِيِّمًا) تاء.

ووافق السيوطي<sup>(8)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص358).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/335).

(3) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص361).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/574).

(5) المرجع السابق، ص574.

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج8/371).

(7) [الناس: 1-3].

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج2/288).

## 832- إبدال لام (لا سيِّما) تاء

قال أبو حيان<sup>(1)</sup> : "وأبدلت أيضاً (لا) ب(نا)، فقالوا: نا سيِّما، أي: لا سيِّما، كما قالوا: قام زيدٌ نا بل عمرو، ويريدون: لا بل عمرو".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إبدال لام (لا سيِّما) تاء.

## 833- الهمزة بدل من الواو نحو لفظة (النداء)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "باب النداء".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وهمزته بدلٌ من واو؛ لقولهم نَدَوْتُ القومَ: جلستُ معهم في النادي، وهو مجلسهم الذي يُنادي فيه بعضهم بعضاً. ومصدره النَّدْوَةُ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الهمزة بدل من الواو نحو لفظة (النداء).

واتبع ابن عقيل<sup>(4)</sup>، وناظر الجيش<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري<sup>(6)</sup> في هذه المسألة.

## 834- حد القلب

قال ابن مالك<sup>(7)</sup> : "من وجوه الإعلال القلب".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/371).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/385).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/219).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/480).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3530).

(6) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/328).

(7) ابن مالك، التسهيل (ص315).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "القلب يُقال باصطلاحين:

أحدهما: تصيير حرف العلة إلى حرف علة أخرى، نحو تصييرهم واو: قال وباع إلى الألف، وكتصييرهم واو اغزو إلى الياء إذا بُني منه أفعال واستفعل، نحو: أغريت واستغريت... والاصطلاح الثاني: تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد القلب.  
واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، والسلسيلي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 835-الخلافاً في ألف (الآن) أهي منقلبة عن ياء أم واو؟

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "ومنها الآن".

قال أبو حيان<sup>(7)</sup> : "الآن) اسم في أصل وضعه واستعماله بدليل دخول أل وحرف الجر عليه. وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الأوان.

وقيل: هي منقلبة من ياء لأنها من آن يئئِنُّ: إذا قَرَّبَ.

وقيل: أصلها أوان، فقلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وهذا بعيد لأنَّ الواو قبل الألف لا تقلب، كالجواد والسواد. وقيل: حُذفت الألف، وغيّرت الواو إلى الألف، كما قالوا راحٌ ورواح، استعملوه مرة على فَعَلٍ، ومرة على فَعَالٍ، كزَمَنٍ وزَمانٍ".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق 867-867ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج 1058/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج 209-210).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج 1109/3).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج 479/3).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 218/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 5/8).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ألف (الآن) أهي منقلبة عن ياء أم واو؟.

وقد اتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup>، وناظر الجيش<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان. وقد وافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 836- الخلاف في قلب (حادي عشر)

قال ابن مالك<sup>(5)</sup>: "فيقال في التركيب حادي عشر وحادية عشرة". ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup>: "وحكي الكسائي أنه سمع من الأزدي أو بعض عبد القيس: واحد عشر. وهذا هو القياس إذ فعله وَحَدَّ يَحْدُ. وحادي عشر مقلوب من واحد عشر، فأوه مكان لأمه، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها، وجُعِلت عينه مكان فائه. وقال الفراء: ليس بمقلوب، بل هو من قولك يَحْدُو، أي: يَسوق، كأنَّ الواحد الزائد يسوق العشرة، وهو معها. وأتشد الفراء:

أَنْعَتُ عَشْرًا وَالظَّلِيمُ حَادِي  
كَأَنَّهِنَّ بِأَعَالِي الْوَادِي  
يَرْفُلْنَ فِي مَلَجِيفَ جِيَادٍ<sup>(7)</sup>

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص496).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/515).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1980).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/184).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/413).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ج9/366-367).

(7) هذه الأبيات بلا نسبة في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/293) وابن سيده، المخصص (ج5/201) وابن سيده، العدد في اللغة (ص41).

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قلب (حادي عشر).  
واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه أضاف قولاً للكسائي  
يعضد هذه المسألة.  
ونحا أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده<sup>(2)</sup> في هذا الاستدراك، ووافقهم السيوطي<sup>(3)</sup> في  
ذلك أيضاً.

## الباب السابع والسبعون : باب مخارج الحروف

### 837- حد المخرج

قال ابن مالك<sup>(4)</sup> : "باب مخارج الحروف".  
ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup> : "المخارج جمع مخرج وهو الموضع الذي ينشأ منه الحرف،  
وتقريب معرفته أن تُسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل؛ ليتوصل إلى النطق به فيستقر  
اللسان بذلك في موضعه، فيتبين مخرجه".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد المخرج.  
واتبع المرادي<sup>(6)</sup>، وابن عقيل<sup>(7)</sup>، والسلسيلي<sup>(8)</sup> ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج2/97).

(2) ابن سيده، العدد في اللغة (ص41-42).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/262).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص319).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1880).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1087).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج4/239).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج3/1115).



ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

### 838- الخلاف في عدد مخارج الحروف

قال أبو حيان<sup>(2)</sup> : "والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين، وذهب الجرمي وقطرب والفراء وابن دريد وابن كيسان على خلاف عددها ولا مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عدد مخارج الحروف.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، والسلسيلي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(5)</sup> في هذه المسألة.

### 839- الخلاف في عدد حروف العربية

قال المرادي<sup>(6)</sup> : "وهذه الحروف تسعة وعشرون حرفاً، جمعها في القرآن مع تكرار بعض الحروف في آية كاملة، وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾<sup>(7)</sup> إلى قوله: ﴿بَدَأَتِ الصُّدُورِ﴾<sup>(8)</sup>، وكان المبرد يعدها ثمانية وعشرين، أولها الباء وآخرها الياء، ويقول: (الهمزة لا صورة لها فلا أعدّها مع التي أشكالها محفوظة معروفة، وهي جارية على الألسن ويُستدل عليها بالعلامات في الخط)".

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/516).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق880).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1087-1088).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج3/1115).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/516).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1087-1088).

(7) [آل عمران: 154].

(8) [آل عمران: 154].

## التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في عدد حروف العربية.  
واتبع ابن عقيل<sup>(1)</sup> ما ذكره المرادي.  
ووافق المرادي ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(2)</sup> في هذه المسألة.

## 840- حد الهمس

قال ابن مالك<sup>(3)</sup>: "من الحروف المهموسة، يجمعها: (سَكَتٌ فَحْتُهُ شَخْصٌ)".  
ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup>: "(وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ فَقَالَ سَبِيْبِيَه: الْمَهْمُوسُ حَرْفٌ أَوْضَعُ الْعِمْتَادِ فِي مَوْضِعِهِ حَتَّى جَرَى مَعَهُ النَّفْسُ، فَيُضْعَفُ الْعِمْتَادُ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي مَوَاضِعِهَا وَجَرَى النَّفْسُ مَعَهَا)".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الهمس.  
واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup>، والسلسلي<sup>(7)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق أبو حيان كلام سيبويه<sup>(8)</sup> فيما ذهب إليه في تعريف حد الهمس.

## 841- حد الجهر

قال ابن مالك<sup>(9)</sup>: "وما عداها مجهورة".

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج4/239).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/518).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص320).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق883ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1098).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج4/245-246).

(7) السلسلي، شفاء العليل (ج3/1116).

(8) سيبويه، الكتاب (ج4/434).

(9) ابن مالك، التسهيل (ص320).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "قال سيبويه: (المجهور حرفٌ أشبع الاعتماد في موضع ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الجهر .  
واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق أبو حيان كلام سيبويه<sup>(4)</sup> فيما ذهب إليه في تعريف حد الجهر .

## 842- حد الشدة

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "ومنها شديدة، يجمعها: (أجذكَ تُطبَّق)".  
ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "ومعنى الشدة على ما ذكر سيبويه (امتناع الصوت أن يجري في الحرف، ويعتبر ذلك بالنطق، فيقول: الحق والحج، فلو مددت صوتك في القاف والجيم وغيرها لامتنع عليك)".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الشدة.  
واتبع المرادي<sup>(7)</sup>، وابن عقيل<sup>(8)</sup>، والسلسلي<sup>(9)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق أبو حيان كلام سيبويه<sup>(10)</sup> فيما ذهب إليه في تعريف حد الجهر .

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق883ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1098).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج4/246).

(4) سيبويه، الكتاب (ج4/434).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص320).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق883ب).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1099).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج4/246).

(9) السلسلي، شفاء العليل (ج3/1116).

(10) سيبويه، الكتاب (ج4/434).

## 843- الصفات المؤثرة في الإدغام (الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة)

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وما سوى هذه من ألقاب الحروف نسب إلى مخرجها أو ما جاورها".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وقد انقضى الكلام على صفات الحروف على ما ذكر المصنف... وقد نظمتها أنا مع زيادة بعض أوصاف في أبيات على طريق الغزل، فقلت:

أَنَا هَاوٍ لِمُسْتَطِيلٍ أَغْنَى      كَلَّمَا اشْتَدَّ صَارَتْ النَّفْسَ رَحْوَهُ  
أَهْمِسُ الْقَوْلَ، وَهُوَ يَجْهَرُ سَبِي      وَإِذَا مَا انْخَفَصَتْ، أَظْهَرَ عُلْوَهُ  
فَتُحُّ الْوَصْلِ، ثُمَّ أُطْبِقَ هَجْرًا      بِصَفِيرٍ، وَالْقَلْبِ قَلَقًا شَجْوَهُ  
لَانَ دَهْرًا، ثُمَّ اغْتَدَى ذَا انْجِرَافٍ      وَقَشَا السِّرَّ، مُذْ تَكَرَّرَتْ نَحْوَهُ"<sup>(3)</sup>

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> في مقام آخر: "وقد أهمل المصنف مما ذكر الناس في الصفات المؤثرة في الإدغام حروف الصفير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصفات المؤثرة في الإدغام (الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة).

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص320).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق886-886ب).

(3) الأبيات لأبي حيان الأندلسي، في أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق886-886ب) وابن عقيل، المساعد (ج4/250).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق886ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1105).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج4/249-250).

## 844- حد الإدغام

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "فصل في الإدغام".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "وأما اصطلاحاً فهو رفعك اللسان بالحرفين رقعة واحدة ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصفات المؤثرة في الإدغام (الصفير) و(التقشي) و(الاستطالة).

واتبع المرادي<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب الثامن والسبعون : باب الإمالة

### 845- عدم جواز إمالة أول الحرفين اللذين بين الكسرة والألف متحركاً

قال ابن مالك<sup>(5)</sup> : "لتطرفها وانقلابها عنها، أو مآلها إليها باتفاق دون ممازجة زائد، أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه: (فَلْتُ)، أو متقدمة على ياء تليها، أو متأخرة عنها متصلة، أو منفصلة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء، أو لكونها متقدمة على كسرة تليها، أو متأخرة عنها منفصلة بحرف أو حرفين أولهما ساكن".

ويقول أبو حيان<sup>(6)</sup> : "وقد أغفل المصنف هذه المسألة، وهو إذا كان أول الحرفين اللذين بين الكسرة والألف متحركاً، ولا يجوز إمالة (هو يضرّهما)، لحجر الضمة بين الكسرة والألف،

(1) ابن مالك، التسهيل (ص320).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق887-أ887-ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1106).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/482).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص325).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1902).

وحكم الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله، فد(الاسوداد) مثل: (عماد). وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، و(كتاب) أولى من جلاباب.

وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى. فجلابلاب أولى من جلاباب.

ومن الإمالة (أن ينزعها)؛ لخفاء الهاء أعال عندها؛ لأنه لما صار (ينزعها) بمنزلة (ينزعا)، ولم يُقال بالهاء صار عندها بمنزلة عناء، فالهاء كأنها مطرحة عندهم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز إمالة أول الحرفين اللذين بين الكسرة والألف متحركاً.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 846- الخلاف في أيهما أقوى الكسرة أم الياء؟

قال أبو حيان<sup>(3)</sup> : "وقد اختلف في أيهما أقوى؟ فذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة؛ لأنها حرف؛ والكسرة بعضها، وذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء؛ لأنه قال: لأنها بمنزلة الكسرة يعني سيويه أن الياء بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلاً، وجعل الياء بمنزلتها.

وذكر سيويه أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز، وكثير من العرب لا يميلون، فدلّ هذا من جهة السماع على أن الكسرة أقوى، ويدلّ من جهة المعنى على ذلك أن الاستتقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة، وإن كانت مدة بالكسر معها، نحو: (ديماس) فلا شك أن إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سريال، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة".

### التوضيح والتحليل:

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1141).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/417).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق902-902ب).

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف خلاف النحويين في أيهما أقوى الكسرة أم الياء؟.

واتبع المرادي<sup>(1)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(2)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## الباب التاسع والسبعون : باب الوقف

### 847- حد الوقف

قال ابن مالك<sup>(3)</sup> : "باب الوقف".

ويقول أبو حيان<sup>(4)</sup> : "الوقف قطع النطق عند آخر اللفظة وهو مجاز من قطع السير وكان لسانه عامل في الحرف ثم قطع عمله فيها وهو الاختياري الذي يلزمه تغييرات أواخر الكلم. وقال بعض شيوخنا هو قطع الموقوف عليه عن الاتصال، وهذا أقرب من الأول وهذا الحكم الوقفي يكون استثنائاً، وإنكاراً، وتذكراً، وترنماً في الشعر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الوقف.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup>، وابن عقيل<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق المكودي<sup>(7)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1141).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/417).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص328).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق907ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1153).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج4/301).

(7) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص354).

## 848- من شروط التضعيف أن لا يكون منصوباً منوناً

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "أو ضَعِفَ الحرف إن لم يكن همزة ولا حرف لين ولا تالي ساكن".  
ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "ونقصه من شروط التضعيف أن تقول: وأن لا يكون منصوباً منوناً في أشهر اللغة؛ لأنَّ المنصوب المنون في أشهر اللغة إنما يُوقف عليه بأن يُعوض من تتوين ألف ولا يكون فيه تضعيف؛ لأنَّ هذه التعبيرات إنما جيء بها ليبين حالة الوقف من حالة الوصل، وقد تبين ذلك في المنصوب المنون بالإبدال فلم يكن التضعيف؛ لأنه لا يكون الأثقل إلا حيث لا سبيل إلى الأخف".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الوقف.  
واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 849- شروط جواز النقل

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "أو نُقِلَت الحركة الى الساكن قبله، ما لم يتعذر تحريكه أو يوجب عدم النظير أو تكن الحركة فتحة، فلا تُثقل إلا من همزة؛ خلافاً للكوفيين".  
ويقول أبو حيان<sup>(7)</sup> : "ونقص المصنف شرط آخر في الساكن، وهو أن لا يكون مُضاعفاً، نحو: لَعَلَّ، فلا يكون النقل في مثل هذا العَل، فلا تقول: العَلل ولا انتفعت هذه بالعلل؛ لأنَّ ذلك مُفضٍ إلى فك المدغم، وقد اعتزموا على إدغامه، فلا يُفك مثل هذا إلا في ضرورة الشعر...".

(1) ابن مالك، التسهيل (ص329).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق912ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1163).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج4/315).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/431).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص329).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق913أ).



ونقصه أيضاً شرط آخر وهو أن يكون المنقول منه حرفاً صحيحاً، فلا يُنقل من غزو فتقول في الرفع: الغُزُو، وفي الخفض الغَزِي لما فيه المرفوع من كون الآخر واواً قبلها ضمة، وذلك مرفوض ولما في المخفوض من القلب والتغيير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز النقل.  
واتبع المرادي<sup>(1)</sup>، وابن عقيل<sup>(2)</sup> ما ذكره أبو حيان.  
ووافق السيوطي<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### 850- أوجه اختلاف تنوين الترنم عن غيره من التنوينات

قال ابن مالك<sup>(4)</sup>: "وَإِنْ تَرَنَّمَ التَّمِيمُونَ، فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا عَوَّضُوا مِنْهَا التَّنْوِينَ مُطْلَقاً".  
ويقول أبو حيان<sup>(5)</sup>: "وقد خالف هذا التنوين سائر التنوينات في شيئين:  
أحدهما: كونه ملحقاً للاسم، والفعل، والحرف، والمعرب، والمبني، وغيره لا يلحق إلا الاسم المعرب المتصرف، أو الاسم المبني بناءً خاصاً فقط على ما تبين في أقسام التنوين.  
والثاني: أنه يُوقف عليه بخلاف غيره من التنوينات، فإنه يُحذف في الوقف غير الفتحة على ما تقرر من اختلاف اللغات في ذلك".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه اختلاف تنوين الترنم عن غيره من التنوينات.  
واتبع المرادي<sup>(6)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1164-1165).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج4/317-318).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/435).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص331).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1920).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1178).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش<sup>(1)</sup> في هذه المسألة.

### 851-الخلافة في الوقف على (كأين)

قال ابن مالك<sup>(2)</sup> : "والأكثر جرّه بـ(من) بعدَ كأين".

ويقول أبو حيان<sup>(3)</sup> : "واختلف النحاة في الوقف على كأين: فذهب السيرافي والفارسي وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف التنوين؛ لأنه الذي كان في أيّ. وذهب ابن كيسان، وتعبه ابن خروف، إلى أنها لما ترّكبت جعل التنوين فيها كالنون الثابتة في الحرف، فوقف عليها بالنون، وكُتبت بالنون".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الوقف على (كأين).

واتبع المرادي<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### 852-الخلافة في الوقف على (كائن)

قال أبو حيان<sup>(5)</sup> : "وفي الوقف أيضاً على كائن خلاف: فابن كيسان والمبرد يقفان بالنون. وعلّة ابن كيسان ما تقدم في وقفه على كأَيّ. وعلّة المبرد أنّ النون صارت عوضاً من الياء المحذوفة، فلزمت لذلك.

وذهبت جماعة إلى الحذف؛ لأنها التنوين الذي كان في أيّ، فحُذف كما حذف.

وأجاز الفارسي الوجهين، قال في (الحجة): (فأمّا النون فهو التنوين، وقياسه الحذف وتسكين الهمزة المجرورة للوقف، وقياس من قال مررت بزَيدي أن يقول: كائي، فيبدل من التنوين ياء).

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/88).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/422).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/52).

(4) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص616).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/56-57).

ولو قال قائل: إنه بالقلب الذي حدث في الكلمة صارت بمنزلة النون التي من نفس الكلمة، كما جعلت النون في لدن بمنزلة التتوين الزائد في قول من قال: لَدُنْ غُدْوَةٌ - لكان قولاً).

وقال ابن يسعون: (يمكن أن يكون كائن مشتقاً من قولهم: كَاءٌ يَكِيءُ كَيْئاً وَكَيْئَةً: إذا رجع وارتدع، وأيضاً إذا هاب، فهو كاءٍ من هذا اللفظ، كجاءٍ ونحوه، ثم ألزم الاستعمال بمعنى كم من حيث كان الرجوع والارتداع تردداً وانضماماً واجتماع بعض الشيء إلى بعضه؛ وهذا المعنى قريب من العدد والكثرة).

وينبغي أن يكون الوقف عليه في هذا القول بحذف النون لأنها تتوين. وهذا القول فاسد لأنها لو كانت اسم فاعل من كاءٍ في الأصل لجاز إضافتها إلى التمييز كإضافة ما هي في معناه، وهي كم؛ إذ لا مانع من ذلك، لكنها بمنزلة المحكي، فتمتنع الإضافة.

وحكى قطرب عن يونس أن كائن اسم فاعل من كان، وعلى هذا تثبت النون وفقاً وخطأً لأنها من نفس الكلمة.

وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لبنائه وجه إلا حمله على كم من حيث استعمل في معنى كم، ولو كان كذلك لوجب أن تكون نونه متحركة حتى يكون بناؤه على حركة؛ لأنه معرب في الأصل، طراً البناء عليه. وأيضاً فإن قولهم فيه كَأَيِّنْ وَكَيْءٍ يبين فساد ذلك).

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الوقف على (كائن).

وأكد المرادي<sup>(1)</sup> في أحد مؤلفاته الأخرى ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

### 853- الخلاف في الوقف على لغات (كأَيِّنْ) نحو (كَيْءٍ وكَاءٍ وكَأٍ وكَأِي)

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وفي الوقف على هذه اللغات خلاف: فمنهم من يحذف لأنه التتوين الذي كان في أيّ، فحكّم له بحكمه. ومنهم من يثبتها لأنها كالنون التي هي من نفس الكلمة، فجعل الكاف مع أيّ كالكلمة الواحدة.

(1) المرادي، توضيح المقاصد (ج3/1345).

(2) أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل (ج10/58).

وإنما جُعِلت هذه اللغات كلها مغيّرة من كَأَيّن لتقاربها في الحروف واتحادها في المعنى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الوقف على لغات (كَأَيّن) نحو (كَيءٍ وكاءٍ وكأٍ وكأَيٍ).

## الباب الثامنون: باب الهجاء

### 854- مصطلح حروف الهجاء والعربية والمعجم

قال ابن مالك<sup>(1)</sup>: "باب الهجاء".

قال أبو حيان<sup>(2)</sup>: "وتسمى حروف الهجاء والتهجي، ويسمى سيبويه والخليل حروف العربية، وتسمى أيضاً حروف المعجم سُميت بذلك؛ لأنها منقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وأما لأنها تنقط منها ما يُنقط النقط المعروف، وتنقط كلها أي: يُشكّل. فإنّ النقط عندهم يكون بمعنى الشكل، وقال بعض أهل اللغة: النقط بالسواد كمثل أتت عليها نقطتان. يُقال: أعجمت الحروف والتعجم مثله، ولا يُقال: عجمت، ومعناه حروف الخط".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصطلحات أخرى ترادف مصطلح (باب المخارج)، وهي: حروف الهجاء والعربية والمعجم.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، التسهيل (ص332).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق1880).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1087).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج4/239).

## 855- حد الهجاء

يقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "الهجاء لفظ مشترك بين الذم وبين النطق بحروف المعجم وبين كتابة الألفاظ التي تركبت من تلك الحروف، وتقول: هجوتُ زيداً هجاءً إذا ذكرت له عيوناً فذمه بها، وتهجت الكلمة تهجياً إذا نطقت بحروفها حرفاً حرفاً، نحو: جعفر، فتقول: فيه جيم عين فاءً. وأمّا الهجاء بمعنى الكتابة فهو الذي يُراد في هذا الباب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد الهجاء.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## 856- سبب ذكر الهجاء عند النحويين

قال أبو حيان<sup>(4)</sup> : "والكلام في الهجاء ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كُتبه؛ ولأنّ كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول، وذلك نحو كُتبههم الهمزة في أكثر أحوالها بالحرف تسهل به، وهو باب من النحو كبير، وقسم النحويون الهجاء إلى سبعة أقسام: ممدود، ومقصور، ومهموز، ومنقوص، ومزيد فيه، ومنقوص منه، ومكتوب على لفظه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب ذكر الهجاء عند النحويين.

واتبع المرادي<sup>(5)</sup> ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق920أ).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1181/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج335/4).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق920ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1181/2).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج528/3).

## 857- الخلاف في كتابة (كلا) أتكون بالألف أم بالياء؟

قال ابن مالك<sup>(1)</sup> : "وإمّا في غير وقف، ولذا نابت الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم متمكن، ثلاثة مبدلة من ياء، أو رابعة فصاعداً مطلقاً".

ويقول أبو حيان<sup>(2)</sup> : "فرع: (كلا) الصحيح في مذهب البصريين أن يُكتب بالألف ؛ لأنّ الألف فيه منقلبة عن واو، ومن زعم أنّ ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدى فإنه يُكتب بالياء، وأجاز الكوفيون كُتِبَ بالياء، وذلك خطأ على مذهبهم؛ لأنّ الألف عندهم علامة تثنية، والتثنية حالة الرفع لا يجوز أن يُكتب بالياء بأن يكون معتدل الوسط بالواو نحو: هوى، ودوى، أو الأولى بها نحو: وفى، ووعى. وبالانقلاب ياء في التثنية، نحو: رحى، تقول: رحيان، أو في الجمع بالألف والتاء، نحو: حصى تقول: حصيات، وبناء فَعَلَ، نحو: رمى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كتابة (كلا) أتكون بالألف أم بالياء؟.

واتبع المرادي<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.  
ووافق السيوطي<sup>(5)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## 858- الخلاف في اتصال الألف بتاء التأنيث المنقلبة هاء أكتب بالألف أم بالياء؟

قال ابن مالك<sup>(6)</sup> : "وفي التزام هذه النيابة خلاف، وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل".

(1) ابن مالك، التسهيل (334).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق924ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1193).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج4/350) و(ج4/355).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/526).

(6) ابن مالك، التسهيل (334).

ويقول أبو حيان<sup>(1)</sup> : "واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث، فقلب هاء في الوقف، فذهب البصريون إلى أنها تُكتب ألفاً نحو: الحصة؛ لتوسطها.

وأجاز الكوفيون كتبها بالياء نحو: الحصية، ولم يعتدوا بتاء التأنيث".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في اتصال الألف بتاء التأنيث المنقلبة هاء أكتب بالألف أم بالياء؟.

واتبع المرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup> ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل (ق1925أ).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1195/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج354/4).

## الفصل الثالث

الموازنة بين استدراقات شرح  
التسهيل على التسهيل وشرحه



## المبحث الأول

### تحليل مسائل الاستدراك

إنَّ الجداول المرفقة أدناه، تبين إجمالي تحليل المسائل، وتكشف كثيراً من العلاقات بين الشراح، وشروحهم وبينهم وبين ابن مالك والتسهيل، وبينهم وبين ثقافة الاستدراك النحوي. وإنَّ المتتبع لمسائل الاستدراك - التي بلغت (858) مسألة - يلاحظ أموراً كثيرة فيها فائدة، ولإظهار الفوائد فقد صنفت المسائل في هذا الفصل ثلاثة أنواع: أولها: ما اتفق فيه أغلب الشراح، وهو يُمثل اشتراك نصف عدد الشراح الستة في المسألة الواحدة (4-6). وثانيها: ما اتفق فيه بعض الشراح، وقصدت به ما دون نصف عددهم، وأكثر من واحد (2-3). وثالثها: ما انفرد فيه كل شارح.

عدد مواضع المسائل (متن ابن مالك): (518) موضعاً									
عدد المسائل (إجمالي): (858) مسألة									
ثانياً: ما انفرد به كل شارح (315) مسألة		أولاً: المسائل المشتركة بين الشراح (543)							
		ما اتفق فيه البعض (440) مسألة				ما اتفق فيه أغلبهم (103) مسألة			
269	أبو حيان الأندلسي	2	3				4	5	6
8	المرادي	272	168				86	17	0
9	ابن هشام الأنصاري								
6	ابن عقيل	أرقام المسائل التي اتفق فيها أغلب الشراح							
0	السلسيلي	69	58	54	53	52	47	29	6
23	ناظر الجيش	104	97	96	90	88	76	74	70
		152	139	137	136	131	120	115	107
		192	188	173	171	167	166	156	153
		329	308	303	294	253	245	221	209
		467	465	464	434	429	368	365	330

		530	505	493	491	486	484	477	468
		634	626	599	568	567	556	549	546
		714	707	695	690	688	681	672	663
		742	739	738	736	732	720	719	715
		767	756	753	750	749	747	744	743
		797	796	793	788	780	779	775	774
			842	840	837	835	834	828	802

#### إجمالي توزيع المسائل بين الشراح

ناظر الجيش	السلسلي	ابن عقيل	ابن هشام	المرادي	أبو حيان الأندلسي	
360	61	163	11	376	804	إجمالي المسائل
23	0	6	9	8	269	مسائل تفرد بها
337	61	157	2	368	535	مشترك مع غيره من الشراح
86	49	88	1	102	102	متفق مع الأغلب
251	12	69	1	266	433	متفق مع بعض

#### علاقة كل شارح بغيره من الشراح في المسائل المشتركة

ناظر الجيش	السلسلي	ابن عقيل	ابن هشام	المرادي	أبو حيان الأندلسي	الشارح
335	60	156	2	465	535	أبو حيان الأندلسي
186	56	140	0	368	465	المرادي
1	0	0	2	0	2	ابن هشام

78	36	157	0	140	156	ابن عقيل
34	61	36	0	56	60	السلسلي
337	34	78	1	186	335	ناظر الجيش

## نتائج تحليل بيانات الجداول

**الفئة الأولى: ما اتفق فيه أغلب الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه:**

فقد ظهر في التحليل عدة أمور:

أولاً: بلغ ما اشترك فيه أكثر من شارح (543) مسألة، بنسبة (64%) تقريباً بالنسبة لإجمالي المسائل.

وأنهم يتوزعون إلى فئتين:

الأولى: ما اتفق فيه أغلب الشراح، أي أربعة فأكثر من الشراح:

وقد بلغ عددها (103) ثلاث ومئة مسألة، بنسبة (18%) من المسائل المشتركة، وبنسبة (11%) من إجمالي مسائل الاستدراك، تدرجت كثافة الاستدراك بين أربعة وستة.

والثانية: ما اتفق فيه بعض الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه:

أي يبدأ باثنين ويقل عن أربعة (2-3)، وقد بلغ عددها (440) مسألة، بنسبة (81%) من المسائل المشتركة، و(51%) من إجمالي مسائل الاستدراك، وقد تفاوتت نسبة البعضية بين الاثنين والثلاثة.

وأما تفصيل التحليل السابق فيضيء لنا إضاءات جميلة في المحاور الآتية:

**أولاً: في المسائل التي اتفق على اعتراضها أغلب الشراح:**

1- رغم أن عدد المسائل التي اتفق فيها الشراح على الاستدراك على ابن مالك قليل، فإن ما وصل فيها إلى شبه الإجماع أقل بكثير، حيث بلغ (17) مسألة، خلت من السلسلي - رحمه الله -، وهي المسألة (719) في المسائل، حيث استدركوا على قول ابن مالك (ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً) أنواع أخرى للبدل، وهما: (بدل النسيان) و(بدل كل من بعض).

2- يُعد ابن هشام الأنصاري أقل من اتفق مع الشراح في المسائل السابقة، حيث اتفق معهم في مسألة واحدة بنسبة (0.97%)، وربما كانت طبيعة شرحه الموجز لمقدمة ابن مالك الذي لا يتعدى (80) صفحة سبباً أساساً في ذلك، بالرغم أن شرحه مليء بالفوائد النحوية والصرفية الكثيرة.

3- يُعد أبو حيان الأندلسي والمرادي الوحيدين اللذين اتفقا في أغلب مسائل الاستدراك دون غيرهم من شارحي التسهيل، فقد استدركا بنفس العدد (102) مسألة، أي بنسبة (99.02%) من أصل (103) مسألة من مسائل الاستدراك المجمع على أغليبيتها. ثم يليهما ابن عقيل في (88) مسألة تُقدر بنسبة (85.43%)، ثم يليه ناظر الجيش في (86) مسألة بنسبة (83.49%)، ثم السلسيلي في (49) مسألة تقدر بنسبة (47.57%).

4- لم يتقدم أحد من الشراح على أبي حيان الأندلسي في إجمالي مسائل الاستدراك والتي بلغت (804) مسألة بنسبة (93.70%) من أصل (858) مسألة من مجموع مسائل الاستدراك. في حين بلغت مسائل استدركات المرادي (376) مسألة بنسبة (43.82%)، ثم يليه مباشرة ناظر الجيش بشكلٍ متقارب من المرادي بـ(360) مسألة، بنسبة (41.95%)، ثم ابن عقيل في (163) مسألة بنسبة (18.99%). ثم يليه السلسيلي بعدد قليل في (61) مسألة، بنسبة (7.10%). ثم ابن هشام الأنصاري الأقل استدراكاً في (11) مسألة، بنسبة (1.28%) من إجمالي مسائل الاستدراك.

5- مثل كل من أبي حيان الأندلسي، والمرادي، وناظر الجيش الوجه الأبرز في عدد مسائل الاستدراك، وهو ما يُكسب كتبهم أهمية خاصة، إذ يدل ذلك على سعة النقاش النحوي في مسائل شروحهم، واهتمامهم بإيراد مسائل الاستدراك.

6- يمثل عدد مواضع الاستدراك بكليته (518) موضع بنسبة (60.37%) من الإجمالي العام، وهذا يُشير إلى مدى حرص الشراح على دراسة وتحليل كل عبارة، ولفظة، وعرضها على أئمة النحو المتقدمين، وبيان الرأي الفصل فيها.

7- لم يخل باب من أبواب التسهيل إلا وورد فيه مسائل استدراك، إلا باب الإخبار، والمقصود والممدود، والتقاء الساكنين.

ثانياً: علاقة كل شارح بغيره من الشراح في المسائل المشتركة

الشارح	أبو حيان الأندلسي	المرادي	ابن هشام	ابن عقيل	السلسيلي	ناظر الجيش
أبو حيان الأندلسي	535	465	2	156	60	335
المرادي	465	368	0	140	56	186
ابن هشام	2	0	2	0	0	1
ابن عقيل	156	140	0	157	36	78
السلسيلي	60	56	0	36	61	34
ناظر الجيش	335	186	1	78	34	337

يمثل تقاطع الخط الرأسي والأفقي علاقة كل شارح بغيره من الشراح، ومقدار التوافق بينهم في المسائل، ويستنتج عدد من الفوائد، منها:

- 1- إن أعلى نسبة توافق كانت بين أبا حيان الأندلسي والمرادي، حيث توافقا في (465) أربعمئة وخمس وستين مسألة، وهذا يُدلل على تأثير المرادي بكثير من مواقف أبي حيان. ثم يليه ناظر الجيش، الذي وافقه في (335) ثلاثمئة وخمس وثلاثين مسألة. ويليهما أيضاً ابن عقيل الذي وافق أبو حيان في (156) مائة وست وخمسين مسألة.
- 2- إن ابن هشام الأنصاري والسلسيلي أقل من اتفقا مع أبا حيان في الاستدراك، فالسلسيلي اتفق مع أبا حيان بـ(60) ستين مسألة تجلت في شرحه البسيط الموجز، وأمّا ابن هشام الأنصاري فهذه النسبة معه طبيعية؛ لأنّ شرحه على مقدمة التسهيل موجز جداً لا يتعدى (80) صفحة؛ لذلك لا يحتوي على كثير من المسائل الاستدراكية، إذ أنّ المسائل التي اتفق فيها مع أبا حيان لا تتجاوز (2) مسألتان.
- 3- كان ناظر الجيش أكثر من اتفق مع المرادي في مسائله المشتركة، التي بلغت (368) ثلاثمئة وثمانية وستين مسألة، منها (186) مائة وست وثمانون مسألة مشتركة مع ناظر الجيش، وهذا يوضح تأثير ناظر الجيش الكبير بالمرادي. ثم يليه ابن عقيل في موافقته للمرادي في (140) مائة وأربعين مسألة.

- 4- يضعف تأثير المرادي عند الشارحين المصريين: (ابن هشام الأنصاري، والسلسيلي) بشكل كبير وملحوظ، فابن هشام الأنصاري لم يتفق مطلقاً مع المرادي، بينما السلسيلي قد وصلت نسبة اتفاه مع المرادي إلى (60) ستين مسألة.
- 5- ويضعف التأثير تماماً عند ابن هشام الأنصاري، إذ لم يتفق معه أحد من الشراح إلا ناظر الجيش في مسألة واحدة فقط.
- 6- إنَّ السلسيلي وناظر الجيش قد وافقا ابن عقيل بنسبة (73%)، إذ بلغت موافقة السلسيلي لابن عقيل بحوالي (36) ست وثلاثين مسألة، بينما بلغت موافقة ناظر الجيش لابن عقيل بمقدار (78) ثمان وسبعين مسألة، من أصل (157) مسألة من مسائل ابن عقيل المشتركة.
- 7- وأما ناظر الجيش فقد كانت علاقته بالسلسيلي واضحة جداً إذ اتفق معه بـ(34) أربع وثلاثين مسألة تُقدر بنسبة (56%) من أصل (61) واحد وستين مسألة من مسائل السلسيلي المشتركة.
- 8- لم يظهر أثر ناظر الجيش فيمن بعده كثيراً لخلو الدراسة من شروح ما بعد القرن الثامن.

#### الفئة الثانية : ما انفرد فيه كل شارح في استدرآكاته على التسهيل وشرحه

أبو حيان الأندلسي	المرادي	ابن هشام	ابن عقيل	السلسيلي	ناظر الجيش	
804	376	11	163	61	360	إجمالي المسائل
269	8	9	6	0	23	مسائل تفرد بها

بلغ مجموع ما انفرد به كل شارح (315) مسألة، فصلها الجدول السابق، وهو يظهر أنَّ عدد المسائل التي انفرد بها كل شارح كبير ولكنه يتفاوت كثيراً إذا ما قيس بعدد المسائل المشتركة، ولهذا عدة دلالات:

1- إنَّ المتطلع لشارحي التسهيل يجد أنهم يمتلكون ملكة الرأي النحوي التي كانت متوفرة في زمانهم؛ بسبب اطلاعهم على مؤلفات السابقين والمعاصرين لهم، فيتأملون تلك المؤلفات لحظة بلحظة؛ ليتسبوا ما فيها من آراء نحوية وصرفية إمَّا بالنقد أو الاستدراك من خلال الإفتاء في إصلاح خلل ما أو إضافة آراء جديدة لم يذكرها السابقون؛ ليتموا معناها على أكمل وجه ممكن.

2-تتفاوت القدرة على الإفتاء النحوي والصرفي بين شارح وآخر، فأبو حيان الأندلسي يتسنى هذه المكانة بلا منافس، حيث بلغت المسائل التي انفرد بها (269) مسألة من أصل (315) مسألة من مسائل الانفراد، والتي تُقدر بنسبة (86%) . بينما بلغت المسائل التي انفرد بها تلاميذ أبي حيان شارحي التسهيل ما يُقدر بحوالي (46) مسألة بنسبة لا تتعدى (14%).

3-ومن المدهش أيضاً في هذا المقام أن ناظر الجيش بالرغم من كثرة انتصاره لابن مالك- رحمه الله- على شيخه أبي حيان الأندلسي في شرحه (تمهيد القواعد)، إلا أنه قد تلا شيخه أبي حيان الأندلسي في مسائل الانفراد بمقدار (23) مسألة استدرائية بنسبة (7%) قد انفرد بها عن غيره من الشراح، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على سعة ناظر الجيش العلمية في اطلاعه على كافة العلوم والفنون من خلال تفنيده الآراء النحوية ومناقشتها مختاراً الصائب منها.

4- يبدو لنا أن ابن هشام الأنصاري صاحب التصانيف المشهورة لم تتجاوز مسأله الاستدرائية التي انفرد بها عن (9) مسائل، بنسبة (3%)، والسبب الرئيس وراء ذلك أن شرحه على التسهيل موجز جداً لا يتعدى (80) ورقة. فهو شرح لمقدمة التسهيل فقط، ولو توفر شرحه المخطوط على التسهيل لعرفنا جيداً مدى استدرائاته على ابن مالك، ومدى تفاوتها مع غيره من شراح التسهيل.

5- وأما المرادي بالرغم ما ذكره من مسائل استدرائية في شرحه إلا أنه كان مقلداً فيما انفرد به من مسائل لا تتجاوز (8) مسائل بنسبة (2.50%). وهذا يوضح تماماً في رغبته في عدم تجاوز السابقين.

وعلى ذات المنوال نجد ابن عقيل مقلداً أيضاً فيما انفرد به من مسائل حيث لا تتعدى (6) مسائل بنسبة (1.50%).

بينما السلسيلي لم ينفرد بأي مسألة من مسائل الاستدراك، وإنما كان متبعاً لغيره من شارحي التسهيل، كأنه لا يريد أن يتجاوز النحاة السابقين في إبداء أي مسألة.

ولا يتسع المجال لتكرار المسائل التي تفرد بها كل شارح، ولعدم وجود فائدة مرجوة من ذلك في ظل عرض جميع المسائل بالترتيب الموضوع لأبواب التسهيل.

ولكن نذكر أرقام المسائل التي تخص كل شارح، وهي كالاتي:

أولاً- أبو حيان الأندلسي:

وقد انفرد بتسع وستين ومئتين مسألة، وهي كالاتي:

22	20	19	18	17	15	14	13	12	8
49	46	42	41	37	35	33	32	30	28
101	93	91	87	85	81	78	77	59	50
165	149	143	134	126	125	123	119	116	110
244	225	215	211	210	208	197	187	184	169
281	279	278	277	276	275	274	265	264	254
319	305	304	302	301	300	298	285	284	283
341	340	338	337	336	335	332	328	324	321
353	352	351	350	349	348	347	346	344	343
367	366	361	360	359	358	357	356	355	354
388	386	385	384	380	377	376	375	373	372
405	404	403	402	401	400	399	396	395	392
415	414	413	412	411	410	409	408	407	406
441	440	439	438	436	435	427	423	421	416
452	451	450	449	448	447	446	445	443	442
471	470	466	463	459	458	457	456	455	454
507	499	490	489	485	479	476	475	474	473
522	520	517	515	514	513	512	511	509	508
554	552	547	543	538	537	536	532	524	523



587	585	584	582	579	577	576	572	566	563
609	608	607	603	601	600	598	594	593	592
638	636	635	624	623	620	619	617	611	610
656	655	653	649	648	643	642	641	640	639
676	674	673	671	665	662	661	660	659	657
728	726	725	706	705	702	701	700	699	680
761	760	759	748	737	735	734	731	730	729
	853	832	831	827	823	822	821	820	809

ثانياً - المرادي:

وقد انفرد بثمان مسائل، وهي كالاتي:

		824	811	781	762	581	371	112	103
--	--	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

ثالثاً - ابن هشام الأنصاري:

وقد انفرد بتسع مسائل، وهي كالاتي:

	799	798	711	710	703	590	580	482	163
--	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

رابعاً - ابن عقيل:

وقد انفرد بست مسائل، وهي كالاتي:

				815	812	792	698	39	26
--	--	--	--	-----	-----	-----	-----	----	----

### خامساً - السلسيلي:

ولم ينفرد بأي مسألة استدرابية على الإطلاق، وإنما اكتفى بموافقة بعض الشراح وأكثرهم في المسائل الاستدرابية كما وضعنا فيما سبق.

### سادساً - ناظر الجيش:

وقد انفرد بثلاث وعشرين مسألة، وهي كالآتي:

206	204	155	82	75	45	43	38	36	9
502	497	480	478	334	320	262	256	237	207
							677	591	583

## المبحث الثاني

منهج الاستدراك : منهج الشراح في

الاستدراك - كل شارح وبيان أثره

## المبحث الثاني

### منهج الاستدراك

لقد عبر أبو حيان الأندلسي وتلاميذه شارحي التسهيل عن استدراكاتهم على ابن مالك في متنه التسهيل وشرحه بأساليب مختلفة توضح منهج كل شارح عن غيره، وقد تمثلت استدراكاتهم في موضوعات النحو والصرف المختلفة من خلال ذكرهم آراء ومسائل لم يذكرها ابن مالك من قبل.

وسأتعرض - بإيجاز - منهج كل شارح من الشراح في الاستدراك على متن التسهيل وشرحه على السواء مضمناً ذلك مثل ونماذج، وهي كالاتي:

#### • أبو حيان الأندلسي:

إذ لم يدخر أبو حيان الأندلسي جهداً في توضيح وتبيين ما تضمنه كتاب (التسهيل) وشرحه لابن مالك من مسائل وآراء وقواعد نحوية وصرفية صغيرة كانت أم كبيرة استدرکها على ابن مالك في كتابه (التذليل والتكميل في شرح التسهيل)، وقراراً على ذلك يتضح من خلال استدراكاته أنه كان في قمة الاحترام والأدب في استدرکة على ابن مالك، إذ لم يذكره في مسألة استدركية ما باسمه هو أي (ابن مالك) بل كان يسمه بلقب (المصنف) أحياناً، وخير مثال نوره على ذلك ما قاله في مسألة (222) وهي الخلاف في دخول (كان) الناقصة على المصدر، فيقول: "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تتعلق بهذه المسألة: الأولى: أجاز السيرافي وابن السراج دخول (كان) الناقصة على هذا المصدر، فنقول: كان ضربي زيداً قائماً.

وقال ابن عصفور: هو قبيح لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر (كان) قبيح".

وأحياناً أخرى نجده يذكر المسألة دون أن يذكر اسمه أو لقب المصنف، وهذا ما نلمسه في قوله على مسألة (157)، وهي مذهب الكوفيين في (نعم)، فيقول: "وذهب الكوفيون إلى أنه لا فاعل مضمّر في نعم، بل الاسم المرفوع بعد نعم هو الفاعل بنعم".

ونذكر أنموذجاً آخر على ذلك، وهو ما قاله في مسألة (327) في مواضع كسر (إن) وجوباً: "ونقصه موضع آخر وهو أنه يجب كسرها بعد (حيث) نحو: اجلس حيث إن زيداً جالساً. وقد أولع عوام الفقهاء في قراءاتهم بفتحها يقولون: من حيث أنه، بالفتح".

ويتجلى منهج أبي حيان في استدراكه على ابن مالك من خلال استخدامه أساليب متعددة قد ذُكرت في مسائل الاستدراك، تتمثل بالكلمات الآتية (وقد أهمل المصنف، وقد أغفل المصنف، ولم يتعرض المصنف، وقد نقص المصنف، ولم يستوف المصنف، ولم يذكر المصنف، وكان ينبغي للمصنف أن يزيد، وذكر مسائل من هذا الباب، وزاد غير المصنف، ومما أهمل ذكره، وفرع:، ومسألة، وترك المصنف، وهذه تنبيهات، وزاد غيره، مسائل لها مسيس بهذا الباب).

وخير مثال نضريه في هذا المقام ما قاله أبو حيان في مسألة (508) الخلاف في جر (مذ) و(مذ) الاسم الظاهر أو المضمرة: "ولنذكر مسائل من باب مُذ ومُنْذ، تكون كالتتمة لكلام المصنف.

المسألة الأولى: مُذ ومُنْذ لا يجزان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بيّن. وأجاز أبو العباس أن يجزا مضمرة الزمان، فتقول: يوم الخميس ما رأيتك مُنْذُه أو مُذُه. والصحيح المنع لأنّ العرب لم تقله".

وكذلك قوله في مسألة (322) وهي: الخلاف في قولهم (إنّ رجلاً وزيداً): "فرع: (إنّ رجلاً وزيداً) لا يجيزه الكوفيون لأنه قد اختلط بالنكرة المعرفة، ولا يجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة. ويجوز ذلك على مذهب البصريين. فلو أبدلت فقلت: (إنّ رجلاً أخاك) على حذف الخبر لم يُجزه الفراء لأنّ الاعتماد هو على البدل، وخبر المعرفة لا يضمّر عنده. وأجاز هذا هشام على الترجمة. والجواز مذهب البصريين".

#### • المرادي:

لقد سلك المرادي منهجاً متميزاً في استدراكه على ابن مالك سار فيه على نفس منوال شيخه أبي حيان الأندلسي في احترامه لابن مالك مستخدماً عدة ألفاظ معبراً بها عن استدراكاته نحو: (تنبيه، وتنبيهات، ومسألة، وفرع، ومسألة، ولم يذكر المصنف، وغيرها). ومثال ذلك ما قاله في مسألة (581) وهي: الخلاف في مجيء جملة الحال مصدرة بالواو نحو (جاء زيد والشمس طالعة): "فرع: إذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو نحو: جاء زيد والشمس طالعة؛ فمفعول المغاربة تقديمها على العامل المتصرف، وحكى ابن أصبغ جواز تقديمها عن الجمهور، والمنع عن الفراء".

ومن الرائع أيضاً نجد المرادي متعمقاً في ذكر المسائل النحوية والصرفية وتقليبها إلى عدة وجوه تمكنه من الوصول إلى الصواب معتمداً في ذلك على آراء النحاة السابقين، وهذا ما يؤكد كثرة اطلاعه على ما حققه النحاة السابقون من جهود قيمة في علم العربية، ومن ذلك ما تناوله في مسألة (103) في مذاهب النحاة في الألف والتاء، فيقول: "وحكى ابن إياز في الألف والتاء ثلاثة مذاهب:

الأول: أن كلا الحرفين يدل على الجمع والتأنيث.

الثاني: أن التاء تدل عليهما والألف إنما جيء بها فرقاً بين الواحد والجمع، واختاره ابن الدهان.

الثالث: أن الألف للجمع والتاء للتأنيث".

#### • ابن هشام الأنصاري:

لم تتحدد الرؤية التي ارتأها ابن هشام في منهجه من خلال استدراكه على ابن مالك كثيراً؛ لكون أن استدراكاته قليلة جداً بسبب شرحه الموجز على مقدمة التسهيل فقط .

وبمزيدٍ من التأمل تجد أنه في غالب استدراكاته التي استدركها على ابن مالك يذكر المسألة دون أن يُورد فيها اسم ابن مالك، أو لقب المصنف، ولم يُشر أيضاً إلى لفظٍ أو عبارة تعبر عن استدراكه، وهذا ما لوحظ تماماً في مسألة (798) فيما جاء على وزن (فاعل) فيما لا يعقل فيُجمع على (فواعل)، فيقول: "فإن قيل: إن (داعياً) فيما لا يعقل يُجمع على (دواعي)، بخلافه فيمن يعقل، فإنه غلب الأول: إن قُدِّرَ صفة، فهو صفة لما لا يعقل، فيكون ك(نجم طالع) و(نجم طوالع)، وإن قُدِّرَ اسماً فيكون ك(كاهل) و(كواهل)".

ولكنه عبر عن استدراكه بلفظٍ واحد لا غير وهو اللفظ (ونزید ها هنا)، وهذا ما وُجِدَ تماماً في مسألة رقم (482) فيما يخص جملة (هذا كتابٌ) إن كانت عاملة فهل هي من باب المفعول به أم المفعول المطلق؟، فيقول: "ونزید ها هنا أن إذا قدرناها معمولة للقول، فهل هي من باب المفعول به، أو المفعول المطلق؟ قولان نقلهما ابن الحاجب في أماليه.

وقد يُرجح الثاني أنها نفس المقول؛ فاسم المفعول يُحمَل عليها غير مُقيد بالجار، ولا يُعنون بالمفعول المطلق إلا هذا، وعلى هذا فيكون من المفعول المطلق النوعي".

## • ابن عقيل:

كان ابن عقيل سلساً واضحاً في ذكر استدرآكاته بشكلٍ مبسط تخلو من التعقيد؛ ليسهل تناولها على طلاب العربية، ولكنه سار في أغلب الأحيان على غرار ما سلكه ابن هشام الأنصاري في منهجه في كونه يذكر مسائل الاستدراك لا يورد فيها اسم ابن مالك، أو لقب المصنف، أو الإشارة بلفظٍ أو عبارة تعبر عن استدرآكه المراد، وأقرب مثال على ذلك ما ذكره في مسألة (812) فيما يخص وزن (دِرْحَايَة) فِعْلَايَة: "أي قلب الهمزة الملحقة واواً أولى من إقرارها نحو: علباوان ودرحاوان، ويجوز علباءان ودرحاءان. يقال: رجل دِرْحَايَة أي قصير سمين ضخم الطن. وهو فِعْلَايَة ملحق بِجِعْظَاة. قال ابن السكيت يقال للرجل إذا كان غليظاً قصيراً جِعْظَاة بكسر الجيم".

وكأنه في منهجه هذا يُكِن لابن مالك - رحمه الله - كبير الأدب والاحترام، إذ أن ألفاظه التي استخدمها في استدرآكاته قليلة جداً نحو: (هناك شرطين آخرين لم يذكرهما، وتنبيه، وغيرها).

## • السلسيلي:

وقد اتضح منهج السلسيلي في استدرآكاته على ابن مالك من خلال اتباعه منهجاً محدداً في كتابه (شفاء العليل)، وهو الإيجاز السريع والموجز في ذكر مسائل الاستدراك دون تفصيلات أو كثرة آراء. وهذه طبيعة الحال في كتابه بشكلٍ عام إذ يتسم بالنعافة وقلة المسائل الاستدرآكية، فانعكس إيجازه في الشرح بقلة عدد استدرآكاته بين الشراح. دون أن يذكر إشارة دون إشارة أو لفظاً واضحة منه تشير إلى استدرآكاته، ومن ذلك قوله في تعريف حد الشدة: "ومعنى الشدة امتناع الصوت أن يجري في ذلك"<sup>(1)</sup>.

والملاحظ أيضاً كثرة اعتماده على غيره في مسائل الاستدراك كأبي حيان الأندلسي، وهذا ما نراه في مسألة (429) فيما يخص مذاهب النحاة في قيام الجار والمجرور مقام الفاعل مشيراً لأبي حيان بالرمز (ح)، فيقول: "قال ح: لم يذهب إليه أحد، بل مذهب البصريين إنَّ المجرور في موضع رفع. ومذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو ما ضُرِبَ مِن أَحَدٍ. وإذا كان غير زائد فلا يجوز ذلك"<sup>(2)</sup>.

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ج3/1116).

(2) المرجع السابق، ص418.

## • ناظر الجيش:

لقد كان ناظر الجيش مُلمّاً بمعرفة المسائل والآراء النحوية والصرفية في كتابه (تمهيد القواعد) فما من مسألة نحوية أو صرفية إلا ويعلم بها، وهذا من الطبيعي؛ لكون أن كتابه من الشروح المطولة التي يجمع بين طياته ثلاثة شروح، وهي: شرح ابن مالك، وشرح أبي حيان الأندلسي، وشرح ناظر الجيش نفسه. مُتبعاً في هذه الشروح طريقاً واحداً لا غير ألا وهو طريق الموازنة واختيار الأصوب والأنسب من هذه المسائل من خلال وضعه معياراً محدداً يسير عليه قرب انتهائه من مسألة أو فصل أو باب ما من خلال وضعه عبارة (ها هنا أبحاث، أو ها هنا تنبيهات)، فيضع فيها ما استدركه أبو حيان على ابن مالك، فيقوم بتحليله، وإصدار الحكم عليه إما بالصواب أو بالخطأ وهذا ما رأيناه بالفعل في مسألة رقم (139) حيث استدرك على ابن مالك أموراً أخرى لم يذكرها شيخه أبي حيان الأندلسي، كذكره موضع من مواضع وجوب الخفاء في المضمرة، فيقول: "وقد استدرك غير الشيخ أيضاً المصدر الآتي بدلاً من فعل الأمر؛ فإنه يجب معه استتار الضمير".

هذا إلى جانب استخدامه ألفاظ معينة كثيرة تشير إلى استدراكه على ابن مالك بشكل واضح (ذكر بعض الفضلاء موضعين آخرين، ولم يذكرها المصنف، ولم يتعرض إليه المصنف، وهو استدراك لطيف)، وخير مثال على ذلك ما ذكره في مسألة (320) في عدم دخول (دام) على ما خبره فعل ماضٍ، فيقول: "وقد استدرك بعض الفضلاء على المصنف هنا فقال: إن دام لا تدخل على ما خبره فعل ماضٍ. ولا شك في جواز (إن) عليه وهو استدراك لطيف".

ويتضح مما سبق أن أبا حيان وتلاميذه شارحي التسهيل متفقين إلى حد ما في مناهجهم حول الاستدراك على ابن مالك وإن كان هناك تفاوت بين بعض الشراح في طريقة المنهج المتبعة مما يُرجح الأسبقية فيما بينهم لأبي حيان الأندلسي.



## المبحث الثالث

أنواع استدراقات شرح التسهيل على

التسهيل وشرحه

( شواهد - أصول - مسائل خلافية - آراء

نحوية وصرفية... )

المبحث الثالث: أنواع استدراقات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه

وقد تنوعت استدراقات أبي حيان على ابن مالك، إلى نوعين هما:

**أولاً: الاستدراقات النحوية:**

وتمحورت استدراقات أبي حيان وتلاميذه شراح التسهيل النحوية من خلال اشتمالها على العناصر الآتية:

**أولاً: الآراء النحوية: وتشتمل على:**

أ- الحدود والتعريفات: ونقدم نموذجين من النماذج التي تدلل على ذلك، وهما:

#### حد العمدة اصطلاحاً

قال ابن مالك : "مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين، والحرف لا يكون عمدة".

ويقول أبو حيان : "وقد تقرر أن العمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل".

#### التوضيح والتحليل:

لقد ذكر أبو حيان تعريف العمدة بوجه لم يسبق إليه من قبل، وهو "ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل" وتابعه ناظر الجيش في هذا التعريف. بينما ذكر ابن مالك في مواضع أخرى من شرحه في باب اسم الإشارة بأن العمدة هي: "عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به". ويعرف العمدة أيضاً في باب الحال بأنها "ما عدم الاستغناء عنه أصيلاً لا عارض، كالمبتدأ والخبر".

ونجد السيوطي يمزج بين تعريف ابن مالك وأبي حيان في تعريف مصطلح العمدة بأنه: "عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابه الرفع". وكأن تعريف السيوطي للعمدة قريب من تعريف أبي حيان.

## حد العامل

يقول أبو حيان : "والعامل هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصل في أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات".

### التوضيح والتحليل:

قام أبو حيان بتعريف حد العامل بأنه: ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. ذاكراً شروط ذلك. بينما عرف خالد الأزهري العامل بوجه قريب من تعريف أبي حيان، بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو ساكناً : نحو : جاء زيد. ورأيت زيداً. ومررت بزيد".

### ب- المسائل النحوية: وخير مثال على ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

#### تقدير الحركات الثلاثة

قال ابن مالك : "ورفع الحرف الصحيح وجره".

ويقول أبو حيان : "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه يُقَدَّرُ فيها الرفع والجر قليلاً، وفيها الخلاف الذي ذكرناه.

فإحدى المسائل: أن يسكن الحرف للإدغام، كقوله تعالى: ﴿ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ ﴾،  
﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾، ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾.

الثانية: الحكاية إذا قلت: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً، ومن زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيد، وَمَنْ زَيْدٌ؟ لمن قال: قَامَ زَيْدٌ، وذلك على مذهب البصريين، وعنهم في حال الرفع خلاف، أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح.

الثالثة: المضاف لياء المتكلم، نحو: قَامَ غلامِي، ورأيتُ غلامي، ومررتُ بغلامي، على أصح الأقوال فيه".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكره ثلاث مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح. ووافق السيوطي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ت - المصطلحات: وهذا ما نلاحظه في النموذج الآتي:

### المضمر عند البصريين والكوفيين

قال ابن مالك : "المضمر".

وقال أبو حيان : "البصريون يقولون: (المضمر)، والكوفيون يقولون: (الكناية) و(المكنى)".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مسميات مصطلح المضمر عند البصريين والكوفيين. ووافق المرادي أبا حيان في هذه المسألة مع إضافته تسمية مصطلح الضمير عند البصريين واتبعهما السيوطي في تسمية هذا المصطلح عند النحويين، ولكن مع زيادة منه في ذكر مسمى آخر للمضمر عند البصريين فيقول: "هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكنى".

ث - الإعرابات النحوية: وأجود مثال على ذلك ما توضحه المسألة الآتية:

### إعراب ( ساحران )

قال ابن مالك : "ومن حذفها في الرفع نثراً قراءة أبي عمرو من بعض طرقه ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَطَاهَرَا ﴾ تشديد الظاء".

ويقول أبو حيان : "وأصله تَنْظَاهِرَانِ، فُدْغِمَ التَّاءُ فِي الظَّاءِ، وَارْتَفَعَ (سَاحِرَانِ) عَلَى أَنَّهُ خَبِرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي: قَالُوا أَنْتَمَا سَاحِرَانِ تَطَاهَرَا".

## التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (سَاحِرَانِ) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَطَاهَرَا ﴾.

واتبع المرادي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

## ج- الخلافات النحوية: والتي تتضح بشكلٍ كبير فيما يلي:

### اشتقاق الاسم

يقول أبو حيان : "ومذهب البصريين أنه مشتق من سمو، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين أنه من الوسم، وهو العلامة، فالمحذوف منه الفاء. والأول أرجح لقولهم أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أوسمت ووسمت ووسيم وأوسام، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةً تدعو إلى ذلك".

### التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مذهب البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم. ووافق أبو حيان ابن يعيش ما ذكره في هذه المسألة تماماً، ولكن زاد ابن يعيش أن كلام الكوفيين حسن من جهة المعنى إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين. وهذا ما يؤيده ابن الأتباري أيضاً، فيقول: "الصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وما ذهب إليه الكوفيون، وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف". وتابعهم المرادي في هذه المسألة مُضيفاً تقدير أصل اشتقاق الاسم عند البصريين الذي مادته (سمو).

### الخلاف في المثني أهو مبني أم معرب؟

قال ابن مالك : "وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدراً في الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوها".

ويقول أبو حيان : "اختلف الناس في المثني: فذهب الزجاج فيما نقل عنه إلى أنه مبني. وذهب الجمهور إلى أنه معرب. وشبهة الزجاج في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا قلت قام الزيدان فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُني كما بُني خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف، إذ أصله خمسة وعشرة".

### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر خلاف النحاة في المثني أهو مبني أم معرب؟.

ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ح- المذاهب النحوية: ومن النماذج الدالة على ذلك ما يلي:

مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان)

قال ابن مالك : "مجوراً تشديد نونها".

وقال أبو حيان : "وظاهر كلام المصنف تجويز تشديد النون مطلقاً، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فتقول: ذانٍ وتانٍ، ولا يجوز: ذَيْنٍ ولا تَيْنٍ بالتشديد".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان). ووافق أبو حيان الأبدي ما ذهب إليه في ذكر مذهب البصريين فيما يخص هذه المسألة، وتابعهما كل من المرادي، وابن عقيل. إلا أنَّ الأبدي أضاف ما ينبغي جوزه عند البصريين، فيقول: "وإنما ينبغي أن يقال: فذَيْنُكَ، أو يلتزم الإبدال كراهة الجمع بين ساكنين وليس الأول حرف مد ولين".

#### مذهب الكوفيين في (نعم)

قال ابن مالك : "أو رُفِعَ بنعم أو شبهها".

وقال أبو حيان : "وذهب الكوفيون إلى أنه لا فاعل مضمر في نعم، بل الاسم المرفوع بعد نعم هو الفاعل بنعم".

#### التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في (نعم)، واتبع أبو حيان ما ذكره أبو البركات الأنباري في هذه المسألة، ووافقهما أيضاً المرادي، والسلسلي.

### مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال

قال ابن مالك: "وعروض زيادتها في الحال".

وقال أبو حيان: "فزاد (أل) في الحال. وهذا مذهب الجمهور.

وزهد بعض النحويين إلى أن الحال تكون معرفة ونكرة فعلى مذهب هذا لا تكون (أل)

زائدة في الحال".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في

الحال.

ووافق أبو حيان مكي بن أبي طالب ما ذكره في هذه المسألة، وتابعهما أيضاً المرادي،

وناظر الجيش.

### مذهب البغداديين في زيادة (أل) في التمييز

قال ابن مالك: "وعروض زيادتها في التمييز...".

وقال أبو حيان: "وحكى البغداديون: الخمسة العشر الدرهم".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مثلاً على زيادة (أل) في التمييز عند البغداديين.

ووافق أبو حيان النحاة المتقدمين ابن قتيبة، أبي البقاء العكبري في هذه المسألة؛ لكنهما

أضافا أن مثل هذا القول لا يقاس عليه أبداً، وتابعهم ابن عقيل في ذلك.

### ثانياً: الشواهد النحوية: وتشتمل على:

أ- القرآن الكريم: ومن النماذج التي تبرهن ذلك، ما يلي:

### (لَعَلَّ) يعلق بها الفعل

قال أبو حيان: "وكننت قد ذكرت في (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) أنه

ظهر لي أن من المَعْلَقَات (لَعَلَّ)، ومنه ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ

لَعَلَّهُ يَرْكَبُ ﴾ ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾، ورأيت مَصَبَّ الفعل في هذه الآيات على جملة

الترجي، فهي في موضع نصب بالفعل المُعَلَّق، إلى أن وقفت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا، قال وقد ذكر ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما نصه: والقول في لعلّ وموضعها إنه يجوز أن تكون في موضع نصب، وأنّ الفعل لمّا كان بمعنى العِلْمِ عُلِقَ عَمَّا بعده، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام؛ ألا ترى أنه بمنزلة في أنه غير خبر، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله، ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه، فعلى هذا تكون لعلّ وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعليق (لعلّ) بالفعل.

ووافق كل من ناظر الجيش، والسيوطي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### حذف النون من (اللائن) و(اللاؤون)

قال ابن مالك : "واللائن مطلقاً، أو جرّاً ونصباً، واللاؤون رفعاً".

وقال أبو حيان : "ويجوز حذف النون من اللائين واللاؤون، قرأ ابن مسعود ﴿ لِئَانِي أَلُوًا مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ وابن مسعود هُدَلِي. وسمع الكسائي هذيلاً تقول: (هم اللاؤو صنعوا كذا). وحكي الفارسي في (الشيرازيات) عن بعض البغداديين أنه حكى: (هم اللائي فعلوا كذا)، فاستعمله بالياء في حالة الرفع محذوف النون كقراءة عبد الله".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حذف النون من (اللائن) و(اللاؤون).

ووافق أبو حيان الفراء فيما ذهب إليه في هذه المسألة، ووافقهم المرادي أيضاً.

ب- الحديث الشريف: وخير مثال على ذلك ما تتضمنه المسألة الآتية:

### دخول (أنّ) على أفعال المقاربة نحو (قارب ودنا وألم)

قال ابن مالك : "ومقروناً بأنّ مع أولى وما بعدها".

وقال أبو حيان : "وزعم أبو القاسم الزجاجي أنّ (قارب) مما الأجود فيه أنّ يُستعمل

بأنّ.



وُردَّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تُستعمل إلا بأن، وليست من هذا الباب لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارب زيد القيام.

قال بعض أصحابنا: "وكذلك اخلوق". يعني أنها مثل (قارب) ليست من هذا الباب. وأما (دنا) فنذكر س اقتران الفعل بأن في قولهم: دنوت أن تفعل. وأما (ألم) فجاء في الحديث "لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ فَصَّاهُ اللَّهُ لَأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصْرُهُ"، وفي الحديث أيضاً: "إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِثُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ" يريد: أو يُلِمُّ أن يقتل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دخول (أن) على أفعال المقاربة نحو قولهم (قارب ودنا وألم). ووافق كل من ابن عقيل، والسيوطي ما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص هذه المسألة.

**ت - الشعر:** ومن النماذج التي اشتملت على هذا الأمر، ما يلي:

### الأمر من (أوشك)

قال ابن مالك : "وَشَذَّ اسْتِعْمَالِ اسْمِ فَاعِلِ أَوْشَكَ".

وقال أبو حيان : "وفي شعر زهير الأمر من أوشك، قال يصف قطاةً وصقراً:

حَتَّى إِذَا قَبِضَتْ أَوْلَى أَظْفَرِهِ وَأَوْشَكَ بِمَا لَمْ تَحْشَهُ يَقَعُ

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الأمر من (أوشك). وقد وافق النحويون أمثال المرادي، وناظر الجيش، والسيوطي فيما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### شواهد في أن التنثية أقوى من الإفراد

قال ابن مالك : "وكان الإفراد أولى من التنثية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود".

ويقول أبو حيان : "وسمع من إقرار التثنية على حالها ما حكاه يونس من قولهم (ضربتُ رأسيهما) ... وقول الآخر :

ظَهْرَاهُمَا مَثَلُ ظُهُورِ التُّسَيْنِ

وقوله :

بِمَا فِي فؤَادِينَا ... ..

وقوله :

... .. إِذَا كَانَ قَلْبَانَا ... ..

... فهذه جملة من المسموع تقوي أن التثنية أولى من الإفراد هذا مع أن الأصل في هذه المسألة هو التثنية".

#### التوضيح والتحليل :

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد سمعت من كلام العرب تدل أن التثنية أقوى من الإفراد.

ووافق أبو حيان النحويين أمثال سيبويه، وأبي سعيد السيرافي، وابن الشجري، وأبي الحسن القيسي ما ذكروه في هذه المسألة، ووافقهم السلسيلي، والسيوطي أيضاً على نفس ذات النمط.

ث - أقوال العرب: ونقدم نموذجين على ذلك، هما:

#### الخلافاً في قولهم (إنَّ زيداَ لَفيها قائمٌ)

قال أبو حيان : "العاشرة: أجاز س: إنَّ زيداَ لَفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. وهذا لا يجوز عند الكوفيين لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكد. والحجة ل(س) قول العرب: إنَّ زيداَ لَبيكَ مأخوذاً".

#### التوضيح والتحليل :

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلافاً النحويين في قولهم (إنَّ زيداَ لَفيها قائمٌ).

ووافق أبو حيان أبي محمد السيرافي فيما قاله في هذه المسألة.

### (فَتَى) تامة بمعنى (نسي)

قال ابن مالك : "وتتم فتى إذا أراد بها كسر وأطفأ".

وقال أبو حيان : "وأما (فتى) بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تكون تامة إلا الصاغانى، فإنه ذكر أنّ في نوادر الأعراب: (فَتَيْتُ عن الأمر فَتْتاً إذا نسيته)، فتكون على هذا (فَتَى) تامة بمعنى نسي".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (فَتَى) تامة بمعنى (نسي).  
ووافق كل من المرادي، والسيوطي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### ثالثاً: الأصول النحوية: وتشتمل على:

أ- السماع: ويتضح هذا الأمر في النموذج الآتي:

### لغات كلا وكلتا

قال ابن مالك : "مضافين إلى مضمر، ومطلقاً على لغة كنانة".

ويقول أبو حيان : "احترز بقوله: (إلى مضمر) من أن يضافا إلى ظاهر، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقاً، وإذا أضيفا إلى مضمر كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض، هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره... فعلى ما نقل غير البصريين يكون في كلا وكلتا ثلاث لغات".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في (كلا) و(كلتا)، والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر لغة كنانة فقط وهي: إلحاقها بالمتنى مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر. بينما لم يذكر اللغات الأخرى فيهما.

ووافق أبو حيان النحاة المتقدمين أمثال ابن جني، وأبو البركات الأنباري في هذه المسألة، واتبعهم في ذلك النحاة المتأخرين أمثال المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، وابن هشام الأنصاري.

ب- القياس: وأوضح مثال على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

### جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون

قال ابن مالك : "واستثنت فَعَلَى وفَعَلَاءَ المقابلين لَفَعْلَانِ وَأَفْعَلٌ لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون. ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم: امرأة عجزاء، وديمة هطلاء، وحلة شوكاء، لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء".

ويقول أبو حيان : "قال بعض أصحابنا: وإن جاء شيء منه في الكلام فشاذ يحفظ، ولا يقاس عليه. ويقتضي قياس قول الكوفيين في جمع أحمر بالواو والنون أن يجيزوا جمع مؤنثه بالألف والتاء".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكر ما قيل في جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون.

ووافق أبو حيان ما قاله أبو سعيد السيرافي في هذه المسألة، ووافقهما من النحاة المتأخرين المرادي، وناظر الجيش.

ت- التعليل: ومثال ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

### علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد

قال ابن مالك : "وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ... فإذا وجدت الشروط في المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد".

ويقول أبو حيان : "وعلة ترجيح الجمع عند البصريين على ما سواه أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، إذ بينهما اتصال من جهة المعنى، ولما كان لفظ الجمع قد يُعبر به عن الاثنين كرهوا هنا تثنيته، فاختروا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك شرط أن لا يكون

لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثر التباس، لو قلت: قطعْتُ آذانَ الزيدَيْنِ، تريدُ أذُنَيْهِمَا، لم يجز لأجل الالتباس".

### التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد عند البصريين.

واتبع النحويون أمثال المرادي، وناظر الجيش، والسيوطي، وعبد القادر البغدادي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ث - الإجماع: ويتضح ذلك من خلال المسألة الآتية:

### مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة

قال ابن مالك: "وهي (أل) لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه".

وقال أبو حيان: "أحدهما: مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو أن الحرف المعرف إنما هو اللام وأما الألف فهزمة وصل جيء بها وصلة للساكن فكان ينبغي أن تكسر لالتقاء الساكنين كسائر همزات الوصل، ونذكر علة فتحها... وقال الجمهور: الذي يقطع بأن الهزمة وصل أنها تُحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة. وقد وافق النحويون أمثال المرادي، والسلسلي، والسيوطي ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

رابعاً: متفرقات: وتشتمل على:

أ - لغات العرب ولهجاتها: وخير برهان على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

### لغات العرب في (كلمة)

قال ابن مالك: "الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام".

ويقول أبو حيان: "ولغة الحجاز (كلمة) على وزن نَبْقة، ويجوز في (الكلمة) تسكينُ

اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم".

## التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر لغات العرب في (كلمة). ووافق أبو حيان ابن يعيش في هذه المسألة، واتبعهما المرادي تماماً إلا أنه ألحق كلامه بمثال على ما جاء على وزن (الكلمة) ك(سُدْرَة) و(الكلمة) ك(جَفْنَة) على لغة تميم. وهذا ما أقره الشاطبي أيضاً.

ب- الأمالي والمناظرات النحوية: وأفضل نموذج على ذلك، هو:

### المناظرة النحوية بين المبرد والمازني فيما يخص أفعل

قال ابن مالك: "ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها".

وقال أبو حيان: "ولم يذكر المصنف ما رَدَّ به المبرد على أبي عثمان ولا ما صَوَّبَ به قول سيبويه. والذي قال المازني: إِنَّ أَفْعَلَ هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى أنه يجب صرف أفعل في قولنا: كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفة فإنه لا ينصرف. قال: فكذلك إذا قلنا: (هذا رجل أفعل) يجب صرفه لأنه ليس بصفة، بل هو مثال للوصف.

ورَدَّ أبو العباس على أبي عثمان فقال: أفعل في قولنا: (هذا رجل أفعل) في اللفظ صفة وليس في قولنا (كُلُّ أَفْعَلٍ) صفة في اللفظ فليس المُرَاعَى ما مُثِّلَ به، بل المُرَاعَى حكمه في اللفظ.

وقال أبو سعيد: ما رَدَّ به أبو العباس على أبي عثمان صحيح إلا أنه مصروف خلافاً لـ (س) وذلك أن أفعل هنا صفة، وكان ينبغي منع صرفه للوزن والوصف إلا أن أفعل أقصى أحواله في الوصف أن يكون كَأَرْبَعٍ إذا وُصِفَ به، فهو اسم وُصِفَ به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "ما قاله أبو سعيد مُخْتَلٍ والصحيح في النظر قول س، وذلك أن أَرْبَعاً وُضِعَ على أن يكون اسماً ليس بصفة فعرض فيه الوصف، فلم يُعْتَدَ به وأفعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يُرَاعَى فيه حكمه الحاضر له، وقد وجدنا العرب تحكم للكناية بحكم المكني عنه، إلا تراهم يمنعون صرف (فُلانة) وليس في الحقيقة باسم عَلم، لما كان كناية عن عَلم وكذلك يحذفون التتوين في قولهم: (فلان بن فلان) إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا في قولنا: (رجل أفعل) ليس في الحقيقة بصفة بل هو كناية عن صفة، فينبغي أن يحكم له بحكم ما كُنِيَ به عنه، فَيُمنَع.

فإن قيل: قد تكون الصفة على هذا الوزن مصروفة كأرمل.

قلت: علة صرف أَرْمَلٍ معدومة في أفعل هذا، ومع ذلك فإن الأكثر في أفعل الوصف أن لا ينصرف لأن ما جاء دون شرطي منه صرفه- وهما أن لا تدخله تاء التانيث ولا يكون اسماً في الأصل- قليل جداً.

فإن قيل: فأفعل أيضاً في قولنا: (كُلُّ أفعل صفة لا ينصرف) كناية عن صفة.

قلت: بل هو اسم مُثَلِّلٌ به الوصف، ولم يَجْرِ في اللفظ صفة على موصوف فيُمنع ولا فيه معنى وصف فيراعى وإن لم يَجْرِ صفة، فصح مذهب س " انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المناظرة النحوية التي دارت بين المبرد والمازني فيما يخص أفعل.

ووافق أبو حيان كل من أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي فيما يخص هذه المناظرة النحوية.

ت- حروف المعاني: ومثال ذلك ما تتضمنه المسألة الآتية:

### معاني (لا)

قال ابن مالك : "باب (لا)".

وقال أبو حيان : "ش: (لا) علي أربعة أقسام: تكون للنهي، وتختص بالمضارع، نحو: لا تَقْمُ. وللدعاء، نحو: لا عَذَّبَ اللهُ زَيْدًا. وزائدة، نحو ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَتَّجِدَ ﴾. ونافية، فتتفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تُهمل ويجوز أن تُعمل، وإذا أُعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إنَّ) بشروطه التي تذكر".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (لا) المتداولة في النحو العربي.

ووافق كل من ابن هشام الأنصاري ومرعي المقدسي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## ثانياً: الاستدراكات الصرفية:

وقد تنوعت استدراكات أبي حيان على ابن مالك، إلى نوعين هما:

### أولاً: الآراء الصرفية:

وتمحورت استدراكات أبي حيان وتلاميذه شراح التسهيل الصرفية من خلال اشتغالها على العناصر الآتية:

أ- الحدود والتعريفات: ونقدم نموذجين من النماذج التي تدل على ذلك، وهما:

#### حد الحكاية

قال ابن مالك : "باب الحكاية".

ويقول أبو حيان : "الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (كائن ما كان) عند النحويين.

واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

#### حد القلب

قال ابن مالك : "من وجوه الإعلال القلب".

ويقول أبو حيان : "القلب يُقال باصطلاحين:

أحدهما: تصيير حرف العلة إلى حرف علة أخرى، نحو تصييرهم واو: قال وباع إلى

الألف، وكتصييرهم واو اغزو إلى الياء إذا بُني منه أفعال واستفعل، نحو: أغريت واستغريت...

والاصطلاح الثاني: تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد القلب.

واتبع المرادي، وابن عقيل، والسلسيلي ما ذكره أبو حيان.



ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

**ب- المسائل الصرفية:** وخير مثال على ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

#### مجيء الحال كعلامة من علامات التأنيث

قال ابن مالك : "ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره، أو وصفه أو ضميره، أو الإشارة إليه أو عدده أو جمعه على مثال يخص المؤنث، أو يغلب فيه".

ويقول أبو حيان : "ونقص المصنف مما به تأنيثه مما لا علامة فيه... مجيء الحال منها، نحو: (هذه النار خامدة)".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (كائن ما كان) عند النحويين.

واتبع المرادي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

**ت- المصطلحات:** وهذا ما نلاحظه في النموذجين الآتيين:

#### إطلاق مصطلح الإضافة على مصطلح النسب

قال ابن مالك : "باب النسب".

ويقول أبو حيان : "قال سيبويه- رحمه الله-: (باب الإضافة وهو باب النسبة)، والإضافة أعم من النسبة إذ يُدغم النسب وغيره، فيصح في إضافة الخبر عنه والصفة للموصوف، والمضاف للمضاف إليه. فإذا النسب أخص بهذا الباب، وكان بعض أصحابنا يقول: النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يُقال: (فلان عالم بالأنساب)، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، كالإضافة إلى الحرف والأماكن والمذاهب، وغير ذلك. كانت تسميته (باب الإضافة) أجود من تسميته (باب النسب) لعمومها، وقصورها. ويُقال: نسبة ونسبته بكسر النون وضمها".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح آخر يُطلق على مصطلح النسب، ألا وهو: مصطلح الإضافة.

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الخباز في هذه المسألة.

## مصطلح حروف الهجاء والعربية والمعجم

قال ابن مالك : "باب الهجاء".

قال أبو حيان : "وتسمى حروف الهجاء والتهجى، ويسمى سيبويه والخليل حروف العربية، وتسمى أيضاً حروف المعجم سُميت بذلك؛ لأنها منقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وأما لأنها تنقط منها ما يُنقط النقط المعروف، وتنقط كلها أي: يُشكّل. فإنَّ النقط عندهم يكون بمعنى الشكل، وقال بعض أهل اللغة: النقط بالسواد كمثل أنت عليها نقطتان. يُقال: أعجمت الحروف والتعجم مثله، ولا يُقال: عجمت، ومعناه حروف الخط".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصطلحات أخرى ترادف مصطلح (باب المخارج)، وهي: حروف الهجاء والعربية والمعجم.

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ث - الأوزان الصرفية: وأجود مثال على ذلك ما توضحه المسألة الآتية:

### وزن (معكوكاء) و(معلوجاء) مفعولاء

قال ابن مالك : "وبعكوكاء، وخيلاء، ويشتركان في...فعلولى".

ويقول أبو حيان : "وأورد من ذلك: (معكوكاء)، و(بعكوكاء) للجلبة والشر، يقال: هم في: (بعكوكاء)، وكذا هم في: (معكوكاء)، وذهب غيرهما إلى أن وزنها مفعولاء، نحو: (معلوجاء) لا فعلولى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (معكوكاء) و(معلوجاء) مفعولاء.

واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور في هذه المسألة.

## وزن فم

قال ابن مالك : "وفم".

ويقول أبو حيان : "ووزنه عند الخليل وس فَعْلٌ بدليل جمعه على أفواه كسَوَطٍ وَأَسْوَاطٍ. وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْلٌ بضم الفاء، واستدل ل(س) بقول الفصحاء فَمَّ بفتح الفاء حالة التعويض. ونظير هذا استدلال س على أن ابناً مفتوح الفاء بقولهم بَنُونَ".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن فم عند النحويين.

واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان تماماً.

ووافق كل من السيوطي، والصبان ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### ج- الخلافات الصرفية: والتي تتضح بشكلٍ كبير فيما يلي:

الخلاف في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أهي أصل أم مغيرة عن فاعل؟

قال ابن مالك : "لماضيها المجرد مبينا للفاعل فَعْلٌ، وَقَعْلٌ، وَقَعْلٌ، وَقَعْلٌ".

ويقول المرادي : "وأما صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، نحو: ضُرِبَ فهي عند جمهور البصريين مغيرة عن صيغة الفاعل-وهو عند سيبويه-.

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها أصل ونسبه ابن الطراوة إلى سيبويه".

### التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أهي أصل

أم مغيرة عن فاعل؟.

### الخلافة في بناء مَفْعَلَة نحو (حية)

قال ابن مالك : "يُصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرتة أو مَحَلِّها (مَفْعَلَة)".  
ويقول أبو حيان : "واختلفوا كيف تقول من حية؟ فمذهب سيبويه أن عين الفعل منها ياء، يقال: أرض محياة، إذا كثرت فيها الحيات، وزعم بعضهم - أنها واو، قال صاحب العين: (أرض محواة)، وقال: حواي صاحب حياة. وهذا يدل على أن عينها واو.  
قال بعض أصحابنا والحق قول سيبويه، أمّا ما في كتاب العين من أرضٍ محواة، فلا يوثق به؛ لأنّ مؤلفه مجهول.

وأما الحواء والحوي فهو من حوي يحوي؛ لأنه يحويها ويجمعها، وينص مذهب سيبويه ما حكى في النسب عن الخليل أنّ العرب قالت في: حية بن بهدلة: حيوي، فهذا نص على أنّ العين ياء، وهذا أولى أن يُعتمد عليه. انتهى".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في بناء مَفْعَلَة نحو (حية).  
واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.  
ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش في هذه المسألة.

### ح- المذاهب الصرفية: ومن النماذج الدالة على ذلك ما يلي: وزن حم عند البصريين

قال ابن مالك : "وحم".  
ويقول أبو حيان : "وأما حَمّ فوزنه فَعَلٌّ عند البصريين، قالوا أحماءً".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (حَمّ) عند البصريين.  
واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.  
واتبع كل من السيوطي، والصبان ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين

قال ابن مالك : "ويُسمى أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف".

ويقول أبو حيان : "وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة نحو (جَعْفَر) و(سَفْرَجَل)، فاختلفوا فيه، فمنهم من قال لا يزن شيئاً من ذلك، وإذا سُئل عن وزنه قال لا أدري. ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء، فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد على الثلاثة، فيجعل وزن (جَعْفَر) (فَعْلَر)، ووزن (سَفْرَجَل) (فَعْلَجَل) نقل ذلك عن الفراء عن قوم من النحويين. ومنهم من جعل الزائد في (جَعْفَر) ما قبل الآخر فيجعل وزنه (فَعْفَلًا). ومنهم من يزن مثل: (جَعْفَر) و(سَفْرَجَل) كوزننا. فنقول: فعل وفعل مع المنقاد زيادة ما زاد على ثلاثة، ولذلك يُجري اللام.

وقال بعض أصحابنا زعم الفراء أنه لا يكون شيئاً بل إن بقي حرف تركه بلفظه فوزنه في جعفر (فَعْلَر) وإن جعلت الثلاثة في مقابلة الجيم، والفاء، وإن جعلتها في مقابلة العين والفاء والراء. قلت: جعل أو في مقابلة الجيم والعين والراء قلت: فعفل. ويقع الفرق بين الزائد والأصلي بأن المنفي يعلم أصالته بأنه ليس حروف الزيادة ألا ترى أن الفاء والراء لا تقع أبداً لبس فيهما. فالفرق في زرقم ونحوه مما في ميمه خلاف أنه إن كانت أصلية فوزنه رعل أو زائد ففعل فيهما لبس قال واللبس في مذهب البصريين؛ لاشتراك جعفر وقردد في أن وزنهما فعل، فلا يقع الفرق بين الزائد والأصلي. وأيضاً في مثل الخماسي خروج عن كلام العرب يقولون في نحو فرزدق ففعل فيحذف ثلاث لامات وذلك مفقود في كلامهم ألا ترى أنه لا يُحفظ مثل سفيرج. انتهى. وهذا كله خبط من الكوفيين لأننا لا نذهب إلى زيادة حرف إلا إذا قام الدليل على ذلك وإلا لكان لمدح إذ يدعي أصالة الهمزة في أحمر ونحوه، لكن لما كان المعنى فيه أنه شيء له حمرة وعلما أن الأحمر لم يتفق مع الحمرة اتفاقاً لم يُقصد، كما اتفق مع أحمد في الهمزة، والحاء والميم، بل علما بالاستقراء أنهم لحظوا في أحمد لفظ الحمرة، وكذلك في محمد وأحمد حكما بزيادة الهمزة ولا دليل يقتضي لنا أن نحكم في راء جعفر بالزيادة كما اقتضي لنا في همزة أحمد فكذلك افترقا، وسنذكر الدلائل.

فإن قلت: إذا كان تكرير اللام دلالة على أصالة الحرف فكيف جعلتموه مقابلاً للزائد في بعض المواضع، وذلك في نحو: وزن قردد؛ لأنهم يقولون أن وزنه فعل فلا فرق إذن بينه وبين

سفرجل وبين جعفر في الوزن مع حكمهم بزيادة أحد المضعفين فقد جعل اللبس بين وزن الزائد والأصلي.

قلت: الفرق بينهما يتضح بالموزون لا بالوزن؛ لأنَّ كل حرف متضاعف زائد على الثلاثة نحكم بزيادته إلا إنَّ قام دليل على زيادة ما سواه، فيكون التضعيف من الثلاثي نحو مكرر والتكرار لقيام الدليل على أنَّ ذلك مشتق من المكرر.

فإنَّ قلت: هلا ذكرت أحد المضاعفين بلفظه.

فقلت: وزن قردد فعلم إذا قلنا الزائد هو الأخير، وفعلل إنَّ قلنا هو الأول.

قلت: زيادة التضعيف مخالفة؛ لزيادة حروف سألتومنيها من حيث أنها عامة لجميع الحرف، ففرقوا فيهما في الوزن بإحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيل زيادتها فلما لم ترد منفردة أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن.

فإنَّ قلت: ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟

قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد الأصلي على سبيل الاختصار ألا ترى أنك إذا

سألت ما وزن أحمر؟

قلت: أفعل، فيعلم بذلك زيادة الهمزة وهو أخصر من أن تقول: الهمزة لأحمر زائدة، ويظهر فائدة كثرة الوزن أنه إذا كان في الكلمة زوائد كثيرة، نحو: استخراج تقول: استفعال، فهذا أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد. وإذا ما ذهب إليه الفراء فإنه ينص إلى تكثير أمثلة ما يزن كثرة لا ينضب لكثرة أشخاص الموزون، وكثرة اختلاف حروفه، ألا ترى أنه يجيز وزن جعفر تلك الأوجه الثلاثة وهي مادة مركبة من (ج ع ف ر)، ويعمل مثل ذلك في سلهب ونحوه نحو قمطر وجرشع وزبرج ومواد كل كلمة من الرباعي والخماسي لا ينحصر أي لمقابلتها الأصول في الوزن بهذه الأحرف التي هي: الفاء والعين واللام".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين.

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي، والسيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

## ثانياً: الشواهد الصرفية: وتشتمل على:

أ- القرآن الكريم: ومن النماذج التي تبرهن ذلك، ما يلي:

### وزن امرئ

يقول أبو حيان: "واختلفوا في وزن امرئ: فذهب الجرمي إلى أن وزنه فَعَلٌ بفتح العين ولذلك قال: إن سميت به وجمعت بالواو والنون قلت مَرَّوُن، أو جمع تكسير قلت أَمْرَاءً لأنه على مثال ابن. وذهب أبو بكر بن شقير إلى أن وزنه فَعَلٌ بسكون العين، قال تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾، ومن قال في النسب مَرَّيٍّ فإنما غيره كما غيرت أشياء كثيرة في النسب".

### التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (فم) عند النحويين.

ووافق المرادي ما ذكره أبو حيان.

ب- الشعر: ومن النماذج التي اشتملت على هذا الأمر ما تتضمنه المسألة الآتية:

### عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل ب(قد)

قال ابن مالك: "غير متعلق به جار سابق".

ويقول أبو حيان: "ونقص المصنف قيدا آخر، وهو أن لا يكون الفعل المضارع الخالي من حروف التنفيس المقسم عليه المستعمل المثبت غير متقدم المعمول، وقد فصل بينه وبين اللام بقد، فإن فيه الشروط التي ذكرها، ومع ذلك لا يجب دخول النون فيه، ولا يجوز بل يمتنع، نحو: (والله لقد يذهب خالد)، ولا يجب ولا يجوز (لقد يذهب خالد) بالنون، وقال امرئ القيس:

كَذَبْتَ لَقَدْ أَصْبِي عَلَى الْمَرْءِ عِرْسَهُ وَأَمْنَعُ عِرْسِي أَنْ يُرَزَّ بِهَا الْخَالِي

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل ب(قد).

واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السمين الحلبي، وابن عادل الحنبلي ما ذهب إليه أبو حيان.

ت - أقوال العرب: وتقدم نموذجين على ذلك، هما:

### إبدال سين (سِيِّمَا) تاء

قال أبو حيان: "وقد أبدلت العرب سين سِيِّمَا تاء، فقالوا: لا تِيِّمَا، كما قالوا في الناس: النّات، وفي الأكياس: الأكيات، وقال بعضهم ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ مَلِكِ النَّاتِ إِلَهِ النَّاتِ ﴾".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إبدال سين (سِيِّمَا) تاء. ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

### ما جاء على فعلاّن مؤنّته فعلاّنة نحو (أليان) و(خَمَصان)

قال ابن مالك: "وصرفُ سَكْرانَ وشبهه للاستغناء فيه بِفَعْلانَة عن فَعْلَى لغة أسديّة". ويقول أبو حيان: "ومما نقصه وما عده غيره قول العرب كَبِشُ أليان، ونَعَجَة أليانة ورجل خَمَصان - بفتح الخاء - لغة في خَمَصان حكاها سيويّه". ويقول المرادي: "وقلّت في ذلك:

وَرِذْ فِـيْهِنَّ خَمَصَـانَا عَـلَى لُغَةِـِ وَأليانَا

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جاء على فعلاّن مؤنّته فعلاّنة نحو (أليان) و(خَمَصان).

واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان. ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.



ثالثاً: الأصول الصرفية: وتشتمل على:

أ- السماع: ويتضح هذا الأمر في النموذج الآتي:

الخلاف في قلب (حادي عشر)

قال ابن مالك : "فيقال في التركيب حادي عشر وحادية عشرة".

ويقول أبو حيان : "وحكي الكسائي أنه سمع من الأزدي أو بعض عبد القيس: واحد عشر. وهذا هو القياس إذ فعله وَحَدَّ يَحْدُ. وحادي عشر مقلوب من واحد عشر، فاؤه مكان لامه، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها، وجُعِلت عينه مكان فائه.

وقال الفراء: ليس بمقلوب، بل هو من قولك يَحْدُو، أي: يسوق، كأنَّ الواحد الزائد يسوق العشرة، وهو معها. وأنشد الفراء:

أَنْعَتُ عَشْرًا وَالظَّلِيمُ حَادِي

كَأَنَّهِنَّ بِأَعَالِي الْوَادِي

يَرْفُلْنَ فِي مَلَاجِفِ جِيَادِ

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قلب (حادي عشر).

واتبع ابن عقيل ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه أضاف قولاً للكسائي يعضد هذه المسألة.

ونحا أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده في هذا الاستدراك، ووافقهم السيوطي في ذلك أيضاً.

ب- القياس: وأوضح مثال على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

جواز مجيء ما شذَّ عن العرب علماً عند النسب إليه

قال ابن مالك : "يُقال في (فُعَيْلَة) (فُعَلِيّ)".

ويقول أبو حيان : "فرع: لو سميت رجلاً زبينة، ونسبت إليه لم تقل: (زباني) و(زبني) على القياس نص على ذلك سيبويه- رحمه الله تعالى- وهو مطرد في كل ما شذت فيه العرب

في النسب إذا سميت به فصار علماً وأردت النسب إليه، فإنما تنسب على القياس لا على الشاذ الذي كان في النسب قبل أن يصير علماً".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز مجيء ما شذ عن العرب علماً عند النسب إليه. واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان. ووافق الشاطبي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ت - التعليل: ومثال ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

### علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى

قال ابن مالك : "في النحو".

ويقول ابن هشام الأنصاري: "و(المقاييس) جمع مقياس اسم الآلة التي يُقاس بها، وهو حقيقة في الذوات، مجاز في المعاني، ولم تُهمز ياءه لأصالتها، ك(معيشة) و(معاش)، ولنبعدها من الطرف، ك(طاووس) و(طاوويس)، ولتحرُّكها في الواحد، ك(صَيُون) و(ضياون)، فهذه أمور ثلاثة، كلٌّ منها يُستعمل بإيجاب التصحيح".

### التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى. ووافق الشاطبي ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة.

ث - الإجماع: ويتضح ذلك من خلال المسألة الآتية:

### الخلاف في عدد مخارج الحروف

قال أبو حيان : "والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين، وذهب الجرمي وقطرب والفراء وابن دريد وابن كيسان على خلاف عددها ولا مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عدد مخارج الحروف.

واتبع المرادي، والسلسلي ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش في هذه المسألة.

#### رابعاً: متفرقات: وتشتمل على:

أ- المعاني الصرفية: وخير برهان على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

من معاني أفعال: الإحواج إلى الشيء

قال ابن مالك : "من أمثلة المزيد فيه أفعال، وهو للتعدي، أو للكثرة، أو للصيرورة، أو للإعانة، أو للتعريض، أو للسلب، أو لإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، أو لجعل الشيء صاحب ما اشتق من اسمه، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لموافقة ثلاثي، أو لإغنائه عنه، أو لمطاوعة فعل".

ويقول أبو حيان : "وهو الإحواج إلى الشيء، ولم يذكره المصنف، وذكر ذلك أهل اللغة، قالوا ما يطلب إذا بَعُدَ، وأحوج إلى الطلب، وقالوا: طلبت الرجل إذا أعطيته ما طلب".

#### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معنى من معاني أفعال، وهو: الإحواج إلى الشيء.

واتبع المرادي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ب- المنظومات الشعرية الصرفية: وأفضل نموذج على ذلك، هو:

الصفات المؤثرة في الإدغام ك(الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة)

قال ابن مالك : "وما سوى هذه من ألقاب الحروف نسب إلى مخارجها أو ما جاورها".

ويقول أبو حيان : "وقد انقضى الكلام على صفات الحروف على ما ذكر المصنف...

وقد نظمتها أنا مع زيادة بعض أوصاف في أبيات على طريق الغزل، فقلت:

كَلَّمَا اشْتَدَّ صَارَتْ النَّفْسُ رَحْوَهُ	أَنَا هَاوٍ لِمُسْتَطِيلِ أَعْنِ
وَإِذَا مَا انْحَقَصَتْ، أَظْهَرَ عُلْوَهُ	أَهْمِسُ الْقَوْلَ، وَهُوَ يَجْهَرُ سَيِّ
بِصَفِيرِ، وَالْقَلْبِ قَلَقَلِ شَجْوَهُ	فَتُحِ الوَصْلَ، ثُمَّ أَطْبِقْ هَجْرًا
وَفَشَا السِّرَّ، مُذْ تَكَرَّرَتْ نَحْوَهُ	لَانَ دَهْرًا، ثُمَّ اغْتَدَى ذَا انْحِرَافِ

ويقول أبو حيان في مقامٍ آخر: "وقد أهمل المصنف مما ذكر الناس في الصفات المؤثرة في الإدغام حروف الصفير".

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصفات المؤثرة في الإدغام ك(الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة).

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

### مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة

قال ابن مالك: "وأمثلتها: (أفعل)، (أفعال)، (أفعله)، ومنها (فعله)".

ويقول أبو حيان: "وقد جمعها بعض النحويين في قول الشاعر:

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ      وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ"

وزاد على هذا البيت بيتاً الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدباج استدركه يذكر فيه جمع السلامة، وأنه من جموع القلة أنشدنيه شيخنا أبو علي بن عبد العزيز بن أبي الأحوص فيما قرأته عليه لشيخه أبي الحسن المذكور - رحمهما الله - وهو قوله:

وَسَالِمِ الْجَمْعِ أَيْضاً دَاخِلَ مَعَهَا      فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدْ"

### التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة.

واتبع المرادي، وابن عقيل، والسلسيلي ما ذكره أبو حيان.

وذهب عبد القادر البغدادي إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

## نتائج البحث:

وقف البحث على النتائج الآتية:

- 1- بلغ مجموع مسائل استدراك الشراح على التسهيل (858) ثمانمائة وثمان وخمسين مسألة، وبلغ ما اشترك فيه أكثر من شارح (543) مسألة، بنسبة (64%) تقريباً بالنسبة لإجمالي المسائل. وأنهم يتوزعون إلى فئتين: الأولى: ما اتفق فيه أغلب الشراح، أي أربعة فأكثر من الشراح: وقد بلغ عددها (103) ثلاث ومئة مسألة، بنسبة (18%) من المسائل المشتركة، وبنسبة (11%) من إجمالي مسائل الاستدراك، تدرجت كثابة الاستدراك بين أربعة وستة. والثانية: ما اتفق فيه بعض الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه: أي يبدأ باثنين ويقل عن أربعة (2-3)، وقد بلغ عددها (440) مسألة، بنسبة (81%) من المسائل المشتركة، و(51%) من إجمالي مسائل الاستدراك، وقد تفاوتت نسبة البعضية بين الاثنين والثلاثة.
- 2- تضمن البحث قراءة لأهم كتب التراث العربي، وهي: كتابي التسهيل وشرحه لابن مالك، وكتاب التذليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، وكتب شارحي التسهيل تلاميذ أبي حيان الأندلسي، وهم: (المرادي، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، والسلسلي، وناظر الجيش)، والتي تعد من أجل كتب النحو العربي؛ لكونها كتب جامعة لمادة غزيرة من المسائل النحوية والصرفية واللغوية.
- 3- عرج البحث إلى تعريف الاستدراكات، وبيان أهميتها في اللغة العربية متضمنة أهم الكتب التي ألفت في الاستدراكات عند النحويين واللغويين قديماً.
- 4- لقد أبان البحث أن الاستدراك مفهومه أوسع من الاعتراض؛ لكون أن الثاني جزء من الأول، فالاستدراك لا يحتمل الخطأ في الكلام فربما كان شيء فات المتكلم، أما الاعتراض فهو نقض لكلام السابق وليس هذا في الاستدراك. فالاعتراض يحمل معنى التضاد، أما الاستدراك فأوسع من التضاد، فهو أعم من الاعتراض.
- 5- وتضمن البحث عمل موازنة بين شارحي التسهيل في شروحهم من حيث أسماء الشروح، وخطبها، ومنتها، وأسلوبها، وآلية شرحها في مدى سهولتها وصعوبتها، وشواهدا وأمثلةا، ومصادرها، والتنظيم والترتيب لأبوابها وفصولها.
- 6- وأظهر البحث أن كتاب التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي من أوفى الشروح وأوسعها قد جمع فيه أبو حيان كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين على اختلاف مشاربهم ومنازعهم، ووسمه بأنه كتابٌ "قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وقرع بما حازه تأليف الأصحاب". فشرح أبو حيان التسهيل شرحاً مفصلاً، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده؛ لذلك يعد هذا الكتاب الركيزة الأساس لأي شرح على التسهيل، إذ

كان الشراح يستتبرون به، فيزيدون، أو يقللون، أو يعترضون، أو يوافقون، فلم يخل شرح من ذكر أبي حيان وشرحه، وكان حضوره القوي واضحاً في شروح النحاة كعالم، ونحوي من أكابر العلماء والنحاة.

7- وقد أظهر البحث ما احتواه شرح أبا حيان على الكثير من المسائل الخلافية بين البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، والمغاربة، ناهيك عن ذكره آراء العلماء التي لا عد لها ولا حصر، ولا سيما أنه يعد موسوعة شاملة حفظت أغلب آراء نحاة الأندلس ومؤلفاتهم النحوية واللغوية التي طوى عليها الزمن فأفقدتها أثرها عبر التاريخ، فساهم في ذكره لهذه الآراء في الحفاظ على الثروة النحوية والصرفية واللغوية التي يمتلكها نحاة الأندلس منذ قرون والتي من شأنها رفع النحو العربي إلى أعلى مستوياته في ازدهار اللغة العربية وتطورها. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل قوة شخصيته، ومكانته العلمية، وقدرته على حفظ وفهم آراء النحاة، واستنباط عللها وأحكامها، وما ذهبوا إليه، فلم يكتف بنقل ما ورد عنهم فقط، بل كان يناقش آراءهم وعللهم، ويبين موقفه منها، مستنداً إلى الدليل الواضح، والنظر الثاقب، وهذا ما ظهر في استدراكاته على ابن مالك بالكمال والتمام.

8- وأوضح البحث معالم شرح التسهيل للمراي، إذ شرحه شرحاً مفيداً جعل فيه تسهيل ابن مالك يسيراً للقارئ والباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطعاً دانياً طيب الرائحة حلو المذاق، ومفتاحاً لكل طارق لأبواب النحو. فكان مصدراً وثيقاً للنحاة والصرفيين ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعته وحسن لياقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والاقتهاء بهم.

9- وأزاح البحث الستار عن شرح جديد من شروح التسهيل، ألا وهو شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري؛ إذ هو شرح في غاية الإيجاز والاختصار لا تتجاوز عدد صفحاته عن أربع وخمسين صفحة. عكف فيه مؤلفه إلى تتبع ألفاظ ابن مالك، وإن كان لم يستوعبها كلها بالشرح والتفصيل، ويغلب على هذا الشرح استدراكات على ابن مالك صاحب المتن في شرحه، وكذلك على شيخه أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل في كونهما لم يشرحا خطبة كتاب التسهيل. الأمر الذي دعاه في الإفاضة بذكر تلك الاستدراكات، وعلى الرغم من صغر حجمه إلا أنه يشتمل على نكت وفوائد نحوية وصرفية، ولغوية، وبلاغية، وإملائية تتعلق برسم الحروف وكتابتها.

10- وأشاد البحث بما تضمنه كتاب المساعد لابن عقيل، إذ هو شرح موجز وتعليق مختصر يجمع بين الإطالة والاختصار إلا أنه يُوفي بحاجته، ويحقق مقصوده ومراده بأسلوب مبسط في غاية الوضوح والبيان لكونه يمتاز بفوائد ووقفات نحوية، وصرفية، ولغوية، وإحاطته بتقارير وافية ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحاة وآرائهم. إذ أظهر فيه ابن عقيل اهتماماً واضحاً بالشواهد النحوية بمختلف أنواعها من القرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العرب المأثورة، ولغاتهم المتعددة.

11- وأضاف البحث التعرف على كتاب شفاء العليل للسلسلي الذي يُعد من الشروح المهمة لتسهيل ابن مالك، التي تجلت فيه براعة مؤلفه في عرض المادة العلمية بأسلوب يسير بعيد عن التعقيد، إلا أنه يميل إلى الاختصار والإيجاز، وبيتعد عن المناقشات النحوية فهو يبرز آراء نحوية وصرفية، ولغوية، ومسائل خلافية مكلفة بالشواهد بمختلف أنواعها تعزيزاً للقاعدة النحوية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة ثقافة السلسلي وإطلاعه على المصادر النحوية لدى المتقدمين والمتأخرين إلى عصره على حد سواء.

12- وعرج البحث الحديث عن كتاب تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش؛ لكونه يُعد موسوعة نحوية شاملة تضمنت شروح التسهيل، فهو شرح مع ذكر خلاصة لأهم الشروح، كشرح ابن مالك، وشرح أبي حيان، وشرح الشارح نفسه، بالإضافة لكونه جامعاً للمباحث النحوية التي جمعت من مصادر متعددة ومتنوعة من مؤلفات النحاة وأقوالهم سواء أكانت مشهورة أو مغمورة، والتي تشتمل على الآراء والأحكام النحوية والصرفية، والمسائل الخلافية، والفوائد والتنبيهات المهمة والمفيدة في معرفة دقائق النحو. كما ويحتوي على الأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان على ابن مالك التي تظهر مدى انتصاره لابن مالك وفق رؤيته الصحيحة في بلورة الأحكام النحوية من خلال تنفيذها وتحليلها مُحْتَجاً بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة والشواهد القوية المناسبة لذلك، فهو لم يكتف بسرد آراء السابقين ومذاهبهم وإنما تعرض لها بالشرح والتعليق؛ وحججه قوية سواء أُرِدَّ المذهب أم أخذ به.

13- أضاف أبو حيان في كتابه التذليل والتكميل على ابن مالك في كتابيه التسهيل وشرحه استدراقات كثيرة ذات فوائد كبيرة في الدرس النحوي.

14- لقد شملت استدركات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على ابن مالك في كتابيه التسهيل وشرحه جميع أبواب التسهيل ما عدا ثلاثة أبواب فقط، هي: باب الإخبار، والمقصود والممدود، والتقاء الساكنين. إذ بلغت هذه الأبواب سبعة وسبعين باباً من أصل ثمانين باباً من عدة أبواب التسهيل.

15- توسع أبو حيان وتلاميذه شارحي التسهيل فيما استدرکوه على ابن مالك من آراء نحوية اشتملت على أنواع كثيرة، هي: الحدود والتعريفات، والمسائل النحوية والصرفية، والمصطلحات النحوية والصرفية، والإعرابات النحوية، والأوزان الصرفية، والخلافات النحوية والصرفية، والمذاهب النحوية والصرفية.

16- طالت استدرکات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل جميع المذاهب النحوية من بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وغيرهم.

17- تضمنت استدرکات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على ابن مالك ذكر الشواهد النحوية والصرفية بأنواعها كالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وأقوال العرب.

18- واشتملت استدرکات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على ابن مالك الأصول النحوية والصرفية التي تناولها النحويون في مؤلفاتهم النحوية، والتي تضمنت السماع، والقياس، والتعليل، والإجماع.

19- وتضمنت استدرکات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل متفرقات أخرى تشمل لغات العرب ولهجاتها، والأمالي والمناظرات النحوية، ومعاني الحروف، والمعاني الصرفية، والمنظومات الشعرية الصرفية.

20- وتناول البحث معرفة منهج أبي حيان الأندلسي وتلاميذه شارحي التسهيل من خلال استدرکاتهم على ابن مالك؛ لإيضاح أساليب تعاملهم مع ابن مالك صاحب التسهيل وشرحه في مسائل الاستدرک. مع تبين علاقة كل شارح مع غيره من شارحي التسهيل، ومدى درجة تأثره بذلك.

### التوصيات :

1- أوصي بدراسة الاستدرکات النحوية والصرفية لدى شارحي التسهيل في القرون الثلاثة المتأخرة، وهي: القرن التاسع، والعاشر، والحادي عشر؛ لتكشف عما أضافه اللاحقون على السابقين من مسائل وآراء جديدة لن يذكرها أحد من قبل.

2- أدعو الباحثين بضرورة البحث والتنقيب عن تراث أبي حيان الأندلسي المفقود، والمخطوط خاصة، ككتاب إعراب القرآن، والتجريد لأحكام سيبويه، والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها. وشرح التسهيل عامة، كشرح ابن هانيء السبتي، وشرح ابن قدامة المقدسي، وشرح التسهيل لابن هشام الأنصاري، وغيرها. والعمل على تحقيقها؛ ليستفيد منها طلاب العربية، فيذوقوا حلاوتها بما فيها من فوائد لغوية، ونحوية، وصرفية، وغيرها.



- 3- وأوصي أيضاً بدراسة مؤلفات أبي حيان الأندلسي بشكلٍ أكثر، إذ هي مليئة بآراء نحاة الأندلس المشهورين والمغمورين الذين ضاعت مؤلفاتهم عبر السنين.
- 4- أقترح بضرورة جمع استدراقات النحاة من أول القرون وآخرها تضم السابق في اللاحق في موسوعة إلكترونية موحدة؛ ليتم تناولها لدى الباحثين والمتخصصين في مختلف أقطار البلدان العربية؛ لتكون خير شاهد على جهود علماء العربية عبر السنين.
- 5- وأوصي بإعادة النظر في دراسة موقف أبي حيان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إذ أنّ كتابه (التذييل والتكميل) المطبوع والمخطوط مليء بالأحاديث النبوية الشريفة في استشهاده على صحة القواعد النحوية، وهذا بعينه خير شاهد على تأييده الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي تناولها أبو حيان الأندلسي في كتابه، وإن كان وفق قواعد معينة، فهذا بالطبع ينفى مقولة من يقول: (أنّ أبا حيان الأندلسي لم يستشهد بالأحاديث النبوية).

**وصل اللهم على ميراثنا محمد وآله وصحبه وسلم وآخروا آمين اللهم رب العالمين**

## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- المصادر والمراجع العربية:

الأبذني، أبو الحسن علي بن محمد (1406هـ-1423هـ-1424هـ). شرح الجزولية. رسائل متفرقة (ماجستير ودكتوراه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، وهم: سعد بن مشيب الأسمرى. وسعد حمدان الغامدي. وحسن بن نفاع الحريي. ومعتاد بن معتق الحريي. ومحمد بن جمل الزهراني. إشراف الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي. والدكتور محمد إبراهيم البنا. السعودية: جامعة أم القرى.

إبراهيم مصطفى، وآخرين. المعجم الوسيط. القاهرة: دار الدعوة. مجمع اللغة العربية.

ابن الأبرص، عبيد (1994م). تحقيق: أشرف أحمد عدرة. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الإبناسي، برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (802هـ)- الدرّة المضيّة في شرح الألفية. السعودية: جامعة الملك سعود. رقم 415. وهي نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية رقم 2:109.

الأبشيهي، محمد بن أحمد (1419هـ). المستطرف في كل فن مستطرف. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن أبي الربيع الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي السبتي (1986م). البسيط في شرح جمل النجاشي. تحقيق: عياد بن عيد الثبتي. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (1998م). متن الأجرومية. دار الصمعي.

الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل (1999م). الاختيارين. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر - دمشق: دار الفكر.

الأخطل (1994م). ديوان الأخطل. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش الأوسط أبو الحسن المجاشعي (1990م). معانى القرآن. تحقيق: هدى محمود قراة. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (1979م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (1420هـ). *البدیع فی علم العربية*. تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. ط1. السعودية (مكة المكرمة): جامعة أم القرى.
- ابن الأثير، نصر الله بن محمد الجزري (1375هـ). *الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور*. تحقيق: مصطفى جواد. مطبعة المجمع العلمي.
- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري. *اللباب في تهذيب الأنساب*. بيروت: دار صادر.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (1991م). *معاني القراءات*. ط1. السعودية: جامعة الملك سعود - مركز البحوث في كلية الآداب.
- الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي. *شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية*. تحقيق: الدكتور البدراوي زهران. ط2. القاهرة: دار المعارف.
- الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي (2000م). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1975م). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الإستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد (2004م). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط1. مكتبة الثقافة الدينية.
- الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد (2008م). *منار الهدى في بيان الوقف والابتداء*. تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني. القاهرة: دار الحديث.

الأشْمُونِي عَلِي بن مُحَمَّد بن عَيْسَى (1998م). شرح الأشْمُونِي عَلِي أَلْفِيَة ابن مَالِك. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أَبِي الإصْبَع العَدَوَانِي، عبد العَظِيم بن الوَاحِد بن ظَافِر. تحرير التَّحْبِير فِي صِنَاعَةِ الشَّعْر والنَّثْر وبيان إعْجَاز القُرْآن. تحقيق: الدكتور حَفْنِي مُحَمَّد شرف. الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الأصْبَهَانِي، مُحَمَّد بن عمر بن أحمد المَدِينِي (1986م- 1988م). المجموع المَغِيث فِي غَرِيبِي القُرْآن والحديث. تحقيق: عبد الكَرِيم العَزِيَاوِي. ط1. جدة: دار المدني.

الأصْبَهَانِي، قوام السَّنة إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد (1995م). إعراب القُرْآن للأصْبَهَانِي. تحقيق: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد. ط1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الأصْفَهَانِي، أبو الفرج عَلِي بن الحَسِين (2008م). الأغَانِي. تحقيق: إحسان عَبَّاس، وغيره. ط3. بيروت: دار صادر.

الأصْمَعِي، أبو سَعِيد عبد الملك بن قَرِيب (1993م). الأصْمَعِيَات اختِيار الأصْمَعِي. تحقيق: أحمد مُحَمَّد شَاكِر - عبد السلام مُحَمَّد هَارُون. ط7. مصر: دار المعارف.

الأصْمَعِي، أبو سَعِيد عبد الملك بن قَرِيب (2003م). الإِبِل. تحقيق: حاتم صَالِح الضَامِن. ط1. دمشق: دار البشائر.

الأصْمَعِي، أبو سَعِيد عبد الملك بن قَرِيب (1971م). ديوان العَجَاج (رواية وشرح). تحقيق: عبد الحَفِيز السُّطْلِي. دمشق: مكتبة أطلَس.

أعْشَى هَمْدَان (1983م). ديوان أعْشَى هَمْدَان وأَخْبَارِهِ. تحقيق: حَسَن عَيْسَى أبو يَاسِين. الرياض: دار العلوم. الأعْشَى الكَبِير، مِيْمُون بن قَيْس. ديوان الأعْشَى الكَبِير. شرح وتعليق: مُحَمَّد حَسِين. مصر: مكتبة الآداب. المطبعة النموذجية.

ابن الإِفْلِيلِي، إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن زَكْرِيَا (1992م). شرح شعر المَتَنَبِي. تحقيق: مَصْطَفَى عَلِيَان. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (1991م). *المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم* وبعض شعرهم. تحقيق: ف. كرنكو. ط1. بيروت: دار الجيل.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). *أسرار العربية*. تحقيق: بركات يوسف هبود. ط1. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2002م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين)*. ط1. لبنان (صيدا): المكتبة العصرية.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1992م). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1981م). *المذكر والمؤنث*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة - مراجعة: رمضان عبد التواب. مصر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1987م). *الأضداد*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1971م). *إيضاح الوقف والابتداء*. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الأنصاري، حسان بن ثابت (1994م). *ديوان حسان بن ثابت*. تحقيق: عبدأ مهنا. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الإيجي، محمد بن عبد الرحمن الحسيني (2004م). *تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم. *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (1997م). *إعجاز القرآن للباقلاني*. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط5. مصر: دار المعارف.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). *صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. دار طوق النجاة.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1989م). *الأدب المفرد*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط3. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

البيسلي التونسي، أبو العباس أحمد بن محمد، *التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين.

البعلي، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل (2003م). *المطلع على ألفاظ المقنع*. تحقيق: محمود الأرنؤوط - وياسين محمود الخطيب. ط1. مكتبة السوادي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط4. القاهرة: مكتبة الخانجي.

البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن. *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. *سمط اللآلي في شرح أمالي القالي*. تحقيق: عبد العزيز الميمني. بيروت: دار الكتب العلمية.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (1971م). *فصل المقال في شرح كتاب الأمثال*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (2000م). *التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه*. تحقيق: دار الكتب والوثائق القومية - مركز تحقيق التراث. ط2. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

البكري محمد علي بن علان الصديقي الشافعي (2001م). *اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل*. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البنديجي، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان (1976م). *التقفية في اللغة*. تحقيق: خليل إبراهيم العطية. بغداد: مطبعة العاني.

البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (1418هـ). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (2003م). *السنن الكبرى*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيهقي، إبراهيم بن محمد. *المحاسن والمساوي*.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي. *شرح ديوان الحماسة*. بيروت: دار القلم.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (1352هـ). *شرح القصائد العشر*. ط2. إدارة الطباعة المنيرية.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف. *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. مصر: دار الكتب.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف. *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*. تحقيق: محمد أمين. تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

التكروري التتبعي، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد (2000م). *نيل الابتهاج بتطريز الديباج*. تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة. ط2. ليبيا (طرابلس): دار الكاتب.

التنوشي المحسن بن علي بن أبي الفهم البصري (1391هـ). *نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة*.

ابن تولب، النمر العكلي (2000م). *ديوان النمر بن تولب*. جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريقي. ط1. بيروت: دار صادر.

ثابت قطنة، العتكي. *شعر ثابت قطنة العتكي*. جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي. وزارة الثقافة والإعلام.

ابن ثابت، حسان الأنصاري (1994م). *ديوان حسان بن ثابت*. تحقيق الأستاذ عبد مهنا. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. *الإعجاز والإيجاز*. القاهرة: مكتبة القرآن.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. *خاص الخاص*. تحقيق: حسن الأمين. بيروت: دار مكتبة الحياة.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. *أبو الطيب المتنبّي وما له وما عليه*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مكتبة الحسين التجارية.



الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (2002م). *فقه اللغة وسر العربية*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. إحياء التراث العربي.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (1981م). *التمثيل والمحاضرة*. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو. ط2. الدار العربية للكتاب.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). *شرح التصريف*. تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي. ط1. مكتبة الرشد.

ابن جابر الهواري، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأندلسي (2000م). *شرح ألفية ابن مالك*. مصر: المكتبة الأزهرية للتراث.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1423هـ). *البيان والتبيين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1418هـ). *البنغال*. ط2. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1964م). *رسائل الجاحظ*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1424هـ). *الحيوان*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1432هـ). *المحاسن والأضداد*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب (1410هـ). *البرصان والعرجان والعميان والحولان*. ط1. بيروت: دار الجيل.

الجزاوي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (1991م). *(الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب*. تحقيق: محمد رضوان الداية. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر.

الجرجاني، علي بن محمد (1983م). *كتاب التعريفات*. تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2009م). *تَرْجُحُ الدَّرَرِ فِي تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّورِ*. تحقيق: طلعت صلاح الفرحان - محمد أديب شكور أمير. ط1. عمان: دار الفكر.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1992م). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر. ط3. القاهرة: مطبعة المدني. جدة: دار المدني.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). *المفتاح في الصرف*. تحقيق: علي توفيق الحمّد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2009م). *المقتصد في شرح رسالة الإيضاح*. تحقيق: الشرييني شريدة. القاهرة: دار الحديث.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2007م). *المقتصد في شرح التكملة*. تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش. ط1. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2011م). *شرح الجمل في النحو*. تحقيق: خليل عبد القادر عيسى. ط10. بيروت: دار ابن حزم.

جرير، (1986م). *ديوان جرير*. بيروت: دار بيروت.

الجريري، أبو الفرج المعافى بن زكريا (2005م). *الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي*. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (1351هـ). *غاية النهاية في طبقات القراء*. تحقيق: ج. برجستراسر. ط1. مكتبة ابن تيمية.

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. *المقدمة الجزولية في النحو*. شعبان عبد الوهاب محمد. مراجعة: حامد أحمد نيل - فتحي محمد أحمد جمعة. مطبعة أم القرى.

ابن جماعة، العز عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم (2016م). *منتخب نزهة الألباء فيما يروى عن الأدباء*. تحقيق: محمود محمد العامودي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلبي (1999م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلبي (1962م). التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري). تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين. ط1. بغداد: مطبعة العاني.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلبي (2000م). سر صناعة الإعراب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلبي. علل التنثية. تحقيق: صبيح التميمي. مصر: مكتبة الثقافة الدينية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلبي (1954م). المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. ط1. دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلبي. الخصائص. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن الجواليقي، موهوب بن أحمد. شرح أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق: مصطفى صادق الرافعي. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (1982م). أخبار النساء. تحقيق: نزار رضا. بيروت: دار مكتبة الحياة.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوزي، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. ط1. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). أمالي ابن الحاجب. تحقيق: فخر صالح سليمان قباوة. الأردن: دار عمار. بيروت: دار الجيل.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (1997م). شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. ط1. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الرومي (1992م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحارثي، قيس بن عمرو النجاشي (1999م). ديوان النجاشي. تحقيق: صالح البكاري، وآخرون. ط1. بيروت: مؤسسة المواهب للطباعة والنشر.

الحارثي، محمد بن حسين بن عبد الصمد (1998م). الكشكول. تحقيق: محمد عبد الكريم النمري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (1972م). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. ط2. حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (1969م). إنباء الغمر بأبناء العمر. تحقيق: حسن حبشي. مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري (1975م). كتاب الأفعال. تحقيق: حسين محمد محمد شرف. مراجعة: محمد مهدي علام. القاهرة: مؤسسة دار الشعب.

الحديثي، ركن الدين علي بن أبي بكر. الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي. تركيا: مكتبة راغب باشا. رقم: 1340.

الحريري، القاسم بن علي بن محمد البصري (1998م). درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق: عرفات مطرجي. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

الحريري القاسم بن علي بن محمد (2005م). ملحة الإعراب. ط1. القاهرة: دار السلام.

الحسن البصري، صدر الدين أبي الحسن علي بن أبي الفرج. الحماسة البصرية. بيروت: عالم الكتب.

الحريري، القاسم بن علي بن محمد البصري (1873م). مقامات الحريري. بيروت: مطبعة المعارف.

الحسني الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد المكي (1990م). *ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد*. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحُصري القيرواني، إبراهيم بن علي بن تميم. *زهر الآداب وثمر الألباب*. بيروت: دار الجيل. ابن حمدون، محمد بن الحسن (1417هـ). *التذكرة الحمدونية*. ط1. بيروت: دار صادر.

الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخرين. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

الحميري، نشوان بن سعيد (1948م). *الحوار العين*. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. ط1. مؤسسة الرسالة.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد- ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مطبعة المدني.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (1986م). *تذكرة النحاة*. تحقيق: عفيف عبد الرحمن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. *التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: الأستاذ الدكتور حسن هندراوي. دمشق: دار القلم.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. *التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تركيا: مكتبة نور عثمانية. رقم: 4562.

أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (1988م). *البصائر والنخائر*. تحقيق: وداد القاضي. ط1. بيروت: دار صادر.

الخالديان، الخالدي، أبو بكر محمد بن هاشم - الخالدي، أبو عثمان سعيد بن هاشم (1995م). حماسة الخالديين (الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين). تحقيق: حمد علي دقة. سوريا: وزارة الثقافة.

ابن الخشرم، هدبة العذري (1986م). شعر هدبة بن الخشرم. تحقيق: يحيى الجبوري. ط2. بيروت: دار القلم.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). الحجة في القراءات السبع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط4. بيروت: دار الشروق.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (1979م). ليس في كلام العرب. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط2. مكة المكرمة.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (1982م). غريب الحديث. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي. خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي. دمشق: دار الفكر.

ابن أبي الخطاب، أبو زيد محمد القرشي. جمهرة أشعار العرب. تحقيق: علي محمد البجادي. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد (1285هـ). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير. القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية).

الخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن. الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. ط3. بيروت: دار الجيل.

ابن الخطيب الغرناطي، لسان الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (1424هـ). الإحاطة في أخبار غرناطة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الخطيم، قيس. ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: ناصر الدين الأسد. بيروت: دار صادر.

الخفاجي عبد الله بن محمد بن سعيد (1982م). سر الفصاحة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (2004م). مقدمة ابن خلدون. حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله محمد الدرويش. ط1. دمشق: دار البلخي. مكتبة الهداية.

- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف. *مفاتيح العلوم*. تحقيق: إبراهيم الأبياري. ط2. دار الكتاب العربي.
- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (2009م). *سنن أبي داود*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي. ط1. دار الرسالة العالمية.
- الداودي، شمس الدين محمد بن علي (1983م). *طبقات المفسرين*. مراجعة لجنة من العلماء. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن دُرستويّه، عبد الله بن جعفر بن محمد (1998م). *تصحيح الفصيح وشرحه*. تحقيق: محمد بدوي المختون. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (1987م). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.
- الدقيقي سليمان بن بنين بن خلف بن عوض المصري (1985م). *اتفاق المباني وافتراق المعاني*. تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. ط1. الأردن: دار عمار.
- ديكنقوز، شمس الدين أحمد (1995م). *شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف*. ط3. مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- الدميري، محمد بن موسى (1424هـ). *حياة الحيوان الكبرى*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذبياني، النابغة 1996م. *ديوان النابغة الذبياني*. تحقيق: عباس عبد الساتر. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (1993م). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (1998م). *تذكرة الحفاظ*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. *العبر في خبر من غير*. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (1991م). تهذيب سير أعلام النبلاء . تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وغيره. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ذي الرمة، ديوان ذي الرمة. تحقيق: أحمد حسن بسج. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (1420هـ). مفاتيح الغيب. ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرازي، محمد بن أبي بكر (1999م). مختار الصحاح. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط5. بيروت: المكتبة العصرية-الدار النموذجية.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (1991م). أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل. تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. ط1. الرياض: دار عالم الكتب.

الرازي، منصور بن الحسين (2004م). نشر الدر في المحاضرات. تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (1420هـ). محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (1999م) - (2001م) - (2003م). تفسير الراغب الأصفهاني. تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني وآخرين. ط1. طنطا: جامعة طنطا - كلية الآداب. الرياض: دار الوطن. جامعة أم القرى: كلية الدعوة وأصول الدين.

ابن رافع السلامي، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع (1402هـ). الوفيات. تحقيق: صالح مهدي عباس - وبشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الربيعي، علي بن عدلان بن حماد (1985م). الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (1981م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الجيل.



الرقيات، عبيد الله بن قيس (1995م). *ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات*. تحقيق وشرح: عزيزة فوال بابتي. ط1. بيروت: دار الجيل.

الرماني، علي بن عيسى بن علي. *رسالة منازل الحروف*. تحقيق: إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.

الزبيدي، عمرو بن معدي كرب (1985م). *شعر عمرو بن معدي كرب*. جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي. ط2. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1987م). *الألمالي*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط2. بيروت: دار الجيل.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1979م). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك. ط3. بيروت: دار النفائس.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1957م). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن فارس (2002م). *الأعلام*. ط5. دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1998م). *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1412هـ). *ربيع الأبرار ونصوص الأختيار*. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. *الفائق في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: علي محمد البجاوي- محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. لبنان: دار المعرفة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1987م). *المستقصى في أمثال العرب*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزُّورَنِي، أبو سهل محمد بن الحسن (2006م). *قُشْرُ القُشْرِ*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. ط1. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

الزُّورَنِي، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين (2002م). *شرح المعلمات السبع*. ط1. دار إحياء التراث العربي.

ابن زيد العاتكي، أحمد بن محمد بن أحمد (2003م). *الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية*. تحقيق: هزاع سعد المرشد. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (1413هـ). *طبقات الشافعية الكبرى*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. وعبد الفتاح محمد الحلو. ط2. هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي (2003م). *عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (1999م). *جمال القراء وكمال الإقراء*. تحقيق عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (1995م). *سفر السعادة وسفير الإفادة*. تحقيق: محمد الدالي- وتقديم شاكر الفحام. ط2. دار صادر.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

السراج القاري، جعفر بن أحمد بن الحسين البغدادي . مصارع العشاق . بيروت: دار صادر.

السرقسطي، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي (2001م). *الدلائل في غريب الحديث*. تحقيق: محمد بن عبد الله القناص. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.

ابن السراج النحوي، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله (2008م). *شرح كتاب سيويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدي. وعلي سيد علي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى (1955م). *المغرب في حلى المغرب*. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. ط3. القاهرة: دار المعارف.

السَّافُسي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (1430هـ). *المجيد في إعراب القرآن المجيد*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1. دار ابن الجوزي.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد (1987م). *مفتاح العلوم*. تحقيق: نعيم زرزور. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. *الكنز اللغوي في اللسن العربي*. تحقيق: أوغست هفنز. القاهرة: مكتبة المنتبي.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (1998م). *كتاب الألفاظ*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. مكتبة لبنان ناشرون.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002م). *إصلاح المنطق*. تحقيق: محمد مرعب. ط1. دار إحياء التراث العربي.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (1993م). *ديوان الحطيئة (رواية وشرح)*. تحقيق: مفيد محمد قميحة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السُّكَّرِي، أبو سعيد الحسن (1998م). *ديوان أبي الأسود الدؤولي (رواية وشرح)*. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

ابن سلام، أبو عُبيد القاسم الهروي البغدادي (1964م). *غريب الحديث*. تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان. ط1. حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

ابن سلام، أبو عُبيد القاسم الهروي البغدادي (1980م). *الأمثال*. تحقيق: عبد المجيد قطامش. ط1. دار المأمون للتراث.

ابن سلام، أبو عبد الله بن عبيد الله الجمحي. *طبقات فحول الشعراء*. تحقيق: محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني.

السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (1986م). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*. تحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. ط1. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

ابن أبي سلمى، زهير (1988م). *ديوان زهير بن أبي سلمى*. شرحه وقدم له: الأستاذ على حسن فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (1997م). *تفسير القرآن*. تحقيق: ياسر بن إبراهيم- وغنيم بن عباس بن غنيم. ط1. الرياض: دار الوطن.

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد (1962م). *الأنساب*. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.

السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (1996م). *عمدة الحفاظ في تفسير الألفاظ*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السهيلى، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). *نتائج الفكر في النحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد (1996م). *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*. تحقيق: مصطفى السقا- حامد عبد المجيد. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هندراوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (1996م). *المخصص*. تحقيق: خليل إبراهيم جفال. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (1993م). *العدد في اللغة*. تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر - عدنان بن محمد الظاهر. ط1.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان (صيدا). المكتبة العصرية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1967م). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. مصر: دار إحياء الكتب العربية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2008م). *تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب*. تحقيق: الدكتور حسن الملح. وتحقيق: الدكتورة سهى النعجة. ط2. الأردن (إربد) عالم الكتب الحديث.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندراوي. مصر: المكتبة التوفيقية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2005م). *نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1974م). *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2003م). *الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطرز في الألغاز)*. مصر: المكتبة الأزهرية للتراث.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1990م). *الأشباه والنظائر*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2006م). *الاقتراح في أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية. مراجعة وتقديم علاء الدين عطية. ط2. دمشق: دار البيروتية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1966م). *شرح شواهد المغني*. تحقيق: أحمد ظافر كوجان، وغيره. لجنة التراث العربي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *نيل طبقات الحفاظ للذهبي*. تحقيق: زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1969م). *تنوير الحوالك شرح موطأ مالك*. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين. ط1. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي (1992م). *أمالى ابن الشجري*. تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي (1984م). *ما لم ينشر من الأمالي الشجرية*. ط1. تحقيق: حاتم صالح الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي (1925م). *مختارات شعراء العرب*. تحقيق: محمود حسن زنتاتي. ط1. مصر: مطبعة الاعتماد.

الشوكاني، محمد بن علي (2004م). *البر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. بيروت. دار المعرفة.

الشيواني، أبو عمرو (2001م). شرح المعلقات التسع. تحقيق: عبد المجيد هموم. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

الصاحب بن عباد، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني. المحيط في اللغة.

ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن حسن (2004م). اللوحة في شرح الملح. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (1998م). أعيان العصر وأعوان النصر. تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، وآخرين. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (2000م). الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرنؤوط. وتركي مصطفى - دار إحياء التراث.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (2007م). نكت الهميان في نكت العميان. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (1987م). تصحيح التصحيف وتحريير التحريف. تحقيق: السيد الشراوي. مراجعة: رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (1998م). الشعور بالعمور. عبد الرزاق حسين. ط1. عمان: دار عمار.

الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد (1983م). الشوارد (ما تفرد به بعض أئمة اللغة). مصطفى حجازي. مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام. ط1. القاهرة. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

الصقلي أبو حفص عمر بن خلف (1990م). تنقيف اللسان وتلقيح الجنان. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري (1403هـ). المصنف. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. الهند: المجلس العلمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (1341هـ). *أدب الكتاب*. تحقيق: محمد بهجة الأثري. مصر: المطبعة السلفية. بغداد: المكتبة العربية.

ابن الصيرفي، علي بن منجب بن سليمان (1985م). *المختار من شعر شعراء الأندلس*. تحقيق: عبد الرزاق حسين. ط1. عمان: دار البشير.

الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى. *المفضليات*. تحقيق: أحمد محمد شاكر - وعبد السلام محمد هارون. ط6. القاهرة: دار المعارف.

الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى (1981م) - (1983م). *أمثال العرب*. تحقيق: إحسان عباس. ط1-2. بيروت: دار الرائد العربي.

الطائي، حبيب بن أوس بن الحارث. *الوحشيات (الحماسة الصغرى)*. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي - محمود محمد شاكر. ط3. القاهرة: دار المعارف.

ابن طباطبا، محمد بن أحمد بن محمد العلوي. *عيار الشعر*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (2000م). *جامع البيان في تأويل القرآن*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط1. مؤسسة الرسالة.

طرفة بن العبد، أبو عمرو بن سفيان البكري (2002م). *ديوان طرفة بن العبد*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). *اللباب في علوم الكتاب*. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العامري، ليبيد بن ربيعة بن مالك (2004م). *ديوان ليبيد بن ربيعة*. تحقيق: حمدو طماس. ط1. دار المعرفة.

العامري، خدّاش بن زهير (1986م). *شعر خدّاش بن زهير*. تحقيق: يحيى الجبوري. دمشق. مطبوعات مجمع اللغة العربية.



العبادي، عدي بن زيد. *ديوان عدي بن زيد* (1965م). تحقيق: محمد جبار المعبيد. بغداد: شركة دار الجمهورية.

العباسي، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد. *معاهد التنصيص على شواهد التلخيص*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: عالم الكتب.

ابن العبد، طرفة (2002م). *ديوان طرفة بن العبد*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي. *طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأخبار وأسرار*. القاهرة: مكتبة القرآن.

ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ). *العقد الفريد*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد التونسي (2008م). *تفسير ابن عرفة*. تحقيق: جلال الأسيوطي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن العجاج، رؤية. *مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه)*. صححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (1419هـ). *الصناعتين*. تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العنصرية.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. *جمهرة الأمثال*. بيروت: دار الفكر.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. *ديوان المعاني*. بيروت: دار الجيل.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. *الفروق اللغوية*. تحقيق: محمد إبراهيم سليم. القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (2007م). *الوجوه والنظائر*. تحقيق: محمد عثمان. ط1. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

العسكري أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (1984م). *المصون في الأدب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط2. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (1996م). *المتع الكبير في التصريف*. ط1. مكتبة لبنان.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (1980م). *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. دار الأندلس.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (1998م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: فواز الشعار. إشراف إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير الصديقي، (1415هـ). *عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته*. ط2. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (1982م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات. ط1. دمشق: دار الفكر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التراث.

العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1999م). *إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. شرح ديوان المتنبي. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين. بيروت: دار المعرفة.

العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط1. دار الغرب الإسلامي.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1992م) مسائل خلافة في النحو. تحقيق: محمد خير الحلواني. ط1. بيروت: دار الشرق العربي.

العلوي، يحيى بن حمزة (2009م). المنهاج في شرح جمل الزجاجي. تحقيق: هادي عبد الله ناجي. ط1. الرياض: مكتبة الرشيد.

العلوي، محمد بن محمد بن هبة الله (1425هـ). المجموع اللفيف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي (1986م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرنؤوط. وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط. ط1. دمشق. بيروت: دار ابن كثير.

عنتر، ابن شداد العبسي (1970م). ديوان عنتر. تحقيق: محمد سعيد مولوي. القاهرة: المكتب الإسلامي.

عنتر، ابن شداد العبسي (1997م). ديوان عنتر ومعلقته. تحقيق: خليل شرف الدين. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

العوتبي الصحاري، سلمة بن مسلم (1999م). الإبانة في اللغة العربية. تحقيق: الدكتور عبد الكريم خليفة، وآخرين. ط1. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (2010م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام.

الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (1990م). ديوان الإسلام. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الغندجاني، الحسن بن أحمد (2007م). أسماء خيل العرب وأنسائها ونكر فرسانها. تحقيق: محمد علي سلطاني. ط1. دمشق: دار العصماء.

الغنوي، طفيل (1997م). *ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي*. تحقيق: حسان فلاح أوغلي. ط1. بيروت: دار صادر.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (2003م). *معجم ديوان الأدب*. تحقيق: أحمد مختار عمر - مراجعة: إبراهيم أنيس. القاهرة: مؤسسة دار الشعب.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي (1979م). *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي (1986م). *مجلد اللغة*. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء. *الإتباع والمزاوجة*. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء. (1997م). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. ط1. بيروت: محمد علي بيضون.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1990م). *التعليقة على كتاب سيويه*. تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي. ط1. السعودية: جامعة الملك سعود.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1987م). *المسائل الحلييات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم. بيروت: دار المنارة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1985م). *المسائل البصرييات*. تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط1. مطبعة المدني.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1993م). *الحجة للقراء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرين. ط2. دمشق: دار المأمون.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1988م). *شرح الأبيات المشككة للإعراب*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1996). الإيضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان. ط2. بيروت: عالم الكتب.

ابن الفخار، أبو عبد الله حماد بن محمد الثمالي البيري (1410هـ). شرح الجمل. تحقيق: محمود محمد الطناحي. السعودية: جامعة أم القرى.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي (2000م). الكناش في فني النحو والصرف. تحقيق: رياض بن حسن الخوام. بيروت: المكتبة العصرية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1435هـ). كتاب فيه لغات القرآن. ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السري.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين. ط1. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

ابن فرحون اليعمرى، برهان الدين إبراهيم بن علي. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تحقيق: محمد الأحمدى أبو النور. القاهرة: دار التراث للطبع والنشر.

الفرخان، كمال الدين أبي السعد علي بن مسعود (1987م). المستوفى في النحو. تحقيق: محمد بدوي المخنون. القاهرة: دار الثقافة العربية.

الفرزدق (1987م). ديوان الفرزدق. تحقيق: علي فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو (1995م). الجمل في النحو. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط5.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو. كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

ابن قُصَّال المُجاشِعي، أبو الحسن علي (2007م). النكت في القرآن الكريم. دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفهري، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن البونسي (2004م). كنز الكتاب ومنتخب الأدب. تحقيق: حياة قارة. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. ط1. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن فُورجة محمد بن حَمَد (1987م). *الفتح على أبي الفتح*. تحقيق: عبد الكريم الدجيلي. ط2. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد الشيباني (1416هـ). *مجمع الآداب في معجم الألقاب*. تحقيق: محمد الكاظم. ط1. إيران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

الفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م) *القاموس المحيط*. ط8. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر (1407هـ). *طبقات الشافعية*. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن قاضي شهبة، لتقي الدين أبو بكر (1974م). *طبقات النحاة واللغويين*. تحقيق: الدكتور محسن غياض. النجف الأشرف: مطبعة النعمان.

القاضي الجرجاني، أبو الحسن علي بن عبد العزيز. *الوساطة بين المتنبي وخصومه*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1975م). *البارع في اللغة*. تحقيق: هشام الطعان. ط1. بغداد: مكتبة النهضة. بيروت: دار الحضارة العربية.

القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. *الألمالي*. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1999م). *أدب الكاتب*. تحقيق: محمد الدالي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1423هـ). *الشعر والشعراء*. القاهرة: دار الحديث.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1418هـ). *عيون الأخبار*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1984م). *المعاني الكبير في أبيات المعاني*. تحقيق: سالم الكرنكوي- عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1397هـ). *غريب الحديث*. تحقيق: عبد الله الجبوري. ط1. بغداد: مطبعة العاني.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. *الجرثيم*. تحقيق: محمد جاسم الحميدي. تقديم: مسعود بوبو. دمشق: وزارة الثقافة.
- ابن قدامة، قدامة بن جعفر البغدادي (1302هـ). *نقد الشعر*. ط1. قسطنطينية. مطبعة الجوائب.
- القرافي، شهاب الدين (1982م). *الاستغناء في أحكام الاستثناء*. تحقيق: طه محسن. بغداد: مطبعة الإرشاد.
- القرزاق، أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني. *ما يجوز للشاعر في الضرورة*. تحقيق: رمضان عبد التواب- صلاح الدين الهادي. الكويت: دار العروبة. القاهرة: دار الفصحى.
- ابن القَطَّاع ، علي بن جعفر بن علي (1983م). *كتاب الأفعال*. ط1. بيروت: عالم الكتب.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الخزرجي (1964) *الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)*. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة : دار الكتب المصرية.
- قطرب، محمد بن المستنير بن أحمد (1985م). *الأزمنة وتلبية الجاهلية*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. مؤسسة الرسالة.
- ابن قُطْلُوبِغَا، زين الدين أبو الفداء قاسم الجمالي الحنفي (2011م). *الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة*. تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. ط1. صنعاء: مركز النعمان للبحوث.
- ابن قُطْلُوبِغَا، زين الدين أبو الفداء قاسم الجمالي الحنفي (1418هـ). *تاج التراجم*. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. ط1. دمشق: دار القلم.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري. *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قنفذ القسطنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب (1983م). *الوفيات (معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين)*. تحقيق: عادل نويهض. ط4. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن لطف الله (2007م). *التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول*. ط1. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

القنوجي، محمد بن مصطفى شيخ زاده (1995م). *شرح قواعد الإعراب لابن هشام*. تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

القيرواني، عبد الكريم النهشلي. *المتع في صنعة الشعر*. تحقيق: محمد زغلول سلام. الإسكندرية: منشأة المعارف.

القيس، امرئ (2004م). *ديوان امرئ القيس*. تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي. ط2. بيروت: دار المعرفة.

القيسي أبو محمد مكي بن أبي طالب (1405هـ). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1987م). *إيضاح شواهد الإيضاح*. دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد (1954م). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي. ط1. الرياض: أضواء السلف.

الكتبي، محمد ابن شاكر (1974هـ). *فوات الوفيات*. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (1988م). *البداية والنهاية*. تحقيق: علي شيري. ط1. دار إحياء التراث العربي.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي (1993م). *طبقات الشافعيين*. تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم. والدكتور محمد زينهم محمد عزب. مكتبة الثقافة الدينية.

كحالة، عمر بن رضا (ت1408هـ). *معجم المؤلفين*. بيروت: مكتبة المثنى. دار إحياء التراث العربي.

كراع النمل، علي بن الحسن (1989م). *المنتخب من غريب كلام العرب*. تحقيق: محمد بن أحمد العمري. ط1. السعودية: جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.



الكرماني محمد بن يوسف بن علي (1424هـ). تحقيق الفوائد الغياثية. تحقيق: علي بن دخيل الله بن عجبان العوفي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الكرماني، محمد بن أبي المحاسن (2001م). مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني. تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج. تقديم: محسن عبد الحميد. ط1. بيروت: دار ابن حزم.

الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر. غرائب التفسير وعجائب التأويل. جدة: دار القبة للثقافة الإسلامية. بيروت: مؤسسة علوم القرآن.

الكرماني، محمد بن أبي المحاسن (2001م). مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني. تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج. تقديم: محسن عبد الحميد. ط1. بيروت: دار ابن حزم.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش. ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن كيكلي العلاتي، صلاح الدين خليل بن عبد الله الدمشقي (1990م). الفصول المفيدة في الواو المزيدة. تحقيق: حسن موسى الشاعر. ط1. عمان: دار البشير.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد (2009م). سنن ابن ماجه. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. دار الرسالة العالمية.

أبو محمد السيرافي، يوسف بن عبد الله (1974م). شرح أبيات سيبويه. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. ومراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. دار الفكر.

المالقي، أحمد بن عبد النور. رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (1967م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكتاب العربي.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (1990م). شرح التسهيل. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد. والدكتور محمد بدوي المختون. ط1. الجيزة: دار هجر.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (2002م). *إيجاز التعريف في علم التصريف*. تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله. *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (1967م). *ألفية ابن مالك*. دار التعاون.

ابن مالك، كعب الأنصاري (1997م). *ديوان كعب بن مالك*. تحقيق وشرح: مجيد طراد. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن مالك، مالك بن أنس الأصبحي (1412هـ). *موطأ الإمام مالك*. تحقيق: بشار عواد معروف - ومحمود خليل. مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، مالك بن أنس الأصبحي (2004م). *الموطأ*. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط1. الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي الأموي (1990م). *الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني*. تحقيق: أحمد عبد الله أحمد المقرئ. جدة: دار الفنون للطباعة والنشر.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. *تفسير الماوردي*. تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم. بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (1997م). *الكامل في اللغة والأدب*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار الفكر العربي.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (1421هـ). *الفاضل*. ط3. القاهرة: دار الكتب المصرية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي. *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت: عالم الكتب.

ابن المثني، أبو عبيدة معمر النيمي البصري (1998م). *شرح نقائض جرير والفرزدق (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)*. تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص. ط2. بيروت: دار المعرفة.

ابن المثني، أبو عبيدة معمر التيمي البصري (1381هـ). مجاز القرآن. تحقيق: محمد فواد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي.

المجاشعي، علي بن فضال بن علي القيرواني (2007م). النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه). تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو محمد السيرافي، يوسف بن عبد الله (1974م). شرح أبيات سيويه. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. ومراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. دار الفكر.

ابن مخلوف، محمد بن محمد بن عمر (2003م). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. تحقيق: عبد المجيد خيالي. بيروت: دار الكتب العلمية.

المدائني، أبو الحسن علي بن محمد (2003م). التعازي. تحقيق: إبراهيم صالح. ط1. دار البشائر.

المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء.

المرباط الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: الدكتور مصطفى الصادق العربي.

المرادي، ابن أم قاسم (2006م). شرح التسهيل (القسم النحوي). تحقيق: محمد عبد النبي محمد عبيد. ط1. المنصورة: مكتبة الإيمان.

المرادي، ابن أم قاسم (2008م). شرح التسهيل (القسم الصرفي). تحقيق: ناصر حسين علي. ط1. دمشق: دار سعد الدين.

المرادي، ابن أم قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. دار الفكر العربي.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد الأصفهاني (1417هـ). الأزمنة والأمكنة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (2003م). شرح ديوان الحماسة. تحقيق: غريد الشيخ. وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المستعصي، محمد بن أيذر (2015م). الدر الفريد وبيت القصيد. تحقيق: كامل سليمان الجبوري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المعافري، محمد بن عبد الله الإشبيلي (2003م). أحكام القرآن. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن المعتز، عبد الله بن محمد العباسي. طبقات الشعراء. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط3. القاهرة: دار المعارف.

المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان (1907م). رسالة الغفران. ط1. تحقيق: إبراهيم اليازجي. مصر: مطبعة أمين هندية.

المطرزي ناصر بن عبد السيد أبي المكارم الخوارزمي. المغرب. دار الكتاب العربي.

المفضل، أبو طالب بن سلمة بن عاصم، (1380هـ). الفاخر. تحقيق: عبد العليم الطحاوي. مراجعة: محمد علي النجار. ط1. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي.

ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد (1990م). المقصد الأرشدي في نكر أصحاب الإمام أحمد. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن مقبل، (1995م). ديوان ابن مقبل. تحقيق: عزة حسن. بيروت- حلب: دار الشرق العربي.

المقدسي، مرعي بن يوسف الكرمي (2009م). دليل الطالبين لكلام النحويين. الكويت: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية.

المقدسي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل. إبراز المعاني من حرز الأمان. دار الكتب العلمية.

المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد (1997م). نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر. *السلوك لمعرفة دول الملوك*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المكودي، عبد الرحمن بن علي (2005م). *شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: المكتبة العصرية.

مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي (1405هـ). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المكي، عبد القادر بن أبي القاسم العباسي (1989م). *هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل* (رسالة دكتوراة) إلى نهاية (باب النائب عن الفاعل). تحقيق ودراسة: عثمان محمود الصيني. إشراف الدكتور محمود محمد الطناحي. السعودية: جامعة أم القرى.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري (1997م). *العقد المذهب في طبقات حملة المذهب*. تحقيق: أيمن نصر الأزهري - وسيد مهني. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (1414هـ). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

منق، علي بن لالي بالي القسطنطيني (1987م). *خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن منقذ، أبو المظفر مجد الدين أسامة بن مرشد (1987م). *لباب الآداب*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط2. القاهرة: مكتبة السنة.

المُهَلَّبِي، أحمد بن علي بن معقل (2003م). *المأخذ على شراح ديوان أبي الطيب المُنْتَبِي*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. ط2. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن ميادة (1982م). *شعر ابن ميادة*. جمع وتحقيق: حنا جميل حداد - مراجعة وإشراف: قديري الحكيم. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد. *مجمع الأمثال*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. لبنان.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (2007م). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421هـ). إعراب القرآن. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1409هـ). معاني القرآن. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). عمدة الكتاب. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. ط1. دار ابن حزم.

النعمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي (1990م). الدارس في تاريخ المدارس. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب (1423هـ). نهاية الأرب في فنون الأدب. ط1. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (2002م). كتاب تفسير القرآن. تحقيق: سعد بن محمد السعد. تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. المدينة المنورة. دار المآثر.

النيسابوري، محمود بن أبي الحسن (1988م). باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن. تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الهنلي، أبو ذؤيب (2014م). ديوان أبي ذؤيب الهنلي. تحقيق: أحمد خليل الشال. ط1. بورسعيد: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية.

الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (1415هـ-1417هـ). الغريب المصنف. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية.

- الهروي، محمد بن علي بن محمد (1420هـ). *إسفار الفصيح*. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- الهدلي، أبو ذؤيب (2014م). *ديوان أبي نؤيب الهذلي*. تحقيق وتخريج: أحمد خليل الشال. ط1. بورسعيد: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. *شذور الذهب*. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (2001م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل عاشور. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعراب*. تحقيق: الدكتور مازن المبارك. ومحمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1983م). *أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن*. تحقيق: محمد نغش. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1986م). *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. ط1. دار الكتاب العربي.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. *شرح خطبة التسهيل*. تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخليل. السعودية: مجلة الجامعة الإسلامية.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1983م). *المسائل السلفية في النحو*. تحقيق: حاتم صاح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (1430هـ). *التفسير البسيط*. ط1. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- عمادة البحث العلمي.

- ابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). *علل النحو*. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- الوطواط أبو إسحق محمد بن إبراهيم (2008م). *غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة*. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الوشاء، أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق (1953م). *الموشى (الظرف والظرفاء)*. تحقيق: كمال مصطفى. ط2. مصر: مكتبة الخانجي - مطبعة الاعتماد.
- ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (1900م). *المقصود والممدود*. تحقيق: بولس برونله. مطبعة ليدن.
- ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (1993م). *معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (1995م). *معجم البلدان*. ط2. بيروت: دار صادر.
- البحصبي، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو السبتي. *مشارك الأنوار على صحاح الآثار*. المكتبة العتيقة - دار التراث.
- اليزيدي، أبو عبد الله محمد بن العباس (1938م). *الأمالي*. ط1. الهند: مطبعة جمعية دائرة المعارف.
- ابن يعفر، الأسود. *ديوان الأسود بن يعفر*. تحقيق: نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام.
- ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (2001م). *شرح المفصل للزمخشري*. تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- اليمني، عبد الباقي بن عبد المجيد (1986م). *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*. تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب. ط1. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات.
- اليوسي الحسن بن مسعود (1981م). *زهر الأكم في الأمثال والحكم*. تحقيق: محمد حجي - محمد الأخضر. ط1. المغرب: دار الثقافة.



# الفهارس العامة

## 1- فهرس الآيات القرآنية

ممسلسل	الآية الكريمة	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة (1)			
1.	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾	2	344
2.	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾	5	540
سورة البقرة (2)			
3.	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	6	316 و 498
4.	﴿ اسْتَرُوا الصَّلَاةَ ﴾	16	520
5.	﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾	47	433
6.	﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾	68	483
7.	﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾	85	267
8.	﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾	138	339
9.	﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾	140	500
10.	﴿ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾	144	598
11.	﴿ قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾	144	598
12.	﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾	216	401 و 406
13.	﴿ لَيْلِي أَلْوَا مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾	226	282
14.	﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾	246	276 و 408
15.	﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	249	623 و 624

186	251	﴿ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ﴾	.16
284	255	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾	.17
643	282	﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾	.18
سورة آل عمران (3)			
835	25	﴿ وَوَقَّيْتُ كُلَّ نَفْسٍ مِمَّا كَسَبَتْ ﴾	.19
549	37	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾	.20
772	97	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	.21
742	106	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾	.22
324	154	﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	.23
874	154	﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا ﴾	.24
874	154	﴿ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾	.25
121	159	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	.26
140	159	﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾	.27
493	178	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهَا تُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لِأَنْفُسِهِمْ ﴾	.28
سورة النساء (4)			
571	4	﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	.29
571	4	﴿ فَكُلُوهُ ﴾	.30
339	24	﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾	.31

351	69	﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾	.32
279 و 278	72	﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ ﴾	.33
399	96	﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾	.34
339	122	﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾	.35
سورة المائدة (5)			
407	52	﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ ﴾	.36
729	112	﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رِيكَ ﴾	.37
729	112	﴿ أَنْ يُنَزَّلَ ﴾	.38
سورة الأنعام (6)			
292	22	﴿ أَلَيْسَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُزْعَمُونَ ﴾	.39
468	136	﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾	.40
سورة الأعراف (7)			
609 و 608	11	﴿ فَسَجُدُوا لِلَّهِ الْإِنْسَانِ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾	.41
457	12	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾	.42
26	38	﴿ حَتَّىٰ إِذَا آدَارُكُوا فِيهَا جَمِيعًا ﴾	.43
511	59	﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾	.44
657	142	﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾	.45
658	142	﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾	.46

672	160	﴿ اَتْتَنِي عَشْرَةَ اَسْبَاطًا اَمَّا ﴾	.47
498	193	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ اَدَعَوْتُمُوهُمْ اَمْ اَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾	.48
سورة الأنفال (8)			
433	7	﴿ وَاِذْ يَعِدُّكُمْ اللهُ اِذْى الطَّائِفَتَيْنِ اَنَّهَا لَكُمْ ﴾	.49
88 و 161 و 855	24	﴿ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾	.50
341	22	﴿ اِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ ﴾	.51
414	43	﴿ وَلَوْ اَرَاكُمْ كَثِيْرًا لَفَسَلْنٰمُ ﴾	.52
414	43	﴿ وَلَكِنَّ اللهُ سَلَّمَ ﴾	.53
484	59	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا سَبَقُوْا ﴾	.54
سورة التوبة (9)			
789	25	﴿ ثُمَّ وَاَلَيْتُمْ مُدْبِرِيْنَ ﴾	.55
376	65	﴿ اَبَااللهِ وَاٰيٰتِهِ وَرَسُوْلِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْرِثُوْنَ ﴾	.56
613	80	﴿ اِنَّ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِيْنَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ﴾	.57
435	103	﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ اِنَّ صَلٰتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾	.58
سورة هود (11)			
376	8	﴿ اَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ ﴾	.59
344	18	﴿ لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِيْنَ ﴾	.60
267	72	﴿ وَهٰذَا بَعْـلِيْ سَيْخًا ﴾	.61

142	74	﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾	.62
721	107	﴿ فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ ﴾	.63
655 و 279	111	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾	.64
28	118	﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾	.65
157	119	﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	.66
سورة يوسف (12)			
1	2	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾	.67
833 و 133	10	﴿ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾	.68
712	11	﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾	.69
296	20	﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	.70
317	35	﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ ﴾	.71
502	35	﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ ﴾	.72
779	35	﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	.73
539	43	﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	.74
357	60	﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾	.75
370	85	﴿ تَاللَّهِ تَفَعْنَا تَذَكُّرُ يُوسُفَ ﴾	.76
سورة الرعد (13)			
511	43	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ ﴾	.77

سورة إبراهيم (14)			
ح	7	﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾	.78
سورة الحجر (15)			
682	2	﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	.79
1	9	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	.80
608	31	﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾	.81
سورة النحل (16)			
430	62	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾	.82
254	66	﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لَتُسْقِيَكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾	.83
سورة الإسراء (17)			
566	19	﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾	.84
511	36	﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عِنْدَهُ مُسْتَوْلاً ﴾	.85
429	100	﴿ لَوْ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	.86
سورة الكهف (18)			
497	12	﴿ لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى ﴾	.87
497	19	﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى ﴾	.88
672	25	﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾	.89
369	60	﴿ لَا أُبْرِحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾	.90

سورة مريم (19)			
420	23	﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾	.91
789	33	﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾	.92
135 و 134	90	﴿ يَكَاذُ السَّمَاوَاتُ ﴾	.93
134	90	﴿ السَّمَاوَاتُ يَنْقَطُرْنَ ﴾	.94
سورة طه (20)			
545	1	﴿ طه ﴾	.95
576	3	﴿ إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى ﴾	.96
284	17	﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾	.97
234	46	﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾	.98
267	74	﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾	.99
183	77	﴿ لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى ﴾	.100
294	78	﴿ فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾	.101
247	80	﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾	.102
435	119-118	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴾	.103
سورة الأنبياء (21)			
604	22	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾	.104
670	47	﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾	.105



313	60	﴿يَقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾	.106
479	111	﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾	.107
سورة الحج (22)			
186	2	﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾	.108
267	46	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾	.109
141	63	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	.110
سورة المؤمنون (23)			
310	1	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	.111
511	32	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	.112
829	91	﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾	.113
سورة الفرقان (25)			
480	20	﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾	.114
سورة الشعراء (26)			
234	15	﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾	.115
سورة النمل (27)			
789	19	﴿فَتَنَبَّهْ ضَاجِحًا﴾	.116
539	72	﴿زَيْفَ لَكُمْ﴾	.117
339	88	﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾	.118

سورة القصص (28)			
65	5	﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ ﴾	.119
131	23	﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾	.120
172	48	﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾	.121
418	82	﴿ وَيَكَاةُهَا لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾	.122
سورة العنكبوت (29)			
406	2	﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾	.123
612	14	﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾	.124
490	33	﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا ﴾	.125
سورة الروم (30)			
788	20	﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَّرْتُمْ تَنْتَشِرُونَ ﴾	.126
سورة الأحزاب (33)			
184	10	﴿ الظُّنُونَا ﴾	.127
77	34	﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾	.128
480 و 479	63	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾	.129
184	67	﴿ السَّبِيلَا ﴾	.130
77	173	﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾	.131
سورة سبأ (34)			

427 و 426	3-1	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ، يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	.132
376	40	﴿ أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾	.133
سورة الصافات (37)			
457	49	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾	.134
سورة ص (38)			
234	21	﴿ إِذِ تَسَوَّرُوا ﴾	.135
234	23	﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾	.136
405	33	﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾	.137
549	39	﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾	.138
سورة فصلت (41)			
282	29	﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾	.139
721	46	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾	.140
481	48	﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾	.141
سورة الشورى (42)			
417	11	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	.142
سورة الدخان (44)			
426	3-1	﴿ حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾	.143

616 و 615	56	﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾	.144
سورة الجاثية (45)			
616	32	﴿ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا ﴾	.145
سورة الطور (52)			
319	16	﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾	.146
435	28	﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	.147
سورة النجم (53)			
755	49	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾	.148
سورة القمر (54)			
566	42	﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾	.149
سورة التغابن (64)			
468	7	﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾	.150
سورة التحريم (66)			
398	5	﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَاجًا ﴾	.151
سورة الملك (67)			
569 و 190	4	﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾	.152
837	4	﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾	.153
سورة الحاقة (69)			

294	2-1	﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾	154.
سورة الجن (72)			
551	7	﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾	155.
سورة المزمل (73)			
775	3-2	﴿ فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ ﴾	156.
سورة القيامة (75)			
188	35-34	﴿ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ﴾	157.
سورة الإنسان (76)			
343	14	﴿ وَذَانِبَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾	158.
305	20	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾	159.
534	31	﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	160.
سورة النبأ (78)			
561	28	﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾	161.
سورة عبس (80)			
480 و 479	3	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾	162.
سورة الليل (92)			
744	4-1	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾	163.
سورة التين (95)			

715	5	﴿ تَمَّ رَدْدُنَاہُ اَسْفَلَ سَافِلِیْنَ ﴾	.164
سورة القدر (97)			
778	5	﴿ سَلَامٌ هِیَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	.165
سورة العاديات (100)			
186	1	﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾	.166
481	11	﴿ اِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾	.167
سورة التكاثر (102)			
520	6	﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾	.168
سورة الإخلاص (112)			
267	1	﴿ قُلْ هُوَ اللهُ اَحَدٌ ﴾	.169
سورة الناس (114)			
869	3-1	﴿ قُلْ اَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ مَلِكِ النَّاتِ اِلَيْهِ النَّاتِ ﴾	.170

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث الشريف	مسلسل
ح	"لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ".	.1
221	"لَسْتُ مِنْ دَدٍ، وَلَا الدُّدُ مِنِّي"	.2
404	"لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ فَصَّاهُ اللَّهُ لَأَكَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصْرُهُ".	.3
404	"إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ" يريد: "أَوْ يُلِمُّ أَنْ يَقْتُلَ".	.4
406	"عسى العُوَيْرُ أبُوسًا".	.5
476	"اللَّهُمَّ عَائِذًا بِكَ مِنَ النَّارِ".	.6
506	"وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ عَلَى الْأَرْضِ".	.7
506	"قَبِلَ أَنْ تَقَعَا كَفَاهُ".	.8
621	"تَهَى عَنْ قَتْلِ جَنَانِ الْبُيُوتِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ".	.9
726	امْرَأَةٌ كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ"	.10

3- فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القائل	البحر	القافية	مسلسل
341	زهير بن أبي سلمى	الوافر	الإبَاءُ	.1
220	زهير بن أبي سلمى	الوافر	يُسْتَبَاءُ	.2
168	-	الرجز	الأذْنَابُ	.3
553	حارثة بن سراقة الكندي	الرجز	الرَّيْبُ	.4
154	النابعة الذبياني	الطويل	الصَّبَا	.5
142	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	جَزَى	.6
142	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	العُلا	.7
397	-	الطويل	تُنْيِبُ	.8
514	امرئ القيس	الطويل	تَدْرِبُ	.9
168	-	الطويل	تَرِيْبُ	.10
718	الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	تَحْطِبُ	.11
559	-	البسيط	ذِيْبُ	.12
486	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	التَّرَابُ	.13
420	الفرزدق	الخفيف	حَالِبُ	.14
12	جمال الدين بن مالك	البسيط	الدَّهْبُ	.15
12	جمال الدين بن مالك	البسيط	العَرَبُ	.16
230	للفرزدق	البسيط	عَضِبَا	.17



232	علقمة بن عبدة	الطويل	فَصْلِيْبُ	.18
248	امرئ القيس	الطويل	المُنْتَقِبُ	.19
135	علقمة بن عبدة	الطويل	المُحْصِبُ	.20
194	حميد بن ثور	الطويل	فَتْنَيْبُ	.21
343	امرئ القيس	المتقارب	أَرْنَبَا	.22
402	هدية بن خشرم العذري	الطويل	سَكُوْبُ	.23
268	-	الرجز	صَوَّيِي	.24
551	جيرير بن ضرار	الطويل	عَجِيْبُ	.25
448	ضابئ بن الحارث البرجمي	الطويل	عَرِيْبُ	.26
851	-	الطويل	عَرِيْبُ	.27
402	هدية بن خشرم العذري	الوافر	قَرِيْبُ	.28
452	اليزيدي	الطويل	كَرِيْبُ	.29
255	-	الرجز التام	مُنْعَبَه	.30
255	-	الرجز التام	مُدْهَبَه	.31
255	-	الرجز التام	أَعْدَبَه	.32
804	-	الطويل	المُطَلَّبُ	.33
255	-	الرجز التام	مُسْتَعْدَبَه	.34
634	الكميت بن زيد	الطويل	مَشْعَبُ	.35

631	ذي الرمة	البيسط	مُنْجَدِبُ	.36
653	إبراهيم بن هرمة	البيسط	النُّجْبَا	.37
654	جرير	البيسط	نُجْبَا	.38
619	-	الرجز	يُصَيِّبَا	.39
576	الكميت بن زيد	الطويل	يَلْعَبُ	.40
549	كثير عزة	الطويل	زَلَّتْ	.41
429	عمرو بن معد يكرب	الطويل	أَجَرَتْ	.42
573	كثير عزة	الطويل	اسْتَحَلَّتْ	.43
390	عمرو بن قنعاس المرادي	الوافر	تَبَيُّتْ	.44
548	كثير عزة	الطويل	أَزَلَّتْ	.45
670	محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي	الطويل	خَفَرَاتِ	.46
204	كثير عزة	الطويل	فَشَلَّتْ	.47
234	امرئ القيس	الطويل	صَهَوَاتِهِ	.48
449	الفرزدق	الوافر	صَنَّتْ	.49
502	قتيلة بنت النضر	الطويل	مَنَّتْ	.50
585	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	الْكُمَاةُ	.51
131	علقمة بن عبدة	الطويل	بِنِعْمَةٍ	.52
370 و 365	-	الطويل	عَزِيرَةٌ	.53

455	النابغة الذبياني	الطويل	صَيْبَةٌ	.54
370	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	قَصِيدَةٌ	.55
628	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	تَصَيُّحٌ	.56
379	زياد الأعجم	الطويل	رَائِحٌ	.57
764	ابن ميادة	الكامل	صِحَاحٌ	.58
379	زياد الأعجم	الطويل	الصَالِحُ	.59
379	زياد الأعجم	الطويل	طَارِحٌ	.60
347	خالد بن مالك الهذلي	الوافر	قُمَاحٌ	.61
13	جمال الدين بن مالك	الطويل	مُرْتَاحٌ	.62
387	حاتم الطائي	البسيط	مَصْبُوحٌ	.63
351	حيان بن جبلة المحاربي	الطويل	مَتَادِحٌ	.64
13	جمال الدين بن مالك	الطويل	صَاحٌ	.65
666	المرادي	البسيط	اعْدُدٌ	.66
841	ابن الدباج الإشبيلي	البسيط	العَدَدُ	.67
664	المرادي	البسيط	إوْرِدٌ	.68
347	حسان بن ثابت	البسيط	الأسدِ	.69
836	شريح بن بجير التغلبي	الطويل	أَسْوَدٌ	.70
666	المرادي	البسيط	تَرْدُدٌ	.71

842	ابن الدباج الإشبيلي	البسيط	تَزْدُ	.72
404	قسامة بن رواحة السنبسي	الطويل	الجَوَانِحِ	.73
463	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	فَاسْتَرَأَوْا	.74
468	سُمرة بن الجعد الخارجي	الطويل	المَخَارِجِ	.75
790	رجل من بني سعد	الرجز	سَيُهُوجُ	.76
604 و 602	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بُعْدِي	.77
872	-	الرجز	خَادِي	.78
872	-	الرجز	جِيَادِ	.79
319	زهير بن أبي سلمى	الطويل	بِأَسْعَدِ	.80
402 و 277	الفرزدق	الطويل	زِيَادِ	.81
185	-	الوافر	غَادِ	.82
76	الفرزدق	الطويل	عَوْدَا	.83
125	رؤية بن العجاج	الطويل	أَمْلُودَا	.84
125	رؤية بن العجاج	الطويل	البُرُودَا	.85
757	الخطيئة	الطويل	الْبُعْدُ	.86
125	رؤية بن العجاج	الطويل	الشُّهُودَا	.87
602	كعب بن جعيل	الطويل	تَقَدَّدَا	.88
551	امرأة من بني غامد	المتقارب	غَامِدُ	.89

287	النابغة الذبياني	البيسط	فَالسَّنَدِ	.90
858	-	الطويل	فَننْهَذَا	.91
410	كثير عزة	الطويل	كَائِدُ	.92
613	النابغة الذبياني	البيسط	اللَّيْدِ	.93
872	-	البيسط	الْوَادِي	.94
750	أعشى همدان	الكامل	لِلْمَوْلُودِ	.95
664	المرادي	البيسط	مُبْنَدِ	.96
664	المرادي	البيسط	مُبْعَدِ	.97
206	الفرزدق	الكامل	مُحَمَّدِ	.98
666	المرادي	البيسط	الْمُفْرَدِ	.99
454	النابغة الذبياني	البيسط	مُفْتَأَدِ	.100
664	المرادي	البيسط	مُفَعَّدِ	.101
666	المرادي	البيسط	مُفَعِّدِ	.102
365	خداش بن زهير	الوافر	مُجِيداً	.103
795 و 539	ابن ميادة	الكامل	مُعَاهِدِ	.104
619	-	الرجز	وَالِدَا	.105
182	رجل من طيء	الطويل	الْوَجْدِ	.106
294 و 293	أنس بن مدركة الخثعمي	الوافر	يَسُودُ	.107

405	-	الوافر	أَزْرُ	.108
342	امرى القيس	المتقارب	أَجْرُ	.109
590	الفرزدق	الكامل	الْأَشْبَارِ	.110
613	امرى القيس	الطويل	أَوْعَرَا	.111
757	الربيع بن ضبع الفزاري	مخلع البسيط	حُجْرَا	.112
590	الفرزدق	الكامل	مُتَّارِ	.113
341	كثير عزة	الطويل	الْبَحَاتِرُ	.114
661 و 423	الفرزدق	البسيط	بَشْرُ	.115
503	-	الطويل	يَكْبِرِ	.116
764	الأخطل	الطويل	بُهْرُ	.117
448	شداد بن معاوية العبسي	الطويل	تُعَارُ	.118
347	الفرزدق	الطويل	تُصَاهِرُهُ	.119
301	القطامي	الوافر	انْحَسَارُ	.120
248	-	الكامل	فأحضرا	.121
38	صلاح الدين الصفدي	الكامل	اسْتَعْبَرَا	.122
565	العجاج	الرجز	جِدَارَا	.123
38	صلاح الدين الصفدي	الكامل	سَرَى	.124
38	صلاح الدين الصفدي	الكامل	رَا	.125

458	جرير	الكامل	زَائِرًا	.126
835	ابن أحمر	الكامل	زَيْرٌ	.127
38	صلاح الدين الصفدي	الكامل	ثَرَى	.128
231	الفرزدق	الطويل	ثَعْرٍ	.129
735	امرئ القيس	الطويل	الدَّيْرُ	.130
300	-	الرجز	دِفْتَرٍ	.131
81	ثابت قطنه العتكي	الكامل	عَارٌ	.132
213	جرير	البيسيط	عُمْرُ	.133
580	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	طَائِرٍ	.134
722	جمال الدين بن مالك	الطويل	الظَّاهِرِ	.135
618	حذيفة بن أنس الهذلي	الطويل	مِثْرًا	.136
131	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	مُتَّحِرٌ	.137
132	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	أَحْصَرُ	.138
168	-	البيسيط	فَأَنْظُرُ	.139
380	-	الكامل	قَارٍ	.140
447 و 490	الفرزدق	الطويل	الْمَشَافِرِ	.141
424	-	الكامل	نَارٌ	.142
446	المخبل السعدي	الكامل	النَّحْرُ	.143

169	بعض السعديين - عبيد بن ماوية الطائي - امرئ القيس - لفدكي المنقري	الرجز	النَّقْرُ	.144
197	امرئ القيس	المتقارب	النَّمْرُ	.145
385 و 380	الشمردل الليثي	الكامل	مُجِيرُ	.146
774	الفرزدق	الطويل	المُعَوَّرَا	.147
805	ذي الرمة	الطويل	هُوْبِرُ	.148
633	كعب بن مالك الأنصاري	البسيط	وَزْرُ	.149
344	امرئ القيس	الطويل	يَشْكُرَا	.150
134	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	جَزَى	.151
580	أبو زبيد الطائي	الطويل	السَّرِيْسُ	.152
701	عباس بن مرداس	البسيط	فَارِسَا	.153
232	-	الوافر	خَمِيصُ	.154
233	الفرزدق	الوافر	الْقَمِيصِ	.155
635	زفر بن الحارث الكلابي	الطويل	بِبَعْضِ	.156
569	طرفه بن العبد	الطويل	بَعْضِ	.157
367	وعلة الجرمي	البسيط	الْخُلُطِ	.158
382	العجير السلولي	الطويل	أَصْنَعُ	.159
489	أبو النجم العجلي	الرجز	أَصْنَعِ	.160
301	القطامي	الوافر	انْقِشَاعَا	.161



580	-	الطويل	تُبَعَا	.162
568	منذر بن درهم الكلبي	الطويل	عَارِفُ	.163
392	أبو وجزة السعدي	الكامل	عَاطِفٍ	.164
834	جرير	الكامل	الحُشَّعُ	.165
389	الكميت - قيس بن الحدادية	الطويل	صَانِعُ	.166
868	رؤية	الرجز	صُفَعُ	.167
743	النابغة الذبياني	البسيط	قَدَّعُ	.168
285	حميد بن ثور	الطويل	هَاجِحُ	.169
409	زهير بن أبي سلمى	البسيط	يَقَعُ	.170
381	الفرزدق	الطويل	مُرْعَفُ	.171
269	عنتره	البسيط	مَعْرُوفُ	.172
654	كعب بن مالك الأنصاري	الكامل	تُحَلِّقُ	.173
803	أنس بن زنيم	الطويل	تَسْرِقُ	.174
437	-	الرمل	تُقَى	.175
437	-	الرمل	رَفَقَا	.176
277	جميل بثينة	الطويل	عَاشِقُ	.177
546	جرير	الطويل	العَقِيْقُ	.178
285	يزيد بن مفرغ الحميري	الطويل	طَلِيْقُ	.179

804	زميل بن الحارث	الكامل	يَصْدُقُ	.180
280	زهير بن أبي سلمى	البسيط	فَانْفَرَقَا	.181
183	-	الطويل	فَطَلَّقَ	.182
183	-	الطويل	تَمَلَّقَ	.183
351	جرير	الطويل	صَدِيقُ	.184
595	الأعشى	الطويل	نَتَفَرَّقُ	.185
399	الكميت بن زيد	الكامل	يَعْشَقُ	.186
271	عبد المطلب ابن هاشم	الكامل	آلَكَ	.187
742	زهير بن أبي سلمى	البسيط	تَنْسَلِكُ	.188
442	رؤية بن العجاج	الرجز	عَسَاكَا	.189
463	-	الرجز	لَنَا	.190
463	-	الرجز	لَنَا	.191
78	-	المتقارب	مُلُوكَا	.192
116	أبو خالد القناني	الرجز	مُبَارَكَا	.193
261	-	الرجز	هَوَاكَا	.194
134	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	العُلا	.195
272	أبو النجم العجلي	الرجز	الأَجْلَلِ	.196
280	امرئ القيس	الطويل	أَعَزَلِ	.197

690	رِفاة الفَقْعَسِي	الوافر	البَدْيُ	.198
268	-	الطويل	البُخْلُ	.199
690	أبو هلال الأحذب	الطويل	الوَصْلُ	.200
199	الأخطل	الكامل	الأَعْلَالُ	.201
409	زهير بن أبي سلمى	الطويل	الأسافلُ	.202
286	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	الأصائلُ	.203
804	العجاج	الرجز	الأفضلُ	.204
399	ابن مقبل	الكامل	الأمثالُ	.205
844	لييد بن ربيعة	الطويل	الأناملُ	.206
264	لييد بن ربيعة	الطويل	الأوائلُ	.207
338	عمر بن أبي ربيعة	البسيط	الخاللُ	.208
589	سلمة بن زيد الفهمي	الوافر	الرجالُ	.209
602	-	الوافر	الطخالُ	.210
548	امرئ القيس	الطويل	المالُ	.211
447	عدي بن زيد	الطويل	بالُ	.212
424	-	الطويل	بلايلةُ	.213
727	امرئ القيس	الطويل	تَجَمَّلُ	.214
844	أوس بن حجر	الطويل	تَعْمَلَا	.215

473	كعب بن زهير	البسيط	تَنَوَّيْلٌ	.216
448	امرئ القيس	الهمزج	تَنَهَّلٌ	.217
338	طرفه بن العبد	الطويل	تَوَاصَلُهُ	.218
487	ذي الرمة	الطويل	جَعَائِلُهُ	.219
392	امرئ القيس	الطويل	صَالٍ	.220
239	المتنبي	الطويل	طُبُولٌ	.221
640	الأخطل	الوافر	فَعَالَا	.222
415	النجاشي الحارثي	الطويل	فَضِّلٌ	.223
421	عبد الله بن مسلم	الطويل	عَوِيْلٌ	.224
383	هشام بن عقبة	البسيط	مَبْدُولٌ	.225
338	طرفه بن العبد	الطويل	مَائِلُهُ	.226
338	طرفه بن العبد	الطويل	مَسَائِلُهُ	.227
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	هُطَّلَا	.228
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	فَصَّلَا	.229
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	مُكْمِلَا	.230
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	تَسَهَّلَا	.231
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	مُحْمَلَا	.232
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	مُهِمَلَا	.233

539	النابعة الذبياني	الوافر	عُضَالَا	.234
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	عَلَا	.235
338	عمر بن أبي ربيعة	البسيط	العَزَلَا	.236
14	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	أُنَجَلَا	.237
14	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	سَلْسَلَا	.238
488	عبد العزيز بن زرارة الكلابي	الوافر	سَلْسَيْيَلَا	.239
721	السموأل بن عادياء الغساني	الطويل	فَعُولُ	.240
670	زُقْرُ بن الحارث	الوافر	الكُحَيْلِ	.241
835	-	الوافر	الكَمَالُ	.242
375	-	الکامل	المُخْتَالِ	.243
16	شرف الدين الحصيني	الکامل	المِفْضَالِ	.244
670	زُقْرُ بن الحارث	الوافر	الهُدَيْلِ	.245
16	شرف الدين الحصيني	الکامل	الِاتِّصَالِ	.246
220	امرئ القيس	الطويل	إِجْفَالِ	.247
48	ابن نباتة المصري	الطويل	تَكَالُ	.248
48	ابن نباتة المصري	الطويل	جَمَالُ	.249
420	-	الکامل	حَوْلِ	.250
481	طرفه بن العبد	الطويل	أَدْلِيلِ	.251

550	ذِي الرِّمَّةِ	الوافر	مَا لَا	.252
73	امرئ القيس	الطويل	مُرَجَّلٌ	.253
350	طفيل الغنوي	البسيط	مُكْحُولٌ	.254
409	زهير بن أبي سلمى	الطويل	يُنَازِلُ	.255
81	المرار الأسدي	الوافر	الْحِدَالَا	.256
790	النابغة الذبياني	البسيط	أَقْوَامٌ	.257
506	-	المتقارب	أَلْوَمٌ	.258
673	عنتره	الكامل	الْأَسْحَمِ	.259
375	الفرزدق	الكامل	الإِسْلَامِ	.260
320	غلاق بن مروان	الطويل	الْأَنْثَائِمَا	.261
308	-	الطويل	أَطْلَمٌ	.262
192	زهير بن أبي سلمى	الطويل	تَكَلَّمَ	.263
267	عبد قيس بن خفاف البرجمي	الطويل	حَمِيمٌ	.264
721	خُزْرُ بن لوزان السدوسي	الطويل	الْحَوَائِمُ	.265
204	-	البسيط	الدَّامِ	.266
467	عمرو بن شأس	الطويل	رَعَمٌ	.267
418	-	الطويل	صِرْتُمَا	.268
652	أبو خراشة	الطويل	الصَّخْمِ	.269

12	جمال الدين بن مالك	البيسط	كَلَامٍ	.270
12	جمال الدين بن مالك	البيسط	إِمَامِي	.271
13	جمال الدين بن مالك	البيسط	بِسْلاَمٍ	.272
834	-	الطويل	طَاعِمٌ	.273
13	جمال الدين بن مالك	البيسط	ظَلَامِي	.274
853	-	الكامل	مُحَلِّمٍ	.275
18	تاج الدين بن مكتوم	الطويل	النَّظْمِ	.276
18	تاج الدين بن مكتوم	الطويل	الفِهْمِ	.277
18	تاج الدين بن مكتوم	الطويل	الصِّمِّ	.278
48	ابن نباتة المصري	الطويل	غَمَامٍ	.279
755	جمال الدين ابن مالك	البيسط	لُزْمٍ	.280
381	الأخطل	الكامل	مَحْرُومٌ	.281
310	نصر بن سيار	الوافر	الْكَلَامُ	.282
48	ابن نباتة المصري	الطويل	هِشَامٍ	.283
252	طرفه بن العبد	البيسط	هُمُّ	.284
835	عنتره	الكامل	كَالِدِرِّهَمٍ	.285
180	زهير بن أبي سلمى	الطويل	يَطْلَمِ	.286
182	-	الطويل	دَّرَاهِمِ	.287

834	الأعشى	الطويل	الدِّم	.288
550	عروة بن أذينة	الكامل	زَمْرَمُ	.289
89	حميد ثور	الوافر	السَّنَامَا	.290
154	الفرزدق	الطويل	أَلَّامُ	.291
165	المتلمس	الطويل	ابْتَمَا	.292
276	رؤية بن العجاج	الرجز	صَائِمًا	.293
571	بعض نساء بني فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان	الكامل	الصَّخْمُ	.294
162	الفرزدق	الطويل	فَمَوِيَّهَما	.295
563	-	الكامل	القَدَمُ	.296
560	-	الوافر	كَلَامَا	.297
710 و 707	-	المتقارب	المُسْلِمُ	.298
787	حميد الأرقط	البسيط	مُعَرَّسَهُمُ	.299
327	لبيد بن ربيعة العامري	الكامل	نِدَامُ	.300
513	الفرزدق	البسيط	يَبْتَسِمُ	.301
204	رؤية بن العجاج	الرجز	هَيِّقَمَا	.302
565	العجاج	الرجز المشطور	وَصَمُ	.303
682	جحر بن مالك الحنفي	الطويل	النَّبَّانِ	.304
229	خطام المجاشعي	الرجز	الثَّرْسَيْنِ	.305



493 و 485 و 496	-	الوافر	تَحِينًا	.306
301	-	الوافر	تَنْطِقِينَا	.307
834	جرير	الوافر	تَعَرَّقْتْنَا	.308
247	امرئ القيس	الطويل	تُهَلَّانِ	.309
321	أبو نواس	المديد	الْحَرْنَ	.310
247	امرئ القيس	الطويل	العَدَوَانِ	.311
474	-	الوافر	العَاذِلَيْنَا	.312
448	حسان بن ثابت	الخفيف	جُنُونَا	.313
822	جرير	الوافر	عِينَا	.314
327	-	البسيط	عَضْبَانُ	.315
326	-	الوافر	عَيَّلَانَا	.316
460	-	الرجز	الْقَرْنَيْنِ	.317
728	مالك بن خالد الهذلي	الطويل	مُتَمَائِنُ	.318
372	امرئ القيس	الطويل	كَلَامُنَا	.319
190	-	الرجز	الْوَعَاءَيْنِ	.320
854	مرداس بن عمرو	الوافر	الْيَقِينِ	.321
231	الفرزدق	الطويل	تُعَامِرُهُ	.322
196 و 194	امرأة من فقحس	الرجز	جُوَيْنُهُ	.323

196 و 194 و 227	امراًة من فقفس	الرفز	جُمَادِيَّته	.324
825	المرادي	مجزوء الوافر	أليانا	.325
217	-	الوافر	الثدينا	.326
232	المسيب بن زيد مناة الغنوي	الرفز	شجينا	.327
195	رجل من بني ضبة	الرفز	ظبيانا	.328
195	-	الرفز	الأوانا	.329
229	الفرزدق	الطويل	فؤادينا	.330
538	عبد الشارق بن عبد العزى الجهني	الوافر	فارتميننا	.331
229	أم ضيغم البلوية	الطويل	قلباننا	.332
551	-	الرمل	القطين	.333
849	الكميت بن زيد	الوافر	كالغيتنا	.334
850	الكميت بن زيد	الوافر	كيتنا	.335
225	عمرو بن كلثوم	الوافر	مفتونينا	.336
549	عبيد الله بن قيس الرقيات	الوافر	الواعديننا	.337
276	الفرزدق	الطويل	أزورها	.338
566	قيس بن الخطيم	الطويل	أصاءها	.339
736	أبو مروان النحوي	الكامل	ألقاها	.340
533	النمر بن تولب	الكامل	أهلكته	.341

625	الأسود بن يعفر	الطويل	بِه	.342
180	-	الرجز	بِهَا	.343
261	-	البسيط	بِهَا	.344
432	مزاحم بن عمرو السلولي	البسيط	تَنْبِيْهَا	.345
559	زهير بن جناب الكلبي	مجزوء الكامل	النَّحِيَّة	.346
785	البُعَيْث الحنفي	الطويل	حَوَيْثُهَا	.347
380	-	الكامل	رِدَاءُهُ	.348
877	أبو حيان الأندلسي	مجزوء الكامل	رَحْوُهُ	.349
393	-	الطويل	عَابُهَا	.350
877	أبو حيان الأندلسي	مجزوء الكامل	عَلْوُهُ	.351
877	أبو حيان الأندلسي	مجزوء الكامل	شِجْوُهُ	.352
550	عاتكة بنت عبد المطلب	مجزوء الكامل	شُعَاعُهُ	.353
789	-	المديد	صَيَّاصِيْهِ	.354
652	الحسين بن الضحاك	المديد	فِدَاهُ	.355
294	امرئ القيس	المديد	قِصْرُهُ	.356
646	علي بن عميرة الجرمي	الطويل	فُيُوْدُهَا	.357
652	الحسين بن الضحاك	المديد	مُنَاهُ	.358
686	الفرزدق	الطويل	مَوَاطِرُهُ	.359

877	أبو حيان الأندلسي	مجزوء الكامل	نَحَوَهُ	.360
442	صخر بن العود الحضرمي	الطويل	وَعَلَّهَا	.361
319	مضرس بن ريعي	الطويل	وَعُورُهَا	.362
750	عباس بن مرداس	الوافر	يَرَاهَا	.363
507	الفرزدق	الطويل	أَقَارِيئُهُ	.364
82	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	إِلَيْنَا	.365
773	امرئ القيس	الطويل	تَحَمَّلُوا	.366
17	أبو حيان الأندلسي	الطويل	يَحْوِي	.367
18	أبو حيان الأندلسي	الطويل	مَحْوٍ	.368
548	امرئ القيس	الطويل	أَمْثَالِي	.369
575	جدر	الوافر	اعْتَرَانِي	.370
560	ذي الرمة	الطويل	بِهَا	.371
619	عروة بن حزام	الطويل	نَمَانِيَا	.372
560	ذي الرمة	الطويل	خَالِيَا	.373
823	امرئ القيس	الطويل	الْخَالِي	.374
503	سوار بن المضرب	الطويل	رَاضِيَا	.375
449	الوليد بن عقبة بن أبي معيط	الوافر	الْأَدِيمُ	.376
177	-	الكامل	فَتُعِي	.377

711	عمرو بن معدى كرب	الوافر	قَلْبِي	.378
771	جرير	البسيط	قُومِي	.379
465	-	الرجز	لِلمَطِي	.380
645	-	الطويل	نَدِي	.381
198	-	الوافر	نَحِيًا	.382
427	جمال الدين بن مالك	الطويل	نُمي	.383
579	النايعة الجعدي	الوافر	هَجَانِي	.384
141	شمر بن عمر الحنفي	الكامل	يَعْنِي	.385
352	-	الرجز	يَسْتَعْنِي	.386
89	رجل من طيء	الطويل	يَمَانِي	.387
184	عبد يغوث الحارثي	الطويل	يَمَانِيَا	.388

#### 4- فهرس المسائل الاستدراكية النحوية والصرفية

الصفحة	فهرس المسائل الاستدراكية	مسلسل
98	المبحث الأول : مسائل في مقدمات النحو	.1
99	الباب الأول: شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	.2
99	1-حد النحو اصطلاحاً	.3
101	2-لغات العرب في (كلمة)	.4
102	3- حد اللفظ	.5
103	4- تصدير حد الكلمة بالقول لا باللفظ	.6
103	5- ما يقتضي للكلمة في حال الوضع	.7
104	6-الصيغ التي تجيء لغير اللفظ منوية مع اللفظ	.8
105	7-دلائل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف	.9
107	8- مصطلح الخالفة	.10
108	9- حد القول	.11
109	10- حد الكلم	.12
109	11-الخلاف في الكلم هل هو جمع للكلمة أم اسم جنس لها؟	.13
111	12-حد الإسناد	.14
112	13- أقسام الكلام عند النحاة	.15
113	14- حد الكلام اصطلاحاً	.16
114	15-ما يتألف منه الكلام	.17

116	16- لغات الاسم	.18
117	17- حد الاسم	.19
118	18- حد الفعل اصطلاحاً	.20
119	19- الخلاف في دلالة الفعل على الزمان أو الذات أو الحدث	.21
119	20- حد الحرف اصطلاحاً	.22
120	21- الخلاف في هل المنادى مفعول من جهة المعنى أم من اللفظ والمعنى معاً؟	.23
121	22- حصر معاني الحروف	.24
122	23- الإخبار عن الجملة	.25
123	24- حد العمدة اصطلاحاً	.26
123	25- الخلاف في أسماء الأفعال نحو (وَشَكَانَ) و(بُطَّانَ) أهي في موضع رفع أم نصب؟	.27
124	26- أصل (أرئيت)	.28
125	27- العلامات التي يختص بها الاسم	.29
126	28- أقسام الاسم	.30
127	29- الخلاف حول أقسام الأفعال	.31
129	30- أقسام الفعل	.32
129	31- الخلاف حول (تاء) الغائبتين اللتين تأتيهما تأنيثاً مجازياً	.33
133	32- تضمين الفعل المضارع (تاء) الغائب وما يختص بها	.34
134	33- الخلاف في إسناد جمع المذكر السالم في حال إظهاره وإضماره هل يكون	.35

	بالباء أم بالتاء؟	
134	34- ما يخص (ياء) الغائبات في الفعل المضارع	.36
135	35- تضمين الفعل المضارع (ياء) الغائب وما يختص بها	.37
136	36- حروف الزيادة	.38
137	37- حركات حروف المضارعة	.39
137	38- تسمية الألفاظ المشتقة والمشتق منها	.40
138	39- لغات العرب في (الترنأ)	.41
138	40- من القرائن التي تخلص المضارع إلى الحال	.42
139	41- مما يعين المضارع إلى الحال	.43
139	42- من القرائن التي تخلص المضارع إلى الاستقبال	.44
140	43- من القرائن التي تصرف الماضي إلى الاستقبال	.45
140	44- من القرائن التي تصرف المضارع إلى الماضي	.46
143	الباب الثاني: إعراب الصحيح الآخر	.47
143	45- حد الصحيح الآخر	.48
143	46- حد الإعراب اصطلاحاً	.49
145	47- الإعراب أهو لفظي أم معنوي؟	.50
146	48- الخلاف في إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما	.51
147	49- حد العامل	.52
147	50- الخلاف في الحركة هل تكون مع الحرف أم بعد الحرف؟	.53



148	51- أقسام الحذف	.54
149	52- الخلاف في الإعراب أهو أصل في الاسم أم فرع في الفعل؟	.55
151	53- إلحاق نون التوكيد بالفعل المضارع	.56
152	54- الفعل المضارع المتصل بنون الإناث بأنه معرب	.57
153	55- من أسباب البناء	.58
155	56- الخلاف في إلحاق هاء السكت بالفعل الماضي	.59
156	57- الخلاف حول إعمال أسماء الأفعال	.60
156	58- سبب تسمية التمكن وتمكن غير أمكن	.61
157	59- مما يجب قياساً	.62
158	60- الخلاف في حركة كل من ما لا ينصرف والمجموع بالألف والتاء المزيديتين في حالة الجر أهما حركتا بناء أم إعراب؟	.63
159	61- من شروط نيابة الحرف عن الحركة في إعراب الأسماء الستة	.64
160	62- اللغات في حم	.65
161	63- لغات مرء	.66
162	64- الخلاف في تثنية (فمويها)	.67
163	65- من لغات امرؤ	.68
164	66- دخول (أل) على امرؤ	.69
164	67- تثنية وجمع ابنم	.70
165	68- الخلاف في حركة راء امرؤ ونون ابنم أهي حركة اتباع أم إعراب؟	.71

166	69- مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة	.72
171	70- سبب فتح النون بعد الواو أو الياء في الأفعال الخمسة	.73
171	71- جواز حذف نون الوقاية إذا اتصلت بما يشبه الفعل لاجتماع الأمثال	.74
172	72- إعراب ( ساحران )	.75
173	73- من حركات الإعراب في آخر الكلمة	.76
174	74- الخلاف في ألقاب الإعراب	.77
175	الباب الثالث: إعراب المعتل الآخر	.78
175	75- حد المعتل الآخر	.79
175	76- الإعراب منوي ومعتبر	.80
177	77- الخلاف فيما أخره ياء تشبه الألف أيقدر بالرفع أم بالضم؟	.81
178	78- الخلاف في الواو والياء أهي بالقلب أم بالإقرار؟	.82
179	79- الخلاف في حذف حروف العلة	.83
182	80- الخلاف فيما حذفه الجازم	.84
185	81- تقدير الحركات الثلاثة	.85
186	الباب الرابع : إعراب المثني والمجموع على حده	.86
186	82- حد المثني اصطلاحاً	.87
187	83- ما لا يثنى من الأسماء	.88
188	84- المشارات والموصولات هل هي صيغ وضعت حقيقة للمثني أم لغير المثني؟	.89

189	85- الخلاف في كيفية تثنية العلم وجمعه عند إلحاقه بالألف واللام	.90
189	86- أنواع ما لفظه لفظ تثنية وليس بتثنية في المعنى	.91
191	87- الشروط التي وضعت في المثني والمجموع	.92
191	88- الخلاف في علة كسر نون المثني	.93
193	89- الخلاف في سبب علة كسر نون المثني	.94
194	90- الخلاف في فتح نون المثني	.95
197	91- مجيء (خظاتا) فعل	.96
198	92- حذف نون المثني لغير الضرورة	.97
199	93- اللغات في حذف النون وإثباتها عند تثنية الذي والتي	.98
200	94- الخلاف في حذف نون المثني لتقصير الصلة	.99
201	95- مواضع حذف النون	.100
202	96- لغات كلا وكلتا	.101
203	97- العطف في موضع الجمع	.102
205	98- أسباب العدول عن التثنية بالعطف	.103
206	99- سبب تسمية جمع التفسير بهذا الاسم	.104
207	100- مذاهب النحاة في (سنين)	.105
208	101- الخلاف في المثني أهو مبني أم معرب؟	.106
209	102- خلاف النحاة في النون أهى عوض أم لا؟	.107

210	103- مذاهب النحاة في الألف والتاء	.108
211	104- الخلاف في جمع وتثنية ما ختم به (وَيْه)	.109
212	105- الخلاف في جمع العلم المعدول نحو (عُمَر)	.110
214	106- سبب عدم جمع المُكَبَّر	.111
214	107- من شروط الجمع بالواو والنون	.112
215	108- عدم جمع بعض الصفات التي قبلت تاء التأنيث بالواو والنون	.113
216	109- علة جمع (إوزة)	.114
217	110- ما يجمع بالواو والنون نحو: (فاك، وثدي، وعزهاة)	.115
218	الباب الخامس : كيفية التثنية وجمعي التصحيح	.116
218	111- تثنية المقصور على اللغة المشهورة	.117
218	112- سبب تسمية المقصور	.118
219	113- سبب تسمية الاسم المنقوص بالعرفي	.119
220	114- وجود فعل آخره همزة قبلها ألف زائدة	.120
221	115- الألف في نحو (لَقَى) و(حَسَا) و(الدَّدا) أهي مجهولة الأصل أم منقلبة عن ياء أو واو؟	.121
222	116- مذهب رابع حول تثنية الألف في الاسم المقصور ياء	.122
223	117- لغة تثنية الممدود سواء بإقرار الهمزة أو قلبها ياء أو واو	.123
224	118- الخلاف حول وقوع الألف بين واوين عند تثنية الممدود	.124
225	119- ما شذ عن حكم المقصور نحو (مَقْتَوِين)	.125

227	120- أمثلة على حذف الألف الزائدة إذا كانت أكثر من خمسة في التثنية والجمع بالألف والتاء	.126
227	121- علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد	.127
228	122- شواهد في أن التثنية أقوى من الإفراد	.128
230	123- شواهد على وقوع المفرد موقع المثنى	.129
231	124- شواهد على وقوع المفرد موقع الجمع	.130
233	125- شواهد على وقوع المثنى موقع المفرد والجمع	.131
234	126- وقوع الجمع موقع المثنى والمفرد	.132
235	127- ما لا يجمع بالألف والتاء	.133
236	128- من شروط جمع الاسم المؤنث بلا علامة	.134
237	129- جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون	.135
238	130- مثال على نقل (فعلى) إلى الاسمى حقيقة	.136
238	131- ما يجمع بالألف والتاء قياساً	.137
240	الباب السادس: المعرفة والنكرة	.138
240	132- حد المعرفة	.139
241	133- حد النكرة	.140
242	134- أقسام النكرات من حيث العموم والخصوص	.141
244	135- الخلاف في النكرة المعرفة أيهما أصل أو فرع؟	.142
246	136- الخلاف في الموصول في المعرفة	.143

246	137- الخلاف في المضاف أهو أعرف المعاف أم لا؟	.144
249	الباب السابع : المضمير	.145
249	138- مصطلحا الكناية والمكني عند الكوفيين	.146
250	139- من مواضع وجوب الخفاء في المضمير	.147
251	140- الخلاف في علة رفع وفتح وكسر الضمير البارز المتصل	.148
252	141- الخلاف في وقوع الضمير المتكلم في موضع التاء في (فعلتُ)	.149
253	142- اللغات في ميم الجمع	.150
253	143- سبب زيادة الميم في الضمير	.151
254	144- عودة الضمير على الجمع الغائب	.152
255	145- الخلاف في لحاق نون الوقاية فعل التعجب	.153
256	146- الخلاف في المحذوف في نون الوقاية أهو النون الأولى أو الثانية أم الوسطى؟	.154
257	147- مذهب البصريين والكوفيين في الضمير (أنا)	.155
258	148- آراء النحاة في اسمية (تاء) الضمير (أنت)	.156
259	149- أصل الضميرين (أنت) و(أنا)	.157
259	150- سبب ضم التاء في الضمير (أنت) في التشبية والجمع	.158
260	151- الخلاف في علة بناء (نحن) بالضم	.159
261	152- الخلاف في (هو) و(هي) أهما اسم أم ضمير؟	.160
263	153- مذاهب النحاة في الضمير المنفصل (إيا)	.161

264	154- وجوه إعراب الضمير (أنت)	.162
265	155- من مواضع وجوب انفصال الضمير	.163
265	156- مسميات مصطلح (ضمير الشأن) عند البصريين	.164
266	157- مذهب الكوفيين في (نعم)	.165
267	158- الخلاف في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أم لا؟	.166
268	159- الخلاف في (ما) هل يلحقها ضمير شأن أم لا؟	.167
269	160- الخلاف فيما يكون فيه ضمير الشأن مُستكناً	.168
270	161- الخلاف في تسمية المضمَر عند الكوفيين	.169
271	162- عدم وقوع الفصل بين الخبرين	.170
271	163- الخلاف في جواز إضافة (أل) إلى الضمير	.171
272	الباب الثامن : الاسم العلم	.172
272	164- القياس فيما يوجبُه وزن (مفعل) في الإدغام	.173
273	165- المناظرة النحوية بين المبرد والمازني فيما يخص أفعال	.174
275	الباب التاسع : الموصول	.175
275	166- الجمل الطلبية الواقعة صلة الموصول	.176
276	167- ما يقع صلة الموصول في الجملة الإنشائية	.177
278	168- شروط الجملة الواقعة صلة	.178
279	169- السماع والقياس في وصل الموصول بجملي القسم وجوابه والشرط والجزاء	.179

281	170- الخلاف في أصل (الذي) و(التي)	.180
282	171- الخلاف في تشديد النون مع الياء في تثنية (الذي) و(التي)	.181
282	172- حذف النون من (اللاثين) و(اللاؤون)	.182
283	173- إعراب (ذات)	.183
284	174- الخلاف في وقوع (ذا) موصولة بعد (مَنْ)	.184
284	175- الخلاف في استعمال أسماء الإشارة موصولات	.185
286	176- الخلاف في استعمال الأسماء المعرفة بأل والنكرة موصولة	.186
288	177- من شروط جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل	.187
289	178- الخلاف في توكيد ونسق حذف الضمير المنصوب بشروطه	.188
289	179- شروط جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر والضمير منه	.189
290	180- الخلاف في الضمير العائد أهو منصوب أم مجرور؟	.190
291	181- شروط جواز حذف المبتدأ العائد في (الذي)	.191
292	182- الخلاف في الجمع بين الحملين	.192
293	183- أقسام (ما) التي تجري مجرى الصفة	.193
295	184- من أقسام (أي) أنها موصولة ومنادى	.194
295	185- (أي) مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيره بالواو	.195
296	186- وجوه تخريج ما تقدمت فيه الصلة على الموصول في الألف واللام	.196
297	الباب العاشر: اسم الإشارة	.197



297	187- حد اسم الإشارة	.198
298	188- الخلاف في ألف (ذا)	.199
299	189- ما يشار للواحد المذكر القريب	.200
300	190- شواهد على ألفاظ الإشارة التي للتأنيث	.201
302	191- مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التنثية نحو (دان) و(تان)	.202
302	192- ما يقال في الحالة البُعدي نحو (تانيك)	.203
303	193- سؤال في النون المزيدة نحو (هذان) أهي النون الأولى أم الثانية؟	.204
304	194- لغات كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة	.205
305	195- وجه إعراب (ثم)	.206
306	الباب الحادي عشر : المعرف بالأداة	.207
306	196- مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة	.208
306	197- الزائد في (أل) أهو الهمزة أم الألف؟	.209
307	198- الشروط التي تكون فيها (أل) للحضور	.210
308	199- أقسام (أل)	.211
309	200- دخول (أل) الجنسية على المثني والمجموع	.212
310	201- مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال	.213
311	202- مثال زيادة (أل) في التمييز عند البغداديين	.214
311	203- مذهب الكوفيين في عدم زيادة (أل) في التمييز	.215

312	204-الخلاف في أيهما الأصل في المرفوعات أم المبتدأ أم الفاعل؟	.216
313	205- ما تتضمنه المرفوعات	.217
314	206- أيهما الأصل والفرع في المنصوبات؟	.218
314	207- أيهما الأصل والفرع في المجرورات؟	.219
315	المبحث الثاني: مسائل في المرفوعات	.220
316	الباب الثاني عشر : المبتدأ	.221
316	208- وجوه إعراب (سواء) عند النحويين	.222
318	209- دخول (رُبَّ) على المبتدأ وهي حرف غير زائد	.223
319	210- ما يجيء بعد (سواء) من الجمل	.224
320	211- حد المبتدأ	.225
320	212- من مذاهب النحاة في الرفع للمبتدأ والخبر	.226
321	213- تخريج قول الشاعر (غير مأسوف)	.227
322	214- الخلاف في الضمة نحو (حَسْبُكَ) أي ضمة بناء أم إعراب؟	.228
323	215- ما يسلم عند وجوب إضمار الخبر قبل الحال	.229
324	216- علة كون الخبر ظرفاً	.230
324	217- علة تقدير ظرف الزمان حالاً دون غيره	.231
325	218- علة تقدير (إِذ) و(إِذَا) في دخولهما على الفعل	.232
325	219- علة تقدير (كان) التامة في دخولها على الفعل	.233

326	220- علة عدم تقدير نصب (قائم) على الخبر ل(كان)	.234
327	221- الخلاف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو	.235
328	222- الخلاف في دخول (كان) الناقصة على المصدر	.236
329	223- الخلاف فيما يكتفى عن المصدر في حال سدت الحال مسد خبره	.237
329	224- الخلاف في تقديم الحال على المصدر	.238
330	225- الخلاف في تقديم الحال على مفعول المصدر	.239
331	226- الخلاف في تقديم الحال إذا كانت بالواو على المصدر	.240
331	227- الإجماع على إبطال: (أَكُلْكَ مُتَّكِنًا الطَّعَامَ)	.241
332	228- جواز دخول (إن) وفاء (أما) على المصدر	.242
332	229- الاتفاق على منع (ما حُسْنُكَ بَرَاقِبٍ)	.243
332	230- الخلاف في (أَمَّا ضَرِيْبِكُ فَإِنَّهُ حَسَنًا) و (أَمَّا ضَرِيْبِكُ فَكَانَ حَسَنًا)، و (أَمَّا ضَرِيْبِكُ فَظَنَنْتَهُ حَسَنًا)	.244
333	231- الخلاف في قولهم (عَبْدُ اللَّهِ وَعَهْدِي بِزَيْدٍ قَدِيمِينَ)، (عَبْدُ اللَّهِ وَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمِينَ)	.245
334	232- الخلاف في تقديم معمول الحال السادة مسد خبر المصدر على الحال	.246
334	233- الخلاف في قولهم (عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ الْقِيَامُ)	.247
335	234- الخلاف في قولهم (أَكْثَرُ ضَرِيْبِي زَيْدٌ)	.248
335	235- الخلاف في قولهم (أَمَّا ضَرِيْبِي زَيْدًا فَكَانَ قَائِمًا نَفْسُهُ نَفْسُهُ)	.249
336	236- الخلاف في قولهم (علمي بزید كان ذا مال)	.250

337	237- عدم جواز وقوع المصدر موقع الحال	.251
338	238- مواضع وجوب حذف المبتدأ	.252
340	239- أيهما أعم من الآخر المبتدأ أم الخبر؟	.253
342	240- مسوغات جواز الابتداء بالنكرة	.254
344	241- مواضع تأخير الخبر وجوباً	.255
346	242- مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً	.256
347	243- الخلاف في تقديم الخبر	.257
349	244- مطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما	.258
352	245- وجوه إعراب قول الشاعر (غناء نفس العفاف المغنى)	.259
353	246- الخلاف في قولهم (زَيْدٌ وَحْدَهُ)	.260
355	247- الخلاف في قولهم (القومُ حَمْسَتُهُمْ وَحَمْسَتَهُمْ)	.261
355	248- الخلاف في قولهم (زَيْدٌ دُونُكَ)	.262
356	249- الخلاف في قولهم (زَيْدٌ مِثْلُ عمرو)	.263
357	250- الخلاف في الظرف المقتطع (قَبْلُ) و(بَعْدُ)	.264
358	251- جواز دخول الفاء في اسم آخر	.265
358	252- الخلاف في العطف على الخبر بالفاء التي تحمل معنى الجزاء	.266
359	الباب الثالث عشر : الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	.267
359	253- الخلاف في رافع الاسم في (كان) وأخواتها	.268

360	254- عمل الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	.269
361	255- الخلاف في منصوب الخبر لـ(كان) وأخواتها	.270
362	256- تسمية (كان) وأخواتها بأنها أفعال ناقصة	.271
363	257- الخلاف في (كان) وأخواتها أهي حرف أم فعل؟	.272
364	258- أيهما أولى بالدخول على (كان) وأخواتها أهمزة التقرير أم الاستفهام؟	.273
364	259- شروط حذف أداة النفي من (كان) وأخواتها	.274
366	260- جواز تقديم نفي (زال) على (ظن) وأخواتها	.275
366	261- أصل (زال)	.276
367	262- معاني (كان) وأخواتها حال استعمالها ناقصة	.277
368	263- دلالات (ما زال) وأخواتها	.278
369	264- مجيء (ما برح) بمعنى (ما زال)	.279
370	265- الخلاف في تلقي القسم في نحو (ما زال) وأخواتها	.280
371	266- الخلاف في جواز جعل (كم) الخبرية اسماً لـ(كان)	.281
371	267- معاني (صار)	.282
372	268- (فَتَى) تامة بمعنى (نسي)	.283
373	269- الخلاف في جعل أسماء الإشارة نحو (هذا) و(هذه) من أخوات (كان)	.284
374	270- مواضع زيادة (كان)	.285
376	271- الخلاف في تقديم معمول الخبر في (كان) وأخواتها	.286

377	272- الخلاف في تقديم الخبر وتأخير المعمول	.287
378	273- الخلاف في قولهم (كان كائناً زيداً قائماً)	.288
379	274- الخلاف في نصب خبر (كان) وأخواتها إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً	.289
382	275- الخلاف في رفع الاسمين بعد (كان)	.290
383	276- الخلاف في (كان) إذا أضمر فيها ضمير الشأن أهي ناقصة أم غير ناقصة؟	.291
384	277- الخلاف في قولهم (ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظنُّ أحداً زائلاً يذكرك)	.292
384	278- الخلاف في قولهم (ما يزال أحد يقول ذلك) ونحوها	.293
384	279- الخلاف في عمل (كان) في الظروف والمجرورات والأحوال	.294
385	280- الخلاف في حذف الخبر	.295
386	281- (لا) تعمل عمل زيادة (ليس)	.296
388	282- اختلاف النحاة في (لات)	.297
389	283- الخلاف في قولهم (ما نِعَمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك)	.298
389	284- الخلاف في إضمار (ما)	.299
390	285- الخلاف في تأخير الاسم موجباً وتقديم معمول الخبر	.300
391	286- الخلاف في قولهم (اليومَ ما زيدٌ إياه منطلقاً)	.301
392	287- جواز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ(إن)	.302
393	288- شذوذ بناء النكرة مع (ما)	.303
393	289- عدم جواز حذف اسم (ما)	.304

394	290- نوع (ما) في (ما هو طعامك زيدٌ بآكلٍ)	.305
394	291- دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية	.306
395	الباب الرابع عشر : أفعال المقاربة	.307
395	292- الخلاف في (عسى) أهي فعل أم حرف؟	.308
395	293- سبب تسمية أفعال المقاربة بهذا الاسم	.309
396	294- الأفعال التي تعد أفعال مقاربة	.310
397	295- (حرى) اسم مُنَوَّن لا يُثنى ولا يُجمع	.311
398	296- الخلاف في السبب المانع من تصرف (عسى)	.312
400	297- الخلاف في خير أفعال المقاربة	.313
402	298- الخلاف في حذف (أن) من خبر (عسى)	.314
403	299- دخول (أن) على أفعال المقاربة نحو (قارب ودنا وألم)	.315
404	300- جواز تعويض السين من (أن) في خبر (عسى)	.316
405	301- دخول الباء على خبر أوشك المقرون ب(أن)	.317
405	302- الخلاف في إعراب خبر (عسى)	.318
406	303- مذهب جمهور النحاة في المقرون ب(أن) الواقع بعد أسماء أفعال المقاربة	.319
407	304- لغات (عسى) في حال اتصال الضمير بها	.320
408	305- لغات (كاد)	.321
408	306- الأمر من (أوشك)	.322

409	307- أفعل التفضيل من (أوشك)	.323
410	308- اسم الفاعل من (كاد)	.324
410	الباب الخامس عشر : الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر	.325
410	309- الخلاف في رافع الخبر في (إن) وأخواتها	.326
412	310- أنواع (إن)	.327
412	311- الخلاف في إفادة (أن) التأكيد	.328
413	312- (لكن) للتوكيد	.329
413	313- حد الاستدراك	.330
414	314- الخلاف في (لكن) هل هي بسيطة أم مركبة؟	.331
416	315- الخلاف في (كأن) هل هي بسيطة أم مركبة؟	.332
417	316- الخلاف في كاف (كأن) هل هي متعلقة بالفعل أم لا؟	.333
418	317- معاني (كأن)	.334
419	318- (لت) لغة في (ليت)	.335
419	319- الخلاف في تعلق الماضي خبراً لـ(ليت) و(لعل)	.336
421	320- (دام) لا تدخل على ما خبره فعل ماض	.337
421	321- الخلاف في الجمع بين (ليت) و(سوف)	.338
422	322- الخلاف في قولهم (إن رجلاً وزيداً)	.339
422	323- الخلاف في قولهم (إن غيرها إبلاً وشاء)	.340



424	324- الخلاف في (إِنَّ) هل هي عاملة في الظرف أم لا؟	.341
425	325- دلائل أخرى تعيد أَنَّ الكسر في (إِنَّ) هو الأصل من الفتح	.342
426	326- مذاهب (إِنَّ) إذا وقعت جواباً للقسَم	.343
428	327- مواضع كسر (إِنَّ) وجوباً	.344
429	328- الخلاف في سبب رفع (أَنَّ) فيما دخلت عليه	.345
430	329- (جَزَمَ) فعل بمعنى (حَقَّ)	.346
431	330- مواضع إعراب (أَنَّ) بعد (لا جَزَمَ)	.347
432	331- مواضع فتح (أَنَّ) وجوباً	.348
433	332- الخلاف في دخول (مذ) و(منذ) على الجمل الاسمية	.349
434	333- وقوع (إِنَّ) بعد (أَمَّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور	.350
435	334- مواضع فتح وكسر (أَنَّ) جوازاً	.351
436	335- علة الابتداء بـ(إِنَّ)	.352
436	336- الخلاف في قولهم (إِنَّ بَكَ كَفِيلَيْنِ لِأَخْوَاكَ)	.353
436	337- الخلاف في الجمع بين لامِي تأكيد وأن	.354
437	338- من المواضع التي لا تدخل فيها بعد (إن) المكسورة	.355
438	339- الخلاف في دخول (علمت) على (إن) المخففة من الثقلية	.356
439	340- الخلاف في لام (لَعَلَّ)	.357
440	341- (لَعَلَّ) أهي مركبة أم بسيطة؟	.358

441	342- (عَنَّ) و(زَعَنَّ) لغتان في (لَعَنَّ)	.359
441	343- حمل (عسى) على (لَعَنَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر	.360
443	344- الخلاف في قولهم (إِنَّ زَيْدًا اخْتَصَمَ وَعَمْرًا)	.361
443	345- مذاهب النحاة في رفع المعطوف على اسم (إِنَّ)	.362
444	346- الخلاف في قولهم (إِنَّ فِيهَا جَالِسِينَ أَخَوَيْكَ) ونحوها	.363
445	347- الخلاف في قولهم (إِنَّ فِيهَا قَائِمًا وَيَقْعُدُ أَخَوَيْكَ)	.364
445	348- الخلاف في تقديم الظرف أو المجرور نحو قولهم (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا قَائِمًا)	.365
446	349- الخلاف في تكرار الظرف نحو قولهم (إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ واقفًا فيها)	.366
446	350- الخلاف في مجيء الفعل بعد (ليت)	.367
447	351- الخلاف في قولهم (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ)	.368
450	352- الخلاف في قولهم (إِنَّ فِي الدَّارِ عَبْدَ اللَّهِ بِكَ واثقًا)	.369
451	353- الخلاف في قولهم (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ طَعَامُكَ آكِلٌ)	.370
451	354- الخلاف في قولهم (إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَوْ خَيْرِهِمْ زَيْدٌ)	.371
453	355- الخلاف في قولهم (إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمٌ)	.372
453	356- الخلاف في قولهم (إِنَّ بِكَ لَكَفَيْلَيْنِ لِأَخْوَاكَ)	.373
453	357- الخلاف في دلالات المعاني التي تفيدها (إِنَّ) وأخواتها	.374
455	358- الخلاف في تعدد خبر (إِنَّ) وأخواتها	.375
456	359- عدم جواز قولهم (إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا مِنْطَلِقَانِ)	.376

456	360- الخلاف في قولهم (إنَّ زِيداً فيها قائماً)	.377
456	الباب السادس عشر : لا العاملة عمل إنَّ	.378
456	361- معاني (لا)	.379
457	362- شرط بناء (لا) العاملة عمل (إنَّ)	.380
458	363- شروط عمل (لا) العاملة عمل (إنَّ)	.381
459	364- حد مصطلح المُطَوَّل والمَمْتُوَل	.382
459	365- الخلاف في علة بناء المفرد مع (لا) نحو (لا رجل)	.383
461	366- علة كثرة حذف الخبر بعد (لا)	.384
462	367- علة قلة حذف اسم (لا)	.385
462	368- مذاهب النحاة في قولهم (لا غُلام لك، ولا بَيْتِي لك، ولا بَنَات لك، ولا عِشْرِي لك)	.386
464	369- لا يجوز تركيب الاسم المركب من قبيل المشبه بالمضاف مع (لا)	.387
465	370- (ألا) مركبة أم بسيطة	.388
466	الباب السابع عشر : الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	.389
466	371- علة دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر	.390
466	372- شاهد نبوي وشعري على مجيء (زعم) بمعنى (كفل)	.391
467	373- معاني (زعم)	.392
468	374- (رأى) تتعدى إلى اثنين	.393
469	375- الخلاف في قولهم (ظننْتُ يقومُ زيداً) و(ظننْتُ قامَ زيداً)	.394

469	376- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدًا) و(وَجِدْتُ نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدًا)	.395
470	377- الخلاف في قولهم (ظَنَنْتُ قَائِمًا زَيْدًا)	.396
470	378- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ آكَلًا زَيْدًا طَعَامَكَ)	.397
471	379- الخلاف في قولهم (طَعَامَكَ أَظُنُّ آكَلًا زَيْدًا)	.398
471	380- الخلاف في علة جواز الإلغاء والإعمال في (ظن) حال تأخرها أو توسطها عن المفعولين	.399
472	381- شروط جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط	.400
473	382- الخلاف في الإلغاء والإعمال نحو قولهم (زَيْدٌ ظَنَنْتُ مَالَهُ كَثِيرًا)	.401
474	383- القياس جواز الإلغاء دون الإعمال وإن جاء سماعاً	.402
475	384- الخلاف في جواز الإلغاء والإعمال عند تقديم الخبر في حال مجيئه فعلاً	.403
475	385- الخلاف في الرفع والنصب في قولهم (قَامَ ظَنَنْتُ زَيْدًا) و(يَقُومُ خَلْتُ مُحَمَّدًا)	.404
476	386- الخلاف في مجيء (ظان) مصدرًا	.405
477	387- الخلاف في أيهما أحسن في الإلغاء اسم الإشارة أم الضمير؟	.406
477	388- علة تعلق الفعل ب(ما) النافية	.407
478	389- الخلاف في جواز العمل والإلغاء أن يكون ب(ما) التميمية أم الحجازية؟	.408
478	390- الخلاف في المعلقات التي تعلق بالفعل في جواب القسم	.409
479	391- (لَعَلَّ) يعلق بها الفعل	.410
480	392- الخلاف في مجيء (إِنَّ) وفي خبرها لام الابتداء والقسم أو (ما) النافية أو (لا) بعد (عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ)	.411

482	393- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ) و(أَظُنُّ قِيَامَكَ)	.412
483	394- الخلاف في الحذف نحو قولهم (ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)	.413
484	395- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ)	.414
484	396- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ)	.415
485	397- الخلاف في كسر (إِنَّ) وفتحها في (ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ)	.416
485	398- الخلاف في جواز حذف حرف الاستفهام مع الشك	.417
487	399- الخلاف في قولهم (لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمٌ) أهي بالرفع أم بالنصب؟	.418
487	400- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ زَيْدٌ ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلُهُ)	.419
488	401- الخلاف في قولهم (عَبْدُ اللَّهِ مَا رَأَيْتُ عَالِمًا، أَوْ مَا ظَنَنْتُ)	.420
489	402- الخلاف في النصب نحو قولهم (أَزَيْدٌ زَعَمْتَ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ؟)	.421
489	403- الخلاف في (كم) نحو (كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْخُرُورِيَّةَ رَجُلًا) أهي في موضع رفع أم نصب؟	.422
491	404- الخلاف في النصب والرفع نحو قولهم (ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)	.423
491	405- الخلاف في قولهم (ظَنَنْتُ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمًا)	.424
492	406- الخلاف في الظرف أيقون للمفعول أم للشك؟	.425
492	407- جواز قولهم (ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمٌ)	.426
492	408- الخلاف في قولهم (طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَكَلَهُ)	.427
493	409- الخلاف في قولهم (ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ)	.428
493	410- الخلاف في قولهم (ظَنَنْتُهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)	.429

494	411- الخلاف في نصب (زيد) نحو قولهم (أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ مَخْتَصاً وَزَيْدٌ)	.430
494	412- الخلاف في مجيء (إِنَّ) (لَا) بعد (علمت ووظنتت)	.431
495	413- الخلاف في تكرار (ظن) في الجملة	.432
495	414- الخلاف في حذف التتوين	.433
495	415- الخلاف في الإضافة نحو قولهم (أنا ظانُّ إنَّكَ لَقائِمٌ)	.434
496	416- الخلاف في قولهم (أَحْوَكَ مَطَّنُونَانِ أَنْ يَذْهَبَا)	.435
496	417- الخلاف في دخول العلم على ما صورته الاستفهام	.436
499	418- جواز الفصل بمعمول المعمول	.437
499	419- من شروط إجراء القول مجرى الظن أنه ألا يعدى الفعل باللام	.438
500	420- الخلاف في عمل مجيء (إن) بعد القول أيكون بالظن أم الحكاية؟	.439
501	421- مذاهب النحاة في التعدية بالهمزة	.440
502	الباب الثامن عشر : الفاعل	.441
502	422- الخلاف في مجيء الفاعل اسماً أو مقدرأ به	.442
504	423- بم يرفع الفاعل؟	.443
504	424- الخلاف في تقديم الفاعل نحو قولهم (الزيدان قام، والزيدون قام)	.444
505	425- جواز الكوفيين قولهم (قامت الزيدون)	.445
506	426- شواهد على لغة أكلوني البراغيث في التثنية والجمع	.446
507	427- الخلاف في إجراء الصفة مجرى الفعل في لغة أكلوني البراغيث	.447

509	الباب التاسع عشر : النائب عن الفاعل	.448
509	428- مصطلح المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله	.449
510	429- مذاهب النحاة في قيام الجار والمجرور مقام الفاعل	.450
513	430- علة منع البصريين والكوفيين تقديم الجار والمجرور على الفعل	.451
513	431- الخلاف في جعل المفعول له لما لم يسم فاعله	.452
514	432- قول العرب في جواز بناء (جُلس وقُعد) للمفعول	.453
515	433- قيام المصدر مقام الفاعل إذا كان متصرفاً	.454
516	434- شرط جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به	.455
516	435- (قال) وما في معناها ليس لها معمول في اللفظ إلا في الجملة	.456
517	436- تسد (أن) ومعمولاها مسد مفعولي (ظن)	.457
518	437- الخلاف في جواز بناء الفعل (اشتكى) للمفعول نحو قولهم (اشتكى زيدٌ عينه)	.458
519	438- الخلاف في تقديم وتأخير ما لم يُسَمَّ فاعله نحو قولهم (ضرب زيدٌ قياماً وقعوداً)	.459
519	439- الخلاف في تقديم وتأخير قولهم (يُضربُ أيُّ رجل)	.460
520	440- الخلاف في صيغة الفعل المبني للمفعول أهو أصل مغير من صيغة الفاعل أم لا؟	.461
521	441- الخلاف في رد الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله إلى أصله	.462
522	المبحث الثالث: مسائل في المنصوبات	.463
523	الباب العشرون : اشتغال العامل	.464
523	442- ما لا يدخل في اشتغال العامل	.465

523	443- الخلاف في دخول جمع أسماء الفاعلين والمفعولين في الاشتغال	.466
524	444- أنواع مُلابسة الضمير للفعل الشاغل	.467
525	445- ما لا يُلابسه الضمير في الفعل الشاغل	.468
525	446- ما يجوز فيه العامل أن يعمل في الاسم الذي قبله في الاشتغال	.469
526	447- من شروط العامل أن يكون متصرفاً	.470
527	448- من شروط الاشتغال تقدم الاسم وتأخر العامل	.471
528	449- المواضع التي يرتفع فيها الاسم المشغول عنه الفعل	.472
429	450- ما يشبه حرف العطف في موضع النصب	.473
530	451- مجيء الوصف المخبر به عن المبتدأ منزلة الجملة الفعلية	.474
530	452- تفاوت النصب في قولهم (زيداً ضريبته) وأمثاله	.475
531	453- ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب نحو(أزیداً ظَنَّ قائماً) و(أزیداً ظننته قائماً) وأمثالها	.476
533	454- تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر	.477
534	455- الخلاف في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في باب الاشتغال	.478
535	456- عدم جواز الشغل عما لا يقبل أن يضم ويتقدم	.479
536	457- ينبغي عدم دخول جمع التفسير في الاشتغال	.480
536	458- الخلاف في جواز أن يفسر إلا ما يصح له العمل	.481
537	الباب الحادي والعشرون : تعدي الفعل ولزومه	.482
537	459- (كال) و(وزن) و(عدد) أفعال متعدية	.483



538	460- الخلاف في أيهما أقوى الأفعال المتعدية يتعدى إلى اثنين أم إلى ثلاثة؟	.484
538	461- جواز ما يتعدى بنفسه أن يُعدى باللام	.485
540	462- مواضع تقديم المفعول على الفعل وجوباً	.486
541	463- الخلاف في حذف الفاعل وأحد المفعولين اختصاراً	.487
541	464- مذاهب النحاة في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة	.488
543	465- مذاهب التعدية بالتضعيف	.489
543	466- من أفعال التضعيف (حَبَّرَ)	.490
544	467- ما يتم تعديته بالفعل	.491
545	الباب الثاني والعشرون : تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً	.492
545	468- مصطلح الإعمال	.493
545	469- ما يُشترط في العاملين	.494
546	470- الخلاف في إعمال قولهم (أعطيتُ وأعطاني أخوك درهمين)	.495
547	471- الخلاف في إعمال (كَلَّمْتُ وكَلَّمَنِي أخوك كلمتين)	.496
548	472- الخلاف في إعمال قول امرئ القيس: فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ	.497
552	473- الخلاف في إعمال قولهم (متى رأيتَ أو قلتَ زيدا منطلقاً)	.498
553	474- الخلاف في إعمال قولهم (ضربتُ وضربتني زيداً)	.499

554	475- الخلاف في إعمال قولهم (ضربتُ وضربوني قومك)	.500
555	476- الخلاف في إعمال قولهم (ضربتُ وضربني، وضربتني وضربتُ)	.501
556	الباب الثالث والعشرون : الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما جرى مجراه	.502
556	477- سبب تسمية المفعول مطلق بهذا الاسم	.503
557	478- حد المفعول مطلق	.504
558	479- الخلاف في الفعل أيكون له مفعول واحد أم عدة مفاعيل؟	.505
559	480- الفرق بين المصدر واسم المصدر	.506
560	481- الخلاف في (التكليم) أهو مصدر أم اسم مصدر؟	.507
562	482- جملة (هذا كتابٌ) إنْ كانت عاملة فهل هي من باب المفعول به أم المفعول المطلق؟	.508
563	483- الخلاف في عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين	.509
564	484- اسم العدد يقوم مقام المصدر	.510
564	485- مجيء إقامة الأعيان مقام المصدر	.511
565	486- ما يقوم مقام المصدر	.512
567	487- أوجه إعراب (ويل) إذا عرفت ب(أل)	.513
567	488- المصادر التي لا تتصرف ك(حنانيك) وأمثالها	.514
568	489- الخلاف في المصادر نحو (حنانيك) وأمثالها أهي تنبئة للواحد أم للتكثير؟	.515
570	490- الخلاف في الفعل الناصب ل(غفرانك) أهو بمعنى الطلب أم الخبر؟	.516
571	491- أوجه إعراب (هنيئاً) و(مريناً)	.517

572	492- الخلاف فيما ارتفع به (هنيئاً) و(مريئاً)	.518
572	493- الخلاف في نصب (مريء) في قولهم (هَئِيئاً مَرِيئاً)	.519
574	الباب الرابع والعشرون : المفعول له	.520
574	494- شروط انتصاب المفعول له	.521
575	495- الخلاف في تقديم المفعول له على عامله	.522
576	496- عدم جواز أن يكون لعامل واحد منصوبان كل منهما مفعول له	.523
577	497- مجيء المفعول له نكرة	.524
577	الباب الخامس والعشرون : المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه	.525
577	498- مذهب النحاة في نصب (دخل) في قولهم (دخلت البيت)	.526
578	499- علة عدم تسمية الكوفيين المفعول فيه ظرفاً	.527
579	500- ما يقوم مقام ظرف الزمان	.528
581	501- ما يقوم مقام ظرف المكان	.529
582	502- مواضع حذف العامل في الظرف وجوباً	.530
582	503- الخلاف في كلمة (سحر) أهو مبني أم معرب؟	.531
583	504- الخلاف في سبب منع التثوين من كلمة (سحر)	.532
584	505- الخلاف في الجملة الواقعة بعد (بيناً) و(بينما)	.533
586	506- الخلاف في (منذ) أهي بسيطة أم مركبة؟	.534
587	507- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملي (منذ) و(مذ) والمرفوع بعدهما	.535

587	508- الخلاف في جر (مذ) و(منذ) الاسم الظاهر أو المضمّر	.536
588	509- الخلاف في اسم الزمان الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهو بمعنى أول الوقت أم لا؟	.537
589	510- الخلاف فيما يجوز تقدمه في (مذ) و(منذ) من الأفعال المنفية والموجبة	.538
590	511- (مذ) و(منذ) أهما حرفين أم اسمين؟	.539
591	512- مذاهب النحاة في اسم العدد الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهي بمعنى الأمد أم لا؟	.540
592	513- الخلاف في النفي الواقع بعد (مذ) و(منذ) إذا جاء بمعنى أول الوقت	.541
593	514- الخلاف في جواز عطف الاسمان بعد (مذ) و(منذ) إذا اختلفا بالتعريف والتتكير	.542
594	515- الخلاف في وقوع اسم الزمان مختصاً بعد (مذ) و(منذ)	.543
594	516- أصل قط وبنائه	.544
595	517- مجيء القسم مع (عَوْض)	.545
596	518- من ظروف المكان التي لا تتصرف (يسوى) و(سواء)	.546
598	519- من ظروف المكان التي لا تتصرف (شَطْر)	.547
598	520- العامل الذي يتوسع في الظرف معه	.548
599	521- الخلاف في (كان) أتعلم في الظرف أم لا؟	.549
599	522- الخلاف في التوسع بالفعل لأكثر من واحد أيجوز أم لا؟	.550
600	523- الخلاف في جواز التوسع في شيء من الأفعال	.551
600	524- الخلاف في الاتّساع في المصدر	.552
602	الباب السادس والعشرون : المفعول معه	.553

602	525- الخلاف في نصب المفعول معه ب(كان) الناقصة	.554
603	526- مذهب الكوفيين والأخفش في أنّ (الواو) تنصب المفعول معه على الظرف	.555
604	527- الخلاف في (كان) المضمرة هل هي ناقصة أم تامة؟	.556
605	528- الخلاف في تقدير سيبويه (ما) و(كيف) على (كنت) و(يكون) مقصود أم لا؟	.557
607	529- جواز الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها بالظرف	.558
607	الباب السابع والعشرون : المستثنى	.559
607	530- خلاف النحويين في ماهية المخرج ب(إلا) في المستثنى	.560
610	531- مجيء (إلا) متصرفة	.561
611	532- من مواضع ما لا يستثنى من النكرة	.562
612	533- خلاف النحويين في الاستثناء من العدد	.563
615	534- حد الاستثناء المنقطع	.564
616	535- من مواضع التقرير في معمولات المستثنى	.565
617	536- مجيء الاستثناء المفرغ الموجب لازماً في النفي نحو (لولا) و(لو)	.566
617	537- توجيهات إعراب المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان تاماً في اللفظ	.567
618	538- توجيهات إعراب المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان غير تام في اللفظ	.568
620	539- من مذاهب النحاة في ناصب المستثنى	.569
621	540- تخريج رفع المستثنى على الصفة في الحديث (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ الْبَيْتِ الْأَبْتَرِ وَدُوِّ الطُّفَيْتَيْنِ)	.570
622	541- علة مجيء الفعل (قل) في النفي المؤول	.571

623	542- إعراب (إِلَّا قَلِيلٌ) في قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	.572
624	543- أقسام المستثنى من حيث الموجب وغير الموجب	.573
626	544- الخلاف في قولهم: (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيداً) وأمثالها	.574
627	545- الخلاف في قولهم: (أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالد)	.575
628	546- أوجه تأويل جواز البدل في الاستثناء المنقطع عند بني تميم	.576
629	547- خلاف النحويين في الإبدال من اسم التفضيل (أقل) في المستثنى	.577
630	548- خلاف النحويين في فعل الكلام في قولهم (أقل رجل يقول ذلك) أهو موجب أم غير موجب؟	.578
630	549- مذاهب النحاة في تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام	.579
632	550- تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده	.580
634	551- حكم الاسم عند العطف على المستثنى المقدم المنصوب	.581
635	552- شاهد على جواز مجيء اسمان بدلاً من اسمين في المستثنى الموجب	.582
635	553- أوجه إعراب المستثنى عند تكراره في حال تقدمه	.583
636	554- عدم جواز مجيء (إلا) صفة لـ(إلا) والعامل فيها تابعاً للموصوف	.584
637	555- جواز إجراء (إلا) على المعرفة	.585
638	556- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملة (عدا زيداً) وأمثالها	.586
639	557- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملي (ليس) و(لا يكون)	.587
640	558- الخلاف في جواز دخول (ما) المصدرية على (حاشا)	.588

641	559- الخلاف في جواز دخول (إلا) على (حاشا)	.589
641	560- إعراب (النساء) في قول العرب (كل شيء مهه ما النساء ونكرهن)	.590
642	561- أوجه رفع ونصب (يكون) نحو (قام القوم إلا أن يكون زيداً)	.591
643	562- أوجه الرفع والنصب في قراءة قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَجَازَةً حَاضِرَةً﴾	.592
644	563- أوجه إعراب (أن يكون) في قولنا (إلا أن يكون)	.593
645	564- ما يجوز في المعطوف في المستثنى بـ(إلا)	.594
646	565- الخلاف في العطف ما بعد (غير) بـ(لا) إذا جاء استثناءً	.595
647	566- أوجه رفع ونصب (عمر) في قولهم (ما لي إلا زيداً صديق وعمراً)	.596
648	567- مجيء (يُؤدِّ) بمعنى (علَى)	.597
649	568- من لغات (سوى) كسر السين مع المد	.598
649	569- مجيء (لا مثل ما) بمعنى (لا سيَّما) في الاستثناء	.599
650	570- أوجه إعراب (لو تَرَّ ما)	.600
650	571- أوجه إعراب (تَرَّ) إذا جاء قبلها (لا) نحو (لا تَرَّ ما)	.601
651	572- العلة في مشاركة (لا تَرَّ ما) و(لو تَرَّ ما) لا سيَّما في الاستثناء	.602
651	573- مجيء ما بعد (لا سيَّما) جملة شرطية	.603
652	574- عدم مجيء ما بعد (لا سيما) جملة بالواو	.604
653	575- خلاف النحويين في (بله) هل هي من أدوات الاستثناء أم لا؟	.605
655	576- مجيء (يَهْلُ) من (بُله)	.606

655	577- وجه تخريج (لَمَّا) في القراءة القرآنية ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾	.607
657	الباب الثامن والعشرون : الحال	.608
657	578- الخلاف في أي باب نصب الحال	.609
657	579- إعراب (أَرْبَعِينَ) في قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾	.610
658	580- إعراب (حامداً) حال	.611
659	581- الخلاف في مجيء جملة الحال مصدرية بالواو على العامل المتصرف نحو (جاء زيد والشمس طالعة)	.612
659	582- عامل الحال في قولهم (ما شَأْنُكَ قَائِماً)	.613
660	583- وجوب تقديم الحال على عاملها إذا كان الحال اسم استفهام	.614
661	584- الخلاف في حذف العامل إذا كان معنوياً	.615
662	585- وجوه عدم عمل (ها) التثنية	.616
662	586- عدم مجيء الحال جملة تعجبية	.617
663	587- علة عدم جواز قولهم (زَيْدٌ خَلَفَ هِنْدَ ضَاكِحَةً) و(قَامَ غُلَامٌ هِنْدَ ضَاكِحَةً)	.618
663	588- الجمل التي لا محل لها من الإعراب	.619
665	589- الجمل التي لها محل لها من الإعراب	.620
667	590- الموقع الإعراب لجملة (هذا كتابٌ)	.621
667	الباب التاسع والعشرون : التمييز	.622
667	591- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتمييز	.623
668	592- الخلاف في جواز العطف إذا كان المقدار مختلطاً من جنسين	.624



669	593- ما يجوز إفراده وجمعه في التمييز	.625
670	594- توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه	.626
671	595- جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان غير منقول	.627
672	596- مواضع جواز حذف التمييز	.628
672	597- الخلاف في جواز حذف المميّز	.629
673	الباب الثلاثون : العدد	.630
673	598- جواز ما يكون للعدد والتمييز	.631
674	599- الاستعمالات التي تمثل (أحد) نحو (طُورانيّ) و(صافر) وأمثالها	.632
675	600- تأنيث العدد (العشر) وجمعه	.633
675	601- جواز صياغة اسم الفاعل من العدد (خامس عشر)	.634
676	602- الخلاف في عدم جواز صياغة اسم الفاعل من العقود	.635
677	الباب الحادي والثلاثون : كم وكأين وكذا	.636
677	603- الخلاف في جواز قولهم (كم رجلاً رأيت ونساءه، أو نساءهم، أو امرأته)	.637
677	604- الخلاف في مجيء التمييز منفياً في الجملتين الاستفهامية والخبرية	.638
678	605- جواز العطف على (كم) بالنفي	.639
679	606- مواضع إعراب (كم)	.640
680	607- جواز نصب (كم) الاستفهامية النكرة الواقعة بعدها	.641
680	608- صلاحية دخول (من) و(كم) المقدر على التمييز	.642

680	609- محيء ما بعد (إلا) في (كم) الاستفهامية بدلاً	.643
681	610- جواز دخول (من) على تمييز (كم) الخبرية	.644
681	611- الأصل في (كم) أن تكون استفهاماً	.645
682	612- استعمال (كم) و(زُب) في الماضي والمستقبل	.646
683	613- إعراب (كم) في قولهم (كم تُرى الحرورية رجلاً)	.647
684	614- أوجه إعراب قولهم (بكم ثوبك مصبوغاً؟)	.648
684	615- إعراب (كم) في حال تقدم عليها حرف جر أو لم يتقدم	.649
685	616- أوجه إعراب جواب (كم) الاستفهامية	.650
685	617- الخلاف في تعليل تفسير (كائن) من (كأين)	.651
687	618- ماهية (كذا)	.652
688	الباب الثاني والثلاثون : نعم وبئس	.653
688	619- مناسبة باب (نعم وبئس) لما قبله	.654
688	620- أدلة الكوفيين في كون (نعم وبئس) اسمان	.655
689	621- الخلاف في جواز الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما بظرف ولا مجرور	.656
691	622- الخلاف في تقديم التمييز على المخصوص	.657
691	623- شرط إلحاق (فعل) بـ(نعم) و(بئس)	.658
692	624- الخلاف في فاعل (فعل)	.659
693	625- كيفية بناء (فعل)	.660

694	الباب الثالث والثلاثون : حبذا	.661
694	626- الخلاف في المنصوب بعد (حَبَّذا)	.662
696	الباب الرابع والثلاثون : التعجب	.663
696	627- حد التعجب اصطلاحاً	.664
697	628- الخلاف في مجيء التعجب معرفةً بأل للعهد	.665
697	629- الخلاف في صلة (أي) الموصولة أهي تجوز في الفعل الماضي أم المضارع؟	.666
698	630- الخلاف في قولهم (ما أَحْسَنَ ما كان ما كان زيداً!)	.667
698	631- الخلاف في (كان) نحو قولهم (ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ ضاحكاً) أهي ناقصة أم تامة؟	.668
699	632- الخلاف في (قائماً) نحو (ما أَحْسَنَ ما ظننْتُ عبدَ الله قائماً) أهي حال أم خبر؟	.669
699	633- الخلاف في قولهم (ما أَحْسَنَ أحداً يقول ذلك)	.670
700	634- الخلاف في قولهم (ما أَحْسَنَ ما ليس يذكرُك زيداً)	.671
700	635- صيغ أخرى للتعجب نحو (أَفْعَلْ) وغيرها	.672
701	636- تصغير (حَيِّي) عند التعجب منه	.673
702	637- الخلاف في مجيء (أَفْعَلْ) بعد (ما)	.674
703	638- جواز الفصل بين بالحال بين فعل التعجب والمتعجب منه	.675
703	639- الخلاف في جواز الفصل بالمصدر بين فعل التعجب والمتعجب منه	.676
703	640- مذاهب النحاة في دخول (كان) بين (ما) و(أَفْعَلْ)	.677

704	641- الخلاف في زيادة غير (كان) بين (مَا) و(أَفْعَلْ)	.678
706	642- الخلاف في وقوع (كان) بعد (مَا أَفْعَلْ) بصيغتي الماضي والاستقبال	.679
707	643- الأقيس والأجود في العطف على قولهم (ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ)	.680
708	644- شروط بناء فعل التعجب	.681
708	645- بعض أفعال التعجب التي تُبنى من فعل المفعول	.682
709	646- حكم مصدر الأفعال ك(يَذُرُّ) و(يَدْعُ) في التعجب	.683
709	647- الخلاف في حذف همزة (أَفْعَلْ)	.684
710	648- الخلاف في اتصال ضمير المتكلم ب(أَفْعَلْ) في التعجب	.685
711	649- جواز الفك والإدغام إذا كان آخر (أَفْعَلْ) نوناً التقيت مع نون الوقاية	.686
712	650- عدم جواز بناء (لُفْعَلْ) في التعجب من الشاذ	.687
713	651- عدم جواز بناء فُعَلْ للتعجب من أَفْعَلْ إذا لم تكن همزته للنقل	.688
713	652- الخلاف في جواز قولهم (ما أَحْسَنَ زيداً لا ما أَشْرَفَهُ!) و(ما أَحْسَنَ زيداً لا أَشْرَفَهُ!)	.689
714	653- مذاهب النحاة في قولهم (ما أَحْسَنَ وأَجْمَلُ زيداً!).	.690
714	الباب الخامس والثلاثون : أفعال التفضيل	.691
714	654- حد أفعال التفضيل	.692
715	655- وجه تخريج قوله تعالى ﴿ تَمْ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ في مجيء أفعال التفضيل مفرد وما بعده جمع	.693
716	656- علة تكرير أفعال التفضيل	.694

716	الباب السادس والثلاثون : اسم الفاعل	.695
716	657- صياغة اسم الفاعل إلى عدة أوزان أخرى	.696
718	658- وجوه الاعتماد لاسم الفاعل	.697
719	659- الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه	.698
719	660- الخلاف في جواز تقديم المفعول على المبتدأ	.699
720	661- عدم جواز تقديم المفعول على اسم الفاعل	.700
721	662- جواز جر معمول اسم الفاعل المتأخر باللام	.701
721	الباب السابع والثلاثون : الصفة المشبهة باسم الفاعل	.702
721	663- الخلاف في زمان الصفة المشبهة	.703
723	664- تابع معمول الصفة المشبهة	.704
725	665- الخلاف في رفع (مَشْيُوحَاء) و(مَعْلُوجَاء)	.705
725	666- الخلاف في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي	.706
726	الباب الثامن والثلاثون : إعمال المصدر	.707
726	667- مجيء المصدر خبراً صرفاً	.708
727	668- مجيء المصدر النائب عن الفعل مُصغراً	.709
728	669- الخلاف في جواز نصب المصدر المُصغر	.710
728	670- الخلاف في السبب الذي عمل لأجل المصدر وهو مُصغر	.711
729	671- الخلاف في حذف المصدر وإبقاء معموله	.712

731	المبحث الرابع: مسائل في المجزورات	.713
732	الباب التاسع والثلاثون : حروف الجر سوى المستثنى بها	.714
732	672- مصطلحا حروف الإضافة وحروف الصفات عند الكوفيين	.715
732	673- علة عمل حروف الجر	.716
733	674- من معاني ( من ) أنها تفيد التبيين	.717
733	675- الخلاف في (مُنْ) المضمومة الميم أهي اسم من بقية (ايمُنْ) أم لا؟	.718
734	676- ضابط (حتى)	.719
735	677- أوجه الفرق بين (حتى) و(إلى)	.720
736	678- ما يجوز في (كي) ولا يجوز في (حتى)	.721
737	679- من لغات رَبِّ (رُبُّ) و(رُبُّنَا)	.722
738	680- الخلاف في المحذوف نحو قولهم (لاه أبوك)	.723
739	الباب الأربعون : القسم	.724
739	681- استعمالات القسم	.725
740	682- حد القسم	.726
741	683- حد المُقسَم به	.727
741	684- الخلاف في تأكيد جملة القسم أو حذفها في قولهم (لا ها الله ذا)	.728
744	685- جواز القسم عند إخبار الغير	.729
744	686- الخلاف في الواو المكررة في جملة القسم أهي حرف عطف أم قسم؟	.730

746	687- الاستحلاف يجري مجرى اليمين	.731
747	الباب الحادي والأربعون : الإضافة	.732
747	688- حد الإضافة	.733
748	689- الخلاف في إطلاق المضاف والمضاف إليه	.734
748	690- مجيء لفظ (قَرِيْعٌ) مُضَافاً إلى (وَحْدٌ)	.735
749	691- أوجه تخريج (وَحْدَه) في قول العرب (زَيْدٌ وَوَحْدَه)	.736
749	692- إضافة (كلا) إلى مفرد بشرط أن تتكرر	.737
750	693- مذهب الكوفيين في أن (كلا) و(كلتا) تضافان إلى نكرة	.738
751	694- الخلاف في أيهما الأصل الحركة أم السكون؟	.739
753	المبحث الخامس: مسائل في توابع النحو	.740
754	الباب الثاني والأربعون : التابع	.741
754	695- الخلاف في عامل التوابع	.742
755	696- التوابع التي لا يفصل بينها وبين متبوعها بشيء	.743
756	الباب الثالث والأربعون : التوكيد	.744
756	697- سبب تسمية التوكيد بهذا الاسم	.745
756	698- إطلاق مصطلح الصفة على مصطلح التوكيد	.746
757	699- الخلاف في عطف التوكيدات بعضها على بعض	.747
758	700- جواز قولهم (هَلُمَّ لَكُمْ أَنْفُسِكُمْ) دون تأكيد للفصل	.748

759	701- الخلاف في قولهم (مررتُ بالرجلينِ كِلاهما)	.749
759	702- الخلاف في قولهم (كِلَاكَمَا يَنْطَلِقُ، وَيَنْطَلِقَانِ، وَتَنْطَلِقَانِ)	.750
760	703- إعراب كلمة (أجمعين)	.751
760	الباب الرابع والأربعون : النعت	.752
760	704- مصطلحا الوصف والصفة عند البصريين	.753
761	705- مجيء النعت ثابتاً مصاحباً للمنعوت	.754
761	706- الخلاف في رفع النعت السببي	.755
762	707- عامل النعت واحد غير متعدد	.756
763	708- الخلاف في قولهم (مررتُ برجلٍ ضاربهٍ زيدٌ) وأمثالها	.757
765	709- الخلاف في قولهم (مررتُ بِسَرْجٍ خَزْرٍ صُفْتُهُ)	.758
765	710- أوجه إعراب (زَبِّ) نحو (زَبِّ العالمين)	.759
766	711- إعراب (خاتم النبيين) صفة	.760
767	الباب الخامس والأربعون : عطف البيان	.761
767	712- سبب تسمية عطف البيان بهذا المسمى	.762
767	713- مصطلح الترجمة عند الكوفيين	.763
768	714- الصور التي يتعين فيها عطف البيان	.764
769	715- المواضع التي يتعين فيها عطف البيان دون إشراك مع غيره	.765
770	الباب السادس والأربعون : البديل	.766



770	716- مصطلح الترجمة والتبيين والتكرير عند الكوفيين	.767
770	717- ما يُشترط في بدل البعض	.768
772	718- أوجه إعراب (من) نحو قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	.769
773	719- من أنواع البديل: (بدل النسيان) و(بدل كل من بعض)	.770
774	720- مجيء البديل من اسم الشرط	.771
775	721- الخلاف في جواز تقديم بدل الشيء من الشيء على المبدل منه	.772
775	722- عدم الفصل بين المبدل والمبدل منه	.773
776	الباب السابع والأربعون : المعطوف عطف النسق	.774
776	723- مصطلح الشَّرْكَة	.775
777	724- الخلاف في الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها أدوات عطف	.776
778	725- ما ينوب عن الزمان من المصدر المقارن للزمان	.777
779	726- عدم جواز أن يجيء بعد (حتى) نكرة	.778
780	727- ماهية (أم)	.779
780	728- أوجه الفرق بين (أم) و(أو)	.780
781	729- (أم) يكون لها اسمين أو فعلين إذا جاء بعد سواء أُلْف استقهام	.781
782	730- جواز قولهم (ما أدري أقامَ أو قعدَ؟)	.782
782	731- مجيء (أم) و(أو) بمعنى واحد على السواء إذا تصدرت (هل) الكلام	.783
782	732- (إمّا) تأتي بمعنى الإباحة	.784

783	733- جواز العطف على الضمير المستكن في (رُوِيْدَكَ)	.785
784	734- اختصاص (لولا) بجر المضمرة	.786
784	735- عدم جواز تأخير المعطوف على مبتدأ وتوسيط خبرهما	.787
785	736- شروط تقديم المعطوف بالواو ضرورة	.788
786	737- معاني (الواو) في (فأصبحوا والنوى)	.789
787	738- الخلاف في (الفاء) الداخلة على (إذا) الفجائية أهي زائدة أم عاطفة؟	.790
789	الباب الثامن والأربعون : النداء	.791
789	739- الخلاف في مجيء الحال من المنادى	.792
791	740- الموقع الإعرابي في بناء المنادى ك(اثنى عَشَرَ)	.793
792	741- يشترط في اسم الإشارة أن يكون عارياً من كاف الخطاب	.794
792	742- مجيء (ابنة) في المنادى المضاف	.795
793	الباب التاسع والأربعون : الاستغاثة والتعجب الشبيه بها	.796
793	743- وجوه حصول الاستغاثة والتعجب بالنداء	.797
794	744- الخلاف في لام المستغاث من أجله	.798
795	745- ما يصح استعماله من حروف النداء مع المستغاث به	.799
796	الباب الخمسون : الندبة	.800
796	746- ندب قولهم (اثنى عَشَرَ)	.801
797	747- الخلاف في رد الياء عند اجتزاء كسرة المنادى المضاف إلى المنادى في الندب	.802

798	748- الخلاف في إبقاء ألف الندبة أو حذفها في كلمة (مُنْتَى)	.803
798	الباب الحادي والخمسون : أسماء لازمت النداء	.804
798	749- القياس فيما يُبنى على مفعلان	.805
799	750- شروط جواز بناء (فعال) بمعنى اسم فعل أمر معدول	.806
800	الباب الثاني والخمسون : ترخيم المنادى	.807
800	751- حد الترخيم	.808
801	752- ترخيم ما فيه التاء من المحذوف الفاء اللازم	.809
802	753- قلب تاء التأنيث هاء إذا وقعت في آخر المركب المرخم	.810
803	754- الخلاف في جواز ما يرخم ثانياً بحذف ما يلي الهاء المحذوفة	.811
806	755- الخلاف في وصف المرخم	.812
806	الباب الثالث والخمسون : الاختصاص	.813
806	756- عدم جواز وصف المختص باسم الإشارة	.814
807	الباب الرابع والخمسون : التحذير والإغراء وما ألحق بهما	.815
807	757- حد التحذير	.816
808	758- حد الإغراء	.817
808	759- الخلاف في الفعل الناصب لـ(سبوح) و(قدوس) أهو واجب الإضمار أم جائز؟	.818
809	760- مجيء التحذير في قول العرب: (اللهم ضيغاً وذنباً)	.819
809	761- الخلاف في قولهم (أهلك والليل)	.820

811	المبحث السادس: مسائل في الصرف	.821
812	الباب الخامس والخمسون : أبنية الأفعال ومعانيها	.822
812	762- الخلاف في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أهي أصل أم مغيرة عن فاعل؟	.823
812	763- ما جاء اسم فاعله على فَعْلان ومَفْعول وفَعْل	.824
813	764- من معاني أَفْعَل: الإحواج إلى الشيء	.825
813	الباب السادس والخمسون : همزة الوصل	.826
813	765- ماهية همزة الوصل	.827
814	الباب السابع والخمسون : مصادر الفعل الثلاثي	.828
814	766- المصدر من (كاد)	.829
815	767- التوكيد مصدر (وَكَّد)	.830
816	الباب الثامن والخمسون : مصادر غير الثلاثي	.831
816	768-مصادر أخرى للفعل غير الثلاثي ك(افعليل) و(افونعل) وغيرها	.832
817	769- مصادر أخرى ملحقه بالمصدر (فَعْلَل) نحو فَنَعَلَ وغيرها	.833
818	الباب التاسع والخمسون : ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة	.834
818	770- الخلاف في بناء مَفْعَلَة نحو (حية)	.835
819	الباب الستون : أسماء الأفعال والأصوات	.836
819	771- الخلاف في (هَلُمَّ) أهي مركبة أم لا؟	.837
820	772- مجيء (تَيَّد) مصدرًا	.838

820	773- لغات (هيئة)	.839
821	774- من استعمالات (بئله) مجيئها مصدرأ ومضافة	.840
822	775- مجيء الاسم بعد (كذلك) منصوبأ	.841
822	776- ماهية (كذلك)	.842
823	الباب الحادي والستون : نوني التوكيد	.843
823	777- عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل بـ(قد)	.844
824	الباب الثاني والستون : منع الصرف	.845
824	778- وجوه الصرف ومنعه نحو (كلتا) و(حبلوي)	.846
824	779- ما جاء على فعالن مؤنثه فعلانة نحو (أليان) و(خَمَصان)	.847
825	الباب الثالث والستون : التسمية بلفظ كائن ما كان	.848
825	780- أوجه إعراب (كائن ما كان)	.849
827	781- وجه آخر في جمع (غِثْلين)	.850
827	782- مجيء أسماء الإشارة نحو (ذَيْن) و(تَيْن) متصرفة	.851
828	الباب الرابع والستون : إعراب الفعل وعوامله	.852
828	783- الخلاف في (إذْن) أهي بسيطة أم مركبة؟	.853
830	الباب الخامس والستون : عوامل الجزم	.854
830	784- تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط	.855
830	785- الخلاف في تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط	.856

831	الباب السادس والستون : تتميم الكلام على كلمات مفترقة إلى ذلك	.857
831	786- ماهية حروف التحضيض نحو (هلاً) و (ألاً) وغيرها	.858
831	787- الخلاف في (كلا) أهي بسيطة أم مركبة؟	.859
832	الباب السابع والستون : الحكاية	.860
832	788- حد الحكاية	.861
833	الباب التاسع والستون : التذكير والتأنيث	.862
833	789- مجيء الحال كعلامة من علامات التأنيث	.863
833	790- أقسام المؤنث الذي أضيف إليه مذكر المضاف إلى المؤنث	.864
834	791- (الحال) تُذكر وتؤنث	.865
834	792- القول فيما جاء (فعليل) بمعنى (فاعل)	.866
838	الباب السبعون : ألفي التأنيث	.867
838	793- وزن (معكوكاء) و(معلوجاء) مفعولاء	.868
839	794- الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود	.869
840	الباب الثالث والسبعون : النسب	.870
840	795- إطلاق مصطلح الإضافة على مصطلح النسب	.871
840	796- جواز مجيء ما شذ عن العرب علماً عند النسب إليه	.872
841	الباب الرابع والسبعون : أمثلة الجمع	.873
841	797- مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة	.874

842	798- ما جاء على وزن (فاعل) فيما لا يعقل فيُجمع على (فواعل)	.875
843	799- علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى	.876
843	الباب الخامس والسبعون : التصغير	.877
843	800- معاني التصغير	.878
845	801- تصغير (يَصْعُ)	.879
845	802- تصغير (فُل) و(فلان)	.880
846	الباب السادس والسبعون : التصريف	.881
846	803- ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين	.882
849	804- وزن أولات	.883
851	805- وزن أب وأخ	.884
852	806- وزن حم عند البصريين	.885
852	807- وزن فم	.886
853	808- وزن ذي	.887
854	809- وزن هن	.888
855	810- وزن امرئ	.889
855	811- وزن كلا وكلتا	.890
856	812- وزن (دِرْحَايَة) فِعْلَايَة	.891
857	813- وزن (هَرَاوَى)	.892

857	814- وزن (الألي)	.893
858	815- وزن (شروزي) فَعُوَعَل	.894
859	816- وزن (ذا)	.895
859	817- وزن (أولاء)	.896
860	818- وزن (ليس)	.897
861	819- وزن (فَتُوَ) فَعَلَن	.898
861	820- الخلاف في وزن (كان)	.899
862	821- وزن (سُبْحَانَ)	.900
863	822- وزن (مَعَادَ)	.901
863	823- وزن (رِيْحَانَه)	.902
864	824- الخلاف في وزن (أمين)	.903
864	825- الخلاف في وزن (أفعى)	.904
865	826- اشتقاق الاسم	.905
866	827- كلمة (المضارعة) أهي لفظ مشتق أم منقلب؟	.906
866	828- أوجه اشتقاق (هنيئاً) و(مريئاً)	.907
867	829- الراء بدلاً من اللام في نحو(رَعَنَّ)	.908
868	830- الخلاف في غين (رَعَنَّ) و(لَعَنَّ) هل هما بدل من العين أم لا؟	.909
869	831- إبدال سين (سَيِّمًا) تاء	.910



870	832- إبدال لام (لا سيّما) تاء	.911
870	833- الهمزة بدل من الواو نحو لفظة (النداء)	.912
870	834- حد القلب	.913
871	835- الخلاف في ألف (الآن) أهي منقلبة عن ياء أم واو؟	.914
872	836- الخلاف في قلب (حادي عشر)	.915
873	الباب السابع والسبعون : باب مخارج الحروف	.916
873	837- حد المخرج	.917
874	838- الخلاف في عدد مخارج الحروف	.918
874	839- الخلاف في عدد حروف العربية	.919
875	840- حد الهمس	.920
875	841- حد الجهر	.921
876	842- حد الشدة	.922
877	843- الصفات المؤثرة في الإدغام (الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة)	.923
878	844- حد الإدغام	.924
878	الباب الثامن والسبعون : باب الإمالة	.925
878	845- عدم جواز إمالة أول الحرفين اللذين بين الكسرة والألف متحركاً	.926
879	846- الخلاف في أيهما أقوى الكسرة أم الياء؟	.927
880	الباب التاسع والسبعون : باب الوقف	.928

880	847- حد الوقف	.929
881	848- من شروط التضعيف أن لا يكون منصوباً منوناً	.930
881	849- شروط جواز النقل	.931
882	850- أوجه اختلاف تنوين الترنم عن غيره من التنوينات	.932
883	851- الخلاف في الوقف على (كأين)	.933
883	852- الخلاف في الوقف على (كائن)	.934
884	853- الخلاف في الوقف على لغات (كأين) نحو (كئء وكاء وكأ وكأئ)	.935
885	الباب الثامنون: باب الهجاء	.936
885	854- مصطلح حروف الهجاء والعربية والمعجم	.937
886	855- حد الهجاء	.938
886	856- سبب ذكر الهجاء عند النحويين	.939
887	857- الخلاف في كتابة (كلا) أتكون بالألف أم بالياء؟	.940
887	858- الخلاف في اتصال الألف بتاء التانيث المنقلبة هاء أكتتب بالألف أم بالياء؟	.941